

2430
S/A

(فهرست الجزء الخامس من كتاب الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة		صفحة
٢٥	في لبن الرجل والمرأة	٢ (كتاب النكاح)
٢٩	(باب الشهادة والافراز بالرضاعة)	٢ ما يحرم الجمع بينه
٣٠	الافراز بالرضاع	٤ من يحل الجمع بينه
٣١	الرجل يرضع من ثديه	٤ الجمع بين المرأة وعمتها
٣١	رضاع الحثي	٥ نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أماتهم
٣٢	(باب التعريض بالخطبة)	٥ تفرغ تحريم المسلمات على المشركين
٣٣	الكلام الذي ينعقد به النكاح وما لا ينعقد	٦ باب نكاح حرائر أهل الكتاب
٣٣	ما يجوز وما لا يجوز في النكاح	٨ ما جاء في منع إماء المسلمين
٣٤	نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه	١٠ نكاح المحدثين
٣٥	نكاح العنين والخصي والمحبوب	١١ لانكاح الأولي
٣٦	ما يجب من إنكاح العبيد	١١ اجتماع الولاية واقتراحهم
٣٦	نكاح العبد ونكاح العبيد	١٢ ولاية المولى
٣٨	العبد يغرم من نفسه والأمة	١٢ مغيب بعض الولاية
٣٨	تسرى العبد	١٢ من لا يكون ولياً من ذى القرابة
٣٩	فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما	١٣ الأكفاء
٣٩	تفريق أسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة	١٣ ما جاء في تشاخ الولاية
٤٠	الاصابة والطلاق والموت والحرس	١٤ إنكاح الوليين والوكالة في النكاح
٤٠	أجل الطلاق في العدة	١٥ ما جاء في إنكاح الآباء
٤٠	الاصابة في العدة	١٦ الأب ينكح ابنته البكر غير الكف
٤١	النفقة في العدة	١٦ المرأة لا يكون لها الولي
٤١	الزوج لا يدخل بامرأته	١٧ ما جاء في الأوصياء
٤١	اختلاف الزوجين	١٧ إنكاح الصغار والمجانين
٤٢	(الصداق)	١٨ نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم
٤٣	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون	من الرجال
٤٣	الأبعد انقضاء العدة	١٩ النكاح بالشهود
٤٣	الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	١٩ النكاح بالشهود أيضاً
٤٤	نكاح المشرك	١٩ ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح
٤٤	تفريق نكاح أهل الشرك	من لم يولد
٤٧	ترك الاختيار والقديية فيه	٢٠ ما يجب به عقد النكاح
		٢٠ ما يحرم من النساء بالقرابة
		٢٤ رضاعة الكبير

صفحة	صفحة
٤٨	من ينسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينسخ
٤٩	طلاق المشرقة
٥٠	نكاح أهل الذمة
٥١	نكاح المرتد
٥١	(كتاب الصداق)
٥٢	في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه
٥٤	فمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول
٥٥	صداق ما يزيد يبدنه
٥٦	صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص
٥٨	المهر والبيع
٦١	(التفويض)
٦٣	المهر الفاسد
٦٤	الاختلاف في المهر
٦٥	الشرط في النكاح
٦٦	ما جاء في عفو المهر
٦٧	صداق الشيء بعينه فيوجد معيبا
٦٨	(كتاب الشغار)
٦٩	نكاح المحرم
٧١	نكاح المحلل ونكاح المتعة
٧٢	(باب الخيار في النكاح)
٧٢	ما يدخل في نكاح الخيار
٧٣	(باب) ما يكون خيار قبل الصداق
٧٤	الخيار من قبل النسب
٧٥	في العيب المنكوحه
٧٧	الأمة تغرب بنفسها
٧٧	(كتاب النفقات)
٧٧	وجوب نفقة المرأة
٧٩	باب قدر النفقة
٨٠	باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب
٨١	باب نفقة العبد على امرأته
٨١	(باب) للرجل لا يجدها ينفق على امرأته
٨٢	باب أي الوالدين أحق بالولد
٨٣	باب اتيان النساء حيضا
٨٤	باب اتيان النساء في أدبارهن
٨٤	باب الاستمنا
٨٥	الاختلاف في الدخول
٨٥	اختلاف الزوجين في متاع البيت
٨٦	الاستبراء
٨٩	(النفقة على الأقارب)
٩٠	نفقة المماليك
٩٢	الحجة على من خالفنا
٩٥	جماع عشرة النساء
٩٥	النفقة على النساء
٩٦	الخلاف في نفقة المرأة
٩٨	القسم للنساء
٩٨	الحال التي يختلف فيها حال النساء
٩٩	الخلاف في القسم للبكر والثيب
٩٩	قسم النساء إذا حضر السفر
١٠٠	الخلاف في القسم في السفر
١٠٠	نشوز الرجل على امرأته
١٠١	مالا يحل أن يؤخذ من المرأة
١٠١	الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
١٠٣	الخلاف في طلاق المختلعة
١٠٣	الشقاق بين الزوجين
١٠٤	حبس المرأة لميراثها
١٠٥	الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
١٠٧	الخلاف في الطلاق
١٠٩	انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا اعتقت
١٠٩	الخلاف في خيار الأمة
١١٠	(العان)
١١٨	الخلاف في اللعان

صفحة	صفحة
الخلاف في مباشرة الحائض	١٢٢
باب اتيان النساء في أدبارهن	١٢٤
باب ما يستحب من تحصيل الاماء عن الزنا	وآزواجه
باب نكاح الشغار	١٢٧
الخلاف في نكاح الشغار	١٢٩
نكاح المحرم	وما تحل به الفروج
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣٠
باب في نكاح الوليين	١٣١
باب في اتيان النساء قبل احداث غسل	١٣٢
(اباحة الطلاق)	وغیره
كيف اباحة الطلاق	١٣٣
جماع وجه الطلاق	ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها	عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين
والتي لا تحيض	١٣٤
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي	الخلاف في السبايا
تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٣٦
طلاق التي لم يدخل بها	الخلاف فيما يوثق بالزنا
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٤٠
الطلاق بالوقت الذي قد مضى	ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل
الفسخ	الكتاب وامائهم
(الطلاق بالحساب)	١٤١
(الخلع والنشوز)	باب التعريض في خطبة النكاح
جماع القسم للنساء	١٤٢
تفريع القسم والعدل بينهما	ما جاء في الصداق
القسم للمرأة المدخول بها	١٤٣
سفر الرجل بالمرأة	باب الخلاف في الصداق
نشوز المرأة على الرجل	١٤٤
الحكمين	باب ما جاء في النكاح على الاجارة
ما يجوز به أخذ مال المرأة منها	١٤٥
حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة
ما تحل به الفدية	أخيه
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	١٤٦
	ما جاء في نكاح المشرک
	١٤٧
	باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر
	من أربع نسوة
	١٤٩
	(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)
	١٥١
	الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في
	النكاح
	١٥٤
	باب طهر الحائض
	١٥٤
	باب في اتيان الحائض
	١٥٥
	الخلاف في اعتزال الحائض
	١٥٥
	باب ما ينال من الحائض

صحيحة	صحيحة
٢٢٥ أحكام الرجعة	١٨٠ (ما يقع بالخلع من الطلاق)
٢٢٥ كيف تثبت الرجعة	١٨١ ما يجوز خلعه وما لا يجوز
٢٢٦ وجه الرجعة	١٨٢ (الخلع في المرض)
٢٢٧ ما يكون رجعة وما لا يكون	١٨٣ ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
٢٢٧ دعوى المرأة انقضاء العدة	١٨٤ المهر الذي مع الخلع
٢٢٨ الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله	١٨٥ الخلع على الشيء بعينه فيتلف
٢٢٩ نكاح المطلقة ثلاثا	١٨٥ خلع المراتين
٢٣٠ الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها	١٨٨ مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره	وما لا يلزمها
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم	١٨٩ اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
٢٣٢ من يقع عليه الطلاق من النساء	١٩٠ باب ما يقتدى به الزوج من الخلع
٢٣٤ الخلاف فيما يحرم بالزنا	١٩٠ خلع المشركين
٢٣٤ من لا يقع طلاقه من الأزواج	١٩١ الخلع إلى أجل
٢٣٥ طلاق السكران	١٩١ (العدد)
٢٣٥ طلاق المريض	١٩١ عدة المدخول بها التي تحيض
٢٣٨ طلاق المولى عليه والعبد	١٩٦ عدة التي يثبت من الحيض والتي لم تحض
٢٣٩ من يلزمه الطلاق من الأزواج	١٩٧ باب لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها
٢٤٠ الطلاق الذي عمك فيه الرجعة	١٩٧ عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم
٢٤٠ ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع	والكافي
٢٤٢ الحجة في البتة وما أشبهها	١٩٨ العدة من الموت والطلاق والزواج غائب
٢٤٤ باب الشك واليقين في الطلاق	١٩٨ عدة الأمة
٢٤٧ الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصالة	٢٠٠ استبراء أم الولد
٢٤٨ اليمين التي يكون بها الرجل موليا	٢٠٢ عدة الحامل
٢٥٢ الإيلاء في الغضب	٢٠٥ عدة الوفاة
٢٥٢ المخرج من الإيلاء	٢٠٨ مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
٢٥٣ الإيلاء من نسوة ومن واحدة بالأيمان	٢١٢ الإحداد
٢٥٣ التوقيف في الإيلاء	٢١٤ اجتماع العذتين
٢٥٥ من يلزمه الإيلاء من الأزواج	٢١٦ (باب سكنى المطلقات ونفقاتهن)
٢٥٦ الوقف	٢١٧ العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها
٢٥٧ طلاق المولى قبل الوقف وبعده	٢١٩ نفقة المرأة التي لا عمك زوجها رجعتها
٢٥٨ إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته	٢٢١ امرأة المفقود
وأهل الذمة والمشركون	٢٢٣ عدة المطلقة عمك زوجها رجعتها
٢٥٩ الإيلاء باللسنة	٢٢٥ عدة المشركات

صفحة	صفحة
الكفارة بالطعام ٢٧٢	ايلاء النحصى غير المحبوب والمحبوب ٢٥٩
تبعض الكفارة ٢٧٢	ايلاء الرجل مرارا ٢٦٠
(كتاب اللعان) ٢٧٣	اختلاف الزوجين في الاصابة ٢٦١
من يلاعن من الازواج ومن لا يلاعن ٢٧٣	(من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) ٢٦١
أين يكون اللعان ٢٧٦	الظهار ٢٦٢
أى الزوجين يبدأ باللعان ٢٧٧	ما يكون ظهارا وما لا يكون ٢٦٢
كيف اللعان ٢٧٩	متى نوجب على المظاهر الكفارة ٢٦٥
ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ٢٨٠	باب عتق المؤمنة في الظهار ٢٦٦
ونفى الولد وخذ المرأة ٢٨٢	من يجزئ من الرقاب اذا عتق ومن لا يجزئ ٢٦٧
الوقت في نفي الولد ٢٨٣	ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ ٢٦٩
ما يكون قذفا وما لا يكون ٢٨٣	من له الكفارة بالصيام في الظهار ٢٦٩
الشهادة في اللعان ٢٨٦	الكفارة بالصيام ٢٧٠
(تمت)	

(فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
باب لبن الرجل والمرأة ٥٩	(كتاب العدد) ٢
الشهادات في الرضاع والاقرار ٦٣	عدة المدخول بها ٢
باب رضاع الخنثى ٦٥	لاعدة على التي لم يدخل بها زوجها ١٦
وجوب النفقة للزوجة ٦٦	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب ١٧
قدر النفقة ٦٩	باب في عدة الأمة ١٨
الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب ٧٢	عدة الوفاة ٢٢
الرجل لا يجدر نفقة ٧٦	باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها ٢٦
نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك ٧٨	باب الاحداد ٣٤
باب النفقة على الأقارب ٨١	اجتماع العدين والقافة ٣٧
باب أى الوالدين أحق بالولد ٨٣	عدة المطلقة يملك رجعتها زوجها ثم يموت أو يطلق ٣٩
باب نفقة المماليك ٨٨	امرأة المفقود وعدتها اذا نكحت غيره ٤١
صفة نفقة الدواب ٩٢	وغير ذلك ٤٣
(كتاب القتل) ٩٣	باب استبراء أم الولد ٤٣
باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ٩٣	باب الاستبراء ٤٥
ومن لا يجب ٩٣	مختصر ما يحرم من الرضاة ٤٨
صفة القتل العمد وجراح العمد التي في قصاص ٩٧	
وغير ذلك ٩٧	

صحيحة	صحيحة
١٥٦ (قتال أهل البغي)	١٠٥ باب الخيار في القصاص
١٥٦ باب من يجب قتاله من أهل البغي	١٠٧ باب القصاص بالسيف
والسيرة فيهم	١١٤ باب القصاص بغير السيف
١٦٢ باب الخلاف في قتال أهل البغي	١١٧ باب القصاص في الشجاج والجراح
١٦٥ باب حكم المرتد	والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك
١٦٦ (كتاب الحدود)	١٢٣ باب عفو المجنى عليه ثم يموت وغير ذلك
١٦٦ باب حد الزنا والشهادة عليه	١٢٥ باب أسنان الأبل المغلظة والعمد وكيف
١٦٧ باب ما جاء في حد النمين	يشبه العمدة خطأ
١٦٨ باب حد القذف	١٢٧ باب أسنان الخطأ وتقويمها وديات النفوس
١٦٩ (كتاب السرقة)	والجراح وغيرها
١٦٩ باب ما يجب فيه القطع	١٣٨ التقاء الفارسين والسفينتين
١٧١ باب قطع اليد والرجل في السرقة	١٤٠ باب من العاقلة التي تغرم
١٧١ باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها	١٤١ باب عقل الموالى
١٧٢ باب غرم السارق ما سرق	١٤١ باب أين تكون العاقلة
١٧٢ ما لا قطع فيه	١٤٢ باب عقل الخلفاء
١٧٢ باب قطاع الطريق	١٤٢ باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل
١٧٤ (باب الأشربة والحد فيها)	الذمة
١٧٤ باب عدد حد الجرو من يموت من ضرب	١٤٣ باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وميل
الامام وخطا السلطان	الحائط
١٧٦ باب صفة السوط	١٤٣ باب دية الجنين
١٧٧ باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم	١٤٥ باب جنين الأمة
من متاع المسلمين	١٤٦ (كتاب القسامة)
١٧٨ (كتاب صول الفحل)	١٤٩ باب ما ينبغى للحاكم أن يعلمه من الذى له
١٧٨ باب دفع الرجل عن نفسه وحرمة ومن	القسامة وكيف يقسم
يتطلع في بيته	١٥٠ باب ما يسقط القسامة من الاختلاف
١٧٩ باب الضمان على البهائم	أولا يسقطها
١٨٠ (كتاب السير)	١٥١ باب كيف يمين مدعى الدم والمدعى عليه
١٨٠ أصل فرض الجهاد	١٥٢ باب دعوى الدم في الموضع الذى ليس فيه
١٨١ باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة	قسامة
والعذر بترك الجهاد	١٥٣ باب كفارة القتل
١٨٢ باب النفي	١٥٣ باب لا يرث القاتل
١٨٣ جامع السير	١٥٤ باب الشهادة على الجنابة
	١٥٦ باب الحكم في الساحر اذا قتل بسحره

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩	باب ما أحرزه المشركون من المسلمين
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠	باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم أو يكون له فيهم أب أو ابن وحكم السبي
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١	باب المبارزة
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره	١٩٢	باب فتح السواد وحكم ما يوقفه الامام من الأرض للمسلمين
٢٢٨	باب ما يجزئ من الكسوة في الكفارة	١٩٤	باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء
٢٢٩	باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز	١٩٤	باب اظهار دين النبي على الأديان كلها
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٦	(كتاب مختصر الجامع الخ)
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦	باب من يلحق بأهل الكتاب
٢٣٠	باب كفارة عمن العبد بعد أن يعتق	١٩٧	باب الجزية على أهل الكتاب والضياقة ومالههم وعليهم
٢٣١	باب جامع الأيمان	٢٠٠	باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلكت الجزية
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه	٢٠١	باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بآذنه	٢٠٢	باب تبديل أهل النعمة دينهم
٢٣٥	باب من يعتق من مماليكه اذا حنث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٣	باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أنلف من خمرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما ردت
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٥	(كتاب الصيد والذبائح)
٢٣٨	باب النذور	٢٠٥	باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
٢٤١	(كتاب أدب القاضي)	٢١٠	(كتاب الضحايا)
٢٤٤	كتاب قاض الى قاض	٢١٤	باب العقيدة
٢٤٤	باب القسم	٢١٤	باب ما يحرم من جهة مالاتا كل العرب
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	٢١٥	باب كسب الخجام
٢٤٦	الشهادات في اليسوع	٢١٦	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة
٢٤٦	باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر	٢١٧	(كتاب السبق والرمي)
٢٤٨	باب شهادة النساء لارجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة	٢٢٣	(مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما)
٢٤٨	باب شهادة القاذف	٢٢٥	باب الاستثناء في الأيمان
٢٤٩	باب التحفظ في الشهادة والعلم بها		
٢٤٩	باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة اذا دعي ليشهد أو يكتب		

صفحة	صفحة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم	٢٤٩
باب الأقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه	٢٥٠
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٢٥٢
باب موضع اليمين	٢٥٤
باب الامتناع من اليمين	٢٥٥
باب النكول ورد اليمين	٢٥٥
باب من تجاوز شهادته ومن لا يجوز ومن يشهد بعد رد شهادته	٢٥٦
باب الشهادة على الشهادة	٢٥٨
باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود	٢٥٩
باب الرجوع عن الشهادة	٢٥٩
باب علم الحاكم بحال من فضى بشهادته	٢٦٠
باب الشهادة في الوصية	٢٦٠
باب الدعوى في الميراث	٢٦١
باب الدعوى في وقت قبل وقت	٢٦٢
باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة	٢٦٤
باب في القافة ودعوى الولد	٢٦٥
باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال	٢٦٦
باب دعوى الأعاجم ولادة الشرك والطفل	٢٦٦
باب متاع البيت يختلف فيه الزوجان	٢٦٦
باب أخذ الرجل حقه ممن يمنعه إياه	٢٦٧
باب عتق الشرك في الصحة والمرض والوصايا في العتق	٢٦٧
باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث	٢٦٩
باب كيفية القرعة بين المالك وغيرهم	٢٦٩
باب الاقراع بين العبد في العتق والدين والتبذنه بالعتق	٢٧٠
باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا ولاء الالمعتق	٢٧١
باب في الولاء	٢٧١
باب وطاء المدبرة وحكم ولدها	٢٧٢
باب في تدبير النصراني	٢٧٣
باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ	٢٧٤
باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ	٢٧٤
باب مختصر المكاتب	٢٧٤
كتابة بعض عبد والشريكان في العبد يكاتبانه أو أحدهما	٢٧٦
باب في ولد المكاتب	٢٧٨
باب المكاتب بين اثنين يطوؤها أحدهما أو كلاهما	٢٧٨
باب تعجيل الكتابة	٢٧٩
بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه	٢٨٠
باب كتابة النصراني	٢٨١
كتابة الحر	٢٨١
كتابة المرتد	٢٨٢
جناية المكاتب على سيده	٢٨٢
باب جناية المكاتب ورقبته	٢٨٢
باب ما جنى على المكاتب له	٢٨٣
الجناية على المكاتب ورقبته عمدا	٢٨٣
باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره	٢٨٣
الوصية للعبد أن يكاتب	٢٨٤
باب موت سيد المكاتب	٢٨٤
باب عجز المكاتب	٢٨٤
باب الوصية بالمكاتب والوصية له	٢٨٥
كتاب عتق أمهات الأولاد	٢٨٦

فهرسة

المجزء السادس

من كتاب الأعم

(فهرست الجزء السادس من الامام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
٢٦	٢ (كتاب جراح العمد)
٢٦	٢ أصل تحريم القتل من القرآن
٢٧	٢ قتل الولدان
٢٩	٣ تحريم القتل من السنة
٣٠	٣ جماع ايجاب القصاص في العمد
٣١	٤ من عليه القصاص في القتل ومادونه
٣٢	٤ باب العمد الذي يكون فيه القصاص
٣٢	٦ باب العمد فيمادون النفس
٣٣	٧ الحكم في قتل العمد
٣٤	١٠ ولاية القصاص
٣٥	١٢ باب الشهادة في العفو
٣٦	١٣ باب عفو المجني عليه الجناية
٣٦	١٤ جناية العبد على الحر فيبتاعه الحر والعفوعنه
٣٦	١٤ جناية المرأة على الرجل فيسكحها بالجناية
٣٨	١٤ الشهادة في الجناية
٣٨	١٥ الشهادة في الأفضية
٤٠	١٥ ما تقبل عليه الشهادة في الجناية
٤٢	١٧ تشاح الأولياء على القصاص
٤٣	١٨ تعدى الوكيل والولى في القتل
٤٤	١٨ الوكالة
٤٥	١٨ قتل الرجل بالمرأة
٤٩	١٩ قتل الرجل النفر
٥٠	١٩ الثلاثة يقتلون الرجل أو يصبونه بجرح
٥١	٢١ قتل الحر بالعبد
٥١	٢١ قتل الحنثي
٥٢	٢٣ العبد يقتل بالعبد
٥٢	٢٣ الحر يقتل العبد
٥٢	٢٤ جراح النفر الرجل الواحد فيموت
٥٢	٢٥ ما يسقط فيه القصاص من العمد
٥٢	٢٥ الرجل يجدمع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله
٥٢	٥٢ خطأ المقتص
٥٢	٥٢ خطأ المقتص

الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة
الربيع بن سليمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرجة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهيم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ٢٦٤)

٢٤٣٥
٩١٨

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تبيينه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب النكاح)

(ما يحرم الجمع بينه) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن
تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يحل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله
تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر اثراثنى الا حر من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك
وتعالى انتهى بالحر اثرا الى اربع وأطلق الاماء فقال عز ذكره وأما ملكك أيمانكم لم ينسب ذلك الى عدد أخبرنا
ابن عينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الأخضر عن عمارة أنه كره من الاماء كره من الحر اثرا الا
العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء
ما يكره من الحر اثرا الا العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه
نأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب
أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتهم ما آية
وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال نخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب
أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين
هل توطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا ونهما أخبرنا سفيان عن الزهري

(كتاب العدد)

(عدة المدخول بها)
من الجامع من كتاب
العدد ومن كتاب
الرجعة والرسالة

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء
قال والاقراء عنده
الاطهار والله أعلم
بدلاتين أولاهما الكتاب
الذي دلت عليه السنة
والأخرى اللسان (قال)
قال الله تعالى اذا طلقتم
النساء فطلقوهن
لعدتهن وقال عليه

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الام وابنتها من ملك اليمين فقال ما أحب أن
أبجزهما جميعا فقال عبيد الله قال أي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد الحميد
عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبيد الله بن مخرج جاء إلى عائشة فقال لها إن لي سريّة
قد أصبتها وانها قد بلغت لها ابنة جارية لي أفاستسرايتها فقالت لا فقال فاني والله لا أدعها إلا أن تقول لي
حرمها الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة
فطلقها فكان لا يملك رجعتها فله أن ينكح أختها لأنه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى
الجمع بينهما في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احداهما بعد الاخرى وهذه منسكوحة بعد الاخرى ولو
كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ
بنكاح أو كتابه أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه أو ردت
المنسكوحة كانت التي أبج له فرجها أولا ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما
حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت له التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لأنه في كلتا الحالتين
انما يطؤها ملك اليمين وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في أختين فالنكاح ثابت لا يفسده ملك اليمين كان
النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أولم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتا
وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى لو حرم فرج أختها المملوكة حين يعقد
نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن زوجها وان لم يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها ونهيه
عن وطئها كما لا أجبره على بيع جارية له وطئ ابنتها أو أنها عن وطئها ولو كانت عنده أمة زوجة فزوج أختها
سوة كان نكاح الآخر مفسوخا (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قيل له
النكاح يثبت للرجل حق على المرأة والمرأة حق على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين
الاختين مقام الوطء في الامتين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما
لا يدري أيتهما أول أفسد نكاحهما ولو ملك امرأة وأمهاتهما وأولادهما في صفقة بيع لم يفسد البيع ولا
يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فالما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها
من ساعته أو أعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها
وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق وولد المرأة يلزمه بالعقد وان لم يقربوطء
الآن بلا عن وولد الأمة لا يلزم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها لغيره
والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره اذا زوجها وحرام عليه وهو مالك رقبتها وليس هكذا المرأة
المرأة محل عقد هاجاعها ولا يحرم جماعها والعقد ثابت عليها إلا بة صوم أو أحرأما أو ما أشبهه مما اذا
ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها
ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشترى ولم تبع عليه وكانت امرأته أمراً به بحالها
وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت
عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخر بوطء الاولى وأحب
إلى لو اجتنبت الاولى حتى يستبرأ الآخرة وان لم يفعل فلا نسي عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا
ولدت التي وطئت أولا أو آخر أو هما أولم تلدا واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد ووطء الآخرة
أباحت له ووطء الآخرة ثم لو حل له فرج التي زوج فحرم فرجها عليه بان يطلقها زوجها وتكون مكاتبه
فتعجز لم تحلل له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها فتحل له الاولى ثم هكذا أبدا متى حل
له فرج واحدة فوطئها حرم عليه ووطء الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي حلت له ثم يحل له فرج التي حرمت
عليه فيكون تحريم فرجها كطلاق الرجل الزوجة الذي لا يملك فيه الرجعة ثم يباح له نكاح أختها فإذا

الصلاة والسلام في غير
حديث لما طلق ابن
عمر امرأته وهي حائض
يرتجعها فإذا طهرت
فليطلق أو ليمسك وقال
صلى الله عليه وسلم
إذا طلقتم النساء
فطلقوهن قبل عدتهن
أو قبل عدتهن
الشافعي شك فأخبر
صلى الله عليه وسلم
عن الله تعالى أن العدة
الاطهار دون الحيض
وقرأ فطلقوهن قبل
عدتهن وهو أن يطلقها
طاهرا لا أنها حينئذ
تستقبل عدتها ولو
طلقت حائضا لم تكن
مستقبلة عدتها الا من
بعد الحيض والقرء اسم
وضع لمعنى فلما كان
الحيض دما برخيصة
الرحم فيخرج والطهر
دما ينجس فلا يخرج
كان معروفا من لسان
العرب أن القرء الحبس
تقول العرب هو يقرى
الماء في حوضه وفي

(١) قوله بالنكاح أو
قبله كذا في النسخ
أي بعد النكاح كما
تدل عليه بقية العبارة
اه كتبه مصححه

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذه منه إلا أنهم يختلفان في أنه يملك رقبة أختين وأخوات وأمهات ولا يملك عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الأنساب بمن جمعهن إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بن الخطاب بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويتزوج ابنتها لأنه لا نسب بينهما ولا يدرين أين يذهبن (قال الشافعي) وعلى الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخت أمه

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (قال الشافعي) وبهذا أخذ وهو قول من لقبت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يثبت أنه أهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقد روى من وجه لا يثبت أنه أهل الحديث من وجه آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة انما تبعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فقيها سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أثبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فحرمه به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثا آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث التغليس وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث ثم يتحكم كثير من جامعي على تثبيت الحديث فيثبت مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون مخطئا في التثبيت أو في رد لانها طريق واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة وردها أخرى وجمعه على من قال لا قبل إلا الإجماع لأنه لا يعد اجماعا تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس بسئل أحد من أهل العلم علمته إلا قال انما ثبتته من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مرارا قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا بما فرض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل الناكح أو غيره فيه شيئا مثل الريبة إذا دخل بها حرمت ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أبوه حرمت عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ماعدا الأختين إذا كان ماعدا الأختين مخالفا لهما كان أصلا في نفسه وقد يذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيرلان بن سلمة وأسلم وعنده عشرين نسوة أمسك أربع وأما فارق سائرهن فأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بتحليله إلى أربع حظر لما وراء أربع وان لم يكن ذلك نصا في القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره بالقرآن وامرأة الملاعن بالسنة وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقبول هو
يقري الطعام في شدة
وقالت عائشة رضي
الله عنها هل تدرون
ما الاقراء الاقراء
الا طهار وقالت اذا
طعنت المطلقة في الدم
من الحيضة الثالثة فقد
برئت منه والنساء بهذا
أعلم وقال زيد بن
نابت وابن عمر اذا دخلت
في الدم من الحيضة
الثالثة فقد برئت وبرئ
منها ولا ترثه ولا يرثها
(قال الشافعي) والاقراء
الا طهار والله أعلم ولا
يمكن أن يطلقها طاهرا
الا وقد مضى بعض
الطهر وقال الله تعالى
الجم أشهر معلومات
وكان سؤال وذو القعدة
كاملين وبعض ذي الحجة
كذلك الاقراء طهران
كاملان وبعض طهر
وليس في الكتاب ولا
في السنة للغسل بعد
الحيضة الثالثة معنى
تنقضي به العدة ولو
طلقها طاهرا قبل جماع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائهن وأخواتهن من قبل أمهاتهن وان بعدن كالقول في الاخوات سواء ان تنكح واحدة ثم تنكح أخرى بعد ما ثبتت نكاح الاولى وسقط نكاح الآخرة وان تنكحهما في عقدة معا انسخ نكاحهما وان تنكح العمة قبل بنت الاخ أو ابنة الاخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الآخرة ويثبت نكاح الاولى وذلك ان الحالة وسواء دخل بالاولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الاولى أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء بملك الميّن والرضاع وملك الميّن في الوطء والنكاح سواء وما لم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الاختين أو المرأة وعمتها أو المرأة ونكح اثنتين منهن في عقدة فالعقدة منسوخة كلها وإذا نكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة منسوخ ولا يصنع بالدخول شيئا انما يصنع العقدة وما نهى الله عن الجمع بينه من الاخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع بين العمة والحالة ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما تحل بعد الأخرى فلا بأس أن ينكح الاخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا علك فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا لا علك فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والحالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إمامهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن إلى ولاهمن يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسميها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمنا وانما نزلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا إلى قوله ولو أعجبتمكم وقد قيل في هذه الآية أنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسايتهم كما حرم أن تنكح رجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين ثم نزلت الرخصة بعدها في احلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في احلال ذبايح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيهما كان فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب وفي إباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم إمامهم لان معلوما في اللسان اذا قصد قصد صفة من شيء بإباحة أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من تلك الصفة مخالف المقصود قصده كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك على إباحة غير ذوات الانياب من السباع وان كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين وفي مشركي أهل الأوثان فالمسلمات محرّمات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما لم يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من فتياتكم المؤمنات ذلك لمن خشى العنت منكم وفي إباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طولا وخاف العنت دلالة والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحلن الا لمن جمع الامرين مع ايمانهم لان كل ما أباح بشرط لم يحلل الا بذلك الشرط كما أباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم يحلل الا بأن يجمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحلن بما حل به الاماء المؤمنات من الشرطين مع الايمان

(تفريع تحريم المسلمات على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الاسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كتابي ووثني نكاحها بكل حال ولو كان أبوها مشركين فوصفت الاسلام وهي تعقل صفته منعها من أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم حاضت بعده بطريقة فذلك قسر وتصدق على ثلاثة قروء في أقل ما يمكن وأقل ما علمناه من الحيض يوم وقال في موضع آخر يوم وليسلة (قال المزني) رحمه الله وهذا أولى لانه زيادة في الخبر والعلم وقد يحتمل قوله يوما بليسة فيكون المفسر من قوله يقضى على الجميل وهكذا أصله في العلم (قال الشافعي) رحمه الله وان علمنا ان طهر امرأة أقل من خمسة عشر جعلنا القول فيه قولها (١) وكذلك تصدق على الصدق ولو

(١) قوله وكذلك تصدق على الصدق كذا في النسخة ولم نجده في كلام الأم في هذا الباب ويؤخذ من عبارتها أنها تصدق في دعوى ما يكون مثله أى مثل حيضها الذي اعتادته قبل الطلاق ولعله المراد وحرره

كتبه مصححه

رأت الدم في الثالثة دفعة
ثم ارتفع يومين أو ثلاثة
أو أكثر فإن كان الوقت
الذي رأت فيه الدفعة
في أيام حيضها ورأت
صفرة أو كدرة أو لم تر
طهرا حتى يكمل يوما
وليلة فهو حيض وإن
كان في غير أيام الحيض
فكذلك إذا ما مكن أن
يكون بسبب رؤيتها
الدم والحيض قبله قدر
طهر وإن رأت الدم
أقل من يوم وليلة
لم يكن حيضا ولو طبق
عليها فإن كان دمها
ينفصل فيكون في أيام
أجر قاشا محتسما
كثيرا وفي أيام بعده
رفيقا إلى الصفرة
فحيضها أيام المحتدم
الكثير وطهرها أيام
الرفيق القليل إلى
الصفرة وإن كان
مشتبها كان حيضها
بقدر أيام حيضها فيما
مضى قبل الاستحاضة
وإن ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد
واسمه خالد كافي السيرة
الحليسة اه كتب
معجمه

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن ينكحها مشرك ولا يبين في فسخ نكاحها لو نكحها
في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرائر أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب
لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهم بغير استثناء وأحب إلى أن يزوجهم مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن
جريح عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن
زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن وقال
فقال لا يرثن مسلما ولا يرثن منهن ونسأوهن لنأحل ونسأوهن إنا نكحهن (قال الشافعي) وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى دون المجوس
قال والصابئون والسامرية من اليهود والنصارى الذين يحل نسأؤهم وذبايحهم إلا أن يعلم أنهم يخالفونهم في
أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نسأئهم كما يحرم نكاح المجوسيات وإن كانوا يجمعونهم
على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نسأؤهم وهم منهم يحل نسأؤهم بما يحل به نسأؤهم غيرهم ممن
لم يلزمه اسم صابئ ولا سامري قال ولا يحل نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية والنصرانية لأن
أصل دينهم كان الخيفية ثم ضلوا بعبادة الأوثان وانما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لا بأنهم كانوا الذين
دانوا بالتوراة والانجيل فضلوا عنها وأخذوا فيها انما ضلوا عن الخيفية ولم يكونوا كذلك لا تحل ذبايحهم
وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آبائه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين
التوراة والانجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نسأئهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم
أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي أن
يسأل الحسن لم أفر المسلمون بيوت النيران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والاختوات فسأله فقال الحسن
لأن العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين
أحد لقبيته أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر أوعبد الله بن سعد عن
عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما آباؤنا تركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم
أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم
فأنهم لم يتسكروا من نصرانيتهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحبه وغيره إلا
وقد بلغ به علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الاسناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال
عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب انما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل
فأما من دخل فهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكتابية والكتابية على
المسلمة وتنكح أربع كتابيات كاتنكح أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي
تحل بها وتحرم كالمسلمة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية إلا بشاهد من عدلين
مسلمين وبولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أولم يجوز ولست أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام
ولو زوجت نكاحا صحيحا في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من
شيء إلا رد نكاح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكتابية بمثله ولا يكون ولي
الذمية مسلما وإن كان أباهما لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (١) ابن سعيد بن العاص وكان مسلما وأبو سفيان
حتى قتل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كان أباهما وأن الولاية بالقرابة واجتماع
الدينين قال ويقسم للكتابية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على
المسلمة إلا أنهم لا يتوارثان باختلاف الدينين فإن طلقها أو آلى منها أو طاهر أو قذفها الرمة في ذلك كله

ما يلزمه في المسئلة الا انه لا حد على من قذف كتابية ويعزروا ثلثا لطلقة واحدة عليها الرجعة في العدة عندئذ
عدة المسئلة وان طلقها ثلاثا فأنكحت قبل مضي العدة وأصبحت لم تحلل له وان نسكت نكاحا محصا
بعد مضي العدة ذميا فأصابها ثم طلق أو مات عنها وكلت عدتها حلت للزوج الاول يحلها للزوج كل
زوج أصابها يثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة واذا ماتت فان شاء شهدها
وغسلها ودخل قبرها ولا يصلي عليها وأكره لها أن تغسله لو كان هو الميت فان غسلته أجزأ غسلها اياه
ان شاء الله تعالى قال وله جبرها على الغسل من الحيضة ولا يكون له اصابها اذا طهرت من الحيض حتى
تغتسل لان الله عز وجل يقول حتى يطهرن فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فاذا
تطهرن يعني بالماء الا أن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيم فاذا صارت من تحل لها الصلاة بالطهور حلت له
(قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على الغسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحذاد
وأخذ الأظفار والتنظف بالماء من غير جنابة ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضربها الماء أو في برد شديد يضر
بها الماء وله منعها من الكنيسة والخروج الى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج اليه اذا كان له منع
المسئلة اثبات المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع اتيان الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لأنه
يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير اذا كان يتقذره ومنعها كل ما حل اذا ناذى برمحسه من نوم
وبصل اذا لم تكن بها ضرورة الى أكله وان قدر ذلك من حلال لا يوجد ربحه لم يكن له منعها اياه وكذلك
لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا ممتنا يؤذيه ربحهما فيمنعها منهما قال
واذا نكح المسلم الكتابية فارتدت الى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فان رجعت الى الاسلام أو الى دين
أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهما على النكاح وان لم ترجع حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة
بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة لانها مانعة له نفسها بالردة قال ولا يقتل بالردة من انتقل من
كفر الى كفر انما يقتل من خرج من دين الاسلام الى الشرك فأما من خرج من باطل الى باطل فلا يقتل
وينتفى من بلاد الاسلام الا أن يسلم أو يعود الى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية
أو مجوسية فيقر في بلاد الاسلام قال ولوارتدت من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية لم تحرم
عليه لانه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت اليه (قال الربيع) الذي
أحفظ من قول الشافعي أنه قال اذا كان نصرانيا فخرج الى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث ديننا
لم تكن عليه قبل نزول القرآن فان أسلمت أو رجعت الى دينك الذي كنا أخذ منك عليه الجزية تركناك
والأخر جناك من بلاد الاسلام ونبذنا اليك ومتى قدرنا عليك قتلناك وهذا القول أحب الى الربيع (قال
الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال
وأى صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطء امائهم بالملك وأى صنف حرم نكاح حرائرهم حرم
وطء امائهم بالملك ويجعل وطء الامة الكتابية بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح ولا يحل وطء أمة مشركة
غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل
الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحرائر منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لانها داخلة
في معنى من حرم من المشركات وغير حلال منصوصة بالاحلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح وان
الله تبارك وتعالى انما أحل نكاح اماء أهل الاسلام يعنيين سواء أن لا يجد النكاح طولا لحره ويخاف
العنت والشرطان في اماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم
من خالفهن من اماء المشركين والله تعالى أعلم لان الاسلام شرط ثالث والامة المشركة خارجة منه فلو
نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعده وان لم يكن وطئ فلا صداق لها
وان كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنكاح وهو مسلم ويباع على مالكة ان كان كتابيا وان كان

أونسيت أيام حيضها
تركت الصلاة يوما
وليلة واستقبلنا بها
الحيض من أول هلال
بأق عليها بعد وقوع
الطلاق فاذا هل هلال
الرابع انقضت عدتها
ولو كانت تحيض يوما
وتطهر يوما ونحو ذلك
جعلت عدتها تنقضي
بثلاثة أشهر وذلك
المعروف من أمر
النساء أنهن يحضن في
كل شهر حيضة فلا
أجد معنى أولى بعدتها
من الشهور ولو تباعد
حيضها فهي من أهل
الحيض حتى تبلغ
السن التي من بلغها لم
تحض بعدها من
المؤيسات الا أن يجعل
الله عدتهن ثلاثة
أشهر فاستقبلت ثلاثة
أشهر وقدرى عن ابن
مسعود وغيره مثل هذا
وهو يشبه ظاهر
القرآن وقال عثمان

مسلم لم يبع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها جلت أو لم تجل وإن جلت فولدت فهي أم ولد له ولا يحل له وطؤها دينها كما يكون أمة له ولا يحل له وطؤها دينها فإذا ماتت عتقت بموته وليس له بيعها وليس له أن يزوجه أو هي كارهة ويستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة كتابية أوها كتابي فاشترها حل له وطؤها ذلك البين ولم يكن هذا جعابين الاختين لأن وطء الأولى التي هي غير كتابية غير جائز له وإنما الجمع أن يجمع بين من يحل وطؤها على الانفراد وإن كانت لها أخت من أيها دين بدين أهل الكتاب لم يحل له بالملك لأن نسبها إلى أبيها وأبوها غير كتابي إنما أنظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الأب وليس هذا كالمرأة يسلم أحد أبوها وهي صغيرة لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك الشرك والنسب إلى الأب وذلك الدين له ما لم تبلغ الجارية ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها ذلك البين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولونكح أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينهما وبين الأمة الكتابية كان نكاح الحرة المسلمة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت المنكوحة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يحرم شيئا لأنها ليست بزوجة ولا ملك بين فيحرم الجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة فإذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلانصف مهر ولو تزوجها على أنها كتابية فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها خير من كتابية ولو تزوج امرأة ولم يخبر أنها مسلمة ولا كتابية فإذا هي كتابية وقال إنما نكحتم على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه البين ما نكحها وهو يعلمها كتابية

لعلى وزيد في امرأة حبان بن منقذ طلقها وهو صحيح وهي ترضع فأقامت تسعة عشر شهرا لا تحيض ثم مرض ما ترى أن قالوا نرى أنها ترثه إن مات ويرثها إن ماتت فانها ليست من القواعد الثلاثي يشن من المحيض وليست من الأبقار التي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضتين ثم توفي حبان قبل الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها ورثته وقال عطاء كما قال الله تعالى إذا يئست اعتدت ثلاثة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله في قول عمر رضي الله عنه في التي رفعها

(ما جاء في منع إماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمألكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا الإقرار دون المملوك فإلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واحد طولاً لحرة ولا أمة فإن قال قائل ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون المملوك قبل الواحد طولاً للمالكون للمال والمملوك لا يملك ما لا يحال ويشبه أن لا يخاطب بأن يقال إن لم يجد ما لا من يعلم أنه لا يملك ما لا يحال إنما يملك أبداً لغيره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا بأن لا يجد الرجل الحر بصدق أمة طولاً لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجد طولاً لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح الأمة وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولاً لحرة وهو لا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجد طولاً لحرة إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشق امرأة وثنية يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة فعشق خامسة لم يحل له نكاحها إذا تم الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشق أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لئلا يحل بها المحرم إنما الضرورة في الإبدان التي تحيا من الموت وتنع من ألم العذاب عليها وأما اللذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل به فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول من وجد صدقاً حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر الأمة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

قال ما علمته يحل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء بن الشعثاء وأنا أسمع عن نكاح الأمة ما تقول فيه أجازوه فقال لا يصلح اليوم نكاح الأماء (قال الشافعي) والطول هو الصداق ولست أعلم أحدا من الناس يجحد ما يحل له به أمة إلا وهو يجحد به حرة فإن كان هذا هكذا لم يحل نكاح الأمة لحرة وإن لم يكن هذا هكذا أجمع رجل حراً من رجل له نكاح الأمة وإذا ملك الرجل عقدة الأمة بنكاح صحيح ثم أيسر قبل الدخول أو بعده فسواء والاختيار له في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبداً بلغ يسره ما شاء أن يبلغ لأن أصل العقد كان صحيحاً يوم وقع فلا يحرم بحادث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه إذا كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فإن نكح أمة على أمة أو حرة قال نكاح مفسوخ قال ولو ابتدأ نكاح أمتين معا كان نكاحهما مفسوخاً بلا طلاق ويتبدل نكاح أيتهم ما شاء إذا كان ممن له نكاح الأماء كما يكون هكذا في الاختين يعقد عليهما معا والمرأة وعمتها وإن نكح الأمة في الحال التي قلت لا يجوز له فالنكاح مفسوخ ولا صداق لها إلا بأن يصيبها فيكون لها الصداق بما استحلت من فرجها ولا تحلها أصابته إذا كان نكاحه فاسداً لزوج غيره ولو طلقها ثلاثاً ولو نكحها وهو يجحد طولاً فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجحد ففسخ نكاحها لأن أصله كان فاسداً ويتبدل نكاحها إن شاء ولو نكحها ولا زوجة له فقال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة فولدت له أولم تلد إذا قال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة كان القول قوله ولو وجد موسراً لأنه قد يعسر ثم يوسر إلا أن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان واحداً لأن ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وإن نكح أمة ثم قال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرة أولاً أخاف العنت فإن صدقه مولاها فالنكاح مفسوخ ولا مهر عليه إن لم يكن أصابها فإن أصابها فعليه مهر مثلها وإن كذبه فالنكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخاً ولا يصدق على المهر إن لم يكن دخل بها فلها نصف ما سمي لها وإن راجعها بعد جعلتها في الحكم تطليقة وفيما بينه وبين الله فسخاً بلا طلاق وقد قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه إن لم يصحبها قال وإن نكح أمة نكاحاً صحيحاً ثم أيسر فله أن ينكح عليها حرة وحراً حتى يكمل أربعاً ولا يكون نكاح الحرة ولا الحر أثر عليها طلاقاً ولا لهن ولا لواحدة منهن خيار كن علمن أن تحته أمة أو لم يعلمن لأن عقد نكاحها كان حلالاً فلم يحرم بأن يوسر فإن قال قائل فقد تحرم الميتة وتحلها الضرورة فإذا وجد صاحبها غني حرمتها عليه قيل إن الميتة محرمة بكل حال وعلى كل أحد بكل وجه ماليتها وغير ماليتها وغير حلال الثمن إلا أن أكلها يحل في الضرورة والأمة حلال بالملك وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال إلا في حال الموت ولا يشبه المأكل الجماع وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال إلا بما أحل به من نكاح أو ملك فإذا حل لم يحرم إلا بأحداث شيء يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالاً في حال حراماً بعده ييسر وإنما حرمنا نكاح المتعة مع الاتباع لئلا يكون الفرج حلالاً في حال حراماً في آخر الفرج لا يحل إلا بأن يحل على الأبد ما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فإن قال قائل فالتيمم يحل في حال الأعواز والسفر فإذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤدى فرض الصلاة والصلاة لا تؤدي إلا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بطهور ماء وإذا لم يجد تيمم وصلى فإن وجد الماء بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ لأنه لم يدخل في الفرض ولم يؤده وإذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء لم تنقض صلاته ولم يعد لها وتوضأ لصلاة بعدها وهكذا النكاح الأمة لو أراد نكاحها وأحب إليه وجلس له فلم ينكحها ثم أيسر قبل يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وإن عقد نكاحها ثم أيسر لم تحرم عليه كما كان المصلي إذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم تحرم الصلاة عليه بل نكاح الأمة في أكثر من حال الداخل في الصلاة الداخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الأمة قد أكل جميع نكاحها وأكل نكاحها يحلها على الأبد كما وصفت قال ويقسم للحرة يومين وللأمة يوماً وكذلك كل حرة معه مسئلة وكتابتة يوفهن القسم سواء على يومين لكل

حيضتها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حل فذلك والا عتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت يحتمل قوله في امرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساءها يثنى فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود رضي الله عنه وذلك وجه عندنا (قال) وإن مات صبي لا يجامع مثله فوضعت امرأته قبل أربعة أشهر وعشر أعت أربعة أشهر وعشراً لأن الولد ليس منه فإن مضت قبل أن تضع حلت منه وإن كان (١) بقاءه شيء يغيب في الفرج أو لم يبق له وكان والخصى ينزلان لحقه ما الولد واعتدت زوجتها كما تعتد زوجة الفحل وإن

(١) قوله بقاءه أي للمحبوب كما هو ظاهر العبارة كتبه مصححه

واحدة ويوما للامة فان شاء جعل ذلك يومين يومين وان شاء يوما يوما ثم دار على الحرائر يومين يومين ثم أتى الامة يوما فان عتقت في ذلك اليوم فدار الى الحرة أو الى الحرائر قسم بينهن وبينها يوما يوما بدأ في ذلك بالامة قبل الحرائر أو بالحرائر قبل الامة لانه لم يقسم لهن يومين يومين حتى صارت الامة من الحرائر التي لهما مالهن معا وانما يلزم الزوج أن يقسم للامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها فاذا فعل فعليه القسم لها وللمولى اخراجها في غير يومها وليتها وان اخرجها المولى في يومها وليتها فقد أبطل حقها ويقسم لغيرها قسم من لامرأة عنده وهكذا الحرة تخرج بغير إذن زوجها يبطل حقها في الايام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسما قسم الامة وذلك أم الولد تنكح والمكاتب والمديرة والمعق بعضها وليس للمكاتب الامتناع من زوجها في يومها وليتها ولا للزوجة ما يمنعها بالكتابة ولو حلت الامة زوجها من يومها وليتها ولم يحل له السيد حل له ولو حله السيد ولم يحل له لم يحل له لانه حق لها دون السيد ولو وضع السيد نفقتها عنه حل له لانه مال له دونها وعلى سيدها أن ينفق عليها اذا وضع نفقتها عن الزوج ولو وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لانه مال السيد

أرادت الخروج كان له منعها حيا ولورثته ميتا حتى تنقضي عدتها وان طلق من لا تحيض من صغر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاهلة وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من اللأثي لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين فتعتد اذا حاضت من هذه السن بالاقرء فان بلغت عشرين سنة

(نكاح المحدثين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل نزلت في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فاراد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتحريم أن ينكحن الا من أعلن بمثل ما أعلن به أو مشركا وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن إلا من أعلن بمثلهن مشركا أو مشركا وان لم يكن زانيا وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامة ولكنها نسخت أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا إلا باي منكم فهي من أيام المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم نعله حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجته فقد أتاهما عز بن مالك وأقرع عنده بالزنا امرأته في واحدة منها أن يحتنب زوجة له ان كانت ولا زوجة أن تحتنبه ولو كان الزنا يحرمه على زوجته أشبه أن يقول له ان كانت لك زوجة حرمت عليك أو لم تكن لم يكن لك أن تنكح ولم نعله أمره بذلك ولا أن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكح إلا زانية وقد ذكره رجل أن امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما علنا زوجها باجتنابها وأمر أنيسا أن يغدو عليها فان اعترفت برجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا مائة وغربه عاما ولم ينهه علنا أن ينكح ولا أحدا أن ينكح إلا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته اليه أمر امرأته وقذفها برجل وانتفى من حملها فلم يأمره باجتنابها حتى لاعن بينهما وقد روى عنه أن رجلا شكاه اليه أن امرأته لا تدفع يد لأمس فأمره أن يفارقها فقال له اني أحبها فأمره أن يستمع بها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا ترد يد لأمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فأمسكها اذا وقد حرم الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها ففجر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فلما قدم عمر مكة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما فأبى الغلام (قال الشافعي) فالاختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللمرأة أن لا تنكح زانيا فان فعلا فليس ذلك بحرام على واحد منهما ليست معصية واحد منهما في نفسه تحرم عليه الحلال اذا أتاه قال وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم تحرم عليه ولم يكن له أخذ صداقه منها ولا فسخ نكاحها وكان له ان شاء أن يمسك وان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجدته

قد زنى قبل أن يشكها أو بعدما شكها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته بحالها ولا تحرم عليه وسواء أحد الزاني منهما أو لم يحدث أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يحرم زنا واحد منهما ولا زناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف ديناهما بشرك وإيمان

(لأنكاح الأبوي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بالمعروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخته ابن عم له فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل وقال زوجتك وأثرتك على غيرك فطلقها لا أزوجه أبدا فنزل وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فانقضت أجلهن يعني عدتهن فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن تطلقوهن ولم يمتوا طلاقهن وما أشبهه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تختمل غيره لأنه انما يؤثر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزوج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقا وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فانكاحها باطل فان أصابها قلها الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان اشتجروا وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطريقي ركبنا فيهم امرأة ثيب فوات رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فجلد عمر بن الخطاب الناكح ورد نكاحها أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عمير أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكتب علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة أني وليها وأنها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلان نكاح لها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها قلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا كان لها وقد غرت من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهولها وهولو كان يرجع به فكانت الغارة له من نفسها باطل عنها ولا يرجع زوج أبدا بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا اشتجروا أن يتظر فان كان الولي عاضلا أمره بالتزويج فان زوج فحق أذاه وإن لم يزوج فحق منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل وليا غيره فيزوج والولي عاص بالعضل لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئا نظرفيه السلطان فان رآها تدعو إلى كفاءة لم يكن له منعها وإن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفاءة لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيمتنع الولي

(اجتماع الولاية واقترافهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد مع أب فإذا مات فالجد أبوالأب فإذا مات فالجد أبوالجد لان كلهم أب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الآباء وليست من الأخوة والولاية غير المواريث ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن آباء

أو أكابر لم تحض قط اعتسدت بالشهود ولو طرحت ما تعلم أنه ولد مضغة أو غيرها حلت (قال المزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولا حتى يبين فيه من خلق الانسان شئ وهذا أقيس قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيض عدتها لأنها ليست معتد به وعدتها أن تضع حملها ولا تنكح المريبة وإن أوفت عدتها لأنها لا تدرى ما عدتها فان نكحت لم يفسخ ووقفناه فان برئت من الحمل فهو ثابت وقد أساءت وإن وضعت بطل النكاح (قال المزني) رحمه الله جعل الحمل تحيض ولم يجعل لحيضها معنى يعتد به كما تكون

فلا ولاية لاحد مع الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنوا الاب والام أولى من بنى الاب فاذا لم يكن بنو ام واب فبنو الاب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأم ولا لجد أبي أم ان لم يكن عصبة لان الولاية للعصبة فان كانوا بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة وان كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى لانهم أقرب بأم واذا لم يكن اخوة لأب وأم ولأب وكان بنو أخ لأب وأم وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى من بنى الأخ للأب وان كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للأب أولى ولا ولاية لبنى الأخ للام بحال الا ان يكونوا عصبة قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المروجة فأيهم كان أفعدبها وان كان ابن أب فهو أولى لان قرابة الأفعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أفعد منه واذا استووا فكان فيهم ابن أب وأم فهو أولى بقربهم مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا وبنو عم ذنية فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم واياها أب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمومة فبنو الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غيرا بآء فيكونون أولى لان المروجة من الاب فاذا انتهت الأبوة فأقرب الناس بالمروجة أولا هم بها وبنو أخها أقرب بها من عمومها لا نه يجمعهم واياها أب دون الأب الذي يجمعها بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكانوا بنى عم فكان فيهم بنو عم لأب وأم وبنو عم لأب فاستووا فبنو العم للأب والأم أولى وان كان بنو العم للأب أفعد فهم أولى واذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب وكان لها وصياء لم يكن الا وصياء ولا نكاح ولا ولا تميراث وهكذا ان كان لها قرابة من قبل أمها أو بنى أخواتها لا ولاية للقرابة في النكاح الا من قبل الأب وان كان للمروجة ولدا أو ولد ولد فلا ولاية لهم فيها بحال الا ان يكونوا عصبة فتكون لهم الولاية بالعصبة ألا ترى أنهم لا يعقلون عنها ولا يتسبون من قبيلها انما قبيلها نسبها من قبل أبيها ألا ترى أن بنى الأم لا يكونون ولا نكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالام اذا انفردت فهكذا ولدها لا يكونون ولا لها واذا كان ولدها عصبة وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى وان تساوى العصبة في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان استووا فالولد أولى

(ولاية المولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا بولاء وللمروجة نسب من قبل أبيها يعرف ولا لادخال ولاية بحال أبدا الا ان يكونوا عصبة فاذا لم يكن للمرأة عصبة ولها موال فوالها أولياؤها ولا لولاء المعتق ثم أقرب الناس بمعقها وليها كما يكون أقرب الناس به ولي ولد المعتق لها قال واجتماع الولاية من أهل الولاء في ولاية المروجة كاجتماعهم في النسب (قال الشافعي) ولا يختلفون في ذلك (قال الشافعي) ولو زوجها مولى نعمة ولا يعلم لها قريبا من قبل أبيها ثم علم كان النكاح مفسوخا لانه غير ولي كما لو زوجها ولي قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخا

(مغيب بعض الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لاحد بنسب ولا لولاء وأولى منه حتى غائبا كان أو حاضرا بعيد الغيبة منقطعها مؤثما منه مفقودا أو غير مفقودا أو قريبا من جوالا باب غائبا واذا كان الولي حاضرا فامتنع من التزويج فلا يزوجه الولي الذي يليه في القرابة ولا يزوجه الا السلطان الذي يجوز حكمه فاذا رفع ذلك الى السلطان فحق عليه أن يسأل عن الولي فان كان غائبا سأل عن الخاطب فان رضى به أحضر أقرب الولاية بها وأهل المحرم من أهلها وقال هل تنقمون شيئا فان ذكره نظر فيه فان كان كفوا ورضيته أمرهم بتزويجه فان لم يفعلوا وزوجه وان لم يأمرهم وزوجه بخائز وان كان الولي حاضرا فامتنع من أن يزوجه من رضيت صنع ذلك به وان كان الولي الذي لا أقرب منه حاضرا فوكل قام وكيله مقامه وجاز تزويجه كما يجوز اذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفوا ترضى المرأة به بعينه فان زوج غير كف لم يجز وكان هذا منه تعديا مردودا كما رد تعدي الوكلاء

(من لا يكون وليا من ذى القرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا

التي لم تحض تستد بالشهور فاذا حدث الحيض كانت العدة بالحيض والشهور كما كانت تمر عليها وليست بعدة وكذلك الحيض يمر عليها وليس كل حيض عدة كاليس كل شهر عدة ولو كانت حاملا بولدين فوضعت الاول فله الرجعة ولو ارتجعتها وخرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت رجعة ولا تخالو حتى يفارقها كله ولو وقع الطلاق فلم يدرك قبل ولدها أم بعده فقال وقع بعد ما وادت فلي الرجعة وكذبته فالحق قوله لان الرجعة حقه وانخلو من العدة حتى يفارقها ولو لم يدرك واحد منهما كانت العدة عليها لانها وجبت ولا تزيلها الا بيقين والورع أن لا يرتجعا ولو طلقها فلم يحدث لها رجعة ولا نكاحا حتى ولدت

لامرأة بنتا كانت أو أختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولا حتى يكون الولي حراماً مسلماً
 رشيداً يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم ولياً للكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على
 كافرة إلا أمته فإن ما صار لها بالنكاح ملك له قال ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة وإن كانت بنته قد زوج
 ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأبوسفیان حتى لأنها كانت مسلمة وابن سعيد
 مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفیان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين
 المسلمين والمشركين والمواريث والعقل وغير ذلك قال فجوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة لأنه يحكم
 لا ولاية إذا حكم اليه ولا يكون إذا كان بالغاً مسلماً ولياً إن كان سفيهاً مولى عليه أو غير عالم بموضع الخط
 لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون ولياً لنفسه بزوجهما كان أن يكون ولياً لغيره أبعد وإن لم يكن
 هذا ولياً للفسخ أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يقضى بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال
 ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال
 وهذا ممن لم يكن وممن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلت حاله صار ولياً لأن الحال التي منع
 بها الولاية قد ذهبت

(الأ كفاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أعلم في أن للولادة أمر مع المرأة في نفسها شيئاً جعل
 لهم أبين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون ثلثا تزوج الانكاح صحيحاً قيل قد يحتمل
 ذلك أيضاً ولكنه لما كان الولاية لزوجها غير نكاح صحيح لم يجز أن كان هذا ضعيفاً لا يشبه أن يكون له
 جعل للولاية معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج
 الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها الاثلاث تنكح الا كفواً (قال
 الشافعي) إذا اجتمع الولاية فكانوا شرعاً فيهم صلح أن يكون ولياً بحال فهو كأفضلهم وسواء المسن منهم
 والكهل والشاب والغاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون ولياً فيهم زوجهما بآذانها كفواً جاز وإن سخط
 ذلك من بقي من الولاية وأبهم زوج بآذانها غير كفواً فلا يثبت النكاح الا باجتماعهم عليه وكذلك لو اجتمعت
 جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحدهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى تجتمع الولاية معاً على
 انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تركه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء بآذانها فليس
 لمن بقي من الألباء الذي هو أولى منهم رده لأنه لا ولاية لهم منه قال وليس نكاح غير الكفء محرماً فأردته
 بكل حال إنما هو نقص على المراجعة والولاية فإذا رضيت المراجعة ومن له الأمر معها بالنقص لم أردته قال
 وإذا زوج الولي الواحد كفواً بامر المرأة المالك لا أمرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية رد النكاح
 ولا أن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لأنه ليس في نقص المهر نقص نسب إنما هو نقص المال
 ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه
 بالنكاح رجل غير كفء فأنكحه باذن المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولادة رده لم يكن لهم
 بعد رضاهم وتزويجهم إياه برضا المرأة وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز
 أمرها في مالها فلها تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالمواضع وهي محجورة
 ببيعها فاستهلك وقد غنيت فيه لزم مشتريه قيمته قال وإذا كانت المرأة محجوراً عليها مالها ففسواء من حاجي
 في صداقها أب أو غيره لا تجوز المحابة ويلحق بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت أو لم تدخل وإن طلقت
 قبل ذلك أخذ لها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تناسخ الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم
 أن يلي التزويج دون بعض فذلك إلى المرأة تولى أيهم شاءت فإن قالت قد أذنت في فلان فأى ولائى
 أنكحنيه فنكاحه جائز فأبهم أنكحه فنكاحه جائز فإن ابتدره اثنان فزوجه فنكاحه جائز وإن تمنعوا

لا أكثر من أربع سنين
 فأنكره الزوج فهو منقضي
 بالعان لأنها ولدت بعد
 الطلاق لما لا يملكه
 النساء (قال المزني)
 رحمه الله فإذا كان
 الولد عنده لا يمكن أن
 تلده منه فلا معنى
 للعان به ويشبه أن
 يكون هذا غلطاً من
 غير الشافعي وقال في
 موضع آخر لو قال
 لامرأته كلما ولدت ولداً
 فانت طالق فسولت
 ولدين بينهما سنة طلقت
 بالاول وحلت للزوج
 بالآخر ولم تلحق به
 الآخر لان طلاقه وقع
 بولادتها ثم لم يحدث لها
 نكاحاً ولا رجعة ولم
 يقربه فيلزمه اقراره
 فكان الولد منتقياً عنه
 بلا لعان وغير ممكن
 أن يكون في الظاهر
 منه (قال المزني)
 رحمه الله فوضعها لما
 لا يملكه النساء من ذلك

أقرع بينهم السلطان فأبهم خرج سهمه أمره بالتزويج وان لم يترافعوا الى السلطان عدل بينهم أمرهم
 فأبهم خرج سهمه زوج وان تركوا الاقراع أو تركه السلطان لم أحبه لهم وأبهم زوج باذنهم اجاز
 (انكاح الوليين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عتبة عن ابن
 أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان
 فالأول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أحق أن الحق لا يكون باطلا وان
 نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزيد الأول
 حقا لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة
 ولأنه لا يكون نكاح ولين متكافيا حتى يكون للأول منهما الا بوكالة منها مع توكيل النبي صلى الله عليه
 وسلم عمرو بن أمية الضمري فزوجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما اذا أذنت المرأة لوليها
 أن يزوجهام من رأيا أو وامرها أحدهما في رجل فقالت زوجه ووامرها آخر في رجل فقالت زوجه
 فزوجهام مع رجلين مختلفين كقوين فأبهم ما زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه
 وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ساقط دخل بها الآخر أو لم يدخل أو الاول أو لم يدخل لا يحق
 الدخول لاحد شيئا انما يحقه أصل العقدة فان أصابها آخرهما نكاحا فلهما مهر مثلها اذا لم يصح عقدة
 النكاح لم تصح بشي بعدهما لا بتجدد نكاح صحيح واذا جاز للمرأة أن توكل وليين جاز للولي الذي لا أمر للمرأة
 معه أن يوكل وهذا اللاب خاصة في البكر ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكل أب في ثيب ولا ولي غير أب
 الابن تأذن له أن يوكل تزويجها فيجوز باذنها فلو أن رجلا خرج ووكل رجلا بتزويج ابنته البكر فزوجهما
 الوكيل وهو فابهما أنكح أولا فالنكاح نكاحه جائز والاخر باطل الوكيل أو الأب وان دخل بها الآخر
 فلهما المهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لهما منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولألهما المومات
 ولزوجهما الاول منها الميراث وعليه لها الصداق يحاسب به من ميراثه وهكذا لو أذنت لوليين فزوجهما معا
 أولوي أن يوكل فوكل وكلا أوليين كذلك فوكل وكليين أي هذا كان فالتزويج الاول أحق ولوزوجهما
 الوليان والأوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للاول اذا علم بينة تقوم على وقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل
 صاحبه قال ولوزوجهما وليا هارجلين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يثبتوا الساعة أو أثبتوها فلم يكن
 في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو
 دخل بها أحدهما على هذا فأصاها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان
 في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتدعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران
 أنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح
 ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعيا عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد
 منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع عينها الذي زعمت أن نكاحه آخر وان قالت لا أعلم أيهما
 كان أولا وادعيا عليها ألحقت ما تعلم وما يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرسا أو معتوهة أو صبية
 أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها عین وفسخ النكاح ولو تزوجهما أبوها ووكيل له في هذه الحال فقال
 الأب انكحني أولا وانكح وكيلي أولا كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن اقرار واحد منهما يلزمها ولا يلزم
 الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغة فأقرت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي
 أقرت أنه كان أولا ولم تخلف للآخر لأنها لو أقرت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون
 زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب اليها من وليها الذي يليه زوجها باذنها ووليها الذي هو أبعد منه
 باذنها فانكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد واذا كان هذا كذا فنكاح
 الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي زوجه الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد وبيان لا يحتاج الى
 لعان به أحق قال ولو
 ادعت المرأة أنه راجعها
 في العدة أو نكحها ان
 كانت بائنا أو أصاها
 وهي ترى أن له عليها
 الرجعة لم يلزمه الولد
 وكانت اليمين عليه ان
 كان حيا وعلى ورثته
 على علمهم ان كان ميتا
 ولو نكح في العدة
 وأصبحت فوضعت
 لاقل من ستة أشهر من
 نكاح الآخر وتعام
 أربع سنين من فراق
 الأول فهو الأول ولو
 كان لاكثر من أربع
 سنين من فراق الاول
 لم يكن ابن واحد منهما
 لأنه لم يمكن من واحد
 منهما (قال المزني)
 رحمه الله فهذا قد نفاه
 بل لعان فهذا والذي
 قبله سواء (قال) فان قيل
 فكيف لم ينف الولد اذا
 أقرت أسه بانقضاء
 العدة ثم ولدت لاكثر

من هو أقرب ولودخل بها الزوجان معا ثبت نكاح الذي زوجه الولي وأمر باجتنابها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على حل وقفها عنها وهي في وقفها معا زوجة الذي زوجه الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت بولاد أريه القافة فبأيهما الحقاء لحق وان لم يلحقاه بواحد منهما أو الحقاء بهما أو لم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء قال وان انتقياسه ولم تراه القافة لا عنها معا ونفي عنهما معا فان أقربيه أحدهما نسبه إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى تراه القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعدما أقربيه الأول ولم يعترف به فهو من الأول ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها وتزعم منه وهي زوجة الأول ويسل عنهما حتى تنقضي عدتهما من الداخل بها

(ما جاء في انكاح الآباء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني بي وأنا ابنة تسع الشك من الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في النكاح فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا ولم يكن له إلا امر في نفسه إلا ابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيض قبل ذلك فيكون لهما امر في أنفسهما دل انكاح أبي بكر عائشة النبي صلى الله عليه وسلم ابنة ست وبناتها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبكر من نفسها ولو كانت اذا بلغت بكرا كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنها أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها صماتها أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهمع ابني زيد بن جارية عن خنساء بنت خدام أن أباها زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى ولي امرأة ثيب أو بكرا زوجها بغير اذنها فالنكاح باطل إلا بالآباء في الأبكار والسادة في المماليك لان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل إلا ان تشاء أن تبري أباك فتجزي انكاحه لو كانت اجازته انكاحها تجيزه أشبه أن يأمرها أن تجيز انكاح أبيها ولا يرد بقوته عليها (قال الشافعي) ويشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب جعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عني والله تعالى أعلم الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن امره أن تستأذن البكر في نفسها امر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالثيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من وليها واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرا ولا ثيبا إلا باذنها فاذا كانوا يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يجز إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر إلا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجهها صغيرة لأنه لا أمر لها في نفسها في حائتها تلك وما كان بين الأب وسائر الولاة فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قيل يشبه أمره أن يكون على استطابة نفسها وأن يكون بهاداء لا يعلمه غير هافند كره اذا استؤمرت أو تكره الخاطب نعله فيكون استثمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أباها وتأمره أيضا أن يكون المؤامر لها فيه أقرب نساء أهلها وأن يكون تفضي إليها بذات نفسها أما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد
اقرارها قبل لما أمكن
أن تحيض وهي حامل
فتقرر بانقضاء العدة
على الظاهر والجل قائم
لم ينقطع حتى الولد
باقرارها بانقضاء العدة
والزمناء الأب ما أمكن
أن يكون جلامنه
وكان الذي يملك الرجعة
ولا يملكها في ذلك سواء
لان كليهما تحلان
بانقضاء الزواج وقال
في باب اجتماع العدتين
والقافة ان جاءت بولد
لا كثر من أربع سنين
من يوم طلقها الأول
ان كان يملك الرجعة
دعاه القافة وان كان
لا يملك الرجعة فهو
لثاني (قال المزني)
رحم الله جهمع بين من
له الرجعة عليها ومن
لا رجعة له عليها في باب
المدخول بها وفرق
بينهما بان تحصل في باب
اجتماع العدتين والله
أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبارها بزوج بعينه ثم يكره لا ينها أن يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجهها
وان فعل فزوجها من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزويجها من كرهت فكذلك لو زوجها بغير
استئمارها فان قال قائل وما يدل على أنه قد يؤمر بمشاورة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بمشاورتها
فيل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لهم معه أمر الخافض عليهم
طاعته ولكن في المشاورة استطابة أنفسهم وأن يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخبر قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال
والجد أبو الأب وأبوه وأبويه يقومون مقام الأب في تزويج البكر وولاية الثيب ما لم يكن دون واحد منهم
أب أقرب منه ولو زوجت البكر أزواجا ما توأمتها أو فارقوها وأخذت مهورا وموارث دخل بها أزواجها
أولم يدخلوا الا انهم لم يجامعوا زوجة تزويج البكر لانه لا يفارقها اسم بكر الا بأن تكون ثيبا وسواء بلغت
سنا وخرجت الاسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شيء لانها بكر في هذه الاحوال كلها
(قال) واذا جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو زنا (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيبا لا يكون للأب
تزويجها الا باذنها ولا يكون له تزويجها اذا كانت ثيبا وان كانت لم تبلغ انما يزوج الصغيرة اذا كانت بكرا
لانه لا أمر لها في نفسها اذا كانت صغيرة ولا بالغاً معها أبيها قال وليس لأحد غير الأب أن يزوج بكرا ولا
ثيبا صغيرة لا باذنها ولا بغير اذنها ولا يزوج واحدة منهم ما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير
الأب الصغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث ولا أباء وغيرهم من الاولياء في الثيب سواء لا يزوج أحد الثيب الا باذنها
واذنها الكلام واذن البكر الصمت واذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رخصت بعد أو لم تر ضر
وكذلك سائر الاولياء في البكر والثيب

(لا علة على التي لم
يدخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وان
طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن الآية قال
والسنيس الاصابة وقال
ابن عباس وشريح
وغيرهما لا علة عليها
الا بالاصابة بعينها لان
الله تعالى قال هكذا
(قال الشافعي) وهذا
ظاهر القرآن فان
ولدت التي قال زوجها
لم أدخل بها الستة أشهر
أولاً كثر ما يلد له النساء
من يوم عقد نكاحها
لحق نسبها وعليه المهر
اذا أزال الزمان الولد حكمنا

(الأب ينكح ابنته البكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أمر الأب على
البكر في النكاح اذا كان النكاح خطالها أو غير نقص عليها ولا يجوز اذا كان نقصا لها أو ضررا عليها كما
يجوز شراءه وبيعه عليها بلا ضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البصر به وكذلك ابنته
الصغيرة قال ولو زوج رجل ابنته عبداً له أو غيره لم يجر النكاح لان العبد غير كفء لم يجر وفي ذلك عليها
نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يجر لان في ذلك عليها نقصا ولو زوجها كفواً أجزم أو برص
أو مجنوناً أو خصياً مجبواً أو غيباً مجبواً لم يجر عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخيار اذا علمت هي بداء
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً صحيحاً ثم عرض له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفرق بينهما وبينها
حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها الرجل به بعض الادواء ثم ذهب عنه
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاخترت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو
زوج ابنه صغيراً أو مجنوناً أو غيباً كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن
نفسه بأن يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولا ولو زوجها جذماً أو برصاً أو مجنوناً
أو ارتقاء لم يجر عليه النكاح وكذلك لو كان زوجه أماً في نكاحها ضرر عليه أو ليس له فيها وطر مثل
يجوز فانية أو عيماً أو قطعاً أو ما أشبه هذا

(١) قوله صغيرة كانت
بالغاً أو غير بالغ كذا
في النسخ ولعل لفظ
صغيرة من زيادة الناسخ
أو تفسير لغير البالغ
وضع بين السطور
فأثبتها الناسخ في الصلب
فتأمل كتبه مصححه

(المرأة لا يكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما
امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فين فيه أن الولي رجل لا امرأة فلا تكون المرأة ولياً أبداً غيرها
واذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعده من أن تكون ولياً غيرها ولا تعقد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن
جريح عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تخطب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت
عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقدة النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة

عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تسكح المرأة المرأة فان البقي انما تسكح نفسها (قال الشافعي) واذا ارادت المرأة أن تزوج جاريتها لم يجز أن تزوجها هي ولا وكيلها ان لم يكن وليا للمرأة اذا لم تكن هي وليا لجاريتها لم يكن أحد بسببها وليا اذا لم يكن من الولاية كما لا يكون للمرأة أن توكل بنفسها من يزوجهها الا وليا ويزوجهها ولي المرأة السيدة الذي كان يزوجهها هي أو السلطان اذا اذنت سيدتها بتزويجها كما يزوجهن غيرها اذا اذنت بتزويجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأة تزوجهها اذا لم تكن وليا في نفسها لم تكن وليا بوكالة ولا يزوج جاريتها الا باذنها ويجوز وكالة الرجل الرجل في النكاح الا أنه لا يوكل امرأة لما وصفت ولا كافرا بتزويج مسلمة لأن واحد من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يوكل عبدا ولا من لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يوكل محجورا عليه ولا مغلوبا على عقله لان هؤلاء لا يكونون ولاية بحال

(ما جاء في الاوصياء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الاولياء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أئما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ولم يختلف أحد أن الولاية لهم لعصبية وأن الاخوال لا يكونون ولاية ان لم يكونوا عصبية فبين في قولهم أن لا ولاية لوصي ان لم يكن من العصبية لان الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبية للعار عليهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار وسواء وصي الأب بالابكار والبنات ووصي غيره فلا ولاية لوصي في النكاح بحال وذلك أنه ليس بوكيل الولي ولا يولي والخال أولى أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا ولاية له اذا لم يكن له نسب من قبل الأب وهذا قول أكثر من نصبت من أهل الآثار والقياس وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر خاصة دون الاولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذنهما ولا الأب أن ينكحها بغير إذنهما ولا يجوز انكاحه الثيب بأمرها وأمرها الى الولاية ويقول ولا يجوز انكاح وصي ولي غير وصي الأب (قال الشافعي) وهو يزعم أن الميت اذا مات انقطعت وكالته فان كان الوصي وكيلاً عنده كوكيل الحى فوكيل الأب والاخ (١) ولي الاولياء البكر والثيب يجوز انكاحهم عندنا وعند بوكالة من وكلهم ما جاز لمن وكلهم بالنكاح ويقبضهم مقام من وكله وهو لا يجيز لوصي الأب ما يجيز للأب ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولى قرابة فيقول لا فيقال ما هو فيقول وصي ولى فيقول يقوم مقامه ولا يدري ما يقول ويقال فالغير الأب فيقول الوصي ليس بولى ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول قولاً متناقضاً يخالف معنى القرآن والسنة والآثار

(انكاح الصغار والمجانين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحد غير الآباء وان زوجها فالتزويج مفسوخ والاجداد آباء اذا لم يكن أب يقومون مقام الآباء في ذلك ولا يزوج المغلوبة على عقلها أحد غير الآباء فان لم يكن آباء رفعت الى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما شتهر عنده أنها مغلوبة على عقلها فان يقدم على ذلك تزوجه آياه وانما منعت الولاية غير الآباء تزويج المغلوبة على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوج امرأة الارضاها فلما كانت ممن لا رضاهم لم يكن النكاح لهم تاماً وانما أجزت للسلطان أن ينكحها لانها قد بلغت أو ان الحاجة الى النكاح وان في النكاح لها عافا وغناء وربما كان لها فيه شفاء وكان انكاحه آياها كالحكم لها وعليها وان أفاضت فلا خيار لها ولا يجوز أن يزوجهها الا كفوا واذا أنكحها فنكاحه ثابت وثرت وتورث وان غلب على عقلها من مرض أو برسام أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأني بها فان أفاقت أنكحها الولي من كان باذنها وان لم تفق حتى طال ذلك ويؤيس من افاقتها تزوجه الأب أو السلطان وان كان بهما مع ذهاب العقل جنوناً أو جذاماً أو برصاً أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجهها وان كان بها ضنى يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه لم أره أن يزوجهها وان زوجها لم أرد تزويجه لان التزويج ازدياد لها لا مؤنة عليها فيه وسواء اذا كانت مغلوبة

عليه بأنه مصيب ما لم تسكح زوجها غيره ويجوز أن يكون منه (قال) ولو خلا بها فقال لم أصبها وقالت قد أصابني ولا ولد فهي مدعية والقول قوله مع عينيه وان جاءت بشاهد باقراره أحلفتها مع شاهداها وأعطيتها الصداق

(باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا علمت المرأة يقين موت زوجها أو طلاقه بينة أو أى علم اعتدت من يوم كانت فيه الوفاة والطلاق وان لم تعتد حتى تنقض العدة لم يكن عليها غيرها لانها مدة وقد مرت عليها وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم تكون الوفاة أو الطلاق وهو قول عطاء وابن المسيب والزهرى

(١) قوله ولي الأولياء البكر الخ كذا في النسخ وانظره وان كان الحكم مفهوماً كتبه مصححه

(باب في عدة الامة)

(قال الشافعي) رحمه الله
فرق الله بين الاحرار
والعبيد في حسد الزنا
فقال في الاماء فاذا
أحصن فان أتت
بفاحشة الآية وقال
تعالى وأشهدوا ذوي
عقل منكم وذكر
الموارث فلم يختلف
أحد لقيته أن ذلك في
الاحرار دون العبيد
وفرض الله العدة
ثلاثة أشهر وفي الموت
أربعة أشهر وعشرا
وسن صلى الله عليه
وسلم أن تستبرا الامة
بحيضة وكانت العدة في
الحرار استبراء وتعبد
وكانت الحيضة في
الامة استبراء وتعبد
ولم أعلم مخالف من
حفظت عنه من أهل
العلم في أن عدة الامة
نصف عدة الحرة فيما
له نصف معدود فلم
يجز اذا وجدنا ما وصفا
من الدلائل على
الفسوق فيما ذكرنا

على عقلها بكرة كانت أو ثيبا لا يزوجه الأب أو سلطان بلا أمرها لانه لا أمر لها
(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير
المغلوب على عقله لا يسه أن يزوجه لانه لا أمر له في نفسه وان كان يحسن ويفيق فليس له أن يزوجه حتى
يأذن له وهو مفيق في أن يزوجه فاذا أذن فيه وزوجه ولا أرد إنكاحه أباه وليس لاحد غير الأب أن يزوجه
المغلوب على عقله لانه لا أمر له في نفسه ويرفع الى الحاكم فيسأل عنه فان كان يحتاج الى التزويج ذكر
للزوجة حاله فان رصبت حاله وزوجه وان لم يكن يحتاج الى التزويج فبما يرى زمانه أو غيرهما لم يكن للحاكم
أن يزوجه ولا يسه إلا أن يكون تزويجه ليخدم فيجوز تزويجه لذلك ولا أباه ما للاب في المغلوب على عقله
وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا أباه تزويج الابن الصغير ولا خيار له اذا بلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولي وان
زوجه سلطان أو ولي غير الأب فالتكاح مفسوخ لانا نمانح غير عليه أمر الأب لانه يقوم مقامه في النظر له
ما لم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار اذا بلغ فأما غير الاب فليس ذلك له ولو كان الصبي محبوبا أو محبوبا
فزوجته أبوه كان نكاحه مردود لانه لا يحتاج الى النكاح قال واذا زوج المغلوب على عقله فليس لآبيه
ولا للسلطان أن يخالع بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوجه واحد منهما إلا بالغا وبعد
ما يستدل على حاجته الى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقا وكذلك لو آلى منها أو تطاهر لم يذن عليه
ايلاء ولا تطهار لان القلم مرفوع عنه وكذلك لو قذفها وانتفى من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد
ولو قال هو عني لا يأتيني لم يضرب له أجلا وذلك أنها ان كانت ثيبا فقد باتها وتجدد وهو لو كان صحيحا
جعل القول قوله مع عيने وان كانت بكر فقد تمتع من أن ينالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول
انها تمتع ويمتنع ويؤمر اشارة باصابتها ولو ارتد لم تحرم عليه لان القلم مرفوع عنه ولو ارتدت هي فلم تعد
الى الاسلام حتى تنقضي العدة بانت منه وهكذا اذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لآبها ولا لولي غيره
أن يخالع عنها بدرهم من مالها ولا يبرئ زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه فان هربت أو امتنعت منه
لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة أو ممتنعة وان آلى منها وطلب ولها وقفه قيل له اتق الله وفي أو طلق
ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلبته هي وكذلك ان كان عينا لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء ان كانت
صحيحة كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق وان تركته لم يحمل فيه الزوج على الفراق لان الفراق انما يكون
برضاها وامتناعه من الفاء فلا يكون لاحد طلب أن يفارق بحكم يلزم زوجها غيرهما وهي ممن لا طلب له
ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قذف المجنونة وانتفى
من ولدها قيل له ان أردت أن تنفي الولد باللعان فالتعن فاذا التعن وقعت الفرقة بينهما ولا يكون له أن
ينكحها أبدا ولا يرد عليه وينفي عنه الولد وان أ كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعزر ولم ينكحها أبدا فان
أبى أن يلتعن فهي امرأته والولد ولده ولا يعزر لها قال وأي ولد ولده ما كانت في ملكه لزمه إلا أن ينفيه
بلعان وان وجد معها ولد فقال لم تلده ولا قافة ورثت تدرع عليه وترضعه وتحنو عليه حنوا لام لم تكن أمه
الابان يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقره هو بانها ولده فيلحقه وان كانت قافة فالحق هو بانها ولده
الا أن ينفيه بلعان وليس للاب في الصبية والمغلوبة على عقلها أن يزوجهما عبد ولا غير كفء لها وانظر
كل امرأة كانت بالغائيا فعدت اليه كان لآبها ولها منعهما منه وليس للاب عليها ادخالها فيه ولا للاب
ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجهما مجنونا ولا مجذوما ولا أبرص ولا مغلوبا على عقله لانه قد كان
لها لو تزوجه برضاها اذا علمت أن تفسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما محبوبا وكذلك ليس له أن يسكره
أمته على واحد من هؤلاء بنكاح وله أن يهبها لكل واحد من هؤلاء ويبيعهما منه ولا لولي الصبي أن
يزوجه مجنونة ولا جذما ولا برصاء ولا مغلوبة على عقلها ولا امرأة لا تطيق جماعا بحال ولا أمة وان
كان لا يجد طول الحرة لانه ممن لا يخاف العنت

(النكاح بالشهود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح للأنثى في ثيب ولا لولي غير الأب في بكر ولا ثيب غير مغاوبة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعا أن ترضى المرأة المروجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولي لأولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فإن نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولابي بكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا لابي المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكراً كانت أو ثيباً وليس ذلك لغير الأب أو السلطان

(النكاح بالشهود أيضاً) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن كحاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أحيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت قال ولو شهد النكاح من لا تجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز النكاح حتى ينقضي بشاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا الحرية ولا البلوغ ولا علة في أنفسهما خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة أو للرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأنها شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لأن لا أحيز شهادتهما على عدوينهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن نكل رددت البين على صاحبه فإن حلف أثبت له النكاح وإن لم يحلف لم أثبت له نكاحاً وإن روى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتما بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم نعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت وولها على حيالهما لم يجز النكاح ولا ينجز نكاحاً إلا نكاحاً عقد بحضور شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن ينكح بالنكاح غير جائز لم يجز إلا بتجديد نكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادقاً أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بحالهما لم يجز وقال إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقومان هذا يخالف الشهادة على الحق غير السكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهل حال الشاهدين وتصادقاً على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز وأكره لهما السر لئلا يرتاب بهما

(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد زوجتك حل امرأتى وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده امرأتى وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حل امرأته قد زوجتك أول جارية تلدها امرأتى وقبل الرجل فلا يكون شيئاً من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنها قد لا تلد جارية وقد لا تلد غلاماً أبداً فإذا كان الكلام منعقد على غير شيء لم يجز ولا يجوز السكاح الأعلى عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غداً فقد زوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً فقد زوجتك ابنتي وقبل أبو الجارية والغلام والجارية صغيران لم يجز له لأنه قد يكون غداً وقد مات ابنه أو ابنته أو هما وإذا انعقد النكاح وانعقاده الكلام به فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجته في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المنعة لأنه قد جاءت مدة بعد العقد لم يوجب فيه النكاح ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أنسد من نكاح المتعة

وغیره الا ان نجعل
عدة الأمة نصف عدة
الحره فبماله نصف فأما
الحيضة فلا يعرف لها
نصف فتكون عدتها
فيه أقرب الاشياء من
النصف اذا لم يسقط
من النصف شيء وذلك
حيضتان وأما الحمل
فلا نصف له كالم يكن
للقطع نصف فقطع
العبد والحر قال عمر
رضي الله عنه يطلق
العبد تطليقتين وتعتد
الأمة حيضتين فان لم
تحض فشهريين أو شهراً
ونصفاً قال ولو أعتقت
الأمة قبل مضي العدة
أكملت عدة حره لان
العقوق وقسح وهي في
معاني الأزواج في عامة
أمرها ويتوارثان في
عدتها بالحرية ولو
كانت تحت عبد
فاختارت فراقه كان
ذلك فسخا بغير طلاق
وتكمل منه العدة
من الطلاق الاول ولو
أحدث لها رجعة ثم
طلقها ولم يصبرها بنت

(ما يجب به عقد النكاح) (قال الشافعي) ربه الله تعالى وإذا خطب الرجل على نفسه فقال زوجني فلانة أو وكيل الرجل علي من وكله فقال ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرأة إلى وليها بعد ما أذنت في انكاح الخطيب أو المخطوب عليه فقال المولى قد زوجت فلانة التي سمي فقد لزمت النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوكالته قد قبلت إذا بدأ الخطيب فأجيب بالنكاح قال ولو احتجت إلى هذا لم أجز نكاحاً أبداً إلا بأن يولي الرجل ويولي المرأة رجلاً واحداً فيزوجهما وذلك إلى إذا احتجت إلى أن يقول الخطيب وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت لاني لا أدري ما بدأ الخطيب احتجت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجرت لاني لا أدري ما بدأ له ان كان إذا زوج لم يثبت النكاح إلا بأحد الثنتين المنكح قبولاً للنكاح ثم احتجت إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يلى العقد عليهما واحد بوكالتهما ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال لرجل قد زوجت ابنتي لم يكن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت لأن هذا ابتداء كلام ليس جواب مخاطبة وإن خطب الرجل المرأة فلم يجبه إلا بحتى يقول الخطيب قد رجعت في الخطبة فزوجها إلا بعد رجوعه كان النكاح مفسوخاً لأنه تزوج غير مخاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه الرجل حتى غلب على عقله ثم تزوجه لم يكن هذا نكاحاً لأنه عقد من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون ولياً وهكذا لو كان الخطيب المغلوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن يزوجه ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزاً إذا عقد ومعه عقله ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخاً لأنه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلبت على عقلها فبطل اذنها وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج على عقلها لم يفسخ النكاح ولو قال الرجل لابي المرأة تزوجني فلانة فقال قد زوجتكها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لأن هذا ليس خطبة وهذا استفهام وإذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقاً فزوجها فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صداقاً فزوجها باذنها كان الصداق له ولها لا زماً

(ما يحرم من النساء بالقربة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والأمهات أم الرجل والوالدة وأمها وأمهات آبائه وان بعدت الجدات لأنهن يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناتهن وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كإلزام الجدات اسم الأمهات وان علون وتباعدن منه وذلك ولد الولد وان سفلوا والأخوات من ولداً به لصلبه أو أمه نفسها وعماته من ولد جداه الأدنى أو الأقصى ومن فوقهما من أجداده وحالاته من ولده أم أمه وأمهات من فوقهما من جداته من قبلها وبنات الأخ كل ما ولد الأخ لآبيه أو لأمه أو لهما من ولد ولده والدة فكلهم بنو أخيه وان سفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاعة فاحتمل تحريمها معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة فأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب أن تكون الرضاعة كلها تقوم مقام النسب فاحرم بالنسب حرم الرضاعة مثله وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآخرة أن يحرم من الرضاعة الأم والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فإن قال قائل فأن دلالة السنة بأن الرضاعة تقوم مقام النسب قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

على العدة الأولى لأنها مطلقاً لم عسى (قال المزني) رحمه الله هذا عندي غلط بل عندتها من الطلاق الثاني لأنه لما راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالعقد الأول لأن النكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولاً بها ولو كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم عتقت فقها قولان أحدهما أن تبني على العدة الأولى ولا خيار لها ولا تستأنف عتدها لأنها ليست في معنى الأزواج والثاني أن تكمل عتده حرة (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله وما يدل على ذلك قوله في المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض أنها تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عتده أمة وكذا قال لا يجوز

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانا ام حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة أيدخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جلدان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في ابنة عمك بنت حمزة فانها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وأن الله تعالى حرم من الرضاعة ما حرم من النسب أخبرنا الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة مثل حديث سفيان في بنت حمزة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وأن لبن الفحل يحرم كما يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت أحدهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا الفلاح واحد أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن لبن الفحل أيحرم فقال نعم فقلت له أبلغك من ثبت فقال نعم قال ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاعة فهي أختك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعثاء يري لبن الفحل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال لبن الفحل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فماتت أو طلقها قبل أن يدخل بها لم أر له أن ينكح أمها لأن الأم مبهمة التحريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط إنما الشرط في الرابث (قال الشافعي) وهذا قول الأكر من المعتن وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ففارها قبل أن يصيبها هل تحلل له أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مبهمة ليس فيها شرط إنما الشرط في الرابث (قال الشافعي) وهكذا أمهاتها وان بعدن وجداتها لأنهن من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وان سفلن حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فلو نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنتها حرم عليه أم امرأته وان لم يدخل بها امرأته لأنها صارت من أمهات نسائه وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بالأم لم تحلل له البنت ولا أحد من ولادته البنت أبد إلا أنهم ربائبه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها إلا بن أولم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل أبيه وأمه لأن الأبوة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح ولد له من قبل النساء والرجال وان سفلوا لأن الأبوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف فأى امرأة نكحها رجل حرمت على ولده دخل بها إلا الأب أولم يدخل بها وكذلك ولد له من قبل الرجال والنساء وان سفلوا لأن الأبوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب أو ابن حرمته على ابنه أو أبيه بنسب فكذلك أحرمها إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاعة فان قال قائل إنما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاعة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت من الرضاعة والأم والأخت من النسب ثم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى أعلم فيم أنزلها فاما معنى ما سمعت متفرقا فجمعته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة حمزة فكانت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبناء فأمه الله تعالى ذكره أن يدعي الأدياء لا بأنهم فان لم تعلموا آباءهم فاخروا نكح في الدين وقال وما جعل أدياءكم أبناءكم إلى قوله ومواليكم وقال

أن يكون في بعض
صلاته مقبلا ويصلي
صلاة مسافر وقال هذا
أشبه القولين بالقياس
(قال المزني) رحمه الله
وما احتج به من هذا
يقضى على أن لا يجوز
لمن دخل في صوم طهار
ثم وجد رقبة أن يصوم
وهو ممن يجد رقبة
ويكفر بالصيام ولا
لمن دخل في الصلاة
بالتيمم أن يكون ممن
يحد الماء ويصلي بالتيمم كما
قال لا يجوز أن تكون
في عدتها ممن تحيض
وتعتد بالشهور في نحو
ذلك من أقاويله وقد
سوى الشافعي رحمه الله
في ذلك بين ما يدخل
فيه المرء وما بين ما لم
يدخل فيه فجعل
المستقبل فيه كالمتدبر
(قال) والطلاق
إلى الرجال والعسدة
بالنساء وهو أشبه بمعنى
القرآن مع ما ذكرناه
من الأثر وما عليه
المسلمون فيما سوى

هذان من أن الأحكام
تقام عليهما ألا ترى أن
الحرم المحصن يزني
بالامة فيرجم وتجلد
الامة نجسين والزنا
معنى واحد فاختلف
حكمه لاختلاف حال
فاعليه فكذلك يحكم
للحرم نفسه في
الطلاق ثلاثا وان
كانت امرأته أمة وعلى
الامة عدة أمة وان
كان زوجها حرا

(عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن الآية فدل
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنها على
الحررة غير ذات الحمل
لقوله صلى الله عليه
وسلم لسبيعة الاسمية
ووضعت بعد وفاة
زوجها بنصف شهر
قد حلت فانكحى
من شئت قال عمر بن
الخطاب رضى الله عنه

(١) قوله وبناتها وكل
من ولده الى قوله
امرأة كذا في النسخ
وحرر كنبه بخطه

لنبيه صلى الله عليه وسلم فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها لكيلا يكون على المؤمنين حرج الآية
(قال الشافعي) فاشبهه والله تعالى أعلم أن يكون قوله وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أدعيائكم الذين
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمنا من الرضاع بما حرم الله قياسا عليه وبما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وفي قوله وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف كان
أكبر ولد الرجل يخلف على امرأة أبيه وكان الرجل يجمع بين الاختين فنهى الله عز وجل عن أن يكون
منهم أحد يجمع في عمره بين اختين أو ينكح ما نكح أبوه الا ما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه ليس
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بنبه قبل الاسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية
الذي لا يحل في الاسلام بحال (قال الشافعي) وما حرمنا على الآباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء
الآباء وعلى الرجل من امهات نسائه وبنات نسائه الا الذي دخل بهن بالنكاح فاصيب فاما بالزنا فلا حكم للزنا
يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه وكذلك لو زنى بام امرأة أو بنت
امرأة لم تحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحت امرأة فزنى باختها لم يحجب امرأته ولم يكن جامع بين
الاختين وان كانت الاصابة بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه يثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر
ويدرأ فيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب الى أن يحرم به من غير أن يكون واضحا فلو
نكح رجل امرأة نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عندي أن ينكح أمها ولا ابنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وان
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيئا من قبل أن حكمه لا يكون فيه
صداق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد
وان كان فيه الاصابة كما لا يحرم الزنا لانها ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين
الزوجين وقد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشد له تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجماعه أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصهر وجعل ذلك نعمة من
نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فبحرمة الرجال عليهن ولهن على الرجال من الصهر بحرمة
النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به وندب اليه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن
من أنى شيا دعاه الله تعالى اليه كالزاني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له النار الا أن يعفوه عنه وذلك ان
التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لانعمة فالنعمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة
عاجلا وآجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جامع بينهما ولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الام
التي أرضعته وان سفلن وبنات بناتها (١) وبناتها وكل من ولده من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأة وكذلك
أمهاتها وكل من ولدها لانهن بمنزلة أمهات وأخواته وكذلك أخواتها لانهن خالاته وذلك عما لها
وخالاتها لانهن عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمهاة وأخواته وخالاته
وعماته وكذلك من أرضعته لبن الرجل الذي أرضعته من الام التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع
لبن ولدا المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته لبنه أو زوج غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة
مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة الموضع أبوه ويتزوج ابنتها وأمهاتها لانهم ترضعه هو وكذلك ان لم يتزوجها
الاب فلا بأس أن يتزوجها أخو الموضع الذي لم ترضعه هو لانه ليس ابنها وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن
يتزوج الغلام الموضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين
الاختين من الرضاع بنكاح ولا رطبة ملك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاة يحرم من الرضاة ما يحرم من
الاختين وذوات المحرم من الرضاة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كذوات المحرم من النسب وسواء

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرم من كل تحريم الحرة لافرق بينهن وسواء وطئت
الامة بملك أو نكاح كل ذلك يحرم ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها من الرضاع والنسب (قال
الشافعي) ولو شرب غلام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا إنما هذا كالطعام
والشراب ولا يكون محرما بين من شربه إنما يحرم لبن الأدميات لا البهائم وقال الله تعالى وأمهاتكم اللاتي
أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وقال عزذكره
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل
أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والاجر على الرضاع لا يكون الا على ماله
مدة معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصة وأكثر منها الى كمال رضاع الحولين ويقع
على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو معنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله
عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة أنها كانت
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرم من ثم صيرن الى خمس يحرم من فكان لا يدخل على عائشة
الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الخجاج بن أظنه عن
أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمستان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس
رضعات تحرم بلبنها ففعلت فكانت تراه ابنا أخبرنا مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة
أرسلت به وهو يرضع الى أختها أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات
فلم تكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع
عشرا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في
العشر الرضعات فتسخن بخمس معلومات فتدفع عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن
ما أمرت أن يرضع عشرا فرأى أنه إنما يحل الدخول عليها عشر وإنما أخذنا بخمس رضعات عن النبي
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة امهن يحرم من وأنهن من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فإذا رضع في
واحدة منهن ما يعلم أنه قد وصل الى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة وإذا قطع الرضاع ثم عاد لمثلها أو أكثر
فهي رضعة (قال الشافعي) وان التقم الموضع الثدي ثم لها بشى فلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا
يكون القطع الا ما انفصل انفصلا بينا كما يكون الخالف لا يأكل بالنهار الا مرة فيكون يأكل ويتنفس
بعد الازداد الى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعاً بنابعد قليل
أو كثير من الطعام ثم أكل كان حائثا وكان هذا كاتين (قال الشافعي) ولو أخذ ثديها الواحد فأفرد
ما فيه ثم تحول الى الآخر مكانه فأنفد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس
والأرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتطرق في هذا الى قليل
رضاعه ولا كثيره اذا وصل الى جوفه منه شئ فهو رضعة وما لم يتم خمساً لم يحرم من (قال الشافعي)
والوجور كالرضاع وذلك السعوط لان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم يتم رضعة
واحدة وقد قال بعض من مضى أنها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تحكى أن الكتاب يحرم عشر

لو وضعت وزوجها على
سريه لم يدرى هل حلت
وقال ابن عمر اذا وضعت
حلت قال قتيل اذا
وضعت قبل تطهر من
نكاح صحيح ومفسوخ
(قال الشافعي) رحمه
الله وليس للحامل
المتوفى عنها نفقة قال
جابر بن عبد الله لا نفقة
لها حسبها الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله لان ملكه قد انقطع
بالموت واذا لم تكن
حاملًا فان مات
نصف النهار وقد مضى
من الهلال عشر ليال
أحصت ما بقي من
الهلال فان كان
عشرين حفظتها ثم
اعتدت ثلاثة أشهر
بالاهلة ثم استقبلت
الشهر الرابع فاحصت
عدة أيامه فاذا كمل
لها ثلاثون يوما بلبالا
فقد أوفت أربعة أشهر
واستقبلت عشرا
بليالها فاذا أوفت لها
عشرا الى الساعة
التي مات فيها فقد

رضعات ثم تسخن بخمس و بما حكينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدل ما حكيت عائشة في الكتاب
وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرم به على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحدمع النبي
صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيما
حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما فسن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرحم النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم
يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة
من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لا من لزمه اسم سرقة وزنا فهـ كذا
استدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من
لزمه اسم رضاع

(رضاعة الكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن
رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قد كان شهد بدرا وكان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة فأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه
فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أبيها قريش
فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوههم لأنهم هم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم
فاخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم آباءهم إلى الموالى فجاءت
سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله كنت أرى سالما ولدا وكان يدخل علي وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فإذا ترى في شأنه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أَرْضِعِيه خمس رضعات فيحرم بلبنه ما فعلت فكانت ترضع ابننا من الرضاعة
فأخذت عائشة بذلك فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات
أخها يرضعن لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدهن الناس وقلن ما ترى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل علينا من هذه الرضاعة
أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا
والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت (قال
الشافعي) فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم
خاصة وإذا كان هذا بالسالم خاصة فالخاص لا يكون إلا مخرجاً من حكم العام وإذا كان مخرجاً من حكم العام
فالخاص غير العام ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاع في الصغير
والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه الموضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين
الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين
لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فإن أراد أفضالاً عن
تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن إرضاعه عز وجل
في فصال الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

انقضت عدتها وليس
عليها أن تأتي فيها بحيض
كأن ليس عليها أن تأتي في
الحيض بشهور ولأن كل
لدة حيث جعلها الله إلا
أنها أن ارتأيت استبراء
نفسها من الرية ولو
طلعتها مريضاً لثابتاً
فإن من مرضه وهي
في العدة فقد قيل لا ترث
ميتوته وهذا ما
استحضر الله فيه (قال
الشافعي) رحمه الله وقال
في موضع آخر وهذا
قول يصح لمن قال به
قلت فلا استخارة شك
وقوله يصح إبطال
للشك (وقال) في
اختلاف أبي حنيفة
وابن أبي ليلى أن
الميتوة لا ترث وهذا
أولى بقوله ويعني
ظاهر القرآن لأن الله
تعالى ورت الزوجة من
زوج برثها لو ماتت قبله
فلما كانت أن ماتت لم
يرثها وإن ماتت لم تعد
منه عدة من وفاته
خرجت من معنى حكم
الزوجية من القرآن

النظر للولود من والديه أن يكونا بر بأن أن فضله قبل الحولين خبره من إتمام الرضاعة لعله تكون به
 غير مضمين وأنه لا يقبل رضاع غيرها وما أشبه هذا وما جعل الله تعالى له غاية فالحكم بعدم مضي الغاية فيه
 غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك قيل قال الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح
 أن تقصروا من الصلاة إلا بة فكان لهم أن يقصروا وسافروا وسكنوا في شرط القصر لهم بحال
 موصوفة دليل على أن حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
 قروء فكن إذا مضت الثلاثة الأقراء حكمهن بعدم مضمين غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل
 فقد قال عروة قال غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا من النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا رخصة في سالم قيل فقول عروة عن جماعة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف
 قول زينب عن أمها أن ذلك رخصة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة وزياة قول غيرها ما نراه إلا رخصة
 مع ما وصفت من دلالة القرآن وإن قد حفظت عن عدة ممن لقيت من أهل العلم أن رضاع سالم خاص فان
 قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قالت في رضاع الكبير قيل
 نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل إلى ابن عمر وأنامعه عند دار القضاء يسأله عن
 رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال كانت لي وليدة فكننت أطوها فهدمت امرأتي
 إليها فأرضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها فقال عمر بن الخطاب أوجعها وأت جاريته
 فأما الرضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع إلا لمن أَرْضَع في الصغير
 أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا موسى قال رضاعة الكبير ما أراها إلا تحرم فقال ابن مسعود انظر
 ما يفتي به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال لا رضاعة إلا ما كان في الحولين فقال أبو موسى
 لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم (قال الشافعي) فجاء فرق ما بين الصغير والكبير
 أن يكون الرضاع في الحولين فإذا أَرْضَع المولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت فقد كمل رضاعه الذي
 يحترم (قال الشافعي) وسواء أَرْضَع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أَرْضَع قبل الحولين أو كان
 رضاعه متتابعاً حتى أَرْضَعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توبع رضاعه فلم يفصل ثلاثة
 أخوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأَرْضَع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئاً وكان بمنزلة الطعام
 والشراب ولو أَرْضَع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكثرت لم يحترم ولا يحترم من الرضاع
 إلا ما تم خمس رضعات في الحولين وسواء فيما يحترم الرضاع والوجور وإن خلط للولود في طعام فيطعمه
 كان اللبن الأغلب أو الطعام إذا وصل اللبن إلى جوفه وسواء شيب له اللبن بماء كثيراً أو قليل إذا وصل إلى جوفه
 فهو كله كالرضاع ولو جبن له اللبن فأطعم جبناً كان كالرضاع وكذلك لو استسقطه لأن الرأس جوف
 ولو حقنه كان في الحقنة قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تغطر الصائم لو احتقن والآخر أن ما وصل
 إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة لأنه يغتذى من المعدة وليس كذلك الحقنة (قال الشافعي) ولو أن صبياً
 أطعم لبن امرأة في طعام مرة وأوجره أخرى وأسعطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعم حتى يتم له
 خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف
 هذا خمس مرات أو كان هذا من أصناف شتى وإذا لم تتم له الخامسة إلا بعد استكمال سنتين لم يحترم وإن تمت له
 الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن إلى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي سنتين
 قبل كمالها فقد حرم وإن كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها إذا لم يتقدم كمالها

(في لبن الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن إذا كان من حمل ولا أحسبه يكون
 إلا من حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد للرجل والمرأة فانظر إلى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نزل
 بولد من رجل نسب ذلك الولد إلى والد لأن جملة من الرجل فان رضع به مولود فالمولود أو المرضع بذلك اللبن ابن

واخرج الشافعي رحمه
 الله على من ورت
 رجلين كل واحد منهما
 النصف من ابن أدياه
 وورث الابن ان ماتا
 قبله الجميع فقال
 الشافعي رحمه الله
 إنما يرث الناس من
 حيث يورثون يقول
 الشافعي فان كانا يرثانه
 نصفين بالنسبة فيكذلك
 يرثهما نصفين بالابوة
 (قال المزني) رحمه
 الله فكذلك انما يرث
 المرأة الزوج من حيث
 يرث الزوج المرأة بمعنى
 النكاح فإذا ارتفع
 النكاح باجماع ارتفع
 حكمه والموارنة به ولما
 أجمعوا أنه لا يرثها لأنه
 ليس بزوجة كان كذلك
 أيضاً لانه لا يرثها
 بزوجة وبالله التوفيق
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فان قيل قد ورتها

من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرمت عليه الصبيبة أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعدت افساد النكاح أو لم تعد له لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعدد الفساد أو لم يعد له وقيمتها نصف صداق مثلها لأن ذلك قيمة ما أفسدت منها مما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أصدقها أو أقل إن كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسمي لها شيئاً (قال الشافعي) وإنما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرقه إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير رجعية إلا بمعنى افساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وإنما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي ألزمه بتسميته أنه شيء حالي به في ماله وإنما يغرم له إذا أفسد عليه ثمن ما استهلك عليه مما ألزمه ولا يريد عليها في ذلك شيئاً على ما ألزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقتها نجسوا لم يغرم مائة وإنما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباهما لو جازاً في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا ما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها وإنما معنى من أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صداقاً فإنه كان حقاً لها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولأن لا أجيزلاً فيها المحاباة في صداقها فأنما أغرمها المهر بكل حال وأطلقت عنها محاباته كهيبته وإنما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت ولم يسم لها إذا كانت غلماً مالها كما يكون العفو لها فاما الصبيبة فلا غلماً مالها ولا يكون لا بها المحاباة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأة فلم يصحبها حتى تزوج عليها صبيبة ترضع فأرضعتها حرمت عليه المرأة الأم بكل حال لأنهما من أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لهما لأنها أفسدت نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبيبة بالاطلاق لأنها صارت في ملكه وأمها معها ولا أن التي أرضعتها لم تصر أمها وهذه ابنتها إلا في وقت فكانت في هذا الموضع كمن ابتدأ نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان نكح صبيتين فأرضعتهما امرأته الرضعة الخامسة جميعاً مع افساد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيتين معا ولكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحلل له كل واحدة منهما على الانفراد لأنهما ابنتا امرأة لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صباياً فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً ثم أرالت الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرمت الاثنتان اللتان أرضعنا الخامسة معاً الآن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه فكانت الثالثة غير أخت للثنتين إلا بعد ما حرمت عليه وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بانت الأم منه ولو أرضعت احداً من الرضعة الخامسة ثم أرضعت الآخرين الرضعة الخامسة حرمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا أم ولم تكن أما إلا ابنة معاً ودعها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان أختان فيفسخ نكاحهما معاً وحرمت الاثنتان بعد حين صارتا أختين معاً ويخطب كل واحدة منهما على الانفراد وإن أرضعت الآخرين بعد مفرقين لم تحرمها عليه معاً لأنهما ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بانت منه هي والأولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانت الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كامرأة نكحت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة نجس رضعات فقداً كملت الثالثة والرابعة نجس رضعات وبن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضعة فيفسخن معاً ويتزوج من شاء منهن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة نجس رضعات ثم أرضعت الآخرين نجسها ١٠ حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ نكاح البنات الأولى مع الأم وحرمت الآخرين لأنهما

إن كان بك شر فبسبك ما بين هذين من الشر وعن ابن المسيب تعدد المتوترة في بيتها فقيل له فأن حديث فاطمة بنت قيس فقال قد قتلت الناس كانت في لسانها ذراية فاستطالت على أحمائها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعائشمة ومروان وابن المسيب يعرفون حديث فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر وكره لها ابن المسيب وغيره أنها كملت السبب الذي به أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد

صار تأخسين في وقت معا (قال الشافعي) ولو كن ثلاثا صغارا وواحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع
فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج
على التي أكلت أولا خمس رضعات لأي نسائه أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فان
كن أكلن أرضاعهن معا انفسح نكاحهن معا ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة فأكلت رضاعها نجسا قبل نيين ففسخ نكاح التي أكلت رضاعها أولا
ولا يفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانها لم ترضع حتى بانت أمها وأختها منه ثم يفسخ نكاح التي
أكلت رضاعها بعدها لانها صارت أخت امرأته ثابتة النكاح فكانت كالأخت المنكوحه على أختها
(قال الشافعي) وكذلك بناتها من الرضاعة وبنات بناتها كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأته وكانت أرضعتين أو أرضعت ولدها كان لها المهر بالميسر وحرمت
عليه التي أرضعتها وأرضعها ولدها وسواء كانت أرضعت الاثنين معا أو أرضعتين الاثنين معا أو مفرقات
يفسد نكاحهن على الابد لانهن بنات امرأة قد دخل بها وكذلك كل من أرضعته تلك المرأة وولدها
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها ولم يدخل بامرأته فأرضعتين أم امرأته أو جدتها أو أختها
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها اذا أرضعتين هن ولم ترضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف
مهر مثلها اذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكلت أولا من نسائه خمس رضعات لانها صيرتها أم
امرأته فيفسد نكاح التي أرضعت أولا وامرأته الكبيرة معا ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها
وان أرضعت معا فسد نكاحهن كلهن ويرجع بانصاف مهورهن ولا يخالف المسئلة قبلها الا في خصلة أن
زوجاته الصغار لا يحرم من عليه في كل حال وله أن يتدنى نكاح أيتهن شاء على الانفراد لان الذي حرم به
أو حرم منهن انما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم
على الانفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من أرضعته أمهاتها بكل حال ولم يحرم نكاح
من أرضعته أخواتها وبنات أختها بكل حال وكان له أن يتزوج اللاقي أرضعته أخواتها ان شاء على الانفراد
ويفسخ نكاح الاولى منهن وامرأته معا ولا يفسد نكاح اللاقي بعدها لانهن أرضعن بعدما بانت امرأته
لم يكن جامع بينهما وبين عمة لهن ولا خالة لهن الا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معا فيفسد نكاحهما
بأنهما أختان (قال الشافعي) واذا أرضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت
الاجنبية عليه أبدا لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين
امرأته التي أرضعت (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها عمتها وأصاب العمة فرقت بينهما
ولها مهر مثلها فان أرضعت أم العمة الصبية لم أفرق بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح
وبعدده وانما يحرم أن يجمع بينهما فاما أحدهما بعد الأخرى فلا يحرم والله أعلم

(باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم أحدا ممن ينسب العامة الى العلم مخالفا في أن شهادة النساء تجوز فيما
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يعتمدوا أن يروه غير شهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت
ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يعتمد أن ينظر الى ثديها ولا يمكنه أن يشهد
على رضاعها بغير رؤية ثديها لأنه لو رأى صديا يرضع وتديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطب عمل
كخلفة الثدي وله طرف كطرف الثدي ثم أدخل في كها فتجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عازت شهادتهما في ذلك ولا تجوز
شهادة النساء في الموضع الذي ينفردن فيه الابان يكن حرائر عدولا بالغ ويكن أربعاء لأن الله عز وجل

في بيت غير زوجها
خوفا أن يسمع ذلك
سامع فيرى أن للبتوة
أن تعتد حيث شاءت
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلم يقل لها
النبي صلى الله عليه
وسلم اعتدى حيث
شئت بل خصها إذ كان
زوجها غائبا فهذا كله
أقول فان طلقها فلها
السكنى في منزله حتى
تنقضى عدتها يملك
الرجعة أو لا يملكها
فان كان بكرا فهو
على المطلق وفي مال
الزوج الميت ولزوجها
اذا تر كها فيما يسعها
من المسكن وتستريته
وبينها أن يسكن في
سوى ما يسعها وقال في
كتاب النكاح والطلاق
لا يعلق عليه وعليها حجة
الا أن يكون معها
ذو محرم بالغ من الرجال

إذا أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقيت من أهمل
 الفتيا أن شهادة الرجلين تأمة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبدأتقومان مقام رجل إذا حازتا (قال
 الشافعي) أخيراً مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)
 فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها جساً وأقر زوجها بأنها
 أرضعته خسا فارق بينه وبين امرأته فإن أصابها فقلها مهر مثلها وإن لم يصحبها فلا نصف مهر لها ولا تمتع
 (قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتهن وأخالاتهن لا يردها إلا بشهادة ولده
 أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فيهن ابنتها وأمهان عن عليهما أنكره الزوج
 أو أذاعه (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج ينكر أو لا ينكر فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها
 ولا بناتها وسواء هذا قبل عقدة النكاح وبعد عقدة قبل الدخول وبعدة لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة
 والزوج إلا بشهادة أربع ممن تجوز شهادته عليه ليس فيهن عدول لشهود عليه أو غير عدل (قال الشافعي)
 ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء ترد به شهادتها وكذلك تجوز شهادة
 ولدها وأمها وأبها ويوقفن حتى يشهدن أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص
 من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعين الشهادة على هذه لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر
 من رؤيتهن الرضاع وعليهن وصوله بما يرين من ظاهر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم قاء
 فهو كرضاعه واستمسكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها
 إن كان نكحها وترك نكاحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه أن يدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم
 عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم أفرق بينهما إلا بما أقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل
 في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال
 أخبرني ابن أبي مليكة أن عقبة بن الحرث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي إهاب فقالت أمة سوداء قد
 أرضعتك قال فحنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأعرض فتخيمت فذكرت ذلك له
 فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون
 لم يبرهنه شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك يشبه أن يكون كرهه أن يقيم معها وقد
 قيل إنها أخته من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعا لا حكا

(الاقرار بالرضاع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأة أمة من الرضاعة
 أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمة أو كان لها ابن يعرف للرضع
 مثله وكان لها سن يحتمل أن يرضع مثلهامثله لو ولده وكانت له سن تحتمل أن ترضع امرأته أو أمة التي ولدت
 منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم تحلل له واحدة منهما أبداً في الحكم ولا من بناتها ما ولو قال مكانه غلطت
 أو وهمت لم يقبل منه لأنه قد أقر أنها ما ذواتا محرم منه قبل يلزمه لهما أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت
 هي المقررة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلطت لأنها أقربت به في حال لا يدفع بها عن نفسه ولا يجبر إليها
 ولا تلزمه ولا نفسها باقرارها شيئاً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها غير أن لم تلد التي أقر أنها
 أرضعته أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه فكان مثله لا يرضع مثله بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من
 الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قر يباينه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها
 في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولدها إنما تقبل دعواه ويلزمه اقراره
 فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر
 منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدقه الرجل
 ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أمه إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وان كان على زوجها دين
 لم يبيع مسكنها حتى تنقضي
 عديتها وذلك أنها
 ملكت عليه سكني ما
 يكفيها حين طلقها
 كما يملك من يكتري وإن
 كان في منزل لا يملكه ولم
 يكثره فلا له إخراجها
 وعليه غيره إلا أن يفلس
 فتضرب مع الغرماء
 بأقل قيمة سكنها وتتبعه
 بفضله متى أيسروا
 كانت هذه المسائل في
 مبروته ففيها قولان
 أحدهما ما وصفت
 ومن قاله احتج بقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لفريرة أمكثي في بيتك
 حتى يبلغ الكتاب أجله
 والثاني أن الاختيار
 للسورثة أن يسكنوها
 فإن لم يفعلوا فقد

(١) قوله وإن كانت
 المرأة تنكر الرضاع الخ
 كذا في النسخ وهو عين
 الصورة التي قبلها فاعل
 لا سقطت من النسخ
 تأمل كتبه مصححه

في دعواها بحالها فقال هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة قبل أن يتزوجها وكذبته أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كله ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى أن يعلم أنهما كاذبان أن يتناكحا أو ولدهما ولو أقر أنها أخته من الرضاعة من امرأة لم يسمها قبلت ذلك منه ولم أنظر إلى سنه وسنها لأنه قد يكون أكبر منها وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولد غير الولد الذي أرضعته به وكذلك إن كانت أكبر منه (قال الشافعي) وإن سمي امرأة أرضعته فقال أرضعته وياها فلا فائدة فكان لا يمكن بحال أن ترضعه أو لا يمكن بحال أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعته ما قبل يولد أحدهما كان إقراره باطلا كالقول في المسائل قبل هذا إنما ألزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمهما فيما لا يمكن مثله إذا كان إقرارهما لا يلزم واحدا منهما الصاحب شيئا (قال الشافعي) ولو كان ملك عقدة نكاحها ولم يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك يمكن فيها وفيه سألها فان صدقته ففرقت بينهما ولم أجعل لها مهرا ولا متعة وإن كذبته أو كانت صبية فأكذبها أو أقر بدعواه فسواء لأنه ليس له أن يبطل حقها وفرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها لأنه إنما أقر بانها محرم منه بعد ما ألزمها المهر أن يدخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأردته فيما يطرح به حقها الذي يلزمه (قال الشافعي) وإن أراد أحلافها وكانت بالغة أحلفتها ما هي أخته من الرضاعة فإن حلفت كان لها نصف المهر وإن نكحت حلفت على أنها أخته من الرضاعة وسقط عنه نصف المهر وإن نكح لزمه نصف المهر (قال الشافعي) وإن كانت صبية أو معنوة فلا يمين عليها وأخذها بنصف المهر الذي سمي لها فإذا كبرت الصبية أحلفتها إن شاء (قال الشافعي) ولو كان لم يفرض لها وكانت صبية أو محجورا عليها كان لها نصف صداق مثلها لأنه ليس لوليها أن يزوجهما بغير صداق وإن كانت بالغة غير محجور عليها فزوجت برضاها بلا مهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي المدعية لذلك أفقته بأن يتق الله عز وجل ويدع نكاحها بتطليقة أو فسخها عليها التعليل به الغيرة إن كانت كاذبة ولا يضره إن كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها لأنه قد لزمها نكاحه فلا أصدقها على إفساده وأحلفه لها على دعواها ما هي أخته من الرضاعة فإن حلفت أثبت النكاح وإن نكح أحلفتها فإن حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها وإن لم تحلف فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا إذا لم يقم واحد منهما ما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلا وامرأتين على ما دعي فإن أقام على ذلك من تجوز شهادته فلا إيمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فإن شهد على إقرار الرجل أو المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتهن لأن هذا مما يشهد عليه الرجال وإنما تجوز شهادة النساء منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه لغير شهادة (قال الشافعي) وإن كان هذا بعد إصابته إياها وكان هو المقر فإن كذبته فله المهر الذي سمي لها وإن صدقته فله مهر مثلها كان أكثر أو أقل من المهر الذي سمي لها وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها فيكون لها مهر مثلها (الرجل يرضع من ثديه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل للرجل لبن فإن نزل له لبن فأرضع به مولودة كرهت له نكاحها ولولده فإن نكحها لم أفسخه لأن الله تعالى ذكر رضاع الوالدات والوالدات أئان والوالدون غير الوالدات وذكر الوالد بأن عليه مؤنة الرضاع فقال عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات ولا حكم الأمهات حكم الآباء وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم (رضاع الخنثى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب إليه في الخنثى أنه إذا كان الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأة ولم ينزل فنيكح رجل فإذا نزل له لبن فأرضع به صبيًا لم يكن رضاعا يحرم وهو

ملكوا دونه فلا سكنى لها كما لا نفقه لها ومن قاله قال إن قول النبي صلى الله عليه وسلم لفريضة أمكني في بيتك ما لم يخرجك منه أهلك لأنها وصفت أن المنزل ليس لزوجها (قال المزني) هذا أولى بقوله لأنه لا نفقة لها حاملا وغير حامل وقد احتج بأن الملك قد انقطع عنه بالموت (قال المزني) وكذلك قد انقطع عنه السكنى بالموت وقد أجمعوا أن من وجبت له نفقة وسكنى من ولد ووالد على رجل فمات انقطعت النفقة لهم والسكنى لأن ماله صار ميراثا لهم فكذلك امرأته وولده وسائر ورثته يرثون جميع ماله (قال) ولورثته أن يسكنوها حيث شاءوا إذا كان موضعها حرزا وليس لها أن تمتنع والسلطان أن يخصصها حيث يرضى لئلا يلحق بالزوج من ليس له ولو أذن لها أن تنتقل فنقل متاعها

مثل لبن الرجل لاني قد حكمت له أنه رجل وإذا كان لا غلب عليه أنه امرأه قبل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرم كما تحرم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مسكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم أجزه غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

(باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبلوغ الكتاب أجله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فيين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لاحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحاً ولا بالنية في الأمر ولا تفسد الأمور بالفساد ان كان في عقدها لا بغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة ولا أن يذكرها وينوي نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزنا الأمور بعقدها ان كان جائزاً ورددناها به ان كان مردوداً ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها الا يوماً ولا تنوي هي الا هو وكذلك لو توافقا على ذلك اذ لم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق اذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقاً الابنية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده واذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فيين أنه حظر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا يجعل التعريض أبداً يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم إلا أن يريد المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من النية وغيره فقلنا لا يكون طلاقاً الا بإرادته وقلنا لا نحدد أحد في تعريض الابارادة التصريح بالقذف (قال الشافعي) قول الله تبارك وتعالى ولكن لا تواعدوهن سرا يعني والله تعالى أعلم جماعاً إلا أن تقولوا قولاً معروفاً قولاً حسننا لا خش فيه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضى بك ان عندي لجماعاً حسناً يرضى من جومعه فكان هذا وان كان تعريضاً منها عنه لقبحه وما عرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة به أنه يريد نكاحها فجاءه وكذا التعريض بالاجابة له جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها وان صرح لها بالخطبة وصرحت له بالاجابة أو لم تصرح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما ما مكره ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لان النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأة مستحقة لو قالت لا أنكح رجلاً حتى أراه متجرداً أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتجرد لها أو أتى منها محرماً ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزاً وما فعلاه قبله محرماً لم يفسد النكاح بسبب المحرم لان النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه وهذا مما وصفت من أن الأشياء انما تحل وتحرم بعقدها لا بأسبابها قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول رب متطلع اليك وراغب فيك وحرص عليك وانك لحيث تحبين وما عليك أمانة واني عليك لحرص وفيك راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حللت أو أنا تزوجك اذا حللت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان بياناً انه خطبة لانه يحتمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج واذا كانت الوفاة فلا زوج يرجى نكاحه بحال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة احتياطاً ولا بين أن لا يجوز ذلك لانه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها اذا حللت من عدتها فأما المرأة يملك زوجها رجعتها فلا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة في العدة لانها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف اذا عرض لها من ترغب فيه

وخدماها ولم تنتقل يديها حتى مات أو طلق اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولو خرج مسافراً بها أو أذن لها في الحج فزالت منزلها فمات أو طلقها فلا تافسوا عليها الخيار في أن تمضي لسفرها ذاهبة وبجائبة وليس عليها أن ترجع الى بيتها قبل أن تنقضي سفرها ولا تقسم في المصر الذي أذن لها في السفر اليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو النقلة اليه فيكون ذلك عليها اذا بلغت ذلك المصر فان كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ثم رجعت وأكملت عدتها ولو أذن لها في زيارة أو زهدة فعليها أن ترجع لأن الزيارة ليست مقاماً ولا تخرج الى الحج بعد انقضاء العدة ولا الى مسيرة يوم الا مع ذي محرم إلا أن يكون حجة الاسلام وتكون

بالخطبة أن تدعى بأن عديتها حلت وإن لم تحل وما قلت فيه لا يجوز التعريض بالخطبة أولاً يجوز التصريح بالخطبة سقطت العدة ثم نكحت المرأة فالنكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي ينعقد به النكاح وما لا ينعقد) قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها وقال تعالى وخلق منها زوجها وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال والذين يرمون أزواجهن وقال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها وقال إذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن وقال ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) فسمى الله تبارك وتعالى النكاح اسمين النكاح والتزويج وقال عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي الآية فأبان جل ثناؤه أن الهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهبة والله تعالى أعلم بجمع أن ينعقد له عليها عقدة النكاح بأن تهب نفسها له بلامهر وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الأب باسم النكاح أو التزويج ولا يقع بكلام غيرهما وإن كانت معنية التزويج وأنه مخالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل إلا بما سمي الله عز وجل أنها تحل به لا غيره وإن المرأة المنكوحة تحرم بما حرّمها به زوجها ثم ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق إذا أراد به الزوج الطلاق ولم يحز في الكتاب ولا السنة إحلال نكاح الأب باسم نكاح أو تزويج فإذا قال سيد الأمة وأبو البكر أو الثيب أو وليها للرجل قد وهبتها لك أو تصدقت بها عليك أو أبحث لك فرجها أو ملكتك فرجها أو صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأتك أو أعمرتتها أو أجزتتها حياتك أو ملكتك بضعتها أو ما أشبه هذا أو قالته المرأة مع الولي وقبله المخاطب بنفسه أو قال قد تزوجتها فلان نكاح بينهما ولا نكاح أبدا إلا بأن يقول قد زوجتكها أو أنكحتكها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب زوجنيها أو أنكحنيها فيقول الولي قد زوجتكها أو أنكحتكها ويسميها ما سميها ونسبها ولو قال جئتك خاطبا فلانة فقال قد زوجتكها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتك خاطبا فلانة فرجها فقال قد زوجتكها ثبت النكاح ولم أخرج إلى أن يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحها وهكذا لو قال الولي قد زوجتك فلانة فقال الزوج قد قبلت ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال المخاطب زوجني فلانة فقال الولي قد فعلت أو قد أجبتك إلى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت لم يكن نكاحا حتى يقول قد زوجتكها أو أنكحتكها فإن قال زوجني فلانة فقال قد ملكتك نكاحها أو ملكتك بضعتها أو ملكتك أمرها أو جعلت بيدك أمرها لم يكن نكاحا حتى يتكلم بزوجتكها أو أنكحتكها ويتكلم المخاطب بأنكحنيها أو زوجنيها فإذا اجتمع هذا انعقد النكاح وهكذا يكون نكاح الصغار والاماء لا ينعقد عليهن النكاح من قول ولا تهن إلا بما ينعقد به على البالغين ولهم وإذا تكلموا جميعا بإيجاب النكاح مطلقا جاز وإن كان في عقدة النكاح مشنوية لم يحز ولا يجوز في النكاح خيار بحال وذلك أن يقول قد زوجتكها إن رضي فلان أو زوجتكها على أنك بالخيار في مجلسك أو في يومك أو أكثر من يوم أو على أنها بالخيار أو زوجتكها إن أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون شيء من هذا تزويجا ولا ما أشبهه حتى يزوجها تزويجا صحيحا مطلقا لا مشنوية فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون التزويج إلا لامرأة بعينها ورجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلا أن رجلاه ابنتان خطب إليه رجل فقال زوجني ابنتك فقال قد زوجتكها فتصدق الأب والبنت والزوج

مع نساء ثقات ولو صارن إلى بلد أو منزل بآفته ولم يقبل لها أهلي ولا لا تقبى ثم طلقها فقال لم أنقلك وقالت نقلتني فالتقول قولها إلا أن تقر هي أنه كان للزيارة أو مدة تقيمها فيكون عليها أن ترجع وتعتد في بيته وفي مقامها قولان (١) أحدهما أن تقيم إلى المدة كما جعل لها أن تقيم في سفرها إلى غاية (قال) وتنتوي البدوية حيث ينتوي أهلها لأن سكن أهل البادية إنما هو سكنى مقام غبطة وطمع غبطة وإذا دلت السنة على أن المرأة تخرج من البذاء على أهل زوجها كان العذر في ذلك المعنى أو أكثر (قال) ويخرجها السلطان فيما يلزمها فإذا فرغت ردها ويكرى عليه إذا

(١) قوله أحدهما الخ كذا في الأصل ولم يذكر له ثانياً وذكره في الأم فقال والثاني أن هذه زيارة لا تنقل إلى مدة فعليها الرجوع الخ وانظر كتبه مصححه

عاب ولا تعلم أحدا
بالدينه فيما مضى
أكرى منزلا عما كانوا
يتطوعون بانزال
منزلهم وبأموالهم
مع منازلهم ولوتكارت
فان طلبت الكراء كان
لها من يوم تطلبه وما
مضى حق تركته فأما
امرأة صاحب السفينة
اذا كانت مسافرة معه
فكالمرأة المسافرة ان
شئت مضت وان
شئت رجعت الى منزله
فاعتدت به

(باب الاحداد)

من كتابي العدد القديم
والجديد

(قال الشافعي) رجه
الله ولما قال صلى الله
عليه وسلم لا يحل لامرأة
تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تتحد على
ميت فوق ثلثين الا
على زوج أربعة أشهر
وعشرا وكانت هي
والمطلقة التي لا يملك
زوجها رجعتا معا
في عدة وكانتا غير
ذواتي زوجين أشبه أن
يكون على المطلقة
احداد كهو على
المتوفى عنها والله أعلم

على أنهم لا يعرفان البنت التي زوجها اياها وقال الاب للزوج أيتماشتت فهي التي زوجت اوقال الزوج
للأب أيتماشتت فهي التي زوجتني لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني أي ابنتك شئت فزوجه على هذا لم يكن
هذا نكاحا وهكذا اوقال زوج ابني وله ابنان فزوجهم لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني ابنتك فلانة غدا
أو اذا جئتك أو اذا دخلت الدار أو اذا فعلت أو فعلت كذا فقال قد زوجتكها على ما شرطت ففعل ما شرط
لم يكن نكاحا اذا تكلما بالنكاح معا لم يكن منعقدامكانه لم ينعقد بعد مدة ولا شرط ولو قال زوجني حبل
امرأتك فزوجها اياه فكان جارية لم يكن نكاحا وهكذا اوقال زوجني ما ولدت امرأتك فكانت في البلد معهما
أو غائبة عنهما فصادقا على أنهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلمان ولدت امرأتها جارية أو غلاما قال
وهكذا لو تصادقا أنهما قد علما أنها قد ولدت جارية لم يسم أيتماز زوج بعينها ومتى تكلما بنكاح امرأتها
بعينها جاز النكاح وذلك أن يزوجه ابنته فلانة وليست له ابنة يقال لها فلانة الا واحدة وأحب الى أن
يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه سوى الخطبة حمد الله عز وجل والثناء عليه والصلاة على رسوله
صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى ثم يخطب وأحب الى المخاطب أن يفعل ذلك ثم يزوجه ويزيد
المخاطب أن يكتمك على ما أمر الله تعالى به من امسالك بمعروف أو تسريح باحسان وان لم يزيد على عقدة
النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان اذا أنكم
قال أنكمتك على ما أمر الله تعالى على امسالك بمعروف أو تسريح باحسان

(نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب
أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخياط
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك
(قال الشافعي) فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحد أن يخطبها حتى يأذن
المخاطب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على
خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أنه صلى الله عليه وسلم إنما
نهى عنها في حال دون حال (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبنتها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم أن
تعتد في بيت أم مكتوم وقال فاذا حلت فاذا حلت فاذنني فلما حلت أخبرته أن أباهم ومعاوية خطباني فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعولك لا مال له انكح
أسامة ففكرهته فقال انكح أسامة فتسكمت فجعل الله تعالى فيه خيرا واغتبطت به (قال الشافعي) فكان
بيننا أن الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة
فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفي الحكم الا بأن تأذن المخطوبة بالنكاح رجل بعينه فيكون الولي أن يزوجه
جاز النكاح عليها ولا يكون لاحد أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن المخاطب أو يترك خطبتها وهذا بين
في حديث ابن أبي ذئب وقد أعلمت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباهم ومعاوية خطباها
ولا أشك أن شاء الله تعالى أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلم ينههما ولا واحد منهما ولم نعلم أنها أذنت
في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن ليخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

ولا بأجهم عما صنعوا والأغلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أدنت الخطوبة في النكاح رجل بعينه لم يحز خطبته في تلك الحال وأذن الثيب الكلام والبكر الصمت وإن أدنت بكلام فهو أذن أكثر من الصمت قال وإذا قالت المرأة لولها زوجي من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم تأذن في أحد بعينه فإذا أمرت في رجل فأدنت فيه لم يحز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلا أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يحز أن تخطب في هذه الحال فإن وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والامة إلى سيدها فإذا وعد أبو البكر أو سيد الامة رجلا أن يزوجه فلا يجوز لأحد أن يخطبها ومن قلت له لا يجوز له أن يخطبها فأنما أقوله إذا علم أنها خطبت وأدنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها لما فهمي معصية يستغفر الله تعالى عنها وإن تزوجته بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حاد بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد دائما يكون بالعقد لا بشئ تقدمه وإن كان سبيله لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والخصي والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفت لقبيته خلافا في أن تؤجل امرأة العنين سنة فإن أصابها أو إلا خبرت في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال إذا نكح الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم يرتفع إلى السلطان فهما على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أحله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأته وإن لم يصبها خيرا السلطان فإن شئت فرقة فسخ نكاحها والفرقة فسخ بلا طلاق لأنه يجعل فسخ العقدة البهادونه وإن شئت المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها ومضت عدتها ثم نكحها نكاحا جديدا فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علمت قبل أن تنكحه أنه عنين ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لأن الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وإنما قطعت خيارها أنها تركته بعد أن كان لها لاشئ دونه قال ولو نكحها فأجل ثم خبرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنهما عنده بالعقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ماء فله الرجعة وعليها العدة وإن لم يغيب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقضي عدتها ثم نكحها نكاحا جديدا ثم سألت أن يؤجل أجل لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها مرة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبدا لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أدائه إلى غيرها حاق بالنس بآداء إليها ولو أجل العنين فاختلف في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبنني فإن كانت ثيبا فالقول قوله لا بها تريد فسخ نكاحه وعليه المين فإن حلف فهي امرأته وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت خبرت وإن لم تحلف فهي امرأته ولو كانت بكرا أريها أربع نسوة عدول فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبها وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها ثم أقام معها ولم يخبر هي وذلك أن العذرة قد تعود فبازعم أهل الخبرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخرج منه من أن يؤجل إن يغيب الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحلها للزوج لو طلقها ثلاثا ولو أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخرج منه ذلك من أن يؤجل أجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها حائضا أو محرمة أو صائغة أو هو محرم أو صائم كان مسيا فيه ولم يؤجل ولو أجل فبذلك كره أو نكحها محبوب الذكرك خبرت حين تعلم أن شئت المقام معه وإن شئت فارقته ولو أجل خصي ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا بين أن أرحمه عليها لأنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعتا في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس (قال الشافعي) رحمه الله وقد جعلها في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تجتنب المعتدة في النكاح الفاسد وأم الولد ما تجتنب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وإنما الأحاديث في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئا من غيره زينة أو طبيبا يظهر عليها فيدعو إلى شهوتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الأدهان في ترجيل الشعر وإذهب الشعث سواء وهكذا المحرم يفتدي بأن يدهن رأسه أو لحيته يريته لما وصفت وأما ممد يدها فلا بأس إلا الطبيب كالا يكون بذلك بأس للمحرم وإن خالفت المحرم في بعض أمرها

ذكره أو نكحها خصي غير محبوب الذ كرم تخير حتى يؤجل أجل العنين فإن أصابها فهي امرأته والا صنع فيه ما صنع في العنين ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقول حتى ملك عقدها ثم أقر به لم يكن لها خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لأن ولد الرجل يبطن شابا ويولد له شيخا وليس له في الولد تخير إنما التخير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أن لا تؤجل الحصى إذا أصاب والأغلب أنه لا يولد له ولو كان خصيا قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل فلم يصحها أجل أجل العنين ولم تخير قبل أجل العنين لأن هذا يجمع وإذا كان الخنثى يبول من حيث يبول الرجل فنكح على أنه رجل فالنكاح جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل ان شاعت أجل العنين وإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإن نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمنا له بأن ينكح عليه « قال الربيع » وفيه قول آخر أن لا تورثه الاميراث امرأته وأن تزوج على أنه رجل لأنه ليس باختياره أن يكون رجلا أعطيه المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن استمتع بها زوجها إذا قالت لم يصبني الانصف المهر ولا عليها عدة لأنهم مفارقة قبل تصاب (قال الشافعي) وإذا نكح الرجل الخنثى على أنها امرأة وهي تبول من حيث تبول المرأة أو مشكلة ولم تنكح بأنها رجل فالنكاح جائز ولا خيار له وإذا نكح الخنثى على أنه رجل وهو يبول من حيث تبول المرأة أو على أنه امرأة وهو يبول من حيث يبول الرجل فالنكاح مفسوخ لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول أو بأن يكون مشكلا فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإذا نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يبول

(ما يجب من انكاح العبيد) قال الله تعالى وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت أحكام الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك للأولياء آباء كانوا أو غيرهم على أيامهم وأيامهم الثيبات قال الله تعالى ذكره وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها ولو البكر تستأذن في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئا ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر الام مطلقا فأحب إلى أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهم خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لأن الآية محتمة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبد) قال الله تبارك وتعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إلى قوله أن لا تعولوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ينافي الآية والله تعالى أعلم أن المخاطبين هم الأحرار لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ذلك أدنى أن لا تعولوا فأنما يعول من له المال ولا مال للعبيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة وكان ثقة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر من المفتين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه ومكاتب ومدر ومعتق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع لا يختلفان فإذا جاوز الحر أربع فقلت ينقض نكاح الأواخر منهن الزوائد على أربع فسكذلك ينقض نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خفي أنه أول فما زاد الحرفه على أربع فأبطلت النكاح أوجعت العقدة فيه أكثر من أربع فنقضت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبد فيما خفي وجعت العقدة

وكل لعل كان زينة فلا خير فيه لها فأما الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس بزينة بل يزيد العين مهرها وقبحا وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل اكتلت به ليلًا وتمسكه نهارا وكذلك الدمام دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت إنما هو صبر فقال عليه السلام اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب فأذن لها فيه بالليل حيث لا يرى وتمسحه بالنهار حيث يرى وكذلك ما أشبهه (قال) وفي الثياب زينتان أحدهما جمال اللابس وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد فالثياب زينة لمن لبسها فإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابس دون بعض فأنما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد

فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حكى لي عنه من أهل العلم اختلافا
في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بأذن مالكه وسواء كان مالكه ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكه جاز نكاحه ولا
أحتاج إلى أن يعقد مالكه عقدة نكاح ولكنه يعقد هان شاء نفسه إذا أذن له وإنما يجوز نكاح العبد
بأذن مالكه إذا كان مالكه بالغ غير محجور عليه فأما إذا كان محجورا عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال
ولا يجوز لوليّه أن يزوجه في قول من قال إن نكاحه دلالة لا فرض ومن قال إن نكاحه فرض فعلى وليّه
أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز
نكاحه حتى يجتمع على الأذن له به وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح فان فعل فالتكاح مفسوخ
وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه ثم رضى العبد فالتكاح مفسوخ وله أن يزوج أمته بغير إذنها بكرة كانت
أو ثيبا وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فتكح أمة أو أمة فتكح حرة أو امرأة بغير إفتكح بغيرها أو امرأة
من أهل بلد فتكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ وإن قال له إنكح من شئت فتكح حرة
أو أمة نكاحا صحيحا فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده بخطب على نفسه وليس كالمرأة وكذلك
المحجور عليه إذا أذن له وليه بخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فتكح التي
أذن له بها أو نكح امرأة مع قوله إنكح من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتا ولها مهر
مثلها لا يراد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صداق بحال ويتبع العبد
بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حالة زوجه لأن ماله لما لك ولو كاتب لم يكن عليه سبيل
في حال كتابته لأنه ليس بتمام المالك على ماله وأن ماله موقوف حتى يهجر فيرجع إلى سيده أو يعتق فيكون له
فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ماسمى لها ولو كان هذا في حر محجور
عليه لم يكن لها اتباعه لأن ردنا أمر المملوك لأن المال لغيره وأمر المحجور للمحر والماله (قال الشافعي)
ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا يبلدها فتكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن
للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصداق فيما
اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فيعطى الصداق دونه وكذلك النفقة إذا وجبت نفقة
الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة فله أن يعطى الصداق مما في يديه
من المال وإن كان غير مأذون له بالتجارة فليس له أن يأخذ شيئا كان في يديه لأنه مال السيد وعليه أن
يدعه يكتسب المهر لأن أذنه بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به
ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنعه امرأته في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن
يمنعه أياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء
إلا أن يضمنه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة
حرة بألف فتزوجها بألف وضمن السيد لها الألف بالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمانه ولا براءة
للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غيرها أمره بتلك الألف بغيرها قبل أن يدخل
بها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معالا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت
لأهلك العبد أبدا بتلك الألف بغيرها لأنها تبطل عنها بأن نكاحها ولو ملكت زوجها ينفسخ كان شراؤها له
فاسد فإلا فالف باطل والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج
بألف درهم فتزوج وضمن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها
زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها
فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صداق وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مشترا بلا ثمن فكان البيع باطلا

كل ثوب من البياض
لأن البياض ليس بزين
وكذلك لصوف والوبر
وكل مانسج على وجهه
لم يدخل عليه صبغ من
خرأ وغيره وكذلك كل
صبغ لم يرد به زين
الثوب مثل السواد
وما صبغ ليقيح الحزن
أولن في الوسخ عنه
وصباغ الغزل بالخضرة
يقارب السواد لا
الخضرة الصافية وما في
معناه فأما ما كان من
زينة أو وشى في ثوب
وغيره فلا تلبسه الحاد
وكذلك كل حرة وأمة
كبيرة أو صغيرة
مسلمة أو ذميمة ولو
تزوجت نصرانية
نصرانيا فأصابها أهلها
لزوجها المسلم ويحصنها
لأنه زوج الأتري أن
النبي صلى الله عليه
وسلم رجم يهوديين
زنيبا ولا يبرجسم إلا
محصنا

(اجتماع العديتين
والقافة)

(قال الشافعي) رحمه
الله فإذا تزوجت في
العدة ودخل بها الثاني
فإنها تعتد بنسائه رتتها

وكان النكاح بحاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح بحاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لانها لا تملكه أبدا تلك الالف ولا يشترى منها لانها تبطل كلها اذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الالف ولو كانت المسئلة بحالها فباعها اياه بلا أمر العبد بألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزا وكان العبد لها وعليها الثمن الذي باعها اياه به وكان النكاح منصفها من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها اياه بيعا فاسدا كانا على النكاح ولو كانت امرأه العبد أمة فاشتريت زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيده كانا على النكاح وكذلك ان وهبت له أو وهب لها أو ملكها أو ملكته بأي وجهه ما كان الملك كانا على النكاح لان ماملك كل واحد منهما مملك لسيد لاله ولو كان بعض الزوج حرا فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق ففسد النكاح لانه ملك منها بقدر مملك من نفسه واذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو ذميتين وينكح الحررة على الأمة والأمة على الحرمة ويعقد نكاح أمة وحرمة معا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تحمل الأمة الكتابية لمسلم الا أن يطأها ملك اليمين واذا قال الرجل لعبد قد زوجتك فلا يجوز عليه النكاح الا أن يأذن له العبد واذا أذن له أن ينكح أو سأله العبد أن ينكحه فقال المولى قد زوجتك فلا تباشره وادعت ذلك وقال العبد لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع يمينه وعلى المرأة البينة

(العبد يفر من نفسه والأمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب العبد امرأته وأعلمها أنه حر فزوجته ثم علمت أنه عبد فلهما ولا وليا لها الخيار في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ بغير طلاق وان اختارته بعد الدخول فلهما مهر مثلها وان خطبها ولم يذ كر شيئا فظنته حرا فلا خيار لها واذا نكح الرجل الأمة وهو برأها حره فولده مملوك وان شاء طلق وان شاء أمسك وان غرته بنفسها وقالت أنا حره فولده أحرار وسواء كان المغرور حرا أو عبدا أو مكاتباً لانه لم ينكح الا على أن ولده أحرار وان غرته بها غيرهما فولدت أولاداً ثم علم أنها مملوكة فالأولاد أحرار ولسيدها أخذ مهر مثلها من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها ولا يأخذ منه قيمة أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغار في ذمته وان كانت هي الغارة له رجع عليها بما أخذ منه من قيمة أولادها اذا عتقت ولا يرجع به ما كانت مملوكة وان ألزم قيمتهم ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشيء لم يؤخذ منه

(تسرى العبد) قال الله تعالى والذين هم لغروجهم حافظون الى قوله غير مومنين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج فأنما أباحه من أحد الوجهين النكاح أو ما ملكك اليمين وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع الا أن يشترطه المبتاع قال فدل الكتاب والسنة ان العبد لا يكون مالكا لا بحال وأن ما نسب الى ملكه انما هو إضافة اسم ملك اليه لا حقيقة كما يقال لأعلم علمائك وللراعي غنمك وللقسيم على الدار دارك اذا كان يقوم بأمرها فلا يحمل والله تعالى أعلم للعبد أن يتسرى أذن له سيده أو لم يأذن له لان الله تعالى انما أحل التسرى للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر ولا يحل له أن يطأ أمة لا يمين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكة وان تسرى العبد فلسيده نزع السرية منه وتزوجها اياها ان شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد ولو تسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكة اياها سيده فولدت له ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وان أراد سيده أخذ منه من قيمة المملوكة بقدر ماله فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق

من الأول ثم تعذر من الثاني وأخرج في ذلك يقول عمر وعلي وعمر بن عبد العزيز بركة الله عليهم (قال الشافعي) لان عليهما حقين بسبب الزوجين وكذلك كل حقين لهما من وجهين قال ولو اعتدت بحضة ثم أصابها الثاني وجلت وفرق بينهما اعتدت بالحمل فاذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر فهو من الأول وان جاءت به لاكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الأول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو للآخر وان كان يملك فيه الرجعة وتداعيها أو لم يتداعيها ولم ينكحها ولا واحد منهما أريه القافة فان ألحقوه بالاول فقد انقضت عدتها منه وتبتدى عدته من الثاني وله خطبتها فان ألحقوه بالثاني فقد انقضت عدتها منه وتبتدى فتكمل على ما مضى من عدة الاول وللاول عليها الرجعة ولو لم يلحقوه بواحد منهما

وهو ملك نصفه فالنصف له بالحرية والسيد أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما ملك منه لسيدته قال
واذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك المين لحق به الولد ودري عنه الحد بالشبهة فان
عتق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد يمنع بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حراً
مالكا فان قيل قد روي عن ابن عمر تسري العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يطأ الرجل وليدة
الوليدة أن شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فان قيل فقد روي عن ابن عباس قلت ابن
عباس إنما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يسكنها فأبى فقال فهي لك فاستحلها
ملك المين يريد أنها له حلال بالنكاح ولا طلاق لك والحجة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة
وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزمه الطلاق ولم تحل له امرأته بعد طلقين أو ثلاث

﴿فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما﴾ قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن إلى قوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)
نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله
عز وجل فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فأعرضوا عليهن الإيمان فان قبلن
وأقررن به فقد علمتموهن مؤمنات وكذلك علم بني آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بإيمانهن
يعني بسراثرهن في إيمانهن وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بني آدم أن يحكم على غير ظاهر ومعنى
الآيتين واحد فإذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الإسلام
منهما لقول الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فاحتملت العقدة
أن تكون منفسخة إذا كان الجماع ممنوعاً بعد إسلام أحدهما فإنه لا يصلح لواحد منهما إذا كان أحدهما
مسلياً والآخر مشركاً أن يتدعى النكاح واحتملت العقدة أن لا تنفسخ إلا بأن يثبت المتخلف عن الإسلام
منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال
لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الإسلام مدة قبل أن يسلم لا يجزى لازم (قال
الشافعي) وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قریش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قبلهم أن أباسفيان
ابن حرب أسلم عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر عليها فكانت بظهوره وإسلام أهلها دار الإسلام
وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها يدعوها إلى الإسلام فأخذت بليته
وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أياماً قبل أن تسلم ثم أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم وثبتت على
النكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت
دار الإسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها ما حية البحر من
طريق اليمن كافرين إلى بلد كفر ثم جاء أسلماً بعد مدة وشهد صفوان حنبلاً كافراً فاستقر على النكاح
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم مخالفاً في أن المتخلف عن الإسلام منهما
إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب
واقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الإسلام أو حراماً أو أقامه ما لا تصنع الدار في التحريم والتحليل
شياً إنما يصنع اختلاف الدينين

﴿تفريع إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بني إسرائيل ودانا
دين اليهود والنصارى أو أي دين دانا من التبرك إذا لم يكونا من بني إسرائيل أو يدينان دين اليهود
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح
موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت وإن لم يسلم حتى

أو الحقوه بهما أو لم تكن
قافة أو مات قبل يراه
القافة أو ألقته ميتة فلا
يكون ابن واحد منهما
وان كان أوصى له بشئ
وقف حتى يصطلمها فيه
والنفقة على الزوج
الصحيح النكاح ولا آخذه
بنفقتها حتى تلده فان
ألق به الولد أعطيتها
نفقة الحمل من يوم
طلقها وان أشكل
أمره لم آخذه بنفقه
حتى ينتسب إليه فان
ألق بصاحبه فسلا
نفقة لها لأنها حلي من
غيره (قال المزني)
رحمه الله خالف الشافعي
في الحاق الولد في أكثر
من أربع سنين بان
يكون له الرجعة

﴿عدة المطلقة علك
رجعتها زوجها ثم يموت
أو يطلق﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله وان طلقها طلقه
ملك رجعتها ثم مات
اعتدت عدة الوفاة
وورثت ولوراجعها ثم
طلقها قبل أن يمسيها

تنقضي العدة فالعصمة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شئت
ويتزوج أختها وأربعها واعدتها عدة المطلقة فان نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالنكاح
مفسوخ فان أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل
انقضاء عدتها فهي امرأته ويحتملها حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسلمة
قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان
فعل فالنكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعها وان كانت هي المسلمة وهو المتخلف عن الاسلام
فنكح أختها أو أربعها وان أسلم وأسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال
والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل
قبل المرأة فهم على النكاح لانه يجوز للمسلم أن يتدنى نكاح يهودية ونصرانية قال والازواج في هذا
الاحرار والمماليك سواء وان كان أحدهما من بني اسرائيل مشركا يدين بغير دين اليهود والنصارى فهو كمن
وصفنا من أهل الاوثان

(الاصابة والطلاق والموت والخرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته
ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع
العصمة عدة الطلاق ولم تعد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة
فقد انقطعت العصمة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصمة بينهما لا تثبت
العصمة الا بأن يسلم وهو يعقل الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبيا لم يبلغ فوصف
الاسلام كانت العصمة بينهما منقطعة ولو وصفه سكران كانا على النكاح لاني ألزم السكران اسلامه
وأقتله ان لم يثبت عليه ولا ألزم ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ولا ألزمه الصبي ولا أقتله ان لم يثبت عليه
ولو كان الزوج هو المسلم والمرأة هي المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الاسلام قطعت
العصمة بينهما ولو أسلمت بالغة غير مغلوقة على عقلها الا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح لاني
أجبرها على الاسلام وأقتلها ان لم تفعل ولو شربت دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتدت أو فعل
هو فارتد أو كان أحدهما مشركا فأسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل لردتهما واسلامهما في أو ان
ذهب عقلهما حكما وهما كما كانا أولا على أي دين كانا حتى يحدنا غيره وهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقفنا النكاح
على العدة فطلق الزوج المرأة فالطلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق
وان لم يسلم حتى تنقضي العدة فالطلاق ساقط لا ما قد علمنا انه لم يسلم المتخلف منهما حتى انقطعت العصمة
وأنه طلق غير زوجة قال وهكذا لو آلى منها أو تظاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط
ان انقطعت العصمة واذا أسلم أحد الزوجين خالعه كان الخلع موقوفا فان أسلم المتخلف منهما فالخلع
جائز وان لم يسلم حتى تنقطع العصمة فالخلع باطل وما أخذه مردود وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقا
أو جعل أمرها بيد رجل فطلقها كان موقوفا كما وصفت ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئا
جازت براءتها وهبته كما يجوز للأزواج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصابة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة
فأصابها كانت الاصابة محرمة عليه لاختلاف الدينين ويمنع منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم
يكن لها مهر لاننا علمنا أنه أصابها وهي امرأته وان كان جاعها محرما كما يكون محرما عليه بحبضها واحرامها
وغير ذلك فيصحبها فلا يكون لها عليه صداق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

ففيها قولان (١) أحدهما
تعتد من الطلاق الأخير
وهو قول ابن جريج
وعبد الكريم وطاوس
والحسن بن مسلم ومن
قال هذا ينبغي أن
يقول رجعه مخالفة
لنكاحه اياها ثم يطلقها
قبل أن يمسه لم تعتد
فكذلك لا تعتد من
طلاق أحدثه وان
كانت رجعة اذ لم يمسه
(قال المزني) رحمه
الله المعنى الاول أولى
بالحق عندي لانه اذا
ارتجعها سقطت عدتها
وصارت في معانها
القديم بالعقد الاول
لا بنكاح مستقبل
فانما طلق امرأة
مدخولا بها في غير عدة
فهو في معنى من
ابتدأ طلاقه (قال
المزني) رحمه الله ولولم
يرتجعها حتى يطلقها
فانها تبني على عدتها

(١) قوله أحدهما
تعتد الخ ترك القول
الثاني وفي الاموال القول
الثاني أن العدة من
الطلاق الاول ما لم
يدخل بها فتأمل كتبه
مصححه

من أول طلاقها لان
تلك العدة لم تطل حتى
طلق وانما زادها طلاقا
وهي معتدة باجتماع فلا
تتصل ما أجمع عليه من
عدة قائمة الا باجتماع
مثله أو قياس على
نظيره

(امرأة المفقود
وعدها اذا نسكت
غيره وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله في امرأة الغائب
أي غيبة كانت لا
تعتمد ولا تسكن أبدا
حتى يات بها يقين وفاته
ورثته ولا يجوز أن تعتد
من وفاته ومثلها يرث
الاورثت زوجها الذي
اعتدت من وفاته وقال
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه في امرأة
المفقود انها لا تزوج
(قال) ولو طلقها وهو
خفي الغيبة أو آلى
منها أو تظاهرا وقذفها
لزمه ما يلزم الزوج
الحاضر ولو اعتصمت

(١) بياض بالاصل
بقدر كلمة صغيرة أو
حرف وفي بعض النسخ
لم يترك بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت أصيلة (١) تعتد فيها بما مضى من عدتها
يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو الثابت على الكفر إذا ما كت البنا

(النفقة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج
وهي في العدة فهما على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة
في الوجهين جميعا لأنها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج
هو المسلم وهي المتخلفة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة ولم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها
لأنها هي الماتعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم يسلم فأراد الرجوع عليها بها
لم يكن ذلك له لانه تطوع لها بشئ ودفعه اليها ولو كان أعاد دفعه اليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان
له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الاسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلمه لهما متطوعا ولو اختلفا في الاسلام
فقات أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع عيمه ولا نفقة عليه الا
أن تأتي بينة على ما قالت فأن أخذ لها نفقة فقامت البينة أنها أسلمت

(الزوج لا يدخل بامرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب
الزوج امرأته وان خلاها وقتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر
ان كان فرض لها صداقا حلالا وان كان فرض صداقا حراما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض والمتعة
لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شئ لهما من صداق ولا متعة
لان فسخ النكاح من قبلها ولو أسلما جميعا معافهما على النكاح وان جا آ مسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما
أسلم أولا ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولو ادعت المرأة
أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عيمتها وعلى الزوج البينة لان العقد ثابت
فلا يبطل نصف المهر الا بأن تسلم قبله ولو جا آ مسلمين فقال الزوج أسلما معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل
الآخر كان القول قول الزوج مع عيمته ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول
آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصادقا أو تقوم بينة على أن اسلامهما كان معا لان الاسلام فسخ العقد
الا أن يكون معافا أيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع عيمته ولو كانت المرأة التي قالت أسلما معا وقال
الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح باقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها
نصف المهر بعد أن تخلف بالله ان اسلامهما معا ولو شهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت
معها كلف البينة فان جاء بها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعلم اسلامه فتخلف له
ما أسلم الا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وأيهما كلفناه البينة على أن اسلامهما كان معا وعلى
وقت اسلامه ليدل على أن اسلامهما كان معافا تقبل بينته حتى يقطعوا على أنهم أسلما جميعا معافان
شهدوا الا أحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم
يتأخر أو طلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتنا النكاح
وان قالوا مع مغيب الشمس أوز والها أو طلوع الشمس لم يثبت النكاح لانه يمكن أن يقع هذا على وقتين
أحدهما قبل الآخر

(اختلاف الزوجين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها
ثم أتيا نامعا مسلمين فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر
منا وقال الزوج ما كنا قط الا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلما معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم
تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتخلف عن الاسلام منا فان قامت بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لانها ما تصدق فان على عقده وتدعي المرأة فسخه ولو كان الرجل هو المدعي فسخه لزمه فسخه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذه منه ولو ان امرأه ورجلا كافرين اتيا مسلمين فتصادقا على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولو تناكر لم تكن زوجته الابينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المنكر منهما بالنكاح ثم تكون زوجته

(الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تناكح الزوجان المشركان بصدق يجوز لمسلم أن ينكح به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالمهر للمرأة ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وان لم تكن قبضته أخذته من الزوج وان تناكرا فيه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وان كان الصداق فاسدا فلها مهر مثلها وان كان الصداق محرما مثل الجحر وما أشبهه فلم تقبضه فلها مهر مثلها وان قبضته بعدما أسلم أحد الزوجين فلها مهر مثلها وليس لمسلم أن يعطي نجر أو لا مسلم أن يأخذه وان قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لان الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا فأبطل ما أدركه الاسلام ولم يأمرهم برد ما كان قبله من الربا فان كان أرطال نجر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك ان كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما بقي منه من صداق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ النجر في الاسلام اذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وان أخذ أحدهما في الاسلام أهراقه ولم يرده على الذي أخذ منه بحال الا أن يعود دخلا من غير صنعة آدمي فيرد النخل الى دافعه لانه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت خلا من صنعة آدمي أهراقها ولم يكن لها الاستمتاع بها ولا ردها وترجع بما بقي من الصداق وان كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الاسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التحريم لانه في مثل معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحريين يسلم أحدهما قبل الآخر انه يثبت النكاح اذا أسلم آخرهما اسلاما قبل مضي العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الاسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمات على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحد الزوجين اذا ارند حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أولا أو الزوج فلا يحل وطء كافرة لمسلم أو الزوجة فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يخالفه حرفا واحدا في التحريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج الى الاسلام انفسخ النكاح وان ارتدت المرأة أو ارتد اجمعا أو أحدهما بعد الآخر فهكذا أنظر أبا إلى العدة فانه انقضت قبل أن يصير مسلمين فسختها واذا أسلم قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحريين يسلم أحدهما ثم يخرس المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله اذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الاسلام منهما انقطعت العصمة والعدة فاذا لم تثبت الابان يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتد منهما وقد أصابها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالاسلام اشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فنطق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاتي بغير ايمان انما كانت لمعنى يذكركم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وان لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقضي العدة

بأمرها كسب أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشر لو نكحت ودخل بها الزوج كان حكم الزوجية بينهما وبين زوجها الاول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها بوطء شبهة ولا نفقة لها من حين نكحت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لانها مخرجة نفسها من يديه وغير واقفة عليه ومحرمه عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم ألزم الواطئ بنفقتها لانه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين الا الحقوق الولد فانه فراش بالشبهة واذا وضعت فلزوجها الاول أن يمنعها من رضاع ولدها الا اللبأ وما ان تركته لم يعتد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أولا أو الزوج الخ كذا في النسخ والظاهر أن فيه زيادة من النسخ والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه صحيحه

ولا ينفي عليها في رضاها
والغيره ولو ادعاه الاول
أريته القافة ولومات
الزوج الا قول والاخر
ولا يعلم أيهما مات أولا
بدأت فاعتدت أربعة
أشهر وعشرا لانه
النكاح الصحيح الاول
ثم اعتدت بثلاثة قروء

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة
المفقود وعدتها اذا
نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال في أم

الولد يتوفى عنها سيدها

تعتد بحيضة (قال

الشافعي) رحمه الله

ولا تحل أم الولد للزواج

حتى ترى الطهر من

الحيضة وقال في

كتاب النكاح والطلاق

أملأ على مسائل مالك

وان كانت ممن لا تحيض

فشهر (قال) وان

مات سيدها أو أعتقها

وهي حائض ثم تعتد

بتلك الحيضة وان كانت

حاملًا فإن تضع حملها

وان استرابت فهي

الاولى وان كان أصابها بعد الرد جعلنا صداقا آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها
من الاول وتعتمد فيها في الآخر وان كان أسلم في العدة الاخرة لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لانها انما
تعتد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الاولى ثبت النكاح (قال الشافعي) واذا كانت الزوجة
المرتدة فإشارت بالاسلام اشارة تعرف وصلت فلي بينها وبين زوجها فأصابها فقلت كانت اشارتي بغير
الاسلام وصلائي في غير الاسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الا أن مرتدة تستتاب والاتقتل
فان رجعت في عدتها الى الاسلام ثبتا على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فلهرب
واعتدت المرأة بفناء مسلما وزعم أن اسلامه كان قبل اتياه بشهر وذلك الوقت قبل مضي عدة زوجته
وقد انقضت عدتها فانكرت اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع عيناها وعليه البينة
واذا انفسخت العقدة بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمين يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة
مكانها وتزوج الرجل أختها وأربعها ساواها

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أن نصرانيين أو يهوديين من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كاهولاً من اليهودية
والنصرانية حلال للمسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة
في الوثنيين تسلم المرأة في حال بين زوج هذه وبينها فان أسلم وهي في العدة فهم ما على النكاح وان لم يسلم حتى
تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها اياه الى الاسلام لانها
لا عدة عليها ولو أن مسلما تحته يهودية أو نصرانية فارتدت فتمجست أو ترتدت فصار في حال من
لا تحل له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة ترتد إن عادت الى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية
قبل مضي العدة حلت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين
اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح ما يحرم منه ويحل فكالاهل الاوثان
وعدة الحرة سواء مسلمة كانت أو كتابية أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم اذا حكمنا عليه وعدة كل أمة
سواء مسلمة أو كتابية ولا يحل نكاح أمة من اهل الكتاب لمسلم أو أمة حرة لمحرر من كل من حكمنا عليه
فانما نحكم عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كانا على النكاح وأكره
نكاح اهل الحرب ولونكح وهو مسلم حرية كتابية لم أفسخه وانما كرهته لاني أخاف عليه هو أن يفتنه
اهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم
شيأ أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لزمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم
عليه الدار لا تحل شيأ من النكاح ولا تحرمه انما يحله ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن أخبرني الثقة بن علي
أو غيره عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم أمسك أربعاً وفارق أودع سائرهن أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد الحميد
ابن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح الى أربع تحريم أن يجمع رجل بنكاح بين أكثر من
أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع الى الزوج فيختار ان شاء
الا قدم نكاحاً أو الا حدث وأى الاختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة لانه عفا الله عن سالف

العقد ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل غيلان عن أيهن نسكح أولاً ثم جعل له حين أسلم وأسلمن أن يسكح أربعاً ولم يقل إلا وائل أولاً ترى أن نوفل بن معاوية يخبر أنه طلق أقدمهن بحبسة وروى عن الديلمي أو ابن الديلمي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسكح أيتهما شاء ويطلق الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه في الإسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفأنت في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد فالفأنت لا يرد إذا كان الباقي بالفأنت يصلح بحال وكان ذلك كحكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ولم يحجز أن يقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أسكح الأوائل لأن عقدهن صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم لأنه شهادة أهل الشرك ولكنه كما وصفت معقولهم عنه كما عني عما مضى من الربا فسواء ما كان عندهم نكاحاً لا يختلف فكان في أمر الله عز وجل برقمات بقى من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرد لأنه تم في الجاهلية وإن ما عقد ولم يتم بالقبض حتى جاء الإسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنساق العقد عندهم وإن كان لا يصلح أن يعقد مثله في الإسلام بحال فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحه في الإسلام بحال نمت وأمر أن يسكح بالعقد في الجاهلية وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال كان الاستمتاع بها لأنها عين قائمة لا يجوز كما لا يجوز أخذ الربا في الإسلام لأنه عين قائمة لم تفت

(نكاح المشرك) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأى مشرك عقد في الشرك نكاحاً بأي وجه ما كان العقد وأي امرأة كانت المنكوحه فأسلم متأخراً الإسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى لا تكون العدة منقضية إلا وهما مسلمان فإن كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع إسلامهما بحال فالنكاح ثابت ولا يكون الزوج فسخته إلا بأحدائ طلاق وإن كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها حين يجتمع إسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ فلو جاءت عليها بعد اجتماع إسلامهما مدة يحل بها ابتداء نكاحها لم يحل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الإسلام إلا ما ذكرنا أنه يز يد على أربع من النساء فإن ذلك معنى غير هذا ولا ينظر إلى عقده في الشرك بولي أو غير ولي أو شهود أو غير شهود وبأي حال كان يفسد فيها في الإسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقد إلى غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا نكاح الحربي والذمي والمواضع وكذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والايلاء ويختلف المعاهد وغيره في أشياء نبينها إن شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فإذا نكح الرجل المرأة في عدتها في دار الحرب مشركين فانظر إذا اجتمع إسلامهما فإن كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت لأنه يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وإن كانت في شيء من العدة فالنكاح مفسوخ وليس لها أن تنسكه ولا غيره حتى تكمل العدة لأنه ليس له حينئذ أن يبتدئ نكاحها فإن كان أصابها في العدة أكلت العدة منه وتدخل فيه العدة من الذي قبله لأنهم لم يجتمع إسلامهما إلا بعد مضي عدتها من الأول أثبت النكاح ولم أرد به العدة كما أردته في الإسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طويلة ولو اجتمع إسلام الاز واج وعنده أربع أماء فإن كان موثقاً فكأنهن كلهن منفسخ وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت فإن كان معسراً لا يجد ما ينسكه به حرة ويخاف العنت أسكح أيتهن شاء وانفسخ نكاح البواقي وإن أسلم بعضهن بعدة فسواء ينتظر إسلام البواقي فمن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضي عدة المسكنة كان له الخيار فيه ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها فإن كان دخل بواحدة منهما فنكاحها عليه محرم على الأبد إن كان دخل بالأم فالبنت ربيته من امرأة قد دخل بها وإن كان دخل بالبنت فالأم أم امرأة قد دخل بها

كالخبرة المستريية وإن مات سيدها وهي تحت زوج أو في عدة زوج فلا استبراء عليها لأن فرجها ممنوع منه بشئ أباحه لزوجها فإن مات فاعلم أن أحدهما مات قبل الآخر يوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر ولا نعلم أيهما أولاً اعتدت من يوم مات الآخر منهما ما أربعة أشهر وعشراً فيها حيضة وانما لزمها أحدهما فإذا جاءت بهما فذلك أكمل ما عليها (قال المزني) رجه الله هذا عندي غلط لأنه إذا لم يكن بين موتهم إلا أقل من شهرين وخمس ليال فلا معنى للحيضة لأن السيد إذا كان مات أولاً فهي تحت زوج مشغولة به عن الحيضة وإن كان موت الزوج أولاً فلم ينقض شهران وخمس ليال حتى مات السيد فهي مشغولة بعدة الزوج عن الحيضة وإن كان بينهما أكثر من شهرين وخمس ليال فقد أمكنت الحيضة

فان لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يمسك البنت ان شاء ولم يكن له أن يمسك الام أولا كانت
أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشرع اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام
اذا لم يدخل بالام ولا يجوز نكاح الام وان لم يدخل بالبنت لانها مبهمه ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها قد
وطئهما على اليمين حرم عليه وطئهما على الأبد ولو كان وطئ الام حرم عليه وطئ البنت ولو كان وطئ
البنت حرم عليه وطئ الام ويمسكهن في ملكه وان حرمت عليه فروجهن أو فرج من حرم فرجه منهن ولو
أسلم وعنده امرأه وعمتها أو امرأة وخالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحدهما ولم يدخل بالأخرى كان
ذلك كله سواء ويمسك أيتهما شاء ويفارق الأخرى ولا يكره من هاتين الاما يكره من الجمع بين الاختين وكل
واحدة منهما حلال على الانفراد بعد صاحبها وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحره أو إماء وحره فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح
الاماء مفسوخ والحره ثابت معسرا يخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف العنت لأن عنده حره فلا
يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسئلة بحالها فطلق الحره قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم
أو لم يسلم ثلاثا وكان معسرا يخاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه
واسلام الحره في عدتها فنكاح الاماء مفسوخ والحره طالق ثلاثا لا نافذ علمنا أنها زوجة ولها المهر الذي
سعى لها ان كان دخل بها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح
الحره مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لا نافذ علمنا اذا مضت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه
طلق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يتسدى نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن
وهو ممن ليس له أن يتسدى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اماء وأمة فأسلم وهو ممن له أن
يتسدى نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الامه في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحر
لم يحرم عليه امسالك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الاماء ولم يجوز له أن
يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امسالك واحدة منهن واذا كانت عنده أمة وحرار أو حرار
واماء وهو ممن له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام أمة أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حره
في عدتها فقد انفسخ نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن وتخلفن وان لم تسلم واحدة من الحرار حتى ينقضي
عددهن اختار من الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع
اسلامه واسلام أمة أو اماء فاعتقن بعد اجتماع اسلامه واسلام حره وقفناهن فان أسلمت الحره في العدة
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حره في عدة اختار من الاماء واحدة اذا كان ممن يحل له
نكاح الاماء لاني انما أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء
نكاحها جعلت له امسا كهان شاء وان كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد
الاول بعدة تأتي بعدها ولو عتقن قبل أن يسلمن كن كمن ابتدأ نكاحه وهن حرار وكذلك لو أسلمن هن
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعتقن كان كمن ابتدأ نكاحه وهن حرار ولو كان عند عبد
أربع اماء فأسلم وأسلمن قبله أمسك اثنتين وفارق سائرهن ولو كان عنده حرار فاجتمع اسلامه واسلامهن
ولم ترد واحدة منهن فراقه قبل له أمسك اثنتين وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرار مسلمات
أو كتابيات ولو كن إماء فعتقن قبل اسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه
وعدهن عدد حرار فيحصين من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعدهن عدد
حرار من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعدهن عدد حرار من يوم أسلم متقدم

فكما قال الشافعي
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ترتز زوجها
حتى يستيقن أن
سيدها مات قبل
زوجها فترثه وتعتد
عدة الوفاة كالحره
والأمة يطؤها تستبرأ
بحيضة فان نكحت
قبلها ففسوخ ولو وطئ
المكاتب أمته فولدت
الحققة به ومنعته الوطء
وفها قولان أحدهما
لا يبيعها بحال لاني
حكمت ولولدها بحكم
الحرية ان عتق أبوه
والثاني ان لا يبيعها
خاف العجز أو لم يخفه
(قال المزني) رحمه
الله القياس على قوله
أن لا يبيعها كالأبيع
ولدها

(باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء
والاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عام سبي أو طاس أن
وطأ حامل حتى تضع
أرحال حتى تحيض
ولا يسلك أن فيه سن

أبكارا وحرائر كن قبل
أن يستأمن وإماء
ووضيعات وشريقات
وكان الأمر فيهن
واحدا (قال الشافعي)
رحمه الله فكل ملك
يحدث من مالك لم يجز فيه
الوطء إلا بعد الاستبراء
لأن الفرج كان ممنوعا
قبل الملك ثم حل بالملك
فلو باع جارية من
امرأة ثقة وقبضتها
وتفرقا بعد البيع ثم
استقالها فأقالت له لم
يكن له أن يطأها حتى
يستبرأ من قبل أن
الفرج حرم عليه ثم
حل له بالملك الثاني
(قال) والاستبراء أن
تمكت عند المشتري
طاهرا بعد ملكها ثم
نحيض حيضه معروفة
فإذا طهرت منها فهو
الاستبراء وإن استرابت
أمسكت حتى تعلم أن
تلك الرية لم تكن حملا
ولأء لم يحل العاقي أن
الطليقة لو حاضت ثلاث
حيض وهي ترى أنها
حامل لم تحل الأبوضع
الحمل أو البراءة من أن
يكون ذلك حملا فلا
يحل له قبل الاستبراء
التلدن بعبائرتها ولا

الاسلام منهما لأن الفسخ كان من يومئذ إذا لم يجتمع سلامهما في العدة وعددهن عدد حرائر بكل حال
لأن العدة لم تنقض حتى سرن حرائر وإن لم يكن اخترا فراقه ولا المقام معه خيرا إذا اجتمع اسلامه
واسلامهن معا وإن تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترا المقام معه ثم أسلم خيرا حين يسلم وكان لهن أن
يفارقنه وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن إنما يكون لهن الخيار إذا اجتمع اسلامهن واسلامه
ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن إماء ثم عتقن من ساعتهم ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن إذا أتى عليهن
أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقهن وعتقه مع ما لم يكن لهن
خيار وكذلك لو اجتمع سلامهن واسلامه وعتقن فلم يخترن حتى يعقن الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان
عند عبد أربع حرائر فاجتمع اسلامه واسلام الأربع معا كآتهن أسلن معه في كلمة واحدة أو متفرقات ثم
عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء أعتق في العدة أو بعدما تنقضي عددهن لأنه كان يوم اجتمع
اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له أن يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة
ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يمسك الاثنتين أي الاثنتين شاء اللتين أسلمتا أولا
أو آخر لأنه عقد في العبودية وإنما ثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلام أزواجه قبل مضي
العدة فلا يثبت له بعد العبودية الاثنتان وإذا اختار اثنتين فهو ترك للثنتين اللتين اختار غيرهما وله
أن يمسكهما مكانه إن شاءت وذلك أن هذا ابتداء نكاح بعد انحصار حرافله في الحرية الجمع بين أربع وإذا
نكح المملوك المملوكة في الشرك ثم أغنى فملكها أو بعضها أو أعتق فملكته أو بعضه ثم اجتمع اسلامهما
معافى العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلا نكاح بينهما وإذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته
ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فإذا أسلم المتأخر للاسلام
منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيهن من لا يصلح الجمع بينه
فالنكاح ثابت وهكذا إن كن حرائر ما بين واحدة إلى أربع ولا يقال للزوج اختروهن أزواجه فإن شاء
أسلم وإن شاء طلق وإن مات ورثته وإن متن ورثته فإن قال قد فسخت نكاحهن أو نكاح واحدة منهن
وقف فإن قال أردت إبقاء طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وإن قال عذبت أن
نكاحهن كان فاسدا لم يكن طلاقا وبخلف ما كانت إرادته إحداث طلاق وإن كانت عنده أكثر من
أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها
حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيارهن وكان نكاح الزوائد على الأربع منفصلا
ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخه فإن أسلن معا ولم يقل من هذا شيئا حتى
أسلن معا أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدتها خبر فقيل أسلمت
أربعاً أيهن شئت وفارق سائرهن لأن اختيارك فسح لمن فسخت ولم يكن لك فسحهن إلا بأن تريد طلاقا
ولا بأس بفسح نكاحهن وإذا أسلمت أربعاً فقد انفسم نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لأنه يجبر على أن
يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقا ما جبر عليه وإنما ثبت له العقد باختياره فإن السنة جعلت له
الخيار في أمساك أيهن شاء فاتبعنا السنة قال والاخبار أن يقول قد أمسكت فلانة أو قد أمسكت
بعدة فلانة أو قد أتيت عقد فلانة أو ما أشبه هذا إذا قال هذا في أربع انفسخ عقد من زاد عليهن ولو قال
رجعت فبين اخترت أمساك منهن واخترت البواقي كان البواقي براء منه لا سبيل له عليهن إلا بنكاح
جديد ووقفناه عند قوله رجعت فبين اخترت فإن قال أردت طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق
وإن قال لم أرد به طلاقا أردت أني رأيت الخبر لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقا ولم يكن طلاقا (قال
الشافعي) وعلى اللاتي قدسح نكاحهن باختيار غيرهن عدة مستقبلة من يوم انفسخ نكاحهن لأنهن

تظن بشهوة اليها وقد
تكون أم ولد لغيره
ولو لم يفتر فاحق وضعت
حلام لم يحل له حتى
تظهر من نفاسها ثم
تحيض حيضة مستقبلة
من قبل أن البيع إنما
ثم حين تفرق عن
مكاتها الذي تباعا
فيه ولو كانت أمة
مكاتبة فجزت لم يطأها
حتى يستبرئها لأنها
ممنوعة الفرج منه ثم
أبيع بالعجز ولا يشبه
صومها الواجب عليها
وحضتها ثم تخرج من
ذلك لأنه يحل له في ذلك
أن يمسه ويقبلها
ويحرم عليه ذلك في
الكتابة كما يحرم إذا
زوجها وانما قلت طهر
ثم حيضة حتى تغتسل
منها لان النبي صلى
الله عليه وسلم دل على
ان الاقراء الاطهار
بقوله في ابن عمر
يطلقها طاهرا من غير
جماع فتلك الامة التي
أمر الله أن يطلق لها

مدخول بهن انفسخ نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة وللأق قال ذلك لهن معا
أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبات عقدهن دون البواقي انفسخ عقد البواقي في الحكم
ولم يدين فيه ويثبت عقد اللواتي أظهر اختيارهن ووسع إصابتهن لان نكاحهن ثابت لا يزول إلا بان
يفسخه وهو لم يفسخه إنما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يختار غيرهن وأحب إلى أن يحدث لهن اختيارا
فيكون ذلك فسخا للبواقي في اللاتي فسخ عقدهن في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله عز وجل فبسه حبس
اللاتي فسخناهن عليه بأن يحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاتي
حكمناهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلو اختار أربعاً ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت
الأربع البواقي الزمناه الأربع اللاتي أخساراً ولا وجعلنا اختياره الآخر باطلاً كما لو نكح امرأة فقال
ما أردت بنكاحها عقد نكاح الزمناه إياه لانه الظاهر من قوله وهو أيقن أنه له حلال من المرأة يتدنى
نكاحها لان نكاحهن ثابت إلا بان يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم وعثمان نسوة فقال قد فسخت
عقد أربع بأعيانهن ثبت عقد اللاتي لم يفسخ عقدهن ولم أخرج إلى أن يقول قد أثبت عقد البواقي
ولا اخترت البواقي كالأحتاج إذا كن أربعاً فأسلم وأسلم إلى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثابت
بالعقد الأول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال وإذا أسلم وعنده أربع منهن أختان وامرأة وعمتها
قبل له أمسك أي الاختين شئت وأحدى المرأتين بنت الأخ أو أمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان
كان معه أربع نسوة سواهن قبل له أمسك أربعاً ليس لك أن يكون فيهن أختان معاً والمرأة وعمتها معاً
قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بني إسرائيل كن كالحرائر المسلمات لأنه يصلح له
أن يتدنى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بني إسرائيل من العرب أو اللحم
انفسخ نكاحهن كلهن وكن كالمشركات الوثنيات الآن يسلمن في العدة ولو كن من بني إسرائيل يدن غير
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو حراً ومجوسية لم يكن له أمسك واحدة منهن لانه لا يكون له ابتداء
نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بني إسرائيل انفسخ نكاحهن لانه لا يصلح له
أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب
منهن أربعاً ولم يصب أربعاً وأسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاتي لم يدخل بهن كلهن كان قبله أو بعده
فالعصمة بينه وبين اللاتي لم يدخل بهن منقطة ونكاح اللاتي دخل بهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده
أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فأسلم قبله أو أسلم قبلهن ثم
أصاب واحدة من اللاتي لم يدخل بهن كانت إصابته إياها محرمة وعليه لها مهر مثلها للشبهة وذلك أنها بعد
انقطاع العصمة بينهما ولم يكن له أن يمسه وكان له أن يتدنى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها
ولا من يحرم أن يجمع بينها وبينه ولها عليه صداق مثلها بالإصابة وعليها العدة والولد لاحق إن كان ولد
ولا حد على واحدة منهن للشبهة

(ترك الاختيار والفدية فيه) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أسلم الرجل وعنده أربع
نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن فسأل أن يخير فيهن وفي البواقي لم تنقعه في اختياره حتى يسلم البواقي في عددهن
أو تنقضي عددهن قبل أن يسلمن ثم يخير إذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فيهن وله أن يختار أمسكاً
أربع من اللاتي أسلمن فيكون ذلك فسخاً لنكاح البواقي المتخلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك
لو اختار واحدة أو اثنتين ينتظر من بقي ويكون له الخيار في بني حتى يكمل أربعاً وان كن ثمانية فأسلم
أربع فقال قد اخترت فسخ نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقفت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي
في عددهن فعقد الاوائل منفسخ بالفسخ المتقدم وان مضت عددهن قبل أن يسلمن فهي كالمسئلة قبلها

(١) قوله غير أن اسلام
اللاتي الخ كذا في النسخ
وتأمل وانظر كنبه
مححه

النساء وأمر النبي صلى
الله عليه وسلم في الاماء
أن يستبرثن بحبضة
فكانت الحبضة الاولى
أمامها طهر كما كان
الطهر أمامه الحيض
فكان قصد النبي صلى
الله عليه وسلم في
الاستبراء الى الحيض
وفي العدة الى الاطهار

(مختصر ما يحرم من
الرضاعة)
من كتاب الرضاع ومن
كتاب النكاح ومن
أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فمن
حرم مع القرابة
وأمهاتكم اللاتي
أرضعنكم وأخواتكم
من الرضاعة وقال صلى
الله عليه وسلم يحرم
من الرضاع ما يحرم من
الولادة (قال الشافعي)
رحمه الله فينت السنة

(١) فصوله ولم يكن
شرطه عليها في العقد
كذا في النسخ ولمل فيه
سقطا والأصل ولم يكن
شرطه عليها في غير
العقد تأمل كتبه
مصححه

فان كان أراجه ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق وحلف وكن نساءه واذا أسلم الرجل وعنده
أكثر من أربع نسوة فأسلمن فقبل له اختر فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهم من ماله لانه مانع
لهم بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كما يطلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز
وحبس أبدا حتى يختار ولو ذهب عقله في حبسه خلى وأنفق عليهم من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت
وكذلك لو لم يوقف ليجتار حتى يذهب عقله فان مات قبل أن يختار أمرناهن معان يعندين إلا خرمين
أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حبض لان فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفسحات النكاح ولا
نعرفهن بأعيانهن قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطحن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم
يرض بعضهن فكان اللاتي رضى أقل من أربع أو أربعاً لم يعطيهن شيئاً لانهن لو رضى فاعطيناهن نصف
الميراث أو أقل احتمل أن يكن اللاتي لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط أن لواحدة
من أربع الميراث فاعطنا ربع ميراث امرأة لم أعطيهن شيئاً حتى يقررن معاً أن لاحق لهن في الثلاثة
الارباع الباقية من ميراث امرأة فاذا فعلن أعطيهن ربع ميراث امرأة ودفعت ثلاثة ارباع ميراث امرأة
الى الثلاث البواقي سواء بينهن فان كن اللاتي رضى ستا فرضين بالنصف أعطيهن اياه وان كن سبعا
فرضين بالثلاثة الارباع أعطيهن اياه وأعطيت الربع الباقية وانما قلت لأعطي واحدة منهن بالصلح شيئاً
حتى يرضين فيما وصفت أني أعطيهن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أني اذا أعطيهن حقوقهن حتى
يأتني على الثلاثة الارباع كنت اذا وقفت الربع لواحدة أعطيهن ومنعتها ولم تطب لهن نفسا وان أعطيتها
الربع أعطيتها ما أخذت امرأة ان لا تسلم منهن ذلك لها أو أكثر حالها أن يكون لها حظ امرأة وقد لا يكون
لها شيء واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها اياه ما حق لها وأما لهن تركته
لها أو لبعضهن تركته لها قال وينبغي لابي الصبية وولي اليتيم أن يأخذ لهما نصف ميراث امرأة ان صولح
عليه فأكثر اذا لم يعلم لها ينه تقوم ولا يأخذها أقل وان كن هن الميتات أو واحدة منهن وهو الباقي قيل
له افسخ نكاح أيتن شئت وخذ ميراث اللاتي لم تفسخ نكاحهن ويوقف لهن ميراث زوج كاهامات منهن
واحدة حتى يختار اربعاً يأخذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعدم موتها انه فسخ نكاح
واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ)
وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها لانها لم يعقد عليها عقد نكاح
وذلك أن يكون نكاحها متعة والناس كهم متعة لم يملك أمر المرأة على الابد انما ملكها مدة دون مدة
أو نكحها على أتمها بالارأ وأن رجلاً أو امرأة غيرهما بالخيار وأنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك
أمرها بالعقد مطلقاً ولو أبطلت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحدة منهما ثم أسلمت تسكن
امرأته لانه لم يعقد لها على الأبد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعت هي وهو فابطال الشرط قبل
أن يسلم واحدة منهما ثم أسلمت معا فالنكاح مفسوخ الا أن يثبتا نكاحا في الشرك غيره قال وهكذا كل
ما ذكرته معه من شرط الخيار له أولها أو لهما معاً أو لغيرهما منفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً اذا بطله
واذا لم يبطله لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو بغير
ولي محرم لها فأسلم أو أي نكاح أفسدناه في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكح فيه أمرها
على الابد وكان ذلك عندهم نكاحاً جائزاً وان كانوا يسكنون أجوز منه ثم اجتمع اسلامهما في العدة ثبتا على
النكاح ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طأوعته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو لم تلد
منه ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه

أن لبن الفعل يحترم كما
تحرم ولادة الأب وسئل
ابن عباس رضي الله
عنهما عن رجل كانت
له امرأتان فأرضعت
أحدهما غلاما
والأخرى جارية هل
يتزوج الغلام الجارية
فقال لا الفاح واحد
وقال مثله عطاء وطاوس
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا كله نقول
فكل ما حرم بالولادة
وبسببها حرم بالرضاع
وكان به من ذوى المحارم
والرضاع اسم جامع
يقع على المصن وأكثرا إلى
كمال الحولين وعلى كل
رضاع بعد الحولين
فوجب طلب الدلالة في
ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كان فيما
أنزل الله تعالى في
القرآن عشر رضعات
معلومات يحترم من ثم
نسخن بخمس معلومات
فتوفي صلى الله عليه
وسلم وعن مما يقرأ
من القرآن فكان لا
يدخل عليها الأمن
استكمل خمس رضعات
وعن ابن الزبير قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تحرم المصاة

الأن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فلها عليه مهر مثلها لأن لا أقضى لها عليه بشئ فأنث في الشرك
لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معاهدين يجري عليهما الحكم وهذا كله إذا نكح
مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فإن كان مسلما فنكح مشركة وثنية أو مشركا فنكح مسلمة فأصابها ثم
اجتمع اسلامهما في العدة فالنكاح يتفسخ بكل حال لأن العقد محرم باختلاف الدينين ولا يثبت الانكاح
مستقبل ولو كان طلقها في الشرك في المستلثين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تسلم امرأته فإن أسلمت امرأته قبل أن
تنقض عدها وعاد إلى الاسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معافهما على النكاح وإن
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فمهما على النكاح وإن لم يسلم حتى تنقض
العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد فضت عدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد
انقضاء عدها إلى الاسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شئت والعدة من يوم أسلم
وهكذا إن كانت هي المسلمة أولا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الاسلام أو لحق بدار
الشرك أو عرض عليه الاسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الاسلام قبل انقضاء عدة المرأة فمهما على
النكاح قال وتصدق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما أمكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل
ما أمكن كانت هي المرتدة أو الزوج فإن كان الزوج لم يصبها وارتد أو ارتدت انفسخ النكاح بينهما برودة
أيهما كان لأنه لا عدة فإن كان هو المرتد فلها نصف الصداق لأن فساد النكاح كان من قبله ولو كانت
هي المرتدة فلا صداق لها لأن فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زوجين (قال الشافعي)
وردة السكران من الخمر والنبيذ المسكر في فسح نكاح امرأته كردة المصحى وردة المغلوب على عقله من
غير السكر لا تنفسخ نكاحا

(طلاق المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يجز والله تعالى أعلم الآن يثبت طلاق الشرك لأن الطلاق
يثبت بثبوت النكاح ويسقط بسقوطه فلأن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم
تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صداق لأن بطل عنه ما
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد
وفرق بينهما ولها مهر مثلها «قال الربيع» إذا كان بعذر بالجهالة (قال الشافعي) وإن طلقها واحدة
أو اثنتين ثم أسلم حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الاسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم
نكحت زوجا غيره فإن أصابها ثم طلقها أو مات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما
تكون في الاسلام إذا كان النكاح صحيحا عندهم ثبتته في الاسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا متعة
ولا في معناها قال ولو آلى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الأربعة الأشهر فإذا استكمل أربعة أشهر
من إيلائه وقف كما يوقف من آلى في الاسلام (قال الشافعي) ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلم ثم
أسلمت ثم طلبت أن يوقف وقف مكاله لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو تظاهر منها في الشرك ثم أسلمت
أصابها قبل الاسلام أو بعده أو لم يصبها أمرته باجتنابها حتى يكفر كفارة الظهار قال ولو فذهبا في الشرك
ثم أسلمت ثم رافعا فلت له التعن ولا أجبره على اللعان ولا أحدها أن لم يلعن ولا أعززه فإن النعى فرقت بينهما
مكاني ولم أمرها بالانعان لأنه لا حد عليها لو أقرت بالزنا في الشرك وليس لها معنى في الفرقة إنما انصرف
بالتعنه وإن لم يلتن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أحده ولم أعززه لأنه قد فذهبا في
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق إن دخلت الدار ثم دخلتها في الشرك

ولا المصتان ولا الرضعة
ولا الرضعتان (قال
المرئي) رحمه الله قلت
للشافعي أسمع ابن
الزبير من النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم
وحفظ عنه وكان يوم
سمع من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ابن تسع سنين وعن
عروة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
امرأته أبي حذيفة أن
ترضع سالمًا خمس
رضعات فتحرم بهن
(قال) فدل ما وصفت
أن الذي يحرم من
الرضاع خمس رضعات
كإبراء القرآن بقطع
السارق فدل صلى الله
عليه وسلم أنه أراد
بعض السارقين دون
بعض وكذلك أبان
أن المراد بمائة جلدة
بعض الرزاة دون بعض
لأن لزمه اسم سرقة
وزنا وكذلك أبان أن
المراد بتحريم الرضاع

(١) قوله قبل الدخول
أو بعد اسلامهما الخ
كذا في الأصول
والظاهر التعيير بالواو بدل
أو فتأمل كتبه مصححه

أو الاسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشرك كما يلزمه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأة في
الشرك بصدائق فلم يدفعه إليها أو بلا صدائق فأصابها في الحالين ثم ماتت قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب
ورثتها صدائقها الذي سمي لها أو صدائق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقضي لبعضهم على بعض بما فات
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما لم يترافعوا
الينا نكاح أهل الحرب ما استجازه نكاحاً ثم أسلموا أنفسهم بينهم إذا جاز ابتداءه في الاسلام بحال
وسواء كان بولي أو غير بولي وشهوداً وغير شهود وكل نكاح عندهم جائز أجرته إذا صلح ابتداءه في الاسلام
بحال قال وهكذا أن نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلموا حتى غضى العدة وإن أسلموا في العدة
فسخت نكاحهم إلا أنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وإن نكح محرماً له أو امرأة أبيه ثم أسلموا فسخت
لأنه لا يصلح ابتداءه في الاسلام بحال وكذلك أن نكح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تزوج زوجها غيره
يصحبها وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قيل له أمسك أي الأربع شئت وفارق سائرهن
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا أمهرها خيراً أو خيراً أو شيئاً مما يتمول عندهم ميتة أو غيرها
مما له من فيهم فدفعه إليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غير ما قبضت إذا غضبت العقد التي يفسد بها
النكاح فالصداق الذي لا يفسد به النكاح أولى أن يعفى فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً ثم أسلموا فإن كان الصداق
مما يحل في الاسلام فهو لها لا تراد عليه وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو مما
لا يحل ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد اسلامهما لم يرجع عليها بشيء وهكذا إن كانت هي المسلمة وهو المختلف
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وإن كانت لم تقبضه ثم أسلموا وطلقها رجعت عليه بنصف
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فهم على النكاح وإذا تناكح المشركون ثم أسلموا أفسخ نكاح
واحد منهم وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثنية
كتابية أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من
بعض نسباً فنسباً كعوا في الشرك نكاحاً صحيحاً عندهم ثم أسلموا أفسخه بتفاضل النسب ما كان التفاضل
إذا عفى لهم عما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية
تحت نصراني فلا يسكح الولد ولا تؤكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأن ما غير كتابية خالصة ولا تسبي للذمة
أحد أبويها ولو تناكح أهل الكتاب الينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الجاني الينا
أو الزوجة فإن كان النكاح لم يعض لم تزوجهم إلا بشهود مسلمين وصداق حلال وولي جائز الأمر أب أو أخ
لا أقرب منه وعلى دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمروجة لم يكن لها وليا إن كان مسلماً وهي مشركة
لم يكن لها وليا ويرزوها أقرب الناس بها من أهل دينها فإن لم يكن لها قريب زوجها الحالكم لأن تزويجه
حكم عليها ثم نصنع في ولائهم ما نصنع في ولاية المسلمات وإن تناكحوا بعد النكاح فإن كان يجوز ابتداء
نكاح المرأة حين تناكحهم الينا بحال أجرناه لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل تناكحهم الينا وإن كان
لا يجوز بحال فسختناه وإن كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا
لها مهر مثلها لزاماً قال ولو طلبت أن تنكح غير كف وأبى ذلك ولا تمها منعت نكاحه وإن نسكته قبل
التناكح الينا لم نردّه إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً لمضى العقد (قال الشافعي) وإذا تناكحوا الينا وقد طلقها
ثلاثاً أو واحدة أرى لها ما أظاهراً أو فذها حكماً ما عليه حكماً ما على المسلم عنده المسلمة والزمناء ما نازم
المسلم ولا يجزیه في كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وإن أطعم لم يجزیه إلا أطعم المؤمنين ولا يجزیه الصوم بحال
لأن الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا حد على من قذف مسرعة وإن لم يلعن ويعزر ولو تناكحوا الينا

وقد طلقها ثلاثاً ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زناً ولم يستكرهها لم نجعل لها مهر مثلها وفرقنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) واذا تزوج الذي ابنته الصغيرة فهما على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) واذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخ ويؤدبان ولا يبلغ بهما حد وان أصابها فلها مهر مثلها واذا تزوج المسلم كافرة غير كتابية كان النكاح مفسوخاً ويؤدب المسلم الا ان يكون ممن يعذر بجهالة وان نكح كتابية من اهل الحرب كرهت ذلك له والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد المسلم فنكح مسلمة او مرتدة او مشركة او وثنية فالنكاح باطل اسماً أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما فان أصابها فلها مهر مثلها والولد لاحق ولا حد وان كان لم يصمها فلها مهر ولا نصف ولا متعة واذا أصابها فلها مهر مثلها ولا يحسن ذلك ولا تحل به لزوج لو طلقها ثلاثاً لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يحل له نكاح مسلمة او مشرك ولا يترك على دينه بحال ليس كالذي الا من على ذمة الجزية يؤديها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم اليها ولا مشرك حربي يحل تركه على دينه والمن عليه بعد ما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لاحد المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذه (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان نكحت فأصبحت فلها مهر مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسخ نكاحها العلة في فسخ نكاح المرتد

(كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي الملقب قال قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ما آتيتهن وقال عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهن احوالهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال وليست عفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا أن يكون ما موراً بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق ألزمه المرأة نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة وان لم يسلم مهر أو لم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً الا بان يلزم المرأة نفسها ويدخل بالمرأة وان لم يسلم مهرها فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاه أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طاقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق وذلك أن الطلاق لا يقع الا على من عقد نكاحه واذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت فهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تنعقد الا بنين معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلام به وان الصداق لا يفسد عقده أبداً فاذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام فثبتت

بعض المضعين دون بعض واحتج فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم لسهيلة بنت سهيل لما قالت له كنت أرى سالماً ولداً وكان يدخل عليّ وأنا أفضل وليس لنا الا بيت واحد فماذا تأمرني فقال عليه السلام فيما بلغنا أَرْضَعِيه خمس رضعات فيحرم بلبها ففعلت فكانت تراه ابناً من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة رضى الله عنها فيمن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم الارخصة في سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت في الحديث هو لسالم خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان خاصاً فالخاص مخرج من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه حولين كاملين لمن أراد

أن يتم الرضاعة بفعل
الحولين غاية وما جعل
له غاية فالحكم بعدمضى
الغاية خلاف الحكم
قبل الغاية كقوله تعالى
والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء
فإذا مضت الاقراء
فحكمهن بعد مضيا
خلاف حكمهن فيها
(قال المزني) وفي ذلك
دلالة عندى على نفي
الولادة كثر من سنتين
بتأقبت حملها وفصاله
ثلاثين شهرا كما نفي
توقيت الحولين الرضاع
لا كثر من حولين
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وكان عمر
رضي الله عنه لا يرى
رضاع الكبير يحرم
وابن مسعود وابن عمر
رضي الله عنهما وقال
أبو هريرة رضي الله
عنه لا يحرم من الرضاع
الا ما فلق الاثماء قال
ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات
متفرقات كلهن في
الحولين قال وتفرق
الرضعات أن ترضع
المولود ثم تقطع الرضاع
ثم ترضع ثم تقطع
كذلك فإذا رضع في مرة

العقد بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت وعلى أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرا ولم يدخل
وذلك أنه يجب بالعقد والميسر وان لم يسم مهرا بالآية لقول الله عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها
للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين يريد والله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير
مهر ودل قول الله عز وجل وآتيتم أحدا من قنطارا على أن لا وقت في الصداق كثيرا وقل لتركه النبي
عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الاجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر
أقل ما يتمول الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل ما دل على
ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا العلاتي قيل وما العلاتي يا رسول الله قال ما تراضي به
الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الاعلى شي مما يتمول وان قل ولا يقع اسم مال ولا علق الاعلى
ماله قيمة يتبايع بها ويكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وان قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل
الفلس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت وحل ثمنها مثل كراء الدار وما في معناها مما تحل أجرته
(قال الشافعي) والقصد في الصداق أحب إلينا وأستحب أن لا يزاد في المهر على ما أصدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك خمسمائة درهم طلبا للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي
عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لاز واجه اثنتي
عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد
الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم
عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزلك عن أي امرأتى
شئت وأكفيتك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق فخرج اليه
فأصاب شيئا فخطب امرأة فتزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن
قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل عن
أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت
إليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة (قال الشافعي) فكان
بينافي كتاب الله عز وجل أن على الناكح الواطئ صداقا لما ذكره ففرض الله في الاماء أن ينكحن باذن
أهلهن ويؤتين أجورهن والاجر الصداق وبقوله فاستمتعتم بهن منهن فاتوهن أجورهن وقال عز وجل
وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة بهبة ولا مهر فأعلم أنها للنبي صلى الله
عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلامهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض
لها مهر مثلها وكذلك ان دخل بها الزوج ولم يفرض لها فلها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها
بلامهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المنعة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف
المهر المسمى اذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة حرة مسلمة أو ذمية وأمة مسلمة ومذبة
ومكاتب وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنهف ما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض في ذلك الى الأزواج فدل على أنه برضا الزوجة لان
الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الا باجتماعهما ولم يحدد فيه شيء فدل كتاب الله عز وجل
على أن الصداق ما تراضي به المتناكح كما يكون البيع ما تراضي به المتبايعان وكذلك دلت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم يجز في كل صداق مسمى الا أن يكون ثمانا من الأثمان (قال الشافعي) وكل
ما جاز أن يكون مبيعا أو مستأجرا بمن جاز أن يكون صداقا وما لم يجز فيه مالم يجز في الصداق فلا يجوز

منهن ما يعلم أنه وصل
الى جوفه ما قل منه وما
كثرفه رضة وان
التقسيم الشدي فلها
قليلا وأرسله ثم عاد اليه
كانت رضة واحدة
كما يكون الحسالف
لأما كل بالنهار الامرة
فيكون بأكل ويتنفس
بعد الازدراد ويعود
بأكل فذلك كل مرة
وان طال وان قطع
ذلك قطعاً بينا بعد قليل
أو كثير ثم أكل خنث
وكان هذا أكلتين ولو
أنقد ما في احدي
الشدين ثم تحول الى
الاخرى فأنقد ما فيها
كانت رضة واحدة
والوجور كالرضاع
وكذلك السعوط
لان الرأس جوف ولو
حقن به كان فيها
قولان أحدهما أنه
جوف وذلك أنها تنظر
الصائم والاخر أن
ما وصل الى الدماغ كما
وصل الى المعدة لانه
يغتنى من المعدة
وليس كذلك الحقنة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الحقنة في
معنى من شرب الماء
فأقصر فكذلك هو

الصدوق الامعلاوما من عين يحل بيعها نقد أو الى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن ينكح الرجل
المرأة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى الشيء براقل من قيمة الدرهم وأقل ماله ثمن اذا رضى المرأة
المنكوحه وكانت ممن يجوز أمرها في مالها (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخطب لها ثوباً أو يبنى
لها داراً أو ينحدمها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قراً تامسماً أو يعلم لها عبد أو ما أشبه هذا
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقال يا رسول الله زوجنيها
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال
ما عندى الا ازاري هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك فالتمس لها
شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال التمس حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (قال الشافعي) وخاتم الحديد لا يسوى
قريباً من الدرهم ولكن له ثمن يتبايع به (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أدوا العلائق فقالوا وما العلائق قال ما تراضى به الاهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من استحل بدرهم فقد استحل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً على
نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر أخبرنا سفيان
عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجمارية فقال رجل هبالي فذكر ذلك
لسعيد بن المسيب فقال لم تحل الموهوبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطاً فما فوقه
جاز أخبرنا ابراهيم بن محمد قال سألت ربيعة عما يجوز في النكاح فقال درهم فقلت فأقل قال ونصف
قلت فأقل قال نعم وحب حنطة أو قبضة حنطة

(في الصدوق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا تزوجها على شيء مسمى
فذلك لازم له ان مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقداً فالنقد وان كان ديناً فالدين
أو كيلاً موصوفاً فالكيل أو عرضاً موصوفاً فالعرض وان كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بقر أو بقرة
فهذا ذلك في يديه قبل يدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح وذلك يوم
ملكته ما لم يحدث لها من عا فان طلبته فنعها منه فهو غاصب ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »
والشافعي قول آخر أنه اذا أصدقها شيئاً فتلف قبل أن تقبضه كان لها صدقاً مثلها كما لو اشترت منه شيئاً فتلف
قبل أن تقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته وهكذا ترجع ببضعها وهو ثمن الشيء الذي أصدقها اياه وهو
صدق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خياطة ثوب بعينه فهلاك
فلها عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب وتقوم خياطته يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال
الربيع » رجع الشافعي عن هذا القول وقال لها صدقاً مثلها « قال الربيع » قال الشافعي واذا
أصدقها شيئاً فلم يدفعه اليها حتى تلف في يده فان دخل بها فلها صدقاً مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها
نصف صدقاً مثلها وانما ترجع في الشيء الذي ملكته ببضعها فترجع بثمن البضع كما لو اشترت شيئاً بدرهم
فتلف الشيء رجعت بالذي أعطته لانه لم يعطها العوض من ثمن الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع
وهو صدق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصلح عليه الجعل مثل أن يقول
أنكحتك على أن تأتيني بعبدى الآتى أو جلى الشارد فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت ولها مهر مائة دينار
اتبائه بالضالة ليس باجارة تلزمه ولا شيء له غاية تعرف وتمليكها اياه ببضعها فهو مثل أن تعطيه ديناراً على
أن يفعل أحدهم الذين فاذا جاءها بما جعلت له عليه فله الدينار وان لم يأتها به فلا دينار له ولا يملك الدينار الا

في القياس في معنى من
شرب اللبن وادخل
السعوط كالوجور
لان الرأس عند جوف
فالحقنة اذا وصلت الى
الجوف عندى اولى
وبالله التوفيق وأدخل
الشافعي رحمه الله
تعالى على من قال ان
كان ما خلط باللبن أغلب
لم يحرم وان كان اللبن
الأغلب حرم فقط قال
أرايت لو خلط حراما
بطعام وكان مستهلكا
في الطعام أما يحرم
فكذلك اللبن (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جبن اللبن فأطعمه
كان كالرضاع ولا يحرم
لبن البهيمة انما يحرم
لبن الآدميات قال الله
جل ثناؤه وأمهاتكم
اللاتى أرضعنكم وقال
فان أرضعنكم من
فان توهن أجورهن
قال ولو حلب من امرأة
خامسة ثم ماتت فأوجره
صبي كان ابنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها
كذا في الأصول في هذا
الموضع ولعله من زيادة
النساج تأمل كتبه
مصححه

بأن يأتها بما جعل له عليه وهي هناك ملكته بضمها قبل يأتها بما جعل له قال وما جعل لها فيه
عليه الصدق اذا مات أو ماتت قبل اصابتها أو بعد اصابتها (١) صدق مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها
فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان فات فنصف صدق مثلها
وذلك مثل أن يتزوجها على خياطة ثوب فملك فيكون لها نصف صدق مثلها لان بضعها الثمن وان انتقضت
الاجارة بهلا كما كان لها نصف الذي كان عملا لاجارة كما يكون في البيوع قال واذا أوفاهما ما أصدقها
فأعطاهما ذلك دنانير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان هلك فنصف مثله وكذلك
الطعام المكمل والموزون فان لم يوجد له مثل فثل نصف قيمته

(فمن دفع الصدق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل
المرأة دنانير أو دراهم فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنانير والدرهم قائمة بأعيانها لم تغير وهما
يتصدقان على أنها هي بأعيانها رجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرأ من فضة أو ذهب فان تغير شيء
من ذلك في يدها اما بان تدفن الورق فيبلى فينقص أو تدخل الذهب النار فينقص أو تصوغ الذهب والورق
فتزيد قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ويرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقدة
وضمنته بالدفع فلها زيادته وعليها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا آخذته ناقصا فليس لها دفعه عنه
الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين وانما زيادته في
مالها أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه اليها زائدا غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حلما
مصوغا أو ناء من فضة أو ذهب فانكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا
ولو كان ناء من فانكسر أحدهما وبقي الآخر صحيحا كان فيها قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف
قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا لها في الناء الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك
في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لاشئ له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيها صناعة أو شيا
أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمتهما يوم دفعهما اليها وان كان الا أنا أن من فضة فانكسرا ثم طلقها
رجع عليها بنصف قيمتهما مصوغين من الذهب وان كانا من ذهب رجع عليها بنصف قيمتهما مصوغين من
فضة لانه لا يصلح له أن يأخذ ورقا وورق أكثر وزانها ولا يتفرقان حتى يتقابضا قال ولو كان الصدق
فلوسا أو ناء من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد
دنانير ان كان أو دراهم ويفارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها لانه لا يشبه الصرف ولا ما فيه الربا
في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكا لها بنصفها ولو تغيرت ببلاء أو عفن
أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة الا أن يشاء هو أن يكون شريكا لها
بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصا والقول في الخسبة والخشبة معها
كالقول في الناء الذهب والانية اذا هلك بعض وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمتها بان تعمل أبوابا
أو توابيت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أبوابا
وتجعلها شريكا في نصفها توابيت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت التوابيت والأبواب أكثر
قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لما لا يصلح له التوابيت والأبواب وليس عليه أن يتحول حقه في غيره
وان كان أكثر غنما منه ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شئ لما لا يصلح له
غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا قبلت رجع عليها بنصف قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا لها بالنصف بالية
فلا يكون لها دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فقطعتها أو صبغتها فردت في النقطيع أو الصبغ
أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها ولو أراد أن يكون شريكا لها في الثياب المقطعة أو المصبوغة
ناقصة أو أرادت أن يكون شريكا لها في الثياب زائدة لم يحبر واحد منهما على ذلك الا أن يكون يشاء لان

التياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لها لا تصلح له المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي أعطتها أباها وكذا الوأصدقها غز لا تقسجته يرجع عليها بمثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له مثل يرجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه وكل ما قلن يرجع بمثل نصف قيمته فانما هو يوم يدفعه لا يتظر الى نقصانه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامنة يوم وقع القبض ان طلقها فنصفه قائما أو قيمة نصفه مستهلكا (قال الشافعي) ولو أصدقها آجر فبنت به أو خشبا فأدخلته في بنيان أو حجارة فأدخلته في بنيان وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها بنت ما ملك وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعملت هذا وهي تملكه فلا يخرج من موضعه الا أن تشاء هي وان خرج بحاله كان شريكا فيه وان خرج ناقصا لم يجبر على أخذه الا أن يشاء وله نصف قيمته واذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم فلا نشهر ان خدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن يحملها على بعير بعينه الى بلد فحملها الى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها ونصف مهر مثلها كالثمن يستوجب به ألا ترى أنها لو تكررت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد يدينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أصدقها أمة وعبد صغيرين ودفعهما اليها فكبرا أو غير عالين ولا عاملين فعلماء أو عمال أو أعمىين فأبصر أو أبرصين فبرأ أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما أو صحيحين فمرض أو شابين فكبرا أو أعور أو ناقصا في أبدانهم أو النقص والزيادة انما هي ما كان قائما في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كأنها لو كان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما الا أن تشاء أن تدفعهما اليه زائدين فلا يكون له الا ذلك الا أن تكون الزيادة غير تنهما بان يكونا صغيرين فكبرا كبر ابعيد من الصغير فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير فيكون له نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت اليه أنصاف قيمتهما الا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منعه اياهما الا ما انما لها منعه الزيادة فاما النقص عماد دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه اياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر (قال الشافعي) ولو كانا بحالهما الا أنهما أعور لم يكن لها منعه أن يأخذهما أعورين لان ذلك ليس يتحول من صغير ولا كبر الكبر بحاله والصحيح خير من الأعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد فاذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فتمنعته فهي ضامنة لما أصاب العبد في يديها ان مات ضمننت نصف قيمته أو أعور أو أخذ نصفه وضمنتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والتخل والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخلقها في شيء ولو كان الصداق أمة فدفعها اليها فولدت أو ماشية فتمنعت في يديها ثم طلقها فلا تقبل أن يدخل بها كان لها التناج كله وولدا الأمة ان كانت الامه والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الامه والماشية يوم دفعها اليها الا أن يشاء أن يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يكون نقصها مع تغير من صغير الى كبر فيكون نقصها بالعيب أو تغير البدن وان كان نقصا من وجه بلوغ سن كبر زائد فيه من وجه غيره ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها وان كان دفعها كبرا فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك له لان الهرم نقص كله لا زيادة ولا يجبر على أخذ الناقص الا أن يشاء وهكذا الامه اذا ولدت فنقصتها الولادة فاخترأخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء الا أن أولاد الامه ان كانوا معها صغارا رجعت بنصف قيمتها لثلاثي فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه لا في لأجبره في يومه على أن ترضع مولود غيره ولا تحضنه فتشتغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضر به فلذلك لم أجعل له الا نصف قيمتها وان

منها بعد موتها لم يحرم لانه لا يحل لبن الميتة ولو حلب من امرأة لبن كثير ففارق ثم أوجر منه صبي مرتين أو ثلاثة لم يكن الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره ولو تزوج صغيرة ثم أرضعتها أمه أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرمت عليه الصغيرة أبدا وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها لان كل من أفسد شيئا لزمه قيمة ما أفسد بخطأ أو عمد ولو أرضعتها امرأة له كبيرة لم يصيبها حرمت الام لانها من أمهات نسائه ولا نصف مهر لها ولا منعة لانها المفسدة وفسد نكاح المرضعة بلا طلاق لاشها صارت وأمها في ملكه في حال ولها نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف مهر مثلها ولو تزوج ثلاثا صغارا فأرضعت امرأة اثنين منهن الرضعة

التي هي منه معا فسد
نكاح الأم ونكاح
الصييتين معا ولكل
واحدة منهما نصف
مهر المسمى ويرجع على
مراته بمثل نصف مهر
كل واحدة منهما وتحمل
له كل واحدة منهما
على الانفرد لانهما
ابنتا امرأة لم يدخل بها
فان أرضعت الثالثة
بعد ذلك لم تحرم لانها
منفردة قال ولو
أرضعت احداهن
الرضعة الخامسة ثم
الآخرين الخامسة
معا حرمت عليه والتي
أرضعتها أولا لانها
صارتا أما وبنات في وقت
واحد معا وحرمت
الآخران لانهما صارتا
أختين في وقت معا ولو
أرضعتما متفرقتين لم
يحرم معا لانهم لم ترضع
واحدة منهما الا بعدما
بانت منه هي والاولى
فيثبت نكاح السبي
أرضعتما بعدما بانت

(١) قوله من قبل
الترقييل وقوله بعد بان
يرقل كذا في الاصل
وانظره كتبه مصححه

كانوا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والد اعلى غير حالها قبل تلده وان زادت بعد
الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها واذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير
زائدة فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه فاذا صار اليه نصفها فاولدت بعد من ولد فينبه
وبنها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والماشية والعبيد الذين أصدقها أغلوا لها غلها أو كان
الصداق نخلا فأنزلها فإصابته من ثمره كان لها كله دونه لانه في ملكها ولو كانت الجارية حبلى
أو الماشية مخاضا ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها لانه حادث في ملكها ولا أجبره أيضا ان أرادت المرأة
على أخذ الجارية حبلى أو الماشية مخاضا من قبل الخوف على الحمل وأن غير المخاض يصلح لما لا يصلح له
المخاض ولا يجبرها ان أراد على أن تعطيه جارية حبلى وماشية مخاضا وهي أزيد منها غير حبلى ولا ما خض
في حال والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى قال ولو كان الصداق نخلا فدفعها اليها لثمرتها فأنثرت
فالثمرة كلها لها كما يكون لهما ثاج الماشية وغلة الرقيق وولد الامة فان طلقها قبل أن يدخل بها والنخل
زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها اليها الا أن تشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالحال التي أخذتها به في
الشباب لا يكون لها الا نصفها وان كانت زائدة وقد ذلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت ومها
ذلك بثمرتها فهي متغيرة الى النقص في شبابها فلا يجبر على ذلك الا أن يشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعتم مثل
حاليها حين قبضتها في الشباب أو أحسن ولم تكن نافصة (١) من قبل الترقييل للنقص فيه وان طلقها ولم يتغير
شبابها أو قد نقصت وهي مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطلعة كالجارية الحبلى
والماشية الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحمل والماخض مخالفة لها في أن الاطلاع لا يكون مغيرا
للنخل عن حال أبدا الا بالزيادة ولا تصلح النخل غير مطلعة لشي لا تصلح له مطلعة فان شئت أن تدفع اليه
نصفها مطلعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف النخل للثاج والحمل في أن ليس في الطلع الا زائد وليس
مغيرا قال وان كان النخل قد أنثر وبداد صلاحه فهكذا وكذلك كل شجر أصدقها اياه فأنثر لا يختلف يكون
لها وله نصف قيمته الا أن تشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك ان لم يتغير الشجر بأن
يرقل ويصير خاما فاذا صار خاما أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال ولو شاءت هي اذا
طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة وأخذ نصف الشجر كان لها اذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر
فما يستقبل فان كان فيها فساد لها فبما يستقبل فليس عليه ان يأخذها معيبة الا أن يشاء ولو شاءت أن
تترك الشجرة حتى تستجنيها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قد يهلك الى ذلك
ولا يكون عليه أن يكون حقه حلالا فيؤخره الا أن يشاء ويأخذها بنصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا
لم يتراضيا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والنخل لم يكن ذلك عليها من
وجهين أحدهما أن الشجر والنخل يزيد الى الجداد والاخر انه لما طلقها وفيها الزيادة وكان محولا دونها
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها أن يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق
ولا حق له فيه

(صدّق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أصدقها
أمة أو ماشية فلم يدفعها اليها حتى تنأجحت في يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها الثاج كله دونه لانه
نتج في ملكها ونظر الى الماشية فان كانت بحالها يوم أصدقها اياها أو أزيد فهي لها ويرجع عليها بنصف
الماشية دون الثاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها اياها كان لها الخيار فان شئت أخذت منه
انصاف قيمتها يوم أصدقها اياها وان شئت أخذت أنصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيدا
فأغلوا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شئت أخذت نصفها ناقصة وان شئت رجعت
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوليه وآخر قوليه (قال الشافعي) وان كان الثاج أو ولد الجارية هلك في يديه

أو نقص وقد سأله دفعه فنعها منه فهو ضامن لقيمته في أكثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه كضمان الغاصب لأنه كان عليه أن يدفعه فنعها ولم يدفعه (قال الشافعي) ولو عرض عليها أن يدفع اليها الأمانة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم يمنعها دفعها ولم تسأله إياها كان فيها قولان أحدهما أنه لا يضمن الجارية أن تنقص وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فان ماتت رجعت بمهر مثلها والآخر أن يكون كالغاصب ولكنه لا يأنم أتم الغاصب لأنه ضامن له ولا يخرج منه من الضمان إلا أن يدفعه اليها أو إلى وكيل لها بأذنها فان دفعه اليها أو إلى وكيل لها بأذنها ثم ردت إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئا منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه اليها فترده اليه فأنفق عليه لم يرجع به وهو متطوع به ومتى جنى عليه في يديه إنسان فأخذله أرسا فلها الخيار أن أحبت فلها الأرض لأنه ملك لها وإن أحبت تركته عليه لأنه ناقص عما ملكته عليه وإن كان منعها منه فأحبت ضمن الزوج ما نقص في يديه قال وما باع الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالبيع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لأنه كان مضمونا عليه (١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باعه به لأنه متعدي فيه وإن الشئ بعينه لو وجد كان البيع فيه مردودا ولو أرادت إجازة البيع فيه إن كان قائما لم يجز البيع ولا يحل له هو أن يملكه لأنه ما لم يكن له فلا يخرج منه الإرداء على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه (قال الشافعي) وإذا تلقى صاحبه وقد فاتت السلعة في يديه فالمشتري ضامن لقيمتها بقاها من الثمن الذي تبايعا به ويتراذان الفضل عند أيهما كان كان عنهما مائة دينار وقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان عنهما ثمانين وقيمتها مائة يرجع البائع على المشتري الذي هلكت في يديه بعشرين قال وإنما فرقت بين ثمن ما باع من مالها وبين أرض ما أخذ فيما جنى على مالها من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على مالها إلا الأرض أو تركه ولها فيما بيع من مالها أن ترد بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك عنه إن كان (٢) أكثر من ثمنه لأنه لم يكن لها إجازة بيعه والفضل عن ثمنه لمبتاعه البيع الذي لا يجوز لأنه ضامن له بالقيمة قال ولو أصدقها نخلا أو شجرا فلم يدفعه إليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقرا من صقور نخلهما أو جعله في قرب كان لها أخذ الثمر بالصقر وأخذته محشوا وله نزع من القوارير والقرب لهما إن كان نزع لا يضر بالثمر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقي بشئ عمل به كان لهما أن تأخذه وتنزع عنه قربه وتأخذ منه ما نقصه لأنه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل ثمرة ربيها أو حشاها على ما وصفت وإن كان ربب الثمرة ربب من عنده كان لهما أن تأخذ الثمرة وتنزع عنها الربان كان ذلك لا يضر بهما ولا ينقصها شيئا وإن كان ينقصها شيئا نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالغة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب لأنه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن له إن كان له مثل فسله وإن لم يكن له مثل فسل قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة إن كان ممن يجهل أو تأول فأخطأ ذلك ولو كان أصدقها جارية فأصابها فولدت له ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لا تملك إلا نصفها حتى تدخل فأصبتها وأنا أرى أن لي نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه وكان لهما مهر مثل الجارية وإن شئت أن تسترق الجارية فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح وإنما جعلت لها الخيار لأن الولادة تغيرها عن حالها يوم أصدقها إياها قبل تلده (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضا فدفعها اليها فزرعتها أو أزرعتها أو وضعت فيها حبا ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها أزرع قائم رجع عليها بنصف قيمة الأرض لا أجعل حقه في الأرض مستأخرا وهو حال ولا أجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ نصفها لأنها إن كانت مشغولة في ملكها فصار حقه في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمع على ذلك جميعا

الأولى ويفسد نكاح التي أرضعتها بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كامرأة نكحت على أختها (قال المزني) رحمه الله ليس ينتظر الشافعي في ذلك إلا إلى وقت الرضاع فقد صارنا أختين في وقت معا برضاع الآخرة منهما (قال المزني) رحمه الله ولا فرق بين امرأة له كبيرة أرضعت امرأة له صغيرة فصارتا أما وبنتا في وقت معا وبين أجنبية أرضعت له امرأتين صغيرتين فصارتا أختين في وقت معا ولو جاز أن تكون إذا أرضعت صغيرة ثم صغيرة كامرأة نكحت على

(١) قوله ولا يكون له أن يأخذ الخ كذا في النسخ بضمير التذكير والوجه لهما أن تأخذ أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من ثمنه وقوله والفضل عن ثمنه كذا في الأصول ولعله محرف عن قيمته في الموضعين وتأمل كتبه مصححه

أختها لزم إذا نكح كبيرة
ثم صغيرة فأرضعتها أن
تكون كامراًة نكحت
على أمها وفي ذلك دليل
على ما قلت أنا وقد قال
في كتاب النكاح
القديم لو تزوج
صبيتين فأرضعتهما
امراًة واحدة بعد
واحدة انفسح نكاحهما
(قال المزني) رحمه الله
وهذا إذا لم يسوء
وهو بقوله أولى
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كان للكبيرة
بنات مراضع أو من
رضاع فأرضعن الصغار
كلهن انفسح نكاحهن
معا ورجع على كل
واحدة منهن بنصف
مهر التي أرضعت (قال
المزني) رحمه الله
ويرجع عليهن بنصف
مهر امرأته الكبيرة
ان لم يكن دخل بها
لأنها صارت جديدة مع
بنات بناتها معا وتحرم
الكبيرة أبداً ويتزوج
الصغار على الانفراد ولو
كان دخل بالكبيرة
حرمن جميعاً أبداً ولم
يكن دخل بها
فأرضعتن أم امرأته
الكبيرة أوجدتها أو

فيجوز ما اجتمع عليه فيه وكذلك ان كانت حرقتها ولم تزرعها ولو كانت غرسها أو بنت فيها كان له
قيمتها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعها وحصدتها ثم طلقها وهي محصودة فله نصف هذه
الأرض إلا أن يكون الزرع فيها زائداً لها فلا يكون له أن يأخذها زائداً إلا أن يشاء هي فلا يكون له غيرها
وان كان الزرع نقصها فله نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو أخذها فإذا شاء
هو أخذها وهي ناقصة لم يكن لها منعه من نصفها

(المهر والبيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبداً يسوي
ألفاً فدفعت إليه ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها ففيها قولان أحدهما أن المهر المسمى
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه
ما يرد في البيع فهذا الجزأ أن يكون مع النكاح مبيعاً غيره ولم يرد له لأنه ملك كله فان انتقض الملك في الصداق
بالطلاق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا يمنع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال
وهذا جائز لا ينفسخ صداقها ولا يرد له إلى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع
الصداق بيع وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها ورد البيع ان كان قائماً وإذا كان
مستهلكاً ففيه وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها
مع عليكها إياه عقد نكاحها فان كان قيمة العبد ألفاً فصداق مثلها ألفاً فاقسم المهر وهو ألف على قيمة
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعاً بخمسمائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعاً
بخمسمائة فان قبض العبد ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين
وخسين وذلك نصف ما أصدقها ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة
خمسائة وكان الباقي صداقها فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخسين وان
لم يكن دفع الصداق دفع اليها مائتين وخسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه
معيها بجميع الثمن أو نقض البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبداً بعينه على أن زادته ألف درهم كانت
كالسئلة الأولى ينظر فان كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فله نصف العبد بالصداق
ونصفه الآخر بالألف فان طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه
بالألف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال انما معنى أن أنقض البيع كله اذا انتقض بعضه
بالطلاق أني جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك
لان النكاح لا يرد كما ترد البسوة فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك انما أرد البيع كله اذا كان
المبيع قائماً بعينه فاذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون
بعض قال ولو تزوجها بعبداً بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبداً بعينه ومائة دينار وتقابضاً قبل أن
يتفرقا كان النكاح جائزاً وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فان كان ألفاً فالصداق ألفان
فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الدينار فان كان صداق مثلها ألفاً وقيمة العبد
الذي أعطته ألفاً وقيمة المائة الدينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بخمسمائة والمائة الدينار مبيعة
بألف وصداقها خمسمائة لان ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم ألف على كل شيء فأعطته من
عقدتها والعبد والمائة الدينار بقدر قيمته من العبد والألف فان طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة
والعبد ورجع عليها بمائتين وخسين في كل ما أعطاهم من العبد بحصته ومن الألف بحصتها فيكون له
من الألف التي أعطاهم مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وان كانا
لم يتقابضاً قبل أن يتفرقا فسد الصداق لان فيه صرفاً مستأخراً وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى
يتقابضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفاً على أن ردت إليه ألفاً وخمسمائة كان النكاح ثابتاً

والصداق باطلا ولها مهر مثلها لا تجوز الدراهم بالدراهم الا معلومة ومشلا بمثل وأقل ما في هذا ان
 الخمسمائة وقعت من الالف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفا فتكون الخمسمائة
 بثلاث الالف ويكون مائة فتكون الخمسمائة بتسعمائة ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز من قبل أن
 الصفقة وقعت ولا يدري كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطاها ولا يصلح فيها حتى يفرق
 فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزنا وزن ويكون الصداق معلوما غيرها قال
 وإذا كانت الدنانير بدراهم فكانت نقدا يتقايضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في
 بعضها على بعض بداييد قال ولو تزوجها على ثياب تسوى ألفا على أن زادته ألفا وكان صداق مثلها ألفا
 فكان نصف الثياب به عالها بالالف ونصفها صداقها فان طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة أرباع الثياب
 نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه
 الى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلك في يديه (١) ورد عليها
 الالف التي قبض منها ان كان قبضا وان لم يكن قبضا لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل
 قبضه فلا يلزمها ثمنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون
 درهما فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه قال ولو تزوجها على أبيها وأبوها يسوى ألفا وعلى ابنها وابنها
 يسوى ألفا على أن زادته ألفا ومهر مثلها ألف فدفع إليها أباهما أو لم يدفعه فسواء والنكاح ثابت والمهر جائز
 وأبوها ساعة ملكته حر لان ملكها أباه ساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها ان كان هو الصداق ويلزمها
 أن تعطيه الالف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجوع عليها بمائتين وخمسين وذلك نصف صداقها
 لان أباهما كان بيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صداقها خمسمائة فرجع عليها بنصفها وهو مائتان
 وخمسون فان قال قائل فأرأه أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار مالم
 يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصداق مالم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فما فرق بينهما قيل
 انما جعلنا ولم يخالفنا أحد علمناه النكاح كالبيوع المستهلكة فقلنا اذا كان الصداق مجهولا فالمرأة مهر
 مثلها ولا يرد النكاح كما قلنا في البيع بالشيء المجهول يهلك في يدي المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه
 فيه قيمته حكمنا في النكاح اذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في يدي مشتريه ألا ترى لو أن
 رجلا اشترى من رجل عبدا على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن لأنه ليس
 ثم عين ترد والنكاح ليس بعين ولا يكون للثمن حين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها
 ألفا ورددت عليه خمسمائة درهم فالنكاح ثابت والصداق باطل ولها مهر مثلها تقايضا قبل أن يتفرقا
 أو لم تقايضا لأن حصة الخمسمائة درهم من الالف مجهولة لانها مقسومة على ألف وصداق مثلها وهكذا
 لو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألفا كان الصداق باطلا وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة انما لو كانت
 ألفا بألف وزيادة كان الرأى في الزيادة أو النكاح بلا حصة من المهر فيكون لها صداق مثلها ويطل البيوع
 في الالف وهكذا لو نكحها بمائة أردب حنطة على أن ردت عليه مائة أردب حنطة أو أقل أو أكثر وهكذا
 كل شيء أصدقها إياه ورددت عليه شيئا منه مما في الفضل في بعضه على بعض الرأى لم يجز فلا يجوز من هذا شيء
 حتى يسمى حصة مهرها مما أصدقها وحصة ما أخذ منها فإذا أصدقها ألفا على أن حصة مهرها خمسمائة
 ورددت عليه خمسمائة بخمسمائة وكان هذا في ما في بعضه على بعض الرأى فافقه قولان (٢) أحدهما أن هذا
 جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفا كان النكاح ثابتا وقسمت الالف بينهما على مهور
 مثلها فكان لكل واحدة منهما مائة درهم مهر مثلها كان مهر مثل أحدهما ألف ومهر الأخرى ألفان
 فيكون لصاحبة الالف ثلث الالف ولصاحبة الالفين ثلثا الالف ولو أصدقها أباهما عتق ساعة عقد عليها
 عقد النكاح ولم يحتاج إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم تملكها الصداق بالعقد وان كان به عيب

أختها أو بنت أختها
 كان القول فيها كالقول
 في بناتها في المسئلة
 قبلها ولو أن امرأة
 أرضعت مولودا فلا بأس
 أن تتزوج المرأة بالمرضعة
 أباه ويتزوج الأب
 ابنتها أو أمها على الانفرد
 لانها لم ترضعه ولو شك
 أرضعته نجسا أو أقل لم
 يكن ابنها بالشك

(باب لبن الرجل
 والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله
 واللين للرجل والمرأة
 كما الولد لهما والمرضع
 بذلك اللبن ولدهما
 قال ولو ولدت ابنا من
 زنا فأرضعت مولودا
 فهو ابنها ولا يكون ابن
 الذي زنى بها أو كرهه

(١) قوله ورد عليها الالف
 كذا في الاصول بالواو
 ولعلها من زيادة التاسخ
 تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن
 هذا الخ ذكر الثاني في
 قوله بعد والقول الثاني
 انه لا يجوز أن يعقد
 الرجل نكاحا بصداق
 الخ فتنبه كتبه معجعه

في الورع أن ينكح بنات
الذي واده من زنا فان
نكح لم أفسخه لانه ليس
ابنه في حكم النبي صلى
الله عليه وسلم قضى
عليه الصلاة والسلام
باب ولادة زمعة لزمعة
وامر سودة أن تحتجب
منه لما رأى من شبهه
بعتبة فلم يرها وقد
حكم أنه أخوها لان ترك
رؤيتها مباح وان كان
أخاها (قال المزني)
رحمه الله وقد كان
أنكر على من قال
يتزوج ابنته من زنا
ويحججهم هذا المعنى وقد
زعم أن رؤية ابن زمعة
لسودة مباح وان كرهه
فكذلك في القياس لا
يفسخ نكاحه وان كرهه
ولم يفسخ نكاح ابنه
من زنا بناته من حلال
لقطع الأخوة فكذلك
في القياس لو تزوج ابنته
من زنا لم يفسخ وان
كرهه لقطع الأبوة
وتحريم الأخوة
كتحريم الأبوة ولا حكم
عنده للزنا لقول النبي

(١) قوله أو نكاحاً أو
بيعاً وأجارة كذا في
الأصول بأو والظاهر
الواو فتأمل كتبه
مصححه

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أبوها رجع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرد عتقه وكذلك لو أفلست
أو أصدقها أباه أو هي مقلصة ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا الغرماء منه شيء لانه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد
ولو أصدقها أباه أو هي محجورة كان النكاح ثابتاً وصدق أبيها باطلا لانه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره لانه ليس لأبيها ولا ولي
غيره أن يعتق عنها ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولد ولا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه
وقيمة ألف أو ألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة
نصف الألف ولو أصدقها أباه وهو يسوي ألفاً على أن تعطيه أباه وهو يسوي ألفاً وصدق مثلها ألف
فأبوه يبيع له بصدق مثلها وبأبيها ونصف أبيها بالصدق ونصفه بأبيه فيعتق أبوها معها وان طلقها قبل
أن يدخل بها رجع عليها ربع قيمة أبيها وذلك مائتان وخمسون وهو نصف حصّة صدق مثلها قال ولو
أصدقها عبد يسوي ألفاً وصدق مثلها ألفاً على أن زادته عبد يسوي ألفاً فوجد بالعبد الذي أعطته عيا
كان فيها قولان أحدهما يردّه بنصف عبده الذي أعطاه لانه مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي
أعطاه فان طلقها رجع عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صداقه أياها وكان لها ربعه لانه نصف
صداقها والقول الثاني أنه اذا جاز أن يكون بيعاً (١) أو نكاحاً أو بيعاً وأجارة لم يجوزوا انتقض الملك في
العبد الذي أصدقها بغير ربه أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه الا أن تنتقض الصفقة كلها
فترد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذ منها ويكون لها مهر مثلها كالأشترى رجل عبد من فاستحق
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيباً فإني الا أن يرد انتقض البيع في الثاني اذا لم يرد أن
يحبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصدق على أن تعطيه المرأة شيئاً
قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا اجارة ولا براءة من شيء كان لها عليه من قبل انه اذا أصدقها ألفين ومهر
مثلها ألف فأعطته عبد يسوي ألفاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصّة مهر مثلها رثبت
نصفها فان جعلت البيع منها نقضت نصفه ولم أجد شيئاً جعته صفقة ينتقض الامعاً ولا يجوز الامعاً فان
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصّة عقدة النكاح فدخله ما وصفت أولى
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أجد مثله ينتقض بحال فقهه إذا جرت بيعاً معه بغير ملك قد
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معلومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه
ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد تجمع الصفقة ببيع عبيدين معا قبل نعم يرقان فيسترقان معا وتنتقض
الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا
يأخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأتين بألف ولا يبين كم لكل
واحدة منهن من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكوحة على هذا اصدق مثلها ان
مات أو دخل بها ونصف صدق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة
بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملاً ولا ينكحها
بالألف على أن يعمل لها عملاً لان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصّة النكاح من حصّة الاجارة ونكاح وبراءة
لا تعرف حصّة النكاح من حصّة البراءة فعلى هذا الباب كله وقياسه « قال الربيع » وبه يقول
الشافعي (قال الشافعي) واذا أصدق المرأة العبد والامة فكاتبتهما أو أعتقتهما أو وهبتهما أو باعتهما
أو دبرتهما أو خرجا من ملكها ثم طلقت قبل أن يدخل بهما لم ترد من ذلك شيئاً اذا طلقها الزوج قبل أن يدخل
بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه اليها ولو دبرت العبد والامة فرجعت في التدبير
ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجبر على أخذه وان نقضت

التدبير لان نصف المهر ماله والعبد أو الحرة بحول دونه التدبير لا يحرم ماله على نقص التدبير فلما لم يكن
بحر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا يقول الى عبد قد كان في من غيبته اذ لم تكن مبيته في أن
بأنخذ العبد أو الامه ويقال له انقص التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج
النكاح به عسرف أنه تفويض في النكاح أن يزوجه الرجل المرأة التي مالكة لا مراهرة لها ولا يسمي
مهر أو يقول لها أن تزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصبا حتى
طلقها فلا مسمومة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أن تزوجك ولك على مائة دينار مهر فتكون هذا تفويضا
وأكثر من التفويض ولا يلزمه المائة فإن أخذت مهرها منه كان عليها رد هابكل حال وإن مات قبل أن يسمي لها
مهر أو مات فسواء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر
فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فإن كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى
الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وإن كثر وأولاه في قياس فلا شيء في قوله
الاطاعة لله بالتسليم له وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت
ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن
بعض أشجع لا يسمي وإن لم يثبت فإذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث إن ماتت وله منه الميراث
إن ماتت ولا متعة لها في الموت لأنها غير مطلقة وإنما جعلت المتعة المطلقة قال وإن كان عقد عليها عقدة
النكاح بمهر مسمى أو بغير مهر فسمي لها مهر فرضيته أو وقعته الى السلطان ففرض لها مهر فهو لها ولها
الميراث (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسأل
عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الصداق والميراث أخبرنا مالك عن نافع أن ابنه
عبيد الله بن عمر وأمه ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن عبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها
صداقا فابتغى أمها صداقا فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ينعكس موه ولم نطلبها
فأبت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء
ابن السائب قال سألت عبد خير عن رجل فوض اليه فمات ولم يفرض فقال ليس لها الا الميراث ولا نكح
أنه قول علي (قال الشافعي) قال سفيان لا أدري لانشأه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول
عبد خير (قال الشافعي) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف
نفسه وهو مخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أن تزوجك على أن تفرض لي ما شئت أو ما شئت أنا
أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضى أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط
صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبد صلاحها على أن تترك الى أن تبلغ
ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر
مثلها وإن طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب الى أن لا متعة
لتي فرض لها اذا طلقت قبل تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعي) وإذا كان
الصداق تسمية بوجه لا يجوز الى أجل أو غير أجل أو يذكر فيه شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه
إن طلقت قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون
الصداق لازما إلا بما تلزمه البيوع ألا ترى لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا
يرى واحد منهما ولا يعرفه بعينه لم يحجر وهكذا لو قال أصدقك خادما بأربعين دينار لم يحجر لان الخادم
بأربعين دينار قد يكون صبي أو كيرا أو سودا أو حرا فلا يجوز في الصداق إلا ما جاز في البيوع ولو قال
أصدقك خادما جنسا من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يملكها

صلى الله عليه وسلم
والعاهر الحرة فهو في
معنى الأختى والله
التوفيق (قال الشافعي)
ولو تزوج امرأة في عدها
فأصابها عفت بولد
فأرضعت مولودا كان
ابنها وأرى المولود
القافة قبأها الحق
لحق وكان الموضع ابنه
وسقطت أوبة الآخر ولو
مات فالورع أن لا ينكح
ابنة واحد منهما ولا
يكون محرما لها ولو
قالوا المولود هو ابنهما
جبر اذا بلغ على
الانتساب الى أحدهما
وتقطع أوبة الآخر ولو
كان معتوها لم يلحق
بواحد منهما حتى
يموت وله ولد فيقومون
مقامه في الانتساب
الى أحدهما أو لا يكون
له ولد فيكون ميراثه
موقوفاً ولو أرضعت
بلبن مولود نفاه أبوه
بالعان لم يكن أبا
للرضع فان رجع لحقه
وصار أبا للرضع ولو
انقضت عدتها بثلاث
حيض وثبت لبنها
أو انقطع ثم تزوجت
زوجا فأصابها قتاب
لها بن ولم يظهر بها حمل

فهو من الأول ولو كان
لبنها ثبت فحملت من
الثاني فنزل بها لبن في
الوقت الذي يكون لها
فيه لبن من الحمل
الآخر كان اللبن من
الأول بكل حال لا نا
على علم من لبن الأول
وفي شك من أن يكون
خلطه لبن الآخر فلا
أحرم بالشك وأحب
للرضع لو توفى بنات
الزوج الآخر (قال
المرزقي) رجة الله عليه
هذا عندى أشبه (قال
الشافعي) رجة الله
ولو انقطع فلم يثبت
حتى كان الحمل الآخر
في وقت يمكن من
الأول ففيها قولان
أحدهما أنه من الأول
بكل حال كما يشوب بأن
ترحم المولود أو تشرب
دواء فقد ر عليه والثاني
أنه إذا انقطع انقطاعا
بيناه فهو من الآخر وإن
كان لا يكون من الآخر
لبن ترضع به حتى تلد
فهو من الأول في
جميع هذه الأقاويل
وإن كان يشوب شيء ترضع
به وإن قل فهو منهما
جميعا ومن لم يفرق بين
اللبن والولاء قال هو

أو عبد إلا يملكه أو حراً فقال هذا عبدى أصدقته ففكحته على هذا ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه
يوم عقد عليها فعقد النكاح جائزاً ولها مهر مثلها ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار ولو ملكهما بعد فأعطاهما
أيهما لم يكونا لها إلا بتجدد بيع فيه مالان العقد انعقدت وهو لا يملكهما كما لو انعقدت عليهما عقد بيع
لم يجز البيع ولو ملكهما بعد البيع أو سلهما مال الكهمل البائع بذلك الثمن لم يجز حتى يحدث فيه ما يباعا وإنما
جعلت لها مهر مثلها لأن النكاح لا يرد كما لا ترد البيوع الفاتية النكاح كالبيوع الفاتية قال وسيد الأمة في
تزوج الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهرأً وزوجها على أن لا مهر
لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة وليس لها نصف المهر فإن مسها فلها مهر مثلها وإذا زوج الأمة
سيدها وأذنت الحرة في نفسها بلا مهر ثم أرادت الحرة وأراد سيد الأمة أن يفرض الزوج لها مهر أفرص لها
المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبته فطلقها قبل يفرض لها أو يحكم عليه الحاكم بمهر مثلها فليس لها
الامتناع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها بصدق مثلها فترضى
كما وقع عليه العقد فيلزمها جميعاً (قال الشافعي) وإن نكحها بغير مهر ففرض لها مهر فلم ترضه حتى
فارقها كانت لها المتعة ولم يكن لها مهر فرض لها شيء حتى يجتمع على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يملك
واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كما لا يكون لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العقد من
المهر إلا باجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينتقض نصف المهر ولا يلزمها ما فرض لها بحال
حتى يعلمها كم مهر مثلها لأن لها مهر مثلها بالعقد ما ينتقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها
كان هو كالشترى وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا
الكبيرة البكر كسيد الأمة في أن يضع من مهرها ولا يزوجه بغير مهر فإن قيل فافرق بينهما فهو
يزوجهما معا بلارضاهما قيل ما يملك من الجارية من المهر فلفسه بملكه لالهأ فأمره يجوز في ملك نفسه
وما ملك لا ينته من مهرها فلها بملكه لالنفس ومهرها مال من مالها فكما لا يجوز له أن يهب مالها فكذلك
لا يجوز له أن يهب صداقها ولا يزوجه بغير صداق كما لا يجوز له أن يهب مالها وإذا زوجها أبوها
ولم يسم لها مهرأً أو قال لزوجهأً زوجها على أن لا مهر عليه والنكاح ثابت لها ولها على الزوج مهر مثلها
لا يرجع به على الأب فإن ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فللزوجة على الزوج صداقها في ماله عاش
أو مات أو عاشت أو ماتت وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن
له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه إنما ضمن له أن يبطل عنه حق غيره فإن قال قائل وكيف جعلت عليه مهر
مثل الصبية إنما زوجها إياها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له أرايت أن كانت المرأة الثيب
المالك لأمرها التي لو وهبت مالها جاز تنكح الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها
ولا أبطل النكاح كما أبطل البيع ولا أجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق وقد نكحت بلا صداق
وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فإن قال هكذا لانهما من كوثان وأكثر ما في الصبية أن يجوز أمر أبيها
عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن
ينكحها إلا بلا مهر ونكحته على ذلك فلزمه المهر ولم ينسخ النكاح ولم نجعل له الخيار ولو أصابها كان لها
المهر كله فهكذا الصبية فإن قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية يطلقها نصف مهر مثلها وأنت
لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نكحها بلا مهر فطلقها قبل أن تطلب السر سر أو يفرض أو تصاب إلا المتعة
قيل له إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر الأعلى من جازأً أمره من النساء في ماله فيرضى
أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لها مهر فكان لهن المتعة لأنهن عقون عن المهر حتى تطلقن
كما لعقون عنه وقد فرض جازعوهن لقول الله عز وجل إلا أن يعقون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو
عفت لم يجز عفوها وإنما عفا عنها أبوها الذي لا عفو له في مالها فالزمن الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرننا

للاول ومن فرق قال
هو منهم ما عا ولولم ينقطع
السب حتى ولدت من
الآخر فالولادة قطع
للبن الاول فن أرضعت
فهو ابنها وابن الزوج
الآخر

(الشهادات في الرضاع
والاقرار)

من كتاب الرضاع ومن
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله

تعالى وشهادة النساء

جائزة فيما لا يحل للرجال

من غير ذوى المحارم أن

يتعمدا والنظر اليه لغير

شهادة من ولادة المرأة

وعيوبها التي تحت

ثيابها والرضاع عندي

مشله لا يحل لغير ذى

محرم أو زوج أن يتعمد

أن ينظر الى ثديها ولا

يمكنه أن يشهد على

رضاعها بغير رؤية ثديها

ولا يجوز من النساء على

الرضاع أقل من أربع

حرار بوالع عدول

وهو قول عطاء بن أبي

رباح لأن الله تعالى لما

أجاز شهادتهم في الدين

جعل امرأتين يقومان

مقام رجل وان كانت

المرأة تنكر الرضاع

بينهما لاقتراق حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصداق إلا أن يبرأ منه فكان كمن سعى صداقا فاسدا
ولو كان سعى لها صداقا فعفاء الأب كان لها الصداق الذي سعى وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل
وهكذا المحجورة إذا تزوجت بلامهر لا تخالف الصبية في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين
أن رجلا تزوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها ألبا فجاءت المرأة وزوجها وأبوها ثلاثتهم يختصمون
الى شريح فقال شريح تجوز صدقتك ومعروفك وهي أحق بثمن رقبته (قال الشافعي) وسواء في هذا
البكر والتيب لأن ذلك ملك للبنت دون الأب ولا حق للأب فيه وقول شريح تجوز صدقتك ومعروفك
قد أحسنت واحسانك حسن ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمن رقبته يعني صداقها

(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقدة
والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منه باعنه وليس
المهر من افساد العقد ولا اصلاحه بسبيل ألا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد
منها عنه لم يصح أن يكون عقد بمهر صحيح ألا ترى أن عقد النكاح يكون بلامهر فيثبت النكاح ولا يفسد
بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه
النكاح البيع لأن البيع إذا وقع بغير ثمن لم يجب وذلك أن يقول قد بعته بحكمك فلا يكون بيعا وهذا في
النكاح صحيح فان قال قائل من أين أجزت هذا في النكاح وردته في البيوع وأنت تحكم في عامة النكاح
أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الى ومتعوهن وقال تبارك وتعالى
وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض
لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع الا على زوجة
والزوجة لا تكون الا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم مخالف ما مضى ولا أدركته في أن النكاح يثبت وان لم يسم
مهر وان لها ان طلقت وقد نكحت ولم يسم مهر المتعة وان أصيبت فلها مهر مثلها فلما كان هذا كما
وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام
البيع في حاله التي نكحها فيها وحرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل
فلها مهر مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها الا انها سمت مهرها وان لم يجز بأنه معلوم حلال ولم يحل لانها لم ترد
نكاحه بلامهر وذلك مثل أن ينكح بثمره لم يبدو صلاحها على أن يدعها الى أن تبلغ فيكون لها مهر مثلها
وتكون الثمرة لصاحبها لان بيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط ولو نكحت بها على أن تقطعها
حينئذ كان النكاح جائزا فان تركها حتى يبدو صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها
فعلينا أن تقطعها في أي حال قام عليها فيها قال ولو نكحها بخمر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها
مهر مثلها وكذلك ان نكحته بحكمها أو حكمه فلها مهر مثلها وان حكمت حكما أو حكمه فريضته فلها مهر
ما تراضى عليه وانما يكون لهما ما تراضى عليه بعد ما يعرفان مهر مثلها ولا يجوز ما تراضى عليه أبدا
الا بعد ما يعرفان مهر مثلها ولو فرض لها اقتراضا على غيره أو لم يفرض لها اقتراضا فكما يكون ذلك لهما
لو ابتدأ بالقرض لها ولا أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها الا أن تشاء أن تراضيا فلا أعرض
لكم فيما تراضيت عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس صحب رجلا
فـ رأى امرأته فأعجبته قال فتوفى في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبى أن تزوجه إلا على حكمها
فتزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا وفلانا رقيقين كانوا لبيه من
بلاده فقال الحكمي غير هؤلاء فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عسقت امرأة
قال هذا ما لا تملك قال ثم تزوجتها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأة من المسلمين (قال
الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأة من المسلمين ويعني من نساها والله تعالى اعلم وما قلت ان لها مهر امرأة

كانت فيهن أمها أو بنتها جزن عليها وان كانت تدعى الرضاع لم يجز فيها أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها ولا بناتها ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لانه ليس لها في ذلك ولا عليها ما يرد به شهادتها (قال المزني) رحمه الله وكيف تجوز شهادتها على فعلها ولا تجوز شهادة أمها وأمهااتها وبناتها فهن في شهادتهن على فعلها أجوز في القياس من شهادتها على فعل نفسها (قال الشافعي) رحمه الله ويوقض حتى يشهدن أن قدرضع المولود خمس رضعات يخلصن كلهن الى جوفه وتسعهن الشهادة على هذا لانه ظاهر علمهن وذكرت السوداء أنها أرضعت رجلا وامرأة تناكحا فسأل الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأعرض فقال وكيف وقد زعمت السوداء أنها قد أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه صلى الله عليه وسلم

من نسائها ما لا أعلم فيه اختلافاً ويشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نسائها فأعني أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نسائها وليس أمها من نسائها وأعني مهر نساء بلد هالان مهوور البلد ان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شبابها وعقلها وأدبها لان المهور تختلف بالشباب والهيئته والعقل وأعني مهر من هو في مثل يسرها لان المهور تختلف باليسر وأعني مهر من هو في جمالها لان المهور تختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها لان المهور تختلف بالصراحة والهجنة وبكرها كانت أو ثيبا لان المهور تختلف في الابكار والثيب قال وان كان من نسائها من تنكح بنقداً أو دين أو بعرض أو بنقد وعرض جعلت صداقها نقداً كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدين لانه لا يعرف قدر النقداً من الدين وان الدين انما يكون برضا من يكون له الدين فان كانت لانسائها فمهر أقرب النساء منها شبابها فيما وصفت والنسب فان المهور تختلف بالنسب ولو كان نساؤها ينكحن اذا نكحن في عشارهن خففن المهر واذا نكحن في الغرباء كانت مهورهن أكثر فرضت عليه المهر ان كان من عشيرتها كمهور نسائها في عشيرتها وان كان غريباً كمهور الغرباء

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل الدخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فمهر ما نكحتك على ألف وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتك على عبد وقالت بل نكحتني على دار بعينها ولا يئنه بينهما تحالفاً وأبدأ بالرجل في البين فان حلف أحلفت المرأة فان حلفت جعلت لها مهر مثلها فان دخل بها فله مهر مثلها كاملاً وان كان طلقها ولم يدخل بها فله نصف مهر مثلها وهكذا اذا اختلف الزوج وأبوالصبية البكر أو سيد الامة وهكذا ان اختلف ورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها أو ورثة أحدهما والآخر بعد موته قال ولو اختلفا في دفعه فقال قد دفعت اليك صداقك وقالت ما دفعت الى شيء أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيد الامة فقال الزوج قد دفعت اليك صداق ابنتك قال الاب لم تدفعه فالقول قول المرأة وقول أبي البكر وسيد الامة مع أيمانهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو لرجل أو كانا حين ولورثتهما في ذلك مالهما في حياتهما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف ان عرف فلها الصداق الذي يتصادق عليه أو تقوم به بينة فان لم يعرف ولم يتصادق ولا بينة تقوم تحالفاً كانا حين وورثتهما على العلم ان كانا ميتين وكان لها صداق مثلها لان الصداق حق من الحقوق فلا يزول الا باقرار الذي له الحق أو الذي اليه الحق من ولي البكر الصبية وسيد الامة بما يبرئ الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألفاً لم تكن واحدة من البينتين أولى من الأخرى لان بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل تشهد بألف قدم لك بها العقد فلا يجوز والله تعالى أعلم عندي فيها الا أن يتحالفاً ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلافهما في الثمن أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق وأخذ بيئته (قال الشافعي) بعد الشهادة متصادة ولها صداق مثلها كان أكثر من ألفين أو أقل من ألف وبه يأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعت اليها خمسمائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فالقول قوله مع يمينه وهكذا لو دفع لها عبد فقال قد أخذته مني بيعاً بصداقك وقالت بل أخذته منك هبة فالقول قوله مع يمينه ويحلف على البيع وزد العبد لمن كان حياً وقيمه ان كان ميتاً ولو تصادقا أن الصداق ألف فدفع لها ألفين فقال ألف صداق وألف وديعة وقالت ألف صداق وألف هدية فالقول قوله مع يمينه وله عندها ألف وديعة واذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً فقد أقرت بماله وادعت ملكه بغير ما قال فالقول قوله في ماله قال واذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلي أبوها باضعهما ومالهما فدفع الى أبيهما ما صدقهما فهو براءة له من الصداق وهكذا الثيب التي يلي أبوها مالها وهكذا اذا دفع صداقها الى من يلي

مالها من غير الآباء فهو براءة من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته الثيب التي تلي نفسها أو البكر الرشيدة البالغ التي تلي مالها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلى المال فلا براءة له من صداقها والصداق لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق بما دفع إليه وإذا وكلت المرأة التي تلي مالها رجلا من كان يدفع صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو بريء منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر أو الثيب التي تلي مال نفسها أو لا تليها فاذنهما في النكاح غير اذنها في الصداق فلو نكحها بألف على أن لأبيها ألفا فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة فيكون صداقا لها فإذا أعطاه الأب فاعما أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهبة ولو كان هبة لم تجز إلا مقبوضة وليس للمرأة إلا مهر مثلها ولو كانت البنت ثيبا أو بكرا بالغافرضيت قبل النكاح أن ينكحها بألفين على أن يعطى أباهما وأخاهما مهرهما ألفا كان النكاح جائزا وكان هذا هو كمال مهرها لا يبالى بألف التي أمرت بدفعها إليه وكانت الألفان لها ولها الخيار في أن تعطيهما أباهما وأخاهما هبة لهما أو منعها لهما لأنها هبة لم تقبض أو وكالة بقبض ألف فيكون لها الرجعة في الوكالة وانما فرقت بين البكر والثيب إذا كانتا بليان أموالهما أو لا بليانها أن التي تلي مالها منهما يجوز لها ما صنعت في مالها من نكاح وهبة الأثرى أن رجلا لو باع من رجل عبدا بألف على أن يعطيه خسمائة وآخر خسمائة كان جائزا وكانت الخسمائة أحالة منه لا خربها أو وكالة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي مالها لا يجوز لها في مالها ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها بمهر رضيتها ثم شرط لها بعد عقدة النكاح شيئا كان له الرجوع فيه وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ولو كان هذا في التي لا تلي مالها كان هكذا إلا أنه إن كان نقص التي لا تلي مالها شيئا من مهر مثلها بلغ به مهر مثلها ولو جازى أبو التي لا تلي مالها في مهرها أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلا كما يكون هبته مالها سوى المهر باطلا وهكذا ساير الأولياء وهكذا لو كانت تلي مالها فكان ما صنع بغير أمرها ولو نكح بكرا أو ثيبا بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شاعت من منزلها وعلى أن لا تخرج من بلدها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه مما كان له إذا انعقد النكاح أن يفعله وينعها منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقصها بالشرط شيئا من مهر مثلها فله مهر مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم يزد عليها مهر مثلها الفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه الأثرى لو أن رجلا اشترى عبدا بمائة دينار وزق خمر فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويبطل الزق الخمر لم يكن ذلك له لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبد إن مات في يدي المشتري ولو أصدقها الفاعل أن لا ينفق عليها أو على أن لا يقسم لها أو على أنه في حل مما صنع بها كان الشرط باطلا وكان له أن كان صداق مثلها أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها إلا أنها شرطت له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصته الزيادة من مهرها وردتها إلى مهر مثلها فان قال قائل فلم لا تحجز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له قيل رددت شرطهما إذا بطل به ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فاعمالا أعلن أعتق فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

يشبه أن يكون لم ير هذا شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت السوداء أنها قد أرضعتكم يشبه أن يكره له أن يقسم معها وقد قيل أنها أخته من الرضاعة وهو معنى ما قلنا يتركها ورعا لحكما ولو قال رجل هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة وكذبه أو كذبه فلا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولو أقر بذلك بعد عقد نكاحها فرق بينهما فإن كذبه أخذت نصف مسمى لها ولو كانت هي المدعية أفتيته أن يتق الله ويدع نكاحها بطلقة لتحل بها لغيره إن كانت كاذبة وأحلفه لها فإن نكل حلفت وفرقت بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه الله أن كان الأغلب من الخنثى أنه رجل نكح امرأة ولم ينزل فسكحه رجل وفادأ نزل له لبن فأرضع به صبيا لم يكن رضاعا يحرم وإن كان

الاغلب أنه امرأة فقل له
لبن من نكاح أو غيره
فأرضع صبياً حرم وإن كان
مشكلاً فله أن ينكح
بأيها شاء وبأيها سكت
به أولاً أجرته ولم أجعل
له ينكح بالآخر

وجوب النفقة

للزوجة

من كتاب النفقة ومن
كتاب عشرة النساء
ومن الطلاق ومن
أحكام القرآن ومن
النكاح املاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله عز
وجل ذلك أدنى أن لا
تعولوا أي لا يكتر من
تعولون (قال) وفيه
دليل على أن على الزوج
نفقة امرأته فأحب أن
يقتصر الرجل على
واحدة وإن أبيع له
أكثر وجاءت هندا إلى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت
يا رسول الله إن
أبا سفيان رجل
شحيح وإنه لا يعطيني ما
يكفيني وولدي الأما
أخذت منه سرا وهولا

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل مما يبطله بالشرط خلاف
لكتاب الله أو السنة أو أمر أجمع الناس عليه قيل له إن شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح
أربعاً وما ملكك يمينه فإذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يتسرى حظرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم يوماً تطوعاً وزوجها شاهد إلا بأذنه فجعل له منعها
ما يقربها إلى الله إذا لم يكن فرضاً عليها العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف
أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج فإذا شرطت عليه أن لا يمنعها من الخروج
ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أيمانكم ذلك أدنى
أن لا تعولوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته ودلت عليه السنة فإذا شرط عليها
أن لا ينفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم يبح له ضربها إلا بحال فإذا شرط عليها
أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له فهذا أبطلنا
هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال إن أحق ما وفيت به من الشروط ما استحللتم به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه إنما يوفي من الشروط ما يبين أنه جائز ولم تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز
وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شروطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ومفسر
حديثه يدل على بطله

(ما جاء في عفو المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من
قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها
من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقد النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق في دفعه إن لم
يكن دفعه كاملاً ولا يرجع بنصفه إن كان دفعه وبين عندى في الآية أن الذي بيده عقد النكاح الزوج
وذلك أنه إنما يعفوه من له ما يعفوه فلما ذكر الله جل وعز عفوها مما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون
ذكر عفوها له من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل
وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي
بيده عقد النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن
جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها
حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق فما قبل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن
ابن سيرين قال الذي بيده عقد النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن
سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقد النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب
أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوهم والله تعالى أعلم إلا حرار وذلك
أن العبيد لا يملكون شيئاً فلو كانت أمة عند حر فعفته عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا
تملك شيئاً إنما يملك مولاهما ملك بسببها ولو عفاها المولى جاز وكذلك العبدان عفا المهر كله وله أن يرجع
بنصفه لم يجز عفوهم وإذا عفا مولاهما جاز عفوهم لأن مولاهما مالك للمال (قال الشافعي) فأما أبو بكر يعفو
عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك وما يملكه تملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا
لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك إذا وهب الصداق لم تجز هبته لأنه مال من مالها وكذلك أبو الزوج
لو كان الزوج محجوراً عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفو أبيه لأنه مال من ماله يهبه
وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو إلا البالغ حرشديلي مال نفسه فإن كان الزوج بالغاً حر محجوراً عليه
فدفع الصداق ثم طلقها قبل المسيس فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفوهم باطلاً كما تكون هبة

ماله سوى الصداق وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها هبة مالها ولا لوليائها هبة أموالها ولو كانت
بكر بالغه رشيدة غير محجور عليها فعتت جازعفوها انما ينظر في هذا الى من يجوز امره في ماله وأجيز عفو
وأرد عفو من لا يجوز امره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو ابراء فاذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها
فعتت جازعفوها لانه قابض لما عليه فبرأ منه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفت لك عما
أصدتني فان ردت له اليه جاز العفو وان لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته له
ولا معنى لبراءتها اياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التمام على عفوها فعتت في يدها لم يكن عليها غرمه
الا أن نساء ولو ماتت قبل أن تدفعه اليه لم يكن على ورثتها أن يعطوا ما به وكان ما لا من مالها برئونه قال
وما كان في يد كل واحد منهما فعتا الذي هو له كان عفو جازا وما لم يكن له في يده فعتا الذي هو له فهو بالخيار
في اتمامه والرجعة فيه وجبسه واطمائه ودفعه أحب الى من حبسه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بفضل
وكلها محمود مرغوب فيه والفضل في المهر لانه منصوص حض الله تعالى عليه قال واذا نكح الرجل المرأة
بصداق فوهبته له قبل القبض أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وان كانت
الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما
أن يكون العفو ابراءه مما لها عليه فلا يرجع عليها بشيء قدم ملكه عليها ومن قال هذا قال لم يجب عليها شيء
الا من قبل ما كان لها عليه ببراءته منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني أن له أن يرجع
عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدم ملكه عليها بغير الوجه الذي
وجب لها عليه واذا نكح الرجل المرأة التي يجوز امرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته
من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه ولو سمي لها مهرا
جائزا فرضيته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أنها أبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهرا فاسدا فقبضته أو لم
تقبضه فأبرأته منه أو ردت له عليه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترده بكل حال ولها صداق مثلها فاذا
علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل قد صار لك في يدي مال من وجه فقال
أنت منه بريء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لانه قد يبرئه منه على أنه درهم ولا يبرئه لو كان أكثر قال ولو
كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة
ولم يكن لها أن ترجع بشيء بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها أحالت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة
لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف
المهر جازت البراءة مما بقى عليه ولم تجز مما أحالت به عليه لانه قد خرج منها الى غيرها فأبرأته مما ليس لها
عليه ولا تملكه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(صداق الشيء بعينه فيوجد معيبا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أصدق الرجل المرأة عبدا
بعينه فوجدته به عيبا صغيرا أو كبيرا يرد من مثله كالبيع كان له ارده بذلك العيب وكذلك لو أصدقها
اياها سالما فلم يدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها اياه فوجدته به عيبا أو حدث به في يد
الزوج قبل قبضها اياه عيب كان له ارده بالعيب وأخذه معيبا ان شاءت فان أخذه معيبا لاشئ لها في
العيب وان ردت له رجعت عليه بمهر مثلها لانها انما باعت به بضعها بعد فلما انتقض البيع فيه باختيارها الرد
كان لها مهر مثلها كما يكون لها لو اشترته منه بثمن الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها
اياها ولم تره فاخترت عند رؤيته رده كان الجواب فيها هكذا لا يختلفان قال وان أصدقها عبدا لا يملكه
أو مكاتباً أو حرا على أنه عبده أو دارا لغيره ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال وكذلك
المكاتب لا يباع والحرا لا يثنى له فلم يملك واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقع النكاح ولا سبيل له
عليه ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كمالو باعها عبدا أو دارا لا يملكها ثم سلمها مالكا لم يجز البيع

يعلم فهل على في ذلك
من جناح فقال صلى
الله عليه وسلم خذي
ما بينك وبينك وولدت
بالعروف وجاء رجل
الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله
عندي دينار قال أنفقه
على نفسك قال عندي
آخر قال أنفقه على
ولدك قال عندي آخر
فقال أنفقه على أهلك
قال عندي آخر قال
أنفقه على خادمك قال
عندي آخر قال أنت
أعلم قال سعيد المقبري
ثم يقول أبو هريرة اذا
حدث بهذا الحديث
يقول ولدك أنفق على
الى من تكلني وتقول
زوجتك أنفق على
أو طلقني ويقول
خادمك أنفق على أو بعني
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى في القرآن
والسنة بيان أن
على الرجل ما لا غنى
بأمر أنه عنه من نفقة
وكسوة وخدمة في الحال
التي لا تقدر على ما لا
صلاح لبدنها
من زمانة ومرض الابه
(وقال) في كتاب عشرة
النساء يحتمل أن يكون

عليه لخادمتها نفقة اذا كانت ممن لا تخدم نفسها وقال فيه أيضا اذا لم يكن لها خادم فلا يسبب أن يعطيها خادما ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا نفقة خادم وقاله في كتاب النكاح املاء على مسائل مالك المجموعة وقاله في

كتاب النفقة وهو بقوله أولى لأنه لم يختلف قوله أن عليه أن يزكي عن خادمها فكذلك ينفق عليها (قال المزني) رحمه الله ومما يؤكده ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من زوج رجلا امرأة الى قوله على أن صدق كل واحدة الخ كذا في الأصول وفيه سقط ظاهر فيجوز كونه

ولو أصدقها عبد ابصفت جاز الصدق وجبرتها اذا جاءها بأقل ما تقع عليه الصفة على قبضه منه قال وهكذا لو أصدقها حنطة أو زيبيا أو خلا بصفة أو الى أجل كان جائزا وكان عليها اذا جاءها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله ولو قال أصدقك مل هذه الجرة خلا والخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها كما لو اشترى مل هذه الجرة خلا والخل غائب لم يجز من قبل أن الجرة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخل وانما يجوز بيع العين ترى أو الغائب المكمل أو الموزون بكيل أو ميزان يدرك علمه فيصير عليه المتبايعان قال ولو أصدقها جرار فقال هذه مملوأة خلا فنكحته على الجرار بما فيها أو على ما في الجرة فاذا فيها خل كان لها الخيار اذا رآته وافيأ أو ناقصا لانها لم تره فان اختارته فهو لها ان ثبت حديث خيار الرؤية وان اختارت ردها عليها مهر مثلها ولو وجدته جرار رجعت عليه بمهر مثلها لانه لا يكون لها أن تملك الجر و هذا بيع عين لا تحل كمالو أصدقها جرارا كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها دارا لم ترها على أنها بالخيار فيما أصدقها ان شاءت أخذته وان شاءت رده أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزا لان الخيار انما هو في الصدق لا في النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدار ولو اصابها بعد على العبد والدار لم يجز الصلح حتى يعلم كم مهر مثلها فتأخذ به أو ترضى أن يفرض لها مهر فتأخذ بالفرض لا ببقية مهر مثلها الذي لا تعرفه لانه لا يجوز البيع الا بمن يعرفه البائع والمشتري معا لا أحدهما دون الآخر ولا يشبه هذا أن تنكبه بعبد نكاحا صحيحا فيهلك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعا به مجهولا وانما وقع بالعبد وليس لها غيره اذا صح ملكه قال ولو أصدقها عبد اقبضته فوجدت به عيبا وحدث به عند هاعيب لم يكن لها رده الا أن يشاء الزوج أن يأخذ به العيب الذي حدث به عند هاء ولا يكون له في العيب الحادث عند هاشي ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب

(كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلا امرأة يلى أمرها بولاية نفس الأب البكر أو الأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام (قال الشافعي) فاذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة يلى أمرها من كانت على أن ينكحها ابنته أو المرأة يلى أمرها من كانت على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم واحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وان أصاب كل واحد منهما فكل واحد منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) واذا زوج الرجل ابنته الرجل أو المرأة يلى أمرها على أن يزوجه الرجل ابنته أو المرأة يلى أمرها على أن صدق احدهما كذا الشيء يسميه وصداق الأخرى كذا الشيء يسميه أقل أو أكثر أو على أن يسمي لاحداهما صداقا ولم يسم للأخرى صداقا أو قال لا صداق لها فليس هذا بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها اذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهر مثلها ان طلقت قبل أن يدخل بها (قال الشافعي) فان قال قائل فان عطاء غيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدة منهما مهر مثلها فلم نقله وأنت

تقول يثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر مثلها فأكبر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسداً أو يكون بغير مهر قيل له أبا ن الله عز وجل أن النساء محرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملك عين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فمن عقد نكاحاً كما أمره الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أو عقد نكاحاً لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح كأنه يرسو الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالمعصية أن آتاه على جهالة فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح والشغار محرم بنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فرج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فعقد على نهيه كان مفسوخاً لأن العقد لهما كان بالتهنى ولا يحل العقد المتهنى عنه محرماً (قال الشافعي) ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما عاك بالنكاح من المهر فلما أجاز النكاح بلا ملك مهر فخالف اليسوع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كاليسوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسداً لا يفسد النكاح ولم يكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد عقل عن الله جل وعلا شيئاً علمناه غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً نكح امرأة على حكمها ثم طلقها فاحتكمت رقيقاً من بلاده فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأة من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأة من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أن نبي بن عبد الله أراد أن يزوجه طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبا ن بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبا ن وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبا ن بن عثمان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فروجا ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سلمة الأموي عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلي محرم

أخرجه حسن (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأة مكاتبه وليست كتابتها واحدة ولا مولاها واحد أو ولده في الكتابة أولاد فنفتهم على الأم لأنها أحق بهم ويعتقون بعقدها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قدر النفقة)
من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رجة الله عليه النفقة نفقتان نفقة الموسع ونفقة للمقتر قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية فأما ما يلزم المقتر لامرأته إن كان الأغلب يبلدها أمها لا تكون إلا بخدمة عالة أو خادما واحداً بما لا يقوم بدن على أقل منه وذلك متى عبد النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قسوت مثلها

ونحوها مثله ومكيلة
من آدم بلادها زيتا
كان أو سمننا بقدر
ما يكفي ما وصفت
ويفرض لها في دهن
ومشط أقل ما يكفيها
ولا يكون ذلك لنحوها
لأنه ليس بالمعروف لها
وقيل في كل جمعة رطل
لحم وذلك المعروف
لمثلها وفرض لها من
الكسوة ما يكسب
مثلها ببلدها عند المقر
من القطن الكوفي
والبصري وما أشبهه
ونحوها كبراس وما
أشبهه وفي البلد البارد
أقل ما يكفي البرد من
جبة محشوة وقطيفة
أو لحاف يكفي السنتين
وقيص وسراويل
ونجار أو مقنعة
ولجار يتهاجبه صوف
وكساء تلحفه يدفي
مثلها وقيص ومقنعة
وخف وما لا غنى بها
عنه ويفرض لها في
الصيف قيصا وملحفة
ومقنعة وإن كانت
رغبة لا يجزئها هذا
دفع إليها ذلك وتزبدت
من ثمن آدم ولحم
وما شاءت في الحب وإن
كانت زهيدة تزبدت

عقده نكاح لنفسه ولا لغيره فإن تزوج المحرم في أحرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال
بأمره فسواء لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا يزوجه أحرام ولا حلال لأنها هي
المتزوجة وكذلك لو تزوج المحرم امرأة حلالا أو وليها حلال فوكل وليها أحراما فزوجها كان النكاح
مفسوخا لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد
ليس بنا كهم ولا منكهم ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلم يضيق عليه خطبتها
في أحرامها لأنها ليست بعقده ولا في معناها ومتى خرجت من أحرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون معتمرة
فيكون لها الخروج من أحرامها بأن تجلس الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بأن تجلس الزيادة يوم النحر
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم النحر وج من عدتها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقده محرم
لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ إذا دخل بها فأصابها فلهامهر مثلها لا مسمى لها ويفرق بينهما
وله أن يخطبها إذا حلت من أحرامها في عدتها منه ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وإن كانت تعند من
مائه فأنها تعند من ماء فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدتها منه فإن نكحها هو فهي
عنده على ثلاث تطليقات لأن الفسخ ليس بطلاق وإن خطب المحرم على رجل وولى عقده نكاحه حلال
فالنكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعقد وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه
ولا تفسد معصيته بالخطبة إنكاح الحلال وإنكاحه طاعة فإن كانت معتمرة أو كان معتمرا لم ينكح واحدا
منهم ما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويأخذ من شعره فإن نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ
فإن كانت أو كانا حجين لم ينكح واحدا منهما حتى يرمي ويحلق ويطوف يوم النحر أو بعده فأيهما نكح
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع حتى لم يحل للجماع من الأحرام لم يحل له
عقد النكاح وإذا كان النكاح في أحرام فاسد لم يجزئه النكاح فيه كالأبجوزة في الأحرام الصحيح وإن
كان النكاح محصرا بعد ولم ينكح حتى يحل وذلك أن يحلق وينحرف إن كان محصرا بمرض لم ينكح حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فإن كان قد حل للمحرم منهما الجماع
فأجزأه وإن كان الجماع لم يحل للمحرم منهما الحرمه الأحرام فأبطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم امرأته
ويراجع المحرمة زوجها لأن الرجعة ليست بابتداء فنكاح انما هي إصلاح شيء أفسد من نكاح كان صحيحا
إلى الزوج إصلاحه دون المرأة والولاية وليس فيه مهر ولا عوض ولا يقال للمراجع نكاح (قال الشافعي)
ويشترى المحرم الجارية للجماع والخدمة لأن الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يشترى المرأة وولدها
وأما وأخواتها ولا ينكح هؤلاء معالان الشراء ملك فإن كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم
النكاح فتنه عن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلا أن
يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجه وهو ببلده أو غائب عنه يعلم بأحرامه أو لا يعلم فالنكاح مفسوخ إذا عقده
والمعقود له محرم قال ولو عقده وغائب في وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرما كان القول قوله
مع يمينه إلا أن تقوم عليه بينة بأحرامه في ذلك الوقت فيفسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج
لا أدري كنت في ذلك الوقت محرما أو حلالا ولم أعلم متى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطى
نصف الصداق إن كان سمي والمتعة إن لم يكن سمي ويفرق في ذلك بتطبيقه ويقول إن لم أكن كنت محرما
فقد أوقعت عليها تطليقة ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على إحلال النكاح حتى يعلم فسخه وهذا
كله إذا صدقته المرأة بما يقول في أن النكاح كان وهو محرم فإن كذبت الزمته لها نصف الصداق إن لم
يكن دخل بها إلا أن يقيم بينة بأنه كان محرما حين تزوج وفسخت النكاح عليه بإقراره أن نكاحه كان
فاسدا وإن قالت لا أعرف أصدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح بإقراره وإن قلت كذب أخذناك
نصف المهر لأنك لا تدريين ثم تدريين وإن لم تقولي هذا لم نأخذك شيئا ولا نأخذ من لا يدعي شيئا وإن قالت

المرأة أنسكت وأنحرمه فصدفها وأقامت بينة فالنكاح مفسوخ وإن لم يصدقها فالقول قوله والنكاح ثابت وعليه البين وإن نكح أمة فقال سيدها أنسكتها وهي محرمة وقالت ذلك الأمة أولم نقله فإن صدقه الزوج فلا مهر لها وإن كذبه وكذبها فالنكاح ثابت إذا حلف الزوج

(نكاح المحلل ونكاح المتعة) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وأخذ برنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحوم الجمر الانسية (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (قال الشافعي) وجاع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجل قرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة نكحتك يوماً أو عشرة أو شهراً أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد أو نكحتك حتى أصيبك فتخلين زوج فارقك ثلاثاً أو ما أشبه هذا مما لا يكون فيه النكاح مطلقاً لازماً على الأبد أو يحدث لها فرقة ونكاح المحلل الذي يروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه عندنا والله تعالى أعلم ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الإصابة فقد يستأخر ذلك أو يتقدم وأصل ذلك أنه عقد عليها النكاح إلى أن يصيبها فإذا أصابها فلا نكاح له عليها مثل أنكحك عشرة فني عقد أنكحك عشرة أن لا نكاح بيني وبينك بعد عشر كافي عقد أنكحك لا حلالك أني إذا أصبتك فلا نكاح بيني وبينك بعد أن أصبتك كما يقال أنكاري منك هذا المنزل عشرة أو أستأجر هذا العبد شهراً وفي عقد شهر أنه إذا مضى فلا كراء ولا اجارة لي عليك وكما يقال أنكاري هذا المنزل مقامي في البلد وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد فلا كراء له وهذا يفسد في الكراء فإذا عقد النكاح على واحد مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة وكذلك كل نكاح إلى وقت معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين وليس بين الزوجين شيء من أحكام الأزواج طلاق ولا طهار ولا إيلاء ولا لعان الأبناء وإن كان لم يصبا فلا مهر لها وإن كان أصابها فله مهر مثلها لا مسمى لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملاً وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث (قال الشافعي) وإن قدم رجل بلدًا وأحب أن ينكح امرأة ونيته ونيتها أن لا يمسكها إلا بمقامه بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيته دون نيتها أو نيتها دون نيته أو نيتها معاً ونية الولي غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم وقد ينوي الشيء ولا يفعله وينويه ويفعله فيكون الفعل حادثاً غير النية وكذلك لو نكحها ونيته ونيتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يمسكها إلا لا قدر ما يصيبها فيحلها لزوجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينوه ولا غيره والولي في هذا المعنى له يفسد شيئاً ما لم يقع النكاح بشرط يفسده (قال الشافعي) ولو كانت بينهما مراوضة فوعدها أن نكحها أن لا يمسكها إلا أياماً أو لإقامته بالبلد أو لا قدر ما يصيبها كان ذلك بمسكين أو غير مسكين فسواء وأكرهه المراوضة على هذا وتطرت إلى العقد فإن كان العقد مطلقاً لا شرط فيه فهو ثابت لأنه انعقد لكل واحد منهما على صاحبه ما للزوجين وإن انعقد على ذلك الشرط فسد وكان كنكاح المتعة وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الإصابة أحصت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجب المهر كله وأقل ما يكون من الإصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه (قال الشافعي) وأي نكاح كان فاسداً لم يحسن الرجل ولا المرأة ولم يحلها الزوجان فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل فيما ذكرت من أن الرجل ينكح ينوي

فمبالاة بقوتها من فضل
المكيمة وان كان
زوجها موسعا فرض
لها مئتان ومن الأدم
واللحم ضعف ما وصفت
لامرأة المقت وكذلك
في الدهن والمشط ومن
الكسوة وسط
البغدادى والهروى
ولين البصرة وما أشبهه
ويحشى لها ان كانت
ببلاد يحتاج أهلها اليه
وقطيفة وسط ولا
أعطىها في القون
دراهم فان شاعت أن
تبعه فتصرفه فيما
شئت صرفته وأجعل
لخادمها مئتا وثلاثا
لان ذلك تسعة لمثلها وفي
كسوتها الكرباس
وغليظ البصرى
والواسطى وما أشبهه
ولأجارزه بموسع من
كان ومن كانت امرأته
ولامرأته فراش
ووسادة مسن غليظ
متاع البصرة وما أشبهه
ولخادمها فروة ووسادة
وما أشبهه من عبادة
أو كساء غليظ فاذا بلى
أخلفه وانما جعلت
أقل الفرض في هذا
بالدلالة عن النبي صلى
الله عليه وسلم في دفعه

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صداق مثلها وان لم يبلغه أقل من أخذى منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبذله ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلا بزوج امرأته بعينها ولم يسم لها صداقا فاصدقها أكثر من صداق مثلها ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه إذا لم يسمه ولا تنقص المرأة منه ولو وكله بأن يزوجها إياها بمائة فزوجها إياها بخمسين كان النكاح جائزا وكانت لها الخمسون لأنها رضيت بها ولو وكل أن يزوجها إياها بمائة فزوجها إياها بعبد أو دراهم أو طعام أو غيره كان له صداق مثلها إلا أن يصدق الزوج أنه أمره أن يعمل برأيه أن يزوجها بمائة فزوجها به وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجها فتعدي في صداقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن عبدا انتسب لامرأة حرة حرا فنكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبد وانتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما أن لها الخيار لأنه منكوح بعينه وغار بشئ وجد دونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما ينسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الفلاني فزوجت عبد الله بن محمد من غير بني فلان فكان الذي زوجته غير من أذنت بتزويجه فان قال قائل فلم تجعل لها الخيار في الرجل يغرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم تجعل لها من جهة الصداق قيل الصداق مال من مالها هي أم لا به لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نقصه ولا ولاية لأوليائها في مالها وهذا كان لأوليائها على الابتداء إذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كفوات تركه له من صداقها فان قال قائل فكيف لم تجعل نكاح الذي غرها مفسوخا بكل حال قيل له لأنه قد كان لأوليائها على الابتداء أن يزوجوها إياه وليس معنى النكاح إذا أراد الولاء منعه بان النكاح غير كفاء بان النكاح محرم ولأوليائها أن يزوجوها غير كفاء إذا رضيت ورضوا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب وليس بمحرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد جعلت خيارا في الكفاءة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للأولياء في بضع المرأة أمر او جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردودا فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها إلا بولي وكانت إذا فعلت ذلك مفقوتة في شيء لها فيه شريك ومن يفوت في شيء له فيه شريك لم يجز ذلك على شريكه فإذا كان الشريك في بضع لم يتم إلا باجتماع الشريكين لأنه لا يتبعض ولم يكن للولاء معها معنى إلا بما وصفنا والله تعالى أعلم إلا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبها ولم يجعل الله للولاء أمر في مالها ولو أن المرأة غرت الرجل بانها حرة فاذا هي أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو غرت بنسب فوجد هادونه ففيها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح وإذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة وإذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها لا مسمى لها ولا نفقة في العدة حاملا كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما إذا فسخ والثاني لا خيار له إذا كانت حرة لأن بيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غرت بها كان له الخيار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طولاً لحرة وان كان يجد طولاً لحرة وكان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غرها بنسب فوجد دونه وهو بالنسب الدون كفاء لها ففيها قولان أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها وانما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التقصير عن الكفاءة فإذا لم يكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول والاخر أن النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غيره ومن قال هذا القول الاخر قاله في المرأة تغرب بنسب فتوجد على غيره قال ولو غرت بنسب أو غرت به فوجد خير منه وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه يبدنه ولا فيها يبدنها وهما المزوجان وانما كان الغرور فيمن فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا إذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه

بما وجب لها من نفقتها وان كان حاضرا معها الاقرارها وبينه تقوم عليها ولو أسلمت وثنية وأسلم زوجها في العدة أو بعدها فلها النفقة لأنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدتها فلا حق له لأنه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أسلمت فهما على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم يفسخ (قال المزني) رحمه الله الأول أولى بقوله لأنه تمنع المسئلة النفقة بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشافعي) رحمه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتيبة والأمة إذا بوئت معسرة بيتا وإذا احتاج سيدها إلى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقته نفقة المقر لأنه ليس من عبد الا وهو فقير

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فإن قال فهل تجد دالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء إنما هو معنى التسبب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خيارا والخيار إنما يكون إلى المخير إثباته وفسخه قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ففارقته زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لأنه لا يخيرها إلا أولها إن ثبت أن شاءت وتفارق إن شاءت وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجماع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد فلم يكن لفسخها معنى والله تعالى أعلم إلا أنها صارت حرة فصار العبد لها غير كفء والتي كانت كفيًا في حال ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفء للعبد لتقصيره عنها أدنى حال من التي لم تكن قط كفاء لمن غيرها فكيفته على الكفاءة فوجد على غيرها

(في العيب بالنكوة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدها عجزا قبيحة معدمة قطعاً ثيباً أو عيباً أو بهاضماً ما كان الضرر غير الأربع التي سببنا فيها الخيار فلا خيار له وقد نعلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحرية والامة اذا كانتا متزوجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع أن يكون حلق فرجها عظيماً لا يوصل إلى جماعها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة مانسكحها فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جماعها بحال فلا خيار له أو عالجته نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار للزوج وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال وإن سأل أن يشقها هو بحديدة أو ما شابهها ويحبرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن أخيره لم أجعل له خياراً ولا يلزمها الخيار إلا عندما كمل إلا أن يتراضياها بشئ يجوز فأجير تراضيهما ولو تزوجها فوجدها مفضاة لم أجعل له خياراً لأنه يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خياراً ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماً أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بيننا فاما الزعرى الحاجب أو علامات ترى أنها تكون جذماً ولا تكون فلا خيار فيه بينهما لأنه قد لا يكون وله الخيار في البرص لأنه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فإن كان بياضاً فقالت ليس هذا برصاً وقال هو برص أريه أهل العلم به فإن قالوا هو برص فله الخيار وإن قالوا هو من الرص فلا خيار له فإن شاء أمسك وإن شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضرِب خنق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معاً وهذا أكثر من الذي يخنق ويفيق (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مريضاً فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فلهما الخيار فإن قال قائل ما الحجة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب فالجدة عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وأنه إذا لم يوصل إلى الجماع بحال فالمرأة في غير معاني النساء فإن قال فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجزى في بيع ولا نكاح إلا أن يسمى فإن سمي جاز الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) فإن قال قائل فتقول بهذا قيل إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وإن كان غير مانع للجماع فأنما هو عيب ينقصها فلا أجعل له خياراً أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أبيع رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسمها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسيس فله الخيار فإن اختار فراقها فلا مهر لها ولا نصف ولا منعة وإن اختار حبسها بعد علمه أو نسكحها وهو يعلم فلا خيار له وإن اختار الحبس بعد المسيس فصداقه أنه لم يعلم خبرته فإن اختار فراقها فلا مهر مثلها بالميسر ولا نفقة عليه في عسرتها ولا سكنى إلا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فإن قال قائل

لأن ما بيده وإن اتسع لسيده ومن لم تكل فيه الحرية فكالمملوك (قال المزني) رحمه الله إذا كان تسعة أعشاره حراً فهو يجعل له تسعة أعشار ما يملك ويرثه مولاه الذي اعتنق تسعة أعشاره فكيف لا ينفق على قدر سعته (قال المزني) رحمه الله قد جعل الشافعي رحمه الله من لم تكل فيه الحرية كالْمَمْلُوكِ وقال في كتاب الإيمان إذا كان نصفه حراً ونصفه عبداً كفر بالأطعام بجعله كالحُر بعض الحرية هناك ولم يجعله ببعض الحرية هاهنا كالحُر بل جعله كالعبد فالقياس على أصله ما قلنا من أن الحر منه ينفق بقدر سعته والعبد منه بقدر وكذا قال في كتاب الزكاة إن على الحر منه بقدره في زكاة القطر وعلى سيد العبد بقدر الرق منه فالقياس ما قلنا ففهموه تجدوا كذلك إن شاء الله تعالى

(الرجل لا يجد نفقة)

من كتابين

(قال الشافعي) رجه الله لما دل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن يعولها أحتمل أن لا يكون له أن يستمتع بها ويمنعها حقها ولا يخلها تزوج من غيرها وأن تحب بين مقامها معه وفراقه وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم يأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا وهذا يشبه ما وصفت وسئل ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قبل له فسنة قال سنة والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوما بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجد لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا تمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على زوجها قال الشافعي انما تركت أن أردم المهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة تكهنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن أصابها فقلها الصدق بما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدق للمرأة بالمسيب في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي التي غرت لا غيرها لأن غيرها لو زوجها أيام لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر لا ب فإذا كان في النكاح للفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي طزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الآخذة له ويغرمه عليها لأن أكثر أمره أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها ولو يرجع به عليها لم تعطه أولا (قال الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في التي تكهنت في عدتها أن أصيبت فله المهر فإذا جعل لها المهر فهو لورده به عليها يقض لها به ولم يرد على وليها بمهره انما فسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغير ولي أفسده وإن لم يكن في عدة قال وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عقدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث بها بعد عقدة النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم أجعل له الخيار بان النكاح فاسد ولكني جعلت له بحقه فيه وحق الولد قال وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فان اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يعسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا منعة وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فله المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرتق أن يكون مجبوا فآخرها مكانها فان كانت علمت بخصلة واحدة مما لها فيه الخيار فلم تخترف فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلهامنه الخيار وكذلك إن علمت باثنين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن علمت به قتر كته وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيئا فأصابها فله المهر والصدق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أمسك فان قال قائل فهل فيه من علة جعلت لها الخيار غير الأثر قيل نعم الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثيرا وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به فأما الولد فين والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذم ماء أو برصاء قلما يسلم وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخليل فتطرح الحدود عن المجنون والمجنول منهما ولا يكون منه تأدية حق لزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل وقد يقتل أيهما كان به زوجته وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعها فلا يجوز خلعها وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفء وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوا أولا به بأن تكون رتقاء كان الخليل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتيا فيؤجل فان لم يأتها خيرت (قال الشافعي) فان قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار والفرقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للولي ربص أربعة أشهر أو جب عليه بمضيها أن ينفق أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بين لو كانت على غير ما تم كانت طاعة الله أن لا يحنث فلما كانت على معصية أرخص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولى فكانت عليه الكفارة بالحنث فان لم يحنث أو جبت عليه الطلاق والعلم يحيط أن الضرر بعاشرة الأجدم والأبرص والمجنون والمجنول أكثر منه بعاشرة المولى ما لم يحنث وإن كان قد يفرق في غير هذا المعنى فكل موضع من النكاح لم أفسد به بحال فعقد غير محرم وانما جملنا الخيار فيه بالعلة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار فبات أو مات الآخر قبل الخيار توارثا ويقع الطلاق ما لم يحنث الذي له الخيار فسخ العقد فاذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا لعان ولا ميراث

(الامة تغرب بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اذن الرجل لأتمته في نكاح رجل و وكل رجلا بتزويجها فخطبها الرجل الى نفسها فذكرت أنها حرة ولم يذكر ذلك الذي زوجها أو ذكر الذي زوجها ولم تذكره أو ذكر أمه معافى زوجها على أنها حرة فعلم بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أنها أمة فله الخيار في المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بأن لا يجد طولاً للحرة ويخاف العنت فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان لم يعلم حتى أصابها فلهامهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر ان اختار فراقها والفراق فسخ بغير طلاق ألا ترى أن لو جعله تطليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي فرض لها قبل الدخول وكاه بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب للطلقة قبل الدخول نصف المهر ولا يرجع مهرها عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا درى فيها الحد وهذه اصابة الحد فيها ساقط واصابة نكاح لا رتا (قال الشافعي) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار فراقها وقد ولدت أولاداً فمهرهم أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم لسيد الامة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غره ان كان غره الذي زوجه رجوع به عليه وان كانت غرته هي رجوع به عليها اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة الى أجل لم يرجع عليها في حال رقها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التي غرته (قال الشافعي) وان كانت مكاتبه فمثل هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه بقيمة أولاده لان الجناية والدين في الكتابة يلزمها فان أدته فذلك وان لم تؤده وبجرت فردت رقيقاً يلزمها في حال رقها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن يجد طولاً للحرة فالنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار فيه في اثباته فان لم يصحها فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلهامهر مثلها وان ضرب انسان بطنها قالقت جنيماً فلا يبه فيه ما في جنين الحرة جنيماً

(كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء وقال تقصدت أسماءه وعاشروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال الشافعي) هذا جملة ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرنا مما فرض الله عز وجل للمرأة على الزوج والزوجة على المرأة مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله عز وجل أن يؤدي كل ما عليه بالمعروف وجاع المعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه اليه بطيب النفس لا بضرورة الى طلبه ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته وأيهما ترك فظلم لان مطل الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعي) في قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله أعلم أي فالهن مثل ما عليهن من أن يؤدي اليهن بالمعروف

(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فراء الى أن لا تعدلوا وقال عز وجل والوالدات يرضعن أولادهن فراء الى بالمعروف وقال عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هنداً قالت يا رسول الله ان أباسفبان رجل شحيح وليس لي الا ما يدخل بيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدتك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

فتعمل أو نسأل فان لم يجد نفقة خيرت كما وصفت في هذا القول وان وجد نفقة ولم يجد نفقة خادماً لم يخير لانها تمسك بنفقة وكانت نفقة خادماً دينا عليه متى أيسر أخذته به ومن قال هذا لزمه عندى اذا لم يجد صداقها أن يخيرها لانه شبه بنفقة (قال المرتضى) رحمه الله قد قال ولو أعسر بالصداق ولم يعسر بالنفقة فاخترت المقام معه لم يكن لها فراقه لأنه لا ضرر على بدنهما اذا أنفق عليها في استئجار صداقها (قال المرتضى) فهذا دليل على أن لا خيار لها فيه كالنفقة (قال الشافعي) ولو اختارت المقام معه حتى شاعت أجل أيضاً لان ذلك عفو عما مضى ولو علمت عسرته لانه يمكن أن يوسر ويتطوع عنه بالغرم ولها أن لا تدخل عليه اذا أعسر بصداقها حتى تقبضه واحتج على مخالفه فقال اذا خيرتها في العنين يؤجل سنة ورضيت منه

بجمع مرة فاعلموا
فقدانها ولا يصبر لها على
فقد النفقة فكيف
اقررتها معه في أعظم
الضررين وفترت
بينهما في أصغر
الضررين

(نفقة التي لا يملك زوجها
رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله تعالى
أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم
وقال تعالى وإن كن
أولات حمل فأنفقوا
عليهن حتى يرضعن
حملهن فلما أوجب الله
لها نفقة بالحمل دل
على أن لانفقة لها
بخلاف الحمل ولا أعلم
خلافاً أن التي يملك
رجعتها في معاني
الازواج في أن عليه
نفقتها وسكنها وأن
طلاقه وإبلاءه وطهاره
ولعانه يقع عليها وأنها
ترثه ويرثها فكانت الآية
على غيرها من المطلقات
وهي التي لا يملك رجعتها
وبذلك جاءت سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في فاطمة
بنت قيس بتزوجها

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هند أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبياسفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا يقول ولدك أنفق على من تكلني وتقول زوجتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله عز وجل فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعولوا بيان أن على الزوج ما لا غنى بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تتصرف لما لا صلاح لبدنها إلا به من الزمانة والمرض فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخادمها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا أعلم يجبر على أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا تخرج لادخاله من الماء ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا النجس والحلم ثم لانفقة لهم عليه إلا أن يتطوع إلا أن يكونوا زمني فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفقتهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولده وأن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم قال وإذا زمن الأب والأم لم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما الولد لانهما قد جعلا الحاجة والزمانة التي لا يتصرفان معها والتي في مثل حال الصغراء أكثر ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت والاحداد وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولداً الولد (قال الشافعي) وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بانهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع منهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحسبها على نفسه للاستمتاع بها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له مريضة وصحيحة وغائباً عنها وحاضراً لها وإن طلقها وكان يملك الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا يمنع من أن تصبح حلالاً له يستمتع بها إلا نفسه إذا شهد شاهدان أنه راجعها فهي زوجته وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ولا ينفق عليها إذا لم يكن يملك الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له الابتساح جديد قال وإذا نكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قيل ليس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها وأكثر ما ينكح له الاستمتاع بها وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لان نفقة لها لان الحبس من قبلها ولو قال قائل ينفق عليها لانها ممنوعة به من غيره كان مذهبنا قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قيل عليه النفقة لان الحبس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها لان معلوماً أن مثله لا يستمتع بامرأته قال ولا تجب النفقة لامرأة حتى تدخل على زوجها أو تخلى بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

تبرك ذلك فاذا كانت هي الممتنعة من الدخول عليه فلا نفقة لهما لانها مانعة له نفسها وكذلك ان هربت منه أو منعت الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتنعة منه (قال الشافعي) وإذا نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا نكحها ثم غاب عنها فسألت النفقة فان كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة وان لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا منعتة فهي غير محلبة حتى تخلى ولا نفقة عليه وتكتب اليه ويؤجل فان قدم والا أنفق اذا أتى عليه قدر ما يأتيه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الآية (قال الشافعي) ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة الموسر ونفقة المقتر عليه رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فان كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا مخدومة أو عاملا أو خادما لها أو إحداهما أو يزيد عليه وأقل ما يعولها به وخادمها ما لا يقوم بدن أحد على أقل منه وذلك مذهب النبي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعيرا أو ذرة أو أرزا أو سلتا وخادمها مثله ومكيلة من آدم بلادها زيتا كان أو سمنًا بقدر ما يكفي ما وصفت من ثلاثين مدي في الشهر وخادمها شبيه به ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك لخادمها لانه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وان كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جعة رطل وذلك المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ببلد هاعند المقتر وذلك من القطن الكوفي والبصري وما أشبههما وخادمها كبراس وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقمص ونجار أو مقنعة وخادمها جبة صوف وكساء تلحفه يدفي مثلها وقمص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وفرض لها الصيف قيصا ومحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة سنتين والجبة المحشوة كما يكفي مثلها السنتين ونحو ذلك (قال الشافعي) وان كانت رغبة لا يجزيها هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة اليها وترزيت ان كانت رغبة من غن آدم أو لحم أو غسل وما شئت في الحب وان كانت زهيدة ترزيت فيما لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة قال وان كان زوجها موسعا عليه فرض لها مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الادم واللحم ضعف ما وصفته لامرأة المقتر وكذلك في الدهن والغسل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين البصرة وما أشبهه وكذلك يحشى لها الشتاء ان كانت ببلد يحتاج أهلها الى الحشو وتعطى قطيفة وسطا لأزاد وان كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص ان كانت زهيدة حتى تعطى مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم لان لها سعة في الادم والفرض تزيد بها ما أحببت (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا كله مكيلة طعام لأدراهم فان شاءت هي أن تبيعه فتصرفه فيما شاءت صرفته وأفرض لها نفقة خادم واحد لا يزيد عليه وأجعله مذاوثا لعبد النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه في الكسوة الكبراس وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لأجاوز به موسع من كان ومن كانت امرأته وأجعل عليه لامرأته فراشا وسادة من غلظ متاع البصرة وما أشبهه وللخادمة الفروة وسادة وما أشبهه من عبادة أو كساء غلظ فان بلى أخلفه وانما جعلت أقل الفرض مذهب الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في دفعه الى الذي أصاب أهل في شهر رمضان بعرق فيه خمسة عشر أو عشرة وثمانين مسكينا فكان ذلك مذهب الكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

طلاقها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لك عليه نفقة وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال نفقة المطلقة ما لم تحرم وعن عطاء ليست المبتوتة الحبل منه في شيء الا أنه ينفق عليها من أجل الحبل فان كانت غير حبل فلا نفقة لها قال وكل ما وصفت من متعة أو نفقة أو سكنى فليست الا في نكاح صحيح فأما كل نكاح كان مفسوخا فلا نفقة حاملا أو غير حامل فان ادعت الحمل فبها قولان أحدهما أنه لا يعلم يقين حتى تلد فتعطى نفقة ما مضى لها وهكذا لو أوصى لحمل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا فلا يعطى الا يقين أرايت لو أعطيناها بقول النساء ثم انفس أليس قد أعطينا من ماله ما لم يجب عليه والقول الثاني أن تحصي من يوم فارقتها فاذا قال النساء بها جل أنفق عليها حتى تضع ولما مضى (قال المزني)

رحمه الله هذا عندى
 أولى بقوله لأن الله
 عز وجل أوجب بالحل
 النفقة وجعلها قبل أن
 تضع (قال الشافعى)
 رحمه الله ولو ظهر بها
 حمل فنفاه وقذفها
 لا عنها ولا نفقة عليه
 فإن أكذب نفسه حد
 ولحق به الولد ثم أخذت
 منه النفقة التي بطلت
 عنه ولو أعطاه بقول
 القوابل ان بها جلائم
 علم أن لم يكن بها حمل
 أو أنفق عليها تجاوزت
 أربع سنين رجع
 عليها بما أخذت ولو
 كان علك الرجعة فلم تقر
 بثلاث حيض أو كان
 حيضها يختلف في طول
 ويقصر لم أجعل لها الا
 الاقصر لان ذلك اليقين
 وأطرح الشك (قال
 المزني) رحمه الله اذا
 حكم بان العدة قائمة
 فكذلك النفقة في
 القياس لها بالعدة
 قائمة ولو جاز قطع
 النفقة بالشك في
 انقضاء العدة لجاز
 انقطاع الرجعة بالشك
 في انقضاء العدة (قال
 الشافعى) رحمه الله
 ولا أعلم حجة بان

ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر وعشرين صنعا قال وأما جعلت أكثر
 ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة للذي مدين لكل
 مسكين ويذهب ما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن أغلب أن أقل القوت مدين وأن
 أوسع مدين قال والفرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتصر ما بينهما من نصف المرأة ومدة الخادم
 (قال الشافعى) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن يتفق عليها أحلفت
 ما دفع اليها نفقة وفرض لها في ماله نفقتها وان لم يكن له نقديع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وضعت
 من نفقة موسع أو مقرر أى الحالين كانت حاله قال فإن قدم فأقام عليها يئنة أو أقرب بان قد قبضت منه
 أو من أحد عنه نفقة وأخذت غيرها رجع عليها بمثل الذي قبضت قال وان غاب عنها زمانا فتركت طلب
 النفقة بغير ابراء له منها ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك ان كان حاضرا فلم يتفق عليها
 فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وان اختلفا فقال قد دفعت اليها نفقتها وقالت لم يدفع الى شيئا فالقول
 قولها مع عيبتها وعليه اليئنة بدفعه اليها أو اقرارها به والنفقة كالخقوق لا يبرئها منها الا اقرارها أو يئنة
 تقوم عليها بقضائها قال وان دفع اليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثا رجع عليها بما بقى من نفقة السنة من
 يوم وقع الطلاق قال وان طلق واحدة أو اثنتين علك الرجعة فيهما رجع عليها بما بقى من نفقة السنة بعد
 انقضاء العدة وان كانت حاملا فطلقها ثلاثا أو واحدة رجع عليها بما بقى من نفقة السنة بعد وضع
 الحمل قال وان تركها سنة لا يتفق عليها أو أبراءه من نفقة تلك السنة وسنة مستقبله يرى من نفقة السنة
 الماضية لانها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبل لانها أبراءه قبل أن تحب لها وكان لها أن
 تأخذها وما أوجب عليه من نفقتها كانت فهو لورثتها واذا مات ضربت مع الغرما في ماله كحقوق
 الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا ملك الرجل
 عقدة المرأة بجامع مثلها وان لم تكن بالغاً خلت بينه وبين الدخول عليها وخلق أهلها فيما بينه وبين ذلك ان
 كانت بكرة ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه اذا دخل بها لان الحبس من قبله
 قال وكذلك ان كان صغيرا تزوج بالغاً فعليه نفقتها لان الحبس من قبله (قال الشافعى) ولو كان
 الزوجان بالغين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو اضلاع أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى
 لا يكون الامتناع من الدخول لإمنه (قال الشافعى) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكن
 عليه نفقتها حتى يحضرة لا تمتنع من الدخول عليه وان طالت غيبته الا أن يبعث اليه أهلها ان اقدم فادخل
 فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها اليه أو تسير هي اليه ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك
 فان تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لان الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه فرضت مرضا لا يقدر
 على اتيانها معه كانت عليه نفقتها وكذلك ان كان يقدر على اتيانها اذا لم تمتنع من أن يأتيتها ان شاء وكذلك
 لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا مخالف للصغر هذا انما يكون
 الامتناع فيه من الاتيان منه لأنه يعافها بلامتناع منها لانها تحتمل أن تؤتى قال ولو أصابها في الفرج شيء
 يضر به الجماع ضررا شديدا منع من جماعها ان شاءت وأخذ بنفقتها الا أن يشاء أن يطلقها وكذلك
 لو ارتقت فلم يقدر على أن يأتيتها أبدا بعدما أصابها أخذ بنفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا يمنع منها
 لنفسها وقد جومعت وكانت ممن يجامع مثلها قال ولو أذن لها فاحرمت أو اعتكفت أو لزمتها صوم بنذر
 أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال واذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهربت أو امتنعت
 أو كانت أمة فنعها أهلها فلا نفقة لها حتى تحلى بينه وبين نفسها (قال الشافعى) ولو ادعت عليه أنه طلقها
 ثلاثا أو أنكر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود الى غير الامتناع منه قال ولو أفرأته طلق احدى

نسائه ثلاثاً ولم يبين أخذ بنفقتهن كلهن حتى يبين لانهن محبوسات به والامتناع كان منه لانهن (قال الشافعي) وكل زوجة لمسلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقه وكذلك ان كانت امرأته أمة فلي بينه وبينها الا أنه ليس عليه ان كان موسعاً ان ينفق للامة على خادم لان المعروف للامة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكر من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا بمالك فليس عليه نفقتهم واذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولده وآبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمه ولا على ابن من رضاعة ولا على أبي منها قال وكل زوج حرم مسلم وذوي ووثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تزوج العبد باذن سيده حرة أو كتابية أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقر لا بخالفه ولا يفرض عليه أكثر منها لانه ليس عبداً لا وهو مقتران ما يديه وان اتسع ملك لسيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحراراً كانوا أو مملوكين قال والمكاتب والمذبر وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك وان كانت للمكاتب أم ولد ووطئها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم مملوك لسيده قال وينفق العبد على امرأته اذا طلقها طلاقاً مطلقاً الرجعة في العدة واذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها الا أن تكون حاملاً فينفق عليها لان نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرفها الا المكيان الولد فاذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو يراها حاملاً ثم بان أن ليس بها حمل رجع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها ان أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر قاض أو غير امر قاض لانه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل واذا بان أنها ليست بحامل رجع عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتمال أن لا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغنى به ويمنعها أن تضرب في البلد وهو لا يجدها يعولها فاحتمل اذا لم يجدها ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست بشيء أوقعه الزوج ولا جعل الى أحد ليقاها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله واليه يذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجد بحضرته لهم أموالاً يأخذ منها نفقة نسائهم فكتب الى أمراء الاجناد أن يأخذوهم بالنفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالاً أخذوهم بالبعثة بنفقة ما حبسوا قال واذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم لم يفرق بينهما واذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا يمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوماً ويعوز يوماً خبرت اذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت للنفقة على المقر خبرت في هذا القول فاذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم تخير لانها تملك بنفقها وكانت نفقة خادمها ينال عليه متى أيسر أخذته به قال واذا فرق بينهما ثم أيسر لم ترد عليه ولا يملك رجعتها في العدة الا أن تشاء هي بنكاح جديد قال ومن قال هذا فيمن لا يجد ما ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندي اذا لم يجد صداقها أن يخبرها وان وجد نفقتها بعد ثلاث ليال وما أشبهها لان صداقها يشبه بنفقها

لا ينفق على الأمة الحامل ولو زعمنا أن النفقة للعمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وليكن حكم الله جل ثناؤه (وقال) في كتاب الاملاء النفقة على السيد (قال المزني) رحمه الله الاول أحق به لانه شهد أنه حكم الله وحكم الله أولى مما خالفه (قال الشافعي) فأما كل نكاح كان مفسوخاً فلا نفقة لهما ولا سكنى حاملاً أو غير حامل (وقال) في موضع آخر الا أن يتطوع المصيب لهما بذلك ليحصنها فيكون ذلك لهما بتطوعه وله تحصينها وبالله التوفيق

(باب النفقة على الأقارب)
من كتاب النفقة ومن ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه الله في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالموثنة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

وكسوة وخدمة دون
أمه وفيه دلالة أن
النفقة ليست على
الميراث وقال ابن
عباس رضي الله عنهما
في قوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك من أن
لا تضار والدته بولدها لا
أن عليها النفقة (قال)
فينفق الرجل على
ولده حتى يبلغوا الحلم أو
المحيض ثم لا نفقة لهم
الآن يكونوا زمناً
فينفق عليهم إذا كانوا
لا يغتسبون أنفسهم
وكذلك ولد ولده وإن
سفلوا ما لم يكن لهم أب
دونه يقدر على أن
ينفق عليهم وإن كانت
لهم أموال فنفقهم في
أموالهم وإذا لم يجز أن
أن يضع شيئاً منه
فكذلك هو من ابنه إذا
كان الوالد من لا يغني
نفسه ولا عياله ولا
حرفه فينفق عليه ولده
وولد ولده وإن سفلوا
لأنهم ولد وحق الوالد على
الولد أعظم ومن أجبرناه
على النفقة بعنفها
المقار ولا تجبر امرأة
على رضاع ولدها
شريفة كانت أو دنيسة
موسرة كانت أو فقيرة

(قال الشافعي) وإن نكحته وهي تعرف عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة كحكم المرأة تنكح الرجل
موسراً فيعسر لانه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر وقد تعلمه معسرا وهي ترى له حرفة تغنيها أولاً
تغنيه وتغنيها أو من يتطوع فيعطيه ما يغنيها (قال الشافعي) وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثاً ثم خبرت
فاختارت المقام معه فتي شاعت أجل أيضاً ثم كان لها فراقه لأن اختيارها المقام معه عفوه عما مضى فعفوها
فيه جائز وعفوها غير جائز عما استقبل فلا يجوز عفوها عما لم يحل لها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسراً
لأنها قد عفوت ذلك ثم يوسر بعد عسرتة فينفق عليها قال وإذا أعسر بالصدقة ولم يعسر بالنفقة فغيرت
فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه لانه لا ضرر على بدنها ما أنفق عليها في استخراج صداقها وقد عفت
فرقتة كما يخير صاحب المفلس في عين ماله وخدمة صاحبه فيختار خدمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين
ماله وصادقها دين عليه إلا أن تعفو (قال الشافعي) وإذا نسكحها فأعسر بالصدقة فلها أن لا تدخل عليه
حتى يعطيها الصداق ولها النفقة إن قالت إذا جئت بالصدقة خليت بيني وبينك (قال الشافعي) وإن
دخلت فأعسر بالصدقة لم يكن لها أن تخبر لأنها قد رضيت بالدخول بلا صداق ولا تمتنع منه ما كان ينفق
عليها ودخولها عليه بلا صداق رضاً بدمته كما يكون رضا الرجل من عين ماله بحده بدمته غريمه أو تفوت
عند غريمه فلا يكون له الأذمة غريمه قال وسواء في العسرة بالصدقة والنفقة كل زوج وزوجة الحر
تحتها الأمة والعبد تحتها الحرة والأمة كلهم سواء والخيار للأمة تحت الحرة في العسرة بالنفقة فإن شاء
سيدها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للأمة لانه واجد بالنفقة وإذا امتنع فالحيار للأمة للسيدة
قال وكذلك الخيار للحرة لأولها فإن كانت الأمة أو الحرة مغلوقة على عقلها أو صبيغة لم تبلغ لم يكن لولي
واحد منهما أن يفرق بينهما وبين زوجها بعسر بصدقة ولا نفقة وإذا أعسر زوج الأمة بالصدقة
فالصداق لسيدة الأمة والخيار لسيدة الأمة للأمة فإن اختارت الأمة فراقه واختار السيد أن لا تفارقه
لم يكن عليه أن يفرق بينهما لأن ذلك لسيدةها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحت الكتابة والكتاني تحت
الكتابة إذا طلبت المرأة حقها قبله في نفقة وصداق كما وصفت من مثله للأزواج الحرائر (قال الشافعي)
وقد قيل لا خيار للمرأة في عسرة الزوج بالنفقة وتختل طلب على نفسها ولا خيار في عسره بالصدقة ولها
الامتناع منه ما لم تدخل عليه فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال وعلى
السيد نفقات أمهات أولاده ومدبره ورقيقه كلهم ذكراً وذكراً وانما هم مسلمهم وكافرهم وليس عليه نفقة
مكاتبه حتى يجزوا فإذا عجزوا فعليه نفقتهم

(باب أي الوالد أحق بالولد) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم خير غلام بين أبيه وأمه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن يونس بن
عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني علي بين أمي وعمي ثم قال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضاً قد بلغ
مبلغ هذا خبره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يونس بن عبد الله عن
عمارة قال خيرني علي رضي الله تعالى عنه بين أمي وعمي وقال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضاً بلغ هذا خبره
قال إبراهيم وفي الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا افترق الأبوان وهما في قرية
واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج وما كانوا أصغاراً فإذا بلغ أحدهم سبعاً أو ثمان سنين وهو يعقل خير
بين أبيه وأمه وكان عند أيهما اختار فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه قال وسواء في ذلك
الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها أو يأوى عند أمه وعلى أبيه نفقته
وإن اختار أباه لم يكن لأبيه منعه من أن يأتي أمه وتأديه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمه من أن تأتيها
ولا أعلم على أبيها أخرجها إليها إلا من مرض فيؤمر بأخراجها عائدة قال وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من

[illegible]

(باب أي الوالدين)
أحق بالولد
من كتب عدة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد ابن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه وما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خير غلاما بين أبيه وعن عمارة الجعفي قال

أن تلها حتى تدفن ولا تمنع في مرضها من أن تلي تمرضها في منزل أبيها قال وإن كان الولد مخبولا فهو كالصغير وكذلك إن كان غير مخبول ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به ولا يخير أبدا قال وإنما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كانا معا ثقة للولد فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أولاً هـ بغير تخيير قال وإذا أخير الولد فاختر أن يكون عند أحد الأبوين ثم عاد فاختار الآخر حقل إلى الذي اختار بعد اختياره الأول قال وإذا نسكت المرأة فلا حق لها في كينونة ولدها عندها صغيراً كان أو كبيراً ولو واختارها ما كانت ناكحاً فإذا طلقت طلاقاً لم يملك فيه الزوج الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها فيهم فإذا راجعها أو نسكتها أو غيره دخل بها أو لم يدخل بها أو غاب عن بلدها أو حضر فلا حق لها فيهم حتى تطلق وكلما طلقت عادت على حقها فيهم لأنهما تمتنع بوجهه فإذا ذهب فهي كما كانت قبل أن تكون وأن في ذلك حق للولد (قال الشافعي) وإذا تزوجت المرأة وله أم لأم فلا حق لها في أن تقوم مقام ابنتها في الولد لا تخالفها في شيء وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حق إلا أن يكون زوجها جسد الولد فلا تمنع حقها فيهم عند والد قال وإذا أمت الأم من الزوج كانت أحق بهم من الجدة (قال الشافعي) وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازعن الولد فالأولى ثم أمهات أمهات أمها وان بعدن ثم الجدّة أم الأب ثم أمهات أمهاتها ثم الجدّة أم الجدّ أبي الأب ثم أمهات أمهاتها ثم الاخت لأب والأم ثم الاخت للأب ثم للاخت للأم ثم الحالة ثم العمة قال ولا ولاية لام أبي الأم لان قرابتها باب لابأم فقرابة الصبي من النساء أولى قال ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمها فأما إخوانه وغيرهن فأنما يكون حقهن بالأب فلا يكون لهن حق معه وهن يدلن به والجدة أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائباً وغير رشيد قال وكذلك أبو أبي الأب قال وكذلك العم وابن العم وابن عم الأب والعصبية يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها قال وإذا أراد الرجل أن ينتقل عن البلد الذي تنكح به المرأة كانت بلدته وبلدها أو بلدة أحدهما دون الآخر ولم تكن فسواء والأب أحق بالولد مرضعاً كان أو كبيراً وكيفما كان وكذلك قرابة الأب وإن بعدت والعصبية إذا افتقرت الدار أولى فإن صارت الأم أو الجدات معهم في الدار التي يتحول بهم إليها أو رجع هو بهم إلى بلدتها كانت على حقها فيهم (قال الشافعي) وكل ما وصفت إذا كانت الزوجة حرة أو من ينازع في الولد بقرباتها حراً فأما إذا كانت الزوجة أو من ينازع بقرباتها مملوك فلا حق للمولود في الولد الحر والأب الحر أحق بهم إذا كانوا أحراراً قال وكذلك إن نسكت أمهم وهي حرة أو لم تنكح وهي غير ثقة وله أم مملوكة فلا حق للملوكة بقرابة أم قال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية قال ومضى عتقت كانت على حقها في الولد قال وإذا كان ولد الحر مملوك فمالكهم أحق بهم منه قال وإذا كان الولد من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحق بهم ولا يخبرون في وقت الخيار قال وليس على الأب إذا لم تكمل فيه الحرية نفقة ولده من زوجه له ان كانوا مملوك فنفقتهم على سيدهم وكذلك لو كان أبوه هم حرا وهم مملوك فإذا عتقوا فنفقتهم على أبيهم الحرة ولا نفقة على الأب الذي لم يكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحراراً من الأصل بأن أمهم حرة لأنه غير وارث لهم ولا ذومال ينفق عليهم منه ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من أمهم إذا كانت زوجة ولا حق له في كينونة الولد عنده قال وإذا كان من ينازع في الولد أم أو قرابة غير ثقة فلا حق له في الولد وهي كن لم يكن في هذه الحال وأقرب الناس به أحق بالمنازعة كأن أمه كانت غير ثقة وأمها ثقة فالحق لامها ما كانت البنت غير ثقة ولو صلح حال البنت رجعت على حقها في الولد كما تنكح فلا يكون لها فيهم حق وتشم فترجع على حقها فيهم وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه يقوم مقامه وأخوه وذو قرابته فإذا صلحت حاله رجع إلى حقه في الولد فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب اتیان النساء حیضا) (قال الشافعی) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ویسألونک عن الحیض الایة قال فرغم بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل حتی یتطهرن حتی یرین الطهر

خبرني عن علي رضي الله عنه بين أحي وعي ثم قال لأخ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خبرته وقال في الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا استكمل سبع سنين ذكر أكان أو أنثى وهو يعقل عقل مثله خير وقال في كتاب النكاح القديم إذا بلغ سبعا أو ثمان سنين خير إذا كانت دارهما واحدة وكانا جميعا مأمونين على الولد فإن كان أحدهما غير مأمون فهو عند المأمون منهما حتى يبلغ وإذا اقترقا الأبوان وهما في قرية واحدة فالأم أحق بالولد مالم تزوج وعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه ويخرج الغلام إلى الكتاب أو الصناعة إذا كان من أهلها ويأوى إلى أمه فإن اختار أباه لم يكن له منعه من أن يأتي أمه وتأنيبه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ولا أعلم

فإذا تطهرن بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله أن تجتنبوهن قال وما أشبه ما قال والله تعالى أعلم بما قال ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل أتيان النساء في الحيض لا ذي الحيض وإباحته أتيانهن إذا طهرن وتطهرن بالماء من الحيض على أن الأتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على أن أتيان النساء في أدبارهن محرم قال وفيه دلالة على أنه انما حرم أتيان النساء في دم الحيض الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والصوم ولم يحرم في دم الاستحاضة لانها قد جعلت في دم الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الغسل من دم الحيض ودم الاستحاضة قائم والصلاة والصيام عليها فإذا كانت المرأة حائضا لم يحل لزوجه أن يصيبها ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ثم يحل له أن يصيبها قال وإن كانت على سفر ولم تجد ماء فإذا تيممت حل له أن يصيبها ولا يحل له إصابتها في الحضر بالتيمم إلا أن يكون بها قرح يمنعها الغسل فتغسل فرجها وما لا قرح فيه من جسدها بالماء ثم تيمم ثم يحل له إصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها في دم الاستحاضة إن شاء وحكمه حكم الطهارة قال وبين في الآية انما هي عن أتيان النساء في الحيض ومعروف أن الأتيان الأتيان في الفرج لأن التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس أتيانا ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الزوج مباشرة الحائض إذا شدت عليها أزارها والتلذذ بما فوق الأزار مفضيا إليها بجسده وفرجه فذلك لزوج الحائض وليس له التلذذ بما تحت الأزار منها

(باب أتيان النساء في أدبارهن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم الآية (قال الشافعي) وبين أن موضع الحرث موضع الولد وأن الله تعالى أباح الأتيان فيه إلا في وقت الحيض وأنى شئتم من أين شئتم (قال الشافعي) وإباحة الأتيان في موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم أتيان في غيره فالأتيان في الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الأتيان في القبل محرم بدلالة الكتاب ثم السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحجة أو ابن فلان بن أحجة بن فلان الأنصاري قال قال محمد بن علي وكان ثقة عن خزيمة بن ثابت أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أدبارهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال ثم دعاه وأمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الحربتين أوفى أي الخريزتين أوفى الخريزتين أم من دبرها في قبلها فنعم أم من دبرها في دبرها فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن (قال الشافعي) فأما التلذذ بغير إبلاغ الفرج بين الإيتين وجميع الجسد فلا بأس به إن شاء الله تعالى قال وسواء هو من الأمة أو الحرة فإذا أصابها فيما هنالك لم يحل لها الزوج أن يطلقها ثلاثا ولم يحصنها ولا ينبغي لها تركه وإن ذهبت إلى الإمام نهاه فإن أقرب بالعودة له أدبه دون الحد ولا غرم عليه فيه لها لأنها زوجة ولو كان في زنا حد فيه أن فعله حد الزنا وأغرم أن كان غاصبها مهر مثلها قال ومن فعله وجب عليه الغسل وأفسد حجه

(باب الاستملاء) قال الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم قرأ إلى العادون (قال الشافعي) فكان ينفى ذكر حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ما سوى الأزواج وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج وملك البمين من الأدميات دون البهائم ثم أكدها فقال عز وجل فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فلا يحل العمل بالذكور إلا في الزوجة أوفى ملك البين ولا يحل الاستملاء والله تعالى أعلم وقال في قول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله معناها والله أعلم ليحسروا حتى يغنيهم الله تعالى وهو كقوله في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف ليكف عن أكله بسلف أو غيره قال وكان في قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم بيان أن المخاطبين بها الرجال لا النساء فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متسرية بما ملكت عينا لانها متسراة أو منكوحة لأنها لا تكون إلا بمعنى أنها منكوحة ودلالة على

تحريم اتيان البهائم لان الخطابية باحلال الفرج في الآدميات المفروض عليهم العدة ولهن الميراث منهم وغير ذلك من فرائض الزوجين

(الاختلاف في الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ملك الرجل عقدة المرأة فأراد الدخول بها فان كان مهرها حالا أو بعضه لم يجبر على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه اليها وان كان دينيا كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم لتصلح أمرها ونحوه لا يجاوزها ثلاثا اذا كانت بالغاً ويجماع مثلها وسواء في هذا المملوكة والحرّة وليس لولي الحرّة ولا السيد الأمة منعه اياها اذا دفع صداقها ان كان حالا أو ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق الا ما يؤجل في دين الناس ويباع عليه في ماله كما يباع عليه في الدين ويجبس فيه كما يجبس في الدين لا افتراق في ذلك قال وهذا كله اذا كانت الزوجة بالغاً ومقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها أن يجماع فاذا كانت لا تحتمل أن يجماع فلا هلهامنعها الدخول حتى تحتمل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجماع مثلها ويحلى بينه وبينها قال ومتى كانت بالغاً فقال لا يدفع الصداق حتى تدخلوها وقالوا لا يدفعها حتى تدفع الصداق فأيهما تطوع أجبرت الآخر على ما عليه فان تطوع الزوج بدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها بادخالها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال وان امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا تدفعها اليه اذا دفع الصداق اليها (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضنوا أجبرت على الدخول وكل امرأة تحتمل أن يجماع قال فان كانت مع هذا مضنة من مرض لا يجماع مثلها أمهلت حتى تصير الى الحال التي يجماع مثلها ثم يجبر على الدخول ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال واذا دخلت عليه فأصابها ففرضاها ثم لم يلتزم ذلك فعليه ديتها كاملة وهي امرأته بحالها ولها المهر تاما ولها أن تمتنع من أن يصيبها في الفرج حتى تبرأ الجزء الذي اذا عاد لاصابته لم ينكحها ولم يزد في جرحها ثم عليها ان برأت أن تحلى بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة فان تناول ذلك فكان النساء يدركن علمه فان قلن انها قد برأت وان الاصابة لا تضرها أجبرت على التخلية بينه وبين اصابته قال وان صارت الى حال لا يجماع من صار اليها أخذت صداقها وديتها وقيل هي امرأتك فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها اذا كان مثلها لا يجماع

(اختلاف الزوجين في متاع البيت) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكنان وقد افترقا ولم يفترقا أو ماتا أو مات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع اذا كانا ساكني البيت في أيديهما معا فالظاهر انه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما أو في يدرجلين فيحلف كل واحد منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فالمتاع بينهما نصفان لان الرجل قد عاك متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك والمرأة قد عاك متاع الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك فلما كان هذا ممكنا وكان المتاع في أيديهما لم يجز أن يحكم فيه الا بهذا الكينونة الشيء في أيديهما وقد استحل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فاطمة رضي الله تعالى عنها ببدن من حديد وهذا من متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضي الله تعالى عنها في تلك الحال مالكة للبدن دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقد رأيت امرأة (١) بيني وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها بحال عظيم ودرع ومصحف فكان لها دون اخوتها ورأيت من ورث أمه وأخته فاستحيا من بيع متاعها فصار مال المتاع النساء فاذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت ولو أنا كنا نناقض بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعا في يدي رجلين يتدا عيانه فكان في المتاع ياقوت ولؤلؤ وعليه من عليه المتاع وأحد الرجلين ممن يملك ذلك المتاع والاخر ليس

على أبيها انخراجها اليها الا أن تعرض فيؤمر باخراجها عائدة وان ماتت البنت لم تنع الأم من أن تليها حتى تدفن ولا تنع في مرضها من أن تلي تمريضها في منزل أبيها وان كان الولد محبولا فهو كالصغير فالأم أحق به ولا يجبر أبدا واذا خيرا فاختار أحد الابوين ثم اختار الآخر حوّل ولو منعت منه بالزوج فطلقها طلاقا يملك فيه الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها في ولدها لانها منعت بوجه فاذا ذهب فهي كما كانت فان قيل فكيف تعود الى ما بطل بالنكاح قيل لو كان بطل ما كان لامها أن تكون أحق بولدها من أبيهم وكان ينبغي اذا بطل عن

(١) قوله بيني وبينها ضبة الخ كذا في الأصول ولعله محرف وأصله وقد رأيت امرأة بيني وبينها ضبة سيف الخ وحرر كتبه معجبه

الام أن يبطل عن الجدة
 التي انما حقها لحق
 الام وقد قضى أبو بكر
 على عمر رضي الله عنهما
 بأن جده ابنه أحق به
 منه فان قيل فما حق
 الام فيهم قيل كحق
 الأب هما والدان
 يجدان بالولد فلما كان
 لا يعقل كانت الام
 أولى به على أن ذلك
 حق للولد لا للأبوين لان
 الام أحق عليه وأرق
 من الأب فاذا بلغ
 الغلام ولي نفسه اذا
 أونس رشده ولم يجبر على
 ان يكون عند أحدهما
 وأختاره برهما وتركه
 فراقهما واذا بلغت
 الجارية كانت مع
 أحدهما حتى تزوج
 فتكون مع زوجها فان
 أبت وكانت مأمونة
 سكنت حيث شئت
 مالم تر رية وأختارها
 أن لا تفارق أبوها
 (قال) واذا اجتمع
 القرابة من النساء
 فتنازعن المولود فالام
 أولى ثم أمهات أمهات
 أمها وان بعدن ثم
 الجدة أم الأب ثم أمها
 ثم أمهات أم الجدة أم
 الجد لأب ثم أمهات

الاعلى من مثله انه يملك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع للوسر الذي هو أولاهما في الظاهر بملك مثله وجعلنا
 سقلة المتاع ان كان في يدي موسر وموسر للعسر دون الموسر فالفنما اجتماع عليه الناس في غير هذا من أن
 الدار اذا كانت في يدي رجلين فتداعياها جعلت بينهما نصفين ولم ينظر الى أشبههما أن يكون له ملك تلك
 الدار فتعطيها ياها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجماع وهكذا ينبغي أن يكون متاع البيت وغيره مما يكون
 في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف بالقياس الاصل الا أن يفرق بين ذلك سنة أو اجماع
 ويقال لمن يقول أجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال أرايت دباغا وعطارا كانا في حانوت فيه
 عطر ودباغ كل واحد منهما يدعي العطر والدباغ أيلزمك أن تعطى العطار العطر والدباغ الدباغ فان قلت اني
 أقسم بينهما قيل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين
 الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطار

(الاستبراء) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أصل الاستبراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عام سبي أو طاس أن توطأ حامل حتى تضع أو توطأ حائل حتى تحيض وفي هذا دلالات منها أن من
 ملك أمة لم يوطأها الا باستبراء كانت عند نفقة أو غير نفقة أو توطأ أو لا توطأ من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يستثن منهن واحدة ولا نسل أن فيهن أبكارا وحرائر كن قبل أن يستأمن واماء وضيعات وشريقات
 وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا أن كل ملك استحدثه المالك لم يجز فيه الوطء
 الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار مباحا بالملك كان على المالك فيه أن يستبرئه
 وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا منه بأنه كان
 مباحا لغيره وانما حدث له وكان حلالا له بعدما ملكه فلما ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا
 بعد البيع ثم اشتراها منه البائع أو استقاله منها وهو يعلم أن الرجل لم يصل اليها أو كانت مشتريتها امرأة
 ثقة أم له أو بنت لم يكن له أن يوطأها حتى يستبرئها من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك
 الثاني ومتى حل له أن يوطأها قدم بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرا أو عند امرأة محصنة لان
 السنة تدل على أن الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء أن تمكث عند المشتري طاهرا
 ما كان المكث قل أو كثر ثم تحيض فتستكمل حيضة فاذا طهرت منها فهو استبراءها ويكون الاستبراء اذا
 حاضت الحيض الذي تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانها قد جاءت
 بما تعرف وزادت عليه وان حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دمها أو وجدت شيئا تنكره
 في بطن أو دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وأمسك عن أصابتها حتى يستدل على أن تلك الريبة لم تكن
 حملا اما بذهاب ذلك الذي تجد وحيضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف وإما بزمان يمر عليها يعرف
 أهل العلم من النساء أنهن لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا أتى ذلك عليها استدل على أن
 تلك الريبة من مرض لا من حمل وحل وطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائل
 حتى تحيض وهذه الحائل قد حاضت قيل فعقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد الاستبراء بالحيض
 والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن معه رية فاذا كانت معه رية بحمل فلا استبراء
 بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرا وقال تبارك
 وتعالى وأولات الاجال أجلهن أن يضعن حملهن فدللت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء وأنه
 مسقط لجميع العدد ولم أعلم أحدا خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكر أنها حامل لم تحل بها
 ولا تحل الا بوضع الحمل أو البراءة أن يكون ذلك حملا وهكذا والله تعالى أعلم المرتبة في الاستبراء لانها في
 مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرتبة ثم حدثت لها رية ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها
 أمسك عن أصابتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة ثم أصابها اذا برئت منها واذا ملكك الأمة بمرات

أوهبة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه الملك لم توطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت تستبرأ لم يجز لما لكها أن يتلذذ منها مباشرة ولا قبلة ولا جس ولا تجريد ولا بتطر شهوة من قبل أنه قد يظهر بها حمل من بائعها فيكون قد نظر متلذذاً أو تلذذاً أكثر من النظر من أم ولد غيره وذلك محظور عليه ومتى اشتراها فقبضها ثم وضعت حملها برث وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء إلا بوضع جميع حملها إذا كان حملها من غير سيدها وغير زوج الأزواج قد طلق أو مات وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له الوطء ولو اشتراها فلم يقبضها ولم يتفرق حتى وضعت في يدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهر من نفاسها ثم تحيض في يديه حيضة مستقبله من قبل أن البيع انما تم له حين لم يكن للبائع فيه خيار بأن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه ولو اشتراها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً وقبضها المشتري فحاضت قبل أن يسلم البائع البيع ويبطل شرطه في الخيار أو تمضي ثلاث الخيارات لم يطأها بهذه الحيضة حتى تطهر منها ثم تحيض حيضة أخرى ولو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثاً ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبراء لأنه تام الملك فيها قابض لها لو اعتقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزاً ولو أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لأن البيع فيها تام ولو بيع جارية معينة دلس له فيها عيب وظهر على العيب بعد الاستبراء فاختار أن يمسكها أجزأه ذلك الاستبراء من قبل أن الملك له تام إلا أن له الخيار بالعيب أن شاء ردوان شاء أمسك وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه وللرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضه أياها بائعها وليس لبائعها منعه أياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه أياها على يدي أحد ليس تستبرئها بحال ولا للشري أن يحبس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ساعتها أو مقيماً أو معدماً أو مملأاً أو صالحاً أو رجلاً سوء وليس للشري أن يأخذ بحميل بعهدته ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وإنما التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء ألزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبداً أو أمة أو شيئاً وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبدین حراً كان ينبغي للحاكم أن يحبره على أن يدفع إليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطيناها أن يأخذله كفيلاً أو يحبس له البائع عن سفره أعطيناها ذلك في خوف أن يكون مسروقاً ومعيباً عيباً خافياً من سرقة أو باق ثم لم نجعل لهذا غاية أبداً لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد وبيوع المسلمين الجائزة بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعته أن يكون قابضاً لثمنها وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوساً عن مالكها ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيوع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري البائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين بعدهم هو أن تكون الأثمان المستأخرة إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل غير معلوم لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر وأقل وكان فاسداً مع فساده من الثمن من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشتراً إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ولا مشتراً بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا بيع أجل بصفة ولا عين بعينه بقبض وخارج من بيوع المسلمين فلو أن رجلين تباعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جائزاً وكان للمشتري قبضها واستبرأوها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فماتت قبل أن تستبرأ

أمهاتها ثم الأخت
للأب والأم ثم الأخت
للأب ثم الأخت للأم
ثم الخالة ثم العمة ولا
ولاية للأم أبي الأم لأن
قربانها بأب لا بأب
فقربة الصبي من
النساء أولى ولا حتى
لا حدمع الأب غير
الأم وأمها فاما
أخواته وغيرهن فاما
حقوقهن بالأب فلا
يكون لهن حق معه
وهن يدلن به والجد أبو
الأب يقوم مقام الأب
إذا لم يكن أب أو كان غائباً
أو غير رشيد وكذلك
أبو أبي الأب وكذلك
العصبة يقومون مقام
الأب إذا لم يكن أقرب
منهم مع الأم وغيرهما من
أمهاتها وإذا أراد الأب
أن ينتقل عن البلد
الذي نكح به المرأة
كان بلسده أو بلسدها
فسواء القول قوله إذا
قال أردت النقلة وهو
أحق بالولد مرضعاً
كان أو كبيراً وكذلك
العصبة إلا أن تخرج
الأم إلى ذلك البلد
فتكون أولى ولا حتى
لمن لم تكمل فيه الحرية

في ولد الحر واذا كان ولد
الحر مملوك فسيدهم
أحق بهم واذا كانوا
من حرة وأبوه مملوك
فهى أحق بهم ولا
يخيرون في وقت الخيار

(باب نفقة المماليك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
محمد بن عجلان عن بكر
أو بكير بن عبد الله
«المرزني شك» عن عجلان
أبي محمد عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للمملوك طعامه
وكسوته بالمعروف ولا
يكلف من العمل مالا
يطيق (قال) فعلى
مالك المملوك الذي ذكر
والانثى البالغة اذا
شغلها في عمل له أن
ينفق عليها ويكسوها
بالمعروف وذلك نفقة
رقيق بلدهما الشبع
لا وساطة الناس الذي
تقوم به أبدانهم من
أى الطعام كان قمحا
أو شعيرا أو ذرة أو تمرا
وكسوتهم كذلك مما
يعرف أهل ذلك البلد
أنه معروف صوف أو
قطن أو كتان أى ذلك
كان الاغلب بذلك البلد

فان ماتت عنده بعد ما ظهر بها حمل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع
من الثمن بقدر ما بين قيمتها مالا وغير حامل ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يتواضعاها على يدي من
يستبرئها فانت أو عيت عند المستبرئ فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بما وضعتا فهي من ماله
وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فوثقتا في يدي غيره اذا كان هو وضعها لموثقتا في يديه ولو كان
اشتراها فلم يقبضها حتى تواضعاها برضا منهما على يدي من يستبرئها فانت أو عيت ما انت من مال البائع
لان كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه واذا عيت قبل للمشتري أنت بالخيار
ان شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عندك العيب شئ كالمو عيت في يدي البائع بعد صفقة البيع
وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وان شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم اليه السلعة أن يأخذ منه الا أن يكون الثمن الى أجل معلوم
فيكون الى أجله واذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن الى
أجل وقال البائع لا أسلم اليك السلعة حتى تدفع الى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم الى
السلعة فان بعض المشرقين قال يجبر القاضي كل واحد منهما ما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة الى المشتري والثمن الى البائع لا يبالى بأيهما بدأ اذا كان ذلك حاضرا وقال
غيره منهم لا أجبر واحد منهما على احضار شئ ولكن أقول أيكما شاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع
الى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا يقبض ماله وقال آخرون أنصب لهما عدلا
فأجبر كل واحد منهما على الدفع الى العدل فاذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن الى
البائع والسلعة الى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما
أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة الى المشتري بحضرته ثم ينظر فان كان له مال أجبره على
دفعه من ساعته وان غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجد له مالا دفعه الى البائع
وأشهد على اطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال الى البائع وان لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع
وجدته عند مفلس فهو أحق به ان شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لانه ان أحدث بعد اشهادنا على وقف
ماله في ماله شيئا لم يجز وانما منعنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا
القول دونه لانه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه يبيع الى
مالك ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد أعلننا ان ملكها لغيره ولا يجوز أن يكون
رجل قد أوجب على نفسه ثمة ماله حاضر ولا نأخذ منه ولا يجوز لرب الجارية أن يطأها ولا يبيعها
ولا يعتقها وقد باعها من غيره ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها
منهم واذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فانقضت عدتها
فأراد سيدها اصابها بانقضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحیضة بعد ما حل فرجها لانه الفرج كان
حلالا لغيره ممنوعا منه والاستبراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند
أم رجل أو بنته بحیضة أو حیض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يبيعها حتى يستبرئها بعد ما أبيع له فرجها
ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فمجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها لانها كانت ممنوعة الفرج منه
وانما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجامع في هذا المعنى المتزوجة وتفرقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فحاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو نكح فنجست واجبا عليها فكانت
ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الاحرام والحیض ثم خرجت من الاحرام والصوم والحیض لم يكن عليه
أن يستبرئها وذلك أنه انما حيل بينه وبين فرجها بعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والاحرام
لأنه حيل بينه وبين الفرج كما حيل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يمسها ولا يقبلها ولا ينتظر

التي اشتهرت في حالها هذه مخالفة لحالها الاولى وتجتمع المستبرأة والمعتدة وتختلفان فأما ما تجتمعان فيه فان في الاستبراء والعدة معنى وتعبدا فأما المعنى فان المرأة اذا وضعت حملها كانت براءة في الحرمة والامة وانقضاء العدة وأما التعبد فقد تعلم براءتها بان تكون صبية لم يدخل بها ولم يدخل بها فتحيض حيضة فتعد عدة الوفاة كما تعتدها البالغة المدخول بها ولا تبرئها حيضة واحدة فأولم تكن العدة الالبراءة كانت الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الامة البالغة وغير البالغة تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها ولو كان رجل مودع أمة يستبرئها بحيضة عنده قد حاضت في يدي نسائه حيضا كثيرا ثم ملكها ولم تفارق تحصينه بشراء أو هبة أو ميراث أو أي ملك ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ أمة أن لا يرسلها وأن يحصنها وان فعل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما يحل له منها مثل المحصنة الأتري أن عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يرسلونهم فيخبرناه تلحق الاولاد بهم وان أرسلوهم ولا يحرم عليهم الوطء مع الارسال ولو اتسع رجل جارية فاستبرأها ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها بشاهد فوقف المشتري عنها ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه وقفها لأنها كانت على الملك الاول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الاول وهي في بيته لم تخرج منه لم يطأها حتى يستبرئها لانه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما وكانت في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة الا بان يملكها طاهرا ثم تحيض بعند أن تكون طاهرا في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما يكون هذا في العدة في قول من قال الاقراء عين الحيض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يمتد بتلك الحيضة ولا يمتد بحيضة الاحيضة تقدمها طهر فان قال قائل لم زعمت أن الاستبراء طهر ثم حيضة وزعمت في العدة أن الاقراء الاطهار قلنا له بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما فلما قال الله عز وجل يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاقراء الاطهار لقوله في ابن عمر يطلقها طاهرا من غير جماع فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرناها أن تأتي بثلاثة اطهار فكان الحيض فيها فاصلا بينهما حتى يسمي كل طهر منهما غير الطهر الآخر لا نه لولم يكن بينهما حيض كان طهرا واحدا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحيضة فكانت الحيضة الاولى أمامها طهر كما لا يعد الطهر الا وأمامه حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحيضة يقصد قصد الحيض بالبراءة فأمرناها أن تأتي بحيض كامل كما أمرناها اذا قصد قصد الاطهار أن تأتي بطهر كامل

(النفقة على الاقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها الا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد افضالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذ سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى الى قوله بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن هند قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان أبا سفيان رجل شحيح وليس لي الا ما أدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك وولديك بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها

وكان لا يسمى مشبهه
صبي فاعوضه والحواري
اذا كانت لهن فراهة
وجمال فاعرفون أنهم
يكسبن أحسن من
كسوة اللاتي دونهم
وقال ابن عباس في
المملوكين أطعموهم مما
تأكلون واكسوهم مما
تلبسون (قال الشافعي)
رحم الله هذا كلام مجمل
يجوز أن يكون على
الجواب فيسأل السائل
عن ماله وما غايه كل
ثمرا أو شعيرة ويلبس
صوفا فقال أطعموهم
مما تأكلون واكسوهم
مما تلبسون والسائلون
عرب ولبوس عامتهم
وطعامهم خشب
ومعاشهم ومعاش
رقيقهم متقارب فأما
من خالف معاش السلف
فأكل رقيق الطعام
ولبس جيد الثياب فلو
أسى رقيقه كان أحسن
وان لم يفعل فله ما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نفقته وكسوته
بالمعروف فأما من لبس
الوشى والمروى والخز
وأكل النسي وألوان
لحوم الدجاج فهذا ليس
بالمعروف للمالك وقال

حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أناساً من رجل شجع وانه لا يعطيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف (قال الشافعي) ففي كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان أن الأجارة جائزة على ما يعرف الناس إذ قال الله عز وجل فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف لبنها فيقل ويكثر فتجوز الأجارة على هذا لأنه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الأجازات على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا (قال الشافعي) وبيان أن على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث وذلك أن الأم وارثة وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار والدته بولدها لأن عليها الرضاع (قال الشافعي) وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال التي لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد وكذلك ولد الولد لأنهم ولد ويؤخذ بذلك الاجداد لأنهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد إذا صار الولد في الحال التي لا يقدر على أن يغني فيها نفسه أو وجب لأن الولد من الوالد وحق الوالد على الولد أعظم وكذلك الجد وأبوالجد وآباؤهم فوقه وإن بعدوا لأنهم آباء قال وإذا كانت هندزوجة لابي سفيان وكانت القيم على والدها لم يغرم بأمر زوجها فأتى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف فقلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجه ما كان فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته سرا وعلاية وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيم بماله ممن توكله أو كفله قال وإن وجد الذي له الحق ماله بعينه كان له أخذه وإن لم يجده كان له أخذه مثله إن كان له مثل إن كان طعاماً فطعام مثله وإن كان دراهم فدراهم مثله وإن كان لا مثله كان له قيمة مثله دنائراً ودراهم كأن غصبه عبد فلم يجده فله قيمته دنائراً ودراهم فإن لم يجد الذي غصبه دنائراً ولا دراهم ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذي وجد فيستوفي قيمة حقه ويرد إليه فضله إن كان فيما باع له وإن كان يبلد الأغلب به الدنانير باعه بدنانير وإن كان الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم قال وإن غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص ثمنه أو عبداً فاستخدمه حتى كسر أو أعور فعنده أخذ ثوبه وعبده وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبده على ما وصفنا

(نفقة المالكين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشبع لا وساطة الناس الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان خنطة أو شعيراً أو ذرة أو تمرًا وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الأغلب بذلك البلد وكان لا يسمى ضيقاً بموضعه (قال الشافعي) والجواري إذا كانت لهن فراهة وجمال فالمعروف أنهن يكسفن أحسن من كسوة اللاتي دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن أبي خدّاش عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول في المملوكين أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب فسأل السائل عن مما ليكه وهو غائب كل تمر أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وكان أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصدًا فهذا يستقيم قال والسائلون

عليه السلام إذا كفى
أجدكم خادمه طعامه
جزه ودخانه فليدعه
فليجلسه معه فإن أبي
فليروغ له لقمة فيأوله
أيها أو كلمة هذا معناها
فما قال صلى الله عليه
وسلم فليروغ له لقمة
كان هذا عندنا والله أعلم
على وجهين أولاهما
بعناه أن اجلسه معه
أفضل وإن لم يفعل
فليس بواجب إذ قال
النبي صلى الله عليه وسلم
والأفليروغ له لقمة
لأن اجلسه لو كان
واجباً لم يحمل له أن
يروغ له لقمة دون أن
يجلسه معه أو يكون
بالتخيار بين أن ينأوله أو
يجلسه وقد يكون أمر
اختيار غير الحتم وهذا
يدل على ما وصفنا من
بيان طعام المملوك
وطعام سيده والمملوك
الذي يلي طعام الرجل
مخالف عند المملوك
الذي لا يلي طعامه
ينبغي أن ينأوله مما
يقرب إليه ولولقمة فإن
المعروف أن لا يكون
يرى طعاماً قد دوى
العمل فيه ثم لا ينال منه
شيأ يرد به شهوته وأقل

عرب ولبوس عامتهم وطعامهم خشن ومعاشهم رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف
 معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس حسنة الثياب فلو آتته رقيقه كان أكرم وأحسن فإن
 لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عندنا المعروف لئلا
 في بلد الذي به يكون ولو أن رجلا كان لبسه الوشي والخز والمزوي والقصب وطعمته النقي وألوان لحم
 الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم مما يليكه ويكسوه هم مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال
 الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخاه فليدعه فليجلسه معه فإن أبي فليروغ له لقمة فليناولها إياها أو يعطه
 إياها أو كلة هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا
 عندنا والله تعالى أعلم على وجهين أحدهما وهو ألاهما بمعناها والله تعالى أعلم أن اجلاسه معه أفضل وإن لم
 يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والأفلى روقه له لقمة لأن اجلاسه
 لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يناولها أو يجلسه
 وقد يحتمل أن يكون أمر اختيار غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا يجلبه أكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تبان طعام المملوك وطعام سيده إذا
 أراد سيده طبيب الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة
 هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك
 الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناولها لقمة يأكلها مما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى
 طعاما قدولى العناية فيه ثم لا ينال منه شيأ يرد به شهوته وأقل ما ترد به شهوته لقمة فإن قال قائل كيف
 يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره قيل لاختلاف حالهما لأن هذا ولي الطعام ورآه وغيره من
 المالك لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالك دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز
 وجل ما يدل على ما يوافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى
 والمساكين فارتزقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
 الحاضرون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتم والمسكنة ممن
 لم يحضر وإلهذا أشبه وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجا إلا أن
 تتطوع وقال لي بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع
 وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطى ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكلف من
 العمل إلا ما يطبق بمعنى به والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبقه يوما أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك
 ثم يعجز فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والامة الجلدة قد يقويان على أن يعيشا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم ثم
 يعجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوما وليلة ولا ينامان فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي
 يلزم المملوك لسيده ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه أن كان مسافرا فمشى العقبه وركوب
 الأخرى والنوم أن قد درأ كباتام أكثر من ذلك وإن كان لا يقدر على النوم كباتام أكثر من ذلك في
 المنزل وإن كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحة وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وإن كان
 في الشتاء عمل في السحر ومن أول الليل وإن كان في صيف يعمل تركه في القائلة ووجه هذا كله في المملوك
 والمملوك ما لا يضر بأبدانهم الضر واللين وما يعرف الناس أنهم ما يطبقان المداومة عليه (قال الشافعي)
 ومتى مرض واحد منهم ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله أن كان لا يطبق العمل وإن عجز أو زمن
 أنفق عليه مولاه أيضا إلا أن يشاء يعقه فإذا اعتقه فلا نفقة له عليه (قال الشافعي) وأم الولد مملوك يلزمه
 نفقته وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله والمدرسة والمملوكه تعمل له في منزله أو خارجا عنه

ما يرد به شهوته لقمة
 وغيره من المالك لم
 يله ولم يره والسنة
 خصت هذا من المالك
 دون غيره وفي القرآن
 ما يدل على ما يوافق
 بعض معنى هذا قال
 الله جل ثناؤه وإذا حضر
 القسمة أولو القربى
 واليتامى والمساكين
 فارتزقوهم منه ولم يقل
 يرزق مثلهم ممن لم يحضر
 وقيل ذلك في الموارث
 وغيرها من الغنائم وهذا
 أوسع وأحب إلى
 ويعطون ما طاب به
 نفس المعطى بلا توقيت
 ولا يحرمون ومعنى
 لا يكلف من العمل إلا
 ما يطبق يعني والله أعلم
 إلا ما يطبق الدوام عليه
 لا ما يطبق يوما أو يومين
 أو ثلاثة ونحو ذلك ثم
 يعجز ووجه ذلك
 ما لا يضر ببدنه الضرر
 اللين وإن عجز أو زمن
 أنفق عليه مولاه وليس
 له أن يسترضع الامة
 غير ولدها فيمنع منها
 ولدها إلا أن يكون فيها
 فضل عن ربه أو يكون
 ولدها يغتذى بالطعام
 فيقيم بدنه فلا بأس به
 وينفق على وادأم ولده

من غيره وينعنه الامام
أن يجعل على أمته
خراجا الا أن يكون في
عمل واجب وكذلك
العبد اذا لم يطق الكسب
قال عثمان بن عفان
رضي الله عنه في خطبته
لا تكلفوا الصغار
الكسب فيسرق ولا
الامة غير ذات الصنعة
فتكسب بفرجها

(صفة نفقة الدواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كانت ارجل
دابة في المصر أو شاء أو
بعير علفه بما يقيمها فان
امتنع أخذها السلطان
بعلفه أو يبيعه فان
كان ببادية غنم أو ابل
أو بقرا أخذت على
المرعى خلاها والمرعى
فان أجذبت الارض
علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يجبسها فتموت هزلا
ان لم يكن في الارض
متعلق وأجبر على ذلك
الا أن يكون فيها متعلق
لاتها على ما في الارض
تتخذ وليست كالذواب
التي لا ترعى والارض
مخصبة الارعيا ضعيفا
ولا تقوم للجذب قيام
الرواعي (قال) ولا

كما وصفنا من الملوكة غير المدبرة وينفق عليهم كلهن بالمعروف والمعروف ما وضفت وأي مملوك ضار
الى أن لا يطبق العمل لم يكفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتبه مخالفان
لن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهما الكسب شرطا كما
في الكتابة فأنفق على أنفسهما فان زعمتا أنكما عاجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكما ورددنا كما رقيقا
كما تبطلها اذا عجزتما عن تأدية أرض جنايتكما قال واذا كان لهما اذا هما عاجزان أن يقولوا لا نجحد فيردان
رقيقين كان لهما في المرض ما وضفت ان شاء الله تعالى لان هذا دلالة على أن فسخ الكتابة اليهما دون من
كاتبهما قال ولو كانا اثنين فجبر أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي
لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصة العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على ماله
الصغار وان لم ينفعوه يجبر على ذلك قال ولو زوج رجل أم ولده فولدت أولادا أنفق عليهم كما ينفق على
رقيقه حتى يعتقوا يعتق أمهم قال واذا ضرب السيد على عبده خراجا فقال العبد لا أطيقه قبل له أجره
من شئت واجعل له نفقته وكسونه ولا يكلف خراجا وان كانت أمة فكذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ
منها خراجا الا أن تكون في عمل وأحب أن ينعه الامام من أخذ الخراج من الامة اذا لم تكن في عمل وأحب
كذلك ينعه الخراج من العبد ان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا
الصغار الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى
كلفتموها الكسب كببت بفرجها (قال الشافعي) وان كانت لرجل دابة في المصر أو شاء أو بعير علفه
ما يقيمها فان امتنع من ذلك أخذها السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فاتخذت الغنم أو الابل
أو البقر على المرعى خلاها والمرعى ولم يجبسها فأجذبت الارض فأحب الى لوعافها أو ذبحها أو باعها
ولا يجبسها فتموت هزلا ان لم يكن في الارض متعلق ويجبر عندئذ على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان
في الارض متعلق لم يجبر عندئذ على بيعها ولا ذبحها ولا علفها لانها على ما في الارض تتخذ وليست كالذواب
التي لا ترعى والارض مخصبة الارعيا ضعيفا ولا تقوم للجذب قيام الرواعي (قال الشافعي) ولا تحلب أمهات
النسل الا فضلا عما يقيم أولادهن ولا يحلبها ويتركهن يمتن هن الا قال وليس له أن يسترضع أمة فبئع وإدائها
الا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذي بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالبن ان
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم

(الحجة على من خالفنا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فمن كان له على
رجل حق فلم يعطه اياه فان له أن يأخذ منه حقه سرا ومكابرة ان غصبه دنائرا أو دراهم أو ما يكال أو يوزن
فوجد مثله أخذه فان لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب السلعة
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أرأيت
لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال هو اذا غصبه دراهم فاستهلكها فأمرة أن يأخذ دراهم غيرها فانما
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لانه لو غصبه سودا لم تأمره أن يأخذ وضحا لان الوضع أكثر قيمة من
السود فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أجرته فقل له يأخذ مكان السود وضحا وهي
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وان لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة
من الدنانير قلنا فجعلت لان الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لانه انما صرت الى أن تعطيه
دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنانير بقيمة الدراهم وانما الى القيمة ذهبت

نحلب أمهات النسل إلا
فضلا عما يقيم أولادهن
لا يحلن فيتين هـ لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن
يجب عليه القصاص
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى ومن

يقتل مؤمنا متعمدا

بخراؤه جهنم الآية

وقال تعالى ولا تقتلوا

النفوس التي حرم الله إلا

بالحق وقال عليه

السلام لا يحل دم امرئ

مسلم إلا بأحدى ثلاث

كفر بعد إيمان أو زنا

بعد احصان أو قتل

نفس بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

تعالى وإذا نكثا أيمانهم

من الأحرار المسلمين أو

العبيد المسلمين أو

الأحرار من المعاهدين

أو العبيد منهم قتل

من كل صنف مكافئ

دمه منهم الذكرا إذا قتل

بالذكور وبالأنثى والأنثى

إذا قتلت بالأنثى وبالدكر

ولا يقتل مؤمن بكافر

لقول النبي صلى الله

عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم تجزله أن يبيع من عرضه فإخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدراهم وفيه تغاين فاحتك على أحد
أن عارضك بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبدا إلا ما أخذ منه لأنك تعلم أنه إذا أخذ غير ما أخذ
منه فأنما يأخذ بدلا ولا बदل بقيمة ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فما تقول أنت قلت أقول إن سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم إجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فنفعه إياه
فله أخذه منه وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخذ ما يكفيها ولدها بالمعروف منه ذهب وفضة لا طعاما ويحتمل لو كان طعاما أن يكون أرفع مما يفرض
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضالها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لأنه قد كان لأبي سفيان حبس
ذلك الطعام عنها وأعطاه غيرها لأن حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كآدم
الناس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي إذا أخذت من هذا فأنما تأخذ بدلا مما يجب لها
ولولدها والبذل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي إذا أخذت لنفسها ولولدها فقد جعلها أمين نفسها
ولولدها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سر من أبي سفيان وهو مال المال (قال الشافعي) فقلت له أما في
هذا ما دل على أن للمرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على
السلطان إذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للغصب سلعة
بعينها أليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وان لم يعطه سلعة بعينها باع السلطان عليه
في ماله حتى يعطى المغصوب قيمة سلعته قال بلى فقبل له إذا كانت السنة تبج لمن له حق أن يأخذ حقه
دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون للمرء إذا لم يجد حقه أن يبيع في مال
من له عليه الحق حتى يأخذ حقه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن
يبيع أرايت إذا قيل لك ولاله أن يأخذ مال غيره إلا بأذن السلطان ما جئتك أورايت السلطان لو باع لرجل
في مال رجل والرجل يعلم أن لا حق له على المبيع عليه أن يحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا
فتراكم انما تجعل أن يأخذ بعله لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر
بالحق لبعض الناس على بعض ويجب بر من امتنع من الحق على نأديته وما يحل السلطان شيئا ولا يحرمه
ما الحلال وما الحرام الأعلى ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جئت بين الرجل يكون له الحق
في أخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجهلته أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان
في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبر أم قياسا قال قال أصحابنا يقيم أن يبيع مال غيره قلت
ليس في هذا شيء لو قبح الا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك قيمته والقيمة بيع وتخالف
معنى السنة في هذا الموضع وتجا معها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك بمثل
هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أيضا فيه حجة فقال انه
يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أد الأمانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك فامعنى هذا قلنا ليس هذا
بثابت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت كانت عليك معنا قال وكيف
قلت قال الله عز وجل ان الله يأمر بدم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها فتأدية الأمانة فرض والحياة محرمة
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراها اذا غصب دنائير فباع ثيابا بدناير فقد خان لان الثياب غير الدناير
قلت ان الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فثله فان لم يكن يبيع
على الغاصب فأخذ منه مثل ما غصب بقيمتيه ولو كان اذا خان دنائير فبيعت عليه جارية بدناير قد دفعت
الى المغصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز ولا يكاتر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

مؤمن بكافرواته
لا خلاف أنه لا يقتل
بالمستأمن وهو في
التحریم مثل المعاهد
(قال المزني) رحمه
الله فإذا لم يقتل بأحد
الكافرين المحرمين
لم يقتل بالآخر (قال
الشافعي) رحمه الله
قال قائل عن النبي
صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي فهل من بيان في
مثل هذا ثبت قلت
نعم قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرث المؤمن
الكافر ولا الكافر
المؤمن فهل تزعم أنه
أراد أهل الحرب لأن
دماءهم وأموالهم
حلال قال لا ولكنها
على جميع الكافرين
لأن اسم الكفر يلزمهم
قلنا وكذلك لا يقتل
مؤمن بكافر لأن
اسم الكفر يلزمهم
فما الفرق قال قائل
روينا حديث ابن
السلماني قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون
زمن الخ كذا في غير
نسخته وحرر كتبه

نهجته

أن وجد له دنائره بعينه أعطاه أياها والام يعطيه دنائره غيرها لأنهم البست بالذي غصب ولا يبيع له جارية
فيعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرايت لو كان نابتا ما معناه قلنا إذا دلت السنة واجتماع
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سر من الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة
الخيانة أخذ - ذم لا يحمل أخذه فلو خانتى درهمًا قلت قد استعمل خيانتى لم يكن لي أن آخذ منه عشرة دراهم
مكافأة بخيانتى وكان لي أن آخذ درهمًا أو لا كون بهذا خائنا ولا ظالمًا كما كنت خائنا ظالمًا بأخذ تسعة
مع درهم - لأنه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدو الخيانة المحرمة أن تكون كما وصفنا من أن يأخذ من مال
الرجل بغير حق وهي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليل عليها أو تكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ
بغير أمره وهذا خلاف السنة فإن كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر
من آخذ منه سرًا ومكابرة (قال الشافعي) وخالفنا أيضًا في النفقة فقال إذا مات الأب أنفق على الصغير
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما جئتك في هذا قال قول الله تبارك وتعالى
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن إلى قوله وعلى
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك
وتعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود
وأمه وارث لا شيء عليهما من ذلك قال نعم قلت أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأقول ما تأولت تركت قال فاني أقول
على الوارث مثل ذلك بعدموت الأب هي في الآية ذلك بعدموت الأب قال لا يكون له وارث وأبوه حي
قلنا بلى أمه (١) وقد يكون زمنًا مولودًا فيرثه والده لو مات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما تأولت
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت يتيماله أخ فقير وجد أبو أم غني على من نفقته
قال على جده قلنا ولم يرثه قال لا أخيه قلنا أرايت يتيماله خال وابن عم غنيان لو مات اليتيم لمن ميراثه
قال لابن عمه فقلت فقبل يموت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم أرايت يتيماله أخ لا يبيعه وأمه
وهو فقير وله ابن أخ غني لمن ميراثه قال الأخ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت
النفقة على غير وارث وكل ما لزم أحد لم يتحول عنه لفقر ولا غيره فإن كانت الآية على ما وصفت فقد
خالفنا فأبرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال إنما جعلتها على ذي الرحم المحرم إن كان وارثًا
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فتخالف الآية فيه خلافا بيننا أو تجد في الآية أنه إنما عني بها
الرحم المحرم أو تجد أحدًا من السلف فسررها كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرايت إن عارضك أحد
بمثل جئتك فقال إذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعض قلت أجبره على نفقة ذي الرحم غير
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحل له نكاحها فيكون يومها له منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام
وهو يحل له أن ينكح إليه أو ينكح المرأة التي ينفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجوز من أن أجبره
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحدهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من
الرجال ما جئتك عليه ما أعلم أحدًا لو قال هذا إلا أحسن قولًا منك قال لأن الذي يحرم نكاحه أقرب
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أهلك وامرأة تلاعنها وامرأتك
ثبت دلائلها وكل من بينك وبينه رضاع قال ليس هؤلاء وارثًا قلنا أوليس قد فرضت النفقة على غير الوارث
فإن قال قائل فإنا ندرونا من حديثكم أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أجبر عصبه غلام على
رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفناخذ بهذا قال نعم قلت أف تخص العصبه وهم الأعمام وبنو الأعمام
والقرابة من قبل الأب قال لا إلا أن يكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالجدة عايل في هذا كالجدة عايل فيما
احتجبت به من القرآن وقد خالف هذا قد يكون له بنوعه فيكونون له عصبه وورثه ولا تجعل عليهم النفقة

وهي العصبية الورثة وان لم تحده دارحم تركته ضائعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا ايضا قلنا اما الاثر عن عمر فنحن أعلم به منك ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والده بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل منا والاية محتملة على ما قال ابن عباس وذلك ان في فرضها على الوارث والام حية دلالة على أن النفقة ليست على الميراث لانها لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه ثلثها لانه حظ الام ولو استرضع المولود غير الام كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الام ثلثه وان كانت الام خرجت من هذا المعنى أوجعت فيه كالستأجرة غيرها فكان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الام اذا أرضعته فلا يكون على الام من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي كل امرئ مالك لماله وانما الزمة فيه ما لزمه في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر مجمع عليه فأما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فان كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفا وان كان كما وصفت فقد خالفته خلافا بينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقراءة علي بن قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللرأة على الزوج حقوقا بينهما في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومجسلة ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه والله نسأل الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج الى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وبرك ميل ظاهر فانه يقول جل وعز ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وجماع المعروف اتيان ذلك بما يحسن لك ثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الى تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تعولوا أن لا يكثر من تعولون اذا اقتصر المرء على واحدة وان أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل علي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدي قال عندي آخر قال أنفقه على أهلي قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول ولدي أنفق على من تكفي وتقول زوجتك أنفق على أو طلقي ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فهذا أخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها بلدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرة لا يكف غير الطعام العام ببلده الذي يقاته مثلها ومن الكسوة والادم بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفت في القرآن وأبان

وخطأ آثار روى فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسولا فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به فلو كان ثابتا كنت قد خالفته وكان منسوخا لانه قتل قبل الفتح بزمان وخطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر عام الفتح وهو خطأ لان عمرو بن أمية عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرًا وانت تأخذ العلم ممن بعد ليس لك به معرفة أصحابنا (قال) ولا يقتل حر بعد وفيه قيمته وان بلغت ديته (قال المزني) رحمه الله تعالى وفي إجماعهم أن يده لا تقطع بيد

(١) انفراد بعض النسخ هنا بآيات هذه التراجم وان كان بعض ما فيها تقدم بعناء لا بلفظه فأثبتنا ما حرصنا على ما فيها من الفوائد وان كانت مشتملة على شيء من تحريف النساخ والله الموفق كتبه

العبد قضاء على أن
الحر لا يقتل بالعبد فإذا
منع أن يقتص من يده
وهي أقل لفضل الحرية
على العبودية كانت
النفس أعظم وهي أن
تقص بنفس العبد بعد
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يقتل والد الولد
لأنه إجماع ولا جدم من
قبل أم ولا أب بولد ولد
وان بعدلانه والد (قال
المرزقي) رحمه الله هذا
يؤكد ميراث الجد لأن
الاخ يقتل بأخيه ولا
يقتل الجد بابن ابنه
وذلك الاخ أخاه في قوله
ولا يملك جده وفي هذا
دليل على أن الجد
كالأب في حجب الاخوة
وليس كالأخ (قال) ويقتل
العبد والكافر بالحر
المسلم والولد بالوالد ومن
جرى عليه القصاص
في انفس جرى عليه
القصاص في الجراح
ويقتل العبد بالواحد
واحد بان عمر رضي
الله عنه قتل خمسة أو
سبعة برجل قتلوه
غيلة وقال لوتما لأعليه
أهل صنعا لقتلتهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو جرحه أحدهما

التي صلى الله عليه وسلم ذلك فان فرض الله عليهم نفقة أو واجهم فحجزوا عنها لم يحجزن على المقام معهم مع
الحجز عما لا غنى بهن عنه من النفقة والكسوة قال وبالأستدلال قلنا اذا عجز الرجل عن نفقة امرأته
فرق بينهما وقلنا يجب على الرجل نفقة امرأته اذا ملك عقدة نكاحها وختل بينه وبين الدخول عليه فآخر
ذلك هو ونفقة مطلقه طلاقا ملك الرجعة حتى تنقضي عدتها وان كان مثلها لا يخدم نفسها وجبت
عليه نفقة خادم لها واذا دخل بها فغاب عنها قضى لها بنفقة ما في ماله فان لم ترفع ذلك الى السلطان حتى
يقدم وتصادق على أن لم ينفق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة ما في الشهور التي مضت وكذلك ان
كانت زوجته حرة ذمية وان كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها
لأنه حق لها

(الخلاف في نفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل
نفقة امرأته حتى يدخل بها واذا غاب عنها وجب على السلطان ان يطلب نفقة ما أن يعاينها من ماله وان
لم يجده مالا فرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وان لم تطلب ذلك حتى يمضي لها زمان ثم طلبته فرض لها
من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة وان عجز عن نفقتها لم يفرق بينهما وعليه
نفقتها اذا طلقها مالا رجعتها أو لم يملكها (قال الشافعي) وقال لي كيف قلت في الرجل يحجز عن نفقة
امرأته يفرق بينهما قلت لما كان من فرض الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالسنة لم يكن له والله أعلم حبسها على نفسه يستمتع بها ومنعها عن
غيره تستغنى به وهو مانع لها فبرضا عليه عاجز عن تأديته وكان حبس النفقة والكسوة يأتي على نفسها فتموت
جوعاً وعطشاً وعرياً قال فإين الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على
أو بعني (قال الشافعي) قال فهذا بيان أن عليه طلاقها قلت أما بنص فلا وأما بالاستدلال فهو يشبه
والله أعلم وقلت له فما تقول في خادمه لا عمل فيها برزمانة عجز عن نفقتها قال يبيعها عليه قلت فاذا صنعت
هذا في ملكه كيف لا تصنعه في امرأته التي ليست بملك له قال فهل من شيء أئين من هذا قلت أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما
قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبهه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كتب الى أمراء الجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا
بعثوا بنفقة ما حبسوا فقال رأيت ان لم يكن في الكتاب ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
منصوصا التفريق بينهما هل بينه وبين ما منعها من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه اذا منعها فرق مثل
نشوز الرجل ومثل تركه القسم لها من غير إيلاء فقلت له نعم ليس في فقد الجماع أكثر من فقد لذة وولادة
وذلك لا يتلف نفسها وتركه النفقة والكسوة بآتيان على اتلاف نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في
الضرورة من المأكل ما حرم من الميتة والدم وغيرهما من انفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره
للضرورة التي تدفع عن نفسه ولا أجده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيئا مما حرم الله عليهما وأنت
ترغم أن الرجل اذا عجز عن اصابة امرأته وان كان يصيب غيرها أجل سنة ثم يفرق بينهما ان شئت قال هذا
رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فان كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فان قضاء عمر بأن يفرق
بين الزوج وامرأته اذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت احدي قضاي عمر في التفريق بينهما ولم يخالفه
فيه أحد علمته من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبلت قضاء في العنين وأنت ترغم أن عليا رضي الله
عنه يخالفه فقال قبلته لان الجماع من حقوق العقدة قلت له أفكما يجمع الناس أو جماع مرة واحدة

قال كجامع الناس قلت فانت اذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من أجل أنه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرها ولا يكون عنينا وتوحيده سنة قال ان أداء الحق الى غيرها غير مخرج له من حقها قلت فاذا كنت تفرق بينهما بان حقها عليه جاءها ورثت منه في عمره ان يجمع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والا تبار في نفقة واجب قال نعم قلت فلم أقررتهما مع بعضهما في النفقة والكسوة وفقدتهما أتي على اتلافها لأن الجوع والعطش في أيام يسيرة يقتلها والعري يقتلها في الحر والبرد وانت تقول لو أنفق عليها درهم ثم ترك يوما أخذته بنفقة لأنه يجب لها في كل يوم نفقة وفرقت بينهما بفقد الجماع الذي تخرجه منه في عمرها يجمع مرة واحدة فقد فرقت بينهما بأصغر الضررين وأقررتهما معاً على أعظم الضررين ثم زعمت أنهما متى طلبت نفقتهما من ماله غائباً كان أو حاضراً فرضتها عليه وجعلتها ديناً في ذمته كحقوق الناس وان كفت عن طلب نفقتها أو هرب فلم تجده ولا مال له ثم جاء لم تأخذه بنفقة فيما مضى هل رأيت ما لا قط يلزم الوالي أخذه لصاحبه حاضراً أو غائباً فيترك من موله طلبه أو يطلبه فيهرب صاحبه فيبطل عنه (قال) فيفحش عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجاً فأحرمه عليه بلا أحداث طلاق منه قلت له أفرأيت أحد الزوجين يرتد أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما أأرأيت الأمة تعتق أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما ان شاءت الأمة أو رأيت المولى أهو طلق أأرأيت الرجل يهجر عن إصابة امرأته أهو طلق فانت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب وأما مسواه بالسنة والاثار عن عمر قلت فاجتلب بأنه يقيم أن يفرق بغير طلاق يحدته الزوج لا حجة لك عليه وغير حجة على غيره (قال الشافعي) رحمه الله وقلت له فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته الا بالدخول وان خلت بينه وبين نفسها قال لأنه لم يستمتع منها يجمع قلت أفرأيت اذا غاب أو مرض أيسمتع منها يجمع قال لا ولكنهما محبوسة عليه قلت أفتجدها مملوكة محبوسة عليه قال نعم قلت ويجب بينهما الميراث قال نعم قلت وان كانت النفقة للحبس فهي محبوسة وان كانت للجماع فالمرضى والغائب لا يجمعان في حالهما تلك فأسقط لذلك النفقة قال اذا كان مثلها يجمع وخلت بينه وبين نفسها وجبت لها النفقة قلت له لم أوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثاً وهي غير حامل تخالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال وأين الدلالة بالكتاب فقلت له قال الله عز وجل في المطلقات وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فاستدل لنا على أن لا فرض في الكتاب المطلقة مالكة لامرأها غير حامل قال فانه قد ذكر المطلقات مرسلات لم يخص واحدة دون الأخرى وان كان كما تقول فغيره دلالة على أن لا نفقة لمطلقة وان كان زوجها يملك الرجعة وما ابتدأ السورة الاعلى المطلقة للعدة قلت له قد يطلق للعدة ثلاثاً قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد يمنع النفقة المبسوطة دون التي له رجعة عليها قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبت أن المنوعة النفقة المبسوطة بجميع الطلاق دون التي لزوجها عليها الرجعة ولو لم تدل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على أن النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجز أن ينفق على مطلقة الا أن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل الى غيرها من المطلقات فينفق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبسوطة قياساً عليها قلت أأرأيت التي يملك زوجها جمعها في عدها أليس يملك عليها أمرها ان شاء ويقع عليها ابلاؤه وظهاره ولعانه ويتوارثان قال بلى قلت أفهذه في معاني الأزواج في أكثر أمرها قال نعم قلت أفتجد كذلك المبسوطة بجميع طلاقها قال لا قلت فكيف تعيس مطلقه بالتخالفها وقلت له أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

مائة جرح ولا يخرجها
واحد اثنان كانوا في
القود سواء ويخرجون
بالجرح الواحد اذا كان
جرحهم اياه معاً لا يتجراً
ولا يقتص الامن بالغ
وهو من احتلم من
الذكور أو حاض من
النساء أو بلغ أيهما كان
خمس عشرة سنة

﴿صفة القتل العمد
وجراح العمد التي فيها
قصاص وغير ذلك﴾

قال الشافعي رحمه الله
واذا عمد رجل بسيف
أو خنجر أو سنان رمح
أو ما يشق بحده اذا ضرب
أو رمى به الجلد والحم دون
المقتل فخرجه جرحاً
كبيراً أو صغيراً فإت
منه فعليه القود وان
شده بحجر أو تابع عليه
الخنق أو والى عليه
بالسوط حتى يموت
أو طين عليه بيتاً بغير
طعام ولا شراب مدة
الاغلب أنه يموت من
مثلله أو ضربه بسوط
في شدة برد أو حر ونحو
ذلك مما الاغلب أنه يموت
منه فإت فعليه القود
﴿قال﴾ ولو قطع
مريئه وحلقومه أو قطع

خشوته فأباحتها من
خوفه أو مسيره في حال
الذبوح ثم ضرب عنقه
آخر فالاول قاتل دون
الآخر ولو أجافه أو
خرق أمعاءه لم يقطع
خشوته فيبينها منه ثم
ضرب آخر عنقه فالاول
جرح وأخر قاتل وقد
جرح معي عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في موضعين
وعاش ثلاثا» فلو قتله
أحد في تلك الحال كان
قاتلا ويرى الذي جرحه
من القتل ولو جرحه
جراحات فلم يمت حتى
عاد إليه فذبحه صار
والجراح نفسا ولو برأت
الجراحات ثم عاد فقتله
كان عليه ما على الجراح
منفردا وما على القاتل
منفردا (قال) ولوداوى
المجروح بسم فات أو
خاط الجرح في اللحم حتى
مات فعلى الجاني نصف
الدية لأنه مات من فعلين
وان كانت الخطيئة

(١) قوله فيما هو أعظم
الحق هكذا في النسخ وانظر
(٢) من هنا إلى ترجمة
الشقاق بين الزوجين
انفردت بيدنا نسخة
سقيمة فليعلم كتبه معصية

قد كنت ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها
أصحابي فاعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعشى تضعين ثيابك فإذا حلت فأذنيني قالت فلما عالمت
ذلك أنه أن معاوية وأباجهم خطباني فقال أما أوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
لا مال له أنبكي أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال أنبكي أسامة فتسكته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت
به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئا قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سكني لك ولا نفقة فقلت
له ما تركنا من حديث فاطمة حرفا قال انما حدثنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا سكني لك ولا نفقة فقلت لكننا لم نحدث هذا عنها ولو كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان علي ما قلنا وعلي
خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حدثنا فصحيح على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كان في حديثها أحلاله لها أن تعتد حيث شئت لم يحظر عليها أن
تعتد حيث شئت قال كيف أخرجها من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعلة لم تذكرها
فاطمة في الحديث كأنها استحييت من ذكرها وقد ذكرها غيرها قال وما هي قلت كان في لسانها ذرب
فاستطالت على أجاتها استطالة تفاحشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
فقال هل من دليل علي ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل
العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس في قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة
مبينية قال أن تبدوا على أهل زوجها فإن بذت فقد حبل أخرجها قال هذا تأويل قد يحتمل ما قال
ابن عباس ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن تخرج للعد قال فقلت
له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأبى المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكرت لك
السنة في فاطمة فأوجدت لك ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
(القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا الآية
فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يتجاوز
للعباد عما في القلوب فلا تميلوا بتبعوا أهواءكم كل الميل بالفعل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه
بعدد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مرخص له أن يجوز فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به
ما في القلوب مما قد تجاوز الله للعباد عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرائر المسلمات
والذميات إذا اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونحب
لو أوى عند هاتئنا فان كانت عنده أمة مع حرة قسم للحر ليلتين وللأمة ليلة قال وإن هربت منه حرة
أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقها من القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع
عن الهر بوالأمة لأن امتناعها مما يجب عليهما في هذه الحال قطع حق أنفسهما وبيت عند المريضة التي
لا جاع فيها والحائض والنفساء لأن ميته سكنى إلف وان لم يكن جاع أو أمر بحبسه المرأة وترى الفضاضة
عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبض عن تسع نسوة وكان يقسم منهن لثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سودة
وهبت يومها العائشة أخبرنا شفيان عن هشام عن أبيه أن سودة وهبت يومها العائشة (٢)
(الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نكح الرجل امرأة فبني بها

قالوا غير حال من عنده فان كانت بكرا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وان كانت ثيبا كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام وليا لهن ثم يتدى القسم لئنسانه فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها عليهن أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قالت ثلث أخبرنا ابن أبي الرواد عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها فساقت نكاحها وبناء بها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن أخبرنا مالك عن حبيد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أخذ وان قسم أيام الكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فحائز اذا وفى كل واحدة منهن عدد الأيام التي أقام عندها غيرها

(الخلاف في القسم للبكر والثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نخالفنا بعض الناس في القسم للبكر والثيب وقال يقيم لهما اذا دخلا كما يقيم لغيرهما لا يقيم عند واحدة منهما شي الا أقيم عند الأخرى مثله فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم أفقبح السبيل الى علم ما فرض الله جل جلاله أثبت وأقوم في الحج من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت له حديث أم سلمة قال فهي بيني وبينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شي الا أعلمها أنه يعطى غيرها مثله فقلت له انها كانت ثيبا فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشرفه عندهن بعقول حقل اذا لم تكوني بكرا فيكون لك سبع فعلت وان لم تريدي عفوهم وأردت حقل فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يخبر من له حق يشركه فيه غيره من أن يتزل من حقه فقلت له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا لانك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يخالفه مثله ولانعلم مخالفه والسنة ألزمك من قوله فتركتها وقوله

(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فإتين خرج سهمها خرج بها وهذا أقول اذا حضر سفر المرء وله نسوة فاراد اخراج واحدة لتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها ففقهين في الخروج معهما سواء فيقرع بينهما فإتين من خرج سهمها للخروج خرج بها فاذا حضر قسم بينهما وبينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها (قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرها موافقا لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس لمن المرسلين الى المدحضين وقال وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف القفل بالذين ركب معهم يونس فقالوا انما وقف لراكب فيه لانعرفه فيقرع فأبكم خرج سهمه ألقى نخرج سهم يونس فألقى فالتقمة الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم تداركه بعفوه جل وعز فأما مريم فلا يعدو الملقون لأقلامهم يقرعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها لانه انما يقارع من يدلي بحق فيما يقارع ولا يعدون اذا كان أرفق بها وأجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مقدمة ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه معناها عندنا والله أعلم فاقترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبه أو تكون يدافعوها لئلا يلزم مؤنة كفالتها واحدا دون أصحابه وأيهم كان فقد اقترعوا لينفرد بكفالتها أحدهم ويخلو منها من بقي (قال الشافعي)

في لحم ميت فالدية على الجاني ولو قطع يد نصراني فأسلم ثم مات لم يكن قود لان الجناية كانت وهو ممن لا قود فيه وعليه دية مسلم ولا يشبه المرتد لان قطعه مباح كالحد والنصراني يده ممنوعة ولو أرسل سهمه فلم يقع على نصراني حتى أسلم أو على عبد فلم يقع حتى أعتق لم يكن عليه قصاص لان تخليته السهم كانت ولا قصاص وفيه دية حر مسلم والكفارة وكذلك المرتد يسلم قبل وقوع السهم التحول الحال قبل وقوع الرمية ولو حرره مسلما فارتد ثم أسلم ثم مات فالدية والكفارة ولا قود للحال الحادثة ولو مات مرتدا كان لوليه المسلم ان يقتص بالجرح (قال المزني) القياس عندي على أصل قوله أن لا ولاية لمسلم على مرتد كما لا ورائة له منه وكما أن ماله للمسلمين فكذلك الولي في القصاص من جرحه ولي المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله ولو قاعني عبد قيمته

رحمه الله قلنا كان المعروف للنساء أن يخرج واحدة منهن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها دونهن وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة يونس حين استوت الحقوق أقرع لتفرد واحدة دون الجميع

(الخلاف في القسم في السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في السفر وقال هو والحضر سواء وإذا أقرع فخرج واحدة ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام مثل ما غاب بالتي خرج بها فقلت له أيكون للمرأة أن يخرج بأمرأة بالقرعة ويفعل ذلك في الحضر فيقيم معها أياما ثم يقسم للنسوة سواها بعد تلك الأيام قال نعم قلت له فما معنى القرعة إذا أوفى كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها وكان له إخراجها بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سئل بخلافه فلم يخف خلافا علينا ولا أرام يخفى على عالم قال فرق بين السفر والحضر قلت فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر ووضع الصوم فيه إلى أن يقضى وفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع في السفر فصلى حيث توجهت به وراحته راكبا وجمع فيه بين الصلاة ورخص الله فيه في التيمم بدلا من الماء أفرايت لو عارضك معارض في القبلة فقال قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والفرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافرا كان صاحبها أم مقبلا فكيف قلت للمرأة كبصل ان شئت إلى غير القبلة قال أقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير القبلة قلت فنقول لك فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلت ولا فرق بينه وبين مثله قال لا وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر قال اني قلت لعله قسم قلت فان قال لك قائل فاعمل الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى قبل المشرق في السفر قاله في سفر اذا استقبل فيه المشرق فكانت قبلته قال لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق الا وهو خلاف القبلة قلت فهو اذا أقرع لم يقسم بعدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها

(نشوز الرجل على امرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء إلى قوله سبيلا قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل واللاتي يخافون نشوزهن يحتمل إذا رأى الدلالات في أفعال المرأة وأقوالها على النشوز فكان الخوف موضع أن يعظها فان أبدت نشوزا هجرها فان أقامت عليه ضربها وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه إذا رويت أسبابه وإن لا مؤنة فيها عليها تضربها وإن العظة غير محرمة من المرأة أخيه فكيف لامرأته والهجرة لا تكون إلا بما يحل به الهجرة لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فالآية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة فإذا اختلفت فلا يشبه معناها إلا ما وصفت (قال الشافعي رحمه الله عليه) وقد يحتمل قوله يخافون نشوزهن إذا نشزن خفتم لحاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة والضرب (قال) وإذا رجعت المرأة عن النشوز لم يكن لزوجها هجرتها ولا ضربها لأنه إنما أبيح له بالنشوز فإذا زايته فقد زايلت المعنى الذي أبيح له به (قال الشافعي رحمه الله تعالى) وإنما قلنا لا يقسم للمرأة المتمتعة من زوجها (١) المتغيبه عنه باذن الله لزوجها بهجرتها في المضجع وهجرتها فيه اجتنابها لم تحرم والله أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبياس ابن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا إماء الله قال فاتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد عليه السلام نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد نساء كثير

ما يثان من الأبل فاعتق فإت لم يكن فيه الأدية لان الجنابة تنقص بموته حرا وكانت الأدية لسيدته دون ورثته (قال المزني) رحمه الله القياس عندى أن السيد قد ملك قيمة العبد وهو عبد فلا ينقص ما وجب له بالعتق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قطع يد عبد وأعتق ثم مات فلا قود إذا كان الجاني حرا مسلما أو نصرانيا حرا أو مستأمن حرا وعلى الحر الأدية كاملة في ماله للسيد منها نصف قيمته يوم قطعه والباقي لورثته ولو قطع ثان بعد الحرية رجله وثالث بعدهما يده فمات فعليه مديته حر وفيما للسيد من الأدية قولان أحدهما أن له الأقل من ثلث الأدية ونصف قيمته عبدا ولا يجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كان لا يبلغ الأبعير لأنه لم يكن في ملكه جنابة غيرها ولا يجاوز به ثلث مديته حر ولو كان

١ قوله المتغيبه عنه الخ كذا في الأصل وانظر كتبه صححه

أو قال سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن فلا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) رحمه الله فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن الله عليها حد على الوالي أخذه وأجاز العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت خطها وعصت ربها (قال الشافعي) رحمه الله وقول الله تبارك وتعالى ولرجال عليهن درجة (١) هما ما وصف الله وذكرنا من أن له عليهما في بعض الأمور ما ليس لهما عليه ولهما في بعض الأمور عليه ما ليس له عليهما من أجل مؤنتهما وما أشبه ذلك

(١) ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة (قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ذكره وعاشروهن بالمعروف إلى قوله ميتا فاعلظا ففرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فان كرهتموهن فدل على أنه أباح حبسها مكرهة واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهة بغير المعروف ثم قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فأعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها ولم تطب نفسها بترك حقها في القسم لهما وما له فليس له منعها حقها ولا حبسها إلا بمعروف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذها لهما بلا طيب نفسها إلا أن الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركته طيبة النفس به وأذن بأخذها لهما محبوسة ومفارقة بطيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله ميتا وقال وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا الآية وهذا أذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض حظرا لأخذها إلا من جهة الطلاق قبل الإفشاء وهو الدخول فيأخذ نصفه عما جعل له وأنه لم يوجب عليه أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذها إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما حظرا أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك وتعالى فإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال التي حرمه فيها فإن أخذ منها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بالاضرار بها مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثا

(٢) الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته (قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله فنهى الله تعالى الزوج كأنها في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذ مما إلى المرأة شيئا إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فإن خاف أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما إذا انتقلت عن حد إلا أن حرم أموالهن على أزواجهن خوفا أن لا يقيموا حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به لم يحد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطها ولا غيره وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يحل ما راضى به المتبايعان لا حد في ذلك بل في كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كثر منه وقل لقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل على بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعلماني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة أم إجابات تنسكو شيئا بدينها في الغلس ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقيموا

نصف قيمته مائة بعير من أجل أنها تنقص بالموت والقول الثاني أن لسيده الأقل من ثلث قيمته عبدا أو ثلث دينه حر لأنه مات من جنابة ثالثة (قال المزني) رحمه الله وقد قطع في موضع آخر أنه لو جرح ما الحكومة فيه بعير ولزمه بالحرية والموت (٢) ومن شركه عشر من الأبل لم يأخذ السيد إلا البعير الذي وجب بالجرح وهو عبده (قال المزني) رحمه الله فهذا أقس بقوله وأولى عندي بأصله وإذا لم يرده على بعير لانه وجب بالجرح وهو عبده ففي القياس أن لا ينقصه وإن جاوز عقل حر لانه وجب له بالجرح وهو عبده (قال الشافعي) رحمه الله وعلى المتغلب بالصومسية والمأمور القود إذا كان قاهرا

(١) قوله هما أي هذه الجملة والجملة قبلها في الآية وانظر

(٢) قوله ومن شركه كذا في النسخ وانظر كتبه مصححة

للأمور وعلى السيد
القيود إذا أمر عبده
سبياً أو أعجمياً لا يعقل
بقتل رجل فقتله فإن
كان العبد يعقل فعلى
العبد القيود ولو كانا
لغيره فكانا يميزان بينه
وبين سيدهما فهما
قاتلان وإن كانا لا يميزان
فالآمر القاتل وعليه
القيود ولو قتل مرتد
نصرانياً ثم رجع ففيها
قولان أحدهما أن
عليه القيود وهو أولاهما
لأنه قتل وليس بمسلم
والثاني أن لا قيود عليه
لأنه لا يقر على دينه
(قال المزني) رحمه الله
قد أبان أن الأول

(١) قوله وكذلك كل
نكاح الخ كذا في الأصل
ولعل فيه تحريف فانظر
(٢) قوله جهمان ضبطه
في الخلاصة بضم الجيم
وفتح الهاء وفي المسند
بجهان بتقديم الميم على
الهاء ومثله في التهذيب
(٣) قوله ولا يؤخذ من
أمة الخ كذا في الأصل
ولعل وجه العبارة ولا
يؤخذ من أمة مال خلع
الابان سيدها وانظر
كتبه مصححه

حدود الله محتمل أن يكون الابتداء بما يخرجهما إلى خوف أن لا يقيما حدود الله من المرأة بالامتناع من تأدية
حق الزوج والكراهية له أو عارض منها في حب الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج
فلما وجدنا حكم الله بتحريره أن يأخذ الزوج من المرأة شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكانه استدلنا أن الحال
التي أباح بها الزوج الإخذ من المرأة الحال المخالفة للحال التي حرم بها الإخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة
المبتدئة المانعة لا كتر ما يجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الإخذ أيضاً منها حتى يجمع أن تطلب الفدية منه
لقوله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به واقتداؤهما منه شيء تعطيه من نفسها لأن الله عز وجل يقول
وان خفتم شقاق بينهما الآية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبذل فيها المرأة المهر
والحال التي يتداعيان فيها الأساء لا تقر المرأة أنها منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن
يخاف أن لا يقيما حدود الله كما وصفت من أن يكون لهما فعل تبدأ به المرأة يخاف عليهما فيه أن لا يقيما
حدود الله لأن خوفهما منهما بلا سبب فعل (قال الشافعي) وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى ثم
نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية وذلك أن حبيبة جاءت تشكو شيئاً أبدنها ناله به
نابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفتدي وأذن لثابت في الإخذ منها وذلك أن الكراهية من
حبيبة كانت لثابت وإنها تطوعت بالفداء (قال الشافعي) وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقاً (١) وكذلك كل
نكاح كان يعد فسناً أو طلاقاً صحيحاً كان أو فاسداً فالعدة فأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه بعد فقال بتهو جها
إن شاء الله عز وجل يقول الطلاق مرتان فامسك بعروفي أو تسريح باحسان إلى قوله أن يتراجعا أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال كل شيء أجازته المال فليس
بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهمان
مولى الأسليين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبداً لله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك فقال
هي تطليقة الآن تكون سميت شيئاً فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهمان ولا أم بكرة بشيء ثبت
به خبرهما ولا يردده ويقول عثمان نأخذ وهي تطليقة وذلك أني رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب
مذهب ابن عباس كان شبيهاً أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على أن
الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى
انفساخ العقد لم يكن طلاقاً إنما الطلاق ما أحدث والعقدة قائمة بعينها وأحسب من قال هذا منهم أنما أرادوا
أن الخلع يكون فسحاً أن لم يسم طلاقاً وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه مأذون به لغير العدة
وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحاً فلا يجوز
فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقاً وحسبت أقل الطلاق الآن يسمى أكثر
منها وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضاً والعوض هو غنم فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ومن ملك الثمن لا شيء
خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض بقول ابن عباس قال أولست أجد
العقد الصحيح ينفسخ في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعتق وفي امرأة العنق تختار فراقه وعند بعض المدنيين
في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك فيكونان بالخيار في المقام أو الفرقة
وإنما الفرقة فسخ لأحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانت فاسخة (قال الشافعي) أن أعطته ألقا على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما طلق ولا رجعة له
في واحدة ولا اثنتين للذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها
طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب
نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع بآذن سيدها لأنهم ليست بملكات شيئاً ولا يؤخذ من مجبور عليها من الحر إنما

يؤخذ مال امرأته جائزة الامر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية

(الخلاف في طلاق المختلعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى نكحنا بعض الناس في المختلعة فقال اذا طلقت في العدة لحقها الطلاق فسألته هل يروى في قوله خبرا فذكر حديثا لا تقوم مثله حجة عندنا ولا عنده فقلت هذا عندنا وعندك غير ثابت (١) قال فقد قال بعض التابعين عندك لا يقوم به حجة لولم يخالفهم غيرهم قال فما جئت في أن الطلاق لا يلزمها قلت بخي في من القرآن والآثار والاجماع على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها قال وأين الحجة من القرآن قلت قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى آحر الآيتين وقال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية وقال والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن أفرايت لو قد فها أيلاعنها وآلى منها أيلزمه الإيلاء أو تظاهرن منها أيلزمه الظهار أو ماتت أيرثها أو مات أثرته قال لا قلت ألا ان أحكام الله تبارك وتعالى هذه الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة قال نعم قلت وحكم الله أنه انما يطلق الزوجة لان الله تبارك وتعالى قال اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن قال نعم فقلت له كتاب الله اذا كان كما زعمنا وزعمت يدل على أنها ليست بزوجة وهي خلاف قولكم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قالالا في المختلعة يطلعهما زوجها قال لا يلزمها طلاق لانه طلق ما لا يملك وأنت تزعم أنك لا تخالف واحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا الى قول مثله نكحنا ابن عباس وابن الزبير معا وآيات من كتاب الله تعالى ما أدري لعل أحد الوقال مثل قولك هذا قلت له ما يحل لك أن تتكلم في العلم وأنت تجهل أحكام الله ثم قلت فيها قولنا لو تخاطات فقلته كنت قد أحسنت الخطأ وأنت تنسب نفسك الى النظر قال وما هذا القول قلت زعمت أنه ان قال للمختلعة أنت برة وبرة وخلية بنوى الطلاق لم يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة وأنه ان آلى منها أو تظاهرا أو قد فها لم يلزمها ما يلزم الزوجة وأنه ان قال كل امرأه طالق ولا ينويها ولا غيرها طلق نساؤه ولم تطلق هي لانها ليست بامرأه ثم قلت وان قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

(الشقاق بين الزوجين) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية قال الله أعلم بمعنى ما أراد من خوف الشقاق الذي اذا بلغاه امرء أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها (٢) والذي يشبه ظاهر الآية فاعلم الزوجين معا حتى يشبه فيه حالهما الآية وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج أن يصطلحا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن في نشوز المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن لا يقيما حدود الله بالخلع ودلت السنة أن ذلك برضا من المرأة وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئا اذا أراد استبدال زوج مكان زوج فلما أمر فين خضا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الاز واج غيرهما وكان يعرفهما باباية الاز واج أن يشبه حالهما في الشقاق فلا يفعل الرجل الصنف ولا الفرقة ولا المرأة تأدية الحق ولا القدية أو تكون القدية لا تجوز من قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتبين حالهما في الشقاق والتبين هو ما يصبران فيه من القول والفعل الى ما لا يحل لهما ولا يحسن ويمتنعان كل واحد منهما من الرجعة ويتماديان فيما ليس لهما ولا يعطيان حقولا يتطوعان ولا واحد منهما بأمر يصبران به في معنى الاز واج غيرهما فاذا كان هكذا بعت حكما من أهله وحكما من أهلها ولا يبعث الحكمان الا مأمونين وبرضا الزوجين ويوكهما الزوجان بأن يجمعاعا ويفرقا اذا رأيا ذلك أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا الثقفى عن أوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في هذه الآية وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين هل تدريان ما عليكم عليكما ان رأيتما

أولاهما فالأولى أحق بالصواب وقد دل قوله في رفع القود عنه لانه لا يقصر على دينه على أنه لو كان القاتل نصرانيا يقصر على دينه لكان القود عليه وان أسلم (قال المزني) رحمه الله فاذا كان النصراني الذي يقصر على دينه الحرام الدم اذا أسلم يقتل بالنصراني فالمباح الدم بالردة أحق أن يقاتل بالنصراني وان أسلم في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله ويقتل الذابح دون المسلم كما يحسد الزاني دون المسلم ولو ضرب به بما الاغلب أنه يقطع عضوا أو يوضح رأسا فعليه القود ولو عمد عينه بأصبعه فقطعها اقتص منه لان الاصبع يأتي منها على ما يأتي به السلاح من النفس

(١) قوله قال فقد قال الخ كذا في النسخة التي انفردت بهذه الزيادة ولعل فيها سقطا فانظر (٢) قوله والذي يشبه الى قوله والتبين كذا في الاصل وانظر كتبه صححه

أن تجمعاً أن تجمعاً وإن رأيتما أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال
الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت به قال فقول على
رضي الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس الحاكم أن يبعث حكيم دون رضا المرأة والرجل بحكمهما وعلى
أن الحكيم انماهما وكيلا للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا
لو كان الحكم الى على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بعث هو حكيم ولم يقل ابعثوا حكيم فان قال قائل فقد
يحتمل أن يقول ابعثوا حكيم فمحور حكمهما بتسمية الله اياهما حكيم كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الامام
فمن سماه الله تبارك وتعالى حاكما كرمعني أو يكونا كالشاهدين اذا رفعاشيا الى الامام أنفذه عليهما أو يقول
ابعثوا حكيم أي دلوني منكم على حكيم صالحين كما دلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذي
يمنعنا من أن نحمله عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت
به يدل على أنه ليس للحكيم أن يحكما الا بأن يفوض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة قوضت وامتنع الزوج
من تفويض الطلاق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تقر بمثل الذي أقربت به يذهب الى أنه ان لم
يقر لم يلزمه الطلاق وإن رآياه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له لا أبا لي أقربت أم
سكت وأمر الحكيم أن يحكما بما رآيا أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول
تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصبر لي وأنفق عليك فكان اذا دخل عليها
قالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة فيسكت حتى يدخل عليها وما هو برم فقالت أين عتبة بن
ربيعة أين شيبه بن ربيعة فقال على يسارك في النار اذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت له ذلك
فكلمه فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما ما قال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين
من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما وهذا يشبه ما روى
عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكيم ذهابا وابن عباس يقول أفرق بينهما ومعاوية يقول لا أفرق
بينهما فلما وجداهما قد اصطالحا رجعا وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهما لو جآا هما فضا وكالهما فرجعا
ولم تعد المرأة لا الرجل الى الشقاق علنا (قال الشافعي) رجة الله عليه ولوعاد الشقاق عاد الحكيم ولم تكن
الأولى أولى من الثانية فان شأنهما بعد مرة ومرتين وأكثر واحد في الحكيم وإذا كان الخبر يدل على أن
معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكاله الحكيم في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما دل ذلك على جواز
الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولي الحكم دونه
من ليس يليه الابتوليه اياه وأن يوليوا الحكم في بعض الامور دون بعض لان هذا حكم خاص (قال) ولو قوضنا
مع الخلع والفرقة الى الحكيم الاخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكيم الاجتهاد ان رآيا
الجمع في الاخذ لأحدهما من صاحبه فيما يريانه من احوالهما اذا كان الاغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما
ومذاهبهما أن ذلك أصح لامرهما والاخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة
أو أولى من الفرقة بينهما فاذا جازت توليتهما لهما الفرقة جاز الاخذ بتوليتهما وعلى السلطان ان لم يرضيا بحكيم
عندي أن لا يجيرهما على حكيم وأن يحكم عليهما فيما أخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجير
المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أي ما رأى ان امتنع بقدر ما يستوجب
ولو قال قائل يجيرهما السلطان على الحكيم كان مذهبا

بحسب المرأ لميراثها قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا
لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينهوهن الى كثير قال الشافعي
رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل يكره المرأة فجنعها كراهية لها حتى الله في عشرتها

وان لم تنفقي واعتلت
حتى ذهب بصرها أو
انتحمت ففيها القصاص
وان كان الجاني مغلوبا
على عقله فلا قصاص
عليه الا السكران فانه
كالصحيح ولو قطع رجل
ذ كرخشي مشكل
وأثنيه وشفريه عمدا
قبل ان تثبت وقضالك
فان بنت ذكرا أقدنالك
في الذكر والاثنيين
وجعلناك حكومة في
الشفريين وان بنت أنثى
فلا قودلك وجعلناك
دية امرأة في الشفريين
وحكومة في الذكر
والاثنيين (قال المزني
رحمه الله) بقية هذه
المسئلة في معناه ان
يقال له وان لم تشأ أن تغف
حتى يتبين أمره وعفوت
عن القصاص وبرأت
فان دية شفري امرأة
وحكومة في الذكر
والاثنيين لانه الاقل
وان قالت لا أعفوا ولا
أؤبى بل لا يجوز أن
يتنس مما لا يدري أي
القصاص لك فلا بد لك
من أحد الأمرين على
ما وصفتنا

(باب الخيار
في القصاص)

قال الشافعي رحمه الله
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبي شريح
الكعبي رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثم انتم يا بني خراعة
قد قتلتم هذا القليل
من هذيل وأنا والله عاقله
فمن قتل قتيلا بعده فاهله
بين خيرتين أن أحبوا
قتلوا وإن أحبوا أخذوا
العقل (قال الشافعي)
رحمه الله ولم يختلفوا في
أن العقل يورث كالمال
وإذا كان هكذا فكل
وارث ولي زوجة أو
ابنة لا يخرج أحدهم
من ولاية الدم ولا يقتل
إلا باجتماعهم وحبس
القاتل حتى يحضر
الغائب ويبلغ الطفل
وإن كان فيهم معتوه
حتى يفيق أو يموت
فيقوم وارثه مقامه
وأبهم عفا عن القصاص
كان على حقه من الدية
وإن عفا على غير مال
كان الباقيون على
حقوقهم من الدية فإن

بالمعروف ويحبسهما ما نعالقهما ليرثهما من غير طيب نفس منها بما ساكه إياها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على
هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضوا النساء ليدهبوا بهن ما أوتين واستثنى إلا أن يأتين بفاحشة معينة
وإذا أتيت بفاحشة معينة وهي الزنا فاعطين بهن ما أوتين ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن
الزوج فيما يجب له بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في
اللاتي يكرههن أزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاشرن بالمعروف وذلك بتأدية الحق واجمال العشرة وقال
فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباح عشرتهن على الكراهية
بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكره خيرا كثيرا والخير الكثير لا جري الصبر وتأدية الحق إلى
من يكرهه أو التطول عليه وقد يغتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفائها وبذلها وميراث أن كان لها
وتصرف حالته إلى الكراهية لها بعد الغبطة بها

(الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين
وجوه يجمعها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فمنها الطلاق والطلاق ما ابتدأه الزوج فوقعه على
امرأته بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريد به الطلاق وكذلك ما جعل إلى امرأته من أمرها فطلقت
نفسها أو إلى غيرهما فطلقتها فهو كطلاقه لأنه بامرره وقع وهذا كله إذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله
إليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج يملك فيه رجعة المطلقة ما كانت في عدة منه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وكذلك أن آلى من امرأته فطلق أو قال لامرأته أنت طالق البتة خلف ما أراد الا واحدة أو أنت خلية
أو بائن أو برية خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة يملك الرجعة لا يكون من هذا شي بائن أبدا إن كانت
الزوجة مدخولا بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس ما الحجة فيما قلت قلت الكتاب
والسنة والآثار والقياس قال فأرجدني ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسأله
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء إلى قوله أصلا قلت أما يتبين لك
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى إذا قال فامسأله بمعروف أو تسريح بإحسان
فإنما أمر بالامسأله من له أن يحبس والتسريح من له أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس
بالرجعة في العدة تسريح بمقدم الطلاق وقلت له إن هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال
فأذكره قلت قال الله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف إلى قوله لتعتدوا قال
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قارب بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت
الآية دليل على لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرا لتعتدوا
فلا يؤمر بالامسأله والسراح إلا من هذا إليه ثم شرط عليهم في الامسأله أن يكون بمعروف وهذه كآية
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم نقول للرجل إذا قارب البلوغ يده أو الأمر يريده
قد بلغته وتقول إذا بلغه وقلت له قال الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم قال فلم قلت أنها تكون للأزواج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة فقلت له لما بين
الله عز وجل في كتابه فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره إلى أن يتراجعا قال فلم قلت في
قول الله تعالى في المطلقات فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف إذا قارب بلوغ أجلهن
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن
من معروف هذا إذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن
أجلهن يحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن مما عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليلا على فرق بينهما لقول

الله تبارك وتعالى في الطلاق فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وقال ولا تمسكوهن
 ضرارا تعتدوا فلا يؤمر بالامسالة الا من يجوز له الامسالة في العدة (١) فبين ليس لهن أن يفعلن في أنفسهن
 ما شئن في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي هذا من أيته وأقله خفاء لان الآيتين تدلان على افتراقهما
 بسياق الكلام فهما ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ
 الكتاب أجله حتى تنقضي عدتها فيحل نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله فقال وما السنة فيه قلت أخبرني
 عمي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجم بن عبد بن زيد أن ركانة بن عبد بن زيد طلق امرأته
 سميمة المزينة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سميمة البتة والله
 ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
 الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان قال فما
 الأثر فيه قلت أو يحتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الى غيرهما فقال ان كان عندك
 أثر فلا عليك أن تذكره قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جعفر بن محمد عن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب
 ابن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال ما جلتك على ذلك
 قال قد فعلته قال فقرا أولوا أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها ما جلتك على ذلك قلت قد فعلته
 قال أمسك عليك امرأتك فان الواحدة لا تبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
 عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومئة مثل قوله
 للمطلب أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الليث عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني
 زريق طلق امرأته البتة فقال له عمر اخلف فقال أتراني يا أمير المؤمنين أقع في الحرام والنساء كثير فقال له
 اخلف (قال الشافعي) أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فان كان
 أراد ثلاثا فهي ثلاث وان أراد واحدة فهي واحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء ان
 شرب حادعا بعض امرأته فسأله عن رجل قال لا امرأته أنت طالق البتة فاستعفاء شرب فأي أن يعفيه
 فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة فالطلاق فأمضوها وأما البدعة فالبتة فقلدوه أياها
 ودينوه فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لا امرأته
 أنت خلية أو خلوت مني وقوله أنت بريئة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو بنت مني قال سواء قال عطاء
 أما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك وهو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت بريئة أو بائنة
 فذلك ما أحدثوا فدين فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن
 ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت بريئة أو بئنت مني أو برئت مني أو بنت مني قال يدين
 أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال ان أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام
 (قال الشافعي) رحمه الله قال فما الوجه الذي ذكرت التي تكون بها الفرقة بين الزوجين فقلت له كل ما حكم فيه
 بالفرقة وان لم ينطق بها الزوج ولم يردوها والواراد الزوج أن لا توقع عليه الفرقة أو وقعت فهذه فرقة لا تسمى
 طلاقا لان الطلاق ليس من الزوج وهو لم يقله ولم يرضه بل يردده ولا يرد قال ومثل ما ذكرت مثل الأمة تعتق
 عند العبد فتختار فراقه ومثل المرأة تكون عند العن فيؤجل سنة فلا يمس فتختار فراقه فهاتان الفرقتان وان
 كانتا صيرتا للرأتين بعلة العبودية في الزوج والعجز فيه وليس أن الزوج يطلق ومثل ذلك ان تزوج المرأة
 الرجل فينتسب حرا فيوجد عيدا فتخبر ففراقه ويترجها الرجل فتجده أجذم أو مجنون أو أبرص فتختار
 فراقه قال أفتعد شيئا من هذا طلاقا قلت لا هذا فسخ عقد النكاح لا احداث طلاق فيها ومثل الزوجين
 يسلم أحدهما ولا يسلم الآخر حتى تنقضي العدة (قال الشافعي) رحمه الله قال وما يشبه هذا قلت العبد يبتاعه

عفوا جميعا وعفا المفلس
 يعني عليه أو على عبده
 القصاص جاز ذلك لهم ولم
 يكن لاهل الدين والوصايا
 منعهم لان المال لا يملك
 بالعمد الا بعشيئة المجني
 عليه ان كان حيا وبعشيئة
 الورثة ان كان ميتا
 (قال المزني) رحمه
 الله ليس ينسب هذا
 الاعتلال أصله لانه
 احتج في أن العفو بوجوب
 الدية بان الله تعالى
 لما قال فمن عفى له من
 أخيه شيئا فاتباع
 بالمعروف وأداء اليه
 باحسان لم يجز أن يقال
 عفا ان صولح على مال
 لان العفو ترك بلا
 عوض فلم يجز اذا عفا
 عن القتل الذي هو
 أعظم الامرين الا أن
 يكون له مال في مال
 القاتل أحب أو كره ولو
 كان اذا عفا لم يكن له

(١) قوله فبين ليس لهن
 أن يفعلن في أنفسهن
 ما شئن في العدة هذه زيادة
 انفردت بها نسخة من
 النسخ التي بيدنا فليعلم
 كتبه مصححه

فظهر منه على عيب فيكون له رده بالعيب ورده فسخ العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف
 بهما غير رضا المردود عليه وهذا كله فرقة من المراءى وفرقة المراءى بغير غلب الزوج أنها لا تكون إلا فسخ عقدة
 النكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثاً لا يحل النساء بعده الا بزوج وهو الى الرجال لا الى النساء قال
 فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسداً من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير
 اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس بنكاح يحل فيه الجماع بالعقد ويقع
 الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد فيمنعه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق
 العقدة ولم تعد الفرقة طلاقاً ولكنه فسخ العقد قال فهل من فرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو
 اسلام أحدهما والآخري مقيم على الكفر وقد حرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنين وعلى المؤمنين غشيان
 الكوافر سوى أهل الكتاب وليس واحد منهما فراقاً من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة
 غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته الفاعل أن يطلقها
 واحدة أو اثنتين أفبلك الرجعة قلت لا قال ولم والطلاق منه لو اراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقلت له يقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما افتدت به والفدية مما مال عليه امره لا تكون الا بآزالة
 الملك عنه وغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالفدية وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها بغير رضا منها ألا ترى أن
 كل من أخذ شيئاً على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض
 وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءته ولم يقل له لا تأخذ
 منها الا في قبل عدتها كما أمر المطلق غيره ولم يسم له طلاقاً يطلقها اياه ورأى رضاه بالاخذ منها فرقة والخلع
 اسم مفارق للطلاق وليس المختلج بمبتدئ طلاقاً الا يجعل والمطلقون غيره لم يستجعلوا وقلت له الذي ذهب اليه
 من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسأله بمعروف الآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل
 طلقتوهن من قبل أن تمسوهن الى قوله جسيلاً أفرايت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل
 أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فامسأله بمعروف أو تسريحاً بحسان وهذه مطلقة واحدة
 فمسكها ما ألحج عليه قال قول الله تعالى قبلن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق بردهن في ذلك فلما
 لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتدات وكان
 المفسر من القرآن يدل على معنى الجميل ويفترق باقتراق حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقلت له فما منعك من هذه الحجة في المختلعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفتدية وبأن هذا
 طلاق بمال يؤخذ وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة
 وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذها لم يملك الرجعة قال هذا هكذا الا انه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا
 يجوز أن يجعل ما أخذ عليه مالا كمن لم يأخذ المال والحجة فيه ما ذكرت من أن من ملك شيئاً بشيء
 يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرجه اليه ماله كملكه الذي
 أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فأوجدني اللفظ الذي يكون فراقاً في الحكم لا دينه فيه قلت
 له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقتك أو أنت سراح أو قد سرحتك أو قد فارقتك قال فمن أين قد فرقت
 بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (١) تدينه فيما بينه وبين الله فيهن كما تدينه في غيرهن قلت
 هؤلاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقت النساء وقال فامسكوهن بمعروف
 أو فارقوهن بمعروف وقال عز وجل فتعوهن وسرحوهن الآية فهؤلاء الاصول وما أشبههن مما لم يسم
 طلاقاً في كتاب ولا سنة ولا أثر الابنية فان نوى صاحبه طلاقاً مع قول يشبه الطلاق كان طلاقاً وان لم ينوه
 لم يكن طلاقاً

(الخلافاً في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انا نوافعك في معنى ونخالقك في معنى فقلت

شيء لم يكن للعاق ما يتبعه
 بمعروف ولا على القاتل
 ما يؤديه باحسان (قال
 المرتضى) رحمه الله فهذا
 مال بلا مشيئة أو لا تراها
 يقول ان عفواً المحجور
 جائز لانه زيادة في ماله
 وعفوه المال لا يجوز
 لانه نقص في ماله وهذا
 مال بغير مشيئة فاقرب
 الى وجه ما قال عندي
 في العفو الذي ليس لاهل
 الدين منعه منه هو أن
 يبرئه من القصاص
 ويقول بغير مال
 فيسقطان وبالله
 التوفيق

باب القصاص
 بالسيف

قال الشافعي رحمه الله
 تعالى قال الله تعالى
 ومن قتل مظلوماً
 فقد جعلنا لوليه سلطاناً
 قال واذا خلى الحاكم
 الولي وقتل القاتل
 فينبغي له أن يأمر من
 ينظر الى سيفه فان
 كان صارماً والا أمره

(١) قوله وأنت تدينه الخ
 هكذا في جميع النسخ
 ولعل النافي قبل الفعل
 سقط من قلم الناسخ فانظر
 كتبه معجمه

بصارم لئلا يعذبه
ثم يدعه وضرب عنقه
وان ضربه بما لا يخطئ
بمثله من قطع رجل أو
وسط عذروان كان مما
يلى العتق من رأسه
أو كفه فلا عقوبة عليه
وأجبره الحاكم على أن
يأمر من يحسن ضرب
العنق ليوجهه (قال)
ولو أذن لرجل فتجنى به
فعفاه الولي فقتله قبل
أن يعلم ففيها قولان
أحدهما أن ليس على
القاتل شيء إلا أن يخلف
بأنه ما علم عفا ولا على
العافي والثاني أن ليس
على القاتل قود
لأنه قتله على أنه
مباح وعليه الدية
والكفارة ولا يرجع بها
على الولي لأنه متطوع
وهذا أشبههما (قال)

(١) لعل هنا نقصا اختلط
به كلام الشافعي بكلام
المخالف كما يظهر من
قوله بعد فقلت له أفقلت
هذا خبرا أو قياسا فانظر
(٢) قوله يقابله كذا
في النسخ وانظر
(٣) قوله والا ناراعلها
مكررة مع الآتيا الأولى
فانظر كتبه معجده

فأذكر الموضع التي تخالفنا فيها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو يملك الرجعة إلا أن يأخذ
جعل على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول إن قال لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة
أو كلمة غير تصريح بالطلاق فلم يربها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا قولي قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي
ليس بصريح الطلاق الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة (١) بائة وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة إذا
شدد الطلاق بشئ فقلت له أفقلت هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعضه خبرا وقست ما بقي منه على الخبر بها (قال
الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقست ما بقي منه على الخبر قال رويناه عن علي رضي الله تعالى عنه
أنه قال في الرجل يخبر امرأته أو يملكها إن اختارته فتطليقة يملك فيها الرجعة وإن اختارت نفسها فتطليقة
بائة قلت أرويت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل البتة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما رويت
عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة المملكة أو التي جعل أمرها بيد هاز وجهها فلا شيء
قال نعم فقلت قد رويت عنه حكما واحدا خالف بعضه ورويت عنه أيضا أنه فرق بين البتة والتخير والتملك
فقلت في البتة نيته فإن أراد واحدة فواحدة بائن وهو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أنك جعلت البتة قياسا
على التخير والتملك وهما عندك طلاق لم يغلط والبتة طلاق قد غلط فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى
رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلك زعمت اعتمدت قال فإني انما قلت في البتة بحديث
ركناته فقلت له أليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة في حديث ركانته واحدة يملك الرجعة وأنت
تجعلها ثلاثا فقال قال شريح نفعه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفناه عند بدعته فلما أراد واحدة جعلناها
تلك الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت رويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في البتة واحدة ويملك الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قولهم معاتبوهم في قول شريح وشريح رجل من
التابعين ليس لك عند نفسك ولا لغيرك أن يقلده ولأنه عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن قال في البتة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال البتة فأنما
أراد الإبتات والذي ليست بعده رجعة وهو ثلاث ومن قال البتة واحدة إذا لم يردأ كثر منها ذهب فيما
نرى والله تعالى أعلم إلى أن البتة كلمة تحتمل أكثر الطلاق وأن يقول البتة يقينا كما تقول لا آتيتك البتة
وأذهب البتة وتحتمل صفة الطلاق فلما احتملت معاني لم نستهمل عليه معنى يحتمل غيره ولم نفرق بينه وبين
أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كله خارج من هذا مقارقه قال فانظر رويناه عن ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء فقلنا فقد خالفته فجعلت كثيرا من الطلاق
بائنا سوى الخلع والإيلاء وقلت له أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولك
في البتة ورويناه عن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجال من أصحابه حجة معه قال لا قلنا فقد خالف
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة وخالف أصحابه فلم تقل بقول واحد منهم فيها وقلت له أو
يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة وخليه وبرية وبائن وما شدد به الطلاق أو كنى عنه
وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالف
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه إن قال
لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائنا وإن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة
وكلتا الكلمتين صفة التطليقة وتشديدها فكيف كان يملك في أحدهما الرجعة ولا يملكها في الأخرى أرايت
لو قال لك قائل إذا قال طوبى له فهو بائن لأن الطوبى ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة
ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بما فرقت إلى الصواب منك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وفلت له لقد خالف في هذا القول معاني الآتيا مع فراغك معنى القرآن والسنة (٣) ولا ناروالقياس قال فن
أصحابك من يقول لا أثق به في الطلاق قلت أولئك خالفوا وأياك نأنا قلت بقولهم حاجتنا وإن خالفناهم

فلا يخرج يقول من لا يقول بقوله

(الشافعي) النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت (أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السن أنها عتقت ففرت في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فاعتق أن لها الخيار ما لم يمسها فإذا مسها فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاة لنبى عدي بن كعب يقال لها رباح أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعيتي فقالت إني مخبرتك خبرا ولا أحب أن تصنع شيئا أن أمر لك بذلك ما لم يمسك زوجك قالت فقارفته ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وجهنا أناخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة اذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه واذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأنما جعل لها الخيار في فسخ العقدة التي عقدت عليها واذا كانت العقدة تنفسخ فليس الفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المردود على الرجال ما طلقوههم فأما ما فسخ عليهم فذلك لا يحتسب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامة المروجة وعقد النكاح ثابت عليها إلا أن نفسحه حرية أو اختيار في العبد خاصة وهذا مردود على من قال بيع الامة طلاقها لانه اذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إياه بالعتق يخرجها من نكاح الزوج كان خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إلى رق كرقه أولى أن لا يخرج جهوا ولا يكون لها خيار اذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة إلى العتق فجمعت الخروج من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهما قال ولا يكون لها الخيار إلا بان تكون عند عبد فأما عند حر فلا

(الخلاف في خيار الامة) قال الشافعي يخالفنا بعض الناس في خيار الامة فقال تخير تحت الحر كما تخير تحت العبد وقالوا ويؤاخذ عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان حرا قال فقلت له رواه عروة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة ممن رويت هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتبرة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما قال فاذا كرهما قلت أخبرنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوجها بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بني فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يسكي أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فلم تخير تحت العبد ولا تخير تحت الحر فقلت له لا اختلاف حاله العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له الاختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت اذا صارت حرة لم يكن العبد لها كفوا لنقصه عنها ألا ترى أنه لا يكون وليا لبنته وزوجها ألا ترى أنه يوجب بالنكاح على الناكح أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأة ترث زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يرث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحرية ومنها أن عليه أن يعدل لامرأته وسيد العبد قد يحول بينه وبين العدل عليها ومنها أشياء يتطوع لها بها من المقام معها جل نهاره وليسيد العبد ممنعه من ذلك مع أشباه لهذا كثيرة يخالف فيها الحر العبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال أنا إنما ذهبنا في هذا إلى أن خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لامرأها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها فقلت له أرايت الصبية زوجها أبوها فتبلغ قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار اذا بلغت قال لا قلت فاذا زعمت أنك إنما خيرتها لان العقدة كانت وهي لا خيار لها فاذا صار الخيار لها اختارت لزمك هذا في الصبية

(المرئي) رحمه الله
فالأشبه أولى به (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
تقتل الحامل حتى تضع
فإن لم يكن ولدها مريض
فأحب إلى أن لو تركت
بطيب نفس الولي حتى
يوجد له مريض فان لم
يفعل قتلت (قال المرئي)
رحمه الله اذا لم يوجد
للولد ما يحياه لم يحل
عندي قتله يقتل أمه
حتى يوجد ما يحياه
فتقتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو عمل الامام
فاقتص منها حاملا فعليه
المأثم فان ألفت جنينا
ضمنه الامام على عاقلته
دون المقتص (قال
المرئي) رحمه الله بل على
الولي لانه اقتص لنفسه
مختارا جفنى على من
لا قصاص له عليه فهو
بغير ما أنلف أولى من
امام حكمه بحقه فاخذه
وما ليس له (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل نفرا قتل الاول
وكانت الديات لمن بقي في
ماله فان خفي الاول
منهم أقرع بينهم فأبهم
قتل أولا قتل به وأعطى

زوجها أبوها قال فإن افترق بينهما وبين الصبية قلت أو يفترقان قال نعم قلت فكيف تقسم عليهما
والصبية وارثه موروثه وهذه غير وارثه ولا موروثه بالنكاح ثم تقسم عليهما في الخيار التي فارقته فيه قال انهما
وان افترقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعضه قلت وأين قال الصبية لم تكن يوم تزوجت بمن لها خيار
للعدائته قلت وكذلك الأمة للرق قال فلو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال
فهى لا تشبهها قلت فكيف تشبهها بها وأنت تقول إذا بلغت الصبية لم زوجها أبوها إلا برضاها وهو زوج أمته
بغير رضاها قال فاشبهها بالمرأة تزوج وهي لا تعلم أن لها الخيار إذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه
لأنكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وأين يخالفها قلت أرأيت المرأة تتكلم
ولا تعلم ثم عوت قبل تعلم أرثها زوجها أو عوت أرثه قال لا قلت ولا يحل له جماعها قبل أن تعلم قال لا قلت
أفتجد الأمة تزوجها سيد هاهل يحل سيدها جماعها قال نعم قلت وكذلك بعد ما تعتق ما لم تحتفر فيه النكاح
قال نعم قلت ولو عتقت فانت ورثها زوجها قال نعم قلت ولومات ورثته قال نعم قلت أفترها تشبه واحدة من
الأتنتين اللتين شبهت مابها قال فما جئت في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان
حلالا جائزا فلم يحرم النكاح بتحويل جال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الأول لا يجبر لا يسع خلافه فلما
جاءت السنة بتخير بريرة وهي عند عبد قلنا به اتباعا لمرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ألزمتنا الله
اتباعه حيث قال وقلنا الحر خلاف العبد لما وصفنا وان الأمة إذا خرجت إلى الحرية لم تكن أحسن حالا
منه أكثر ما فيها أن تساويه وهو إذا كان مملوكا فعتقت خرجت من مساواته قال وكيف لم تجعلوا الحر قياسا
على العبد فقلت وكيف نقبس بالشئ خلافه قال انهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان قلت ويفترقان
في أن حالهما مختلفان قال فلم لا تجمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت أفترقا فهما أكثر من اجتماعهما والذي هو
أولى بي إذا كان أكثر من أمرهما الافتراق أن يفرق بينهما ونحن نسأل قال سل قلت ما تقول في الأمة إذا
أعتقت تخير قال نعم قلت فان بيعت تخير قال لا قلت ولم وقد زال رق الذي زوجها فصار في حاله هذه لو ابتدأ
نكاحها لم يجز كالأمة أن نكحها حرة بغير إذنهم لم يجز قال هما وان اجتماعي أن ملك المنكح زائل عن المنكحة فحال
الأمة المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من رق إلى رق وهي في العتاقة انتقلت من رق إلى حرية قلت ففرقت
بينهما إذا افترقا في معنى وان اجتماعي آخر قال نعم قلت فتفرق بين الخيار في عبد وحر أكثر ما وصفت وأصل
الحجة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يجز تحريره ولا فسحه إلا بسنة ثابتة أو أمر
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الأمة إذا عتقت عند عبد لم نعد ما رويناه من السنة ولم يحرم النكاح
إلا في مثل ذلك المعنى وانما جعل للأمة الخيار في التفرق والمقام والمقام لا يكون إلا والنكاح حلال (١) إلا أن
الخيار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب
وتحب أمراته

الباقون الديان من ماله
ولو قطع يدرج
وقتل آخر قطعت
يده باليد وقتل بالنفس
(قال المزني) رحمه الله
فإن مات المقطوعة يده
الأول بعد أن اقتص
من السيد فقياس قول
الشافعي عندي أن
لوليه أن يرجع بنصف
الدية في مال قاطعه لأن
المقطوع قد استوفى قبل
موته ما فيه نصف الدية
بأقتصاصه قاطعه
(قال الشافعي) رحمه الله
ولو قتله عمدا ومعه صبي
أو معتوه أو كان حر وعبد
قتل لا عبدا أو مسلم
ونصراني قتل نصرانيا
أو قتل ابنه ومعه أجنبي
فعلى الذي عليه
القصاص القصاص
وعلى الآخر نصف الدية
في ماله وعقوبة أن كان
الضرب عمدا (قال
المزني) رحمه الله وشبه
الشافعي أخذ القود من
البالغ دون الصبي

(اللعان) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهن ثم إلى أن غضب الله عليهن أن كان من الصادقين فلما حكم الله في الزوج
القاذف بأن يلتنع دل ذلك على أن الله انما أراد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الزواج
وكان القاذف الحر الذمي والعبد المسلم والذمي إذا قذفوا الحرة المسلمة جلدوا والخدم معا جلدوا الحر حد الحر والعبد
حد العبد وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجزى عليه الحكم من لم يحد حده أن لم يخرج منه بما أخرجه الله تعالى به
من الشهود على المقدوفة لأن الآية عامة على المقدوفة كانت الآية في اللعان كذلك والله تعالى أعلم عامة على
الازواج القذفة فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت المقدوفة ممن لها حد أو لم تكن لأن على من
قذفها إذا لم يكن لها حد تعزير أو عليها حد إذا لم تلتنع بكل حال لأنه لا افتراق بين عموم الآيتين معا وكما جعل الله
الطلاق إلى الازواج قال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال عز وجل وإن طلقتموهن من قبل

(١) قوله إلا أن الخيار
هكذا في النسخ وانظر
كتبه رحمه الله

أن تمسوهن وقال إذا نكحتم المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاملاً للزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم
حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرج منه زوج ولا زوجة (وقال) فيما حكى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا لعن بين أخوي بني العجلان ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في
اللعان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا للمرأة قولي كذا إنما تكلفوا حكاية جملة اللعان دليل على أن الله عز وجل
إنما نصب اللعان حكاية في كتابه فأنما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل
في القرآن وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج إليه ليس في القرآن منه (قال) فإذا لعن الحاكم بين
الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع
مرات فإذا فرغ من الرابعة وقفه وذكروه وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فإن قولك أن لعنة الله على أن
كنت من الكاذبين فيما رميته به من الزنا موجبة بوجوب عليك اللعنة أن كنت كاذباً فإن وقف كان لها عليه الحد
أن قامت به وإن حلف لها فقد أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين فيما رميته به من الزنا حتى تقولها أربعاً فإذا أكملت أربعاً وقفها وذكروها وقال اتق الله وأحذري أن
تبوءي بغضب الله فإن قولك على غضب الله أن كان من الصادقين فيما رميته به من الزنا يوجب عليك غضب
الله أن كنت كاذبة فإن مضت فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنهما وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما
فيما غاب عما قالاً فإن لا عنهما بآثار ولد أو حبل قال أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا وإن ولدها
هذا أو حبلها هذا أن كان حبلان زنا ما هو مني ثم يقولها في كل شهادة وفي قوله وعلى لعنة الله حتى تدخل
مع حلفه على صدقه على الزنا لأنه قدر ما هب شيئين يرتاد رجل أو ولد ينفيه فلماذا كر الله عز وجل الشهادات
أربعاً ثم فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعنة والغضب
واللعنة والغضب بعد الشهادة موجبتان على من أوجب عليه لانه متجري على النفي وعلى الشهادة بالله تعالى
باطلاً ثم يز يد فيجترئ على أن يلتعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالي إذا عرف من ذلك ما جهلاً أن
يفقههما نظراً لهما استدلالاً بالكتاب والسنة * أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لعن بين المتلاعنين أمر رجلاً أن يضع يده على فيه في
الخامسة وقال إنها موجبة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً الجملاني
جاء إلى عاصم بن عدى الأنصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فتقتلونه
أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما رجع إلى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر
لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتهى حتى
أسأله عنها فإني عويمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع
امرأته رجلاً أ يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي
صاحبك فإذا ذهب قات بها فقال سهل فتلاعنا وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من
تلاعنها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فكانت ثلاثاً سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت إبراهيم بن سعد بن
إبراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال جاء عويمر الجملاني إلى عاصم بن عدى الأنصاري
فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فيقتل به أم
كيف يصنع فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالقائدين عمداً يعفو الولي
عن أحدهما إن له قتل
الآخر فإن قيل وجب
عليهما القود فزال عن
أحدهما بإزالة الولي
قيل فإذا أزاله الولي عنه
أزاله عن الآخر فإن قال
لا قيل فعلهما واحد فقد
حكمت لكل واحد منهما
بحكم نفسه لا بحكم غيره
(قال) فإن شره قاتل
خطأ فعلى العامد
نصف الدية في ماله
وجناية المخطئ على عاقله
واحتج على محمد بن
الحسن في منع القود
من العامد إذا شاركه
صبي أو مجنون فقال
إن كنت رفعت عنه
القود لأن القلم عنهما
مرفوع وإن عمدهما
خطأ على عاقتهما فهلا
أفدت من الأجنبي إذا
قتل عمداً مع الأب لأن
القلم عن الأب ليس
بمرفوع وهذا ترك
أصلك (قال المرتضى ر -
الله) قد نزل الشافعي

فلقبه عويعر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخير سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعباب المسائل فقال عويعر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سأله فأتاه فوجده قد أنزل الله عليه فيهما فدعاهما فلا عن بينهما فقال عويعر لئن انطلقت بهما لقد كذبت عليهما ففارقهما قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أسحهم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق وان جاءت به أحبر كانه وحره فلا أراه الا كاذبا قال فجاءت به على التعت المكروه (قال الشافعي) رحمه الله الوحره دابة تشبه الوزغ أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا فهو لزوجهها وان جاءت به أدبعج فهو للذي يتهمه فجاءت به أدبعج أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل معنى حديث مالك و ابراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث فقارقهها وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها ففقت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به أجر قصيرا كانه وحره فلا أحسبه الا كذب عليها وان جاءت به أمهم أعين ذا ألتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجاءت به على الامر المكروه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله فتقتلونه أم كيف يفعل فانزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعد فيهما أن يفرق بين المتلاعنين قال فكانت حاملا فانكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث مالك و ابراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف يقوله مرة ابن شهاب ولا يذ كر سهلا ويقوله أخرى ويذ كر سهلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك وقد حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يتقنه اتقان هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله ما لي عهد بأهلى منذ غفارا النخل وعفارها أنما اذا كانت تؤبر تعفر أربعين يوما ولا تسقى الا بعد الا بار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها مصفرا حش الساقين سبط الشعر والذي رميت به خدلا الى السواد جعدا قوطا مستها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثم لا عن بينهما فجاءت برجل يشبه الذي رميت به أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضى الله عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أهى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا أحد ابغرينه رجتها فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري وحدثني أبو هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وأيما رجل جحد ولده وهو يتظر اليه احتجب الله منه وفضحه به على رؤس الاولين والآخرين وسمعت ابن عيينة يقول أخبرنا عمر بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكما على الله أحدا كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله ما لك ان كنت صدقت عليها فهو عا استحالت

رحمه الله محمد بن الحسن فيما أنكر عليه في هذه المسئلة لان رفع القصاص عن الخاطي والمجنون والصبي واحد فكذلك حكم من شاركهم بالعمد واحد (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل أحد الوليين القاتل بغير أمر صاحبه ففيها قولان أحدهما ان لا قصاص بحال للشبهة قال الله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا يحتمل أى ولى قتل كان أحق بالقتل وهو مذهب أكثر أهل المدينة ينزلونه منزلة الحد لهم عن ابهم ان عفوا الا واحدا كان له أن يحده (قال الشافعي) رحمه الله وان كان ممن لا يجهل عزرو قيل للولاة معه لكم حصصكم والقول من أين يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنها لهم من مال القاتل يرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله ومن قال

(١) قوله مستها بضم فسكون ففتح قال في اللسان أراد به ضم الاليتين كتبه معجده

من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك بعد ذلك منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أيوب عن
سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان قال
هكذا يا صبيحة المسجحة والوسطى ففرمهما الوسطى والتي تليها يعني المسجحة قال الله يعلم أن أحدهما كاذب
فهل منكم كاتب (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانتفى من وادهما ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم
اللعان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل واضحة ينبغي لأهل العلم أن يتنبهوا بمعرفة
تم تحروا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون القرض وتنفي عنهم الشبهة التي
عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ونحوها عن موضع الحجج منها أن عويمرا سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عويمرا
لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن حراما من
أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
معناه قال الله عز وجل لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤمكم إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى كانت المسائل فيها فيما لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بمكر وملاذ كرت من قول الله تبارك وتعالى ثم
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يحرم فإن حرمه
الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبدا إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام باذن الله
تعالى إلى يوم القيامة بما وصفت وغيره من اقتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاء عنه صلى الله
عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه
هذه المسئلة وكانت حكما وقف عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال لعويمر قد أنزل الله فيك
وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في اللعان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له
لا سبيل لك عليهما ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما وجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول
فيها واحد من قولين أحدهما أني سمعت من أَرْضِي دينه وعقله وعلمه يقول أنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بأمر
الله تبارك وتعالى قال فأمر الله إياه وجهان أحدهما وحى ينزله فيشلى على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله
تعالى بأن افعل كذا فافعله ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك
الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما يتلى عن الله تعالى والحكمة هي ما جاءت به
الرسالة عن الله مما بينت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا زواجه واذ كرنا ما يتلى
في بيوتكن من آيات الله والحكمة ولعل من حجة من حجه أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الزاني
بأمرأة الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله عزذ كره ما إن الغنم
والخادم رد عليك وإن امرأته ترجم إذا اعترفت ووجد ابن الرجل مائة وغربه عاما ولعله يذهب إلى أنه إذا انتظر
الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني
(٢) وقضاها على ما أنزل عليه وإذا ما أنزلت عليه حمله في تبين عن الله يمضي معنى ما أراد بعرفة الوحي المتلو
والرسالة إليه التي تكون بها سنته لما حدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهان أحدهما ما تبين مما في كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا وعاما والآخر ما ألهمه الله من
الحكمة والهام الانبياء وحى ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكي عن
إبراهيم أني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر فقالت غير واحد من أهل التفسير
رؤيا الانبياء وحى لقول ابن إبراهيم الذي أمر بذبحه يا أبت افعل ما تؤمر ومعرفة أن رؤياه أمر أمر به وقال

هذا قال فان عصفوا
عن القاتل الدية ورجع
ورثة القاتل المقتول على
قاتل صاحبهم بحصة
الورثة معه من الدية
والقول الثاني في
حصصهم أنها لهم في مال
أخيهم القاتل قاتل
أبيهم لأن الدية إنما
كانت تلزمه لو كان لم
يقتله ولي فاذا اقتله ولي
فلا يجتمع عليه القتل
والغرم والقول الثاني
أن على من قتل من
الاولياء قاتل أبيه
القصاص حتى يجتمعوا
على القتل (قال المزني)
رحمه الله وأصل قوله أن
القاتل لومات كانت
الدية في ماله (قال المزني)
رحمه الله وليس تعدى
أخيه بمبطل حقه ولا
يمزله عن هو عليه
ولا قود للشبهة (قال
الشافعي) رحمه الله ولو

(١) قوله فهو دون هكذا
في التسخ ولعلها محرفة
والاصل فيودون فانظر
(٢) قوله وقضاها الخ
هكذا في التسخ على ما في
بعضها من تحريف
وزيادة ونقص وعدم نقط
ولعل الواو قبل قضاها
زائدة فانظر كتبه مصححه

قطع يده من مفصل
الكوع فلم يبرأ حتى
قطعها آخر من المرفق ثم
مات فعليهما القود يقطع
قاطع الكف من
الكوع ويد الآخر من
المرفق ثم يقطع لان
ألم القطع الأول واصل
الى الجسد كله (قال
الشافعي) واذا شاح
الولاية قيل لهم
لا يقتله الا واحد منكم
فان سلمت لواحد أو
لأجنبي جاز وقته
وان تشاحتم أقرعنا
بينكم فأيكم خرجت
قرعته خيلناه وقتله
وبضرب بأصير سيف
وأشد ضرب

باب القصاص بغير السيف

قال الشافعي رحمه الله
وان طرحه في نار حتى
يموت طرح في النار حتى
يموت وان ضربه بحجر
فلم يقلع عنه حتى مات
أعطى وليه جرام مثله
فقتله به وقال بعض
أصحابنا ان لم يميت من
عدد الضرب قتل
بالسيف (قال المزني)

(١) قوله فاخبر ان صدق
الح كذا في الاصل وحرر

الله تبارك وتعالى لنبيه وما جعلنا الرؤيا التي أرينا الا فتنة للناس الى قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي وبيان عن وحي وأمر جعله الله تعالى اليه بما ألهمه من حكمته وخصه به
من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنن كلها
واحد من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأبها كان فقد ألزمه الله تعالى
خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلاعنين حتى جاءه
فلا عن ثم سن الفرقه وسن نبي الولد ولم يرد الصداق على الزوج وقد طلبه دلالة على أن سنته لا تعدو واحد من
الوجوه التي ذهب اليها أهل العلم باتباعها عن كتاب الله أما رسالة من الله أو الهام له وأما ما جعله الله اليه
لموضعه الذي وضعه من دينه وبيان لامور منها ان الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقيم حدا بين اثنين
الا به لان الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه
دلالة على كذبه ولا يعطى أحد ايدلالة على صدقه حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص فاذا
كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاية أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى
الا بظاهر أبدا فان قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين ان أحدكما كاذب
فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به
أخبر فلا أراه الا قد كذب عليها وان جاءت به أدعج فلا أراه الا قد صدق فجاءت به على النعت المكروه وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمره بين لولا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتلعة بدلالة على
صدقه وكذبه بصفتين فجاءت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأنفذ عليها ظاهرا حكم الله تعالى من ادراه
الحد واعطاها الصداق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمره بين لولا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من
بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار
فاخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وانما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يعلمان
ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل اذا جاءك المنافقون الى قوله لكان الذين حقن رسول الله
صلى الله عليه وسلم دماءهم بما أظهر وامن الاسلام وأقرهم على المناكحة والموارثة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر
فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا يوجب على الحكماء ما وصفت
من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجة ودل أن عليهم أن ينتهوا الى
ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين الى ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأما على الملاعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد أن
يحدوها حد الزانية فن بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شي لله فيه حكم ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم غير
ما حكم به بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا الا من وجه لزم من كتاب الله
أو سنة أو إجماع فان لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهاد وعليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله
أعلم أن يحدثوا حكما ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج برمي المرأة باللعان
ولم يستثن ان سمي من رميها به أو لم يسمه ورمي العجلا في امر أنه برجل بعينه فالتعن ولم يحضر رسول الله صلى
الله عليه وسلم المرمي بالمرأة والتعن العجلا في استدلالنا على أن الزوج اذا التعن لم يكن للرجل الذي رماه بامر أنه
عليه حد ولو كان أخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث الى المرمي فسأله فان أقر حد وان أنكر حد له
الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا للامام اذا رمي رجل رجلا ثرا أو حد أن يبعث اليه ويسأله عن ذلك لان
الله عز وجل يقول ولا تجسسوا (قال) وان شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا الى امرأة رجل

هكذا قال الشافعي
 رجه الله في المحبوس
 بلا طعام ولا شراب
 حتى مات انه يجلس
 فان لم يمت في تلك المدة
 قتل بالسيف وكذا قال
 لو غرقه في الماء وكذلك
 يلقيه في مهواة في
 البعد أو (١) مثل سدة
 الأرض وكذا عدد
 الضرب بالصخرة فان
 مات والاضربت عنقه
 فالقياس على ماضي
 في أول الباب أن يمنع
 الطعام والشراب حتى
 يموت كما قال في النار والحجر
 والخنق بالحبل حتى
 يموت اذا كان ما صنع
 به من المثلث الوحي
 (قال الشافعي) ولو قطع يديه
 ورجليه فمات فعل به
 الولي ما فعل بصاحبه
 فان مات والاقتل
 بالسيف ولو كان أجافه
 أقطع ذراعه فمات
 كان لوليه أن يفعل ذلك
 به على أن يقتله فأما
 على أن لا يقتله فلا
 يترك وإياه (وقال) في
 موضع آخر فيها قولان
 أحدهما هذا والآخر

فقال ان اعترفت فارجعها فذلك امر آذ كرأى الزاني بها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقربت حدث
 وسقط الحد عن قذفها وان أنكرت حد قاذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحد ان لم تقر وسقط عنه
 ان أقربت ولزمها فلا يجوز والله أعلم أن يحذر رجل لامرأة ولعلها تقر بما قال ولا يترك الامام الحد لها
 وقد سمع قذفها حتى تكون تركه فلما كان القاذف لامرأته اذا التعن لو جاء المقذوف بعينه يطلب حده لم
 يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقذوف بعينه لم يكن مسئلة المقذوف معنى الا أن يستل ليحد ولم يسأله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما سأل المقذوفة والله أعلم للحد الذي يقع لها ان لم تقر بالزنا ولم يلتعن
 الزوج ولو أقربت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلتعن وجلدت أو رجعت وان رجعت لم تحذل لان لها فيما أقربت به من حد
 الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها لانها مقر بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع حديثه
 وحكام ابن عمر استد للنساء على أن اللعان لا يكون الا بحضور طائفة من المؤمنين لانه لا يحضر امرأه يدر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره الا وغيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد طائفة من المؤمنين
 أقلهم أربعة لانه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانيين وليشهد عذابهما
 طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك
 وإبراهيم بن سعد فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه ان كان طلقها قبل الحكم فكان ذلك
 اليه لم يكن اللعان فرقة حتى يحدوها الزوج ولم يحذر الزوج عليها وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل معنى
 هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لانه
 لو لم يكن له أن يطلقها الا واحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فستل واذ لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الطلاق ثلاثا بين يديه فلو كان طلاقه اياها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة
 جهله المطلق ثلاثا أشبه والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق
 ويحتمل طلاقه ثلاثا أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجرأته على اليمين طلقها ثلاثا جاهلا بان
 اللعان فرقة فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكن شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه
 شرط أولم يشترط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب
 ففارقها حاملا فكانت تلك سنة المتلاعنين فعنى قولهما الفرقة لا أن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة الا بطلاقه
 ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين المتلاعنين
 وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم فان قال قائل هذا حديثان
 مختلفان فليساعدي مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين اللذين شهدهما سهل وأخبر
 عما شهد وأخبر سهل عما شهد فيكون اللعان اذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر
 شهد المتلاعنين اللذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة فحكى أنه فرق بين
 المتلاعنين سمع الزوج طلق أولم يسمعه وذهب على سهل حفظه أولم يذكره في حديثه وليس هذا اختلافا هذا
 حكاية لمعنى بلفظين مختلفين أو مجتمعي المعنى مختلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله أحد كما كاذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من
 أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها استد للنساء على
 أن المتلاعنين لا يتناحان أبدا اذ لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو
 يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان
 طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا واستد لنا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد وقد قال عليه

(١) قوله مثل سدة
 الأرض كذا في الاصل
 وانظر

الصلاة والسلام الوالد للفراس ولا يجوز أن ينفي الولد والفراس ثابت فان قال قائل فيقول الفرار عن عبد النبي
ويرجع اذا اقربه قيل له لما سأل زوج المرأة الصداق الذي أعطاها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت
صدقت عليها فهو عا ستحلت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه دل ذلك على أن ليس
له الرجوع بالصداق الذي قدره بالعقد والميسر مع العقد وكانت العرقه من قبله جاءت فان قال قائل على
أن العرقه جاءت من قبله وقدر ماها بالزنا قيل له قد كان يحل له المقام معها وان زنت وقد يمكن أن يكون
كذب عليها فالعرقه كانت لانه لم يحكم عليها الا بقذفه والتعانه وان كانت هي لها سببا كما تكون سببا للخلع
فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاع عن ليس يغرو من نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه
يرجع بالله على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم
بين المتلاعنين أنها كانت حاملا فأنكر حملها فكان وادها ينسب الى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على
بعض من ينسب الى العلم فيها أنه ربماها بالزنا ورميه اياها بالزنا يوجب عليه الخدا والعان ومنها أنه أنكر حملها
فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالرمي بالزنا وجعل الحمل ان كان متفيا عنه اذ زعم أنه من الزنا وقال ان
جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فجاءت به على ذلك النعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلان رجلا قال لامرأته
وهي ترى أنها حبل ما هذا الحمل مني قيل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست برانية ولكني لم أصبها قيل
له فقد يحتمل ان يخطئ هذا الحمل فتكون صادقا وتكون غير رانية فلا حد ولا لعان حتى تضع فاذا استيقنا أنه
حبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفة فتدخلها فتجبل منك فتكون أنت
صادق في الظاهر بانك لم تصبها وهي صادقة بأنه ولد له فان قذفت لا عنت ونفيت الولد وأحدت ولا يلاعن بحمل
لا قذف معه (١) لانه قد يكون حملا وقد ذهب بعض من تطرق الى العلم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن الحمل
وانما لا عن بالقذف ونفي الولد اذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد
عن الحملاني بعدما وضعته أمه وبعد تغريقه بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم ان الولد للفراس على أن
الولد لا ينفي الابلاء وان وعلى أنه اذا كان للزوج نفيه وأمر أنه عنده واذا لاعنها كان له نفي ولدها ان جاءت به
بعد ما يطلقها ثلثا لانه بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاه يوم نفاه وليست له
بزوجة ولكنه من زوجة كانت وبانكار متقدم له (قال) وسواء قال رأيت فلانا نفي بها أو لم يسمه فاذا قذفها بالزنا
وادعى الرؤية للزنا ولم يدعها أو قال استبرأ أنها قبل ان تحمل حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقله يلاعنها في
هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد اذا أنكره فيها كلها الا في خصلة واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت
من الاوقات لم يرها نفي قبله ببلد لا قل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وأنه لم يدع زنا يمكن ان يكون
هذا الحمل منه انما ينفي عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن
جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقربها قد أصابها في الظهر الذي رأى عليها فيه ما رأى أو قبل
أن يرى عليها ما رأى قال يلاعنها والولد لها (قال ابن جريج) قلت لعطاء رأيت ان نفاه بعد أن تضعه قال
يلاعنها والولد لها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة الا أن يقرب حملها فلا يكون
له نفيه بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي
اليه قال يلاعنها والولد لها (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والولد لها اذا
قذفها قبل أن تهدي اليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج في الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك
عليها قال يلاعنها وهذا كله تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب الى العلم الى أنه انما ينفي الولد اذا قال قد
استبرأتها فكانه انما ذهب الى نفي الولد عن الحملاني اذ قال لم أقربها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن نفي
الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل آخذ بالحديث على ما جاء قيل له
والحديث على ان الحملاني سمي الذي رأى بعينه نفي بها وذكر أنه لم يصب هو امرأته منذ أشهر ورأى النبي صلى

لا يقصه من ذلك بحال
لعله اذا فعل ذلك به أن
يدع قتله فيكون قد
عذبه بما ليس في مثله
قصاص (قال المرتضى)
رحمه الله قد أدى أن
يرأى عليه بالجوائف كما
والى عليه بالنار والجحيم
والخندق مثل ذلك الجبل
حتى يموت ففرق بين
ذلك والقياس عندي
على معناه أن يرأى عليه
بالجوائف اذا ولى بها
عليه حتى يموت كما
يرأى عليه بالنار
والنار والخندق حتى يموت
(قال المرتضى) أولاهما
بالحق عندي فيما كان
في ذلك من جراح أن
كل ما كان فيه القصاص
لويرى أقصته منه
فان مات والاقتلته
بالسيف وما لا قصاص
في مثله لم أقصه منه
وقتلته بالسيف قياسا
على ما قال في أحد
قوله في الجائفة وقطع
الذراع انه لا يقصه منهما
بحال ويقتله بالسيف

(١) قوله لانه قد يكون
هكذا بالاصل ولعل وجه
الكلام لانه قد لا يكون
بإثبات النافي كتبه مصححه

الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أفرأيت أن قذف الرجل امرأته ولم يسم من أصابها ولم يدع رؤيته فان قال بلا عنها قبل له أفرأيت أن أنكر الحمل ولم ير الحاكم فيه علامة بصدق الزوج أينفعه فان قال نعم قيل فقد لا عنت قبل ادعاء رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانكار رؤية الزوج ونعيت بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فان قال فاجتنبوا جملتي في هذا قلت مثل مجتنب اذا فارق الرجل امرأته فلما قبل أن يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة المتلاعنين الفارقة ولم يقل حين فرقا بينهما ثلاث فان قال وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الولد وان لم يدع الزوج الاستبراء ولا عن وان لم يدع الزوج الرؤية قيل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يحل عنه فعلنا أنه لم يعد ما أمره الله به فان قال قائل فأوجد ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على راحي المحصنة فكان سواء قال الراحي لهارأيتها ترمي أو رماها ولم يقل رأيتها ترمي فانه يلزمه اسم الراحي قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهن الى فسادهن أحداهم الآية فكان الزوج راحيا قال رأيت أو علمت بغير رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيت بلا عن به بانه داخل في جملة القذف غير خارج منهم اذا كان انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله ان هذا الحمل ليس مني وان لم يذكر استبراء قبل القذف لاختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءها وقد علق من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال وقالت قد استبرأ في تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض ثم جاءت بعد بول لزمه وان الولد يلزمه بالفراش وان الاستبراء لا معنى له ما كان الفراش قائما فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحمل قد تقدمه فامكن أن يكون قد أصابها والحمل من غيره وأممكن أن يكون كاذبا في جميع دعواه للزنا ونفي الولد وقد أخرجه الله من الحد باللعان ونفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلالا على ان هذا كله انما هو بقوله ولما كذا اذا كذب نفسه جددناه وألحقناه الولد استدلالا على ان نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون الا بالاستبراء فبقي الحكم بنفسه لم يكن له أن يلحقه نفسه لأنه لم يكن بقوله فقط دون الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد ما وصف من لعان الزوج ويذكر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية استدلالا على أن الله عز وجل أوجب عليها العذاب والمذاب الحد لا تحتمل الآية معنى غيره والله أعلم فقناله حاله قبل التعانه مثل حاله بعد التعانه لانه كان محدودا بقذفه ان لم يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدودة بقذفه والتعانه بحكم الله أنك تدريين الحد به فان لم تلغني حددت حدك كان حدك رجما أو جلدالا اختلاف في ذلك بينك وبينه (قال) ولا بلا عن ولا يحد الا بقذف مصرح ولو قال لم أجحد عذرا من جاع وكانت العذرة تذهب من غير جاع ومن جاع فاذا قال هذا وقف فان أراد الزنا حدا ولا عن وان لم يرده حلف ولا حد ولا لعان أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يقول لامرأته لم أجحد عذرا ولا أقول ذلك من زنا فلا يحد (قال الشافعي) رحمه الله وان قذفها ولم يكمل اللعان حتى رجع حدوهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج انه قال لعطاء أرايت الذي يقذف امرأته ثم ينزع عن الذي قال قبل بلا عنها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله وان طلق امرأته طلاقا لا يملك الرجعة أو خالعها ثم قذفها بغير ولد ولا لعان لانها ليست بزوجة وهي أجنبية اذا لم يكن ولد ينفعه عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال اذا خالع الرجل امرأته ثم قذفها حد وان كان ولد ينفعه لا عنها بنفي الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفارقة لانه كان قبلها فان قذفها قبل أن يلاعنها ورثته لانها على التكاح حتى يلتعن هو وان قذفها بعد طلاق يملك الرجعة في العدة لا عنها وان انقضت العدة فهي مثل الميتة التي لا رجعة له عليها ومن أقرب ولد امرأته لم يكن له نفعه وان قذفها بعد ما يقرأ منه جلد الحد وهو ولد وان قال هذا الحمل مني وقذرت قبله أو بعده فهو منه وبلا عنها لانها قد ترمي قبل الحمل منه وبعده وليس له نفي ولد بعد اقراره به مرة فأكبر بان لا يراه يشبهه وغير ذلك

(باب القصاص في

الشجاج والجراح

والاستئناس ومن به

نقص أو شلل أو غير

ذلك)

قال الشافعي رحمه الله

والقصاص دون النفس

شيئا جرح يشق

وطرف يقطع فاذا شجبه

موضحة فبرئ حلق

موضعها من رأس

الشجاج ثم شق بحديدة

قدر عرضها وطولها

فان أخذت رأس الشجاج

كله وبقي شيء منه أخذ منه

أرشه وكذا كل جرح

يقتص منه ولو جرحه

فلم يوضحه أقص منه

بقدر ما شق من

الموضحة فان أشكل لم

أقدا لا بما أستيقن

وتقطع اليد باليد

والرجل بالرجل من

المفاصل والانف

بالأنف والاذن بالاذن

والسن بالسن كان

القاطع أفضل

طرفا وأدنى ما لم يكن

نقص أو شلل فان كان

قاطع اليد ناقصا أصبع

قطعت يده وأخذ منه

أرش أصبع وان كانت

شلاء فله الخيار ان شاء

اقتص بان يأخذ أقل

من حقه وان شاء أخذ
ديه اليد وان كان المقطوع
أشمل لم يكن له القبود
فياخذ كبروله حكومة
يدشلاء وان قطع اصبعه
فتأكلت فذهبت كفه
أقيد من الاصبع وأخذ
أرشد يده الا أصبعاً (١) ولم
ينتظر به أن يراقى الى
مثل جنايته أولاً (قال)
ولو سأل القود ساعة قطع
أصبعه أقدمته فان ذهبت
كف المجنى عليه جعلت
على الجاني أربعة أخماس
دينها ولو كان مات منها
قتله به لان الجاني
ضامن لما حدث من
جنايته والمستفاد منه غير
مضمون له ما حدث من
القود بسبب الحق (قال
المرئي) وسمعت الشافعي
رجحه الله يقول لو شجبه
موضحة فذهبت منها
عيناه وشعره فلم يثبت ثم
برئ أقص من الموضحة
فان ذهبت عيناه ولم
يثبت شعره فقد استوفى
حقه وان لم تذهب
عيناه وثبت شعره زدنا
عليه الدية وفي الشعر

(١) قوله ولم ينتظر الخ
هكذا في النسخ على
تحريف فيها واختلاف
فحرر كتبه محمد

من الدلالات اذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له انكاره بحال أبداً الا أن ينكره قبل اقراره أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال
هل فيها من أورك قال نعم قال أنى ترى ذلك قال عرقاً نزع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أعرابياً من بني فزارة
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من
ابل قال نعم قال فألوانها قال حمر قال هل فيها من أورك قال ان فيها لورقا قال فأنى أتاه ذلك قال لعله نزع عرق
قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وهذا أنا أخذ وفي الحديث
دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاماً أسود وهو لا يذكره الا منكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم
له وضربه له المشل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره وتهمة المرأة فلما كان قول الفراري تهمة الاغلب
منها عند من سمعها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يره قذفاً يحكم عليه فيه
باللعان أو الحدا اذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف
امرأته استدلالنا على أنه لا حد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد القذف ان كان له وجه
يحتمله ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن سرا فأحل التعريض بالخطبة وفيه لاله اياها تحريم التصريح وقد قال
الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سرا والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصریح العدة بعد انقضاء
العدة وهو تصریح باسم نهى عنه وهذا قول الأكثر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض
وأهل المدينة فيه مختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حد في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم في الفراري موضوعه بالآثار فيها والجميع في كتاب الحدود وهو أملك بهما من هذا الموضع
وان كان الفراري أقرب يحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفيه
بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الازمعت سياسة القوم أننى * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى

كذبت لقد أصبى على المرع عرسه * وأمنع عرسى أن يرز بها الخالى

وقال جرير برئى امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراشها * نزن الحديث وعفت الأسرار

(الخلاف في اللعان) قال الشافعي رجحه الله خالفنا بعض الناس في جملة اللعان وفي بعض فروعها فكيف
ما في جلته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعها لان فروعها في كتاب اللعان وهو موضوع فيه
وانما كتبنا في كتابنا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة
فيه فقال بعض من خالفنا لا يلاعن بين الزوجين أبداً حتى يكونا حرين مسلمين ليسا بحدودين في قذف ولا واحد
منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحداً منهم دون غيره وما كان عاماً في كتاب
الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فرعننا نحن وأنتم أنها على الأزواج عامة كانوا أماليك
أو أحراراً عندهم مملوكاً أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا وروينا
في ذلك حديثاً فاتبعناه قلنا وما الحديث قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال أربع لعان يبنهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والامة
عند الحر والنصرانية عند النصراني قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو بن شعيب عن عبد الله

ابن عمرو منقطع والذان رواه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخرج منه على عبد الله بن عمرو
موقوفاً مجهولاً فهو لا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم إلا رجل
غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً توافق آقاؤنا وتحالف آقاؤنا لكم
برؤيها عنه الثقات فسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرددتموها علينا وردت روايته ولست بموه إلى
الغلط فأنتم مجبوجون إن كان ممن ثبت حديثه بإحدى التي بها وافقناها وأما القمونه في محوم من ثلاثين حكماً
عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم كثيراً فأنتم غير متصفين إن احتجتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته
ثم احتجتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن ثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت
لهم لو كان كما أردتم كنتم مجبوجين به قال وكيف قلت أليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزوجات في اللعان
عاماً قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثاً جاء أخرج من الجملة العامة أزواجاً وزوجات مسمين قال نعم قلت أو كان
ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً وزوجة بالحديث الآمن أخرج الحديث خاصة كما ذكر الله عز وجل
الوضوء فسمع النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصة ولم يجعل غيرهما من
القفازين والبرقع والعمامة قياساً عليهما قال هكذا هو قلت فكيف قلت في حديثك أليس اليهودية والنصرانية
عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرة تحت العبد والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت
فكان ينبغي أن تقول لا لعان بين هؤلاء وما كان من زوج سواهن لا عن قال وما بقي بعدهن قلت الحرة تحت
الحر المحمودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر أليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان قال فإني قد
أخذت طرح اللعان عن طرحته عنه من معنيين أحدهما الكتاب والآخر السنة قلت أو عندك في السنة شيء
غير ما ذكرنا من الحديث الذي رويت عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرح اللعان عن نطق
القرآن به وحديث عمرو بن شعيب قال لا يلاعن لأنه إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت
ففي قوله أربع لا لعان بينهم ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج
يلاعنون لا يخص زوجاً ودون زوج قال فن أخرجت من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب
فأنما أخرجته استدلالاً بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم
شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم فلم يجز أن يلاعن من لا شهادة له لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول
وكذلك لم يجز للمسلمون في الشهادة إلا العدول فقلت له قولك هذا خطأ عند أهل العلم وعلى لسانك وجهل
بلسان العرب قال فإدله على ما قلت قلت الشهادة ههنا عيين قال وما ذلك على ذلك قلت أرايت العدل أيشهد
لنفسه قال لا قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهائنه أربعاً قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه
أن يلتعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم مقام شاهد
ألم يكف الأربعة دون الخامسة وتحداً أمر أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أيجز المسلمون في الحدود شهادة
النساء قال لا قلت ولو أجازوا شهادتهن انبغي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلتعن مرتين قال بلى قلت أقرأها
في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لما سماها شهادة رأيتها شهادة قلت هي شهادة عيين يدفع بها كل
واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول ولا يجوز في
الحدود منها النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادة التي يؤخذ بها البعض الناس
من بعض فإن تمسكت بانها اسم شهادة ولا يجوز فيها إلا العدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأكثرت منه
ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأوجدني تناقضه قلت كاه متناقض قال فأوجدني قلت إن سلكت عن
يلاعن من تجوز شهادته دون من لا تجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا تجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من
تجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الأعميين (١) الجمع غير العدلين وفيها ما علل مجموعة منها أنهما

حكومة ولا يبلغ بشعر
رأسه ولا بشعر لحية
ديه (قال المزي) رحمه الله
هذا أشبه بقوله عندي
قياساً على قوله إذا قطع
يده فبات عنها أنه يقطع
فإن مات منها فقد استوفى
حقه فكذلك إذا شجبه
مقتصاً فذهبت منها
عيناه وشعره فقد أخذ
حقه غير أني أقول إن لم
ينبت شعره فعليه
حكومة الشعر ما خلا
موضع الموضحة فإنه داخل
في الموضحة فلا نغرمه
مرتين (قال الشافعي)
رحمه الله ولو أوصاه من
جرح يدهما كله فقطعت
الكف لثلاثين إلا كاه
في جسده لم يضمن الجاني
من قطع الكف شيئاً فإن
مات من ذلك فنصف
الدية على الجاني ويسقط
نصفها لأنه جنى على
نفسه ولو كان في يده
المقطوع أصبعان شلاوان
لم تقطع يدا الجاني ولورضى
فإن سأل المقطوع أن
يقطع له أصبح
القاطع الثالث ويؤخذله

(١) قوله الجمع كذا في
النسخ من غير نقط فيه
وفي نظيره الآتي وانظر وحرر
كتبه مصححه

أركان الإسلام والحاكمة
في الكف كان ذلك له ولا
أبلغ بحكومة كفه دية
أصبع لأنها تبع
للأصابع وكلها مستوية
ولا يكون أرشها كواحدة
منها ولو كان القاطع
مقطوع الأصبعين قطعت
له كفه وأخذت للمقطوعة
يده أرش أصبعين
تأمين ولو كان للقاطع
سنت أصابع لم تقطع
لزيادة الأصبع
ولو كان الذي له خمس
أصابع هو القاطع كان
للمقطوع قطع يده وحكومة
الأصبع الزائدة ولا أبلغ بها
ارش أصبع ولو قطع له
أغله لها طرفان فله القود
من أصبعه وزيادة حكومة
وان كان للقاطع مثلها
أقيد بها ولا حكومة فان
كان للقاطع طرفان
وللمقطوع واحد فلا قود
لأنها أكثر (قال) ولو قطع
أعمل طرف ومن آخر
الوسطى من أصبع
واحدة فان جاء الأول قبل
اقتص له ثم الوسطى وان
جاء صاحب الوسطى قبل
لاقصاص لك الأبعد
الطرف ولك الدية (قال)
ولا أقيد يميني يسرى ولا
يسرى يميني (قال) ولو قطع

لا يريان الزنا فانهم ما عير علي ولو كانا عدلين كانا ممن لا تجوز شهادته عندنا أباؤنا بين الفساق والمجان والسراق
والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محدودين في قذف قال انما صنعت الحد وفي القذف من اللعان
لأن شهادته لا تجوز أباؤنا قات وقول لا تجوز أباؤنا خطأ ولو كانت كما قلت وكنت لا تلاعن بين من لا تجوز شهادته
أباؤنا كنت قد تركت قولك لأن الأعميين الخمسين لا تجوز شهادتهم عندنا أباؤنا وقد لاغت بينهما فقال من
حضره أما هذا فيلزمه والأثر لا أصل لقوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم إذا أتوا
قبلت شهادتهم قلت أرأيت الحال الذي لاغت بينهم فيها أهم ممن تجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا
ولكنهما إن تابا قبلت شهادتهما قلت والعبدان عتق قبلت شهادته من يومه إذا كان معروفا بالعدل والفسق
لا تقبل إلا بعد الاختبار فكيف لاغت بين الذي هو أبعد من أن تقبل شهادته إذا انتقلت حاله وامتنعت
من أن تلاعن من هو أقرب من أن تجوز شهادته إذا انتقلت حاله قال فان قلت إن حال العبد تنتقل بغيره وحال
الفسق تنتقل بنفسه قلت له أولست تسوي بينهما إذا صار إلى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق
بينهما في أمر تساوي بينهما فيه وقلت له ويدخل عليك ما أدخلت على نفسك في النصراني يسلم لأنه تنتقل
حاله بنقل نفسه فينبغي أن تجوز شهادته لأنه إذا أسلم قبلت قال ما أفعل وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي
أن أدى عتق أفرأيت أن قذف قبل الأداء قال لا يلاعن قلت وأنت لو كنت انما تلاعن بين من تجوز
شهادته لاغت بين الذميين لأنهما ممن تجوز شهادتهما عندنا قال وانما تركت اللعان بينهم ما الحديث قلت
فلو كان الحديث ثابتاً ما بذلك على أنك أخطأت إذا قبلت شهادة النصارى إذ قلت لا يلاعن إلا بين من تجوز
شهادته فقال بعض من حضره فأنأ كلك على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني انما ألاعن بين الزوجين إذا
كانت الزوجة المقدوفة ممن يحد لها حين قذفها من قبل أنى وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحد
ودرأ عن الزوج بالتعانه فإذا كانت المقدوفة ممن لا حد لها التعن الزوج وخرج من الحد والا فلا قلت فأتقول في
عبد تحت حرة مسلمة فقفدها قال يحد قلت فان كان الزوج حراً فقفدها قال يلاعن قلت له فقد تركت أصل
قولك قال بعض من حضره أما في هذا فنعم ولكنه لا يقول به قلت فلم يزعم أنه يقول به قلت لبعض من حكيت
قوله لا أراك لاغت بين الزوجين على الحرية لأنك لو لاغت على الحرية لاغت بين الذميين ولا على الحرية
والإسلام لأنك لو فعلت لاغت بين المحدودين الحرين المسلمين ولا أراك لاغت بينهما على العدل لأنك
لو لاغت بينهما على العدل لم تلاعن بين الفاسقين ولا أراك لاغت بينهما على ما وصف صاحبك من أن
المقدوفة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلاعن بينها وبين زوجها الحراً المحدود وفي القذف ولا
زوجها العبد وما لاغت بينهما بعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفرداً ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل
ما ادعيت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لا نعرفه عن عمرو وانما رواه
عنه رجل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث
المنقطع عن هو أحفظ من عمرو وإذا كان منقطعاً وقلنا بظاهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة
إذ كرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت إذا التعن الزوج فأبى المرأة أن تلتعن حديث جدها
رجماً كان أو جلداً فقلت له بحكم الله عز وجل قال فاذ كرم قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعان الزوج
ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية فكان يبتا غير مشكل والله أعلم في الآية أنها تدرك
عن نفسها بما ألزمها أن تلتعن باللعان قال فهل توضع هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله
عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يبتغي معه غيره قال فان كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله قلت
أرأيت الزوج إذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد إلا أن يخرج منها بالالتعان قلت أوليس قد يحكم في القذفة
بالحد إلا أن يأتوا بأربعة شهداء قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا
أنفسهم الآية قال نعم قلت أفتجد في التنزيل سقوط الحد عنه قال أما ناصفاً لا وأما استدلالاً فنعم لأنه إذا ذكر غير

الزوج يخرج من الحد أربعة شهداء ثم قال في الزوج يشهد أربعاً استدلالاً على أنه ما وجبت عليه الشهادة ليخرج
بها من الحد فإذا لم يشهد لم يخرج من معنى العدة (١) رأيت لو قال قائل اعشاده بالفرقة ونفي الولاد دون الحد
فإذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لأن الآية تحتمل ما قبلت ولا أحد فيها دلالة
على حده قال ليس ذلك له وكل شيء إلا وهو يحتمل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره إذا شهد
وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره إذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وإن لم يذكر في القرآن أنها
تسقط الحد لا تكون إلا بمعنى أن يخرج بها من الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء قال نعم قلت
أفحد الشهادة للزوج إذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة العان وفيها هذه العلة التي وصفت قال نعم قلت
فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة إلا الخروج من الحد
قال نعم قلت فإذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة أن لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في
الزوج إذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود أن لم يشهد
وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد وليس في التنزيل أن الزوج يدرأ بالشهادة حداً
وفي التنزيل أن المرأة تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فليس في شهادة المرأة معنى غير درأ الحد
لأن الحد عليها في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالإقرار منها بما قال الزوج فاعلمت
الافرق بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو أثبت في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلت له
أرأيت لو قالت لك المرأة المفضوقة أن كانت شهادته على بالزنا شهادة تلزمي حلفتي وإن كانت لا تلزمي فلا
تحلفني وحدهم وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا على وكانوا عدا ولا حددتني وإن لم يشتموا الشهادة حددتهم
أو عيبتا أو مشركين حددتهم قال أقول حكمك وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليك غير الزوج قلت
فقلت لك فإن كانت شهادة لا توجب على حد أو امتنع من أن أشهد لم حبستى وأنت لا تحبس إلا بحق قال
أقول حبستك لحلفي قالت وليني معنى قال نعم تخرجين بها من الحد قالت فإن لم أفعل فالحبس هو الحد قال
ليس به قلت فقالت فلم تحبستى لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال للحد حبستك قالت فتقيمه على فاقه قال
لا قلت فإن قالت فالحبس ظلم لأنني أخذت مني حداً ولا منعت عني حبساً من أين وجدت على الحبس أتجده
في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو إجماع فلا وأما قياس فنعم
قلت أوجدنا القياس قال إني أقول في الرجل يدعى عليه الدم يحلف ويبرأ فإن لم يفعل لم أقتله وحبسته
(قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر يجمع عليه ولا أثر قال لا
قلت فن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقتل قال استحسنته قلت له أفعل الناس
أن يقبلوا منك ما استحسنت أن خالفت القياس فإن كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك لأن
أجهل الناس لو اعترض فسئل عن شيء فخرص فيه فقال لم بعد قوله أن يكون خبر الأزم من كتاب أو سنة أو
إجماع أو قياس على واحد من هذا أو خارجه فيكون استحسنته كما استحسنته أنت قال ما ذلك لأحد قلت
فقد قلته في هذا الموضع وغيره وخالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وأين خالفت قياس قولك قلت ما تقول
فمن ادعى على رجل درهم فأكثر إلى أي غاية شاء من الدعوى أو غصب داراً أو عبداً أو غيره قال يحلف فإن
حلف برئ وإن نكل لزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جرحاً في موضحة عمداً أو قصداً من الجراح دون
النفس إن حلف برئ وإن نكل اقتض منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيما دون النفس إن حلف
برئ وإن نكل قام بالنكول في الحكم مقام الإقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في
النفس هكذا قال لي استعظام النفس قلت فأنث تقطع اليدين والرجلين وتفضأ العينين وتشق الرأس
قصاصاً وهذا يكون منه التلف بالنكول وترغم أنه يقوم مقام الإقرار فلا تأخذه النفس قال أما في القياس
فيلزمنا أن تأخذه النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحسبه كما قلت وقال الآخر لا أحسبه

سنة أو قطع أنه ثم إن
المقطع ذلك منه الصفة
يدمه وسأل القود فله ذلك
لأنه وجبت له ما ياتيه وكذلك
الحاني لا يقطع ثانية إذا
أقيد منه مرة إلا بان
يقطع لانهامته (قال)
ويقاد بد كر رجل شيخ
وحصى وصبي والذي
لا ياتي النساء كان الذ كر
ينتشر أولاً ينتشر مالم
يكن به شلل يمنع من
أن ينقبض أو ينسط
ويانثني الخصى
لأن كل ذلك طرف
وان قدر على أن يقاد
من إحدى أنثى رجل
بلا ذهاب الأخرى أقيد
منه وان قطعها فقصها
القصاص أو الدية تامة
فان قال الحاني جنبت
عليه وهو موجود وقال
المجنى عليه بل صحيح
فالقول قول المجنى عليه
مع يمينه لأن هذا يغيب
عن أبصار الناس ولا يجوز
كشفه لهم (قال) ويقاد
أنف الصحيح بأنف الأخرم
مالم يسقط أنفه أو شيء
منه وأذن الصحيح بأذن

(١) لعله سقط من
الناسخ لفظ قلت قبل
أرأيت لأن المقام يقتضيها
كسبه منحصراً

الاسم وان قلع سن من
قد انفر قلع سنه فان كان
المخلوع سنه لم يغفر
فلا فودحتي بشعر في تمام
طرحه أسنانه ونباتها
فان لم ينبت سنه وقال
أهل العلم به لا ينبت
أقداؤه ولو قلع له سنزائدة
ففيها حكومة إلا أن
يكون للقالع مثلها
فيقادمه ومن اقتص
حقه بغير سلطان عزز
ولا شيء عليه ولو قال
المقتص أخرج عيني
فأخرج يساره فقطعها
وقال عمدت وأنا عالم فلا
عقل ولا قصاص فاذا
برأ اقتص من عينه
وان قال لم أسمع أو رأيت
أن القصاص بها
يسقط عن عيني لزم
المقتص دية اليد ولو كان
ذلك في سرقة لم يقطع
عينه ولا يشبه الحد
حقوق العباد ولو قال
الجاني مات من قطع
اليدين والرجلين وقال
الولي مات من غيرهما
فالقول قول الولي
(قال) ويحضر الامام
القصاص عدلين
عاقلين حتى لا يقاد الا

(١) الدهق بالتخريك
ضرب من العذاب كذا
في اللسان

وأخذ منه دية وجب عليه طم قلت وأخذ الدية منه في أصل قول صاحبك ظم لأن الدية عنه لا تؤخذ في
الحد الا بصلح وهذا المصلح فان كان صاحبك أخطأ في دعوى القتل فأقررت عليهم ما عاترك القياس
فتقيس على أصل خطائم تقيس عليه ما لا يشبهه ما قد حكم الله عز وجل فيه نصا بدرمه العذاب والذرة
لا يكون الا لما قد وجب وان قلت العذاب السجن فذاك أخطأك أما السجن حد هو فان كان حدافكم
تحبسها أمانة يوم أو إلى أن تموت ان كانت نيبا قال ما السجن بحد وما السجن الا لتبيين الحد قلت وقد قال الله
تبارك وتعالى في الزانيين وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين أقرامعني بعذابهما الحد أو الحبس قال بل
الحد وليس السجن بحد والعذاب في الزنا الحد ولو كان السجن قديله اسم عذاب قلت والسفر اسم عذاب
(١) والدهق والتعليق وغيره مما يعذب به الناس عذاب فان قال لك قائل أعذبها ان لم تحلف ببعض هذا قال
ليس له وانما العذاب الحد قلت أجل وأجله تروحت الى ما لا حجة فيه ولو كانت لك بهذه حجة كانت عليك
لغيرك بمثلها وأبين فيها

(الخلاف في الطلاق الثلاث) أخبرنا الشافعي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فبعث
اليها وكيله بشعر فخطته فقال والله مالك علينا من شيء فقامت النبي صلى الله عليه وسلم قد كرت
ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة (قال الشافعي) رحمه الله وابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته البتة
وعلم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسقط نفقتها لانه لا رجعة له عليها والبتة التي لا رجعة له عليها ثلاث ولم
يعب النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الثلاث وحكم فيما سواها من الطلاق بالنفقة والسكنى فان قال
قائل ما دل على أن البتة ثلاث فهي لو لم يكن سمى ابن عمر رضي الله عنهما ثلاثا البتة أو نوى بالبتة ثلاثا كانت
واحدة عليك الرجعة وعليه نفقتها ومن زعم أن البتة ثلاث بلانية المطلق ولا تسمية ثلاث قال ان النبي صلى
الله عليه وسلم اذ لم يعب الطلاق الذي هو ثلاث دليل على أن الطلاق بيد الزوج ما أبقى منه أبقى لنفسه وما
أخرج منه من يده لم يدره غير محرم عليه كما لا يحرم عليه أن يعتق رقبة ولا يخرج من ماله صدقة وقد يقال له
لو أبقيت ما تستغني به عن الناس كان خيرا لك فان قال قائل ما دل على أن أبا عمرو ولا يعدو أن يكون سمى ثلاثا
أو نوى بالبتة ثلاثا قلنا الدليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبيد بن علي
ابن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد رز يدان وكانه بن عبد رز يدطلق امرأته سهية
المرتبة البتة ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتى سهية البتة والله ما أردت الا واحدة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لركاة والله ما أردت الا واحدة فقال ركاة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه النبي
صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره أنه تلا عن عويمر امرأته بين يدي النبي صلى
الله عليه وسلم وهو مع الناس فلما فرغ من ملامعتها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها
فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين
(قال الشافعي) رحمه الله فقد طلق عويمر ثلاثا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك محرما لنهاه عنه
وقال ان الطلاق وان لزمك فانت عاص بان تجمع ثلاثا فافعل كذا كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن
يأمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته حائضا أن يراجعها ثم يمسكها حتى تظهر ثم ينجس ثم
تظهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك فلا يقر النبي صلى الله عليه وسلم بطلاق لا يفعله أحد بين يديه
الانها عنه لانه العلم بين الحق والباطل لا باطل بين يديه الا بغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته
البتة ثم أتى عمر فذكر ذلك له فقال ما حملك على ذلك قال قد فعلته فتلاوا لو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا

لهنم وأشد تنبيهاً مما جلت على ذلك قال قد فعلته قال أمسك عليك امرأتك قال الواحدة ثبت أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوبة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث بن
سعد عن بكير عن سليمان أن رجلاً من بني زريق طلق امرأته البتة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك
قال أتراني أقيم على حرام والنساء كثير فأخلفه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراه قال فردها عليه
قال وهذا الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك
يريداً واحدة أو ثلاثاً فليأخبر أنه لم يرد زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بلا تية زيادة الزمة واحدة وهي أقل
الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البتة إذ كانت كلمة محدثة ليست في أصل الطلاق
تحتل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فنهاه عن المشكل من القول ولم ينهه عن الطلاق ولم يعنه
ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكرهاً عليك وهو لا يحلفه على ما أردت أو أراد أكثر من واحدة ألزمه ذلك
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم
بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البتة وهو مريض فوثرها عثمان منه بعد
انقضاء عدتها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأة عبد الرحمن
نشدته الطلاق فقال إذا خضت ثم طهرت فأذنتني فطهرت وهو مريض فأذنته فطلقها ثلاثاً (قال الشافعي)
رحمه الله والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً لما وصفنا من أن يقول طالق البتة بنوي ثلاثاً وقد
بينه ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بداه أن
يتكهنها فجاء يستفتي فذهبت معه أسأل له فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا
لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيره قال إنما كان طلاقاً ياها واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت
من يدك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً
ولو كان ذلك معيباً لقال له لزمك الطلاق وبئسما صنعت ثم سمي حبيراً راجعاً فزاره ابن عباس على الذي هو
عليه إن قال له إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ولم يقل بئسما صنعت ولا جرت في إرساله أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الانصاري عن
عطاء بن يسار قال جاء رجل يستفتي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه قال عطاء فقلت
إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو وإنما أنت قاص الواحدة تينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً
غيره ولم يقل له عبد الله بئسما صنعت حين طلقت ثلاثاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد أن بكيراً أخبره عن النعمان بن أبي عياش أنه كان جالساً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر
بجاءهما محمد بن أياس بن البكير فقال ابن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا
ترى أن فقال ابن الزبير إن هذا الأمر ما الشافعي قول أذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة فاني ترى كتهما عند عائشة
فسلهم أنما اثنتا فخيرنا فذهب فسألهم فقال ابن عباس لأبي هريرة أفتبأ بأبهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبو
هريرة رضي الله عنه الواحدة تينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيا
عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عروة أن
مولا لبني عدي يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي يومئذ أمة فعنت فقالت فأرسلت إلى
حفصة فدعنتني يومئذ فقالت اني مخبرتك خبري ولا أحب أن تصنع شيئاً أن امرأتك بيدك ما لم يمسك زوجه
قالت فقارقت ثلاثاً فلم تقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثاً ولو كان ذلك معيباً على الرجل إذا كان ذلك

بحدية حادة مسقة
ويفقد حديدته ثلاثاً
يسم فيقتل فيقطع
من حيث قطع بأبسر
ما يكون به القطع ويرزق
من يقسم الحدود
ويأخذ القصاص من
سهم النبي صلى الله عليه
وسلم من الخمس كإيرزق
الحكام فإن لم يفعل
فعلى المقتص منه الأجر كما
عليه أجر الكيال والوزان
فيما يلزمه

(باب عفو المجني عليه ثم
يموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
ولو قال المجني عليه عدا
قد عفوت عن جنائتي
من قود وعقل ثم صح
جاء في الزمة بالجنابة ولم
يجز فيما الزمة من الزيادة
لأنها لم تكن وجبت
حين عفا ولو قال قد عفوت
عنها وما يحدث منها من
عقل وقود ثم مات منها فلا
سبيل إلى القود للعفو
ونظر إلى أرض الجنابة
فكان فيها قود ولان
أحدهما أنه جائر العفو
عنه من ثلث مال العافي
كانها موضوعة فهي
نصف العشر ويؤخذ
بباقى الدية والقول
الثاني أنه يؤخذ

جميع الجنابة لانها
صارت نفسها وهذا قاتل
لا يجوز له وصية بحال
(قال المزني) رحمه الله
هذا أولى بقوله لان كل
ذلك وصية لقاتل فلما
بطل بعضها بطل جميعها
ولانه قطع بأنه لو عفا
والقاتل عبد جاز العفو
من ثلث الميت (قال)
وانما أجزنا ذلك لانه
وصية لسيد العبد مع
أهل الوصايا ولانه قال
في قتل الخطأ لو عفا
عن أورش الجنابة جاز
عفوها لانها وصية لغير
قاتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو كان القاتل
خطأ ذميا لا يحرم على
عاقلة الحكم أو مسلما
أقر بجنابة خطأ فالدية
في أموالهما والعفو
باطل لانه وصية للقاتل
ولو كان لهما عاقلة لم يكن
عفو عن العاقلة الآن
يريد بقوله عفو عنه
أورش الجنابة أو ما يلزم
من أورش الجنابة قد
عفو ذلك عن عاقلة

(١) قوله لما خص به
رسوله من وحيه الخ
هكذا في النسخ ولعل في
العبارة سقطا أو تحريفا
فانظر كتبه مصححه

معنا عليها كان سيدها فيه ما بيده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن جهمان عن أم بكره الأسلمية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك
فقال هي تطلقه إلا أن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يحسبه أنه أن سمى أكر من
واحدة كان ما سمى ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمى أكر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جائز له
أن يسمي أكر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها فقال أبو بكر
فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق ألفا ما أبت البتة منه شيئا من قال البتة
فقد رمى الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يحسب عن واحد منهم على اختلافهم في البتة أنه عاب البتة
ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في المخيرة ان خيرها زوجها فاخترت نفسها فقد طلقت ثلاثا
وان قال زوجها لم أخيرك الا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي)
فاذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخير اذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي يزعم أن الخيار لا يحل لانها اذا اختارت كان ثلاثا
واذا زعم أن الخيار يحل وهي اذا اختارت نفسها طلقت ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد
أجاز طلاق ثلاث وأحبب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قال أنت طالق البتة
ينوي ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة فواحدة وان قال أنت طالق ينوي بها ثلاثا فهي ثلاث (قال الشافعي)
أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها
ولا يخالعها ولا يجعل الهياطلا فالحل ولا غيره ولا يوقع عليها طلاقا لا طاهرا قبل جماع قياسا على
المطلقة فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فاذا كان
هذا طلاقا يوقعه الرجل أو يوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كايضا فلا أحب أن يكون الا وهي طاهر من غير
جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير
أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلقت امرأتى مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه تأخذ ثلاثا وتدع سبعا
وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء ومجاهدا قالان رجلا أتى ابن عباس
فقال طلقت امرأتى مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وحده عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدوانا اتخذت
بها آيات الله هز وأفعاب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله اليه ولم يعب عليه
ما جعل الله اليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن اليه
(ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله ان الله تبارك وتعالى (١) لما
خص به رسوله من وحيه وأبان من فضله من المبينة بينه وبين خلقه بالقرض على خلقه بطاعته في غير آية
من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب أليم وقال لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وقال اذا ناجيتم الرسول
فقدموا بين يدي نجواكم صدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله
افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليزيدهم بها ان شاء الله قربة اليه وكرامة
وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبيينا لفضيلته مع ما لا يحصى من كرامته وهي
موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله فمن ذلك من ملك زوجة سوى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يكن عليه أن يخيرها في المقام معه أو يفرقها له وله حبسها اذا أدى اليها ما يجب عليه لها وان

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزا عظيمًا يخبرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاره فلم يكن الخيار إذا اختره طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اختره (قال الشافعي) رحمه الله وكان يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزينتها ولم يخبره وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق اليهن لقول الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا وزينتها متاعاً وسراحاً فلما اخترنه لم يجب ذلك عليه أن يحدث لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنهما فقد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فكان ذلك طلاقاً فتعني والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن يخترن الحياة الدنيا أن يمتعن فاخترن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خيرا أمر أنه لم يختار الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خيرا فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق المحيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأنزل الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخيره أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى أنا أحلل لك أزواجك إلى قوله خالصة لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللاتي آتى أجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وأمر أمه مؤمنة أن وهب نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزوج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة وكان عنده عدد نسوة وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهم بغير مهر ما حظره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في اللاتي يهين أنفسهن له أن ياتهن ويتركه فقال ترحي من تشاءنهن وتؤوي اليك من تشاء إلى عليك (قال الشافعي) فمن أتتهن منهن فهي زوجه لا تحل لأحد بعده ومن لم ياتهن فليس يقع عليها اسم زوجه وهي تحل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجه أباهما (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إنكم نكح نساءه من بعده على العالمين ليس هكذا نساء غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فأنابن به صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجبه ومن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزا عظيمًا يخبرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاره فلم يكن الخيار إذا اختره طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اختره (قال الشافعي) رحمه الله وكان يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزينتها ولم يخبره وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق اليهن لقول الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا وزينتها متاعاً وسراحاً فلما اخترنه لم يجب ذلك عليه أن يحدث لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنهما فقد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فكان ذلك طلاقاً فتعني والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن يخترن الحياة الدنيا أن يمتعن فاخترن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خيرا أمر أنه لم يختار الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خيرا فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق المحيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأنزل الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخيره أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى أنا أحلل لك أزواجك إلى قوله خالصة لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللاتي آتى أجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وأمر أمه مؤمنة أن وهب نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزوج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة وكان عنده عدد نسوة وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهم بغير مهر ما حظره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في اللاتي يهين أنفسهن له أن ياتهن ويتركه فقال ترحي من تشاءنهن وتؤوي اليك من تشاء إلى عليك (قال الشافعي) فمن أتتهن منهن فهي زوجه لا تحل لأحد بعده ومن لم ياتهن فليس يقع عليها اسم زوجه وهي تحل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجه أباهما (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إنكم نكح نساءه من بعده على العالمين ليس هكذا نساء غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فأنابن به صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجبه ومن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

باب أسنان الإبل المعلقة والعمد وكيف يشبه العمدة الخطأ

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الآن في قتل

(١) قوله ومن لم ياتهم كذا في النسخ ولعل لم زائدة من الناسخ والصواب حذفها وقوله ياتهم على لغة أهل الحجاز من أبدال فاء الاقتعال في المثال حرف لين من جنس حركة ما قبله نحو اتصل ياتصل فهو متوصل وهكذا وقد سبق في الام من ذلك كثير فليعلم كنهه

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم سكاكين بحال ولا يحرم عليهم سكاكين بئس لو لم يكن كل يحرم عليهم سكاكين
بنات أمهاتهم اللائي ولدنهم أو أرضعتهم (قال الشافعي) رحمه الله فإن قال قائل ما دل على ذلك فالدليل
عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين وزوجها
عليارضي الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن
العوام تزوج بنت أبي بكر وأن طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أختا أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج
ابنة محسن أخت أم المؤمنين زينب ولا يرثهن المؤمنون ولا يرثهن كإرثون أمهاتهم ويرثهن ويشهن أن يكن
أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم سكاكينهم (قال الشافعي) رحمه الله وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل
على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعامية في الظاهر وهي برادها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي)
رحمه الله والعرب تقول للمرأة ترب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك للرجل يتولى أن يقوتهم أم العيال
بمعنى أنه وضع نفسه موضع الام التي ترب أمر العيال (١) وقال تأبط شرا وهو يد كزغرة غراها ورجل من
أصحابه ولي قوتهم

وأم عيال قد شهدت تقوتهم * إذا احترمتهم أقفرت وأقلت
تحاف علينا الجوع إن هي أكرت * ونجس جباغ أي أول تألت
وما إن بها ضن بما في وعائها * وليكنها من خشية الجوع أبقت

قلت الرجل يسمى أما وقد تقول العرب الناقة والبقرة والشاة والأرض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت
عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي
ولدنهم يعني أن اللائي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بأنفسهن والمحرم بهن غيرهن
اللائي لم يكن قط إلا أمهات ليس اللائي يحدثن رضعا للولود فيكن به أمهات وقد كن قبل أرضاعه غير أمهات
له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها أو يحدثها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائي حرمن بأنهن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من بشئ يحدثه رجل يحرمهن أو يحدثه أو حرمة النبي صلى
الله عليه وسلم والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيحرم بها غيرهما فأراد بها الام في جميع معانيها لا في بعض دون
بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الام غيرها والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من
القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوى ما وصفنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم من عدد
النساء أكثر مما للناس ومن اتهم بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحللن لأحد بعده وما في مثل معناه من
الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث ولا يعلم حال الناس بخالف حال النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم نسائه فإذا أراد سفرا أقرع بينهن فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه وهذا الكل
من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن
عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه
فأيتهن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه أراد فراق سودة فقالت لا تفارقني
ودعني حتى يحشرني الله في أزواجك وأنا أذهب ليلتي ويومي لاختي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة
شبهها بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن
السيب في ذلك وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا إلى صلحا (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه
بحججه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب
ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال أو تحبين ذلك قالت
نعم لست لك بخفية وأحب من شركتي في خير أختي قال فانها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرت أنك تخطب

العبد الخطا بالسوط
والعضا مائة من الأبل
مغلظة منها أربعون
خلفة في بطونها أولادها
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا خطأ في القتل
وإن كان عمدا في الضرب
واحتج بعمر بن الخطاب
وعطاء رضي الله عنهما
أنهما قالوا في تغليظ
لابل أربعون خلفة
وثلاثون حقة وثلاثون
جذعة (قال الشافعي)
رحمه الله والخلفة الحامل
وقل ما تحمل الاثنية
فصاعدا فاية ناقة من
ابل العاقلة جلست فهي
خلفة تجزي في الدية
مالم تكن معيبة وكذلك
لو ضربه بعود خفيف
أو بحجر لا يشدخ أو
بحد سيف لم يجرح أو
ألقاه في بحر قرب البر

(١) قوله قال تأبط شرا
الخ نسب الشعر في
الصباح والمحكم إلى
الشنفري وفي اللسان قال
ابن بري وأراد بأم عيال
تأبط شرا وكان طعامهم
على يده وانما قتر عليهم
خوفا أن تطول بهم الغزاة
فيفني زادهم فصار لهم
بمنزلة الام وصاروا له بمنزلة
الاولاد اه كتبه معصمه

وهو يحسن العوم أو
ماء الغلب أنه لا يموت
من مثله فبات فلا قود
وفيه الدية على العاقلة
وكذلك الجراح وكذلك
التغليظ في النفس والجراح
في الشهر الحرام والبلد
الحرام ودي الرحم وروى
عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أنه قضى
في دية امرأة وطئت
بمكة بدية وثلاث (قال)
وهكذا أسنان دية العمد
حالة في ماله إذا زال عنه
القصاص (قال المرقى)
رحمه الله إذا كانت
المغلظة أعلى سنان
سن الخطأ للتغليظ
فالعمد أحق بالتغليظ
إذا صار عليه وبالله
التوفيق

(باب أسنان الخطأ
وتفويها وديان التفويض
والجراح وغيرها)

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فحسب ربه
رقبة مؤمنة ودية مسلمة

(١) قوله عليهم أتيان
الأمراخ كذا في النسخ
وفي العبارة تحريف
ظاهر ودقة تحتاج إلى
فضل نظر وامعان فتأمل

كسبه مصححه

أبنته أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما علمت في أمهال ابنته أخى من
الرضاعة أرضعتني وأباهاتني بيسة فلا تعرضن على بنيانكن ولا أخوانكن (قال الشافعي) رحمه الله
وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله
أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقع له أوامر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه
(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وأنكحوا الأيامى منكم إلى قوله يغفر الله من فضله (قال
الشافعي) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتمل معاني أحدها أن يكون الله عز وجل
حرم شيئا ثم أباحه فكان أمر ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حلتم فاصطادوا وكفوله فإذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الأرض الآية (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن
البيع عند النداء ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى مريثنا
وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا (قال الشافعي) وأشياء لهذا كثير في كتاب الله
عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن ختمنا أن يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا
صافوا ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفسا ولا يأكل من بدنته إذا نحرها (قال) ويحتمل أن يكون
دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا فقراء يغفر الله من فضله يدل على ما فيه سلب
الغنى والعقاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافر واتبعوا ورزقوا فاعلموا هذه الدلالة لا حتم أن يسافر لطلب
صحة وزرق (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتما وفي كل الحتم من الله الرشد فيجتمع
الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجد الدلالة من
الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضا لا يحل تركه كقول الله عز وجل
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنه ما حتم وكفوله خذ من أموالهم صدقة وقوله وآتوا الحج والعمرة
لله وقوله والله على الشاسج البين من استطاع إليه سبيلا فذكر الحج والعمرة عاقبة الأمر وأقردها الحج
في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وإن كنا نحجب أن لا يدعها مسلم وأشياء هذا في كتاب
الله عز وجل كثير (قال الشافعي) وما نهى الله عنه فهو محرم حتى توجد الدلالة عليه بأن النهي عنه على
غير التحريم وأنه إنما أريد به الإرشاد أو تنزيها أو أدبا للنهي عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذلك أيضا (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة
على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي وما وصفتنا في مبتدأ كتاب
الله القرآن والسنة وأشياء ذلك سكتنا عنه كقوله عبادا كرمنا عما لم نذكر أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ذروني ما تركتكم فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فأنما ترككم
به من أمر فاتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتموا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي فيكونان لازمين لا بد لهما غير لازمين ويكون قول النبي
صلى الله عليه وسلم فاتوا منه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم أتيان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كفوا
ما استطاعوا في الفعل استطاعة شئ لأنه شئ متكلف وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع لانه
ليس بتكلف شئ يحدث إنما هو شئ يكف عنه (قال الشافعي) رحمه الله وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب
ومعرفة السنة طلب الدلائل ليعرفوا بين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهي معا (قال)
حتم لازم لا ولية إلا نهي والحرام البوالغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضائن الأزواج أن يزوجوهن لقول

في هذا الحديث
 صلى الله عليه وسلم
 ان الدنيا مائة من الابل
 وروى عن سليمان بن
 يسار قال انهم كانوا
 يقولون دية الخطامائة
 من الابل عشرون
 اية مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فهذا اخذوا يكلف
 أحدهم العاقلة غير ابله
 لا يقبل منه دونها فان لم
 يكن لبلده ابل كلف الى
 أقرب البلدان اليه فان
 كانت ابل العاقلة مختلفة
 أدبى كل رجل منهم من
 ابله فان كانت عماقا أو
 جربا قيل ان أدبت
 صحاحا جبر على قبولها
 فان أعوزت الابل فقيمتها
 دينار أو دراهم كما قومها
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى والعلم
 محيط بأنه لم يقومها الا
 قيمة يومها فاذا قومها
 كذلك فاتباعه ان تقوم
 متى وجبت ولعله ان
 لا يكون قومها الا في حين
 وبلد أعوزت فيه
 أو يترضى الجاني والولي
 فيدل على تقويمه
 للاعواز قوله لا يكلف

الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف
 (قال الشافعي) رحمه الله فان شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الأزواج في الآية دلالة على أنه انما
 هي عن العضل الاولياء لان الزوج اذا طلق فبلغت المرأة الاجل فهو أبعد الناس منها فكيف يعضلها من
 لاسبيل ولا شريك له في أن يعضلها في بعضها فان قال قائل قد تحتمل اذا قارب بلوغ أجلهن لان الله عز وجل
 يقول للآزواج اذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف فالآية تدل على
 أنه لم يرد بها هذا المعنى وانها لا تحتمل لانها اذا قاربت بلوغ أجلها أولم تبلغه فقد حذر الله تعالى عليها أن
 تنكح لقول الله عز وجل ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يأمر بان لا يمنع من النكاح
 من قد منعها منه انما يأمر بان لا يمنع مما أباح لها من هو بسبب من منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار وذلك أنه زوج أخته رجلا فطلقها وانقضت
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجها دون غيرك أختي ثم طلقها لا أنكحك أبدا فتركت اذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن الى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم برضا الولي مع الزوج
 والروحة وهذا موضوع في ذكر الاولياء والسنة تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرية أن
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها صماتها وقال
 أئمة امرأه نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي)
 رحمه الله واذا كانت أحق بنفسها وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لها ولي يمنع
 من نكاحها اذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمعصيته بالعضل وهذا الحديثان مثبتان في كتاب الاولياء
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الايامي الذين على الاولياء أن ينكحوهن اذا
 كان مولى بالغاً محتاج الى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه انكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة
 خاصة لزم ذلك عند الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف
 الفتنة وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال
 الشافعي) رحمه الله اذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحبت لكل واحد منهما النكاح اذا كان ممن
 تتوق نفسه اليه لان الله عز وجل أمر به ورضيه وندب اليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها
 زوجها ليسكن اليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة وقيل ان الحفدة الاصهار وقال عز وجل فجعله نساا وصهرا فبلغنا أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تناكحوا تكرؤا فاني أباهي بكم الام حتى بالسقوط فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب
 فطرني فليستن بسنتي ومن ستنى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من
 الولد لم تمسه النار ويقال ان الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ان يكونوا فقراء يغتهم الله من فضله أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فان
 ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تنق نفسه ولم يحتج الى النكاح من الرجال
 والنساء بان لم تخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فان الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات
 من النساء أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا أرى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يتخلى
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم يندبهن الى نكاح فقال والقواعد

أشبه الذهب والورق لأنه يحذر الأبل وأخذ ذلك من القروي لأحوال الأبل فما يرى (١٢٩) والله أعلم ولو حاز أن يقسم بغير

الدرهم والدنانير جعلنا
على أهل الخيل الخيل
وعلى أهل الطعام الطعام
(قال المزني) رحمه الله
وقوله القديم على أهل
الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثنا عشر
ألف درهم ورجوعه
عن القديم رغبة عنه
إلى الجديد وهو بالسنة
أشبه (قال الشافعي)
رحمه الله وفي الموضحة
نجس من الأبل وهي
التي تبرز العظم حتى
يقرع بالسرود لأنها
على السماء صغرت
أو كبرت شانت أول
تشن ولو كان وسطها
مأم يتخرق فهي
موضحة فان قال
شققتها من رأسها وقال
الجاني بل تأكلت من
جنايتها فالقول قول
الجاني عليه مع عينه
لأنهما وجبته فلا
يظلمهما الاقرار أو
بينه عليه (وقال) في
الهاتمة عشر من الأبل
وهي التي توضع وتهشم
وفي المنقلة خمس عشرة
من الأبل وهي التي
تكسر عظم الرأس حتى
يتشظى فينقل من
عظامه ليلتم ذلك كله
في الرأس والوجه
واللحي الأسفل وفي

من النساء الذي لا يرجون نكاحا فليس عليهم جناح أن يرضعن نساء من غير متبرجات بربنة الآية وقد كرر
عبدنا أكرمه قال وسيدا وحضورا والحضور الذي لا يأتي النساء ولم يندبه إلى نكاح فدل ذلك والله أعلم على
أن المندوب اليه من يحتاج اليه ممن يكون محصنا له عن المحارم والمعاني التي في النكاح فإن الله عز وجل
يقول والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعي)
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء إذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه إذا جاءت سنة أجلها من
يوم يضرب له السلطان (قال الشافعي) أحب النكاح للعبيد والاماء الذي لا يوطؤون ساداتهن احتياطا
للعفاف وطلب فضل وغنى فان كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا
إذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعي) ولا أوجبه إيجاب نكاح الأحرار
لأنه وجدت الدلالة في نكاح الأحرار ولا أحد هاق نكاح المالك

(ما جاء في عدم ما يحل من الحرائر والاماء وما يحل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك
وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الذين هم لفروجهم حافظون الا على
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقال عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع فان خفت أن تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان
فلم يحد فیهن حداً ينتهي إليه فالرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحد في هذا وانتهي ما أحل
الله بالنكاح إلى أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المينة عن الله عز وجل على أن انتهاه إلى أربع
تحرى ما منه لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع لأنه يحرم أن ينكح في عمره
أكثر من أربع إذا كن متفرقات ما لم يجمع بين أكثر منهن ولأنه أباح الأربع وحرم الجمع بين أكثر منهن
فقال لغيلان بن سلمة ونوفل بن معاوية وغيرهما وأسلموا وعندهم أكثر من أربع أمسك أربعاً وفارق
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وذلك مفرق في مواضعه
في القسم بينهن والنفقة والمواثيق وغير ذلك وقوله والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن
يكون انما أباح الفعل للتلدؤ وغيره بالفرج في زوجة أو ما ملكت يمين من الإديين ومن الدلالة على ذلك قول
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراماً من قبل أنه ليس من الوجهين اللذين أبيح للفرج (قال
الشافعي) فان ذهب ذاهب إلى أن يحله لقول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم
الله من فضله فيشبه أن يكونوا انما أمر وأبالاستعفاف عن أن يتناول المرأة بالفرج ما لم يبع به فيصبر إلى أن
يغنيه الله من فضله فيجد السبيل إلى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز
وجل في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئاً فان ذهب ذاهب
إلى أن للمرأة ملك عين فقال فلم لا تنسرى عبداً كما ينسرى الرجل أمته قلنا ان الرجل هو النكاح المتسرى
والمرأة المنكوحه المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالشئ خلافه فان قيل كيف يخالفه قلنا اذا كان الرجل يطلق
المرأة فتعزم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحدة فيكون له أن راجعها في العدة وان كرهن دل على أن
منعهاله وأنه القيم عليها وأنها لا تكون قيمة عليه ومخالفة له فلم يجوز أن يقال لها أن تنسرى عبداً لانها المتسرة
والمنكوحه لا المتسرية ولا النكحة (قال الشافعي) ولما أباح الله عز وجل لمن لازوجه أن يجمع بين أربع
زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقاً لا يملك رجعة أو يملك الرجعة فليس
واحدة منهن في عدتها منه حل له أن ينكح مكانهن أربعاً لأنه لازوجه ولا عدة عليه وكذلك ينكح
أخت واحدة (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

المأمومة ثلث النفس وهي التي تخرق إلى جلد الدماغ ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١٧ - الام خامس)

الراس والوجه حكومه
الا الحائقة ففهمنا ثلث
النفس وهي التي تحرق
الى الجوف من بطن أو
ظهر أو صدر أو فتحة
تخرج فهي حائقة وفي
الاذنين الدية وفي السمع
الدية ويتغفل ويصاح
به فان اجاب عرف أنه
يسمع ولم يقبل منه
قوله وان لم يجب عند
غفلاته ولم يفرغ اذا صبح
به حلف لقد ذهب
سمعي واخذ الدية وفي
ذهاب العقل الدية وفي
العنين الدية وفي ذهاب
بصرهما الدية فان
نقصت احدهما عن
الآخرى اختبرته
بان أعصب عنه
العليلة واطلق الصبيحة
وانصب له شخصا على
ربو أو مستوى فاذا أثبتته
بعده حتى يتهمى
بصرها ثم أذرع بينهما
وأعطيه على قدر ما نقصت
عن الصبيحة ولو قال
جنبت عليه وهو ذاهب
البصر فعلى الجنى عليه
الدينسة أنه كان يبصر
ويسعها ان تشهد اذا
رأته يتبع الشخص
بصره ويطرف عنه
ويتوقاه وكذلك المعرفة
بانبساط البد والذكر
وانقباضهما وكذلك
المعتوه والصبي ومتى علم
انه صحيح فهو على الصحة
حتى يعلم غيرها (قال)
وفي الجفون اذا
استوصلت الدية وفي كل

فان ختم أن لا تعدلوا واحدة أو ما حلتكم أيمانكم كان في هذا الآية دليل والله أعلم على أنه انما خاطب بها
الاحرار دون المماليك لانهم الناكحون بانفسهم لا المنكحون غيرهم والمالكون لا الذين يملك عليهم غيرهم
وهذا ظاهر معنى الآية وان احتملت أن تكون على كل ناكح وان كان مملوكا أو مالا كوا هذا وان كان مملوكا
فهو موضوع في نكاح العبد وتسريه
(الخلاف في هذا الباب) قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة ثلاثا أو طلاقا
بثلاث الرجعة أو لا رجعة له على واحدة منهن فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ماؤه في أكثر من أربع
ولو طلق واحدة ثلاثا لم يكن له أن ينكح اختها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول
هل لطلق نسائه ثلاثا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لاز زوجة له أن ينكح أربع بعوا حرم
الجمع بين الأختين ولم يختلف الناس في اباحة كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الانفراق فهل جمع بينهما
اذا طلق احدهما ثلاثا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال للذين يؤلون من نسائهم تربص وقال الذين
يظاهرون منكم من نسائهم وقال والذين يرمون أزواجهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن
الرابع مما تركتم أفرأيت المطلق ثلاثا ان آلى منها في العدة أيلزمه ايلاد قال لا قلت فان تظاهرا يلزمه الظهار
قال لا قلت فان قذف أيلزمه اللعان أو مات أثره أو مات أثرها قال لا قلت فهذه الاحكام التي حكم الله
عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت له فهذه
سبعة احكام لله خالفها وحرمت عليه أن ينكح أربع بعوا وقد أباحهن الله تعالى له وأن ينكح أخت امرأته وهو
اذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدد من أباح الله له فأنت تريد زعم ابطال البين مع الشاهد بان تقول
تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن
لا تدعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خبرا صحيحا عن أحد من أصحابه قال قد قاله بعض
التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكرمهم اذا قالوا شيئا ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان
القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من
أصحابه أو اجماع فمن كان عندك هكذا ترك قوله لا يخالف به غيره أتجعله حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال
قولا في أن لا ينكح مادام الاربع في العدة وجعلها في معاني الاربع لزمه أن يقول يلحقها الايلاد والظهار
واللعان ويتوارثان قال فما أقوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني فقال
أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكثرا أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل
ما يحتاج فيه الى أن يحكي قول أحد ثبوت الحجة فيها باحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج الى تفسيرها لانه
لا يحتمل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير
أنهما كانا يقولان في الرجل عنده أربع نسوة فيطلق احدها ان البتة انه يستزوج ان شاء ولا ينتظر أن تنقضي
عدتها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا لئلا يجتمع ماؤه في أكثر من أربع ولئلا يجتمع في
أختين (قال الشافعي) فقلت له فانما كان (١) للعالمين ذوى العقول من أهل العلم أن يقولوا من خبر أو
قياس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا من عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا من عندنا كان لغيرهم أن
يقول معهم قال أجل قلت أقول هذا بخبر لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد
منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجتمع ماؤه في أكثر من أربع أو في أختين قلت المتفاحش أن تحرم
عليه ما أحل الله تعالى له واحدى الأختين مما أحل الله عز وجل له وقلت له لو كان في قولك لا يجتمع ماؤه في
أكثر من أربع حجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الاربع للماء كنت محجوبا بقولك
قال وأين قلت أرايت اذا نكح أربع ما أغلق عليهن أو أرخى الاستار ولم يمس واحدة منهن أعليهن العدة

ذهب الشيم الذية (قال الشافعي) رحمه الله وفي لشعنين الذية اذا استوعبتا وفي كل واحدة منهما نصف الذية وفي اللسان الذية وان حرس فضيه الذية وان ذهب بعض كلامه اعتبر عليه بحروف المعجم ثم كان ما ذهب من عدد الحروف بحسابه وان قطع ربع اللسان فذهب بأقل من ربع الكلام فربع الذية وان ذهب نصف الكلام فنصف الذية وفي اسنان الصبي اذا حركه بكاء أو بشئ يغير اللسان الذية وفي لسان الأخرس حكومسة فان قال لم أكن أبكم فالقول قول الجاني مع عيته فان علم أنه ناطق فهو ناطق حتى يعلم خلاف ذلك (قال) وفي السن خمس من الابل اذا كان قد أغر فان لم يغر انتظريه فان لم تنبت تم عقلها وان نبت فلا عقل لها والضرس سن وان سمي ضرسا كما ان الثنية سن وان سميت ثنية وكما ان اسم الابهام غير اسم الغنصر وكلاهما اصبع وعقل كل اصبع سواء فان نبت سن وجل قلعت بعد

قال نعم قلت أفينكح أربعاً من قبل أن تنقضي عدتهن قال لا قلت أفرايت لو دخل من فاصابهن ثم عاب عنهن سنين ثم طلقهن ولا عهد له بواحدة منهن قبل الطلاق ثلاثين سنة أينكح في عدتهن قال لا قلت أفرايت لو كان يعزل عنهن ثم طلقهن أينكح في عدتهن قال لا قلت له أرايت لو كان قولك انما حرمت عليه أن ينكح في عدتهن النساء كما وصفت أتبع له أن ينكح في عدته من سميت وفي عدة المرأة تلد فيطلقها ساعة تضع قبل أن ينسها وفي المرأة يطلقها حائضاً أتبع له أن ينكح بما لم يملك في هذا الموضع وقلت له اعزل عن نكحت ولا تصب ماء حتى تنقضي عدة نسائك الا في ما لقت قال أفأفقه عن اصابه امرأته فقلت يلزمك ذلك في قولك قال ومن أين يلزمي أفقيدني أقول مثله قلت نعم أنت تزعم انه لو نكح امرأة فأخطأها الى غيرها فاصابها فرق بينهما وكانت امرأة الاول واعتزلها زوجها حتى تنقضي عدتها وزعم أن له أن ينكح المحرمة والحائض ولا يصيب واحدة منهما وتقول له أن ينكح الحبلى من زنا ولا يصيبها فقلت له وما الماء من النكاح أرايت لو اصابهن وفيهن ماؤه ثم أراد العود لاصابتهن أما ذلك مما يحصل له قال بلى قلت كما يباح له لو لم يصبرن قبل ذلك قال نعم فقلت فاذا طلقهن وفيهن ماؤه ثلاثاً لا يكون له أن يعيد فيهن ماء آخر وانما أقر فيهن ماءه قبل ذلك بساعة قال لا وقد انتقل حكمه قلت فالماء ههنا وغير الماء سواء فيما يحصل له ويحرم عليه قال نعم قلت فكيف لا يكون هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتاب الله عز وجل وقلت أرايت المرأة اذا أصيبت املاً في شهر رمضان ثم أصبح الزوجان جنبين أيفسد صومهما أو صوم المرأة كينونه الماء فيها قال لا قلت له فكذلك لو اصابها ثم أحرما جنبين وفيها الماء ثم جها وفيها الماء قال نعم قلت وليس له ان يصيبها نهاراً ولا محرماً حين تحولت حاله ولا يصنع الماء في أن يحلها له ولا يفسد عليه حجاب ولا صوما اذا كان مباحاً ثم انتقلت حالهما الى حاله حظرت اصابته فيه شيئاً قال نعم فقلت له فالماء كان فيهن وهن أزواج يحصل ذلك فيهن ثم طلقهن ثلاثاً فانتقل حكمه وحكمهن الى أن كان غير ذي زوجة وكن بعد الناس منه غير ذوات المحارم ولا يحللن له الا بانقضاء عدة ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يحللن له من ساعته فحرمت عليه بعد النساء من أن تكون زوجا له إلا بما يحل له وزعمت أن الرجل يعتد وقد خالف الله بين حكم الرجل والمرأة فجعل اليه أن يطلق وأن ينقذ وزعمت أن ليس له ما جعل الله تعالى اليه ولا عليه ما فرضت السنة عليه من النفقة وأن عليه كل ما جعل له وعليه ثم جعل الله عليها أن تعتد فأدخلته معها فيما جعل عليها دونه فخالف أيضاً حكم الله فالزمتها الرجل وانما جعلها الله على المرأة فكانت هي المعتدة والزوج المطلق أو الميت فتلزمها العدة بقوله أو موته ثم قلت في عدته قولاً متناقضاً قال وما قلت قلت اذا جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيجد كما تجدد ويحتنب من الطيب كما يحتنب من الصبغ والحلي مثلها قال لا قلت ويعتد من وفاتها كما تعتد من وفاته فلا ينكح أختها ولا أربعاً سواها حتى تأتى عليه أربعة أشهر وعشر قال لا قلت وله أن ينكح قبل دفنها أختها ان شاء أو أربعاً سواها قال نعم قلت له هذا في قولك يعتد مرة ويسقط عنه في عدته اجتناب ما يحتنب المعتدة ولا يعتد أخرى أيقبل من أحد من الناس مثل هذا القول المتناقض وما يحتسل على جاهل لو قال لا تعتد من طلاق ولكن تحتنب الطيب وتعتد من الوفاة هل هو الا أن يكون عليه ما عليها من العدة فيكون مثلها في كل حال أم لا يكون فلا يعتد بحال

(ما جاء في نكاح الحدودين) قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين (قال الشافعي) واختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافاً كثيراً والذي يشبهه عندنا والله أعلم ما قال ابن المسيب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الا يامى منكم والصالحين من عبادكم وأما نكح فهي من أياحى المسلمين فهذا كما قال ابن المسيب ان شاء الله وعليه دلائل من الكتاب والسنة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان

أخذه ارشها قال في موضع بردهما أخذ وقال في موضع آخر لا يردياً (قال المزني) رحمه الله هذا أفسس في معناه عندي لانه لم ينتظر

ذلك لا انتظر كما انتظر بسن من لم يشغل وقبيلها على قوله ولو قطع لسانه فأخذ ارضه ثم نبت صحيحا لم يرتشبا ولو قطعه آخر ففيه الارض تاما ومن أصل قوله ان الحكم على الاسماء (قال المزني) وكذلك السن في القياس نبت أولم تثبت سواء الا ان تكون في الصغير اذا نبت لم يكن لها عقل أصلا فيترك له القياس (قال الشافعي) رجه الله والاسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللجين ملتصقين ففي اللجين الدية وفي كل سن من أسنانها خمس من الابل ولو ضربها فاسودت ففيها حكومة (وقال) في كتاب عقولها تم عقلها (قال المزني) رجه الله الحكومة أولى لان منفعتها بالقطع والمضغ ورد الريق وسد موضعها قائمة كما لو اسود بياض العين لم يكن فيها الاحكومة لان منفعتها بالنظر قائمة (قال الشافعي) رجه الله وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل اصبع مما هنا لك عشر من الابل وفي كل

عن عبد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم انه قال في هذه الآية انها حكم بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد ان هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهم رايات (قال الشافعي) رجه الله وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة انه قال لا يرني الزاني الابزانية أو مشركة والزانية لا يرني بها الا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب الى قوله ينكح أي يصيب فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فخر من على الناس الامن كان منهم زانيا أو مشركا فان كن على الشرك فهن محرمات على زناة المسلمين وغير زناهم وان كن أسلمن فهن بالاسلام محرمات على جميع المشركين لقول الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عفائف كن أو زواني على من آمن زانيا كان أو عفيفا ولا في أن المسئلة الزانية محرمة على المشرك بكل حال (قال الشافعي) وليس فيما روى عن عكرمة لا يرني الزاني الابزانية أو مشركة تبين شي اذا زنى فطاوعته مسلما كان أو مشركا أو مسئلة كانت أو مشركة فهما زانيان والزنا محرم على المؤمنين فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا اليه فنتج عليه (قال الشافعي) ومن قال هذا حكم بينهما فالجدة عليه بما وصفنا من كتاب الله عز وجل الذي اجتمع على ثبوت معناه كبر أهل العلم فاجتماعهم أولى أن يكون ناسخا وذلك قول الله عز وجل فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فقد قيل ان هاتين الآيتين في مشركات أهل الاوثان وقد قيل في المشركات عامة ثم رخص منهن في حرار أهل الكتاب ولم يختلف الناس فيما علمنا في أن الزانية المسئلة لا تحل لمشرك وثني ولا كتابي وان المشركة الزانية لا تحل لمسلم زان ولا غيره فاجماعهم على هذا المعنى في كتاب الله حجة على من قال هو حكم بينهما لان في قوله أن الزانية المسئلة ينكحها الزاني أو المشرك وقد اعترف ما عر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرافي الزنا بخلده وجلدا امرأة فلا نعلمه قال الزوج هل لك زوجة فتعزم عليك اذا زنت ولا يزوج هذا الزاني ولا الزانية الابزانية أو زانيا بل يروى عنه صلى الله عليه وسلم أن رجلا شك من امرأته فجورافقال طلقها فقال اني أحبها فقال استمتع بها وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لرجل أراد أن ينكح امرأة أحدت وتذكر حدثها فقال عمر انكحها نكاح العفيفة المسئلة

(ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره) قال الشافعي رجه الله قال الله جل وعز حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم الى قوله الا ما قدملف ان الله كان غفورا رحيبا (قال الشافعي) فالأمهات أم الرجل وأمهاتها وأمهات آبائه وان بعدن الجدات لانه يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والاخوات من ولد أبوه لصلبه أو أمه بعينها وعماته من ولد جدته ومن فوقهما من أجداده وجداته وخالاته من ولدتته جدته أم أمه ومن فوقها من جداته من قبلها وبنات الاخ كل من ولد الاخ لآبيه أو لأمه أو لهما ومن ولد له وأولاد بني أخيه وان سفلوا وهكذا بنات الاخت وحرم الله الام والاخت من الرضاعة فتحرر عنهما بمحتمل معنيين أحدهما اذا ذكر الله تحرر عنهما ولم يذكرفي الرضاع تحرر عن غيرهما لان الرضاعة أضعف سببا من النسب فاذا كان النسب الذي هو أقوى سببا قد يحرم به ذوات نسب ذكرن ويحل ذوات نسب غيرهن ان سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاع هكذا ولا يحرم به الا الام والاخت وقد تحرم على الرجل أم امرأته وان لم يدخل بها أمرأته ولا تحرم عليه ابنتها اذا لم يدخل بواحدة منهما والمعنى الثاني اذا حرم الله الام والاخت من الرضاعة كما حرم الله الوالدة والاخت التي ولدها أحد الوالدين أو هما ولم يحرمهما بقرابة غيرهما ولا بجرمة غيرهما كما حرم ابنة امرأته بجرمة امرأته وامرأة الابن بجرمة الابن وامرأة الاب بجرمة الاب واجتمعت الام من الرضاعة اذ حرمت بجرمة

نفسها والاخت من الرضاعة اذ حرمت نسا وكانت ابنة الام ان تكون من سواها من قرابتها حرم كما حرم
بقرابة الام والوالدة والاخت للاب والام وأولهما فلياحتمل الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى
المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن هذا المعنى أولاهما فلياحتمل من
الرضاعة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من
الولادة (قال الشافعي) إذا حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة حرم لبن الفعل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة
فأبت أو طلقها ولم يدخل بها فلا يرى له أن ينكح أمه إلا أن الله عز وجل قال وأمهات نسائكم ولم يشترط فيهن
كما شرط في الرثائب وهو قول الأكثرين لقيت من المفتين وكذلك جداتها وإن بعدن لأنهن أمهات
أمرأته وإذا تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فأبانتها في كل بنت لها وإن سفلت لحلال لقول الله
عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم
فإن دخل بالأم لم تحل له الابنة ولا ولدها وإن سفلت كل من ولدته قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين
من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل دخل بها أولم يدخل بها لم يكن الابن أن ينكحها أبدا ومثل الاب في ذلك
آبؤه كلهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولده الذكور والانات وإن سفلوا لأنهم بنوه قال الله عز
وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأة ابنه الذي أرضع يحرم هذه
بالكتاب وهذه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا
للكتاب لأنه إذا حرم حلائل الأبناء من الأصلاب فلم يقل غيراً بنائهم من أصلابهم وكذلك الرضاعة في هذا
الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة نكحها رجل دخل بها أولم يدخل بها لم يكن ولده ولا ولده الذكور
والانات وإن سفلوا أن ينكحها أبداً لأنها امرأة أب لأن الأجداد آباء في الحكم وفي أمهات النساء لأنه لم يستثن
فيهما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو الموضع له والله تعالى أعلم

(ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الاختين) قال الشافعي قال الله
تبارك وتعالى وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبداً بشكاح ولا وطء ملك وكل ما
حرم من الحرائر بالنسب والرضاع حرم من الاماء مثله إلا العدة والعدد ليس من النسب والرضاع بسبيل فإذا
نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الاولى ثابت وسواء دخل بها أولم يدخل بها ويفرق
بينه وبين الآخرة وإذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت إلا بان يحرم عليه فرج التي كان يطأ بان
بيعهما أو يزوجهما أو يكاتبها أو يعتقها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا
بين المرأة وخالتها (قال الشافعي) فأبنته ما نكح أولاً ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقدة
كانت العقدة مفسوخة وينكح أيتم ما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل
لأن الله ذكر من تحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال إذا فعل في غيره شيء مثل الربيبة إذا دخل بأمها
حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فنوع ذلك وليس في نهيه عنه أباحة ما سوى جمع بين غير
الاختين لأنه قد يذكر الشيء في الكتاب فيحرمه ويحرم على لسان نبيه غيره كما ذكر المرأة المطلقة ثلاثاً فقال فإن
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فيمن على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن يصيبها والام تحل
له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم أباحة
غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرين نسوة أمسك أربعاً فافارق
سائرهن فبينت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله إلى أربع حظر أن يجمع بين أكثر منهن فلو

والأصابع وأبداً مثل ثم عطفها
وان قطعت من
الذراع ففي الكف نصف
الدية وفيما زاد حكمومة
وما زاد على القدم
حكمومة وقدم
الأعرج وبداً الأعمى إذا
كانت أسلمتين الدية ولو
خلقت لرجل كفان في
ذراع أحدهما فوق
الأخرى فكان يبطش
بالسفلى ولا يبطش
بالعلياء السفلى هي الكف
التي فيها القود والعليا زائدة
وفيها حكمومة وكذلك
قدمان في ساق فإن
استوتا فلهما ناقصتان
فإن قطعت أحدهما
ففيها حكمومة لا تجاوز
نصف دية قدم وإن
قطعتا معا (١) ففيها دية
قدم ويجاوز به دية قدم
وان قطعت أحدهما
ففيها حكمومة فإن عملت
الأخرى لها انفردت
ثم عاد فقطعها وهي
سالمة عشي عليها ففيها
القصاص مع حكمومة
الاولى وفي الاثنتين الدية
وهما ما أشرف على
الطهر من المأكتين
إلى ما أشرف على استواء
الفخذين وسواء قطعنا
من رجل أو امرأة
وكل ما قلت فيهما الدية ففي
أحدهما نصف الدية ولا
تفضل عني على يسرى
ولا عين أعور على عين
ليس بأعور ولا يجوز أن
يقال فهادية تامة وإنما
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم في العينين الدية وعين

(١) قوله ففيها دية قدم الخ عبارة الام وان قطعنا ما على قاطعها القود وحكمومة اه وسها يعلم ما هنا كتبه مصححه

وفي البيهنا ديهنا وفي
جانبها ديهنا لان فيهما
منفعة الرضاخ وليس
ذلك في الرجل فقيهما
من الرجل حكومة وفي
استكناهما وهما شرفا اذا
أوعيتا ديتها والرتقاء التي
لا تؤتى وغيرها سواء
ولو أفضى نيبا كان عليه
ديتها ومهر مثاها بوطه
اياها وفي العين القائمة
واليد والرجل الشلاء
ولسان الاخرس وذكر
الاشل فيكون منبسطا
لا ينقبض أو منقبضا
لا ينسط وفي الاذنين
المستخفيتين بهما من
الاستخفاف ما باليد
من الشلل وذلك أن
تحر كافتا تحر كأو تفرزا
بما يؤلم فلانا لما وكل جرح
ليس فيه أرش معلوم
وفي شعر الرأس
والحاجبين واللحية
وأهداب العينين في كل
ذلك حكومة ومعنى
الحكومة أن يقوم المجنى
عليه كم يسوى أن لو كان
عبدا غير مجنى عليه ثم
يقوم مجنيا عليه فينظر كم
بين القيمتين فان كان
العشر فعليه عشر الدية
أو الخمس فعليه خمس
الدية وما كسر من سن
أو قطع من شيء له أرش
معلوم فعلى حساب
ما ذهب منه (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع جل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما

نكح رجل حامية على أربع كان نكاحها مقبولا ويحرم من غير جهة الجمع كحرم نسائهم المطلقة
ثلاثا ومنهن الملاعبة ويحرم إصابة المرأة بالحيض والاحرام لكل هذا متفرق في مواضعه وما حرم على
الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأصابت من غير ذلك بالزنا لم يحرم لان حكم
النكاح مخالف حكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الاملاك أيمانكم والمحصنات اسم جامع
فجماعة أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية
ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العفاف بالعفاف ويقع على ذوات الازواج منع الازواج فاستدلنا
بان أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بان ترك تحصين الامة والحرية بالحبس لا يحرم أصابته واحدة منهما بالنكاح
ولا ملك ولا في لم أعلمهم اختلفوا في أن العفاف وغير العفاف فيما يحل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على
ان هاتين ليستا بالمقصود قصدهما بالآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الحرائر فبين أنه انما قصد
بالآية قصد ذوات الازواج ثم دل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الازواج من الحرائر والاماء محرمات
على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فرقة طلاق أو فسخ نكاح الا لاسبابا فانهن مفارقات
لهن بالكتاب والسنة والاجماع لان الممايل غير السبايا لما وصفنا من هذا ومن أن السنة دللت أن المملوكة غير
السبية اذا بيعت أو أعتقت لم يكن بيعها طلاقا لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين أعتقت في المقام
مع زوجها وفراقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العقدة يزول عقدة النكاح كان الملك اذا زال يعتق أولى أن
يزول العقدة منه اذا زال يبيع ولو زال بالعتق لم يخير بريرة وقد زال ملك بريرة بان بيعت فاعتقت فكان
زواله بمعنىين ولم يكن ذلك فرقة لانها لو كانت فرقة لم يقل لك الخيار فيما لا عقدة عليك أن تقبى معه أو تفارقه
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها
أن بريرة أعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فاذا لم يحل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق
والبيع فهي اذا لم تبع لم تحل بملك عين حتى يطلقها زوجها وتخالف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت
أو وهبت فلم يغير حالها من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا
سيت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسبايا بأولى من فسخ نكاح
زوجها عنها وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرقة زوجها
(الخلاف في السبايا) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت لبعض الناس ما ذهبت اليه في قول الله
عز وجل الا ما ملكت أيمانكم فقال هذا كما قلت ولم يزل يقول به ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نخالفك
منه في شيء قلت وما هو قال نقول في المرأة يسبها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحیضة وتصاب ذات زوج
كانت أو غير ذات زوج قال ولكن ان سبت وزوجها معها فها على النكاح (قال الشافعي) فقلت له
سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى المصطلق ونساء هو اذن بحين وأوطاس وغيره فكانت سنته فيهم
أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحیضة حیضة وقد أسر رجالا من
بنى المصطلق وهو اذن فما علمناه سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السبايا قطع العصمة والمسبية
ان لم يكن السبايا يقطع عصمتها من زوجها اذا سبي معها لم يقطع عصمتها ولم يسب معها ولا يجوز لعالم ولا
ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن
فيهن ذوات أزواج بالحمل وأذن بوطئهن بعد وضع الحمل وقد أسر من أزواجهن معهن أن السبايا قطع العصمة
(قال الشافعي) رحمه الله فقال اني لم أقل هذا بخبر ولكني قلته قياسا فقلت فعلى ماذا قسسته قال قسسته
على المرأة تأتي مسلمة مع زوجها فيكونان على النكاح ولو أسلت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح
فقلت له والذي قست عليه أيضا خلاف السنة فتخطى خلافها وتخطى القياس قال وأين أخطأت القياس قلت

اجعلت (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع جل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما

وصفت حكومة لا توقيت (قال المرتضى) رحمه الله هذا أشبه بقوله كبايؤول قول زيد في الغين (١٣٥) القائمة مائة ديناران ذلك على

معنى الحكومة لا توقيت

وقد قطع الشافعي رحمه

الله بهذا المعنى فقال

في كل عظم كسر سوى

السن حكومة فاذا جبر

مستقيما ففيه حكومة

بقدر الألم والشين وان

جبر معيا بجزأ وعرج

أو غير ذلك زيد في

حكومته بقدر شينه

وضره وألمه لا يبلغ به دية

العظم لو قطع (قال) ولو

جرحه فشان وجهه أو

رأسه شينا بقي فان كان

الشين أكثر من الجرح

أخذ بالشين وان كان

الجرح أكثر من الشين

أخذ بالجرح ولم يزد

للشين (قال) فان كان

الشين أكثر من

موضحة نقصت من

الموضحة شيئا ما كان

الشين لانها لو كانت

موضحة معها شين لم

أزد على موضحة فاذا

كان الشين معها وهو أقل

من موضحة لم يجز أن

يلغ به موضحة وفي

الجراح على قدر دياتهم

والمرأة منهم وجراحها

على النصف من دية

الرجل فيما قل أو أكثر

(قال الشافعي) رحمه

الله وفي الجراح في غيره

الوجه والرأس بقدر

الشين الباقي بعد التثامه

أجعلت اسلام المرأة مثل سبيها قال نعم قلت أفتجدها اذا أسلمت ثبتت على الحرية فازدادت خيرا بالاسلام
قال نعم قلت أفتجدها اذا سبيت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفتجدها حالها واحدة قال أما في الرق فلا
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أرأيت اذا سبيت الحرة في
دار الحرب فاستؤمنت وهرب زوجها وحاضت حيضة واحدة أتوطأ قال أكره ذلك فان فعل فلا بأس
قلت وهي لا توطأ الا والعصمة منقطعة بينها وبين زوجها قال نعم قلت وحيضة استبراء كمالها لم يكن لها زوج
قال وتريد ماذا قلت أر يدان قلت تعتمد من زوج اعتدت عندك حيزتين ان ألزمتها العدة بأنها أمة وان
ألزمتها بالحرية فحيز قال ليست بعدة قلت أفتبين لك أن حالها في النساء اذا صارت سبيا بعد الحرية فيما
يحل به من فروعها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت قلت له فالحرية تسلم
قبل زوجها بدار الحرب قال فهم ما على النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث
حيض كانا على النكاح الاول قلت فلم خالفت بينهما في الاصل والفرع قال ما وجدت من ذلك بدا قلت له
فلرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسبين فيسترقين والأخرى في الاماء
لا يسبين فكيف جاز أن تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم سنتان مختلفتان باختلاف حالات النساء فهما
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها أو زوجها قبلها أيهما أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وسواء في ذلك
كان اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة اذا افتقرت دارهما أو لم تفترق ولا تصنع الدار فيما يحرم من
الزوجين بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم منهما الى دار الاسلام أو صارت داره دار الاسلام أو كان مقيما بدار الكفر لا
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له أسلم أبو سفيان بن حرب
بمر الظهران وهي دار خراعة وخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وهند بنت عتبة مقيمة
على غير الاسلام فأخذت يلحيتها وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد
كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام يومئذ وزوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم
صارت مكة دار الاسلام وأبو سفيان بهما مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة واستقرا على النكاح لان
عدتهما لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان بن زيد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد
حينئذ وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول ورجع عكرمة وأسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح
الاول وذلك أن عدتهما لم تنقض فقلت له ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما
وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما احتججت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئا اذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأة من الانصار
كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقرا على النكاح
ونحن رأيت نقول اذا كانا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يحل الجماع وكذلك لو كانا في دار الاسلام
وانما يمنع أحدهما من الآخر في الوطء بالدين لانهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء فقال ان من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام يقول تدبين به ألزمتك فان كنت عجزت عنه فلعنك
لا تقوى على غيره قال فأنأ أقوم به فأحتج بأن الله عز وجل قال ولا تمسكوا بعصم الكوافر فقلت له أيعدو قول
الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر أن يكون اذا أسلم وزوجته كافرة كان الاسلام قطعا للعصمة بينهما
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال اذا كانت وثنية أو يكون قول الله عز

لا يبلغ بها الدية ان كان حرا ولا ثمة ان كان عبدا ولا به ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة ودية النصراني واليهودي ثلث الدية واحتج في ذلك

وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر إذا جاءت عليهن مدة لم يسلمن فيها أو قبلها قال ما بعد وهذا قلت فاللدة هل يجوز بأن تكون هكذا أبدأ لا يخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أن رجلاً قال ما بعد من سنة ساعة وقال لا خروما وقال آخر سنة وقال آخر مائة سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك لا يخبر قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت يا أيها الشافعي وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون إذا أسلم قبلها وتغارب ما بين أسلامهما قلت أليس قد أسلم وصار من ساعته لا يحل له أصابتهما أسلمت فقترت معه على النكاح الأول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالأسلام بينهما وقطعت بعدة بعد الأسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين أسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفقطعه قال لا ولكنه شيء يسير قلت لو كان أكثر منه انقطعت عصمتها منه قال وما علمته بذلك قلت فأسلام صفوان بعد أسلام امرأته بشهر أو أقل منه وأسلام عكرمة بعد أسلام امرأته بأيام فإن قلنا إذا مضى إلا كبروه ونحوهم شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لا نالنا لعلم أحدنا ذلك أكثر مما تركه صفوان أيحوز ذلك قال لا قلت هم يقولون إن الزهري حمل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا قلت فقال الزهري إلا أن يقدم زوجها وهي في العدة فجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين إذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا إذا أسلم الزوج والزهري لم يرو في حديث مالك أمر أبي سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والإجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فامتنعوهن الله أعلم بآمنتهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت فحرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يجز واحدة منهن بحال ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر إلا أن الكافي يبين منهم فزعم أن إباحة الكوافر التي رخص في بعضهن للمسلمين أشد من إباحة الكفار الذين لم يرخص لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم إذا أسلمت المرأة لم ينسخ النكاح إلا لانقضاء العدة وزوجها كافراً وإذا أسلم الزوج انسخ نكاح المرأة قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شددوا فيه أولى أن يرخصوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشددوا فيه والله الموفق

(١) الخلاف فيما يوثق بالزنا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا إذا نكح رجل امرأة حُرمت على ابنه وأبيه وحُرمت عليه أمه بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فإن زنى بامرأة أبية أو ابنه أو أم امرأته فقد عصى الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته لو زنى بواحدة منهما لان الله عز وجل إنما حرم بجرمة الحلال تعزير الحلالهوز يادته في نعمته بما أباح منه بان أثبت به الحريم التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام خلاف الحلال وقال بعض الناس إذا زنى الرجل بامرأة حُرمت عليه أمها وابنتها وزنى بامرأة أبية أو ابنه حُرمت عليهما امرأتاهما وكذلك إن قبل واحدة منهما أو لسهما شهوة فهو مثل الزنا والزنا يحرم ما يحرم الحلال فقال لي لم قلت إن الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال فقلت له استدلالا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال تعالى وحلائل أبنائكم وقال وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن أفليست تجد التنزيل إنما حرم من سمي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيئاً فأحرمه بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فإن قلت وجدت الله عز وجل ندب إلى النكاح وأمر به وجعله سبب النسب والصهر والألفة والسكن وأثبت به الحريم والحق لبعض على بعض بالمواريث والنفقة والمهر وحق الزوج بالطاعة وإباحة

على قدر دينهم والمرأة منهم وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر وأخرج في ديات أهل الكفر بأن الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صنفاً منهم يعبدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم إلا أن يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يجعل من كان خولاً للمسلمين في حال أو خولاً بكل حال إلا أن يعطوا الجزية كالعبد المخارج في بعض حالاته كفياً لمسلم في دم ولادية ولا يبلغ بدية كافر بدية مؤمن إلا ما لا خلاف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمنه بجراح الحر من دينه في كل قليل وكثير وقيمه ما كانت وهذا يروى عن عمرو بن عبد الله عنهما (قال) وتحمل ثمنه العاقلة إذا قتل خطأ وفي ذكره ثمنه ولو زاد القطع في ثمنه اضعافاً

(قال القاضي) لا وجه له في هذا المستزعم ان منه كسب البعير او اقل فلم لم يحكم في حرجه كحرج مع البعير وبعضه قلت قد يجامع مع الحرج البعير يقتل فيكون منه مثل دية الحرف فهو في الحردة وفي البعير قيمة والقيمة دية (١٣٧) العبد وقسته بالحردون القيمة

يدل على من كتاب الله
 تعالى في قتل النفس
 الدينة وتحريم رقبته
 وحكمته وحكمنا في الرجل
 والمرأة والعبد بديات
 مختلفات وجعلنا في كل
 نفس منهم دية ورقبة
 وانما جعل الله في النفس
 الرقبة حيث جعل الدية
 وبذل البعير والمتاع قيمة
 لارقبة معها فجامع العبد
 الاحرار في انه فيه كفارة
 وفي انه اذا قتل قتل
 واذا جرح جرح
 في قولنا وفي ان عليه
 حدا الحرفي بعض الحدود
 ونصف حدا الحرفي بعض
 الحدود وان عليه
 الفرائض من الصلوة
 والصوم والتعبد وكان آدميا
 كالاحرار فكان بالآدميين
 أشبهه ففضته عليهم دون
 البهائم والمتاع (قال المزني)
 وقال في كتاب الديات
 والجنايات لا يحمله
 العاقلة كما لا تغرم قيمة
 ما استهلك من مال (قال
 المزني) الاول بقوله
 أشبهه لانه شبهه
 بالحرفي ان جراحه من
 ثمنه كجراح الحر من دية
 لم يختلف ذلك عندي
 من قوله (قال الشافعي)
 رحمه الله وكل جناة عمد

ما كان محرماً قبل النكاح قال نعم قلت ووجدت الله تعالى حرم الزنا فقال ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً فقال أجد جماعاً وجماعاً فأفقس أحد الجماعين بالآخر قلت فقد وجدت جماعاً حلالاً وجدت به ووجدت جماعاً محرماً وجدت به صاحبه أفرأيتك تسته به فقال وما يشبهه فهل توضحه بأكثر من هذا قلت في أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضرنى منه قال ما ذاك قلت جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمة فقال لعله نسباً وصهر أقال نعم قلت وجعلك محرماً لامرأتك وابنتها تسافر بها قال نعم قلت وجعل الزنا نعمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار ان لم يعف قال نعم قلت أفجعل الحلال الذي هو نعمة قياساً على الحرام الذي هو نعمة أو الحرام قياساً عليه ثم تحطى القياس وتجعل الزنا لو زنى بأمرأة محرماً لامها وابنتها قال هذا بين ما اجتمعت به منه قلت فان الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وجاءت السنة بأن يصيبها الزوج الذي نكح فكانت حلالاً له قبل الثلاث ومحرمة عليه بعد الثلاث حتى تنكح ثم وجدناها تنكح زوجاً لا تحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يحلها الاصابة أفرأيت ان اخرج به هذا عليك رجل يعني غيباءك عن معنى الكتاب فقال الذي يحلها الزوج بعد التحريم هو الجماع لا في قد وجدت بها من زوجة فطلقها الزوج أو يموت عنها فلا تحل لمن طلقها ثلثاً اذا لم يصيبها الزوج الآخر وتحل ان يجمعها فاعلم معنى الزوج في هذا الجماع وجماع بجماع وأنت تقول جماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال فان جامعها رجل برأحت له قال اذا انحطى قلت ولم أليس لان الله أحلها الزوج والسنة دلت على اصابة الزوج فلا تحل حتى يجتمع الأمران فتكون الاصابة من زوج قال نعم قلت فان كان الله انما حرم بنت المرأة وأمها وأمراً الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها الزنا وقلت له قال الله تعالى اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن وقال فان طلقها فلك الرجال الطلاق وجعل على النساء العدد قال نعم قلت أفرأيت المرأة اذا أرادت تطلق زوجها ألهذا قال لا قلت فقد جعلت لها ذلك قال وابن قلت زعمت أنها اذا أكرهت زوجها قبلت ابنه بشهوة فحرمت على زوجها به قبيلاً ابنه فجعلت اليها ما لم يجعل الله اليها فخالفت حكم الله ههنا وفي الآي قبله فقال قد تزعم أنت أنها ان اردت عن الاسلام حرمت على زوجها قلت وان رجعت وهي في العدة فهما على النكاح أفترعم أنت هذا في التي تقبل ابن زوجها قال لا قلت فان مضت العدة ثم رجعت الى الاسلام كان لزوجها أن ينكحها بعد أفترعم في التي تقبل ابن زوجها أن ينكحها بعد بحال قال لا قلت فأنأ أقول اذا ثبتت على اردة حرمتها على المسلمين كلهم لان الله حرم مثلها عليهم أفترعم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم قال لا قلت وأنا أقتل المرتدة وأجعل مالها فأتقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل مالها فأتقتل فبأي شيء شبهتها قال انها لمفارقة لها قلت نعم في كل أمرها وقلت له أرايت لو طلق امرأته ثلثاً أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فان زنى بها ثم طلقها ثلثاً أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال لا قلت فأسمعك قد حرمت بالطلاق اذا طلقت زوجة حلال ما لم تحرم بالزنا لو طلق مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتشبهك احدهما بالآخر الذي أنكرنا عليك قال أفمكون شيء يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال وما هو قلت ما وصفناه وغيره أرايت الرجل اذا نكح امرأته أيحبل له أن ينكح أختها أو عمتها علماً قال لا قلت فاذا نكح أربعا أيحبل له أن ينكح عليهن خامسة قال لا قلت أفرأيت لو زنى بأمرأة له أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زنى بأربع في ساعة أ يكون له أن ينكح أربعاً سواهن قال نعم ليس يمنعها الحرام

(١٨ - الام خامس) لاقصاص فيها فالارش في مال الجاني وقيل جنابة الصبي والمعنوه عمدا وخطأ بحملها

العاقلة وقيل لالا' النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها الى ثلاث سنين خالفنا دية العمد

لأنها حالة فلم يفتن على عاقلة مدية عند بحال (قال المرتضى) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فسقط عر
حائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبيا (١٣٨) أو معنوها فسقط من صحته ضمن ولو طلب رجلا بسيف قال في نفسه عن ظهر يده

مما يمنعه الحلال وقلته قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم
الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ثم حد الزاني
التيب على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حدا حده الرجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف
منه وهتك بالزنا حرمة الدم فجعل حقا أن يقتل بعد تحريم دمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أثبتت
بالحلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسبا ولا ميراثا ولا حرما أثبتت
بالنكاح وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة فدخل بها كان محرما لا يبتها يدخل عليها ويخاوبها ويسافر وكذلك
أمها وأمهاتها وكذلك يكون بنوه من غيرها محرما لها يسافرون بها ويخاوبون وليس يكون من زنى بامرأ
محرما لا أمها ولا ابنتها ولا بنوه محرما لها بل جدوا بالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حد
الحلال وانما حرم الله أم المرأة وامرأة الأب والأب ابن بحرمة أنبتها الله عز وجل لكل على كل وانما أثبتت الحرما
بطاعة الله فاما معصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل هتكت بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت
فقلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهم
قال فهل فيه حجة مع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وان كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هو
قلت أرايت المرأة ينكحها ولا يراها حتى تموت أو يطلقها أنحرم عليه أمها وأمهاتها وان بعدن والنكاح
كلام قال نعم قلت ويكون بالعقد محرما أمها يسافر ويخاوبها قال نعم قلت أفرأيت المرأة بواعده
أرجل بالزنا تأخذ عليه الجعل ولا ينال منها شيئا أنحرم عليه أمها بالكلام بالزنا ولا تعاديه وباليمين لتقين له به قال
لا ولا تحرما إلا بالزنا واللمس والقبلة بالشهوة قلت أرايت المرأة إذا نكحها رجل ولم يدخل بها ويقع عليه
وقذفها أو نفى ولدها أو يحد لها ويلاعن أو آلى منها أيلزمه إيلاء أو ظاهرا يلزمه ظاهرا أو مات أثره أ
ماتت أثرها قال نعم قلت فان طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت أفرأيت أن زنى بها
طلتها ثلاثا أنحرم عليه كحرم الله عز وجل المنكوحه بعد ثلاث أو قذفها أو يلاعنها أو آلى منها أو تظاهرا أو ما ز
أثره أو ماتت أثرها قال لا قلت ولم ألأنها ليست له بزوجة وانما أثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال له
قلت له ولونكح امرأة حرمته عليه أمها وأمهاتها وان لم يدخل بالبنت قال نعم قلت له ولونكح الأم فلم يدخل به
حتى تموت أو يفارقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أمورا منها الومات
ورثها لانها زوجه وتثبت بينك وبينها ما يثبت بين الزوجين من الظهار والإيلاء واللعان فلما افرقت
قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم تحرم عليك بنتها فلم فرقت بينهما وحرمت مرة بالعقد والجماع وأخرى
بالمقعدة دون الجماع قال لما أحل الله تعالى الربية وان لم يدخل بالأم وذكر الأم مبهمه فرقت بينهما قلته
فلم لم تجعل الأم قياسا على الربية وقد أحلها غير واحد قال لما أبهم الله الأم أبهمنا فحرمناها بغير الدخول
وضعت الشرط في الربية وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعهما في أن كل واحد
منهما زوجه حكمها حكم الأزواج بان كل واحدة منهما تحرم صاحبها بعد الدخول بوجوب على أن أحدهما
بينهما في غيره إذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم قلت له فالحلال أشد مبانة للحرام أم الأم للابنة قال لا
الزنا للحلال أشد فراقا قلت فلم فرقت بين الأم والابنة وقد اجتمعتا في خصال وافرقتا في واحدة وجعت به
الزنا والحلال وهو مفارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجدكم الحرام
يحرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غيره من الصلاة والمأكول

فبات لم يضمن وان كان
اعنى فوق في حفرة
ضمنت عاقلة الطالب
ديته لانه اضطره الى
ذلك ولو عرض له في طلبه
سبع فأكله لم يضمن لان
الجاني غيره (قال) ويقال
لسيد أم الولد إذا جنت
أفدها بالآل قل من قيمتها
أو جنايتها ثم هكذا
كلما جنت (قال المرتضى)
هذا أولى بقوله من
أحد قوليه وهو ان السيد
إذا غرم قيمتها ثم جنت شرك
الجنى عليه الثاني الجنى
عليه الاول (قال المرتضى)
فهذا عندى ليس بشئ لان
الجنى عليه الاول قدم لك
الأرش بالجناية فكيف
تجنى أمة غيره ويكون
بعض الغرم عليه
(التقاء الفارسين
والسفينتين)
قال الشافعي وإذا اصطدم
الراكبان على أى دابة
كانتا فأتاها فعلى عاقلة
كل واحد منهما نصف
دية صاحبه لانه مات من
صدمته وصدمه صاحبه
كالوجرح نفسه وجرحه
صاحبه فبات وان ماتت
الدابتان فسف مال كل
واحد منهما نصف قيمة
دابة صاحبه وكذلك لو رموا
بالمجنين معا فرجع
أجر عليهم فقتل أحدهم

فرفع حصته من جنايته ويغرم عاقلة الباقيين باقى ديته (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فصدمة الآخر فأتاها فالصادم هدر ودية والمشرو
صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفينتان وتكسرتا أو أحدهما فماتت من فيها فلا يجوز فيها إلا واحد من قول

أحد هاتين السفينتين لغيره أو لآلته من بحال إلا أن يعذر على نضر فيها بنفسه وبمن يطيعه فإما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي يصرفها أنها غلبته بربح أو

موج وإذا ضمن غير النفوس في ماله ضمنت النفوس عاقبته إلا أن يكون عبداً فيكون ذلك في عنقه (قال المرزقي) رحمه الله وقد قال في كتاب الاجازات لا ضمان إلا أن يمكن صرفها (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة من غير أن يعهد بها الصدم لم يضمن شيئاً مما في سفينته بحال لأن الذين دخلوا غير متعد عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض لهم ما يخافون به التلف عليها وعلى من فيها فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجاء أن يخف فقسلم فإن كان ماله فلا شيء على غيره وكذلك لو قالوا له ألق متاعك فإن كان لغيره ضمن ولو قال لصاحبه ألقه على أن أضمنه أنا وركبان السفينة ضمنه دونهم إلا أن يتطوعوا (قال المرزقي) هذا عند غلط غير مشكل وقياس معناه أن يكون عليه بحصته فلا يلزمه مالم يضمن ولا يضمن أصحابه ما أراد أن يضمنهم

والمشروب والنساء قياس عليه قلت له أفخير لغيرك أن يجعل الصلاة قياساً على النساء والمأكل كقول والمشروب قال إمامي كل شيء فلا قلت له الفرق لا يصلح إلا بغير أو قياس على خبر لازم قلت فإن قال قائل فإنا أقيس الصلاة بالنساء والنساء بالمأكل كقول والمشروب حيث يفرق وافرقت بينهما حيث تقيس فما الحجة عليه قال ليس له أن يفرق إلا بغير لازم قلت له ولا لك قال أجل قلت له وصاحبك قد أخطأ القياس أن قاس شريعة بغيرها وأخطأ لو جازله في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صفة قياسه قال قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام فإذا تكلم فيها فسدت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلت له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تكلم فيها الصلاة لا تكون فاسدة ولكن الفاسد فعله لا هي ولكني قلت لا تجزئ عنك الصلاة مالم تأت بها كما أمرت فلوزعمت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقول له عد لصلاتك الآن فأت بها كما أمرت ولا أزعم أن حراماً عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يمنع من العودة إليها ولا تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها ولا يفسد ما أفسدها إلا على غيره ولا نفسه قال وأنا أقول ذلك قلت وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وابنتها أبداً قال أجل قلت وتحمل له هي قال نعم قلت وتحرم على أبيه وابنه قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرأهما يشبهان قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماء حلال والنحر حرام فإذا صب الماء في النحر حرم الماء والنحر فقات له أرايت إذا صببت الماء في النحر ما يكون الماء الحلال مستهلكاً في الحرام قال بلى قلت أفجهد المرأة التي قبلها الشهوة وابنتها كالنحر والماء قال وتر يد ما ذاقلت أتجد المرأة محرمة على كل أحد كما تجد النحر محرمة على كل أحد لا قلت أتجد المرأة وابنتها تختلطان اختلاط الماء والنحر حتى لا تعرف واحدة منهما من صاحبتها كما لا يعرف النحر من الماء قال لا قلت أفجهد القليل من النحر إذا صب في كثير الماء نجس الماء قال لا قلت أفجهد قليل الزنا والقبلة للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء والنحر والماء قلت فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابنتها كما حرم النحر والماء قال ما يفعل ذلك وما هذا بقياس قلت فكيف قلت هذا منه قال ما وجدنا أحدًا قط بين هذا لنا كما بينته ولو كان صاحبنا بهذا الظن أن لا يقيم على قوله ولكنه (٣) عمل وضعف من كنه قلت أفيجوز لأحد أن يقول في رجل يعصى الله في امرأة فيزني بها فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصى الله فيها إذا أتاه بالوجه الذي أحله الله له وتحرم عليه ابنتها وهو لم يعص الله في ابنتها فهل رأيت قط عورة أبين من عورة هذا القول قال فالشعبي قال قولنا قلت فلولا يمكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أوجدناك من القياس والمعقول أكان قول الشعبي عندك حجة قال لا وقد روى عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروى عن ابن عباس قولنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعدل في قولكم ولم يصنع أصحابنا شيئاً والحجة علينا بما وصفت وأقام أكثرهم على خلاف قولنا والحجة عليهم بما وصفت (قال) فقال لي فاجمع في هذا قولاً قلت إذا حرم الشيء بوجه استدلال على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يحل بالذي يخالفه والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج بالنكاح ولا يحل لك بالزنا الذي يخالفه فقال لي منهم قائل فأنار وبناعن وهب بن منبه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها (قال) قلت له ولا يدفع هذا وأصغر ذنباً من الزاني بالمرأة وابنتها والمرأة بلا ابنة ملعون قد لعنت الواصلة والموصولة والمختنى (قال الربيع) المختنى النباش والمختنية فالزنا أعظم من هذا كله ولعله أن يكون

إياه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة ففرق أهلها ضمن ما فيها وضمن ديات ركبائها عاقبته (٤) وسواء من خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في النسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نقص يعلم من الام فانظرها وحرر كتبه معجبه

(الشافعي) قال الشافعي لم أعلم مخالفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسل على العاقلة ولا الخلفاء
عليه في أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفاً في أن العاقلة العصة وهم القرابة من قبل الأب وقضى في

ملعوناً بالزنا أحدهما وإن لم ينظر إلى فرج أم ولا ابنتها لأن الله تبارك وتعالى قد أوعد على الزنا ولو كنت
حرمة من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأه وابنتها لم يحرم على الرجل امرأته أن زنى بها أبوه
لم ينظر مع فرج امرأته إلى فرج أمها ولا ابنتها ولو كنت حرمة له لقوله ملعون لزم مكان هذا في آكل
ومؤكله وأنت لا تمنع من أربى إذا اشتري بأجل أن يحمل له غير السلعة التي أربى فيها ولا إذا ختن قبره
القبور أن يحمل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالبلى قال أجل قلت فكيف لم تقل لآء
الحرام الحلال كما قلت في الذي أربى واختنى

(ما جاء في نكاح إماء المسايين وخرا أهل الكتاب وإمائهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبار
وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن
الكفار لاهن حل لهن ولا هم ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا
مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم الآية فهي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشرك
كما هي عن نكاح رجالهم (قال) وهاتان الآيتان تحتلان معنيين أن يكون أريد بهما مشركو أه
الأوثان خاصة فيكون الحكم فيهما ما يحال لم ينسخ ولا شيء منه لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينك
مسلم منهم امرأة كما لا ينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال)
وتحتلان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعد ما في خرا أهل الكتاب خاصة كما جاء
في ذبائح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب
حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات إلى قوله ذل
من خشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لا نحل مشركته من
أهل الكتاب بنكاح ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب الحرة ولا من الإماء المسلمة ولا تحل الأمة للمسا
حتى يجتمع الشرطان معا فيكون نكاحها لا يحل ولا حرمة ويكون يخاف العنت أن لم ينكحها وهذا أشبه
بظاهر الكتاب وأحب إلى لورث نكاح الكتائية وإن نكحها فلا بأس وهي كالحرة المسلمة في القسم له
والنفقة والطلاق والإيلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أنهما لا يتوارثان وتعتد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق
وتحجب في عدتها ما تحجب المعتدة وكذلك الصبية ويجبرها على الغسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة
المسلة فإن نكحها وهو يجحد طولاً لحرمة فسخ النكاح ولكنه ان لم يجحد طولاً لم ينكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح
لأن العدة انعقدت صحيحة فلا يغتسلها ما بعدها ولو عقد نكاح حرة وأمة فقد قيل تثبت عدة الحرة وعقد
الأمة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء قال
لا يصلح نكاح الإماء اليوم لأنه يجحد طولاً إلى حرة (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يحل نكاح إماء
أهل الكتاب فقلت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وأين ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم (قال) إذا جاءكم المؤمنات الآيات
فقلن نحن وأنتم لا يحل لمن لزمه اسم كفر نكاح مسلمة حرة ولا أمة بحال أبداً ولا يختلف في هذا أهل الكتاب
وغيرهم من المشركين لأن الآيتين عامتان واسم المشرك لا يرد لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله
عز وجل قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنتم أنهن الحرائر من أهل الكتاب خاصة
إذا خصص وتكون الإماء منهن من جملة المشركات المحرمات فقال أنا نقول قد يحل الله الشيء ويسكت عن

الخطاب رضي الله عنه
علي بن أبي طالب
أن يعقل عن موالى
صقية بنت عبد
المطلب وقضى للزبير
بميراثهم لأنه ابنها (قال
الشافعي) رحمه الله
ومعرفة العاقلة أن ينظر
إلى أخوته لا يبه في حملهم
ما يحمل العاقلة فإن لم
يحملوها دفعت إلى بني
جده فإن لم يحمها لوها
دفعت إلى بني جده
أبيه ثم هكذا
لا يدفع إلى بني أب حتى
يعجز من هو أقرب منهم
ومن في الديوان ومن ليس
فيه منهم سواء قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
على العاقلة ولا ديوان
في حياته ولا في حياة
أبي بكر ولا صدر من
ولاية عمر رضي الله
عنه ولا أعلم مخالفاً أن
الصبي والمرأة لا يحملان
منها شيئاً وإن كانا
موسرين وكذلك المعتوه
عندي ويؤدي العاقلة
الدية في ثلاث سنين
من حين يموت القليل
ولا يقوم نجس من الدية
الابعد حوله فإن أعسر به

أو مطلق حتى يجحد الأبل بطلت القيمة وكانت عليه الأبل ولا يحملها فقير وإن قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحل
نجم منها أو افتقر غني فأنما أنظر إلى الموسر يوم يحل نجم منها ومن غرم في نجم ثم أعسر في النجم الآخر ترك فإن مات بعد حلول النجم

كان دونه ربع دينار لا يراد على هذا ولا ينقص منه وعلى قدر ذلك من الابل حتى (١٤١) بشرك التفرق البعير ويحمل كل

ما كبر وقل من قتل
أو جرح من حر وعبد
لان النبي صلى الله عليه
وسلم لما جعلها الاكثر
دل على حملها الايسر
فان كان الارش ثلث
الدية أدته في مضي سنة
من يوم جرح المجرع
فان كان أكثر من الثلث
فالزيادة في مضي السنة
الثانية فان زاد على
الثلثين ففي مضي السنة
الثالثة وهذا معنى
السنة ولا تحمل العقالة
ما جنى الرجل على نفسه
(باب عقل المولى)
قال الشافعي رحمه الله
تعالى ولا يعقل المولى
المعتقون عن رجل
من المولى المعتقين وله
قراية تحمل العقل فان
عجزت عن بعض حمل
المولى المعتقون الباقي
وان عجزوا عن بعض ولهم
عواقل عقلته عواقلهم
فان عجزوا ولا عواقل
لهم عقل ما بقي جماعة
المسلمين (قال) ولا
أجل المولى من أسفل
عقلا حتى لا أجد نسبا
ولامولى من أعلى ثم
يحملونه لأنهم ورثته
ولكن يعقلون عنه كما
يعقل عنهم

غيره غير محرم لما سكت عنه وإذا أحل حر أو حرهم ذلك على إحلال إماءهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين
المشركين غيرهم من أهل الأوثان فقلت رأيت أن عارضك معارض على حمل التي قلت فقال وجدت في
أهل الكتاب حكما مخالفا لحكم أهل الأوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حر أو حرهم الكتاب وانما تقاس
إماءهم بحر أو حرهم فكذلك أنا أقبس رجالهم بنسائهم فأجعل لرجالهم أن يتكفوا المسلمين إذا كانوا خارجين من
الآيتين قال ليس ذلك له والارخاص في حر أو نساءهم ليس الارخاص في أن يتكفوا رجالهم المسلمين قلت فان
قال لك ولكنه في مثل معناه قياسا عليه قال ولا يكون عليه قياسا وانما قصد التحليل عين من جملة محرمة قلت
فهذه الجملة عندك لان إماءهم غير حر أو حرهم كرجالهم غير نساءهم وانما حر أو حرهم مستثنون من جملة محرمة قال
قد اجتمع الناس على أن لا يحمل لرجل منهم أن يتكفوا مسلمة قلت فاجماعهم على ذلك حجة عليك لانهم انما حرموا
ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحر أو نساءهم بكتاب الله قال قد اختلفوا في الإماء من أهل الكتاب قلت فاذا
اختلفوا فالجملة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرهم فقد وافق معنى كتاب الله
لانهم من جملة المشركين وبرؤا من أن يكونوا من الحر أو نساءهم بالتحليل (قال) وقلنا لا يحمل نكاح أمة
مسلمة الا بأن لا يجردنا كجهاط ولا لحره ولا تحل وان لم يجرد طول الحره حتى يخاف العنت فيجتمع فيه المعنيتان
الذاتان لهما ما يبيح له نكاح الأمة وخالفنا فقال يحمل نكاح الأمة بكل حال كما يحمل نكاح الحره فقال لنا ما الجملة
فيه فقلت كتاب الله الجملة فيه والدليل على أن لا يحمل نكاح إماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه
فقلت له قد حرم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى إحلاله للمضطر أفيجوز لأحد أن يقول لما
حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى
بالظهور وأرخص في السفر والمرض أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر والمرض مثل
الحذور في السفر والحضر بغير أعواز أفيجوز لأحد أن يقول أجزأه التيمم في السفر على غير أعواز كما يجوز
للمريض قال لا يجوز أبدا الا لمعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحلل الا بشرط الذي أحله الله تعالى به
واحدا كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت له قد أصبت فان كانت لك بهذا حجة على أحد لو خالفك
فكذلك هي عليك في إحلال نكاح إماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حر أو حرهم ونكاح إماء
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فيهن لمن لم يجرد طولاً ولم يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصحابك من قال يجوز نكاح الإماء المسلمين بكل حال قلت
فالجملة على من أجاز نكاح إماء المؤمنين بغير ضرورة الجملة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن
الا بمعنى الضرورة الا أن لا يجرد النكاح طولاً لحره ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء ان يقول الرجل للمرأة وهي في عذتها من وفاة زوجها انك على كريمة واني قبلت لراغب فان الله لسائق
الك خير او رزقا ونحو هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العدة جائز

(باب أين تكون العقالة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جنابة عكة وعاقلته بالشام فان لم يكن خبر مضي يلزم به خلاف القياس
فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر

بالعقل غائب وان اختلف بعضهم العقل وهم حضرة فقد قيل ياخذوا الى من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل (قال) وأحب الى
أن يقضى عليهم حتى يستوفيه (١٤٢)

باب عقل الخلفاء
قال الشافعي ولا يعقل
الخليفة الا أن يكون
مضى بذلك خبر ولا العديد
ولا يعقل عنه ولا يرث ولا
يورث انما يعقل بالنسب
أو الولاء الذي كالنسب
وميراث الخليف والعقل
عنه منسوخ وانما
يثبت من الخلف ان
تكون الدعوة واليد
واحدة لا غير ذلك
باب عقل من لا يعرف
نسبه وعقل أهل الذمة
قال الشافعي اذا كان
الجاني نوبيا فلا عقل
على أحد من النوبة
حتى يكونوا يثبتون
انسابهم اثبات أهل
الاسلام وكذلك كل
رجل من قبيلة
أعجمية أو القبط أو غيره
فان لم يكن له ولا يعلم
فعلى المسلمين لما بينه
وبينهم من ولاية الدين
وانهم يأخذون ماله اذا
مات ومن انتسب الى
نسب فهو منه الا أن
ثبت بينه بخلاف ذلك
ولا يدفع نسب بالسمع
واذا حكمنا على أهل
العهد ألزمتنا عواقبهم
الذين تجرى أحكامنا

لما وقع عليه اسم التعريض الاماني الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض
كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة مما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير
تصريح والسر الذي نهى الله عنه والله أعلم يجمع بين أمرين أنه تصريح والتصريح خلاف التعريض
وتصريح بجماع وهذا كأقبح التصريح فان قال قائل ما دل على أن السر الجماع قبل القرآن كالدليل عليه
اذا باح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية فاذا كان هذا فلا يجوز ان يتوهم أن السر سر
التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس

ألا زعمت بسبباسة القوم أنني * كبرت وأن لا يحسن السرا مثالي

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه * وأمنع عرسى أن يرز بها الخالي

وقال جرير يرثي امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراثها * خزن الحديث وعفت الأسرار

(قال الشافعي) فاذا علم أن حديثها مخزون فخن الحديث أن لا يباح به سرا ولا علانية فاذا وصفها فلا معنى
للعفاف غير الاسرار والاسرار الجماع

باب ما جاء في الصداق قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل
فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن وقال أن تبتغوا بأموالكم حصنين غير مسافحين فما استمتعتم به
منهن فاتوهن أجورهن وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتهن وقال وان أردتم استبدال زوج
مكان زوج وآتيتهم الآية وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من
أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج ان يؤتوا النساء
أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدة أسماء
فيحتمل هذا أن يكون مأمورا بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق الزمة نفسه
ولا يكون له حبس لشيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله عز وجل وان
طلتتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده
عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة وان لم يسم مهرا ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم
الابان يلزمه المرأة نفسها أو يدخل المرأة وان لم يسم لها مهرا فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاها أن يقال
به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومنعهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صداق وذلك
ان الطلاق لا يقع الا على من تصح عقدة نكاحه واذا جاز ان يعقد النكاح بغير مهر فيثبت بهذا دليل على
الخلاف بين النكاح والبيوع البيوع لا تنعقد الا بشئ معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر واذا جاز ان ينعقد
بغير مهر فيثبت استدلالنا على أن العقدة تصح بالكلام وان الصداق لا يفسد عقدة النكاح ايدا واذا كان هكذا فلو
عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبتت العقدة بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها اذا أصبت على أنه لا صداق على
من طلق اذا لم يسم مهرا ولم يدخل وذلك أنه يجب بالعقدة والميسر وان لم يسم مهرا بالآية وبقول الله عز وجل
وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين يريد والله
تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنكح فميسر

الا

عليهم فان كانوا أهل حرب لا يجزى حكمنا عليهم ألزمتنا الجاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه اذا لم يكونوا ذمة لانهم

لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فيا

باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه ومبطل الحائط قال الشافعي ولو وضع حجر في أرض لا يملكها أو أخرج حديد فتعقل رجل بالحجر فوقع على الحديد فمات فعلى واضع الحجر لانه كالدافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع (١٤٣) محتمل فمات به انسان أو مال

حائط من داره فوقع على انسان فمات فلا شيء فيه وان أشهد عليه لانه وضعه في ملكه والميل حادث من غير فعله وقد أساء بتركه وما وضعه في ملكه فمات به انسان فلا شيء عليه (قال المزني) وان تقدم اليه الوالي فيه أو غيره فلم يهدمه حتى وقع على انسان فقتله فلا شيء عليه عندي في قياس قول الشافعي

باب دية الجنين

قال الشافعي في الجنين المسلم بابويه أو باحدهما غرة وأقل ما يكون به جنينا أن يفارق المضغة والعلقه حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي أصبع أو ظفر أو عين أو ما أشبه ذلك فإذا ألقته ميتا فسواء كان ذكرا أو أنثى (قال المزني) هذا يدل على أن أمته اذا ألفت منه دمان لا تكون به أم ولد لانه لم يجعله ههنا ولدا وقد جعله في غير هذا المكان ولذا ردها عندي أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك ان ألقته من الضرب بعد موتها ففمه غرة عبد أو أمة تورث كالوخرج حيا فمات لانه اجنى عليه دون أمه

اللزيمه مهر مع دلالة الآي قبله ودل قول الله تبارك وتعالى وآتيتهم احداهن قنطارا على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل لترك النهي عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الاجماع فقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتقوله الناس مما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا العلائق قنطارا وما لعلائق يارسول الله قال ما تراضى عليه الاهلون ولا يقع اسم على ما يتقوله وان قل ولا يقع اسم مال الاعلى ماله قيمة يباع بها وتكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وان قلت وما لا يطرحه الناس من أمه والهم مثل الفلس وما أشبه ذلك الذي لا يطرحونه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب البنا وأستحب أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء وبناته وذلك خمسمائة درهم طلب البركة في كل أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لاز واجه اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لاز واجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل من الانصار فقال يارسول الله عز وجلها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازاراك قال فالتمس شيئا قال ما أجد شيئا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد (قال الشافعي) فان خاتم من الحديد لا يسوي درهما ولا قريبا منه ولكن له ثمن قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة

باب الخلاف في الصداق قال الشافعي رحمه الله تعالى وماذا كره الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتفع وانخفض وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم الحديد وقال ما تراضى به الاهلون ورأينا المسلمين قالوا في التي لا يفرض لها اذا أصيبت لها مهر مثلها استدللنا على أن الصداق ثمن من الاثمان والتمن ما تراضى به من يجب له ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثرت فراضى به الزوجان كان صداقا وخالفنا بعض الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وسألنا عن جنتنا بما قلنا فذكرنا له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا قال روي ناعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وذلك ما تقطاع فيه اليد قلت قد حدثنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثابتا وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وحديثك عن حدثت عنه لو كان ثابتا لم يكن فيه حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس بثابت قال فيصح أن يبيع فرجا بشيء نأفه قلنا أرأيت رجلا لو اشترى جارية بدرهم أبجل له فرجها قال نعم قلت فقد أحلت الفرج بشيء نأفه وزدت مع الفرج رقبة وكذلك تباع عشر جوار بدرهم في البيع وقلت له أرأيت شريفا يبيع امرأته ذنية سيئة الحال بدرهم أدرهم أكثر لها على قدرها وقدره أو عشرة دراهم لامرأة شريفة جميلة فاضله من رجل دنيء صغير القدر قال

وعليه عتق رقبة ولا شيء لها في الام ولمن وجبت له الغرة أن لا يقبلها دون سبع سنين أو ثمان سنين لانها لا تستغنى بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينها وبين أمهافي البيع الا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها معيبة ولا خصيالا لانه نأفص عن الغرة وان زاد ثمنها

عشر دراهم نصف عشر دينار وان كان نصرا ليا او محوسا فصف عشر دراهم نصرا او محوسا وان كانت امة
 نصرا ليا او محوسا فصف عشر دراهم نصرا او محوسا (١٤٤)

بل عشرة لهذه بقدرها أقل قلت فلم تحبزلها التافه في قدرها وأنت لو فرضت لها مهر افرضته الاقل ولو
 فرضت لاخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لان ذلك كثير لها ولا يجاوز به مهر مثلها قال رضى به قلت فلو كان
 أقل من مهر مثلها مائة مرة أجرته لها وعليها قال نعم قلت أليس لانها رضى به قال بلى قلت قدر رضى
 الدينية بدرهم وهولها بقدرها أكثر فزدها عليه تسعة دراهم قلت أرأيت لو قال لك قائل لو أن امرأة كان
 مهر مثلها ألفا فرضيت بمائة ألحقها بمهر مثلها ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فصدقها رجل عشرة آلاف
 رددتها الى ألف حتى يكون الصداق موقفا على ألف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك له قلت وتجعل له ههنا
 كاليسوع تحبزه فيه التغاير لان النكاح رضى بالزيادة والمنكوح رضى بالنقصان وأجرت على كل ما رضى به
 قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفا قال نعم قلت
 فاسمعت تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتحبزه فيه ما تراضيا عليه ثم ردها الى مهر مثلها اذا لم يكن
 صداق وتفرق بينه وبين اليسوع في أقل من عشرة دراهم فتقول اذا رضى بأقل من عشرة دراهم رددتها حتى
 أبلغ بها عشرة والبيع عندك اذا رضى فيه بأقل من درهم أجرته قلت أرأيت لو قال لك قائل لا أرأى قلت
 من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فارجع بك في الصداق الى أن الله عز وجل قال وان أردتم استبدال
 زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قطارا وذكرا الصداق في غير موضع من القرآن سواء فلم يحد فيه حدا
 فجعل الصداق قطارا لا أنقص منه ولا أزيد عليه قال ليس ذلك له لان الله عز وجل لم يفرضه على الناس
 وان النبي صلى الله عليه وسلم أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه فقلنا قد أوجدها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركتها وخلفها وقلت بخلافه وقلت ما تقطع فيه اليد وما اليد
 والمهر وقلت أرأيت لو قال قائل أخذ الصداق ولا أجيز أن يكون أقل من مهر النبي صلى الله عليه وسلم
 خمسمائة درهم أو قال هو ثمن للمرأة لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجنابة ففيه أرش جائفة
 أو قال لا يكون أقل مما يجب فيه الزكاة وهو مائتا درهم وعشرون دينارا ما ألحجه عليه قال ليس المهر
 من هذا بسبيل قلت أجل ولا مما تقطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما تقطع فيه اليد ان
 كان هذا منه بعيدا

(باب ما جاء في النكاح على الاجارة) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق ثمن من الاثمان فكل ما يصلح
 أن يكون ثمننا صلح أن يكون صداقا وذلك مثل أن تنكح المرأة الرجل على أن يخط لها الثوب ويبنى لها البيت
 ويذهب بها البلد ويعمل لها العمل فان قال قائل ما دل على هذا قيل اذا كان المهر ثمننا كان في معنى هذا وقد
 أجاز الله عز وجل في الاجارة في كتابه وأجاز المسلمون وقال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن
 وقال عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليهما
 وسلم في النكاح فقال قالت يا أبا تاجر من خير من استأجرت القوي الأمين قال انى أريد أن أنكحك
 احدى ابنتي هاتين الآية وقال فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله آتس من جانب الطور نارا قال
 ولا أحفظ من أحد بخلافنا في أن ما جازت عليه الاجارة جاز أن يكون مهر افن نكح بأن يعمل عملا فعمله
 كله ثم طلق قبل الدخول رجوع بنصف قيمة العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فان فات المعمول
 بأن يكون ثوبا فهلك كان للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب أو عمله ما كان (قال الربيع) رجوع الشافعي
 رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخير فانه

على أمة حامل فلم تلق
 جنبها حتى عتقت أو
 على ذمية فلم تلق جنبها
 حتى أسلت ففيه غرة لأنه
 جنى عليها وهي ممنوعة
 (وقال) في كتاب الديات
 والجنابات ولا أعرف أن
 يدفع للغرة قيمة الآن
 يكون بموضع لا توجد
 فيه (قال المزني)
 هذا معنى أصله في
 الدية أنها الابل لان
 النبي صلى الله عليه
 وسلم قضى بها فان لم
 توجد ففيه فذلك
 الغرة ان لم توجد ففيه
 (قال الشافعي) ويغرمها
 من يغرم دية الخطا
 (قال) فان قامت البينة
 انها لم تزل ضمنه من
 الضريبة حتى طرحته
 لزمه وان لم تقم بينة
 حلف الجاني وبرئ
 (قال) وان صرخ
 الجنين أو تحرك
 ولم يصرخ ثم مات مكانه
 فديته تامة وان لم
 يمت مكانه فالقول
 قول الجاني وعاقبته
 انه مات من غير جنابة
 ولو خرج حيا لأقل
 من ستة أشهر فكان
 في حال لم يتم له
 حياة قط ففيه الدية

تامة وان كان في حال تتم فيه لاحد من الاجنة حياة ففيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكاتب عندي اذا أوجب الدية لانه بحال
 تتم له الحياة فينبغي أن تسقط اذا كان بحال لا تتم له حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عمدا

يقطع بالنسبة أو الخروج منه حشوه فتضرب عنقه فلا تعود على الثاني (١٤٥) ولادية وفي هذا عندى دليل والله

التوفيق (قال الشافعي)
ولو ضربها فالقت بيا
ومانت ضمن الام
والحنين لاني قد علمت
انه قد جنى على الحنين

(باب جنين الامه)

(قال الشافعي) وفي
حنين الأمه عشر
قيمة أمه يوم جنى عليها
ذكر اكان أو أنثى وهو

قول المدنيين (قال المزني)
القياس على أصله
عشر قيمة أمه يوم
تلقه لانه قال لو ضربها

أمة فالقت جنينا ميتا
ثم اعتقت فالقت جنينا
آخر فله عشر قيمة أمه
لسيدها وفي الآخر ما في

جنين حرة لأمه
ولورثته (قال الشافعي)
قال محمد بن الحسن
للدينين رأيتم لو كان

حيا أليس فيه قيمة
وان كان أقل من عشر
نمن أمه ولو كان ميتا
فعشر أمه فقد أغرمتم

فيه ميتا أكثر مما أغرمتم
فيه حيا (قال الشافعي)
رجحه الله فقلت له
أليس أصلك جنين

الحرة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر عنه أنه سأل
أذكر هو أم أنثى قال

لا أجر على تعليم الخير ولو تكسح رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لانه لا يصلح أن يستأجر رجل
رجلا على أن يعلمه خيرا فرائها ولا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخطبة الثوب يجوز النكاح عليه ويكون
القول فيه كالقول في خطبة الثوب إذا علمها الخير وطلقها رجع علمها بنصف أجر تعليم ذلك الخير وان
طلقها قبل أن يعلمها رجع عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير لانه ليس له أن يحاول بها ويعلمها وهذا قول
صحيح على السنة والقياس معالوتنا يعني في تجوير الأجر على تعليم الخير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال
الربيع للشافعي قول آخر إذا تزوجها على أن يخطب لها أو يبيعها أو يعطيها شيئا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها
فهلك الثوب قبل أن يخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجع عليه بنصف صداق مثلها وأخرج بأن من
اشترى شيئا بدينار فهلك الشيء قبل أن يقبضه رجع بديناره فأخذته فهذه المرأة انما ملكت خطبة الثوب
يبضعها فلما هلك الثوب قبل أن تقبضه فلم يقدر على خطبته رجع عليه بما ملكت به الخطبة وهو يضعها
وهو الثمن الذي اشترت به الخطبة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان
يحتملان أن يكون الرجل منهما إذا خطب غيره امرأة أن لا يخطبها حتى تأذن أو يترك رضى المرأة الخاطب
أو سخطته ويحتمل أن يكون النهي عنه انما هو عند رضا المخطوبة وذلك أنه إذا كان الخاطب الآخر أخرج عندها
من الخاطب الأول الذي رضىته تركت ما رضىته به الأول فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار
به والله تعالى أعلم فلما احتمل المعنيين وغيرهما كان أولاهما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقه فوجدنا الدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية (قال)
ورضاها ان كانت ثيبا أن تأذن بالنكاح بنعم وان كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك اذنها وقال لي قائل أنت
تقول الحديث على عمومته وظهوره وان احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على انه خاص دون عام
وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فما منعك أن تقول في هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة
أخيه وان لم تظهر المرأة رضا انه لا يخطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه الى ما لا يحتمله الحديث باطنا
خاصا دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وما الدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها اذا حلت فأذنيني قالت
فلما حلت أخبرته ان معاوية وابا جهم خطباني فقال اما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه انكحى أسامة فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله لي فيه خيرا واعتبطت به (قال الشافعي)
رجحه الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسبهما يخطبانهما الا وقد تقدمت خطبة
أحدهما خطبة الآخر لانه قل ما يخطب اثنان معا في وقت فلم تعلمه قال لهما ما كان ينبغي لانه أن يخطب
واحد حتى يدع الآخر خطبته ولا قال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها
أنها رضىت واحدا منهما ولا سخطته وحديثها يدل على أنها امر تادة ولا راضية بهما ولا بواحد منهما ومتنظرة
غيرهما أو ميلة بينهما فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة ونكحته دل على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت وجعلنا فيه جسما من الابل أو حنين دينار اذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو خر جاحين

ذكرنا وانثى فانا قال في الذكرا مائة وفي الأنثى خمسون قلت فاذا زعمت ان حكمهما في انفسهما مختلفان فلم سويت بين حكمهما مبتين

فمن غيرهما ثم فسب على ذلك حين الامه فقلت ان كان ذكر ان نصف عشرينه لو كان حيوان كان انثى
 قد جعلت عقل الانثى من اصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من اصل

(١٤٦)

فمن غيرهما لو كانت حية البس

عقله في الحياة لا أعلم
 لا نكست القياس
 قال فانت قدسويت
 بينما قلت من أجل اني
 زعمت أن أصل حكمهما
 حكم غيرهما لاحكم
 أنفسهما كما سويت
 بين الذكر والانثى من
 جنس الحرية فكان
 مخرج قولي معتدلا
 فكيف يكون الحكم
 لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا
 مالك عن أبي ليلى بن
 عبد الله بن عبد الرحمن
 عن سهل بن أبي
 حمزة أنه أخبره رجال
 من كبراء قومه أن
 عبد الله ومحبيته خرجا
 إلى خيبر فتفرقا في
 حواشيهما فاخبر
 محبيته أن عبد الله قتل
 وطرح في فقير أو عين
 فأتى يهود فقال أنتم
 قتلتموه قالوا ما قتلناه
 فقدم على قومه فأخبرهم
 فأقبل هو وأخوه حويصة
 وعبد الرحمن بن سهل
 أخو المقتول إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فذهب محبيته يتكلم
 فقال عليه السلام كبر

الخطبة واسعة للخطابين ما لم ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أرايت ان قلت هذا مخالف حديث لا يخطب
 المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له أو يكون ناسخ أبدا الا ما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال
 الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على
 خطبة أخيه بعد الرضا مكروهة وقبل الرضا غير مكروهة لا اختلاف حال المرأة قبل الرضا وبعدة قال
 نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدري أيهما الناسخ أرايت ان قال
 قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما جئت عليه الا مثل جئت على
 من خالفك فقال أنت ونحن نقول اذا احتمل الحديثان أن يستعمل لم يطرح أحدهما بالآخر فأن لي ذلك
 قلت له نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام عن بيع ما لبس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل
 المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ما لبس عند البائع فقلت النهي عن بيع ما لبس عندك بعينه غير مضمون عليك
 فأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا نقول قلت هذه حجة عليك قال فان صاحبا قال
 لا يخطب رضى أو لم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يكف عن
 خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه
 ولكن قد قال غيرك لا يخطبها اذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشترط لنفسها فكيف زعمت بان
 الخطاب لا يدع الخطبة في هذه الحال ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا وتسكت البكر فقلت له لما وجدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد خطبة أبي جهل ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبتهم لم يكن
 للحديث مخرج الا ما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة
 مبانة لحالها الأولى عند الخطبة وان قلت الركون والاشتراط قلت له أو يجوز الأولى أن يزوجهما عند الركون
 والاشتراط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت ثيبا وتسكت ان كانت بكر افقلت له أرى حالها عند الركون
 وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجهما الأولى في واحدة منهما قال أجل ولكن هارا كنة مخالفة حالها غير
 را كنة قلت أرايت اذا خطبها فستمته وقالت لست بذلك بأهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا
 نعم أمالها الاخرى مخالفة لحالها الأولى قال نعم قلت أفتمحرم خطبتها على المعنى الذي ذكرت لا اختلاف
 حالها قال لا لان الحكم لا يتغير في جواز تزويجها انما تستبين في قولك اذا كشف ما يدل على ان الحالة التي تكف
 فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز الأولى تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت
 فاطهرها أولاها بناوبك

(ما جاء في نكاح المشرقة) قال الشافعي قال الله جل وعز فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 فانتهى عددا ما رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم ان يجمع بين أكثر من أربع الا ما خص الله به رسوله
 صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهن ومن النكاح بغير مهر فقال عز وعلا خالصة
 لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن ابراهيم « شك الشافعي » عن معمر عن
 الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 أمسك أربع أو فارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد
 الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت ونكحت خمس نسوة فسألت النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأمسك أربع أو فارق سائرهن عندي يجوز أقرام نكحتين سنة ففارقها

كبير بدالسن فتكلم حويصة ثم محبيته فقال عليه السلام اما أن يدوا صاحبكم واما أن يؤذونا بحرب فكتب عليه السلام اليهم في أخبرنا
 ذلك فكتبوا ان الله ما قتلناه فقال حويصة ومحبيته وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان كل من هذا يعطى على عمل الحاكم له كادعي وليه والولي ان يقسم على الواجب والحق من ادعي ان يقسم
في جهنم وسواء كان به جرح او غير لانه (١٤٨) قد يقتل بما لا آثره فان انكر المدعي عليه ان يكون منهم لم يسمع الولي الابينة او اقرارا

ولا شيء اولى ان يشبه بشيء من عقد فاسد يعنى عنه بعقد يعنى عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لا كتنى
فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه وترك مسئلته عن الاوائل والاواخر كترك مسئلة من
اسلم من اهل الشرك عن نكاحه ليعلم افساد ما صحح وهو معفو يجوز كله والاخر انه حذر عليه في الاسلام
ما لا يجوز ان يجاوز بعده اربعا ومن الجمع بين الاختين حكم في العقد بفواته في الجاهلية حكم ما قبض من
الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله
في ان لم يرد ما قبض من الربا لانه فات ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام ادركه غير فائت فكذلك حكم الله عز
وجل في عقد النكاح في الجاهلية ان لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فات انما هو شيء واحد
لا يتبعض فيما زبعضه ويرد بعضه وحكم فممن ادركه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز ان يجمع
بين اكثر من اربع نساء ولا ان يجمع بين الاختين لان هذا غير فائت ادركه الاسلام معه كما ادركه ما لم
يفت من الربا يقبض قال افتوجدني سوى هذا ما يدل على ان العقد في النكاح تكون كالعقدة في البيوع
والفوت مع العقدة فقلت فيما اوجدتك كفاية قال فاذا كرغيره ان علمته قلت ارايت امرأة نكحتا بغير مهر
فاصبتها او بمهر فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا ينسخ قلت له ولو عقدت البيع بغير ثمن مني
او ثمن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يديك كان عليك قيمته قال نعم قلت افتجد عقد النكاح ههنا اخذ
كعقد البيع ربونه قال نعم قلت فما منعك في عقد النكاح في الجاهلية ان تقول هو كفائت ما اقسما
عليه وقبضوا القسم وما اربوا فحضى قبضه ولا ادره وقلت ارايت قولك انظر الى العقدة فان كانت
لوايتدت في الاسلام جازت اجزتها وان كانت لوايتدت في الاسلام ردت ردتها اما ذلك فيما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال فائما كملت على
حديث الزهري لان جلسته قد يحتمل ان يكون عاما على ما وصفت وان لم يكن عاما في الحديث فقلت له هذا
لو كان كان اشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت محبوبا على لسانك
مع ان في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله اعلم قال فاوجدني ما يدل على خلاف قولي لو لم يكن في
حديث ابن عمر دلالة بينة قلت ارايت رجلا ابتدأ في الاسلام نكاحا بشهادة اهل الاوثان ايجوز قال لا ولا
بشهادة اهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت افرأيت غيلان بن سلمة امن اهل الاوثان كان
قبل الاسلام قال نعم قلت افرأيت احسن ما كان عنده اليس ان ينكح بشهادة اهل الاوثان قال بلى قلت
فاذا زعمت ان يقرع اربع واحسن حاله فيهن ان يكون نكاحهن بشهادة اهل الاوثان اما خالفت اصل
قولك قال ان هذا يلزمي قلت فلو لم يكن عليك حجة غيره كنت محبوبا مع ان لا تدري لعلمهم كانوا ينكون
بغير ولي وبغير شهود وفي العدة قال ان هذا يمكن فيهم و يروى عنهم انهم كانوا ينكون بغير شهود وفي العدة
قال اجل ولكن لم اسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف اصل نكاحهم قلت افرأيت ان قال لك
قائل كما قلت لنا قد يجوز ان يكون سألهم ولم يؤد اليك في الخبر قال اذا يكون ذلك له على قلت له افتجد بدا من
ان يكون لما لم يؤد في الخبر انه سألهم عن اصل العقدة كان ذلك عفوا عن العقدة لانها لا تكون لاهل الاثنان
الا على ما لا يصلح ان يتدثها في الاسلام مسلم او تكون تقول في العقدة قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين
من تحرم بكل وجه عليه فتقول يتدثون مع النكاح في الاسلام قال لا اقوله قلت وما منعك ان تقوله اليس
بان السنة دلت على ان العقدة معفوة لهم قال بلى قلت واذا كانت معفوة لم ينظر الى فسادها كما لا ينظر الى

كان قبهم ولا انظر الى
دعوى الميت ولو رثة
القتيل ان يقسموا وان
كانوا غيبا عن موضع
القتيل لانه يمكن ان
يعلموا ذلك باعتراف
القاتل او بينة لا يعلمهم
الحاكم من اهل الصدق
عندهم وغير ذلك من
وجوه ما يعلم به الغائب
وينبغي للحاكم ان يقول
لهم اتقوا الله ولا تحلفوا
الا بعد الاستنابات وتقبل
ايمانهم متى حلفوا
مسلمين كانوا على مشركين
او مشركين على مسلمين
لان كلا ولي دمه ووارث
دينه وليد العبد
القسامة في عبده على
الاحرار والعبيد (قال)
ويقسم المكاتب في عبده
لانه ماله فان لم يقسم
حتى عجز كان للسيد ان
يقسم (قال) ولو قتل
عبد لام ولد فلم يقسم
سيدا حتى مات واوصى
لها بثلث العبد لم تقسم
واقسم ورثته وكان لها من
العبد وان لم يقسم الورثة
لم يذن لهم ولا لها شيء
الا ايمان المدعي عليهم
(قال) ولو جرح رجل
فمات ابطلت القسامة
لان ماله فيء ولو كان

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فعتق ثم مات

حرا وجبت فيه القسامة لورثته الاحرار وليس يده المعتق بقدر ما عاك في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى
ارتد فاقسم وقفت الدية فان رجع اخذها وان قتل كانت فيا والايمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين

فان تكل حلف المدعي لقتله عمدا او كان له القود (قال المرنى) هذا القصاص على آقاريله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في النكول

ورد الحسين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه ويلزمه منها في ماله ما يلزم غير المحجور والحناية خلاف البيع والشراء فان قال قائل كيف يحلفون على ما لا يعلمون قيل فأتهم تقولون لو أن

ابن عشرين سنة رى بالمشرق اشترى عبدا ابن مائة سنة رى بالمغرب فباعه من ساعته فأصاب به المشتري عبثا البائع يحلف على البت لقد باعه اياه وما به هذا العيب ولا علم له به والذي قلنا قد يصح عليه بما وصفنا

(باب ما ينبغي للحاكم أن يعلمه من الذي له القسامة وكيف يقسم)

قال الشافعي وينبغي أن يقول له من قتل صاحبك فان قال فلان قال وحده فان قال نعم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا سألته وما العمد فان وصف ما في مثله القصاص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه القصاص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعا قال والعقدة مخالفة لهذا قال قلت فكيف جعت بين المختلف ونطرت الى فسادها مرة ولم تنظر اليه أخرى فرجع بعضهم الى قولنا قال بمسك أربعا أيهن شاء ويفارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يتفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أرمناه الله تبارك وتعالى ولكن خدني فيه حدا قلت في نكاح الشرط شيان عقدة وما يحرم مما تقع عليه العقدة بكل وجه ومجازة أربع فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما جاوز أربعا دل على أنه يرد ذوات المحارم على النكاح وذلك في كتاب الله عز وجل ولم يأل عن العقدة علمت أنه عفا عن العقدة فعضونا عما عفا عنه وانتهينا عن افساد عقدها اذا كانت المعقود عليها ممن تحل بحال ولولا ذلك لرددنا نكاح أهل الاوثان كله وقلنا ابتدؤوه في الاسلام حتى يعقد بما يحل في الاسلام

(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهن وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرة أن تنكح نفسها فان قال قائل ترى ابتداء الآية مخاطبة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه إنما أراد غير الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عدة المرأة يباويع أهلها لا سبيل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فأمسكوهن معروف وأوفارقوهن بمعروف فمهما أن يرتجعها ضرارا لعضلها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشارقة يباويع أهلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منها قبلها فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يثمربأن يحل انكاح الزوج الامن قد حل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية تزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها أو أرا دت أن يتناكحها فنعى معقل بن يسار أخوها وقال زوجتك أختي وأترتك على غيرك ثم طلقها فلا أزواجكها أبدأ فزلت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والنكاح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فاذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان الزوج إذا عضل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه واعطاه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفنا من الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فان أصابها قلها المهر بما استحل من فرجها فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن للولي شركا في بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا نجد لشركه في بضعها معنى فملكه وهو معنى فضل نظر بحيطة الموضع أن ينال المرأة من لا يساويها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب الى الأكفاء والله أعلم

والعمد في ماله والخطأ على عاقلته في ثلاث سنين فان قال قله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمي النفر أو عددهم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقبل له عمدا ولا خطأ أعاد عليه عددا لايمان (قال الشافعي) يحلف وارث القتل على قسدر موار يشهد ذكرا

ان اواني زوجا او زوجة فان ترك ابنين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أعماه وأراد الأخرين قبله لا يستوجب شيأ من الدية (١٥٠) نجسين عينا وخد من الدية مورتك وان امتنع فذبح حتى يحضر معك وارث تقبل

عنه فيحلفان نجسين عينا فان ترك ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة عينا يجبر عليهم كسر اليمين فان ترك أكثر من نجسين ابنا حلف كل واحد منهم عينا يجبر الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قبل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غلب على عقله ثم أفاق بنى لانه حلف لجميعها

باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها

قال الشافعي رحمه الله ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه المحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه ببلد لا يمكن أن يصل اليه في ذلك الوقت ففهما قولان أحدهما أن المدعى أن يقسم نجسين عينا ويستحق نصف الدية والثاني ان ليس له أن يقسم على رجل يرثه وارثه (قال المرني) قياس قوله أن من

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة الى أن تصير الى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أبرأ لها من ذلك فيها وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقد اذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكاحها باطل والباطل لا يكون حقا لا بتجديد نكاح غيره ولا يجوز لولا إجازة الولي أبدا لانه اذا انعقد النكاح باطلا لم يكن حقا الا بأن يعقد عقدا جديدا غير باطل وفي السنة دلالة على أن الاصابة اذا كانت بالشبهة ففيها المهر ودرى الحد لانه لم يذ كر حدا وفيها أن على الولي أن يزوجه اذا رضيت المرأة وكان البعل رضا فاذا منع ما عليه زوج السلطان كما يعطى السلطان ويأخذ ما منع مما عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صماتها (قال الشافعي) ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمرين أحدهما ما يكون فيه اذنها وهو أن اذن البكر الصمت فاذا كان اذنها الصمت فاذن التي تخالفها الكلام لانه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لا نفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث خنساء بنت خدام حين زوجها أبوها ثيبا وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خالفها كان الأب أحق بأمرها من نفسها فان قال قائل ما دل على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما اذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن ولو كانتا معسواء كان اللفظ هما أحق بأنفسهما واذن البكر الصمت واذن الثيب الكلام فان قال قائل فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون للأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استطابة نفسها وان تطلع من نفسها على أمر لو أطلعت له لاب كان شيها أن ينزهاها بأن لا يزوجهما فان قال قائل فلم قلت يجوز نكاحها وان لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب اذ قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندي إلا أن يفرق حالهما في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلت من أن للأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدللنا اذ قال في البكر واذنهما صماتها ولم يقل في الثيب اذنها الكلام على أن اذن الثيب خلاف البكر ولا يكون خلاف الصمت إلا النطق بالاذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بي وأنا بنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجها ياها أبوها فدل ذلك على أن أبا البكر أحق بانكاحها من نفسها لان ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لاحد غير الآباء أن يزوجهما بكر احتي تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوجه البكر وان لم تأذن وجعلتها فممن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب قلت فان الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والدة وانما تصير بالولاية بعد الأب لغيره بمعنى فقد أخرج نفسه من الولاية بالعضل كما تصير الأم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الأم لانها اذا قبل أم كانت الأم التي تعرف والدة لا ترى أن لا ولاية لاحد مع أب ومن كان وليا بعده (١) فقد يشركه في الولاية غير الاخوة وبغوا مع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا يشرك الأب أحد في الولاية بانقراده بالولاية عما وجب له من اسم الالة مطلقا له دون غيره كما أوجب للأم والدة اسم الأم مطلقا لها دون غيرها فان قال قائل فانما يؤثر بالاستثمار من له أمر في نفسه يرد عنه أن خولف أمره وسأل عن الدلالة

(١) قوله فقد يشركه في الولاية غير الاخوة لعل في العبارة تحريف فافانظر كسبه مصححه

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يمنع من ذلك انكار الآخر كما لو أقام أحدهما شاهدا لا بهما بدين وأنكر الآخر على ما ادعاه أخوه وأكذبه أن للمدعى مع الشاهد اليمين ويستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لا يوجب مع كل واحد المين والاستحقاق الا ان في الدم حسين يتبادر في غير ميين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عبد الله ابن خاله ورجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) قد يجوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه الآخر فلا يسقط حق واحد منهما في القسامة ولو قال الاول قد عرفت زيد وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الآخر قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لكل واحد القسامة على الذي ادعى عليه ويأخذ حصته من الدية والقول الثاني أنه ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد (قال المزني) قد قطع بالقول الاول في الباب الذي قبل هذا وهو أقيس على أصله لان الشريكين عنده في الدم يحلفان مع السب كالشريكين عنده في المال يحلفان مع الشاهد فاذا كذب أحد الشريكين صاحبه في الحق حلف صاحبه مع الشاهد واستحق وكذلك اذا كذب أحد الشريكين صاحبه في الدم حلف صاحبه مع السب واستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من لا يحل محل أن يرد عنه خلاف ما أمر به فالدلالة عليه أن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر فاتما اقرض عليهم طاعته فيما أحبوا وكرهوا واتما أمر عشاوتهم والله أعلم بالجمع الالفية وأن يستن بالاستشارة بعده من ليس له من الامر ماله وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا خدم من الآدميين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عنه اذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الامر به والتمى عنه ألا ترى الى قوله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤامر أم ابنته فيها ولا يختلف الناس أن ليس لامها فيها أمر ولكن على معنى استطابة النفس وما وصفت أولا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عسثتها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن رد عنها كما رد عن خنساء ابنة خدام ولو كان نعيم استأذن ابنته وكان شبيها أن لا يخالف أمها ولو خالفها أو تفوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمها شبيها أن لا تعارض نعيما في كراهية نكاحها من رضى ولا أحسب أمها تكلمت الا وقد سخطت ابنتها أولم تعلمها رضىت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن مجمع ابني يزيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام الانصارية ان أباهاز زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تنكح الا باذن ولي ولا الولي أن يزوجه الا باذنها ولا يتم نكاح الارضاها معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لانكاح الابوي وشاعدي عدل وهذا وان كان منقطعاً دون النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والسفاح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ينبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنيكوحة ورضا الناكح وشاعدي عدل الا ما وصفتنا من البكر يزوجه الاب والامة يزوجه السيد بغير رضاها فانهما مخالفان ما سواهما وقد تأول فيها بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وقال الاب في ابنته البكر والسيد في أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو فيدع ماله من أخذ نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في كتاب الطلاق فاذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الاربعة نقص لم يجز معه النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فيما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور (الخلاف في نكاح الاولياء والسنة في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فغافلنا بعض الناس في الاولياء فقال اذا نكحت المرأة كفوا بمهر مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجه اولى واتما أريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعل أن يأخذ به حظها فاذا أخذته كما يأخذ هذه الولي فالنكاح جائز وكرت له بعض ما وصفت من الحجة في الاولياء وقلت له أرايت لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال اتما أريد من الاشهاد ان لا يتجاحد الزوجان فاذا نكحها بغير بينة فالنكاح ثابت فهو كالبيوع تثبت وان عقدت بغير بينة قال ليس ذلك قلنا ولم قال لان سنة النكاح البينة

ومتى قامت البينة بما يمنع امكان السبب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعي الدم والمدعي عليه) قال الشافعي واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم حائنه الأعين وما تخفى الصدور لقد قتل فلان فلانا مفردا بقتله

من الجراح زاد وما برأ من جراحة (١٥٢) فلان حتى مات منها وأنا حلف المدعى عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولا ناله من فعله ولا بسبب
فعله شيء جرحه ولا وصل
إلى شيء من بدنه لأنه قد
يرجى فيصيب شيئا فيطير
الذي أصابه فيقتله ولا
أحدث شيئا مما منه
فلان لأنه قد يحفر البئر
ويضع الحجر فيبوت منه
ولم يزد السultan على
حلفه بالله أجزأه لان
الله تعالى جعل بين
المتلاعنين الأمان بالله

باب دعوى الدم في
الموضع الذي ليس فيه
قسامة

قال الشافعي وإذا
وجد قتيلا في محلة
قوم بخالطهم غيرهم أو
في صحراء أو مسجد أو
سوق فلا قسامة وإن
ادعى وليه على أهل المحلة
لم يحلف إلا من أثبتوه
بعينه وإن كانوا ألفا
فيحلفون يمينائنا
لأنهم يريدون على خمسين
فإن لم يبق منهم إلا
واحد حلف خمسين
يمينا وبرئ فإن نكلوا
حلف ولأهله خمسين يميناً
وأخضعوا المدينة في أموالهم
إن كان عمداً وعلى

فقلت له الحديث في البينة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أنته دخل عليك الولي قال فإنه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضا الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نسكت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أفسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأثبتته بترك الولي وهو أثبت في الأخبار من الشهادة ولم تقل أن الشهود انما جعلوا لاختلاف الحصين فيجوز إذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعله في شيء جاء به سنة وما جاء به سنة فإنه يثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى لا نألا ندرى لعله أمر به لعله أم غيرها ولو جاز هذا لنا بطلنا عامة السنن وقلنا إذا نسكت بغير صداق ورضيت لم يكن لها صداق وإن دخل بها لانا انما أخذ الصداق لها وانما إذا عقت الصداق جاز فنخير النكاح والدخول بلا مهر فكيف لم تقل في الأولياء هكذا قال فقد خالفت صاحبي في قوله في الأولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح إلا بولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وانما فارق قول صاحبك ورأيت محجوجا بأنه يخالف الحديث وانما القياس الجائر أن يشبه ما لم يأت فيه حديث بحديث لازم فاما أن تعمد إلى حديث والحديث عام فتحملة على أن يقاس بالقياس ولهذا الموضع أن كان الحديث يقاس فأين المنتهى إذا كان الحديث قياسا قلت من قال هذا فهو منه جهل وانما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فأنتم قد دخلت في بعض معني قول صاحبك قال وأين قلت زعمت أن المرأة إذا نسكت بغير إذن وليها فالنكاح موقوف حتى يجيزه السلطان إذا رآه احتياطا أو يرده قال نعم قلت فقد خالفت الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه يرده فخالفتها معا فكيف يجيز السلطان عقدة إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها قال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر بحديثه فإذا فعل ذلك فليس ذلك بإجازة العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد برضان به قلت أرأيت رجلا نكح امرأة على أنه بالخيار أو هي أيجوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في اليسوع قال ليس كاليسوع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرما قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاما أبدا إلا والجماع مباح وإن كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لأن الجماع ليس بملك مال يجوز للشترى هبته للبائع والبائع هبته للشترى انما هي إباحة شيء كان محرما يحل بها لا شيء يملكه ملك الأموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وانما دون هذا الفرق قلت له تركت في المرأة تنكح بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فإن أجازها الولي جازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا أيضا في المرأة يزوجه الولي بغير إذنهما فقلت أن أجازت النكاح جاز وإن رده فهو مردود وفي الرجل يزوجه المرأة بغير علمه أن أجاز النكاح جاز وإن رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامه (١) يكون الجماع بها مباحا فهي مفسوخة لا تحجزها بإجازة رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بد فها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلت له قال صاحبك في الصبية يزوجه غير الأب النكاح ثابت ولها الخيار إذا بلغت فجعلها وارثة موروثة يحل جماعها وتختار إذا بلغت فأجاز الخيار بعد إباحة جماعها إذا احتملت الجماع قبل تبيع قال فقد خالفتاه في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة

(١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ وأصله لا ساقطة من الناسخ فأنظر كتبه مصححه

عواقبهم في ثلاث سنين ان كان خطأ (قال) وفي ديوان المحمد على قدر حصصهم والمحمور عليه وغيره سواء لان اقراره بالجناية بغير يلزمه في ماله والجناية من اذى التبرء والبيع وكذلك العبد الا في اقراره بجناية لا قصاص فيها فانه لا يباع فيها لان ذلك في مال غيره في

منهم من كان منهم سكران لم يخلف حتى يعمى (قال المزني) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يعبر وقد قيل لا يبرأ المدعي عليهم الا بتحصين عينا كل واحد منهم ولا يحسب لهم عين غيره وهكذا الدعوى (١٥٣) فمبادون النفس وقيل يلزمه

من الايمان على قدر
الدية في السيد حسن
وعشرون وفي الموضحة
ثلاثة ايمان (قال
المزني) رحمه الله وقد
قال في أول باب من
القسامة ولا تحب
القسامة في دون النفس
وهذا عندى أولى بقول
العلماء

(باب كفارة القتل)

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن
قتل مؤمنا خطأ فحرير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة
الى أهله وقال تعالى
فان كان من قوم عدو
لكم وهم مؤمن فحرر برقبة
مؤمنة يعنى في قوم في دار
حرب خاصة ولم يجعل
له قودا ولا دية اذا قتله
وهو لا يعرفه مسلما وذلك
أن يغبر أو يقتله في
سرية أو يلقاه منفردا
بهيمة المشركين وفي
دارهم أو نحو ذلك قال
وان كان من قوم بينكم
وبينهم ميثاق فدية مسلمة
الى أهله وتحري برقبة
مؤمنة (قال الشافعي) وإذا
وجب عليه كفارة القتل
في الخطا وفي قتل المؤمن

غير الاب فجعلنا على غيرها غير أبيها ولا خيار لها وقد عمت أن الامة انما جعل لها الخيار اذا عتقت
لانها كانت لا تملك نفسها بأن تأذن فيجوز عليها ولا تزف نفسها فلم يصلح عندك أن تتم عليها عقدة انعقدت
قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها أمر فلا تملك النكاح ولا ردًا حازته قال فتقول ماذا قلت لا ثبت على
صغيرة ولا صغيرا نكاح أحد غير أبيها وأبيه ولا يتوارثان قال فانما أخرجناه عنها على وجه النظر لها قلت
فيجوز أن تنظر لها انظر اي قطع به حقها الذي أثبت له الكتاب والسنة واجماع المسلمين من أنه ليس لغير الاب
أن يزوج حرة بالغة الارضاها وذلك أن تزويجها أثبات حق عليها لا يخرج منه فان زوجها صغيرة ثم صارت
بالغة لا أمر لها في رد النكاح فقد قطعت حقها المجعول لها وان جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عمت
من أن تكون وارثة موروثه ولها بعد خيار (قال الشافعي) فقال لي فقد يدخل عليك في الامة مثل ما
دخل على قلت لا الامة أنا أخيرها عند العبد بالاتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلا في حال العبد والحر وأن العبد
لو انتسب حرا فزوجها على ذلك خيرتها لأنه لا يصل من أداء الحق لها والتوصل اليها الى ما يصل اليه الحر والامة
مخالفة لها والامة التيب البالغ يزوجهاسيدها كارهة ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الاب كارهة قال
فأرى لو كانت فقيرة فزوجت نظر الها أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر اليها بأن أقطع الحق الذي
جعل لها في نفسها هل رأيت فقيرا يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حق الغني قال فقد بيع عليها في مالها
قلت فيما لا بد لها منه وكذلك أبيع على الغنية وفي النظر لهما أبيع وحقهما في أموالهما يخالف حقهما في
أنفسهما قال فما فرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليها الى بيع شيء
من أموالهما امسا كخير لهما بلا ضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال لا قلت ولو وجب على أحدهما أو احتج
الى بيع بعض ماله في ضرورة تزات به أو حق يلزمه أتبعه وهو كارهة قال نعم قلت فلماذا دعت البالغ الى منكح
كفء أتمنعها قال لا قالت ولو خطبها فنعته أتتكلمها قال لا قلت أقرى حقها في نفسها يخالف حقها في مالها
قال نعم وقد يكون النكاح للفقيرة الصغيرة والكبيرة سواء قلت له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع
فعقدت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهورا ولا نفقة ومنعها بذلك من غير من زوجها اياها ولعل غيره خير لها
أو أحب اليها أو وفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك فليست أرى عقدا عليها الا خلافا للنظر لها لانها لو كانت
بالغا كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في كفافة أو عند ذي دين أو عند ذي
خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعقبه عن التطلع الى غيره وكان أحدا لا يقوم في النظر لها في الهوى
والمعرفة والموافقة لهما مقام نفسها لانه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكاحها وان كانت فقيرة قد
يكون نظرا عليها وخلافا للنظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فنعم قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها
الى خير الناس ودعت الى دونه اذا كان كفوا كان الحق عندك أن زوجها من دعت اليه وكانت أعلم بما يوافقها
وحرام عندك أن تمنعها اياه ولعلها تفتن به أليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى
نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها قلت أفترزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت قد يكون
تزويجها نظرا عليها موت فيرتها الذي زوجها اياه وتعيش عمرا غير محتاجة الى مال الزوج ومحتاجة الى موافقته
وتكون أدخلتها فيما لا يوافقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيقيم أن نقول تزوج
الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما قبيح قال فقد تزوج بعض التابعين قلت قد يخالف نحن بعض

(٣٠ - الام خامس) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المزني) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد
في الاحرام والحرم عمدا أو خطأ سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عمدا أو خطأ سواء الا في المأثم
(باب لا يرب القاتل من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يرب قاتل خطأ ولا عمدا

الآن يكون محنوا أو صيفا فلا يحرم السرايا لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يثبت قاتل عدولا يثبت قاتل خطا من الدين ويرث من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم وارتأيت بعض مال رجل دون بعض أما أن يثبت الكل أو لا يثبت شيئا (قال الشافعي) رحمه الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخطأ في قتل الخطأ ويجعل على عواقلهم الدين

ويرفع عنهم المأثم قديف وورث بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطأ لا يثبت وقاتل عمد خبر يلزم ولو كان ثابتا كانت فيه الحججة (قال المزني) رحمه الله فعني تأويله إذا لم يثبت فرق بينهما سواء في أنهما لا يثبتان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قتال أهل البغي فقال إذا قتل العادل الباغي أو الباغي العادل لا يثوارثان لأنهما قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

باب الشهادة على الجنابة

قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمود والحدود سوى الزنا لا عدلان ويقبل شاهد وامرأتان وعين وشاهد فمما لا قصاص فيه مثل الخائفة وجناية من لا قود عليه من معنوه وصبي ومسلم على كافر وحر على عبد وأب على ابن لأن ذلك مال فإن كان الجرح هاشمة

التابعين بما احتجنا فيه أضعف من هذه الحججة وأنت لا ترى قول أحد من التابعين يلزم فكيف نتحجج به (١) قلت له أرايت إذا ما معتنافي أن لا تكاح إلا بشاهدين واكتفينا إذا قلت بشاهدين أني إنما أردت الشاهدين الذين تجوز شهادتهما فأما من لا تجوز شهادته فلا يجوز التكاح به كما يكون من شهد بحق ممن لا تجوز شهادته غيره أخوذ بشهادته حق فقلت أنت نجيز التكاح بغير من تجوز شهادته إذا وقع عليها اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هنا ولم تقل هناك قال لما جاء الحديث فلم يذ كر عدلا قلت هذا مغفوق عن العدل فيه فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهودا زنا والقذف والبيع في القرآن ولم يذ كر عدلا وشرط العدل في موضع غير هذا الموضع أفرايت أن قال لك رجل بمثل حجتك إذا سكت عن ذ كر العدل وسمى الشهود اكتفيت بتسمية الشهود دون العدل قال ليس ذلك له إذا ذكر الله الشهود وشرط فهم العدل في موضع ثم سكت عن ذ كر العدل فيهم في غير ما استدلت على أنه لم يرد بالشهود إلا أن يكونوا عدولا قلت وكذلك إذا قلت لرجل في حق أنت بشاهدين لم تقبل إلا عدولا قال نعم قلت أفبعدوا التكاح أن يكون كبعض هذا فلا يقبل فيه إلا العدل والبيع لا يستغنى فيه عن الشهادة إذا تاجر الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فينتهي إليه قال ما فيه خبر وما هو بقياس ولكننا استحسننا ووجدنا بعض أصحابك يقول قريبا منه فقلت له إذا لم يكن خبرا ولا قياسا و جاز لك أن تستحسن خلاف الخبر فلم يبق عندك من الخطأ شيء إلا قد أجرته قال فقد قال بعض أصحابك إذا أشيد بالتكاح ولم يعد بعد بالشهود جاز وإن عقد بشهود ولم يشده لم يجز قال الربيع أشيد يعني إذا تحدث الناس بعضهم في بعض فلان تزوج وفلان خدر فقلت له أفترى ما احتججت به من هذا فتشبه به على أحد قال لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس لأنه لا يعدو أن يكون كالبيع فالبيع يستغنى فيه عن الشهود وعن الأشادة ولا ينقضها الدتمان أو تكون سنته الشهود والشهود إنما يشهدون على العقد والعقد ما لم يعقد فإذا وقع العقد بالشهود لم تجزه الأشادة والأشادة غير شهادة قلت له فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتججت به وبالسنة عليه قال غيره من أصحابه فإن احتججت بالذي قال بالأشادة فقلت إنما أريد بالأشادة أن يكون يذهب التهمة ويكون أمرهما عند غير الزوجين أمه ما زوجان قلت فإن قال لك قائل هذا في المتنازعين في البيع فجاء المدعي عن يذ كره أنه سمع في الأشادة أن فلانا اشترى دار فلان أتجعل ههنا قال لا قلت فإن كانوا ألقا قال فاني لا أقبل إلا البيعة القاطعة قلت فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى لأن أصل النكاح لا يحل إلا بالبيعة وأصل البيع يحل بغير بيعة وقلت أرايت لو أشيد بنكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكننا نلزمها النكاح بلا بيعة

(باب طهر الحائض) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله وإذا انقطع عن الحائض الدم لم يقربها زوجها حتى تطهر للصلاة فإن كانت واحدة للماء نعتي تغتسل وإن كانت مسافرة غير واحدة للماء نعتي تنيم لقول الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن أي حتى ينقطع الدم ويرين الطهر فإذا تطهرن يعني والله تعالى أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة لها ولو أتى رجل امرأته حائضا أو بعد تولية الدم ولم يغتسل فليس تغفر الله ولا يعد حتى تطهر وتحل لها الصلاة وقد روى فيه شيء لو كان ثابتا أخذنا به ولكنه لا يثبت مثله

(باب في اتیان الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

(١) قوله قلت له أرايت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضع سقيمة فحررت بكتبه مصححه

أو ما مومة لم أقبل أقل من شاهدين لأن الذي شج أن أراد أن آخذ له القصاص من موضحة فعلت لأنها موضحة وزيادة (قال) في ولو شهدا أنه ضربه بسيف وقفتما فإن قالاهن ردمه ومات مكانه قبلتهما وجعلته قاتلا وإن قال لا ندري أنه ردمه أم لا بل رأينا سائلا لم أجعله جارحا حتى يقول أو وضحه هذه الموضحة بعينها ولو شهدا على رجلين أنهما قتلاه وشهدا لآخر أن علي الشاهدين الأولين أنهما قتلاه وكانت

شهادتهما وان صدق الذين شهدا اولاً قبلت شهادتهما وجعلت الاخرى من دافعين
 شهادتهما وان صدق الذين شهدا آخراً بطلت شهادتهما لانهما يدفعا لشهادتهما ما شهد به عليهما ولو شهد أحدهما على اقراره أنه قتله
 عبداً والاخر على اقراره ولم يقل خطأ ولا عبداً جعلته قاتلاً والقول قوله فان قال عبداً (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عبداً
 وكانت الدية في ماله في
 مضي ثلاث سنين ولو قال
 أحدهما قتله غدوة
 وقال الاخر عسيرة أو
 قال أحدهما بسيف
 والاخر بعضاً فكل
 واحد منهما مكذب لصاحبه
 ومثل هذا يوجب
 القسامة ولو شهد
 أحدهما أنه قتله والاخر
 أنه أقر بقتله لم تجز
 شهادتهما لان الاقرار
 مخالف للتعهد ولو شهد
 أنه ضربه ملففاً فقطعه
 بآتين ولم يبين أنه كان
 حياً لم يجعله قاتلاً
 وأحلفته ما ضربه حياً
 ولو شهد أحد الورثة
 أن أحدهم عفا القود
 والمال فلا سبيل الى
 القود وان لم تجز شهادته
 وأحلف المشهود عليه
 ما عفا المال ويأخذ
 حصته من الدية وان
 كان ممن تجوز شهادته
 حلف القاتل مع شهادته
 لقد عفا عنه القصاص
 والمال وبرى من حصته
 من الدية ولو شهد وارث
 أنه جرحه عبداً أو خطأ
 لم أقبل لان الجرح
 قد يكون نفساً
 فيستوجب بشهادته

في الحيض ولا تقر بهن حتى يطهرن بحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غمير الجماع ولا تقر بهن في الجماع
 فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا أمر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقر بهن فأشبه أن يكون
 أمرنا وبهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن اعتزالهن الاعتزال في الجماع (قال
 الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) طهر الآية بالاستدلال بالسنة

(الخلاف في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا احتب الرجل موضع الدم
 من امرأته وجارته حصل له ما سوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض
 ولا تقر بهن حتى يطهرن فاستدلنا على أنه انما أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظاهراً الآية أن يعتزلن لقول
 الله تبارك وتعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقر بهن حتى يطهرن فاذا تطهرن كانت الآية
 محتملة اعتزالها اعتزالاً غير اعتزال الجماع فلما نهى أن يقر بهن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انما يحتمل ذلك
 ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الازار دون سائر بدنهم اقلت له احتمل اعتزالهن اعتزلاً لجميع أبدانهم واحتمل
 بعض أبدانهم دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراد الله من اعتزالهن فقلت به كما بينه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء
 في الحيض ولا تقر بهن الآية (قال الشافعي) فالدين في كتاب الله أن يعتزل اتيان المرأة في فرجها الذي
 فيه وقوله حتى يطهرن يعني برين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا تطهرن اذا اغتسلن فأتوهن من حيث
 أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم لم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عاد الفرج اذا تطهرن
 فتطهرن بحاله قبل تحيض حلالاً قال جل ثناؤه فاعتزلوا النساء في الحيض يحتمل فاعتزلوا فرج وجهن بما
 وصفت من الاذى ويحتمل اعتزال فروجهن وجميع أبدانهم وفروجهن وبعض أبدانهم دون بعض
 وأظهر معانيه اعتزال أبدانهم كلها لقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض فلما احتمل هذه المعاني
 طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدناها تبدل مع نص كتاب
 الله على اعتزال الفرج وتبدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الاتيان والمباشرة
 ما حول الازار فأسفل ولا يعتزل ما فوق الازار الى أعلاها فقلنا بما وصفنا تشدد الحائض اذا راعى أسفلها
 ثم يباشرها الرجل وينال من اتيانها من فوق الازار ما شاء فان أتاها حائضاً فليس تغفر الله ولا يعد أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل الى عائشة رضي الله
 عنها يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت تشدد الازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء
 (قال الشافعي) رحمه الله واذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشدد الازارها على أسفلها
 ثم يباشرها من فوق الازار منها مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الازار منها ولا يباشرها
 مفضيا اليها والسرة ما فوق الازار

(الخلاف في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله فخالفنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته واتيانه
 اياها وهي حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها فيما تحت الازار وينال فيما فوق الازار فقلت
 له بالذي ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره وكثرت فيه السنة فقال قدروا بنا خلاف ما روينا فروينا

الدية فان شهدوه من يحجبه قبلته فان لم أحكم حتى صار وارثاً طرحته ولو كنت حكمت ثم مات من يحجبه ورثته لانها مضت في حين
 لا يجز بها الى نفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقيراً لانه قد يكون له مال في وقت العقل فيكون دافعاً عن نفسه بشهادته
 ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجاز في موضع آخر اذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يخلص اليه الغرم الا بعد موت

الذي هو كرم (قال) ونحوه (قال) في تثبيت البينة على القتل عند أو ما إذا كان القودم يدفع إلى جرح الرجل أو يركله فله قتل
له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتص من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعبر المأمور
(باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره) (١٥٦) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سحر رجلا فقات

سئل عن سحره فان
قال أنا عمل هذا القتل
فأخطئ القتل وأصيب
وقدمات من عملي فقيه
الدية وإن قال مرض
منه ولم يمت أقسم أولياؤه
لمات من ذلك العمل
وكانت الدية وإن قال
عملي يقتل الممول به
وقد عملت قتله به
قتل به قودا

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وإن
طائفتان من المؤمنين
اقتتلا فاصلحوا بينهما
فان بغت احدهما على
الأخرى فقاتلوا التي
تبغى حتى تنفي إلى امر الله
فان فاءت فاصلحوا بينهما
بالعدل وأقسطوا إن
الله يحب المقسطين
فأمر الله تعالى جسده
بان يصلح بينهم بالعدل
ولم يذ كر تباعـة
في دم ولا مال وانما ذكر
الصلح آخر كما ذكر

(باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا) قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تكرر هو اقبساتكم على البغاء
ان أردن تحصنا الآية فرغم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سماه له اماء يكرههن على الزنا
ليأتينه بالاولاد فيتحولهن وقد قيل نزلت قبل حد الزنا والله أعلم فان كانت نزلت قبل حد الزنا ثم جاء حد الزنا
فما قبل الحدود منسوخ بالحدود وهذا موضوع في كتاب الحدود وان كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قيل ان قول
الله عز وجل فان الله من بعدا كراههن غفور رحيم نزلت في الاماء المكروهات أنه مغفور لهن بما أكرهن عليه
وقيل غفور أي هو أغفر وأرحم من أن يؤاخذهن بما أكرهن عليه وفي هذا كالدلالة على ابطال الحد عنهن
اذا أكرهن على الزنا وقد أبطل الله تعالى عن أكرهه على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
وضع الله عن أمته وما استكرهوا عليه

أن يختلف موضع الدم ثم يقال ما شاء فذكر حديثا لا يثبت به أهل العلم بالحديث فقال فهل تجد لبيان تحت
الازار وما فوقه فراجع الحديث فقلت له نعم وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذه منها سوى
الفرج مما تحت الازار اللسان والفخذان فأخذهما بفارقان ما فوق الازار في معنيين أحدهما الدم اذا سال
من الفرج جرى فيه ما وعليهما والشافي أن الفرج عورة واليتين عورة (١) فهما فرج واحد من بطن الفخذين
متصلين بالفرج نفسه واذا كشف عنهما الازار كاد أن ينكشف عنه والازار يكشف عن الفرج ويكون
عليه وليس على ما فوقه

(باب آتيان النساء في ادبارهن) قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية (قال
الشافعي) احتملت الآية معنيين أحدهما أن تؤتي المرأة من حيث شاء زوجها لان أني شتم يسين أني شتم
لا محذور منها كما لا محذور من الحرث واحتملت أن الحرث اغيار ابدية النبات وموضع الحرث الذي يطلب به
الولد الفرج دون ما سواه لاسبيل لطلب الولد غيره فاختلف أصحابنا في آتيان النساء في ادبارهن فذهب ذاهبون
منهم إلى احلاله وآخرون إلى تحريمه وأحسب كلا الفريقين تأولا وما عرفت من احتمال الآية على موافقة
كل واحد منهما (قال الشافعي) فطلبنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا حديثين مختلفين
أحدهما ثابت وهو حديث ابن عيينة عن محمد بن المنكدر انه سمع جابر بن عبد الله يقول كانت اليهود تقول
من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد الله بن محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب
عن عمرو بن أحيمه بن الجلاح أو عمرو بن فلان بن أحيمه بن الجلاح أنا شاككت «يعني الشافعي» عن خزيمة بن
ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن آتيان النساء في ادبارهن أو آتيان الرجل امرأته في دبرها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أي حلال فلما ولي الرجل دعاء أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الحرمتين
أوفي أي الحرمتين أوفي أي الخصفتين أمن دبرها في قبلها فنعم أم من دبرها في دبرها فلا فان الله لا يستحي من
الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن قال فان تقول قلت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد عن الانصاري
المحدث به انه أتني عليه خيرا وخزيمة ممن لا يسئل عالم في ثقته فليست أرخص فيه بل أنهى عنه

(باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا) قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تكرر هو اقبساتكم على البغاء
ان أردن تحصنا الآية فرغم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سماه له اماء يكرههن على الزنا
ليأتينه بالاولاد فيتحولهن وقد قيل نزلت قبل حد الزنا والله أعلم فان كانت نزلت قبل حد الزنا ثم جاء حد الزنا
فما قبل الحدود منسوخ بالحدود وهذا موضوع في كتاب الحدود وان كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قيل ان قول
الله عز وجل فان الله من بعدا كراههن غفور رحيم نزلت في الاماء المكروهات أنه مغفور لهن بما أكرهن عليه
وقيل غفور أي هو أغفر وأرحم من أن يؤاخذهن بما أكرهن عليه وفي هذا كالدلالة على ابطال الحد عنهن
اذا أكرهن على الزنا وقد أبطل الله تعالى عن أكرهه على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
وضع الله عن أمته وما استكرهوا عليه

(باب نكاح الشغار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته

(١) قوله فهما فرج واحد من بطن الفخذين متصلا بالفرج نفسه واذا كشف عنهما الازار كاد أن ينكشف عنه والازار يكشف عن الفرج ويكون

الاصلاح بينهم أولا قبل الأذن بقتالهم فأشبه هذا أن تكون التبعات في الدماء والجراح وما تلف
من الاموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار
الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فاعلمته اقتص من أحد ولا أغرم ما لا أتلفه (قال الشافعي) رحمه الله وما علمت الناس

وليس

كفروا بعد اسلامهم مثل طلحة وسبيحة والعنسي واصحابهم ومنهم قوم عكسوا بالاسلام وسعوا الصدقات ولهم لسان عربي والزدة ارتداد عما كانوا عليه بالكفر وان تدايغ حتى كانوا عليه وقول عمر لابي بكر رضي الله عنهما ليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها فقد عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقول أبي بكر رضي الله عنه من حقها لو منعوني عناقا مما أعطوه النبي صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها معرفة منهم ما معان من قاتلوا من تمسك بالاسلام ولولا ذلك لما شك عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم فقال شاعرهم ألا أصبحينا قبيل نائرة الفجر لعل منايانا قريب وما ندرى أطعنار رسول الله ما كان بيننا فيأعجبا ما بال ملك أبي بكر لكانتم أو أحلى اليهم من التمر

وليس بينهما صداق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شعار في الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا يقول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجها ابنته صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ فإن دخل بها قبلها المهر بالوطء يفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر تحريم المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن ينكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها ولم يدخل فإن أصابها قبلها المهر بالميسر

(الخلاف في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فأنكاح فيه ثابت ولكل واحدة من المنكوحتين مهر مثلها وأما المتعة فإن قلت فهو فاسد فيدخل على قلت ما لا يشبه فيه خطو له قال وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال فإن قلت فإن أبطأ الشرطي المتعة جاز النكاح وإن لم يطله فالنكاح مفسوخ قلت له إذا تخطى خطأ بينا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وماتت هي عنه حرام ما لم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فلم يحله وأحدثت بين الحديثين شيئا حار جازما حار جازما من مذاهب الفقه متافضا قال وما ذاك قلت أنت تزعم أنه لو نكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلا لأن الخيار لا يجوز في النكاح لأن ما شرط في عقده الخيار لم يكن العقد فيه تاما وهذا وإن جاز في الشرع لم يجوز في النكاح عندنا وعندك فإن قلت فإن أبطأ المتناكح نكاح المتعة الشرط فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحصل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجز به بعد وقوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد ثم أحلت به شيء آخر عقده لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت لها ما شئت من قبل أن جعلت لهما خيارا ولو قسمته بالبيع كنت قد أخطأت فيه القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بان يشتري ما لم يرعنه فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجد عيبا فيكون بالخيار أن شاء رده وإن شاء حبس والنكاح برى من هذين الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي تحيز فيه الخيار في البيع أن يشترط المتبايعان أو أحدهما الخيار وإن وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيار إلا بما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه أو ليس له عيب قال نعم قلت فالتناكح نكاح المتعة إنما نكحنا كما يعرفناه إلى مدة لم يشترط فيها خيار فكيف يكون زوجها اليوم وغدا غير زوجها بغير طلاق يحدته والعقد إذا عقد ثبت ألا أن يحدث فرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان يوما ولا يتوارثان في غده قال فإن قلت فالنكاح جائز والشرط في المدة في النكاح باطل قلت فانت تحدث للمرأة والرجل نكاحا بغير رضاها ولم يعقداهما على أنفسهما وإنما قسمته بالبيع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري اشترى منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لأنه لا يجوز أن أملكه أيام عشرة دون الأبد ولا يجوز أن أملكه أيام عشرة وقد شرط أن لا يملكها الا عشرة فكان يلزم منك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبر يحرمه أن تفسده إذا جعلته

(٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تخلوا العبارة من تحريف أو سقط فخر ركبته معجده

ستمعهم ما كان فينا بقيقة * كرام على العراء في ساعة العصر

وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكننا شجعنا على أموالنا فصار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بني بدر الفراري فقاتله ومعه عمرو عامسة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خالد في قتال من ارتد ومنع

ولا يذوق بقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة عن نسب إلى الردة فإدام بحلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقدروا على أخذ ما امتناعه فأنله وإن أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل من راحل على رجل فبعضه جماعة وقال لا أؤذي ولا أؤذي بقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة عن نسب إلى الردة فإدام بحلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

في قتالهم يمنع الزكاة قالباغى الذى يقتل الامام العادل في مثل معناه في انه لا يعطى الامام العادل حقا يجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر اسيرا قليلى العدد ويعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريدوا فاطهروا آراءهم ونايذوا الامام العادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا أموالا ودماء وحدودا في هذه الحال متاولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتاولين وإذا كانت لاهل البغى جماعة تكثر ويمتنع مثلها بموضعها الذى هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال الا حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبت اماما وأظهرت حكما وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التى تفارق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلوا مثل هذا فينبغى أن يسألوا مانقموها فان ذكروا

قياسا على البيع فافسدت البيع قال فقال فان جعلته قياسا على الرجل يشترط للمرأة دارها أن يكون النكاح ثابتا والشرط باطلا قلت له فان جعلته قياسا على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وما بينهما وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان قسمته على هذا القول لزم أن تقول ذلك في المتناكحين نكاح منته قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فان قسمته على من قال ان النكاح ثابت وشرطها دارها باطل فقد أحدثت لهما تزويجا غير شرطها ما أن ليسا بزوجين ما لم يرضه أحدهما فكنت رجلا لا زوج اثنين بل ارضاها ولزم أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت لنا حكمة المشترطة دارها نكحت على الابد فليس في عقدها النكاح على الابد شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بها من دارها نكحت على الابد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو أبطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا تفسد العقدة والنكاح منته لم ينسجها على الابد انما نكحته يوما وعشراف نكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لانها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرج يوطأ بنكاح يحل في هذه ويحرم في أخرى قال ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا أحداث فرقة (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أرايت لو استقامت قياسا على واحد مما أردت أن تقيسها عليه أيجوز في العلم عندنا وعندك أن يعتمد على المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وخبر به تحليل فرعننا نحن وأنت أن التحليل منسوخ فتجعله قياسا على شيء غيره ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فان جاز هذا لك جاز عليك أن تقول لك قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الاحرام فأحرم الطعام فيه أو أحرم الكلام في الصوم كما حرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من العلم تنضي كل شريعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد عمدت في نكاح المتعة وفيه خبر جعلته قياسا في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياسا على البيوع وهو شريعة غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساده فقلت فلم تفسده كما أفسده من زعم أن العقدة فيه فاسدة ولم تجزه كما أجازها من زعم أنه حلال على ما تشارطا ولم يقيم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالذي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت قال فكيف يخرج نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنده قلت ما نهى عنه مما كان محرما حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى من ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ما ذقلت مثل النكاح كل النساء محررات الجماع الا بما أحل الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فني انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرما وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم الا بما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيع بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقة منهى عنه فلما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

مظلة بينة ردت وان لم يذكروها بينة قيل عودوا لما فارقتم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتكم المنكوحتان وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل انامؤذونكم بحرب فان لم يجيبوا فقتلوا ولا يقتلوا حتى يدعوا ويظفروا الا أن يمتنعوا من المناطرة فيقتلوا حتى يفيؤا الى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والفئة الرجوع عن

قائمة ومعاوية يقتل
جادا في أيامه كلها
منتصفاً ومستعليا فهذا
كله أقول وأما إذا لم تكن
جماعة ممنوعة فحكمه
القصاص قتل ابن ملجم
عليهما تأولا فأمرب مجبسه
وقال لولده إن قتلتم فلا
تمثلوا ورأي عليه القتل
وقتل الحسن بن علي
رضي الله عنه وفي الناس
بقية من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فإ
أنكر قتله ولا عابه أحد
ولم يقد على وقدولى قتال
المثاولين ولا أبو بكر من
قتله الجماعة المتع
منها على التأويل على
ما وصفنا ولا على الكفر
وإن كان يارتد إذا تابوا
قد قتل طليحة عكاشة
ابن محصن وثابت بن أفرم
ثم أسلم فلم يضمن
عقلا ولا قودا فإما جماعة
ممنوعة غير مثاولين
قتلت وأخذت المال
فحكمهم حكم قطاع
طريق (قال المزني) رحمه
الله هذا خلاف
قوله في قتال أهل الردة
أنه ألزمهم هناك ما وضع
عنهم ههنا وهذا أشبه

عندي بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروا
بمعرج لا يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على رضي الله عنه كلمة حق أريد بها
وافيه اسم الله ولا تمنعكم الفئام امت أيديكم مع أيدينا ولا نبذواكم بقتال (قال)

فقالوا يا رسول الله انهم على رضى الله عنه ان ادفعوا اليها فانه قالوا لا فاقبله قال فاستسلبواكم عليكم قالوا لا فاسار اللههم فقال لهم قاضيا بآكدهم (قال الشافعي) (١٦٠) رحمه الله واذا فالت امرتهم او غلام مراهق فوئلا مقلين وروى كوامولين

لانهم منهم و يختلفون في الاسار ولو اسرى بالغ من الرجال الاحرار نجس لبنايع رجوت ان يسع ولا يسع ان يحبس مملوك ولا غير بالغ من الاحرار ولا امرأة لبنايع وانما يبايع النساء على الاسلام فاما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن فاما اذا انقضت الحرب فلا يحبس اسيرهم وان سالوا ان ينظروا لم ارباسا على ما رجوا الامام منهم وان خاف على الفضة العادلة الضعف عنهم رأيت تأخيرهم الى ان تمكنه القوة عليهم ولو استعان اهل البغي باهل الحرب على قتال اهل العدل قتل اهل الحرب وسوا ولا يكون هذا امانا الاعلى الكف فاما على قتال اهل العدل فلو كان لهم امان فقاتلوا اهل العدل كان نقضا لآمانهم وان كانوا اهل نعمة فقد قبل ليس هذا نقضا للعهد قال وارى ان كانوا مكرهين او ذكروا جهالة فقالوا كنا نرى اذا جلتنا طائفة من المسلمين على أخرى ان دمها يحل كقطاع الطريق أو لم نعلم أن من جاولنا على قتاله مسلم لم يكن هذا نقضا للعهد

عنها قلت وكذلك اذا نهى عن بيع وسلف وتبايعا يتم البيع ويرد السلف لورفع البذل قال لا يجوز لان العقدة انعقدت فاسدة قبل وما فسادها وقد ذهب المكره منها قال انعقدت بأمر مني عنه قلنا وهكذا أفعل في كل أمر ينهى عنه ولو لم يكن في افساد نكاح المتعة الا القياس انبغى أن يفسد من قبل انها اذا زوجت نفسها يومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وأباحت له ما لم يبيع لنفسه قال فكيف تفسده قلت لما كان المسلمون لا يجيزون أن يكون النكاح الاعلى الا بدحتي يحدث فرقة لم يجز أن يحل يومين ويحرم أكثر منهما ولم يجز أن يحل في أيام لم ينكحها فكان النكاح فاسدا (نكاح المحرم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أني بنى عبد الدار أخيره أن عمر بن عبيد الله أرسل الى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان اني قد أردت أن أنكح طلحة ابن عمر بنت شيبه بن جبير وأردت أن تخضر فأنكر ذلك أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان أن ظنه عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولا ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة ابنة الحرث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن ابن المسيب قال ما نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طريف المري أخبره ان أباه طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح على نفسه ولا على غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن قدامة بن موسى عن شاذب أن زيدا بن ثابت رد نكاح محرم (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ فاذا نكح المحرم أو أتبع غيره فنكاحه مفسوخ وللحرم أن يراجع امرأته لان الرجعة قد ثبتت بابتداء النكاح وليست بالنكاح انما هي شئ له في نكاح كان وهو غير محرم وكذلك له أن يشتري الأمة للوطء وغيره وبهذا نقول فان نكح المحرم فنكاحه مفسوخ

(باب الخلاف في نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فخالقنا بعض الناس في نكاح المحرم فقال لا بأس أن ينكح المحرم ما لم يصب وقال رويانا خلاف ما رويتم فذهبنا الى ما رويتم الى ما رويتم رويانا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقلت له رأيت اذا اختلفت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيهما تأخذ قال بالثابت عنه قلت أفترى حديث عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا قال نعم قلت وعثمان غير غائب عن نكاح ميمونة لانه مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي سفره الذي بنى ميمونة فيه في عمرة القضية وهو السفر الذي زعمت أنت بانه نكحها فيه وانما نكحها قبله وبني بها فيه قال نعم ولكن الذي روينا عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم فهو وان لم يكن يوم نكحها بالغالا له يومئذ صحبة فانه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قرابته بها ولا يقبله هو وان لم يشهده

وأخذوا بكل ما أصابوا من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بعمومين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم وان أتى أحدهم تأبالم يقص منه لانه مسلم الا محرم الدم (قال الشافعي) وقال لي قائل ما تقول فيمن أراد دم رجل أو ماله أو حر يجه قتل يقاتله وان أتى القتل على نفسه اذا لم يقدر على دفعه الا بذلك وروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان وزنا بعد احصان وقتل نفس

بغير ثقب فقلت هو كلام عربي ومعناه إذا إلى واحد من الثلاث حل دمه فعنه كان رجلا من محسنات برك الزنا وباب منه وهرب فقتل
عليه قتل رجلا أو قتل عداوتك القتل وباب منه وهرب ثم قتل عليه قتل فودا وإذا كفر ثم تاب فارتفع اسم الكفر وهذا أن لا يفارقهما اسم
الزنا والقتل ولو تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم من يرى قتلهم مسددين ولا بأس إذا كان (١٦١) حكم الإسلام الظاهر أن يستعان

بالمشركين على قتال
المشركين وذلك أنه
تحل دماؤهم مقبلين
ومدبرين ولا يعين العادل
أحدى الطائفتين
الباغيتين وإن استعانته

على الأخرى حتى يرجع
إليه ولا يرمون بالمنجنيق
ولا نار إلا أن تكون
ضرورة بأن يحاط بهم
فيخافوا الاضطلام أو
يرمون بالمنجنيق فيسعونهم
ذلك دفعاً عن أنفسهم
وإن غلبوا على بلاد
فأخذوا صدقات أهلها
وأقاموا عليهم الحدود ولم
تعد عليهم ولا يرد من قضاء
قاضيهم إلا ما يرد من
قضاء قاضي غيرهم (وقال
في موضع آخر) إذا كان
غير مأمون برأيه على
استحلال دم ومال لم ينفذ
حكمه ولم يقبل كتابه (قال)
ولو شهد منهم عدل قبلت
شهادته ما لم يكن يرى
أن يشهد لموافقته
بتصديقه فإن قتل باغ
في المعتزل غسل وصلى
عليه ودفن وإن كان من
أهل العدل ففيها قولان
أحدهما أنه كالشاهد
والآخر أنه كالقوي الآمن
قتله المشركون (قال)
وأكره للعدل أن يمد قتل

الأعني ثقة فقلت له يزيد بن الأصم ابن أخيه يقول نكحها حلالاً ومعه سليمان بن يسار عتيقها وأبو عتيقها
فقال نكحها حلالاً فيمكن عليك ما أمكنك فقال هذان ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهما الوقت
الذي نكحها فيه (١) لخطها وخط من هو منها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وإن
لم يشهداه إلا بخبر ثقة فيه فتكافأ خبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وإن كان أفضل منهما فلهما
ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثا ابن المسيب وتنفر عليك رواية عثمان التي
هي أثبت من هذا كله فقلت له أو ما أعطينا أن الخبرين لو تكافأنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى بالخبرين أن يكون محفوظا فنقبله ونترك الذي خالفه
قال بلى قلت فمرو يزيد بن ثابت يردان نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا ينلج ولا أعلم من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فإن المكيين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهبت إليه والحجة
تليهم مثل ما ألزمتك ولعلهم خفي عليهم ما خالف ما رويوا من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرما قال فإن
من أصحابك من قال إنما قلنا لا ينكح لأن العقدة تحل الجماع وهو محرر عليه قلت له الحجة فيما حكينا لك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا إليه من هذا وإن كنت أنت قد تذهب أحيانا
إلى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر أو علة بينة فيه قال فأتتم قلتم للمهرم أن يرجع
أمراته إذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية فلا صابة قلت إن الرجعة ليست بعقد نكاح إنما هي
شيء جعله الله للمطلق في عقدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقدة النكاح كان وهو حلال فلا يبطل
العقدة حق الأحرام ولا يقال للمراجع نكاح بحال فأما الجارية تشتري فإن البيع مخالف عندنا وعندك
للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعته ولا يحل له أصابتها ويشتري الجارية وأما ولدها لا يحل له
أن يجمع بين هؤلاء فأجير الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له
جماعها وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الوليين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل بن عتبة عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكح الوليان فالأول
أحق وإذا باع المحيران فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فهذا نقول وهذا في المرأة توكل رجلين
فيزوجانها فيزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر حين زوجها فتكاح الأول ثابت لأنه ولي موكل ومن نكحها بعده
فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافا ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال إذا
طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في إتيان النساء قبل أحداث غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان للرجل ماء فلا بأس
أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءا كلما أراد إتيان واحدة كان أحب إلى لمعنيين أحدهما أنه
قد روى فيه حديث وإن كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه أنظف وليس عندى بواجب عليه وأحب إلى
لو غسل فرجه قبل إتيان التي يريد ابتداء إتيانها وإتيانها معا واحدة بعد واحدة كإتيان الواحدة مرة بعد
مرة وإن كن حرائر فلهن فكذا ذلك وإن لم يحللن لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لهما

(٣١ - الام خامس) ذي رحم من أهل البغي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف أباحذيفة بن عتبة عن قتل أبيه
وأبا بكر رضي الله عنه يوم أحد عن قتل ابنه وأبيهما قتل أباه وأبنيه فقال بعض الناس إن قتل العادل أباه وورثه وإن قتل الباغى لم يرثه وخالفه
بعض أصحابه فقال يتوارثان لأنهما متاوان ولا نختلفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهما قاتلان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بمعنى

من أريد به أو ماله أو غيره يقاتل وإن أتى ذلك على نفسه من أو كره (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حروا امرأة وعبد قاتل (١٦٣) أولم يقاتل لأهل بغي أو حرب

(باب الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أرأيت أن عارضك وإيانا معارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين ترق أحرارهم ونسب نسائهم وذرائعهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزاني المحصن والقاتل ولا تحل أموالهما بجنايتهما والباغي أخف حالهما ويقال لهما مباح الدم مطلقا ولا يقال للباغي مباح الدم وإنما يقال يمنع من البغي أن قدر على منعه بالكلام أو كان غير متمنع لا يقاتل لم يحل قتاله قال إني إنما آخذ سلاحهم لأنه أقوى لي وأوهن

فإن قيل فهل في هذا حديث قيل أنه يستغنى فيه عن الحديث بما قد يعرف الناس وقد روى فيه شيء (قال الشافعي) من أصاب امرأة حرة أو أمة ثم أراد أن ينাম فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة بالسنة

(باباحة الطلاق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محسنة ولا مسيئة في حال إلا أنه ينهي عنه لغير قبل العدة وامسك كل زوجة محسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعروف وجماع المعروف (١) أعفاهما بتأدية الحق

(كيف إباحة الطلاق) قال الشافعي رحمه الله أختار الزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطبا في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليهما اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثا لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق وما أباح فليس يحظر على أهله وأن النبي صلى الله عليه وسلم علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحذور علمه أن شاء الله تعالى إياه لأن من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهرا كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان فيه مكره أشبه أن ينحى عليه وطلق عويمر الجعاني امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه بالعان ولو كان ذلك شأ محظورا عليه نهاه النبي صلى الله عليه وسلم إيعله وجماعة من حضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني والله أعلم ثلاثا فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتل واحدة وتحتل ثلاثا فسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن نيته وأحلفه عليها ولم نعه نهى أن يطلق البتة يريد بها ثلاثا وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثا

(جماع وجه الطلاق) قال الشافعي قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقرئت لقبول عدتهن وهما لا يختلفان في معنى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو لقبول عدتهن «شك الشافعي» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يقرؤها إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبول عدتهن (قال الشافعي) فبين والله

(١) قوله أعفاهما كذا في النسخ وأعله محرف عن أعفاهما وانظر كتبه مصححه

لهم ما كانوا مقاتلين فقلت له فإذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقاتل قط أفقتوى بما لا غائب غير باغ على أعلم باغ فقلت له أرأيت لو وجدت لهم دنانير أو دراهم تقويك عليهم أن أخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبها يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي نأت ولم وهو يصلي على من قتله في حديجب عليه قتله ولا يحل له تركه والباغي

محرم فلهذا كان لا بد من إبطال الصلاة على أحد هاتين الأختين من أجل الألفه بركة الصلاة أولى قال كانه ذهب
إلى أن ذلك عقوبة ليسكل بها غيره قلت وإن كان ذلك جائزا فاصليه أوجزه أو حر رأسه وأبعث به فهو أشد في العقوبة قال لا أفعل به شيئا
من هذا قلت له هل يسأل من يقابل على أنك كافر لا يصلي عليك وصلاتك لا تقره (١٦٣) إلى ربه وقلت له أئمنع الباغي

أن يجوز شهادته أو يناكح
أوشيا مما يجري لأهل
الاسلام قال لا قلت فكيف
منعته الصلاة وحدها
(قال الشافعي) ويجوز
أمان الرجل والمرأة
المسلمين لأهل الحرب
والباغي فاما العبد المسلم
فإن كان يقا تل جاز
أمانه والالم يجز قلتما
الفرق بينه يقا تل أولا
يقا تل قال قول النبي صلى
الله عليه وسلم المسلمون يد
على من سواهم تكافأ
دماؤهم ويسعى بذمتهم
أدناهم قلت فإن قلت
ذلك على الأحرار فقد
أجرت أمان عبد وإن
كان على الاسلام فقد
رددت أمان عبد مسلم
لا يقا تل قال فإن كان
القتل يدل على هذا
قلت ويلزمك في أصل
مذهبك أن لا تحجز أمان
امرأة ولا زمن لانها
لا يقا تلان وأنت تحجز
أمانها قال فاذهب
إلى الدية فأقول دية
العبد لا تكافي دية الحر
قلت فهذا أبعدك من
الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها
التي تحيض دون من سواها من المطلقات أن يطلق قبل عدتها وذلك أن حكم الله تعالى أن العدة على المدخول
بها وإن النبي صلى الله عليه وسلم أنما يأمر بطلاق طاهر من حيضها التي يكون لها طهر وحيض وبين أن
الطلاق يقع على الحائض لانه انما يؤمر بالرجعة من لزومه الطلاق فاما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل
الطلاق وقد أمر الله تعالى بالامسالة بالمعروف والتسريح بالإحسان ونهي عن الضرر وطلاق الحائض
ضرر عليها لانها لا زوجة ولا في أيام تعتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي اذا طلقت وهي تحيض
بعد جماع لم تدبر ولا زوجه عدها الحائض أو الحيض ويشبه أن يكون أراد أن يعلمها العدة ليرغب الزوج
وتقصر المرأة عن الطلاق إن طلبته وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق
فلم يسم له من الطلاق عددا فهو يشبه أن لا يكون في عدده ما يطلق سنة إلا أنه أباح له الطلاق واحدة واثنين
وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس

(تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا تزوج
الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت ممن تحيض أولا تحيض فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها
فطلقها متى شاء فإن قال لها أنت طالق للسنة أو أنت طالق للبدعة أو أنت طالق لا للسنة ولا للبدعة طلقت
مكانها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وجمعت فقال لها أنت طالق للسنة أو للبدعة أو بلا سنة ولا بدعة
كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا يختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو
تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت ممن لا تحيض من صغرا وكبرا فقال لها أنت طالق للسنة فهو مثل
المرأتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لانه ليس في طلاق واحدة ممن سميت سنة إلا
أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة لانهن خوارج من أن يكن مدخولا بهن ومن ليست عدد هن
الحيض وإن نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

(تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض إذا كان الزوج غائبا) قال الشافعي رحمه الله إذا كان
الرجل غائبا عن امرأته فأراد أن يطلقها السنة كتب اليها إذا أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد خروجي من عندك
فإن كنت طاهرا فانت طالق وإن كان علم أنها قد حاضت قبل أن يخرج ولم يغسلها بعد الطهر أو علم أنها قد حاضت
وطهرت وهو غائب كتب اليها إذا أتاك كتابي فإن كنت طاهرا فانت طالق وإن كنت حائضا فاذا طهرت
فانت طالق (قال) وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق للسنة سألته فإن أردت أن
يقع الطلاق عليها للسنة أو لم يكن له نية فإن كانت طاهرا ولم يجامعها في طهر هاذلك وقع الطلاق عليها في
حالتها تلك وإن كانت طاهرا قد جامعها في ذلك الطهر أو حائضا ونفساء وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس
أو الحيض ووقع على الطاهر المجامعة حين تطهر من أول حيضة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين
ترى الطهر وقبل الغسل وإن قال أردت أن يقع حين تكلمت وقعت حائضا كانت أو طاهرا بإرادته وإذا قال
الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثا للسنة وقعن جميعا معاني وقت طلاق السنة إذا كانت طاهرا من
غير جماع وقعن حين قاله وإن كانت نفساء أو حائضا أو طاهرا مجامعة فاذا طهرت قبل جماع ولو نوى أن
يقعن عند كل طهر واحدة وقعن معا كما وصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نواه

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تحجز أمانها ودية بعض العبيد أكثر من دية المرأة ولا تحجز أمانه وقد تكون دية عبد لا يقا تل أكثر من
دية عبد يقا تل فلا تحجز أمانه فقد تركت أصل مذهبك قال فإن قلت انما عني مكافأة الدماء في القود قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوي
عشرة ذنانير الحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتالا أولا يحسنه قال اني لا أفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال

عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال بعض الناس اذا امتنع اهل البغي من ان يجري عليهم في اهل البغي من السلوك من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم اولئك لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى نذيرها الى اهلها قلت فلم قبلته قال فاستأخري دارا محاربا يقتل (١٦٤) بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في المعنى الذي ذهبت اليه

خلافا بيننا رأيت لوسي المحاربون بعضهم بعضا ثم اسلموا اندع السابي يتحول المسي مرقوقا له قال نعم قلت أفخير هذا في التجار والاسرى في دار اهل البغي قال لا قلت فلو غرانا اهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أيكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مبكرين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فيقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لو تركوا الصلاة والزكاة في دار الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام أيكون عليهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الا ما يحل لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما أحل لهم وحرم عليهم فكيف أسقطت عنهم حق الله وحق الآدميين الذي اوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حتى قبلهم في دم ولا غيره

ويسعه رجعتها واصابتهما بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة بان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتعتنع منه واذا قال أنت طالق ثلاثا عند كل قرءة واحدة فان كانت طاهرا جماعة أو غير جماعة وقعت الاولى لان ذلك قرءة ولو طلقت فيه اعتدت به وان كانت حائضا أو نفساء وقعت الاولى اذا طهرت من النفاس ووقعت الاخرى اذا طهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا طهرت من الحيضة الثالثة وبقى عليها من عدتها قرءة فاذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهرا أو وهي حبلى وقعت الاولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحمل أولا تحيض حتى تلد ثم تطهر فيقع عليها ان ارجع فان لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لانها قد بان من عدتها وحلت لغيره ولا يقع عليها طلاقه وليست بزوجه (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا يقع معالانه ليسر في عدد الطلاق سنة الا أني أحسبه أن لا يطلق الا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقا للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقت فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو هو بنوى وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق السنة واحدة وأخرى للبدعة فان كانت طاهرا قد جومت أو حائضا أو نفساء وقعت تطليقة البدعة فاذا طهرت وقعت تطليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق تطليقة سنة وأخرى بدعية أو تطليقة السنة وأخرى البدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة وثلاثا للبدعة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لانها لا تعد وأن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقع في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله فان أراد ثنتين للسنة وواحدة للبدعة أو فعنا اثنتين للسنة في موضعهما وواحدة للبدعة في موضعها وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة فان أردت بثلاث للسنة والبدعة أن يقع معا وقع في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهن السنة وبعضهن للبدعة ولا نية له فان كانت طاهرا من غير جاع وقعت ثنتان للسنة حين يتكلم بالطلاق وواحدة للبدعة حين تحيض وان كانت مجامعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة واذا طهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألتني عن نيته فان قال لم أنو شيئا وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت ايقاعه في وقت أعرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا قيجه بصفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمت به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه فيقع حينئذ حين يتكلم به أو يقول أردت باحسنه أني طلقت من الغضب أو غيره فيقع حين يتكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أقبح أو أسمع أو أقدر أو أشراً أو أتناً أو آلم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقع به الطلاق سألتني عن نيته فان أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت ان كان فيه شيء يقع الأقبح وقع طلاق بدعة ان كانت طاهرا جماعة أو حائضا أو نفساء حين تكلم به وقع مكانه وان كانت طاهرا من غير جاع وقع اذا حاضت أو نفست أو جومت وان قال لم أنو شيئا أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فان سئل فقال نويت أقبح الطلاق لها اذا طلقتها الرية رأيتها منها أو سوء عشرة أو بغضة مني لها أو لبغضا من غير رية فيكون ذلك يقع بها وقع الطلاق حين تكلم به لانه لم يصفه

وما كان لا يحل لهم حبسه فان على الامام استخراج منه عندك في غير هذا الموضع قال فأقسمهم باهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قلت فانت تزعم ان اهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا اماما ويظهروا حكما والتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع ونزعم لو قتل اهل البغي بعضهم بعضا بلا شبهة أفدت منهم قال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من اهل القبلة محاربين امتنعوا

في مذبة حتى لا يحري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الأموال وأوال الحدود قال بعام هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معناه
وقلت له أيكون على المسلمين قولهم لا يرت قاتل عميد ويرت قاتل خطا الامن الدية فقلت لا يرت القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل
فكيف لم تقل بهذا في القاتل من أهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وانت تسوي (١٦٥) ينهما فلا تنقيد أحدا صاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله
ومن ارتد عن الاسلام
الى أي كفر كان مولودا
على الاسلام أو أسلم ثم
ارتد قتل وأي كفر
ارتد اليه مما يظهر أو يسر
من الزندقة ثم تاب لم يقتل
فان لم يتب قتل امرأة
كانت أو رجلا عبدا كان
أو حرا (وقال في الثاني)
في استتابته ثلاثا قولان
أحدهما حديث عمر
يتأني به ثلاثا والآخر
لا يؤخر لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يأمر فيه بآناة
وهو لو تأنى به بعد ثلاث
كهيشته قبلها (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر
(قال المزني) وأصله الظاهر
وهو أقبس على أصله (قال
الشافعي) ويوقف ماله
واذا قتل فماله بعد
قضاء دينه وجناته ونفقة
من تلزمه نفقته فيء
لا يرت المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وكما لا يرت
مسلم لا يرت مسلم ويقتل
الساحران كان ما يسحر
به كفرا ان لم يتب (قال)
ويقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها أنت طالق واحدة حسنة فيجوز أو جميلة فاحشة أو ما أشبه
هذا مما يجمع الشئ وخلافه كانت طالق حين تكلم بالطلاق لان ما أوقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال
نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله بيان (١) أن الطلاق يقع حين تكلم به
وتسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق الا على نيته ولو قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الساعة
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك السنة فان كانت طاهرا من غير جماع وقع عليها الطلاق
وان كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضا أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق ولو
قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك البدعة فان كانت
مجامعة أو حائضا أو نفساء طلقت وان كانت طاهرا من غير جماع لم تطلق ولو كانت المستثناة الاولى في هذا كله
غير مدخول بها أو مدخول بها لا تحيض من صغرا أو كبرا أو حبلى وقع هذا كله حين تكلم به وان أراد بقوله في
المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقا ثلاثا أو أراد بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله
انت طالق أقبح الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وكذلك ان أراد اثنتين وان لم يرد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله
واحدة ولو قال أنت طالق أكل الطلاق فهكذا ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عددا أو قال أكثر الطلاق
ولم يرد على ذلك فهن ثلاث ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة
مسلمة أو نسية أو أمة مسلمة سواء في وقت ايقاعه وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق
الا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق ملء مكة فهي واحدة الا أن يريد أن كثر منها وكذلك ان قال ملء الدنيا
أو قال ملء شيء من الدنيا لانها لا تملأ شيئا الا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا بالكلام (قال) ولو وقت فقال
أنت طالق غدا أو الى سنة أو اذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله ولو
قال للمدخول بها التي تحيض اذا قدم فلان أو عتق فلان أو اذا فعل فلان كذا وكذا أو اذا فعلت كذا فانت طالق
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما أوقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا ولو قال أنت طالق في وقت كذا
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهرا من غير جماع وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء أو مجامعة لم
يوقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها أنت طالق لا السنة ولا للبدعة أو للسنة والبدعة كانت
طالق حين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو
تسريح باحسان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)
والقرآن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبياس بن البكير قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بداه أن ينكحها فجاء يستفتي فسأل أباهريرة وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن
تنكحها حتى تزوج زوجا غيره فقال انما كان طلاقا ياها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان
لك من فضل أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الانصاري
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه

انا طلقها ولا أصلها لا يعملها غيره فان فعلت والاقتلنا كما تترك الإيمان ولا يعمله غيره فان آمنت والاقتلنا ومن قتل مرتدا قبل يستتاب
أو جرحه فأسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القاتل لان المتولى لقتله بعد استتابته الحماكم (قال) ولا يسبى للمرتدين ذرية وان
لحقوا بدار الحرب لان حرمة الاسلام قد ثبتت لهم ولا ذنب لهم في تبديل آباءهم ومن بلغ منهم ان لم يتب قتل ومن ولد للمرتدين في الردة لم يسب

وان اردت سكران قات كان ماله فبا ولا يقتل ان لم ينج حتى يمتنع مبيعاً (قال المرنى) قلت ان هذا دليل على طلاق السكران الذي لا يبرأ منه لا يجوز (١٦٦) ولو شهد عليه شاهدان باردة فانكره قيل ان اقررت بان لا اله الا الله وان محمد رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف
دين الاسلام لم يكشف
عن غيره وما جرح أو
أفسد في رده أخذه
وان جرح مرتدا ثم
جرح مسلماً فقات فعلى
من جرحه مسلماً نصف
الدية

(كتاب الحدود)
باب حد الزنا والشهادة
عليه

(قال الشافعي) رجه
الله رجم صلى الله عليه
وسلم محصنين يهوديين
زنا و رجم عمر محصنة
وجلد عليه السلام
بكرامائة وغسبه عاماً
وبذلك أقول فاذا أصاب
الحرأ وأصبحت الحرة
بعد السلوغ بنكاح
صحیح فقد أحصنا فن
زنى منها فحده الرجم
حتى يموت ثم يغسل
ويصلى عليه ويدفن
ويجوز للامام أن يحضر
رجسه ويتركه فان لم
يحصن جلد مائة وغرب
عاماً عن بلده بالسنة
ولو أقر مرة حدلان
النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أن يسأ أن يغدو على
امرأة فان اعترفت رجها

قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو انما أنت قاص الواحدة تسينها والثلاث تحرمها
حتى تنكح زوجها غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال
ويعولن أحق بردهن في ذلك الآية فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين انما هي على المعتدة
لان الله عز وجل انما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يملك الرجعة اذا انقضت العدة لانه يحل للمرأة في
تلك الحال أن تنكح زوجها غير المطلق فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة له عليها ولا عدة
ولها أن تنكح من شاءت من يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والتيب (قال) ولو قال للمرأة غير المدخول بها
أنت طالق ثلاثاً للسنة أو ثلاثاً للبدعة أو ثلاثاً لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة وقعن معاً حين تكلم به لانه ليس
فيها سنة ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولاً بها لا تحيض من صغراً وكبراً وحلياً واذا أراد في المدخول بها ثلاثاً
أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثاً يقعن معا ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن
يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك ويصنيها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعها هي أن
تصدقه ولا تتركه ونفسها لان ظاهره أنهن وقعن معا وهي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم
يدخل بها أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعن حين تكلم به فان نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعها أن تصدقه
لانه لا عدة عليها فتقع الثنتان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة
ولا تقع اثنتان لانهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها أنت طالق اذا قدم
فلان واحدة للسنة أو ثلاثاً للسنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث اذا قدم فلان
وهي طاهر من غير جاع وان قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل مجامع وأسأله هل أراد ايقاع
الطلاق بقدم فلان فقط فان قال نعم أو قال أردت ايقاع الطلاق بقدم فلان للسنة في غير المدخول بها لا
سنة التي دخل بها أوقعته عليه كيفما كانت امرأته لانها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل
بها واني أوقع الطلاق بنبته مع كلامه واذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق
وقعت عليها الاولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الاولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة
عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم
أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر أ يطلق امرأته على طهر الطريق قد بان منه من حين طلقها التطليقة
الاولى

(ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان) قال الشافعي رجه الله اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا
فاذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك ان قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فاذا رأى غرة
شهر كذا فتلك غرته فان أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى
ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته اياها أو الهلال روى قبل أصابته اياها الا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم
روى الهلال فقد وقع الطلاق قبل أصابته اياها ولها عليه مهر مثلها باصابتها اياها بعد وقوع طلاقه عليها ثلاثاً
ان كان طلقها ثلاثاً وتطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق الا هي وان كان طلقها واحدة فلها عليه مهر مثلها
ولا تكون أصابته اياها رجعة والقول في الاصابة قول الزوج مع يمينه وكذلك هو في الحنث الا أن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأبوا قد اللبي بمثل ذلك ولم يأمر بعدد اقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقيم الامام الحدود وان لم يحضره عليه
ومتى رجع تركه وقع به بعض الحد ولم يقع (قال) ولا يقام حداً للحد على حبل ولا على المريض المدنف ولا في يوم حره أو برده مفرط ولا في
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك الا أن تكون امرأته حبل فتتركه حتى تضع ويكفل ولدها وان كان البكر نضو الخلق ان ضرب

بالسنة التي طهرت بها كل العمل على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا والوطأ وان كان الهائم إلا أربعة
يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروقي المسجلة (قال المرني) رحمه الله قلت أنا ولم يجعل في كتاب الشهادات اتیان
البهيمه زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمه وضوا (قال) وان شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتم اذا كان الزنا واحدا ومن

رجع بعد تمام الشهادة
لم يجد غيره وان لم تتم
شهود الزنا أو بعه فهم
قدفة يحدون فان رجع
بشهادة أو بعه ثم رجع
أحدهم سأله فان قال
عمدت أن أشهد بزور
مع غيري ليقتل فعليه
القيود وان قال شهدت
ولا أعلم عليه القتل أو
غيره أحلف وكان عليه
ربع الدية والحد وكذلك
ان رجع الباقون ولو
شهد عليها بالزنا أربعة
وشهد أربع نسوة
عدول أنها عذراء فلا
حد وان أكرهها على
الزنا فعليه الحد دونها
ومهر مثلها وحد العبد
والأمة أحصنا بالزواج
أولم يحصنا نصف حد
الحر والجلد خمسون
جلدة (وقال) في موضع
آخر استخير الله في نفيه
نصف سنة وقطع في
موضع آخر بان ينفي
نصف سنة (قال المرني)
رحمه الله قلت أنا وهذا
بقوله أولى قياسا على
نصف ما يجب على الحر

عليه بينة في الحنف بخلاف ما قال أبوينة باقراره بإصالة توجب عليه شيئا فؤخذ لها (قال) ولو قال لها أنت
طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت
طالق الساعة تعيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو روى هلال ذلك الشهر بعني لم تطلق
الا تعيب الشمس لانه لا بعد الهلال الا من ليلته لا من نهار يرى فيه لم يرقب ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق
اذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو اذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف
اذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو في
شهر كذا أو في شهر كذا فاذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق
(الطلاق بالوقت الذي قدمضي) قال الشافعي واذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أول
أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتمد من ساعتها وقوله
طالق في وقت قدمضي يريد ايقاعه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه اذا قال لها أنت
طالق أمس وأراد ايقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لان أمس قدمضي فلا يقع في وقت غير موجود
(قال الشافعي) رحمه الله ولو شئ فقال قلته بلانية شئ أو قال قلته لان يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع
عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرا أني قد طلقته في هذا الوقت ثم أصبتها فلها
عليه مهر مثلها وتعتمد من يوم أصابها وان لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه
طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وان قالت لا أدري اعتدت من حين استيقنت وكانت كأمراة
طلقت ولم تعلم (قال) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد كنت طلقته في هذا الوقت فعنيت أنك كنت طالقاه
بطلاق ابالك أو طلقها زوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلقة في هذا الوقت فان علم أنها كانت مطلقة
في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرار منها أحلف ما أراد به أحداث طلاق وكان القول قوله وان
نكل حلفت وطلقت وهكذا لو قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الاوقات وهكذا ان قال كنت مطلقة
أو بامطلقة في بعض هذه الاوقات (قال) واذا قال الرجل لامرأته وقد أصابها أنت طالق اذا طلقك أو حين
طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فاذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه
الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها اليها كقوله أنت طالق اذا قدم فلان واذا دخلت الدار وما
أشبه هذا فطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها بعه طلاق ولو قال لها أنت طالق كلما وقع عليك طلاق أو ما أشبه
هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه فاذا أوقع عليها تطليقة علك الرجعة وقعت عليها الثلاث الاولى بايقاعه
للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الاولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما
دخلت الدار وكلما تكلمت فلانا فأنت طالق فكلما أحدثت شيئا مما يجعله غاية يقع عليها الطلاق به طلق ولو
قال انما أردت بهذا كله أنك اذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضاء لان ظاهر قوله غير ما قال وكان له
فيما بينه وبين الله تعالى أن يحبسها ولا يسعها هي أن تقيم معه لانها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق
نفسه وهكذا ان طلقها بصريح الطلاق أو كلام يشبه الطلاق نيته فيه الطلاق وهكذا ان خيرها فاختارت
نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة لان كل هذا بطلاقه وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل
الابلاء وغيره مما علك فيه الرجعة (قال) وان وقع الطلاق الذي أوقع لا علك فيه الرجعة لم يقع عليها الا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته اذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت أمته أحدكم
فتبين زناها فليجلدها
(باب ما جاء في حد الذميين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وان تحاكموا الينا فلنا أن نحكم أو ندع فان حكمنا حدنا المحصن

بأن رجلا من النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنيا وجلدنا بالبكر مائة وغرناه عاما (وقال) في كتاب الجزية أنه لا خيار له إذا جاءه في حد الله فعليه أن يعصمها وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المرنى) رحمه الله هذا أولى قولي به اذ زعم أن معنى قول الله تعالى وهم صاغرون أن تجري عليهم أحكام (١٦٨) الاسلام ما لم يكن امر حكم الاسلام فيه تركهم وإياه

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله إذا قذف البالغ حر أو أمة مسلما أو حرة بالغلة مسلمة حد ثمانين فان قذف نفرا بكلمة واحدة كان لكل واحد منهم حده فان قال يا ابن الزانية وكان أبواه حرين مسلمين ميتين فعليه حدان ويأخذ حد الميت ولده وعصبة من كانوا ولو قال القاذف للمقذوف أنه عبد فعلى المقذوف اليمين لأنه يدعي الحد وعلى القاذف اليمين لأنه ينكر الحد ولو قال لعربي يا بطني فان قال عني تبطي الدار أو اللسان أحلفه ما أراد أن ينسبه إلى النبط ونهيه أن يعود وأدبته على الذي فان لم يحلف حلف المقذوف لقد أراد نفيه وحده فان عفا فلا حده وان قال عني بالقذف الأب الجاهلي حلف وعزر على الذي ولو قذف امرأته وطئت وطأ حراما درى عنه في

الذي أوقع على فيه الرجعة لان الطلاق الثاني والثالث لا يقع الا بغاية الاولى بعد وقوعها فلا يقع طلاقه على امرأته لا يملك رجعتها وذلك مثل قوله اذا وقع عليك طلاق فانك طالق فالحلف فوقعت عليها تطليقة الخلع ولا يقع عليها غيرها لان الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعده غير زوجة ولا يملك رجعتها (قال الربيع) اذا قال لها أنت طالق اذا طلقك فأراد أن تكون طالق بالطلاق اذا طلقها فهي واحدة (الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها وذلك أن يكون عبد تحت أمه فتعتق فتختار فراقه أو يكون عينا فتختار فراقه أو ينكحها محرما فيفسخ نكاحه أو نكاح متعة ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده لان هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لامرأته أنت طالق أين كنت فطلقها تطليقة لم يقع عليها الا هي لانها اذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأني كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقا كانت طالقا واحدة ويسئل عن قوله طالقا فان قال أردت أنت طالق اذا كنت طالقا وقع اثنتان الاولى بايقاعه الطلاق والثانية بالخلف والاولى لها غاية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معا وان قال أردت افهام الاولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان بلد كذا وكذا فقدم فلان ذلك البلد طلقت وان لم يقدم ذلك البلد وقدم بلدا غيره لم تطلق ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطليقة ثم كلما غاب من المصر وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان لم يقدّم ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم بفلان مكرها لم تطلق لان حكم ما فعل به مكرها كما لم يكن ولو قال أنت طالق متى رأيت فلانا بهذا البلد فرائه وقد قدم به مكرها طلقت لانه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان وليس في رؤيتها فلانا كراهيها يبطل به عنها الطلاق (قال الربيع) اذا كان كل قدومه وهي في العدة فأما اذا خرجت من العدة فعاب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لانها ليست بوجه وهي كأجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق ان كنت فلانا فكلمت فلانا وهو حي طلقت وان كلمته حيث يسمع كلامها طلقت وان لم يسمعه وان كلمته ميتا وانما أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمه بمثل كلامها تطلق ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق لانه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق واذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق وقعت الاولى ويسئل عما نوى في اللتين بعدها فان كان أراد تبين الاولى فهي واحدة وان كان أراد احداث طلاق بعد الاولى فهو ما أراد وان أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان وان أراد بها طلاقا ثالثا فهي ثالثة وان مات قبل أن يسئل فهي ثلاث لان ظاهر قوله انها ثلاث ولو قال لها أنت طالق وطالق وطالق وقعت عليها اثنتان الاولى والثانية التي كانت بالاولى لانها استئناف كلام في الظاهر ودين في الثالثة فان أراد بها طلاقا فهي طالق وان لم يرد بها طلاقا وأراد افهام الاول أو تكريره فليس بطلاق ولو قال أردت بالثانية افهام الكلام الاول والثالثة احداث طلاق كانت طالقان لا في الحكم لان ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا افهام ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لانه أراد بها ابتداء طلاق لا افهاما وان احتملته وهكذا ان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق ثم أنت طالق وقعت ثلاث لان الاولى ابتداء

هذا الحد وعزروا ولا يحسد من لم تكمل فيه الجزية الاحداث بعد ولا حد في التعريض لان الله تعالى أباح التعريض فيما حرم طلاق عقده فقال ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء بفعل التعريض مخالفا لتصریح فلا يحسد الا بقذفه بحر

(كتاب السرقة - باب ما يجب فيه القطع من كتاب الحدود وغيره) قال الشافعي رحمه الله القطع في ربع دينار فصاعدا لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وان عثمان بن عفان رضي الله عنه قطع سارقا في أربعة قومت بسلالة دراهم من صرف اثني عشر درهما دينار قال مالك هي الأربعة التي تؤكل (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة (١٦٩) على قطع من سرق الرطب من طعام وغيره إذا

بلغت سرقة ربع دينار وأخرجها من حرزها والدينار هو المثقال الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقطع الأمن بلغ الاختلام من الرجال والحيمض من النساء أو أيهما استكمل خمس عشرة سنة وإن لم يحتمل أو لم تحض وجملة الحرز أن ينظر إلى المسروق فإن كان الموضع الذي سرق منه ينسبه العامة إلى أنه حرز في مثل ذلك الموضع قطع إذا أخرجها من الحرز وإن لم ينسبه العامة إلى أنه حرز لم يقطع ورداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه فقطع عليه السلام سارق رداءه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ضم متاع السوق إلى بعض في موضع تباعه وربط بحبل أو جعل الطعام في حبس وخیط عليه قطع وهكذا بحرز وإذا كان بقود قطار ابل أو يسوقها وقطر بعضها إلى بعض فسرق منها أو مما عليها شيا قطع

طلاق والثانية استئناف وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر إلا استئنافا لأنها ليست على سياق الكلام الأول ولو قال لها أنت طالق بل طالق كانت طالق اثنتين ولو قال أردت أفهما ما أو تكرير الأولى عليهما يدين في الحكم لأن بل يقع طلاق حادث لا أفهام ماض غيره ولو قال لها أنت طالق طلاقا كانت واحدة إلا أن يريد بقوله طلاقا ثانية لأن طالق طلاقا ابتداء صفة طلاق كقوله طلاقا حسنا أو طلاقا قبيحا

(الطلاق بالحساب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو واحدة بعدها واحدة كانت طالقتين فإن قال أردت واحدة ولم أرد بالتي قبلها أو بعدها طلاقا لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة فقال أردت أني كنت قد طلقها قبلها واحدة أحلف ودين في الحكم ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة ثم سكت ثم قال أردت بعدها واحدة أو وقعها عليك بعد وقت أو لا وقعها عليك إلا بعده لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته بدنك أو رأسك أو فرجك أو رجليك أو يدك أو سمي عضوا من جسدها أو أصبعها أو طرفا ما كان منها طالق فهي طالق ولو قال لها بعضك طالق أو جزء منك طالق أو سمي جزءا من ألف جزء طالقا كانت طالقا والطلاق لا يتبع بعض وإذا قال لها أنت طالق نصف أو ثلث أو ربع تطليقة أو جزءا من ألف جزء كانت طالقا والطلاق لا يتبع بعض ولو قال لها أنت طالق نصف تطليقة كانت طالقا واحدة إلا أن يريد اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصف بحكمه ما كان ونصف مستأنف بحكمه ما كان فتطلق اثنتين وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثة أو ثلاث تطليقة أو أربعة أو باع تطليقة كان كل واحد من هؤلاء تطليقة واحدة لأن كل تطليقة تجمع نصفين أو ثلاثة أو ثلاث أو أربعة أو باع إلا أن يتوهم به أكثر فيقع بالنية مع اللفظ وهكذا لو قال لها أنت طالق نصف وثلث وسدس تطليقة أو نصف وربع وسدس تطليقة ولو نظر رجل إلى امرأته وامرأته معها ليست له بامرأة فقال أحدا كما طالق كان القول قوله فإن أراد امرأته فهي طالق وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته وإن قال أردت الأجنبية أحلف وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها طلاق ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة في اثنتين كانت طالقا واحدة وسئل عن قوله في اثنتين فإن قال ما نويت شيا لم تكن طالقا الواحدة لأن الواحدة لا تكون داخلية في اثنتين بالحساب فهو ما أراد فهي طالق اثنتين وإن قال أردت واحدة في اثنتين مقرونة بثنيتين كانت طالقتين (قال) ولو قال أنت طالق واحدة وواحدة كانت طالقتين ولو قال واحدة (٣) واثنتين بائنة لي عليك كانت طالقا واحدة وكذلك لو قال واحدة وواحدة بائنة لي عليك وواحدة لا وقعها عليك إلا واحدة ولو قال أنت طالق واحدة لا يقع عليك إلا واحدة تقع عليك وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق وإذا كان لرجل أربع نسوة فقال قد أوقع بينك تطليقة كانت كل واحدة منهن طالقا واحدة وكذلك لو قال اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً إلا أن يكون نوي أن كل واحدة من الطلاق تقسم بينهن فتكون كل واحدة منهن طالقا ماسي من جماعتهن واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً فإن قال قد أوقع بينك خمس تطليقات فكل واحدة منهن طالقتان اثنتين وكذلك ما زاد إلى أن يبلغ ثمان تطليقات فإن زاد على الثمان شيا من الطلاق

(٣٣ - الام خامس)

وان أناخها حيث ينظر إليها في صحراء أو كانت غنما فأواها إلى مراح فاضطجع حيث ينظر إليها فهذا حرزها ولو ضرب فسطاطا أو أي فيه متاعه فاضطجع فسرق الفسطاط والمتاع من جوفه قطع لأن اضطجاعه حرز له ولما فيه إلا أن الأحرار يختلف فيحرز كل بما تكون العامة تحرز مثله ولو اضطجع في صحراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الأسواق

مناعه في مقاعد ليس عليها حرز ولم يربط أو أرسل رجل إليه ترضى أو تعصى على الطريق غير مقطوعة أو بأنها بصحراء ولم يقطع عندها أو ضرب في طائفة لم يقطع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيوت المغلقة حرز لما فيها وإن سرق منها شيء فأخرج بنقبة أو فتح باب (١٧٠) أو قلعه قطع وإن كان البيت مغفوحا لم يقطع وإن أخرجه من البيت والحجرة إلى الدار والدار المسروق منه

وحدوده لم يقطع حتى يخرج منه من جميع الدار لأنها حرز لما فيها وإن كانت مشتركة وأخرج من الحجرة إلى الدار فليست الدار بحرزا لأحد من السكان فيقطع ولو أخرج السرقه فوضهها في بعض النقبة وأخذها رجل من خارج لم يقطع واحد منهما وإن رعى بها فأخرجها من الحرز قطع وإن كانوا ثلاثة فمأوا متاعا فأخرجوه معا يبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وإن نقص شيئا لم يقطعوا وإن أخرجه متفرقا فن أخرج ما يساوي ربع دينار قطع وإن لم يساوي ربع دينار لم يقطع ولو نقبوا معانم أخرج بعضهم ولم يخرج بعض قطع المخرج خاصة وإن سرق سارق ثوبا فشق أو شاة فذبحها في حرزها ثم أخرج ما سرق فإن بلغ ربع دينار قطع والالم يقطع ولو كانت قيمة ما سرق ربع دينار ثم زادت القيمة فأنما أنظر إلى الحال التي خرج بها من الحرز ولو وهبت له لم أدر بذلك عنه الحد وإن سرق عبدا صغيرا لا يعقل أو أجمعا من حرز قطع وإن كان يعقل لم يقطع وإن سرق مصحفا أو سيفاً أو شيئاً مما يحل ثمنه قطع وإن أعار رجلاً بيتاً فكان يغلقه دونه فسرق منه رب البيت قطع

كن طوائق ثلاثا ثلاثا فإن قال أردت أن يكون ثلاثا وأربعا ونحسا واحدة منهن كانت التي أراد طالقاً ثلاثا ولم يدين في الأخر معهما في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وكان من بقي طالقاً اثنتين اثنتين ولو كان قال بينكن خمس تطليقات لبعضكن فيها أكثر مما البعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة في الحكم ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل ولا يكون له أن يحدث إيقاعا لم يكن إرادته في أصل الطلاق فإن لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهما أربعا فكن جميعا تطليقتين ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لا اثنتين فهي طالق واحدة وإن قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة فهي طالق اثنتين وإن قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا كانت طالقاً ثلاثا إنما يكون الاستثناء جائزا إذا بقي مما سمى شيء يقع به شيء مما أوقع فأما إذا لم يبق مما سمى شيئا مما استثنى فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حينئذ محال ولو قال لها أنت طالق ثم طالق وطالق إلا واحدة كانت طالقاً ثلاثا لأنه قد أوقع كل تطليقة وحدها ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كما لو قال لعملى له مبارك حر وسالم حر الأسالم لم يجز الاستثناء ووقع العتق عليهما معا كما لا يجوز أن يقول سالم حر الأسالم لا يجز الاستثناء إذا فرق الكلام ويجوز أن يجمع ثم يبق شيء يقع به بعض ما أوقع وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق واحدة لأن ما بقي من الطلاق يكون تطليقة تامة لو ابتداء وإذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق والاستثناء في الطلاق والعناق والنذر كهو في الأيمان لا يخالفها ولو قال أنت طالق إن شاء فلان لم تطلق حتى يشاء فلان وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خرس أو غاب فهي امرأته بحالها فإن قالت قد شاء فلان وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع يمينه ولو شاء فلان وهو معتوه أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقاً ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً لأن كلامه سكران كلام يقع به الحكم وإذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بأنما فهي طالق واحدة تلك الرجعة ولا يكون الباشا بثانما ابتداء من الطلاق إلا ما أخذ عليه جعلاً كما لو قال لعملى أنت حر ولا ولا على عيسى كان حرا وله ولاؤه لأن قضاء النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وقضاء الله تبارك وتعالى أن المطلق واحدة واثنتين تلك الرجعة في العدة فلا يبطل ما جعل الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لا مريض بقول نفسه وإن قال لها أنت طالق واحدة غليظة أو واحدة أغلظ أو أشد أو أقطع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها ويكون الزوج في كلهما عاكاً الرجعة لما وصفت وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا تقع في كل يوم واحدة كان كما قال ولو وقعت عليها واحدة في أول يوم فإن ألقت حلافات منه ثم جاء العدو ولا عدة عليها منه لم تقع الثانية ولا الثالثة فإن قال أنت طالق في كل شهر فوقع الأولى في أول شهر ووقع الآخرة في كل شهر قبل مضي العدة وقعت الثلاث ولو مضت العدة فوقع منهن شيء بعد مضي العدة لم يلزمها لأنه وقع وهي غير زوجة ولو قال لها أنت طالق ثلاثا كل سنة واحدة فوقع الأولى فلم تنقض عدتها من حقها حتى راجعها فجاءت السنة الثانية وهي زوجة وقعت الثانية فإن راجعها في العدة وجاءت السنة الثالثة وقعت الثالثة وكذلك لو لم يراجعها في العدة ولكن نكحها بعد مضي العدة فجاءت السنة وهي عنده وقع الطلاق ولو وقعت الأولى ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة ولا في عدة منه لم تقع الثانية ولو نكحها بعده وجاءت السنة الثانية وهي عنده وقعت الثانية وإن نكحها بعده وجاءت السنة الثالثة وهي عنده وقعت الثالثة لأنها زوجة ولو خالفها فكانت في عدة منه وجاءت سنة

وهي

ربع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القيمة فأنما أنظر إلى الحال التي خرج بها من الحرز ولو وهبت له لم أدر بذلك عنه الحد وإن سرق عبدا صغيرا لا يعقل أو أجمعا من حرز قطع وإن كان يعقل لم يقطع وإن سرق مصحفا أو سيفاً أو شيئاً مما يحل ثمنه قطع وإن أعار رجلاً بيتاً فكان يغلقه دونه فسرق منه رب البيت قطع

ويقطع العبد أمها وعيها ويقطع الناس إذا أخرج الكف من جميع القبلان هذا آخره

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا من أخبرنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله واحتج بأن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد السارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل (قال الشافعي) رحمه الله فإذا سرق قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسبت بالنار فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب ثم حسبت بالنار فإذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسبت بالنار فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من مفصل الكعب ثم حسبت بالنار ويقطع بأخف مؤنة وأقرب سلامة وإن سرق الخامسة عزر وحبس ولا يقطع الحربي إذا دخل البناء بأمان ويضمن السرقة

(باب الاقرار بالسرقة والشهادة عليها)

وهي في عدة لأنه لا عكاز جمعها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا عكاز جمعها فيها ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فخالعها ثم مضت السنة الأولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق لأن وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة فإن نكحها نكاحاً جديداً فكلما مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقض طلاق الملك كله (قال) الربيع والشافعي قول آخر أنه إذا خالعها ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمعنى السنة لأن هذا غير النكاح الأول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضي كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يقع منهن شيء أو بعد ما وقع بعضهم ونكحت زوجها غيره فأصابها ثم نكحها فارت تلك الشهور لم يلزمها من الطلاق شيء لأن طلاق ذلك الملك مضى عليه كله وحرمت عليه فلا تحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبقي من طلاق ذلك الملك شيء ثم مرت لها مدة أو وقع عليها فيها الطلاق وهو يملكها وقع وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدة من طلاق عكاز فيه الرجعة فهي طالق وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يملك الرجعة فهي غير طالق فإذا طلقها ثلاثاً فمرت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ثم نكحت زوجاً غيره فأصابها ثم نكحها ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجاً أحل استئناف النكاح وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأت نكاحه ممن لم تنكح قط هدم البين التي يقع بها الطلاق لأنها أضعف من الطلاق وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلي هذا الباب كله وقياسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثاً فطلقت ثلاثاً في أول سنة ثم تزوجت زوجها أصابها ثم نكحها زوجها نكاحاً جديداً لم يقع عليها فيما مضى من السنين بعد شيء لأن طلاق الملك الذي عقد فيه الطلاق بوقت قد مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقع عليها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها زوجها غيره ثم دخل بها ثم طلقها أو مات عنها فنكحها الأول ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات لأن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين

(الخلع والنشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يتصالحا بالصالحين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكره منها أمراً ما كبراً أو غيره فإراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني وأقسم لي ما بدالك فانزل الله تعالى وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً الآية (قال الشافعي) وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه فقالت لا تطلقني ودعني يحشرني الله تعالى في نسائك وقد وهبت يومي وليتي لاختي عائشة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسعة نسوة وكان يقسم لثمان (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ والقرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بأن ينافيها إذا خافت المرأة نشوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حده إلا بان يثبت على إقراره حتى يقيم عليه الحد أو بعدلين يقولان إن هذا بعنه سرق متاعاً هذا من حرزه بصفاته يسوي ربع دينار ويحضر المسروق منه ويدعي شهادتهم ما فإن ادعى أن هذا متاعه غلبه عليه وابتاعه منه أو أذن له في أخذه لم أقطعه لاني أجعله له خصماً ولو نكل صاحبه أحلفت المشهود عليه ودفعته إليه وإن لم يحضر رب المتاع حبس

شأن أحد هبته في دينه فاقطعه وأخر في ماله وهو لا يملك مالا فإذا أعتق ومالك أغرمته

(باب غرم السارق ما سرق) (١٧٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ما سرق قطع أولم يقطع

وكذلك فاطع الطريق
والحد لله فلا يقطع حد
الله غرم ما أتلف
للعباد

(باب ما لاقطع فيه)

قال الشافعي رحمه
الله ولا قطع على من سرق
من غير حرز ولا في
خلصة ولا على عبد
سرق من متاع سيده ولا
على زوج سرق من متاع
زوجته ولا على امرأة
سرفت من متاع
زوجها ولا على عبد
واحد منهم ما سرق من متاع
صاحبه للأثر والشبهة
ونخلطة كل واحد منهما
بصاحبه (وقال)
في كتاب اختلاف أبي
حنيفة والاوزاعي
إذا سرفت من مال
زوجها الذي لم يأتها
عليه وفي حرز منها
قطعت (قال المزني)
رحمه الله هذا
أقبح عندى (قال
الشافعي) ولا يقطع
من سرق من مال
ولده وولد له وأبيه
أو أمه أو أجداده من

بعلها أن لا بأس عليهم ما أن يصلحوا ونشوز البعل عنها بكر اهتبه لها فأباح الله تعالى له حبسها على الكره لها فلها
وله أن يصلحها وفي ذلك دليل على أن صلحها إياه بترك بعض حقها له وقد قال الله عز وجل وعاشروهن
بالمعروف إلى خيرا كثيرا (قال الشافعي) فيجل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت
به نفسها فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فراقها لأنها انما تب في المستأنف ما لم يجب لها فإما قامت
على هتبه حل وإذا رجعت في هتبه حل ما مضى بالهبة ولم يحل ما يستقبل إلا بتجديد الهبة له (قال) وإذا
وهبت له ذلك فأقام عند امرأته أياما ثم رجعت استأنف العدل عليها وحل له ما مضى قبل رجوعها
(قال) فإن رجعت ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حالته منه ثم علم أن قدر رجعت استأنف العدل من يوم علم
ولا بأس عليه فيما مضى وإن قال لا أفارقها ولا أعديل لها أجبر على القسم لها ولا يجبر على فراقها (قال)
ولا يجبر على أن يقسم لها الاصابة وينبغي له أن يتجرى لها العدل فيها (قال) وهكذا لو كانت متفرقة
به أو مع أمة له يطؤها أمرت بتركه ويأمر الله تعالى وأن لا يضربها في الجماع ولم يفرض عليه منه شيء بعينه
انما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة وأن يأوى إليها فاما الجماع فوضع تلذذ
ولا يجبر أحد عليه (قال) ولو أعطاهما ما لا على أن تحلله من يومها وليتها فقبلته فإله طية مردودة عليه غير جائزة
لها وكان عليه أن يعدل لها فيوفيهما ترك من القسم لها لأن ما أعطاهما عليه لا عين مملوكة ولا منفعة
(قال) ولو حالته فوهب لها شيئا على غير شرط كانت الهبة لها جائزة ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها وإن
رجعت هي في تحلله له فيما مضى لم يكن لها وإن رجعت في تحلله فيما لم يرض كان لها وعليه أن يعدل لأنها
لم تملك ما لم يرض فيجوز تحليلها له فيما ملكت

(جماع القسم للنساء) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء
ولو حرصتم فلا تملوا كل الميل فتذروها كالمعلقة (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العلم يقول قولا
معناه ما أصف لن تستطيعوا أن تعدلوا انما ذلك في القلوب فلا تملوا كل الميل لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم
فيصير الميل بالفعل الذي ليس لكم فتذروها كالمعلقة وما أشبه ما قالوا عندي عما قالوا أن الله عز وجل تجاوز
عما في القلوب وكتب على الناس الأفعال والأقوال فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله
عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال في النساء ولهن مثل الذي عليهن
بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء
فيما وصفت من قسمه لازواجه في الحضر والحلال سودة له يومها وليتها (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا
في أن على المرأة أن يقسم لنسائه فيعدل بينهن وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم
فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم بما لا أملك يعني والله أعلم قلبه وقد بلغنا أنه كان
يطاف به محمولا في مرضه على نسائه حتى حالته

(تفريع القسم والعدل بينهن) قال الشافعي عماد القسم الليل لأنه سكن قال الله تبارك وتعالى
وجعل لكم الليل لتسكنوا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها (قال الشافعي) فإذا كان
عند الرجل أزواج حرائر ومسلات أو كتابيات أو مسلمات وكتابيات فهن في القسم سواء وعليه أن يبيت
عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فيهن أمة قسم للحررة ليلتين وللأمة ليلة (قال) ولا يكون

له

قبل أيهما كان ولا يقطع في طنبور ولا من مار ولا نجر ولا خنزير
(باب قطاع الطريق) قال الشافعي عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا قتلوا ولم
يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى

في الجارية مجاهرة وأرادهم في المصرا لم يكونوا أعظم ذنبا في دهرهم واحدة ولا يقطع منهم إلا من أخذ ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق ويحسد كل رجل منهم بقدر عمله فمن وجب عليه

(١٧٣)

كرهية تعذيبه وقال في كتاب قتل العمد يصلب ثلاثا ثم يتركه (قال) ومن وجب عليه القتل دون الصلب قتل ودفع إلى أهله يكفونه ومن وجب عليه القطع دون القتل قطعت يده اليمنى ثم حسمت بالنار ثم رجله اليسرى ثم حسمت في مكان واحد ثم خلى ومن حضر منهم وأكثر أو هيب أو كان ردا عزرو وحبس ومن قتل وجرح أقص لصاحب الجرح ثم قطع لا يمنع حرق الله حق آدميين في الجراح وغيرها ومن عفا الجراح كان له ومن عفا النفس لم يحقن بذلك دمه وكان على الإمام قتله إذا بلغت جنائمه القتل ومن تاب منهم من قبل أن يقدر عليه سقط عنه الحد ولا تسقط حقوق الأدميين ويحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها إلا الليل هو القسم ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا لبأوى فإذا أراد أن يأوى إلى منزله أو إلى منزل التي يقسم لها ولا يجتمع امرأتان في غير يومها فإن فعل فلا كفارة عليه (قال) وإن مرضت إحدى نسائه عاده في النهار ولم يعدها في الليل وإن ماتت فلا بأس أن يقيم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع إلى التي لها القسم وإن ثقلت فلا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو يموت ثم يوفي من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها (قال) وإن أراد أن يقسم لثنتين ليلتين وثلاثا ثلاثا كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه وذلك أنه قد يموت قبل أن يعدل للثانية ويعرض وإن كان هذا قد يكون فيمادون الثلاث (قال) وإذا قسم لامرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي تلها في القسم وهكذا إن كان حاضرا فاشغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يبتدئ القاد من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت ليلتها (قال) وإن كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فافها قد مر ما بقي من الليل ثم كان عند التي تلها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم (قال) وإن كان عندها مريضا أو متداويا أو هي مريضة أو حائض أو نفساء فذلك قسم يحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صحيفا فترك جماعة حسب ذلك من القسم عليها إنما القسم على المبيت كيف كان المبيت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصل إليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجا (قال) والمريض والصحيح في القسم سواء وإن أحب أن يلزم منزلا لنفسه ثم يبعث إلى كل واحدة منهن يومها وليتها فتأتيه كان ذلك له وعليهن فأيتن امتنعت من أتائه كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت ممتنعة (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه فغلقت دونه وامتنت منه إذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبة حل له تركها والقسم لغيرها وترك أن ينفق عليها حتى تعود إلى أن لا تمتنع منه وهذه ناشز وقد قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فإذا أذن في هجرتها في المضجع لخوف نشوزها كان مباحا له أن يأتي غيرها من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الأمة إذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود إليه وكذلك إذا سافر بها أهلها بأذنه أو غير أذنه فلا نفقة ولا قسم (قال) وإذا سافرت الحرة بأذنه أو غير أذنه فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو الذي أشخصها فلا يسقط عنه نفقتها ولا قسمها وهي إذا أشخصها مخالفة لها إذا شخص هو وهي مقيمة لأن أشخصه أيها كنفلها إلى منزل فليس له تركها فيه فلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص بنفسه وهو الذي عليه القسم لاله (قال) وإذا جنبت امرأة من نسائه أو خيلت فغلبت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فإن لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم وكذلك لو خرس أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلقها وإنما قلنا يقسم للرتقاء وإن لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للحائض ولا يحل له جماعها إلا أن القسم على السكن لا على الجماع ألا ترى أننا لا نجبره في القسم على الجماع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع (قال) وإذا كان الزوج عنيئا أو خصيئا أو مجبوا أو من لا يقدر على النساء بحال أو لا يقدر عليهن إلا بضعف أو أعياء فهو والصحيح القوي في القسم سواء لأن القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء وما يلزم لهن (قال) وإذا تزوج الخبول أو الصحيح فغلب على عقله وعنده نسوة ينبغي لوليها القائم بامرء أن يطوف به عليهن أو يأتيه بهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحدود ودوبه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرفقة أن هؤلاء عرضوا لنا فقلنا لا وأخذوا منا عناءهم تجزئ شهادتهما لأنهما خصمان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء ففعلوا بهم كذا وكذا وأخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننتظر وليس للإمام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) وإذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بدئي بجحد القذف ثمانين جلدة ثم حبس فإذا برأ أحد في الزنا مائة

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من شرب الخمر في اليومين لم يدر ما يقول»
 قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياسا على
 (١٧٤)

الخمر ولا يحد إلا بان
 يقول شربت الخمر أو
 يشهد عليه به أو يقول
 شربت ما يسكر أو يشرب
 من إناء هو ونفر فيسكر
 بعضهم فيعدل على أن
 الشراب مسكر واحتج
 بان علي بن أبي طالب
 قال لا أوتي بأحد شرب
 نجرا أو يبيدنا مسكرا
 إلا جلده الحد

باب عدد حد الخمر
 ومن يموت من ضرب
 الامام وخطا السلطان

قال الشافعي رحمه
 الله أخبرنا الثقة عن
 معمر عن الزهري عن
 عبد الرحمن بن أزهر
 قال أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم بشارب فقال
 اضربوه فضربوه بالأيدي
 والنعال وأطراف الثياب
 وحثوا عليه التراب ثم
 قال نكبوه فنكبوه
 ثم أرسله قال فلما كان
 أبو بكر سأل من حضر
 ذلك الضرب فقسموه
 أربعين فضرب أبو
 بكر في الخمر أربعين
 حياته ثم عمر ثم تنابح
 الناس في الخمر فاستشار
 فضرب عثمانين وروى

الصحيح العقل عند نسائه وبكن عنده وإن أغفل ذلك فبئس ما صنع وإن عمد أن يحوره أم هو ولا أم ثم على
 مغلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحن ويفيق وعنده نسوة فعزل في يوم جنونه عن نسائه جعل
 يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وإن لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب كما
 إذا كان من يضاف قسم لها وقسم للآخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها صحح فجن في بعض الليل وكان
 عندها كانت قد استوفت وإن خرج من عندها في الليل (قال) وإن جنت هي أو خرجت في
 بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شيئا من قسمها ما كانت تمتنع منه ويقسم لنسائه البواقي
 قسم النساء لا امرأة معهن غيرهن (قال) ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائفة من عند امرأة في الليل
 عداؤها فإياها ما بقي من الليل (قال) وإن كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه
 ولا أكره في النهار شيئا إلا أثره غيرهما من أزواجه فيه عقام أو جماع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاه ذلك
 من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له مع نسائه إماء يطوئن لم يكن للإماء قسم مع الأزواج ويأتين كيف
 شاء أكثر مما ياتي النساء في الأيام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء فإذا
 صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أني أحب في الأحوال كلها أن
 لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوارلا امرأة معهن كان عند أيتهن شاء
 ماشاء وكفما شاء وأحب له أن يتجرى استطابة أنفسهن بمقاربة وإن يجعل لكل واحدة منهن حظا منه (قال)
 وإذا تزوج الرجل المرأة وخلي بينه وبينها فعليه نفقتها والقسم لها من يوم يخلون بينهما وبينها (قال) وإذا كان
 لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامدا أو ناسيا فضاءها الأيام التي ترك القسم لها فيها متابعات لا فرق
 بينهما واستحلها إن كان ترك القسم لها أربعين ليلة فلهما منهن عشر فيقضيهما العشر متتابعات ولو كان نسائه
 الحواضر ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقدمت امرأة له كانت غائبة بدأ فقسم لتي ترك القسم لها يومها
 ويوم المراتين اللتين قسم لهما وتركها وذلك ثلاث ثم قسم للغائبة يوما ثم قسم لتي ترك القسم لها ثلاثا حتى يوفها
 جميع ما ترك لها من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لكل امرأة ثم طلق امرأة لم يقسم لها وترك
 القسم لها لم يكن عليه إلا أن يستحل التي ترك القسم لها ولو راجعها أو نكحها نكاحا جديدا أو فاهما ما كان لها
 من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحره فقسم للحره يومين ثم دار إلى المملوكة فعنت فان كانت عنت
 وقد أوفاه يومها وليتها دار إلى الحره فقسم لها يوما وليلة التي أعنت يوما وإن لم يكن أوفاه ليتها حتى
 عنت يبيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحره لأنها قد صارت كهي قبل أن تستكمل حظها من القسم (قال)
 ويقسم للمرأة قد آلى منها والمرأة قد تطاهر منها ولا يقرب التي تطاهر منها وكذلك إذا حرمت بامرء قسم لها ولم
 يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة ممن معه في حرمة

القسم للمرأة المدخول بها قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
 حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده
 قال لها ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك وذرت (قال)
 الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم
 ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهم سمعوا بابكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث
 (١) قوله لهن هكذا في النسخ ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه صحيحه

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي بن أبي طالب أن يجلد عثمانين لأنه إذا شرب سكر وإذا
 سكر هذى وإذا هذى أقرى أو كما قال فجلده عثمانين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حدا فيموت فأحد
 في نفسه شيئا الحق قتله الأحاد الخمر فانه شئ رأينا بعد النبي صلى الله عليه وسلم من مات منه فديته إما قال في بيت المال وإما قال على

عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية من المغيرة فكذبوها وقالوا ما أكلت
الغرائب حتى أنشأ أناس منهم الحج فقالوا أتيتك من أهل مكة فكذبتهم فخرجوا إلى المدينة قالت فصدقوني
وأزددت عليهم كرامة فلما حالت جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلي تكبح أما أنا فلا
ولدي وأنا غيور ذات عيال قال أنا أكبر منك وأما المغيرة فذهب الله تعالى وأما العيال فإلى الله ورسوله فتزوجها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ياتيهما ويقول أين زنا بحتى جاء عمار بن ياسر فاخلفها فقال هذه تمنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا بحتى قالت قريبة بنت
أبي أمية واقفها عندما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني آتيتكم الليلة قالت فقممت
فوضعت ثغالي وأخرجت حبات من شعير كانت في جرة وأخرجت شحما فقصده له أو صدته «شك الربيع»
قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح إن لك علي أهلا كرامة فإن شئت سبعت
لك وإن أسبع أسبع لنسائي (قال) الشافعي أخبرنا مالك عن حميد عن أنس أنه قال للبكر سبع والثيب ثلاث
(قال) الشافعي وحديث ابن جريج ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل إذا تزوج البكر
كان له أن يقيم عندها سبعا وإذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه لنسائه إلا التي كن
عنده قبلها فيبدأ من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب إلا بقاؤه ما هذا العدد إلا أن
يحلله منه (قال) وإن لم يفعل وقسم لنسائه عادفاؤه ما هذا العدد كما يعود فيما تزل من حقهما في القسم
فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو نيتين أو بكر وثيب كرهت له ذلك وإن دخلت معا عليه أفرع
بينهما فإتيهما مخرج سهمهما بدأ فافاها أيامها ولياليها وإن لم يفرع فبدأ بأحدهما رجوت أن يسعه لانه
لا يصل إلى أن يوفيهما حقهما إلا بان يبدأ بأحدهما ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لأن حق كل
واحدة منهما مولاة أيامها (قال) فإن فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهها إياها وإن دخلت عليه
أحدهما بعد الأخرى بدأ فافا في التي دخلت عليه أولا أيامها (قال) وإذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر أحبب له أن
يقطع ويوفي الأولى قبلها فإن لم يفعل ثم أوفى الأولى لم يكن لها زيادة على أيامها ولا يزداد أحد في العدد بتأخير
حفظها (قال) وإذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فإن كانت عنده
امراأتان ثم نكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فاذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان
لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيق عليه أن يدخل عليهما في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه
(قال) ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بر كان يعمل قبل العرس ولا شهود جنازة ولا
يجوز له أن يتخلف عن اجابة دعوة

«سفر الرجل للمرأة» قال الشافعي رحمه الله أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فإتيهن خرج
سهمها خرج بها (قال) الشافعي فإذا كان للرجل نسوة فأراد سفرا فليس بواجب أن يخرج بهن ولا
بواحدة منهن وإن أراد الخروج بهن أو ببعضهن فذلك له فإن أراد الخروج بواحدة أو اثنتين أفرع بين نسائه
فإتيهن خرج سهمها خرج بها ولم يكن له أن يخرج بغيرها وله أن يتركها إن شاء وهكذا إن أراد الخروج باثنتين
أو ثلاث لم يخرج بواحدة منهن إلا بقرعة فإن خرج بواحدة منهن بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر

أه ية - ول فيمن جرح مرتد ثم أسلم ثم جرح جرحا آخر فبات ان عليه نصف الدية لانه مات من مباح وغير مباح (قال المزي) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب باكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأة جرحا فجهضت لم يضمنها
وضمن ما في بطنها لانه قتله ولو حمله بشهادة عبيدين أو غير عبيدين في أنفسهما فبات ضمنته عاقلته لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

لتقسيمها على قومك
(قال المزي) رحمه الله هذا
غلط في قوله إذا ضرب
أكثر من أربعين فبات
فلم يمت من الزيادة وحدها
وانما مات من الأربعين
وغيرها فكيف تكون
الدية على الامام كلها
وانما مات المضروب من
مباح وغير مباح ألا ترى
أن الشافعي يقول لو ضرب
الامام رجلا في القذف
أحدا أو ثمانين فبات ان
فيها قولين أحدهما ان
عليه نصف الدية والآخر
ان عليه جزأ من أحد
وثمانين جزأ من الدية (قال
المزي) ألا ترى أنه يقول
لو جرح رجلا جرحا
فخطئه الجرح فبات ان
كان خاطئه في لحمه فغلي
الجرح نصف الدية لانه
مات من جرحه والجرح
الذي أحدثه في نفسه
فكل هذا يدل ان مات

المسلمين من كتاب قبل الخطأ قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار الحرب وهم مقيمون أو فاهرون في موضعهم (١٧٧)

أن يبدؤا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فإذا طغروا بهم استتابوهم فمن تاب حقن دمه ومن لم يتب قتل بالردة وسواء في ذلك الرجل والمرأة وما أصاب أهل الردة من المسلمين في حال الردة وبعد اظهار التوبة في قتال وهم تمتنعون أو غير قتال أو على نائرة أو غيرها سواء والحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في القود والعقل وضمان ما يصيبون (قال المرنزي) هذا خلاف قوله في باب قتال أهل البغي (قال الشافعي) فإن قيل فاصنع أبو بكر في أهل الردة قيل قال لقوم جاؤهم نائمين تدون قتلا ولا ندى قتلا كم فقال عمر لا تأخذ لقتل نادية فإن قيل فاقوله تدون قيل إن كانوا يصيبون غير متعمدين ودوا وإذا ضمنوا الدية في قتل غير عمد كان عليهم القصاص في قتلهم متعمدين وهذا

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها الآية (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أراد فاما ظاهر الآية فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعي كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يطيّب واحد منهما صاحبه بأعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة بالعظة والهجرة والضرب ونشوز الرجل بالصلح فإذا خافا أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ونهى إذا أراد الزوج استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مآثا شيئا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى الحاكم فحق عليه أن يعث حكما من أهله وحكما من أهل القناعة والعقل ليكشفهما أمرهما ويصلح بينهما إن قدرا (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقة إن رأى بالآثار الزوج ولا يعطيهما مال المرأة إلا بذنها (قال) فإن اصبطح الزوجان والا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل انما ذكر أنهما ان يريدا أصلا حاقا فوق الله بينهما ولم يذكر تفرقا (قال) واختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يتراضيا بالحكمين ويوكلاهما معا فلو وكلهما الزوج أن رأيا أن يفرقا بينهما فراقا على ما رأيا من أخذ شي أو غير أخذها أن اختبرا توليا من المرأة عنه (قال) وإن جعل اليهما أن رضيت بكذا وكذا فاعطياها ذلك عنى واسألاها أن تكف عنى كذا والمرأة أن توكلهما أن شاءت بأن يعطيا عنها في الفرقة شيئا تسميه أن رأيا أنه لا يصلح الزوج غيره (١) وإن رأيا أن يعطياها أن يفعلا أوله كذا أو يترك لها كذا فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يجتهدا فإن رأيا بالجمع خيرا لم يصيرا إلى الفراق وإن رأيا الفراق خيرا أمرهما فصارا إليه وإن رجعا الزوجان أو أحدهما بعد ما يوكلانهما عن الوكالة أو بعضها أمرهما بما أمرهما به أولا من الإصلاح ولم يجعلهما وكيلاهما إلا فيما وكلا فيه (قال) ولا يجبر الزوجان على توكلهما إن لم يوكلوا وإذا وكلهما معا كما وصفت لم يجزأ أمر واحد منهما دون صاحبه فإن فرق أحدهما ولم يفرق الآخر لم تجز الفرقة وكذلك إن أعطى أحدهما على الآخر شيئا (قال) وإن غاب أحد الحكمين أو غلب على عقله بعث حكما غير الغائب أو المألوف المصلح من قبل الحاكم وبالوكالة أن وكله بها الزوجان (قال) وإن غلب أحد الزوجين على عقله لم يحض الحكمان بينهما شيئا حتى يعود إليه عقله ثم يجدد وكالة (قال) وإن غاب أحد الزوجين ولم ينسخ الوكالة أمضى الحكمان رأيهما ولم ينقطع غيبة واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومع كل واحد منهما فقام من الناس فأمرهم على فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين تدران ما عليكم عليكما إن رأيتما أن تجمعا أن تجمعا وإن رأيتما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت به (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنفق عليا فكان إذا دخل عليها قالت أن عتبة بن ربيعة أن شية بن ربيعة فيسكت عنها حتى دخل عليها يوما وهو يرم فقالت أن عتبة بن ربيعة أن شية بن ربيعة فقال على يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فإرسا ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا فرق بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في النسخ فأنظر

(٣٣ - الام خامس) خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإن قيل فلانعلم منهم أحدا أفدأ أحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم حاكما أبطل لولي دما طلبه والردة لا تدفع عنهم قودا ولا عقلا ولا تريد لهم خيرا إن لم تردهم شرًا (قال المرنزي) هذا عندى أقيس من قوله في كتاب قتال أهل البغي يطرح ذلك كله لأن حكم أهل الردة أن تردهم إلى

فمن كان من قبله رجل يعلم نية أوليائها ففعله القود

كتاب أصول الفجل *

(١٧٨)

باب دفع الرجل عن نفسه وحريمه من يتطلع في بيته قال الشافعي رحمه الله إذا

للب الفجل رجلا ولم

قد ر على دفعه الا بقتله

قتله لم يكن عليه غرم كما

وجل عليه مسلم بالسيف

سلم يقدر على دفعه

لا يضربه فقتله بالضرب

انه هدر قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من

قتل دون ماله فهو شهيد

فاذا سقط عنه الاكثر

لا به دفعه عن نفسه بما

يجوز له كان الاقل اسقط

(قال الشافعي)

ولو عض يده رجل

فانزع يده فندرت ثبتي

الباض كان ذلك هدر

واحتج بان النبي صلى

الله عليه وسلم قال ايدع

يده في فيك تقضمها

كانها في في فخل وأهدر

ثنيته (قال) ولو عضه

كان له ففك حليه

بيسده الأخرى فان

عض ففاه فلم تنله يده

كان له أن ينزع رأسه

من فيه فان لم يقدر فله

التحامل عليه برأسه الى

ورائه ومصدرا ومتحدرا

وان غلبه ضبطا بفيه

كان له ضرب فيه بيده

حتى يرسله فان بعج بطنه

يسكن أوفقا عينه بيده أو ضربه

في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جارية كانت تحتطب فاتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بفهر

أو صخر فقتله فقال عمر هذا قيل الله والله لا يودي أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على أمر أتى فقد أقر بالقود وادعي فان لم يقم

ما كنت لأفريق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أتواهما وأصلحا
أمرهما (قال الشافعي) حديث علي ثابت عندنا وهو ان شاء الله كما قلنا لا يخالفه لان عليا اذا قال لهم ابعثوا حكما
من أهله وحكما من أهلها والزوجان حاضران فاعلمنا طيب به الزوجين أو من أعرب عنهما بحضورهما أو كالة
الزوجين أو رضاهما بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقرب به أن لا يقضي الحكمان ان رأيا بالفرقة
اذا رجعت عن توكلهما حتى تعود الى الرضا بان يكونا أو كالتك فاطرين بما يصلح أمركما ولو كان للحاكم أن
يبعث حكماين بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج على رضي الله عنه أن يقول لهما ابعثوا وليعت هو ولقال
للزوج ان رأيا بالفراق أمضيا ذلك عليك وان لم تأذن به ولم يخلف لا يقضي الحكمان حتى يقر ولو كان للحاكم جبر
الزوجين على أن يوكلأ كان له أن يعضيه بلا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذي روى عن عثمان دلالة
كاللائل في حديث علي رضي الله عنه وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي فان قال قائل فقد يحتمل
خلافه قيل نعم وموافقة فلسنا بأولي بأحد الزوجين من غيرك بل هو الى موافقة حديث علي كرم الله وجهه
أقرب من أن يكون قوله خلافة

(ما يجوز به أخذ مال المرأة منها) قال الشافعي قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال
الشافعي) فكان في هذه الآية اباحة كله اذا طابت نفسها ودليل على أنها اذا لم تطب به نفسها لم يحل أكله
(قال) وقد قال الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى مينا (قال) وهذه الآية في معنى الآية
التي كتبتا قبلها واذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه ولم ترده ففرقه لم يكن له أن يأخذ من مالها شيأ بان
يستكرهها عليه ولا أن يطلقها التعطية فدية منه فان فعل وأقر بذلك أو قامت عليه بينة رد ما أخذ منها عليها
وان كان طلقها عليه لم يمسها من عند الطلاق وكان عليك فيه الرجعة ان لم يأت على جميع طلاقها (قال)
ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له اذا أرمع على فراقها أن ياتيه من مالها شيأ ثم يطلقها وذلك أن
اعطاءها يكون على استطابة نفسه بحبسها لا على فراقها ويشبه معاني الخديعة لها (قال) ولا يبين لي رد ذلك
عليها لو وهبته بلا ضرورة ثم طلقها لان طاهره أنها طابت به نفسها (قال) ولو علمته يريد الاستبدال بها ولم يمنعها
حقها فقتلت ومنعه بعض الحق وأعطته ما لا جازله أخذه وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود
الله وخرجت من أن يكون يراد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا منع الحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخرة
(حبس المرأة على الرجل يكرهها ليرثها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يحل
لكم أن تزوا النساء كرها الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حق الله تعالى
عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويحبسها التوت فيرثها أو يذهب ببعض ما آتاها واستثنى
الآن يأتين بفاحشة معينة وقيل لا بأس بان يحبسها كرها لها اذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله
عز وجل وعاشروهن بالمعروف قرأ الى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية دلالة على أنه انما حرم عليه حبسها
مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها (قال) واذا منعها الحق ويحبسها ويذهب ببعض ما آتاها فطلبت
فهو مردود عليها اذا أقر بذلك أو قامت به بينة (قال الشافعي) وقد قيل فان أتت عنده بفاحشة وهي
الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لان ضربها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها حل له أخذه وكانت
معصيتها الله بالزنا ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي اذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

جناح

في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جارية كانت تحتطب فاتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بفهر
أو صخر فقتله فقال عمر هذا قيل الله والله لا يودي أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على أمر أتى فقد أقر بالقود وادعي فان لم يقم

وما جئناكم به الا ما جئنا عليه فويلتكم فاما من ضمن عن يدها لم يضمن عن رجلها فصدحكم واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو خطأ لان الحفظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يوقفها فيه ضمن جعل في داره كناية عقورا أو جباله قد دخل انسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المرنغي) ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠)

وسواء عني
أذن له في الدخول أولم
يأذن له

(كتاب السير)

من خمسة كتب الجزية
والحكم في أهل الكتاب
واملاء على كتاب
الواقدي واملاء غزوة
بدر واملاء على كتاب
اختلاف أبي حنيفة
والاوزاعي

(أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه
الله لما مضت بالنبي
صلى الله عليه وسلم
مقدم من هجرته أنعم الله
فيها على جماعات باتباعه
حدثت لها مع عون الله
قوة بالعدد لم تكن قبلها
ففرض الله عليهم الجهاد
فقال تعالى كتب عليكم
القتال وهو كره لكم
وقال تعالى فاتوا في
سبيل الله مع ما ذكرته
فرض الجهاد ودل كتاب
الله عز وجل ثم على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الجهاد على
مملوك ولا أنثى ولا على

كأيجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه
(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق
فإذا قال لها إن أعطيتني كذا وكذا فأنك طالق أو فسد فارقتك أو سرحتك وقع الطلاق ثم لم أخرج إلى النية
(قال) وإن قال لم أنوطلاقا دين فيما بينه وبين الله عز وجل وأزمت في القضاء وإذا قال لها إن أعطيتني كذا
فأنك بائن أو خلية أو برة سئل فإن أراد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويردشياً
إن أخذ منها (قال) وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقاً إلا بإرادته الطلاق لأنه
ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند غضب أو رضاء أو ذكر طلاق أو غير ذلك كرهنا أن نظر إلى عقد
الكلام الذي يلزم لاسببه وإذا قالت المرأة لزوجها اخلعني أو بنتي أو ابنتي أو بارئني أو أبرأ مني ولك على ألف
أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فله ما ضمن له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت
له اخلعني على ألف ففعل كانت له الألف ما لم يتناكرا فإن قالت انما قلت على ألف ضمنها لك غيري أو على
ألف لي عليك لا أعطيك أو على ألف فلس وأنكر تحالفها وكان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرأة للرجل
طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف إن شئت فلها المئنة وقت الخيار فإن لم تشأ حتى
مضى وقت الخيار لم يكن لها مئنة وإن شئت بعد ذلك كانت مئنتها باطلة وهي امرأته بحالها (قال)
وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفاً فقالت خذها مني عليك أو قالت أنا ضمنها لك وأعطيك بها
رهنها لم يكن هذا طلاقاً لأنهم لم تعطه ألفاً في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفاً في وقت الخيار لم يزمه
الطلاق فإن لم تعطه ألفاً حتى مضى وقت الخيار ثم أعطته إياها لم يزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب
حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي بأعطائه ألفاً حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان
فسألهما أن يطلقهما بألف فطلقهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف
عليهما على قدر مهر مثلهما والاخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما
بشيء مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندنا (قال) وإن قالت له امرأتان له لك ألف فطلقنا
معاً فطلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لزم المطلقة مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت
لزمه الطلاق وكان يملك فيه الرجعة ولم يلزمها من المال شيء إنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال)
ولو قالتا طلقنا بألف فقال إن شئتما فأتما طالقان لم تطلقا حتى يشاءا معاً في وقت الخيار فإن شئت
أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فإن شاءا معاً فله على كل واحدة منهما مهر مثلها
(قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيتني ألفاً فأنك طالق فأعطته ألفاً في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له
أن يمنع إذا دفعها إليه في ذلك الوقت ولألها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيتني أو إن أعطيتني
وما أشبه هذا فأنما ذلك على وقت الخيار فإذا مضى لم يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيتني أو أي وقت
أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفاً فأنك طالق فلها أن تعطيه ألفاً متى شاءت وليس له أن يمنع من أخذها
ولألها إذا أعطته ألفاً أن ترجع فيها لأن هذا كله غاية كقوله متى دخلت الدار فأنك طالق أو متى قدم
فلان فأنك طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق

(ما يقع بالخلع من الطلاق).

من لم يبلغ اقوال الله تعالى وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله فحكم أن لا مال للمملوك وقال حرض قال
المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور وعرض ابن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فرده وعرض عليه عام
الحنديق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عبيد ونساء غير بالغين فوضح لهم وأسهم لضعفاء أحرار

منه من له عذر بالصنف والضرر والزمانه والعذر بترك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الأعشى حرج ولا على

الأعرج حرج ولا على المريض حرج فقبل الأعرج المقعد والأغلب أنه عرج الرجل الواحدة وقيل زلت في وضع الجهاد عنهم (قال) ولا يحتمل غيره فان كان سالم البدن قويه لا يجد أهبة الخروج وتفقة من تلزمه نفقته الى قدر ما يرى (٣) لمدته في غزوه فهو ممن لا يجد ما ينفق فليس له ان يتطوع بالخروج ويدع الفرض ولا يجاهد الا باذن أهل الدين وبإذن أبويه لشفقتهم ورقتهم عليه اذا كانا مسلمين وإن كانا على غير دينه فأنما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه قد جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولست أشك في كراهية أبيه للجهاد مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله بن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه متخلف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا خالغ الرجل امرأته فتوى الطلاق ولم يتوعدا منه بعينه فالخلع تطليقة لا يملك فيها الرجعة لأنها بيع من البيع ولا يجوز أن يملك عليها ما لها ويكون أملك بها وأنما جعلناها تطليقة لأن الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بإيقاع الزوج وعلمنا أن الخلع لم يقع الا بإيقاع الزوج (قال) وإذا خالغ الرجل امرأته فسمى طلاقا على خلع أو فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى وكذلك ان سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنية الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر الى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع فتوقعه في الخلع وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الابتداء يقع به خلع فلا توقع به خلع حتى يتوعد به الطلاق وإذا لم يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فان نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى (قال) وكذلك ان سمي عتدا من الطلاق فهو ما سمي وقد روي نحوه من هذا عن عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية (قال الشافعي) وهذا كما روي عن عثمان رضي الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لأنه من قبل الزوج ولو سمي أكثر من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلعة مطلقة فعتدها عتدها ولو لم يسم السكني ولا نفقة لها لان زوجها لا يملك الرجعة (قال) وإذا خالغها ثم طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج بحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الانكاح جديد كما كانت قبل أن ينكحها وكذلك لو ألى منها أو تطاهر أو قدفها لم يقع عليها إيلاء ولا طهار ولا لعان ان لم يكن ولد ولو ماتت أو مات لم يتوارنا (قال) وإنما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لان الله تعالى حكم بهذه الاحكام الخمسة من الإيلاء والطهار واللعان والطلاق والميراث بين الزوجين فلما عقلتنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجز أن يقع عليها طلاقه فان قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال الشافعي) ولو خالغها ثم أخذ منها شيئا على أن طلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا لأنه أخذها على ما لا يلزمها (قال) وإذا جازما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج فيه الرجعة لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولا تكون مفقدية وله عليها الرجعة ولا يملك المال وهو يملك الرجعة لان من ملك شيئا بعوض أعطاه لم يجز أن يكون يملك ما خرج منه وأخذ المال عليه (قال) ولو خالغت المرأة زوجها بألف ودفعته اليه ثم أقامت بينة أو أقر أن نكاحها كان فاسدا وأنه قد كان طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها أو خالغها ولم يجد لها نكاحا رجعت عليه في كل هذا بما أخذ منها (قال) وهكذا لو خالغته ثم وجد نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما (ما يجوز خلعها وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعها من النساء أن ينظر الى كل من جازأ امرأته في ماله فخير خلعها ومن لم يجزأ امرأته في ماله فترت خلعها فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو بالغا ليست برشيده أو محجورا عليها أو مغلو به على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها وما طلقها على ما أخذ منها واقع عليها وهذا يملك الرجعة فإذا بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به الا أن يكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالغ عنها ولها بامرها من مالها كان (٣) أو غيره فالمال مردود وليس للسلطان أن يخالغ عنها من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها ولو خالغ عنها وهي صبية بأن أبرأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظره مع ما يأتي في الصحيفة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد يخلد من أطاعه (قال) ومن غزا ممن له عذر أو حدث له بعد الخروج عذر كان عليه الرجوع ما لم يلتق الزحفان أو يكون في موضع يخاف أن يتلف (قال) ويتوفى في الحرب قتل أبيه ولا يجوز أن يغزو ويجعل من مال رجل و يردده ان غزاه وإنما أجرته من السلطان لانه يغزو بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وأرجاف بهم أو عون عليهم منعه الامام الغزوي معهم لانه

لا مال له بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٢) عليه وسلم فان أعقل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم و يبدأ الاما

الطلاق الذي وقع بالمال واقعاً عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردوداً عليها وحققها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأ منه الأب والولي غير الأب (قال) ولو كان أبو الصغيرة وولي المحجور عليها خالغ عنها بان أبرأ من صداقها وهو يعسر فرفع على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه أبا كان أو ولياً أو أجنبياً ولا يرجع به الضامن على المرأة لأنه ضمن عنها متطوعاً غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع إلى الزوج عيماً من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد لأنه انما ضمن له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صدق مثلها وإن أفلس الضامن فالزوج غريم له ولا يرجع على المرأة بحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال إلا بان يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شيئاً على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والنعمة المحجور عليها في هذا كالمسئلة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا وفي أكثر من هذا لا تنهال على شيء بحال وسواء كانت رشيدة بالغاً أو سفهة محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال إلا أن يخالغ عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج (قال) وإن أذن لها سيدها بشئ تخلعه فخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت الكتابة على الخلع ولو أذن لها الذي كاتبها لأنه ليس بحال له فيجوز أن ينفقه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله فإذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيداً أو ذمياً أو مملوكاً من قبل أن يطلقه جائز فإذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أولى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد فلو كان مهر امرأته ألفاً وخالعته بدرهم جاز عليه ولو لم يكن المحجور أن يلبى عليه ما أخذ بالخلع لأنه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو وليده (قال) فإن استهلك ما أخذ قبل أن يولى المحجور وسيد العبد له رجوع إلى المحجور وسيد العبد به على المختلعة من قبل أنه حق لزماً له كالمهر لو كان له عليها دين أو أورش جناية قد دفعته إليه رجع به وليه وسيد العبد عليها (قال الشافعي) وإن خالغ أبو الصبي أو المعتوه أو وليه عنه أمر أمه أو أبا أمر أمه فإن الخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي أمر أمه بحالها وكذلك إن كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي أمر أمه بحالها وكذلك سيد العبد إن خالغ عن عبده بغير أن يملك لأن الخلع طلاق فلا يكون لاحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا ولي ولا سلطان إنما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما لزمه من نفسه إذا امتنع هو أن يطلق وكان ممن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل

(الخلع في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أيهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معا ويلزم فيه ما سمي الزوج من الطلاق (قال) فإن كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فالخلع جائز وإن مات من المرض لأنه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزا (قال) وإن كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وإن خالعه بمهر مثلها أو أقل فالخلع

بِقَالَ مَنْ يَلْتَمِسُهُ مِنَ
التَّكْفَارِ وَالْإِخْوَانِ
فَإِنْ كَانَ الْإِعْدُ
الْإِخْوَانِ فَلَا بَأْسَ أَنْ
يَبْدَأَ بِهِ عَلَى مَعْنَى
الضَّرُورَةِ الَّتِي يَجُوزُ
فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي
غَيْرِهَا وَأَقْلَ
مَا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ
لَا يَأْتِيَ عَامَ الْأَوَّلِ فِيهِ
غَزْوٌ بِنَفْسِهِ أَوْ بِسَرَايَاهُ
عَلَى حَسَنِ النَّظَرِ
لِلْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا يَكُونَ
الْجِهَادُ مَعْطَلًا فِي عَامٍ إِلَّا
مِنْ عَذْرِ وَيَغْزِي أَهْلَ
الْفَيْءِ كُلَّ قَوْمٍ إِلَى مَنْ
يَلْبِسُهُ

باب التفسير من كتاب
الجزية والرسالة

قال الشافعي رحمه
الله قال الله تعالى
اللاتفرؤا يعذبكم
عذابا أليما وقال
لا يستوى القاعدون
من المؤمنين غير أولى
الضرر والمجاهدون الى
قوله وكلا وعد الله
الحسنى فلما وعد

القواعد من الحسنى دل ان فرض النفس على

القاعدين الحسنی دل ان فرض النذیر علی
 الکفاية فاذا لم یقسم بالنذیر کفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان کان فیهم کفاية حتی لا یكون النذیر معطلا لم یأثم
 من تخلف لان الله تعالى وعد جمیعهم الحسنی وكذلك رد السلام ودفن الموتی والقیام بالعلم ونحو ذلك فاذا قام بذلك من فیہ الکفاية لم یخرج

الذين جعل الله عليه وسلم أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ومن كان منهم أهل (١٨٣) كتاب فأتوا حتى يسألوا أو يعطوا

حائز وإن جالعتها كبر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح بازائها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية بخاص أهل الوصاية بها ولا ترتب الخلع في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو جالعتها على عبد بعينه أو دار بعينها بقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها جسيون ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع بمهر مثلها نقداً كالأشترى فاستحق نصفه كان له أن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وإن شاء انقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) والشافعي قول آخر أنه إن اشترى عبداً فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جمعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال فطلت كلها وهكذا الخلع على عبداً استحق بعضه لأن الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان للمرأة ميراث (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومثل صدق مثلها أو الصدق الذي أعطاها أو لم يكن إنما الخلع كالبيع ألا ترى أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كإرجاع في البيوع الفائتة الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع

واحد و يرضخ لمن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشرء اذا قاتل ولمن استعين به من المشركين ويسهم للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنيمة في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنما وهي دار حرب بني المصطلق وحنين وأماما احتج به أبو يوسف بأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد قدومه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لعثمان وطلحة ولم يشهدا بدر فإن كان كما قال فقد خالف سنة رسول الله صلى

والانقال لله والرسول فاتقوا الله (١٨٤) وأصلحو ذات بينكم ففصلها بينهم وهي له فضلا وأدخل معهم ثمانية نفر من المهاجرين

والانصار بالمدينة وانما
نزلت واعلموا انما غنمتم
من شئ فان الله جسمه
والرسول بعد يدروا
نعله أسهم لاحد لم يشهد
الوقعة بعد نزول الآية
ومن أعطى من المولفة
وغيرهم فمن ماله أعطاهم
لا من الأربعة الأجناس
وأما ما اخبر به من وقعة
عبد الله بن جحش وابن
الخطري فذلك قبل
يدروا ولذلك كانت وقعته
في آخر الشهر الحرام
فتوقفوا فيما صنعوا حتى
نزلت يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه
وليس مما خالف فيه
الأوزاعي في شئ (قال
الشافعي) ولهم أن يأكلوا
ويعلفوا دوابهم في دار
الحرب فان خرج أحد
منهم من دار الحرب
وفي يده شئ صيره إلى
الامام وما كان من كتبهم
فيه طب أو ما لا مكره
فيه بيع وما كان فيه شرك
أبطل وانتفع بأوعيته
وما كان مثله مباحا في
بلاد الاسلام من شجر أو
حجر أو صيد في بر أو
بحر فهو لمن أخذه ومن
أسر منهم فان أشكل

وانما قلت اذا مات المولود رجع عليها مهر مثلها ولم أقل بأنها يجوز له مثله ترضعه كما يتكاري منها المنزل
فيسكنه غيره والداية قصم عليها ورثته غير اذامات ويفعل ذلك هو وهو حي لان ابداله مثلها ممن يسكن سكنه
ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن ولا الدابة بينهما وان المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود
ثديها ولا يقبله غيره ويستمر به منها ولا يستمر به من غيرها ولا ترأته ولا تطيب نفسها له وليس هذا في دار ولا دابة
يركبها راكب ولا يسكنها ساكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة وشئ ان نابه وقام معلوما
لم يحزل ان ما يتو به مجهول لما يعرض له من مرض وغيره وكذلك نفقته الا ان تسمى مكيلة معلومة ودراهم
معلومة تختلف منه بها ويا مرضها بنفقة عليها وبصدقها بها أو يدفعها إلى غيره أو وكل غيرها بما يقبضها في
أوقات معلومة فان وكل غيرها بان يقبضها اذا احتاج لم يحزل ان حاجته قد تقدم وتأخر وتكبر وتقل واذا لم يحزل
رجع عليها مهر مثلها وان قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لا يجوز رده عليها أو مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم
يكن له مثل (قال) وهكذا لو خالعه على نفقة معلومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفنه ان مات أو نفقته وجعل
طبيب ان مرض لان هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب فاذا أنفقت عليه
رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو خالعه ابسكني دار لها سنة معلومة
أو خدمة عبد سنة معلومة جاز الخلع فان انه دمت الدار أو مات العبد رجع عليها مهر مثلها (قال) ولو
اختلفت منه بما في بينهما من متاع فان تصادقا على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتهما ولا بيت لهما غيره
أو سمي البيت بعينه جاز وان كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان لهما بيت غيره فلم يسمي البيت وان عرفا ما فيه
فالخلع جائز وله مهر مثلها (قال) وان اختلفت منه بالحساب الذي كان بينهما فان كانت تعرفه ويعرفه جاز
وان كانا مجهولاه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالته تحالفا وله مهر مثلها
وان عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شئ فأخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شئ فأدخله تحالفا
وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي واذا خالعه الرجل امرأته دخل بها أولم يدخل بها قبضت منه الصداق
أولم تقبضه فالخلع جائز فان كانت خالعه على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شئ أو دنانير مسماة أو شئ يجوز عليه
الخلع ولم يذكر واحد منهما المهر فالخلع جائز ولا يدخل المهر في شئ منه فان كان دفع اليها المهر وقد دخل بها
فهولها لا يأخذ منه شيئا وان لم يكن دفع اليها فالمهر لها عليه وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر اليها رجع
عليها بنصف المهر وان كان لم يدفع منه شيئا لها أخذت منه نصف المهر وان كان المهر فاسدا أخذت منه نصف
مهر مثلها (قال) والخلع والمبارأة والفدية سواء كله في هذا اذا أريد به الفراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شئ
موصوف (قال) وان تحالعا وقد سمي لها صداقا ولم يذكره فهو كما وصفت لها الصداق ان دخل ونصفه ان لم
يدخل فان كان الصداق فاسدا فلها مهر مثلها ان دخل ونصف مهر مثلها ان لم يدخل وان لم يكن سمي صداقا
فلها المتعة والخلع جائز (قال) فان قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أخالعك وان قالت
أبارئك على مائة دينار على أن لا تباعة لواحد منا على صاحبه فتصادق على البراءة من الصداق جاز وان لم
يتصادقا وأراد البراءة من الصداق وقالت لم أبرئك منه تحالفا وكان لهما مهر مثلها وليس هذا كالمسئلة قبلها
المبارأة (١) ههنا مطلق على المبارأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تباعة لواحد منهما على صاحبه
تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة مجهولة وردناها إلى مهر مثلها فيها اذا تناكر في الصداق

ياوغيهم فمن لم ينبت فحكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيار بين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو ويسلم (الخلع)
أهل الاوثان ويؤدى الجزية أهل الكتاب أو يمن عليهم أو يفاديهم بحال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فان استرقهم أو أخذ منهم مالا
فسبيله سبيل الغنية أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبه بن أبي معيط والنضر بن الحرث ومن على أبي عزة الجحفي على أن

التي هي الإسلام وحسن إسلامهم من المسلمين (قال) وإن أسلوا بعد لا أسيروهوا وإن أسلوا قبل الأسير فمهم أحرار وإذا
التقوا والعبد وفلا يولوهم إلا بغير قال ابن عباس من فر من ثلاثة فلم يضر (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد فسر (قال

الشافعي) هذا على

معنى التزويل فإذا فر

الواحد من الاثنين

فأقل الامتصافا لقتال

أو متخيرا إلى فئة من

المسلمين قلت أو كثر

بخصرته أو ميسرته

عنه فسواء وينتبه في

التحريف والتحيز ليعود

للقاتل المستثنى المخرج

من سخط الله فإن كان

هربه على غير هذا

المعنى خفت عليه إلا

أن يعفو الله أن يكون

قدباء بسخط من الله

(قال) ونصب رسول الله

صلى الله عليه وسلم على

أهل الطائف من خنساء

أو عزة ونحن نعلم أن

فيهم النساء والولدان

وقطع أموال بني النضير

وحرقها وشن الغارة

على بني المصطلق

غارين وأمر بالبيات

والتحريق وقطع بخير

وهي بعد النضير

وبالطائف وهي آخر

غزوة غزاها قط عليه

السلام لقي فيها قتالا

فهذا كله أقول وما

أصيب بذلك من النساء

والولدان فلا بأس لانه

على غير عمد فإن كان في

(الخلع على الشيء بعينه فينلف) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعد
بعثه فلم تدفعه إليه حتى مات العبد رجع عليها بمهر مثلها كإرجع لو اشتراه من هات قبل أن يقبضه
رجع عليها بثمنه الذي قبضت منه وينتقض فيه البيع ولو قبضه منها ثم غصبته إياه أو قتلته كان له عليها قيمته
وكان كعبد له لم تملكه قط جنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وكذلك لو اختلعت منه على
دائه أو ثوب أو عرض فإن أوتلف رجع عليها بمهر مثلها ولو اختلعت منه على دار فاحترقت قبل يقبضها
كان له الخيار في أن يرجع عهر مثلها أو تكون له العرصه بحصتها من الثمن فإن كانت حصتها من الثمن النصف
كانت له به ورجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلعت منه بعد مغيب فرد به بالغيب رجع عليها بمهر
مثلها ولو خالعت على ثوب وشرطت أنه هروي فإذا هو غير هروي فرد به بأنه ليس كما شرطت رجع عليها
بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف

(خلع المراتين) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كانت للرجل امرأتان فقاتلته طلقا معا بألف
لث عليهما فطلقهما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يملك فيه الرجعة والقول في الألف واحد من قولين
فمن أجاز أن ينكح امرأتين معا بمهر مسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلهما أجاز هذا وجعل على كل واحدة
منهما من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل أحدهما مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث
الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فإن طلق أحدهما ما دون الأخرى في وقت
الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم إن طلق الأخرى قبل مضي وقت الخيار لزمها
الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو يملك فيه الرجعة
ولاشئ له من الألف (١) ولو طلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى يمضي وقت الخيار لزم التي
طلق في وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقا بائنا ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شئ وكان يملك في
طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد وإن أراد أن الرجوع فيما جعلت له في وقت
الخيار لم يكن لهما وكذلك لو قال هو لهما أن أعطيناني ألفا فأتما طالقان ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له
في وقت الخيار فإذا مضى فأعطياه ألفا لم يكن عليه أن يطلقهما إلا أن يشاء أن يتدئ لهما طلاقا قال وإن
قالنا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدنا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما ما قال ولو قالنا هذا ثم ارتدنا
فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فإن رجعتا إلى الإسلام في العدة لزمتهما وكانتا طالقين بائنتين لا يملك رجعهما
وعدهما من يوم تكلم بالطلاق لا من يوم ارتدنا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام وإن لم ترجعا إلى الإسلام حتى
تمضي العدة أو تقبلا أو تموت لم يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شئ قال ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان
فقاتلنا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم وهو يملك فيه الرجعة إذا لم يكن جاء على طلاقهما كله ولا شئ له
عليهما من الألف قال وإن كانت أحدهما محجورا عليها والأخرى غير محجورة عليها لزمهما الطلاق وطلاق
غير المحجورة عليها جائز بائن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجورة عليها يملك فيه الرجعة إذا بطلت ماله بكل
حال جعلت الطلاق يملك الرجعة وإن كان أراد هو أن لا يملك الرجعة ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق
واحدة بائن كانت واحدة يملك الرجعة قال ولو كانت امرأته أمة فخالعها كانت التطليقة بائنا ولا شئ عليها

(١) قوله ولو طلق أحدهما في وقت الخيار الخ كذا في النسخ وهو بمعنى ما قبله وفي بعض النسخ اسقاط
الصورة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

دارهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت النصب عليهم

(٢٤ - الام خامس)

بما يعم من التحريق والتغريق احتياطا غير محرم له تحريمنا وذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن يحرم بأن يكون فيها مسلم
يحرم دمه ولكن لو التحموا فكان يتكلم من التحمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم أن يفعلوا وكانوا أجورين لأمرين أحدهما الدفع عن

أهل الكتاب أعترق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان علمه مسلماً فالدية مع الرقبة (قال
 تروا بعلم رأي أن يكف الآن يكونوا ملتحمين فيضرب المشرك ويتوفى المسلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلماً قال في كتاب
 حكم أهل الكتاب أعترق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان علمه مسلماً فالدية مع الرقبة (قال

المرئي) رحمه الله ليس
 هذا عندى بمختلف
 ولكنه يقول ان كان
 قتله مع العلم بأنه محرم
 الدم فالدية مع الرقبة
 فاذا ارتفع العلم فالرقبة
 دون الدية ولذلك قال
 الشافعى لورمى في دار
 الحرب فأصاب مستأمناً
 ولم يقصده فليس عليه
 الارقبة ولو كان علم
 بمكانه ثم رماه غير مضطر
 الى الرمي فعليه رقبة
 ودية * قال ولو أدركونا
 وفي أيدينا خيلهم أو
 ما شيتهم لم يحل قتل
 شئ منها ولا عقره الا أن
 يذبح لما كله ولو جاز
 ذلك لغيظهم بقتلهم
 طلبنا غيظهم بقتل
 أطفالهم ولكن لو
 قاتلونا على خيلهم
 فوجدنا السبيل الى
 قتلهم بأن نعقرهم
 فعلنا لأنها تحتم أداة
 لقتلنا ودعقر حنظلة
 ابن الراهب بأبي سفيان
 ابن حرب يوم أحد
 فانكسعت به فرسه
 فسقط عنها فجلس على
 صدره فقتله فراه ابن
 شعوب فرجع اليه

ما كانت مملوكة اذا لم ياذن لها السيد ويتبعها بالخلع اذ اعتقت وانما أبطلته عنها في الرق لانها لا تملك شيئاً
 كما أبطلته عن المقلس حتى يوسر فلو خالع رجل امرأته مقلسة كان الخلع في ذمتها اذا أيسرت لاني لم أبطله
 من جهة الحجر فيبطل بكل حال قال واذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا
 العبد فقل فن أجاز نكاحاً ويعامراً جاز هذا الخلع وجعل العبد مبيعاً ومهر مثلها بألف كأن قيمة العبد
 ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمسائة فاذا وجدت به عيباً فن قال اذا جعت الصفقة شيئين لم يردا
 الا معا فردت العبد رجوع عليها بمهر مثلها وكان لها ألف بحاصها بها ومن قال اذا جعت الصفقة شيئين
 مختلفين رد أحدهما بعيه بحصته من الثمن رده بخمسائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عقده هذا
 عليه أن الطلاق لا يرد بحال فمبوز لن قال لا يرد البيع الا معاً أن رد العبد بخمسائة من الثمن ويفرق بينه
 وبين البيع قال واذا كانت لرجل امرأتان فقالت احدهما طلقني وفلانته على أن لك على ألف درهم أو
 على ألف درهم ففعل فالألف التي خاطبته لازمة يتبعها بها وهكذا الوفاً ذلك له أجني فان طلق التي لم تخاطبه
 وأمسك التي خاطبته لزمته المخاطبة حصّة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق
 على مهر مثلها فبإلزامها حصّة مهر مثل المطلقة قال وهكذا الوفاً هذا له أجني قال واذا كان لرجل
 امرأتان فقالت له احدهما لك على أن طلقتي ألف وحبست صاحبتى فلم تطلقها أبداً فطلقها كلن له عليها مهر
 مثلها الفساد الشرط في حبس صاحبتها أبداً وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على
 أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم
 على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فطلق صاحبتها كان له عليها مثل مهر صاحبتها كان أقل من ألف
 أو أكثر ولم تكن له إلا لف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم
 على أن تطلقني وصاحبتى فطلقهما الزمتها ألف وان طلق احدهما كان له من الألف بقدر حصّة مهر مثل
 المطلقة منهما (قال والقول الثاني) أن رجلاً لو كانت له امرأتان فأعطاه ألفاً على أن يطلقهما فطلقهما
 كان له علمهما مهوراً مثلهما ولم يكن له من الألف شئ وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها
 ويعطها عبداً لم يكن لها العبد وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شئ غير طلاقها
 أو شئ تأخذها مع طلاقها كان الشرط باطلاً والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع
 شئ تأخذها مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجني عنها على أن
 يطلقها ففسواً اذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له وجاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجوع عليها
 ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجني ما لزمها من ذلك في نفسها
 لزمها في غيرها وما لزمها في نفسها لم الاجنبي فها اذا أعطاه عنها لا يفتقر ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع
 قال واذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثاً ولك على ألف درهم فطلقها ثلاثاً فله الألف وان طلقها اثنتين
 فله ثلث الألف وان طلقها واحدة فله ثلث الألف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين قال ولو لم يبق له عليها
 من الطلاق الا واحدة فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف لان الواحدة
 تقوم مقام الثلاث في أن تحرمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال ولو كانت بقيت له عليها اثنتان فقالت له
 طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف لانها تحرم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجاً غيره
 ولو طلقها واحدة كان له ثلث الألف لانها تبقى معه واحدة ولا تحرم عليه حتى يطلقها ايها فلا تأخذ أكثر

فقتله واستنقذ بأسفبان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وانما نكح قتل الرهبان اتباعاً لأبي
 بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والاحراء والرهبان قتل دريد بن الصمة ابن خمسين ومائة سنة في شجار
 لا يستطيع الجلوس فذ كركب النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديار ان والصوامع والمسكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره يترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعدهم بفتح الشام
 فترك قطعته لتبقى لهم
 منفعة إذ كان واسعاً
 لهم ترك قطعته
 (قال المزني) رحمه الله
 هذا أولى القولين
 عندى بالحق لأن
 كفر جميعهم واحد
 وكذلك حل سفك
 دماهم بالكفر في
 القياس واحد * قال
 وإذا أمنهم مسلم حرباً
 أو عبد يقاتل أولاً
 يقاتل أو امرأة فالأمان
 جائز قال صلى الله
 عليه وسلم المسلمون يد
 على من سواهم يسعى
 بذمتهم أدناهم ولو
 خرجوا إلى أمان صبي
 أو معتوه كان علينا
 ردهم إلى ما منهم لأنهم
 لا يعرفون من يجوز
 أمانه لهم ومن لا يجوز
 ولأن علماء مسلمين
 على قلعة على أن له
 جارية سماها فلما
 انتهوا إليها صاحب
 القلعة على أن يفتحها
 لهم ويخلوا بينه وبين
 أهله ففعل فإذا أهله
 تلك الجارية فارى أن
 يقال للدليل أن رضيت
 العوض عوضتك

من حصتها من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له الألف وكان متطوعاً بالثنتين
 اللتين زادهما قال ولو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألفاً وألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لأن
 الطلاق لم ينقد على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً أنقصك منها ألفين أو لك الخيار
 أولى لك الخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرمتها واثنتين
 ان نكحتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقني فعلى أن أزوجه
 امرأة تغنيك وأعطيك صداقها أو أي امرأة شئت وأعطيك صداقها وسميت صداقها ولم تسمه فالطلاق واقع
 وله مهر مثلها وانما معنى أن أحيرة إذا سميت المهر أنها ضمنت له تزويج امرأة قد لا تزوجه ففسد الشرط فإذا
 فسد فاعماله مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألفاً ولك ان خطبتني أن أنكحك بمائة
 فطلقها فله مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحها ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألفاً ولك أن
 لا أنكح بعدك أبداً فطلقها فله مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت * قال وإذا وكل الزوج في الخلع فالو كالة
 جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً بمال أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل والمرأة معا
 وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوز وكالته قال ولا يجوز أن
 يوكل غير بالغ ولا معتوها فان فعل فالو كالة باطلة إذا كان هذان لا حكم لهما على أنفسهما فيما الله
 عز وجل ولا دمين فلا يلزمهما لم يجز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما بما قول قال وأحب إلى أن يسمى
 الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكلته بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى
 عنها وكيلها كذا لا يعطى أكثر منه قال وان لم يفعل جازت وكالتهما وجاهلها ما يجوز الوكيل ورد من فعلهما
 ما يرد من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها فشاء الموكل أن
 يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق فيه بائناً فعل وان شاء أن يرد فعل فإذا رده فالطلاق فيه جائز عليك
 الرجعة وهو في هذه الحال في حكم من اختلع من محجور عليها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان خالها بعرض
 أو بدين فشاء أن يكون له الدين ما كان كان له وان شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم عليك فيه الرجعة كان
 قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قد ازداد للذي وكله قال
 وان أعطى وكيل المرأة عن الزوج نفسه مهر مثلها أو أقل نقداً أو ديناً جاز عليها وان أعطى عليها ديناً أكثر
 من مهر مثلها فشاء أن يلزمها وتم الخلع وان شئت رد عليها كله ولمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة
 اختلعت بما لا يجوز أو بشيء بعينه فتلف فيلزمها مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج
 أن يؤخذ له عرض ولادين إلا أن يشاء ولا المرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها دين مثل أو أقل من مهر
 مثلها نقداً وانما يلزمها أن يشاء أن تدته نقداً وان شئت حسبته فاستفضلت تأخيرها ولم ترد عليها في
 عدده فلا يكون الخلع لو كيل الابن ديناراً ودرهماً كما لا يكون البيع لو كيل الابن ديناراً ودرهماً قال ولا
 يعزم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً أو تعدياً إلا أن يعطى وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فتلف ما أعطى
 فيضمن الفضل عن مهر مثلها فاما إذا كان قائماً بعينه في يد الزوج فينتزع منه لا يعزم الوكيل ولا يشبه هذا
 البيوع وذلك أنه ان وكله بسلعة واشترها بأكثر من ثمن مثلها رمته السلعة ببيع نفسه وأخذ منه
 الموكل الثمن الذي أعطاه ان لم يجز أخذ السلعة والوكيل لا يملك المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقها كشيء
 اشتراه لها فاستهلكته فإذا كان الثمن محمولاً أو فاسداً ضمنت قيمته ولم تضمنها الوكيل قال ولو وكله

بقيتها وان أبيت قبل لصاحب القلعة أعطيتك ما صالحناء عليه غيرك بجهالة فان سلمتها عوضتك وان لم تفعل بنذنا إليك وقاتلتك
 فان كانت أسلمت قبل التطفر أو ماتت عوض ولا بين ذلك في الموت كما بين إذا أسلمت وان غزت طائفة بغير أمر الامام كرهت لما في اذن
 الامام من معرفته بغزوهم ومعرفتهم ويأتيه الخبر عنهم فيعذبهم حتى يخاف هلاكهم فيقتلون ضيعة (قال الشافعي) رحمه الله

ولا أعلم من يخدم من امرأته مائة ويحبها فاعلم أن الرجل من الرجال من لا يحب من امرأته مائة ويحبها فاعلم أن الرجل من الرجال من لا يحب من امرأته مائة ويحبها
قال فلان الجنة قال فافهم في العدو وقتلوه وألقى رجل من الأنصار دوماً كان عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انفس
في العدو وقتلوه بين يدي النبي (١٨٨) صلى الله عليه وسلم قال فإذا دخل الفردان تقدم على ما لا غلب أنهم يقتلوه

كان هذا أكثر مما في
الانفراد من الرجل
والرجال بعير أدن
الامام وبعث رسول
الله عمرو بن أمية
الضمري ورجلاً من
الانصار سريّة وخذهما
وبعث عبيد الله بن
أنيس سريّة وخذها
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يتسرى
واحد ليصيب غرة
ويسلم بالحبلة أو
يقتل في سبيل الله
فحكم الله تعالى أن
ما أوجب المسلمون
غنيمة قال ومن سرق
من الغنيمة من حر أو عبد
حضر الغنيمة لم يقطع
لأن الحر سهما ويرضخ
للعبد ومن سرق من
الغنيمة وفي أهلها أبوه
أو ابنه لم يقطع وإن كان
أخوه أو امرأته قطع
(قال المزني) رحمه الله
وفي كتاب السرقة أن
سرق من امرأته لم يقطع
قال وما افتتح من أرض
موات فهي لمن أحياها
من المسلمين وما فعل
المسلمون بعضهم
ببعض في دار الحرب
لزمهم حكمه حيث كانوا

رجل بأن يأخذ من امرأته مائة ويحبها فاعلم أن الرجل من الرجال من لا يحب من امرأته مائة ويحبها فاعلم أن الرجل من الرجال من لا يحب من امرأته مائة ويحبها
ان أعطيتني مائة فأنت طالق فأعطته حين لم تكن طالقاً ولو وكلت هي رجلاً على أن يعطيني عنها مائة على أن
يطلقها زوجها فأعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين فان قال الوكيل لك مائتا دينار على أن تطلقها
فطلقها فالمائتان لازمة للوكيل تؤخذ منها المائة التي وكلت بها ومائة بضمانه أيها وان كان قال له لك مائتا
دينار من مال فلانة لا أضمنك أوقاله وسكت ففعل فطلقها لزمها الا كثر من المائة التي وكلت بها الوكيل
أو مهر مثلها ولم يلزمها ما زاد على ذلك من المائتين ولا الوكيل لأنه لم يضمن له شيئاً ولو كان الوكيل قال له
طلقها على أن أسلم لك مائتي دينار من مالها فالوكيل ضامن ان لم تسلم ذلك له المرأة أخذ الزوج من مال
المرأة الا كثر من مائة دينار ومهر مثلها ورجع على الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار ولو
أفلست المرأة كانت المائتا الدينار له على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين ولو كان مكان الوكيل أب
أو أم أو ولي أو أجنبي لم تؤكله ولا واحد منهم فقال للزوج اخضعها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار
ففعل الزوج ثم رجع كان له عليه مائتا دينار ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليها شيء لانها لم تؤكله بان
يخالع بينها وبين زوجها

مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قالت المرأة
للرجل ان طلقني ثلاثاً فقلت على مائة فسواء هو كقول الرجل يعني ثوبك هذا مائة لك على أو يعني ثوبك
هذا مائة قال فان طلقها ثلاثاً فله عليها مائة دينار قال ولو قالت له طلقني بألف فقال أنت طالق بألف
فقلت أردت فلوساً وقال هو أردت دراهم أو قالت أردت دراهم وقال هو أردت ديناراً وتحالفاً وكان له مهر مثلها
قال ولو قالت له طلقني على ألف فقال أنت طالق على ألف يعني على ألف أو أختي
أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لها لان الطلاق لا يرد وظاهر هذا أنه كقولها طلقني على ألف على
ولو قالت ان طلقني فلك ألف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها ألف درهم والطلاق بائن وان
طلقها بعد مضي وقت الخيار لزمه الطلاق وهو عاك فيه الرجعة ولا شيء له عليها قال وكذلك لو قال لها
أنت طالق ان ضمنت لي ألف درهم أو أمرت بك بطلاق نفسك ان ضمنت لي ألف درهم أو قد جعلت
طلاقك اليك ان ضمنت لي ألف درهم فضمنتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقاً وكانت عليها ألف
وان ضمنتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقاً ولم يكن عليها شيء قال وجاع هذا اذا كان الشيء يتم بها وبه لم يجز
الى مدة ولم يجز الا في وقت الخيار كما لا يجوز ما جعل اليها من أمرها الا في وقت الخيار لانه قد تم بها وبه قال
ولو قال لها ان أعطيتني ألفاً فأنت طالق فقالت قد ضمنت لك ألفاً وأعطته عرضاً بألف أو نقداً أقل من
ألف لم يكن طلاقاً الا بان تعطيه ألفاً في وقت الخيار فان مضى وقت الخيار لم تطلق وان أعطته ألفاً الا بان
يحدث لها طلاقاً بعد (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق اذا دفعت الي ألفاً دفعت اليه شيئاً رهناً
قيمه أكثر من ألف لم تطلق ولا تطلق الا بان تدفع اليه ألفاً قال ولو قال لها ان أعطيتني ألف درهم
فطلقك فأعطته ألف درهم لم يلزمه أن يطلقها ويلزمه أن يرد ألفاً عليها وهذا موعداً لا يحجب طلاق
وكذلك ان قال اذا أعطيتني ألف درهم طلقك وهكذا ان قالت له ان أعطيتك ألف درهم طلقني أو طلقني
قال نعم ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق أو أنت طالق اذا
أعطيتني ألف درهم فتعطيه ألف درهم في وقت الخيار ولو قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق

إذا جعل ذلك لامامهم لاتضع الذراع عنهم حد الله ولا حق المسلم (وقال) في كتاب السير يؤخر الحكم
عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا أن يكون خلف الذين يقاتلون أمة من المشركين
خلف الترك والخزرج لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتله الدية

على الدار كان المشتري وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الأرض والدار في ولريقى والمتاع للمشتري وقال الأوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نفلى بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم بديارهم وقال أبو يوسف لانه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه

وسلم في هذا كغيره (قال الشافعي) ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها إلا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنون فائنة قتلة خراعة وليس لهم مكة دار انما هربوا اليها وأما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالد ابدأهم بالقتال ولم ينقلهم إلى الأمان وادعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بما تقدم من قوله عليه السلام من ألقى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن قال من يغنم ولا يقتدى الأعداء صنع عليه الصلاة والسلام وما كان له خاصة فبين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قولهما يجعل بعض مال المسلم فيأ وبعضه غير في أم كيف يغنم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن والله الشافعي في هذا وجود

الأواحدة تحالفا وكان له مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف وأقامت شاهدا حلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالها فقال طلقك على ألفين فلم تقبلي وحدثت كان القول قولها في المال ولم يلزمه الطلاق لانه لم يقر بالطلاق اذ زعم أنه لم يقع قال ولو ادعت أنه خالعهما وحده فأقامت شاهدا بأنه خالعهما على مائة وشاهدا أنه خالعهما على ألف أو عرض فالشهادة لا تختلف ما باطلة كلها ويحلف قال وهكذا لو كان هو المدعى أنه خالعهما على ألف وأقام بهما شاهدا وشاهدا آخر بالعين أو بعرض فالشهادة باطلة وهي تجحد لزومها الطلاق باقراره ولم يلزمها المال وحلفت عليه ولا يملك الرجعة لانه يقر أن طلاقه طلاق خلع لا يملك فيه الرجعة قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثا بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقك ثلاثا فان كان ذلك في وقت الخيار فهي طالق ثلاثا وله الألف وان كان اختلافا فمضى وقت الخيار تحالفا وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج طلقك على ألف وقالت المرأة طلقني على غير شيء فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا يملك فيه الرجعة لانه مقر أن لا رجعة له على المرأة فيه وأن عليها ما لا فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه قال ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فمضى وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا يملك الرجعة قال ولو قالت طلقني أمس على غير شيء فقال بل طلقك اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا يملك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لانها لم تقر به

(باب ما يقتدى به الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا على أن تعطيني ألفا فلم تعطه ألفا فليست طالقا وهو كقوله أنت طالق ان أعطيتني ألفا وانت طالق ان دخلت الدار وهكذا ان قال لها أنت طالق على أن عليك ألفا فان أقرت بألف كانت طالقا وان لم تضمنها لم تكن طالقا قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق ان ضمنت لي ألفا قال ولو قال لها أنت طالق وعليك ألف كانت طالقا واحدة عليك الرجعة وليس عليها ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حج وأنت طالق وحسنة وطالق وقيحة قال وان ضمنت له الألف على الطلاق لم يلزمها وهو يملك الرجعة كما لو ابتدأ الآن طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل واحدة التي طلقني باثنا بألف لم تكن باثنا وان أخذ منها عليها ألفا فعليه ردها عليها قال ولو تصادقا على أنها سألته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعليك ألف كانت عليها وكان الطلاق باثنا قال ولو قال لامرأته أنت طالق ان أعطيتني عبدا فأعطته اباه فاذا هو حر طلق ورجع عليها بمهر مثلها ولو قالت له اخلعني على ما في هذه الجرة من الخل وهي مملوكة فخالعها فوجد خيرا وقع الطلاق وكان عليها له مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة الذمية من زوجها بخمر بعينه أو بصفة فدفعها اليه ثم جاء بعدا بينا أجزا الخلع ولم يرد عليها شيء ولو لم تدفعها اليه ثم رافعوا بينا أجزا الخلع وأبطلت الجمر وجعلنا له عليها مهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميين في شيء الا أن لا نحكم على الحريين حتى يحتمل على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولو أسلم أحد الزوجين وقد تقابضا فهكذا وان لم يتقابضا بطل الجمر بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم لم يسلم أن يأخذ خيرا ولا ان كانت هي المسلمة أن تعطي خيرا ولو قبضها منها بعد ما يسلم عزروا وكان له

أو يكون له فيهم ثوب أو ابن وحكم السبي (قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من المغنم قبل القسم فعليه عليها مهر مثلها يؤديه في المغنم وينسب ان جهل ويعزر ان علم ولا أحد للشبهة لان له فيها شيئا قال وارأى أحصوا المغنم فعلم كم حقه فيها مع جماعة أهل المغنم سقط عنه بقا... منته منها وان حملت فهكذا ان تقوم عليه ان كان بها حمل وكانت له أم ولد راز كان في السبي ابن وأب لرجل لم

واذا كان فيهم آية من آيات الله تعالى فلا تتنكحوا بهن قبل الفصل منهن، ثم تخرج منهن من غير طهر فلا ينكحهن أبداً، قال ومن سبي منهم من الحراً
فقد رقت وبانت من الزوج كان معها ولم يكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبنى المصطلو

ورجالهم جميعاً فقهه
السبي وأمر أن لا توطأ
حامل حتى تضعها
حائل حتى تحيضوا
يسأل عن ذات زوي
ولا غيرها وليس قطعه
العصمة بينهما وبسبب
أزواجهن بأكثر من
استبائهن ولا يفرد
بينها وبين ولدها حتى
يبلغ سبع أو ثمان
سنتين وهو عندنا استغناء
الولد عنها وكذلك ولد
الولد فأما الأخوان
فيفرق بينهما وانما يبيع
أولاد المشركين من
المشركين بعد موت
أمهاتهم إلا أن يبلغوا
فيصقوا بالاسلام (قال
المرئي رحمه الله) ومن
قوله إذا سبي الطفل
ولبس معه أبواه ولا
أحدهما أنه مسلم وإذا
سبي ومعه أحدهما
فعلى دينهما فعني هذه
المسئلة في قوله أن
يكون سبي الاطفال
مع أمهاتهم فيثبت في
الاسلام حكم أمهاتهم
ولا يوجب اسلامهم
موت أمهاتهم (قال)
ومن أعنت منهن فلا

عليها مهر مثلها إن طلبه وكذلك لو كانت هي المسلمة فدفعها اليه عزرت وكان له عليها مهر مثلها إن طلبه
وهكذا كل ما حرم وإن استحوذوا به ما لام مثل الخنزير وغيره فهما في جميع الاحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم
عليهم وعلى المسلمين الا فيما وصفت مما مضى في الشرك ولا يرد في الاسلام
(الخلع الى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة من زوجها بشئ مسمى الى
أجل فأنخلع جائز وما سمي من المال الى ذلك الاجل كما تكون اليهود ويجوز فيه ما يجوز في البيع
والسلف الى الاجال وإذا اختلعت بثياب موصوفة الى أجل مسمى فأنخلع جائز والثياب لها لازمة وكذلك
رقيق وماشية وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما يرد في السلف قال ولو تركت أن تسمى
حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسمى بعض صفة الطعام جاز الطلاق ورجع عليها بمهر مثلها قال
ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فمضى وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شئ وقال هو
بل طلقتك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الالف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له
ولا يملك الرجعة

(العقد)

(عدة المدخول بها التي تحيض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار فان قال قائل
مادل على أنها الاطهار وقد قال غيركم الحيض قبل له دلائل أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآ خر
اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم لم يسكها
حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز
وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع
ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضاً وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فادأطهرت فليطلق أو لم يسك وتلا
النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أنا شككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر
دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهر إلا أنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلق حائضاً
لم تكن مستقبله عدتها الا بعد الحيض فان قال فما اللسان قيل القراء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض
دما يرخيه الرحم فيخرج والطهر دم ينجس فلا يخرج كان معروفاً من لسان العرب ان القراء الحبس لقول
العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام
في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
تعالى عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب
فذكر ذلك لأميرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك فقلوا ان الله تبارك
اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاطهار

يورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بينه (باب المباشرة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمباشرة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن
الحرث وحجرة بن عبد المطالب وعلي بن أبي طالب باذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة مر جبا يوم خيبر بأمر النبي صلى الله
عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بإسرا وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمر بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

عنهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع إلى حرج من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستيفاد
لقتلهم فأتوا لانه تفضل أمان نفسه أمان حرة على غيبته بعد أن لم يكن في غيبته

أولم يكن اعتب
ت يكون عنه ولو
المشركون
مهم كان حقا على
لمن أن يعينوا
مهم ويقتلوا من
ن عليه ولا يقتلون
رزمالم يكن استجدهم

اب فتح السواد
كم ماوقفه الامام
الارض للسلمين

ل الشافعي رحمه
ولا أعرف ما أقول
ارض السواد الا

ن مقرون الى علم
لثاني وجدت أصح
يث رويه الكوفيون

دهم في السواد ليس
به بيان وجدت
اديب من أحاديثهم

الفه منها أنهم
ولون ان السواد صلح
يقولون ان السواد

سوة ويقولون بعض
سواد صلح وبعضه
نوة ويقولون ان جرير

ن عبدالله الجلي وهذا
بت حديث عندهم
به (قال الشافعي)

خبرنا الثقة عن
سميل بن أبي خالد عن
بس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو
يقول هذا زيد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت
إذا طغت المطلق في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن
سليمان بن يسار أن الاوص بن حكيم ذلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان
طلقها فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه زيد أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة
فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن
يسار عن زيد بن ثابت قال إذا طغت المطلق في الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت
منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد
وسالم بن عبد الله عن المرأة إذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا بابت منه وحلت أخبرنا
مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب
أنهم كانوا يقولون إذا دخلت المطلق في الدم من الحيضة الثالثة فقد بابت منه ولا ميراث (قال الشافعي)
والافراء الا طهار والله تعالى أعلم فإذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي
وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تأمين بين حيزتين فإذا دخلت في الدم من
الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ أبد في القرء الاول الا أن يكون فيما بين أن يقع الطلاق وبين أول حيض
ولو طلقها حائضا لم تعتد بتلك الحيضة فإذا طهرت استقبلت القرء قال ولو طلقها قبل أن يقع الطلاق حاضت
فإن كانت على يقين من أنها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطريقة عين فذلك قرء وإن
علمت أن الحيض وتتمام الطلاق كأنما معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء وإن اختلفا
فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وقالت المرأة بل وقع وأنا طاهرا فالقول قولها بيمينها أخبرنا سفيان
عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوتيت المرأة على فرجها (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته
واحدة أو اثنتين فهو أحق بهما ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه
وهو خاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها الا كما ينكحها مبتدئا بولي وشاهدين ورضاها
وإذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوما ثم انقطع ثم عاودها بعد أولم يعاودها أباما كثرت أو قلت فذلك
حيض تحل به قال وتصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمنا من الحيض
يوم وإن علمنا أن طهر امرأة أقل من خمس عشرة صدقنا المطلقه على أقل ما علمنا من طهر امرأة وجعلنا القول
قولها وكذلك ان كان يعلم منها أنها تكرر حيضها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء فادعت مثله قبلنا قولها
مع عيينها وإن ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأة لم تصدق انما تصدق من ادعى
ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا تصدق وإذا لم أصدقها فجاءت مدة تصدق
في مثلها وأقامت على قولها قد حضت ثلاثا أحلقها وخلت بينها وبين النكاح حين أن يمكن أن تكون
صدقت ومتى شاعز وجهها أن أحلقها ما انقضت عدتها فحلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة
أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فإن كانت الساعة التي رأت فيها الدم أو الدفعة التي رأت
فيها الدم في أيام حيضها نظرنا فإن رأت صفرة أو كدرة ولم تر طهر حتى تكمل يوما وليسلة فهي حيض تخلو

زير قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها
بر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سملها ولم يحضرني ذكر اسمها قال عمر لولا اني قاسم مسؤول لتركتم علي
ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصني من حجة فنهنيقا وثمانين ديناراً وكان في حديثه

إذا عطى جزار عوصا من سهمه والمرأ عوصا من سهم أبيها على أنه استطاب بنفس الدين أو حصر عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وقفا للمسلمين
وقضى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأجزاء بين المؤمنين ثم جاءته (١٩٣) وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن

عليهم وأن يرد عليهم ما أخذ منهم فخيرهم النبي صلى الله عليه وسلم بين الأموال والسبي فقالوا خيرتنا بين أحساننا وأموالنا فاختار أحساننا فترك النبي صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم وسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين والأنصار فأمر فعرف على كل عشرة واحد منهم قال اتسوا بطيب أنفس من بقي فنكره فله على كذا وكذا من الإبل إلى وقت ذكره قال فجأوه بطيب أنفسهم إلا الأقرع ابن حابس وعتيبة بن بدر فأنهما أتيا ليعيرا هوازن فلم يكرههما صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كما بعد بان خدع عتبة عن حقه وسلم لهم عليه السلام حق من طاب نفسا عن حقه قال وهذا أولى الأمرين بعمر عندنا في السواد وقطو حه ان كان عنوة لا ينبغي

عدتها من الزوج وان كانت في غير أيام الحيض فكذلك إذا لم يكن أن يكون بين رؤيتها بالدم والحيض قبله قدر طهر فان كان أتى عليها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضا تنقضي به عدتها وتنقطع به نفقتها ان كان تلك الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت اذا طهرت وترك الصلاة اذا عاودها الدم وان كانت رأت الدم بعد الطهر الأول بيومين أو ثلاثا أو أكثر مما لا يمكن أن يكون طهر لم تحل به من زوجها ولم تنقطع نفقتها ونظرا أول حيض حيضه فعلمنا عدتها تنقضي به وان رأت الدم أقل من يوم ثم رأت الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكثرة والصفرة في أيام الحيض حيض ولو كانت المسئلة بحالها فطهرت من حيضة أو حيضتين ثم رأت دما فطبق عليها فان كان دمها ينفصل فيكون في أيام أجزائها شامخا وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا فيضها أيام الدم المحتدم الكثير وطهرها أيام الدم الرقيق القليل وان كان دمها مشتبها كله كان حيضها بقدر عدد أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة واذا رأت الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تبارك وتعالى عدة من حيض من النساء ثلاثة قروء وعدة من لم تحض ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها اذا كان دمها ينفصل وفي قدر عدد أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما ترى اذا كان دمها لا ينفصل نجعلها حائضا نارا كالصلاة في بعض دمها وطاهر اتصلي في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن للمستحاضة طهرا وحيضا فلم يجز والله تعالى أعلم أن تعد المستحاضة إلا بثلاثة قروء * قال فاذا أراد زوج المستحاضة طلاقها السنة طلقها طاهرا من غير جماع في الأيام التي تأمرها فيها بالغسل من دم الحيض والصلاة فاذا طلقت المستحاضة واستحيضت بعدما طلقت فان كان دمها منفصلا فيكون منه شيء آخر قائي وشي رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها هي أيام الأجر القائي وأيام طهرها هي أيام الصفرة وعدتها ثلاث حيض اذا رأت الدم الأجر القائي من الحيضة الثالثة انقضت عدتها قال وان كان دمها مشتبها غير منفصل كما وصفنا فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدد أيام حيضها المعروف وقتها وقتها ان كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فذلك أيام حيضها فاذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وان كان حيضها مختلف فيكون مرة ثلاثا ومرة خمسا ومرة سبعا ثم استحيضت أمرتها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغتسل وتصل وتصوم لأنها أن تصل وتصوم وليس ذلك عليها اذا لم تستيقن أنها حائض خير من أن تدع الصلاة وهي عليها واجب وأحب إلى لو أعادت صوم أربعة أيام وليس ذلك بلازم لها وتخلو من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدد الحيضتين الأولين شيء يحتاج إليه اذا أتت على ثلاث وسبع وأيام طهرها فلا حاجة بنا إلى علمها * قال وان كانت امرأة ليس لها أيام حيض ابتدئت مستحاضة أو كانت فنسيها تركت الصلاة أقل ما حاضت امرأة فقط وذلك يوم وليلة وهو أقل ما علمنا امرأة حاضت فان كانت قد عرفت وقت حيضها فبتدأ تركها الصلاة في مبتدأ حيضها وان كانت لم تعرفه استقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق فاذا استهل الهلال الثالث انقضت عدتها منه ولو طلقت امرأة فاستحيضت أو مستحاضة فكانت تحيض يوما وتطهر يوما أو يومين وتطهر يومين أو ما أشبه هذا جعلت عدتها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك المعروف من أمر النساء أنهن يحضن في كل شهر حيضة فانظر أي وقت طلقها فيه فاحسبها شهرا ثم هكذا حتى اذا دخلت في الشهر الثالث حلت

(٢٥ - الام خامس) أن يكون قسم الاعن أمر عمر لكبر قدره ولو يقوت عليه ما ينبغي أن يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان له منه عوض ولا كان عليهم أن يردوا الغلة والله أعلم كيف كان وهكذا صنع صلى الله عليه وسلم في خبر وبني قريظة لمن أوجف عليها أربعة أجناس والخمس لاهله فن طاب نفسا عن حقه بخائر لا مام نظر المسلمين أن يجعلها وقفا عليهم

تقسم عليهم على أهل التي هو الصدقة وحيث يرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو آخى بجماله وأي آفة لا تحت صحتها على ان ارضها لا
يؤدون فيها خراجا فليس لاحد اخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي بدون أهل الصدقات لأنه في من مال مش
وانما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وان كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقبته الارض أفلا

بحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب فيء ولا غني ولا فقير لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه ولا بأس أن يكثرى المسلم من أرض الصلح كما يكثرى دوابهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية وهذا كراء

باب الاسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأخذه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم إلا أن يخلوه فله أن يخرج لا يسعه أن يقيم ويمينه عين مكره وليس له أن يغتالهم في أموالهم وأنفسهم لانهم اذا آمنوه فهم في أمان منه ولو حلف وهو مطلق كفر ولو خلوه على فداء الى وقت فان لم يفعل عاد الى أسرهم

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للستحاضة التي لها أيام حيض كحيض النساء فلا أجده معنى أولى بتوقي حيضها من الشهر لأن حيضها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينها فصل وتطهر خمسة عشر متتابعة لا فصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء قال وعدة التي تحيض الحيض وان تباء كأنها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين فعدتها الحيض وهكذا ان كانت مستحاضة فكانت لها أيام تحيضها كما تكون تطهر في أقل من شهر فتخلو بدخول الحيضة الثالثة فكذلك لا تخلو الا بدخول الحيض الثالثة وان تباعدت وكذلك لو أَرْضعت فكان حيضها يرتفع الرضاع اعتدت بالحيض * قال واذا كان تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعت حيضها سنة أو حاضت حيضة ثم رفعتها حيضها سنة لا تحل للأزواج الا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة وان تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض ح تبلغ أن تياس من الحيض وهي لا تياس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغت من نساها لم تحض بعده فاذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من الحيض اللاتي جعل الله عز وجل عدده ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيسات من الحيض لا تخلو الا بكامل الثلاثة الأشهر وهذا يشبه والله تعالى أعلم ظاهر القرآن لان الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيسات وغير البواغ الشهور فقال واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فا كانت تحيض فانها تصبر الى الاياس من الحيض بالسن التي من بلغت من نساها أو أكثرهن لم تحض فينقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل ان مدتها كزوال الحمل وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤية من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل تربع تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر فا الحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين اذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي الا بثلاث سنين وأ كثر ان كان حيضها يتباعد لانه انما جعل علهن الحيض فيعتدن به وان تباعد وان كانت البراء من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحمله الى غيره فلهذا قلنا عدتها الحيض حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تصير الى لسن التي من بلغت من نساها لم تحض وقد يروى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جد هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي رضع فربت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أنثى لم أحض فاختموا لي عثمان فقضى للانصارية بالمرات فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار عليه بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكرة أخبره أن رجلا من الانصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكثرت سبعة عشر شهرا لا تحيض يمنعها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقلت له ان امرأتك تريد أن ترث فقال لا هله احموني الى عثمان فحموا له السه فذكر له شأن امرأته وعند علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما تريان فقالا ترى أنها ترثه ان ماتت ويرثها ان ماتت فانم ليست من القواعد اللاتي قد يئسن من الحيض وليست من الابكار اللاتي لم يبلغن الحيض ثم هي على عدتها حيضها ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان الى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثت أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز في امرأة حبان مثل خبر عبد الله بن أبي بكرة (٣) قوله أربع سنين ولم تحض الح لعل فيه سقط أو وجهه وهي أربع سنين فان مضت أربع سنين ولم تحض الح

فلا يعود ولا يدعه الامام أن يعود ولو امتنعوا من تخليته الاعلى مال يعطهموه فلا يعطهم منه شيأ لانه أخبرنا مال أكرهوه على دفعه بغير حق ولو أعطاهم ره على شيء أخذ منهم لم يحل له الا دأوه اليهم انما أطرح عنه ما استكره عليه (قال) واذا قد يقتل لم يجز له من ماله الا الثلث باب اظهار دين النبي على الاديان كلها من كتاب الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسري هلا تسري بعده وادا
 هلك قبصر فلا قبصر بعده والنبي نفسي بيده لتتفقن كنوزهما في سبيل الله (قال) ولما أتى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى
 مرزقه فقال صلى الله عليه وسلم يترق ملكه قال وحفظنا أن قبصراً كرم كتابه ووضع (١٩٥) في مسك فقال صلى الله عليه وسلم

يثبت ملكه (قال)

(الشافعي) رحمه الله
 ووعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الناس فتح
 فارس والشام فأغرى
 أبو بكر الشام على
 ثقة من فتحها لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ففتح بعضها وتم فتحها
 في زمن عمر وفتح عمر
 رضي الله عنه العراق
 وفارس (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فقد
 أظهر الله دين نبيه صلى
 الله عليه وسلم على سائر
 الأديان بأن أمان لكل
 من تبعه أنه الحق وما
 خالفه من الأديان
 فباطل وأظهره بأن
 جماع الشرك دينان
 دين أهل الكتاب ودين
 أميين فقهر النبي صلى
 الله عليه وسلم الأميين
 حتى دانوا بالاسلام طوعاً
 وكرها وقتل من أهل
 الكتاب وسبي حتى
 دان بعضهم بالاسلام
 وأعطى بعض الجزية
 صاغرين وجري عليهم
 حكمه صلى الله عليه
 وسلم قال فهذا ظهوره
 على الدين كله قال
 ويقال ويظهر دينه

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تطلق وهم يحسبون أن يكون الحيض قد أدرعها ولم ين
 لهم ذلك كيف تفعل قال كما قال الله عز وجل إذا ثبتت اعتدت ثلاثة أشهر قلت ما ينتظر بين ذلك
 قال إذا ثبتت اعتدت ثلاثة أشهر كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء
 أعتد أقراءها ما كانت ان تقاربت وان تباعدت قال نعم كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن
 المتقي عن عمرو بن دينار في امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فقال أما أبو الشعثاء
 فكان يقول أقراءها حتى يعلم أنها قد ثبتت من الحيض أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول عدة
 المطلقة الأقراء وان تباعدت (قال الشافعي) وان طلقت فارتفع محيضها أو حاضت حيضة أو حيضتين
 لم تحل إلا بحيضة ثلاثة وان بعد ذلك فإذا بلغت تلك السن استأففت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد ويزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا امرأة طلقت
 فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذلك والاعتدت بعد
 التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (قال الشافعي) قد يحتمل قول عمر أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي
 من بلغها من نساها يثنى من الحيض فلا يكون محالاً لقول ابن مسعود وذلك وجهه عندنا * ولو أن امرأة
 ثبتت من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور ثم حاضت قبل أن تكمل بالشهور فسقطت عدة الشهور
 واستقبلت الحيض فان حاضت ثلاث حيض فقد قضت عدتها وان لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحيضة
 الأولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور وان جاءت عليها ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد أكملت عدتها
 لأنها من الثلاث يثنى من الحيض فان حاضت قبل أن تكمل الثلاثة الأشهر فقد حاضت حيضتين فستقبل
 تسعة أشهر فان حاضت فيها أو بعدها في الثلاثة الأشهر فقد أكملت وان لم تحض فيها اعتدت فإذا مرت
 بها تسعة أشهر ثم ثلاثة بعدها حلت ولو حاضت بعد ذلك لم تعتد بعد بالشهور قال والذي يروى عن عمر
 عندي يحتمل أن يكون إنما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يثنى مثلها من الحيض فأقول بقول عمر على
 هذا المعنى وقول ابن مسعود على معناه في الثلاثي لم يثنى من الحيض ولا يكونان مختلفين عندي والله
 تعالى أعلم * قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقراء والمطلقات يترصدن بأنفسهن
 ثلاثة قروء الآية (قال الشافعي) فكان بينا في الآية بالنزول أنه لا يحل للمطلقة أن تكتم ما في رجاها من
 الحيض وذلك أن يحدث للزوج عند خوفه انقضاء عدتها رأي في ارتجاعها أو يكون طلاقه أياها أدباً لها
 لا إرادة أن تبين منه فلتعلم ذلك لثلاث تنقض عدتها فلا يكون له سبيل إلى رجعتها وكان ذلك يحتمل الحمل مع
 الحيض لان الحمل مما خلق الله تعالى في أرحامهن وإذا سأل الرجل امرأته المطلقة حامل هي أو هل حاضت
 فبين عندي أن لا يحل لها أن تكتم واحداً منهما ولا أحداً رأت أنه يعلم إياه وان لم يسألها ولا أحد يعلم إياه
 فأحب إلى لو أخبرته به وان لم يسألها لانه قد يقع اسم الكتمان على من ظن أنه يخبر الزوج لما له في أخباره
 من رجعة أو ترك كما يقع الكتمان على من كتم شهادة رجل عنده ولو كتمته بعد المسألة الحمل والأقراء حتى
 خلت عدتها كانت عندي آثمة بالكتمان إذ سئلت وكتمت وخفت عليها الاثم إذا كتمته وان لم تسئل ولم يكن له
 عليها رجعة لان الله عز وجل إنما جعلها حتى تنقض عدتها فإذا انقضت عدتها فلا رجعة له عليها أخبرنا
 سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما قوله ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قال الولد لا تكتمه
 ليرغب فيها وما أدرى لعل الحيضة معه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء أيحى عليها أن تخبره بحملها

على سائر الأديان حتى لا يدين الله إياه وذلك متى شاء الله (قال) وكانت قريش تنتاب الشام انتياباً كثيراً وكان كثير من معاشهم منه وتأتي
 العراق فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق إذا فارقت الكفر
 ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده فلم يكن بأرض

وقال اذاهل قيصري قيصري بعدد يومين يارس الاسم قيصري بعدد واحد واجههم قيصري واسمهم قيصري
على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأ كسرة عن العراق وفارس وقيصرو ومن قام بعده بالشام وقال في قيصري ثبت ملكه
فثبت له ملكه ببلاد الروم الى اليوم (١٩٦) وتنجى ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعضه بعضا

كتاب مختصر الجامع
من كتاب الجزية
وما دخل فيه من
اختلاف الأحاديث
ومن كتاب الواقدي
واختلاف الأوزاعي
وأبي حنيفة رحمه الله
عليهم

باب من يلحق بأهل
الكتاب
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى انتوت قبائل
من العرب قبل أن
يبعث الله محمد صلى الله
عليه وسلم وينزل عليه
القرآن فدانت دين
أهل الكتاب فأخذ
عليه الصلاة والسلام
الجزية من أكيدر
دومة وهو رجل يقال
انه من غسان أو من
كندة ومن أهل ذمة
البن وعامتهم عرب
ومن أهل نجران وفيهم
عرب قدل ما وصفت
أن الجزية ليست على
الاحساب وإنما هي
على الأديان وكان أهل
الكتاب المشهور عند
العامة أهل التوراة من
اليهود والانجيل من
النصارى وكافوا من بني
اسرائيل وأحطنا بان

وان لم يرسل اليها يسألها عنه ليرغب فيها قال تظهره وتجبره أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعيد عن ابن
جريح أن مجاهدا قال في قول الله عز وجل ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة
لا يحل لها أن تقول أنا حلي وليست بحلي ولا أنا حائض وليست بحائض ولا أنا
بحائض وهي حائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال مجاهد لما كان منها أن
لا يحل الكذب والآخرة أن لا تكتم الحبل والحيض لعله يرغب فيراجع ولا تدعيه لعله يراجع وليست له
حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحبل والحيض فتغره والغرور لا يجوز أخبرنا سعيد عن ابن جريح أنه قال
لعطاء رأيت أن أرسل اليها فأراد ارتجاعها فقالت قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم تزل تقوله حتى انقضت
عدتها قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وهي آتمة الآن برتجاعها
فان ارتجاعها وقد قالت قد انقضت عدتي ثم أ كذبت نفسها فرجعت عليها ثابتة ألا ترى أنه ان ارتجاعها
فقالت قد انقضت عدتي فأحلفت فنكلت خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقربت أن لم تنقض عدتها كانت
له عليها الرجعة لانه حق له بمحمدته ثم أقربت به

عدة التي يشتر من الحيض والتي لم تحض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أ رضى
من أهل العلم يقول ان أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات يترتب بأنفسهن ثلاثة قروء فلم يعلموا
معدة المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأ نزل الله عز ذكره واللاتي يشتر من الحيض من
نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر
وقوله ان ارتبتم فلم تدروا ما تعتد غير ذوات الاقراء وقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال
وهذا والله تعالى أعلم يشبه ما قالوا * واذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة طلقها أية ساعة شاء
ليس في وجه طلاقها سنة انما السنة في التي تحيض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة واذا طلق
الرجل امرأته وهي ممن لا تحيض من صغرا وكبرا فوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين
بالاهلة وان كان الهلالان معاتسا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أنا نجعل عدتها
من ساعة وقع الطلاق عليها فان طلقها قبل الهلال بيوم عددنا لها ذلك اليوم فاذا أهل الهلال عددنا لها
هلالين بالاهلة ثم عددنا لها تسعا وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين
وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرا كملنا ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل
أو نهارا انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهرين بذلك اليوم
فتكون قد أ كملت ثلاثين يوما عددا وشهرين بالاهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بياثن حتى تمضي
جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أ كملتها ثم حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت
ولو بقي من أ كملها طرفة عين فأ كثر خرجت من اللاتي لم يحضن لانها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى
صارت ممن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة قروء أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جريح أنه قال لعطاء المرأة تطلق ولم تحض فتعتد بالشهر فتحيض بعد ما يمضي شهران من
الثلاثة الأشهر قال لتعتد حينئذ بالحيض ولا يعتد بالشهر الذي قدمضي (قال الشافعي) ولو ارتفع
عنها الحيض بعد أن حاضت كانت في القول الاول لا تنقض عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من الحيض الآن
تكون بلغت السن التي تؤيس مثلها فيمن الحيض فتربص تسعة أشهر ثم تعتد بعد التسعة ثلاثة أشهر

الله تعالى أنزل كتبها غير التوراة والانجيل والفرقان بقوله تعالى أم لم ينبا بما في صحف موسى وابراهيم الذي وفي وقال تعالى قال
وانه لفي زبر الاولين فأخبر أن له كتابا سوى هذا المشهور قال فأما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فنحن كأعلى هذا حرص ولولا
أن تأتممتي باطل لوددناه كما قال وأن لا يجري على عربي صغار ولكن الله أجمل في أعيننا من أن نجيب غير ما حكم الله به تعالى (قال) والمجوس

عليه وسلم أخذها من محوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلو فأصبحوا وقد أسرى
الحرم في طرف من الأوص لا يعرف السلف من أهل الحار من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله
عليه وسلم أخذها من محوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلو فأصبحوا وقد أسرى

بكتابهم وأخذها منهم
أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما (قال الشافعي)
رحمه الله والصابون
والسامرة مثلهم يؤخذ
من جميعهم الجزية
ولا تؤخذ الجزية من
أهل الأوثان ولا من
عندما استحسن من غير
أهل الكتاب

باب الجزية على أهل
الكتاب والضيافة
ومالهم وعليهم

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أمر الله تعالى
بقتال المشركين من
الذين أتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن
يدهم صاغرون قال
والصغار أن تؤخذ
منهم الجزية وتجري
عليهم أحكام الاسلام
ولا نعلم النبي صلى الله
عليه وسلم صالح أحدا
على أقل من دينار فن
أعطى منهم دينارا غنيا
كان أو فقيرا في كل سنة
قبل منه ولم يزد عليه ولم
يقبل منه أقل من دينار
من غني ولا فقير فان
زادوا قبل منهم
وقال في كتاب
السيرة ما يدل على أنه

قال وأجمل من سمعت به من النساء حضن نساءهم ما يحضن تسعين سنين فلو رأيت امرأة الحيض قبل
تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض فان ارتفع عنها الحيض وقد
رأته في هذه السنين فان رأته كما ترى الحيضة ودم الحيضة بلا غل إلا كغل الحيضة ودم الحيضة ثم ارتفع
لم تعتد إلا بالحيض حتى توفى من الحيض فان رأت دما يشبه دم الحيضة لعله في هذه السن أكتفت بثلاثة
أشهر إذا لم يتتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حيض لم يكن حيضا إلا أن ترأت قنسي تسمى نفسها من
الريبة ومتى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيض إلا أن ترام من شيء أصابها في فرجها من جرح أو قرحة
أو داء فلا يكون حيضا وتعتد بالشهور ولو أن امرأة بالغابت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت
بالشهور فأكملت ما حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتى لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون
عليها عدة مستقبلة وقد أكملت بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور

(باب لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إذا نكحتم
المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان ينافي حكم الله عز وجل أن لأعدة على المطلقة قبل أن تمس وأن المسيس هو الأصابة ولم أعلم في هذا
خلافاً ثم اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيغلق بابا ويرخي سترا وهي غير محرمة ولا صائمه
فقال ابن عباس وشريح وغيرهما لأعدة عليها إلا بالأصابة نفسها لأن الله عز وجل هل هكذا قال أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو
بها ولا يمسهام يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله عز وجل يقول وإن طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول وهو
ظاهر كتاب الله عز ذكره (قال الشافعي) فان ولدت المرأة التي قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لسته
أشهر فأكثر من يوم عقد عده نكاحها لم الزوج الوالد إلا بأن يلتعن فان لم يلتعن حتى مات أو عرض عليه
اللعان وقد أقر به أو نفاه أو لم يقربه ولم ينفسه لحق نسبه بأبيه وعليه المهر تاما إذا الزمناه الوالد حكمنا عليه
بأنه مصيب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتعن ألحقناه الولد ولم نغرمه إلا نصف الصداق
لأنها قد تستدخل نطفة فتحمل فيكون ولده من غير مسيس بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)
فان التعن نفينا عنه الولد وألحقناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أقر بالخلوة بها فقال لم أصبها وقالت
أصابني ولا ولد فالقول قوله مع عيمه إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا نصف الصداق إلا أن يصيب وهي مدعية
بالأصابة عليه نصف الصداق لا يجب إلا بالأصابة فالقول قوله فيما يدعى عليه مع عيمه وعليها البينة فان
جاءت بينة بأنه أقر بأصابتها أخذته بالصداق كله وكذلك ان جاءت بشاهد أحلفتم مع شاهد ها وأعطيتها
الصداق فان جاءت بشاهد واحد أتت قضيت لها بلا عين وان جاءت بأمرأتين لم أحلفها أو بأربع لم أعطها
بهن لا أجيز شهادة النساء وحدهن الأعلى ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة وولادهن أو مع رجل
* وقد قال غيرنا إذا خلجها فأغلق بابا وأرخى سترا وليس يحرم ولا هي صائمه جعلت لها المهر تاما وعليها العدة
تامة ولو صدقته أنه لم يمسه إلا أن العجز جاء من قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تاما إلا بالأصابة أو بأن يستمتع
منها حتى يخلق ثيابا ونحو هذا

(عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتابي) (قال الشافعي) رحمه الله والحرة الكتابية يطلقها

لا جزية على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والاول أصح عندي في أصله وأولى عندي بقوله وان صالحوا على ضيافة ما وظفت ثلاثا
قال ويضيف الموسر كذا والوسط كذا ويسمى ما يطعمونهم خبز كذا وأدم كذا ويلقون دوابهم من التبن والشعير كذا ويضيف من مر به
من واحد إلى كذا وأين ينزلونهم من فضول منازلهم أوفى كذا منهم أوفى فيما يكن من حروب ولا يؤخذ من امرأة ولا مجنون حتى يفيق ولا

المسلم أو يموت عنها مثل الحرة المسلمة في العدة والنفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والنفقة والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لازم لها من الاحداد وغير ذلك وان أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنيت على عدتها وهكذا ان طلقها الكفاي أو مات عنها وان أرادت أن تخرج في العدة كان للزوج حيا وورثته ميتا من منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا ترث المسلم ولا يرثها

المسلم أو يموت عنها مثل الحرة المسلمة في العدة والنفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والنفقة والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لازم لها من الاحداد وغير ذلك وان أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنيت على عدتها وهكذا ان طلقها الكفاي أو مات عنها وان أرادت أن تخرج في العدة كان للزوج حيا وورثته ميتا من منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا ترث المسلم ولا يرثها (العدة من الموت والطلاق والزواج غائب) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عزذ كره واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن قال فكان بيننا في حكم الله عزذ كره أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وان لم تعتد حتى تمضي عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة لان العدة انما هي مدة تمر عليها فاذا أمرت عليها فليس عليها مقام مثلها قال واذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بمصر وهي بمصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول اذا قامت بينة فن يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلقت أخبرنا سعيد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال المتوفى عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشر وذكر الله الطلاق للرجال باتنتين وثلاثة فاحتمل ان يكون ذلك كله على الاحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل ان يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والاحرار فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوى عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنها على الاحرار دون العبيد وذكر المواريث فلم يختلف أحد لقيته في أن المواريث للاحرار دون العبيد ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب الحر الزاني ولم يختلف من لقيت أن لا رجيم على عيذ ثيب قال وفرض الله عز وجل العدة بثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحبضة ففرق بين استبراء الأمة والحرة وكانت العدة في الحرار استبراء وتعبد وكذلك الحبضة في الأمة استبراء وتعبد (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا ممن حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما كان له نصف معدود ما لم تكن حاملا فلم يجز اذا وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة الا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما له نصف وذلك الشهور فأما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه ٣ قوله وان لم تعتد الخ كذا في النسخ والمعنى وان لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها القصد اه

منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينبغي أو زني بمسلة أو أصابها باسم نكاح أو فتن مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عيالهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزير والمسيح ولا يسمعونهم ضرب ناقوس وان فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يحدوا في أمصار الاسلام كنيسة ولا مجمعا لصلاتهم ولا يظهروا فيها جمل خمر ولا ادخال خنزير ولا يحدون بناء يتولون به بناء المسلمين وان يفرقوا بين هيتهم في الملابس والمسركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزنا نير على أوساطهم ولا يدخلوا

مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم تعرض لهم في خمرهم وخنزيرهم أقرب ورفع بنيانهم وان كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بنا عا طائل لبناء المسلمين لم يكن للمسلمين هدم ذلك نور كوا على ما وجدوا ومنعوا احداث مثله وهذا اذا كان المصر للمسلمين أحيوه أو قحوه عنوة وشرط هذا على أهل الذمة وان كانوا قحوا بلادهم على صلح منهم على تركهم

ذلك خلوها ولا يجوز أن يصالحوا على أن يتركوا بلاد الإسلام بعد توافيه ذلك ويكتبها الإمام أو يكتسبها منهم ويحلها لهم في بوان ويعرف عليهم عرفاء لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم أحد من غيرهم إلا رقه إليه وإذا أشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد يجمع البالغون منهم ثم يسألون عن صلحهم من أقرب أهل الجزية قبل منه ومن أقرب يادق لم يلزمه غيرها وليس (١٩٩) للإمام أن يصالح أحدًا منهم على أن يسكن الحجاز بحال ولا

بين أن يحرم أن يمر
ذمي بالحجاز ما لا يقيم بها
أكثر من ثلاث ليل
وذلك مقام مسافر
لاحتمال أمر النبي
صلى الله عليه وسلم
باجلائهم عنها أن
لا يسكنوها ولا بأس أن
يدخلها الرسل لقوله تعالى
وان أحد من المشركين
استجارك الآية ولولا أن
عمر رضي الله عنه أجل
من قدم المدينة منهم
تاجرا ثلاثة أيام لا يقيم
فيها بعد ثلاث رأيت
أن لا يصالحوا على أن
يدخلوها بحال ولا
يركوا يدخلونها إلا
بصلح كما كان عمر
رضي الله عنه يأخذ من
أموالهم إذا دخلوا
المدينة ولا يترك أهل
الحرب يدخلون بلاد
الإسلام تجارًا فان
دخلوا بغير أمان ولا
رسالة غنموا فان دخلوا
بأمان وشرط عليهم أن
يؤخذ منهم عشر أو أقل
أو أكثر أخذ فان لم يكن
شرط عليهم لم يؤخذ
منهم شيء وسواء كانوا

أقرب الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف شيء وذلك حيضتان ولو جعلناها حيضة أسقطنا نصف
حيضة ولا يجوز أن يسقط عنها من العدة شيء فأما الحمل فلا نصف له قد يكون يومًا من يوم وقع عليها الطلاق
وسنة وأكثر كما لم يكن للقطع نصف فيقطع الحر والعبد والأمة والحرّة وكان للزنا حدان أحدهما الجلد
فكان له نصف فجعل عليها النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يبطل عنها حد الزنا وحدت بأحد
حديثه على الأحرار وهذا مضى آثار عن رويناه عن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
فإذا تزوجت الأمة الحر أو العبد فطلقها أو مات عنها فسواء والعدة بها تعتد إذا كانت ممن تحيض حيضتين
إذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية حلت وتعتد في الشهر وخساو أربعين إذا كانت ممن لا تحيض من صغر
أو كبر وتعتد في الوفاة شهرين وخمس ليل وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها أو كانت مطلقة قال
ولزوجها في الطلاق إذا كانت بملك الرجعة عليها ما على الحرّة في عدتها وكذلك عليه من نفقتها في العدة
ما عليه من نفقة الحرّة ولا يسقط ذلك عنه إلا أن يخرجها سيدها فيمنعها العدة في منزله فتسقط النفقة
عنه كما تسقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه إلى بلد غير بلده وكذلك أن كانت مطلقة طلاقًا لا ملك الرجعة
كانت عليه نفقتها حاملًا ما لم يخرجها سيدها من منزله لأن الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن أولات
حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ولم نجد أثرًا لزامًا ولا إجماعًا بأن لا ينفق على الأمة الحامل ولو
ذهبنا إلى أن نزعهم أن النفقة على الحامل انما هي للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وكما يكون
لو كان مولودًا لم تبلغ نفقته بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله تعالى علينا اتباعه تعبدًا وقد ذهب بعض الناس
إلى أن جعل للطلق لا يملك زوجها رجعتها النفقة قياسًا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك
المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الأزواج فذهبنا إلى أنه غلط وانما أنفقنا على الحامل بحكم الله عز وجل
لأنها محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة لتي
لا يملك زوجها رجعتها إذا لم تكن حاملًا قال والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة
كالحرّة إلا ما وصفت من أن يخرجها سيدها أخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن
سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين
ويطلق تطلقتين وتعتد الأمة حيضتين فان لم تكن تحيض فشهريين أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان ثقة
أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من ثقيف أنه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه يقول لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر
قال وإذا طلق الحر أو العبد الأمة طلاقًا يملك فيه الرجعة فعدتها عدة أمة وإذا مضت عدتها ثم عتقت لم تعد
لعدة ولم ترد على عدتها الأولى وإن اعتقت قبل مضى العدة بساعة أو أقل أكلت عدة حرّة لأن العتق
وقع وهي في معاني الأزواج في عامة أمرها فان مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة قبل العتق لم ترثه
وكذلك لو ماتت لم يرثها وإن ماتت أو ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة أمة وقبل مضى عدة الحرّة
توارثا ويقع عليها الألو وطلاقه وطهاره وما يقع بين الزوجين قال وإذا كان طلاقه وإلاؤه وطهاره يقع
عليها إذا طلقت طلاقًا يملك فيه الرجعة إلى أن تنقضي عدتها فتعتق قبل تنقضي عدتها لم يجز والله تعالى
أعلم إلا أن تعتد عدة حرّة ويتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لزمها بالحرية ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها
طلاقًا يملك فيه الرجعة فلم تنقض عدتها حتى عتقت فاخترت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم أو خمسونهم أو لا يعرضون لهم وإذا تجروا في بلاد المسلمين إلى أفق من الآفاق لم يؤخذ منهم في السنة
الأمرة كالجزية وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ مما طهر من أموال المسلمين وأن يكتب لهم براءة إلى مثله من
الحول ولولا أن عمر رضي الله عنه أخذ منهم ما أخذناه ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة الأمرة قال ويؤخذ منهم ما أخذ عمر من المسلمين ربيع

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من طلق امرأته طلاقاً صحيحاً لم يدر ما أصابها من العسر واليسر) (قال الشافعي) (٢٠٠) ولا أحسبه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحدد الإمام بينه وبينهم ومن القطعية العسر (قال الشافعي) (٢٠٠)

تجاراتهم ما بين له ولهم وللعمامة ليأخذهم به الولاية وأما الحرم فلا يدخله منهم أحد بحال كان له به مال أو لم يكن ويخرج الإمام منه إلى الرسل ومن كان به منهم مريضاً أو مات أخرج ميتاً ولم يدفن بها وروى أنه سمع عدداً من أهل المغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع مسلم ومشرِك في الحرم بعد عامهم هذا

(باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلِك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله اختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب من تتوخ وبهراء وبني تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم وهكذا حفظ أهل المغازي قالوا رآهم عمر على الجزية فقالوا نحن عسرب لا تؤدى ما يؤدى العجم ولكن

فسخا بغير طلاق وتكمل منه عدة حرم من الطلاق الأول لأنها صارت حرة قبل أن تنقضي عدتها من طلاق تلك فيه الرجعة ولا تستأنف عدة لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحبها بنت على العدة الأولى لأنها مطلقة لم تمس فاعتما عليها من العدة الأولى كمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم عتقت في العدة ففيها قولان أحدهما أن تبني على العدة الأولى وإن لا خيار لها لأنها غير زوجة ولا تستأنف عدة لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج لا يقع عليها طلاقه ولا إيلؤه ولا طهاره ولا يتوارثان لو كانا في تلك الحال حرين والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمة ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقبضه على العدة في الطلاق الذي يملك فيه الرجعة وقال المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعتد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمة وقال في المسافر يصلي ركعة ثم ينوي المقام يتم أربعاً ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقيماً يصلي صلاة مسافر وهذا أشبه القولين والله تعالى أعلم بالقياس قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدتان قضت كما تقضيها الحرة وهي في النكاح الفاسد والاحداد كالحرة ثبتت عليها ما ثبتت على الحرة ويرد عنها ما يرد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضة (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأت بحيضة ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رأت أنه حلت وان لم تغسل وان اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم يعتد بتلك الحيضة وان اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وان لم تستيقن استبرأت نفسها بحيضة من ساعة يقبضها ثم حلت قال وان كانت حاملاً فاجلها أن تضع حملها وان استبرأت لم تكسح حتى تستبرأ وهي كالحرة في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت له أن لا يزوجها وان استبرأها ثم زوجها فالنكاح ثابت عليها رضى أو لم ترض فان مات سيدها ولم يطلقها زوجها ولم يمت فلا استبراء عليها من سيدها وان طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو طلاقاً بائناً فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لان فرجها ممنوع منه بشئ أباحه غيره بنكاح وعدة من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها منه حتى يموت سيدها لم تستبرئ من سيدها لان فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فانقضت عدتها منه ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحيضة قال ولو مات زوجها وسيدها وبعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر منها أربعة أشهر وعشراً تأتي فيها بحيضة وانما قلنا تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنهما لا يلزمهما معاً وانما يلزمها أحدهما فإذا جاءت بهما معاً على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها ان كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشرون وان كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين وخمس ليال فلا استبراء عليها من سيدها وان كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليال فعليها أن تستبرئ من سيدها بحيضة ولا ترت زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها تطليقة يملك الرجعة ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حراً اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشراً وورثت زوجها ولم ينال أن لا تأتي بحيضة لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

خدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزدا ما شئت من هذا الاسم لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عليهم الصدقة قال فإذا ضعفها عليهم فأنظر إلى مواشيهم وذهبهم وورقهم وأطعمتهم وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها وكل أمر أخذ فيه من مسلم خمس فخذ خمسين أو عشر فخذ عشرين أو نصف عشر فخذ عشرًا أو ربع

وأهل دينهم وإن كانوا يهوداً نصاعف عليهم فيه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله إن نزلت بالسليين نازلة بقوة عدو عليهم وأرجو (٣٠١) أن لا ينزلها الله بهم هادنهم إلا أمام على النظر للسليين إلى مدة يرجو

الله بالقوة عليهم لا يجوز مدة أهل الحديبية التي هادنهم عليها عليه الصلاة والسلام وهي عشر سنين فإن أراد أن يهادن إلى غير مدة على أنه متى بداله نقض الهدنة فجائز وإن كان قوي على العدو لم يهادنهم أكثر من أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الإسلام براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وجعل النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان بعد فتح مكة بسنين أربعة أشهر لأعله زاداً بعد قوة الإسلام عليها ولا يجوز أن يؤمن الرسول والمستامن إلا بقدر ما يبلغان حاجتهما ولا يجوز أن يقيم بهاسنة بغير جزية ولا يجوز أن يهادنهم على أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعسر من أن يعطى مشركاً على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين

من زوجها ولو كان زوجها عبداً فطلقها فطلقته عاتك الرجعة ثم ماتت سيدها وهي في عدتها من الطلاق أو اعتقها فلم تختر فراق الزوج حتى مات الزوج حراً كان له أمته الميراث وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشراً من يوم مات الزوج ولا استبراء عليهم من سيدها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسحاً غير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم يرثه وأكملت عدة الطلاق ولم يكن له عليها رجعة بعد اختيارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسيدها قال وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولاً كثيراً تلده النساء من آخر ساعات حياته فالولد لا حق به وهكذا في الحياة لو أعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها ولو جاءت به لا كثيراً تلده النساء من يوم مات أو أعتق لم يلزمه قال وعدة أم الولد إذا كانت حاملاً أن تضع حملها وإن لم تكن حاملاً فبضعة قال وإذا مات الرجل عن مدبرة له كان يطؤها أو أمة كان يطؤها استبرأت ببضعة فإن نكحت هي أو أم الولد قبلها ففسخ النكاح وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبراء عليها وأحب إلى لولم تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت للعباد أمراً ثم كاتب فاشترى لها التجارة فالشراء جائز كما يجوز شراءه لغيرها والنكاح فاسد إذا جعلته ملكها لم يجعل له نكاحها وتعتد من النكاح ببضعتين فإن لم تكن نبض فشهراً ونصف وأيسر له أن يطأها بالملك لأنه لا عاتك ملكاً تاماً وإن عتق قبل مضي عدتها كان له أن يطأها وهي تعتد من مائة إنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكره له وطأها في هذه الحال أنما أكرهه ذلك في الماء الفاسد ولا أحرمه عليه ولا أفسد النكاح ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد تركه وفاء أو لم يتركه أو ولداً كانوا معه في الكتابة أو أحراراً ولم يدعهم ولورضى السيد أن يزوجه أياها فزوجه أياها لم يحجز لانها ملك للمكاتب كما عاتك ماله ولورضى أن يتسراها لم يكن ذلك له ولو تسراها المكاتب فولدت ألحقته بالولد ومنعته الوطء وفيها قولان أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يخفها لاني قد حكمت لولدها بحكم الحرية إن عتق أبوه والثاني أن له بيعها إن خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعها إن لم يخفها وإن مات استبرأت ببضعة كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعته وطأها أو أراد بيعها استبرأت ببضعة لا تزيد عليها وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة وإن مات (١) حين تمكته حراً أو مملوك ففسد النكاح ينسخ وعدتها عدة مطلقة لا عدة متوفى عنها زوجها ولا نزلت منه إن كان حراً لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيده زوجها أياها بآذانها فالنكاح ثابت ومتى ورثت منه شيئاً كان كما وصفت وإذا مات الرجل وجاءت امرأته بولاً كثيراً تلده النساء ألزمت الميت الولد أقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها ما لم تنكح زوجاً يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولاً فأنكر الورثة أن تكون ولادته فجاءت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولادته لزم الميت وهكذا كل زوج محمداً لأمراً أنه ولم يقذفها فقال لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقربه أو بالجل به أو تأتى المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولادته فليزمه إلا أن ينفيه بلعان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقرب بالدخول بها ولا ورثته وجاءت بولاً لسنة أشهر من يوم نكحها أو أكثر لم يلزمه وكذلك لو طلقها لزمه لا كثيراً تلده النساء إلا أن ينفيه بلعان وإذا مات الصبي الذي لا يجمع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات فعدها أربعة أشهر وعشراً لأن الحمل ليس منه ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشراً أكملت أربعة أشهر وعشراً وإن مضت الأربعة أشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتحذف الأربعة الأشهر والعشر ولا تحذف

(١) قوله حين تمكته كذا في النسخ ولعله حين تمكته بالثلاثة والتأنيث أي اعتدادها تأمل

(٢٦ - الام شامس) ومقتواين طاعرون على الحق إلا في حال يخافون الاضطلام فيعطون من أموالهم أو يفقدى مأسوراً فلا بأس لأن هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الإمام على ما لا يجوز فاطاعة نقضه كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال ولم يستزف فجاءته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسابة مهاجرة فجاء أخوها يطلبانها فأنعها

أخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا وأعطى الإمام قوم من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جازمه لم يحل له الاتزعه منهم بلا عوض وإن ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى (٢٠٣) أهله قيل له أهلكهم أشفق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم

بعدها وإذا نكح الخصى غير المحبوب والخصى المحبوب وعلمت زوجتها ما قبل النكاح فرضيتا وبعد النكاح فاخترتا المقام فالنكاح جائز وإذا أصاب الخصى غير المحبوب فهو كالرجل غير الخصى يجب المهر بأصابته وإذا كان أبقى للخصى شيء ينسب في الفرج فهو كالخصى غير المحبوب وإن لم يبق شيء وكان والخصى ينزلان لحقهما الولد كما يلحق الفعل واعتدت زوجتهما منهما كما تعتد زوجة الفعل من الطلاق والوفاة وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفعل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يحسن ويفيق إذا طلق في حال جنونه وإن طلق في حال صحته جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاقه والمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصحيح ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان لأنه ليس ممن يعقل لعانا ولا تبين منه امرأته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأحمال أن يضعن حملهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مطلقة طلقت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض عدتها بالحيض لأنها ليست من أهلها إنما أجلها أن تضع حملها (قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتأيت أحصت الحيض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض فإن ارتجعهما زوجها في حال ارتبائها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وإن عمل فأصابها فلها المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتأ من الحمل فمر بها ثلاثة أشهر ولا تخالف حال التي ارتأيت من الحمل وهي تحيض فحاضت ثلاث حيض إن برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال ربيبة مرت بها أو غير ربيبة وإن لم تبرأ من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وإن راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق عملا للرجعة أنفق عليها في الحيض أو الشهور وإن أنفق عليها وهو برأه جلا بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور ويرجع عليها بما أنفق بعد مضي العدة بالشهور والحيض ويرجع بما أنفق حين كان يراها حاملا فإن كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم أنفست ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الربيع » أنفست ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تنكح المرتبة من المطلقات ولا المنوفى عن زوجها من الحمل وإن أوفين عددهن لأنهن لا يدرين ما عددنهن الحمل أو ما اعتددين به وإن نكحن لم ينسخ النكاح ووقفنا فإن برئت من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأنا حين نكحن وهن مرتأيات وإن كان الحمل منعناهن الدخول حتى يبين أن ليس حمل فإن وضعن أبطلنا النكاح وإن بان أن لا حمل فليتاينيهن وبين الدخول (قال) ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطريقة عين وإن كانت حاملا باثنتين أو ثلاثة فوضعت الأول فلزوجها علم الرجعة حتى تضع الثاني فإن راجعها بعد وضع الأول رهي

ولعلمهم بقونهم بأنفسهم مما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف أو عذاب وإنما نتموا منهم دينهم فكانوا يشددون عليهم بترك دينهم كرها وفدوضع الله المأثم في أكرههم أو لا ترى أن النساء إذا أريد بهن الفتنة ضعفن ولم يفهمن فهم الرجال وكان التفتة تسعهن وكان فهن أن يصيبن أزواجهن وهن حرام عليهن قال وإن جاءتنا امرأة مهادنة أو مساة من دار الحرب إلى موضع الإمام فجاء سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وإن جاء زوجها ففيها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو ما دفع اليها من المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندي وليس لأحد أن يعقده هذا العقد إلا الخليفة أو رجل بأمره لأنه يلي الأموال كلها

وعلى من بعده من الخلفاء إنفاذه ولا بأس أن يصالحهم على خراج على أرائهم بكون في أموالهم مضمونا كالجزية تجدد ولا يجوز عشور ما زرعو لأنه مجهول باب تبديل أهل النمة دينهم (قال الشافعي) أصل ما أبني عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دار دين كأي الآن يكون آباءه أو آباؤه قبل نزول الفرقان فلا تقبل من بدل يهودية بنسبانية أو نصرانية بمجوسية أو مجوسية بنسبانية

أو بغير الإسلام وإنما أذن الله بالخذ الخزيه منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده فإن أقام على ما كان عليه والابنذ اليه عهده وأخرج من بلاد الإسلام بماله وصار حرباً ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها (قال المزني) رحمه الله قد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذباح (٢٠٣) إذا بدلت بدين يحل نكاح أهلها فهي حلال

وهذا عندي أشبه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المزني) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندي في القياس وبالله التوفيق باب نقض العهد

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا انقضض الذين عقدوا الصلح عليهم أو جماعة منهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو يرسلون إلى الامام أنهم على صلحهم فلا مام غزوهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وغنمة أموالهم وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ببني قريظة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصنه فلم يفارق الناقض الا نفر منهم وأعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تجدد حر كة ولد أو قفنا الرجعة فان ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطاً تبين له من خلق آدميين شيء فرجعت ثابتة وان لم تضع شيئاً الا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد أو ما لا يتبين فيه شيء من خلق آدميين فالرجعة باطلة وكذلك هذا لو وضعت الاولين وبقى ثالث أو شيء تجده تراه ثالثاً أو ثلاثة وبقى رابع لا تحلوا أبداً من زوجها الا بوضع آخر حلها وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرها مما لا يبين له خلق آدمي حلالاً قال ولو ارتجعها وقد خرج بعض ولدها وبقى بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تحلومنه حتى يفارقها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فقد انقضت عدتها وان لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تحلومنه المعتدة من الطلاق والوفاة من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو بطن أو ما إذا روى علم من رآه أنه لا يكون الا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا يبين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة قال وإذا ألفت شيئاً مجتمعا شئ فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تحلوا إلا بما لا يشك ككن فيه وان اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه وقال زوجها لم تضعي فالقول قولها مع عينا وان لم تحلف ردت اليمين على زوجها فان حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وان لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئاً أشك فيه أو شيئاً لا أعقله وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حرائر عدول مسلمات لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فيهن والدته ولا ولد وتقبل اخواتها وغيرهن من ذوى قرابتهن والاحبيبات ومن أرضعهما من النساء ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدري هي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت فلي عليك الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة حق له والحلول من العدة حق لها فإذا لم تدع حقها فتكون أمك بنفسها لأنه فيها دونه لم يزل حقه انما يزول بأن تزعم هي أنه زال قال ولو لم يدري هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولادة أو بعده بان كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لان العدة تجب على المطلقة فلا نزيلها عنها الا بيقين أن تأتي بها وكان الورع أن لا يرتجعها الا أن لا أدري لعلها قد حلت منه ولو ارتجعها لم يمنع لأنه لا يجوز لي منعه رجعتها الا بيقين أن قد حلت منه قال والحرمة الكتابية تكون تحت المسلم أو الكتابي في عدد الطلاق أو الوفاة وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والاحداد وغير ذلك ويلزم لها بكل وجه سواء لا يختلفان في ذلك والحرمة المسلمة الصغيرة كذلك وكذلك الامة المسلمة الا أن عدة الامة في غير الحمل نصف عدة الحرمة وأن اسيد الامة أن يخرجها وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق عاك الرجعة ولا حل قال وتجتمع العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتفرق في غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوحه نكاحاً فاسداً بالفرقة فعدتها ما ساء لا يختلفان في موضع الحمل والافراء والشهور غير أن لانفقة لمنكوحه نكاحاً فاسداً في الحمل ولا سكني الا أن يتطوع المصيب لها بالسكني ليحصنها فيكون ذلك لها بتطوعه وله بتحصنها وإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فمات عنها ثم علم فساد النكاح بعد موته أو قبله فلم يفرق بينهما حتى مات فعليه أن تعتد عدة مطلقة ولا تعتد عدة متوفى عنها ولا تحذف في شيء من عدته ولا ميراث بينهما لانهم لم تكن زوجة وانما استبرأ بعدة مطلقة لأن ذلك أقل ما تعتد به حرمة فتعتد الا أن تكون حاملاً فتضع حملها فتحل للازواج بوضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً عاك في الرجعة أو لا عاكها فلم يحدث لها

(٣) قوله ولو قالت وضعت الخ كذا في السخ وتأمل في جواب لو ولعله في قوله فاستشهدت بهن تأمل

قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الفتح بغدر ثلاثة نفر منهم وتركهم معونة خراعة وإيوائهم من قاتلها قال ومضى ظهر من مهادين ما يدل على خيانتهم بنذ اليهم عهدهم وأبلغهم ما منهم ثم هم حرب قال الله تعالى وما تخافن من قوم خيانة الآية باب الحكم في المهادين والمعاهدين وما ألتف من خرمهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم

عن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل الذي يتوادلح هود كافتة على غير جريرة وأن قول الله عز وجل فإن جاوله فاحده
بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت فيهم ولم يقرروا أن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين زنيا وهذا أشبه بقول الله عز وجل
وكيف يحكمونك وعندهم التوراة الآية (٢٠٤) قال وليس للامام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم

الزوج رجعة ولا نكاحا حتى ولدت لا أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد ولم يقر
بالحمل فالولد منى عنه بلالغان لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلده النساء وان كان الطلاق لا علك فيه
الرجعة ردت نفقة الحمل ان كانت أخذتها وان كان علك الرجعة فلم تقر بثلاث حيض مضت أو تكون ممن
تعتمد بالشهور فتقر بمضي ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما تحيض له ثلاث حيض وذلك أني أجعلها طاهرا
حين طلقها ثم تحيض من يومها ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة
الى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة ابتدى ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم
طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وان كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا أقل ما كانت
تحيض لأن ذلك اليقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضية بالحمل لأنها مفسدة للحيضة وواضحة للحمل
فلو كانت عدتها الشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ورثت من العدة بوضع الحمل وان لم
يلزمه الولد كان من غيره قال ولو أقربه الزوج كان ابنه لأنه قد يرتجع وينكح نكاحا جديدا ويصيب
بشبهة في العدة فيكون ولده ولو لم يقربه الزوج ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة أو نكحها اذا كان
الطلاق بائنا وأصابها وهي ترى أن له عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات ولم يقر لم يلزمه الوالد في شيء من
هذا وعليه البين على دعواها ان كان حيا وعلى ورثته على علمهم ان كان ميتا وسالت أعيانهم واذا طلق
الرجل امرأته طلاقا علك فيه الرجعة أولا علكها فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولدا
لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالولد أبا للاحق بالأب لا أكثر ما يكون له حمل
النساء من يوم طلقها كان الاب حيا أو ميتا لا ينفي الولد عن الأب الابان تأتي به لا أكثر مما تحمّل النساء من
يوم طلقها أو يلتعن فينفيه بلغان أو تزوجت زوجا غيره فتهكون فراشا واذا تزوجت زوجا غيره وقد أقرت
بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها أو لم يقر حتى جاءت بولادة ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولده
الآن ينفيه بلغان وكذلك لو قالت كذبت في قولي انقضت العدة لم تصدق على الزوج الاول ولو ولدته لأقل
من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح إلا خر وعام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الاول كان
للاول ولو وضعته لأقل من سنة أشهر من يوم فارقتها الاول كان للاول ولو وضعته لأقل من ستة أشهر
من يوم نكحها إلا حروا أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول لم يكن ابن واحد منهما لأنها وضعت من
طلاق الاول لما لا تحمّل له النساء ومن نكاح الآخر لما لا تلده النساء واذا قال الرجل لامرأته كلما ولدت
فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالولد الاول وانقضت عدتها بالولد الآخر ولم يقع به
طلاق لان الطلاق وقع ولا عدة عليها ولو ولدت ثلاثا في بطن وقعت تطليقتان بالولدين الاولين لان
الطلاق وقع وهو علك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث ولا يقع به طلاق ولو كانت المسئلة بحالها ولدت
أربعة في بطن وقع الثلاث بالثلاث الاولات وانقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كلما
ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالاول وحلت للزوج بالآخر
وان كان الطلاق لا علك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وان كان علك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل
ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وانما فرقت بين هذا
والمسائل قبله لان الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها ووقع بوضع حملها
منه ثم لم يحدث نكاحا ولا رجعة فيلزمه بواحد منهما ولم يقربه فيلزمه اقراره وكان الولد من نكاحه بلالغان وغير

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتداء الخ تأمل

الحكم اذا جاوله في حد
لله تعالى وعليه ان يقيمه
لما وصفت من قول الله
تعالى وهم صاغرون
(قال المرنزي رحمه الله)
هذا أشبه من قوله في
كتاب الحدود ولا يحدون
وأرفعهم الى أهل دينهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وما كانوا يدينون به
فلا يجوز حكمنا عليهم
بابطاله وما أحدثوا مما
ليس بجائز في دينهم وله
حكم عندنا أمضى عليهم
قال ولا يكشفون عن
شيء مما استحلوه مما لم
يكن ضررا على مسلم أو
معاهد أو مستأمن
غيرهم وان جاءت
امرأة رجل منهم
تستعدي بأنه طلقها أو
آلى منها حكمت عليه
حكمي على المسلمين
وأمرته في الظهار أن
لا يقربها حتى يكفر
رقبة مؤمنة كما يؤدي
الواجب من حد وجرح
وأرش وان لم يكفر عنه
وأنفذ عتقه ولا أفسح
نكاحه لان النبي صلى
الله عليه وسلم عما
عن عقد ما يجوز أن
يستأنف ورد ما جاوز

العدد الا أن يتحاكوا وهي في عدة فنفسخه وهكذا كل ما قبض من ربا أو ثمن خرا وخزير ثم أسلم أو أحدهما عنى عنه
ومن أراق لهم خرا أو قتل لهم خزير الم يضمن لان ذلك حرام ولا ثمن لحرم فان قيل فانت تقرهم على ذلك قيل نعم وعلى الشرع بالله وقد أخبر
الله تعالى انهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لا ثمن له وان استحلوه قال واذا كسر لهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وان كان

من عود وكان إذا فرق صلح لغير الصليب فثأنقص الكسر العود وكذلك الطنبور والرمزمار ويجوز النصراني أن يقارض المسلم أو كره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه أو كره أن يكرى نفسه من نصراني ولا أفسخه وإذا اشترى النصراني معصفاً ودقترافه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو أوصى ببناء كنيسة لصلاة النصارى ففسوخ (٣٠٥) ولو قال ينزلها المارة أجرته وليس في بنائها

معصية الابن تبنى
لصلاة النصارى ولو قال
اكتبوا بثلاث التوراة
والانجيل فسخته
لتبديلهم قال الله تعالى
فويل للذين يكتبون
الكتاب بأيديهم الآية

كتاب الصيد والذبائح
املاء من كتاب أشهب
ومن اختلاف أبي
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين
كلب وغيره وما يحل من
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه
الله كل معلم من كلب
وفهر ونمر وغيرها من
الوحش وكان إذا أشلى
استشلى وإذا أخذ
حبس ولم يأكل فإنه إذا
فعل هذا مرة بعد مرة
فهو معلم وإذا قتل فكل
ما لم يأكل فإن أكل فلا
تأكل فأنما أسكت على
نفسه وذكر الشعبي
عن عدي بن حاتم رضي
الله عنه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم
يقول فإن أكل فلا
تأكل قال وإذا جمع

يمكن أن يكون أبداً في الظاهر منه فإن قال قائل فكيف لم يتف الولد إذا أقربت أمه بانقضاء العدة ثم ولدته لأكثر من ستة أشهر بعد إقرارها قيل لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فتقرر بانقضاء العدة على الظاهر والجل قائم لم تقطع حق الولد بإقرارها بانقضاء العدة والزمن الأب ما أمكن أن يكون جلا منه وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء ولما كان هذا هكذا كانت إذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لا أكثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم أجعل الولد ولده في واحد منهما فإن قال فإن التي يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة ففي بعض الأمر دون بعض ألا ترى أنها تحل بالعدة لغيره وليس هكذا امرأته وقيل له أيحل له إصابتها بعد الطلاق بغير رجعة فإن قال لا ولكنه لو أصابها جعلتها رجعة قيل فكيف يكون عاصياً بالاصابة مراعاة المعصية ويقال له أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بائن فجاءت بولد فادعى الشبهة فإن قال يلزمه قيل فقد أزمته الولد بالاصابة في العدة من طلاق بائن الزامه الولد في العدة من طلاق يملك فيه الرجعة فكيف نفيت عنه في أحدهما وأثبتته عليه في الآخر وحكمهما في الحاق الولد عندك سواء

(عدة الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن مائة إلى الحول غير إخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزول آي الموارث وأنهما منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على بعض فيما يذكرون حكماً أحكى من معاني قولهم وإن كنت قد أوصيت بعضه بأكثر مما أوصى به وكان بعضهم يذهب إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقتها وكسوتها وسكنها وإن قد حذر على أهل زوجها إخراجها ولم يحظر عليها أن تخرج ولم يحرج زوجها ولا وارثه بخروجها إذا كان غير إخراج منهم لها ولا هي لأنها إنما هي تاركة لحق لها وكان مذهبه أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع إن لم يكن لزوجها ولد والثلث إن كان له ولد وبين أن الله عز وجل أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر ليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله إلا أن تكون حاملاً فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أقرب ويسقط بوضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من نسخ الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالميراث ما لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك لا اختلاف علمته في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقول الأكثر من أهل العلم مع السنة أن أجلها إذا كانت حاملاً وكل ذات عدة أن تضع حملها قال وكذلك قول الأكثر أن عليها أن تعتد في بيت زوجها وليس لها الخيار في أن تخرج مع الاستدلال بالسنة قال وكان قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون على الحر أن تدون الماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج وإن الطلاق والوفاء في الحوامل المعتدات سواء وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحر تحل بوضع حملها أخبرنا مالك عن عبد بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما

البازي أو الصقراً والعقاب أو غيرها مما يصيد أن يدعى فيجيب ويشلى فيطير أو يأخذ فيحبس مرة بعد مرة فهو معلم فإن قتل فكل وإذا أكل ففي القياس أنه كالكلب (قال المزني) رحمه الله ليس البازي كالكلب لأن البازي وصفه انما يعلم بالطعم وبه يأخذ الصيد والكلب يؤدب على ترك الطعم والكلب يضرب أذبالاً لا يمكن ذلك في الطير فهو ما يختلفان فيؤكل ما قتل البازي وإن أكل ولا يؤكل ما قتل الكلب إذا

أكل لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل أحييت له أن يسمى الله تعالى فإن نسي فلا بأس لأن المسلم يذبح على اسم الله ولو أرسل مسلم ومجوسي كليين متفرقين أو طائرين أو سميين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمي أو أرسل كلبه على الصيد فوجدته قتيلا فالخبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنعت وما أصميت هو ما قتله وأننت ترأه وما أنعت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبح فلا يضره ما حدث بعده وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو لم يلمسه ما يبلغ الذبح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا يأكل كل كان معه ما يذبح به أو لم يكن فإن لم يمكنك أن تذبحه ومعه ما تذكبه به ولم تفرط حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سهمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه رأى صيدا ونواه وأن أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل النية إلا مع عين ترى ولو كان لا يجوز إلا ما نواه بعينه لكان العلم يحيط أن لو أرسل سهمي على مائة نطي أو كلبا فأصاب واحدا فالواحد المصاب غيره نوى بعينه ولو خرج الكلب إلى الصبر من غير إرسال صاحبه فزجره فزجره أسلاه فاستنلى فأخذه وقتل أو

شاب والآخر كهمل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها فحسنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكح من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فحلت قال فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكح أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبيعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليال فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فربها أبو السنابل ابن بعلك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنعت للزواج انها أربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنابل وليس كما قال أنك قد حلت فزوجه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لو ولدن وزوجها على سريره لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للمتوفى عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسبها الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا تراث لم يكن لها النفقة لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للزواج مكانها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيبها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة وهكذا المعسدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيبها حتى تطهر فإذا ولدت ولداً أو وصفت كانت تحدر حركة تخاف أن يكون ولداً ثانياً أو وضعت ثانياً وخافت أن تكون الحركة ولداً ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولاً وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحدر حركة فالنكاح موقوف فإن ولدت فالنكاح مفسوخ وإن علم أنه ليس ولد فالنكاح ثابت فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعهما وزوجها وهي تحدر حركة وقفت الرجعة فإن ولدت آخر أو أسقطته فدينين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سهواً أو عمدًا أو ضرب به إنسان أو هي فالنكاح مينا أو حيا فخلوعدها بذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضرب به آثمان بشر به وهذا هكذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من نكاح فأسد تحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى ينبت له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدتها فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة أولات الأجمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاة والطلاق والنكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأى وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وذمة المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان حر أو عبد أو ذمي حرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشر ينظر إلى الساعة التي توفي فيها لزوجه فتعتمد منها بالأيام فإذا رأت الهلال اعتدت بالأنه قال كانه مات نصف النهار وقبيل من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

شاب والآخر كهمل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها فحسنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكح من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فحلت قال فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكح أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبيعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليال فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فربها أبو السنابل ابن بعلك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنعت للزواج انها أربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنابل وليس كما قال أنك قد حلت فزوجه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لو ولدن وزوجها على سريره لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للمتوفى عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسبها الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا تراث لم يكن لها النفقة لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للزواج مكانها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيبها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة وهكذا المعسدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيبها حتى تطهر فإذا ولدت ولداً أو وصفت كانت تحدر حركة تخاف أن يكون ولداً ثانياً أو وضعت ثانياً وخافت أن تكون الحركة ولداً ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولاً وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحدر حركة فالنكاح موقوف فإن ولدت فالنكاح مفسوخ وإن علم أنه ليس ولد فالنكاح ثابت فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعهما وزوجها وهي تحدر حركة وقفت الرجعة فإن ولدت آخر أو أسقطته فدينين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سهواً أو عمدًا أو ضرب به إنسان أو هي فالنكاح مينا أو حيا فخلوعدها بذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضرب به آثمان بشر به وهذا هكذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من نكاح فأسد تحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى ينبت له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدتها فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة أولات الأجمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاة والطلاق والنكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأى وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وذمة المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان حر أو عبد أو ذمي حرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشر ينظر إلى الساعة التي توفي فيها لزوجه فتعتمد منها بالأيام فإذا رأت الهلال اعتدت بالأنه قال كانه مات نصف النهار وقبيل من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

خمساً

كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استسلاه صاحبه أو غيره

من تجاوز ذلك وإذا ضرب الصيد فقطعه قطعاً من كل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه يد أو رجلاً أو ذناً أو شيئاً يمكن أن يرد على ذلك أن يعش بعد ساعة أو مدة أكثر منها ثم قتله بعد برميته أكل كل ما كان ثابتاً فيه من أعضائه ولم يأكل العضو

الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحي بعد قطعه ولو مات من قطع الأول أو كليهما معالان ذكاة بعضه ذكاة كله ولا بأس أن يصد المسلم بكلب الجوسي ولا يجوز أن كل ما صاد الجوسي بكلب مسلم لأن الحكم حكم المرسل وإنما الكلب أداة وأي أبويه كان مجوسيا فلا يرى تؤكل ذبيحته وقال في كتاب النكاح ولا ينكح إن كانت جارية وليست (٢٠٧) كالصغيرة يسلم أحد أبويها لأن الإسلام لا

يشركه الشرك والشرك يشركه الشرك ولا يؤكل ما قتلته الاحيولة كان فيها سلاح أولم يكن لانها ذكاة بغير فعل أحد * والذكاة وجهان أحدهما ما كان مقدورا عليه من انسي أو وحشي لم يحل الا بان يذكي وما كان ممتنعا من وحشي أو انسي فما قدرته عليه من الرمي أو السلاح فهو به ذكي وقال صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه الا ما كان من سن أو ظفر لان السن عظم من الانسان والظفر مدي الحبش ونبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ذكاة الانسي مثل ذكاة الوحشي اذا امتنع قال ولما كان الوحشي يحل بالعقر ما كان ممتنعا فاذا قدر عليه لم يحل الا بما يحل به الانسي كان كذلك الانسي اذا صار كالوحشي ممتنعا حل بما يحل به الوحشي قال ولو وقع بعير في بئر وطعن فهو كالصيد ولو رمي صيدا

خمساً ثم روى الهلال فتخصى الخمس التي قبل الهلال ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة وان اختلفت فكان ثلاث منها تسعاً وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين انما الوقت فيها الأهلة فاذا أوفت الأهلة الأربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوى الأربعة الأشهر وان مات وقدمضى من الهلال عشرياً لاحت ما بقي من الهلال فان كان عشرين أو تسعة عشر يوماً حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه فاذا اكمل لها ثلاثون يوماً بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشر بلياليها فاذا أوفت لها عشر إلى الساعة التي مات فيها فقد مضت عدتها ولو كانت محبوسة أو عيماً لا ترى الهلال ولا تخبر عنه أو أطبق عليها الغيم اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوماً والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوماً ولم تحل في شيء من ذلك من زوجها حتى توفي هذه العدة أو ثبت لها أن قد دخلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت وليس عليها أن تأتي في الأربعة الأشهر والعشر بحضة لان الله عز وجل جعل للحيض موضعاً فكان بفرض الله العدة لا الشهور فكذلك اذا جعل الشهور والأيام عدة فلا موضع للحضة فيها ومن قال تأتي فيها بحضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها أرايت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو سنتين المرأة أما يكون من جعلها تعد سنة أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو اربأت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك في جميع العدد وكذلك لو جاءت في الأربعة الأشهر والعشر بحضة وحيض ثم اربأت استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثاً أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون لا علق رجعتها وهو صحيح ثم مات لم ترثه واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مرة واحدة ثم مرضه ثم مات وهي في العدة لم ترثه واعتدت عدة الطلاق لأنه قد صح في حال لو ابتدأ طلاقها فيها ثم مات لم ترثه فكان في العدة مطلقاً ولم يحدث رجعة ولو طلقها مرة واحدة ثم مرضه وهي في العدة فان كان الطلاق يملك فيه الرجعة ورثته وورثها لو ماتت لأنها في معاني الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق في العدة قال ولو طلقها طلاقاً لا يملك فيه رجعتها وهو مريض ثم ماتت في العدة لم يرثها وان مات وهي في العدة فقول كثير من أهل الفتيا انها ترثه في العدة وقول بعض أصحابنا انها ترثه وان مضت العدة وقول بعضهم لا ترث مبتوتة هذا مما استخبر الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استخار الله تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة طلقها مرة واحدة أو صحيحاً «قال الربيع» من قبل أنه لو آلى منها لم يكن مولياً ولو تظاهر منها لم يكن مظاهراً ولو قدفها كان عليه الحد ولو ماتت لم يرثها فلما كانت خارجة من معاني الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما خاطب الله عز وجل الزوجة فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف طلقها على أنها لا ترث ان شاء الله عنده (قال لشافعي) واختلف أصحابنا فيها ان نكحت فالذي اختار أن ورثت بعد معنى العدة ان ترث ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ترثه فترث زوجين وتكون كالناركة لحقها بالتزويج وقد قال بعض أصحابنا ترثه وان تزوجت عدداً ورثت أزواجاً وقال غيرهم ترث في العدة لا ترث بعدها أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبنتها ثم يموت وهي في عدتها فقال ابن الزبير يطلق عبد الرحمن بن عوف فما ضربت الأصبغ الكليسة فبنتها ثم مات وهي في عدتها فوزثها عثمان فقال ابن الزبير فأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة وقال غيرهم ان كانت مبتوتة لم ترثه في عدة ولا غيرها وهذا قول يصح لمن قال به وقد ذهب اليه بعض أهل الآثار والنظر فغال

فكسره أو قطع جناحه ورماه آخر فقتله كان حراماً وكان على الراعي الاخر قيمته بالحال التي رماها مكسوراً أو مقطوعاً (قال المزني) رحمه الله معنى قول الشافعي عندي في ذلك أنه انما يغرم قيمته مقطوعاً لأنه رماه فقطع رأسه أو بلغ من مقتله ما يعلم أنه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرحاً الأول ثم أخذه به فمات في يديه فقدمت من جرحين فعلى الثاني قيمة جرحه مقطوع الجناح الأول ونصف قيمته

فيكون قيمته محروجا الجرحين الأولين في قياس (٢٠٨) قوله ولورميه معا فقتلاه كان بينهما نصفين ولورميه الأول ورمة
 الثاني ولم يدرأ ببلغه
 الأول أن يكون ممتعا
 أو غير ممتنع جعلناه
 بينهما نصفين ولورمي
 طائر الجرحه ثم سقط
 الى الأرض فأصيبناه
 ميتا لم ندر أمانات في
 الهواء أم بعد ما صار الى
 الأرض أكل لانه
 لا وصل الى أن يكون
 ما نؤذ الا بالوقوع
 ولورم هذا حرم كل طائر
 رمي فوقع فمات ولكنه
 لو وقع على جبل فتدري
 عنه كان مترديا لا يؤكل
 الا أن تكون الرمية قد
 قطعت رأسه أو ذنبه
 أو قطعت باثنين فيعلم
 أنه لم يترد الا مذكى
 ولا يؤكل ما قتله الرمي
 الا ما خرق برقه أو قطع
 بجمده فاما ما جرح بثقله
 فهو وقيدة وما ناله
 الجوارح فقتله ولم
 تدمه احتمل معنيين
 أحدهما أن لا يؤكل
 حتى يخرج قال الله تعالى
 من الجوارح والآخرة
 انه حبل (قال المزني)
 الأول أو لاهما به
 قياسا على رامي الصيد
 أو ضاربه لا يؤكل الا أن
 يجرحه (قال الشافعي)

وكيف ترثه امرأه لا يرثها ولا تحلل له وانما ورث الله تعالى عز ذكرا الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على
 الأزواج العدة فان قلم لا تعتد لانها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته فان قلم تعتد
 فكيف تعتد منه غير زوجة له وان مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفعتد امرأه أربعة أشهر وعشر
 بعد ثلاث حيض وان كانت اذا مضت لها ثلاث حيض وهو من يرض فسكت جاز لها النكاح أفعتد منه ان
 توفي وهي تحل لغيره ومن ورثها في العدة أو بعد مضتها ينبغي أن يقول أوزنها بالاتباع ولا أجعل عليها عد
 لأنها ليست من الأزواج وانما جعل الله تعالى العدة على الأزواج واذا مات عنها فلم تعلم وقت موته اعتدت من
 يوم تستيقن موته أربعة أشهر وعشرا قال وان لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ثم قامت
 بينة بموته فقد مضت عدتها ولا تعود لعدة ولا اخداد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولوارث ذرية
 المرأة عن الاسلام امرأها تعتد عدة الطلاق فان قضتها قبل أن يرجع الى الاسلام فقد بانث منه وان لم تقضه
 حتى تاب الزوج بالرجوع الى الاسلام مات قبل مضى آخر عدتها أو بعده فسواء ورثه في هذا كله لانهم
 زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا قد مضت عدتك قبل أن يتوب وقالت لم تمض حتى
 تاب وهم يتصادقون على توبه الزوج فالقول قول المرأة مع عيبتها ولو أقرت بانقضاء العدة قبل أن يتوب فلا شيء
 لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والا حسد أدت في فيها ثلاث حيض لأنها مقرة بان عليها العدة تين في إقرار
 مختلفين ولو لم يمت ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل أن يموت لم تنقض
 عدتي كانت امرأته بحالها وأصدقها أن عدتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة لزوجها عليها الرجعة قاله
 قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض فلزوجها الرجعة وان قالت قد انقضت عدتي فكذبها الزوج أخلفه
 فان حلفت بالقول قولها مع عيبتها وان لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عدتها فان نكل لم ترد عليها واد
 مات الرجل وله امرأتان قد طلق أحدهما طلاقا لا يملك فيه الرجعة ولا تعرف بعينها اعتدتا أربعة أشهر
 وعشرا تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض والله الموفق

(مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقا
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة قال فكانت هذه الآية في المطلقا
 وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتملت أن تكون في فرض السكنى للطلقات وما
 انراجهن تدل على أن في مثل معناه في السكنى ومنع الاخراج المتوفى عنهن لانهن في معناه في العا
 قال ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على المتوفى عنها أن تمكث في بيتها حتى يبر
 الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها لا
 مالك ماله ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لان ماله مملوك لغيره (١) وانما كانت السكنى بالمو
 اذ لا مال له والله تعالى أعلم أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب
 ابن عجرة أن الفريضة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها جاءت الى رسول
 صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خذرة فان زوجها خرج في طلب أعبده أبقوا حتى

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ وضبط عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غ
 ظاهر تأمل كتبه صحيحه

رحم الله ولورمي شخصاً يحسبه حجراً فأصاب صيدا فلأكله ما رأيته محرماً كالأخطأ شاة فذبحها لا يريدها كان
 وكذا لو ذبحها وهو براها خشبة لبنه ومن أحرز صيدا فأفلت منه فصاده غيره فهو الأول وكل ما أصابه حلال في غير حرم مما يكون عك
 حرامها وغيره فلا بأس انما منع (٢) بحرمه بغيره من حرم أو أحرام ولو تحول من برج الى برج فأخذه كان عليه رده ولو أصاب طيما مقرط

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع بطن شاة فوصل الى معاه ما يستيقن انها ان لم تذك ماتت فذ كبت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكبت والذكاة جازية بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله انها لا تؤكل اذا بلغ بها المالبقاء لحياتها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقيس (٢٠٩) لاني وجدت الشاة تموت عن ذكاة فتحصل

وعن عقير فتحرم فلما وجدت الذي أوجب الذبح موتها وتحليلها لا يبدلها كل السبع لها ولا يرد بها كان ذلك في القياس اذا أوجب السبع موتها وتحريمها لم يبدلها الذبح لها ولا أعلم خلافا أن سباعا لو قطع ما يقطع المذكي من أسفل حلقها أو أعلاه ثم ذبحت من حيث لم يقطع السبع من حلقها أنها ميتة ولو سبق الذابح ثم قطع السبع حيث لم يقطع الذابح من حلقها أنها ذكية وفي هذا على ما قلت دليل وقد قال الشافعي ولو أدرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو مغلته ما يبلغ الذابح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا بأس كل (قال المزني) رحمه الله وفي هذا دليل أنه لو بلغ ما يبلغ الذابح أكل (قال المزني) رحمه الله ودليل آخر من قوله قال في كتاب الديان لو قطع حلقوم رجل ومريته أو قطع

كان في طرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفي المسجد دعاني أو أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعيت له فقال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه ووقضى به قال وبهذا تأخذ قال واذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزله حتى تنقضي عدتها ما كانت العدة جلا أو شهورا كان الطلاق علك فيه الرجعة أو لا يملكها قال وان كان المنزل بكراء فالكرء على الزوج المطلق أو في مال الزوج الميت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجها اذا تر كها فيما يسعها من المسكن وستريته وبينها أن يسكن فيما سوى ما يسعها قال وان كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها فيما يباع من ماله حتى تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو منزلا قد أعطى كراءه قال وذلك أنها قد ملكت عليه سكنها فيما يكفيها حيث طلقها كما يملك من اكثري من رجل مسكنه سكني مسكنه دون مالك الدار حتى ينقضي كراؤه قال فأما ان كان أنزلها منزلا عارية أو في كراء فانقضى أو بكراء لم يدفعه وأفلس فلاهل هذا كله أن يخرج جوهامنه وعليه ان يسكنها غيره الا أن يفلس فان أفلس ضربت مع الغرماء بأقل قيمة سكني ما يكفيها بالغام بالغ واتبعت به بفضله متى أيسر قال وهكذا تضرب مع الغرماء بنفقتها حاملا وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما ما وصفت في الطلاق لا يخالفه ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للفريرة امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن المتوفى عنها السكني قال ويجعل لها السكني في مال الميت بعد كفته من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تر كها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويتكاري لها ان أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها وان لم يفعلوا هذا فقد ملكوا المال دونه ولم يكن لها السكني حين كان ميتا لا يملك شيئا ولا سكني لها كما لا نفقة لها ومن قال هذا قال ان قول النبي صلى الله عليه وسلم امكثي في بيتك يحتمل ما لم يخرج من منه ان كان لغيرك لانها قد وصفت أن المنزل ليس لزوجها فان كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرج جوهامنه لم يخرج من منه حتى تنقضي عدتها قال واذا أسكنها ورثته فلهم أن يسكنوها حيث شاؤا لا حيث شئت اذا كان موضعها حرزا ولم يكن لها أن تمتنع من ذلك وان لم يسكنوها اعتدت حيث شئت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يسعها من المسكن فقط قال ولو كان نقلها الى منزل غير منزله الذي كانت معه فيه ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها اليه اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى منزل بعينه أو أمرها تنتقل حيث شئت فنقلت متاعها وخدمها ولم تنتقل بيدها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولا تكون منتقلة الا بيدها فاذا انتقلت بيدها وان لم تنتقل بمتاعها ثم طلقها أو مات عنها اعتدت في الموضع الذي انتقلت اليه بآذنه قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت أو انتقلت بغير آذنه فأذن لها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير آذنه ثم

(٢٧ - الام خامس) حشوته فأبانها من جوفه أو صبره في حال المذبوح ثم ضرب آخر عنقه فالاول قاتل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فهذه أدلة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كان يعيش في الماء من حوت أو غيره فأخذ مأكله ولو كان شيا تطول حياته فذبحه لاستحجال موته

ما كرهته وسواء من أخذه من مجوسى أو وثقى لاذكاته وسواء ما لفظه البحر وطغام من ميتته أو أخذها أكل أو أوب سمكا طافيا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان والحوث والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال وقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقال (٢١٠) الله جل ثناؤه أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وهذا عموم

فن خص منه شيئا
والخصوص لا يجوز
عند أهل العلم إلا بسنة
أو إجماع الذين لا يجهلون
ما أراد الله (قال المزني)
رحمه الله ولو جاز أن
يحرم الحوت وهو ذكي
لأنه طفا لجاز أن يحرم
المذكي من الغنم إذا طفا
وفي ذلك دليل وبالله
التوفيق

كتاب الضحايا من
كتاب اختلاف
الأحاديث ومن أملاء
على كتاب أشهب
ومن كتاب أهل المدينة
وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا اسمعيل بن
إبراهيم عن عبد العزيز
ابن صهيب عن أنس
ابن مالك أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يضحي
بكبشين وقال أنس
وأنا أضحي أيضا بكبشين
وقال أنس في غير هذا
الحديث ضحي النبي
صلى الله عليه وسلم
بكبشين أملحين وذبح
أبو بردة بن نيار قبل أن
يذبح النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الأضحي

لم يحدث لها إذا نأحتي طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر
بأذن لها به فإن لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضي عدتها وإن
أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج بها مسافرا إلى حج أو بلد من البلدان فمات عنها أو طلقها طلاقا لا يملك فيه
الرجعة فسواء ولها الخيار في أن تنقض في سفرها ذاهبة أو جاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقض
سفرها فلا تقيم في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون
ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر وإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ثم رجعت فإن بقي
من عدتها شيء أكملته في بيته وإن لم يبق منها شيء فقد انقضت عدتها قال وسواء كانت قريبا من مصرها
الذي خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعيدا وأذن لها بالسفر وخرجها فيه كاذبه بالنقلة وانتقالها لأن
نقلة المسافر هكذا وإن رجعت قبل أن ينقض سفرها اعتدت بقية عدتها في منزلها ولها الرجوع لأنه
لم يأذن لها بالسفر إذا كان مقامه في المقام مسافرا وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت ثم
مات أو بقي حيا فإذا بلغت ذلك المصر فله أن كان حيا ولوليه أن كان حاضرا أو وكيل له أن ينزلها حيث يرضى
من المصر حتى تنقضي عدتها وعليه سكنها حتى تنقضي عدتها في ذلك المصر وإن لم يكن حاضرا ولا
وكيل له ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث يرضى لثلاثين ليلة أو بالمطلق ولد ليس منه
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقمى في أهلك أو في منزل
فلم تخرج حتى طلقها طلاقا لا رجعة له عليها فيه أو مات اعتدت في منزلها وإن خرجت إلى ذلك الموضع
فبلغته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحين زابت منزلها بآذنه إلى حيث
أمرها أن تنتقل أو تقيم فنزلها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها
أو تركها وإياه وهكذا إن قال لها أقمى فيه حتى يأتيك أمرى وقوله هذا وسكوته سواء لأن المقام ليس
بموضع زيارة وليس عليها أن تنقلها ثم أمرها أن تعود إلى منزلها أو تعود إليه وسواء قال إنما قلت هذا لها تزور أهلها
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو لا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقلي إليه
أقمى فيه حتى يراجعها فينقلها إن شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان أذن لها في زيارة أهلها
أو غيرهم أو الزهدة إلى وضع في المصر أو خارجا منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه ثم مات عنها
أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة فعليها أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه لأن الزيارة ليست مقامًا فإن قال
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت إنما نقلتها إليه ولم تعلم هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل
لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة أو يملكها
قبل أن يجمعها أو قال لها في مرضه إذا مات وانتقل حيث شئت فمات لم يكن لها أن تعتد في غيره قال
ولو كان أذن لها فيما وصفت فتوت هي النقلة وقالت أنا أنتقل ولم ينو هو النقلة وقال هو إنما أرسلت زائرة
ثم مات أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته لأن النقلة ليست لها إلا بآذنه
قال وأذن لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى أين شئت سواء إن أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن
ترجع إلى منزلها حتى تنقضي عدتها إلا أن يراجعها فيكون أحق بها وإن أذن لها في الزيارة أو الزهدة
ثم طلقها فعليها أن ترجع إلى منزلها لأن الزيارة والزهدة ليست بنقلة ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له وكان عليها
أن ترجع فتعتد في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها لم يكن

لها

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود لضحية أخرى فقال أبو بردة لا أجد إلا جذعا فقال النبي

صلى الله عليه وسلم إن لم تجد إلا جذعا فاذبحه (قال الشافعي) رحمه الله فأحتمل أمره بالعادة أنها واجبة واحتمل على معنى أنه إن أراد أن
يضحي فلما قال عليه السلام إذا دخل العشر فاراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئا دل على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبا بكر

وعمر رضي الله عنهما كانا لا ينجيان كراهية أن يرى أنها واجبة وعن ابن عباس أنه اشترى بدرهمين لحما فقال هذه أخصية ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن ينجى أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا واختيارا بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تقتل فلائذ هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء (٢١١) أحله الله حتى نحر الهدى (قال الشافعي) رحمه الله

والأخصية سنة تطوع لا يحب تركها وإذا كانت غير فرض فإذا ضحى الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أخصية (قال) ويجوز في الضحايا الجذع من الضأن والثني من الأبل والبقر والمعز ولا يجوز ذبون هذا من السن والأبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر من الغنم والضأن أحب إلى من المعز والعفراء أحب إلى من السوداء وزعم بعض المفسرين أن قول الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله استسما الهدي واستحسانه (قال) ولا يجوز في الضحايا العوراء البين عورها ولا العرجاء البين عرجها ولا المريضة البين مرضها ولا العجفاء التي لا تنقي وليس في القرن نقص فيضحي بالحياء والمكسورة القرن أكبر منها دمي قرنهما ولم يدم ولا تجزئ الجرباء لأنه مرض يفسد لحمها ولا وقت الذبح يوم الأضحية إلا في قدر صلاة

لها أن تخرج ولو خرجت من منزله ففارقته المصرا ولم تفارقه إلا أنها قد فارقته منزله بأذنه للخروج إلى الحج ثم مات عنها أو طلقها كان لها أن تضي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزيد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدتها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم بمكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالنقلة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تخرج إلى الحج بعد مضى العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الإسلام وتكون مع نساء ثقات فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الإسلام لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذي محرم فإن خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعتد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سمي لها وقتا تقيمه في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فنوت هي النقلة أو لم تنوها أو خرجت إليه فلا أنظر إلى نيتها هي في النقلة لأن ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقلة فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعتد في غيره وإن لم يقل هو شيئا حتى مات فقالت هي قد أذن لي فالقول قولها وتعتد حيث أذن لها من ذلك المصرا إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها وليس لورثته أن يمنعوها منه ولا كذابها وإن أ كذبوها كان القول قولها قال ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل لها ججي ولا أقبي ولا رجعي منه ولا لا رجعي إلا أن تشائي ولا زوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزهى إليه كانت هذه نقلة وعليها أن تعتد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاته إلا أن تقر هي أن ذلك الأذن إنما كان لزيارة أو لمدة تقيمها فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتد في بيته وفي مقامها قولان أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدة التي أمرها أن تقيم إليها لأنه نقلها إلى مدة فإن كانت المدة حتى تنقضي عدتها فقد أكملت عدتها إن شاءت رجعت وإن شاءت لم ترجع وإن كانت المدة ما لا تنقضي فيها عدتها رجعت إذا انقضت المدة والثاني أن هذه زيارة لانقلة إلى مدة فعليها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها إلا أن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة قال ولو قال لها في المصرا سكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقبي في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كله في كل مطلقة وموت في عنها سواء غير أن لزوج المطلقة التي يملك رجعتها أن يرجعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفرها أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك له عندي كما لا يكون له في التي لا يملك رجعتها قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا ثابدا بدية لم تخرج من منزل زوجها حتى ينتوي أهلها فإن انتوى أهلها انتوت وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة فإذا كان الانتواء غبطة انتوا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة اليتيمية يتوفى عنها زوجها أنها تنتوي حيث ينتوي أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان لها أن تنتوي لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة وطعن غبطة وأن الطعن إذا جذب موضعها أو خف أهلها عذرت بأنها تبقى بموضع مخوف أو غير مستير بنفسها ولا معها من يسترها فيه قال فإذا كانت السنة ندل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها فإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر وذلك أن يهدم المسكن الذي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو المكاثرة أو في مصرها أو تخاف سلطانا أو لصوا

النبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقد رخصت في خفيقتين وإذا كان هذا القدر فقد حل الذبح لكل أحد حيث كان فاما صلاة من بعده فليس فيها وقت (قال) والذكاة في الحلق واللثة وهي ما لا حياة بعده إذا قطع كالحياض أربع الحلقوم والمرى والودجين وأقل ما يجزئ من الذكاة أن يبين الحلقوم والمرى وإنما أريد بفري الأوداج لأنها لا تفري إلا بعد قطع الحلقوم والمرى والودجان عرقان

فلا يتسار من الإنسان والهيمة ثم يحيا وموضع التحرق الاختيار في السنة في اللبنة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل مجامع
الحين فاذا تحرت بقرة أو ذبح بعير فأنز قال عمرو بن عباس الذكاة في الحلق واللثة وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن تزهق ونهي عن النخع
(قال) وأحب أن لا يذبح المناسك التي (٢١٢) يتقرب بها إلى الله عز وجل إلا مسلم فإن ذبح مشركا نحل ذبيحته أجزأ

على كراهيتي لما وصفت
وذبح من أطاق الذبح
من امرأة حائض وصبي
من المسلمين أحب إلى
من ذبح النصراني
واليهودي ولا بأس بذبيحة
الأخرس وأكره ذبيحة
السكران والمجنون في حال
جنونه ولا يتبين أنها حرام
ولا نحل ذبيحة نصاري
العرب وهو قول عمر
(قال) وأحب أن
يوجه الذبيحة إلى القبلة
ويقول الرجل على
ذبيحته باسم الله ولا أكره
الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأنها إيمان بالله قال
عليه الصلاة والسلام
أخبرني جبريل عن الله
جل ذكره أنه قال من
صلى عليك صليت عليه
(قال) فإن قال اللهم
منك واليك فتقبل مني
فلا بأس هذا دعاء فلا
أكرهه وروى عن
النبي صلى الله عليه
وسلم من وجه لا يثبت
أنه ضحى بكبشين فقال
في أحدهما بعد ذكر
الله اللهم عن محمد وآل
محمد وفي الآخر اللهم
عن محمد وأممة محمد

فلها في هذا كله أن تنتقل عن المصرا كان عاما في المصروع عن الناحية التي هي فيها إلى ناحية آمن منها
ولزوجها أن يحسنها حيث شاء إذا كان موضعاً آمناً ويجوز زوجها على الكراء إذا أذاها المدم المنزل الذي كانت
تسكنه أو غصب عليه (قال الشافعي) رحمه الله وللحاكم أن يخرج المرأة في العدة في كل ما لزمها من حد
أو قصاص أو خصومة قال وإذا أخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حداً أو غيره من المصروفات نقض
ما أخرجت له رجعت إلى منزلها حيث كان فإن كان الحاكم الذي يخرجها إليه بالمصرفتي انصرفت من
عنده انصرفت إلى بيتها قال وكل ما جعلت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله إن
غاب وكل ما جعلت للزوج تصير المرأة إليه من المنازل إذا كان العذر الذي تنتقل به المرأة جعلت لمن
أسكنها أجنياً منوطاً كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكراء سكنها وقضيت عليه بنفقتها
إن كانت عليه نفقة قال وإذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها
ووارثه يقوم في ذلك مقامه فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فكالمراة المسافرة لا تخالفها
في شيء إن شاءت مضت إلى الموضع الذي خرجت في السفر إليه ورجعت فأكملت عدتها في منزله وإن شاءت
رجعت إلى منزله فاعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته إلى
بادية زائراً أو متزهاً ثم طلقها أو مات عنها رجعت إلى منزلها فاعتدت فيه وليس هذا كالنقل ولا كالسفر يآذن
لها به إلى غاية وذلك مثل النقلة وهذه زيارة لا نقلة

(الاحداد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية
إذا بلغت المعتدة حلت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت ولم يذكر أحد إذا فلما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحدد كان ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب
الله تعالى والمطلقة سكنى بالكتاب وللمتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها أحداد بنص السنة وكانت
المطلقة إذا كان لها السكنى وكان للمتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لأنهما معا في عدة غير
ذوات زوجين يشبه أن يكون على المعتدة من طلاق لا يملك زوجها عليها فيه الرجعة أحداد كهو على المتوفى
عنها وأحب إلى المطلقة طلاقاً لا يملك زوجها عليها الرجعة تحدد أحداد المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا يبين لي أن أوجبها عليها لأنهم ما قد يختلفان في حال وإن
اجتمع في غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد
ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صنفرة خلوق أو
غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج
أربعة أشهر وعشراً وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب
فمست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليل إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت
زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنتي

(قال الشافعي) فاذا ذبحها فقطع رأسها فهي ذكية ولو ذبحها من فقاها فإن تحركت بعد قطع الرأس أكلت
والالم تؤكل وإذا أوجبها أضحية وهو أن يقول هذه أضحية وليس شراًؤها والنية أن يضحي بها الجبابها فاذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بحال
وإن باعها فالبيع مفسوخ وإن فانت بالبيع فعليه أن يشتري بجميع قيمتها مكانها فإن بلغ أضحية اشتراها لان ثمنها بديل منها وإن بلغ

أخيه وأراد بها ألا يبلغ آخر عمره على ما كان عليه وأسلم الفضل مسلك الأخية وأحب إلى الله ما كان عليه وإن نقص عن أخية فعليه أن يزيد حتى يوفيه أخية لأنه مستهلك للأخية فأقل ما يلزمه أخية مثلها فإن ولدت الأخية ذبح معها ولا يشرب من لبنها إلا الفضل عن ولدها ولا ما ينهل لحماها ولو تصدق به كان أحب إلى ولا يجز صوفها (٢١٣) وإن أوجبها هديا وهو تام ثم عرض له نقص وبلغ المنسل

أجزأ إنما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجبه ويخرج من ماله إلى ما جعله له وإن أوجبه ناقصا ذبحه ولم يجزه ولو ضلت بعدما أوجبها فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع يوجبه صاحبه فيموت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقدمت أيام التحرك كلها صنع بها كما يصنع في التحرك كما لو أوجب هديها العام وأخرها إلى قابل وما أوجبه على نفسه لوقت ففات الوقت لم يبطل الإيجاب ولو أن مضحين ذبح كل واحد منهما أخية صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما ما ضحيت به وهديه فاذا ذبح لبلا أجزاء والضحية نسك ما ذون في أكله والطعامه وادخاره وأكره بيع شيء منه والمبادلة به ومعقول ما أخرج الله عز وجل أن لا يعود إلى مالكة إلا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرئين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينة ومات ترمي بالبعرة على رأس الحول قالت زينة كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وأبست شربياها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توثي بدابة حمار أو شاة أو طير فتقبص به فقلما تقبص بشيء إلا مات ثم تخرج فتعطي بعرة فترمي بها ثم تراجع بعدما شاعت من طيب أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعاً بطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وترمي بالبعرة من ورثها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كتركت البعرة وراء ظهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الأحاداد على المتوفى عنهن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الأحاداد على المتوفى عنهن في عدهن وأسقط عنهن في غير عدهن ولم يكن الأحاداد في سكنى البيوت فتسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جيداً وردى وذلك أن الأحاداد إذا هو في البدن وترك زينة البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شيء زينة أو طيب معها عليها يظهر بها فتدعو إلى شهوتها فأما اللبس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الأدهان تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وازهاب الشعث وذلك هو الزينة وإن كان بعضها طيب من بعض وهكذا رأيت المحرم يفتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وازهاب الشعث قال فأما بدنها فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس للحرم وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمرها لأنه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب تظهر ريحه فتدعو إلى شهوتها فأما الدهن الطيب والخور فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها وينبه بمكاتها وإنها الحاد من الطيب شيء أذنت فيه الحاد والحاد إذا مست الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينتقض أحادادها وقد أساءت قال وكل كل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الأثمد وغيره مما يحسن موقعه في عيناها فأما الكحل الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس فيه زينة بل هو يزيد العين مرها وقبحا وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل اكتحل به بالليل ومسحته بالتهار وكذلك الدمام وما أرادت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول الله إنما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعليه بالليل وامسحيه بالتهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وتمسحه بالتهار (قال الشافعي) ولو كان في بدنها شيء لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والتهار لم يكن بذلك بأس ألا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل إلى قوله إلى شهوتها كذا في الأصول وعبارة المزني عن الشافعي وهو أن تدخل على البدن شيئا من غير زينة أو طيب يظهر عليها فتدعو إلى كسبه مصححه

عز وجل فيه ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصرنا على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البيع على أصل النسك أنه لله ولا تجوز الأخية لعبد ولا مدبر ولا أم ولا لانهم لا يملكون وإذا تحرر سبعة بدنة أو بقرة في الغنما أو الهدي كانوا من أهل بيت واحد أو شئ فسواء وذلك يجزى وإن كان بعضهم مضحياً وبعضهم مهدياً أو مقتدياً بأجزاء لا سبع كل واحد منهم يقوم مقام شاة منفردة

عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم ثني (قال) والاصحى جاز يوم النحر وأيام منى كلها إلى المغيب لأنها أيام
نسك (قال المزني) رحمه الله وهو (٢١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يضحى
أيام التشريق كلها
وحدثنا علي بن معبد
عن هشيم عن الحاج
عن عطاء أنه كان يقول
يضحي في أيام التشريق

(باب العقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا اسمعيل بن
ابراهيم عن عبيد الله بن
أبي يزيد عن سباع بن
وهب عن أم كرز قالت
أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم أسأله عن
لحوم الهدى فسمعت
يقول عن الغلام شاتان
وعن الجارية شاة
لا يضركم ذكرانا كن
أوانا وسمعت يقول
أفروا الطير على مكناها
(قال الشافعي) رحمه
الله فيعق عن الغلام
وعن الجارية كما قال
النبي صلى الله عليه
وسلم

(باب ما يحرم من جهة
مالا تأكل العرب من
معاني الرسالة ومعان
أعرف له وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله جل ثناؤه
يسألونك ماذا أحل لهم

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث وانما

خطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتركون من خبيث المأكلا لا يترك غيرهم (قال الشافعي)

وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

بالليل حيث لا يرى وأمرها بحجته بالنهار قال وفي الثياب زينتان أحدهما جبال الثياب على اللباس التي
تجمع الجبال وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد فقال بعض أهل العلم بالقرآن
الثياب والثياب زينة لمن لبسها وإذا أفردت العرب الثياب على بعض اللباسين دون بعض فأنما تقول تزين
من زين الثياب التي هي الزينة بأن يدخل عليها شيء من غيرهما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد
كل ثوب وإن جاد من البياض لأن البياض ليس بزين وكذا الصوف والوبر وكل ما نسج على وجهه وكذلك
كل ثوب منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خرا أو مروى برسم أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر
أو غيره وكذلك كل صبغ لم يرد به زين الثوب مثل السواد وما أشبهه فإن من صبغ بالسواد أو أصبغه لتقيحه
للخزن وكذلك كل ما صبغ لغير تزينه أما لتقيحه وأما لتني الوسخ عنه مثل الصباغ بالسدر وصبغ الغزل
بالخضرة تقارب السواد لا الخضرة الصافية وما في مثل معناه فاما كل صباغ كان زينة أو وشى في الثوب
بصبغ كان زينة أو تليع كان زينة مثل العصب والخبرة والوشى وغيره فلا تلبسه الحاد غليظا كان أو رقيقا
قال والحرة الكبيرة المسلمة والصغيرة والذمية والأمة المسلمة في الأحاديث كلها من سواء من وجبت عليه عدة
الوفاة وجب عليه الأحاديث لا يختلف ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على المعتدة من الوفاة
تكون بأحد أدان لا تعد أمرا بغير أحداد لأنهم ان دخلن في المخاطبات بالعدة دخلن في المخاطبات
بالأحداد ولو تركت أمرا لأحداد في عدتها حتى تنقضي أو في بعضها كانت مسيئة ولم يكن عليها أن
تستأنف أحداد لان موضع الأحاديث في العدة فإذا مضت أو مضى بعضها لم تعد لما مضى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة معني عليها أو محتونة فمضت عدتها وهي بتلك الحال لا تعقل
حلت ولم يكن عليها استئناف عدة ولا أحداد من قبل أن العدة انما هي وقت يمر عليها تكون فيه محتبسة عن
الأزواج كما تكون الزكاة في وقت إذا مر على رب المال زكاه وسواء كان مغنوها أو كان يعقل لانه لا عمل له
في وقت يمر عليه وإذا سقط عن المعتوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الأحاديث وينبغي لأهلها أن
يجنبوها في عدتها ما تجتنب الحاد وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم يموت عنها زوجها أو يطلقها فان لم يأتها
طلاق ولا وفاة حتى تنقضي عدتها لم يكن عليها عدة وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى يمضي بعض عدتها
أكملت ما بقي من عدتها حادة ولم تعد ما مضى منها (قال الشافعي) وان بلغها يقين وفاته أو طلاقه ولم تعرف
اليوم الذي طلقها فيه ولا مات عنها اعتدت من يوم استيقنت بطلاقه وفاته حتى تكمل عدتها ولم تعتد
بما تشك فيه كأنه شهد عند هاته مات في رجب وقالوا لا تدري في أي رجب مات فتعتد في آخر ساعات النهار
من رجب فاستقبلت بالعدة شعبان وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة الأشهر في آخر ساعات نهاره حلت
فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العدتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وسليمان أن طلحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه وضرب زوجها بالخفقة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها
فان كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا
من الخطاب وان كان دخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها
الآخر ثم لم ينكحها أبدا (قال الشافعي) قال سعيد ولها مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى

(٣) لعل في العبارة تحريفا وأصلها على أن العدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد الخ

ابن

خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتركون من خبيث المأكلا لا يترك غيرهم (قال الشافعي)

وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الأحرار شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأكل الضبوع ولها ناب وكانت العرب تأكلها وتدع الأسد والنمر والذئب تحريمها له بالتقذر وكان الفرق بين ذوات الأنياب أن ما عدا منها على الناس لقوته بنابه حرام وما لم يعد عليهم بنابه الضبع والثعلب وما أشبههما حلال وكذلك ترك أكل النسر والبازي والصقور والشاهين وهي مما يعدو على حجام الناس وطائرهم وكانت ترك مما لا يعدو من الطائر الغراب والحدأة والرخمة والبغاة وكذلك ترك الحكاء والعطاء والخنافس فكانت داخلة في معنى الخبائث وخارجة من معنى الطيبات فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت فانظر ما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل فان كانت العرب تأكله فهو داخل في جلة الحلال والطيبات عندهم لأنهم كانوا يحالون ما يستطيعون وما لم يكونوا يأكلونه باستقذاره فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقبل أحرام هو يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينتظر إليه ولو كان حراما متركه وأكله (باب كسب الحجام)

ابن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق عند السكحل من فرجها وتكمل ما أفستت من عدة الأول وتعد من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء بن رباح أن رجلا طلق امرأته فاعتدت منه حتى إذا بقي شيء من عدتها نكحها رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وأمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الأولى ثم تعتد من هذا عدة مستقلة فإذا انقضت عدتها فهمى بالخيار أن شاءت نكحت وأن شاءت فلا قال ويقول عمرو على نقول في المرأة تنكح في عدتها تأتي بعدتين معا ويقول على نقول أنه يكون خاطبا من الخطاب ولم تحرم عليه وذلك أنا إذا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحا فاسدا إذا أصيبت عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصيبت فعدلت من عدة الزوج الصحيح ثم لزمها عدة من النكاح الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤديهما عنها إلا بأن تأتي بهما معا وكذلك كل حقين لزمها من وجهين لا يؤديهما عن أحدهما دون الآخر ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في عدتها ثم علم ذلك فسح نكاحها فان كان الزوج الآخر لم يصبا أكملت عدتها من الأول ولا يبطل عنها من عدتها شيء في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لأنها في عدتها ولم تصب فان كان أصابها أحصت ماضى من عدتها قبل إصابتها الزوج الآخر وأبطلت كل ماضى منها بعد إصابتها حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت البنيان على عدتها التي كانت قبل إصابتها من يوم فرق بينه وبينها حتى تسكن عدتها من الأول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا أكملت ما حلت منها والآخر خاطب من الخطاب إذا مضت عدتها من الأول وبعد لا تحرم عليه لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون خاطبا إذا لم يدخل بها فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسد كثر من زناها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة قال فإذا انقضت عدتها من الأول فلا آخر أن يخطبها في عدتها منه وأحب إلى لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائة الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصاهرة لا تحيض فاعتدت من الأول شهرين ثم نكحها آخر فأصابها ثم فرقنا بينهما فقلنا لها استأني شهرين من يوم فارقت تكملين به الشهرين الأولين الذين اعتددت فيه من النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من الأول عدتها ثلاث حيض إذا طغنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الأول ثم كانت في حيضتها الثالثة خلية من الأول وغير معتدة من الآخر ولا آخر أن يخطبها في حيضتها الثالثة فإذا طهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار وإذا طغنت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطاب (قال الشافعي) ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحملت وفرق بينهما اعتدت بالحمل فإذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الأول وان كانت وضعته لستة أشهر من يوم نكحها الآخر فأكثر إلى أقل من أربع سنين من يوم فارقتها الأول دعى له القافة وان كانت وضعته لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقتها الأول فكان طلاقه لا يملك الرجعة فهو الآخر وان كان طلاقه يملك الرجعة وتداعيها أول يتداعيا ولم ينكرا ولا واحد منهما أرى القافة فبأيهما أحق هو به لحق وان أحق هو بالأول فقد انقضت عدتها من الأول وحل للآخر خطبها وتبتدى عدة من الآخر فإذا قضت حلت خطبتها للأول وغيره فان أحق هو بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدى فتكمل على ماضى من

باستقذاره فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقبل أحرام هو يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينتظر إليه ولو كان حراما متركه وأكله (باب كسب الحجام) (قال الشافعي) رجحه الله ولا بأس بكسب الحجام فان قيل فإما نهي النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاصه في أن يطعمه

رفيقه ولا يخله قبل لا معنى له الا واحد وهو أن من المكاسب مستاودتيا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناعة لكثرة المكاسب التي هي أجل منه فلما زاده فيه أمره أن يعطيه نافعها ويطعمه رقيقه تنزيها له لا تحريم عليه وقد جزم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بصاع من تمر (٢١٦) وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم ولو كان حراما لم يعطه رسول الله صلى

الله عليه وسلم لانه لا يعطى الا ما يحل اعطاه ولا آخذة ملكه وقد روى أن رجلا ذا قرابة لعثمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غسلة حجام أو حجامين فقال ان كسبكم لو سبخ أو قال لدنس أو لدني أو كلمة تشبهها

(باب ما لا يحل أكله وما يجوز للمضطر من الميتة من غير كتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل أكل زيت مات فيه فأرة ولا يبيعه ويستصحب به فان قيل كيف ينتفع به ولا يبيعه قيل قد ينتفع المضطر بالميتة ولا يبيعها وينتفع بالطعام في دار الحرب ولا يبيعه في تلك الحال قال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وأباح الانتفاع به في بعض الاحوال فغير مستنكر أن ينتفع الرجل بالزيت ولا يبيعه في هذه الحال قال ولا يحل من الميتة الا ما بها بالدياغ ويباع ولا يأكل المضطر

عدة الاول والاول عليها الرجعة في عدتها منه ان كان طلاقه بملك الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان لم يلحقه بواحد منهما أو ألحقه بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن تراه القافة أو ألقته ميتا فلم تراه القافة فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال ولو كان أوصى له بشئ فولد فلكه ثم مات وقف عنهما معا حتى يصطليفا فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له يرثه المولود وقف له ميراثه حتى يتبين أمره فان لم يتبين أمره لم يعط شيئا من ميراثه من لا يعرف وارث له أو ليس بوارث « قال الربيع » فان لم يلحقه بأحد منهما رجعا عليه بما أنفق عليها ولم تحل من عدتها به (قال الشافعي) ونفقة أمه حبل في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح الفاسد عليها معا فان لم يلحق بواحد منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبها بشئ من نفقتها وان ألحق بأحد همارجع الذي تقي عنه على الذي لحق به بما أخرج من نفقتها والقول في رضاعه حتى يتبين أمره كالقول في نفقة أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أنا فلا أرى على الناكح نكاحا فاسدا نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا آخذة بنفقتها حتى تلد فان ألحق به الولد أعطيتها نفقة الحمل من يوم طلقها هو وان أشكل أمره لم آخذة بنفقة حتى ينتسب اليه الولد فأعطيتها النفقة وان ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه لأنها حبل من غيره واذا كان أمر الولد مشكلا كما وصفت فقد انقضت إحدى العدتين بوضع الحمل وتستأنف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة للاول عليها في العدة الأخرى بعد الحمل وانما قلت تستأنف العدة لاني لا أدري العدة بالحمل من الأول هي فتستأنف العدة من الآخر أو من الآخر فتبني فلما أشكلت جعلناها تستأنف وتلغى ما مضى من عدتها قبل الحمل ولا يكون الآخر خاطبا حتى ينقضي آخر عدتها « قال الربيع » وهذا اذا أنكره جميعا فاما اذا ادعى وكل واحد منهما مقربا بالنفقة تلزمه (قال الشافعي) ولو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر أرى به القافة وألحقته بمن ألحقه به ولا حد على الذي أنكره من قبل أنه يعزى به الى أب قبل أن يتبين له أب غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة فمضت عدتها من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليها من لم يصحبها من هم (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان النكاحان جميعا فاسدين الاول والآخر كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذميمة أو أمة مسلمة الا أن عدة الأمة نصف عدة الحرة في الشهور وحضتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الأمة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت فحائز بولدها أقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقت فهو الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس للاول ولا للآخر

(باب سكنى المطلقات ونفقاتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة الآية وقال عزذكره في المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن من حملهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص

من الميتة الا ما ردت نفسه فيخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهن فيه وما هو بالبين من قبل ان الشئ حلال وحرام فاذا كان حراما لم يحل منه شئ واذا كان حلالا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شئ ولا غير لانه ما ذون له فيه (قال المرتضى) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لانه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم الا ما أباح منه بصفة فاذا زال

الميتة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو يادى الشبغ لأنه ليس بمضطر فإذا كان خائفاً على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطراب الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطراب وهو تحريم الله (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو جاز

أن يرتفع الاضطراب ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضطراب ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن (وقال الشافعي) فيما وضع بخطه لا أعلمه سمع منه أن من المضطر يترأز زرع لم أر بأساً أن يأكل ما ربه جوعه ويرد قيمته ولا أرى لصاحبه منعه فضلاً عنه وخفت أن يكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالمنع الموت (قال الشافعي رحمه الله) ولو وجد المضطر ميتة وصيده وهو محرم أكل الميتة ولو قيل يأكل الصيد ويفتدي كان مذهبا (قال المزني رحمه الله) الصيد محرم غيره وهو الاحرام ومباح لغير محرم والميتة محرمة لغيرها لا لغيرها على كل حلال وحرام فهي أغلظ تحريماً فأحياء نفسه بترك الأغلظ وتناول الأيسر أولى به من ركوب الأغلظ وبالله التوفيق وخالف الشافعي المدني والكوفي في الانتفاع

منهن مطلق دون مطلق فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهن أن يخرجوهن وعليهن أن يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة معينة فيحل إخراجهن فكان من خوطب بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج أمرأته المطلقة من بيتها منه بالسكنى لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه فاعلم قبل منع مسكنه وكما كان كذلك إخراجها إياها وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضيان بالخروج معاً وسخطاه معاً ورضي به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز ذكره من أن تأتي بفاحشة معينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعبد لهما وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحسين فرج المرأة في العدة وولد أن كان بها والله تعالى أعلم قال ويحتمل أمر الله عز وجل بإسكانهن وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال لبلا ولا نهاراً ولا لغيره إلا في الموضع الذي عذر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إليّ وكان احتياطاً لا يبق في القلب معه شيء وإنما منعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال ما وصفنا من احتمال الآيات قبل ما وصفنا وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلقت خالتي فارادت أن تحذف ليلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال بلى فحذف نخلك فلعلك أن تصدقي أو تفعل معي معروفاً (قال الشافعي) نخل الانصار قريب من منازلهم والجدا داء ما يكون نهارة (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فآمن نساؤهم وكن متجاورات في دار فبثن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقتلن بارسول الله أنا نستوحش بالليل أفنيت عند أحدنا فإذا أصبحنا تبدينا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحذثن عند أحدنا كن ما بدا لكن فإذا اردتن النوم فلتسؤبن كل امرأة منك إلى بيتها (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها

العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة معينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة الميمنة أن تبذو على أهل زوجها فإذا بذت فقد حل إخراجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتقى الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشأم فأرسل إليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فباعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فاته رجل أعشى تضعين ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهلها فدفعني إلى سعيد بن المسيب فسألت عن الميتة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال

(٢٨ - الام خامس) بشعر الخنزير وفي صوف الميتة وشعرها فقال لا ينتفع بشيء من ذلك

(كتاب السبق والرثي) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر (قال الشافعي) رحمه الله الخف الإبل والحافر الخيل والنصل كل

فصل من سهم أو تشابه والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو غير الوالي من ماله وذلك ان يسبق بين الخيل الى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وان شاع جعل للصلي والثالث والرابع فهذا حلال لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسيهما ولا يريد كل واحد منهما ان يسبق صاحبه ويخرجان سبقتين فلا يجوز الا بالمثل وهو ان يجعل بينهما فرسا ولا يجوز حتى يكون

(٢١٨)

هواه ووصف انه تعيظ وقال فتنت فاطمة الناس كانت اللسانها ذراية فاستطالت على أجانها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة الى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد المرأة الى بيتها فقال مروان في حديث سليمان ان عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لاتذكر شأن فاطمة فقال ان كان انما بك الشرف فسبك ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون الى أن ذلك انما كان للشر ويذكر ابن المسيب يتبين استطالها على أجانها ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتمت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للبتة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس اذ بذت على أهل زوجها فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معنيين أحدهما أن ما تأول ابن عباس في قول الله عز وجل الا أن يأتين بفاحشة مبينة هو البذاء على أهل زوجها كما تأول ان شاء الله تعالى قال وبين انما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى اذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل بتحصينها فاذا بذت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها ما يخاف تساعير بذاعة الى تساعير الشرف فلزوجها ان كان حاضرا اخراج أهله عنها فان لم يخرجهم أخرجهما الى منزل غير منزله فحسناها فيه وكان عليه كراؤه اذا كان له منعها أن تعتد حيث شئت كان عليه كراء المنزل وان كان غائبا كان لو كيله من ذلك ماله وان لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلا فيحصنها فيه فان تطوع السلطان به أو أهل المنزل فذلك ساقط عن الزوج ولم نعلم فيما مضى أحدا بالمدينة أكرى أحدا منزلا انما كانوا يتطوعون بانزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم وان لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراء المنزل الذي تصير اليه ولا يتكاري لها السلطان الا بأخف ذلك على الزوج وان كان بذاتها حتى يخاف أن يتساعر ذلك بينها وبين أهل زوجها عذرا في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حذعها فخرج ليقيم عليها أو حق فتخرج لها كم فيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكراء أو عارية ليس لزوجها أو يهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فلزوج في هذه الحالات أن يحصنها حيث صيرها أو اسكانها أو كراء منزلها قال وان أمرها أن تكاري منزلا بعينه فتكاريه فكرأؤه عليه متى قامت به عليه وان لم يأمرها فتكارت منزلها فلم ينهها ولم يقل لها أقمي فيه فان طلبت الكراء وهي في العدة استقبل كراء منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وان لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها تركه وعصت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكنى وقد مضت العدة وان أنزلها منزلا بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود الى منزل له قبل أن يفلس ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه ومن غرمائه كما تكون أحق به لو أكرها أو أخذ كراءه منها من غرمائه أو أقر لها

فرسا ولا يجوز حتى يكون فرسا كفوا للفرسين لا يأمنان ان يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه يتواضعانه على يدي رجل يثقان به أو بضمنايه ويحجى بينهما ما المثل فان سبقهما كان السبقان له وان سبق أحدهما المثل الآخر السابق ماله وأخذ سبق صاحبه وان أتيا مستويين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئا والسبق ان يسبق أحدهما صاحبه وأقل السبق ان يسبق بالهادى أو بعضه أو الكند أو بعضه وسواء لو كانوا مائة وادخلوا بينهم محلا فذلك والثالث ان يسبق أحدهما صاحبه فان سبقه صاحبه أخذ السبق وان سبق صاحبه أحرز سبقه ولا يجوز السبق الا أن تكون الغاية التي يخرجان منها وينتهيان اليها واحدة والنضال فيما بين الرماة كذلك في

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان فإذا اختلفت عليهما اختلفا فإذا سبق بأنها أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما فإثر أن يشترط المحاطة أو مبادرة فان اشترط المحاطة فكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر بمثله أسقط العددين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان وان أصاب أقل من صاحبه حط مثله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله به

لهما يبدى أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى إلا أن يتشارطا وأيهما
 (٢١٩) بذا من وجه بدأ صاحبه من الآخر
 ورمى البادى سهم ثم

الآخر بسهم حتى
 ينفذ انبلسا وإذا
 عرق أحدهما وخرج
 السهم من يديه فلم يبلغ
 الغرض كان له أن يعود
 به من قبل العارض
 وكذلك لو انقطع وزه
 أو انكسرت قوسه فلم
 يبلغ الغرض أو عرض
 دونه دابة أو انسان
 فأصابه أو عرض له في
 يديه ما لا يمر السهم معه
 كان له أن يعود فأما ان
 جاز السهم أو أجاز من
 وراء الناس فهذا سوغى
 ليس بعارض غلب عليه
 فلا يرد اليه وإذا كان
 رميه مبادرة فبلغ
 تسعة عشر من عشرين
 رعى صاحبه بالسهم
 الذى راسله ثم رعى
 البادى فان أصاب
 سهمه ذلك فلج عليه
 وان لم يرم الآخر بالسهم
 لان المبادرة أن يفوت
 أحدهما الآخر وليس
 كالمطاطة (قال المزني
 رحمه الله) هذا عندى
 غلط لا ينضله حتى
 يرمى صاحبه بمثله
 (قال الشافعي) رحمه
 الله وإذا تشارطا الخواسق

بأنها ملك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماءه عليه وان كان في المنزل الذي أتى لها فيه فضل عن سكنائها
 كانت أحق بما يكفها ويسترها من منزله وكان الغرماء أحق بما بقي منه لأنه شئ أعطاهما إياه لم يستحق أصله
 عليه ولم يهبه لها فتكون أحق به انما هو عارية وما أعار فلم يملكه من أعبره فغرماءه أحق به ممن أعبره
 ولو كان طلاقه إياه بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كراهة منزل بقدر كراهة
 ويخصها حيث يكرى لها فان كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزلها غيره فان تكرر لها
 منزلا فهو أحق بان يتركها حيث أراد وان لم يتكأر لها منزلا ولم يحده لم يكن عليها أن تعتد حيث أراد زوجها
 بلا منزل يعطيها إياه وتعتد حيث قدرت اذا كان قرب ثقة ومنزلا مستورا منفردا أو مع من لا يخاف فان دعت
 الى حيث يخاف منعه ولو أعطاه السلطان في هذا كله كراهة منزل كان أحب الى وجهه منه فيه (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كما وصفت
 في الحرة إلا أن لأهل الذمية أن يخرجوها في العدة ومتى أخرجوها فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكنى كان
 طلاق زوجها ملك الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أذن له سيده في النكاح
 فعليه من سكنى امرأته ونفقتها اذا كانت حرة أو أمة ممتدة معه ما على الحر وليس نفقتها وهي زوجته له
 بأوجب من سكنائها في الفراق ونفقتها عليه (قال الشافعي) وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة
 فهكذا القول في السكنى فأما طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فحال المرأة في السكنى والنفقة حال امرأته التي
 لم تطلق لأنه برئها وترثه في العدة ويقع عليها إيلائه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره إلا أن تبذو
 أو يراجعها فيجوز لها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كما تخرج التي لا يملك رجعتها
 والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في
 المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن الآية إلى فأتوهن أجورهن
 قال فكان بيننا والله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز
 وجل لما أمر بالسكنى عامما ثم قال في النفقة وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن دل على
 أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الاحمال منهن صنف دل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات
 الاحمال منهن لأنه اذا أوجب لمطلقة بصفة نفقة ففي ذلك دليل على انه لا تجب نفقة لمن كان في غير صفتها
 من المطلقات (قال الشافعي) فلما لم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في
 معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنائها وان طلاقه وإيلائه وظهاره ولعانه يقع عليها وانه برئها وترثه كانت
 الآية على غيرها من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة مخالفا لها الا المطلقة لا يملك الزوج رجعتها (قال
 الشافعي) والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها
 وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى
 الاسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام
 فأرسل اليها وكميله بشعر فسخطته فقال مالك علينا نفقة فأنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد كرت
 ذلك له فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن
 جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرمت فمتاع بالمعروف أخبرنا عبد المجيد

لم يحسب خاسقا حتى يخرق الجلد بنصله ولو تشارطا المصيب فن أصاب الشئ ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا اشتراطا الخواسق
 والشئ ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فرغم الرامى أنه خسق ثم رجع لغلط لقيه من حصاة وغيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وانه
 انما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عيینه إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشئ باليا فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

من الشئ يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وفيل ثبوته وكثيره سواء (قال) ولا يعرف الناس اذا وجهوا بان يظل خاسقا الا ما احاط به الخسوق فيه ويقال للاخر خازم لا خاسق (٢٢٠) والقول الاخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو من الصحيح

تفرقه فإذا خرق منه
شيأ قل أو كبر بعض
التصل سمى خاسقا لأن
الخسق الثقب وهذا
قد ثقب وإن خرق قال
وإذا وقع في خرق وثبت
في الهدف كان خاسقا
والشن أضعف من
الهدف ولو كان الشن
منصوبا فارق منه كان
عندى خاسقا ومن الرماة
من لا يحسبه إذا لم يثبت
فيه قال فإن أصاب
بالقدح لم يحسب إلا
ما أصاب بالتصل
ولو أرسله مفارقا للشن
فهو تريح فصرقه
أو مقصرا فأسرعه
فأصاب حسب مصيا
ولا حكم للريح ولو كان
دون الشن شئ فهتكه
السهم ثم من يحمونه
حتى يصيب كان مصيا
ولو أصاب الشن ثم سقط
بعد ثبوته حسب وهذا
كنزع انسان إياه ولا بأس
أن يناضل أهل النشاب
أهل العربية وأهل
الحسيان لأن كلهما
نصل وكذلك القسي
الدودانية والهندية

عن ابن جريج قال قال عطاء بن رباح المبتوتة الحبل منه في شيء إلا أنه ينفق عليها من أجل الحبل فإذا كانت غير حبل فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عاكراً رجعتا فلها النفقة ما كانت في عدتها منه وكل مطلقة كان زوجها لا عاكراً رجعتا فلا نفقة لها في عدتها منه إلا أن تكون حاملاً فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملاً وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد وذمي وكل زوجة أمة وحرّة وذمية قال وكل ما وصفنا من متعة لمطلقة أو سكنى لها أو نفقة فليست إلا في نكاح صحيح ثابت فأما كل نكاح كان منفسوخاً فليست فيه نفقة ولا متعة ولا سكنى وإن كان فيه مهر بالميسر حاملاً كانت أو غير حامل قال وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا عاكراً فيه الرجعة فأنعت حبلاً وأنكره الزوج أو لم ينكره ولم يقربه ففيها قولان أحدهما أن تحصى من يوم طلقها أو كم نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور فإذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال إن الله عز وجل قال وإن كنت أولاداً حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فليكن نفقتهن حتى يوضعن حملهن ليست ينفقوا سقط من لا نفقة له غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوقف للحمل ميراث رجل ولا ميراث أمة لأنه قد يكون عدداً ووقفنا الميراث حتى يتبين فإذا بان أعطيناه وهكذا لو أوصى لحبل أو كان الوارث أو الموصى له غائباً ولا يعطى الأبقين وقال أرايت لو أريها النساء فقلن بها حمل فأنفقنا عليها ثم انفس فعلنا أن ليس بها حمل أليس قد علمنا أنا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه وإن قضينا برده فنحن لا نفرض بشيء مثله ثم نرده والقول الثاني أن تحصى من يوم طلقها الزوج ويرأها النساء فإن قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وإن قلن لا يبين أحصى عليها وتركت حتى يقلن قد بان فإذا قلن قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها إلى أن تضع حملها ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها إلا أن ترضع فيعطى أجر مثلها في الرضاعة أجزال نفقة ولو طلقها ثم ظهر بها حمل فذكر له فنفاه وقد نفها إلا عنها ولا نفقة عليه إن كان لا عنها فأبى أمه من النفقة ثم أ كذب نفسه حد ولحق به الحمل إن تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك إن كان إقراره بالكذب بعد رضاع الولد الرزقه رضاعه ونفقته وهكذا لو أ كذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد وإذا قال القوابل بالمطلقة التي لا عاكراً رجعتا حبل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جبره إلخ كما علم على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجع عليها في الحالين معاً لأنه أعطاها إياه على أنه واجب عليه فلما علم أنه لم يجب عليه رجع عليها بمثل ما أخذت منه إن كان له مثل أو قيمته يوم دفعه إليها إن لم يكن له مثل * وكل زوجة صحيحة النكاح ففرقت بينهما بحال كما ذكرناه في المختلعة والخيرة والملكة والمبتدأ طلاقها والأمة تخير فتختار الفراق والرجل يغر المرأة بنسب فيوجدونه فتختار فراقه والمرأة تغرب بأنها حرة فتوجد أمة أو تحده أجذم أو أبرص أو مجنوناً فتختار فراقه أو يجدها كذلك فيغارقها فتكون حاملاً في هذه الحالات فعلى الزوج نفقتها حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسداً بكل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة ولم ترض أو كارهة فحلت فلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قول إن لها النفقة بالحمل وإن كان نكاحاً فاسداً لأنه يلحق به الولد فلما كان إذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا أنه جعلت النفقة لأقرب الحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة عاكراً زوجها الرجعة كانت عدتها الشهور فخاضت بعد مضي شهر بن استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو خاضت

وكل قوس يرى عنها بسهم ذي نصل ولا يجوز أن ينتضل رجلان وفي يدي أحدهما من النبل أكثر مما في يدي
الآخر ولا على أن يحسب خاسقه خاسقين والآخر خاسق ولا على أن لأحدهما خاسقا بالتألم برمي به وبحسب له مع خواسقه ولا على أن
يطرح من خواسقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أخذهما برمي من عرض والآخر من أقرب منه إلا في عرض واحد

وإذا كان من ربيته وكان له نفقة حتى يطعن في الدم من الحيضة الثالثة فإن ارتأيت
 أن يكون من ربيته كان السابق أن يرد في عقد القرع ما شاء ومنهم من ربحه أن يرد في عقد القرع ما لم يكن سواء
 ومنهم من ربحه أن يرد في عقد القرع ما شاء (قال المزي) رحمه الله (٢٣١) وهذا أشبه بقوله كما لم يكن
 سفيها في الخيل ولا في
 الرمي ولا في الابتداء
 إلا اجتماعهما على غاية
 واحدة فكذلك في
 القياس لا يجوز لأحدهما
 أن يرد إلا اجتماعهما
 على زيادة واحد والله
 التوفيق (قال الشافعي)
 ولا يجوز أن يقول
 أحدهما لصاحبه إن
 أصبت بهذا السهم فقد
 نزلت الآن يجعل
 رجل له سقان أصاب
 به وإن قال ارم عشرة
 أرشاق فإن كان صوابك
 أكثر فكذلك لم يجوز
 أن يناضل نفسه وإذا
 ربح بسهم فأنكسر
 فإن أصاب بالنصل
 كان له خاسقا وإن
 أصاب بالقدر لم يكن
 خاسقا ولو انقطع باثنين
 فأصاب بهما جميعا
 حسب الذي فيه
 النصل وإن كان في
 الشن نصل فأصاب
 سهمه فوق سهم في
 الشن لم يحسب ورد
 عليه وربي به لانه
 عارض دون الشن وإذا
 أراد المستبق أن يجلس
 ولا يرمي وللسبق فضل
 أولا فضل له فسواء وقد

ثلاث حيض استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم من الحيضة الثالثة فإن ارتأيت
 أمسكت عن النكاح ووقف عن نفقتها فإن بان بها حمل كان القول فيها كالقول قين بان بها حمل بالنفقة
 حتى يبين أو الوقف حتى تضع فإن انقش ما ظن من حملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم
 من الحيضة الثالثة قال وهكذا إن كانت عدتها الشهور فارتأيت سواء لا يختلفان ولو كانت عدتها
 الشهور فارتأيت أمسكت عن الرية فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة
 لها بعد الثلاثة ولا عدة عليها فإن ارتأيت بحمل أمسكت ولم ينفق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول
 في الحمل إذا بان سواء من رأى أن لا ينفق عليها حتى تضع أمسكت حتى تضع ثم أعطاها نفقة من يوم قطع
 النفقة عنها إلى أن وضعت ومن رأى أن ينفق عليها إذا بان الحمل أعطاها النفقة منذ أمسك عنها إلى أن
 بان بها الحمل ومن حين بان الحمل إلى أن تضع فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر وينفق
 عليها حتى تضع آخر حملها وإن كان بين وضع ولادها أيام قال وإن كان بها حمل ولا يملك زوجها رجعتها
 فإنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها لا نال لحق
 به الحمل ولا نفقة لها في العدة إلا أن تكون حاملا منه

(أمرأة المفقود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في
 أزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة أمرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين
 أحكاما منها اللعان والطهار والايلاء ووقوع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن
 ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر ولم يختلفوا في أن لا عدة على زوجة إلا من وفاة أو طلاق وقال
 الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن الآية وقال تعالى ولكم نصف ما ترك
 أزواجكم إن لم يكن لهن ولد إلى قوله فلهن النصف مما تركتم قال فلم أعلم مخالفا في أن الرجل أو المرأة لو غابا
 أو أحدهما برأ أو بجر اعلم مغيبهما أولم يعلم فأتا أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدو فصر وهما
 إلى حيث لا خبر عنهما لم توث واحد منهما من صاحبه إلا بيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأة
 الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أولم أصف باسار عدو أو بخر وج الزوج ثم خفي مسئلكه أو نهبها من
 ذهاب عقل أو خروج فلم يسمع له ذكر أو بركب في بحر فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا كان يرون أنه قد
 كان فيه ولا يسيقون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبدا حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت
 وفاته وترثه ولا تعتد امرأته من وفاة ومثلها برث الأورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته ولو طلقها وهو خفي
 الغيبة بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو قد فها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله
 وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لا من طلاق ولا وفاة
 كما لو طشت أنه طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق إلا بيقين وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمر حاكم
 واعتدت وترجعت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق وكذلك إن آلى منها أو تظاهرا أو قد فها لزمه
 ما يلزم الزوج وهكذا لو تربصت بأمر حاكم أربع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرا ونكحت
 ودخل بها أو نكحت ولم يدخل بها أولم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق لانه
 زوج وهكذا لو تظاهرا أو قد فها أو آلى منها لزمه ما يلزم المولى غير أنه ممنوع من فرجها بشبهة بنكاح
 غيره فلا يقال له في حتى تدم من الآخر إذا كانت دخلت عليه فإذا أكلت عدتها أجل من يوم تكمل

يكون له الفضل فيفضل ويكون عليه الفضل وينزل والرماء يختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له أن يجلس ما لم ينزل ومنهم من يقول ليس
 له أن يجلس إلا من عذر وأحسبه أن مرض مرضا يضر بالرمي أو يصيب إحدى يديه علة تمنعه من ذلك كان له أن يجلس ويلزمهم أن يقولوا
 إذا تراصيا على أصل الرمي الأول قال ولا يجوز أن يسبقه على أن يعيد عليه وإن سبقه على أن يرمي بالعربية لم يكن له أن يرمي بالفارسية

بما ارشادنا معلومة كل يوم من اوله الى (٢٢٢) آخره فلا يفترقا حتى يفرغ منها الامن عن مرض أو عاصف من الريح
 كثر من عن العربية قال وان سبقه ولم يسبق الغرض كرهته فان سميها كرهته أن يرفعه أو يخفضه
 كثر في المائتين ومن أجاز هذا أجاز في الرقعة وفي أكثر من ثلثائة قال ولا بأس أن يشترط أن

ومن اعتلت أداته أبدل
 مكان قوسه ونبله ووتره
 وان طول أحدهما
 بالارسال التماس أن
 تبريد الراعي أو ينسى
 حسن صنيعه في السهم
 الذي رماه فأصاب أو
 أخطأ فليستعجب من
 طريق الخطأ فقال لم
 أنو هذا لم يكن ذلك له
 وقيل له ارم كما رمي
 الناس لا مبالا عن
 التثبت في مقامك
 ونزعك وارسالك ولا
 مبطلنا لادخال الضرر
 بالحبس على صاحبك
 قال ولو كان الراعي
 يطيل الكلام والحبس
 قبل له لا تطل ولا تجعل
 عما يفهم وللبدي أن
 يقف في أي مقام شاء ثم
 للآخر من الغرض
 الآخر أي مقام شاء وإذا
 اقتسموا ثلاثة وثلاثة
 فلا يجوز أن يقتنعوا
 وليقتسموا قسما
 معروفا ولا يجوز أن
 يقول أحدهما رجلين
 اختار على أن أسبق
 ولا على أن أسبق ولا على
 أن يقتعرا فأيهما
 خرجت قرعته سبقه
 صاحبه لان هذا
 مخاطرة وإذا حضر

عدها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها وان أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفروا ان لم يصبها
 قبل له أصبها أو يطلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته قال وان
 أجلها كما أربع سنين أنفق عليها فيها وكذلك في الأربعة الأشهر والعشر من مال زوجها فإذا انكحت
 لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود ولأنها مأمونة بنفسها وكذلك لا ينفق عليها وهي في عده منه لو طلقها
 أو مات عنها ولا بعد ذلك ولم يمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولا أن عليها منه عدة ولا أن بينهما
 ميراثا ولا أنه يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين الحقوق الولد به ان أصابها وانما منعها النفقة
 من الاول لانها مخرجة نفسها من يديه ومن الوقوف عليه كما تنفق المرأة على زوجها العائيب بشبهة فنعتها
 نفقتها في الحال التي كانت فيها مأمونة له نفسها بالسكاح والعدة وهي لو كانت في المصر مع زوج فنعتة نفسها
 منعها نفقتها بعصيانها ومنعها نفقتها بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الاول وابطحان نفسها
 لغيره على معنى أنها مخرجة من الاول ولو أنفق عليها في غيبته ثم ثبتت البينة على موته في وقت ردت كل
 ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما كان تزوج فتزوجت ففسخ تكاها
 وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها فأصابها فلها مهر مثلها لا ماسي لها وفسخ النكاح وان لم يفسخ
 حتى مات أو ماتت فلا ميراث لها منه ولأنه منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث فان
 كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته وان كانت هي الميتة وقف ميراث الزوج الاول حتى يعلم أي هو
 فيرثها أو ميت فيرد على ورثتها غير زوجها الآخر ولومات زوجها الاول ورثته وأخرجناهما من يدى الآخر
 بكل حال ولو تزوجت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الاول كان
 الولد ولدا لا آخر لانه فراش بالشبهة وردت على الزوج ومنع أصابتها حتى تعتد ثلاث حيض وان كانت ممن
 لا تحيض لا يأس من الحيض أو صغر فتلاثة أشهر وان كانت حبلية فان تضع حملها واذا وضعت حملها
 فلزوجها الاول منعها من رضاع ولدها الا اللبأ وما ان تركته لم يغذه مرضع غيرها ثم يمنعها ما سوى ذلك ولا
 ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاعها ولا غير مشيا ولو ادعى الزوج الاول والاخر الولد وقد ولدت وهي مع
 الآخر أربته القافة قال ومتى طلقها الاول وقع عليها طلاقه ولو طلقها زوجها الاول أو ماتت عنها وهي
 عند الزوج الآخر كانت عند غير زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى
 في العدة في الطلاق وفيمن رآها بالوفاة ولومات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لومات ولومات امرأة
 المفقود والمفقود ولا يعلم أيهما مات أو لم يتوارثا كما يتوارث من خفي موته من أهل الميراث من القتل
 والغرق وغيرهم الا يبين أن أحدهما مات قبل الاول فيرث الاول الآخر الاول ولومات الزوج الاول والزوج
 الآخر ولا يعلم أيهما مات أو لا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الاولى بالعقد
 الاول ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل احدهما في الأخرى لانها وجبت عليها من وجهين مفترقين فلا
 يجوز أن تأتي باحدهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الاول مات أو لا فاعتدت
 شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من
 الاول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدتها من الاول وعليها عدة حمل من الآخر قال
 ولكن لومات الاول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حلا فيل لها تر بصي فان تربصت وهي تراها
 حاملا ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك وترأها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

الغريب أهل الغرض فقسموه فقال من معه كذا تراهم أميا أو من يرمى عليه كذا تراهم غير رام وهو من الرماة فحكمه
 وبان
 حكم من عرفوه وإذا قال لصاحبه اطرح فضلك على اني أعطيك به شيئا لم يجز الا بان يتفاسخا ثم يستأنفاسيها جديدا قال ولو شرطوا أن
 يكون فلان مقدما وفلان معه وفلان ثان كان السبق مفسوخا ولكل حزب أن يقدمه وامن شأوا ويقدم الآخرون كذلك وإذا كان البد

أَوْ خَطَأً أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَمْدًا أَوْ خَطَأً فِي الْكُفَّارَةِ سِوَاهُ عَلَى أَنْ الْخَلْفَ بِاللَّهِ وَقَتْلَ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً فِي الْكُفَّارَةِ سِوَاهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)
 وَإِنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَإِنْ كَانَ يَعْنِي خَلْفَتِي قَدِيمًا فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً حَادِثَةً وَإِنْ أَرَادَ بِهَا عَيْنًا فَهِيَ بَيِّنَةٌ وَإِنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بَيِّنَةً فَإِنْ قَالَ
 أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَإِنْ أَرَادَ بِهَا عَيْنًا فَهِيَ بَيِّنَةٌ (۲۳۴) وَإِنْ أَرَادَ بِهَا مَوْعِدًا فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً كَقَوْلِهِ سَأُحْلِفُ (قَالَ الْمَرْزِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ

وَقِيَ الْأَمْلَاءُ هِيَ عَيْنٌ وَإِنْ
 قَالَ لِعَمْرٍاءَ اللَّهُ فَإِنْ
 لَمْ يَرُدَّ بِهَا عَيْنًا فَلَيْسَتْ
 بَيِّنَةً وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ
 أَوْ وَعَظَمْتُهُ أَوْ وَجَلَّ اللَّهُ
 أَوْ وَقَدَّرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ
 كُلُّهُ عَيْنٌ نَوَى بِهَا عَيْنًا أَوْ
 لَا بَيِّنَةً لَهُ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهَا
 فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ
 أَنْ يَقُولَ وَحَقَّ اللَّهُ
 وَاجِبٌ وَقَدَّرَهُ اللَّهُ
 مَاضِيَةً لِأَنَّهُ عَيْنٌ وَلَوْ قَالَ
 بِاللَّهِ أَوْ تَالِ اللَّهِ فَهِيَ عَيْنٌ
 نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ وَقَالَ فِي
 الْأَمْلَاءِ تَالِ اللَّهِ عَيْنٌ وَقَالَ
 فِي الْقِسَامَةِ لَيْسَتْ
 بَيِّنَةً (قَالَ الْمَرْزِيُّ) رَحِمَهُ
 اللَّهُ وَقَدْ حَكِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 عَيْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَتَالِ اللَّهِ لَا كِبَدَتْ
 أَصْنَامُكُمْ بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا
 مَدْيَنَ (قَالَ الْمَرْزِيُّ)
 رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ قَالَ اللَّهُ
 لَا فَعَلَنْ فَهَذَا ابْتِدَاءُ
 كَلَامٍ لَا عَيْنَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ
 بِهَا فَإِنْ قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ
 فَإِنْ نَوَى الْبَيِّنَ فَهِيَ
 بَيِّنَةٌ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عَيْنًا
 فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً لِأَنَّهُ
 يَحْتَمَلُ أَشْهَدُ بِأَمْرِ اللَّهِ
 وَلَوْ قَالَ أَشْهَدُ نَوَى عَيْنًا
 لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَلَوْ قَالَ اعْزَمَ
 بِاللَّهِ وَلَا بَيِّنَةً لَهُ لَمْ يَكُنْ

رَجَعَتْهَا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَصِيحَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً فَخَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ
 رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيحَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَإِنْ أَحَدُهُمَا أَنْهَا تَعْتَدُ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرِ عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً وَالْقَوْلُ الثَّانِي
 أَنَّ الْعِدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ
 سَمِعَ أَبَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلْقِهَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ وَطَاوَسٌ وَحَسَنُ
 ابْنُ مُسْلَمٍ يَقُولُونَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلْقِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْهَاً قَالَ سَعِيدٌ يَقُولُونَ طَلَاقُهُ الْآخِرُ قَالَ سَعِيدٌ وَكَانَ
 ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ أَرَى أَنْ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلْقِهَا (قَالَ
 الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ قَالَ هَذَا بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ
 النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَنْتَزَلَتْ فِي ذَلِكَ كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ
 مَا شَاءَ بِلَا وَقْتٍ فَيَهْمِلُ الْمَرْأَةَ حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا
 رَاجَعَهَا فَتَزِلُ الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا
 قَبْلَ أَنْ تَنْقُضَ عِدَّتُهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَمَدَّ رَجُلًا إِلَى امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ
 عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَالَ وَاللَّهِ لَا آوِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَحِلُّنَّ أَبَدًا فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ فَاِمْسَاكُ
 بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مِنْ كَانَ مِنْهُمْ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَطْلُقْ قَالَ وَمَنْ قَالَ
 هَذَا نَبَغِيَ أَنْ يَقُولَ إِنْ رَجَعَتْهُ إِيَّاهُ فِي الْعِدَّةِ مَخَالَفَ لِنِكَاحِهِ إِيَّاهَا نِكَاحًا جَدِيدًا مُسْتَقْبَلًا ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ
 يَمْسُهَا وَذَلِكَ أَنَّ حُكْمَهَا فِي عِدَّتِهَا حُكْمُ الْأَزْوَاجِ فِي بَعْضِ أُمُورِهَا وَأَنْتَ تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مَسْ قَبْلَ
 الطَّلَاقِ الَّذِي أَتْبَعَهُ هَذَا الطَّلَاقُ فَلَزِمَ فِي حُكْمِهِ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْوَاحِدِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَأَيُّ امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ
 اعْتَدَتْ وَمَنْ قَالَ هَذَا أَشْبَهَ أَنْ يُلْزِمَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ لَهَا رَجْعَةٌ فَيَقُولُ إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ
 وَاحِدَةً فَخَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ أَتْبَعَهَا أُخْرَى اسْتَقْبَلَتْ الْعِدَّةَ مِنَ التَّطْلِيقَةِ الْآخِرَةِ وَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى
 تَحِيضَ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ طَلَّقَهَا اسْتَقْبَلَتْ الْعِدَّةَ مِنَ التَّطْلِيقَةِ الْآخِرَةِ وَلَمْ يَبَالِ أَنْ لَا يَحْدِثَ بَيْنَ ذَلِكَ رَجْعَةٌ
 وَلَا مَسِيئًا وَمَنْ قَالَ هَذَا أَشْبَهَ أَنْ يَحْتَجَّ بِأَنَّ الرَّجُلَ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ فَتَحِيضُ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ
 فَإِنْ كَانَ طَلَاقًا مَلَكَ فِيهِ الرَّجْعَةُ اعْتَدَتْ عِدَّةَ وَفَاةٍ وَوَرِثَتْ كَمَا تَعْتَدُ الَّتِي لَمْ تَطْلُقْ وَتَرِثَ وَلَوْ كَانَ طَلَاقًا لَا مَلَكَ
 فِيهِ الرَّجْعَةُ لَمْ تَعْتَدْ عِدَّةَ وَفَاةٍ وَلَمْ تَرِثْ أَنْ طَلَّقَهَا صَحِيحًا وَلَوْ طَلَّقَهَا مَرِيضًا طَلَاقًا لَا مَلَكَ فِيهِ الرَّجْعَةُ فَوَرِثَتْ
 لَمْ تَعْتَدْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ لِأَنَّهَُا غَيْرُ رَجْعَةٍ وَقَدْ قِيلَ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً مَلَكَ فِيهَا الرَّجْعَةُ أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ
 ثُمَّ يَرْتَجِعُهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا أَوْ يَطْلُقُهَا وَلَمْ يَرْتَجِعْهَا الْعِدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ وَلَا تَعْتَدُ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ وَإِنْ
 ارْتَجَعَهَا فَقَدْ كَانَتْ حُرْمَتُ عَلَيْهِ الْإِبَانِ يَرْتَجِعُهَا كَمَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ الَّذِي لَا مَلَكَ فِيهِ الرَّجْعَةُ الْإِبْنُ كَاحٍ
 وَلَوْ نِكَاحًا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيحَ بِهَا تَعْتَدُ فَكَذَلِكَ لَا تَعْتَدُ مِنْ طَلَاقٍ أَحَدُهُمَا وَإِنْ لَزِمَهَا فِي الْعِدَّةِ لَمْ يَحْدِثْ
 رَجْعَةٌ وَمَنْ قَالَ هَذَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَ كَانَ إِذَا ارْتَجَعَ فِي الْعِدَّةِ ثَبَتَ الرَّجْعَةُ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 فِي الْعِدَّةِ مِنَ الرَّجْعَةِ وَالْيَ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ لِمَنْ رَاجَعَ ضَرَارًا
 فِي الْعِدَّةِ لَا يَرِيدُ حَبْسَ الْمَرْأَةِ رَغْبَةً وَلَكِنْ عَضْلًا عَنْ أَنْ تَحِلَّ لغيرِهِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْوُوا
 النِّسَاءَ كُرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ الْأَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَعِينَةٍ فَهِيَ عَنْ مَسَاكِينِ
 الْعَضْلِ ثُمَّ يَطْلُقُهُنَّ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ قَبْلَ هَذَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَهْيٌ عَنْ رَجْعَتَيْنِ لِلْعَضْلِ لَا لِلرَّغْبَةِ وَهَذَا
 مَعْنَى يَحْتَمَلُ الْآيَةَ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا وَاحِدًا مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

عَيْنًا لِأَنَّ مَعْنَاهَا اعْزَمَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ أَوْ بَعُونَ اللَّهُ عَلَى كَذَا وَإِنْ أَرَادَ عَيْنًا فَهِيَ عَيْنٌ وَلَوْ قَالَ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ أَوْ اعْزَمَ عَلَيْكَ بِاللَّهِ (عِدَّةُ
 لَتَفْعَلَنَّ فَإِنْ أَرَادَ الْمُسْتَحْلَفُ بِهَا عَيْنًا فَهِيَ عَيْنٌ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهَا شَيْئًا فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً وَلَوْ قَالَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثْلَاقِهِ فَلَيْسَتْ بَيِّنَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ عَيْنًا لَا
 اللَّهُ عَلَيْهِ عَهْدًا أَنْ يُوَدَّى فَرَاغَهُ وَكَذَلِكَ مِثْلُاقُ اللَّهِ بِذَلِكَ وَأَمَّا نَهْيُهُ

(باب الاستثناء في الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بأى شيء كانت ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى والوصل أن يكون الكلام نسقا وان كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للتذكر أو إلى أو التنفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع أن يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهى أو غيره أو يسكت (٢٢٥) السكوت الذي بين أنه قطع وقال

لوقال في عينه لأفعلن كذا لوقت إلا أن يشاء فلان فان شاء فلان لم يحنث وان مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حنث (قال المزني) قال بخلافه في باب جامع الأيمان قال الشافعي رحمه الله ولو قال في عينه لأفعلن كذا ان شاء فلان ففعل ولم يعرف شاء أو لم يشأ لم يحنث

(باب لغو اليمين من هذا ومن اختلاف مالك والشافعي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو هو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجلة وعقد اليمين أن يثبت على الشيء بعينه

(باب الكفارة قبل الحنث وبعده)

(عدة المشرقات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والاحداد مثل المسلمة لا خلاف بينهم ما وله عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة قال وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن من الرجعة ما لزوج المسلمة وعليهن من العدد والاحداد ما على المسلمة لأن حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يحل لمسلم اذا تحاكم اليه مشرك أن يحكمه ولا عليه الا بحكم الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه وقول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يقتولوك عن بعض ما أنزل الله اليك قال وأهواءهم يحتمل سيئهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم الا بما أنزل الله اليه ولا يحل لمسلم أن يحكم الا بحكم الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال واذا طلق المسلم النصرانية ثلاثا فانقضت عدتها فنكحت نصرانيا فأصابها أحله ذلك لزوجها المسلم ويحصنها لانه زوج يحل له نكاحه إلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يرحم الا محصنا فلو كانت اصابة الذي لا تحصن المرأة لم يرحمها النبي صلى الله عليه وسلم واذا أحصنها أحلها مع أحلها لان الله عز وجل قال حتى تنكح زوجا غيره وأنه زوج نكحها

(أحكام الرجعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل ان أرادوا اصلاحا فقال اصلاح الطلاق الرجعة والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله فأبى زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعته ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركانة طلق امرأته البتة ولم يرد الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبد اثنتان فاذا طلق واحدة فهو كالحر يطلق الحررة واحدة أو اثنتين ويملك من رجعتها بعد واحدة ما علك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحر المسلم فاذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على امرأته الا بنكاح جديد لأن الله عز وجل اذ جعل الرجعة له عليها في العدة فيبر أن لا رجعة عليها بعدها مع قول الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فلاجناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

(كيف تثبت الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بينا أن ليس لها منعه الرجعة ولا لها عوض في الرجعة بحال لانها لا عليها الا لها عليه ولا أمر لها فيما له دونها فلما قال الله عز وجل ويعولتهن أحق بردهن في ذلك كان بينا أن الرد انما هو بالكلام دون الفعل من جماع وغيره لان ذلك رد بلا كلام فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فاذا تكلم بهما في العدة تثبت له الرجعة والكلام بهما أن يقول

(٢٩ - الام خامس) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحنث فأحب اليه أن لا يكفر حتى يحنث فان كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزأه وان صام لم يجزه لاننا نزعنا أن الله على العباد حقا في أموالهم وتسلف النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد موأصدة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الاموال قياسا على

هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزئ إلا بعد موافقتها كالصلاة والصوم (باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها) (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة تلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث وإن كانت بائنا لم يحنث فإن قال أنت طالق (٢٢٦) ثلاثا لم أتزوج عليك ولم يوفت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت هي قبل أن يتزوج عليها وإن تزوج عليها من يشبهها أو لا يشبهها خرج من الحنث دخل بها أولم يدخل بها وإن ماتت لم يرثها وإن مات ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال المزني) قد قطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال المزني) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم يرثها لم يجز أن يرثه

(باب الإطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره)

(قال الشافعي) ويجزئ في كفارة اليمين مذبح النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزئ هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا

قد راجعها أو قد ارتجعها أو قد رددتها إلى أو قد ارتجعها إلى فإذا تكلم بهذا فهي زوجة ولو مات أو خرس أو ذهب عقله كانت امرأته وإن لم يصبه من هذا شيء فقال لم أر به رجعة فهي رجعة في الحكم الآن يحدث طلاقا قال ولو طلقها فخرجت من بيته فرتها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أولا بنويها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال وإذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة أولا بنويها فالجماع جماع شبهة لا حد عليه فيه ويعزر الزوج والمرأة أن كانت عالة ولها عليه صداق مثلها والولد لاحق وعليها العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر إذا قال قد رددتها إلى أنها لا تكون رجعة حتى بنوي بها رجعتها فإذا قال قد راجعها أو ارتجعها هذا تصریح بالرجعة كما لا يكون النكاح إلا بتصریح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا تصریح بالنكاح ولا يكون نكاحا بأن يقول قد قبلتها حتى يصرح بما وصفت لأن النكاح تحليل بعد تحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل بالتحليل شبيه فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال قد وهبتك أو أذهبي أو لا حاجة لي فيك أنه لا يكون طلاقا حتى بنوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد رددتها إلى الرجعة لم تكن رجعة حتى بنوي به الرجعة (قال الشافعي) فإن طلقها واحدة فاعتدت حيضتين ثم أصابها بنوى الرجعة فكمن أن لا رجعة إلا بكلام فإن تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنلح حتى تسكمل ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتمد من رجلين فتبدأ عدتها من الأول فتكملها ثم تستقبل للآخر عدة لأن تينك العدتين لحق جعل لرجلين وفي ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد ولو طلقها فحاضت حيضة ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة ثم لم يكن له عليها رجعة ولم تحل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من أصابته أياها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة شيء وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فتمتنع من الرجعة فتزومها لأن الله تعالى جعلها له عليها فعملها وجهالها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها عابئا أو حاضرا قال وإن راجعها حاضرا وكنتم الرجعة أو عابئا فكنتمها أو لم يتمها فلم تبلغها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينها وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها إن أصابها لا ماسي لها ولا مهر ولا متعة إن لم يصبها لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها يبطل من نكاح غيره ولا بدخول لم يكن يحل على الابتداء لو عرفاه كانا عليه محدودين وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نكح الوليان فالأول أحق لاستثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز وجل ثم رسوله أحق بأمر فهو وأحق به (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن عبيد الله ابن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فكنت قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل

(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة ثلاثا يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها

وذلك ستون مدا فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا أرى أن يجزئ دراهم وإن كانت أكثر من قيمة فلا الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزئ أهل البادية مد أقط (قال المزني) رحمه الله أجاز الأقط ههنا ولم يجزه في الفطرة وإذا لم يكن لأهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو دوا مداما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من

لا يلزمه النكاح عليه من قرابته وهم من عدا الوالد والوالدة والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بها من غيرهم وإن كان ينفق عليهم تطوعا ولا يجزئه إلا أن يعطى حراما محتاجا ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندي أن يعيد ولا يطعم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال أن أطمع مسكينا واحدا مائة وعشرين مدا في ستين يوما أجزاءه وإن كان في (٢٣٧) أقل من ستين لم يجزه فقال أراك

جعلت واحدا ستين مسكينا فقد قال الله وأشهدوا ذوى عدل منكم فإن شهد اليوم شاهد بحق ثم عاد من الغد فشهد به فقد شهد به امرئان فهو كشاهدين وإن قال لا يجوز لأن الله عز وجل ذكر العدد قليل وكذلك ذكر الله للمساكين العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطمع تسعة وكسا واحدا لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أيمان مختلفة فاعتق وأطمع وكسا بنوى الكفارة ولا ينوى عن أيها العتق ولا الاطعام ولا الكسوة أجزاء وأبها شاء أن يكون عتقا أو طعاما أو كسوة كان وإن لم يشأ فالنية الأولى تجزئه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها ولو كفر عنه رجل بأمره أجزاء وهذه كهبة إياها من ماله ودفعه إياها بأمره كقبض وكيله لهبته لو وهبها له وكذلك إن

فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة وثلاثا تجاحدا أو يصيبها فتزل منه أصابة غير زوجة ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها لأن الرجعة اليه دونها وكذلك لو ثبت عليها ما كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال قدر راجعها فإذا مضت العدة فقال قدر راجعها وأنكرت فالقول قولها وعليه البينة أنه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق

(ما يكون رجعة وما لا يكون) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غدا فقد راجعته وإذا كان يوم كذا وكذا فقد راجعته وإذا قدم فلان فقد راجعته وإذا فعلت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها إن شئت فقد راجعته فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يحدث بعدها رجعة وهذا مخالف قوله إن شئت فأنت طالق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته إذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس بأكثر من قوله لها إذا كان غدا فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلقته فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس أو يوم كذا ليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فإن وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحجة أو راجعته بالأذى وراجعته بالكرامة أو راجعته بالله وإن سئل فإن أراد الرجعة وقال غنيت راجعته بالحجة مني لك أو راجعته بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا كانت رجعة وإن قال أردت قدر رجعت إلى محبتك بعد بغضك أو إلى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة وإذا طلق الأخرس امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزومه الطلاق وكذلك إذا راجعها بكتاب أو إشارة تعقل لزومها الرجعة وإذا مرض الرجل فخل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتابا لزومها الطلاق وألزمته الرجعة ولو لم يخجل ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتابا يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فترأى منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعته كما يجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا يجوز طلاقه ولو أن رجلا صحبها طلق امرأته ثم خبل عقله بجنون أو خبل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعته ولا تجوز رجعته إلا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه وإن كان يجن ويفيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعته وإن راجع في حال أفاقته جازت رجعته ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل ثم لم تحدث لي رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي وقال بل راجعتك ومعى عقلي فالقول قوله لأن الرجعة اليه دونها وهي في العدة تدعى إبطالها لا يكون لها إبطالها إلا ببينة

(دعوى المرأة انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المرأة فتى ادعت انقضاء العدة في مدة يمكن في مثلها أن تنقضى العدة فالقول قولها ومتى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق إلا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فإن قالت قد سقطت سقطا بأن بعض خلقه أو ولدت ولدا ومات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو عجوزا لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم أو غيره مثلت فإن

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كنبه مصححه

قال أعتق عني فولأوه للعتق عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كما لو اشتراه ولم يقبضه حتى أعتقه كان العتق كالقبض ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير أمره فاطم أو أعتق لم يجزه وكان هو المعتق لبعده فولأوه وكذلك لو أعتق عن أبيه بعد الموت إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزى أن يعمل غيرها إلا الج والعمره للخبر الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأن فم مانعة ولأن الله تبارك وتعالى إنما فرضهما على من وجد السبيل إليهما والسبيل بالمال ومن اشترى مما أطعم أو كسا أجرته ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة والزكاة وإن كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٢٨) الفضل الذي يكون به غنيا لم يعط وإذا حنت موسرا ثم أعسر لم

أر الصوم يحجز عنه
وامرأ احتياطاً أن يصوم
فإذا أيسر كفر وانما
أنظر في هذا إلى الوقت
الذي يحنت فيه ولو
حنت معسراً فأيسر
أحببت له أن يكفر
ولا يصوم وإن صام
أجرأ عنه لأن حكمه
حين حنت حكم الصيام
(قال المزني) وقد قال
في الظهار إن حكمه
حين يكفر وقد قال في
جماعة العلماء إن تظاهر
فلم يجد رقبة أو أحدث
فلم يجد ماء فلم يصم ولم
يدخل في الصلاة بالتيمم
حتى وجد الرقبة والماء
إن فرضه العتق والوضوء
وقوله في جماعة العلماء
أوليه من انفراده عنها
قال ومن له أن يأخذ
من الكفارة والزكاة
فله أن يصوم وليس
عليه أن يتصدق
ولا يعتق فإن
فعل أجزاء وإن كان
غنيا وماله غائب عنه
لم يكن له أن يكفر حتى
يحضر ماله إلا بالاطعام
أو الكسوة أو العتق

باب ما يحجز من
الكسوة في الكفارة

قالت حنت ثلاث حيض لم تصدق لانه لا يحيض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة وإن قالت قد حضت في أربعين ليلة ثلاث حيض وما أشبه هذا نظر فإن كانت المدعية لانقضاء عدتها في مثل هذه المدة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقة في الحكم وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها عليها المين بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما ذكر من حيض وطهر أو سقط أو ولد فإن حلفت برئت منه وإن نكحت أحلفته ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدقتها قبل ارتجاعها إياها وصدقها إذا قال قد راجعتك اليوم فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد من راجعها إياها بأن لم تنقض عدتها ثم تدعي انقضاء العدة فلا أصدقها لأن الرجعة قد ثبتت باقرارها وإن شاعت أن أحلفه لها ما علم عدتها انقضت فعلت فإن حلف لزمها الرجعة وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها فإن حلفت فلا رجعة له عليها وإن نكحت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعتك فقالت قد انقضت عدتي أو قالت قد انقضت عدتي قبل أن تقول قد راجعتك في مدة يمكن فيها انقضاء عدتها ثم راجعها فقالت كنت كذبت فيما ادعيت من انقضاء عدتي أو قالته قبل راجعها فراجعتها ثبتت عليها الرجعة ولو رجعت عن الاقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن حلف على شيء ثم أقربه ولو قالت قد انقضت عدتي ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو وهمت ثم قالت قد انقضت عدتي قبل أن يرتجعها ثم ارتجعها لم يكن له عليها رجعة إلا بان تكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي وإذا قالت قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي عدة امرأة في مثلها فأبطلت قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدتها منقضية لأنهم ادعوا لانقضاء العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال أعلمتني بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا اقراراً بأن عدتها قد انقضت لأنها قد تكذبت فيما أعلمته وتثبت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي وإن قال قد انقضت عدتها وقالت هي قد انقضت عدتي ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقرب بانقضاء عدتها وكذلك لو صدقها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن له عليها رجعة

(قال الشافعي) وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قد راجعتها اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها في العدة فأخبر أن قد فعل بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قد راجعتك في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البينة أنه قد راجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة وصدقة فالرجعة ثابتة فإن كذبت بعد التصديق أو كذبت قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا لو كانت زوجته أمة فصدقة كانت كالحر في جميع أمرها ولو كذب مولاها لم أقبل قوله لأن التحليل بالرجعة والتحرر بالطلاق فيها ولها ولو كانت المرأة صبية لم تحض أو معنوهة معلوبة على عقلها فقال زوجها بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة لم يصدق إلا بينة تقوم له ولو صدقته لأنها ممن لا فرض له عليها وكذلك لو صدقها ولها أباًها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت صحيحة فعرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد انقضاء عدتها قد كسرت راجعتها في العدة لم تكن زوجته فإذا أوفت فصدقة كانت زوجته بالاقرار وكانت

(قال الشافعي) رجا الله وأقل ما يحجز من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار الرجعة أو مقنعة وغير ذلك لرجل أو امرأة أو صبي ولو استبدل بما يجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المساكين لجاز أن يستبدل بما يكفيه في الشتاء والصيف أو في السر من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق

«باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز» (قال الشافعي) وجه الله ولا يجزئ رقة في كفارة ولا واجب الاثمنة وأقل ما يقع عليه اسم الايمان على الأعمى أن يصف الايمان اذا أمر بصفته ثم يدون به مؤمنا ويجزئ فيه الصغير اذا كان أبوا مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذي نقص بعيب لا يضر بالعمل اضرارا يمتثل العرج (٢٢٩) الخفيف والعور والشلل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجزئ المقعد ولا الأعمى ولا الأشل الرجل ويجزئ الأصم والخصي والمريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والشل ولو اشترى من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه الا الولدون والمولودون ولو اشترى رقة بشرط يعتقها لم يجزه ولا يجزئ المدبر ولا يجوز المكاتب حتى يجزئ يعتق بعد العجز ويجزئ المعتق الى سنين واحتج في كتاب البين مع الشاهد على من أجاز عتق الذي في الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقة في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقة أخرى في كفارة كانت مؤمنة لأنها مجتمعة في أنهما كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم منقولاً الى المسلمين لم يجز أن يخرج من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا ويبيع مؤمنا

«باب الصيام في كفارة الايمان المتتابع وغيره»

الرجعة عليها ثابتة واذا دخل الرجل بالمرأة فقال قد أصبتها وطلقتها وقالت لم يصبنى فلقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها عليها التحل للزوج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدة له عليها ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يراجعها ان علم أنه كذب ويسعه فيما بينها وبين الله تعالى ان علمت أنها كذبت بادعائها بالاصابة ان تنكح قبل ان تعتد لأنه لا عدة عليها فأما الحكم فكما وصفت وسواء في هذا أغلق عليها بابا أو أرخى سترا أو لم يغلقه أو طال مقامه معها أو لم يطبل لا تحب عليها العدة ولا يكمل لها المهر اذا طلقت الا بالوطء نفسه واذا اختلفا في الوطء فلقول قول الزوج لأنه يؤخذ منه فضل الصداق واذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة وأنكرت فخلقت ثم تزوجت ودخل بها أو لم يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة فسمح نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر ان كان أصابها فان لم يكن أصابها لم يسكن عنها وان ماتت أو ماتت وهي في العدة من الآخر توارثا ولو كانت المسئلة بماله أو كذبه ونكحت زوجا غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسح نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة « قال أبو يعقوب البويطي والربيع » وله عليها صداق مثلها باقرارها أنها التفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف اذا شارفن بلوغ أجلهن فراجعوهن بمعروف أو ردوهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يحل امساكهن ضرارا

«نكاح المطلقة ثلاثا» (قال الشافعي) أي امرأة حل ابتداء نكاحها فنكاحها حل متى شاء من كانت تحل له وشاعت الامرات ان الملاعة فان الزوج اذا التعن لم تحل له أبدا بحال والجهة في الملاعة مكتوبة في كتاب اللعان والثانية المرأة يطلقها الحر ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره لقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاحتملت الآية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاع طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها فأراد رفاع أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه ان يتزوجها فقال لا تحل لك حتى تدوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأة رفاع القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاع القرظي فطلقني فبت طلاقا فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أريدن أن ترجعي الى رفاع لا حتى تدوق عسيلته ويدوق عسيلتك قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهربه هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت المطلقة ثلاثا زوجها صحيح النكاح فأصابها ثم طلقها فانقضت عدتها حل لزوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) وجه الله كل من وجب عليه صوم ليس بمشروط في كتاب الله أن يكون متتابعاً جزءاً متفرقاً قياساً على قول الله جل ذكره فعدة من أيام آخر العدة أن ياتي بعدد صوم لا ولاء وقال في كتاب الصيام ان صيام كفارة البين متتابع والله أعلم (قال المزني) وجه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المتظاهر متتابعاً وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقة

القتل مؤثمة (قال المزني) فجعل الشافعي رقة الظهار مثلها مؤثمة لأنها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم متابعاً فافطر فيه الصائم أو الصائمة من عذر أو غير عذر استأنف الصيام إلا الحائض فإنها (٢٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض كالحيض وقد يرتفع الحيض بالحمل

وغيره كما يرتفع المرض قال ولا صوم فيما لا يجوز صومه تطوعاً مثل يوم الفطر والأضحي وأيام التشريق

باب الوصية بكفارة الإيمان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله من لزمه حق المساكين في زكاة أو كفارة يمين أو حج فذلك كله من رأس ماله بحاص به الغرماء فإن أودى بأن يعتق عنه في كفارة فإن حمل ثلثه العتق أعتق عنه فإن لم يحمله الثلث أطم عنه من رأس ماله

باب كفارة يمين العبد بعد أن يعتق

(قال الشافعي) لا يجزئ العبد في الكفارة إلا الصوم لأنه لا يملك مالا وليس له أن يصوم إلا بأذن مولاه إلا أن يكون مالزماً بآذنه ولو صام في أي حال أجزأه ولو حنت ثم أعتق وكفر كفارة حر أجزأه لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزأه لأن حكمه يوم حنت حكم الصيام (قال المزني) رحمه الله

حتى تسلم زواج غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن يقيم أحدهما الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة رفاعة لا ترجعي إلى رفاعة حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك يعني يحاملك قال وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها حلت للزوج المطلق ثلاثاً كما تحل له بالطلاق لأن الموت في معنى الطلاق باقراهما بعد الجماع أو أكثر وهكذا لو نكحها زوج فأصابها ثم بانت منه بلعان أو ردة أو غير ذلك من الفرقه وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً إذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها وفي قول الله تعالى أن يتراجعا أن يقيم أحدهما الله والله تعالى أعلم بما أراد أما الآية فتحتمل أن أقام الرجعة لأنها من حدود الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى ويعولن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً أي إصلاح ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج غيره مغلوب على عقله إذا أقام الرجعة وأقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز وجله عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تبارك اسمه

(الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها) (قال الشافعي) إذا جامع المطلق ثلاثاً زوج بالغ فبلغ أن تغيب الحشفة في فرجها فقد ذاق عسلتها وذاقت عسيلته ولا تكون العسيلة إلا في القبل وبالدكر وذلك يحلها الزوج الأول إذا فرقها هذا ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قوياً الجماع أو ضعيفه لا يدخله الإيذاء إذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وإن كان غير مرأى لم يحلها جماعه لأنه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز أن يقال لا يحلها إلا من تشبهى جماعه ويكون مبالغاً فيه قوياً وإن كان الزوج صبياً فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مرأى فإغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها وكذلك أن كان خصباً غير محبوب أو محبوباً بقي له ما يغيبه فيها بقدر ما تغيب حشفة غير الخصى أحلها ذلك أن كانت ثيباً فأما أن كانت بكرًا فلا يحلها إلا ذهب العذرة وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل زوجة حرة ومملوكة وذمية بالغ وغير بالغ إذا كان يجمع مثلها ولو أصابها في دبرها فبلغ ما شاء منها لم تحلها تلك الإصابة لأنها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحلها ولو أفضاها زوجها حلت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون إلا ببلوغ ما يحلها ومجاوزته وهكذا الذمية تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثاً فينكحها الذي فبلغ هذا منها وكذلك لو كانت الزوجة مغلوقة على عقلها أو الزوج مغلوباً على عقله أو هما معا فجامعها أحلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها صحيحاً فأصابها كان يحلها من جماعه للمسلم ما يحلها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها لأنه زوج وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً وأتباع رجم المحصنين ولا يحلها إلا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه لا ينسخ بفساد عقد وان انسخ بعد لم يفسد فإصابها فهو يحلها وإن كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد فلا تحلها أصابته لأنه غير زوج فإذا نكحها مملوكة فعتقت فاختارت فراقه وقد أصابها أحلها لأن عقده كان ثابتاً وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها والحر ينكحها العبد قبل ملكه فينسخ النكاح في الحالين وتحلها أصابته قبل النسخ وكذلك الأجدم والأرصر والمجنون ينكح المرأة فيصيرها تحلها أصابته ولو اختارت فسختها إذا كانت أصابة قبل فسخت ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها فسخت نكاحه أحلها الإصابة لأنها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصيرها زوجة ثم يرد أحدهما بعد الإصابة تحلها تلك الإصابة

قد مضى أن أحكم يوم يكفر لا يوم يحنت كما قال إن حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لا حين وجبت

لأنه عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عبد ونصفه حر وكان في يديه مال لنفسه لم يجزئه الصوم وكان عليه أن يكفر مما في يديه لنفسه (قال المزني) رحمه الله إنما المال لنصفه الحر لا يمان منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فأحق بقوله أنه كرجل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الايمان) (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان في دار خلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده مشكولا ولا يضربه أن يتردد على جل مناعه واتحاج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولو حلف أن (٢٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان أقام جميعا

ساعة يمكنه التحويل عنه حنث ولو كانا في بيتين فجعل بينهما حدا ولكل واحد من الخسرتين باب فليست هذه عساكنة وان كانا في دار واحدة والمسكنة ان يكونا في بيت أو بيتين حنثت كل واحدة ومدخلهما واحد واذا افرق البيتان أو الخسرتان فليست عساكنة الا ان يكون له نية فهو على ما نوى فان قبل ما ألحقه في ان النقلة بيده دون مناعه وأهله وماله قيل رأيت اذا سافر أكون من أهل السفر في قصر أو رأيت لو انقطع الى مكة بيده أكون من حاضري المسجد الحرام الذين ان تمتعوا لم يكن عليهم دم فاذا قال نعم فانما النقلة والحكم على البدن لا على مال وأهل وعيال ولو حلف لا يدخلها فرق فوقها لم يحنث حتى يدخل بيتانها أو عرصتها ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس ولا يركب دابة وهو راكبها فان نزع أو نزل مكانه والاحت

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو ردتا معا لم تحلها ولو رجعت المردت من مالها الى الاسلام بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائفة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسيئا وأحلها ذلك زوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا محرم عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع لليلة التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاره وإبلاؤه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحل له براها حاسرا وليس هكذا الزوجان يرتدا أحدهما واذا نكح الحرة الأمة وهو لا يجد طول الحرة ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك ولو نكحها وهو يجد طولها أو لا يجد طولها ولا يخاف العنت لم تحلها أصابته واذا نكح الرجل نكاحا فاسدا بأي وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك زوجها وذلك أن ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عقده لم يحلها الجماع فيه لانه ليس بزواج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر الا أن العبد اذا طلق اثنتين فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحر وسواء طلق الحر ثلاثا في مقام أو متفرقة لانه قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في اثنتين وطلاق الحر لزوجه أمة وحره وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجه اثنتان الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة ثم أتبعها طلاقا لم يقع عليها الا الاولى وان نكحت بعده زوجا وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فجعل حكم المطلقة ثلاثا محرمه بكل حال على مطلقها ثلاثا الا بان يصيبها زوج غير مطلقها فاذا طلقت المرأة ثلاثا فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق الاول وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثا اذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فاذا نكحها كان طلاقه اياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثا فاذا فعل عادت حراما عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبدا كلما أتى على طلاقها ثلاثا حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد اصابة زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثا واذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك ان كان آلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثا سقط الايلاء حتى لا يكون له به طلاق أبدا اذا تناكحا واذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة يمين وان لم يصبها لم يوقف وقف الايلاء

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره وأصابها ثم بانت منه فنكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبا بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والثنتين فان قال قائل فقد قال غيرك اذا هدم الثلاث هدم الواحدة والثنتين فكيف لم تقل به قيل ان شاء الله تعالى استدل لا لا موجودا في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثا وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتا وهو يدوي أو قروي ولا نية له فاي بيت من شعرا أو آدم أو خيمة أو بيت من حجارة أو مدر أو ما وقع عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخر معه طعاما ولا نية له فأكل منه لم يحنث ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بأي وجه سكنها ان لم تكن له نية فان كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث اذا خرجت من

بحسب ما لا بد من ان لا يدخلها في بحث ولو حلف لا يبرأ من ما بين يده الا ان كان حلفه
بحسب الا ان ينوي ان لا يدخلها في بحث ولو حلف لا يبرأ من ما بين يده او حلف لا يبرأ من ما بين يده او حلف لا يبرأ من ما بين يده
فان ردى به فهذا كله ليس بحسب الا ان يكون (٢٣٢) له نية فلا يبرأ من ما بين يده او حلف لا يبرأ من ما بين يده او حلف لا يبرأ من ما بين يده

فوهة له فباعه واشترى
بمنتهى وباليسه لم يحنت
الا أن يلبس الذي
حلف عليه بعينه وانما
انظر الى مخرج العين ثم
أحنت صاحبها وأوبه
وذلك ان الاسباب
مقدمة والأيمان
بعدها محدثة فليخرج
على نالها وعلى
خلافها فاحنته على
مخرج عينه أرايت
رجلا لو كان قال
وهبت له مالي خلف
ليضربني أما يحنت
ان لم يضربه وليس
يشبه سبب ما قال قال
ولو حلف أن لا يدخل
بيت فلان فدخل بيتا
يسكنه فلان بكراه
لم يحنت الا بان يكون
نوى مسكن فلان
فيحنت ولو حل فادخل
فيه لم يحنت الا ان
يكون هو أمرهم بذلك
تراخي أو لم يتراخ (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قال نويت شهر الم يقبل
منه في الحكم ان حلف
بالطلاق ودين فيما بينه
وبين الله عز وجل ولو
حلف لا يدخل على
فلان بيتا فدخل على

أنه أمان أن المرأة يحل لمطلقها رجعتا من واحدة واثنين فإذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
فلما لم يكن لزوج غيره حكم يحلها المطلقا واحدة واثنين إلا أنها حلال إذا طلقت واحدة أو اثنتين قبل
الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى
تنكح زوجا غيره فكانت انما يحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنها محرمة حتى
ينكحها هذا الزوج الآخر فلم يجوز أن يقاس ما له حكم بما لا حكم له وكان أصل الأمر أن المحرم انما يحل
للزوجة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا بزواج غيره بعد مفارقتها
نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يجوز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى أنه لا يحل
نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يجوز شيئا لأن المرأة لم تحرم فحل به وكان هو غير الزوج ولا
يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغیره حكم في حكمه إلا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله
تعالى مخالف هذا فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه فان قال فهل قال هذا أحد غيرك قبل ثم أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحر طلق امرأته تطلقه أو تطليقتين ثم انقضت
عدهما فتر وجهها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها الأول قال هي عنده على ما بقي
(قال الشافعي) رحمه الله وإذا طلقت المرأة ثلاثا فنكحت زوجها فادعت أنه أصابها وأنكر الزوج أخذها
ذلك الزوج لزوجه المطلقا ثلاثا ولم تأخذ من الذي أنكر أصابها إلا تصفا تصدق على ما يحل به ولا
تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا أنها نكحت فذكرت أنها
نكحت نكاحا صحيحا أو أصيبت حلت له إذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عدتها منه ومن الزوج الذي
ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل إذا وقع في نفسه
أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته فلم يدر أطلقها واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا فنكحت زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فنكحها الزوج الأول ثم طلقها واحدة أو اثنتين فقالت قد أتى
على جميع طلاقي لأنه لم يطلقني إلا واحدة أو اثنتين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحت بعد فراقك
أو قاله بعض أهلها ولم نقله وأقر الزوج بأنه لم يدر أطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا قبل له هي عندك على ما بقي من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة
فطلقها في هذا الملك واحدة أو اثنتين بني على الطلاق الأول فإذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج
والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجعلها تعتد في الطلاق الأول ما يستيقن
ونطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاث أنا استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا أحلف على
ذلك وكان القول قوله

﴿من يقع عليه الطلاق من النساء﴾ قال الله تبارك وتعالى اذ انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال عز وجل للذين يؤلون من نسائهم وقال الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن مع ما ذكر به الأزواج ولم أعلم مخالفاً في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والطهار والايلاء لا تقع الا على زوجة تامة النكاح يحل للزوج جماعها وما يحل للزوج من امراته الا أنه محرم الجماع في الاحرام والمحيض وما أشبه ذلك حتى ينقضى

رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه لم يحنث لأنه لم يدخل على ذلك وإن علم أنه في البيت فدخل عليه ولا حنث في قول من يحنث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المزني) رحمه الله قد سوى الشافعي في الحنث بين من حلف ففعل عمدا أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لياكل هذا الطعام غدا فهاك قبل غدا لم يحنث إلا إذا قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد

أما ما لا منكر عليه مطمئن بالإيمان ~~فإن قلنا~~ أن قول المكره كالم يكن في الحكم وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف عليه ليفعل فيه شأ غير فعل منه فهو في أكثر من الإكراه ولو حلف ليقضيه حقه لوقت الآن يشاء أن يؤخره فبات قبل يشاء أن يؤخره أنه لا حنث عليه وكذلك لو قال الآن يشاء فلان فبات فلان الذي جعل المشيئة اليه (قال المزني) هذا غلط ليس في موته

(٣٣٣)

ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما لا ينظر إليه غيره ولم أعلم مخالفاً في أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا في نكاح صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حريين فكل نكاح كان تاباً وقع فيه الطلاق وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والإيلاء وكيفما كان الزوجان حريين أو عبيدين أو أحدهما حرّاً والآخر عبد أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين كل حريين من الأزواج مجتمعين الدين فكل اسم نكاح كان فاسداً لم يقع فيه شيء من هذا الطلاق ولا غيره لأن هذين ليسا من الأزواج وبجميع ما قلنا أن نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان أو أن ينكحها ولي بغير رضاها رضى بعد أولم ترضى والعقد فاسد لانكاح بينهما وكذلك لو كان هو الزوج ولم ترضى لم يكن زوجاً بذلك النكاح وإن رضى وكذلك المرأة لم تبلغ بزوجه غير أبيها والصبي لم يبلغ بزوجه غير أبيه وكذلك نكاح المتعة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل ينكح أخت أمه وأخته عند الخامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية ينكح نالته والحري بعد الطول فينكح أمة الحر والعبد ينكح أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه تاباً فهو يتفرق بمعنى أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يجرد طولاً فينكح أمة ثم يملكها فإذا تم له ملكها فسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره وذلك أن الله عز وجل يقول والذين هم لغفروهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فلم يحل الجماع إلا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وفرق بين أحلالهما وتحريمهما فلم يجز أن يوطأ الفرج إلا بأحد هما دون الآخر فلما ملك امرأته خالت عن النكاح إلى الملك انفسخ النكاح « قال الربيع » يريد بأحد هما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها أو بعضها حتى يكون ملكاً وحده بكالة أو تزويج وحده بكالة (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا ملك منها شقفاً وان قل لأنها خرجت من أن تكون زوجته لو قد فها ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تملك زوجها ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجهه ما كان الملك ميراثاً أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع إذا تم كله ونعم الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده ونعم الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها ونعم الوصية أن يقبلها الموصى له وإن لم يقبضها ونعم البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه ومالم يتم البيع والصدقة والهبة فلو أن رجلاً وهب له امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه ولم يفارق البيعان مقامهما الذي تباعا فيه ولم يخرأ أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يطأ امرأته بالنكاح لأن له فيها شبهة ملك حتى يرد الملك فتكون زوجته بحالها أو يتم الملك فينفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك وإذا طلقها في حال الوقف أو تظاهراً أو إلى منها وقف ذلك فإن رد الملك وقع عليها الطلاق والإيلاء وما يقع بين الزوجين (١) وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة والهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه لا ناعلنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين أوقع ذلك عليها فإذا عتقت الأمة عند العبد فلها الخيار فإن أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فإن ثبت عنده وقوعه وانفسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة فيكون

(١) كذا في النسخ ووجهه وإن تم باسقاط الثاني تأمل

ما يمنع إمكان بره وأصل قوله إن أمكنه البر فلم يفعل حتى فاته الامكان أنه يحنث وقد قال لو حلف لا يدخل الدار إلا بأذن فلان فبات الذي جعل الاذن اليه أنه إن دخلها حنث (قال المزني) وهذا وذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف ليقضيه عند رأس الهلال أو إلى رأس الهلال ٣ فرأى في الليلة التي يهل فيها الهلال حنث (قال المزني) رحمه الله وقد قال في الذي حلف ليقضيه إلى رمضان فهل آله حنث لأنه حد (قال المزني رحمه الله) هذا أصح كقوله إلى الليل فإذا جاء الليل حنث (قال الشافعي) ولو قال إلى حين فليس بمعلوم لأنه يقع على مدة الدنيا ويوم والفتيا أن يقال له أوردك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحنث أبداً لأننا تعلم للحسين غاية

(٣٠ - الام - خامس) وكذلك زمان وهر واحقاب وكل كلمة مفردة ليس لها ظاهر يدل عليها ولو حلف لا يشتري فأمر غيره أو لا يطلق بفعل طلاقها أو لا يضرب عبده فأمر غيره فضرره لا يحنث إلا أن يكون نوى ذلك (قال الشافعي) ومن حلف لا يفعل فعلى أو لا يكون امرأته لم يحنث حتى يكونا جميعاً وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب (٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الام فبين حلف إلى رأس الشهر الخ أنه يحنث بغوات الليلة الأولى ويومها فجر

لأن الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنث لأنه لم يفارقه ولو قال لا أفترق أنا وأنت حنث ولو أفلس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجد في دنائره زجاجاً أو نحاساً حنث في قول من لا يطرح الغلبة والخطأ عن الناس لأن هذا لم يعده قال ولو أخذ بحقه عرضاً فإن كان قيمة حقه لم يحنث وإن كان أقل حنث إلا أن ينوي حتى لا يبقى عليك من حق شيء فلا يحنث (قال المرتضى) رحمه الله ليس للقيمة معنى لأن عيئته ان كانت على عين الحق لم يبر الأبعينه وإن كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى أولم يسو (قال الشافعي) رحمه الله حد الفراق أن يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما قال ولو حلف ليقضيه حقه غدا فقضاه اليوم حنث لأن قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فإن كانت نيته أن لا يخرج غدا حتى أقضيك حقك فقد برئ وهكذا لو وهبه له رب الحق حنث إلا أن يكون

النكاح موقوف على العدة فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما كان النكاح ثابتاً وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة كان النكاح مفسوخاً وما أوقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فإن ثبت النكاح بإسلام المتخلف منهما وقع وإن انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الإسلام منهما سقط وكل نكاح أبداً يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق

(الخلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رحمه الله أما الرجل يزني بامرأة أبيه أو امرأة ابنه فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بمعية الآخرفها ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق إلى الأزواج بفعل هذا إلى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو إلى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج يزني بامرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقه إياها فزني زوجها بامرأته لم يكن الزنا طلاقاً لها ولا فعلاً يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها لها وكان فعلاً كما وصفت وقع على غيرها فحرمت به فقال قولاً مخالفاً للكتاب محالاً بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمت به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من به على العباد فقال فجعله نسباً وصهرًا فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعلمات والحالات ومن سمي وحرم بالصهر ما نكح الآباء وأمهات النساء وبنات المدخول بهن منهن فكان تحريمه بأنه جعله للحرمان على من حرم عليه حقاً ليس لغيرهن عليهن وكان ذلك منامنه بما رضى من حلاله وكان من حرم من عليه لهن محرماً يخلو بهن ويسافرو بهن منهن ما لا يرى غير المحرم وإنما كان التحريم لهن رحمة لهن ولن حرم من عليه ومناعليهن وعليهم لا عقوبة لواحد منهما ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذي وعده الله عليه النار وحد عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحوال العقوبة إلى أن جعلها موضع رحمة فمن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الأحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والإيلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعندنا على النكاح الصحيح فإذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقع طلاق من لزمه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لأنه إنما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا وأقول الله تبارك وتعالى وإبتلوا التامحي حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله بغطرة خلقه أو حادث علة لم يكن سبباً لاجتلابها على نفسه بمعية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة والحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوباً على عقله فإذا تاب إليه عقله فطلق في حاله تلك أو أتى حداً أقيم عليه ولزمته الفرائض وكذلك المجنون يحن ويقيم فإذا طلق في حال جنونه لم يلزمه وإذا طلق في حال أفاقته لزمه وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي فإن قامت له بينة على مرضي غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو

نوى أن لا يبقى على غدا من حقل شيء فيبر (باب من حلف على امرأته لا يخرج إلا بآذنه) يعقل (قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بآذني أو حتى آذن لك فهذا على مرة واحدة وإذا خرجت بآذنه فقد بر ولا يحنث ثانية إلا أن يقول كلما خرجت إلا بآذني فهذا على كل مرة ولو أذن لها وأشهد على ذلك فخرجت لم يحنث لأنه قد أذن لها وإن لم تعلم كماله كان

هذه الحنفية لا تجعل صاحب العقل في رجل يرى غيره أن يحب له في الورع لو أحنث نفسه لأنها خرجت عاصية له عند نفسها
 وإن كان قد أذن لها (باب من يعتق من مما ليكه إذا حنث أو حلف بعقوبه فباعه ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي)
 رحمه الله من حلف بعقوبه ما يملك وله أمهات أو ولد ومديرون وأشخاص من (٢٣٥) عبيد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

ينويه لأن الظاهر أن
 المكاتب خارج من
 ملكه بمعنى وداخل فيه
 بمعنى وهو محمول بينه
 وبين أخذ ماله
 واستخدمه وأرش
 الجناية عليه ولا زكاة
 عليه في ماله ولا زكاة
 القطر في رقيقه وليس
 كذا أم ولده ولا مدبره ولو
 حلف بعقوبه عبده
 ليضربنه غدا فباعه
 اليوم فلما مضى غدا
 اشتراه فلا يحنث لأن
 الحنث إذا وقع مرة لم
 يحنث ثانية ولو قال
 لعبده أنت حر إن بعتك
 فباعه بغير بيع
 خيار فهو حر حين عقد
 البيع وانما زعمته من
 قبل أن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يجعل
 المتبايعين بالخيار ما لم
 يتفرقا قال وتفرقهما
 بالابدان فقال فكان لو
 أعتقه عتق فيعتق
 بالحنث ولو قال إن
 زوجتك أو بعتك فانت
 حر فزوجه أو باعه بيعا
 فاسد لم يحنث

(باب جامع الأيمان
 الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق
 فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويفيق وفي الساعة ويفيق وإن
 لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك
 اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وإن شهد عليه بالطلاق ولم يثبت أنه يعقل
 أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت
 يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل
 على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خمر أو نبيذ فأسكره فطلق لزمه الطلاق
 والحدود كلها والفرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من النبيذ عنه فرضا ولا طلاقا
 فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض مأجور ومكفر
 عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله وهذا آثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف
 يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك
 الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك ومن شرب نجسا أو حرقا أو مرقا أو متعالجا به من مرض فذهب عقله
 فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن نضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع
 فإذا كان هكذا كان جائزا أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا لذهاب العقل فإن جاء منه قتل
 نفس أو أذهب عقل كان كالمرضى يمرض من طعام وغيره وأجدر أن لا يأثم صاحب به أنه لم يرد واحدا
 منهما كما يكون جائزا له بطرح الجرح وقطع العرق والحجامة وقطع العضو رجاء المنفعة وقد يكون من بعض
 ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس براد ذلك لذهاب العقل ولا للتلف بالمعصية

(طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فمن طلق من
 الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لأنه تحريم لامرأته بعد أن كانت حلالا له فسواء كان
 صحيحا حين يطلق أو مريضا فالطلاق واقع فإن طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق
 غيرها ولا عنها وهو مريض فحكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح وكذلك إن
 طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فإرجعة بعد الطلاق فإن
 لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فمنهم من قال لا ترثه وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا
 كان في الصحة والمرض سواء فإن الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يرث المرأة لو ماتت فكذلك لا ترثه
 لأن الله تعالى ذكر ما ورثت الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة ما كانا زوجين وهذا إن يسأروا زوجين
 ولا يملك رجعتها فتكون في معاني الأزواج قترت وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة
 أربعة أشهر وعشرا وهذه لا تعتد من الوفاة وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة إن مات زوجها كانت
 مورثة إن مات قبله وهذه لا يرثها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج ويغسلها وهذه لا تغسله
 ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربع أسواها وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست
 عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها
 رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة بموت أو قال أنت طالق قبل موت بطرفة عين أو بيوم ثلاثا لم ترث في هذا

الله وإذا حلف لا يأكل الرأس فأكل الرأس الحيتان أو رأس الطير أو رأس شئ يخالف رأس الغنم والابل والبقر لم يحنث من قبل أن الذي
 يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس انما هي ما وصفنا إلا أن يكون بلادها صيد يكثر كما يكثر لحم الانعام في السوق وتكثر رؤسها فيحنث في
 رؤسها وكذلك البيض وهو بيض الدجاج والاوز والنعام الذي يراىل بانه حيا فاما بيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لا يأكل لحم

حنث بلحم الابل والبقر والغنم والوحش والطير لانه كله لحم ولا يحنث في لحم الحيتان لانه ليس بالغلب ولو حلف أن لا يشرب سويقا
فأكله أو لا يأكل خبزا فمات فشربه أو لا يشرب شيئا فذاقه فدخل بطنه لم يحنث ولو حلف لا يأكل سمنا فأكله بالخبز أو بالعصيدة أو
بالسويق حنث لان السمن (٢٣٦) لا يكون ما كولا لا بغيره الا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا مفردا

واذا حلف لا يأكل هذه
التمرة فوقع في تمر
فان أكله الاثمة أو
هلك منه ثمرة لم
يحنث حتى يستيقن
أنه أكلها والورع أن
يحنث نفسه وإذا
حلف أن لا يأكل هذه
الحنطة فطحنها أو خبزها
أو قلاها فجعلها سويقا
لم يحنث لانه لم يأكل
ما وقع عليه اسم قح ولو
حلف لا يأكل لحما فأكل
شحما ولا شحما فأكل
لحما أو رطبا فأكل تمرا
أو تمرافا كل رطبا أو زيدا
فأكل لبنا لم يحنث لان
كل واحد منهما غير
صاحبه ولو حلف
لا يكلم رجلا ثم سلم على
قوم والمحلف عليه
فهم لم يحنث الا أن
ينويه ولو كتب اليه
كتابا أو أرسل اليه
رسولا فالورع أن
يحنث ولا يبين ذلك لان
الرسول والكتاب غير
الكلام (قال المزني)
رحمه الله هذا عندى به
وبالحق أولى قال الله
جل ثناؤه آيتك أن لا
تكلم الناس ثلاث ليال
سويا الى قوله بكرة

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبتهائم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن
ابن عوف تماضر بنت الأصبح الكلبية فبتهائم مات عنها وهي في عدتها فوزثها عثمان قال ابن الزبير وأما
أنافلا أرى أن ترث مبتوتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو
مريض فوزثها عثمان منه بعد انقضاء عدتها (قال الشافعي) رحمه الله فذهب بعض أصحابنا الى أن
يورث المرأة وان لم يكن للزوج عليها رجعة اذا طلقها الزوج وهو مريض وان انقضت عدتها قبل موته
وقال بعضهم وان نكحت زوجا غيره وقال غيرهم ترثه ما امتنعت من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت
في العدة فاذا انقضت العدة لم ترثه وهذا مما استخيرا الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله
تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة (قال الشافعي) رحمه الله غير أني أعيقلت فاني أقول لا ترث المرأة زوجها
اذا طلقها مريضا طلاقا لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدتها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو
يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيهما قلت فان صح بعد الطلاق ساعة ثم مات
لم ترثه وان طلقها قبل أن يمسيها فأيهما قلت فلها نصف ماسي لها ان كان سمي لها شيئا ولها المتعة ان
لم يكن سمي لها شيئا ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترثه لأنها لا عدة عليها وأيهما قلت فلو طلقها وقد
أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعنت هذه ثم مات مكانه
لم ترثه لانه طلقها ولا معنى لقراره من ميراثها ولو مات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقه يملك فيه الرجعة
ثم عنت هذه وأسلمت هذه ثم مات وهما في العدة ورثته وان مضت العدة لم ترثه لأن الطلاق كان وهما
غير وارثين لو مات وهما في حالهما تلك وان كانت من الأزواج واذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقا
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عدتها لم ترث في قول من ذهب الى قول ابن الزبير لأن من ذهب اليه نظر
اليه حين يموت فان كانت من الأزواج أو في معاني الأزواج من المطلقات اللاتي عليهن الرجعة وهن في
عدتهن ورثته وكذلك ان ماتت ورثها الزوج وان لم يكن عليها عدة لم يورثها لانها خارجة من الأزواج
ومعانيهن وفي قول من ذهب الى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عدتها وان طلقها طلاقا صحيحا لا يملك فيه
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وان كانت في العدة لأنه قد صح فلو ابتداء طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه
وان كان يملك الرجعة فمات في العدة ورثته والمرضى الذي يمنع صاحبه فيه من الهبة واتلاف ماله الا
في الثلث ان مات ويورث منه من يورث اذا طلق مريضا كل مرض مخوف مثل الحى الصالب والبطن
وذات الجنب والحاصرة وما أشبهه مما يضمنه على الفراش ولا يتناول فاما ما أضمنه مثله وتناول مثل
السل والعالج اذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون بالمفلوج منه سورة ابتداءه في الحال التي يكون مخوفا
فها فاذا تناول فإنه لا يكاد يكون مخوفا فاما اذا كانت حى الربع برجل فالأغلب منها أنها غير مخوفة
وأنها الى السلامة فاذا لم تضمنه حتى يلزم الفراش من ضمن فهو كالصحيح واذا أضمنه كان كالمرضى
واذا آلى رجل من امرأته وهو صحيح فضت الأربعة الأشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته
وان وقف ففاد بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وان طلق والطلاق يملك الرجعة فان مات وهي
في العدة ورثته وان ماتت ورثها وان مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو قد فها وهو مريض أو صحيح

وعشا فافهمهم ما يقوم مقام الكلام ولم ينكحهم وقد احتج الشافعي بان الهجرة محرمة فوق ثلاث
فلو كتب أو أرسل اليه وهو يقدر على كذا لم يخرج منه هدا من الهجرة التي يأثم بها (قال المزني) رحمه الله فلو كان الكتاب كلاما مخرج
بدم من الهجرة فقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لا يرى كذا لا رفعه الى قاض فرأه فلم يكرهه رفعه اليه حتى مات ذلك القاضي لم

ليحنت حتى يمكثه فينظر وان عزل فان كانت نيته ان يرفعه اليه ان كان قاضيا فلا يجب رفعه اليه وان لم يكن له نية خشيت ان يحنت ان لم يرفعه اليه ولو حلف ماله مال وله عرض او دين حنت الا ان يكون نوى غير ذلك فلا يحنت قال ولو حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمعها فغضبه بها فان كان يحيط العلم انها ماسته كلها بر وان احاط انها لم (٣٣٧) تماسه كلها لم يبر وان شك لم يحنت في الحكم ويحنت في الورع

واحتج الشافعي بقول الله عز وجل وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكال النخل في الزنا وهذا شئ مجموع غير أنه اذا ضرب به ماسته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله لو حلف ليفعلن كذا الوقت الا ان يشاء فلان فان مات او غي عنا حتى مضى الوقت حنت (قال المزني) رحمه الله وكلا ما يبر به شك فكيف يحنت في احدهما ولا يحنت في الآخر فقياس قوله عندي ان لا يحنت بالنكال (قال الشافعي) ولو لم يقل ضربا شديدا فاي ضرب ضربه اياه لم يحنت لانه ضاربه ولو حلف لا يهب له هبة فتصدق عليه او نخله او عمره فهو هبة فان أسكنه فانما هي عارية لم يملكها اياه فتى شاعر جمع فيها وكذلك ان حبس عليه ولو حلف ان لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنت لانها ليست له

فلم يلاعنها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يكمل اللعان حتى مات كانت زوجته ترثه ولو اكمل اللعان وقعت الفرقة ولم ترثه وان كان مريضاً حين وقعت الفرقة في واحد من القولين وذلك ان اللعان حكم حكم الله تعالى به يحده السلطان ان لم يلتعن وان الفرقة لزمته بالسنة أحب او كره وانهما لا يجتمعان بحال ابد اخا لهما اذا وقع اللعان غير حال الازواج فلا ترثه ولا يرثها اذا اتعن هو ولو تظهرا منها صحيحاً او مريضاً فسواء هي زوجته ليس الطهار بطلاق انما هي كالمين بكفرها فان لم يكفها حتى مات او ماتت توارثا واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان او خرجت من منزلي او فعلت كذا لأمرنها عنه ان تفعله ولا تأثم بتركه فانت طالق ثلاثا او طالق ولم يبق له عليها من الطلاق الا واحدة ففعلت ذلك طلقت ثم مات لم ترثه في العدة بحال لأن الطلاق وان كان من كلامه كان بفعله واقع وكذلك لو قال لها اختاري نفسك أو البك طلاقاً ثلاثاً فطلعت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اختلعت منه وكذلك لو قال لها ان شئت فانت طالق ثلاثاً فاشتات وكل ما كان من هذا كان يتم بها وهي تجدد منه بدافطلقت منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترثه ولم يرثها عندي في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأته أن يطلقها ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لم ترثه ولو سأته أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً ورثته في العدة في قول من يورث امرأة المريض اذا أطلقها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق ان صليت المكتوبة أو تطهرت للصلاة أو صمت شهر رمضان أو كتبت آية أو أملت أو قعدت أو فقت ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب الى توريثها اذا أطلقها مريضاً وهكذا لو حلف صحيحاً على شئ لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير فيقطع هذا كله وأصله أن ينظر الى حالها يوم يموت فان كانت زوجة أو في معناها من طلاق يملك فيه الزوج الرجعة وكانت لومات في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وان لم يكن يرثها لومات في تلك الحال لم تكن زوجة ولا في طلاق يملك فيه الرجعة ولم يورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ان صمت اليوم تطوعاً أو خرجت الى منزل أبيها لم ترثه من قبل أنه قد كان لها من هذا بد وكانت غير آثمة بتركها منزل أبيها ذلك اليوم وكل ما قبل مما وصفت أم ترثه في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض فقال في المرض ثم صح ثم وقع لم ترثه اذا كان الطلاق لا يملك الرجعة وكل ما قال في الصحة مما يقع في المرض فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترثه مثل أن يقول أنت طالق غداً أو اذا جاء هلال كذا أو اذا جاءت سنة كذا أو اذا قدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم ترث لان القول كان في الصحة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فرض مات قبل أن يصح ورثت في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لانه عمد أن أوقع الطلاق في المرض واذا مرض الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثاً ووقع الطلاق باقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من ذلك اليوم ولا ترثه عندي بحال واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا صححت فصح

(١) قوله وان لم يكن يرثها لومات الى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله وان كان في العبارة زيادة أو تحريف من النسخ تأمل

انما اسمها مضى اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائشة رضي الله عنها وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والقياس أن عليه كفارة عيين وقال من حنت في المشي الى بيت الله ففقيه قولان أحدهما قول عطاء كفارة عيين ومذهبه ان أعمال البر لا تكون الا ما فرض الله أو تبرأ ربه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرأ أن يقول

لله على أن يمشى أن أج نذراً فأما إن لم أقضك حقتك فعلى المشى إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا المعاني النذورية (قال المرتضى رحمه الله قد قطع بأنه قول عد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لو قال لله على نذر حج أو نذر شاة فلا نفع لم يكن عليه شيء إنما النذر (٢٣٨) ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والسائي غير النادر

(باب النذور)

(قال الشافعي رحمه الله من نذر أن يمشى إلى بيت الله لزمه أن قدور على المشى وإن لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه ولا يمشى أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاجاً أو معتمراً وإذا نذر الحج ماشياً مشى حتى يحل له النساء ثم يركب وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته الحج حل ماشياً وعليه حج قابل ماشياً ولو قال على أن أمشى لم يكن عليه المشى حتى يكون براً فإن لم ينوش شيئاً فلا شيء عليه لأنه ليس في المشى إلى غير مواضع التبرر بذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن يمشى وأخرج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنسأ الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا

ثم مرض فمات لم ترثه لأنه أوقع الطلاق في وقت لو استدا فيه لم ترثه وإذا قال الرجل لامرأته صحبها أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحصى أو سمي مرضاً من الأمراض فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لأن الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بأن يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأقاويل وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما إذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله ورث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما سمي ولا يرث إذا كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم ارتدت عن الإسلام ثم عادت إليه ثم مات ولم يصح لم ترثه لأنها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتد ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضه لم ترثه عندي وترثه في قول غيري لأنه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثاً إذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهي في العدة لم ترثه وإن كان قاله لها وهو مريض لم ترثه في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثاً غدا وهو مريض وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم ترثه لأنه قاله وهي غير وارثة وكذلك إن كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزواج مريض أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غدا ولم يعلم عتق السيد لم ترثه وإن مات من مرضه وإن كان يعلم عتق السيد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فمات والمملوكة حرة والكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي أعتقها وقالت هذه أسلمت قبل أن يموت وقال الوارثة مات وأنت مملوكة وللآخرى مات وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم أكن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم أكن نصرانية البينة وإذا قال الوارثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت أو مملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الورثة البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأمر ولده ولا غيرها فإن قال قائل فكيف يجوز طلاقه قبل أن الصلاة والحدود عليه واجبة فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حسد على إتيان المحرم من الزنا والقذف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضاً وحراماً وحلالاً فالطلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره فإن قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له من مال امرأته شيء فيتلغه بطلاقها إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحاً له فإن قيل فقد يرثها قيل لا يرثها حتى تموت ولم تمت حين طلقها فإن قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس باتلاف شيء فيها إنما هو شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح (قال الشافعي رحمه الله) فإن قيل فلم لا يجوز عتقه أم ولده وإنما هي له مباحة اباحت فرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول إذا قتلت أخذت قيمتها وإذا جنى عليها أخذ الأرش فبأخذ قيمتها ويجنى عليها فبأخذ أرش

والمسجد الأقصى ولا يبين لي أن يجب كما يبين لي أن واجباً المشى إلى بيت الله وذلك إن البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الجنابة والبر باتيان هذين نافذة ولو نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يجب عليه ولو نذر أن يمشى إلى غيره ولو نذر أن يمشى إلى غيره لم يجزه إلا حيث نذر لأنه وجب له ما كين ذلك البلد وإذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً أو معتمراً ولو نذر أن يأتي

عُرْقَةُ أَوْ قَرَأَ أَوْ مَنَّى أَوْ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَلِزَتْهُ وَالْوَثْدَانِ يَهْدِي مَنَاءَ عَالَمٍ يَجْزِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَّصِدَقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ فَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ أَنْ يَلْقَاهُ سِتْرًا عَلَى الْبَيْتِ أَوْ يَجْعَلَهُ فِي طَبَقِ الْبَيْتِ جَعَلَهُ حَيْثُ نَوَاهُ وَإِذَا نَذَرْنَا أَنْ يَهْدِيَ مَا لَا يَحْمِلُ مِنَ الْأَرْضَيْنِ وَالْدَوْرَ بِأَعْدَاكٍ وَأَهْدَى عَنْهُ وَمَنْ نَذَرَ بَدَنَهُ لَمْ يَجْزِئْهُ إِلَّا اثْنِيْثَانِ أَوْ ثِنْيَةٌ وَالْخَصْيُ يَجْزِي وَإِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَهُ فَبِقِرَّةِ ثَنِيَّةٍ (٢٣٩) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ مِنَ الْقَنَمِ تَجْزِي ضَمَائِمًا وَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ عَلَى بَدَنِهِ

الجنابة عليها وتكسب المال فيكون له ويوهب لها وتجد الكفر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها
وأكثر ما يمنع منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمة بزوجهما وهي كارهة ويختدمها * قال ويجوز طلاق
السكران من الشراب المسكر وعققه ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر
ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده والحجة فيه كالحجة في المحجور وأكثر فان قال قائل فهل خالفكم في هذا
أحد من أهل الجواز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه
مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس للعبد طلاق والطلاق بيد السيد فان قال قائل فهل من حجة
على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثا فان طلقها فلا محل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال في المطلقات واحدة وبعولتهن أحق برذهن في ذلك أن أرادوا إصلاحا
فكان العبد ممن عليه حرام وله حلال فحرامه بالطلاق ولم يكن السيد ممن حلت له امرأة فيكون له تحريمها
فان قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الأكثر من لقينا فان قال قائل فترفعه إلى
أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق العبد امرأة اثنتين فقد حرمت
عليه حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان قال مالك
حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد رب بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الخثران نفيعا
مكابا الأم سلمة استفتي زيد بن ثابت فقال اني طلقته امرأتى حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال
الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفيعا مكابا الأم سلمة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أوعدا كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب إليه فلقبه عند الدرج آخذا بيد زيد بن ثابت فسألهما
فابتدراهما جميعا فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال وحدثني
ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفيعا مكابا الأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأتها حرة تطليقتين
فاستفتي عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فان قال قائل فهل لكم حجة على من قال لا
يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام فان قال ليس عليه حرام في حاله
تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز
إذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخل في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله
تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه
يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم
حتى يستيقظ والسكران ليس واحدا من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الذاهبو العقول في معنى المجنون لانهم
غفرا ثمين بالمرض والسكران آثم بالسكر

من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها زوج بالغ صبية
معتوهة أو حرة بالغ أو أمة أو مشركة لم يمتنع الطلاق لان الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهن فإذا
مقت الأمة وقد زوجت عبداً وهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأته وهي صبية
سها أو خيرها فاخترت الفراق فليس ذلك لها لانه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتوهة فإذا آفقت

سبيل الى أن يعلم أن عليه صوما الإبدع مقدمه (قال المرتني) قضاؤه عندى أولى به (قال المرتني) وكذلك الحج اذا أمكنه قبل موته فرض
لله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بحجزه عنه بعرضه (قال المرتني) رحمه الله قال الله فعبدوه من أيام آخر وأجمعوا أنه
يا نعى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاؤه والنذر عنده واجب فقضاؤه اذا أمكنه وان ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في

موضع آخر (قال الشافعي) ولو أصبح فيه صائما من نذر غير هذا أحيت أن يعود لصومه لنذره ويعود لصومه لقدوم فلان ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين يستقبله إلا أن يكون يوم فطراً وأصحى أو تشرى فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٣٤٠) (قال المرئي) رحمه الله لا قضاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت

لصوم عنده لقرض ولا غيره وإن نذر صومها نذر معصية وكذلك لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أوجب الله عليه لا بشيء أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة فهي كالرجل وتقضى كل ما مر عليها من حبسها ولو قالت لله علي أن أصوم أيام حيضتي فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المرئي) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) رجة الله عليه وإذا نذر الرجل صوماً أو صلاةً ولم ينو عدداً أقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتق ربة فأى ربة أعتق أجزاء ولو قال رجل لا خير عيني في عيذك

المعتوهة أو بلغت الصبية فلها الخيار في المقام معه أو فراقه قال وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعد ما بلغت فلم تختار فلا خيار لها وإذا اختارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق وكذلك امرأة العنين وامرأة الأجدم والأبرص تختار فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق لأن الطلاق عاك في الرجعة (الطلاق الذي عاك فيه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريحاً بحسن وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن الآية كلها (قال الشافعي) فكان ينفى كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقة فيه عدد طلاق الا الثلاث فصاحبه عاك فيه الرجعة وكان ذلك ينفى حديث ركانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والا الطلاق الذي يؤخذ عليه المال لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية فقال فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فكان ينفى كتاب الله تعالى إذا حل له أخذ المال أنه إذا ملك ما لا عوض من شيء لم يجز أن يكون له على ما ملك به المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك مالها ولم تملك نفسها دونها قال واسم الفدية أن تفدى نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعاً عليها اسم فدية بل كان مالها مأخوذاً وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال قال وبهذا قلنا طلاق الإيلاء وطلاق الخيار والتبليك كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا قلنا إن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو أبي لم يكن طلاقاً وكان فسخاً بلا طلاق وذلك أنا لو جعلناه طلاقاً جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة وانما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجال فقال وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف وقال الطلاق مرتان فامسكوهن بمعروف قال وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج فأما الفسخ فليس من قبل الزوج وذلك مثل أن ينكح نكاحاً فاسداً فلا يكون زوجاً فيطلق ومثل اسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهما فلا يحل للمسلم أن يكون تحتة وثنية ولا المسلمة أن يكون زوجها كافراً ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار اليها بالامشيئة زوجها ومثل الخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عنيماً أو خصياً مجبواً وما خيراها فيه مما يلزمه فيه الفرقة وإن كره فاعما ذلك كله فسخ للعقدة لا إيقاع طلاق بعدها ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح (قال الشافعي) ومثل الرجل يغرب المرأة فيكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقاً لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسه إلا أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء الطلاق والفراق والسراح فقال عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال جل ثناؤه فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وقال تبارك اسمه لنبيه صلى الله عليه وسلم في أزواجه إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين الآية (قال الشافعي) فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسماً من هذه الأسماء فقال أنت طالق أو قد طلقك أو قد أرققتك أو قد سرحتك لزمه الطلاق ولم يتوفى الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه أن لم يرد شيء منه طلاقاً أن يمسكها ولا يسعها أن تقيم معها لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم

خلف فاليمين على الخائف دون صاحبه (قال المرئي) رحمه الله فقلت له فان قال عيني في عيذك بالطلاق فحلف أعلى على لا يمين إلا على الخائف دون صاحبه (قال المرئي) رحمه الله قال لي علي بن معبد في المشي كفارة يمين عن زيد وابر عمر وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

أمر السبب لا كفارة عليه أصلاً (م) وعطاء وشريك وسميته يقول ذلك وذكر عن الليث كفارة يمين في ذلك كله الأسعيد فانه قال لا كفارة (قال المزني) حدثنا الحمدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الحنظلي عن أمه صفية بنت شيبة أن ابن عم لها جعل ماله في سبيل الله وفي رواج الكعبة فقالت قالت عائشة هي يمين يكفرها ما يكفر اليمين وحدثنا الحمدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فمين جعل ماله في سبيل الله يمين يكفرها ما يكفر اليمين قال الحمدي وسمعت الشافعي وسفيان يفتيان به قال الحمدي وهو قولي (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون في غير المسجد (٣٤١) لكثرة الغاشية والمشاغمة بين الخصوم في أرفق الأماكن به وأحراها

ان لا تسرع ملأته فيه وأنا إقامة الحد في المسجد أكره (قال الشافعي) ومعقول في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم الحاكم ولا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا يتغير فيها خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أت عليه تغير فيه ساعقه أو خلقه انبغى له أن لا يقضى حتى يذهب وأى حال صار إليه فيها سكون الطبيعة واجتماع العقل حكم وان غيره مرض أو حزن أو فرح أو جوع أو نعاس أو ملالة تركه وأكره له البيع والشراء خوف المحاباة بالزيادة ويتولاه غيره قال ولا أحب أن يتخلف عن الولاية ما أن يجيب كلا وأما أن يترك كلا

تكم به الزوج عند غضب أو مسئلة طلاق أو رضا وغير مسئلة طلاق ولا تصنع الأسباب شيئاً انما تصنع الالفاظ لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع فاذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع بما بعده ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم اذا قيل ولو وصل كلامه فقال قد فارقتك الى المسجد أو الى السوق أو الى حاجة أو قد سرحتك الى أهلك أو الى المسجد أو قد طلقتك من عقالك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا يكون طلاقاً إلا بان يقول أردت طلاقاً وان سألت امرأته أن يسئل سئل وان سألت أن يحلف أحلف فان حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وان نكل قيل ان حلفت طلقت والافليس بطلاق قال وما تكلم به مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان مخرج كلامي به على أني نويت به طلاقاً وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو اذهبي أو اعزبي أو تقنعي أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك أو شأنك عنزل أهلك أو ارحي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو اعتمدت أو ما أشبه هذا مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بمخرج الكلام مني الطلاق فيكون طلاقاً بإرادة الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا وقال فلتة ولا أنوي طلاقاً ثم أنا الآن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتدنه ونيته الطلاق فيقع حينئذ به الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تملك الرجعة لان الله عز وجل حكم في الواحدة والثنتين بأن الزوج يملك الرجعة بعدهما في العدة ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق وقرن به اسماً من هذه الاسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق باظهار أحد اسمائه ووقف في الزيادة معه على نيته فان أراد بهاز زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وان لم يرد بهاز زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة كالم تكن على الابتداء اذا لم يرد بهاز طلاقاً وان أراد بهاز حيثئذ تشديد طلاق لم يكن تشديداً وكان كالطلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق وبتة أو أنت طالق وخلية أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدى أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك أو أنت طالق والزمي أهلك أو أنت طالق وتقنعي فيسئل عن نيته في الزيادة فان أراد بهاز زيادة في عدد طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وان لم يرد بهاز زيادة لم تكن زيادة وان قال لم أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وان قال أنت طالق واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة تملك

(٣١ - الام - خامس) ويعتدرو يسألهم التحليل ويعود للمرضى ويشهد الجنائز ويأتي مقدم الغائب واذا بان له من أحد الخصمين لادنتها فان عاذر به ولا يحبس ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجبه ويشاور قال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن ان كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم لغنيا ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا نزل به المشكل الا على ما بالكتاب والسنة والآثار وأما قول الناس والقياس ولسان العرب ولا يقبل وان كان أعلم منه حتى يعلم كعله أن ذلك لازم له من حيث لم تختلف الرواية فيه أو بدلالة عليه أو أنه لا يحتمل وجهها أظهر منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما أن يفاده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ويصح التحليل لا الله أشد التقصيه وليكشف بعضهم على بعض وإن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف فيه فلا ينبغي أن يقضى ولا لأحد أن يستقصيه ولا يجوز له أن يستحسن بغير قياس ولو جاز ذلك لجاز أن يشرع في الدين والقياس قياسان أحدهما أن يكون في معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه والآخر أن يشبه الشيء من أصل ويشبه الشيء من أصل غيره فيشبه هذا بهذا الأصل ويشبه الآخر بأصل غيره وموضع الصواب في ذلك عندنا أن يتظر فإن أشبه أحدهما في خصلتين والآخري خصلة ألحقه بالذي أشبهه في الخصلتين قال الله عز وجل في داود وسليمان ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما قال الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله (٣٤٣) حمدها لصوابه وأثنى على هذا اجتهداه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

اجتهد الحاك فإصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر (قال الشافعي) فأخبر أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر فلا يكون الثواب فيما لا يسع ولا في الخطأ الموضع (قال المزني) رحمه الله أنا أعرف أن الشافعي قال لا يوجب على الخطأ وإنما يوجب على قصد الصواب وهذا عندي هو الحق (قال الشافعي) رحمه الله من اجتهد من الأحكام فقضى باجتهاده ثم رأى أن اجتهداه خطأ أو ورد على قاض غيره فسواء فإخالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو ما في معنى هذارده وإن كان محتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يردده وحكم فيما استأنف بالذي هو

فيها الرجعة ولا يكون طلاق بائن إلا ما أخذ عليه المال لأن المال عن فلا يجوز أن يملك المال ويملك البضع الذي أخذ عليه المال

(الحجة في البتة وما أشبهها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد ريد أن ركانة بن عبد ريد يطلق امرأته سميمة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى بطلقت امرأتي سميمة البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقتها الثانية في زمان عمر رضى الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضى الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فقال له عمر ما جئت على ذلك فقال قد قلته ففلا عمر ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا ما جئت على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضى الله عنه أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة تبت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قال للتومة مثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فإن كان أراد ثلثا فثلاث وإن كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن شريح عن بعض أمراءهم فسأله عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة فاستعفاء شريح فأبى أن يعقبه فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة والطلاق فأمضوه وأما البدعة والبتة فقلدوه إياه ودينوه فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو أنت برة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو قد بنت مني قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت برة أو بائنة فذلك ما أحدثوا سئل فإن كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برة أو أنت بائنة أو أنت خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إذا أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن حماد قال سألت أبا راهيم عن الرجل يقول لامرأته أنت على حرام قال إن نوى طلاقا فهو طلاق وإلا فهو عيب (قال الشافعي) رحمه الله والبتة تشديد الطلاق ومحتملة لأن تكون زيادة في عدد

الصواب عسده وليس على القاضي أن يعقب حكم من قبله وإن نظم محكوم عليه من قبله نظريه فرده الطلاق أو أنه على ما وصفت وإذا تخالفا إليه أعجبي لا يعرف لسانه متقبال الترجمة عنه إلا بعدلين يعرفان لسانه وإذا شهد الشهود عند القاضي كتب حلية كل رجل ورفع في نسبته إن كانه أو ولاية إن كان له رساله عن مساعته وكنيته إن كان له وعن مسكنه وعن موضع بيعه ومصلاه (قال الشافعي) رحمه الله وأما إذا لم يكن به سدة عقول أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حديثه عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والمرضع ومن فيه يستدل على عورة إن كانت في شهادته وإن جمعوا الحال الحسنة والعقل لم يفعل بهم ذلك وأما أن يكون أصحابه سألوا عن العصف والطعمة والأفريس وأفرى العقول برأى من الشكاه بينهم وبين الناس أو الحيف عليهم أو الحيف على أحد من يكونوا من أهل الأثواء أو عبيد أو الما طله أناس وأن يكونوا بامعين للإمانة في أديابهم

الطلاق وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يرد ركانة الا واحدة واحدة يملك فيه الرجعة ففيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا الا بارادة المتكلم به وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة واذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بارادته فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بارادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غيرية أولى أن يقع فان قال أنت طالق بنوى اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فاذا كان اذا تكلم بها مع الطلاق لم يكن طلاقا الا بارادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا الا بارادته الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختاري أو أمرك بيدك أو قال ملكتك أمرك أو أمرك اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا الا بان يقر أنه أراد بتلكها وتخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعتي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا الا بارادته الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا الا أن يريد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الإبتات الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقته واحدة لانه يقع عليها أنها منبئة حتى يرتجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعني وبرية مما يعني وبائن من النساء ومنى بالمودة واختاري اختاري شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرك بيدك أنك تملكين أمرك في مالك وغيره وكذلك أمرك اليك وكذلك ملكتك أمرك ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقته شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقته بائن كان كل هذا تطلقته تملك الرجعة واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لاحكم له في الدنيا وان كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما جعل البتة مع ما يشبه ما نويته به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها افلحي أو اذهبي أو اعزبي أو اشربي يريد به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمفارق يقال له افلح كما يقال له اذهب ويقال له اعزب اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم بما يكره أو يضرب اشرب وكذلك ذق أو اطعم

الطلاق وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يرد ركانة الا واحدة واحدة يملك فيه الرجعة ففيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا الا بارادة المتكلم به وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة واذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بارادته فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بارادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غيرية أولى أن يقع فان قال أنت طالق بنوى اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فاذا كان اذا تكلم بها مع الطلاق لم يكن طلاقا الا بارادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا الا بارادته الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختاري أو أمرك بيدك أو قال ملكتك أمرك أو أمرك اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا الا بان يقر أنه أراد بتلكها وتخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعتي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا الا بارادته الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا الا أن يريد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الإبتات الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقته واحدة لانه يقع عليها أنها منبئة حتى يرتجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعني وبرية مما يعني وبائن من النساء ومنى بالمودة واختاري اختاري شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرك بيدك أنك تملكين أمرك في مالك وغيره وكذلك أمرك اليك وكذلك ملكتك أمرك ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقته شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقته بائن كان كل هذا تطلقته تملك الرجعة واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لاحكم له في الدنيا وان كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما جعل البتة مع ما يشبه ما نويته به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها افلحي أو اذهبي أو اعزبي أو اشربي يريد به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمفارق يقال له افلح كما يقال له اذهب ويقال له اعزب اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم بما يكره أو يضرب اشرب وكذلك ذق أو اطعم

سرا هو هذا لا يوافق اسم اسما ولا نسب نسبا ولا ينبغي أن يتخذ كائنا حتى يجمع أن يكون عدلا عافلا ويحرص أن يكون فقيها لا يؤتى من جهالة نزهة بعيدا من الطبع والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يغيب ذلك عنه ويرفعها في طرفيها فيطوي ويضم الشهادات ويحجج الرجلين في مكان واحد مترجمة باسمائهم والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف له اذا طلبها فاذا مضت سنة عزلها وكتب خصوم سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها تلك الشهادات الا بعد نظره الى خانة أو علامته وأن يترك في يدي المشهود له نسخة بتلك الشهادات ولا يستعملها ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه الا ما حفظ لانه قد يطرر في الديوان وينسب الخط الخط ولو شهد عنده منهم ودأنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحقه اذا لم يذكره وان شهد

الجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح الا بالمعينة أو بالسماع ولا يقبله من فقيه دين عاقل الا بان يقفه على ما يجرحه به فان الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكثر من ينسب الى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعد اليسير الذي لا يكون جرحا جرحا ولا يقبل التعديل الا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسأله عن معرفته به فان كانت باطنة متقدمة والام يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرا فاذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل

لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فان علم غيره انه انكره فلا ينبغي له ان يعمله
 قال الشافعي رحمه الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله الا بعدلين وحتى يفتح ويقرأ عليهم ما يشهدون ان القاضي أشهد
 على ما فيه وأنه قرأه بحضورهما أو قرئ عليهما وقال أشهدا أن هذا كتابي الى فلان قال وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابة في أيديهم
 يوقعوا شهادتهم فيه فان انكسر خاتمه أو انجى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله ونقبه كما نقبل حكمه
 لو زل أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بآه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذ به حتى تقوم بينة بآه هو فإذا رفع
 شبه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب (٢٤٤) والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وان وافق الاسم والقبيلة

النسب والصناعة
 انكر المكتوب عليه لم
 قض عليه حتى يبان
 شيء لا يوافق فيه غيره
 كتاب القاضي الى
 الخليفة والخليفة الى
 القاضي والقاضي الى
 الأمير والأمير الى
 القاضي سواء لا يقبل
 الا كما وصفت من
 كتاب القاضي الى
 القاضي

باب القسام

(باب الشك واليقين في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت
 امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فان كنت تعلم أنك ان كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة قلنا قد
 طلقت واحدة فاعتدت منك بأقرارك بالطلاق وان أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك بانتين
 وإذا طلقتها بانتين وقد أوقعت أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها لك زوج فتكون معك هكذا وان كنت
 تشك في الطلاق فلم تدرك ثلثا طلقت أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها ثلثا ولا احتياط لك أن توقعها
 فان كانت وقعت لم تضرك الثلاث وان لم تكن وقعت أو وقعت بثلاث لتحل لك بعد زوج يصيبها ولا يلزمك
 في الحكم من هذا شيء لانها كانت حلالا فلا تحرم عليك الا بيقين تحريم فان تشك في تحريم فلا تحرم
 عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فينفع بين يديه فلا ينصرف حتى
 يسمع صوتا أو يجد ريحا قال الشافعي رحمه الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه فأمره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن
 بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتا أو يجد ريحا وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح ويشك
 في تحريم الطلاق ولا يخالفه وان سألت عينة أحلف ما طلقتها فان حلف فهي امرأته وان نكل وحلفت
 طلقت عليه وان نكحت فهي امرأته بحالها وان ماتت فسأل ذلك ورثها لم ينعم ميراثها فذلك لهم ويقومون

(قال الشافعي) رحمه
 الله وينبغي أن يعطى
 أجر القسام من بيت
 المال لانهم حكام وان
 لم يعطوا خلى بينهم
 وبين من طلب القسم
 واستأجرهم طالب
 القسم عما شاء قل أو أكثر
 فان سمو على كل واحد
 في نصيبه شيئا معلوما
 بفائز وان سموه على
 الكل فعلى قدر
 الانصاء وإذا تداعوا الى
 القسم وأبى شركاؤهم

فان كان ينتفع واحد منهم بما يصير له مقسوما أجبرتهم على القسم فان لم ينتفع الباقيون بما يصير اليهم فأقول لمن
 كره ان شتم جعته حقه فكانت مشاعة بينكم لتتفعوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ومبلغ حقوقهم فان كان فيهم من له
 سدس وثلث ونصف فسمه على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف
 ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رقاع قرطيس صغار ثم يدرجها في بندق طين يدور وإذا استوت ألقاها
 في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سمي السهمان أولا وثانيا وثالثا ثم قال أخرج على الاول بندقة واحدة فإذا أخرجها فاضها فاذا خرج
 اسم صاحبها جعل له السهم الاول فان كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وان كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه وان كان

فما حجب نصفه فهو له والسهمان اللذان يملكه ثم قيل له أخرج بنسبة على السهم الذي يلي ما خرج فاذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما وصفت حتى تنفذ السهمان فاذا كان في القسم رد لم يخرج حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه واذا علمه كما يعلم السبع التي يجوز أجرته لا بالقرعة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سقلا ولا آخر علواً إلا أن يكون سقلا وعلواً لواحد واذا ادعى بعضهم غلطا كلف البينة فإن جاء بهما رد القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق الميت دين فبيع بعضها انتقض القسم ويقال لهم في الدين والوصية ان تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم بينكم والانقضائه عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا غيب مع نخل ولا يصح بعل مضموم إلى عين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى نخل يشرب بنهر مأمون (٢٤٥) الانقطاع وتقسم الارضون والثياب والطعام وكل ما احتل

القسم واذا طلبوا أن يقسم دارا في أيديهم قلت ثبتوا على أصول حقوقكم لاني لو قسمتها بقولكم ثم رفعت إلى حاكم كان شيها أن يجعلها لكم وتعلمها لغيركم وقد قيل يقسم ويشهد أنه قسمها على اقرارهم ولا يجزئ لما وصفت

باب ما على القاضي في الخصوم والشهود

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للقاضي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه للحكم والاستماع والانصات لكل واحد منهما حتى تنفذ حجة ولا ينهرهما ولا يتعنت شاهدا ولا ينبغي أن يلقن واحدا منهما حجة ولا شاهدا شهادة ولا بأس اذا جلس أن يقول تكلموا أو يسكت حتى يبتدئ

في ذلك مقامها (قال الشافعي) وان كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك وان سألوا عينها وقالوا انه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك فان جلفت ورثته وان نكلت حلفوا القدر طلقها ثلاثا ولم ترث ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لزمته واحدة باليقين وكان فيما شك فيه من الزيادة كهو فيما شك فيه أولا من تطلقه أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وماتت وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طلاقها أو ماتت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثا ومات وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا نارت الميراث ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجاهل بالانصاف كانت تحرم عليها أو ادعت غصبه أياها عليه أو لم تدع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقر لها الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثه ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون إلا بيقينه بعنتهم وان أرادوا أحلفناه لهم فان حلف فهم رقيقه وان نكل حلفوا عتقوا وان حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف وان كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقا بحاله ولا نحلفه إلا لمن أراد يمينه منهم ولو استيقن أنه حنث في حنثه بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقضاء عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ونحلفه للذي زعم أنه لم يرد باليمين وان مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فان وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال وان وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم نعتق الرقيق وورثته النساء لان الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه وان كان ذلك وهو مريض فسواء كله لان الرقيق يعتقون من الثلث قال واذا قال لامرأتين له احدا كما طالق ثلاثا ونسوة له احدا كن طالق أو اثنتان منكن طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهم حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين فان أراد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه وان لم يردنه لم أحلف لهن لانه قد بان أن طلاقه لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لاحداهما ألم أعن هذه بالطلاق كان ذلك اقرارا منه بأنه طلق الأخرى اذا كان مقربا لطلاق احداهما فان كان منكرا لم يلزمه طلاق احداهما بعينها إلا باقرار يحدنه بطلاقها ولو قال ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقعتنا الطلاق عليها أو لم توقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أني لم أرد بها بالطلاق التي أردتها به طلقا معا باقراره به وهكذا اذا كان في أكثر من اثنتين من النساء واذا قال الرجل لامرأتين له احدا كما طالق وقال والله ما أدري أيتهما غيبت وقف عنهما واختير له أن يطلقهما ولم نجبره على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق فان قال

أحدهما وينبغي أن يبتدئ الطالب فاذا أنفذ حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وان كان يهدي إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصومته واذا حضر مسافرون ومقيمون فان كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما بقدر ما لا يضر بأهل البلد فان كثروا حتى ساووا أهل البلد أسأهم بهم ولكل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يسمع بينة في مجلس إلا في حكم واحد فاذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئا لقراطيسه ولا يكلفه الطالب فان لم يفعل قال الطالب ان شئت فأن بحمفة فيها شهادة شاهد يد وكتاب خصومتك ولا أكرهك ولا أقبل أن يشهدك شاهدا بلا كتاب وأنسى شهادته فان قبل الشهادة من غير محضر خصم فلا بأس وينبغي اذا حضر أن يقرأ عليه ما شهد به عليه وينسخه أسماءهم وأنسابهم ويطرده جرحهم

(٣) قوله أسأهم بهم يقال اسوته به اذا جعلته أسوة اه قاموس وهو المراد هنا كتبه صححه

أن لم يأت به حكم عليه وإذا علم من رجل بإقراره أو يثق أنه شهد عنده نزور وعززه ولم يبلغ بالتعزير أربعين سوطاً وشهر أمره فإن كان من أهل المسجد وقفه فيه وإن كان من أهل قبيل وقفه في قبيله أو في سوقه وقال ما وجدنا هذا شاهداً وزور فأعرفوه (قال المزني) رحمه الله ختلف قوله في الخصم يقر عند القاضي فقال فيها قولان أحدهما أنه كشاهد وبه قال شريح والآخر أنه يحكم به (قال المزني) وقطع أن سماعه الإقرار منه أثبت من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة أفضى عليه بعلي وهو أقوى من شاهدين أو بشاهدين وبشاهد يامرأتين وهو أقوى من شاهد وعين وبشاهد وعين وهو أقوى من النكول ورد اليمين قال وأحب للإمام إذا ولي القضاء رجلاً أن يجعل له نولي القضاء من رأي في الطرف من أطرافه (٢٤٦) فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لفلان على فلان لم

بقبل الإيهود وكل ما حكم به لنفسه وولده يواله ومن لا تحوز له نهاده رد حكمه

[الشهادات في البيوع] مختصر من الجامع من اختلاف الأحكام الشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتى سمعتها منه لفظاً

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا إذا تباعتم فاحتمل أمره جل ثناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباحاً تركه والآخر حتماً يعصى من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل في آية الدين والدين تباع بالاشهاد وقال فيها فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتى أمانته دل على أن الأولى دلالة على الخطأ لما في الأشهاد من منع التطالم بالحدود أو بالنسيان ولما في

قائل أولى أن أوقع الطلاق على أحدهما قيل له إن فعلت الزمناك ما أوقعت الآن ولم تخرجك من الطلاق الأول فإنا على يقين من أنه أوقع على أحدهما ولا تخرجك منه إلا بأن تزعم أن تخرجه على واحدة بعينم دون الأخرى وإن قلت فأردت الأخرى أحلفناك لها فإن لم يقل أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت أحدهما وقفنا له ميراثه منها فإن زعم أن التي طلق الحية ورثناه من الميتة وإن أراد ورثتها أحلفناهم ما طلقها وجعلنا له ميراثه منها إذا كلاً لا نعرف أيتهما طلق إلا بقوله فسواء ماتت أحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معاً ولم يموتا وهكذا الو ماتت أحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعاً ما أولم يعرف أيتهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهما ميراثاً زوج فإذا قال لأحدهما هي التي طلقت ثلاثاً ردنا على أهلها ما وقفنا لزوجها وأحلفنا لورثة الأخرى إن شأوا فجعلنا له ميراثه منها وإن كان في ورثتها صغار ولم ير الكبار عيנם لم نعطه ميراثها إلا بيمين وهكذا إن كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله عليك الرجعة فإتتافي العدة ورثتهما أو مات ورثناه لأنهما معاً في معنى الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما ولو كانت المسئلة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثاً وقفنا لهما ميراثاً امرأته حتى يصطالحا لا نألو قسمناه بينهما أيقنا أن أقدمنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة وإذا وقفنا فإتتافي عرقنا لأحدهما فلما لم يبين لأيهما هو وقفنا حتى نجد على الزوج بينة فأخذها أو تصادقنا منهما فيلزمهما أن يصطالحا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمناهما كارهين ولا أحدهما ولو ماتت أحدهما قبله ثم مات قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعده سئل الورثة فإن قالوا إن طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا يمين على واحد منهم لأنهم يقررون أن في ماله حقاً للحية ولا حق له في ميراث الميتة وهذا إذا كان الورثة كباراً ارشداً يكون أمرهم في أموالهم جائراً وإن كان فيهم صغير جاز في حق الكبار الرشد أقرارهم ووقف للزوج الميت حصّة الصغار ومن كان كبيراً غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والمحيض ووقف للزوجة الحية بعد حصتها من ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان الورثة كباراً فقالوا التي طلق ثلاثاً هي المرأة الحية بعده ففيها قولان أحدهما أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق ثلاثاً ولا يكون لها ميراث منه وبأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون إن حقه لحي ويطمئنون مقامه في اليمين واليمين على البت لأنهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدون غيره وإن كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيما أخذوه أو ينكحوا فيبطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفتنا من يمين وشاهد ويوقف قدر حقهم من ميراث أبهم للمرأة الحية بعده ليقر والها فيما أخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيما أخذوا

ذلك من براآت الذم بعد الموت لا غير وكل أمر ندب الله إليه فهو والخير الذي لا يعتاض منه من تركه وقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرباً بقر ما فجعله بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما أشهاد فلو كان حتماً تركه صلى الله عليه وسلم (باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه التمسك وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر) (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعه لقوله لولا جاء عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أ رأيت لو وجدت مع امرأتين رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال نعم وجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثاً لما لم يقم الرابع وقال الله جل ثناؤه في المسالك والفراق وأشهدوا ذوي عدل سنكم فأتته إلى شاهدين ودل على ما دل قبله من نفي أن يجوز فيه الرجال لأنساء معهم لأنه لا يحمل إلا أن يكونا

شهود الرأى شهدون على حد لآمال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لآمال والوصية إلى الموصى إليه قيام بما أوصى به إليه لأن له ما لا ولا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا إلا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة إذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار إليه ويقاس عليه والدين مال فما أخذ به المشهود له ما لا جازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عدا ذلك فلا يجوز فيه إلا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قول الله تبارك وتعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن تفضل أحدهما (٣٤٧) فتذكر أحدهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء
حيث يحزن الامع
الرجل ولا يجوز منهن
الامرأتان فصاعدا
وأصل النساء أنه قصر
بهن عن أشياء بلغها
الرجال وأنهم جعلوا
قوامين عليهن وحكاما
ومجاهدين وأن لهم
السهامان من الغنمة
دونهن وغير ذلك
فالأصل أن لا يحزن فإذا
أجرن في موضع لم يعد
بهن ذلك الموضع وكيف
أجازهن محمد بن الحسن
في الطلاق والعناق
وردهن في الحدود
(قال الشافعي) رحمه الله
وفي إجماعهم على أن
لا يحزن على الزنا ولم
يستثنى في الأعواز
من الأربعة دليل على
أن لا يحزن في الوصية
اذ لم يستثنى في الأعواز
من شاهدين وقال
بعض أصحابنا إن
شهدت امرأتان لرجل

حقهم من الأخرى ويطل حقه الذي وقف والقول الثاني أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللميتة بعده ميراث امرأة منه حتى تقوم بينة أو يصطلح ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو رأى امرأة من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنها من نسائه ولا يدري أيتهن هي فقالت كل واحدة منهن أنا هي أو وجدت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وبجدا البواقي فسواء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لهما ما طلقها أحلف ومن لم تسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة ولم نعلمه يطلق اثنتين ولو أقر لواحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق (١) للاولى التي أقر لها وهكذا الوضع هذا فمن كلهن لزمه الطلاق لمن كلهن ولو قال هي هذه أو هذه أو هذه بل هذه لزمه طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى الاثنين اللتين قال هي هذه أو هذه ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالق ثم قال في واحدة هي هذه ثم قال والله ما أدري أي هي أو غيرها طلقت الاولى بالقرار ووقف عن البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري أطلقت أولا هذا مطلق بيقين ثم أقر لواحدة فألزمناه الاقرار ثم أخبرنا أنه لا يدري أم صدق في اقراره فحل له منهن غيرها أو لم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في البواقي كهو في الابتداء ما كان مقيما على الشك فإذا قال قد استمعت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كما قلت والقول قوله وأبتهن أرادت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لا ثم ما قبل أن يتبين لم تره التي قال هي هذه أن كان لا يملك رجعتها وورثه الثلاث معا ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات ورثته معا ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن

(الابلاء واختلاف الزوجين في الإصابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فإوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مسعر

(١) أي مع طلاق التي اتفق لها أيضا وهكذا تأمل

بمال حلف معهن ولقد خالفه عددا حفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا اجازه النساء بغير رجل فيلزمه أن يحجزا ربعا فيعطى بهن حقا فان قال انهما مع بين رجل فيلزمه ان لا يحجزهما مع بين امرأة والحكم فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما لم يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شاهد الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم في الأمور ما هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضي بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرائر فقال من قضيت له من حق أخيه بنسي فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فلو شهدا برؤا رجلان طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أن تناكره أن يطأها فيحدا ويلزم من زعم أن فرقة فرقة تحرم بها على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يترجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يقول لو شهد الله برؤر

أن هذا قتل ابنه عدا فاباح له الحاكم دمه أن يرتقي دمه ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل

(باب شهادة النساء لرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة) (قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما لم أعلم فيه مخالفا في أن شهادة النساء جائزة لرجل معهن واختلفوا في عددها فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أخذ ولما ذكر الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل والله أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز منهن إلا أربع عدول لأن ذلك معنى (٢٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يجيز شهادة امرأة في الولادة كما يجيز الخبر بها

لا من قبل الشهادة وأين الخبر من الشهادة أتقبل امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال لا قلت فتقبل في الخبر أخبرنا فلان عن فلان قال نعم قلت فالخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامية من حلال أو حرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منه خليا والعامية وانما تلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا مشبها لهذا قال أما في هذا فلا

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا وسماء فاسقا إلا أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته ولا خلاف بيننا في

ابن كسدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كان يوقف المولى (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فيدعيها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئا حتى يوقف وتقول كيف قال الله عز وجل امسك بمعروف أو تسريح بإحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا ألى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما أن يطلق واما أن ينبيء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يوقف المولى

(اليمين التي يكون بها الرجل مولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اليمين التي فرض الله تعالى كفارتها اليمين بالله عز وجل ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لا يعد وأن يكون ممنوعا من الجماع إلا بشيء يلزمه به وما ألزم نفسه مما لم يك يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين قال ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب ولا بدل منه فليس بمول وهو خارج من الإيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالأول حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك يعني الجماع أو بالله لا أقربك فهو مول في هذا كله وإن قال الله لا أقربك فإن أراد اليمين فهو مول وإن لم يرد اليمين فليس بمول لأنها ليست بظاهر اليمين وإذا قال هايم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو ورب كل شيء أو وخالق أو خالق كل شيء أو ومالك كل شيء لا أقربك فهو في هذا كله مول وكذا إن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أولى بالله لا أقربك فهو مول وإن قال أقسمت بالله أو آليت بالله أو حلفت بالله لا أقربك سئل فإن قال عنيبت بهذا إيقاع اليمين كان مولى وإن قال عنيبت أني آليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كما قال وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الإيلاء وإن لم تقم بينة ولم تعرف المرأة فهو مول في الحكم وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن قال أردت الكذب وإن قال أنا مول منك أو على يمين أن قربتك أو على كفارة يمين أن قربتك فهو مول في الحكم فإن قال أردت بقولي أحلف بالله أني سأحلف به فليس بمول وإذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو على مشي إلى

الحرمين قديما وحديثا في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة الكذابة بيت

نفسه لأنه أذن بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلا قبلت شهادته والاخفى يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمى الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكره تب تقبل شهادتك أو قال إن تبنت قبلت شهادتك قال وبلغني عن ابن عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيح كنا ننقله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادة (قال الشافعي) وهو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاتهم وتقبلونها في شر حالاتهم

والتوبة الكافرة والقائل عمدا كيف لا تقبل توبته للقاذف وهو يسر ذنبا (باب التحقق في الشهادة والعلم بها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما تظاهرت به الاخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما اثبتته سمعاً مع اثبات بصر من المشهود عليه فبذلك قلنا لا تجوز شهادة أعمى لان الصوت يشبه الصوت الا ان يكون أثبت شيئا معاينة وسمعاً ونسباً ثم عي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل المدار والثوب على ظاهر الاخبار بانه مالك ولا يرى منازعا في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه (٢٤٩) بنسبه زمانا وسمع غيره بنسبه الى نسبه ولم يسمع

دافعا ولا دلالة برتاب بها وكذلك يشهد على عي المرأة ونسبها اذا تظاهرت له الاخبار ممن يصدق بأنها فلانة وراها مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفنا وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهد وفي رد عي وغيره (قال الشافعي) وقلت لمن قال لا أجبر الشاهد وان كان بصيرا حين علم حتى يعاين المشهود عليه يوم يؤديها عليه فانت تحجز شهادة البصير على ميت وعلى غائب في حال وهذا نظير ما أكرن

(باب ما يجب على المرأة من القيم بالشهادة اذا دعي ليشهد أو يكتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فآفة قلبه (قال الشافعي) والذي أحفظ

بيت الله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الابل ان قربتك فهو مول لان هذا المألوم وإما الزمة وإما الزمة به كفارة عي (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال ان قربتك فغلامي فلان حر أو امرأتى فلانة طالق فهو مول والفرق بين العتي والطلاق وما وصفت أن العتي والطلاق حقان لآدميين بأعيانهم ما يقعان بايقاع صاحبهما ويلزمان تبررا أو غير تبرر وما سوى هذا انما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والكعبة أو وعرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواقف أو والخفس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشئ مما يشبه هذا لا أقربك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من اليين وليس بتبرر ولا حق لا دعي يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان قربتك فانا أنحر ابنتي أو ابني أو بعير فلان أو أمشي الى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا البلاء لانه ليس بيمين ولا يلزمه المشي اليه ولا كفارة بتركه وان قال ان قربتك فانا أمشي الى مسجد مكة كان موليا لأن المشي اليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة عي (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الايلا حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لا أطول أو والله لا أغيب ذكرى في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول ان كانت عذراء والله لا أفضلك أو ما في هذا المعنى فاذا قال هذا فهو مول في الحكم وان قال لم أرد الجماع نفسه كان مدينا فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي) وان قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا أمسك أو لا أمسك أو لا أرشقك أو ما أشبه هذا فان أراد الجماع نفسه فهو مول وان لم يرد فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتى قلت القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لا أجامعك الا جماع سوء فان قال عنيت لا أجامعك الا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال عنيت لا أجامعك الا بان لا أغيب فيك الحشفة فهو مول لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتغيب الحشفة وان قال عنيت لا أجامعك الا جماعا قليلا أو ضعيفا أو متقطعا أو ما أشبه هذا فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وان قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك ان قال والله لا أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون موليا الا بالحلف على الفرج أو الحلف مبهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشئ أو والله لا سوانك أو لا غيظتك أو لا أدخل عليك أو لا تدخلين علي أو لتطولن غيبتى عندك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون موليا الا بان يريد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك فان عني أكثر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول وان عني أربعة أشهر أو أقل لم يكن موليا وان قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أصيها ولا أنزل ولست أرى الغسل

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قد لزمته الشهادة وأن فرضا عليه ان يقوم بها على والده وولده والقريب والبعيد لا تكتم عن أحد ولا يحاجي بها أحد ولا عنعها أحد ثم تتفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا يضار كاتب ولا شهيد فاشبه أن يكون خرج من ترك ذلك ضارا وفرض القيام بها في الاستدعاء على الكفاية كالجهاد والجنائز ورد السلام ولم أحفظ خلاف ما قلت عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادتهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خطوط بهذا أنه أريد بذلك الاحرار البالغون المسلمون المرضيون وقوله شهيد من رجالكم يدل على ابطال قول من قال تجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فان قال اجازها ابن الزبير فان عباس

رواها قال ولا يجوز شهادة مملوك ولا كافر ولا صبي بحال لأن المال الذي يعلمهم من يملكهم على أمورهم وأن الصبي لا يرضى عليهم فكيف يحب قولهم فرض والمعروفون بالكذب من المسلمين لا يجوز شهادتهم فكيف يجوز شهادة الكافر من مع كذبهم على الله جل وعز (قال المزي) أحسن الشافعي (كتاب الأقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) (قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٣٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب

وعمر بن عبد العزيز وشرح (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد من رواية مسلم ابن خالد في الدين والدين ما دل ذلك على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) واليمنة في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان يينة كاملة هي بعدد شهود لا يخلف مقبها معها ويينة ناقصة العدد في المال يخلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول إلى مالك من مالك غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه

إلا على من أنزل ولا الجناية دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل منها حتى أصيب غيرهما فغسل منه دين أيضا وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل وإن وجب على الغسل لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لا مرأته والله لا أقرب بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقرب بك وفلان لا مرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه حر إن قربتك فهو مول يوقف وقف واحد وإذا أصاب حنث بجميع ما خلف قال وكذلك لو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقرب بك ستة أشهر وقف وقف واحد أو حنث إذا أصاب بجميع الأيمان وإن قال والله لا أقرب بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر كان موليا يمينه لا يقرب بها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو كانت عينة على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وتركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الأيلاء شيء لأنه ممنوع من الجمع بعد أربعة أشهر يمين قال ولو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال غلامي حر إن قربتك إذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها خرج من حكم الأيلاء فيها فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تضي الخمسة الأشهر من الأيلاء الذي أوقع آخر ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على الابتداء إذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله لا أقرب بك لم يكن موليا حتى يضي خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الأيلاء لأنه إنما ابتداءه من يوم أوقعه ولو قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب بك ستة فوقف في الأيلاء الأول فطلق ثم راجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد الخمسة الأشهر وقف فإن كانت رجوعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الأيلاء فإذا جعلته هكذا فوقف عليه (قال الشافعي) وإن قال والله لا أقرب بك أن شئت فليس بمول إلا أن تشاء فإن شئت فهو مول وإن قال والله لا أقرب بك كلما شئت فإرادتها كلما شئت أن لا يقربها فإشاعت أن لا يقربها كان موليا ولا يكون موليا حتى تشاء وإن قال أردت أني لا أقرب بك في كل حين شئت فيه أن أقرب بك لأنني حلفت لا أقرب بك بمثل المعنى قبل هذا ولكني أقرب بك كلما أشاء لا كلما تشاء فليس بمول وإن قال إن قربتك فعلى يمين أو كفارة عيبي فهو مول في الحكم وإن قال لم أرد الأيلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل وإن قال على حجة إن قربتك فهو مول وإن قال إن قربتك فعلى حجة بعدما أقرب بك فهو مول وإن قال إن قربتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كما لا يكون موليا لو قال إن قربتك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذر به بالتبرر فإذا

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لأقصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما وجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لا يقيم على فلان حقا أو أن فلانا قد أوصى لهم فن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معتوه وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخ يمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى بمال من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الرمنى ألا ترى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بمال الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حوز يسوى ما نقطع فيه اليد

عليه لعصبة شاهد فحلف ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الحنفية غير حكم المال قال ولو اقام شاهدا على جارية انها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت ام ولده باقراره لان ام الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لانه لا يملكه على انه ابنه (قال المرني) رحمه الله وقال في موضع آخر ياخذها وولدها ويكون ابنه (قال المرني) رحمه الله وهذا ابنه بقوله الا في لم يختلف وهو قوله ولو اقام شاهدا على عبد في يدي رجل يسترقه انه كان عبدا له فاعتقه ثم غصبه هذا عبد العتق حلف واخذته وكان مولاه (قال المرني) رحمه الله فهو لا يأخذ مولاه على انه يسترقه كما انه لا يأخذ ابنه على انه يسترقه فاذا اجاز في المولى لزمه (٣٥١) في الابن قال ولو اقام شاهدا ان اياه تصدق عليه بماله

لم يلزمه بالتبرر ولم يلزمه بالايلاء ولكنه لو اصابها وقد بقي عليه من الشهر شي كانت عليه كفارة عين او صوم ما بقي منه واذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فانت طالق ثلاثا وقف فان فاء فاذا غابت الحشفة طلقت ثلاثا فان اخرجته ثم ادخله بعد فعله مهر مثلها فان ابي ان يني وطلق عليه واحدة فان راجع كانت له اربعة اشهر واذا مضت وقف ثم هكذا حتى ينقضي طلاق هذا الملك وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم ان نكحها بعد زوج فلا يلاء ولا طلاق وان اصابها كفر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان آلى منها سنة فتركت حتى مضت سقط الايلاء ولو لم تدعه فوقف لها ثم طلق ثم راجع كان كالسنة الاولى فاذا مضت له اربعة اشهر بعد الرجعة وقف الى ان تنقضي السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته انت على حرام يريد تحريمها بلا طلاق واليمين بتحريمها فليس بمول لان التحريم شيء حكم فيه بالكفارة اذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والايلاء مطلقا وان اراد بهما الطلاق لانه حكم فيهما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر اذا قال لامرأته ان قربتك فانت على حرام ولا يريد طلاقا ولا ايلاء فهو مول يعني قوله انت على حرام (قال الشافعي) وان قال لامرأته ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهاري فان كان متظهدا فهو مول مالم يمت العبد او يبعه او يخرج منه من ملكه وان كان غير متظهد فهو مول في الحكم لان ذلك اقرار منه بانه متظهد وان وصل الكلام فقال ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهاري ان تظهدت لم يكن موليا حتى يتظهد فاذا تظهد والعبد في ملكه كان موليا لانه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أولا حالفا فان قال ان قربتك فقلته على ان اعنت فلان عن ظهاري وهو متظهد كان موليا وليس عليه ان يعتق فلان عن ظهارة وعليه فيه كفارة عين لانه يحب الله عليه عتق رقبة فأي رقبة اعتقها غيره اجزأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال الله على ان اصوم يوم الخميس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صومه لانه لم ينذر فيه بشي يلزمه وان صوم يوم لازم له فأي يوم صامه اجزأ عنه ولو صامه بعينه اجزأ عنه من الصوم الواجب لامن النذر وهكذا لو اعتق فلانا عن ظهارة اجزأ عنه وسقطت عنه الكفارة قال واذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فقلته على ان لا اقربك لم يكن موليا لانه لو كان قال لها ابتداء الله على ان لا اقربك لم يكن موليا لانه لا حالف ولا عليه نذر في معاني الايمان يلزمه به كفارة عين وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله واذا الى الرجل من امرأته ثم قال لاخرى من نسائه قد اشركت معها في الايلاء لم تشرکها لان اليمين لزمته الاولى واليمين لا يشترک فيها قال واذا حلف لا يقرب امرأته وامرأة ليست له لم يكن موليا حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان موليا حينئذ وان قرب امرأته حنث باليمين قال وان قال ان قربتك فانت زانية فليس بمول اذا قربها واذا قرب بها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها فاذ فاصري يحايبه او يلاعن وهكذا ان قال ان

تصدق عليه بماله
الدار صدقة محرمة
موقوفة وعلى اخوين له
فاذا انقرضوا فعلى
اولادهم او على
المساكين فمن حلف
منهم ثبت حقه وصار
ما بقي ميراثا فان حلفوا
مع اخرجت الدار من
ملك صاحبها الى من
جعل له حياته ومضى
الحكم فيها لهم فمن جاء
بعدهم ممن وقفت عليه
اذا ماتوا اقام مقام الوارث
وان لم يحلف الا واحد
فنصيبه منها وهو الثلث
صدقة على ما شهد به
شاهده ثم نصيبه على من
تصدق به ابوه عليه
بعده وبعد اخويه فان
قال الذين تصدق به
عليهم بعد الاثنين نحن
نحلف على ما ابي ان
يحلف عليه الاثنين
فضمها قولان أحدهما
انه لا يكون لهم الا
ما كان للاثنتين قبلهم

والآخر ان ذلك لهم من قبل أنهم انما يملكون اذا حلفوا بعد موت الذي جعل لهم ملك اذ مات وهو أصح القولين وبه أقول والله أعلم ولو قال وعلى اولادهم واولادهم ما تناسلوا قال فاذا حدث ولد نقص من له حق في الحبس ويوقف حق المولود حتى يبلغ فيحلف فيأخذ أو يدع فيبطل حقه ويرد كراما ووقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فان مات من المنتقص حقوقهم أحد في نصف عمر الذي وقف له الى أن يبلغ رد حصة الموقوف على من معه في الحبس واعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه (قال المرني) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبة لله عز وجل وانما يملك الحبس عليه منفعته لا رقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبة عبده وانما يملك المعتق منفعته لنفسه لا رقبته وهو لا يجيز اليمين مع الشاهد الا فيما يملكه الخالف فكيف يخرج رقبة ملك رجل بيمين من لا يملك تلك

الرقبة وهو لا يجوز من العبد مع شاهده بأن مولاه أعتقه لأنه لا يملك ما كان السيد عليه من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يجوز من المحبس عليه في رقبة الحبس لأنه لا يملك ما كان المحبس عليه من رقبته (قال المزني) وإذا لم تزل رقبة الحبس بينه بطل الحبس من أصله وهذا عندنا قياس قوله على أصله الذي وصفت ولو جاز الحبس على ما وصف الشافعي ما جاز أن يقرأ أهله أن لهم شريكاً أو ينكر الشريك الحبس فيأخذون حقه لا متناعه من أن يحلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يحلف موقوف حتى يحلفه ووارثه إن مات يقوم مقامه ولا يأخذ من حق أقرب له لصاحبه شيئاً لأن أخذه ذلك حرام (باب الخلاف في اليمين مع الشاهد) (قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس فقد أقم اليمين مقام (٢٥٢) شاهد قلت وإن أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معنى

شاهد وأنت تبرئ المدعى عليه بشاهدين وبيمينه إن لم يكن له بينة وتعطى المدعى حقه بنكول صاحبه كما تعطيه بشاهدين أفغنى ذلك معنى شاهدين قال فكيف يحلف مع شاهده على وصية أو وصى بهاميت أو أن لأبيه حقاً على رجل (١) وهو صغير وهو أن حلف حلف على ما لم يعلم قلت فأنشأ نحران يشهد أن فلان ابن فلان وأبوه غائب لم يرباه قط ويحلف ابن خمس عشرة سنة مشرقياً اشترى عبداً ابن مائة سنة مغربياً وولد قبل جده فباعه فأبى أنك تحلفه لقد باعه برياً من الأباق على البت قال ما يحسد الناس بدا من هذا غير أن الزهري أنكرها قلت فقد فضي بها حين ولي أرايت مارويت عن علي من

قربتك فقلانة لامرأته أخرى زانية

(الابلاء في الغضب) (قال الشافعي) والابلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون اليمين في الغضب والرضا سواء وإنما أوجبنا عليه الابلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين وقد أنزل الله تعالى الابلاء مطلقاً لم يذكر فيه غضباً ولا رضا إلا ترى أن رجلاً لو تزكأ امرأته عمره لا يصيبها ضرار لم يكن مولياً ولو كان الابلاء إنما يجب بالضرار وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجب مطلقاً (المخرج من الابلاء) (قال الشافعي) ومن أصل معرفة الابلاء أن يتطرق كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بان يحنث الحالف فهو مول وكل يمين كان يجسد السبيل إلى الجماع بحال لا يحنث فيها وإن حنث في غير ما فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وكل حالف مول وإنما معنى قولي ليس بمول ليس يلزمه حكم الابلاء من فيضة أو طلاق وهكذا ما أوجب مما وصفته في مثل معنى اليمين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير أو الزبير « شك الربيع » امرأة فاستزاده أهلها في المهر فأبى فكان بينه وبينهم شرخ فأن لا يدخلها عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبثوا سنين ثم طلبوا ذلك إليه فقالوا قبض اليك أهلك ولم يعد ذلك ابلاً وأدخلها عليه (قال الشافعي) لأن أهلها الذين طلبوا إدخالها عليه (قال الشافعي) ويسقط الابلاء من وجه أن يأتيها ولا يدخلها عليه ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بيمينه (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك إن شاء الله تعالى فلا يلاء وإن قال والله لا أقربك إن شاء فلان فليس بإيلاء حتى يشاء فلان فإن شاء فلان فهو مول وإذا قال والله لا أقربك حتى يشاء فلان فليس بمول لأن فلان قد يشاء فإن خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول لأنه قد يفتق فيشأ فإن مات فلان الذي جعل إليه المشيئة فهو مول لأنه لا يشاء إذا مات وكذلك إن قال لا أقربك حتى يشاء أبوك أو أمك أو أحد من أهلك وكذلك إن قال حتى تشأني أو حتى أشأ أو حتى يسدولي أو حتى أرى رأيي (قال الشافعي) وكذلك إن قال والله لا أقربك بمكة أو بالمدينة أو لا أقربك إلا ببلد كذا أو لا أقربك إلا في البحر أو لا أقربك على فراشي أو لا أقربك على سرير أو ما أشبه هذا لأنه يقدر على أن يقربها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقربها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقربها فيه ويقربها فيه في حال غير الحال التي حلف لا يقربها فيها ولا يقال له أخرجهما من هذا البلد الذي حلفت لا تقربها فيه قبل أربعة أشهر إذا جعلته ليس بمول لم أحكم عليه حكم الابلاء وكذلك لو قال والله لا أقربك حتى أريد أو حتى أشتي لم يكن مولياً أقول له أردأ واشتته وإن قال والله لا أقربك حتى تغطي ولدك لم يكن مولياً لأنها قد تغطي

أنكاره على معقل حديث بروع أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع علي زيد وابن عمر فهل رددت شيئاً بالإنكار فكيف يحنج بانكار الزهري وقلت له وكيف حكمت بشهادة قابلة في الاستهلال وهو ما رآه الرجال أم كيف حكمت على أهل محلة وعلى عواقلهم بديهة الموجود قتيلاً في محلتهم في ثلاث سنين وزعمت أن القرآن يحرم أن يحوز أقل من شاهد وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف بخالف في محلة قول الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل المحلة أتدعي علينا فأحلف جميعنا وأبرئنا قال لا أحلفهم إذا جاوزوا وخمس سنين رجلاً ولا أبرئهم بيمينهم وأغرهم قلت فكيف جاز لك هذا قال روي بنا هذا عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فإن قيل لك لا يجوز على عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيعة على المدعى واليمين على

(١) حال من شهادة الشاهد المفهومة من قوله مع شاهده على الخ انظر الام اه كتبه مصححه

المدعى عليه قال لا يجوز أن أتق به ولكن أقول بالكتاب والسنة وقول عمر على الخاص قلت فلم يجوز لنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر قلت وقدر ويتم أن عمر كتب بقلوبهم إلى مكة وهو مسيرة اثنتين وعشرين يوماً فأحلفهم في الحجر وقضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا فقال حقنتم بآيمانكم دماءكم تخالفتم في ذلك عمر فلا اتهم أخذتم بكل حكمه ولا تركتموه ونحن نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين فلم يملحفوا قال تبرئكم يهود بنحسين يميناً وإذا قال تبرئكم يهود فلا يكون عليهم غرم ويروى عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم رد اليمين على المدعين وهذا جميعاً يخالفان ما رويتم عنه وقد أجزتم شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن تجوز شهادتهم (٢٥٣) ورددت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد

قال فانا أجزنا شهادة أهل الذمة بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت سمعت من أروى يقول من غير قبيلتكم من المسلمين ويحتمى بقول الله جل وعز تحبسونهما من بعد الصلاة قلت والمنزل فيه هذه الآية رجل من العرب فأجزت شهادة مشركي العرب بعضهم على بعض قال لا الشهادة أهل الكتاب قلت فإن قال قائل لا الشهادة مشركي العرب فما الفرق فقلت له أقتبى اليوم شهادة أهل الكتاب على وصية مسلم كما زعمت أنها في القرآن قال لا لأنها منسوخة قلت بماذا قال يقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن اذم يجوز

قبل أربعة أشهر الآن يريد لا أقرب لك أكثر من أربعة أشهر وإن قال والله لا أقرب لك حتى أفعل أو تفعل أمر لا يقدر واحد منهما على فعله بحال كان مولياً وذلك مثل أن يقول والله لا أقرب لك حتى أحمل الجمل كما هو أو الأسطوانة كما هي أو تحمله أنت أو تطيرى أو أطيير أو لا يقدر واحد منهما على فعله بحال أو تحبلى وتلدى في يومى هذا ولو قال لامرأته والله لا أقرب لك إلا ببلد كذا وكذا لا يقدر على أن يقربها ببلد كذا لا بعد أربعة أشهر كان مولياً يوقف بعد الأربعة أشهر ولو قال والله لا أقرب لك حتى تحبلى وهي ممن يحبل مثلها بحال لم يكن مولياً لأنها قد تحبلى ولو قال والله لا أقرب لك إلا في سفينة في البحر لم يكن مولياً لأنه يقدر على أن يقربها في سفينة في البحر

(الايلاء من نسوة ومن واحدة بالأيمان) (قال الشافعى) وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لا أقرب يكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً خرج من حكم الإيلاء فيهن وعليه للباقية أن يوقف حتى ينبيء أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع إلا أن يحنث عليهن كلهن فإذا فعل فعليه كفارة عین ويطأ منهن ثلاثاً ولا يحنث فيهن ولا إيلاء عليه فيهن ويكون حينئذ في الرابعة مولياً لأنه يحنث بوطئها ولو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء لأنه يجامع البواقي ولا يحنث ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث قال ولو إلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حنث وكذلك لو آلى من أجنبية ثم جامعها حنث باليمين مع المأثم بالزنا وإن نكحها بعد خراج من حكم الإيلاء (قال الشافعى) رحمه الله ولو قال لأربع نسوة والله لا أقرب واحدة منكن وهو يردهن كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الإيلاء في البواقي ولو لم يقرب واحدة منهن كان مولياً منهن يوقف لهن فأى واحدة أصاب منهن خرج من حكم الإيلاء في البواقي لأنه قد حنث بإصابة واحدة فإذا حنث مرة لم يعد الحنث عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منكن يعنى واحدة دون غيرها فهو مول من التي حلف لا يقربها وغير مول من غيرها

(التوقيف في الإيلاء) (قال الشافعى) وإذا آلى الرجل من امرأته لا يقربها فذلك على الأبد وإذا مضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف لها أو وقف فاما أن ينبيء واما أن يطلق وإن لم تطلب لم أعرض لالها ولا له وإن قالت قد تركت الطلب ثم طلبت أو عفوت ذلك أو لا أقول فيه شيئاً ثم طلبت كان لها ذلك لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترك وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها وإن كانت مغلوبة على عقلها أو أمة فطلبه على المغلوبة على عقلها أو سيد الأمة فليس ذلك لواحد منهما ولا يكون الطلب للمرأة نفسها ولو عفاها سيد الأمة فطلبته كان ذلك لها دون (قال الشافعى) وكل من

الله الامسما فأجزت كافراً وقال لى قائل اذا نص الله حكمك في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الوضوء في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ونص الموارث فقلت لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافران كانوا أولاداً أو أولاداً ونص بحجب الأم بالاختوة فحجبتها بأخوين ونص للطلقة قبل أن تمس نصف المهر ورفع العدة فقلت ان خلاها ولم يسها فلها المهر وعليها العدة فهذه أحكام منصوصة في القرآن فهذا عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف ظاهر القرآن شيئاً والقرآن عربي فيكون عاماً يراد به الخاص وكل كلام احتمل في القرآن معاني فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أحد معانيه موافقة له لا مخالفة للقرآن

(باب موضع اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله وما تركنا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه وبالله التوفيق

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا أقام عليه شاهداً أو ادعى عليه مال أو جناية خطأ بان بلغ ذلك عشرين ديناراً أو ادعى عبداً عقداً تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحة عمداً صغرت أو كبرت أو في طلاق أو لعان أو حداثاً أو رديماً في ذلك فإن كان الحكم بمكة كانت اليمين بين المقام والبيت وإن كان بالمدينة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد بما توثق به الأيمان ويتلى عليه إن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثنائلاً لا ية قال وهذا قول حكام المسكين ومفتيهم ومن جنتهم فيه أن عبد الرحمن (٢٥٤) بن عوف رأى قوماً يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال

أفعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في جاريته ضربت أحدهما الأخرى أن أحبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما إن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثنائلاً لا ية قفعلت فاعترفت قال واستدللت بقول الله جل ثناؤه تحبسونهما من بعد الصلاة قال المفسرون صلاة العصر على تأكيده اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين وبكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بلغني

حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا تحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يلزمه حكم الإيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين وإنما قولنا ليس بمول في الموضع الذي لزمته فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء (قال الشافعي) ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فمات رقيقه أو أعنتهم خرج من حكم الإيلاء لأنه لم يبق عليه شيء يحنت به ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء كما كانوا خارجين من ملكه فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول لأنه يحنت لو جامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا ملكاً حادثاً ولا يحنت فيهم وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته أخرى فماتت التي حلف بطلاقها أو طلقها ثلثاً نكح من حكم الإيلاء لأنه لا يحنت بطلاقها في هذه اليمين أبداً ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد لينونة من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو الخلع فهو مول « قال الربيع » وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق أو واحدة أو اثنتين أو خالعتها فلكت نفسها ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حنت ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركتها امرأته فلم تطلبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن اليمين ساقطة عنه قال ولو قال لامرأة إذا تزوجت فوالله لا أقربك لم يكن مولياً فإذا قربها كفر ولو قال لامرأته إذا كان غد فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلان فوالله لا أقربك فهو مول من غد ومن يوم يقدم فلان وإن قال إن أصبتك فوالله لا أصيبك لم يكن مولياً حين حلف لأن له أن يصيبها مرة بلا حنت فإذا أصابها مرة كان مولياً وإذا قال والله لا أصيبك سنة إلا مرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيبها مرة بلا حنت فإذا أصابها مرة كان مولياً « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال الشافعي) وإذا قال والله لا أصيبك إلا إصابة سوء وإصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول وإن أراد قليلاً أو ضعيفاً لم يكن مولياً وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول لأن الإصابة الحلال للطاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً وكان مطيعاً بتركه أصابته في دبرها ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما أن ينفي وأما أن يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو تموت كان مولياً من ساعته وكان كقوله

والله

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان

ردت عليه اليمين على المنبر فاتقاها وقال أخاف أن توافق قدر بلاء فيقال بيمينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادار السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون البالغون رجالهم ونسأؤهم وأحرارهم وعبيدهم ومماليكهم يحلفون كما وصفنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما جهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعى عليه براءة من حق له

فيحلف بالله ان هذا الحق ونسبه ثابت عليه ما اقتضاه ولا شيء منه ولا مقتضى يأمر بعله ولا حال به ولا بشئ منه ولا أبراه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه ثابت عليه الى أن يحلف بهذا اليمين وأن كان حقا لأبيه حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وإن أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق اليمين ولا يقبل منه اليمين الا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بان ركانة قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة فردها اليه وهذا يحوز اليمين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من اليمين) عليه فان حلف برئ وإن نكل قبل للمدعي (قال الشافعي) وإذا كانت الدعوى غير دم في مال أحلف المدعي (٢٥٥) عليه فان حلف برئ وإن نكل قبل للمدعي

أحلف واستحق فان
آيت سألناك عن
إبائك فان كان لتأتي
بيننا أولتظرفي
حسابك تركناك وإن
قلت لا أوخر ذلك لشي
غير أني لأحلف أبطلنا
أن تحلف وإن حلف
المدعي عليه أو لم يحلف
فشكل المدعي فأبطلنا
يمينه ثم جاء بشاهدين
أو بشاهد وحلف مع
شاهده أخذنا له حقه
والبينة العادلة أحق من
اليمين الفاحرة ولورد
المدعي عليه اليمين فقال
للمدعي أحلف فقال
المدعي عليه أنا أحلف
لم أجعل ذلك له لأنني
قد أبطلت أن يحلف
وحولت اليمين على
صاحبه ولو قال أحلفه
ما شريت هذه الدار
التي في يديه لم أحلفه
الا مال هذا ويسميه
في هذه الدار حق تلك
ولا غيره بوجه من

والله لا أقرب لك أبدا لانه اذا مات قبل أن يقربها أو مات لم يقدر أن يقربها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الايلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يمسها
فأما أن يقول لا أمسك ولا يحلف أو يقول فلا غليظا ثم يهجرها فليس ذلك بايلاء (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الايلاء أن يحلف لا يمسها أبدا وستة أشهر أو أقل
أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الأربعة الأشهر

(من يلزمه الايلاء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الايلاء كل من اذا طلق لزمه الطلاق ممن
تجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسوا في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه
الحرية والذمي والمشرک غير الذمي رضيا بحكمنا وانما سويت بين العبد والحر فيه أن الايلاء يمين جعل الله
تبارك وتعالى لها وقتا دلجل ثنائوه على أن على الزوج اذا مضى الوقت أن ينفى أو يطلق فكان العبد والحر
في اليمين سواء وكذلك يكونان في وقت اليمين وانما جعلتها على الذمي والمشرک اذا تحكما لينا أن ليس لأحد
أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الايلاء يمين يقع بها طلاق أو فية في وقت فالزمنها هوها (قال الشافعي)
وكفارة العبد في الحنث الصوم ولا يجزئ غيره وإذا كان الزوج ممن لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ
والمغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة الا السكران فلا ايلاء عليه ولا حنث لأن الفرائض عنه ساقطة
وإذا آلى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الايلاء لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر وإن
كان المغلوب على عقله مجنون ويقتى قآلى في حال افاقة لزمه الايلاء وإن آلى في حال جنونه لم يلزمه وإن
قالت المرأة آليت مني صحيحا وقال الزوج ما آليت منك وإن كنت فعلت فانما آليت مغلوبا على عقله فالقول
قوله مع يمينه وإذا كان لا يعرف له جنون فقالت آليت مني فقال آليت منك وأنا مجنون فالقول قولها وعليه
البينة اذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون موليا فيه في وقت دعواها ولو اختلفا فقالت قد آليت مني
وقال لم أول أو قال قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت وما مضى الا يوم أو أقل أو أكثر كان
القول في ذلك قوله مع يمينه وعليها البينة وإذا قامت البينة فهو مول من يوم وقت بيتها ولو قامت له بينة
بايلاء وقوافيه غير وقتها كان موليا بينتها وبينته وليس هذا اختلافا فانما هذا مول ايلا من (قال الشافعي)
ولا يلزم الايلاء الا زوجا صحيح النكاح فأما فاسد النكاح فلا يلزمه ايلاء ولا يلزم الايلاء الا زوجة ثابتة النكاح
أو مطلقة له عليها رجعة في العدة فانها في حكم الأزواج فأما مطلقة لا رجعة لها عليها في العدة فلا يلزمه ايلاء
منها وإن آلى في العدة وكذلك لا يلزمه ايلاء من مطلقة يملك رجعتها اذا كان ايلاؤه منها بعد مضى العدة

الوجوه لانه قد يملكها ويخرج من يديه (باب النكول ورد اليمين من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى
والبينات ومن املاء في الحدود) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم النكول مقام اقرار في شئ حتى يكون معه عين المدعي فان
قبل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المدعي عليه وجعلتها كلها ترد على المدعي
قبل قلته استدلالا بالكتاب والسنة ثم الخبر عن عمر حكم الله على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له نحر جامة الا بأربعة شهداء وأخرج
الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخمسة فيسقط عنه الحد ويلزمها أن لم تخرج منه بأربعة أيمان والتعانها وسن بينهما
اخره ودرأ الله عنهما الحد بالايمان والتعانه وكانت أحكام الزوجين وإن خالفت أحكام الأجنيين في شئ فهي مجامعة لها في غيره

والذين يمينهم عليه من غير أن يقرروا فرقته ونفى ولده فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد أخله فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج الابمينه وتكمل عن البين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حده بالقذف ولترك الخروج منه باليمين ولم يكن على المرأة حد ولا لعان أو ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تخلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يخلفوا ردا الايمان على يهوديبروا بها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم أو ألا ترى عمر جعل الايمان على المدعى عليهم فلما لم يخلفوا رداها على المدعين وكل هذا تحويل يمين من موضع قد نذبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى عليه البين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره الا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على

المدعى عليه مخرجهما واحد فكيف يجوز أن يقال ان جاء المدعى بالبينة أخذ وان لم يأت بها حدث له حكم غيرها وهو استخلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه باليمين برئ وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد اليمين كما حدث للمدعى ان لم يأت بها حكم غيره وهو اليمين واد حول النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم تحول كما حولها

مختصر من كتاب الشهادات ومادخله من الرسالة

باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من

لأنها ليست في معاني الأزواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رجه الله والايلاء من كل زوجة مسلمة أو نسية أو أمة سواء لا يختلف في شيء

(الوقف) (قال الشافعي) واذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر وقف وقبل له ان فقت والافطلق والفيئة الجماع الامن عذر ولو جامع في الاربعة الأشهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن يمينه فان قال أجلي في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الايلاء وعليه الخنث في يمينه فان كان لها كفارة كفر وان قال أنا في عفا جلي أكثر من يوم لم أؤجله ولا يتبين لي أن أؤجله ثلاثا ولو قاله قائل كان مذهبا فان فاء والاقبلت له طلق فان طلق لزمه الطلاق وان لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا أقدر على الجماع ولا أفي طلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يفيء أو يطلق فاذا كان الحاكم لا يقدر على الفيئة الابنه فاذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما نأخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد وقصاص ومال وبيع وغيره اذا امتنع من أن يعطيه وكما يشهد على طلاقه فيطلق عليه وهو امتنع من الطلاق باحدة قال وان قال أنا أصبتها ثم جب قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه وان قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الاصابة قلنا في باسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وفضلنا فان أصبتها والافرقنا بينك وبينها ولو كان المرض عارضا لها حتى لا يقدر على أن يجمع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة فاذا قدر على جاع مثلها وقفنا حتى يفيء أو يطلق قال ولو وقفنا فمضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر فاذا طهرت قيل له أصب أو طلق قال ولو أنها سألت الوقف فوقف فهرت منه أو أقرت بالامتناع منه لم يكن عليه الا يلاء حتى نخضر وتخلي بينه وبين نفسه فاذا فعلت فان فاء والافطلق أو طلق عليه ولو أنها طلبت الوقف فوقف لها فأحرت مكانها بذاته أو بغيره فلم يأمرها باحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحل ثم يوقف فاما أن يفيء أو ما أن يطلق وهكذا الوارثت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فاذا رجعت قيل له في أو طلق وان لم ترجع حتى تنقضي العدة بانته منه بالردة ومضى العدة قال واذا كان منع الجماعة من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماعة من قبلها ثم يوقف مكانه لأن الأربعة الأشهر قد مضت واذا كان منع الجماعة من قبلها في الأربعة الأشهر بشئ تحدته غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيع الجماعة من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فاذا لم تكمل له حتى يمضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام

الناس أحد نعله الا أن يكون قليلا يعض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطها بمعصية ولا يمحض المعصية وترك المروءة حتى لا يخلطهم في شأ من الطاعة والمروءة فاذا كان الاغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته واذا كان الاغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو يئنه أنه حر ولا تجوز شهادة جاز الى نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بنيه ولا ولد لبناته وان سفلوا ولا آباءه وأمهاته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لا أجيز شهادة الرجل لامرأته لأنه يرثها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه اذا كان يرثه ولا أرد شهادة الرجل من أهل الاهواء اذا كان لا يرى أن يشهد لموافقته بتصديقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شرابا لله ومعصية تجب بها النار أولى أن تطيب النفس بقبولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عندنا فيه حدا ولا حد فيه لم يرد بذلك شهادته ألا ترى أن من حمل عنه الدين وجعل علما في البلدان منهم من يستحل المتعة والدينار بالدينارين نقدا وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرية ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وان خطأه وضلله واللاعب بالشرطي والجمام بغير قار وان كرهنا ذلك أخف حالا (قال المزني) رحمه الله فكيف يحكم من شرب قليلا من نبيذ شديد ويجيز شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها خردت شهادته لان تحريمها نص ومن شرب سواها من النصف (٢٥٧) أو الخيلطين فهو آثم ولا ترد شهادته الا أن يسكر

لأنه عند جميعهم حرام (قال الشافعي) وأكره اللعب بالترد للخبر وان كان يديم الغناء ويغشاه المغنون معلنا فهذا سفيه ترد به شهادته وان كان ذلك يقل لم ترد فاما الاستماع للحداء ونشيد الاعراب فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للشر يدأ معن من شعر أمية شيء قال نعم قال هم فأنشده بيتا فقال هميه حتى بلغت مائة بيت وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحداء والرجز وقال لابن رواحة حره بالقوم فاندفع يرجز (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول كان سعيد بن جبير يلعب بالشرطي فاستدبارا فقلت له كيف يلعبها استدبارا قال

في الأربعة أشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالعها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له القرب بالمراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده فأما الشعر والنظر والجس فلم يحرم منها وهكذا لو ارتد امعا (قال الشافعي) رحمه الله ولو آلى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة أشهر ولم يدرا يتن طلق فضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلف البواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فضت أربعة أشهر ووقفته أبدأ حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت ولو مضت الأربعة أشهر ثم طلبت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلقت أم غيرها قيل له ان قلت هي التي طلقت فهي طالق وان قلت ليست هي حلفت لها ان ادعت الطلاق ثم قست أو طلقت وان قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فان طلقها فهي طالق وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي ففني أو طلق وان أبيت ذلك كله طلق عليك بالايلاء لانها زوجة مولى منها عليك أن تنفي اليها أو تطلقها فان قلت لا أدري لعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريما بينها عليك وأنت مانع الفيشة والطلاق فتطلق عليك فان قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الايلاء سقط طلاق الايلاء وان لم تقم بينة لزمت طلاق الايلاء وطلاق الاقرار معا ثم هكذا البواقي قال واذا آلى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالنفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه وقيل فان فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فائبا أن يجامعها حتى تغيب الحشفة وان جامعها محرمة أو حائضا أو هو محرمة أو صائم خرج من الايلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال ولو آلى منها ثم جن فأصابها في حال جنونه أو جنت فأصابها في حال جنونها خرج من الايلاء وكفرا إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفرا إذا أصابها وهو مجنون لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو مغنى عليها خرج من الايلاء وكفر قال وكذلك إذا أصابها أهلها الزوجها وأحصنها وانما كان فعله فعلا بها لأنه يوجب لها المهر بالاصابة وان كانت هي لا تعقل الاصابة فلزمها بهذا الحكم وانه حق لها أذا البها في الايلاء كما يكون لو آذى البها حتى في مال أو غيره برئ منه

(طلاق المولى قبل الوقف وبعده) (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوقف المولى فطلق واحدة أو امتنع من النفي بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطليقة تطليقة يملك فيها الزوج الرجعة في العدة وان راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والايلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريمه فان مضت أربعة أشهر ووقف لها فان طلقها أو امتنع من الفيشة من غير عذر فطلق

(٣٣ - الام خامس) بولها طهره ثم يقول بأي شيء وقع فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا قال واذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى ان يكون محبوبا (قال الشافعي) رحمه الله وقدر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء كآذنه لشيء حسن الترخيم بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن فليس يقرأ فقال لقد أوتي هذا من مزامير آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالالحان وتحسين الصوت بأي وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حدر أو تحزينا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء كان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه برأيه تحسين الصوت قال وليس من إذ مبيية ان يحب الرجل قومه والعصية المحضة ان بغض الرجل لأنه من بني فلان فاذا

أظهرها وادعائها وتالف عليها فردود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالاسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جيل ثناؤه انما المؤمنون اخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كونوا عباد الله اخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته والشعر كلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه وفضله على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف بشتم الناس وأذا هم ولا يعتدح فيكثر الكذب المحض ولا يتشبه بامرأة بعينها ولا يشهرها بما يشينها فخاثر الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم تجز ويجوز شهادة ولد الزنا في الزنا والمحدود فيما حد فيه والقروي على البدوي والبدوي على القروي إذا كانوا عدولا وإذا شهد صبي أو عبد أو نصراني بشهادة فلا يسمعهما واستماعه لهما تكلف وإن بلغ الصبي وأعتق (٢٥٨) العبد وأسلم النصراني ثم شهدوا بما بعينها قبلتها فاما البالغ المسلم أرد

شهادته في الشيء ثم يحسن حاله فيشهد بها فلا أقبلها لأننا حكمتنا بإبطالها وجرحه فيها لأنه من الشرط أن لا يختبر عمله قال ولورث الميت ابنين فشهد أحدهما على أبيه يدين فإن كان عدلا حلف المدعي وأخذ الدين من الاثنين وإن لم يكن عدلا أخذ من يدي الشاهد بقدر ما كان يأخذه منه لو جازت شهادته لأن موجودا في شهادته أن له في يديه حقا وفي يدي الجاحد حقا فأعطيته من المقر ولم أعطه من المنكر وكذلك لو شهد أن أباه أوصى له بثلث ماله

باب الشهادة على الشهادة

(قال الشافعي) وتجوز الشهادة على الشهادة

عليه فالطلاق على الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه فإن مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقف فإن طلق أو لم يقف فطلق عليه فقدم في الطلاق ثلاثا وسقط حكم الإيلاء فإن نكحت زوجا آخر وعادت إليه بنكاح بعد زوج لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى القرآن لا يخالفه لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فلما طلق الأولى وراجع كانت البين قائمة كما كانت أولا فلم يجز أن نجعل له أجلا إلا ما جعل الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية والثالثة وهكذا إلى منتهى طلقها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصر أولى بنفسها منه قال وإذا طلقها فكانت أملك بنفسها منه بأن تنقضي عدتها أو يخالفها أو يولي منها قبل أن يدخل بها ثم يطلقها فإذا فعل هذا ثم نكحها نكاحا جديدا بعد العدة أو قبلها سقط حكم الإيلاء عنه وانما سقط حكم الإيلاء عنه بانتهاد صارت لوطقها لم يقع عليها طلاقه ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع وكذلك يكون بعد لوطقها ثلاثا بهذه العلة ولو جاز أن تبين امرأة المولى منه حتى تصير أملك بنفسها منه ثم ينكحها فيعود عليه حكم الإيلاء إذا نكحها جاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن البين قائمة بعينها يكفر إذا أصابها وكانت قائمة قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) وإذا بان امرأه المتطهر منه ولم يحبسها بعد الظهار ساعة ثم نكحها نكاحا جديدا لم يعد عليه التطهر لأنه لم يلزمه في الملك الذي تطهر منها كفارة ولو حبسها بعد التطهر ساعة ثم بان منه لزمه التطهر لأنه قد عاد لما قال وكذلك لو ماتت في الوجهين معا (قال الشافعي) وانما جعلت عليه الكفارة لأنها بمنزلة لزمته ألا ترى أنه لو حلف لا يصيب غيرها أمراته فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم بالزنا

إيلاء الحرم من الأمة والعبد من أمراته وأهل الذمة والمشركين (قال الشافعي) وإيلاء الحرم من أمراته الأمة والحرة سواء فإن آلى من أمراته وهي أمة ثم اشتراها سقط الإيلاء بانقضاء النكاح فإن خرجت من ملكه ثم نكحها أمة أو حرة لم يعد الإيلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذي آلى فيه وهكذا العبد يولي من أمراته حرة أو أمة فتملكه سقط الإيلاء بانقضاء النكاح فإن عتق فنكحها أو خرج من ملكها فنكحها لم يعد الإيلاء ولو أن الحر المشتري لامرأته الأمة بعد الإيلاء منها أصابها بالملك كفر إذا كانت عيسته والله لأقربك وإن لم يصبها لم يكن عليه وقف إذا كانت أصابته بالملك كما لو آلى من أمته لم يكن موليا لأن الله تبارك وتعالى انما جعل الإيلاء من الأزواج فإن خرجت من ملكه ثم نكحها لم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حنت به مرة ولو كان قد قال لها والله لأقربك وأنت زوجة لي ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحنت ومتى نكحها نكاحا

جديدا

بكتاب القاضي في كل حق لا دمين مالا أو حدا أو قصاصا وفي كل حد لله قولان أحدهما أنه تجوز

والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما أشهدا على شهادتي فليس لهما أن يشهدا بها ولا لهما أن يقبلها لأنه لم يسترعهما إياها وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده بها وإذا استرعاها إياها لم يفعل الا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي فإن قال باقرار منه أو يبيع حضرته أو سلف أجاز له ولم يسأله رأيت جازرا وإن شهدا على شهادة رجل ولم يعد لاه قبلهما وسأل عنه فإن عدل قضى به قال ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكماء والمفتين يجيزونه (قال المزني) وخرجه على قولين وقطع

في موضع آخر بأنه لا تجوز شهادتهم ما الأعلى واحد من شهداء عليه وأمره بطلب شاهدين على الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى به من حكايته له (باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهدوا على رجل بالزنا سألهم الامام أزي بامرأة لأنهم قد يصدقون الزنا وقوعا على بهيمة ولعلمهم بعدون الاستمنا زنا فلا يحد حتى يثبتوا رؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج (قال المزني) رحمه الله وقد أجاز في كتاب الحدود أن اتيان البهيمة كالزنا يحد فيه قال ولو شهد أربعة اثنان منهم أنه زني بها في بيت واثنان منهم في بيت غيره فلا حد عليهما ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدتهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع بحدهم (قال الشافعي) رحمه الله ولومات الشهود (٢٥٩) قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم الحد ويترد المشهود عليه وجرح

جديد اغير النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الايلاء وهكذا العبد يولي من امرأته ثم تملكه ثم ينكحها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت فانسخ النكاح ثم نكحته بعد لا يعود الايلاء إذا حرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه قال وإذا حلف العبد بالله أو بما الزمه فيه عيّن من تبرر كان موليا وإن حلف بكل شئ له في سبيل الله أو بعق مماليكه أو صدقة شئ من ماله لم يكن موليا لأنه لا يملك شئاً وكذلك المدبر والمكاتب ولو حلف المعتق بصدقة شئ من ماله لزمه الايلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالمسلم فيما يلزمه من الايلاء إذا ما كم الياء لأن الايلاء عيّن يلزمه وطلاق المسلم وكذلك يلزمه من العيّن ما يلزم المسلمين ألا ترى أنه لو أعتق عبده أو أصاب امرأته أزال منه الايلاء لأن العتق حق لغيره وإن لم يؤجر فيه وإن أعتق عبده تبرأ الزمانه وإن لم يؤجر فيه في حاله تلك فكذلك ما سواه وفرض الله عز وجل على العباد واحد فإن قيل هو أن تصدق على المساكين لم يكفر عنه قيل وهكذا إن حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للمسلمين كفارة للذنوب ونحن نحده إذا زني وأتانا راضيا بحكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وإنما حددناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا بما أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

(الايلاء بالأسنة) (قال الشافعي) إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فآلى بلسانه فهو مول وإذا تكلم بلسانه بكلمة تحتمل الايلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتحتمل معنيين ليس ظاهرهما الايلاء فيسئل فإن قال أردت الايلاء فهو مول وإن قال لم أرد الايلاء فالقول قوله مع عيّن ان طلبتها امرأته وإن كان عربيا يتكلم بالأسنة العجم أو بعضها أو آلى فآلى لسان منها آلى به فهو مول وإن قال لم أرد الايلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في الحكم وإن كان عربيا لا يتكلم بالعجمية فتكلم بالايلاء ببعض السنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ايلاء فالقول قوله مع عيّن وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من السنة العجم ويعقله وهكذا الأعجمي يولي بالعربية إذا كان يعرف الايلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الايلاء وإن كان لا يعرف العربية صدق في الحكم وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد ايلاء ولكن سبقني لسانى لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى

(ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير الخصى وهكذا لو كان محبوبا بقدي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى في جميع أحكامه وإذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لأشئ عليه غيره لأنه ممن لا يجامع مثله وإنما النفي الجماع وهو ممن لا يجامع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

المشهود عليه وجرح من يشهد عليه ولا أقبل الجرح من الجراح الابتسار ما يجرح به للاختلاف في الأهواء وتكفير بعضهم بعضا ومخترحون بالتأويل ولو ادعى على رجل من أهل الجهالة بحد لم أر بأسا أن يعرض له بأن يقول لعنه لم يسرق ولو شهدا بأنه سرق من هذا البيت كبشافلان فقال أحدهما غدوة وقال الآخر عشية أو قال أحدهما الكباش أبيض وقال الآخر أسود لم يقطع حتى يجتمعا ويحلف مع شاهده أيهما شاء ولو شهدا اثنان أنه سرق ثوب كذا وقيمته ربع دينار وشهد آخر أنه سرق ذلك الثوب بعينه وأن قيمته أقل من ربع دينار فلا قطع وهذا من أقوى ما تدرك به الحدود

ويأخذه بأقل القيمين في الغرم وإذا لم يحكم شهادة من شهد عنده حتى يحدث منه ما رد به شهادته ردها وإن حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يرد له لأنما أنظر يوم يقطع الحاكم بشهادته (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فإن كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو ينال بقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا عمدناه بذلك فهي كالجنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بعلي وما لم يكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعزر وادون الحد وإن قالوا لم نعم أن هذا يجب عليه عزورا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الارش ولو كان هذا في طلاق ثلاث أغرمتهم للزوج صداق مثلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فلم يكن لها قيمة الا مهر مثلها ولا ألغت الى ما أعطاها (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطا

في الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فخرجت من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أن جعلتهم عدولا بالاول فأمضينا بهم - الحكم ولم يكونوا عدولا بالآخر فتردد الدار ولم يفتوا شيئا لا يؤخذ ولم يأخذوا شيئا لأنفسهم فأنزعه منهم وهم كمتدئين شهادة لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أقروه في أيدي غيرهم (باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبيدين أو مشركين أو غير عدلين من جرح بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه وورده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أين خطأ منه (٢٦٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن

ترضون من الشهداء وليس الفاسق بواحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله ورد شهادة العبد انما هو تأويل وقال في موضع آخر إن طلب الخصم الجرحه اجله بالمصر وما قاربه فان لم يجز بها أنفذ الحكم عليه ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم (قال المرني) قياس قوله الاول ان يقبل الشهود العدول انهما فاسقان كما يقبل انهما عبيدان ومشركان ويرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعنا بان له ذلك لم يكن عليهما شيء لأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه تحمله عاقبته

(باب الشهادة في الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله

ثم خصي ولم يجب كان كالفحل ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه فان اختارت المقام معه قيل له اذا طلبت الوقف فقي بلسانك لأنه ممن لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه فالذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما وان اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأة العنين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمجبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العنين من امرأته أجل سنة ثم خرب الأنا يطلقها عند الأربعة الأشهر فان طلقها ثم راجعها في العدة عاد الأيلاء عليه وخيرت عند السنة في المقام معه أو فراقه

(باب إيلاء الرجل مرارا) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة الأشهر الاولى فاما أن ينفى واما أن يطلق فان فاء حث في البين الاولى واليمين الثانية ولم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حث في اليمينين معا وان أراد باليمين الثانية الاولى فكفارة واحدة وان أراد عينا عليه غيرها فأحب إلى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة فحزنته لانها عينا في شيء واحد وهكذا لو آلى منها فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل بوقف أو يطلق ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقا فإلّا الرجعة ثم آلى في العدة ثم ارتجع أو فاء ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقبل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فخل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استؤنف له أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فاذا لم تكمل له حتى يعضى حكمها استؤنف له متتابعة كما جعلت له أولا وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضناه من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار تافى حذ من يجامع مثله وقف لهما بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فان فاء والاطلاق وان أبي طلق عليه قال وان كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجامع مثلها فهي كالصحبة البالغة وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا قبضة في البكر لا يذهب العذرة ولا في الثيب لا يغيب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر لا بسبب المراء ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية إلا بحال يحدثها فالإيلاء لازم ولا يزداد على أربعة أشهر شيئا فاذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو ينفى في جماع أو في معذور وذلك مثل أن يؤلى فمرض هو أربعة أشهر فاذا مضت وقف فان كان يقدر على الجماع بحال فلا في له الا في الجماع وان كان لا يقدر عليه فاء بلسانه ومثل أن يؤلى فيحبس أو يؤلى وهو محبوس فاذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاء أو يطلق وان لم يقدر على الجماع بحال للحبس فاء بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلت له في بلسانك فاذا قدر على الجماع بحال وقضه مكانه فان فاء والاطلاق أو طلق عليه ولا أو حله إلى

أجل

ولو شهد أجنبيان لعبد أن فلانا المنوفى أعتقه وهو والثالث في وصيته وشهدا رنان لعبد غيره أنه أعتقه وهو

الثالث في الاثنين فسواء ويعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المرني) قياس قوله أن يقرع بينهما وقد فاه في غير هذا الباب قال ولو شهد الوارثان أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما وانما أردت شهادتهما فيما جريا إلى أنفسهما فاذا لم يجز فلا فلما الولاء فلا يملك ملك الاموال وقد لا يصير في أيديهما بالولاء شيء ولو أبطلتهما بأنهم ما يرثان الولاء ان مات لا وارث له غيرهما أبطلتها لذوى أرحامهما ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبدا هو الثالث وصية وشهدا رنان أنه رجع فيه وأعتق عبدا هو السادس عتق الاول بغير قرعة للجزء إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالافرار ولو لم يقولوا أنه رجع في الاول أفرغت بينهما حتى يستوظف الثالث وقول أكثر المفتين ان

شهادة الاجنبيين والورثة سواء ما لم يجزوا الى أنفسهما قال ولو شهد رجلان لرجل بالثلث وآخران بالثلث وشهد آخران أنه رجع عن أحدهما فالثلث بينهما نصفان وقال في الشهادات في العتق والحدود ما لا بد من شاهد أو شاهدان أن سيده أعنته فلم يعد لأفسال العبد أن يحال بينه وبين سيده أجر ووقفت اجارته فان تم عتقه أخذها وان رق أخذها السيد ولو شهد له شاهد واحد ادعى شاهدا قريبا فالقول فيها واحد من قولين أحدهما ما وصفت في الوقف والثاني لا يمنع منه سيده ويحلف له (مختصر من جامع الدعوى والبيّنات املاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها لفظا) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي

(٢٦١)

ملكته عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي قال الشافعي أحسبه قال ولا أثبتته قال واليمين على المدعي عليه قال وإذا ادعى الرجل الشيء في يدي الرجل فالظاهر أنه لمن هو في يديه مع يمينه لأنه أقوى سببا فان استوى سببهما فهم فيه سواء فان أقام الذي ليس في يديه البينة قيل لصاحب اليد البينة التي لا تجزى الى أنفسها بشهادتها أقوى من كينونة الشيء في يديك وقد يكون في يديك ما لا تعلمه فهو له لفضل قوة سببه على سببك فان أقام الآخر بينة قيل قد استويتما في الدعوى واليمين والذي الشيء في يديه أقوى سببا فهو له لفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس والسنة على

أجل الصحيح اذا وقفته بعد أربعة أشهر قال واذا آلى فغلب على عقله فاذا مضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الأربعة الأشهر وقف مكانه فاما أن ينبيء واما أن يطلق واذا آلى الرجل من امرأته ثم أحرم قبل له اذا مضت أربعة أشهر فان قُتت فسد أحرامك وخرجت من حكم الإيلاء وان لم تفي طلق عليك لانك أحدثت منع الجماع وان آلى ثم تظاهر وهو يجحد الكفارة فاذا مضت أربعة أشهر وقف فقيل له أنت أدخلت منع الجماع على نفسك فان قُتت فانت عاص بالاصابة وأنت متظاهر وليس لك أن تطأ قبل الكفارة وان لم تفي فطلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم آلى لان ذلك كله جاء منه لامنها ولم يحرم عليه بالظهار حرمة الاجنبية

(اختلاف الزوجين في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا وقفنا المولى فقال قد أصبتها وقالت لم يصبنى فان كانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه لانها تدعى ما تكون به الفرقة التي هي اليه وان كانت بكرا أربها النساء فان قلن هي بكرا فالقول قولها مع يمينها واذا قالت قد أصابني وانما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك في ان صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيدها فقد فاء وسقط عنه الإيلاء ولا كفارة عليه لأنه مكره (قال الشافعي) وان وقف بأنها سألت وقفه فادعى اصابته في الأربعة الأشهر وأنكرت فالقول فيها كالقول اذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق ان كانت ثيبا وتصدق هي ان كانت بكرا (من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكر من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو ذميا من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتظاهر بتحريره للظهار حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتحريره انا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم قال وظهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها أو لم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة يحل جماعها ويقدر عليه أو لا يحل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو رتقاء أو صغيرة لا يجمع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار بحاله لا يقربها حتى يكفر من قبل أن الظهار يلزمه وهي زوجة واذا تظاهر السكران لزمه الظهار فاما المغلوب على عقله بغير سكر فلا يلزمه واذا تظاهر الاخرس وهو يعقل الاشارة أو الكتابة لزمه الظهار واذا تظاهر من امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا يرديه الظهار فان عليه

ما قلنا في رجلين تدعى ابداه وأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة تبجها ففرضي بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي هي في يديه قال وسواء التداعي والبينة في النكاح وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا وامرأتين والآخرة عشرة ان كان بعضهم أرجح من بعض وان أراد الذي قامت عليه البينة أن أحلف صاحبها مع يمينته لم يكن ذلك له الا أن يدعى أنه أخرجه الى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه اليمين ولو ادعى أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فان حلفت برئت وان نكحت حلف وقضى له بأنهما زوجة له (قال الشافعي) والأيمان في الدماء مخالفة لغيرها لا يبرأ منه الا بخمسين يمينا وسواء النفس والجرح في هذا فقتله ونقصه منه بنكوله ويمين صاحبه (قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بأن لا قسامة بدعوى ميت ولكن يحلف المدعي عليه ويبرأ فان أبي حلف الاولياء واستحقوا دمه

وان أبو بطل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دما ولا دلالة للحاكم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعى عليه كما يحلف فيما سوى الدم (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتبديته المدعى لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتبديته يمين المدعى عليه لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتبديته المدعى عليه ارتفع عند إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والتكول ورد اليمين كهي في المال الآن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام بينة أنه كراهي يمتان من داره شهر بعشرة وأقام المكثري البينة أنه كثر من الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فالشهادة باطلة ويتم الفان ويتراذان (٣٦٣) فان كان سكن فعليه كراهيها ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست بملك لي

وهي لفلان فان كان حاضر اصيرتهاله وجعلته خصما عن نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقيل للمدعى أقم البينة فان أقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية ان المقر له بها على حجة (قال المزني) رحمه الله قد قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له الآن يقيم بينة أنه أخذها منه ولو أقام بينة أنه غصبه اياها وأقام آخر البينة أنه أقر له بها فهي لغصب ولا يجوز اقراره فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شيئا كان في يدي الميت حلف على عله وقال في كتاب ابن

فيها مثل ما عليه في التي تظاهر منها وهوظهار فان لم يرد بهظهار او لا تحر بما فليس بظهار ولا شيء عليه وإذا قال لامرأته أنت علي كظهر أمي ان شاء الله فليس بظهار ولو قال ان شاء فلان فليس بظهار حتى يعلم أن فلانا قد شاء وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يبلاء عليه بوقف له لان الله تعالى قد حكم في الظهار غير حكمه في الإيلاء فلا يكون المتظاهر وليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا أيهما جعل على نفسه لانه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بالظهار أو غير مضارا لأنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء بالضرار ويأثم لو تركها الدهر بلا يمين يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكم عما أنزل الله تبارك وتعالى فيه

﴿الظهار﴾ (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث الظهار والإيلاء والطلاق فأقر الله تعالى الطلاق طلاقا وحكم في الإيلاء بان أمهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن ينبيء أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته يرد طلاقها أو يرد تحريمها بطلاق فلا يقع به طلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالظهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لانه متكلم بالظهار ويلزم الظهار من لزمه الطلاق ويسقط عن سقط عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها في العدة ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار وإذا طلق امرأته فكان يملك رجعة أحدهما ولا يملك رجعة الأخرى فتظاهر من مافي كلمة واحدة لزمه الظهار من التي يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار لان الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم وليست من نسائه ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق فيما لا يلزمه الظهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فلو آلى من أمته لم يلزمه الإيلاء وكذلك قال والذين يرملون أزواجهن فلا يلزمهم ما هم يلتمعن لأننا علقنا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وانما نسائنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الأحكام لزمها كلها لان ذكر الله عز وجل لها واحد

﴿ما يكون ظهارا وما لا يكون﴾ (قال الشافعي) رحمه الله والظهار ان يقول الرجل لامرأته

أبي ليلى وإذا اشتراه حلف على البت (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) أنت (قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان مسلم ونصراني فشهد مسلمان للمسلم أن أباه مات مسلما والنصراني مسلمان أن أباه مات نصرانيا صلى عليه فن أبطل البينة التي لا تكون إلا بان يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الاقراغ أفرع فن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم اذا تكافأت بينتهما جعله بينهما وانما صلى عليه بالاشكال كما صلى عليه لو اختلط بمسلمين موتى (قال المزني) أشبه بالحق عندي أنه ان كان أصل دينه النصرانية فاللذان شهدا بالاسلام أولى لانهم ما علموا احداث خفي على الآخرين وان لم يدروا أصل دينه والميراث في أيديهما فينصفان وقد قال الشافعي لورعي احدهما طائرا ثم رماه الثاني فلم يدربا بلع به الاول ان يكون

ممتعا أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين (قال المزني) وهذا وذاك عندى في القياس سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو كانت دار في
 يد رجل والمسئلة على حالها فادعها كل واحد من هذين المدعين أنه ورثها من أبيه فمن أبطل البيعة تركها في يد صاحبها ومن رأى
 الاقراع أقرع بينهما أو يجعلها بينهما معا ويدخل عليه شناعة وأجاب بهذا الجواب فيما يمكن فيه البيعتان أن تكونا صادقتين في مواضع
 (قال المزني) رحمه الله وسمعت يقول في مثل هذا لو قسمته بينهما كنت لم أقض لواحد منهما ما يدعواه ولا يبينته وكنت على يقين خطا بنية قص
 من هوله عن كمال حقه أو باعطاء الآخر ما ليس له (قال المزني) وقد أبطل الشافعي القرعة في امرأتين مطلقه وزوجة وأوقف الميراث
 حتى يصطلحا وأبطل في ابني أمته اللذين أقرأن أحدهما ابنة القرعة في النسب (٢٦٣) والميراث فلا يشبه قوله في مثل هذا

القرعة وقد قطع في كتاب
 الدعوى على كتاب أبي
 حنيفة في امرأة أقامت
 البيعة أنه اصدقها مائة
 الدار وقبضتها وأقام
 رجل البيعة أنه اشتراها
 منه ونقده اليه
 وقبضها قال أطل
 البيعتين لا يجوز الا هذا
 أو القرعة (قال المزني)
 رحمه الله هذا اللفظ وقد
 بينا أن القرعة لا تشبه
 قوله في الاموال (قال
 المزني) رحمه الله وقد
 قال الحكم في الثوب
 لا ينسج المرأة والثوب
 الخزينسج مرتين سواء
 (قال الشافعي) رحمه الله
 ولو كانت دار في يد
 اخوين مسلمين فأقرأن
 أباهما هلك وتركها
 ميراثا فقال أحدهما
 كنت مسلما وكان أبي
 مسلما وقال الآخر
 أسلمت قبل موت أبي
 فهي للذي اجتمعا على
 اسلامه والاخره شر

أنت على كظهر أمي فإذا قال لها أنت مني كظهر أمي أو أنت معي أو ما أشبه هذا كظهر أمي فهو ظهار
 وكذلك لو قال لها فرجك أو رأسك أو بدنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أمي كان
 هذا ظهارا وكذلك لو قال أنت أو بدنك على كظهر أمي أو كبدن أمي أو كراس أمي أو كيدها أو كرجلها
 كان هذا ظهارا لان التلذذ بكل أمه محرم عليه كتحريم التلذذ بظهارها قال وان قال لامرأته أنت
 على كظهر أختي أو كظهر امرأة محترمة عليه من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم أما الرحم فان
 ما يحرم عليه من أمه يحرم عليه منها وأما الرضاع فان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع مقام النسب فلم يجز أن يفرق بينهما « قال الربيع »
 معنى قول الشافعي أن الله عز وجل نسب الظهار الى الام فقال عز من قائل الذين يظاهرون منكم من نسائهم
 ما هن أمهاتهم فكل ما كان محرما على المرأة كما تحرم الأم فظاهرها من امرأته فنسبه الى من تحرم عليه كحرمة
 الام لزمه الظهار وذلك مثل أن يقول أنت على كظهر أختي ولم تزل اخته محترمة عليه لم تحل له قط فكان
 بذلك متظاهرا « قال الربيع » فان قال أنت على كظهر أجنبية لم يكن مظاهرا من قبل ان الأجنبية
 وان كانت في هذا الوقت محرمة فهي تحل له لو تزوجها والام لم تكن حلالا قط له ولا تكون حلالا أبدا فان
 قال أنت على كظهر أختي من الرضاة فان كانت قد ولدت قبل أن ترضعه أمها فقد كانت قبل أن يكون
 الرضاع حلالا له ولا يكون مظاهرا لها وليس مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالا قط له وهذه قد كانت
 حلالا له قبل أن ترضعه أمها فان كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهذه لم تكن قط حلالا له في حين
 لانها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاة « قال الربيع » وكذلك امرأة أبيه فإذا قال الرجل لامرأته
 أنت على كظهر امرأة أبي فان كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهرها من قبل أنها لم تكن له حلالا
 قط ولم يولد الا وهي حرام عليه وان كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه فقد كانت في حين حلالا له فلا يكون
 بها متظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله وان قال أنت على كظهر (١) امرأة أبي أو امرأة ابني أو امرأة رجل
 سواه أو امرأة لا عنها أو امرأة طلقها نكاحا لم يكن ظهارا من قبل أن هؤلاء قد كن وهن يحلن له وان
 قال أنت على كظهر أبي أو ابني لم يكن ظهارا من قبل أن ما يقع على النساء من تحريم وتحليل لا يقع على
 الرجال قال وان قالت امرأة رجل له أنت على كظهر أبي أو أمي لم يكن ظهارا ولا عليها كفارة من قبل أنه
 ليس لها أن توقع التحريم على رجل انما للرجل أن يوقعه عليها (قال الشافعي) ويلزم الظهار من الأزواج
 من لزمه الطلاق ويلزم بما يلزم به الطلاق من الحنث لان فيه تحريما للمرأة حتى يكفر فإذا قال لامرأته
 ان دخلت الدار فأت على كظهر أمي فدخلت الدار كان متظاهرا حين دخلت وكذلك ان قال ان قدم فلان

(١) في امرأة الأب التفصيل المتقدم بدليل العلة فتنه

بالكفر مدع الاسلام ولو قالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم وقال ولده وهم كفار بل كفر وقال اخواني مسلمة ان لم
 يعرف فالميراث موقوف حتى يعرف اسلامه من كفره بيعة تقوم عليه ولو أقام رجل بيعة أن أباه هلك وترك هذه الدار ميراثا له ولا أخ به
 أخرجهما من يدي من هي في يديه واعطيته منها نصيبه وأخرجت نصيب الغائب وأكره له حتى يحضر فان لم يعرف عددهم وقف ماله وتأم به
 ويسئل عن البلدان التي وطئها هل فيها ولد فإذا بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وراث له غيره اعطاه المال بالضمين وحكي
 أنه لم يقض له الا أنه لم يجده وارثا غيره فإذا جاء وارث غيره أخذ الضمنا بحقه ولو كان مكان الابن أو معه زوجة ولا يعلمونه فارقها أعطيت اربع
 الثمن لان ميراثها محدود ولا أكثر من الثمن وربع الثمن وميراث الابن غير محدود واذا ماتت زوجته وابنه منها فقال أخوها مات ابنها ماتت

فلى ميراث مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فاحرز أنا وابني المال ثم مات ابني فالمال لي فالقول قول الأخ لانه وارث لأخته وعلى الذى يدعى انه محجوب البيعة وعلى الأخ فيما يدعى ان أخته ورثت ابنا البيعة ولو أقام البيعة انه ورث هذه الامة من أبيه وأقامت امرأة البيعة أن أباه أصدقها أياها فهي للمرأة كما يبيعها ولم يعلم شهود الميراث (باب الدعوى فى وقت قبل وقت) (قال الشافعى) وإذا كان العبد فى يد رجل فأقام رجل بيعة أنه له منذ سنين وأقام الذى هو فى يده البيعة أنه له منذ سنة فهو للذى هو فى يده ولم أنظر الى قديم الملك وحديثه (قال المزني) أشبه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى كما جعل ملك النجاج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب النجاج قد أخرجه من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٢٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة)

(قال الشافعى) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البيعة أنه اشترى هذه الدار منه بمائة درهم ونقده الثمن وأقام الآخر بيعة أنه اشترى داره منه بمائة درهم ونقده الثمن بسلا وقت فكل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذى سمي شهوده ويرجع بالنصف وان شاء ردها وقال فى موضع آخر ان القول قول البائع فى البيع (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندى لان البيعتين قد تكافأتا وللقر له بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جميعا بيعة وهي فى يد أحدهما فتكون لمن هي فى يده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البيعة على دابة أنه

أو نكحت فلانة ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت على كظهر أمي فنكحها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال فى تلك الحال انت على كظهر أمي لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لانه محرم فلامعنى للتحريم فى التحريم لأنه فى الحالين قبل التحريم وبعده محرم بتحريم (قال الشافعى) وروى مثل معنى ما قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وابن عباس رضى الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أمي يريد طلاقا واحدا أو ثلاثا أو طلاقا بلا نسبة عدل لم يكن طلاقا لما وصفت من حكم الله عز وجل فى الظهار وأن بينا فى حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبهه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا مما يشبهه الطلاق فاعلم ما يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق ولا طهار عليه لانه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أمي معنى الا انك حرام بالطلاق وكظهر أمي محال لامعنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار وهكذا ان قال انت على حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فهو متظاهر وان قال لامرأته أنت على حرام كظهر أمي ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركت معها وأنت مثلها وأنت كهى أو أنت شريكها وما أشبه هذا لا يرد به ظهارا لم يلزمه ظهارا لأنها تكون شريكها ومعها ومثلها فى أنها زوجة له كهى وعاصية له كهى ومطبعة له كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه فى كل واحدة منهن كفارة لان التظاهر بتحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معافى كلمة واحدة أو كلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثا أو أكثر يرد بكل واحدة منهن ظهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه فى كل تظاهر كفارة كما يكون عليه فى كل تطليقة تطليقة لان التظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وأبانه بكلمة واحدة وإذا تظاهر من امرأته ثم كفر ثم تظاهر منها مرة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فسلانة امرأته أخرى فانت على كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التى قال لها ذلك متظاهرا ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة أجنبية فانت على كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لان ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقته فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقا لانه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لامرأته انت على أو عندى كأمي أو أنت مثل أمي أو أنت عدل أمي وأراد فى الكرامة فلا ظهار وان أراد ظهارا فهو ظهار وان قال لانية لى فليس بظهار

(١) قوله ثم حرم أى بهذا التحريم فتنبه

تنجها أبطلتها وقبلت قول الذى هي فى يده (قال الشافعى) رحمه الله ولو أقام بيعة أنه اشترى هذا الثوب من (متى) فلان وهو ملكه بثمن مسي ونقده وأقام آخر البيعة أنه اشتراه من فلان وهو يملكه بثمن مسي ونقده فانه يحكم به للذى هو فى يده لفضل كينونته (قال المزني) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعى) رحمه الله ولو كان الثوب فى يد رجل وأقام كل واحد منهما البيعة أنه ثوبه باعه من الذى هو فى يده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لانه قد يشترى به من أحدهما ويقبضه ثم يملكه الآخر ويشترى به منه ويقبضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لو شهد شهود كل واحد على اقرار المشتري أنه اشتراه أو أقر بالشراء قضى عليه بالثمن (قال المزني) سواء

إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بينة أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالغدرهم وأقام العبد بينة أن سيده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوقت الشهود فإني أبطل البينتين لأنهما تضادتا وأحلفه ما باعه وأحلفه ما أعتقه (قال المزني) قد أبطل البينتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقتين فالقياس عندني أن العبد في يدي نفسه بالحرية كشر قبض من البائع فهو أحق لقوة السبب كما إذا أقام بينة والشئ في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البينة أن هذه الجارية بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من قطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبدي فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بينة أنه ابنه (٢٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يدعيها فأقام رجل البينة أن نصفها له وآخر البينة أن جميعها له فلصاحب الجميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا قرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعي أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس ويحد بعضهم بعضا فهي لهم على ما في أيديهم (٣) ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بينة على الثلث والآخر على الكل جعلت الأول الثلث لأنه أقل مما في يديه وما بقي للآخر

(باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى والبيانات ومن كتاب نكاح قديم)

(متى نوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته الآية (قال الشافعي) الذي عقلت مما سمعت في يعودون لما قالوا أن المتظاهر حرم مس امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به ولا شئ يكون له مخرج من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كأنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال فخالقه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفا في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد بظهار آخر فلم يحز أن يقال لما لم أعلم مخالفا في أنه ليس بمعنى الآية وإذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة ولو طلقها بعد ذلك أو لا عنها فحرمت عليه على الأبد لزمته كفارة الظهار وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتماسا وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المماسه فإذا كانت المماسه قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة ولم يزد عليه فيها كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأنها فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت إذا فاضأ بعده ولا يقال له زد فيها لذهب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفروا واحدة من الكفارات أو كفرا بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهر منها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهر منها فأتابع التظاهر طلاقا تحل له بعده قبل زوج له علم فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهرا ولو طلقها ثلاثا أو طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زوج لم يكن متظاهرا لما وصفت وبأن طلاق ذلك الملك قد مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإيلاء ولو تظاهر منها ثم لا عنها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه اللعان فلم يلعان كانت عليه كفارة الظهار ولا عن أولم يلعان وإذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد أو ارتدت مع الظهار فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام في العدة فبفسخها قدر ما يمكنه الطلاق لزمه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منها إلى الإسلام أولم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا شفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل

على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرور في وجهه فقال ألم ترى أن مجرزا المدلجى نظر إلى أسامة وزيد علمهما قطيعة قد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض (قال الشافعي) فلم يكن في القافة إلا هذا انبغى أن يكون فيه دلالة أنه علم ولم يكن علم القال له لا تقل هذا لأنك أن أصبت في شئ لم آمن عليك أن تخطئ في غيره وفي خطئك قد فدى محصنة أو تني نسب وما أقره إلا أنه رضي به وراه علم ولا يسر إلا بالحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فأتى في رجلين ادعيا ولدا فقال لقد اشترى كافيه فقال عمر للغلام وآل أبيهما شئت وشئت أنس في ابن له فدعاه القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عدد من أهل العلم من المدينة

(٣) قوله ثلاثا كذا في الأصل مضيا عليه وليتأمل اه كنهه معجمه

ومكة انهم ادر كوا الحكم يقتون بقول القافة (قال الشافعي) رجه الله ولم يجز الله جل ثناؤه نسب أحد قط الا الى أب واحد ولا رسوله عليه السلام قال ولو ادعى حر وعبد مسلمان وذمي مولودا وجد لقبطا فلا فرق بين واحد منهم كالتداعي فيما سواه فيراء القافة فان الحقوه بواحد فهو ابنه وان الحقوه بأكثر لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب الى أيهم شاء فيكون ابنه وتنقطع عنه دعوى غيره (باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال) (قال الشافعي) قلت لمحمد بن الحسن زعمت أن أبا يوسف قال أن ادعاء اثنتان فهو ابنتهما بالاثرتان ادعاء ثلاثة فهو ابنتهم بالقياس وان ادعاء أربعة لم يكن ابن واحد منهم قال هذا خطأ من قوله قلت فاذ زعمت أنهم يشتركون (٢٦٦) في نسبه ولو كانوا مائة كما يشتركون في المال لومات أحد الشركاء في المال

أملك الحى الاما كان عليك قبل موت صاحبه قال لا قلت فقد زعمت ان مات واحد منهم ورثه ميراث ابن تام وانقطعت أبوته فان مات ورثه كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب فهل رأيت أبا قط الى مدة قلت أورايت اذا قطعت أبوته من الميت أيتزوج بناته وهن اليوم أجنبيات وهن بالأمس له اخوات قال انه لا يدخل هذا قلت وأكثر قال كيف كان يلزمنا أن نورثه قلت نورثه في قولك من أحدهم سهما من مائة سهم من ميراث ابن كما نورث كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب (قال المزني) رجه الله ليس هذا بل لازم لهم في قولهم لان جميع كل أب أبو بعض الابن وليس بعض الابن ابنا لبعض الاب دون جميعه

يتنا كحاقبل أن تبين منه ثلاث فيعود عليه الطهار واذا انظار الرجل من امرأته وهي أمة ثم عتقت فاخترت قراه فالطهار لازم له لانه حبسها بعد الطهار مدة يمكنه فيها الطلاق ولو تظاهر منها وهي أمة فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر لأن كفارة الطهار لزمتها وهي أمة زوجة واذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي ان شاء الله لم يكن طهارا وان قال ان شاء فلان لم يكن طهارا حتى يشاء فلان وكذلك ان شئت فلم تشاء فليس بظهار وان شئت فطهار واذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي والله لا أقربك أو قال والله لا أقربك وأنت على كظهر أمي فهو مول متظاهر يؤمر بان يكفر للطهار من ساعته ويقال له ان قدمت الفضة قبل الاربعة الاشهر فهو خير لك وان فشت كنت خارجا بها من حكم الایلاء وعاصيا ان قدمتها قبل كفارة الطهار فان آخرتها الى أن ترضى أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف للایلاء وقفت فان فشت خرجت من الایلاء وان لم ترضى قيل لك طلق والاطلاق عليك ثم هكذا كلما رجعت في العدة ففت أربعة أشهر توقف كما توقف من لا طهار عليه من قبل أن الحبس عن الجماع جاء من قبلك بأمر أدخلته على نفسك قدمت الایلاء قبل الطهار أو الطهار قبل الایلاء واذا قال عند الوقوف أناأ كفر قيل أعتق مكانك أو أطمع ان كنت ممن له أن يطعم وفي ولا يهلك أكثر مما يمكنك ذلك فان كنت مريضاً فبأنتك باللسان وان قلت أصوم قلنا ذلك شهران وانما أمرت بعد الأشهر بأن تتيء أو تطلق ولا يجوز أن نجعل لك سنة فان قال أمهنتي بالعتق والاطعام قيل ما أمهلتك به الا ما أمهلتك اذ لم يكن عليك طهار والفضة في اليوم وما أشبهه

(باب عتق المؤمنة في الطهار) قال الله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) رجه الله تعالى فاذا وجبت كفارة الطهار على الرجل وهو واحد لرقية أو غنمها لم يجزها فيها التحجير رقية ولا تجزئه رقية على غير دين الاسلام لان الله عز وجل يقول في القتل فتحرير رقية مؤمنة وكان شرط الله تعالى في رقية القتل اذا كانت كفارة كالدليل والله تعالى أعلم على أن لا يجزئ رقية في الكفارة الا مؤمنة كما شرط الله عز وجل العدل في الشهادة في موضعين وأطلق الشهود في ثلاثة مواضع فلما كانت شهادة كلها كفتين بشرط الله عز وجل فيما شرط فيه واستدل لنا على أن ما أطلق من الشهادات ان شاء الله تعالى على مثل معنى ما شرط وانما رد الله عز ذكره أموال المسلمين على المسلمين لا على المشركين فنأعتق في طهار غير مؤمنة فلا يجزئه وعليه أن يعود فيعتق مؤمنة قال وأحب الى أن لا يعتق الا بالغة مؤمنة فان كانت أعجمية فوصفت الاسلام أجرأته أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم أنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان جارية لي كانت ترعى غنمالي فختها وفقدت شاة من الغنم فسألتها عنها فقالت أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت

كأول ملكوا عبدا كان جميع كل سيد منهم مالكا لبعض العبد وليس بعض العبد ملكا لبعض السيد دون جميعه فتفهم كذلك نخدم ان شاء الله (باب دعوى الاعاجم ولادة الشرك والطفل يسلم أحد أبويه) (قال الشافعي) واذا ادعى الاعاجم ولادة بالشرك فان جاؤا مسلمين لا ولا في واحد منهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا غيرهم من أهل الجاهلية وان كانوا مسبيين عليهم رق أو اعتقوا ثبت عليهم ولا لم يقبل الا ببينة على ولادة معروفة قبل السبي وهكذا أهل حصن ومن يحمل اليانهم واذا أسلم أحد أبوي الطفل أو المعتوه كان مسلما لان الله عز وجل أعلى الاسلام على الأديان والأعلى أولى أن يكون الحكم له مع أنه روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه معنى قولنا ويرى عن الحسن وغيره (باب مناع البيت يختلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في مناع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت

لهما أو لاحدهما أو يمتنان أو أحدهما فيختلف في ذلك ورتبهما فن أقام بينه على شيء فهو له وإن لم يعم بينه فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأيديهما جميعا فهو بينهما نصفين وقد علك الرجل متاع المرأة وتلك المرأة متاع الرجل ولواستعملت الظنون عليهما لحكمة في عطار وديباغ يتنازعان عطارا وديباغا في أيديهما بأن أجعل للعطار العطر وللديباغ الدباغ ولحكمت فيما يتنازع فيه معسر وموسر من ثلثي بأن أجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون (قال الشافعي) وكانت هند زوجة لابي سفيان وكانت القيم على ولدها الصغرهم بأمر زوجها فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها ولدها بالمعروف فثلثها الرجل (٣٦٧) يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه

فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته بوزنه أو كسبه فان لم يكن له مثل كانت قيمته ذنانير أو دراهم فان لم يجد له مالا باع عرضه وأستوفى من ثمنه حقه فان قيل فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدالي من ائتمنك ولا تخن من خانك قيل انه ليس بنسب ولو كان ثابتا لم تكن الخيانة ما أذن بأخذه صلى الله عليه وسلم وإنما الخيانة أن آخذ له درهما بعد استيفاء درهمي فأخونه بدرهم كما خانتني في درهمي فليس لي أن أخونه بأخذ ما ليس لي وان خانتني

(باب عتق الشريك في الصحة والمرض والوصايا في العتق)

(قال الشافعي) من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة

من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال فأعتقها قال عمر بن الحكم أشياء يارسول الله كأن تصنعها في الجاهلية كأن أتى الكهان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأو الكهان فقال عمر وكان تطير فقال إنما ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل معاوية بن الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كثير (قال الشافعي) وإذا أعتق صبية أحد أبويها مؤمن أجزأت عنه إن شاء الله تعالى لا تأصل على عليها ونوزتها ونحك لها حكم الإيمان وإن أعتق مرتدة عن الإسلام لم تجزئ ولو رجعت بعد عتقه إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة وإن ولدت خرساء على الإيمان وكانت تشربه وتصلى أجزأت عنه إن شاء الله تعالى وإن جاء تنان من بلاد الشرك مملوكة خرساء فأشارت بالإيمان وصلت وكانت أشارتها تعقل فأعتقها أجزأت إن شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالإيمان وإن سببت صبية مع أبويها كافرين فعقت ووصفت الإسلام إلا أنهم لم تبلغ فأعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكانه أجزأت عنه ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبرا عما خالف الإسلام من دين فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى لو امتنعها بالقرار بالبعث بعد الموت وما أشبهه

(من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزئ في ظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من ثمنها ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من نجومه شيئا أو لم يؤد لأنه ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فأعتق بعد عجزه أو اختاره العجز أجزأه ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعها وتجزئ في قول من يرى للسيد بيعها ويجزئ المدبر لأنه يباع وكذلك يجزئ المعتق إلى أجل وإن أعتق عبدا له ماله أو جانيا جناية فأدى الرهن أو الجناية أجزأ عنه وإن أعتق مافي بطن أمته عن ظهاره أو رقبة لزمته ثم ولده تاما لم يجزه لأنه أعتقه ولا يدري أيكون أو لا يكون ولا يجزئ من العتق الاعتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبدا له غائباً فثبت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا حي وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عبدا ملكه وكان عتقه وصيته سواء ساعة يملكه يعتق عليه ولا يجزئه عتقه وبأي وجه ملك عبدا له يثبت له عليه الرق فأعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وهو موسر ينوي أن يكون حرا عن ظهاره أجزأه من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق ولا يرد عتقه ولو كان معسرا فأعتقه عن ظهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعدما أعتقه عن ظهاره أجزأه

العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد والافتد عتق منه ما عتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقول ويدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا وأتبع بما ضمن وهذا قول يصح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فان مات المعتق أخذ بماله من أرش المال لا يمنع الموت حقارمه كما لو جنى جناية والعبد حري في شهادته وحدوده وميراثه وجناباته قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع أولى به

من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة إن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أقر عين الأحياء والموتى فهذه أولى بقوله (قال المرتضى) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لعتق باعتقائه إياه وقوله في الأمانة بينهما أنه إن أحبلها صارت أم ولد له إن كان موسرا كالعتق وإن شريكه إن وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في إجماعهم ثمنين أحدهما في بيع عن راض يجوز فيه التغاين ولا خرفمة متلف لا يجوز فيه التغاين وانما هي على التعديل والتقسيط فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة دل على أنها قيمة متلف على شريكه يوم أنقله فهذا كله قضاء لأحد قوليه على الآخر (٢٦٨) وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما صاحبه

وصاحبه موسرا عتقت

نصيبك وأنكر الآخر

عتق نصيب المدعي

ووقف ولاؤه لأنه زعم

أنه حركه وأدعى قيمة

نصيبه على شريكه فإن

ادعى شريكه مثل ذلك

عتق العبد وكان له

ولاؤه قال وفيها قول آخر

إذا لم يعتق نصيب الأول

لم يعتق نصيب الآخر

لأنه إنما يعتق بالأول

(قال المرتضى) قد قطع

بجوابه الأول أن صاحبه

زعم أنه حركه وقد عتق

نصيب المقر بإقراره

قبل أخذه فتمت فتفهم

ولا خلاف أن من أقر

بشيء يضره لزمه ومن

ادعى حقا لم يجب له

وهذا مقر للعبد يعتق

نصيبه فيلزمه ومدع على

شريكه بقيمة لا يجب

له ومن قوله وجميع من

عرفت من العلماء أن

لو قال لشريكه بعتك

نصيبي بثن وسلته اليك

وأنت موسر وأنت قبضته وأعتقته وأنكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه نافذ عليه مدع لثن لا يجب له فهذا

وذلك عندى في القياس سواء وهذا يقضى لأحد قوليه على الآخر (قال المرتضى) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته

فهو حر فأعتقه كان حرا في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المرتضى) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل

آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أدى الموسر قيمته كان له ولاؤه

وإن كان معسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يتخدمه يوما ويتركه لنفسه يوما فإما كتسب لنفسه فهو له وإن مات وله وارث ورثه

بقدر ولاؤه فإن مات له مورث لم يرث منه شيئا (قال المرتضى) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرثون من حيث

لأنه أعتق رقبة تامة عن ظهاره ولو كان قال لعبيده أولكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجزه إذا دخل الدار فعتق عليه لأنه يعتق بالحنث بكل حال ويمنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير على أن تعتق عبدا فأعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجزه لأنه أخذ عليه جعلا ولو أخذ الجعل وأعتقه ثم رده لم يجزه ولو أباى الجعل أولا ثم أعتقه عن ظهاره أخراه (قال الشافعي) ولا يجزئه أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجب عليه الابنية يقدمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه وجماع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واجب لا أن يرسل بلانية إرادة واجب ولا تطوع ولو كان على رجل ظهار فأعتق عنه رجل عبدا للمعتق بغير أمره لم يجزئه وكان ولاؤه لسيد الذي أعتقه ولو كان الذي عليه الظهار أعطاه شيئا على أن يعتق عنه عبدا له بعينه أو لم يعطه فسأله أن يعتق عنه عبدا له بعينه فأعتقه أخراه والولاء للذي عليه الظهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكما لو اشترى رجل من رجل عبدا فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه وكان ضمانه منه والعتق أكثر من القبض قال وإذا وجب على الرجل ظهارا أو كفارتان فأعتق عبدا عنهما معاجله عن أيهما شاء وأعتق غيره عن الآخر لأنه قصد به قصد واجب ولو أعتق آخر عنهما أجزأ هذا المعنى لأنه قد استكمل عتق عبيدين عن ظهارين نصفا بعد نصف قال وإذا أعتق عبيدين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارين معاجله كل واحد منهما عن أيهما شاء وإن لم يجعله أجزأ تاما لأنه قصد بهما قصد كفارين وأجزأه بما وصفت أن كل واحد من الكفارين قد أعتق فيها عبدا تاما نصفا عن واحدة ونصفا عن واحدة ثم أخرى نصفان عن واحدة ونصفان عن واحدة فأكمل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لأن امرأته فإذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزأته ولو أعتق عبيدين عن ظهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي أعتق عنه والآخر عن ظهار عليه غيره لم يكن له ذلك لأن عتقهما مقدم على بنيوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزئه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه رقبة فشك أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فأعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزأه لأنه قصد بها قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وإن أعتقها لا ينوي واحدا من الذي عليه لم يجزئه وإن أعتقها عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئه عنه لأنه أعتقها على نيته شيء بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فأعتق عنه ولا يجزئه عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرج من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزأت عنه وما في بطنها حر ولو أعتقها عن ظهار على أن تعطيه شيئا لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لأنه أعتقها على جعل وإن تركه

ولو وأنت موسر وأنت قبضته وأعتقته وأنكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه نافذ عليه مدع لثن لا يجب له فهذا وذلك عندى في القياس سواء وهذا يقضى لأحد قوليه على الآخر (قال المرتضى) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فأعتقه كان حرا في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المرتضى) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أدى الموسر قيمته كان له ولاؤه وإن كان معسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يتخدمه يوما ويتركه لنفسه يوما فإما كتسب لنفسه فهو له وإن مات وله وارث ورثه بقدر ولاؤه فإن مات له مورث لم يرث منه شيئا (قال المرتضى) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرثون من حيث

في القياس مؤيد (قال الشافعي) قال قال قائل لا تكون نفس واحدة ببعضها عبدا وبعضها حرا فلا تباين امرأه
فبعضها عاقل وبعضها غيظا لئلا قبل له أن تزوج بعض امرأة كما تشتري بعض عبدا وتكاتب المرأة كما يكاتب العبد أو يهب امرأته كما
يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه قال لا قبل فما أعلم شيئا أبعد من العبد مما قسمته عليه (قال الشافعي) ولو أعتق شريكان لأحدهما
النصف وللاخر السدس معاً أو وكلا رجلا فأعتق عنهما معاً كان عليهما قيمة الباقي لشريكتيهما سواء لا أنظر إلى كثير المال ولا قليله (قال
المرزقي) هذا يقضي لأخذ قوله في الشفعة إن من له كثير مال وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها
قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب (٢٦٩) النصيب لا يخرج ملكه منه إلا بما يرضى

(قال المرزقي) قد قطع
الشافعي في موضع آخر
بان القول قول الغارم
وهذا أولى بقوله
وأقيس على أصله على
ما شرحت من أحسن
قوله لأنه يقول في قيمة
ما تلف ان القول قول
الغارم ولأن السبد مدع
لزيادة فعلية البينة
والغارم منكرف فعلية
البينة قال ولو قال هو
خيار وقال الغارم ليس
كذلك فالقول قول
الغارم ولو قال هو سارق
أو آبق وقال الذي له الغرم
ليس كذلك فالقول قوله
مع عينه وهو على البراءة
من العيب حتى يعلم
(قال المرزقي) قد قال
في الغاصب ان القول
قوله ان به داء أو غائلة
والقياس على قوله في
الحريجنى على يده فيقول
الجاني هي شاة ان القول
قول الغارم (قال
الشافعي) وإذا أعتق

ولو كان قال لها أعتقتني على كذا فقالت نعم ثم أبطل ذلك فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن
ظهاره أجزأه

(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فتحرير رقبة
مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن كل رقبة محرثة عتقاء وقطعاء ومعينة ما كان العيب إذا كانت
فيه الحياة لا نهارة رقبة وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أر أحدا ممن
مضى من أهل العلم ولا حكى لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فسدل ذلك
على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم مخالفا ممن مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ
فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أر شيئا أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله
تعالى أعلم وبجاءه أن الأغلب فيما يتخذاه الرقيق العمل ولا يكون العمل تاما حتى تكون يدا المملوك باطشتين
ورجلاه ماشيتين ويكون له بصروان كان عينا واحدة ويكون يعقل فإذا كان هكذا أجزأه وإن كان أبكم
أو أصم أو أحمى أو يحن ويقيق أو ضعيف البطش أو المني أو أعور أو معيبا عيبا لا يضر بالعمل ضررا يئنا
وأنظر كل نقص كان في اليدين والرجلين فإن كان يضر بالعمل ضررا يئنا لم يجز عنه وإن كان لا يضر به ضررا
يئنا أجزأه والذي يضر به ضررا يئنا قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإبهام أو قطعها وذلك في المسحة والوسطى
معا وكل واحدة منهما على الانفرد بينة الضرر بالعمل والذي لا يضر ضررا يئنا شلل الخنصر أو قطعها فإن قطعت
التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل فلم يجز وإن قطعت أحدهما من يدها الأخرى من يدها الأخرى لم يضر بالعمل
ضررا يئنا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبر في البصر فإن كان ذاهبا إحدى العينين ضعيف
الأخرى ضعيفا يضر بالعمل ضررا يئنا لم يجز وإن لم يكن يضر بالعمل ضررا يئنا أجزأه وسواء هذا في الذكر
والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرقاة والذكر المجهوب والخصي وليس هذا من العمل بسبيل
وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضررا يئنا والذي يقيق ويحن يجزئ وإذا كان الجنون مطبقا لم يجز
ويجزئ المريض لانه قد يرجح أن يصح والصغير لانه قد يكبر وإن لم يكبر ولم يصح وسواء أي مريض ما كان
مالم يكن معضوبا عضبا لا يعمل معه عملا تاما أو قريبا من التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصيام في الظهار) قال الله عز وجل فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) فإذا لم يجد المتظاهر رقبة يعتقها وكان يطبق
الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يشتري به مملوك غيره كان له الصوم
ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يشتري

شركاه في مرضه الذي مات فيه عتقا تاما مات كان في ثلثه كالعصج في كل ماله ولو أوصى بعتق نصيب من عبد بعينه لم يعتق بعد الموت
منه إلا ما أوصى به (باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لا مال له
غيرهم جزوا ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة للوارث وهكذا كل مالم
يحتمل الثلث أقرع بينهم ولا سعاية لأن في أقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله ان كان معسرا فقد عتق منه ما عتق إبطالا
للسعاية من حديثين ثابتين وحديث سعيد بن أبي عروبة في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعا ولم يذكر وافيه استسعاء وهما
أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المماليك وغيرهم) (قال الشافعي) رحمه الله أحب القرعة إلى وأبعدهما من الحيف

عندي أن تقطع رقاع صغار مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية وتوزن ثم تستجف ثم تلقى في حجر رجل لم يحضر الكتابة ولا ادخالها في البندق ويغلى عليها ثوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجها فضت وقرئ اسم صاحبها ودفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال له أقرع على الجزء الثاني الذي يليه وهكذا ما بقي من السهمان شيء حتى تنفذ وهذا في الرقيق وغيرهم سواء

(باب الأقراع بين العبيد في العتق والدين والتبذئة بالعتق) (قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم يقال أخرج على هذا الجزء بعينه (٢٧٠) ويعرف فإن خرج عليه سهم العتق عتق ورق الجزء الآخر إن أخرج

مما لو كافي عتقه قال فان ترك أن يشتري به وهو واحد فأعسر كان له أن يصوم ولو وجبت عليه كفارة الطهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر (قال الشافعي) وحكم وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو يتيمم أو مريض أو صحيح « قال الربيع » وقد قال مرة حكمه يوم يحنث في الكفارة (قال الشافعي) ولو كان عند الكفارة غير واحد فعرض عليه رجل أن يهب له عبدا أو وصى له أو تصدق عليه به أو ملكه بأى وجه ما كان المالك لم يكن عليه قبوله وكان له رده والاختيار له قبوله وعتقه غير الميراث فإذا ورثه لزمه وكان عليه عتقه أو عتق غيره (قال الشافعي) ولو اشتراه على نية أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره ولا يجب عليه عتق عبدا اشتراه أبدا حتى يعتقه أو يوجب عتقه تبررا (قال الشافعي) فإذا كان له الصيام فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق وإن دخل فيه قبل أن يوسر ثم أيسر كان له أن يمضي في الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما يتيمم فتعمل له الصلاة فإن لم يدخل فيها حتى يجد الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ وإن دخل فيها ثم وجد الماء كان له أن يمضي في صلاته وإن قال لعبده أنت حر الساعة عن الظهاران تطهر به كان حر الساعة ولم يجزه عن ظهاران يتطهره لانه أعتقه ولم يجب عليه الطهار ولم يكن لسبب منه وكذلك لو أطعم مساكين فقال هذا عن عيني إن حنث بها ولم يحلف لم يجزه لانه لم يكن بسبب من اليمين والسبب أن يحلف ثم يكفر قبل أن يحنث فيجزيه ذلك كما يكون له المال فيؤدي زكاته قبل يحول الحول فيجزيه لان بيده سبب ما تكون به الزكاة ولو لم يكن بيده مال فيه زكاة فتصدق بدراهم لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة أو قال عن مال أن أفدته فوجبت على فيه الزكاة ثم أفاد ما لا فيه زكاة لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة

(الكفارة بالصيام) (قال الشافعي) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه إلا أن يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا أو غير عذر فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى من صومه وكذلك إن صام في الشهرين يوما من الأيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الاضحى وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعدمضيه ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شيء يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فيهما فطر وإذا صام بالأهلة صام هلالين وإن كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوما وإذا صام بعد مضي يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثاني ثم أكمل على العدد الأول بتمام ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بلانية الظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم

غيره وإن خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معاجز وأثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كذلك حتى يستكمل ولو الثلث ويجزؤون ثلاثة أجزاء أصح عندي من أكثر من ثلاثة وإن كان عليه دين يحيط ببعض رقيقه جزئ الرقيق على قدر الدين ثم جزأ فأبهم خرج عليه سهم الدين بيعوا ثم أقرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وإن ظهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين فإن أعتقت ثلثا وأرقت ثلثين بالقرعة ثم ظهر له مال يخرجون معامن الثلث أعتقت من أرقت ودفعت إليهم ما كنسبوا بعد عتق المالك إياهم وأى الرقيق أردت قيمته لعتقه فزادت قيمته أو نقصت أو مات فأنما قيمته يوم وقع العتق فإن وقعت القرعة لميت علمنا انه كان حرا أو لامة فولدت علمنا أنها حرة ولدها ولد حرة لأن القرعة أحدثت لأحد منهم عتقا يوم وقعت انما وجب العتق حين الموت

على الجزء الأول سهم الرقيق ثم قيل أخرج فان خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وإن خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وإن اختلفت قيمهم ضم قليل الثمن الى كثير الثمن حتى يعتدوا فان تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزأهم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم على القيم فان كانت قيمة واحد مائتين واثنين خمسين وثلاثة خمسين فان خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثلث من جميع المال والآخر ورقيق وإن خرج سهم اثنين عتقا ثم أعسدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأبهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه ومن

بالقرعة ولو قال في مرضه سالم حروغ غام حروغ باد حرمات فانه يسد بالاول فالاول ما احتمل الثالث لانه عتق بنات فأما كل ما كان
للموصي أن يرجع فيه من تدبير وغيره فكله سواء قال ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبده وصية وهو الثالث وشهد وارثان أنه أعتق عبدا غير
وصية وهو الثالث أعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) إذا أجاز الشهادتين فقد ثبت عتق عبد من وهما ثلثا المبت فعتقه أن
يقرع بينهما (قال الشافعي) ولو قال لعشرة أعبد له أحدكم حرسا لنا الورثة فإن قالوا لا نعلم أقرع بينهم وأعتق أحدهم كان أقلهم قيمة أو أكثرهم
(باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا ولاء للمعتق) (قال الشافعي) رحمه الله من ملك أحدا من آثائه أو أمهاته
أو أجداده أو وجداته أو ولده أو ولد بنيه أو بناته عتق عليه بعدم لعه (٢٧١) بعدمه الولد أو قرب المولود ولا يعتق عليه

سوى من سميت بحال
وان ملك شقفا من
أحد منهم بغير ميراث
قوم عليه ما بقي أن كان
مواسر ورق بافيه ان
كان معسرا وان ورث
منه شقفا عتق ولم يترحم
عليه وان وهب لصي
من يعتق عليه أو أوصى
له به ولا ملك له وله وصي
كان عليه قبول هذا كله
وعتق عليه وان كان
موسرا لم يكن له أن
يقبل لأن على الموسر
عتق ما بقي وان قبله
فردود وقال في كتاب
الوصايا يعتق مملك
الصبي ولا يقوم عليه
(باب في الولاء)

(قال الشافعي) أخبرنا
محمد بن الحسن عن
يعقوب عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال الولاء لجة كلمة
النسب لا يباع ولا يوهب

ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياما ثم نوى أن يحيل الصوم بعد الأيام تطوعا فصام أياما أو يوما
ينوى به التطوع ثم وصل صومه ينوى به صوم الشهرين بالشهرين الواجبين عليه لم يعتد بما مضى من صومه
قبل الأيام التي تطوع بها ولا بصوم الأيام التي تطوع فيها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه بتطوع
ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأغنى عليه فيه ثم أفاق قبل الليل أو بعده ولم يطعم أجزأه إذا دخل فيه قبل الفجر
وهو يعقله ولو أغنى عليه قبل الفجر لم يجزه لأنه لم يدخل في الصوم وهو يعقله ولو أغنى عليه فيه وفي يوم
بعده أو في أكثر ولم يطعم استأنف الصوم لأن حكمه في اليوم الذي أغنى عليه قبل أن يفق أنه غير صائم
عن ظهار لأنه لا يعقله قال ولو صام مسافرا أو مقيما أو مريضاً عن ظهار شهرين أحدهما شهر رمضان لم يجزه
واستأنف الصوم لا يجزئ رمضان من غيره لأنه إذا رخص له في فطره بالمرض والسفر فاعما يخفف عنه
فإذا لم يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعا ولا صوما عن غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقضى شهر رمضان
لأنه صامه بغير نية شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدم نيته قبل الفجر فإن لم يتقدم
نيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه إلا أن ينوى كل يوم منه على حدته قبل الفجر لأن كل يوم منه غير
صاحبه وان دخل في يوم منه بنية تجزئه ثم عزبت عنه النية في آخر يومه أجزأه لأن النية بالدخول لافي
كل طرفه عين منه فإذا أحال النية فيه إلى أن يجعله تطوعا أو واجبا غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
الصوم بعده ولو كان عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما ولا ينوى عن أيهما هو كان له أن يجعله عن
أيهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فأعتق مملوكا له
ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فأطعم ستين مسكينا ينوى بجميع هذه الكفارات الظهار أجزأه وان
لم ينو واحدة منهن بعينها كان مجزئا عنه لأن نيته على كل واحدة منهن أداؤها عن كفارة يمين لزمته وسواء
كفر أي كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت امرأته عنده أو ميتة أو عند زوج غيره أو مرتدة أو بأى حال
كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعدما وجب عليه الظهار فأعتق عبدا عن ظهاره في رده
وقف فإن رجع إلى الإسلام أجزأه لأنه قد أدى ما عليه كالأمر كان عليه دين فأداه برئ منه وهكذا لو كان
من عليه أطعام مساكين فأطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه أن يعود وهكذا لو كان قصاصا أو حدا فأخذ
منه في رده لم يعد عليه لأن هذا إخراج شيء من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجبت له فان قيل فهذا
لا يكتب له أجره ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات للذنوب وحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يهوديين بالرجم ونحن نعلم أنها ليست كفارة لهما بخلافهما في دين الإسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما
فأخذت وان لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لأن الصوم عمل على البدن والعمل على

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم فاعمال الولاء لمن أعتق دليل أنه لا ولاء للمعتق والذي أسلم النصراني على يديه ليس بمعتق
فلا ولاء له ولو أعتق مسلم نصرانيا أو نصراني مسلما فالولاء ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا يتوارثان لاختلاف الدين ولا يقطع
اختلاف الدين الولاء كما لا يقطع النسب قال الله جل ثناؤه ونادي نوح ابنه وإذا قال إبراهيم لأبيه فلم يقطع النسب باختلاف الدين
فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو معتق وله الولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم ولده فله ولاؤهم وان لم يعتقهم لانهم في
معنى من أعتق والمعتق السائبة معتق وهو أكثر من هذا في معنى المعتق فكيف لا يكون له ولاؤه قال فالمعتق سائبة قد أنفذ الله له
العتق لانه طاعة وأبطل الشرط بأن لا ولاء له لانه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) وإذا أخذ أهل

لغيره انظر فرائضهم لم يكن لهم عصبية قرابة من قبل الصليب كان ما بقي للمولى المعتمد ولو ترك ثلاثة بين اثنين لأم فهاك أحد الاثنين
 لم وترك مالا وموالي فورت أخوه لا يسه وأمه ماله وولاه مواليه ثم هلك الذي ورت المال وولاه المولى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد
 حرزت ما كان أبي أحوزه وقال أخوه انما أحرزت المال وأما ولا المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولاه المولى وقضى بذلك عثمان بن
 عفان رجة الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصبية أولى بغير المولى والاخوة للاب والام أولى من الاخوة للاب وان كان جد وأخ لأب
 وأم أولاب فقد اختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الاخ وان سفلوا ومنهم من قال هما سواء ولا يرث النساء الولاء
 ولا يرثن الامن أعتقن أو أعتق من أعتقن (٢٧٢) (مختصر كتابي المدبر من جديد وقديم) (قال الشافعي) أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
 دينار وعن أبي الزبير
 سمعنا جابر بن عبد الله
 يقول ذبح رجل منا
 غلاما ليس له مال غيره
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من يشتريه مني
 فاشتره نصيب من النعام
 فقال عمرو سمعت جابرا
 يقول عبد قبطي مات
 عام أول في اماره ابن
 الزبير زاد أبو الزبير يقال
 له يعقوب (قال الشافعي)
 وباعت عائشة مدبرة لها
 سحرتها وقال ابن عمر
 المدبر من الثلث وقال
 مجاهد المدبر وصية
 يرجع فيه صاحبه
 متى شاء وباع عمر بن
 عبد العزيز مدبرا في دين
 صاحبه وقال طاوس
 يعود الرجل في مدبره
 (قال الشافعي) فاذا قال
 الرجل لعبدك أنت
 مدبر أو أنت عتيق أو
 محرر أو حر بعد موتي
 أو متى مت أو متى دخلت
 الدار فانت حر بعد

البدن لا يجزئ عنه ولا يجزئ الامن يكتبه

(الكفارة بالطعام) قال الله تعالى فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجه الله فن تظاهر ولم يجدر رقبة
 ولم يستطع حين يريد الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين بمرض أو علة ما كانت أجزاء أن يطعم قال
 ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقفاته حنطة أو شعيرا أو أرزا
 أو غنما أو سلتا أو زبيبا أو أقطا ولو أطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجزه الا عن
 ثلاثين وكان متطوعا بما زاد كل مسكين على مدلان معقولا عن الله عز وجل اذا أوجب اطعام ستين مسكينا
 أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما مما أوجب ولا يجزئه أن
 يعطيهم عن الطعام أضعافا ولا يعطيهم الامكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يغذيهم وان أطعمهم ستين
 مدا أو أكثر لأن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدا والآخر أكثر لأن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انما سن مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيهم دقيقا ولا سويقا
 ولا خبز احتى يعطيهم حبا ولا يجوز أن يكسوهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مدا جزأ عنه ما خلا
 ان يكون مسكينا يجبر على نفقته فانه لا يجزئه أن يعطي مسكينا يجبر على نفقته ولا يجزئه الا مسكين مسلم
 وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجزئه أن يطعم عبدا ولا مكاتب ولا أحد على غير دين الاسلام وان أعطى
 رجلا وهو برأه مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غني أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شئت في غناه بعد أن يعطيه
 على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له اني مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين
 والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها

(تبعيض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يبعض الكفارة ولا يكفر الا كفارة كاملة من
 أي الكفارات كفر لا يكون له أن يعتق نصف رقبة ثم لا يجدر غير هافي صوم شهرين ولا يصوم شهرين ثم يعرض
 فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقبة حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكاملها قال وان
 فرق الطعام في أيام مختلفة أجزاء اذا أتى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة
 وجبت على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل
 نزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبده وكيف يجوز أن يكون عبدا لم يولد
 في عبده أو بعد أحدث بعد مده بيوم واحد

موتى فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال ان شئت فانت حر
 متى مت فشاء فهو مدبر ولو قال اذا مت فشئت فانت حر أو قال أنت حر اذا مت ان شئت فسواء قدم المشيئة أو أخرها لا يكون حرا الا
 يشاء ولو قال شريكان في عبد متى متنا فانت حر لم يعتق الا بعوت الآخر منهما ولو قال سيد المدبر قد رجعت في تدبيرك أو نقضته أو أبطلت
 لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من ملكه وقال في موضع آخر ان أدي بعد موتي كذا فهو حرا أو وهبه هبة بتات قبض أ
 ية. ض ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير اخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقا
 في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في ربعك أو في نصفك كان ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مد
 بحاله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله اذا كان المدبر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يخالف بين ذ

(كتاب

فيبطل الرجوع في المذهب ولا يبطل في الوصية لغيره باختلافه جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المذهب ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المذهب ولو جاز أن يجمع بين المذهب والأيمان في هذا الموضع جاز إبطال عتق المذهب لغيره لأن الأيمان لا يجب الخنث بها على ميت وقوله في الجديد والقديم بالرجوع فيه كالوصية باعتدال مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المذهب كجناية العبد يباع منه بقدر جنائته والباقي مذهب بحاله ولو ارتد المذهب وألحق بدار الحرب ثم أوقف المسلمون عليه فأخذته سيده فهو على تدبيره ولو أن سيده ارتد فبات كان ماله في المذهب حراً ولو دبره مرتد فبقية ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فإن رجع فهو على تدبيره وإن قتل فالندير باطل وماله فيء لا ناعلمنا أن رده صيرت ماله فيء (٢٧٣) والثاني أن التدبير باطل لأن ماله خارج منه إلا بان يرجع وهذا

أشبه الأقاويل بأن يكون عتقه باطلاً ويكون الثالث أن التدبير ماض لأنه لا يملك عليه ماله إلا بموته وقال في كتاب الزكاة أنه موقوف فإن رجع وجبت الزكاة وإن لم يرجع وقتل فلا زكاة وقال في كتاب المكاتب أنه إن كاتب المرتد عبده قبل أن يوقف ماله فالكاتب جائزة (قال المزني) أحصها عندي وأولاهب أنه مالك لملكه لا يملك عليه إلا بموته لأنه أجاز كتابة عبده وأجاز أن ينقذ من ماله على من يلزم المسلم نفقته فلو كان ماله خارجاً منه لخرج المذهب مع سائر ماله ولما كان لولده ولمن يلزمه نفقته حق في مال غيره مع أن ملكه له بإجماع قبل الرد فلا يزول ملكه إلا بإجماع وهو أن يموت ولو قال لعبده متى قدم فلان

(كتاب اللعان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسدوهم ثمناين جلدة الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقدوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجب الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فإن قال قائل فما الحجة في ذلك قبل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فيمن أن السلطان للولي ثم بين فقال في القصاص فمن عني له من أخيه شيء فجعل العفو إلى الولي وقال وإن طلقتوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجبه ولا أن حتماً أن يأخذ هذا الحاكم لمن وجبه ولكن حتماً أن يأخذ هذا الحاكم لمن وجبه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحد حتى فارقها أو لم يفارقها ولم تغفر ثم طلبته التعتن أو حدين أبي أن يلعن وكذلك لو ماتت كان لوليتها أن يقوم به فيلتنع الزوج أو يحد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهادة أحدهن أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن غضب الله عليهما إن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان يينا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة المقدوفة حدها ولا ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها قال وكانت في اللعان أحكام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرقة بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها

(من يلعن من الأزواج ومن لا يلعن) (قال الشافعي) رجه الله ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حرين مسلمين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً وكان الزوج مسلماً والزوجة ذميمة أو كانا ذميين تحاكما النبالاً كل زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد وتختلف الحدود لمن وقعت له

(٣٥ - الام خامس) فانت حرف قدوم والسيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وجناية المذهب جناية عبد قال ولا يجوز على التدبير إذا جحد السيد الأعدان (باب وطء المدبرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) ويطأ السيد مدبرته وما ولدت من غيره ففيهم واحد من قولين كلاهما مذهب أحدهما أن ولد كل ذات رحم بمنزلتها فإن رجع في تدبير الام حاملاً كان له ولم يكن رجوعاً في تدبير الولد فإن رجع في تدبير الولد لم يكن رجوعاً في الام فإن رجع في تدبيرها ثم ولدت لاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر وإن وضعت لا أكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المزني) وهذا أيضاً رجوع في التدبير بغير إخراج من ملك فتفهمه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وذلك أنها أمه أوصى بعتقها لصاحبها فيها الرجوع في عتقها وبيعها وليست الوصية بحرية

قائمة فاولادهم لوكون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن أبي الشعثاء قال اولادهم لوكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبهه ما بقول الشافعي لان التدبير عنده وصية بعقها كما لو أوصى برقبته لم يدخل في الوصية ولدها قال ولو قال اذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت ان ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموت ولدها لا يلحقها الا ان تعتق حاملا فيعتق ولدها بعقها قال ولو قالت ولده بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير فالقول قول الوارث لانه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أفدت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق ان القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصراني) النصراني والحربي فان دخل الينا بأمان فأراد الرجوع الى دار الحرب لم

تنتعه فان أسلم المدبر قلنا للحربي ان رجعت في تدبيرك بعناه عليك وان لم ترجع خارجناه لك ومنعناك خدمته فان خرجت دفعناه الى من وكلته فاذا امت فهو حر وفيه قول آخر انه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لان التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجب له الا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه اذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالاسلام عدو له

(باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ)

(قال الشافعي) من اجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجز هيبته ولا

وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف والأعيان وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيت زنتي أو قال زنت أو قال بازانية كما يكون ذلك سواء اذا قذف أجنبية واذا قذف الزوج الذي لاحد عليه امرأته وهي ممن عليه الحد أو ممن لاحد عليه فسواء لاحد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها ولا بيني الولدان نفاء عنه ولا طلاق له لو طلقها وكذلك المعتوه وكل مغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة على العقل غير السكر لان القول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على عقله بغير سكر وكذلك الصبي لم يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها وان كان عاقلا فلا يلزمه حد ولا لعان قال ومن عذب عقله من مرض في حال فأفاق في أخرى فاصنع في حال عروب عقله سقط عنه وما صنع في الحال التي يثوب فيها عقله لزمه طلاق ولعان وقذف وغيره وان اختلف الزوجان فقالت المرأة قد فتنني في حال افاقتك وقال ما فتنتك في حال افاقتي ولئن كنت قد فتنك ما قد فتنك الا وأنا مغلوب على عقلي فالقول قوله وعليها البينة اذا كانت المرأة تقرأ أو كان يعلم انه يذهب عقله ولو قذفها فقال قد فتنك وعقلي ذاهب من مرض وقالت ما كنت ذاهب العقل فان لم يعلم انه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقبلة ومعه في مرض قد يذهب عقله فيه فلا يصدق وهو قاذف يلتنع أو يحد وان علم ذلك صدق وحلف قال واذا كان الزوج آخرس يعقل الاشارة والجواب أو يكتب فيعقل فقد فتن لا عن الاشارة أو حد فان لم يكن يعقل فلا حد ولا لعان وان استطلق لسانه فقال قد قذفت ولم يلتنع حد الا ان يلتنع وان قال لم أقذف ولم ألتعن لم يحد ولا ترد اليه امرأته بقوله لم ألتعن وقد ألتعن بالفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يسكها وكذلك لو طلق فالزمناء الطلاق ثم أفاق فقال ما طلقتم تردا اليه ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها ولو أصابه هذا من مرض تربصوا به حتى يفتي أو يطول ذلك به ويشير اشارة تعقل أو يكتب كتابا يعقل فيصير كالآخرس الذي ولد آخرس قال واذا كانت هي الآخرساء لم تكلفها لعانه الا أن تكون تعقل لانه لا معنى لها في الفرقة ولا تني الولد ولا نها غير قاذفة لأحد يسأل أن تأخذ له حقه فان قيل فعليه حق الله تعالى قيل لا يجب الابينة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف وان كانت تعقل كما تعقل الاشارة أو الكتابة التعت وان لم تلتنع حدث ان كانت لا يشك في عقلها فان شك في عهدها لم تحذف ابنت اللعان ولو قالت له قد فتنني فأنكر وأنت بشاهدين أنه قذفها لا عن وان لم يلاعن حد وليس انكاره كذا بالنفسه بقذفها انما هو بحد ان يكون قذفها قال ولو قذفها قبل بلوغه بساعة ثم بلغ فطلبت اللعان أو الحد لم يكن لها الا أن يحدث لها قذف بعد البلوغ وكذلك لو قذفها مغلوبا على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة قال ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة فان قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان وان ماتت فترك ذلك ورثته لم يكن

عليه

عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لانه مكلف ويؤجر على

الطاعة ويأثم على المعصية (مختصر المكاتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب مما ملكتم أيما نكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا قال ولا يكون الابتغاء من الأطفال ولا المجانين ولا تجوز الكتابة الا على بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع الامانة فأحب أن لا يمنع من كتابته اذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والاجارة جاز في الكتابة وما رد فيه ما رد في الكتابة ولا تجوز على أقل من تيمين فان كاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والعين الى عشر سنين أولها كذا وآخرها كذا يؤدى في انقضاء كل سنة منها كذا بخانز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فاذا أدبت كذا فأنت حر أو يقول

بعد ذلك ان قولى كاتبتك كان معقودا على أنك اذا أدبت فانت حر كما لا يكون الطلاق الابصر يح أو ما يشبهه مع النية ولا تجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولا بأس أن يكاتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز لأنه قد يحدث ما يمنعه من العمل بعد الشهر وليس بمضمون يكلف أن يأتي بعثله فان كاتبه على أن يباعه شيئا لم يجز لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شاء تركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤديها اليه في عشرين سنين كان النجم مجهولا لا يدري أفي أولها أو آخرها (قال المزني) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرة مجهول لانه لا يدري أفي أول كل سنة أو آخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون النجوم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واحدة على مائة (٢٧٥) منجمة على أنهم اذا أدوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

فيمتد يوم كونوا فأيهم أدى حصته عتق وأيهم عجز رق وأيهم مات قبل أن يؤدى مات رقيقا كان له ولد أولم يكن ولو أدوا فقال من قلت قيمته أدبنا على العدد وقال الآخرون على القيم فهو على العدد أثلاثا ولو أدى أحدهم عن غيره كان له الرجوع فان تطوع فعتقوا لم يكن له الرجوع فان أدى به ذنبهم رجع عليهم ولا يجوز أن يصعل بعضهم عن بعض الكتابة فان اشترط ذلك عليهم فالكتابة فاسدة ولو كاتب عبدا عتق ورجع السيد عليه بقيمته يوم عتق ورجع على السيد عما دفع فأبهم ما كان له الفضل رجع به فان أبطل السيد الكتابة وأشهد على ابطلها أو أبطلها الحاكم ثم أداها

عليه لعان وان اعترفت بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلتعن ليوجب عليها الحد وتقع الفرقة وينفى ولدا ان كان ذلك له ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غير ملكه عزر ان طلبت ذلك ان لم يلتعن وان أردنا حده لامرأته أو تعزيره لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه وألحق به ولدها فاردت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلبه لم نحده ولا نحده الا بأن تكون طالبة بحدها غير عافية عنه ولو كانت زوجته نمة فقد فها أو مملوكة أو جارية يجامع مثلها ولم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعزق قبل له ان التعتن خرجت من أن تعزق ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك وان لم تلتعن عزرت وهي زوجتك بحالها وان التعتن وأبت أن تلتعن فكانت كتابية أو صبية لم تبلغ لم تلتعن ولم تحده الكتابية البالغ الا أن تأتينا طالبة لحكمنا وان كانت مملوكة بالغة فعليها نحسون جلدة ونفي نصف سنة وان قلن نحن نلتعن التعتن المملوكة ليسقط الحد ولا التلعان على صبية لانه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على الالتعان الا أن ترغب في أن نحكم عليها فتلتعن فان لم تفعل حددناها ان ثبتت على الرضا بحكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء أو مغلوبة على عقلها فقد فها قيل له ان التعتن فرقنا بينك وبينها وان انتفيت من حمل أو ولدها فلا عنت نفينا عنتك مع الفرقة وان لم تلتعن فهي امرأتك ولا نجبرك على الالتعان لأنه لا حد عليك ولا تعزير اذا لم تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعلمها وعقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعن فلا حد على الخرساء ولا المغلوبة على العقل ولو طلب أو لياؤها أن يلتعن الزوج أو يحد لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قد فها امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلتعن أو يعزق أو قد فها صغيرة فطلب ذلك وليها لم يكن ذلك لواحد منهم وانما الحق في ذلك لها فان لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبه لها ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قد فها زوجها ولم تعفه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فوفرت فطلبه وليها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلتعن أو يحد للكبيرة الحرة المسلمة ويعزق غيرها قال ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقا علك فيه الرجعة ثم قد فها في العدة فطلبت القذف لاعتن فان لم يفعل حد وان التعن فعليها الالتعان فان لم تلتعن حذت لانها في معاني الأزواج وهكذا لو مضت العدة وقد قد فها في العدة قال واذا كان الطلاق لا علك فيه الرجعة فقد فها في العدة أو كان علك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي العدة برئان نسيه اليه أنه كان وهي زوجته أولم ينسبه الي ذلك فطلبت حدها حد ولا لعان ان لم يكن ينفي به ولدا ولدت له أو حلا يلزمه قال وانما حدته اذا قد فها وهي بان منه أنها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب التكاح ولا يلزم نسيه ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محصنة مقدوفة فان قال قائل أفرأيت ان ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسيه به فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فأنت حر ان اليمين لا بيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فأت رد قيمته وان أدى الفاسدة الى الوارث لم يعتق لانه ليس القائل إن أدبت فأنت حر ولو لم يمت السيد ولكنه حجر عليه أو غلب على عقله فقتلها ما منه لم يعتق ولو كان العبد محبولا عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو كانت كتابة صحيحة فأت السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً يخدم يوما ويخلى يوما ويتأذى منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لانه انما أقر أنه عتق بشئ فعله أبوه وان عجز رجع رقيقا بينهما ولو ورثا مكاتباً فاعتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى الى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز رجع رقيقا نصيبه وعتق

أن كان مؤشراً ولاؤه وإن كان معسراً فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عجزاً ولم يجز ولاؤه للاب
لأنه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وإن مات وله مال حاضر وولدت له بعد الموت وإن
جاءه بالتجم فقال السيد هو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج إلا بإذن سيده ولا يتسرى بحال فإن ولدت
منه أمته بعد عتقه بستة أشهر كانت في حكم أم ولده وإن وضعت لأقل فلا تكون أم ولده إلا بوطء بعد العتق وله بيعها قال ويجبر السيد
على أن يضع من كتابته شيئاً لقوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندي مثل قوله وللطلقات متاع بالمعروف واحتج بابن عمر
أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع (٢٧٦) عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

الكتابة حاص المكاتب
بالذي له أهل الدين
والوصايا (قال المزني)
يلزمه أن يقدمه على
الوصايا على أصل قوله
(قال الشافعي) وليس
لولي التيمم أن يكاتب
عبده بحال لأنه لا نظر
في ذلك ولو اختلف
السيد والمكاتب تحالفا
وتراداً ولومات العبد
فقال سيده قد أدى إلى
كتابته وجرا إلى ولاؤه
من حرة وأنكر موالى
الحرية فالقول قول موالى
الحرية قال ولو قال قد
استوفيت مالي على أحد
مكاتبى أفرع بينهما
فأيهما خرج له العتق
عتق والآخر على نجومه
والمكاتب عبد ما بقي
عليه درهم فإن مات
وعنده وفاء فهو وماله
لسيده وكيف يموت
عبدًا ثم يصير بالاداء
بعد الموت حراً وإذا كان
لا يعتق في حياته إلا بعد

قذفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لا عنت بينهما قيل له إن شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به وإن
كانت بائناً منه بأنها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة
فكذلك لا عنت بينهما بالولد لأنها كانت زوجة ألا ترى أنها في حقوق الولد بعد بينوتها منه كهي لو كانت
معه وكذلك يلتعن وينفيه وإذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فأزال الفرائض كان الولد
بعدهما تبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد وليس بابني
فيل له ما أردت فإن قال زنت به لا عن أو حداً اطلبت ذلك وإذا لا عن نفي عنه وإن سكنت لم ينفع عنه ولم
يلاعن فإن طلبت الحد حلف ما أراد قذفها فإن حلف برئ وإن نكل حداً ولا عن وذلك أنه يقال قد تستدخل
المرأة ماء الرجل فتجبل فلذلك لم أجعله قذفاً ولا ألاعن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيجحد أو يلتعن لأنه الموضع
الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير ولو قال قد حبسك رجل أو قنسلك أو نال منك ما دون الجماع لم
يلاعنها لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزرها إن طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في دبرك فطلبت
ذلك حداً ولا عن لأن هذا جماع يجب عليها به الحد ولا يجحد لها إلا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد
لو فعلته وحد على مجامعتها إذا كان حراماً ولو قال لها عبت بك امرأة فأخس لم يجحد ولم يلاعن ويعز إن
طلبت ذلك ولو قال لها ركبت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قذفاً يلاعن به أو يجحد لأن
عليهما مع الحد ولو قال لها وهي زوجة زنت قبل أن أنكح فلا لعان ويجحد إن طلبت ذلك ولو قال لها بعد
ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولا ولد ولا حبل ينفيه حد ولم يلاعن لأنه قاذف غير زوجته ولو قال لامرأته
يا زانية بنت الزانية وأمها حرة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمها لم يكن لها وإذا طلبته أمها أو وكيلها
حد لها إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ومتى طلبت امرأته حداً كان عليه أن يلتعن أو يجحد
ولو طلبته جميعاً حد اللام مكانه وقيل له التعن لامرأته فإن لم يلتعن حبس حتى يبرأ جلده فإذا برأ أحد الآن
يلتعن ومتى أتى اللعان بجلده ثم رجع فقال أنا ألتعن قبلت رجوعه وإن لم يبق الأسوط واحد ولا شيء له فيما
مضى من الضرب

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين
على المنبر فإذا لا عن الحاكم بين الزوجين بمكة لا عن بينهما بين المقام والبيت فإذا لا عن بينهما بالمدنية لا عن
بينهما على المنبر وإذا لا عن بينهما بيت المقدس لا عن بينهما في مسجده وكذلك يلاعن بين كل زوجين
في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن الآن
يكون بأحدهما علة لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالساً ومضطجعاً إذا لم يقدر على الجلوس وإن

الاداء فكيف يصح عتقه إذا مات قبل الاداء قال ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضاً فأصاب به السيد كانت
عيارته ورد العتق قال ولو فات المعيب قيل له إن جئت بنقصان العيب والافلسيدك تعجزك كما لو دفعت دنائير نقصان تعتق الابدفع
نقصان دنائيرك ولو ادعى أنه دفع أنظر يوماً أو أكثر ثلاث فإن جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجزاً ومات وعليه ديون بدى بها على السيد
(كتابته بعض عبد والشرى كان في العبد يكاتبه أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون
بأقيه حراً ولا بعض من عبد بنه وبين شريكه وإن كان بإذن الشريك لأن المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه معاً
حتى يكون نافيهم سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن وإذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكاتب جائرة والذي لم يكاتبه أن

يختمه يوما ويحلى والكسب يوما فان أراءهما عليه كان نصيبه حرا وقوم عليه الباقي وعقوان كان موسرا ورقيا - كان معسرا (قال
المرزني) الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابتهما في نفسه سواء فجزء أحدهما فأنظر ما الآخر فسخت الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمع على
الإقامة عليها فالابتداء بذلك أولى (قال المرزني) ولا يخلو من أن تكون كتابة نصيبه جائزة كيده إياه فلا معنى لأذن شريكه أو لا يجوز فلم
جوز به إذن من لا يملكه (قال الشافعي) ولو كاتباه جميعا يجوز فقال دفعت إليهما كتابتي وهي ألف فصدقه أحدهما وكتبه الآخر
رجع المنكر على شريكه بنصف ما أقر يقضيه ولم يرجع الشريك على العبد بشئ ويعتق نصيب المقر فان أدى إلى المنكر تمام حقه عتق
وان عجز رقب نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشريكه (٢٧٧) أن يقبض نصيبه فقبضه ثم عجز ففها قولان

أحدهما يعتق نصيبه
منه ولا يرجع شريكه
ويقوم عليه الباقي ان
كان موسرا وان كان
معسرا فجميع ما في
يده الذي بقي له فيه الرق
لأنه يأخذه بما بقي له من
الكتابة فان كان فيه
وفاء عتق والا عجز بالباقي
وان مات بعد العجز فما
في يديه بينهما نصفان
يرث أحدهما بقدر
الحرية والآخر بقدر
العبودية والقول الثاني
لا يعتق ويكون لشريكه
أن يرجع عليه فيشركه
فما قبضه لأنه أذن له به
وهو لا يملكه (قال المرزني)
هذا أشبه بقوله ان
المكاتب عبيد ما بقي
عليه درهم وما في يديه
موقوف ما بقي عليه
درهم فليس معناه فيما
أذن له بقبضه إلا بمعنى
استبقى بقبض النصف
حتى استوفى مثله فليس
يستحق بالسبق ما ليس

كانت المرأة حائضا تتعز الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلما والزوج مشركا
التعز الزوج في المسجد والزوج في الكنيسة وحيث تعظم وان شئت الزوجة المشركة أن تحضر الزوج
في المسجد كلها حضرته إلا أنهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الشافعي) وجه الله وان أخطأ الإمام بمكة أو المدينة أو غيرها فلا عن
بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان عليهما لأنه قد مضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى وكذلك ان
لا عن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال واذا كان الزوجان مشركين لا عن بينهما معاني الكنيسة
وحيث يعظمان واذا كانا مشركين لا دين لهما تحكما كما لا ينال عن بينهما في مجلس الحكم

(أى الزوجين يبدأ باللعان) (قال الشافعي) وجه الله ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله
فاذا أكمله خسا التعت المرأة وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج فالتعت أو بدأ بالرجل فلم يكمل
اللعان حتى أمر المرأة تلتعن فالتعت فاذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعت ولولم يبق من لعان
الرجل إلا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل بدأ بالرجل في اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان لأنه لا معنى لها في اللعان إلا رفع الحدة عن نفسها والحد لا يجب حتى يلتعن الرجل ثم يجب لأنها
تدفع الحدة عن نفسها بالالتعان والاحدت واذا بدأ الرجل فالتعت قبل أن يأتي الحاكم أو بعد ما أتاه قبل
أن يأمره بالالتعان أو المرأة أو هما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم إياه بالالتعان لأن ركاه أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على ركاه
ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته إليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهيل بن سعد الساعدي أخبره أن
عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي فقال له أ رأيت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا لا يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه
عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتتهى حتى أسأله فأقبل عويمر حتى أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا لا يقتله
فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها
فقال سهيل بن سعد فتلاعنا وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال عويمر لقد كذبت
عليها يا رسول الله ان أمسكها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كانه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك ان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أدى فالولاء
بينهما وان عجز قوم على المعتق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال المرزني) قد قال ولو أعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا
وعتق كله والا كان الباقي مكاتبوا وكذلك لو أبرأه كان كعتقه إياه (قال المرزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبالله التوفيق (قال
الشافعي) ولومات سيد المكاتب فأبرأه بعض الورقة من حصته عتق نصيبه عجز أو لم يعجز وولاءه للذي كاتبه ولا أقوم عليه والولاء لغيره
وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رقب فجزم يكن له وقال في موضع آخر ففها قولان أحدهما هذا والآخر يقوم عليه اذا
عجز وكان له ولأؤه كله لان الكتابة الأولى بطلت وأعتق هذا ملكه (قال المرزني) وجه الله الأول بمعناه أشبه بأصله اذ زعم أنه اذا أبرأه

من قدر حقه من دراهم الكتابة عتق نصيبه بمعنى عقد الأب لم يحجز أن يزيل ما ثبت وادّعى أنه ان يحجز فيه فقد بطلت الكتابة الأولى
فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالبراء من قدر النصيب لأن الأب لم يعتقه إلا بأداء الجميع فكان الأب أبرأه من جميع الكتابة ولا عتق
بإبرائه من بعض الكتابة (باب في ولد المكاتبه) (قال الشافعي) رحمه الله ولدا المكاتبه موقوف فإذا أدت
فعتقت عتقوا وان عجزت أو ماتت قبل الأداء رقوا فان جنى على ولدها ففقهها قولان أحدهما أن السيد قيمته وما كان له لأن المرأة
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بنفقته وإن اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن السيد أخذه فان مات قبل عتق أمه كان لسيدة
وان عتق بعثتها كان ماله وإن أعنته السيد (٢٧٨) جازعتقه وان أعنت ابن المكاتب من أمته لم يحجز عتقه وإنما

فرقت بينهما لأن
المكاتبه لا تملك ولدها
وإنما حكمه حكمها
والمكاتب يملك ولده من
أمته لو كان محري عليه
رق والقول الثاني أن
أهم أحق بما ملكوا
تستعين به لأنهم يعتقون
بعثتها والأول أشبههما
(قال المزني) الآخر
أشبههما بقوله إذا كانوا
يعتقون بعثتها فهم
أولى بحكمها وما ثبت
ذلك أيضا قوله لو وطئ
ابنة مكاتبته أو أمها
كان عليه مهر مثلها
وهذا يقضي لما وصفت
من معنى ولدها (قال
الشافعي) وهو ممنوع
من وطء مكاتبته فان
وطئها طاعة فلا حد
وعجزان وإن أكرهها
فلها مهر مثلها (قال
المزني) وعجز في قياس
قوله (قال الشافعي)
وان اختلفا في ولدها
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك سنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
أخبره قال جاء عويمر الجعفي إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أيقبل به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقية عويمر فقال ما صنعت فقال انك لم تأتني بخير سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا آتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سأله فأتاه فوجده قد أنزل
عليه فيهما فدعا بهما فلا عن بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بهما لقد كذبت عليهما ففارقهما قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به أسحمت أدعج عظيم
الآيتين فلا أراه الا قد صدق وان جاءت به أحمر كانه وحره فلا أراه الا كاذبا فجاءت به على النعت المكروه قال
ابن شهاب فصارت سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
الساعدي أن عويمرا جاء إلى عاصم فقال أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أتقتلونه سل لي يا عاصم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكره المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعابها فرجع عاصم إلى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا آتين
رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاء وقد نزل القرآن خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
قد أنزل الله عز وجل فيكم القرآن فتقدمنا فتلاعنا ثم قال كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكتها ففارقها
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان
جاءت به أحمر قصيرا كانه وحره فلا أحسبه الا قد كذب عليهما وان جاءت به أسحمت أعين ذا آيتين فلا أحسبه
الا قد صدق عليهما فجاءت به على النعت المكروه (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه
عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا
فهولز وجهها وان جاءت به أديعج فهو الذي يتهمه قال فجاءت به أديعج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة أن رجلا من الانصار جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقبله فتقتلونه أم كيف يفعل فأمر رسول الله عز وجل في شأنه ما ذكر في
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال فتلاعنا وأنا شاهد
ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا
فأنكره فكان ابنها يدعى إلى أمه أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شاذان أهى التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد بل قبل فالقول قوله مع عينه وان اختلفا في ولد المكاتب من أمته فالقول قول المكاتب راجعا
(باب المكاتبه بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) وإذا وطئها أحدهما فلم تحبل فلها مهر مثلها يدفع إليها
فان عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه فان حبلى ولم تدع الاستبراء فاخترت العجز أو مات الواطئ فان للذي لم يطأ نصف
المهر ونصف قيمتها على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة بموته (قال الشافعي) وان وطئها فعلى كل واحد منهما مهر مثلها
فان عجزت نقاصا للمهرين فان كانت حبلى فجاءت بولد لا قبل من ستة أشهر من وطء الثاني ولم يستبرئها الأول فهو ولده وعليه نصف
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمة ولدها قولان أحدهما يغرمه والآخر لا غرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

أن ليس عليه إلا نصف قيمته دون نصف قيمة الولد لأنها الحمل صارت أم ولد (قال الشافعي) في الواطئ الآخر فلان أحدهما يغرر
نصف مهرها لأنها لا تكون أم ولد للحمل إلا بعد أداء نصف القيمة والآخر جميع مهر مثلها (قال المزني) هذا أصح لأنه وطئ أم ولد
لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من وطئه الآخر منها كلاهما يدعيه أو أحدهما ولا تدعي استبراء فهي
أم ولد أحدهما فان عجزت أخذ بنفقة وأرى القافة فبأيهما الحق فان الحق بهما لم يكن ابن واحد منهما حتى يبلغ فينسب إلى
أحدهما وتنقطع عنه أبوة الآخر وعليه الذي انقطع أبوة نصف قيمتها ان كان موسرا وكانت أم ولده وإن كان معسرا فنصفها
لشريكه بحاله والصدان ساقطان عنهما ولو جاءت من كل واحد منهما بولد (٢٧٩) يدعيه ولم يدعه صاحبه فان كان الأول موسرا

أدى نصف قيمتها وهي
أم ولده وعليه نصف
مهرها لشريكه والقول
في نصف ولدها كما
وصفت ويلحق الولد
الآخر بالواطئ الآخر
وعليه مهرها كله وقيمة
الولد يوم سقط تكون
قصاصة من نصف
قيمة الجارية وانما الحق
ولدها به بالشبهة (قال
المزني) وقد قضى قوله
في هذه المسئلة بما قلت
لأنه لو لم تكن للأول أم
ولد إلا بعد أداء نصف
القيمة لما كان على
الحمل الثاني جميع
مهرها ولا قيمة ولده منها
فتفهم ذلك (قال
الشافعي) ولو ادعى
كل واحد منهما أن ولده
ولد قبل ولد صاحبه
الحق بهما الولدان
ووقفت أم الولد واخذت
بنفقتها واذا مات واحد
منهما عتق نصيبه وأخذ
الآخر بنفقة نصيب

راجا أحدا بغير بينة رجعتا فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملاءمة قال النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أدخلت على
قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء وإن يدخلها الله تعالى جنته وأيام رجل يحد ولده وهو ينتظر إليه
احتجب الله تعالى منه وفصح به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت سفيان بن عيينة يقول
أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للثلاثة عني حسابكما
على الله عز وجل أحدهما كاذب لا سبيل لك عليهما فقال يا رسول الله مالي فقال لا مال لك أن كنت صدقت عليها
فهو بما استحللت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه أخبرنا سفيان بن عيينة
عن أبي بن أوفى عن أبي ثعلبة عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي
بني العجلان وقال هكذا بأصبعيه المسجعة والوسطى فقرنها والتي تليها يعني المسجعة وقال الله يعلم أن أحدهما
كاذب فهل منكما تائب أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان النبي
صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة

(كيف اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله اللعان أن يقول الامام للزوج قل أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رويت به زوجتي فلانة بنت فلان ويشير إليها ان كانت حاضرة من الزنا ثم يعود فيقول لها حتى
يكمل ذلك أربع مرات فإذا أكمل أربعاً وقفه الامام وذكره الله وقال اني أخاف ان لم تكن صدقت أن تبوأ
بلعنة الله فان رآه يريد أن يمضي أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من
الكاذبين موجبة ان كنت كاذبا فان أبي تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رويت به
فلانة من الزنا (قال الشافعي) فان قذفها بأحد يسميه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة أشهد
بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا بفلان وفلان وفلان وقال عند اللعان وعلى لعنة الله ان كنت
من الكاذبين فيما رويت به من الزنا بفلان أو فلان وفلان وان كان معها ولد فنفاه أو بهاجل فانتفى منه قال
مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني وان كان
جلا قال وان هذا الجلا ان كان بهاجل لجلا من الزنا ما هو مني وقال في اللعان وعلى لعنة الله ان كنت
من الكاذبين فيما رويت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني فاذا قال هذا فقد فرغ من اللعان (قال
الشافعي) واذا أخطأ الامام ولم يذكر نفي الولد أو الحمل في اللعان قال للزوج ان أردت نفيه أعدت عليك
اللعان ولا تعيد المرأة بعد عادة الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فاذا مات عتقت ولأولها موقوف اذا كانا موسرين أو أحدهما معسرا والآخر موسرا فولاؤها موقوف بكل حال

(باب تجهيل الكتاب) (قال الشافعي) ويجبر السيد على قبول النجم اذا جعل له المكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب
رحمة الله عليه (قال الشافعي) واذا كانت دنائرا ودرهما أو مالا يتغير على طول المكث مثل الحديد والنحاس (١) وما أشبه ذلك فأما
ما يتغير على طول المكث أو كانت لمجولة مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه فان كان في طريق بخربة أو في بلد فيه نهب لم يلزمه قبوله

(١) قوله وما أشبه ذلك فأما الخ سقط من هذا الموضع جواب اذا وتقديره كان على السيد قبولها فأما الخ وانظر عبارة الأم في باب
تجهيل الكتاب اه كتبه مصححه

قال ولو جعل له بعض الكتابة على أن يرثه من الباقي لم يجوز ورد عليه ما أخذ ولم يعتق لانه
أراد مما لم ير آمنه فان أحب أن يصح هذا فليرض المكاتب بالعجز ورض السيد بشئ يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني)
عندي أن يضع عنه على أن يتجمل وأجاز في الدين (بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)
(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة له وعليه فيما بينه وبين سيده والاخني سواء إلا أن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله
وأن يبيع بما لا يتغابن الناس عثله ولا يهب إلا بأذن سيده ولا يكفر في شئ من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفترق حتى مات المكاتب
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٢٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وارثه بمقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

واقاراه في البيع جائز
ولو كانت له على مولاه
دنانير ولمولاه عليه دنانير
فجعل ذلك فصا صاجاز
ولو كانت له عليه ألف
درهم من نجومه حالة
وله على السيد مائة
دينار حالة فأراد أن
يجعل الألف بالمائة
قصاصا لم يجوز وكذلك
لو كان دينه عليه عرضا
وكتابه نقدا قال وإن
أعتق عبده أو كاتبه بأذن
سيده فأدى كتابته
ففيها قولان أحدهما
لا يجوز لأن الولاء لمن
أعتق والثاني أنه يجوز وفي
الولاء قولان أحدهما
أن ولائه موقوف فان
عتق المكاتب الأول
كان له وإن لم يعتق حتى
موت فالولاء لسيد
المكاتب من قبل أنه
عبد لعبد عتق والثاني
أن الولاء لسيد المكاتب
بكل حال لأنه عتق في

فيه نفي الولد والحمل وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتعن بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان والا
حده إن لم يلتعن وأي الزوجين كان أعجيا التلعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كانوا أربعة
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فان كان آخر من تفهم اشارته التلعن بالإشارة فان انطلق لسانه بعد الخرس
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلانا وتشير إليه إن كان حاضر المالكين فيما
رمانى به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الإمام وذكرها الله تبارك
وتعالى وقال لها احذري أن تبوءي بغضب من الله عز وجل إن لم تكوفي صادقة في أيمانك فان رآها تمضي
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وإن لم تحضرها فآهاتمضي قال لها قولي وعلى غضب الله إن
كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وانما أمرت بوقفهما وتذكيرهما
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجهة (قال الشافعي)
وسواء في أيمانها والتعانها لا عنها بنفي ولد أو حمل أو بلا واحد منهما لانه لا معنى لها في الولد والولد لها بكل
حال وانما بنفي عنه هو أو يثبت قال وسواء كل زوج ووجه بالغين ليسا بغلوين على عقولهما في الموضع
الذي يلتعن فيه والقول الذي يلتعن به حرين أو مملوكين أو حر ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر
في القول الذي يلتعن به ويختلفان في الموضع الذي يلتعن فيه قال وإن لم يلاعن بينهما الإمام فائمين
ولا على المنبر أو لم يحضرهما أربع أول يحضر أحدهما وحضرا لا خرم يرتد عليهما اللعان

(ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة) أخبرنا الربيع قال قال
الشافعي فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وإن أ كذب نفسه
لم تعد إليه التلعن أو لم تلتعن حدث أولم تحدد قال وانما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقه بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمه أنه نفاه عن
أبيه وأن نفيه عن أبيه بيمينه والتعان لا يبين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا
أ كذب نفسه ألحق به الولد وجعل الحد لأن لا معنى للمرأة في نفيه وإن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها انما عنه بنفي واليها
ينسب إذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بانت منه امرأته لأنه لا يزول النسب

عن لا يكون له يعتقه ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق بعدما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث
كما وصفت فان عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فليسيد المكاتب إذا كان حيا يوم يموت وإن كان ميتا فلورثته من الرجال
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب لأن ولائه له وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكاتب عبده فأدى لم يعتق كما لو أعتقه
لم يعتق (قال المزني) هذا عندى أشبه (قال الشافعي) وبيع نجومه مفسوخ فان أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدى
إلى وكيله فاعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يقبلهم إن أوصى له بهم ويكتسبون على أنفسهم ويأخذ
فضل كسبهم وما أفادوا فان مرضوا أو عجزوا عن الكسب أنفق عليهم وإن جنوا لم يكن له أن يفديهم وبيع منهم بقدر جناباتهم ولا يجوز

(١) قوله الميراث لعله الولاء وانظره اه

بيع رقية المكاتب **فصل** قيل بيعت بريرة قيل هي المساومة بنفسها عائشة رضي الله عنها والخبرة بالجزء طابها أوقية والراضية بالبيع فان قيل فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترطى لهم الولاء قلت أنا للشافعي في هذا جوابان أحدهما يبطل الشرط ويجزى العتق ويجعله خاصا (١) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما يغلط فيه وانما جاء به هشام وحده وغيره قد خالفه وضعفه (قال المرتضى) هذا أولى به لانه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل ينكر على ناس شرطا باطلا ويأمر أهله بأجابتهم الى باطل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغلظ (قال المرتضى) وقد يحتمل أن لو صح الحديث أن يكون أراد اشترطى عليهم أن لا أن اشترى وأعتقت الولاء أى لا تغريهم واللغة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه لهم اللعنة وقال أن عليهم لعنة الله

(٢٨١)

وكذلك قال تعالى أم من يكون عليهم وكبلا وقال ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وان أسأتم فلها أى فعلها وقال ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض فقامت لهم مقام عليهم فتفهم رجل الله

(باب كتابة النصراني) (قال الشافعي) رحمه الله وتجوز كتابته النصراني بما تجوز به كتابة المسلم فان أسلم العبد ثم ترفعنا النسا فهو على الكتابة الآن يجوز فبيع على النصراني فان كاتبه على حلال عندهم حرام عندنا أبطلنا ما بقي من الكتابة فان اداها ثم يحا كما إلىنا فقد عتق العبد ولا يرد واحد منهما على صاحبه شيئا لأن ذلك مضى في النصرانية ولو أسلمنا وبقي من الكتابة شيء من حجر فقبضه السيد عتق

الانزوال الفراش ولومات أو ماتت امرأتها بعد كمال التعان لم يتوارثا لأن الفرقه وقعت بالذي وقع به نفي الولد قال ولوقالت لا ألتعن (١) أو أقذف بالزنا أو خست أو ماتت فسواء الولد من نفي والفرقة واقعة قال ولوحلف الأيمان كلها وبقي الالتهان أو حلف ثلاثة أيمان والتهن أو نقص من الأيمان أو الالتهان شيئا كانا بحالهما أيهما مات ورثه صاحبه والوالد غير منفي حتى يكمل الالتهان قال وسواء اذا لم يتم الالتهان كله في أن لا فرقة ولا نفي ولد لو جن أو عته أو غاب أو أ كذب نفسه قال وان حلف اثنتين أو ثلاثا ثم هرب فالنكاح بحاله حتى يقدر عايه فيلتعن وكذلك لو عته أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالنكاح بحاله حتى قدر عليه أو تاب اليه عقله التين فان قال هو لا ألتعن وطلبت أن يحذف لها حد وهو زوجها والولد له وان لم تطلب أن يحذف لها فطلب ذلك الرجل قد فها برتابها كان ذلك له وحده وان مات وطاب ذلك ورثها ولم تكن عفت حذها كان ذلك لهم وكذلك لومات المقدوف بها وطلب ذلك ورثته كان ذلك لهم فان طابته أو ورثتها فحذفها ثم طلبه الذي قد فها به لم يحذف له لأنه قد ف واحد ولوقالت المرأة قبل أن ينم الزوج اللعان أنا ألتعن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الامام فأمرها باللعن لم يكن ذلك شيء يدرأ به عن نفسها حد ولا يجب به حكم ومتى التعن الزوج فعلها أن تلتعن فان أبت حدث وان كانت حين التعن الزوج حائضا فسأل الزوج أن تخرج حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنعت من اليمن وهي مريضة فكانت ثيبا رجعت وكذلك ان كان في يوم بارد أو ساعة صائفة لان القتل يأتي عليها وان كانت بكر لم تحذف حتى تصح وينقص البرد والحر ثم تحذف وانما قلت تحذف اذا التعن الزوج لقول الله تعالى ويدرا عنها العذاب الآية (قال الشافعي) والعذاب الحذف كان عليها أن تحذف اذا التعن الزوج ولم تدرا عن نفسها بالالتهان قال ولو غابت أو عته أو غلبت على عقلها فاذا حضرت وثاب اليها لكانت التعن فان لم تفعل حدث وان لم ينسب اليها عقلها فلا حد ولا الالتهان لانها ليست ممن عليها الحدود ولوقال الزوج لا ألتعن وأمر بأن يقام عليه الحد فضرب بالسياط فلم يتمه حتى قال أنا ألتعن فبطلنا ذلك منه ولا شيء له فيما ناله من الحد ولو أتى على نفسه كما يقذف المرأة فيقال اثبتينه فيقول لا أتى بها فضرب بعض الحد ثم يقول أنا أتى بهم فيكون ذلك له ولو قيل للمرأة التعن فأبت فأمر بها يقام عليها الحد فأصابها بعضه ثم قالت أنا ألتعن تركت حتى تلتعن بهذا المعنى ولو قذف الرجل امرأته ونفي ولدها ثم خرس أو ذهب عقله فان الولد قبل أن يفريق فأخذه ميراثه منه ثم أفاق الزوج والتعن ونفي الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد فصدقه لم يكن عليه حد ولا لعان لها

(١) قوله أو أقذف بالزنا كذا في النسخ ولعل الصواب أو أفررت بالزنا تأمل كنهه

(٣٦ - الام خامس) بقبضه آخر كتابته ورجع على العبد بقبضته ولو اشترى مسلما فكتبه فقبضها فولان أحدهما أن الكتابة باطلة لانه ليس باخراج له من ملكه تام فان أدى جميع الكتابة عتق بكتابة فاسدة وراجعا كما وصفت والقول الآخر أنها جائزة حتى يجزى بيع عليه (قال المرتضى) القول الآخر أنه بقوله لا ممنوع من النصراني بكتابته وعسى أن يؤدي فيعتق وان عجز رزق وبيع مكانه وفي تنبيهه الكتابة اذا أسلم العبد ومولاه نصراني على ما قلت دليل وبالله التوفيق كتابته الحربى (قال الشافعي) اذا كاتب الحربى عبده في دار الحرب ثم خرج جامعا آمنين أثبت بها الآن يكون أحدت له فخراني ابطال كتابته بكتابة باطلة ولو كان السيد مسلما فالكتابة ثابتة فان سبي لم يكن رقيقا لأن له أمانا من مائة رقة اياه وكتابته الاله متأمنا عندنا وأراد اخرج منه منع وقيل ان أقت فاد (١) قوله وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومحصله ان رواية لهم غلط وسوابه عليهم اه

الحرية والافعال بعض محرمه فان ادى عتق والاولاد ان يمتد دعته الى ورثته وان في سبب اسيرين ممنوعين (قال الشافعي)
 الاول اولى لانه اذا كان في دار الحرب خيالا ينعيم ماله في دار الاسلام لانه مال له امان فوارثه فيه ميثاقه (قال الشافعي) وان خرج فسي
 فن عليه او فودى به لم يكن رقيقا ورد مال مكاتبه اليه في بلاد الحرب او غيره فان استرق وعتق مكاتبه بالاداء ومات الحربى رقيقه
 (١) لم يكن رقيقا ولا ولا لاحتسابه والمكاتب لا ولا عليه الا ان يعتق الحربى قبل موته فيكون له ولا مكاتبه وما ادى من كتابته
 لان ذلك مال كان موقوفه امان فلم يطل امانه ما كان رقيقا ولم يجعله له في حال رقه فباخذ مولا فلم يعتق كانت الامانة مؤداة (قال
 المرزى) وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما (٢٨٢) هذا والثاني لما رق كان ما ادى مكاتبه قيا وقال في كتاب السير ايضا

ولا يتبقى الولد وان صدقته حتى يلبس من الزوج فينتفى عنه بالتعانه (قال الشافعي) الولد للفراس والاصل أن
 ولد الزوجة للزوج بغير اعتراف مات الزوج أو عاش ما لم ينقه (١) أو يلاعن ولازم للعتوه ولا احتياج الى دعوة
 ولد الزوجة قال ولا يتبقى الولد عن الزوج الا في مثل الحال التي نفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
 أن العجلا في قذف امرأته وأنكر حملها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاعن بينهما ونفي الولد عنه قال
 وأظهر العجلا في قذفها عند استبانه حملها وان علم الزوج بالولد وأمكنه الحام فأتى الحام فنفاه لاعتن بينهما
 وان علم وأمكنه الحام فترك ذلك وقد أمكنه امكانا يثبت نفاه لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشقص
 صحيحا فيكون للشفيع أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفعة وهكذا كل من
 له شئ في مدة دون غيرها فقت لم يكن له ولو جحد بأن يكون يعلم بالولد فيكون له نفية حتى يقربه جاز بعد أن
 يكون الولد شيخا وهو يختلف معه اختلاف ولده قال وامكان الانتفاء من الولد ان يعلم به ويمكنه أن يلقى
 الحام كم ويكون قادرا على لقائه أو له من يلقاه فاذا كان هذا هكذا فلم ينقه لم يكن له نفية ولا وقت في هذا
 الا ما وصفت ولو قال قاتل فاذا كان حاضرا فكان هذا المدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفية فيها ثلاثة أيام
 كان مذهبها محتملا فان لم يصل الى الحام كم أو مرض أو شغل أو حبس فأشهد فيها على نفية ثم طلب بعدها
 كان مذهبها ما وصفت في غير هذا الموضع من أن الله تعالى منع من قضى بعذابه ثلاثا وان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذن للمهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثا بمكة قال وأي مدة قلت له نفية فأشهد على نفية وهو
 مشغول بأمر يخاف فوته أو يمرض لم ينقطع نفية وان كان غائبا فبلغه فأقام وهو يمكنه السير لم يكن له
 نفية الا بأن يشهد أنه على نفية ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها ولدت ولم أصدق فأقت فالقول قوله
 أو قال لم أعلم فالقول قوله ولو كان حاضرا ببلدها فقال لم أعلم أنها ولدت فالقول قوله وعليها البينة قال وان
 كان مريضا لا يقدر على الخروج أو محبوسا أو غائبا فكل هذا عذر فأى هذه الحال كان فله أن ينفيه حتى
 تأتى المدة التي لا يكون له بعدها نفية وهكذا ان كان غائبا ولونى رجل ولدا امرأته قبل موتها ثم مات قبل
 أن يلاعنها ومات قبل أن ينتفى من ولدها ثم انتفى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حية واذا قذفها
 ثم ماتت أو قذفها بعد الموت وانتفى من ولدها فلم يلتعن فلورثتها أن يحدوه

(الوقت في نفي الولد) (قال الشافعي) رحمه الله واذا أقر الرجل بحمل امرأته فولدت ولدا في ذلك الحمل
 أو أكثر ثم نفي الولد أو الولدين من الحمل لم يكن منفياعنه بلعان ولا غيره وان قذفها مع نفية فطلبت الحد
 حدلها وان لم تطلبه لم يحدلها وان لم يقذفها وقال لم تلدى هذا الولد الذى أقررت به ولا من الحمل الذى أقررت به
 فالولد لاحق ولا حدلها ولا لعان فان قال أقررت أن الحمل منى وأنا كاذب ولا أقذف فأحلف ما أرا قذفها
 (١) قوله أو يلاعن كذا في النسخ بأو والظاهر الواو كما يعلم مما قبله وما بعده اه كته مصححه

ماله مغنوما (قال المرزى)
 هذا عندى أشبه بقوله
 الذى ختم به قبل هذه
 المسئلة لانه لما بطل
 أن يملك بطل عن ماله
 ملكه (قال الشافعي)
 ولو أغار المشركون على
 مكاتب ثم استنقذه
 المسلمون كان على
 كتابته ولو كاتبه في
 بلاد الحرب ثم خرج
 المكاتب اليها مسلما
 كان حرا

(كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو
 كاتب المرتد عبده قبل
 أن يقف الحام كم ماله
 كان جائزا وقال في
 كتاب المسبر اذا دبر
 المرتد عبده ففيه ثلاثة
 أقاويل قد وصفتها
 فيه وقضيت أن جوابه
 في المكاتب أصحابها قال
 فان نهى الحام كم
 المكاتب أن يدفع الى
 المرتد كتابته فدفعها
 لم يبرأ منها وأخذها بها

فان عجز ثم أسلم السيد ألقى السيد التعيز ولو ارتد العبد ثم كاتبه جاز وكان حكم المرتد (بجناية المكاتب على سيده)
 (قال الشافعي) واذا جنى المكاتب على سيده عمدا فله القصاص في الجرح ولو ارثه القصاص في النفس أو الأرش فان أدى ذلك فهو
 على كتابته وان لم يؤد فلهم تعذيبه ولا دين لهم على عبدهم وبيع في جناية الاجنبى (باب جناية المكاتب ورققه)
 (قال الشافعي) واذا جنى عبد المكاتب فعلى سيده الأقل من قيمة عبده الجاني يوم جنى أو أرش الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة
 فهو مكاتب وله تعجيل الكتابة قبل الجناية وقبل الدين الحال ما لم يقف الحام كم لهم ماله كالحرف فيما عليه الا أنه ليس للمكاتب أن يعجل الدين
 قبل محله بغير اذن سيده فان وقف الحام كم ماله أدى الى سيده والى الناس دينهم شرعا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال
 ا قوله لم يكن رقيقا ولا ولا الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضهم لم يكن يعتق ولا ولا الخ وعبارة الام لم يكن له ولاؤه ولا لأحد الخ وهي واضحة اه

الأجنبي الآن ينظروه ومتى شاء من أنظره هجره ثم خيرا الحاكم شديده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو يباع فيها فيعطى أهل الجناية حقوقهم دون من دأبه ببيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أتبع به وسواء كانت الجنایات متفرقة أو معا وبعضها قبل التجيز وبعده يتخاصون في ثمنه معا وإن أبرأ بعضهم كان ثمنه للباقيين منهم ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء اتبعه بارش يده وأى المكاتبين جنى وكاتبهم واحدة لزمته دون أصحابه ولو كان هذا الجاني ولدا المكاتب وهب له أب من أمته أو ولد مكاتبه لم يفدي بشئ وإن قل إلا باذن السيد لأنى لأجعل له بيعهم ويسلمون فيباع منهم بقدر الجناية وما بقى بحاله يعتق بعق المكاتب أو المكاتبه وإن جنى بعض عبيده على بعض عمدا فله القصاص إلا أن يكون والد أو ابلا يقتل والد به بعيد وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد (٢٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجناية ولو كان أدى فعتق فعليه

الأقل من قيمة نفسه أو الجناية لأنه لم يجز ولو جنى جنابة أخرى ثم أدى فعتق فقها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية بشرط كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا لو كانت جنایات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب أن الجنایات متفرقة أو معا فسواء وهو عندي بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جنابة لا قصاص فيها كانت هدرًا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يحذهم لأن الحد لا يكون لغير حر

باب ما جنى على المكاتب له

(قال الشافعي) رحمه

الله وأرض ما جنى على المكاتب له ولو قتله السيد لم يكن عليه شئ لأنه مات عبداً ولو قطع يده فإن كان يعتق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما ضمن لو جنى على عبده غيره فعتق قبل أن يموت وإن كانت الكتابة غير حالية كان له تعجيل الأرض فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا (قال الشافعي) وإذا جنى عبداً على المكاتب عمدا فأراد القصاص والسيد الدية فللمكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبذنه وليس له أن يصلح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاتمة عتق كان له أخذ المال ولا قودلانه عما ولا يملك أن يملك المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المكاتب كتابته أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحد وإن لم يحلف فحلفت لقد أراد قذفها حد قال والافرار باللسان دون الصمت فلو أن رجلا رأى امرأته حبل في بطنه لم يقل في حبلها شياً ثم ولدت فنضاه فيسئل هل أقررت بحبلها فإن قال لا أو قال كنت لا أدري لم يملكه ليس بحمل لأعن ونفاه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحملها وقلت لعله يموت فاستر عليها وعلى نفسي لزمه ولم يكن له نفيه ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فنضاه حين علم به وقال لم أعلم به في غيبتي كان له نفيه بلعان ولو قالت قد علم به وأقر فقال قيل لي ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقر به وكان له نفيه ولو كان حاضراً أو غائباً فنهى به فرد على الذي نهى به خيراً ولم يقرر به لم يكن هذا اقراراً لأنه يكفى الدعاء بالدعاء ولا يكون اقراراً كما لو قال له رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك فدعاه ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقراراً بتزويج ولا ولد

« ما يكون قذفاً وما لا يكون » (قال الشافعي) رحمه الله وللعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً بقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته وله نفي ولده وجهه إذا قال هو من الزنا الذي رميتها به ولو ولدت ولداً فقال ليس بابني أو رأى حلاً فقال ليس مني ثم طلبت الحد فلا حد وللعان حتى يقفه في الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكنهم تلدها أو ولدته من زوج غيري قبلي وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسبه إلا أن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلده منه عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عيینه ما ولدته وهي زوجته أو ما ولدته في الوقت الذي إذا ولدته فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناها فإن حلفت لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنها وإن لم تحلف لزمه الولدان للولد حقاً في نفسه وتركها اليمين لا يبطل حقه في نفسه فلما لم تحلف فببرأ لزمه الولد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهي زوجته أو في وقت من الأوقات يدل على أنها ولدت له بعد تزويجه أياها بما يمكن أن يكون منه ويحدد حدا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر أحقت الولد به قال وإنما قلت إذا نفي الرجل رجل امرأته ولم يقذفها برئاً لم أعن بينهما لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هذا حلاً وإن نفي ولداً ولدت له ولم يقذفها وقال لا إلا أعنها ولا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولد وإن قذفها لا أعنها لأنه إذا لا أعنها بغير قذف فأنما يدعي أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولدت له وإنما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف ولا يجب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لا عن الرجل امرأته بولد فنفيها عنه ثم جاءت بعده بولد ستة أشهر أو أكثر وما يلزم به نسب ولد المبتوتة فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان فإن نفاه بلعان فذلك له وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين في بطن ذاق بالاول

فان خرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته ان كان قيمته ألفا وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفا وثمانه خمسمائة فاعتق بخمسمائة وقال في الاملاء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مال له غيره عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وان عجز رزق ثلثاه ولو قال ضعوا عنه كتابته فهي وصية له فيعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حالة أو دينيا بحسب في الثلث ولو كاتبه في مرضه ولا يخرج من الثلث وفقت فان أفاد السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وان لم يفد جازت كتابته ثلثه اذا كانت كتابته مثله ولم تجز في ثلثيه (قال المزني) (٢٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا تجوز كتابة بعض عبده وما أقر بقبضه

في مرضه فهو كالدين بقر بقبضه في صحته واذا وضع عنه دنائير وعليه دراهم أو شيئا وعليه غيره لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتي ان شاء الله أو شاء فلان لم يجز لانه استثناء

الوصية للعبد أن يكاتب

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكاتب عبد له لا يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا وكتب على كتابته مثله ولو لم تكن وصايا ولا مال له غيره قيل ان شئت كاتبنا ثلثك وولاء ثلثك لسيدك والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبيدي لم يكاتبوا أمة ولو قال احدي

ونفي آخر أو أقر بالآخر وزن الاول فهو سواء وهما أبناء ولا يكون حمل واحد ولدين الامن واحد فاذا أقر بأحدهما لم يكن له نفي الآخر الذي ولده معه في بطن كمالا يكون له نفي الولد الذي أقر به وان كان نفي أبيهما نفي بقدر لأمه فطلبت حدها فعليه الحد واذا ولدت ولدا فنفاه فبات الولد قبل يلتعن الأب فان التعن الأب نفي عنه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتة أو جنى عليه جنينا فأخذ الأب ديتة ردها الأب اذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا لو ولده ولدان فبات أحدهما ثم نفاهما فالتعن نفي عنه الميت والحى ولو ولدت له ولدا فنفاه بلعان ثم ولدت آخر بعده بيوم فأقر به لزماه جميعا لانه حمل واحد وحدها ان كان قد نفاه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فان نفاه وقال اللعان الأول يكفيني لانه حمل واحد لم يكن ذلك له حتى يلتعن من الآخر ولو ولد امة عالم يلتعن الابن فيهما معا وكذلك لو التعن من الاول ثم الثاني ثم نفي الثالث التعن به أيضا لا ينفي ولدا حدث الابلعان به بعينه ولو قذف رجل امرأته وبها حمل أو معها ولد أو أفر بالحمل والولد أو لم ينقه كان لازماله لأنها قد تزنى وهي حبلى منه والدمنه ويلتعن للقذف أو يحدان طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زني وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زني وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زني مستكرهة أو أصابك رجل نائمة أو زني بك صبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وان كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وان كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه الي حين لم تكن له فيه امرأه فلا حد عليه وان التعن فلا يعزر وتقع الفرقة وان لم يلتعن عزر للذي ولو قال لامرأته ان تزوجتك فأنت زانية أو اذا تزوجتك فأنت زانية أو قال لامرأته اذا قدم فلان فأنت زانية أو خيرها فقال ان اخترت نفسك فأنت زانية فلا حد ولا لعان ويؤدب ان طلبت ذلك على اظهار الفاحشة قبل نكاحها وقبل أن تختار وبعد النكاح والاختيار ولو قال رجل لامرأته يا زانية فقالت زني بك وطلبها معامالهما سألناها فان قالت عنيث أنه أصابني وهوز وجي حلفت ولا شيء عليها لان أصابته اياها ليست برتا وعليه أن يلتعن أو يحد وان قالت زني به قبل أن ينكحني فهي قاذفة له وعليها الحد ولا حد عليه لانها مقربة بالزنا ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقالت أنت أزني مني فعليه الحد أو اللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزني مني لانه ليس بقذف بالزنا اذا لم ترد به القذف ولو قال لها أنت أزني من فلانة لم يكن هذا قذفا ولا لعان ولا حد ويؤدب في الأذى فان أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني الناس لم يكن قاذفا الا بان يريد القذف ويعزر وهذا لأن هذا أكبر من قوله أنت أزني من فلانة ولو قال لامرأته يا زان كان عليه الحد أو اللعان وهذا تخيم كما يقول الرجل لملك يا مال ولحار يا حار ولو قال لها زنا في الجبل أحلفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لان

امائي لم يكاتبوا عبدا ولا خنتي وان قال أحد رقيق كان لهم الخيار في عبدا أو أمة (قال المزني) قلت أنا وأختي زنا

(باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أنكح ابنة له مكاتبه برضا عاقدات وابنته غير وارثة امالا خلافا دينهما أو لانها قاتلة فالنكاح بائت وان كانت وارثة ففسد النكاح لاسيما ملكت من زوجها بعضه فان دفع من الكتابة ما عليه الى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو الى وارث وعليه دين أرله وصايا لم يعتق الا بوصول الدين الى أهله وكل ذي حق حقه اذا لم يدفع بامر حاكم أو الى وصي

(باب عجز المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نجم فيكون له فسخها بفسرته ان كان ببلده واذا قال ليس عندي مال فأدائه قد عجزه بطلت كان عند سلطان أو غيره واحتج في ذلك بآية عمر فان سأله أن يتظره مدة يؤدي اليها نبيمه

لم يكن عليه من النظر إلا أن يحضر ماله في بيعه مكانه إلى الدية فينظر بقدر بيعه فان رجل عليه نكاح في غيبته فاشهد سيدة أن قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن ثبت بينه على حاول نكاح من يحومه فان قال قد أنظرته وبدأ إلى كتب السلطان إلى حاكم بلده فأعلمه بذلك وأنه ان لم يؤد إليه أو إلى وكيله فان لم يكن له وكيل أنظره (٢٨٥) قد روي سيرة إلى سيدة فان جاء والا عجزه

حاكم بلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجدته أدى عنه وإن لم يجد عجزه وأخذ السيد نفقته وإن وجد له مالا كان له قبل التجهيز قبل العجز عنه ورد على سيدة نفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته وجاء بشاهد أحلفه معه وأبرئه ولودفع الكتابة وكانت عرسا بصفة وعققت ثم استحق قبل له ان أدبت مكانك والارقت

باب الوصية بالمكاتب والوصية له

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل وعجزه قبل موته أو بعده لم يجز كما لو أوصى برقبته وهو لا يملكه ثم ملكه حتى يحدد وصية له به وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث فإذا أداها عتق فان أراد الذي أوصى له تأخيره والوارث تعجزه فذلك للوارث تصير رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى برقبته

زنا في الجبل رقيت في الجبل ولو قالت له هي يازانية فعلمها الحد لأنها قد أكلت القذف وزادته حرفا أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأته زنت قبل أن تزوجك حد ولا لعان لأنه أوقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته يلاعن لأنه إنما تكلم بالقذف الآن جعلته يلاعن أو يحد إذا قال الرجل لامرأته بالغ زنت وأنت صغيرة وليكني (٣) انظر إلى يوم تكلم به لأن القذف يوم يوقعه ولو قذف رجل امرأته بالزنا قبل أن ينكحها فطلبته بالحد حد ولا لعان لأن القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم يطلبها بالحد حتى نكحها ثم قذفها ولا عنها وطلبته بحد القذف قبل النكاح حد لها ولم يلاعنها حتى حد لها الإمام في القذف الأول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لا عن أو حد ولو طلبته بهما معا حد بالقذف الأول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر فان أبي حنيفة أيضا لأن حكمه فاذن فغير زوجة الحد وحكمه فاذن فزوجة حد ولا لعان فإذا التعن فالفرقة واقعة بينهما وإن لم أحده أو لا عن بينهما لم يكن حده في القذف بأوجب على من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر وكان لغيرى أن لا يحد ولا يلاعن وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحد أو طرح الحد باللعان جاز طرحهما معا وكذلك لو قذفها وامرأته معها اجنبية في كلمة واحدة حد للاجنبية ولا عن امرأته أو حد لها وأيتن سقط حدها وأيتن نكل عن أن يلعن حد لها إذا طلبت حدها ويلاعن لهن واحدة واحدة وإذا تشاحن أيتن نبدأ أفرع بينهما فأيتهن بدأ الإمام بها بغير قرعة رجوت للإمام أن لا يأثم لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحدا واحدا إذا طلبته واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته برتاين في ملكه التعن مرة أو حد مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأته أجنبية مرتين كان حد واحد ولو قذف رجل نكرا بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق إلا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لا رجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه يازانية حد ولا لعان إلا أن يكون ينفي به ولدا أو حلا فيلاعن للولد ويوقف الحمل فإذا ولدت التعن فان لم تلد حد ولو بدأ فقال يازانية أنت طالق ثلاثا التعن لأن القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثا يازانية حد ولا لعان إلا أن ينفي ولدا فيلاعن به ويسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقه ثم رجعت فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولدا فلا ينفي إلا لعان ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراما فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولدا أو يريد أن يلعن فيثبت عليها الحد إن لم تلعن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدها لا عن أو حد لأن القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يقذفها ثم تنزل زناها دليل على صدقه بزنتها ورتبتها لا تدل على أنها زانية وإذا كانت تحت المسلم نسمة فقد قذفها ثم أسلمت فطلبت حدها لا عن أو عزر ولا حد لأن القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت مملوكة فعتقت أو صبية فبلغت وإذا ملك الرجل امرأته أمرها فاختارت نفسها ثم قذفها فان كان الطلاق علك فيه الرجعة لا عن أو حد وإن كان لا علك الرجعة حد ولا يلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثا لا عن لأن القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلا عن امرأته لم يقع عليها الطلاق وللعانة السكنى ولا نفقة لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفي عنه ولدها ثم أقربه وأكذب نفسه حدان طلبت الحد وأحق به الولد وهكذا الأقرب الأب وهو مريض فطلبت حدها فلم يحد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه وإن لم يحد لأمه ولو كانت المسئلة بحالها وكان الابن

وكتابه فاسدة ففها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه في ملكه فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف بما شاء أو مثل نصفه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثله وضع عنه الكتابة كلها والفضل باطل ولو قال ضعوا عنه ما شاء فشاءها كلها لم يكن له إلا أن يبقى منها شيئا

(قال الشافعي) وإذا وطئ امرأة فولدت ما يبين أنه من مطلق الأدميين عن أوطاس
أو أصبح فهي أم ولدها لا تخالف الملوكة في أحكامها غير أنها لا تخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذا ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يبين
فمنه من خلق آدمي سألنا عدولا من (٢٨٦) النساء فإن زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدمي كانت به أم ولد فإن

شككن لم تكن به أم
ولد وولد أم الولد بمنزلة
يعتقون بعقوبتها كانوا من
حلال أو حرام ولومات
قبلهم ثم مات السيد
عتقوا بونه كأهم ولو
اشترى امرأته وهي أمة
حامل منه ثم وضعت عنده
عتق ولدها منه ولم تكن
أم ولده أبدا حتى تحمل
منه وهي في ملكه
ولم يكتب أن يبيع أم
ولده فإن أوصى رجل لأم
ولده أو ولد برة يخرج
من الثلث فهي جائزة
لأنهما يعتقان بعمته ولو
جنت أم الولد جناية
ضمن السيد الأقل من
الأرض أو القيمة فإن أدى
قيمتها ثم عادت بجنت
ففيها قولان أحدهما أن
إسلامه قيمتها كإسلامه
بدينها ويرجع المجني
عليه الثاني بأرض
جنايته على المجني عليه
الأول فيشتركان فيها
بقدر جناتيهما ثم هكذا
كلما جنت ويدخل
فيه أن إسلامه قيمتها إذا
كان كإسلام دينها
إلى الأول لزم الأول
أخراجها إلى الثاني إذا

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت وللأب مال أو لأمه له أوله ولد أو لولده ثبتت نسبته منه ووورثه
الأب ولو كان قتل فانتسب إليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد المتني عن أبيه منع ميراثه من قبل
أبيه في حياته لأنه كان منفيًا عن ميراثه الذي منعه لأن أصل أمره أن نسبته ثابتة فانه انما هو منفي ما كان
أبوه ملاءمة مقيما على نفسه باللعان وإذا التعن الزوجان بولد أو غير ولد ثم قذف الزوج امرأته التي لا عن فلا حد
عليه كما لو حدها بقذف فقد نفى ما يحد ثابته ونهى عن قذفها فإن انتهى والاعزر وإذا قذفها غير الزوج
الذي لا عن فاعليه الحد وإذا قال رجل لابن ملاءمة لست ابن فلان أحلف ما أراذ قذف أمه ولا حد عليه لأنها
قد حكمنا أنه ليس ابنه ولو أراذ قذف أمه حددناه ولو قال بعد ما يقرأ الذي نفاها أنه ابنه أو يكذب نفسه
لست ابن فلان كان قاذفا لأمه فإن طلبت الحد حدها إن كانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة عزز
وإذا قذف الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافرة فعليه البينة أنهما حرة مسلمة والقول قوله مع يمينه إن لم تكن
بينة لأنه يؤخذ منه الحد ولو ادعى الأب الولد فطلبت المرأة حدها حدها ولزمه الولد وإن لم تطلبه لزمه الولد
ولا يحد ومتى طلبته حدها ولو قذفها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حدها وحدها لأن اللعان بطل وصار
مفتريا عليها مرتين فأما الأجنبية فيحد لها قبل اعتراف الأب بالولد وبعد ولو قامت بينة على الأب أنه أكذب
نفسه في اللعان أو أقرب بالولد لزمه وإن جحد وحدها طلبت الحد ولو أقامت بينة أنه قذفها أو كذب نفسه
حد ولم يلتعن إذا طلبت وإن جحد ذلك كله ولو قال رجل لامرأته يا زانية ثم قال عنت زنا في الجبل حد
أولا عن لأن هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال يا زانية في الجبل أحلف ما أراذ إلا الرقي في الجبل
ولا حد فإن لم يحلف حدها إذا حلفت لقد أراذ القذف ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جارية أو يا غيلة
أو يا ردية أو يا فاسقة وقال لم أراذ الزنا أحلفه ما أراذ ترتيتها وعز في أذاها ولو قال لها يا غيلة أو يا شبيقة أو ما أشبه
هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قال لها أنت تحبين الجماع أو تحبين الظلمة أو تحبين الخلوات فعليه
في هذا كله أن طلبت البين يمينه

(الشهادة في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته
معا بالزنا لا عن الرجل فإن لم يلتعن حدان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون
عند أكثر المقتنين قذفة يحدون إذا لم يمتوا أربعة والزوج منفردا يلاعن ولا يحد قال وإذا زعم الزوج أنه
رأها تزنني فبين أنها قد وترته في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكثر ما له أو تشتم عرضه أو تناله بشد يد ضرب
من أجل ما يبقى عليه من العار في نفسه برئها عنده على ولده فلا عداوة تصير إليهما فيما بينهما وبينه أكثر
من هذا تكاد تبلغ هذا ونحن لا نجيز شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد عليها ليس مما وصفت بسبيل
وسواء قذف الزوج امرأته أو جاءها شاهد عليها بالزنا هو بكل حال قاذف فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة
بالزنا حدت ولم يلاعن إلا أن يتني ولد لها بذلك الزنا فيحد أو يلتعن فينفي الولد وإن قذفها واتني من حدها
وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيلتعن أن أراذني الولد فإن لم يلتعن لم تنفقه عنه ولم يحد
حتى تلد ثم يحد بعد الولادة ولو جاء بشاهدين يشهدان على أقرارها بالزنا وهي تجحد فلا حد عليها ولا عليه
ولا لعان ولو كان الشاهدان ابنيه منها أو من غيرهما لم تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد لوالده ولو كان
الشاهدان ابنيه من غيرهما جازت شهادتهما عليها لأنهما يبطلان عنه حدها ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من
الحد إلا أن تشاء هي أن يثبت عليها فحد وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة شهداء متفرقين يشهدون

بلغ أرض الجناية قيمتها * والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية فإن عادت جنت وقد دفع الأرض رجع
على السيد وهكذا كلما جنت (قال المرنزي) والثاني أشبهه عندى بالحق لأن إسلام قيمتها لو كان كإسلام دينها لوجب أن تكون
الجناية الثانية على قيمتها وبطلت الشركة وفي إجماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول وفي إبطاله ثبوت القول الآخر لا وجه لقول ثالث

عليها بالناسقطة عنه الحد وحدث وان كان تنق مع ذلك ولد الم ينق عنه حتى يلمن هو ولو شهد ابنا المرأة
على أبيهما أنه قذف أمهما والاب يحسد والام ندعى فالشهادة باطلة لانهما يشهدان لأمهما وكذلك لو شهد
أبوها وابنها أو شهد رجل وامرأتان لا تجوز شهادة النساء في غير الاموال وما لا يراه الرجال ولو شهد لامرأة
ابن لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها أو على أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لامهما ولو شهد شاهد
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يحسد
لم يكن عليه حد ولا لعان لان الاقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال
لابنهما منه يا ولد الزنا لم تجز الشهادة فاذا لم تجز فلا حد ولا لعان وان طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها
فان حلف برئ وان نكل حلفت لقد قذفها ثم قيل له ان التعت والاحدوت وكذلك لو ادعت عليه القذف
ولم تقم عليه شاهد أحلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربية في مقام واحد أو مقامين
فسواء لا تجوز الشهادة لان كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها
زنى بك فلان وآخر أنه قال لها زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة لان هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين
مفترقين ولو قذفها برجل بعينه فجاءت تطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له ان التعت فلا حد للرجل
وان لم تلتعن حددت لهما احدا واحدا لانه قذف واحد وان جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة ميتة
أو حية التعت وبطل عنه الحد فان لم يلتعن حد وكذلك ان كانت المرأة حية ولم تطلب الحد أو ميتة ولم تطلب
ذلك ورثتها قيل له ان شئت التعت فدرأت حد المرأة والرجل وان شئت لم تلتعن فحددت لأبيهما طلب فان
جاء الآخر فطلب حده لم يكن له لان حكمه حكم الواحد اذا كان لعان واحد واذا شهد عليه شاهدان أنه
قذف أمهما وامرأته في كلمتين متفرقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لامهما وسواء كانت
المقذوفة مع أمهما امرأة القاذف وأمهما امرأة أو لم يكونا أو كانت احدهما ولم تكن الأخرى واذا شهد
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعمد لا فيحد أو يلتعن وان شهد شاهد فشاعت أن يحلف أحلف
وان لم تشأم بحبس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان واذا شهد ابنا الرجل على أبيهما وأمهما
امرأة أبيهما أنه قذف امرأته غير أمهما جازت شهادتهما لانهما شاهدان عليه بحسد والاب ان يلتعن وليس
ذلك عليه فالتعانه احداث طلاق ولم يشهدا عليه بطلاق ولو شهدا أنه طلق امرأته غير أمهما فقد قيل
ترد شهادتهما لان أمهما تنفرد بأبيهما وما هذا عندى بين لان لأبيهما أن ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جر
منفعة الى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولأن شاهدين شهدا
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم ماتا مضى عليه الحد أو اللعان وكذلك لو عميا ولو تغيرت حالهما
حتى يصيرا ممن لا تجوز شهادتهما بفسق فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد واللعان غير
محجورين في أنفسهما قال وتقبل الوكالة في تبيت البينة على الحدود فاذا أراد القاضي يقيم الحد أو يأخذ
اللعان أحضر المأخوذ لها الحد واللعان ان كانت حية حاضرة واذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقامت المرأة
البينة بالقذف أجزا شهادتهما لا تاليس انما ردناهما بان لم يكونا شهدا عدولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا
أو لم يكونوا عدولا ولو كان شهيد على ذاك حران مسلمان محجور حان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما ثم عدلا
وطلبت المرأة حدها لم يكن لها من قبل أنا حكمنا على هذين بان شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد
يكون شاهد الو كان عدلا غير عدو ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع ثبت حقا لأحد أو عليه في تلك
الحال التي لا يجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوز فيها شهادتهم أجزتها وكذلك
أن يكون عدوانا لرجل أو فاسقان سمعا رجلا لا يقذف امرأته فلم تطلب ذلك المرأة أو طلبته فلم يشهدا حتى

ذهبت عداوتهم للرجل أو عدل جازت شهادتهما لأنه لم يحكم بردهما حتى يشهدا وكذلك العبيد يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبيد ويسلم الكفار فإذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بينة فجاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها بإقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الإقرار حتى يقام عليها الحد ولو جاء بشاهد واحد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرا عنه الحد لأن شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحد أو يلاعن وكذلك لو شهد عليها بئها منه بالإقرار بالزنا كانت شهادتهما لأبهما باطلا وحدا ولا عن ولو عفت امرأته عن القذف أو أجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن لها ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قدا دعيا عليه أنه قذفهما ثم شهدا أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفهما لم أجر شهادتهما للمرأة لأن دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة ولو عفو القذف لم أجر شهادتهما عليه لامرأته الآن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لامرأته لأنه لا شيء قد اختبرت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي كان عداوة وليس له بخصمين ولا يخرجان بعداوة ولا خصومة وإذا أقرت المرأة بالزنا مرة فلا حد على من قذفها وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع القذف فلا حد ولا لعان ويعزر إلا أن يلتعن ولو كان شاهد المرأة شهدا أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة لأن كل واحد من البيتين تكذب الأخرى في أن لها الحد فلا يحد ويعزر إلا أن يلتعن ولو لم يقيم بينة وشهد شاهداهما على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج كانت يوم قذفتها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم البينة أنها كانت حرة مسلمة فإن كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد والعان إلا أن يقيم البينة على أنها كانت حرة مسلمة يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بينة على أنها زانية أو مقربة بالزنا وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين فإن لم يأت بينة حدا ولا عن وإذا قذف الرجل امرأته فرافعته وهي بالغة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البينة أنه قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافا من البينة وكان هذان قذفين قذف في الصغير وقذف في الكبير وعليه الحد إلا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهود المرأة كانت حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت صبية أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحد من البيتين تكذب الأخرى ولو أقامت المرأة بينة أن الزوج أقرب بولدها لم يكن له أن ينفيه فإن فعل وقذفها فتى أقامت المرأة البينة أن زوجها قذفها بعد أو أقرأ أخذها بجدها إلا أن يلاعن فارقها أو لم يفارقها ولو فارقها وكانت عند زوج غيره فطلبت حدها حد لها إلا أن يلتعن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عابها أو عن غير رجل قال يلاعن (قال الشافعي) من حلف بالله أو باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشيء غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لم يعدان كان ممنوعا من الجماع إلا بشيء يلزمه ما ألزم نفسه مما لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب ولا بدل منه فليس بمول وهو خارج من الإيلاء

كما قال إن الشهر في الأمة يقوم مقام الحيضة وقد قال في باب استبراء أم الولد في كتاب العدد لا تحل أم الولد للزواج إن كانت ممن لا تحيض إلا بشهر وهذا أولى بقوله وأشبه بأصله وبأنه التوفيق (قال المزني) قلت أنا قد قطع في خمسة عشر كتابا يعتق أمهات الأولاد ووقف في غيرها وقال في كتاب النكاح القديم ليس له أن يزوجهما بغير إذنهما وقال في هذا الكتاب أنها كالمملوكة في جميع أحكامها إلا أنها لا تباع وفي كتاب الرجعة له أن يتخذهما وهي كارهة (قال المزني) قلت أنا وهذا أصح قوليه لأن رفقها لم يزل فكذلك ما كان له من وطئها وخدمتها وانكاحها بغير إذنها لم يزل وبالله التوفيق

تم بحمد الله كتاب مختصر المزني ويليه في الهامش كتاب مسند الإمام الشافعي رضي الله عنه

تم الجزء الخامس من الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه
ويليه الجزء السادس وأوله أصل تحريم القتل

صحيفة	صحيفة
٧٢ غم الرجل وخنقه	٥٤ ما يكون به القصاص
٧٢ الحكومة	٥٥ العلل في القود
٧٤ التقاء الفارسين	٥٦ ذهاب البصر
٧٥ صدمة الرجل الآخر	٥٨ النقص في البصر
٧٥ اصطدام السفينتين	٥٨ اختلاف الجاني والمجنى عليه في البصر
٧٥ جناية السلطان	٥٩ الجناية على العين القائمة
٧٧ ميراث الدية	٥٩ في السمع
٧٧ عفو المجنى عليه في العمد والخطا	٥٩ الرجل يعمد الرجلين بالضربة أو الرمية
٧٨ القسامة	٦٠ النقص في الجاني المقتص منه
٧٩ من يقسم ويقسم فيه وعليه	٦١ الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيد منه
٨٠ الورثة يقسمون	٦١ الجراح بعد الجراح
٨١ بيان ما يخلف عليه القسامة	٦٢ الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجنبي فيقتله
٨١ عدد الأيمان على كل حالف	٦٣ الجناية على اليدين والرجلين
٨٢ نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن	٦٤ الرجلين
يدعى عليهم	٦٥ الألتين
٨٣ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف	٦٥ الأثنين
ولا يسقطها	٦٥ الجناية على ركب المرأة
٨٣ الخطأ والعمد في القسامة	٦٦ عقل الاصابع
٨٤ القسامة بالبيئة وغيرها	٦٧ أرش الموضحة
٨٥ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم	٦٨ الهاشمة
٨٥ باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم	٦٨ المنقلة
٨٦ قتل الرجل في الجماعة	٦٨ المأمومة - مادون الموضحة من الشجاج -
٨٦ نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان	الشجاج في الوجه
٨٦ باب دعوى الدم	٦٨ الجائفة
٨٧ باب كيف اليمين على الدم	٦٩ ما لا يكون جائفة
٨٧ عين المدعى على القتل	٦٩ كسر العظام
٨٧ عين المدعى عليه من اقراره	٧٠ العوج والعرج في كسر العظام
٨٧ عين مدعى الدم	٧٠ كسر الصلب والعنق
٨٧ التحفظ في اليمين	٧١ كسر الصلب
٨٨ عتق أمهات الأولاد والجناية عليهن	٧١ النواقذ في العظام
٨٨ الجناية على أم الولد	٧١ ذهاب العقل من الجناية
٨٩ مسئلة الجنين	٧٢ سلخ الجلد
٩٠ الجناية على العبد	٧٢ قطع الاظفار

صحيفة	صحيفة
١٠٩ دية الأذنين	٩١ (ديات الخطا)
١٠٩ دية الشفتين	٩١ ديات الرجال الاحرار المسلمين
١١٠ دية اللحيين	٩٢ دية المعاهد
١١٠ دية الأسنان	٩٢ دية المرأة
١١٢ ما يحدث من النقص في الاسنان	٩٣ دية الخنثى
١١٢ العيب في ألوان الأسنان	٩٣ دية الجنين
١١٣ أسنان الصبي - السن الزائدة	٩٥ جنين المرأة الحرة
١١٣ قلع السن وكسرها	٩٦ جنين الذمية
١١٤ حلتى الثديين	٩٧ جنين الأمة
١١٤ النكاح على أرض الجنابة	٩٧ جنين الأمة تعتق والذمية تسلم
١١٥ (كتاب الحدود وصفة النفي)	٩٨ حاول الدية
١١٦ السارق توهب له السرقة	٩٨ أسنان الابل في العمد وشبه العمد
١١٧ ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق	٩٩ أسنان الابل في الخطا
١١٨ باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده	٩٩ في تغليظ الدية
١١٨ في الثمر الرطب يسرق	٩٩ أى الابل على العاقلة
١١٩ باب النفي والاعتراف في الزنا	١٠٠ إعواز الابل
١٢١ ما جاء في حد الرجل أمتة اذا زنت	١٠١ العيب في الابل
١٢٢ باب ما جاء في الضرير من خلقت له لامن مرض يصيب الحد	١٠٢ ما تحمل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم
١٢٢ الشهادة في الزنا	١٠٢ عقل الموالى
١٢٤ باب أن الحدود وكفارات	١٠٢ عقل الخلفاء
١٢٤ باب حد الذميين اذا زنوا	١٠٢ عقل من لا يعرف نسبه
١٣٠ حد الخمر	١٠٣ أين تكون العاقلة
١٣١ باب ضرب النساء	١٠٣ جاع الديات فيما دون النفس
١٣١ السوط الذي يضرب به	١٠٤ باب دية الأنف
١٣٢ باب الوقت في العقوبة والعفو عنها	١٠٤ الدية على المارن
١٣٢ صفة النفي	١٠٤ كسر الأنف وذهاب الشم
١٣٣ حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الرانى	١٠٥ الدية في اللسان
١٣٥ باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود	١٠٦ اللهاة
١٣٥ باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توهب له السرقة بعدما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه	١٠٦ دية الذكر
	١٠٧ ذكر الخنثى
	١٠٨ دية العينين
	١٠٨ دية أشفار العينين
	١٠٨ دية الحاجبين والحية والرأس

صفحة	صفحة
١٦٨ مسألة الإبراء	١٣٧ قطع المملوك بأقراره وقطعه وهو آبق
١٧٠ باب خطأ الطبيب والامام يؤدب	١٣٨ قطع الأطراف كلها
١٧٢ الجمل الصؤل	١٣٨ من يجب عليه القطع
١٧٣ الاستحقاق	١٣٨ ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة
١٧٥ الأشربة	١٣٩ غرم السارق
١٧٨ الولية	١٣٩ حد قاطع الطريق
١٧٩ صدقة الشافعي رضي الله عنه	١٤١ الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق
١٨٠ البحيرة والوصيلة والسائبة والحام	وغير ذلك
١٨٣ بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام	١٤٢ حد الثيب الزاني
١٨٤ باب تفريع العتق	١٤٤ ما يدرأ فيه الحد في الزنا ولا يدرأ
١٨٥ الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن	١٤٥ باب المرتد الكبير
١٨٦ الخلاف في الموالى	١٤٥ باب ما يحرم به الدم من الاسلام
١٨٩ تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام	١٤٧ تفريع المرتد
١٩٠ الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل	١٤٩ الشهادة على المرتد
١٩١ إقرار بشكاح مفسوخ	١٤٩ مال المرتد وزوجة المرتد
١٩١ وضع كتاب عتق عبد	١٥١ مال المرتد
١٩٢ كراء الدور	١٥٢ المكروه على الردة
١٩٣ باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد	١٥٣ ما أحدث المرتد في حال ردة في ماله
١٩٣ شراء عبد آخر	١٥٣ جنابة المرتد
١٩٥ بيع البراءة	١٥٤ الجنابة على المرتد
١٩٥ الاختلاف في العيب	١٥٤ الدين على المرتد
١٩٨ وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي	١٥٥ الدين للمرتد
١٩٩ وثيقة في المدبر	١٥٥ ذبيحة المرتد
١٩٩ (كتاب الأفضية)	١٥٥ نكاح المرتد
٢٠١ أدب القاضي وما يستحب للقاضي	١٥٥ الخلاف في المرتد
٢٠١ الاقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر	١٥٦ تكلف الحجّة على قائل القول الأول وعلى من
٢٠٧ مشاوره القاضي	قال أقبل إظهار التوبة اذا كان رجوع الى دين
٢٠٧ حكم القاضي	يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره
٢٠٨ مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة	١٥٩ خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة
الشهود	١٦٥ اصطدام السفينتين والفارسين
٢١٠ ما تجوز به شهادة أهل الأهواء	١٦٦ مسألة الحمام والخاتن والبيطار
٢١١ شهادة أهل الأشربة	١٦٧ مسألة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت
٢١١ شهادة أهل العصبية	١٦٧ جنابة معلم الكتاب

صفحة	صفحة
٢٣٦ اقرار الوارث ودعوى الاعاجم	٢١٢ شهادة الشعراء
٢٣٦ دعوى الاعاجم	٢١٣ شهادة أهل اللعب
٢٣٧ (الدعوى والبيّنات)	٢١٣ شهادة من يأخذ الجعل على الخير
٢٤٢ باب الدعوى في الميراث	٢١٣ شهادة السؤال
٢٤٤ باب الشهادة على الشهادة	٢١٤ شهادة القاذف
٢٤٦ باب شهادة أهل الذمة في الموارث	٢١٦ كتاب القاضي
٢٤٨ باب الدعوى بين احدهما في وقت قبل وقت صاحبه	٢١٦ القسم
٢٤٩ باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة	٢١٦ الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه
٢٥٨ باب الدعوى في البيع	٢١٧ كتاب القاضي الى القاضي
٢٦٣ باب دعوى الولد	٢١٩ أجر القسم
٢٧٣ اليمين مع الشاهد	٢١٩ السهمان في القسم
٢٧٥ ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد	٢٢٠ ما يرد من القسم بادعاء بعض المقسوم
٢٧٩ الامتناع من اليمين وكيف اليمين	٢٢٤ الاقرار والمواهب
	٢٣٣ باب الشركة
	٢٣٥ اقرار أحد الابنين بالآخر

(تمت فهرست الصلح ويلها ما بالهامش)

(فهرسة كتاب مسند الامام الشافعي رضي الله عنه
الذي بهامش الجزء السادس من كتاب الام)

صحيفة	صحيفة
باب ماخرج من كتاب الوضوء	٢
ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة	٣٠
ومن كتاب الأمان في الصلاة	٧٠
ومن كتاب الامامة	٧٩
ومن كتاب ايجاب الجمعة	٩٤
كتاب العيدين	١٠٦
ومن كتاب الصوم والصلاة والعيدين	١١٦
والاستسقاء وغيرها	
ومن كتاب الزكاة من أوله الا ما كان معادا	١١٩
ومن كتاب اباحة الطلاق	١٣٠
ومن كتاب الصيام الكبير	١٣١
ومن كتاب المناسك	١٣٣
ومن كتاب البيوع	١٥٠
ومن كتاب الرهن	١٥٦
ومن كتاب البين مع الشاهد الواحد	١٥٦
ومن كتاب اختلاف الحديث	١٥٨
ومن كتاب الطلاق	١٨٠
ومن كتاب العتق	١٨١
ومن كتاب جراح العمد	١٨٢
ومن كتاب المكاتب	١٨٨
ومن كتاب الجزية	١٨٨
ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله	١٩٠
عنهما	
ومن كتاب الرسالة الا ما كان معادا	٢٠٢
ومن كتاب الصداق والايلاء	٢١٠
ومن كتاب الصرف	٢١٢
ومن كتاب الرهون والاجارات	٢١٢
ومن كتاب الشغار	٢١٣
ومن كتاب التطهار واللعان	٢١٤
ومن كتاب الخلع والتشوز	٢١٦
ومن كتاب ابطال الاستحسان	٢١٩
ومن كتاب أحكام القرآن	٢١٩
ومن كتاب الأشربة وفضائل قریش وغيره	٢٢٦
ومن كتاب الأشربة	٢٢٨
ومن كتاب عشرة النساء	٢٣١
ومن كتاب التعريض بالخطبة	٢٣٣
ومن كتاب الطلاق والرجعة	٢٣٤
ومن كتاب العدد الا ما كان منه معادا	٢٣٥
ومن كتاب القرعة والنفقة على الأفارب	٢٤٠
ومن كتاب الرضاع	٢٤٠
ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء	٢٤٣
والحيض	
ومن كتاب قتال أهل البغي	٢٤٤
ومن كتاب قتال المشركين	٢٤٤
ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره	٢٤٥
ومن كتاب قسم النفي	٢٤٩
ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم	٢٥١
وكتاب المدبر	
ومن كتاب التفليس	٢٥٢
ومن كتاب الدعوى والبيئات	٢٥٣
ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٥٣
والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره	
ومن كتاب المزارعة وكراء الارضين	٢٥٤
ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة	٢٥٤
ومن كتاب البحيرة والسائبة	٢٥٦
ومن كتاب الصيد والذبايح	٢٥٧
ومن كتاب الديات والقصاص	٢٥٨
ومن كتاب جراح الخطا	٢٦٠

صحيفة	صحيفة
٢٧٤ ومن كتاب النكاح من الاملاء	٢٦١ ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف
٢٧٤ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه	٢٦٢ ومن كتاب الكسوف
٢٧٤ ومن كتاب أدب القاضي	٢٦٢ ومن كتاب الكفارات والنذور والاثمان
٢٧٥ ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الارضين	٢٦٢ ومن كتاب السير على سيراواقدي
الخ	٢٦٣ ومن كتاب جماع العلم
٢٧٧ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع من الشافعي	٢٦٣ ومن كتاب الجنائز والحدود
رضي الله عنه	٢٦٨ ومن كتاب الحج من الامالى
٢٧٧ ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم يسمع	٢٧٢ ومن كتاب مختصر الحج الكبير
الربيع من الشافعي	٢٧٣ ومن كتاب النكاح من الاملاء

(تمت)

الجزء السادس

من كتاب الأثم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مسند الامام الشافعی ثم کتاب اختلاف الحديث له ایضاً رحمه الله)

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه.

(تتبعه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها ذكره كلفنا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسوفاً عن التعمير وقانوننا
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على محمد كلما
ذكره اذا كرون وصل
على محمد كلما غفل عن
ذكره الغافلون

(باب ما خرج من كتاب
الوضوء) أخبرنا الامام أبو
عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رضی الله عنه
أخبرنا مالك بن أنس عن
صفوان بن سليم عن
سعيد بن سلمه رجل
من آل ابن الأزرقي أن
المغيرة بن أبي بردة
وهو من بني عبد الدار
أخبره أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه يقول
سأل رجل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله انا تركت

البحر . ونحمل معنا
القليل من الماء فان
توضأناه عطشنا
أفتوضأ بماء البحر
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو
الطهور وماؤه الحل
مبتيته . أنبأنا الثقة عن
الوليد بن كثير عن محمد
ابن عباد بن جعفر عن
عبد الله بن عبد الله بن
عمر عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب جراح العمد)

(أصل تحريم القتل من القرآن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولا
تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به الآية وقال الله عز وجل ولا تقتلوا النفس التي
حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما الآية وقال الله تبارك وتعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخرون لا
يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق وقال أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض الآية وقال الله
عز وجل واتل عليهم نبا ابني آدم بالحق اذ قريا قريا بآفة ما قبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر الى فأصح من
النادمين وقال عز وجل ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية

(قتل الولدان) قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل تعالوا
أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركو به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم
وابائهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية وقال جل ثناؤه واذنا الموءودة سئلت بأي ذنب
قتلت وقال وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (قال الشافعي) كان بعض العرب
يقتل الاناث من ولدها صغارا خوفا العيلة عليهم والعار بهم فلما هيى الله عزذ كره عن ذلك من أولاد
المشركين دل على تثبيت النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب وكذلك دلت عليه السنة مع ما دل
عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم الآية

(قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي معاوية وعمرو الخفي قال سمعت أبا عمرو الشيباني يقول سمعت ابن مسعود يقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الكبائر أكبر فقال أن تجعل لله ندا وهو خلقك قلت ثم أي قال أن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك

(تحريم القتل من السنة) أخبرنا الثقة عن جاد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كثر بعد إيمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل ثلاث كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد احصانه أو قتل نفس عمدا بغير حق وهذا موضوع في مواضعه (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد حصوا مائة دماء لهم وأهلهم إلا بحقها وحسابهم على الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حماد عن الألب بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرأيت إن أقيمت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعه هاتم لاذمني بشجرة فقال أسلمت لله أفاقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفاقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه عزاءك قبل أن تقتله وإنك بمنزلة قاتل من قبل أن يقول كلمته التي قال (قال الربيع) معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنك بمنزلة قاتل من قبل أن يقول كلمته التي قال إذا كان مباح الدم قبل أن يقتله وإنك بمنزلة مباح الدم من قبل أن يقتله قبل أن يقول كلمته التي قال إذا كان مباح الدم قبل أن يقولها إلا أن يكون كافرا مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن أبي فلابة عن ثابت بن الضحك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه بشيء من الدنيا عذب به يوم القيامة أخبرنا مسلم بن خالد بن أسناد لا يخضرني ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقتيل فقال من بدفلم يذكره أحد فغضب ثم قال والذي نفسي بيده لو اشتد فيه أهل السماء وأهل الأرض (١) لا كبهم الله في النار وأخبرنا مسلم أيضا بأسنا لا أحد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا أخبرنا الثقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أغان على قتل امرئ مسلم بشرط كلمة لقي الله مكتوب بين عيينة آيس من رحمة الله مع التشديد في القتل

(جماع إيجاب القصاص في العمد) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله جل وعز ومن قتل مظالم فقد جعلنا لوليها سلطانا فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم قال الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى فالعصا عصا إنما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعل فاحكم الله عز وجل في فرض القصاص في كتابه وأبانت السنة لمن هو وعلى من هو (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وحديث قائم به رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب أن أعدى الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه ما كان في الصحيفة التي كانت في قرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان من العن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله جل ذكره على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم أرعن عيسى بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى

قال إذا كان الماء قلتي
لم يحمل نجسا أو نجسا
أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا
شرب الكلب من إناء
أحدكم فليغسله سبع
مرات أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا وُغِ
الكلب في إناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
أخبرنا ابن عيينة عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إذا وُغِ الكلب في
إناء أحدكم فليغسله
سبع مرات أولا هن
أو أخرا هن بالزنا
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن شام عن فاطمة
عن أمها قالت سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن داء يفسد بصيب
الرب فقال حثيه ثم
أفرصه بالماء ثم رشه
(١) قوله لا كبهم هكذا
في النسخ التي بيدنا ومثله
في صحيح الترمذي وغيره

مخالف لما اشتهر وذكره أهل اللغة والصرف من أن كب الثلاث متعدوا كب الرباعي لازم وانه من النور كنبه محمد بن

وصلى فيه * أخبرنا
الربيع عن الشافعي في
أول الكتاب ثنا شفيان
ابن عيينة أخبرنا هشام
ابن عروة أنه سمع امرأته
فاطمة بنت المنذر تقول
سمعت جدتي أسماء بنت
أبي بكر تقول سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحيضة فذكر
مثله * أخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن
أسماء ابنة أبي بكر قالت
سألت امرأة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله
أرأيت أحدا إذا
أصاب ثوبها الدم من
الحيضة كيف تصنع
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لها إذا أصاب
ثوب أحدا كن الدم من
الحيضة فلتقرصه ثم
لتنضجه بالماء ثم تصل
فيه * أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن أبي
حبيبة أو ابن حبيبة
عن داود بن الحصين
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه سئل أنتوضأ بما

الله عليه وسلم من اعتبط مؤثما يقتل فهو قودبه إلا أن يرضى ولي المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه
لا يقبل منه صرف ولا عدل أخبرنا شفيان بن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن أبي جرح عن إيا بن لقيط عن أبي رمنة
قال دخلت مع أبي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
دعني أعالج هذا الذي يظهره فاني طيب فقال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك
فقال ابني أشهد به فقال أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه

(من عليه القصاص في القتل وما دونه) قال الشافعي لا قصاص على من لم تجب عليه الحدود
وذلك من لم يحتلم من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة وكل مغلوب على عقله
بأي وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكر فان القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح وكل من قلنا
عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره (قال الشافعي) وإذا
أقر الرجل البالغ وهو غير محجور عليه بالغ يجوز إقراره أنه جنى جنابة عمدا أو وصف الجنابة فأثبتها ثم جن
أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرش الخطأ في ماله ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق
منه (قال الشافعي) ولو أقر بجنى لله من زنا أو ارتد ثم ذهب عقله لم أقم عليه حد الزنا ولم أقتله بالردة لاني
أحتاج إلى ثبوته على الإفرا بالزنا وهو يعقل وذلك أحتاج إلى أن أقول له وهو يعقل ان لم ترجع إلى
الاسلام قتلته (قال الشافعي) ولو أقر وهو بالغ أنه جنى على رجل جنابة عمدا أو قال كنت يوم جنيت عليه
صغيرا كان القول قوله في أن لا قود عليه وعليه أرشها في ماله خطأ فان أقر بها خطأ لم يضمن العاقلة ما أقرب
وضمنه هو في ماله ولو قال كنت يوم جنيت عليه ذاهب العقل بالغافان كان يعلم أنه ذهب عقله قبل منه وان
لم يعلم أقيد المجنى عليه منه (قال الشافعي) وحيث قبلت منه فعليه اليمين أن طلبها المدعي (قال الشافعي)
ولو شهد الشهود على رجل أنه جنى على رجل جنابة عمدا أو أنهم أكان بالغاً أو صغيراً فان لم يثبتوه بالغاً
والشهود عليه ينكر الجنابة أو يقول كانت وأنا صغير جعلتها جنابة صغير وجعلت أرشها في ماله ولم أقدمه
(قال) ولو أن رجلاً يجن ويفيق جنى على رجل فقال جنيت عليه في حال جنوني كان القول قوله ولو شهد
الشهود عليه بالجنابة ولم يثبتوا كان ذلك في حال جنونه أو أفاقته كان هكذا وان أثبتوا أنه كان في حال أفاقته
فعليه القصاص وهكذا من غلب على عقله بمرض أو وجه من الوجوه ما كان غير السكر
ولو أثبتوا أن مجنوناً جنى وهو سكران وقالوا لا ندري ذهاب عقله من السكر أو من العارض الذي به جعلت
القول قوله ولو أثبتوا أنه كان مفيقاً من الجنون وأن السكر كان أذهب عقله جعلت عليه القود ولو شهد
شهود على أنه جنى مغلوباً على عقله وآخر أن أنه جنى هذه الجنابة غير مغلوب على عقله ألغيت البيتين
لتكافئهما وجعلت القول قوله مع عيینه ولو كان يجن ويفيق فشهد له شهود بأنه جنى مغلوباً على عقله وقال
هو بل جنيت وأنا أعقل قبلت قوله وجعلت عليه القود

(باب العمد الذي يكون فيه القصاص) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاع القتل
ثلاثة وجوه عمد فيه قصاص فالولي المجنى عليه عمد القصاص ان شاء وعمد بغيره فيه قصاص وخطأ فليس
في واحد من هذين الوجهين قصاص (قال) فالعمد في النفس بما فيه القصاص أن يعمد الرجل الرجل
فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لينهر الدم ويذهب في اللحم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل
والجراح وهو الحديد المدد كالسيف والسكين والخنجر وسنان الرمح والمخيط وما أشبه مما يشق بجده إذا
ضرب أو رمى به الجلد والعظم دون ثقله فيجرح (قال الشافعي) وهو السلاح والله أعلم الذي أمر الله عز
ذكره أن يؤخذ في صلاة الخوف وكذلك كل ما كان في معناه من شيء له صلابة فحد حتى صار إذا وجيء به أو
رمى به يخرق حده قبل ثقله مثل العود يحدد والنحاس والفضة والذهب وغيره فكل من أصاب أحدا بشيء

من هذا جرحه فمات من الجرح ففيه القصاص (قال الشافعي) وإن ضربه بعرض سيف أو عرض
خنجر أو محيط فلم يجرحه فمات فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحاً أو شاداً مثل الحجر الثقيل يفضخ به رأسه
وعود الحديد وما أشبهه (قال الشافعي) وكذلك لو ضربه بعود حديد خفيف لا يشدخ مثله أو بشئ من
الحديد لا يشدخ وما كان لا يجرح أو كان خفيفاً لا يشدخ وكذلك لو ضربه بحديد السيف أو غيره فلم
يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود فيه (قال الشافعي) وما كان من شئ من الحديد أو غيره على عصا خفيفة
شبهة (١) بالنصيب فضرب به الضربة الواحدة قيمته فلا قود عليه لأن هذا لا يتخذ لغيره دماً ولا
يتخذ عتات به وإن قتل قتلًا بالنقل لا بالحد (قال) وكذلك المعراض يرمي به فلا يجرح ويصيب بعرضه
في موت أو يصيب به فلا يجرح في موت (قال) وهكذا لو ضربه بحجر لا حمله خفيف فمات فلا
قود ولو شجحه وكذلك لو ضربه بسوط فبضع فيه أو ضربه بأسواط يرى أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا
قود ولو كان نضواً فضربه عشرة أسواط ومثله يموت فيما يرى من مثلها فمات ففيه القود ولو كان محتملاً
فضربه مائة والأغلب أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا قود وكل حديد له حد يجرح فخرج به جرحاً صغيراً
أو كبيراً فمات ففيه القود لأنه يجرح بجرحه والجرح يجرح بنقله ولو كان من المرو أو من الحجارة شئ يحدد
حتى يمر مور الحديد فخرج به ففيه القود إن مات المجروح وإن ما جاوز هذا فكان الأغلب منه أن من ضرب
به أو ألقي فيه أو ألقي عليه لم يعش فضرب به رجل رجلاً أو ألقاه فيه وكان لا يستطيع الخروج منه أو ألقاه عليه
فمات الرجل ففيه القصاص وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره
فيشدخه أو خصره فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيضرب
عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعاش من مثله وكذلك الأساط وما في هذا
المعنى وذلك أن يضربه على خصره أو في بطنه أو على ثديه ضرباً متتابعاً أو على ظهره المائتين أو أثنائهما
أو على ألبته فإذا فعل هذا فلم يلقعه عنه الأميتاً أو مغشى عليه ثم مات ففيه القود وفي أن يسعرا الحفرة حتى
إذا انجمعت ألقاه فيها أو يسعرا النار على وجه الأرض ثم يلقه فيها مبرطاً أو يربطه ليعرقه في الماء فإن فعل
هذا فمات في مكانه أو مات بعد من ألم ما أصابه ففيه القود (قال الشافعي) فإذا سعرا النار على وجه الأرض
فألقاه فيها وهو من أوصافه غير ذلك وإن ألقاه في البحر فمات فمات في البحر أو في الماء أو في الأرض
منها فمات فلا قود وإن عالج التلص فغلبه كثرها أو ألقاه في القود وكذلك
إن ألقي فيها فلم يزل يتحرك يعالج الخروج فلم يخرج حتى مات أو أخرج وبه منها حرف الأغلب أنه لا يعاش
منه فمات ففيه القود وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض
لأنار عليها فأنما يكفيه أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أقمت وأنا على التخلص فادرأوا ما أشبه هذا مما عليه
الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود وقد قيل يكون فيه العقل وإن ألقاه في ما قريب من
ساحل وهو يحسن العوم ولم تغلبه جرية الماء فمات فلا قود (٢) وإن كان لا يحسن العوم وألقاه في ما من
نحو أرض أو جبل أو سفينة مقيمة وهو يحسن العوم فمات فلا قود وإن ألقاه في ماء لا يتخلص فيه
الأغلب منه فمات فعليه القود ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فأخذ محوت فلا قود عليه العقل (قال
أبو محمد) وقد قيل يتخلص أولاً لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل (قال الربيع) وأصح القولين
أن لا عقل في النفس ولا قود لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يتدبر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص
وعلى الطارح أورش ما أحرقت النار منه أول ما طرح قبل أن يمكنه التخلص (قال الشافعي) وإن خدش
فتابع عليه الحق حتى يقتله ففيه القود وكذلك إن غمه بشوب أرغمه فبمع عليه الغم حتى يموت ففيه
القود وإن تركه حياً ثم مات بعد فلا قود إلا أن يكون النخس أو العم قد أوردته ما لا يجري معه من غير ذلك

رفاعة عن كبشة بنت
كعب بن مالك وكانت
تحت ابن أبي قتادة أو
أبي قتادة «السلام من
الربيع» أن أبا قتادة
دخل فسكبت له وضواً
فجاءت هرة فشربت
منه قالت فرأني أنظر
إليه فقال أتجيبين
يا بنت أخي إن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إنها ليست بخمس
إنها من الطوافين عليكم
أرأيت الطوافات * أنيأنا
المقتدى عن يحيى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي
قحادة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مشاء أوهـ مل معناه
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يغتسل من
القدح وهو الفرق
وكنت أغتسل أنا وهو
من إناء واحد * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن

(١) أي ما بالنصب كذا
في المصحح ولعله محرف
عن النصب بضمين جمع
نصاب وهو مقبض
السكين وحرر (٢) قوله

وإن كان لا يحسن العوم إلى قوله وهو يحسن العوم هكذا وقع في النسخ وهو غير مستقيم فلو كتبه صحيحه

عن
 رضي الله عنها
 قالت كنت أغتسل أنا
 والنبي صلى الله عليه
 وسلم من اناء واحد
 • أخبرنا ابن عيينة عن
 عمرو بن دينار عن أبي
 الشعثاء عن ابن عباس
 عن ميمونة رضي الله
 عنها أنها كانت تغتسل
 هي والنبي صلى الله
 عليه وسلم من اناء واحد
 • أخبرنا سفيان عن
 عاصم عن معاذة العدوية
 عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كنت
 أغتسل أنا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 من اناء واحد فرمى
 قلت له أبقي لي أبقي
 • أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله عن ابن عباس
 رضي الله عنهما أنه قال
 مر النبي صلى الله عليه
 وسلم بشاة ميتة قد كان
 أعطاها مولاه لميمونة
 زوج النبي صلى الله عليه

(١) قوله قال الربيع
 وقد قيل يتخلص أولا
 يتخلص الخ هكذا وقع
 في النسخ ولا يناسب
 ما قبله وقوله لأنه
 لم يمت من اليد في بعض
 النسخ إلا من اليد فانظر
 (٢) قوله ثم اتسعت كذا

الرجل والنساء كانا يتوضآن في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعا • أخبرنا مالك عن

من ذلك ففيه القود (١) (قال الربيع) وقد قيل يتخلص أولا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل لأنه لم
 يمت من اليد (قال الشافعي) وجماع هذا أن يتنظر إلى من قتل بشئ مما وصفت غير السلاح المحدد
 فإن كان الأغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنه وصحته وقوته أو حاله إن كانت مخالفة لذلك
 قتل لا وجها كقتل السلاح أو أوحى ففيه القود وإن كان الأغلب أن من نيل منه يمتل ما نيل منه يسلم ولا
 يأتي ذلك على نفسه فلا قود فيه (قال الشافعي) وضرب القليل على الحاصرة يقتل في الأغلب ولا يقتل
 مثله لو كان في ظهر أو أليتين أو خدين أو رجليين والضرب القليل يقتل النضو والخلق الضعيف في الأغلب
 والأغلب أن لا يقتل قويه ويقتل في الأغلب في البرد الشديد والحر الشديد ولا يقتل في الأغلب في غيرهما
 (قال الشافعي) فمن نال من امرئ شيئا فانظر إليه في الوقت الذي ناله فيه فإن كان الأغلب أن ما ناله به يقتله
 ففيه القود وإن كان الأغلب أن ما ناله به لا يقتله فلا قود فيه (قال الشافعي) وإن طين رجل على رجل
 يتناولم يدعه يصل إليه طعام ولا شراب أو ما احتج مات أو حبسه في موضع وإن لم يطين عليه ومنعه الطعام
 أو الشراب مدة الأغلب من مثلها أنه يقتله فمات قبل به وإن مات في مدة الأغلب أنه يعيش من مثلها فاضها
 العقل لا قود فيه (قال الشافعي) فإن حبسه فجاءه بطعام أو شراب ومنعه الطعام فلم يشربه حتى مات ولم تأت
 عليه مدة يموت أحد ممنع الطعام في مثلها فلا عقل ولا قود لأنه ترك أن يشرب فأعان على نفسه ولم يمنعه
 الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد ممنعها الطعام ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الأغلب أنه يموت
 أحد من مثلها يقتل به وإن كان الأغلب أنه لا يموت من مثلها ضمن العقل (قال الشافعي) وإذا أقدمه بما صنع
 به حبس ومنع كما حبسه ومنعه فإن مات في تلك المدة والقتل بالسيف

(باب العمد في مادن النفس) قال الشافعي رحمه الله ومادون النفس مخالف للنفس في بعض أمره
 في العمد فلو عمد رجل عين رجل بأصبعه ففقدوها كان فيها القصاص لأن الأصبع تأتي فيها على ما يأتي عليه
 السلاح في النفس وربما جاءت على أكثر وهكذا لو أدخل الرجل أصبعه في عينه فاعتلت فلم تبرا حتى ذهب
 بصرها أو انتحفت كان فيها القصاص (قال الشافعي) ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت (٢) ثم اتسعت حتى
 أوضحت لم يكن فيها قصاص لأن الأغلب من اللطم أنها قبلها يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطأ (قال
 الشافعي) ولو ضرب رأسه بحجر محدد أو حجره ثقل غير محدد فاضحه أو أدماه ثم صارت موضحة كان فيها
 القود لأن الأغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا ولو كانت حصاة فرماها فورمت ثم أوضحت لم
 يكن فيها قصاص وكان فيها عقلا تاما لأن الأغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا مادون النفس مما فيه القصاص
 كله ينظر إذا أصابه بالشئ فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشئ من الحديد في النفس فاصابه
 به ففيه القود وإن كان الأغلب أنه لا يصنع ذلك الا قليلا إن كان فلا قود فيه وفيه العقل وهذا على مثال
 ما يصنع في النفس في اثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه (قال الشافعي) وجماع معرفة قتل العمد
 من الخطأ أن يعمد الرجل إلى الرجل بالعصا الخفيفة أو قال عصا في أليته أو بالسياط في ظهره الضرب الذي
 الأغلب أنه لا يموت من مثله أو مادون ذلك من اللطم والوجع والصلب والضربة بالشراب وما أشبهها وكل هذا
 من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
 عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو
 العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن
 القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 فالدية في هذا على العاقلة من قبل أنه خطأ في القتل وإن كان عمدا في الفعل يستطاع فيه القصاص ولا يكون
 فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين (قال الشافعي) وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

وسلم قال فهل انتفعتم
 بجلدها قالوا يا رسول الله
 انها ميتة قال انما حرم
 آكلها أخبرنا الربيع
 أنبأنا الشافعي أنبأنا ابن
 عيينة عن الزهري عن
 عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس عن رضى الله
 عنهم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يأكل أهل
 مكة من لحمه ولا شربوا
 من لبنه فانتفعوا به وأما
 ما روى عن رسول الله
 أنه لم يأكل من لحمه
 فقال إنما حرم أكله
 أخبرنا سليمان بن عيينة
 عن زهير بن عبد الله
 عن ابن عباس عن رضى
 الله عنهم ما روى
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه لم يأكل من
 لحمه ولا شرب من لبنه
 أخبرنا مالك عن
 زهير بن عبد الله عن
 ابن عباس عن رضى الله
 عنهم ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 لم يأكل من لحمه ولا
 شرب من لبنه أخبرنا

(١) هتاز ماده في بعض

النسخ ونقصها وتقصي مقاتل فيه أكثر من تقصي ابن عباس والتفريق بين علي ومقاتل لان الله عز وجل الخ اه كعب بن

عن نافع عن زيد بن عبد الله
ابن عمر عن عبد الله
ابن عبد الرحمن بن أبي
بكر الصديق عن أم
سلمة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الذي يشرب في آنية
الفضة إنما يجرجر في
بطنه نار جهنم * أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا
استيقظ أحدكم من
نومه فلا يغمس يده في
الإناء حتى يغسلها ثلاثا
فإنه لا يدري أين باتت
يده * أخبرنا مالك وابن
عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا استيقظ
أحدكم من نومه
فليغسل يده قبل أن
يدخلها في وضوئه فإن
أحدكم لا يدري أين
باتت يده * أخبرنا الثقة
عن جند عن أنس بن
مالك رضي الله عنه قال
كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ويؤدي إليه القاتل باحسان فلو كان إذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء
يؤديه باحسان (وقال) وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح
الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل حرم مكة ولم يحرم بها الناس فلا يحل لمن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعصدها شجرة فإن ارتخص أحد فقال أحلت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها
بالأمس ثم أنكم يا خراعة قد قتلتم هذا القاتل من هذيل وأنا والله عافله فمن قتل بعده قتيلا فافعله بين خيرتين
أن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل (قال الشافعي) وأنزل الله جل ثناؤه ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل فيقال والله أعلم في قوله فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله (قال
الشافعي) في قوله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى إنما خاصة في الحسين الذين وصف
مقاتل بن حيان وغيره من حكيت قوله في غير هذا الموضع ثم أدبها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والآنثى
بالاتى إذا قتلتها ولا يقتل غير قاتلها بطلال لأن يجاوز القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما
وصفت ليس أنه لا يقتل ذكر بالاتى إذا كانا من مسلمين ولا أنه لا يقتل حربا بعد من هذه الجهة إنما
ترك قتله من جهة غيرها وإذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان بواحد إذا
كانا قاتلين (قال الشافعي) وهي عامة في أن الله عز وجل كره أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان وإنما
يتكافئان بالحرية والاسلام وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع
(قال الشافعي) فأما رجل قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل وإن شاء أخذ منه الدية وإن
شاء عفا عنه ببلدية (قال الشافعي) وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك القصاص كره ذلك القاتل
أو أحبه لأن الله عز وجل إنما جعل السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجته أو غيرها سواء
وليس لأحد من الأولياء أن يقتل حتى يجمع جميع الورثة على القتل وينتظر غائبهم حتى يحضر أو يترك
وصغيرهم حتى يبلغ ويحبس القاتل إلى اجتماع غائبهم وبلوغ صغيرهم فإن مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم
قبل اجتماعهم على القتل فلو ارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان للميت من أن يعفو أو يقتل (قال
الشافعي) فإذا أخذ حقه من الدية فذلك له ولا سبيل له إلى الدم إذا أخذ الدية أو عفا ببلدية (قال الشافعي)
ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا بالعروض في القتل إن أراد الورثة فإن عفا
الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حينئذ مالا من ماله يكون أهل الدين أحق بها ولأهل الوصايا
حقهم منها (قال الشافعي) ولولم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات القاتل كانت لهم الدية في ماله
يحاصون بها غرماء كدين من دينه (قال الشافعي) ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله لأن المال إنما يبطل عنهم بأن يختاروا القتل ويقتلون فيكونون مستوفين لحقهم من أحد
الوجهين وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقضي عليه بالقصاص قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله (قال الشافعي) ولو لم يمت القاتل ولكن رجل قتله خطأ فأخذت له دية كانت الدية مالا من ماله
لا يكون أهل القتل الأول أحق بهما من غرمائه كما لا يكونون أحق بما سواها من ماله ولهم الدية في ماله يكونون
بها أسوة الغرماء (قال الشافعي) ولو جرحه رجل عمدا ثم عفا المجرع عن الجرح وما حدث منه ثم مات من
ذلك الجرح لم يكن إلى قتل الجرح سبيل بأن المجرع قد عفا القتل فإن كان عفا عنه ليأخذ عقل الجرح أخذت
منه الدية تامة لأن الجرح قد صار نفسا وإن كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح ثم مات من الجرح
فمن لم يحجز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة لأن هذه وصية لقاتل ومن أجاز الوصية للقاتل

يقتطرون العشاء
فينامون أحسبه قال
فعودا حتى تحقق
رؤسهم ثم يصلون ولا
يتوضئون * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر أنه
كان ينام قاعدا ثم يصلي
ولا يتوضأ * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه قال قبلة
الرجل امرأته أو
جسدها بيده من
اللامسة فن قبل
امرأته أو جسده بيده
فعليه الوضوء * حدثنا
سفيان حدثنا الزهري
أخبرني عباد بن تميم
عن عمه عبد الله بن زيد
قال شكى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم الرجل
يخيل إليه الشيء في
الصلاة فقال لا يفتل
حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحا * أخبرنا إبراهيم

(١) قوله أو اختيار
العقل كذا وقع في
النسخ ولعله سقط من
قلم النسخ قبل هذا ما يصح
العطف عليه ووجه الكلام
والله أعلم كان لولي المقتول
والجبروح على الجاني
القصاص أو اختيار
العقل الخ فانظر كتبه
مصححه

بجعل عفو عن الجرح وصية بضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا وقال فيما زاد من الدية على عقل
الجرح قولين أحدهما أنه مثل عقل الجرح لأنه مال من ماله ملك عنه والآخرا لا يجوز لأنه لا يملك إلا بعد
موته عنه (قال الشافعي) ولو قتل نفر رجلا عدا كان لولي القتل أن يقتل في قول من قتل أكثر من واحد
بواحد أيهم أراد أو يأخذ من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كأنهم كانوا ثلاثة فعفا عن واحد فبأخذ من
الآخرين ثلثي الدية أو بقية ثلثيها إن شاء (قال الشافعي) وإذا كانوا نفرا فبضرب يوم عافيات من ضربهم وأحدهم
ضارب بحديدة والآخرا بعصا خفيفة والآخرا بجرح أو سوط فمات من ذلك كله وكلهم عامد للضرب فلا
قصاص فيه من قبل أني لأعلم بأي الضرب كان الموت وفي بعض الضرب ما لا قود فيه بحال وعلى العامد
بالحديد حصته من الدية في ماله وعلى الآخر بن حصته ما على عاقلته ما (قال الشافعي) وكذلك لو كان فيهم
واحد رمي شيئا فخطأ به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالحديد الدية في حصصهم في أموالهم حالة
وعلى عاقلة الخطي بالحديد حصته من الدية كما تكون دية الخطا (قال الشافعي) ولو عفا المقتول عن
هؤلاء كلهم كان القول فيمن لا يجيز للقاتل وصية أو من يجيزها كما وصفت وقال في الذي يشركهم بخط قولين
أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل بجميع ما أصاب العاقلة من حصته صاحبهم من الدية وصية لهم جائزة
من الثلث والآخرا أن لا تجوز له وصية لأنها لا تسقط عن العاقلة إلا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل (قال
الربيع) القول الثاني أصح عندي (قال الشافعي) والقول في الرجل يلجرح الرجل جرحا يكون في
مثله قصاص فيجرح منه أن للجبروح في جرحه مثل ما كان لأوليائه في قتله من الخيار فان شاء استقاد
من جرحه وإن شاء أخذ عقل الجرح من مال الجارح حال لا يكون غريما من الغرماء يخص أهل الدين
(قال الشافعي) وما أصابه من جرح عدا لا قصاص فيه فعقله في مال الجارح حال (قال الشافعي) ولو جنى
رجل على رجل جنایات كان له أن يستعبد مما أراد أو يأخذ العقل مما أراد منها وكذلك لو جنى عليه نفر كان
له أن يستعبد من بعضهم ويأخذ من بعض العقل (قال الشافعي) ولو كان القاتل أو الجارح عبدا
أرذميا أو حراما مسلما كان لولي المقتول وللجبروح في نفسه على الجاني (١) أو اختيار العقل من العبد والذمي فإن
اختاروه أو اختاره فاقصوا أو اقصر فلا شيء لهم غير القصاص فإن اختاروا أو اختار العبد قل فذلك في مال
الذمي حال يكونون في ماله غرماء له وفي عنق العبد كاملا يباع فيه فإن بلغ العقل كاملا فذلك لولي الدم
أو الجبروح وإن لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء وإن زاد عن العبد على العقل رد إلى سيد العبد وإن شاء سب
العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعا غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده وقد أدى
جميع ما في عنقه (قال الشافعي) ولو كان الجاني عبدا على عبد كان لسيد العبد الخيار في القصاص أو
العقل وليس للعبد في ذلك خيار إن كانت الجنابة جرحا برئ منه وسواء كان العبد مراهونا أو غير مراهون
الأنه إذا أخذه عقلا وهو مراهون خير بين أن يدفع ما أخذه من العقل رهنا إلى المرتهن أو يجعله قصاصا
من دينه ولا يمنع القصاص قول المرتهن انما جملت عليه إذا أخذ العقل أن يجعله رهنا وقصاصا لأنه يقوم
مقام بدن العبد إن مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له وإن لم يمت وسواء هذا في المدبر وأم الولد لما لا للمملوك
في هذا كله فأما المكاتب فذلك إليه دون سيده يقتصر إن شاء أو يأخذ الدية فإن أخذ الدية خلى بينه وبينها
كما يخلى بينه وبين ماله (قال أبو محمد الربيع) وفي المكاتب يحجى عليه جنابة فيها قصاص أنه ليس له أن يقتصر
من قبل أنه قد يعجز فيصير رقيقا فيكون قد أتلف على سيده المال الذي هو يدل من القصاص وله أن يأخذ
العقل ويكون أولى به من السيديسة عين به في كتابته (قال الشافعي) وإذا اختار العقل في قتل العبد الذي
فيه القصاص فهو حال في النفس وما دونها وكل عمد وإن كان ديات في مال الجاني مؤمرا كان أو معسرا

ابن محمد أخبرني أبو بكر
ابن عمر بن عبد الرحمن
عن نافع عن ابن عمر أن
رجلا مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يبول فسلم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما
جاوزه ناداه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال انما
جئتني على الرد عليك
خشية أن تذهب
فتقول اني سلمت على
رسول الله فلم يرد علي
فاذا رأيتني على هذه
الحال فلا تسلم علي فانك
ان تفعل لا أردت عليك
أخبرنا ابراهيم بن
محمد عن أبي الحويرث
عن الأعرج عن
ابن الصمة قال مررت
على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يبول فسلمت
عليه فلم يرد علي حتى قام
الى جدار فحتمه بعضا
كانت معه ثم وضع يده
على الجدار فمسح وجهه
وذراعيه ثم رد علي
السلام (قال أبو العباس
الاصم) رحمه الله هذان
الحديثان ليسا في
كتاب الضوء ولكن
أخرجتهما فيه لانه موضعه
وفي هذا الموضع من
كتاب الضوء قال
الشافعي رضي الله عنه

لا تحمل العاقلة من قتل العمد شيئا (قال الشافعي) وان أحب الولاية أو المجرور العفو في القتل بلا مال ولا قود
فذلك لهم فان قال قائل فن أئ أخذت العفو في القتل بلا مال ولا قود قيل من قول الله جل ثناؤه فمن تصدق
به فهو كفارة له ومن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن في العفو عن القصاص كفارة أو
قال شيئا يرغب به في العفو عنه فان قال قائل فانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأدله بين خيرتين ان أحبوا فالقود وان أحبوا فالعقل قيل له نعم هو فيما يأخذون من القاتل من القتل
والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهم ليس يأخذ من القاتل انما هو ترك له كما قال ومن وجد عين ماله عند
معدوم فهو أحق به ليس أن ليس له تركه ولا ترك شي يوجب له انما يقال هو له وكل ما قيل له أخذه فله تركه
(قال الشافعي) واذا قتل الرجل الرجل عمد ثم مات القاتل فالدية في مال العاتل لانه يكون لأولياء المقتول
أن يأخذوا أيهم ماشاءوا الا أن حقهم في واحد دون واحد فاذا قات واحد فحقهم ثابت في الذي كان حقهم
فيه ان شاءوا وهو (قال الشافعي) وكذلك للرجل اذا جرحه الرجل الخيار في القصاص في الجرح فان مات
الجرح فله عقل الجرح ان شاء ما لا كما وصفت في مال الجرح (قال الشافعي) وسواء أي ميتة مات القاتل
والجرح يقتل أو غيره فدية المقتول الاول وجرحه في ماله فان جرح رجل جراحات في كلها قصاص فالمجروح
الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه اياه وان شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها
وان شاء ذلك في كلها فهو له (قال الشافعي) كانه قطع يديه ورجليه وأوصحه فان شاء قطع له يدا ورجلا
وأخذ عقل يد ورجل وان شاء أوصحه وان شاء أخذ أرش الموصحة اذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في
بعض (قال الشافعي) وكذلك ورثة المقتول والمجروح بعد موته ان أحبوا اقتص والليت من النفس
أو الجرح ان لم يكن نفس وان أحبوا أخذوا العقل وان أحبوا اذا كانت جراح ولم يكن نفس أن يأخذوا
أرش بعض الجراح ويقتصوا من بعض كان لهم (قال الشافعي) ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد
فقتل عشرة رجلا عمدا فلا ولياء المقتول أن يقتلوا من شأوا منهم وأن يأخذوا الدية ممن شاءوا فاذا أخذوا
الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من واحد الا عشر الدية واذا كانت الدية فانما يغرمها الرجل على قدر من شركه
فيها وهي خلاف القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل يدي رجل ورجليه ثم مات المقتولة يدا
ورجله من تلك الجراح فأراد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ما صنع بصاحبهم وان أرادوا أن يقتلوه
ويأخذوا أرشاً فيما صنع به لم يكن لهم واذا كانت النفس فلا أرش للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم
أن يأخذوا دية النفس كلها ويدعوا القصاص (قال الشافعي) ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو
يديه دون رجله أو بعض أطرافه التي قطع منه ويدعوا قتله كان ذلك لهم اذا قضيت لهم بان يفعلوا ذلك
ويقتلوه قضيت لهم بان يفعلوا ذلك ويدعوا قتله فان قالوا نقطع يديه ثم نأخذ منه دية أو بعضها لم يكن
ذلك لهم وقيل اذا قطع يديه فقد أخذتم منه ما فيه الدية فلا يكون لكم عليه زيادة الا القطع أو القتل فأما مال
فلا ولو قطعوا له يدا أو رجلا ثم قالوا نأخذ نصف الدية كان لهم ذلك لانه لو قطع يديه فأرادوا أخذ القود
من يدو الارش من أخرى كان لهم ذلك ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها
فجرحه جائفة مع قطع يديه ورجليه فمات فقال ورثته نجرحه جائفة ونقتله لم يمنعوا ذلك وان أرادوا تركه
بعد هاتركوه ولو قالوا على الابتداء نجرحه جائفة ولا نقتله لم يتركوا وذلك أنهم انما يتركون اذا قالوا
نقتله بما يقاد منه في الجنابة وأما ما لا يقاد منه فلا يتركون واياه

(ولاه القصاص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) فكان معلوما عند أهل العلم من خوطب بهذه الآية أن ولي
المقتول من جعل الله تعالى له ميراثا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فأهله بين

وروى أبو الحويرث
عن الأعرج عن ابن
الصمة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
فتيسم فأخرجت
الحديث بتسمه له
العدة . أخبرنا مالك عن
أبي النضر مولى عمر بن
عبيد الله عن سليمان
ابن يسار عن المقداد
ابن الأسود أن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه
أمره أن يسأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل إذا دنا من
أهله فخرج منه المذي
ماذا عليه قال علي فان
عندي ابنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانا
أستحي أن أسأله قال
المقداد فسألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقال إذا وجد
أحدكم ذلك فليغتسل
فرجه وليتوضأ وضوءه
للصلاة . أخبرنا مالك
عن عبد الله بن أبي بكر

(١) قوله إذا كان لهم
أن يكونوا بالدم مالا كذا
في النسخ وانظر

(٢) قوله أحلفوهم
كذا في النسخ بضمير
الفاعل جمعوا وانظر كتبه
مصححه

خيرتين أن أحبوا القود وأن أحبوا العقل ولم يختلف المسلمون علمته في أن العقل موروث كما يورث المال
وإذا كان هكذا فكل وارث ولي الدم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة
أو أم أو ولدا أو والد لا يخرج أحدهم من ولاية الدم (١) إذا كان لهم أن يكونوا بالدم مالا كما
لا يخرجون من سواء من ماله (قال الشافعي) فإذا قتل رجل رجلا فلا سبيل إلى القصاص إلا بان
يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص فإذا فعلوا فلهم القصاص وإذا كان على
الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل وإن كره أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه
وإن الورثة إن شاءوا ملكوا المال بسببه وإن شاءوا ملكوا القود وكذلك إن شاءوا عفوا على غير مال ولا قود
لأن المال لا يملك بالعمد إلا بعشيرة الورثة أو بعشيرة المجني عليه إن كان حيا وإذا كان في ورثة المقتول صغارا أو
غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم وإذا
كان في الورثة مع توفه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفتق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وأي الورثة كان باعًا فعفا
بمال أو بلا مال سقط القصاص وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وإذا سقط القصاص صارت لهم
الدية (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما قد عفوت
القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاقتصاص منه أو قال القاتل اعف عني فقال قد عفوت عنك فقد بطل
القصاص عنه وهو على حقه من الدية وإن أحب أن يأخذ به أخذه لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن
المال إنما هو عفواً أحداً من دون الآخر قال الله تعالى فن عفني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء
إليه بإحسان يعني من عفني له عن القصاص (قال الشافعي) ولو قال قد عفوت عنك القصاص والدية
لم يكن له قصاص ولم يكن له نصيب من الدية ولو قال قد عفوت ما لزمك لي لم يكن هذا عفواً والدية وكان عفواً
للقصاص وإنما كان عفواً للقصاص دون المال ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولا لهما لأن الله عز وجل
حكم بالقصاص ثم قال فن عفني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فأعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص
لأنه أعظم الأمرين وحكم بان يتبع بالمعروف ويؤدي إليه المعقولة بإحسان وقوله ما لزمك لي على
القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفني له عن القصاص بأن يؤدي إليه الدية حتى يعفوها صاحبها
ولو قال قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفواً عن القصاص لأنه ما كان مقبياً على القصاص فالقصاص له
دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية وكذلك لو قال قد عفوت عن الدية ثم مات القاتل فإن له أخذ الدية
لأنه عفا عنها وليست له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه
دين جاز عفوه ولو عفا عما في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً وكان عفوه حصته من الدية وصية (قال
الشافعي) ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية وإن كان حججوا فعفاها
فعفوه باطل وليس لوليها إلا أخذها من القاتل ولو عفاها وليه كان عفوه باطلاً وكذلك لو صالح وليه منها على
شيء ليس بتطرية لم يجز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه على وجه النظر (قال الشافعي)
وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية لأن في عفوه عن القصاص زيادة في
ماله وعفوه المال نقص فلا يجوز عفوه المال (قال الشافعي) ومن جاز له عفو ماله سوى الدية جاز ذلك له
في الدية ومن لم يجز عفو ماله سوى الدية لم يجز له عفو الدية (قال الشافعي) ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن
القاتل أو قد عفوت حق عن القاتل ثم مات قبل بين كان لورثته أخذ حقه من الدية ولم يكن لهم القصاص فإن
ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البينة وإن أراد أحلاف الورثة ما يعلمونه عفاها (٢) أحلفوهم
وأخذوا بحقهم من الدية (قال الشافعي) ولو كان العافي حياً فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه
الدم والمال أحلف له كما يحلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك (قال الشافعي) وكل جناية على غيره فيها

القصاص دون النفس كالنفس المجنى عليه القصاص إذا أراد أو أخذ المال أو العفو بلا مال فإن مات من غير الجراح قبل أن يقتل أو يعفو فوليّه يقوم في الاقتصاص والعفو مقامه والقول فيه كالقول في النفس لا يختلفان

(باب الشهادة في العفو) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا مات المجنى عليه في النفس أو غيرها فشهد أحد ورثته أن أحدهم عفا القصاص أو عفا المال والقصاص فلا سبيل إلى القصاص كان الشاهد ممن تجوز شهادته أو لا تجوز شهادته إذا كان بالغاً وارثاً للمقتول لأن في شهادته إقراراً بدم القاتل ممنوع وإن لم تكن تجوز شهادته أحلف المشهود عليه ما عفا المال وكانت له حصته من الدية ولا يحلف ما عفا القصاص لأنه لا سبيل إلى القصاص ولا أحلفه على ما إذا حلف عليه لم أطرح عنه بينه ما شهد به عليه (قال الشافعي) ولو كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته أنه عفا عنه المشهود عليه القصاص بالمال وبزى من حصته المشهود عليه من الدية وأخذ من بقي من الورثة (١) منهم حصصهم من الدية ولو شهد شاهدان على الوارث أنه قال قد عفوت عن دم أبي أو عفوت عن فلان دم أبي أو عفوت عن فلان تباعى في دم أبي أو عفوت عن فلان ما يلزمه لابي أو ما يلزمه لي من قبل أبي كان هذا كله عفواً للدم ولم يكن عفواً لخصته من الدية حتى يبين فيقول قد عفوت عنه الدم والدية أو الدم وما يلزمه من المال ولو شهدوا أنه وصل كلامه فقال قد عفوت عن القصاص والعقوبة في دمه لم يكن هذا عفواً للمال حتى يقول قد عفوت عنه الدم والمال الذي يلزمه لابي وكذلك لو قال قد عفوت عنه الدم وما يلزمه لأنه قد يرى العقوبة تلزمه وليس هذا عفواً للمال حتى يسميه (قال الشافعي) ولو وصل فقال قد عفوت عنه الذي يلزمه في دم أبي من قصاص وعقوبة في مال لم يكن عفواً عن الدية حتى يقول ما يلزمه لي من المال أو ما يلزمه من المال لأنه قد يجهل فيرى أن عليه أن يحرق له مال أو يقطع أو يعاقب فيه فالدية ليست عقوبة وعليه في هذا كله البين ما عفا الدية ولو شهد اثنان من الورثة على الاثنين وشهد الاثنان المشهود عليهما على الشاهدين عليهما أنهم عفووا الدية والقصاص كانت شهادتهم جائزة وليس في شيء من شهادتهم ما يجزّون به إلى أنفسهم ولا يدفعون به عنها لأنه قد كان لكل واحد منهم عفو الدم وإن لم يرضه صاحبه وليست تصير حصته واحد منهم عفووا إلى صاحبه فيكون جازاً بها إلى نفسه شيئاً (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب أو صغيراً أو حاضراً لم يأمره بالقتل ولم يجزّيه فعد أحد الوليين قاتل أبيه ففيها قولان أحدهما لا قصاص بحال (قال الشافعي) وإنما يسقط من قال هذا القود عنه إذا لم يجمع ورثة المقتول عليه للشبهة وإن قول الله عز وجل فقد جعلنا الولي سلطاناً فلا يسرف في القتل يحتمل أي ولي قتل كان أحق بالقتل وقد كان يذهب إلى هذا أكثر مفتي أهل المدينة فيقولون لو قتل رجل له مائة ولي فعفا تسعة وتسعون كان للباقي الذي لم يعف القود وينزل منزلة الحد يكون للرجل فيموت فيعفو أحد بنيته إن لا آخر القيام به فهذا أسقط من قال هذا القصاص عن القاتل والتعزير إن كان ممن يجهل وإن كان ممن لا يجهل عزز بالتعدي بالقتل دون غيره من ولاية الدم ثم قيل لولاة الدم معه لكم حصّة من الدية فإن عفوتوها ركنتم حقكم وإن أردتم أخذها فهي لكم والقول ممن يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنها لهم في مال القاتل ويرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله ومن قال هذا قال إن عفوا عن القاتل الدية رجع ورثة القاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصة الورثة معه من الدية (قال الشافعي) القول الثاني أنها للورثة في مال أخيه سم لأنه قاتل قاتل أبيهم لأن الدية إنما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي فاذنله ولي يدرأ عنه القصاص فلا يجمع عليه القتل ويوجب الدية في ماله (قال الشافعي) والقول الثاني أن على من قتل من الأولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجمعوا على القتل وإذا قتل الرجل الرجل فقال قتل ابني

ابن محمد بن عمرو بن حرم أنه سمع عمرو بن الزبير يقول دخلت على من وان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال من وان ومن من الذي ذكر الوضوء فقال عمرو وما علمت ذلك فقال من وان أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ * أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أفضى أحدكم بينه إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ * حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عتبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفضى أحدكم بينه إلى ذكره

(١) قوله منهم كذا في النسخ ولعله مكرر مع ما قبله كتبه مصححه

أو رجلاً أو وليه طلب بالبيعة فإن أقامها بانه قتله عداً عزرو لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وإن لم يقمها اقتص منه ولو قتل رجلاً له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وادعى أن الولي معه أذن له أحلف الولي المدعي عليه فإن حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت وإن نكل (١) حلف المدعي عليه وبرئ من نصيبه من الدية ولو أن رجلاً له وليان أو ولياء فعفا أحدهما أو ولياءه القصاص ثم عدا عليه أحد الأولياء فقتله وقال لم أعلم عفوم من معي ففيها قولان أحدهما أن عليه القصاص فإذا اقتص منه فنصيبه من الدية في مال القاتل المقتول الذي اقتص منه والآخر أن يحلف ما علم عفوه ثم عوقب ولم يقتص منه وأعزم دية حاله في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه وإن لم يحلف حلف أولياء المقتول الآخر لقد علم ثم في القصاص منه قولان أحدهما أن يقتص منه والآخر لا قصاص منه ومن قال يقتص منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القاتل نصيبهم من الدية والذي قتل به حصنه من الدية لما أخذ منه القصاص (قال الشافعي) فإذا عفا أحد الورثة القصاص فحكم الحاكم لهم بالدية فأبهم قتل القاتل قتل به إلا أن يدع ذلك ورثته

(باب عفوا المجنى عليه الجنابة) قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى الرجل على الرجل الجنابة فيها قصاص فقال المجنى عليه قد عفوت عن الجاني جنابته على وبرأ المجنى عليه من الجنابة سقط القصاص عن الجاني وسئل المجنى عليه فإن قال قد عفوت له القصاص والمال جاز عفوه للمال إن كان يلي ماله وإن كان لا يلي ماله جاز عفوه للقصاص وأخذ له المال لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئاً وهكذا إن مات من جنابة الجاني وهو يلي ماله سئل ورثته فإن قالوا لا نعلمه عفا المال أحلفوا ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال الجاني الآن يأتي الجاني بيئته على عفوه المال والقصاص معاً فيجوز له العفو ولو جاء الجاني بيئته أنه قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على لم يكن هذا عفواً للمال حتى يبين فيقول من قصاص وأرش فيجوز عفواً للمال ولو مات المجنى عليه من جنابة الجاني بعد قوله قد عفوت عن الجاني جنابته على سقط القصاص وكان عليه في ماله دية النفس وذلك لو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود وما يحدث منها كان هكذا ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود فلم يمت من الجنابة وصح قبل أن يموت ومات من غيرها جاز العفو فيما يلزمه بالجنابة نفسها ولم يجز فيما يلزمه بزيادتها لأن الزيادة لم تكن وجبت له يوم عفا ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهما مريضاً ثم صح فتجوز جواز هبة العجيج ولو كانت المسئلة بحالها فلم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلاً كان أرش الجرح كله وصية جائزة يضرب بهما مع أهل الوصايا لأنه ليس بقاتل (قال أبو محمد) والقول الثاني أنه قاتل مع غيره فلا تجوز له وصية إلا أن يكون الجرح الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين فيكون هو القاتل وتجوز الوصية للأول لأن الثاني هو القاتل (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد عفوت عنه الجنابة وما يحدث فيها وما يلزمه منها من عقل وقود ثم مات من الجنابة فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى أرش الجنابة نفسها فكان فيها قولان أحدهما أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العاقب عنه كأن كان شجوه موصحة فعفا عقلها وقودها فرفع عنه من الدية نصف عشرها لأنه وجب للمجنى عليه في الجنابة ويأخذ الباقي لأنه عفا عما لم يجب له فلا تجوز عفوه فيه والقول الثاني أن يؤخذ بجميع الجنابة لأنها صارت بنفساً وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندى (قال الشافعي) ولو كانت الجنابة يدين ورجلين ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثابت لأن الدية وجبت له وأكثر أن ذلك نقص بالموت ولم يجز له في القول الثاني لأنها صارت بنفساً وهذا قاتل (قال الشافعي) وإذا قال الرجل للرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جئيت على مجنى عليه بمد

فليتوضأ وزاد ابن نافع فقال عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم متله (قال الشافعي) رضي الله عنه سمعت غير واحد من الحفاظ يروون لا يذكرون فيه جابر أخبرني القاسم بن عبيد الله أنه سمع عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت إذا مس المرأة فسرجهما توضأ أخبرنا سفيان عن الزهري عن رجاء بن أحمد عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفتشاة صلى ولم يتوضأ أخبرنا ابن عيينة عن ابن جحلا عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي (١) قوا حلف المدعي عليه هكذا في الأصل ويجعل بقية عليه من زيادة النامع إلا أن يفة اغط المدعي بصيغة الفاعل فتأمل كة مصححه

هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إنما أنا
 لكم مثل الوالد فإذا ذهب
 أحدكم إلى العائط فلا
 يستقبل القبلة ولا
 يستدبرها بغائط ولا
 بول وليستنج بثلاثة
 أحجار ونهى عن
 الروث والرمة وأن
 يستنجي الرجل بيمينه
 * أخبرنا سفيان
 أخبرني هشام بن عروة
 قال أخبرني أبو وجزة
 عن عمران بن حدير عن
 عمارة بن خزيمة بن ثابت
 عن أبيه رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال في الاستنجاء
 بثلاثة أحجار ليس فيها
 رجيع * أخبرنا
 سفيان عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لو أن
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بتأخير العشاء
 والسؤال عند كل
 صلاة * أخبرنا ابن

(١) قوله الا في أن
 الصداق الخ كذا في
 النسخ وانظر كتبه

مصححه

القول لم يكن هذا عفو أو كان له العقل والقود لانه عفا عنه ما لم يجب له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على
 أبي الرجل جرحا فقال ابنه وهو وارثه قد عفوت عن جانيك على أبي في العقل والقود ما لم يكن هذا عفو
 لأن الجناية لا يبه ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود لانه لم ينف
 بعد ما وجبه ولو عفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عفاها معا

(جناية العبد على الحر فيبتاعه الحر والعفو عنه) قال الشافعي وإذا جنى عبد على حر جناية
 فيها قصاص فعليه القصاص أو الارش والجناية والدية كلها في رقبة العبد فان عفا القصاص والارش جاز
 العفو ان صح منه من رأس المال وان مات منها أو من غيرها قبل يصح جاز العفو لانه من الثلث يضرب به
 سيد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالاقل من الدية والارش ما كان أو قيمة رقبة عبده ليس عليه غيره
 وإنما أجزأها هنا أنهم أوصية لسيد العبد وسيد ليس بقاتل ولو كانت جناية العبد على الحر موصضة فقال قد
 عفوت عنه القصاص والعقل وما يحدث في الجناية جازله العفو عن الموصضة ولم يجزله ما بقي لانه عفا عما لم يجب
 له ولم يوص ان وجبه له أن يعفو عنه ولو أنه قال ان مت من الموصضة أو ازدادت فزيادتها بالموت وغيره وصية
 له جاز العفو من الثلث ألا ترى أن رجلا لو كان له في يدي رجل مال فقال ما ربح فيه فلان فهو هبة لفلان لم يجز
 ولو قال وصية لفلان جاز (قال الشافعي) ولو كان العبد جنى على الحر جناية أقربها العبد ولم تقم بها بينة
 فقال الحر قد عفوت الجناية وعقلها أو ما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو وكان العقل انما يجب على
 العبد اذا اعتق فكان عفو عنه العقل كعفو عن الحد يجوز للعبد منه اذا اعتق ما يجوز للعاني الحر المعفو عنه
 ويرد عنه ما يرد عن الحر ولو جنى عبد على حر موصضة عمدا فابتاع الحر العبد من سيده بالموصضة كان هذا
 عفو للقصاص فيها ولم يجز البيع إلا أن يعلم معا أرش الموصضة فيبتاع المجنى عليه العبد فيكون البيع جائزا
 وهكذا لو كانت أكثر من موصضة أو أقل لان الأثمان لا تجوز الا معلومة عند البائع والمشتري (قال الشافعي)
 ولو وجد المشتري بالعبد عيبا كان له رده وكان له في عنقه أرش الجناية بالغام بالغ ولو أخذه بشراء فاسد
 فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته يحاص به من أرش الجناية التي وجبت له في عنقه ولو
 أن عبد أجنى على حر عمدا فاعتق سيد العبد العبد وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فسواء وللحر القود الا أن يشاء
 العقل فان شاء فعلى السيد المعتق الأقل من أرش العقل أو قيمة رقبة العبد وجناية العبد على الحر عمدا
 وخطأ سواء

(جناية المرأة على الرجل فينكحها بالجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرأة
 على الرجل موصضة عمدا أو خطأ فنكحها على الموصضة فالتكاح عليها عفو للجناية ولا سبيل إلى القود
 والتكاح ثابت وان كانا قد علم أرش الجناية كان مهرها أرش الجناية في العمد خاصة فان طلقها قبل الدخول
 رجع عليها بنصف أرش الموصضة وان نكحها على أرش موصضة خطأ كان التكاح جائزا وكان لها مهر مثلها
 وله على عاقلتها أرش موصضة لانه انما نسكحها بدين له على غيرها ولا يجوز صداق دين على غير المصدق
 وهذا كله اذا عاش من الجناية فان كانت الجناية خطأ أو عمدا فمات منها فكان الصداق جائزا وزادها فيه على
 صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لانها تصير وصية لوارث فلا تجوز ولو جنت على عبد
 له جناية فنكحها عليها جاز نكاحها على جناية بنفسه في المسائل كلها (١) الا في أن الصداق اذا كان
 جائزا وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جائزا لانها لم تجن على السيد فيكون قابلا ولم يكن صداقها في
 معنى الوصايا بحال فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها

(الشهادة في الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقبل في القتل والحد ودسوى الزنا شاهدان

واذا كان الجرح والقتل عمدا لم يقبل فيه الا شاهدان ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا يمين وشاهد الا ان يكون الجرح عمدا مما لا قصاص فيه بحال مثل الخائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من مة متوه أو صبي أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين ويمين وشاهد لانه مال بكل حال فان كان الجرح هاشمة أو مأمومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين لان الذي شج هاشمة أو مأمومة ان أراد ان يأخذ له القصاص من موشحة فعلت لانها موشحة وزيادة فإذا كانت الجنابة الادنى ان أراد ان يأخذ له فيها قودا أخذتهم لم أقبل فيها شهادة شاهد ويمين ولا شاهد وامرأتين وإذا كانت لا قصاص في أدنى شئ منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهد أو امرأتين وشاهد أو يمين وإذا ادعى رجل على رجل قتل عمدا وقال قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا آخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتين أو يمين وشاهد لم يكن ذلك له لانه لا يجب له مال حتى يجب له قود وإذا ادعى رجل على رجل جرحا عمدا أو خطأ لم أقبل له شهادة وارث له بحال لانه قد يكون نفاة أو يمين متوجب بشهادته الدية ولو أن رجلا له ابن وابن عم فادعى جرحا فشهد له ابن عمه قبلت شهادته لانه ليس بوارث له فان لم يحكمكم بها حتى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه لانه قد صار وارثا للمشهود له لانه لو مات ورثه وان حكمكم بها ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم يرد لان الحكم قد مضى بها في حين لا يجوز الى نفسه بها شيا

(الشهادة في الأفضية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل شاهدين يقتل عمدا وهو ممن يستقادمه للقتول أي المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح الشاهدين الذين شهدا عليه قبلت شهادتهما ما لا يعقلان عنه في العمد فيدفعان عن أنفسهما ما بشهادتهما عاقلا ولو ادعى عليه قتل خطأ أو أقام به عليه شاهدين فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان الشاهدين لم تجز شهادتهما ما لا يمدفعا عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل وكذلك لو كانا من عاقلته فقيرين لا يلزمهما ذلك عقل لم تقبل شهادتهما لانه قد يكون لهما مال في وقت العقل فيؤخذ منهما العقل فيكونا دافعين بشهادتهما عن أنفسهما ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود عليه برجال من عصبته يجرحونهما انبغى لهما كم أن ينظر فان كان الذين جرحوهما ممن يلزمه أن يعقل عن المشهود عليه حين شهدوا ان حكم بشهادتهما لم تقبل شهادتهما وذلك أن لا يكون من هو أقرب اليه نسبا من يحمل العقل عنه وان كان من هو أقرب اليه نسبا من يحمل العقل عنه حتى لا يخلص الى أن يعقل الشاهدان عنه الا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقلة أو حاجتهم قبلت شهادتهما ما لا ينهما حين شهدا من غير عاقلته

(ما يقبل عليه الشهادة في الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا أقبل في الشهادة على الجنابة الا ما أقبل في الشهادة على الحقوق الا في القسامة فلو أن رجلا جاء بشاهدين يشهدان أن رجلا ضربه بسيف وقفتم ما فان قالوا أنهم ردمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما وان قالوا ما ندري أنهم ردمه أو لم ينهر لم أجعله بها جرحا ولو قالوا ضربه في رأسه فرائنا دما سائلا لم أجعله جرحا الا بان يقر ولا سال من ضربه ثم لم أجعها دامية حتى يقولوا أوضحها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا فان برأ منها أو أراد القصاص لم أقصه الا بان يقولوا هي هذه بعينها أو يصغرها طولها وعرضها فان قالوا أوضح ولا ندري كم طول الموشحة لم أقصه منه وان قالوا أوضح في رأسه ولا نثبت أين موضع الموشحة لم أقصه لاني لا أدري أين أخذ منه القصاص من رأيه وجعلت عليه الدية لانهم ما قد ثبتا على أنه أوضح في رأسه ولو قالوا ضربه فمقطع احصى يديه والمه طرع

عينه عن محمد بن اسحق عن ابن أبي عمير عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السوال طهيرة للفم مرضاة للرب أخبرنا مالك عن ابن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فانه لا يدري أين باتت يده أخبرنا يحيى بن عمار عن ابن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغسل يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده (قال أبو العباس الأصم) انما أخرج حديث مالك على حدة وحديث سفیان على حدة ان الشافعي رضي الله عنه بسئل ذلك أنه رد عنه ما جاء على لفظ حديث مالك أخبرنا يحيى بن عمار عن حماد بن زيد وابن علية

عن أيوب عن ابن سيرين
عن عمرو بن وهب
الثقي عن المغيرة بن
شعبة رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم توضأ فسمع بناصيته
وعلى عمامته وخفيه
ي أخبرنا مسلم عن ابن
جرير عن عطاء أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم توضأ فحسر
العمامة ومسح مقدم
رأسه أو قال ناصيته
بالماء أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن علي بن يحيى
عن ابن سيرين عن المغيرة
ابن شعبة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسح ناصيته
أو قال مقدم رأسه
بالماء أخبرنا مالك عن
عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه أنه قال لعبد الله
ابن زيد الانصاري هل
تستطيع أن تريني
كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يتوضأ فقال عبد الله

(١) قوله ولم يثبت الخ
كذا في النسخ وفي الكلام
ما يحتاج الى تأمل وتحرير
فان تحريف النسخ في
هذا الموضع كثير
كتبه صحيحه

احدى يديه مقطوع اليد الاخرى فلا قصاص اذا لم يثبتا اليد التي قطع وعلى الجاني الارش في ماله لانهما
أثبتا قطع يده ولو قال قطع احدى يديه (١) ولم يثبتا أي اليدين هي أيده المقطوعة هي أم يده الاخرى قبل
أنتم ضعفاء ليست له الايدان بينوا فان فعلا وقبلت وان لم يفعلهوا قبلت وقضى عليه وكان هؤلاء ضعفاء
(قال الشافعي) وهكذا في رجله وأذنيه وكل ما ليس فيه منه الا اثنان فقطع احدهما ولو شهد أن هذا قطع يد
هذا وقال هذا يوم الخميس وقال هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما لان كان عمدا الاختلافهما فان كل واحد
منهما يبرئ الجاني أن يكون فعل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه وكذلك لو شهد عليه شاهدان انه
قتل بمكة يوم كذا وشهد آخر ان أنه قتل بعصر ذلك اليوم وأنه قتل انسابا بصرف ذلك اليوم أو جرحه أو أصاب
حدا سقط كل هذا عنه لان كل واحدة من البيتين تبرئه مما شهدت به عليه الاخرى وهذا في العمد والخطا سواء
اذا لم يكن الا أن يكون أحدهما قد كان والاخر لم يكن وبطلتا معا عنه لان الحكم عليه باحدهما ليس
بواجب عليه من الحكم عليه بالاخرى وأحلف كما يحلف المدعى عليه بلائنه وليس كالذي يظهر عليه من
الاخبار التي تقر في نفس الحاكم أنه كما قالوا لا يبرأ من تلك الشهادة وان لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم فيكون في
هذا القسامة ولا يكون ذلك في المسئلة الاولى ولا يكون ذلك الا بدلالة ولو شهد شاهد أنه قتله يوم الخميس
وأخر أنه قتله يوم الجمعة كان باطلا لان كل واحد يكذب الآخر ولا يكون قاتلا يوم الخميس ويوم الجمعة
وهكذا لو شهد رجل أنه قتله بكرة والاخر أنه عشيء والاخر أنه خنقه حتى مات والاخر أنه ضربه بسيف
حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تلزمه ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قاتلا رجلا وشهد
المشهد عليهما أن الشاهد من قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما أو لىء الدم معا
فالشهادة باطلة وكذلك ان كذبوا وان ادعوا شهادتهما فشهدا قبل ان يشهدا الاخران قبلت شهادتهما
وجعلت المشهد عليهما اللذين شهدا بعد ما شهد عليهما بالقتل دافعين عن أنفسهما بشهادتهما وأبطلت
شهادتهما وان ادعوا شهادة اللذين شهدا آخر أبطلت الشهادة لان الاولين قد شهدا على ما دفعا عن أنفسهما
ما شهد به عليهما قبل ان يشهدا وان لم يدعوا شيئا تركتهم حتى يدعوا كما وصفت لك (قال الشافعي) رحمه
الله فان جاءوا جميعا مع الم قبل شهادتهم لانه ليس في شهادة أحد منهم شيء الا في شهادة الاخر مثلها فليس
واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر ولو شهد شاهد على رجل أنه أقرانه قتل رجلا خطأ في يوم غير اليوم
الذي شهد به صاحبه كان قول العامة ان هذا جائر لانه شهادة على قول وهكذا اقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس
بعد مجلس وهو مخالف للفعل ولو شهد أحدهما أنه أقرانه قتله عمدا وشهد الاخر أنه أقرانه قتله ولم يقل
عمدا ولا خطأ جعلته قاتلا وجعلت القول قول القاتل فان قال عمدا ففقه القصاص وان قال خطأ أحلف
ما قتله عمدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو شهد أحدهما أنه أقرانه قتله عمدا والاخر أنه أقرانه
قتله خطأ سأله وجعلت القول قوله فان قال خطأ أحلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين لان كليهما
يشهد بالاقرار بالقتل أحدهما عمدا والاخر خطأ وقد يكونان صادقين لانهما يشهدان على قول بلا فعل
(قال الشافعي) ولو كانا شهدا على قتل فقال أحدهما قتله بحديدة وقال الآخر بعضا كانت شهادتهما
باطلة لانهما متضادان ولا يكون قاتله بحديدة حتى يأتي على نفسه وبعضا حتى يأتي عليها ولو شهد أحدهما
على أنه قتله وشهد الاخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضا
ولكني لم أجزها لانها ليست بمجموعة على شيء وان كان القتل المشهود عليه أو المقرب خطأ أحلف أولياء
الدم مع شاهدهم واستحقوا الدية بما تستحق به الحقوق وان كان عمدا أحلفوا أيضا قسامة لان مثل هذا
يوجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة ولو شهد شاهدان أن هذا قتل فلانا وهذا قتل فلانا أثبتا أحدهما
بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا قسامة على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتله

بعضهم ولو شهدا أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهما قبل لم تكن هذه شهادة ولا في هذا قسامة لأن أولياء كل واحد منهم ما إذا طلبوا لم يكونوا باحق من غيرهم (قال الشافعي) ولا قبل الشهادة حتى يثبتوها فان قالوا شهدا أنه ضربه في رأسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصا فرائبنا من جوار هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشحبه بها هذه الشجة (قال الشافعي) وهكذا لو قالوا شهدا أنه ضربه وهو ملفف فقطعه بآتين أو جرحه هذا الجرح ولم يبينوا أنه كان حيا حين ضربه لم يجعله قاتلا ولا جارحا حتى يقولوا ضربه وهو حي أو تثبت بينة أنه حين ضربه كان حيا أو كانت فيه الحياة بعد ضربه أياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع عينة إذا لم تقم بينة بان هذه الشجة لم تكن من فعله وأنه ضربه ميتا وهكذا لو شهدوا أن قوما دخلوا بيتا فقاموا ثم هدمه هذا عليهم فقال هدمته بعدما ما تواجعت القول قوله حتى تثبت البينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت (قال الربيع) والشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملقوف بالثوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم على الحياة حتى يعلم أن يقوم بينة أنهم ما تواجبوا قبل أن يهدم البيت عليهم (قال الشافعي) وهكذا لو أقر فقل ضربه فقطعه وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأسنانه ساقطة كان القول قوله مع عينة حتى تقوم بينة بخلاف ما قال وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناها فلم يبرأ جرحها حتى مات المضر وب فلا قصاص عليه إلا بان يقر بأنه مات أو يثبت الشهود أنه مات منها أو من غيرهم ممن رأى الضربة وإن لم يره حين ضربه أو يثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على أصل الضربة أنه لم يزل لازما للأفراش منها حتى مات فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود وإذا لم يكن من هذا واحد حالف الجاني ما مات منها وضمن أرش الجرح فان نكل حلقوا وكان لهم الدية أو القصاص فيه ان كان ممن يقتص منه

(تشاح الأولياء على القصاص) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا بسيف وله ولاية رجال ونساء تشاح الأولياء على القصاص فطلب كلهم تولى قتله قبل لا يقتله إلا واحد فان سلمت موه لرجل منكم وتولى قتله وإن اجتمعتم على أجني يقتله خلى وقتله وإن تشاحتم أقر عاينكم فأبكم خرجت قرعته خيلناه وقتله ولا يقرع لامرأة ولا يدعها وقتله لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله إلا بتعذيبه وكذلك لو كان فيهم أشل البني أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذيبه أقرع بين من يقدر على قتله ولا يدع يعذبه بالقتل (قال الشافعي) وإذا لم يكن الأولي واحد مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذيبه قبل به وكل من يقتله ولا يترك وقتله يعذبه وكذلك ان كان ولاته نساء لم تقتله امرأة بقرعة (قال) وينظر إلى السيف الذي يقتله به فان كان صارما ولا أعطى صارما (قال الشافعي) وإذا كان الولي صغيرا فخرجت قرعته وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غيره حتى يقتله قتلا وحيا (قال) فان لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي صاربا يضرب عنقه (قال الشافعي) وإن ضرب القاتل ضربة فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى يموت بأصبرم سيف وأشد ضرب قد ر عليه وإذا كان القاتل ولاية فاجتمعوا على القتل فلم يقتل القاتل حتى يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل ولو لم يمت ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم يأذن لأنه قديان ثم يكون له أن يعفو بعد الأذن فان تفوت أحد من الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوه ما فيقوت أحدهما بالقتل وغرم نصيب الميت والمعتموه من الدية والولي المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو الدم على المال سواء وإن عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لا سبيل معه إلى القود وله نصيبه من الدية لأنه لا يجوز له المال ويجوز له ترك القود (قال الشافعي) فإذا افتزع الولاية

ابن زيد نعم فعدا لوضوءه فافرع على يديه فغسل يديه مرتين ومضمض واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى عقباه ثم ردهما إلى الموضع الذي بدأ منه ثم غسل رجليه * أخبرني يحيى بن سليم حدثني أبو هاشم اسمعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط ابن صبرة عن أبيه قال كنت وافدني المنتفق أوفى وفد بني المنتفق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناه فلم نصادفه وصادفنا عائشة رضي الله عنها فأتتنا بقناع فيه تمر والقناع الطبق فأكلنا وأمرت لنا بحريرة فصنعت ثم أكلنا فأنبت أن جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل أكلتم شأهلا أم لم لكم بشئ فقلنا نعم فلم نلبث أن دفع الراعي عنه فإذا سحابة تبعسر فقال هيه يا فلان ما ولدت قال بهيمة قال فاذبح لنا مكاتها شاة ثم انحرف إلى وقال لي لا تحسبن ولم يقل لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها لنا غنم

ولدا راى بهمة ذبحنا
مكاتها شاة قلت يا رسول
الله ان لي امرأة في لسانها
شيء يعني البذاء فقال
طلقها اذن قلت ان لي منها
ولدا ولها صحبة قال فرها
يقول عظمها فان يكن
فيها خير فستقبل ولا
تضربن طعنتك ضربك
أمتك قلت يا رسول الله
أخبرني عن الوضوء قال
أسبغ الوضوء وخل
بين الاصابع و بالغ في
الاستنشاق الا ان تكون
صائما * أخبرنا مالك
عن اسحق بن عبد الله
ابن أبي طلحة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه
قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وحانت صلاة العصر
والتمس الناس الوضوء
فلم يجدوه فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
بوضوء فوضع في ذلك
الاناء يده وأمر الناس
أن يتوضؤا منه قال
فرأيت الماء ينبع من
تحت أصابعه فتوضأ
الناس حتى توضؤا من
عند آخرهم * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أنه توضأ بالسوق
فغسل وجهه ويديه
ومسح برأسه ثم دعى

فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على الباقيين وهكذا تعاد أبدأ حتى يخرج على
من يقوى على قتله

(تعدى الوكيل والولى في القتل) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها
فخلى الولى وقتله فقطع يده أو رجله أو ضرب وسطه أو مثل به لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع
عقوبة بالعدوان في المثلة (قال الشافعي) ولو جاء يضرب عنقه فضر برأسه مما يلي العنق أو كتفيه وقال
أخطأت أحلف ما عدا ما صنع ولم يعاقب وقيل اضرب عنقه ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة
الاجل أنه لا يخطئ بمثلها من أراد ضرب العنق عوقب ولم يحلف انما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف
عليه ويقال اضرب عنقه وان قال لا أحسن الا هذا قبل منه ووكل من يحسن فان لم يجد من يتوكل له
وكل الامام له من يقتله ولا يقتله حتى يستأمر الولى فان أذن له أن يقتله قتله فلو أن الوالى أذن لرجل أو امرأة
بقتل رجل قضى له عليه بالقصاص فذهب ليقتله ثم قال الولى قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقطله قبل أن يعلم
العفو عنه ففيها قولان أحدهما أن ليس على القاتل شيء الا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه ولا على الذى قال قد
عفوت عنه (قال الشافعي) والقول الثاني انه يغرم الدية ويكفران حلف وأقل حالته أن يكون قد أخطأ
بقتله ومن قال هذا قال ولو وُكل الولاة بقتل رجل لهم عليه قود فتحنى به وكيلهم ليقتله فعفا كلهم
أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذى عليه القود لم يصل العفو الى الوكيل حتى قتل الذى
عليه القود لم يكن على الوكيل الذى قتل قصاصا لانه قتله على أنه مباح له خاصة وعليه الدية والكفارة
ولا يرجع بها على الولى الذى أمره لانه متطوع به بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو فان حلف لم يقتل ووداه
والاحلف الولى لقد علمه وقتله (قال الشافعي) هذا القول أحسنه مالان المقتول صار ممنوعا بعفو الولى عنه
القتل وهذا أشبه بمعنى العبد يعتق ولا يعلم الرجل بعنقه فيقتله فيغرم دية حر والكافر يسلم ولا يعلم الرجل
باسلامه فيقتله فتكون دية مدية مسلم قال فهو مخالف لهم ما في قتل العمد (قال الربيع) يريد به قتل العبد
وهو يعرفه حراما مسلما

(الوكالة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وتجو زالوكالة بتثبيت البينة على القتل عمدا أو خطأ فاذا كان
القود لم يدفع اليه حتى يحضره ولى القاتل أو بوكله بقتله (قال) وان كله بقتله كان له قتله (قال الشافعي)
واذا قتل الرجل من لا ولى له عمدا فلا سلطان أن يقتله فقاتله وله أن يأخذ له الدية ويدفعها الى جماعة المسلمين
ويدع القاتل من القتل وليس له عفو القاتل والدية لانه لا يملكها دون المسلمين فيعفو ما علك (قال الشافعي)
ولو قتل رجل له أولياء صغار فقراء لم يكن للوالى عفو دمه على الدية وكان عليه حبسه حتى يبلغ الولاة فيختاروا
القتل أو الدية أو يختار الدية بالغ منهم فان اختارها لم يكن الى النفس سبيل وكان على أولياء الصغار ان
يأخذوا لهم الدية لان النفس قد صارت ممنوعة والامولى عليه عفو الدم وليس له عفو المال لانه يتلف بعفو المال
ماله ولا يتلف بعفو الدم ماله

(قتل الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم من لقيت محالفا من أهل العلم في أن الدمين
مشكافتان بالحرية والاسلام فاذا قتل الرجل المرأة عمدا قتل بها واذا قتلته قتلته ولا يؤخذ من المرأة ولا من
أولياها شيء للرجل اذا قتلته ولا اذا قتل بها وهى كالرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها اذا اقتص لها أو
اقتص منها وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل (قال الشافعي) وكذلك جراحه التي فيها
القصاص كلها بجراحها اذا أقدتها في النفس أقدتها في الجراح التي هي أقل من النفس ولا يختلفان في شيء
الا في الدية فاذا أراد أولياؤها الدية فديتها نصف دية الرجل وان أراد أولياء الرجل دية من مالها فديته
مائة من الابل لا تنقص لقتل المرأة وحكم القصاص مخالف حكم العقل (قال الشافعي) وولاة المرأة
وورثتها كولاة الرجل وورثته لا يختلفان في شيء الا في الدية واذا قتل المرأة حاملا يتحرك ولدها أو لا يتحرك

لخنازة فدخل المسجد
ليصلي عليها فسمع على
خفيه ثم صلى عليها
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال
توضأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدخل
يده في الأناء فاستنشق
ومضمض مرة واحدة
ثم أدخل يده وصب
على وجهه مرة واحدة
وصب على يديه مرة
واحدة ومسح رأسه
وأذنيه مرة واحدة
* أخبرنا مالك عن
عمر بن يحيى عن أبيه
عن عبد الله بن زيد أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم توضأ فغسل وجهه
ثلاثاً وبديه مرتين مرتين
ومسح رأسه بيديه
فأقبل بهما وادبر بدأ
بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى
قفاه ثم ردهما إلى المكان
الذي بدأ منه ثم غسل
رجليه * أخبرنا
سفيان عن هشام بن
عروة عن أبيه عن جرثوم
أن عثمان رضي الله
عنه توضأ بالمقاعد ثلاثاً
ثلاثاً ثم قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول من توضأ وضوئي
هذا خرجت خطايا

ففي القود ولا شيء في جنينها حتى يرايها فإذا راياها ميتاً قبل موتها أو بعده فسواء وفيه غرة قيمتها
نحو من الأبل (قال الشافعي) وإن راياها حياً قبل موتها أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إن مات
وفيه دية إن كان ذكر فمائة من الأبل وإن كان أنثى فخمسون من الأبل وسواء قتلها رجلاً أو امرأة
(قال الشافعي) وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلا حبست حتى تضع حملها ثم أقيدها
حين تضع حملها وإن لم يكن لولدها مريض فأحب إلى لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد
له مريض فإن لم يفعل قتلته وإن ولدت ثم وجدت نحرها انتظرت حتى تضع الحمل أو يعلم أن ليس بها
حمل وكذلك إذا لم يعلم بها حمل فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها ولو حمل الإمام
فاتقص منها حاملاً فلا شيء عليه إلا المأثم حتى تلقي جنيناً فإن ألقته ضمنه الإمام دون المقتص له وكان
على عاقلة لا بيت المال وكذلك لو قضي بأن يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتص منها ضمن
الإمام جنينها

(قتل الرجل النفر) قال الشافعي رحمه الله إذا قتل رجل نذراً أو ولياً أو هم جميعاً يطلبون القود وتصادفوا
على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بينك وبينه افتص للذي قتله أولاً وكانت الدية في ماله لمن بقي ممن قتل
آخر (قال الشافعي) ولو جأوا متفرقين أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه فإن
طلب القود قتله من قتل أولاً وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو أوسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه
فيه لأن لكلهم عليه القود وأبهم جاء فأثبت عليه البيعة بقتل وليه فدفعه إليه فلم يقتله حتى جاء آخر فأثبت
عليه البيعة بقتل وليه قتله دفعه إلى ولي المقتول أولاً (قال الشافعي) ولو أثبتوا عليه مع البيعة أيهم قتل
أولاً فالقول قول القاتل فإن لم يقر بشيء أحببت للإمام أن يقرع بينهم أيهم قتل وإيه أولاً فأبهم خرج
سهمه قتله وأعطى الباقي الديات من ماله وكذلك لو قتلهم معاً أحببت له أن يقرع بينهم (قال الشافعي)
وإذا قتل رجل عدواً ورثته بكاروفهم صغيراً أو غائباً وقتل آخر عدواً ورثته بالغون فسألو القود لم يعطوه
وحبس على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر فلعن الصغير والغائب سعيان القود فيبطل القود ويعطون
ديته في ماله (قال الشافعي) ولودفعه الإمام إلى ولي الذي قتل آخر أو تركه الذي قتله أولاً فقتله كان عندي
مسيئاً ولا شيء عليهم لأن كلهم استوجب دمه على الكمال (قال الشافعي) ولو كان قطع يدي رجل ورجل
آخر وقتل آخر ثم جأوا يطلبون القصاص معاً اقتص منه اليد والرجل ثم قتل بعده (قال الشافعي) ولو
قطع أصبع رجل اليمنى وكف آخر اليمنى ثم جأوا يطلبون القود أفصت من الأصبع وخيرت صاحب
الكف بين أن أقصه وأخذله أرش الأصبع أو أخذله أرش الكف (قال الشافعي) ولو بـ أو أفصه من
الكف أعطى صاحب الأصبع أرشها ولو قطع كفي رجلين اليمنى كان كقتله أنفسين يقتص لايهما جاء
أولاً وإن جاء معاً اقتص للقطوع بدياً وإن اقتص للآخر أخذ الأول دية يده وهكذا كل ما أصاب مما عليه
فيه القصاص فأت منه بقوداً أو مرض أو غيره فعليه أرشه في ماله

(الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيونه بجرح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قتل نفرًا خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تم لا أعلم عليه أهل صنعاء لقتلهم
جميعاً (قال الشافعي) وقد سمعت عدداً من المفتين وبلغني عنهم أنهم يقولون إذا قتل الرجلان أو الثلاثة
أو أكثر رجل عدداً فلوليه قتلهم معاً (قال الشافعي) وقبيلت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي
عندي لمن قال يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول فإذا قطع الاثنان يدرجل معاً قطعت أي يهمل معاً
وكذلك أكثر من الاثنين وما جاز في الاثنين جاز في المائتة وأكثر وانما تقطع أي يهمل معاً إذا جلا شيئاً فضر به

معاضرة واحدة أو حزام واحد أو واحد فاما ان قطع هذا يده من أعلاها الى نصفها وهذا يده من أسفلها حتى أباها فلا تقطع أيديهما ويحترق من هذا بقدر ما حترق يده ومن هذا بقدر ما حترق يده ان كان هذا استطاع (قال الشافعي) وهذا هكذا في الجرح والشجيرة التي استطاع فيها القصاص وغيرها لا يختلف ولا يخالف النفس الا في أنه يكون الجرح يتبعض والنفس لا يتبعض فاذا لم يتبعض بان يكونا جانيين عليه معا جرحا كما وصفت لا ينفرد أحدهما بشئ منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس واذا تبعض خالف النفس واذا ضرب رجلان أو أكثر رجلا بما يكون في مثله القود فلم يبرح مكانه حتى مات وذلك أن يحترقوه معا بسيوف أو زجاج رماح أو نصال نبل أو بشئ صلب محدد يحرق مثله فلم يزل ضمننا من الجراح حتى مات فلا ولياء الدم ان شاؤا ان يقتلوهم معاقلوهم وان شاؤا أن يأخذوا منهم الدية فليس عليهم معا الدية واحدة على كل واحد منهم حصته ان كانوا اثنين فعلى كل واحد منهم ما نصفها وان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث وهكذا ان كانوا أكثر وان أرادوا قتل بعضهم وأخذ الدية من بعض كان ذلك لهم وان أرادوا أخذ الدية أخذوا منه بحساب من قتل معه كان قتله ثلاثة فقتلوا اثنين وأرادوا أخذ الدية من واحد فلهم أن يأخذوا منه ثلثها لان (٣) ثلثه بثلثه وان كانوا عشرة أخذوا منه عشرة وان كانوا مائة أخذوا منه مائة جرح من دية ولو قتله ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول ولو قتل رجل رجلا عمدا وقتله معه صبي أو رجل معتوه كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتوه أيهما كان القاتل نصف الدية (قال الشافعي) وهكذا لو أن حرا وعبدًا قتلا عبدا كان على الحر نصف قيمة العبد المقتول وعلى العبد القتل وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة وعلى الأجنبي القصاص اذا كان الضرب في هذه الحالات كلها عمدا (قال الشافعي) واذا جنى اثنان على رجل عمدا أو آخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطأ من أن يضربه بعصا خفيفة أو بحجر خفيف فمات فلا قود فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الدية على صاحب الخطأ في مال عاقلة وعلى صاحب العمد في أموالهما ولو شهد شهود أن رجلا ضرب رجلا فراقعاه وتر كاه مضطجعا من ضربتهما ثم مر به آخر فقطعه باثنين فان أثبتوا أنه قطعه باثنين وفيه الحياة ولم يدر لعل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع حسوته لم يكن على واحد منهما قصاص وكان لا ولياءه أن يقسموا على أيهما شاؤا ويلزمه دية ويعزران معا (قال الشافعي) وان لم يثبتوا أنه كانت فيه حياة وقالوا لا ندري لعله كان حيا لم يكن فيه شيء ولا يغرمهما حتى يقسم أولياؤه فبأخذون دية من الذين أقسموا عليه فان قال أولياؤه نقسم عليهم معا قبل ان أقسمتم على جراح الأولين وقطع الآخر فذلك لكم وان أقسمتم على أنه مات من الضرب بشئين معاً لم يكن لكم اذا قطعه الآخر باثنين أو بجمعة الآخر (قال الشافعي) وانما أبطلت القصاص أولا أن الضاربين الأولين اذا كانوا بلغوا منه ما لا حياة معه الا بقية حياة الذي لم يكن على الآخر عقل ولا قود وان كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر وعلى الأولين الجراح فجعلتها قسامة بديه لان كلا يجب ذلك عليه ولا أجعل فيها قصاصا لهذا المعنى ولو شهد شهود على رجل أنه ضربه بعصا في طرفها حديدة محددة ولم يثبتوا بالحديدة قتله أم بالعصا قتله فلا قود اذا كانت العصا وانفردت مما لا قود فيه وفيه الدية بكل حال وان حلف أولياؤه أنه مات بالحديدة فبى حاله في ماله وان لم يحلفوا فهي في ماله في ثلاث سنين لانهم أثبتوا القتل فاحله الخطأ ولا تغرمه العاقلة ولم تقم البينة على أنه خطأ واذا قطع الرجل اصبع الرجل ثم جاء آخر فقطع كفه أو قطع الرجل يد الرجل من مفصل الكوع ثم قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليه ما مع القود يقطع اصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق ثم يقتلان وسواء قطع من يد واحدة أو نطعها من يدين مفترقتين سواء (٤) وسواء كان ذلك بحضرة قطع الاول أو بعده بساعة أو أكثر ما لم تذهب الجناية الاولى بالبرء لان باقي ألمها واصل الى الجسد كله ولو جاز أن يقال

من وجهه ويديه ورجليه * أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال فذهب لحاجته ثم خرجا قال أسامة فسألت بلالا ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عليه وسلم فقال بلال ذهب لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ثم مسح برأسه ومسح على الخفين * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال المغيرة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الغائط فحملت معه أداة قبل الفجر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت أهريق على يديه من الادوة وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ثم ذهب بحسرجته عن ذراعيه فضاقت كاحيته

عن ذراعيه فادخل يديه

في الجبسة حتى أخرج
ذراعيه من أسفل الجبسة
وغسل ذراعيه بغيره إلى
المرفقين ثم توضأ ومسح
على خفيه ثم أقبل قال
المغيرة فأقبلت معه حتى
نجد الناس قد قدموا
عبد الرحمن بن عوف
يعلم لهم فأدرك النبي
صلى الله عليه وسلم
أحدي الركعتين معه
وصلى مع الناس الركعة
الآخرة فلما سلم عبد
الرحمن قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأتم
صلاته فأفرغ ذلك
المسلمين وأكروا التسبيح
فلما قضى النبي صلى الله
عليه وسلم صلاته أقبل
عليهم ثم قال أحسستم
أوقال أصبتم بغيرهم أن
صلاوا الصلاة لوقتها قال
ابن شهاب) وحديث
اسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي وقاص عن
جرة بن المغيرة بنحو
حديث عباد قال المغيرة
فأردت تأخير عبد الرحمن
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم دعه أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
حصين وزكريا ويونس

(١) قوله ومن أجاز الخ
كذا في الأصل ولا تخلو من
العبارة من تحريف فحرر

كتبه معجمه

ذهبت الجناية الأولى حين كانت الجناية الآخرة فاطمعة باقي الفصل الذي يتصل به وأعظم منها إذا قطع رجل
يدى رجل ورجله منه ونجحه آخر موضحة قيات أن يقال لا يقاد من صاحب الموضع بالنفس لأن ألم الجراح
الكثيرة قد عم البدن قبل الموضحة أو بعدها (١) ومن أجاز أن يقتل اثنين أو واحد لكان الألم يأتي على بعض
البدن دون بعض حتى يكون رجلا أو قطع كل واحد منهما يد رجل معاقبات لم يقدمهما في النفس لأن ألم كل
واحدة منهما في شق يده الذي قطع ولكن الألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله فيكون من
قتل اثنين أو واحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس متفردا فإذا أخذ العقل حكم
على كل من جنى عليه جناية صغيرة أو كبيرة على العدم من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل قيات
فعلى كل واحد منهم عشر الدية فإن قال قائل أرايت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة قيل له لم نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل المرأة
فإذا لم يختلف أحد في هذا ففقيهه دلالة على أن الآية خاصة فإن قال قائل فيم زلت قيل أخبرنا معاوية بن
موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل أخذت هذا التفسير من نفر حفظ منهم
مجاهد والضحاك والحسن قالوا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية قال كان بد ذلك في حين من
العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل وكان لأحد الحيين فضل على الآخر فاقسموا بالله ليقتلن بالانثى الذكر
وبالعبد منهم الحر فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلموا (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا لأن
الله عز وجل أنما ألزم كل مذنب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال الحر بالحر إذا كان والله أعلم قاتله
والعبد بالعبد إذا كان قاتله والانثى بالانثى إذا كانت قاتله لها لأن (٢) يقتل بأحد من لم يقتله لفضل المقتول
على القاتل وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أعنى الناس على الله من قتل غير قاتله (قال الشافعي) وما
وصفت من أني لم أعلم مخالفا في أن يقتل الرجل المرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال من
وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر بانثى (٣) ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لا نعلم لهم
مخالفا لهذا معناها ولم يقتل الذكر بالانثى

(١) قاتل الحر بالعبد قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز في أهل التوراة وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
الآية (قال) ولا يجوز والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة أن كان حكامنا إلا ما جاز في قوله
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل
فعلى من قتلها القود فيسلم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد والمستأنس والصبي والمرأة من أهل
الحرب والرجل بعبد وعبد غيره مسلما كان أو كافرا والرجل بولده إذا قتله (قال الشافعي) أو يكون قول الله
تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما ممن دمه مكافئ دم من قتله وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله
عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل والانثى بالانثى إذا كانت قاتله خاصة لأن ذكر الانثى يقتل
بانثى (قال الشافعي) وهذا أولى معانيه والله أعلم لأن عليه دلائل منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر ولا إجماع على أن لا يقتل المرأة بانه إذا قتله والإجماع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا
بمستأنس من أهل دار الحرب ولا بامرأة من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وكذلك لا يقتل الرجل
الحر بالعبد بحال ولو قتل حر ذمي عبدا مؤمنا لم يقتل به (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
بالغصة ما بلغت وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمة متاع له لو استهلكه وبغيره لو قتله
وعليه في العبد إذا قتله عبدا ما وصفت في ماله وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلة وعليه مع قيمته ما عاتق
رقبة وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة

(٢) قاتل الخنثى قال الشافعي رحمه الله وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عمدا فلا ولياء الخنثى القصاص
لأنه لا يعد وأن يكون رجلا أو امرأة فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى ولو سأوا الدية قضى لهم بديةته على

عن الشعبي عن عروة
ابن المغيرة عن المغيرة بن
شعبة قال قلت يا رسول الله
أسمح على الخفين قال
نسمع اذا أدخلتهما
وهما طاهرتان * أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي
حدثني المهاجر أبو محمد
عن عبد الرحمن بن أبي
بكرة عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انه أرخص للمسافرين
يسمح على الخفين ثلاثة
أيام ولياليهن وللقيم يوم
ولياليهن * أخبرنا سفيان عن
عاصم بن بهدلة عن زر
قال أتيت صفوان بن
عسال فقال ما جاء بك
قلت ابتغاء العلم قال
ان الملائكة لتضع
أجنحتها لطالب العلم
رضا بما يطلب قلت
انه حال في نفسى المسح
على الخفين بعد الغائط
والبول وكنت امرأ من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأتيتك
أسألك هل سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شيئا قال
نعم كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا
اذا كنا سفرا أو مسافرين
أن لا نزع خفافنا ثلاثة
أيام ولياليهن الا من
جناية لكن من غائط
وبول ونوم * أخبرنا

دية امرأته لانه اليقين ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على دية امرأته لانه شك (قال الشافعي) ولو كان
الخنثى بينا أنه ذكركضى لهم بدية رجل (قال الشافعي) للخنثى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما
دون النفس واذا طلب الدية فله دية امرأته فان بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل (قال الشافعي) ولو كان
أولا يبول من حيث يبول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل ثم أشكل فخاص
أوجاء منه ما يشكك غرسته الفضل من دية امرأته (قال الربيع) الخنثى المشكل الذي له فرج وذكرا اذا بال
منهم ما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطعاهم معا واذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق وان كانا
يستبقان معا فكان أحدهما ينقطع قبل الآخر الحكم للذي يبقى

﴿العبد يقتل بالعبد﴾ قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والعبد بالعبد (قال الشافعي)
حكم الله عز وجل بين العبد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الاحرار بالقصاص ولم أعلم في ذلك مخالفا
من أهل العلم في النفس (قال الشافعي) واذا قتل العبد العبد أو الامة الامة أو العبد الامة أو الامة
العبد عمدا فمقتلهم كالاحرار تقتل الحر بالحر والحر بالحر والحر بالحر فلعنهم القصاص معا (قال الشافعي)
وتقتل الأعداء بالعبد يقتلونه عمدا وكذلك الاماء بالعبد يقتلنه عمدا والقول فيهم كالقول في الاحرار وأولياء
العبد مالكوهم فيخير مال العبد المقتول أو الامة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبيد أو أخذ قيمة عبده
المقتول بالغة ما بلغت من رقبة من قتل عبده فايهما اختار فهو له واذا قتل العبد العبد عمدا خير سيد العبد
المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو ولي دمه دون قرابة لو كانت لبيده لانه مالكة فان شاء القصاص
فهو له وان شاء قيمة عبده بيع العبد القاتل فاعطى المقتول عبده قيمة عبده ورد فضل ان كان فيها على مالك العبد
القاتل واذا لم يكن فيه فضل لم يكن ثم شي يرد عليه فان نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول حتى ذهب لسيد
العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل (قال الشافعي) وان اختار ولي العبد المقتول قتل بعض
العبيد وأخذ قيمة عبده من الباقي لم يكن له على واحد من الباقي من قيمة عبده الا بقدر عددهم ان كانوا عشرة
فله في رقبة كل واحد منهم عشرة قيمة عبده (قال) وان قتل عبيد عشرة عبيد خير سيد العبد المقتول بين
قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم فان اختار قتلهم فذلك له وان اختار أخذ ثمن عبده فله في رقبة كل واحد منهم
عشرة قيمة عبده فان كانوا ثلاثة فله في رقبة كل واحد منهم ثلث قيمة عبده وأي العبيد مات قبل يقتص منه أو
يباع له فلا سبيل له على سيده وله في الباقي القتل أو أخذ الارش منهم بقدر عددهم كما وصفت (قال الشافعي)
وان قتل حر وعبد عدا فعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد والسيد في العبد القصاص أو اتباعه بنصف قيمة
عبده في عنقه كما وصفت واذا قتل العبد الحر قتل به ويقاد منه في الجراح ان شاء الحر وان شاء ورثته في القتل
وهو في الجراح يجرحها عمدا كهو في القتل في أن ذلك في عنق العبد كما وصفت واذا كان العبد بين اثنين يقتله
عبد عمده فلا قود حتى يجمع مالهما على القود وأيهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للآخر مثله ولا قود له
اذا لم يجمع معه شريكه على القود (قال الشافعي) ولو كان عبيد بين رجلين فقتل فاعتقاه أو أحدهما بعد
القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه لان العتق لا يقع على ميت (قال الشافعي) ولو أعتقه معافي كلمة واحدة أو
وكلاما من أعتقه وفيه حياة فهو حر وولاء دمه مواليه ان كان مواليه هم ورثته وان كان له ورثة أحرار كانوا أولى
بغيراته من مواليه (قال الشافعي) واذا كان العبد ممر هو نافتله عبدا فليس له أخذ القود وليس
المرتهن بسبيل من دمه لو عفاه أو أخذه وذلك أن سيده ان أراد القود فهو له وان أراد أخذ ثمنه أخذه وثنمه
رهن مكانه وان أراد أن يترك القود وثنمه لم يكن له ذلك ولا أن يدع من ثمنه شيئا ان كان رهنا الا بان يقضى
المرتهن حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهنا مكانه أو يرضى ذلك المرتهن واذا قتل العبد المرهون أو قتل سيده وولى
دمه وله أن يقتص له اذا كان مقتولا وان كره ذلك المرتهن ولا يؤخذ بان يعطيه رهنا مكانه وكذلك ان جنى

العبد المرهون فسيده الخصم ويبيع منه في الجناية بقدر ارشها الا ان يفديه سيده متطوعا فان فعل فهو على الرهن وان فداء المرتهن فهو متطوع لا ير جع بمافداهه على سيده الا ان يكون امره ان يفديه (قال الشافعي) واذا قتل العبد المرهون عمدا فاسيده القتل والعفو بلا مال لانه لا يملك المال يقتل العمد الا ان يشاء ولو قتل خطأ أو قتل من لا يلزمه له قصاص لم يكن له أن يعفو عنه عنه الا أن يعطى المرتهن حقه أو مثل ثمنه رهنا مكانه (قال الربيع) والشافعي قول آخر اذا كان العبد ممرهوناً فقتل عمدا فاسيده القصاص ان عفا القصاص وجب له مال فليس له أن يعفوه لان قيمته ثمن لبدنه وليس له أن يتلف على المرتهن ما كان ثمن البدن المرهون (قال الشافعي) فاما المدبر والامة فدولدت من سيدها فمالها حالهم في جنايتهم والجناية عليهم حال ممالك (قال الشافعي) واذا جنى على المكاتب فأتى على نفسه فقدمت رقيقا وعو كعبد الرجل غير مكاتب جنى عليه واذا جنى عليه فمادون النفس عمدا فله القصاص ان جنى عليه عبدا وان أراد ترك القصاص وأخذ المال كان له وان أراد ترك المال لم يكن له لانه ليس بمسقط على ماله تسليط الحر عليه وقد قيل له عفو المال في العمد لانه لا يملكه الا ان يشاء واذا لم يملك بالجناية قصاصا مثل ان يجنى عليه حر أو عبدا مغلوبا على عقله أو صغيرا فليس له عفو الجناية بحال لانه مال يملكه وليس له اتلاف ماله (قال الربيع) ولو جنى على العبد المكاتب فمادون النفس فلا قصاص

(الحر يقتل العبد) قال الشافعي رحمه الله واذا جنى الحر على العبد عمدا فلا قصاص بينهما فان أتت الجناية على نفسه ففيه قيمته في الساعة التي جنى فيها عليه مع وقوع الجناية بالغة ما بلغت وان كانت ديات أحرار وقيمه في مال الجاني دون عاقلته وان جنى عليه خطأ ففيه على عاقلة الجاني واذا كانت الجناية على أمة أو عبد فكذلك والقول في قيمته قول الجاني لانه يغرم عنه وعلى السيد البينة بفنل ان ادعاه واذا كانت خطأ فالقول في قيمة العبد قول عاقلة الجاني لانهم يضمنون قيمته فان قالوا قيمته ألف وقال القاتل قيمته ألفان فبنت العاقلة ألفا والقاتل في ماله ألفا لا يسقط عنه ضمان ما أقر أنه جنايته ولا يلزمهم اقراره اذا كذبوه ولو جنى عبد على عبد عمدا أو خطأ كان القصاص بين العبدين في العمد ولا أنظر الى فضل قيمة أحدهما على الآخر ويخير سيد العبد المجنى عليه بين القصاص في النفس ومادونها وبين الارش فان اختار الارش فهو له في عتق العبد الجاني وقيمه لسيد المجنى عليه بالغة ما بلغت والقول في قيمة العبد المجنى عليه قول سيد العبد الجاني ولا أنظر الى قول العبد الجاني لان ذلك مأخوذ من رقبته ورقبته مال من مال سيده وكذلك لو كانت الجناية خطأ كان القول قول سيد الجاني واذا أقر العبدان قيمته الا كثر لم يلزمه الا كثر في عبوديته وان عتق لزمه الفضل عما أقر به سيده مما أقر به العبد وهكذا لو كان الجاني على العبد مدبرا أو أم ولد لا يختلفان عما والعبد وان كان الجاني على العبد مكاتباً فبينه وبين العبد القود فان اختار سيد العبد ترك القود للمال أو كانت الجناية خطأ فسواء ان أقر المكاتب بان قيمة العبد المجنى عليه ألفان وقيمة المكاتب ألفان أو أكثر وقال سيده ألف ففيها قولان أحدهما أن اقراره موقوف فان أدى المكاتب ما أقر به من قبل أن يجرم لم يكن للسيد ابطال شيء منه وان عجز المكاتب قبل يوفيه فالقول قول السيد في قيمة العبد المجنى عليه فان كان المكاتب أدى من الجناية ما أقر السيد أنه قيمة العبد المجنى عليه لم ينبع العبد في شيء من جنايته واذا أعتق اتبع بالفضل وان أدى فضلا عما أقر به السيد لم يكن للسيد أن يرجعه على سيد العبد المجنى عليه (قال الشافعي) ولو أدى أقل مما أقر به السيد خير السيد بن أن يفديه بالفضل متطوعا أو يبيع من العبد بقدر ما بقي مما أقر به السيد (قال الربيع) واذا أدى المكاتب أكثر مما أقر به السيد ثم عجز المكاتب رجع السيد على الذي دفعه اليه انزادة على ما أقر به فيأخذه منه ويدفعه الى المكاتب فيكرن في يده كسائر ماله فاذا عتق رجع عليه فأخذه منه ما أمر به وان عجز كان المال كله لسيده (قال الشافعي) والقول الثاني أن ذلك لازم للمكاتب لانه أقر به وعجز بجره

فأزدت على أن توضع
فقال عمر الوضوء أيضا
وقد علمت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يأمر بالغسل * أخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة رضي
الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
إذا اغتسل من الجنابة
بدأ فغسل يديه ثم توضأ
كما يتوضأ للصلاة ثم
يدخل أصابعه في الماء
فيخلل بها أصول شعره
ثم يصب على رأسه ثلاث
غرف بيديه ثم يفيض
الماء على جلده كله
* أخبرنا ابن عيينة عن
أيوب بن موسى عن
سعيد بن أبي سعيد عن
عبد الله بن رافع عن أم
سلمة رضي الله عنها قالت
سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول
الله اني امرأة أشد ضفر
وأسي أفأنقصه
لغسل الجنابة قال لا إنما
يكفيك أن تحشي عليه
ثلاث حشيات من ماء ثم
تفيضين عليه الماء
فتطهرين أو قال فاذا
أنت قد طهرت
* أخبرنا ابن عيينة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها

ما أقرب به في ماله ويلزمه لسيدته وإن عجز المكاتب ببيع المكاتب فيه إن لم يتطوع بإدائه عنه (قال الشافعي)
وإذا قتل المكاتب عيدا عمدا واحدا بعد واحد فاشتر وأقيد العبد الذي قتل أولاً أولى بالقصاص
ولو دفعه إلى ولي الذي قتل أو لافعقاعه على مال أو غير مال كان عليه أن يدفعه إلى ولي الذي قتل عبده بعده
فإن عفا عنه دفعه إلى ولي المقتول بعده وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد إلا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع إليهم
(قال الشافعي) ولا يكون قضاؤه به للذي قتل أولاً وعفوه عنه من يلا للقود عنه من قتل بعده لأن كلهم
يستوجب عليه قتله عن قتل من أوليائه كما يكون القوم على رجل حدود فيعفو بعضهم فيكون للباقي
أخذ حدودهم ولكل واحد منهم أخذ حده لأن حقه غير حق صاحبه وهكذا لو قطع أيمان رجال أو مالههم فيه
القصاص في موضع واحد (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل النفر عمداً أو الواحد ثم مات فديات من قتل حالة
في ماله بكالها وإذا قتل الرجل النفر عمداً ثم ارتد عن الإسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت
في موته وإذا قتل الرجل النفر عمداً فقتل على القاتل فقتله عمداً فلا وليا له القود إلا أن يشاءوا
أن يعفوا القود على مال وإن عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون
سائر ماله وهم فيه أسوة (قال الشافعي) وإن عفا أولياؤه الدم والمال نظراً فإن كان للقاتل مال يخرج ديات من قتل
منهم فعفوههم جائز والالم يجز عفوههم لأنهم حين عفوا الدم صار له بالقتل مال ولا يكون لهم عفوه ماله حتى يؤدوا
دينه كله وإذا قتل الرجل النفر ثم ارتد عن الإسلام فجاء أولياء المقتولين يطلبون القود استتيب فإن تاب قتل لهم
وإن لم يتب قتل لهم إن شئتم أخذتم الديات وتركتم الدم وقتلناه بالردة وغنمنا ما بقي من ماله فإن فعلوا فذلك لهم وإن
تاب بعد ما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألو القود لم يكن ذلك لهم إذا تركوه
مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه (قال الشافعي) وإذا سألو القود واستنعوا من العفو أعطيناهم القود
بالذي قتل أولاً وجعلنا للباقي الدية وما فضل من ماله غنم عليه عنه وذلك أن واجباً علينا إعطاء الأدميين القود
والقود يأتي على قتله بالقود والردة ولو مات مرتداً قاتلاً أو قاتلاً غير مرتداً أعطينا من ماله الدية وبذلك
قدمنا في هذا حق الله تبارك وتعالى في قتل الأدميين على القتل في الردة (قال الشافعي) وهكذا لو زنى وهو

محصن وقتل قبل الزنا أو بعده بدأ بالقتل فإن ترك أولياؤه رجم

(جراح النفر الرجل الواحد فيموت) (قال الشافعي) إذا قطع الرجل يد الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضحة
وأصابه الآخر بجائفة وكل ذلك بمحيداً وبشيء محدد فيعمل عمل الحديد فلم يبرأ شيء من جراحته حتى مات
فكلهم قاتل وعلى كلهم القود وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وأخرج جرحاً واحداً كان عليهم ما عا القود
وكان لأولياء القاتل أن يجرحوا كل واحد منهم ما جرحه فإن مات والاضربوا عنقه (قال الشافعي) وإن
كان أحدهما جرحه جرحاً جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة كان فيها قولان أحدهما أن لولي القاتل أن يجرحه
جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة وإذا كان القصاص بالقتل لم أمنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شيء من هذا ولي
القاتل أن يليه بنفسه إنما أمر به من يبصر كيف جرحه فاقول أجرحه كما جرحه فإذا بقي ضرب العنق خليت بينه
وبين ولي القاتل وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم أمنعه من ذلك لأنه يقتل مكانه وإنما أمنعه
إذا كان جرحاً لا يقتل به ولا يكون فيه قصاص والثاني أن له أن يصنع به كل ما كان لو جرحه اقتص به منه فيما دون
النفس ولا يصنع به ما لو كان جرحه به دون النفس لم يقتص منه لأنه لعله يدع قتله فيكون قد عذبه وأنه لا يقدر
على أن يأتي بمثل ما صنع به في المواضع التي لا يقتص منها ويقال له القاتل يأتي على ذلك وإذا جرح الثلاثة رجلاً
جراح عمداً بسلاح وكان ضمناً حتى مات وقد برأت جراح أحدهم ولم تبرأ جراح الباقي فعلي الباقي القصاص
ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح إن كان مما يقتص منه أو والعقل وإن كان
مما لا يقتص منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغاً ما بلغ قل ذلك أو أكثر وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر لانه

قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للعلة ثم يشرب شعره الماء ثم يحني على رأسه ثلاث خشبات . أخبرنا سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغرف على رأسه ثلاثاً وهو جنب . أخبرنا سفيان عن منصور بن عبد الرحمن الطحفي عن أمه صفية بنت ثينة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من المنيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهري بها فقالت كيف أنظهر بها قال تطهري بها قال كيف أنظهر بها قال التي صلى الله عليه وسلم سبحان الله سبحان الله واستتر بشوبه تطهري بها باجتهذبها وعرفت الذي أراد فقالت ليا تنبجي بها آثار الدم يعني الفرج . أخبرنا

(١) قوله ولو جرحه الخ كذا بالاصل ولعل في العبارة تحريفاً وسقطا فأنظر كتبه معجمه

جاني جراح لم يكن فيه نفس وإن ادعى أحدهم أنه جرحه مرات وصدقه ورثة المقتول فكذا ولو كذب القتلة معه لم يقبل تكذيبهم لأنه لو كان قاتلاً معهم لم يدع عنهم القتل فلامعنى لتكذيبهم موه إذا أراد أولياؤه قتلهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو صدقه أولياء القتل وكتبه القتلة معه وقال أولياء القتل نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحت معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرؤا أن جراحه قد برأت أو تقوم بينة لأنه إنما يلزمهما ثلثا الدية إذا كان معهما ثالث فإذا برأت جراحه لمزمهما دية كاملة ولا يلزمهما إلا بقرارهما الدية تامة لأنهما قاتلان دونه أو بينة تقوم على ذلك فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما (١) ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنين أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقر الله به وصدقهم أولياء القتل وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم لأنهم يزعمون أن ليس عليهما إلا ثلثا الدية فبرؤهما مما سواه إذا سأل ذلك القاتلان ولو قتله ثلاثة أحدهم عبد وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقبة العبد وثلثها على الحرين وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما أتبعوه ولم يكن على عاقلة الأحرار وسيد العبد من دية العمد شي بحال وقد قيل هكذا لو كانت القتلة عمداً وفيهم بخنون أو صبيان أو فيهم صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلة من هاتئ وقد قيل تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عمده كما يحملون خطاه والله تعالى أعلم وإذا جرح الرجل الرجل جرحاً كثيراً والآخر جرحاً واحداً فأرادوا ولياؤه القود فهو لهم وإن أرادوا العقل فعلى كل واحد منهما نصف الدية إذا كانت نفسا فسواه في الغرامة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة (قال الربيع) وللشافعي قول آخر لا تحمل العاقلة عمد الصبي وهو في ماله إن كان له مال والأفدين عليه

(ما يسقط فيه القصاص من العمد) . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج «قال الربيع» أظنه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية قال غرقت مع النبي صلى الله عليه وسلم غرزة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغرزة أوثق عجلي في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحدهما يد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يعني إحدى ثنيته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر ثنيته قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبيع يده في فسل فتقضها كأنها في في فل يقضها أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبر أن أباه أخبره أن إنساناً جاء إلى أبي بكر الصديق وعرضه إنسان فانتزع يده منه فذهبت ثنيته فقال أبو بكر ذهبت ثنيته (قال الشافعي) وهذا كله نقول فإذا عض الرجل الرجل فانتزع المعضوض العضو الذي عض منه يداً أو رجلاً أو رأساً من في العاض فذهبت ثانياً العاض ومات منها أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المنتزع لأنه لم يكن له العض بحال ولو كان العاض بدأ في جماعة الناس فضرب وطم أو يدي فضرب وطم لم كان سواء لأن نفس العض ليس له وإن للمعضوض منع العض فإذا كان له منعه فلا قود عليه فيما أحدث ما يمنع إذا لم يكن في المنع عدوان (قال الشافعي) ولا عدوان في إخراج العض من في العاض ولو رام إخراج العض من في العاض فامتنع عليه وغلبه إخراجها كان له فك لحية يده الأخرى إن كان عض إحدى يديه ويديه معاً كان عض رجله فإن كان عض قفاه فلم تنله يده كان له نزاع رأسه من فيه فإن لم يقدر على إخراجها فله التحامل عليه برأسه إلى وراء مصعداً أو منحدرًا وإن قدر بيديه فقلبه ضبطاً بفيه كان له ضرب فيه بيديه أو يده أبدأ حتى يرسله فإن ترك شيئاً مما وصفناه وبعج بطنه بسكين أو فقا عينه بيديه أو ضربه في بعض جسده ضمن في هذا كله الجنابة لأن هذا ليس له ولا يضمن فيما له أن يفعله وإن أتى ذلك على هدم فيه كله وكانت منه منيته (قال الشافعي) وما أصاب به العاض المعضوض من جرح فصار نفساً أو صار جرحاً عظيماً ضمنه كله لأنه متعد

(الرجل يجرد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله) . أخبرنا الربيع قال أخبرنا

ابراهيم بن محمد عن
عباد بن منصور عن أبي
رجاء العطاردي عن
عمران بن الحصين ان
النبي صلى الله عليه وسلم
أمر رجلا كان جتبا ان
ينيم ثم يصلي فاذا وجد
الماء اغتسل يعني وذكر
حديث أي ذراذا
وجدت الماء فأمسه
جلدك * أخبرنا ابن
عينه عن ابن عجلان
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه
أقبل من الجرف حتى
إذا كان بالمربد تيمم
فمسح وجهه ويديه
وصلى العصر ثم دخل
المدينة والشمس مرتفعة
فلم يعد الصلاة قال
الشافعي والجرف قريب
من المدينة * أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن أبي
الحويرث عبد الرحمن
ابن معاوية عن الأعرج
عن ابن الصمة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تيمم فمسح وجهه وذراعيه
* أخبرنا سفيان بن
عينه عن عمرو بن
يحيى المازني عن أبيه
ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الارض
كلها مسجد الا المقبرة
والحمام قال الشافعي

الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله
أرأيت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا من
أهل الشام يقال له ابن خيري وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فاشكل على معاوية القضاء فيه فكتب
معاوية إلى أبي موسى الأشعري يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه فقال له علي ان هذا الشيء ما هو بارضنا عزمت عليك ان تخبرني فقال له أبو موسى كتب إلى في
ذلك معاوية فقال علي أنا أبو حسن ان لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته (قال الشافعي) رحمه الله
وبهذا نقول فاذا وجد الرجل مع امرأته رجلا فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معافقتلها
أو أحدهما لم يصدق وكان عليه القود أيهما قتل إلا أن يشاء أولياؤه أخذ الدية أو العفو (قال الشافعي)
ولو ادعى علي أولياء المقتول منهم ما منهم علمه قد نال منها ما يوجب عليه القتل ان كان الرجل أو نيل
من المرأة ان كانت المرأة المقتولة كان على أيهما ادعى ذلك عليه ان يحلف ما علم فان حلف فله القود
وان لم يحلف حلف القاتل وبرئ من القود والعقل (قال الشافعي) ولو كان للرجل وليان فادعى عليهما العلم
حلف أحدهما ما علم ونكل الآخر عن البين وحلف القاتل أنه زنى بامرأته ووصف الزنا الذي يوجب الحد
فكان بينا فلا قود عليه وعليه نصف الدية حالة في ماله للذي حلف ما علم (قال الشافعي) ولو كان له وليان
صغير وكبير حلف الكبير ما علم لم يقتل حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه ان شاء الكبير
أخذ نصف الدية فان أخذها أخذ للصغير نصف الدية ثم ينتظر به ان يحلف فاذا كبر حلف فان لم يحلف
وحلف القاتل رد ما أخذ له ولو أقر أولياء المقتول من ماله أنه كان معها في الثوب وتحرك تحرك المجامع وأنزل
ولم يقر وأبما يوجب الحد لم يسقط عنه القود (قال الشافعي) ولو أقر وأبما يوجب الحد وكان المقتول بكرا
بدعوى أوليائه أخوته أو ابنه فادعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أوليائه وعلى القاتل القود لانه ليس على
البكر قتل في الزنا فان جاء ببينة أنه كان ثيبا سقط عنه العقل والقود (قال الشافعي) رحمه الله ويسعه
فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته اذا كانا ثيبين وعلم أنه قد نال منها ما يوجب القتل ولا يصدق
بقوله فيما يسقط عنه القود وهكذا الوجه بدعوى بابه أو برئ بحاربه لا يختلف ولا يسقط عنه القود
والعقل «والقود في القتل» الابن يفعل ما يحل دمه ولا يحل دمه وأن يعد قتلها لا بكفر بعد إيمان أو زنا بعد
إحصان أو قتل نفس بغير نفس ولو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يحجب الزاني فقتلها والرجل
ثيب والمرأة غير ثيب فلا شيء في الرجل وعليه القود في المرأة ولو كان الرجل غير ثيب والمرأة ثيبا كان
عليه في الرجل القود ولا شيء عليه في المرأة

الرجل يحبس للرجل حتى يقتله قال الشافعي رحمه الله واذا حبس الرجل للرجل رجلا أي حبس
ما كان بكتاف أو ربط اليدين أو ماسا كهما أو اضجاعه ورفع لحية عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل
ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل ويعزرو بحبس لان هذا لم يقتل وإنما يحكم بالقتل على القاتلين وهذا غير قاتل
(منع الرجل نفسه وحرمة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من قتل دون ماله فهو شهيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض
أهله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاة بعث إلى الوهط (٣) ليقبضه فلبس عبد الله
ابن عمرو السلاح وجعل من أطاعه وجلس على بابه فقبل له أن قاتل فقال وما يمنعني أن أقاتل وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) فمن أريد ماله في

(٣) الوهط بفتح فسكون مال كان لعبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف كذا في اللسان كتبه مصححه

مصرفه غوث أو صحراء لا غوث فيها أو أريد وحر به في واحد منهما فالأختيار له أن يكلم من يريده ويستغيث
فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإن أبي أن يمتنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حريمه
أو قتل الحامية حتى يدخل الحريم أو يخنس المال أو يريده الإرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله
فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه فإن لم يدفع عنه ولم يقدر على الامتناع منه
الابضربه بيد أو عصا أو سلاح حديد أو غيره فله ضربه وليس له عمد قتله وإذا كان له ضربه فإن أتى الضرب
على نفسه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة (قال الشافعي) وإن ضربه ضربة أو لم يضربه حتى يرجع
عنه تار كالتتاله لم يكن له أن يعود عليه بضرب (قال الشافعي) وإن قاتله وهو مول مثل أن يكون يرميه
أو يطعنه أو يوهقه كان له عند توهيقه أياه أو انحرافه لرميه ضربه ورميه ولم يكن له بعد ذلك ضربه
ولا رمية (قال الشافعي) وإن أرادته وهو في الطريق وبينهما نهر أو خندق أو جدار أو ما لا يصل معه إليه
لم يكن له ضربه ولا يكون له ضربه حتى يكون بارزاً له مريداله فإذا كان بارزاً له مريداله كان له ضربه حيثئذ
إذا لم ير أنه يدفعه عنه إلا بالضرب (قال الشافعي) وإن كان له مريداله فأنكسرت يدا المريد أو رجله حتى يصير من
لا يقدر عليه لم يكن له ضربه لأن الإرادة لا تحل ضربه إلا بان يكون مثله يطبق الضرب فاما إذا صار إلى حال
لا يقوى على ضرب المراد فيها لم يكن للراد ضربه (قال الشافعي) وإذا كان المراد في جبل أو حصن أو خندق
فأراد رجل لا يصل إليه بضرب لم يكن له ضربه فإن رماه الرجل ومثل الرمي يصل إليه لقربه منه كان له رمية
وضربه وإن برز الرجل من الحصن حتى يصير الرجل يقدر على ضربه بحال فأرادته فله ضربه في هذه الحال
(قال الشافعي) وسواء فيما يحل بالإرادة وأن يكون يبلغ الضرب والرمي معها ويحرم من المسلم والذي
والمعتوه والمرأة والصبي والجمل الصول والدابة الصولة وغيرها لأنه إنما يحل ضربه لأن يقتل المراد أو يجرحه
فكل هؤلاء سواء فيما يحل منه بالإرادة إذا كان المريد يقدر على القتل والمراد أن يبدد المرء بالضرب (قال
الشافعي) إذا أقبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح إلى الرجل فأنما له ضربه على ما يقع في نفسه فإن وقع في
نفسه أنه يضربه وإن لم يبدأ المقبل إليه بالضرب فليضربه وإن لم يقع في نفسه ذلك لم يكن له ضربه وكان له
القود فيما نال منه بالضرب أو الارش وإذا أبحث للرجل دم رجل أو ضربه فأن مما أبحث له فلا عقل
ولا قود ولا كفارة وإذا قلت ليس له رمية ولا ضربه فعليه القود والعقل والكفارة فيما نال منه (قال
الشافعي) رحمه الله ولو عرض له فغزبه وله الضرب ضربة ثم ولى أو جرح فسقط ثم عاد فغزبه أخرى فأت
منهما ضمن نصف الدية في ماله والكفارة لأنه مات من ضرب مباح وضرب ممنوع (قال الشافعي)
ولو ضربه مقبلاً فقطع يده اليمنى ثم ضربه مولياً فقطع يده اليسرى ثم برأ منهما فله القود في اليسرى واليمنى
هدر ولو مات منهما فأراد ورثته الدية فلهم نصف الدية (قال الشافعي) ولو أقبل بعد التسوية
فقطع رجله ثم مات ضمن ثلث الدية لأنه مات من جراحة متقدمة مباحة وثانية غير مباحة وثالثة مباحة
فلما تفرق حكم جنايته فرقت بينه وجعلته بجناية ثلاثة ولو جرحه أولاً وهو مباح جراحات ثم ولى فجرحه
جراحات كانت جنايتين مات منهما فسواء قليل الجراح في الحال الواحدة وكثيرها فعليه نصف الدية فإن
عاد فأقبل فجرحه جراحة قليلة أو كثيرة فأت فعليه ثلث الدية كما قلت أولاً (قال الشافعي) رحمه الله وما
أصاب المريد لنفس الرجل أو ماله أو حريمه من الرجل في إقباله أو ناله به في توليته عنه سواء لانه ظالم لذلك كله
فعليه القود فيما فيه القود والعقل فيما فيه العقل من ذلك كله فإن كان المريد معتوهاً أو ممن لا قود عليه
فلا قود عليه وفيما أصاب العقل وإن كان المريد بهيمة في نهار فلا شيء على مالكها كانت مما يصول ويعقر أو
مما لا يصول ولا يعقر بحال إذا لم يكن معها قائد أو سائق أو راكب
(التعدي في الاطلاع ودخول المنزل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي

وجدت هذا الحديث
في كتابي في موضعين
أحدهما متقطع والآخر
عن أبي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن
عينة عن يحيى بن
سعيد قال سمعت أنس بن
مالك يقول قال أعرابي
في المسجد فجعل الناس
اليه فنهاهم عنه وقال
صبا عليه دلوا من ماء
* أخبرنا ابن عينة
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي
هريرة قال دخل
أعرابي المسجد فقال
اللهم أرخني ومحمد أولاً
ترحم معنا أحد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقد تحجرت واسعا
قال فإلت أن بال في
تاحة المسجد فكانهم
عجلاً وأعليه فنهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم ثم
أمر بذنوب من ماء أو
سجل من ماء فأهريق
عليه ثم قال النبي صلى
الله عليه وسلم علموا
ويسروا ولا تعسروا
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عثمان بن أبي
سليمان أن مشركي
قرينس حين أتوا المدينة
في فداء أسراهم كانوا
يبيتون في المسجد منهم

جابر بن مطعم قال جابر
فكنت أسمع قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عبيد الله بن
طلحة بن كزير عن
الحسن عن عبد الله بن
معقل أو مغفل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا أدركتم الصلاة
وأنتم في مراح الغم
فصلاؤها فأنها سكية
وبركة وإذا أدركتم
الصلاة وأنتم في أعطان
الابل فأنخرجوا منها
فصلاوها فأنها جن من
جن خلقت الأثرونها
إذا نفرت كيف تسمع
بأنفها ، أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل الكعبة
ومعه بلال وأسامة
وعثمان بن طلحة قال
ابن عمر فسألت بلالا
ما صنع رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال جعل
عمودا عن يساره وعمودا
عن يمينه وثلاثة أعمدة
وراءه ثم صلى قال وكان
البيت يومئذ على ستة
أعمدة * أخبرنا مالك
عن عامر بن عبد الله
عن عمرو بن سليم الزرق

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذفته
بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من جناح أخبرنا سفيان قال حدثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول
اطلع رجل من بجر في حجره النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي عليه الصلاة والسلام مدرى يحلب به رأسه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك أما جعل الاستئذان من أجل البصر أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن جسد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى
رجلا أطلع عليه فاهوى إليه عشق قص كان في يده كأنه لو لم يتأخر لم يبال أن يطعنه (قال الشافعي) رحمه الله
فلو أن رجلا عمد أن يأتي نقبا أو كوة أو جوية في منزل رجل يطلع على حرمه من النساء كان ذلك المطلع من
منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طريق أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعد الاطلاع ولو أن الرجل المطلع
عليه خذفه بحصاة أو وخرمه بعود صغير أو مدرى أو ما يعمل عمله في أن لا يكون له جرح يخاف قتله وإن كان
قد يذهب البصر لم يكن عليه عقل ولا قود فيما نال من هذا أو ما أشبهه ولو مات المطلع من ذلك لم يكن عليه
كفارة ولا آثم إن شاء الله تعالى ما كان المطلع مقبلا على الاطلاع غير ممتنع من التزوع فإذا نزع عن الاطلاع لم
يكن له أن يناله بشئ وما ناله به فعليه فيه قود أو عقل إذا كان فيه عقل ولو طعنه عند أول اطلاعه بحد يده
تجرح الجرح الذي يقتل أو رماه بحجر يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود لانه إنما أذن له الذي يناله بالشئ
الخفيف الذي يردع بصره لا يقتل نفسه (قال الشافعي) ولو ثبت مطلقا لا يمنع من الرجوع بعد مسئلته أن
يرجع أو بعد ربه بالشئ الخفيف استغاث عليه فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده فإن لم يمنع في
موضع الغوث وغيره من التزوع عن الاطلاع فله أن يضربه بالسلاح وأن يناله بما يردعه فإن جاءه ذلك على
نفسه أو جرحه فلا عقل ولا قود ولا يحاوز بما يرميه به ما أمرته به أو لا حتى يمنع فإذا لم يمنع ناله بالحد يد وغيره
لان هذا مكان يرى ما لا يحل له (قال الشافعي) ولو لم ينل هذا منه كان للسلطان أن يعاقبه ولو أنه أخطأ في
الاطلاع لم يكن للرجل أن يناله بشئ إذا اطلع فترع عن الاطلاع أو رآه مطلقا فقال ما عمدت ولا رأيت
وان ناله قبل أن ينزع بشئ فقال ما عمدت ولا رأيت لم يكن عليه شئ لان الاطلاع ظاهر ولا يعلم ما في قلبه
ولو كان أعى فثاله بشئ ضمنه لان الأعى لا يبصر بالاطلاع شيا ولو كان المطلع ذا محرم من نساء المطلع عليه
لم يكن له أن يناله بشئ بحال ولم يكن له أن يطلع لانه لا يدري لعنه يرى منه عورة ليست له رؤيتها وإن ناله
بشئ في الاطلاع ضمنه عقلا وقودا إلا أن يطلع على امرأ منهم متجردة فيقال له فلا ينزع فيكون له حينئذ فيه
ما يكون له في الاجنبيين إذا اطلعوا (قال الشافعي) رحمه الله وإنما فرقت بين المطلع أول ما يطلع وبين المريد مال
الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن البصر قد يمنع منه بالتواري عنه بالستر وليس كذلك
الرجل بصحر للرجل فيخاف قتله وأباحت ردع البصر بالحصاة وما أشبهها بحكيت من الخبر وبأن المبصر
للعورة متعده وعليه الرجوع من التعدي ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراد على أن يهرب على
قدميه من المريد فأجعل له أن يثبت ولا يهرب وأن يدفع ارادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره وإن أتى
ذلك على نفس المدفوع (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلا أو نهارا بسلاح فأمره بالخروج
فلم يخرج فله أن يضربه وإن أتى بالضرب على نفسه فإذ أولى راجعا لم يكن له ضربه (قال الشافعي)
وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفيه حرمه أو لا حرمه فيه أو خزانته وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه
يريد ماله أو نفسه أو الفسق وهكذا إن أراد دخول منزله أو كاره عليه (قال الشافعي) وسواء كان الداخل
يعرف بسرقة أو فسق أو لا يعرف به (قال) ولا يصدق على ذلك القاتل أن قتل ولا الجراح أن جرح الابينة
يقيمها فإن لم يقيم بينة أعطى منه القود ولو جاء بينة فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا سلاح شاهره ولم يزيدوا
على ذلك فضربه هذا فقتله أهدرته ولو أنهم رأوه داخل داره ولم يذكروا معه سلاحا أو ذكروا سلاحا غير شاهره
فقتله أقدت منه لا أطرح القود إلا بمكابرته على دخول الدار وأن يشهر عليه السلاح وتقوم بذلك بينة (قال

عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص (قال الشافعي) رضي الله عنه وثوب أمامة ثوب صبي * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء * أخبرنا الربيع قال أنبأنا الشافعي عن ابن عينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنة لي أصابتها الحصبة فمترق شعرها أفصل فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنت الواصلة والموصولة * أخبرنا عطاء بن خالد والد أوردى عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله أنا نكون في الصيد أفيسلي أحدنا في القمص الواحد قال نعم وتزره ولولم يجد إلا أن يتخله بشوكة . أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي (١) قوله وهكذا إذا قتل الخ هكذا في الأصل ولعل وهكذا من تمة ما قبله وأما الكلام إذا الخ كتبه مصححه

(الشافعي) ولو شهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا في صحراء لا سلاح معه فقتله لجل أقدرته به لأنه قد يقبل الاقبال غير المخوف مريد الله ولا دلالة على أنه أقبل إليه الاقبال المخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا أو ووقوس أو سيف أو غيره ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرا أهدرته (قال الشافعي) ولو شهدوا أنه أقبل إليه في صحراء بسلاح فضربه فقطع يدي الذي أريد ثم ولي عنه فأدركه فذبحه أقدرته منه وضمنت المقتول دية يدي القاتل ولو ضربه ضربة في أقباله وضربة أخرى في أدياره قاتل لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية لاني جعلته ميتا من الضربة التي كانت مباحة والضربة التي كانت ممنوعة فلا قود عليه وعليه نصف الدية (قال الشافعي) وإذا لقي القوم القوم ليأخذوا أموالهم أو غشوه في حرهم فتصافوا فقتل المظلومون فمن قتلوا هدر ومن قتل الظالمون لزمهم فيه القود والعقل وما ذهبوا به لهم لا يسقط عن الظالمين شيء نالوه حتى يحكم عليهم فيه حكمه (قال الشافعي) ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فافتسوا واقتتل المستكروهون بضرب أو رمى لم يهدوا به أو عمدوا وهم لا يعرفون مكرهين فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين نالوه وعليهم فيهم الكفارة لانهم في معنى المسلمين بسلا الدعدوين (قال الشافعي) ومن عمدهم وهو يعرف أنهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القودان نال منهم ما فيه القود والعقل ان نال منهم ما فيه العقل لا يبطل ذلك عنه إلا بان يجهل حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يهدهم به خاصة أو يهد الجمع الذين هم فيه أو يشهر عليه سلا حافضه فيقتله (قال الشافعي) وإذا كان الزحفان ظالمين مثل أن يقتتلا على نهب أو عصبية ويغشي بعضهم بعضا في حرمة فلا يسقط عن واحد من الفريقين فيما أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقف رجل فيعمد رجل بضرب فيدفعه عن نفسه فإن له دفعه عنها وما قتل ان للرجل فيه أن يضرب المريد على ما يقع في نفسه إذا كان المريد مقبلا إليه فالقول قول المرامع عينه كان المراد شجاعا أو جباناً والمريد مامونا أو مخوفا (قال الشافعي) وإذا غشي القوم القوم في حرهم أو غير حرهم ليقاتلوه فدفعت المغشون عن أنفسهم فأصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر وما أصاب منهم انغاثون لزمهم حكمه عقلا وقودا

(ما جاء في الرجل يقتل ابنه) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فترى في جرحه فأتى فقدم به سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال أعدد على ما قد يدرى عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) وقد حفظت عن عدد من أهل العلم بقتلهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول (قال الشافعي) وإذا قالوا هكذا فكذلك الجد أبوالأب والجد أبعد منه لان كلهم والده (قال الشافعي) وكذلك الجد أبوالأم والذي أبعد منه لان كلهم والده (قال) وكذلك لا تنقص منهم في جرح نالوه به وهكذا (١) إذا قتل الولد الولد مثل به وكذلك إذا قتل أمه وكذلك إذا قتل أي أجداده أو جداته كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول منهم أن يعفوا وإذا كان الابن قاتلا خرج من الولاية ولو رثة أبيه غيره أن يقتلوه وكذلك لا أقيد الوالد من الوالد في جراح دون النفس (قال الشافعي) وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية مغلطة في ماله والعقوبة وديته مائة من الأبل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون مائة ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه (٢) ان جاء ثنياتها كلها أو بزل أو ما بين ذلك قبل منه ولا يقبل منه دون ثنية ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول ولا يقبل منه فيها بازل أكثر من سنة (قال الشافعي) ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيء أقتله عمدا أو خطأ (قال الشافعي) وإذا كان الأب عبدا والابن حرا فقتله الأب لم يقتل به وكانت دية في عنقه وكذلك لو كان الابن عبدا (قال الشافعي) وإذا قتل الوالد الوالد أقيده منه وكذلك إذا جرحه أقيده منه إذا كان دماهما

عن يحيى بن سعيد عن
القاسم عن عائشة رضي
الله عنها قالت كنت
أفرك المسنى من ثوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم
ومن كتاب استقبال
القبلة في الصلاة
أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال بينما الناس
يقبأ في صلاة الصبح إذ
أنهم أت فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أنزل عليه الليلة
قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت
وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة
* أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع أن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما كان
إذا سئل عن صلاة الخوف
قال يتقدم الامام
وطائفة ثم قص الحديث
وقال ابن عمر في الحديث
فان كان خوفاً أشد
من ذلك صلوا رجالاً
وركباناً مستقبل القبلة
وغير مستقبلها قال مالك
قال نافع لا أرى عبد الله
ابن عمر ذكر ذلك إلا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب

متكافئين فان كان الوالد القاتل حراً والاب عبد أفديته في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الاجنبي
(قال) ويقاد الرجل من عمه وخاله لانهم ليسا في معاني الوالدين فانما يقال لهما والدان بمعنى قرابتهما من
الوالدين (قال الشافعي) ويقاد الرجل من ابنه من الرضاة وليس كابتة من النسب (قال) وإذا ادعى
الرجلان ولداً فقتله أحدهما قبل يبلغ فينسب إلى أحدهما أو يراه القافة درأت عنه القود والشبهة وجعلت
الدية في ماله وكذلك لو قتلاه جميعاً (قال) وإذا كذباً أنفسهما إذا كانا قاتلين بالدعوة لم يقتلها إلا في الرزء
أحدهما وإن أ كذب أحدهما نفسه بالدعوة قتلته به لأن ثم أباً أنسبه إليه إذا كان قبل يختاره أو يلحقه
القافة بأحدهما وإذا قتل الرجل امرأته منها ولم يقتل بها وليس لابنه أن يقتله قوداً ولا لأحدهما ابنه ذلك فيه
فإذا لم يقتل بابنه قوداً لم يقتل بقود يقع لابنه بعضه وكذلك لو كان ابنه حياً يوم قتلها ثم مات ثم طلب ورثة ابنها
القود لم يقدم منه لشركه ابنه كان في الدم ولو قتل رجل عمه أو مولاه وهو وارثه كان عليه القود
(قتل المسلم ببلاد الحرب) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة الآية (قال الشافعي) قوله من قوم يعني في قوم عدوكم (قال
الشافعي) وأخبرنا مروان بن معاوية الفراري عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما أقوم إلى
ختم فلما غشيهم المسلمون استعصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم
نصف العقل أصلاتهم ثم قال عند ذلك ألا اني برى من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا تراءى
نارهما (قال الشافعي) ان كان هذا ثبت فأحسب النبي صلى الله عليه وسلم أعطى من أعطى منهم متطوعاً
وأعلمهم أنه برى من كل مسلم مع مشرك والله أعلم في دار الشرك ليعلمهم أن لاديات لهم ولا قود وقد يكون
هذا قبل نزول الآية فنزلت الآية بعد ويكون انما قال اني برى من كل مسلم مع مشرك بنزول الآية
(قال الشافعي) وفي التنزيل كفاية عن التأويل لان الله عز وجل اذ حكم في الآية الاولى في المؤمن يقتل
خطأ بالدية والكفارة وحكم بمثل ذلك في الآية بعده في الذي بيننا وبينه ميثاق وقال بين هذين الحكمين
فان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة ولم يذ كدية ولم يحتمل الآية بمعنى الا أن يكون قوله
من قوم يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن اذا بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غازين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الغارة على دار وفيها من
له ان قتل عقل أو قود فكان هذا حكم الله عز ذكره (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو
لكم الا في قوم عدو لنا وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عاصمة أهل مكة وقريش عدو لنا
وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقبائلهم أعداء للمسلمين (قال الشافعي) وإذا دخل مسلم في دار حرب
ثم قتله مسلم فعليه تحرير رقبته مؤمنة ولا عقل له إذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مسلماً وكذلك أن يغير فيقتل من
لقى أو يلقى منفرداً بهيئة المشركين في دارهم فيقتله وكذلك ان قتله في سرية منهم أو طريق من طرفهم التي
يلقون بها فكل هذا عمد خطا يلزمه اسم الخطا لانه خطأ بأنه لم يعمد قتله وهو مسلم وإن كان عمداً بالقتل (قال
الشافعي) وهكذا لو قتله أسيراً أو مجسوراً أو نائماً أو بهيئة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الاسلام
لان المشرك قديتهياً بهيئة المسلم والمسلم بهيئة المشرك ببلاد الشرك وكان القول فيه قوله فان كان للمسلم
المقتول ولاية فادعوا أنه قتله وهو يعلم مسلماً أحاف فان حلف برئ وإن نكل حلفوا بحسين عينا القود قتله
وهو يعلمه مسلماً وكان لهم القود ان كان قتله عامداً قتله وإن كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلة الدية
وعليه الكفارة (قال الشافعي) وهكذا كل من قتله وهو يعلم مسلماً منهم أو أسيراً فيهم أو مستأمناً عندهم
لتجارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود وفي الخطا الكفارة وعلى عاقلة الدية وكذلك في الاسرى يقتل
بعضهم بعضاً ويخرج بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً ويقتص لبعضهم من الجراح وكذلك
تقام الحدود عليهم فيما أتوا إذا كانوا أسلوا وهم يعرفون ما عليهم ولهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين

يؤخذ لبعضهم من بعض الحقوق في الاموال اذا اسلوا وان لم يعلموا ما عليهم ولهم (قال الشافعي) واذا
 اسلم القوم بلادا للحرب فاصابوا احدا لله تبارك وتعالى فادعوا للجهالة لم يقيم عليهم واذا علموا فاعدوا اقيم عليهم
 واذا وصف الحربى الايمان ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فلقبه بعد ايمانه مسلم فقتله وهو يعلم صفته
 للايمان لم يقدمه لانه لا يكون بهذا ممن له كمال الايمان وحكم الايمان حتى يصفه بالغايير مغلوب على عقله
 (قال الشافعي) واذا اسلم الحربى وله ولد صغير أو هم كافرة أو أسلت أمهم وهو كافر فلا وحكم الايمان بأى
 الابوين اسلم فيقاد قاتله ويكون له دية مسلم ولا يعذر احدان قال لم اعلمه يكون له حكم الاسلام الا باسلام ابويه
 معا (قال الشافعي) ولو اغار المسلمون على المشركين أو لقوهم بلاغارة أو اغار عليهم المشركون فاختلفوا
 فى القتال فقتل بعض المسلمين بعضا أو جرحه فادعى القاتل أنه لم يعرف المقتول أو الجرح فالتول قوله
 مع عينه فلا قود عليه وعليه الكفارة ويدفع الى أولياء المقتول دية (قال الشافعي) ولو كان المسلمون صفا
 والمشركون صفا لم يتحاملوا فقتل مسلم مسلما فى صف المسلمين فقال ظنته مشركا لم يقبل منه انما يقبل منه
 اذا كان الاغلب ان مادعى كما ادعى (قال الشافعي) ولو قيل لمسلم قد جمل المشركون علينا أو جمل منهم واحد
 أو رأوا واحدا قد جمل فقتل مسلما فى صف المسلمين وقال ظنته الذى جمل أو بعض من جمل قبل قوله مع عينه
 وكانت عليه الدية (قال الشافعي) ولو قتله فى صف المشركين فقال قد علمت أنه مؤمن فعمدته قتل به (قال)
 ولو جمل مسلم على مشرك فاستتر منه بالمسلم فعمد المسلم قتل المسلم كان عليه القود ولو قال عمدت قتل
 المشرك فاخطأت بالمسلم كانت عليه الدية (قال) ولو قال لم أعرفه مسلما لم يكن عليه قتل ولا قود وكانت عليه
 الكفارة (قال الشافعي) ولو كان الكافر الحامل على مسلم أو كان المسلم ملتحما فضر به وهو متستر بمسلم
 وقال عمدت الكافر كان هكذا ولو قال عمدت المؤمن كان عليه القود لانه ليس له عمد المؤمن فى حال (قال
 الشافعي) ولو كان لا يمكنه ضرب الكافر الا بضر به المسلم بحال فضر به المسلم فقتله وهو يعرفه وقال
 أردت الكافر أقيد بالمسلم ولم يقبل قوله أردت الكافر اذا لم يمكنه الا ارادة الابان يقع الضرب بالمسلم أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مطرف عن معمر بن راشد عن الزهري عن عروة بن الزبير قال كان اليمان
 أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فوقع فى الاطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض الشهادة فجاء من
 ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه بأسيا ففهم وحذيفة يقول أبى أبى فلا يسمعون من شغل الحرب
 حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بديته

(ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله
 وما نال أهل دار الحرب من المشركين من قتل مسلم أو معاهد أو مستأن أو جرح أو مال لم يضمنوا منه شيئا
 الا أن يوجد مال لمسلم أو مستأن فى أيديهم فيؤخذ منهم أسلوا عليه أو لم يسلموا وكذلك ان قتلوا واحدا
 أو جماعة أو دخل رجل منهم داخل بلاد الاسلام مستترا أو مكابرا لم يتبع اذا أسلم بما أصاب ولم يكن لولى
 القتل عليه قصاص ولا أورش ولا يتبع أهل دار الحرب من المشركين بغرم مال ولا غيره الا ما وصفت من
 أن يوجد عند أحد منهم مال رجل بعينه فيؤخذ منه فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل قال الله عز وجل
 قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وما قد سلف تقضى وذهب ودلت السنة عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أنه يطرح عنهم ما بينهم وبين الله عز ذكره والعباد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان
 يجب ما كان قبله وقال الله تبارك وتعالى وذروا ما بيني وبينكم يا أيها الذين آمنوا وما بيني وبينكم
 حجة فأسلم فلم يقدمه ولم يتبع له بعقل ولم يؤمره بكفارة لطرح الاسلام ما فات فى الشر وكذا ان أصابه
 بجرح لان الله عز وجل قد أمر بقتال المشركين الذين كفروا من أهل الاوثان حتى لا تكون فتنة ويكون الدين
 لله وقال عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

عن الزهري عن سالم عن
 أبيه ح وأخبرنا مالك
 عن عبد الله بن دينار
 عن عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهم أنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلى على
 راحلته فى السفر حينما
 توجهت به : أخبرنا
 مالك عن عمرو بن يحيى
 المازنى عن أبى الخطاب
 سعيد بن يسار عن عبد الله
 ابن عمر رضى الله عنهما
 أنه قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلى
 على جارية وهو متوجه
 الى خيبر (قال الشافعي)
 رضى الله عنه يعنى
 النوافل : أخبرنا عبد الحميد
 ابن عبد العزيز عن
 ابن جريج أخبرنى أبو
 الزبير أنه سمع جابر بن
 عبد الله يقول رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلى وهو على راحلته
 النوافل فى كل جهة
 . أخبرنا محمد بن اسمعيل
 عن ابن أبى ذئب عن
 عثمان بن عبد الله بن
 سراق عن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فى
 غزوة بنى أنمار كان يصلى
 على راحلته متوجها
 قبل المشرق : أخبرنا
 مالك بن أنس عن ٤ هـ

أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله يعني بما أحدثوا بعد الإسلام لأنهم يلزمهم لو كفروا بعد الإسلام القتل والحد ودول يلزمهم ما مضى قبله (قال الشافعي) وهكذا كل ما أصاب لهم مسلم أو معاهد من دم أو مال قبل الإسلام والعهد فهو هدر ولو وجدوا ما لا لهم في يدي رجل لم يكن لهم أخذه ولو تحول رجل منهم أحد قبل الإسلام لم يكن له الخروج من يديه لأن دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام والعهد لهم وهم مخالفون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد إسلامهم لأن ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم لأن الله عز وجل قضى في رد الربا برذما بقي منه ولم يقض برده ما قبض فهلك في الشر (قال الشافعي) وما أصاب الحربى المستأمن أو الذمى لمسلم أو معاهد من دم أو مال اتبع به لأنه كان ممنوعاً أن ينال أو ينال منه

(ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من منافع المسلمين) قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام في دار الإسلام وهم مقيرون أو قاهرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه وادعوا نبوة رجل تبعوه عليها أو رجعوا إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله وعلى المسلمين أن يبدؤا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فإذا طفروا بهم استتابوهم فمن تاب حقنوا دمه بالتوبة وأطهار الرجوع إلى الإسلام ومن لم يتب قتلوه بالردة وسواء ذلك في الرجل والمرأة (قال الشافعي) وما أصاب أهل الردة للمسلمين في حال الردة أو بعد أطهار التوبة في قتال وهم ممنعون أو غير قتال أو على نائرة أو غيرهما فسواء والحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمنان ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعدما قهروا فتبوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) فإن قيل فاصنع أبو بكر في أهل الردة قيل قال لقوم جاؤهم تائبين تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم فقال عمر لا نأخذ لقتلانا دية (قال الشافعي) فإن قيل فما قوله تدون قتلانا قيل إذا أصابوا غير متعدين ودوا وإذا ضمنوا الدية في قتل غير متعدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر فإن قيل فما نعلم أحدا منهم قتل بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم ما كما أبطل لولى دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردة لا تدفع عنهم عقلا ولا قودا ولا تزيدهم خيرا إن لم تردهم شرا (قال الشافعي) فإذا قامت لم تدينه أنه أظهر القول بالإيمان ثم قتله رجل يعلم توبته أولا يعلمها فعليه القود كما عليه القود في كافر أظهر الإيمان فلا يعلم إيمانه وعبد عتق ولا يعلم عتقه ثم قتلها فمقتل بهما في الحالين في بلاد الإسلام (قال الشافعي) ولو كان كافرا فأسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة (قال الشافعي) ولو عمد رجل قتلته في غير غارة وقد أظهر الإسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به وإن لم يعلم وداه لأنه عمده وهو مؤمن بالقتل وإنما يسقط عنه العقل والقود إذا قتله غير عامد لقتله بعينه كأنه قتله في غارة لقول الله عز وجل فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير برقبته مؤمنة (قال الشافعي) يعني والله أعلم في قوم عدو لكم

(من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية (قال الشافعي) فكان ظاهرا الآية والله أعلم أن القصاص إنما يكتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص لا هم المخاطبون بالفرائض إذا قتلوا المؤمنين بابتداء الآية وقوله فمن عني له من أخيه شيء لانه جعل الأخوة بين المؤمنين فقال إنما المؤمنون أخوة وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على

أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نجس صلوات في اليوم والليله فقال هل على غيرها قال لا الآن تطوع * أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن ابن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله عز وجل أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا فقد آمن الناس فقال عمر رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم فاقبلوا صدقته * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة في السفر وأتم

مثل ظاهر الآية (قال الشافعي) سمعت عند من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أنه روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن مجاهد وعطاء وأحسب طاوسا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يوثق الله عبداهما في القرآن وما في الصحيفة فليت وما في الصحيفة فقال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) ولا يقتل مؤمن عبد ولا حر ولا امرأة بكافر في حال أبدا وكل من وصف الإيمان من أجمعى وأبكم يعقل ويشير بالإيمان ويصلي فقتل كافرا فلا قود عليه وعليه دية في ماله حالة وسواء أكره القتل في الكفار أو لم يكره وسواء قتل كافرا على مال يأخذ منه أو على غير مال لا يحل والله أعلم قتل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره (قال الشافعي) وإذا قتل المؤمن الكافر عز وجل حبس ولا يبلغ بتعزيره في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحبسه سنة ولكن حبس بيتلي به وهو ضرب من التعزير (قال الشافعي) وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذميا كان القاتل أو حربيا أو مستأمنا وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن بقتل المؤمن كان دم الكافر بقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على ما ذكرت قوله من اعتبط مسلما بقتل فهو به قود فلهذه جامعة لكل من قتل (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل فقال القاتل المقتول كافرا أو عبدا فعلى أولياء المقتول البيعة بانه مسلم حر والقول قول القاتل لانه المأخوذ منه الحق (قال الشافعي) وانما الإيمان فعل يحسنه المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ فيكون مؤمنا بإيمان أحد أبويه (قال الشافعي) وإذا كان أبو المولود مسلما وكان صغيرا لم يبلغ الإسلام ولم يصفه فقتله رجل قتل به لانه حكم الإسلام يرث به ويحجب مع ما سوى هذا من حكم الأيمان وكذلك لو كان أبو المولود كافرا لم يفسد أحدهما والمولود صغير كان حكم المولود حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ومن قتله بعد إسلام أحد أبويه كان عليه قود ومن قتله قبل إسلام واحد منهما من مسلم فلا قود عليه لانه حكمه حكم الكفار (قال الشافعي) وإذا ولد المولود على الشربة فاسلم أبواه ولم يصف الأيمان فقتله قبل البلوغ قتل به وان قتله بعد البلوغ مؤمن لم يقتل به لانه انما يكون حكمه حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ما لم يكن عليه الفرض فإذا ربه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤمنا وأبواه كافران فلا يضرب كفرهما وكافرا وأبواه مؤمنان فلا ينفعه إيمانهم وان ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الإيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع عينة وعلمهما البيعة أنه وصف الإسلام (قال الشافعي) ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بانه قتله مرتداعن الإسلام وقال ورثته بل قتله وهو على دين الإسلام فان كان صغيرا قتل به وان كان بالغاً خلف أبوه أنه ما علمه ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغ أو جاء على ذلك بيينة يشهدون أنه كان مسلما قبلت ذلك منهم وكان على قاتله القود (قال الشافعي) والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى أن القاتل حين قال في هذه ارتد كان قد أقرب بالإسلام بعد البلوغ وادعى الردة في المسئلة التي فوقها لم يقره بالإيمان بعد البلوغ ولا وصف الإيمان بعد البلوغ ولا يكون له حكم الإيمان بإيمان أبويه اذ لم يعلم صفة الإيمان بعد البلوغ (قال الشافعي) ولو أن مسلما قتل نصرانيا ثم ارتد المسلم فسأل ورثة النصراني أن يتقادوا منه وقالوا هذا كافرا لم يقتل به لانه قتله وهو مؤمن فلا قود عليه وعليه الدية في ماله والتعزير فان تاب قبل منه والقتل على الردة وهكذا لو ضرب مسلم نصرانيا بجرحه ثم ارتد المسلم ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يفسد منه لان الموت كان بالضربة والضربة كانت وهو مسلم ولو أن مسلما ارتد عن الإسلام فقتل ذميا فسأل أهله القود قبل أن يرجع إلى الإسلام أو يرجع إلى الإسلام فسواء وفيها قولان أحدهما أن عليه القود وهذا أولاها والله أعلم لانه قتل وليد مسلم والثاني لا قود عليه من قبل

* أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن ابن حزم -
عن ابن المسيب
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خياركم الذين اذا
سافروا قصروا الصلاة
وأفطروا أو قال لم يصوموا
* أخبرنا سفيان عن
إبراهيم بن ميسرة
عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال
صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم الظهر
بالمدينة أربعين وصليت
معه العصر بذي الحليفة
ركعتين * أخبرنا سفيان
يعني ابن عيينة عن ابن
المنكدر أنه سمع أنس بن
مالك يقول مثل ذلك إلا
أنه قال بذي الحليفة
* أخبرنا سفيان عن أيوب
عن أبي قلابة عن أنس
ابن مالك بمثل ذلك * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار
عن عطاء عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه سئل
أتقصر الصلاة إلى عرنة
قال لا ولكن إلى عسفان
والى جدة وإلى الطائف
* أخبرنا مالك عن نافع أنه
كان يسافر مع ابن عمر
البريد فلا يقصر الصلاة
* أخبرنا مالك بن أنس

عن ثأفع عمن سالم
ابن عبد الله ان عبد الله
ابن عمر ركب الى ذات
النصب فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وبين ذات النص والمدينة
اربعة برد * اخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
رضي الله عنهم أنه ركب
الى ريم فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وذلك نحو من أربعة
برد * اخبرنا سفيان بن
عيينة عن عبد الرحمن
ابن جهم قال سأل
عمر بن عبد العزيز جلساءه
ماذا سمعتم في مقام المهاجر
بمكة قال السائب بن يزيد
حدثني العلاء بن الحضرمي
رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
يمكث المهاجر بعد قضاء
نسكه ثلاثا * حدثنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه رضي الله
عنهما قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا
عجل في السير جمع بين
المغرب والعشاء * حدثنا
سفيان عن الزهري قال
آخر عمر بن عبد العزيز
الصلاة فقال له عروة ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نزل جبريل فأتني
فصليت معه ثم نزل فأتني
فصليت معه ثم نزل فأتني

أنه لا يقر على دينه حتى يرجع أو يقتل ولو أن رجلا أرسل سهما على نصراني فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على
عبد فلم يقع به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص لان غلبة السهم كانت بالارسال الذي لا قود فيه بينهما ولو
كان وقوعه به وهو بحاله حين أرسل السهم ثم أسلم لم يقص منه وعليه دية مسلم حرق في الخاليتين والكفارة ولا يكون
هذا في أقل من حال من أرسل سهما على غرض فأصاب انسانا لانه انما يضمن ما جنت رميته وكلا هذين ممنوع
من أن يقص - بقصد - برمي (قال) ولو أرسل سهما على مرتد فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على حربي فلم يقع به
السهم حتى أسلم كان خلافا للمسائل قبلها لانه أرسل عليهما وهما مباحا الدم وليس عليه قود بحال لما
أصابهما من رميته وعليه الكفارة ودية حربيين مسلمين بتحويل حالهما قبل وقوع الرمية (قال الشافعي) وإذا
ضرب الرجل الرجل المسلم ثم ارتد المضروب عن الاسلام ثم مات من الضربة ضمن الضارب الاقل من أرش
الضربة أو الدية (قال الربيع) أظنه قال دية مسلم (قال الشافعي) من قبل أن الضربة كانت وفيهم - اقود
أو عقل فإذا مات مرتد اسقط القود لانهم لم تبرأ وجعلت فيها العقل في ماله لانها كانت غير مباحة ولو برأت
وسأل أو ماؤه القصاص من الجرح كان لهم - أن يقتصوا منه لانه كان وهو مسلم (قال الشافعي) ولو ضرب به وهو
مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد اليه ثم مات مسلما ضمن القاتل الدية كلها في ماله لان الضرب كان وهو ممنوع
والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئا ولا قود عليه للحال الحاشية
بينهما وعليه الكفارة

(شرك من لا قصاص عليه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قتل رجلا قتل رجلا وقتله معه صبي أو مجنون
أو حربي أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهما معا فان كان ضربهما معا بما يكون فيه القود قتل البالغ وكان
على الصبي نصف الدية في ماله وكذلك المجنون (قال) ولو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي (١) ولم يقتل الأب
وأخذت نصف الدية من ماله حالة ولو قتل حر وعبد قتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة
ما بلغت وان كانت ديات ولو قتل مسلم وكافر كافر قتل الكافر وكانت على المسلم نصف دية ولو ضرب رجلا
رجلا - دهما بعضا خفيفة والاخر سيف فمات لم يكن على واحد منهما قصاص لان احدي الجنائتين كانت
مما لا قصاص فيه وانما يكون القود اذا كانت الجناية كلها بشي يقتص منه اذا ميت منه ولو ضرب رجل
رجلا بسيف ونهشته حية فمات فلا قصاص وعلى الضارب نصف دية حاله في ماله (قال الشافعي) ولو ضرب به
رجل بسيف وضربه أسدا أو غرا أو خنزيرا أو سبع ما كان ضربة فان كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في
أن يشق جرحها فيكون الاغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود الا أن يشاء ورثته الدية فيكون
لهم نصفها وان كانت ضربة لا تلهي ولا تقتل ثقلا كما يقتل الشدخ أو الخشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل فلا
يجرح فلا قود عليه لان انسانا ان ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليه ما قود وانما أجهله مات من الجنائتين
فلما كانت احدي النريتين (٢) انما تقتل لا ثقلا ولا جرحا وكان الاغلب أن مثلها لا يقتل مفرد اسقط القود
فلما لم يحضرا ما يقتل مثله فلا قود (قال الشافعي) وهكذا لو جرح جرحا خفيفا كالخدش والاغلب ان
القتل منها لا يقتل بالهدول والثقل لم يكن فيها قصاص (قال الشافعي) ولو أن السبع قطع حلقومه وودجه
أو قصف عنقه أو شق بطنه فالتقى حشوته كان القاتل وعلى الاول القصاص في الجراح ان كان فيها القصاص
الا أن تشاء ورثته العقل والعقل ان كانت جراحه مما لا قصاص فيها

(١) قوله ولم يقتل الاب هكذا في الأصل ولعل قبل هذا شيئا سقط من قلم الناسخ ليصح العطف عليه وهو قتل
الاجنبي ولم يقتل الخ (٢) قوله انما تقتل هكذا في النسخ ولعل فيها تحريفها الوجه مما لا يقتل الخ فانظر
وارجع الى أصل سليم فان الأصل الذي بيدنا سقيم كتبه مصححه

(الزحقان يلتقيان)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا التقى زحقان وأحدهما طالم فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل أولياؤه العقل أو القود قيل ادعوه على من شئتم فإن ادعوه على واحد منهم أو نفر باعيتهم كلفوا البيعة فإن جاؤا بها فلهم القودان كان فيه قود أو العقل أن لم يكن فيه قود وإن لم يأتوا ببيعة قيل إن شئتم فاقسموا نجسين يميناً على رجل أو نفر باعيتهم ولكم الدية ولا قودان كان القتل عمداً وإن أقسم الذين ادعيتهم عليهم نجسين يميناً برئوا من الدية والقود إذا حلفوا أن امتنعتم من الأيمان وإن تخلفوهم فلا عقل ولا قود وإن قلتم قتلوه جميعاً فكان يمكن لملهم أن يشتركو فيه أقسمتم وإن لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها فقد قيل إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شركاً فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم والام تدعكم تقسموا على ما نعلمكم فيه كاذبين وإذا جاؤا ببيعة على أن رجلاً لا يثبتون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل أقسموا على واحد إن شئتم ثم عليه الدية فإن أقسموا على واحد فأنبت البيعة أنه ليس به سقطت القسامة فلم يعطوا بها ولا بالبيعة وإن سألو أبا عبد الله أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم لأنهم قد أبرؤا غيره بالدعوى عليه دونه وإن كذبوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بخال أبداً ولو قالوا بعد ذلك نقسم على كلهم لم أقبل ذلك منهم لأنني إن أغرمت كلهم فقد علمت أنني أغرمت منهم قوماً برآء وإن أردت أن أغرم بعضهم لم أعرف من أغرم فلا تكون القسامة إلا على معروف بعينه ومعروفين باعيتهم كالاتكون الحقوق الأعلى معروف بعينه فإذا التقى الرجلان فاضرب بأبى سلاح اضطربا فيه فيكون فيمن أصيب به القود فشهد الشهود أنهم رأوا كل واحد منهما مسرعاً إلى صاحبه ولم يثبتوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود ولو ادعى كل واحد منهما أن صاحبه بدأ وأنه انما ضربه ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله وعلى كل واحد منهما البين لصاحبه ما بدأ فإذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه فإن كان فيه عقل تقاسوا وأخذ أحدهما من الآخر الفضل وإن كان فيه قصاص اقتص لكل واحد منهما من صاحبه مما فيه القصاص وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمداً فكل واحد منهما ضامن قصاص ولا تباعة لواحد منهما على الآخر ولا قود لأنه لم يبق شيء يقاد منه (قال الشافعي) ولومات أحدهما وبني الآخر به جراحات كانت جراحاته في مال الميت فإن كانت دية قيل لأهل الميت إن أردتم القود فلكم القود وعلى صاحبكم دية جراح المجروح وإن أردتم الدية فلكم الدية وبجروح دية فاحداًهما قصاص بالآخرى إن كان ضربه عمداً كاه وإن كانت أكثر من دية رجعت المجروح بالفضل عن الدية في مال الميت وإن أردتم القود فلكم قدامنه ما لزم الميت من جراحته الحى ولكم القود (قال الشافعي) وإذا كان القوم في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلاً من المسلمين مقبلاً من ناحية المشركين فقتله فإن قال قد عرفته مسلماً فقتله به وإن قال ظننته كافراً أحلف ما قتله وهو يعلم مؤمناً ثم فيه الدية والكفارة ولا قود فيه (قال الشافعي) ولو لقيه في مصر من الأمصار بغير حرب فقال ظننته كافراً لم يعذر وقيل به وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كافراً (قال الشافعي) ولو كان المسلمون في صف والمشركون بازاءهم لم يلتقوا ولم يتحاملوا فقتل رجل رجلاً في صف المسلمين فقال ظننته كافراً أو المقتول مؤمن أقدم منه وإن تحاملوا وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع يمينه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة أن البمان أباح ذبيقة جاء يوم أحد من أطعم من الأطام من ناحية المشركين فظننه المسلمون مشركاً فالتفوا عليه بأسيا فهم حتى قتلوه وحذيفة يقول أبي أبي ولا يسمعون له لشغل الحرب فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه دية وقال فيما أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فزاده عند المسلمين خبراً (قال الشافعي) ولو أن رجلاً من المشركين أقبل إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامداً فقتل ورثة المشرك أنه كان أسلم فإن أقاموا على ذلك بينة والام

فصليت معه ثم نزل فأتني
فصليت معه حتى
عد الصلوات الخمس فقال
عمر بن عبد العزيز اتق الله
يا عروة أنظر ما تقول فقال
له عروة أخبرني بشيئين أبي
مسعود عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن
عبد العزيز بن محمد عن
عبد الرحمن بن الحارث
المخزومي عن حكيم بن
حكيم عن نافع بن حبير
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
أمتي جبريل عند باب
البيت مرتين فصلى
الظهر حين كان النبي مثل
الشراة ثم صلى العصر
حين كان كل شيء بقدر
ظله وصلى المغرب
حين أظطر الصائم
ثم صلى العشاء حين غاب
الشفق ثم صلى الصبح حين
حرم الطعام والشراب
على الصائم ثم صلى
المرّة الأخرى الظهر حين
كان كل شيء قد رطبه ودر
العصر بالامس ثم صلى
العصر حين كان ظل كل شيء
مثليه ثم صلى المغرب بقدر
الوقت الأول لم يؤخره ثم
صلى العشاء الآخرة حين

يقبل قولهم وان أقاموا البيعة فلهم العقل ولا قودا قال المسلم قتله وأنا أظنه على الشر إذا جعلت له هذا في المسلم يعرف اسلامه جعلته له فيمن لم يشهر اسلامه (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل كما وصفت فقتله مسلم لم يودحني يقيم ورثته البيعة على أنه أسلم قبل أن يقتل ولو أن رجلا ضرب حرييا فأسلم الحربى فمات لم يكن فيه عقل ولا قود ولو ضرب فأسلم ثم ضرب فمات ففيه نصف الدية ولو أن رجلا من المشركين ضرب مسلما بفرجه ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد اسلامه وعلم به قتل به وان قتله بعد اسلامه وقال لم أعلم باسلامه فعليه ذبته والكفارة

(قتل الامام) قال الشافعي رحمه الله وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ولي رجلا على اليمن فأتاه رجل أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمن ظلمه فقال ان كان ظلمك لأقيدنك منه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ ان قتل الامام هكذا (قال) وإذا أمر الامام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الامام القود الا ان يشاء ورثة المقتول أن يأخذوا الدية وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب الى أن يكفر لانه ولي القتل وانما أزلت عنه القود أن والي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل (قال الشافعي) ولو أن المأمور بالقتل كان يعلم أنه أمره بقتله ظلما كان عليه وعلى الامام القود وكانا كقاتلين معا وانما أزيل القود عنه اذا ادعى أنه أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق ولو علم أنه أمره بقتله ظلما ولكن والي أكرهه عليه لم يزل عن الامام القود بكل حال وفي الأمور المكروه قولان أحدهما ان عليه القود لانه ليس له ان يقتل أحدا ظلما انما يبطل المكروه عنه فيما لا يضرك غيره والآخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الدية والكفارة (قال الشافعي) والوالى المتغلب والمستعمل اذا قهر في الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره له أو قصر واذا كان الرجل المتغلب على الصوصية أو العصبية فامر رجلا بقتل الرجل فعلى المأمور القود وعلى الآخر اذا كان قاهرا للمأمور لا يستطيع الامتناع منه بحال (قال الشافعي) ولو أن رجلا في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلهم فامر رجلا بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الآخر وعلى الآخر العقوبة اذا كان المأمور يقدر على الامتناع بجماعة يمنعونه منه أو بنفسه أو ان يهرب فعليه القود في هذا دون الآخر واذا لم يقدر على الامتناع منه بحال فعليه ما القود معا

(أمر السيد عبده) قال الشافعي واذا أمر السيد عبده أن يقتل رجلا والعبد أعمى أو صبي فقتله فعلى السيد القود دون الأعمى الذي لا يعقل والصبي واذا أمر بذلك عبدا له رجلا بالغيا يعقل فعلى عبده القود وعلى السيد العقوبة (قال الشافعي) ولو أمر عبدا غيره أو صبي غيره بقتل رجل فقتله فان كان العبد أو الصبي عيزان بينه وبين سيده وأبيه ويريان لسيده وأبيه طاعة ولا يريانها لهما عوقب الآخر وكان الصغير والعبد قاتلين دون الآخر وان كانا لا عيزان ذلك فالقاتل الآخر وعليه القود ان كان القتل عمدا (قال الشافعي) واذا أمر الرجل ابنه الصغير أو عبدا غيره الأعمى أن يقتله فقتله فدمه هدر لاني لا أجعل جنايتهما بامر كجنايته ولو أمرهما أن يفعلا بانفسهما فعلا لا يعقلانه ففعلاه فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معا كما يضمنهما لو فعله بهما فقتلهما كأن أمرهما أن يقطعاعرقا أو يضرأقرحة على مقتل أو ما أشبهه ولو أمرهما أن يذبحا انفسهما فان كان الصبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله ففعلاهما ضمنهما كما يضمنهما لو ذبحهما وان كان العبد يعقل أن ذلك يقتله ففعل فان فهو مسمى آثم وعليه العقوبة ولا يكون كالقاتل واذا أمر الرجل ابنه البالغ أو عبده الذي يعقل أن يقتل رجلا فقتله عوقب السيد الآخر وعلى العبد والابن القاتلين القود دونه واذا أمر سيد العشيرة رجلا من العشيرة أن يقتل رجلا وليس ببلده فها سلطان فالقتل على القاتل دون الآخر

(الرجل يسقي الرجل السم أو يضطربه الى سبع) قال الشافعي واذا استكره الرجل الرجل فسماه سما ووصف الساقى السم سئل الساقى فان قال سقيته اياه وأنا أعلم ان الاغلب منه أنه يقتله وأنه قل ما يسلم منه أن يقتله

ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلات الوقتين فيما بين هذين الوقتين (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضرة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم وقال اشتكت النار الى ربها فقالت رب أكل بعضي بعضا فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر فخن حرها وأشد ما تجدون من البرد فخن زمهريرها * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم * أخبرنا الثقة عن ليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 مثله * أخبرنا الشافعي
 أن مالكاً أخبره عن زيد
 ابن أسلم عن عطاء بن يسار
 وعن يسير بن سعيد وعن
 الأعرابي محمد بن ثوبان عن أبي
 هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من أدرك ركعة
 من الصبح قبل أن تطلع
 الشمس فقد أدرك الصبح
 ومن أدرك ركعة من العصر
 قبل أن تغرب الشمس
 فقد أدرك العصر
 * (أخبرنا الشافعي) قال
 وإنما أحديث تقدم العصر
 لأن محمد بن اسمعيل بن
 أبي فديك أخبرنا
 عن ابن أبي ذئب
 عن ابن شهاب عن أنس
 ابن مالك قال كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي العصر والشمس
 بمضاء حية ثم يذهب
 الذهاب إلى العوالي فيأتيها
 والشمس مرتفعة
 * أخبرنا ابن أبي فديك عن
 ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن
 ابن الخثر بن عمار عن
 نزل بن معاوية الديلمي
 قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من ذاتته
 صلاة العصر فكانها وتر

أو يضره ضرر راشد أو أن لم يبلغ القتل والأغلب أنه يقتل فمات المسقى فعلى الساقى القود يسقى مثل ذلك فإن
 مات في مثل هذه الميتة فذلك والاضرب عنقه فإن قال سئمت والأغلب أنه لا يموت وقد يموت من مثله قليلاً
 قبل لورثة الميت إن كانت لكم ميتة عادلة بأن مثل ذلك السم إذا سقى لا يغلب أنه يقتل أقدم منه وإن جهلوا ذلك
 فالقول قول الساقى مع عيئته وعلى الساقى الدية والكفارة ولا قود عليه وديته دية خطأ العمد وكذلك إن قال
 أهل العلم به الأغلب أنه لا يقتل وقد يقتل مثله وسواء علم السم الساقى في هذا لا حوال أول يعلمه كلبا يسأل أهل
 العلم به عنه وتقبل شهادة شهادتين ممن يعلمه على رؤيته وإن كان أياً يسقيه السم بدواءه ولم يعرفه فإنه يقاد
 منه إذا كان الأغلب أنه لا يعاش من مثله ويترك القود ويضمن الدية إذا كان الأغلب أنه يعاش منه وإن قال
 أهل العلم به أن الأغلب أن مثل هذا المسقى لن يعف عنه أو خلقه أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السم والأغلب
 أن القوي يعيش من مثله لم يقدر في القوي الذي الأغلب أنه يعيش من مثله وأقيد في الضعيف الذي الأغلب
 أنه لا يعيش من مثله كما لو ضرب رجلاً نضوا لخلق أروسة بأروسة فاضرب باليس بالكثير السوطاً وبعسا خفيفة
 فقبل أن الأغلب أن هذا لا يعيش من مثل هذا أقدم منه ولو ضرب مثله رجلاً الأغلب أنه يعيش من مثله
 لم يقدم منه (قال) ولو كان الساقى للسم الذي أقدم من أفعاله لم يكره المسقى ولكنه جعله في طعام أو خاص له
 عسلاً أو شراً غيره فاطعمه أياً أو قناه أياً غير مكره عليه ففيها قولان أحدهما أن عليه القود إذا لم يعلمه أن فيه
 سماً وكذلك لو قال هذا دواء فاشربه وهذا أشبههما والثاني أن لا قود عليه وهو آثم لأن آخر شربه وانما فرق من فرق
 بين السم يعطيه الرجل الرجل فيأكله في التمر والخمرة يمنعها له فيموت فلا أقدم منه لأنه قد يبصر السم في
 الحريرة ويبصرها غيره لا فيمنوقها وقد يعرف السم أنه مخلوط بغيره ولا يعرف غير مخلوط بغيره وأنه الذي ولى
 شربه بنفسه غير مكره عليه (قال الشافعي) ولو كان قال له في هذا سم وقد بين له (١) ولا يلتفت لصاحبه فلما
 يخطئه إن يتلف به فشرب الرجل فمات لم يكن على الذي خلطه له ولا الذي أعطاه أياً له عقل ولا قود ولو سقاء
 معنوها أو أجمعها لا يعقل عنه أو صيافيين له أولم يبين له فسواء وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه أياً فشربه لأن
 كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدم منه في الأغلب من السم القاتل (قال الشافعي) ولو خلطه
 فوضعه ولم يقتل للرجل كاه فأكاه الرجل أو شربه فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام نفسه
 أو شراب أو لرجل فأكاه إلا أنه يأثم وأرى أن يكفر إذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه
 به وفيها قول آخر أنه إذا خلطه بطعام فأكاه الرجل فمات ضمن كما يضمن لو أطعمه أياً (قال الشافعي) ولو سقاء سماً
 وقال لم أعلمه سماً فشهد بعد على أنه سم ضمن الدية لأنه مات بفعله ولا يبين لي أن أجعل عليه القود كما جعلته
 عليه لو علمه وقام أياً وعليه اليمين ما علمه (قال الشافعي) وإنما درأت عنه القود لأنه قد يجهل السم فيكون
 سماً قاتلاً ولا قاتلاً وفيه قول آخر أن عليه القود ولا يقبل قوله لم أعلمه سماً (قال الشافعي) ولو أخذ رجل
 لرجل حية فأنهشها أياًها أو عقرباً فمات ففيها قولان أحدهما أن الذي أنهشه إن كان الأغلب منه أنه يقتله
 بالبلد الذي أنهشه لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة أو حيات الأصغر الحية الطائف والأفاعي بمكة
 ودونها والقرعة فعليه القود وإن كان الأغلب أنها لا تقتل مثل الثعبان بالجواز والعقرب الصغيرة فقد قبل لا قود
 وعليه العقل به مثل خطاشه العمد ثم يصنع هذا بكل بلاد فإن ألدغه بنصيبين عقرباً وأنهشه بمصر نعباً فاعليه
 القود لأن الأغلب أن هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثاني أنه ألدغه حية أو عقرباً فمات إن عليه
 القود وسواء قبل هذه حية لا يقتل مثله أو يقتل لأن الأغلب أن هذا كاه يقتل (قال الشافعي) ولو أرسل
 عليه عقرباً أو حية فأنهشته الحية أو ضربته العقرب كان آثماً عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لوفته لأنه لا فعل
 له في فعل الحية والعقرب وإنما يحدثان فعلاً بعد أن أرسل أو أرسل ولا هو كخذهما أو أذاهما
 (١) قوله ولا يلتفت لصاحبه الخ كذا في نسخة وفي أخرى ولا يلتفت لصاحبه إن يلتفت لصاحبه فليأخذ
 الخ وعلى كل حال فهي عبارة غير مستقيمة فارجع إلى الأصول السليمة وحررها كسبه مصححه

حتى يمكنهما ومنه شافهنا فعل نفسه لانهم ماتهما شافهنا بضغطه اياهما وكذلك باخذه وان لم يضغطه لان معقولا ان من طباعهما انهما ما يعثان اذا اخذتا قنهنش هذه وتضرب هذه فتسكونان كالمضطرين الى ان تضرب هذه وتنش هذه منه وكذا الاسد والذئب والنمر والعواصي كلها باسرها من يضغطها فتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيما صنع به الاغلب منه أنه لا يعاش من مثله فقيه القود وان ناله بما الاغلب انه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الدية (قال الشافعي) واذا ارسل الكلب والحية والاسد والنمر والذئب على رجل فاخذه منها شيء فقتله فهو آثم ولا عقل ولا قود عليه (قال) وذلك أنه قد يهرب فيعجز ويهرب عنه بعضهما أو يقوم معه فلا يناله بشيء (قال الشافعي) ولو حبس بعض القود في مجلس ثم ألقى عليه رجلا والاغلب من يلقي عليه هذا أنه اذا ألقى عليه قتله مثل الاسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقلع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش من مثله قتله فاما الحية فليست هكذا فان أصابته الحية لم يضمن وان كان من السباع ما يكون الاغلب أنه لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقل وان كان الاغلب أنه بفرس كان عليه القود اذا حبس السبع ثم ألقاه أو حبسه ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع ولو قيده أو وثقه ثم ألقاه عليه في صحراء كان مسيئا ولم يكن عليه عقل ولا قود ان أصابه لان السبع غير مضطر بحبسه الى أن يقتله واذا أصابه السبع بالشئ الخفيف الذي لو أصابه انسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فمات فعلى ملقيه الدية والعقوبة ولا قود

(المرأة تقتل حبلى وتقتل) قال الشافعي رحمه الله (١) واذا قتلت المرأة حاملا يتحرك ولدها أو لا يتحرك ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها فاذا زالها قبل موتها أو معه أو بعده فمات فيه غرة قيمتها جس من الابل فاذا زالها حيا قبل موتها أو معه أو بعده فسواء ولا قصاص فيه اذا مات وفيه دية ان كان ذكرا فمات من الابل وان كان أنثى فخمسون من الابل قتلها رجل أو امرأة واذا قتلت المرأة من عليها قتله القود فذكرت جلا أو ربية من حل حبست حتى تضع حملها ثم أقيد منها حين تضعه وان لم يكن لولدها موضع فاحب الى أن لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوما أو أياما حتى يوجد له موضع فان لم يفعل فقتله وان ولدت ثم وجدت تحركا انتظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل وكذلك اذا لم يعلم أن بها حملا فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها ولو عمل الامام فأقص منها حاملا فقد آثم ولا عقل عليه حتى تلقى جنينها فان ألقته ضمنه الامام دون المقتص وكان على عاقلته لايت المال وذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ المأمور حتى اقتص منها ضمن الامام جنينها وأحب الى الامام أن يكفر

(تحول حال المشرق يخرج حتى اذا جنى عليه وحال الجاني) قال الشافعي رحمه الله ولو أن نصرانيا جرح نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد اسلام الجارح كان لورثة النصراني عليه القود وليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عنه انما هذا قتل كافر بكافر الا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتيل وانما يحكم للجاني عليه على الجاني وان تحولت حال المجنى عليه ولا ينتظر الى تحول حال الجاني بحال وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الاحوال كلها ولو أن نصرانيا جرح حريبا مستأمنًا تحول الحربي الى دار الحرب وترك الامان فمات بجراحه ورثته يطلبون الحكم خير وابين القصاص من الجارح أو ورثته اذا كان الجرح اقل من الدية ولم يكن لهم القتل لانه مات من جرح في حال لو ابتدئ فيها قتله لم يكن على (٣) عاقلته فيها قود فابطلنا زيادة الموت لتحول حال المجنى عليه الى ان يكون مباح الدم وهو خلاف

(١) الفروع التي ذكرت في هذه الترجمة كلها قد تقدمت قريبا في ترجمة قتل الرجل بالمرأة فليعلم

(٣) قوله عاقلته كذا في النسخ وهو محرف عن قاتله لان العاقلة ليسوا محلا للقود فارجع الى النسخ السليمة فان النسخ التي بيدنا سقيمة والله المستعان كتبه صححه

أهله وماله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر رضي الله عنه قال كنا نصلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخرجتنا نناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة ننظر الى مواقع النبل من الاسفار * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوامة عن زيد ابن خالد الجهني رضي الله عنه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم ننصرف فنأتى السوق ولورحي بنبل لرؤى مواقعها * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وقال جابر كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننصرف فنأتى بني سلمة فننصرم مواقع النبل * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم هي العشاء

للمسئلة قبلها لان المجنى عليه تحولت حاله دون الجاني ولو كانت المسئلة بمحالتها والجراح أكثر من النفس كان فقاعينه وقطع يديه ورجليه ثم لحق بدار الحرب فسألو القصاص من الجاني فذلك لهم لان ذلك كان للمجنى عليه يوم الجناية أو ذلك وزيادة الموت فلا أبطل القصاص بسقوط زيادة الموت على الجاني وان سألوا الارش جعلت لهم على الجاني في كل حال من هذه الاحوال الاقل من دية جراحه أو دية النفس لان دية جراحه قد نقصت بذهاب النفس لومات منها في دار الاسلام على امانه فاذا أرادوا الدية لم أزد لهم على دية النفس فلا يكون تركه عهداً زائداً له في أرشه ولو لحق بدار الحرب في امانه كما هو حتى يقدم وتأتي له مدة فسات بها كان كونه في دار الاسلام لان جراحه عمد ولم يكن كمن مات تاركاً للعهدة لان رجلاً لو قتله عامداً ببلاد الحرب وله امان يعرفه ضمنه (قال الشافعي) ولو جرحه ذمي في بلاد الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم رجع اليها بامان فمات من الجراح ففيها قولان أحدهما أن على الذمي القودان شاء ورثته أو الدية تامة من قبل ان الجناية والموت كانا معا وله القود ولا ينظر الى ما بين الخالسين من تركه الامان والقول الثاني أن له الدية في النفس ولا قود لانه قد صار في مال لومات فيها أو قتل لم تكن له دية ولا قود (قال الشافعي) وله الدية تامة في الخالسين لا ينقص منها شيئاً ولو جرح ذمي حر يوماً متأمناً فتركه الامان ولحق بدار الحرب فانما المملوك عليه فسيبوه ثم مات بعد ما صار في أيدي المسلمين سيبياً فلا قود فيه لانه مات مملوكاً فلا يتصل حرته لولاء وعلى الذمي الاقل من قيمته عبداً أو قيمة الجراح حراً كانه قطع يده فكانت فيه ان كان نصرانياً ثلثة عشر من الابل والمثابيع وعي نصف دية أو كان مجوسياً أو وثنياً ففي يده نصف دية ثم مات وقيمته مثل نصف دية فسقط الموت لانه لم يمت بزيادة وجميع الارش لورثة المستامن لانه استوجبه بالجرح وهو حر فكان ماله امان أو كانه قطعت يده وديته ثلث وثلثون وثلاث مائة مملوكاً وقيمتها خمس من الابل فعلى جراحه خمس من الابل لان اليد صارت تبعاً للنفس كما يجرح المسلم فيكون فيه ديات لو عاش ولو مات كانت دية واحدة ويخرج وذخيرة فيموت فيكون فيها دية كما تكون الزيادة على الجراح بزيادة النفس فكذلك يكون النقص بذهابها (قال الشافعي) واذا لم تكن بالنفس زيادة فجميع الارش لورثة المستامن لما وصفت أنه استوجبه وهو حر لما له امان يعطاه ورثته في دار الحرب وهكذا لو قطعت يده ورجلاه وفتئت عيناه ثم لحق بدار الحرب ثم مات وقيمتها أقل مما وجب له بالجراح لو عاش كان على جراحه الاقل من الجراح والنفس وإن ذلك لورثته ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو جرح ذمي مستأمناً فوضعه ثم لحق بالمجروح بدار الحرب ثم سبي فصار رقيقاً ثم مات وقيمتها عشرون من الابل وانما وجب له بالموضحة التي أوضح منها ثلث موضحة مسلم كان أرش موخته لورثته وأما الزيادة من قيمته ففيه قولان أحدهما أنه يسقط عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد الحرب وإلا خراف الزيادة لما لكان لان الجناية والموت كانا وهو ممنوع ولانه ملكه بالموت وذلك ملك للسيد (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالتها فاسلم في يدي سيده ثم مات كانت هكذا لان الاسلام يز يد في قيمته فتسبب الزيادة في قول من أنزله اياها وتسقط في قول من أسقطها بلحقه ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو أعتقه سيده ثم مات حراً كان على جراحه الاقل من أرش الجناية وديته لانه جنى عليه حراً ومات حراً في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد الحرب ويلزمه الزيادة ان كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالتها فاسلم وأعتقه سيده فمات لم يحار من قاتله الاقل من أرش الجناية ودية حر لان أصل الجناية كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحقه بدار الحرب وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه بلحقه بدار الحرب ومن قال هذا قال في نصراني جرح أسلم فمات ففيه دية مسلم (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالتها وكان القتال مسلماً كان مثل هذا في الجواب الآتي لا يقاد مشراً من مسلم (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل رجلاً جلاً فقتل يده ثم أتم أرشاً فمات فلوليه القصاص في البلد لان الجراح قد وجبت للضرب والبرء وهو مسلم

الا انهم يعمتون بالابل
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن يحيى بن سعيد عن
 عمرة بنت عبد الرحمن
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت ان كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ليصلي الصبح فينصرف
 النساء متلفعات بمروطهن
 ما يعسفرن من الناس
 أخبرنا مالك عن ابن هباب
 عن سالم عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى المغرب والعشاء
 بالمدلفعة جميعاً * أخبرنا
 مالك عن أبي الزبير عن
 أبي الطفيل عامر بن واثلة
 أن معاذ بن جبل أخبره
 أنهم خرجوا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام
 تبوك فكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجمع
 بين الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء قال فآخر الصلاة
 يوماً ثم خرج فصلى الظهر
 والعصر جميعاً ثم دخل ثم
 خرج فصلى المغرب والعشاء
 جميعاً * أخبرنا صفوان بن
 عيينة عن ابن أبي نجيح
 عن اسمعيل بن عبد
 الرحمن عن ابن أبي ذؤيب
 الأسدي قال خرج جنابع
 عمر الى الحبي فغربت
 الشمس فهبنا أن نقول له
 انزل فصل فلما ذهب

(الحكم بين أهل الذمة في القتل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قتل الذمي الذميمة أو الذمي أو المستامن أو المستأمنة أو جرح بعضهم بعضا فذلك كله سواء فإذا طلب المجروح أو ورثته المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فجعل القوديينهم كما نجعله بين المسلمين في النفس وما دونها ونجعل ما كان عمدا لا قود فيه في مال الجاني وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله ولم يعقل عنه أهل دينه لأنهم لا يرثونه ولا المسلمون لأنه ليس بمسلم وإنما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فإما (قال الشافعي) ويقتص الوثنى والمجوسى والصابئى والسامرى من اليهود والنصارى وكذلك يقتص نسأؤهم منهم ونجعل الكفر كله ماله وكذلك نوث بعضهم من بعض القرابة ويقتص المستامن من هؤلاء من المعاهدين لأن لكل ذمة ولا تفاوت بين المشر كين فمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كفوت المسلمين لهم (قال الشافعي) وهكذا يحكم على الحربى المستامن إذا جنى يقتص منه ويحكم في ماله بارش العمد الذى لا يقتص منه وإن لم يكن له عاقلة إلا عاقلة حريصة لا ينفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما نجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلما يقتل أو جرح لا يختلف ذلك (قال الشافعي) وإن أصاب أهل الذمة حرييا لا أمان له لم يحكم عليهم فيه بشئ ولو طلبت ورثته لأن دمه مباح (قال الشافعي) وهكذا لو كان القاتل حرييا مستأمننا إلا أنا إذا لم تود عاقلة الحربى عنه أرش الخطأ حكمنا به في ماله (قال الشافعي) ولو لحق الحربى الجاني بعد الجناية بدار الحرب ثم رجع مستأمننا حكمنا عليه لأن الحكم لزمه أولا ولا يسقط عنه بل هو بدار الحرب (قال الشافعي) ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو حي مال له أمان أخذنا من ماله أرش الجناية كالأمنه وهكذا لو أمانا مال الرجل فورثه الحربى عنه أخذنا منه أرش الجناية لو لم ياله وجب في ماله فتي أمكننا أعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله ولو أمانا له ماله على أن لا نأخذ منه ماله لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ماله (قال الشافعي) وكذلك لو جنى وهو عندنا جانيات ثم لحق بدار الحرب ثم أمانه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه وكان ما أعطيناه من الأمان على ما وصفتنا باطلا لا يحل وهكذا الوسى وأخذ ماله وقد كان له عندنا في الأمان دين لأن ماله لم يغنم الا ولجنى عليه فيه حق كالدين وسواء إن أخذ ماله قبل أن يسبى أو مع السبى أو بعده ألا ترى أنه لو كان عليه دين ثم لحق بدار الحرب فغنم ماله وسبى أو لم يسب أخذنا الدين من ماله ولم يكن هذا بأكثر من الرجل يدين الدين ثم يموت فنأخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنيمة لماله بأكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذمي عليه دين لأن الله جل وعز جعل للورثة ملك الموتى بعد الدين وكذلك الغنائم لأنهم خولوها بآبائها أهل دار حرب وكذلك لو جنى وهو مستامن ثم لحق ببلاد الحرب ناقض الأمان ثم أسلم بدار الحرب فأحرز ماله ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذى لزمه في دار الإسلام (قال الشافعي) وكل هذا لا يخالف الأمان بملك وهو رقيق لأن الرقيق لا يملك إلا لسيده وهو في هذه الأحوال كلها مالك لنفسه ويخالف لأن يحنى عليه وهو محارب غير مستامن ببلاد الحرب وجنابته كلها في هذه الأحوال هدر (قال الشافعي) ولو جنى مسلم جنابة فلزمته في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب فكان حيا أو ميتا أو قتل على الردة كانت الجناية في ماله ولم يغنم من ماله شئ حتى تؤدى جنابته وما لزمه في ماله (قال الشافعي) وإذا جنى الذمي على نصراني فتمس النصراني بعد ما يحنى عليه ثم مات مجوسيا فقد قبل فعلى الجاني الأقل من أرش جراح النصراني ومن دية المجوسى وقيل عليه دية مجوسى أو القود من الذمي الذى جنى عليه لأنه كافر وإن تمس فهو ممنوع الدم بالعقد المتقدم وليس كالمسلم يرتد لأن رجلا لو قتل المسلم مرتد لم يكن عليه شئ وهذا لو قتل مرتدا عن كفر إلى كفر كان على قاتله الدية إن كان مسلما والقود إن كان كافرا (قال الشافعي) وهكذا (١) إن جنى نصراني فترسق أو دان ديننا لا تؤكل ذبيحة أهله وقد

(١) قوله إن جنى نصراني هكذا في النسخ ولعل النسخ أسقط على قبل نصراني فانظر كتبه مصححه

أض الأفق وخمة العشاء
ل فصى ثلاثا ثم سلم ثم صلى
ركعتين ثم سلم ثم التفت
الىنا فقال هكذا رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل * أخبرنا
ي بن حسان عن حماد
ابن سلمة عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أمر
أبا بكر أن يصلى بالناس
فوجد النبي صلى الله عليه
وسلم خفة خاء فقعد إلى
جنب أبي بكر فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
* أخبرنا عبد الوهاب الثقفى
سمعت يحيى بن سعيد
يقول حدثني ابن أبي
مليك أن عبيد بن عمير
النبى حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمر أبا بكر أن يصلى
بالناس الصبح وأن أبا بكر
كبر فوجد النبي صلى
الله عليه وسلم بعض الخفة
فقام يفرج الصفوف
قال وكان أبو بكر لا
يلتفت إذا صلى فلما
سمع أبو بكر الحس من
ورائه عرف أنه لا يتقدم إلى
ذلك المقعد إلا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخس

فقبل على الجاني عليه اذا غرم الدية الاقل من ارض ما اصابه نصرانيا ودية مجوسى وقيل عليه دية مجوسى
(قال الشافعى) ولو جنى عليه نصرانيا فمؤدأ وديهما فمجنس فقد قبل عليه الاقل من قيمة جرحه نصرانيا
او دية مجوسيا وقيل عليه دية مجوسى وكان كرجوعه الى ايجوسية لانه يرتد عن دينه الذى كان يقر عليه الى
دين لا يقر عليه (قال الشافعى) واذا جنى النصراني على النصراني او المشرك الممنوع الدم خطأ فعلى عاقلته
ارض جنايته وان ارتد النصراني الجاني عن النصرانية الى مجوسية او غيرها فمات المجنى عليه غرمت عاقلة
الجاني الاقل من ارض الجناية وهو نصراني او دية مجوسى لانهم كانوا ضمنوا ارض الجرح وهو على دينهم فان
كان الجرح موضحة فمات منها المجنى عليه بعد ان يرتد الجاني الى غير النصرانية ضمن عاقلته ارض موضحة
وضمن في ماله زيادة النفس على ارض موضحة فان لم ترد النفس على الموضحة بشئ حتى تحول حال المجنى عليه
الى غير دينه ضمن عاقلته كما هي ارض موضحة للزومها اليوم جنى صاحبها (قال الشافعى) ولو جنى
نصراني على مسلم او ذمى موضحة ثم أسلم الجاني ومات المجنى عليه ضمن عاقلته من النصارى ارض موضحة
وضمن الجاني في ماله الزيادة على ارض موضحة لا يعقل عاقلة النصراني ما زادت جنايته وهو مسلم لقطع
الولاية بين المسلمين والمشركون وتغرم ما لزمها من جراحه وهو على دينها ولا يعقل المسلمون عنه زيادة جنايته
لان الجناية كانت وهو مشرك والموت بالجناية كان وهو مسلم وهكذا لو أسلم هو وعاقلته لم يعقلوا الا ما
لزمهم وهو على دينهم (قال الشافعى) ولو جنى نصراني على رجل خطأ ثم أسلم النصراني الجاني فلم يطلب
الرجل جنايته الا والجاني مسلم فان قالت له عاقلته من النصارى جنى عليك مسلما وقال المسلمون جنى
عليك مشركا كان القول قولهم معافى ان لا يضمنوا عنه مع ايمانهم وكانت الدية في مال الجاني الا ان
تقوم بينة بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلته من النصارى ان كان نصرانيا ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقى
في ماله او بينة بأنه جنى مسلما فعقل عنه المسلمون ان كان له فهم عاقلة واذا رمى النصراني انسانا فلم تقع
رميته حتى أسلم فمات المرمى لم تعقل عنه عاقلته من النصارى لانه لم يجن جنايته لها ارض حتى أسلم ولا المسلمون
لان الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجناية في ماله (قال الشافعى) ولو أن نصرانيا تهودأ وعجس ثم
جنى لم تعقل عنه عاقلته من النصارى لانه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس لانه لا يقر على اليهودية ولا
ايجوسية معهم وكان العقل في ماله وهكذا لو رجع الى دين غير دين النصرانية من مجوسية او غير فاولا تعقل
عنه اذا بدل دينه عاقلة واحدا من الصنفين الا أن يسلم ثانية ثم جنى فعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم
(قال الشافعى) واذا جنى الرجل مجوسيا فقتل ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات المجنى عليه ضمن عنه
المجوس الجناية لانها عاقلته من المجوس كانت وهو مجوسى اذا كانت الجناية خطأ فان كانت الجناية عمدا فهي
في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسى ولا مسلم الا ما جنى خطأ تقوم بينة (قال الربيع) وفيها قول آخر
انه اذا قتل وهو نصراني فقتل نصرانيا ثم أسلم ان عليه القود لان النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل
حين قتل وليس اسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم (قال الشافعى) والقود بين كل
كافرين لهما عهد سواء كانا من يهودى الجزية أو أحدهما مستأمن أو كلاهما لان كلاله عهد ويقاد المجوسى
من النصراني واليهودى وكذلك كل واحد من المشركين ممنوع الدم يقاد من غيره وان كان أكثر دية منه
كما يقاد الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أكثر دية منها والعبد من العبد وهو أكثر ثمن منه
(وردة المسلم قبل مجنى وبعد ما مجنى (١) وردة المجنى عليه بعد ما مجنى عليه (٢) قال الشافعى رحمه الله تعالى
واذا جنى المسلم على رجل مسلم عمدا فقطع يده ثم ارتد الجاني ومات المجنى عليه أو قتله ثم ارتد القاتل بعد قتله لم
تسقط الردة عنه شيئا ويقال لأولياء القتل أنهم مخيرون بين القصاص أو الدية فان اختاروا الدية أخذت
من ماله حالة وان اختاروا القصاص استتب المرتد فان تاب قتل بالقصاص وان لم يتب قبل لورثة المقتول
ان اخترتم الدية فهي لكم وهو يقتل بالردة وان أبوا الا القتل قتل بالقصاص وغرم ماله لانه لم يتب قبل موته
(١) قوله وردة المجنى عليه ترجم هذا ولم يتعرض له في المترجم وسبأنى له افراده بترجمة فلعل ما هتأ من زيادة
الناسخ كتبه معصمه

وراءه الى الصف فردّه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكانه فجلس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى جنبه وأبو بكر
قائم يصلى حتى اذا فرغ
أبو بكر قال أى رسول
الله أراك أصبحت
صالحا وهذا يوم بنت
خارجة فرجع أبو
بكر الى أهله فكث
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكانه وجلس الى
جنب الحجر يحذر الفتن
قال انى والله لا يغسل
الناس على شيئا الا انى
لا أحل الا ما أحل
الله فى كتابه ولا أحرم
الا ما حرم الله فى
كتابه يا فاطمة بنت
رسول الله يا صفيّة عمة
رسول الله اعمل لما عند
الله فانى لا أغنى عنكما
من الله شيئا أخبرنا
الثقة عن يونس عن
الحسن عن أمه قالت
رأيت أم سلمة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على وسادة من
أدم من رمد بها أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم

لزم فأقيم عليه فمات أو رجل أمر طبيبا فداواه بمحمد يدي فمات فلا شيء عليه لأنه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجني عليه فخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالنسبة ودار الاسلام وحكم بالقيود من مثله وترك القيود من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجز في الجاني إلا أن يضمن الجناية وما تسبب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعز في غير حد فيموت فيضمن الجاني كميته ويموت بان يضرب في الخمر ثمانين فيغرم الجاني كميته في بيت المال أو على عاقلته

(تحول حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق بعد رق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على العبد جناية عمد أثم أعتق العبد بعد الجناية ثم مات فلا قيود على الجاني إذا كان حرا مسلما أو نعبا أو مستأمنا وعلى القاتل دية حرالة في ماله دون عاقلته (قال الشافعي) فإن كانت الجناية قطع يدي فمات منها غرم القاطع دية العبد تاما فكان السيد العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الأحرار لأن العبد أعتق قبل الموت (قال الشافعي) وهكذا لو كانت موضحة أو غيرها جعلت له مملك بالجناية وهو مملوك ولم يجعل له مملك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه (قال الشافعي) ولو كانت الجناية قتل عيني العبد أو أحدهما وكانت قيمة العبد مائتين من الإبل أو ألفي دينار تسوى مائتين من الإبل لم يكن فيه الدية حر لأن الجناية تتم بموته منها إذا مات حر المملوك أو كانت الدية كلها للسيد دون ورثته لأن السيد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت إلا أن لا ترسقط بموت العبد المجني عليه حرا (قال الشافعي) وإنما ضمنت الجاني دية حر لأن العبد كان ممنوعا بكل حال من أن يجني عليه فضمنته ما حدث في الجناية الممنوعة كما وصفت في الباب قبله (قال الشافعي) ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائة من الإبل ثم عتق جني عليه وهو حر أو غيره فقطع رجله ثم مات من الجنايتين ضمنا معان كانا اثنين دية حر وكذلك إن كان الجاني واحدا ضمن دية حر فنصف قيمة العبد منها للسيد الذي أعتقه وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكا مائة وبين نصف دية حر أو أقل فإن زاد على نصف دية حر لم يجز والله أعلم إلا أن يراد بالنصف دية حر من قبل أن نألو أعطيناه أكثر من نصف دية حر أبطنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حرا أو بعضها وهو أنما مات منها معاف لا يحوز أن يكون للسيد منها النصف دية حر أو أقل إذا كانت جنايتين (قال الشافعي) ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وثان بعد الحرية فقطع رجلاه وثالث بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الأول ثلث دية حر الثاني أضمنه دية حر ولو كان من جنى عليه عبدا ثم أعتق فمات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما السيد من الدية قولان أحدهما إن له عليه الأقل من نصف قيمته عبدا أو ثلث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كانت لا تبلغ بعيرا من قبل أنه لم يكن في ملكه جناية غيرها ولا أجاوز به ثلث دية حر ولو كانت نصف قيمته عبدا تبلغ مائة بعير من أجل أنه قد تنقص بالموت وإن خط الجاني عليه عبدا من دية ثلثها والقول الثاني إن للسيد الأقل من ثلث قيمته عبدا أو ثلث دية حر لأنه مات من جناية ثلاثة وإنما قلت ثلث دية حر على قاطع يده لأن الدية صارت دية حر وكان الجانيون ثلاثة على كل واحد ثلث دية حر لا يختلف ولو كان مملوكا كان الجواب فيها مخالفا (قال الشافعي) وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عبدا إذا مات حرا حصته من دية حر وأسيده الأقل مما لزم الجاني عليه عبدا من الدية أو أورش جرحه عبدا إذا مات كان جرحه جرحا فيه حكومة بعير وهو عبد وزمه عشر من لابل أو أكثر بالحرية والموت من الجرح ومن جرح غيره فلا يأخذ سيده إلا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده (قال) ولو جرحه إنسان أو أكثر عبدا ومن نفي حرا كان هكذا (قال الشافعي) ولو قطع رجل يده عبدا ثم أعتقه سيده ثم ارتد العبد المقطوع عن الاسلام ثم مات ضمن الجاني عليه نصف قيمة عبدا إلا أن يجاوز نصف قيمته عبدا دية حر مسلما فيرد إلى دية حر مسلم ويعطى ذلك كله سيده (قال الشافعي) وإنما أعطيت ذلك سيده لأن أورش

الطريق فأذن مؤذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصلاة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسمعنا صوت المؤذن
ونحن متكئون فصرخنا
نحكيه ونستهزئ به
فسمع النبي صلى الله
عليه وسلم فإرسل إلينا
إلى أن وقفنا بين يديه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيكم الذي
سمعت صوتي قد ارتفع
فأشار القوم كلهم إلى
وصدقوا فإرسل كلهم
وحبسنى قال قم فأذن
بالصلاة فقم ولا شيء
أكره إلى من النبي صلى
الله عليه وسلم ولا مما
يأمرني به فقم بين
يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالتقي على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم التأذين هو بنفسه
فقال قل الله أكبر الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا إله إلا الله
أشهد أن لا إله إلا الله
أشهد أن محمدا رسول الله
أشهد أن محمدا رسول الله
ثم قال لي أرجع فامدد
من صوتك ثم قال قل
أشهد أن لا إله إلا الله

الجناية كانت لسيد تامه وهو مملوك مسلم ممنوع بالاسلام فلما عتق كانت زيادة لو كانت على الارش لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلما لم يكن له الادية حر فكانت دية حر تنقص من ارش السيد مملوكا نقص سيده فلما مات مرتا ابطال حقه في الموت بالردة فلم يجز الا ان يبطل الجناية الثانية بالردة ولا يجاوز بهاديه حر ومولومات مسلما لم يكن له اكرمه

(جماع القصاص فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله ما فرض على أهل التوراة فقال عز وجل وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله فهو كفارة له وروى في حديث عن عمر انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي القود من نفسه وأبا بكر يعطي القود من نفسه وأنا أعطى القود من نفسي (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا في أن القصاص في هذه الامة كما حكم الله عز وجل أنه حكم به بين أهل التوراة ولم أعلم مخالفا في أن القصاص بين الحربين المسلمين في النفس وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بلا تلاف يخاف على المستفاد منه من موضع القود (قال) والقصاص مما دون النفس شيان جرح يشق يخرج وطرف يقطع بطرف (قال الشافعي) فاذا شج رجل رجلا موضحة أخذت ما بين فرقي المشجوج والمشجوج أوسع ما بين قرنين من الشاج (١) فكانت أخذت ما بين أذني الشاج فيكون بقياس طولها أخذ المشجوج ما بين منابت شعر الرأس الى منتهى الاذنين والرأس عضو كله ولا يخرج عن منابت الشعر شيئا لانه عضو واحد لا يخرج القود الى غيره (قال الشافعي) وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السيف فيه ولا يخرج الى غيره (قال) وان كان الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج وقد أخذت الشجة فرقي المشجوج خير المشجوج بين أن يوضع له السكين من قبل أي قرنيه شاء ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي الى قدر طولها (٢) بالعاذل ما بين قرنيه ما بلغ نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يزداد على طول شجته (قال الشافعي) وان شج رجل رجلا موضحة أخذت ما بين منتهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه الى منتهى منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من الشاج أخذت نصف رأسه وخير المشجوج فبدئ له ان شاء من قبل وجهه وان شاء من قبل قفاه وان كان الشاج أصغر رأسا من المشجوج أخذت ما بين وجهه الى قفاه وأخذت بفضل أرش الشجة وكان كرجل شج اثنين فاخذ أحدهما القصاص والاخر الارش حين لم يحدهم وضع القصاص وان سأل المشجوج أن يعادله الشق في رأسه حتى يستوفى له طول شجته لم يكن له الا ان يوافق طوله العضو الذي شج منه وجهة واحدة فلا يفرقها على الشاج في موضعين ولا يزيلها عن موضع نظيرها وهذا هكذا في الوجه ولا يدخل الرأس مع الوجه ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوفى الذراع حتى يستوفى مجروح قدر جرحه منها فان فضل له فضل أخذت أرش الجناية وهكذا الساق لا يدخل معها قدم ولا فخذا لان كل عضو منه غير آخر (قال الشافعي) وان برأ جرح المجني عليه أو لا غير حسن البراء وغير ملتئم الجلد وبرأ المستفاد منه حسنا ملتئما فلا شيء للمجني عليه اذا أخذت القصاص غير القصاص (قال) وان شج شجة متشعبة شج مثلها كالوشجة شجة مستوية شج مثلها (قال الشافعي) ولكل قصاص غاية بما وصفت وان شج رجل رجلا موضحة فقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم فان هشم العظم أو كسرت حتى ينتقل أو أدتمته فسأل المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقلة ولا مأومة لانه لا يقدر على أن يؤتي بالقطع منه بكسر العظم ولا هشمه كما يؤتي بالشق في جلد ولحم (قال الشافعي) وكذلك لا يقاد من كسر اصبع ولا يدول رجل لما دونه من جلد ولحم وانه لا يقدر على أن يؤتي بالكسر كالكسر بحال وان المستفاد منه ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده وكذلك لا قصاص من تنف شعرا من لحية ولا

(١) قوله فكانت أخذت الخ كذا في الاصل ولان ما من عايشه من التحريف (٢) قوله بالعاذل ما بين الخ كذا في النسخ وحرر التركيب كتبه صحيحه

أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمدا رسول
الله أشهد أن محمدا
رسول الله حي على
الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على
الفلاح الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله ثم
دعاني حين قضيت
التأذين فاعطاني
صرة فيها شيء من فضة
ثم وضع يده على ناصية
أبي محذورة ثم أمرها
على وجهه ثم مر بين
ثديه ثم على كبده ثم
بلغت يده سنرة أبي محذورة
ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بارك الله
فيك وبارك عليك
فقلت يا رسول الله مرني
بالتأذين بمكة فقال قد
أمرتك به وذهب كل شيء
كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم من كراهية
وهذا ذلك كله محبة لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقدمت على عثمان بن
أسيد عامل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاذنت بالصلاة عن أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جريج) وأخبرني
بذلك من أدركت من

رأس ولا حاجب وان لم ينبت وان قطع من هذا شيئا يجلسه قبل لاهل العلم بالقصاص ان كنتم تقدر و
على أن تقطعوا له مثله بجلدته فاقطعوه والا فلا قصاص فيه وفيه الارش (قال الشافعي) واذا شج رجل رجلا
موضحة وهاشمة (١) أو مأومة فسأل المشجوع القصاص من موضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمة ان
كان شجها أو المنقلة أو المأومة ان كان شجها فذلك له لانه شجبه موضحة أو أكثر (قال الشافعي) واذا شج
رجل رجلا مادون موضحة فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمحدودة لو أخذ بها بعق شجة المشجوع
(٢) وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلط اللحم والجلد أو رقتهم من الشاج والمشجوع مرة مثل
نصف عمق الرأس من الشاج أقل أو أكثر وقد أخذت من الآخر قريبا من موضحة وعليه في ذلك الارش
واذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قوداً وقطع له طرفا فسواء بأي شيء أصابه من حديد
أو حجر وقطع بيده وغيره ولو لوى أذنه حتى يقطعها أو يجزها بيده حتى يقطعها أو لطم عينه ففقاها أو
وخز فيها يعود ففقاها أو ضربه بحجر خفيف أو عصا خفيفة فأوضحه فعليه في هذا كله القصاص ولا يشبه
هذا النفس (قال الشافعي) ولو أن رجلا لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الجاني فان ذهب
بصرها والادعي له أهل العلم بما يذهب البصر فعليه الجوه بأخف ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب بصره
(قال) ولو لطم رجل عين رجل فذهب بصرها أو أبيضت أو ذهب بصرها وندرت حتى كانت أخرج من
عينه قبل لاهل العلم ان استطعت أن تذهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتصبح خارجة كعين
هذا فاقطعوا والا فبلغوا ذهاب البصر وما استطعت من هذا ولا يجعل عليه للنسب شيء لانه قد استوفى بذهاب
البصر كل ما في العين مما استطاع (قال الشافعي) وهكذا الوقع يده أو أصبعها فشان موضع القطع أو وقع بعد
البرء أقدم منه ولم يكن له فيما قبل شيء وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها (قال الشافعي) ولو ضرب رجل
رجلا ضربة واحدة فأخذت فورا من رأسه فأوضح طرفاها ولم يوضع ما بينهما ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضح
وسطها ولم يوضع طرفها أقدم مما أوضح بقدره وجعلت له الحكومة فيما لم يوضع والله أعلم

(تفريع القصاص فيما دون النفس من الاطراف)

قال الشافعي رحمه الله القصاص وجهان طرف يقطع وجرح يبط ولا قصاص في طرف من الاطراف
(٣) يقطع من مفصل لانه لا يقدر على القطع من غير المفاصل حتى يكون قطع كقطع يسلط يفضي به
القاطع الى غير موضعه (قال الشافعي) وكل نفس قبلتها بنفس لو كانت قاتلتها أقصمت بينهما مادون
النفس (قال الشافعي) وأقص للرجل من المرأة وللرأة من الرجل بلا فضل مال بينهما والعبد بعضهم
من بعض وان تفاوتت أثمانهم ولو أن عبدا أو حرا أو كافرا جرح مسلما أقصمت الجرح ومنه ان شاء
لاني أقتله لو قتله ولو كان الحر المسلم قتل كافرا أو جرحه أو عبدا أو جرحه لم أقصمه منه (قال الشافعي)
والقصاص من الاطراف باسم لا بقياس من الاطراف فتقطع اليد باليد والرجل بالرجل والاذن بالاذن
والانف بالانف وتضيق العين بالعين وتقطع السن بالسن لانها أطراف وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل
طرفا من المقطوع أو المقطوع أفضل طرفا من القاطع لانها أوتة شيء كقائمة النفس التي تساوي النفس
بالحياة والاسم وهذه تستوي بالاسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا يفضل لبعضها على بعض واذا قطع الرجل
أنف رجل أو أذنه أو قلع سنه فإبانه ثم ان المقطوع ذلك منه الصقة به أو خاط الانف والاذن أو ربط السن
بذهب أو غيره فثبت وسأل القود فله ذلك لانه وجب له القصاص بإبانه (قال الشافعي) وان لم يثبت له الجني عليه

(١) قوله أو مأومة لعله سقط قبل من فلم الناسخ أو منقلة كما يؤخذ من التفصيل بعد

(٢) قوله وكانت توضح الخ لانجزم بصحة العبارة لكون النسخ هنا ضطربة والغالب عليها التحريف فعليك
بالثبوت (٣) لعل الصواب يقطع من غير مفصل فانظر وحرر كتبه مصححه

آل أبي محذور رة على نحو
مما أخبرني ابن محيريز
(قال الشافعي) رضي الله
عنه وأدركت ابراهيم
ابن عبد العزيز بن عبيد
المالك بن أبي محذور
يؤذن كما حكى ابن محيريز
وسمعه يحدث عن أبيه
عن ابن محيريز عن أبي
محذور رة عن النبي صلى
الله عليه وسلم معنى ما حكى
ابن جريج * (أخبرنا)
ابراهيم بن محمد وغيره
عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جابر رضي الله
عنه في حجة الاسلام قال
فراح النبي صلى الله عليه
وسلم الى الموقف بعرفة
فخطب الناس الخطبة
الاولى ثم أذن بلال
ثم أخذ النبي صلى الله
عليه وسلم في الخطبة
الثانية ففرغ من الخطبة
وبلال من الاذان ثم
أقام بلال فصلى الظهر
ثم أقام بلال فصلى العصر
(أخبرنا) محمد بن اسمعيل
وعبد الله بن نافع عن ابن
أبي ذئب عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه قال أبو
العباس يعني بذلك
(أخبرنا) ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
المقبري عن عبد الرحمن

أو أراد إثباته فلم يثبت وأقص من الجاني عليه فأثبتته فثبت لم يكن على الجاني أكثر من أن يبان منه مرة وإن سأل
 المجنى عليه الوالي أن يقطعه من الجاني ثانية لم يقطعه الوالي القود لأنه قد أتى بالقود مرة إلا أن يقطعه لانه
 ألصق به ميتة (قال الشافعي) وإن شق شيئا من هذا فالصقه بدمه لم أكره ذلك له ويشق من الشاق وإن قدر على
 أن يأتي بمثله ويقول يلصقه فإن لصق من الشاق ولم يلصق من المشجوج أو من المشجوج ولم يلصق من الشاق
 فلا تباعة لواحد منهما على صاحبه (قال الشافعي) والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق فإذا كان
 الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا باستيفاف طرف فإن قطع رجل من رجل طرفه شيء ميت بشلل أو
 غيره أو شيء مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلا وإن لم تقطع يدا الجاني بها وفيها أصبعان شلا وإن ولو
 رضى ذلك القاطع وإن سأل المقتص له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكمه الكف
 والأصبعين الباقيين كان ذلك له (قال الشافعي) ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليد خير
 المقتص له بين أن يقطع يده بيده ولا شيء له غير ذلك أو يقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرش أصبعين وأنما لم
 أجعل له إذا قطع كفه غير ذلك لانه قد كان بقي جمال الأصبعين الشلاوين وسدّهما موضعهما (قال الشافعي)
 ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرش أصبعين تامين (قال الشافعي)
 ولو أن رجلا قطع أصابع اليد الأربعة واحدة قطع أصبع رجل أفيد منه ولو قطع كف رجل كان له
 القود في الكف وأرش أربعة أصابع ولو كان المجنى عليه أقطع أصابع الكف الأربعة فقط قطع يده رجل
 صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطى حكومة في الكف ولو كان أقطع أصبع واحدة
 فقطعت كفه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفه (قال الشافعي) ولا يبلغ بحكومة
 كفه دية أصبع لاسهاتبع في الأصابع كلها وكلها مستوية فلا يكون أرشها كرش واحدة منها (قال
 الشافعي) وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع تلك اليد لرجل له ست أصابع فسأل للمقطوعة
 يده القود لم يكن ذلك له لزيادة أصبع القاطع على أصبع المقطوع (قال الشافعي) ولو كان الذي له ستة
 أصابع هو المقطوع والذي له الخمس هو القاطع اقتص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة
 لا يبلغ به دية أصبع لانها زيادة في الخلق (قال الشافعي) ولو أن رجلا له خمس أصابع أربعة منها إبهام ومسيحة
 ووسطى والتي تليها وكانت خنصره عندما وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر فقطع رجل تام اليد يده
 فسأل القود لم يقدم منه لان عددا أصابعهما وإن كان واحدا فإن للمقطوعة يده أصبع زائدة وهو عدم أصبعها
 من نفس كالخلق (٣) هو القاطع وسأل للمقطوعة يده القود كان له القود لان الذي يؤخذ له أقل من الذي
 أخذ منه وإن سأل الارش مع القود لم يكن له لانه قد أخذ له عدد وإن كان فيه أقل مما أخذ منه ولو أن رجلا
 مقطوع أنملة أصبع وأنامل أصابع قطع يده رجل تام الأصابع فسأل للمقطوعة يده القود مع الارش أو الارش
 كان ذلك له ونقص الأنملة والأنامل كنقص الأصبع والأصابع وإن كان المقطوع الأنملة والأنامل هو المقطوعة
 يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع ولو لم يكن واحدا منهم مقطوع أنملة ولا أنامل
 ولكن كان أسودا أطفاً الأصابع ومستحشفها أو كان يده قرح جذام أو قرح أكلة أو غيره إلا أنه لم يذهب
 من الأطراف شيء ولم يشلل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل ميتاً فاما العيب
 سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة فلا يمنع القصاص ولا ينقص العقل (قال الشافعي) رحمه الله
 وهكذا الفتح في الأصابع وضعف خلقها وأصولها وتكرشها وقصرها وطولها واضطرابها وكل عيب منها مما
 ليس بموت بها ولا قطع فلا فضل في بعضها على بعض في الدية والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس
 (٣) قوله هو القاطع كذا في النسخ ولا ارتباط بينه وبين ما قبله فلعله سقط من النسخ أول الفرع وهو ولو كان
 هو القاطع الخ كسبه صحيحه

ابن أبي سعيد الخدري
 عن أبي سعيد رضي الله
 عنه قال حبسنا يوم الخندق
 عن الصلاة حتى كان
 بعد المغرب بهوى من
 الليل حتى كفيما وذلك
 قول الله عز وجل وكفى
 الله المؤمنين القتال
 وكان الله فوياً عزيزاً
 فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يلاً فامر
 فأقام الظهر فصلاها
 فأحسن صلاتها كما
 كان يصليها في وقتها ثم
 أقام العصر فصلاها
 كذلك ثم أقام المغرب
 فصلاها كذلك ثم أقام
 العشاء فصلاها كذلك
 أيضاً قال وذلك قبل أن
 ينزل في صلاة الخوف
 فرجالاً أو ركباتاً أخبرنا
 إبراهيم بن محمد أخبرني
 عمارة بن غزيرة عن خبيب
 ابن عبد الرحمن عن
 حفص بن عاصم قال
 سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم رجلاً يؤذن للمغرب
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم مثل ما قال فأنتهى
 النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى رجل وقد قامت
 الصلاة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم انزلوا

فإذا ضرب الحر المسلم يد الحر المسلم فقطعها من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقص منه حتى تبرأ جراحه لأنها العلما أن تكون نفسا فان سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك ولم أقص منه بضربة ودعوت له من يحنق القطع فامرته أن يقطعها له بإيسر ما يكون به القطع ثم تحسم يد المقتوع ان شاء وهكذا ان قطعها من المرفق أو المنكب لا يختلف وهكذا ان قطع له أصبعاً أو أظفلاً أصبع لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولا أقيد عني من يسرى ولا خصر من غير خصر يدها أو رجلها وهكذا في هذا أن يقطع رجله من مفصل الكعب أو مفصل الركبة فان قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدر على أن يأتوا بقطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جائفة فان قالوا نعم أقصصته منه وهكذا ان نزع يده بكتفه أفدته منه ان قدر وعلى نزع الكف بلا أن يحرقه فان قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسأل المقتوعة يده القود قبل له ان سألت من الموضع الذي قطعك منه فلا قود لأنه ليس من مفصل وذلك ان ذلك لا يقطع الا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده وإذا فعل ذلك لم يكن على احاطة من أن يقع موقع ضربته لك ولو قلت ينخفض حتى يرجع الى في أقل من حقي قيل قد لا تقطع الضربة في مرة ولا مرار لان العظم ينكسر فيصير الى أكثر مما نالك به أو يحرق والحر انما يكون في جلد ولحم ولو نزع في العظم كان عذاباً غير مقارب لما أصابك به وزيادة انكسار العظم كما وصفت ويقال له ان سألت ان تقطع يده لك من المفصل أو رجله ونعطي حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا فان قيل فانت تضع له السكين في غير موضعها الذي وضعها به قلت نعم هي أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له وفي غير موضع تلف ولم أتلّف بها الا ما أتلّف الجاني عليه بمثله وأكرمه وهكذا في الرجل والأصبع اذا قطعها من فوق الأظفلة فان قطع أصبعاً من دون الأظفلة فلا قود بحال وفيها حساب ما ذهب من الأظفلة وان قطع يدا من نصف الكف أو رجلاً كذلك فقطع معها الأصابع فان سأل القصاص من الأصابع أقصصته به وان سألها من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا (قال الشافعي) وان شق الكف حتى ينتهي الى المفصل فسأل القصاص سألنا أهل العلم فان قالوا نقدر على شقها كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره وكذلك ان شقها حتى المفصل ثم قطعها من المفصل فيبقى بعضها وقطع بعضها شق قودا ان قدر وقطع من حيث قطع وان قطع له أصبعاً فأتكت الكف حتى سقطت كلها فسأل القصاص قيل ان القصاص ان يقطع من حيث قطع أو أقل منه فاما أكثر فلا فان شئت أقدناك من الأصبع وأعطيناك أرض الكف يرفع منها عشر من الأبل وهي حصاة الأصبع والأظفلة الكف (قال الشافعي) ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسأل القود منها وقد ذهبت كفه أو لم تذهب وسأل القود من ساعته أفدته فان ذهبت كف المجنى عليه جعلت على الجاني أربعة أنجاس ديتها لاني رفعت الجس للأصبع التي أقصصتها بها فان ذهبت كف المستقادمه ونفسه لم ارفع عنه من أرض المجنى عليه شيئاً لان الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستقادمه غير مضمون له بما حدث من القود لانه تلف بسبب الحق في القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل نصف كف رجل من المفصل فأتكت حتى سقطت الكف كلها فسأل القود قيل لاهل العلم بالقود هل تقدر على قطع نصف كف من مفصل كفه لا تزيد دون عليه فان قالوا نعم قلنا قطعوها من الشق الذي قطعها منه ثم دعوها وأخذنا للمجنى عليه خمسة وعشرين بغير انصاف أرض الكف مع قطع نصفها وهكذا ان قطعها حتى تبقى معلقة بجادة أقيدها منه وتركته معلقة بجادة فان قال المستقادمه اقطعوها لم يمنع المتطلب قطعها على النظر له وإذا قطع رجل يدر رجل فأقدناه منه ثم مات المستقادمه قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقدناه بالنفس لانه قاتل قاطع ألا ترى أنه لو قطع يديه ورجليه فمات مكانه أو ذبحه خليتا بين الورثة وبين أن يأتوا عن يقطع يديه ورجليه وخليتا هم وذبحه لان الذبح اتلاف وحى (قال) وان قطع رجل

فصلوا المغرب بأقامة
ذلك العبد الاسود * أخبرنا
عبد الوهاب عن يونس
عن الحسن أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
المؤذنون أمناء الناس
على صلاتهم وذكر
معها غيرها * أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن سفيان
ابن أبي صالح عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال الاثمعة ذناء
والمؤذنون أمناء ذارشد
الله الاثمعة وغفر للمؤذنين
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن عبد الله
ابن أبي صعصعة عن أبيه أن
أبا سعيد الخدري قال له
اني أرا لك تحب الغنم
والبادية فإذا كنت في
غيمك أو باديتك فأذنت
بالصلاة فأرفع صوتك
فانه لا يسمع مدى
صوتك جن ولا انس ولا
شيء الا شهداك يوم
القيامة قال أبو سعيد
سمعت من رسول الله صلى
الله عليه وسلم * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأمر المؤذنين

ذكر رجل من أصله فسأل القود قطع له ذكره من أصله (قال الشافعي) ويقاد من ذكر الرجل اذا قطع ذكر
الصبي أو الشيخ الكبير أو الذي لا ياتي النساء أو ذكر الخصى ويقطع اتى الفحل اذا قطع أنثى الخصى الذي
لا عيب له لان كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الاغلف بذكر المختن وذكر المختن بذكر الاغلف
فان قطع رجل احدى اثنيه وبقيت الاخرى وسأل القود سألنا أهل العلم فان قدروا على قطعها بلا ذهاب
الاخرى أقيد منه فان قطعها بجدها قطعت بجدها وان سلها سلت منه وان قطع رجل نصف ذكر رجل
ولذلك (٤) فشرذ كرقاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقطوع أو ضعف ذكر المقطوع فسواء وأقطع له
نصف ذكره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر ان كان يستطيع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك
وهذا طرف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد لانها لا تقطع طرفاً وان قطع رجل أحد شقي
ذكر رجل قطع منه مثل ذلك ان قدر عليه (قال الشافعي) رحمه الله وأقيد من ذكر الرجل الذي ينتشر بذكر
الذي لا ينتشر مالم يكن بذكر المقطوع ذكره نقص من شلل يوبسه ولا يكون ينقبض ولا ينبسط أو يكون
الذكر مكسوراً ان كان كسر الذكركم يمتنع من الانتشار فاذا كان ذلك لم يقده بذكر صحيح واذا قطع الرجل
أنف الرجل من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقطوع لانه
طرف وان قطعه من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقطوع ثم أخذه من أنف القاطع بقدره من الكل
ان كان قدر مارن المقطوع قطع قدر نصف ماره ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الاطراف المذكورة وغيره وان قطع
من أحد شقي الانف قطع من احدى شقيه كما وصفت وان قطع رجل أنف رجل من العظم فلا قود في العظم
وان أراد قطع ناله المارن وأعطينا زيادة حكومة فيما قطع من العظم (قال الشافعي) ويقطع أنف الصحيح
بانف الاجذم وان ظهر بانفه قرح الجذام مالم يسقط أنفه أو شيء منه وكذلك يده بيده وان ظهر فيها قرح الجذام
مالم تسقط أصابعها أو بعضها وتقطع الاذن بالاذن وأذن الصحيح باذن الاصم لافضل بينهما على الآخر لانهما
طرفان ليس فيهما سمع وان قطع بعض الاذن قطعت منه بعض اذنه كما وصفت ان قطع نصفاً أو ثلثاً قطع منه
نصفاً أو ثلثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من اذن المقطوعة اذنه لانها طرف وتقطع الاذن العجيصة التي
لا ثقب فيها بالاذن المثقوبة ثقباً لقرطوشنف وخرية مالم تكن الخربة قد خربت فان كانت الخربة قد خربت مالم
تقطع بها الاذن وقيل للآخر ان شئت قطعنا لك اذنه الى موضع خربت من قدر اذنه وأعطيناك فيما بقي
العقل وان شئت فلك العقل وان كان انما فطعها وهي مخرومة لان ذلك زين عندهم كالثقب لا عيب فيه ولا جناية
واذا قلع رجل سن رجل قد تغرقلعت سنه فان كان المقطوعة سنه لم يشرف فلا قود حتى يشرف في تمام طرح أسنانه
ونباتها فاذا تمام ولم تنبت سنه سئل أهل العلم عن الاجل الذي اذا بلغه ولم تنبت سنه لم تنبت (٥) فبلغه فاذا بلغناه
ولم تنبت أقدمنا منه فاذا بلغناه وقد تنبت بعضها أولم ينبت فلا قود وله من العقل بقدر ما قصر نبتاتها بقدر ان
كانت تنبت بالثنية التي تليها فان كانت بلغت نصفها أخذناه بعيران ونصف وان بلغت ثلثها أخذناه ثلث
عقل سن وان قلع رجل لرجل سنزائدة أو قطع له اصبعاً زائدة أو كانت له زنة تحت اذنه زائدة فقطعها
رجل فسأل القود فلا قود وفيها حكومة وان كان للقاطع في موضع من هذا مثله ففيه القود سنا كان أو غير
سن أو أصبع أو زنة وهكذا لو خلقت له اصبع لها طرفان فقطع أحد الطرفين فلا قود وفيها حكومة الا أن
يكون له اصبع مثلها في قدامه وان قطع رجل اصبع رجل ولها طرفان أو أغمله ولها طرفان ولم يخلق
للقاطع تلك الخلقة فسأل المقطوع القود فهو له وزيادة حكومة الا أن يكون طرفاها أشلاها فاذا ذهابا منفعتا فلا
قود وان كان للقاطع مثلها وليست شلاء أقيد ولا حكومة ولو كانت لاصبع القاطع طرفان وليس ذلك
لاصبع المقطوع فلا قود لان اصبع القاطع كانت أكبر من اصبع المقطوع

اذا كانت ليلة باردة
ذات ربيع يقول الأصا
في الرجال * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
عطاء بن يزيد عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم النداء
فقولوا مثل ما يقول
المؤذن * أخبرنا ابن
عيينة عن مجمع بن يحيى
أخبرني أبو أمامة بن سهل
انه سمع معاوية رضي
الله عنه يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا قال
المؤذن اشهد أن لا اله الا الله
قال أشهد أن لا اله الا الله
واذا قال أشهد أن محمداً
رسول الله قال وأنا أشهد
ثم سكت (أخبرنا) ابن
عيينة عن طلحة بن يحيى
عن عيسى بن طلحة
قال سمعت معاوية يحدث
مثله عن النبي صلى الله
عليه وسلم * أخبرنا عبد
المجيد بن عبد العزيز
عن ابن جريج قال
أخبرني عمرو بن يحيى
المازني أن عيسى بن
عمر أخبره عن عبد الله
ابن علقمة بن وقاص
قال انى لعند معاوية اذا

(٤) قوله وان ذلك لعل هذه اللفظة من زيادة الناسخ (٥) قوله فبلغه الخ في العبارة خفاء لاننا من معه من تحريفها

(أمر الحاكم بالقود)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يعرف موضع رجل مأمون على القود وإذا أمر به أحضر عدلين عاقلين فأمرهما أن يتعاهدا أحدهما ولا يستقيدا الا وحده حديده سقي لئلا يعذب المستقدمه وينبغي للحاكم أن يأمر المستقيدا أن يحتم على حديده لئلا يحتمل فيسقم فيقتل المستقدمه أو يزنمه وكذلك لا ينبغي أن يكون بحديده علة من تلم ولا وهن فيبطي في رأس ولا وجه حتى يكون عليه عذاباً وينبغي له أن يأمر العدلين إذا أقاد تحت شعري وجه أو رأس أن يأمر بحلاق الرأس أو موضع القود منه ثم يأخذ قياس شجرة المستقدمه ويقدر رأسه ثم يضع مقياسها في موضعه من رأس الشاح ثم يعلمه بسواد أو غيره ثم يأخذ المستقيدا بشق ما شرط في العلامتين حتى يستوظف الشجرة ويأخذانه بذلك في عرضها وعمقها وينظر فإن كان شقا واحداً يسرع عليه فعل وإن كان شقه شيئاً بعد شيء يسرع عليه فعل وإن قيل شقه واحدة يسرع عليه أجرى يده مرة واحدة فإذا خيفت زيادته أمر أن يحرقها من الطرف الذي يأخذ منه إلى موضع لا يخاف فعله فإذا قرب منهاها أبطأ يسره لئلا يزيد شيئاً فإن أقاد وعلى المستقدمه شعر فقد أساء ولا شيء عليه وإنما أعني بذلك شعر الرأس واللحية فأما أن كان القود في جسد وكان شعر الجسد خفيفاً لا يحول دون النظر فأحب إلى أن يحلقه وإن لم يفعل فلا بأس إن شاء الله تعالى وإن كان كثيراً حلقه (قال الشافعي) ويؤمر بالمقتص منه فيضبط لئلا يضطرب فتذهب الحديدة حيث لا يريد المقتص فإن أغفل ضبطه أو ضبطه من لا يقوى منه على الاضطراب في يديه فاضطرب والحديدة موضوعة في رأسه في موضع القود فذهبت الحديدة موضعا آخر فهو هدر لأن المقتص له لم يتعد موضع القصاص وإن ذهبها في غير موضع فعل المقتص منه بنفسه (قال الشافعي) ويعاد للمقتص فيشق في موضع القود أو يقطع في موضعه إن كان القود قطعاً حتى يأتي على موضع القصاص فإذا كان القصاص جراحاً فقص منه في مجلس واحد جرح بعد جرح (قال الشافعي) ولو كان جرحها هو متفرقة أو جرحها من نفر باعياهم - ثم وكذلك لو كان القصاص قطعاً أو جراحاً وقطع ليس فيه نفس إلا أن يكون في القصاص منه شيء إذا نيل منه كبير خيف عليه التلأ فيؤخذ منه ما لا يخاف عليه ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ منه الباقي فإن مات قبل أن يؤخذ فحقل الباقي في ماله (قال الشافعي) وإن أصاب جراحاً ونفساً من رجل أقدمه في الجراح الأول ذالاً في مقام ما كانت وإن كانت مما يتخوف به التلف أخذت ثم أفيد فإن مات قبل القود فقد أتى على نفسه ولا حق لورثة المستقدمه في ماله لأنه أتى على نفسه ولو كانت الجراح لرجل والنفس لآخر - أي بالجراح فأفص منها كما وصفت من الجراح إذا كانت النفس معها يؤخذ في مقام واحد ما ليس فيه تلف حاضر ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ الباقي إذا كان الباقي ليس فيه تلف فإن مات فقد قيل يضمن أرش ما بقي من الجراح والنفس (قال الشافعي) وإن لم يكن في الجراح تلف أخذت كلها ثم دفع إلى أولياء المقتول فقتلوه إن شاءوا (قال) ولودفع إلى أولياء المقتول فقتلوه ضمن الجراح في ماله ولا يبطل عنه القتل جراح من يقتله (قال الشافعي) ولو كان جراحاً لا نفس فيه فالرجل فاقص من جرح منها فمات ضمن الجراح الميت ما بقي من أرش الجراح التي لم يقتص منه فيها وإن اجتمعت على رجل حدود حد بكر في الزنا وحد في القذف وحد في سرقة يقطع فيها وقطع طريق يقطع فيه أو يقتل ويقتل رجل بدى بحق الآدميين فيما ليس فيه قتل ثم حق الله تبارك وتعالى فيما لا نفس فيه ثم كان القتل من ورثها بمحد أو لافي القذف ثم حبس فإذا برأ أحد في الزنا ثم حبس حتى يبرأ ثم قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معاً ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل قوداً أو برودة فإن مات في الحد الأول أو الذي بعده أو قتل بمحد سقطت عنه الحد ودأتى الله عز وجل كلها وإن كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه دية النفس وكذلك إن كان جرحاً لم يسقط أرش الجرح لأنه يملك بالجرح والنفس مال ولا يملك بمحد القذف ولا حد السرقة مال بحال (قال الشافعي) وإن قتله

أذن مؤثته فقال معاوية كما قال مؤثته حتى إذا قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ولم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك . أخبرنا سعيد ابن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريرها التكبير وتحميلها التسليم . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى ابن خلاد عن أبيه عن جده رفاعة بن رافع أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله ثم ليكبر فإن كان معه شيء من القرآن قرأ به وإن لم يكن معه شيء من القرآن فليحمد الله وليكبر ثم ليكبر حتى يطمئن راكعاً ثم ليقيم

حتى يطمئن قائما ثم
يسجد حتى يطمئن
ساجدا ثم ليرفع رأسه
فليجلس حتى يطمئن
جالسا فن نقص من
هذا فائما ينقص من
صلاته * أخبرنا ابراهيم
بن محمد قال أخبرني محمد
ابن عجلان عن علي بن
يحيى بن خالد عن ربيعة
ابن رافع قال جاء رجل
يصل في المسجد قريبا
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم جاء فسلم
على النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم ألم أعد
صلاتك فانك لم تصل
فقام فصلى كخو
اصلي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أعد
صلاتك فانك لم تصل
فقال علمني يا رسول الله
كيف أصلي قال
إذا توجهت إلى القبلة
كبرت ثم اقرأ بأم القرآن
وما شاء الله ان تقرأ فإذا
ركعت فاجعل راحتيك
على ركبتيك ومكن
ركوعك وامد ظهرك
وإذا رفعت فأقم صلبك
وارفع رأسك حتى ترجع
العظام إلى مفاصلها

الامام كولي الدم أو ردة فقد أساء وتبطل عنه الحدود التي لله عز وجل لأنه ميت ولا مال فيها (قال الشافعي)
وانما حددته بالحدود كلها لانه ليس منها واحد الا واجب عليه مأمور بأخذه فلا يجوز والله أعلم أن أعطل
مأمور به لمأموره أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبيل إلى أخذه كما تكون عليه الحقوق للآدميين فلا
يجوز الا أن تؤخذ منه كلها اذا قدر على أخذها وإذا كان المستقادم مريضاً ولا نفس عليه لم يقتض
منه فيمادون النفس حتى يبرأ فإذا برأ اقتص منه وكذلك كل حد وجب عليه لله عز وجل أو وجبه الله
للآدميين فإن كانت على المريض نفس قتل مريضاً أو صحيحاً وإن كان جرح ففات المجروح من الجرح
أقيد منه من الجرح والنفس معافي مقام واحد لاني أنما أؤخره فيمادون النفس لئلا يتلف بالقود مع المرض
وإذا كنت أقيد بالقتل لم أؤخره بالمرض وهكذا إذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة أو بلاد حارة وساعة حارة
فإذا كان ماديون النفس أخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتص منه في الحال التي ليست بحال تلف
ولا شديدة المباشنة لما سواها من الأحوال وكان حكم الحر والبرد حكم مرضه يقتص منه في النفس ولا يقتص
منه فيمادونها والمرأة والرجل في هذا سواء الا أن تكون المرأة حاملاً فلا يقتص منها ولا تحذف حتى تضع
حملها (قال الشافعي) وإن كان القصاص على رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها فقال أقطعوا يدي ورضي
بذلك المقتص له قيل لا يقطع الا من حيث قطع ولا أقبل في هذا اجتماعهما عليه لانه عدوان وإذا قطع الرجل
يد الرجل الشلاء ويد القاطع صحيحة فتراضيا بأن يقتص من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة
برضاه ورضاه صاحبها وجعلت عليه حكومة وإذا كانت يد المقتوع الأولى صحيحة ويد القاطع هي الشلاء
ففي يد المقتوع الارش لنقص يد القاطع عنها فإن رضى المقتص له بأن يقطع ولم يرض ذلك القاطع سألت
أهل العلم بالقطع فان قالوا ان اليد الشلاء اذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد
الصحيح لو قطعت لم أقطعها بحال وإن قالوا ليس فيها من التلف الا ما في يد الصحيح قطعتها ولم ألقت إلى مشقة
القطع على المستقادم منه ولا المستقادمه اذا كان يقدر على أن يؤتي بالقطع لا يزد عليه (قال الشافعي) ولو
رضي الأشل أن يقطع لم ألقت إلى رضاه وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء وهذا كذا في الاصابع والرجل
وغيرهما مما يشل وإذا قطع الأشل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرش فضل ما بين اليدين فيل ان شئت
اقتص لك وإذا اخترت القصاص فلا أرش وإن شئت فلك الارش ولا قصاص وانما يكون له أرش وقصاص
إذا كان القطع على أطراف تعدد فقطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجد له اصبعين ولا
يجد له ثلاثة فنقطع اصبعين ونجعل في الثلاثة الارش وإن كانت الثلاثة شلاء فسأل أن يقطع ويأخذ له فضل
ما بينهما لم يكن ذلك له وقطعت له ان شاء أو أخذ له الارش (قال الشافعي) ولا يصلب المقتص منه في
القتل ولا المقتول في الزنا ولا الردة بحال لا يصلب أحد أحد الا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل فانه
يقتل ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويصلى عليهم كلهم الا المرتد فانه لا يصلى على كافر وإذا وجب على رجل قصاص
في نفس اقتص منه مريضاً وفي الحر الشديد والبرد الشديد وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه وإذا
كان الذي يجب عليه جراحاً لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضاً ولا في حر شديد وبرد شديد وحبس
حتى تذهب تلك الحال ثم يؤخذ منه ولا يؤخذ من الحبل حتى تضع حملها في حال وإذا وجب عليه رجم بيته
أخذ في الحر والبرد وأخذ وهو مريض وإن وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضاً ولا في حر ولا برد لانه متى رجع
قبل الرجم وبعده تركته

(زيادة الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا شج الرجل الرجل موضحة عمداً فكلت الموضحة
حتى صارت منقولة أو قطع اصبعه فكلت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قيل ان شئت
أقيدناك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقلة والموضحة من أرش فأما المنقلة فلا قود فيها بحال وقيل ان شئت
أقيدناك من الاصبع وأعطيناك أربعة أعشار البدن ان شئت فلك أرش اليد ولا قود لك في شيء لان الضارب لم

يجزى بقطع الكف وان كانت ذهبت بجنايته وانما يقطع له أو يشق له ماشق و قطع وأرث هذا كله في مال الجاني حال ادون عاقلة لانه كان بسبب جنايته وإذا أنكر الشاج وقاطع الاصبع والكف أن يكون تأكلها من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجنى عليه بمن يشهد أن الشجة والكف لم تزل مريضه من جناية الجاني لم تترأ حتى ذهبت فإذا جاء بها قبلت بينته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم تترأ الجناية ولو أن البينة قالت برأت الجراح وأجلبت (١) ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة فقال الجاني انتقضت أن المجنى عليه نكأها أو أن غيره أحدث عليها جناية كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة إلا أن تثبت البينة أنها انتقضت من غير أن ينكأها المجنى عليه أو يحدث عليها غيره جناية من قبل أن البينة شهدت أن الجناية قد ذهبت وان قالوا انتقضت وقد يكون منها ومن غيرها يحدث عليها (قال الربيع) قلت أنا وأبو يعقوب وإذا قطعت البينة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبينة أن ذلك الانتقاض من غير جنايته

(دواء الجرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفاً ينبغي للوالى أن يقيس الجرح نفسه وللجروح أن يداويه بما يرى أنه ينفعه باذن الله تعالى فإذا داواه بما يزرعهم أهل العلم بالدواء الذي يداويه به أنه لا يأكل اللحم الحي فتأكل الجرح فالجرح ضامن لأرث تأكله لانه بسبب جنايته ولو قال الجراح داواه بما يأكل اللحم الحي وأنكر الجرح وذلك كان القول قول المجروح وعلى الجراح البينة بما ادعاه ولو داواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني الأرض الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة مما داواه

(جناية المجروح على نفسه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو قطع من لحمه شيئاً فإن كان قطع لحماً ميتاً فذلك دواء والجراح ضامن بعد ما زادت الجراح وان كان قطع ميتاً وحيماً يضمن الجراح الجرح نفسه وإذا قلت الجراح ضامن للزيادة في الجراح فإن مات منها المجروح فعلى الجراح القود عمداً إلا أن تشاء ورثته الدية فتكون في ماله وعلى عاقلة الدية أن كانت خطأ وإذا قلت ليس الجراح بضامن للزيادة فإن المجروح جعلت على الجراح نصف ديتيه ولم أجعل له في النفس قوداً وإن كانت عمداً وجعلته شيئاً من جناية الجاني وجناية المجنى على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمنت الجاني جنايته عليه وهكذا لو كان في طرف فإن كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في ماله إن كانت عمداً وان قطع المجنى عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني مما قطع المجنى عليه شيئاً إلا أن تقوم البينة بأن المقطوع كان ميتاً فيضمن أرثها فإن لم تثبت البينة أنه كان ميتاً أو قالت كان حياً وكان خيراله أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني وكذلك لو أصاب المجنى عليه منه أكلة وكان خيراله أن يقطع الكف لثلاثين أكلة في جسده فقطعها والأطراف حية لم يضمن الجاني شيئاً من قطع المجنى عليه فإن مات جعلت على الجاني نصف ديتيه لأن ظاهره أنه مات من جناية الجاني وجناية المجنى عليه على نفسه وإذا داوى المجنى عليه جراحه بسم فمات فعلى الجاني نصف أرث المجنى عليه لانه مات من السم والجناية فإن كان السم يوحى مكانه كما يوحى الذبح فالسم قاتل وعلى الجاني أرث الجرح فقط وإن كان السم مما يقتل ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية وإن كان داوى جرحه بشيء لا يعرف فالقول قول المجنى عليه أنه شيء لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما أحدث في الجناية ولو أن رجلاً جرح رجلاً جرحاً فخاط المجروح عليه الجرح ليلتم فإن كانت الخياطة في جلد حتى فالجراح ضامن للجرح وإن مات المجروح بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة المجروح لأن الخياطة ثقب في جلده وإن كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم (١) قوله وأجلبت في اللسان أن الجلبة بالضم القشرة التي تعالج الجرح عند البرء يقال جلب الجرح وأجلب أي

علته تلك القشرة كتبه صححه

فإذا أصبحت فكسرت السجود فإذا رفعت فاجلس على نعلك اليسرى ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة حتى تطمئن أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعدهما رفع ولا يرفع بين السجدين أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد وغيرهما عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كان إذا ابتدأ وقال غيره منهم كان إذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي

لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت قال
أكثرهم وأنا أول المسلمين
وشككت أن يكون قال
أحدهم وأنا من المسلمين
اللهم أنت الملك لا اله
إلا أنت سبحانه
وبحمدك أنت ربي وأنا
عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر
لي ذنوبي جميعا لا يغفر
الذنوب إلا أنت واهدني
لأحسن الأخلاق
لا يهدي لأحسها
إلا أنت واصرف عني
سيئها لا يصرف عني
سيئها إلا أنت ليكن
وسعديك والخير
بيديك والشر ليس
إليك والمهدي مني
هديت أنا بك واليك
لامتجاء منك إلا إليك
تباركت وتعاليت
أسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن صالح بن
أبي صالح أنه سمع
أبا هريرة وهو يوم
الناس رافعاً صوته
ربنا إنا نعوذ بك من
الشيطان الرجيم في
المكتوبة وإذا فرغ من

الابا فرار الجاني أو بينة تقوم للمعنى عليه من أهل العلم لان الظاهر أن ذلك حي حتى يعلم موته ولولم يزد الجرح روح
على أن ربط الجرح رباطا بلا خياطة ولا حم بينه بدمه أو بدواء لا يأكل اللحم الحي وليس بسم فوات الجنى
عليه كان الجاني ضامنا لجميع النفس لان الجنى عليه لم يحدث فيها جناية إنما أحدث فيها منفعة وغير
ضرر (قال الشافعي) ولو أن الجنى عليه كوى الجرح كان كيه آياه تكميدا بصوف أو ما أشبه مما يقول
أهل العلم أن هذا ينفع ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجنائية وما زاد فيها وإن كان بلغ
كيا أن أحرق معها صحيحا أو قيل قد كواها كبا ينفع مرة ويضر أخرى (١) أو يدخل بدخله بحال فهو
جان على نفسه كما وصفت في الباب قبله يسقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها إن
صارت الجنائية نفسا

(من بلى القصاص) قال الشافعي وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يخلى بينه وبين أن يقتص لنفسه
لم يخل وذلك وكذلك لا يخلى وذلك ولي له ولا عدو للمقتص منه ولا يقتص إلا عالم بالقصاص عدل فيه ويكفي
فيه الواحد لانه لا يقتص الاثنان وبأمر الواحد من يعينه ولا يستعين بظنين على المقتص منه بحال وعلى
السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرها من سهم النبي صلى الله عليه وسلم
من الخمس كما يرزق الحكام ولا يكاف ذلك الناس فإن لم يفعل الحاكم فاجر المقتص على المقتص منه لان
عليه أن يعطي كل حق وجب عليه ولا يكمل اعطاؤه آياه إلا بان يسقط المؤنة عن أخذه كما يكون عليه أن يعطي
أجر الكيال للحنطة والوزان للدنانير وهكذا كل قصاص دون النفس يليه غير المقتص له وولي له وإذا قتل رجل
رجلا فسأل أولياؤه أن يمتحن من القاتل بضرب عنقه أمكن منه وينبغي للامام أن يحفظ قيا من ينظر إلى
سيفه فإن كان صارما والأمره أن يأخذ سيفه فصار ما لا يعبده ثم يدعه وضربه فإن ضربه فقتله
فقد أتى على القود وان ضربه على كتفيه أو في رأسه منعه العودة وأحلفه ما عهد ذلك فإن لم يحلف على ذلك
عاقبه وإن حلف تركه ولا ارش فيها وأمره بضرب عنقه بأمر الولي وجبر الولي على ذلك إلا أن يعفو وإن كان
القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتى يبلغ عدد الضربات فإن مات والياؤه غيره بقتله
وإذا أمر الامام الرجل غير الظنين على المستفاد منه أن يقتله فضر به ضربات فلم يقتله أعاد الضرب حتى يأتي
على نفسه وينبغي أن يأمر بسيف أصرم من سيفه وبأمر رجلا أضرب منه ليوجهه فإن كان القاتل قطع
يدي المقتول أو رجليه أو شجوه أو أجافه ثم قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به وليس من
يحسن تلك الجراح كلها كما نولى الجراح دون النفس فإن مات والياؤه ضربه عنقه لا يلي الولي الا قتلة
وحية من ضرب عنق أو ذبح إن كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية فإذا بلغ من خنقه
بقدر مامات الأول ولم يمت منعنا المقتص وأمرناه بضرب عنقه ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة
فأبانه خلينا بين وليه وبين أن يضربه حيث ضربه فإن أبانه والأمر ناه أن يضرب عنقه ولو كان لم بينه
الابضربات خلينا بينه وبين عدد ضربات فإن لم بينه قتلناه بأيسر القتلين ضربه تبين ما بقي منه أو ضربه عنق

(خطأ المقتص)

قال الشافعي رحمه الله وإذا أمر المقتص أن يقتص فوضع الحديد في موضع القصاص ثم جرها جرا
فزا على مدر القصاص سئل أهل العلم فإن قالوا قد يخطأ بمثل هذا سئل فإن قال أخطأ أحلف
ولا فصص عليه وعقل ذلك عنه عافلته وإن قالوا لا يخطأ بمثل هذا فللمستفاد منه القصاص بقدر الزيادة
الآن يشاء منه الارش فبأخذ من ماله وكذلك إن قالوا قد يخطأ بمثله وقيل للمقتص احلف لقد أخطأت به
فإن أقرأص منه أو أخذ من ماله الارش وإن لم يقر ونكل قبل للمعنى عليه احلف لقد عمدت فحلف فله القود

(١) قوله أو يدخل بدخله كذا في النسخ وانظر حرر كتبه رحمه

وان نكل فلا شيء له حتى يحلف فيستقيداً وبأخذ المال وهكذا اذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود
لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ وما لم يمكن واذا وضع الحديد في غير موضعها أعدته حتى
يضعها في موضعها حتى يستقيده للجنى عليه الاول ولا يتخذ الا أمناً لخطئه وعنده فاذا كان القصاص على
يمين فاخطأ المقتص فقطع يساراً أو كان على اصبع فاخطأ فقطع غيرها فان كان بخطأ يمثل هذا يرى عنه
الحل وكان العقل على عاقلة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة لانه عند
أن يقطع يده ولا يكتادوا عنه القود لظنه انها السيد التي وجب فيها القصاص فأما قطعه اياها فعمد (قال
الشافعي) واذا كان لا يخطأ به اقتص منه واذا برأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الاول ولو قال
المقتص للمقتص منه أخرج يسارك فقطعها وأقر أنه عمد اخراج يساره وقد علم أن القصاص على يمينه وان
المقتص أمره باخراج يمينه فلا عقل ولا قود على المقتص واذا برأ اقتص منه اليمينى وان قال أخرجته لاله ولم أعلم
أنه قال أخرج يمينك ولا أن القصاص على اليمينى أو رأيت اني اذا أخرجتها فاقصص منها سقط القصاص عنى
أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه وانما يسقط العقل والقود اذا أقر المقتص
منه أنه دلسها وهو يعلم أن القود على غيرها ولو كان المقتص منه في هذه الاحوال كلها مغلوباً على عقله
فاخطأ المقتص فان كان مما يخطأ بمثله فعلى عاقلة وان كان مما لا يخطأ بمثله فعليه القود الا اذا أفاق الذي
نال ذلك منه وسواء اذا كان المقتص منه مغلوباً على عقله أو داس له أو لم يدلس لانه لا أمر له في نفسه
واذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الختان بختنهما ففعل فأتا فلا عقل ولا قود ولا كفارة على الختان وان
ختنهما بغير أمر أبي الصبي أو أمر الخالك ولا سيد المملوك وما تافعله الكفارة وعلى عاقلة دية الصبي وفيه العبد
ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة وذلك مما يخطئ مثله بمثله فلا قصاص وعليه من
دية الصبي وفيه العبد بحساب ما بقي ويضمن ذلك العاقلة ولو قطع الذكرك من أصله وذلك لا يخطأ بمثله حبس
حتى يبلغ الصبي فيكون له القود أو أخذ الدية أو يموت فيكون لوارثه القصاص أو الدية تامة ولو كانت بواحد
منهما أكلت في طرف من أطرافه فأمره أبو الصبي وسيد العبد بقطع الطرف وليس مثلها يتلف فتلف فلا
عقل ولا قود ولا كفارة وان أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو وسط الصبي فقطعه أو بقطع حلقومه فقطعه
عوقب الاب على ذلك وعلى القاطع القود اذا مات منه الصبي واذا أمره بذلك في مملوكه ففعله فمات المملوك
فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه (قال الربيع) ليس على قاطع مملوك قيمة لان سيده الذي أمره واذا أمره
بذلك في دابة له ففعله فلا قيمة عليه لانه أتلفها بأمر مالكها (قال الربيع) والعبد عندي في هذا مثل الدابة هو
مال (قال الشافعي) ولو جاء رجل بصبي ليس بابنه ولا مملوكه وليس له بولي الى ختان أو طيب فقال اختن هذا
أو بط هذا الجرح له أو قطع هذا الطرف له من قرحة به فتلف كان على عاقلة الطيب والختان دية وعليه رقبة
ولا يرجع عاقلة على الأمر بشئ وهو كمن أمر رجلاً بقتل (قال الشافعي) وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب
على عقله فليس لابي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عقوه ويحبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو
يفيق المعتوه فيقتصاً ويبعاً ويموتاً فتقوم ورثتهما مقامهما (قال الربيع) قال أبو يعقوب ولو أمر رجل رجلاً أن
يفعل برجل حر بالغ مغلوب على عقله فعلاً الاغلب منه انه لا يتلف به ففعله فتلف ضمننت عاقلة الفاعل
دون الأمر ولا يرجع عليه بشئ لانه كان له أن يمنع منه (قال الشافعي) ولو كان قال له هذا ابني أو غلامي فافعل
به كذا وكذا ففعل به فتلف ضمننت عاقلة الفاعل دية الحروفية العبد وعليه كفارة في ماله (قال الربيع) قال
أبو يعقوب وان كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في علامه شئ الا الكفارة اذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به
وأما ابنه فان كان صغيراً أو كبيراً معتوها ففعل به بأمر أبيه ما فيه منفعة لهما فلا شيء عليه وان كان فعل
بمـام ليس فيه منفعة فعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية وان كان الابن الكبير يعقل الامتناع فلا عقل
ولا قود ولا كفارة الا أن يفعل به ما لا يجوز لابن ان يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة (قال الشافعي)

أم القرآن * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن محمود بن الربيع عن
عبادة بن الصامت رضي
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة لمن لم يقرأ
فيها بفاتحة الكتاب
* أخبرنا سفيان عن
العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال كل صلاة لم يقرأ
فيها بأم الكتاب فهي
خساج فهي خداج
* أخبرنا سفيان عن
أيوب عن قتادة عن أنس
رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر وعثمان
يفتحون القراءة بالجد
لله رب العالمين * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريج
قال أخبرني أبي عن سعيد بن
جبير ولقد أتيناك سبعا
من المشايخ والقراء أن
العظيم قال هي أم
القرآن قال أبي وقرأها
على سعيد بن جبير حتى
ختمها ثم قال بسم الله
الرحمن الرحيم الآية

وان جاءه بدابة فقال له شق ودجها وشق بطنها ووالجها ففعل فتلفت ضمن قيمتها ان لم تكن للآخر ولا
 ضمن ان كانت للآخر شياً (قال الشافعي) واذا امر الحاكم ولي الدم أن يقتص من رجل في قتل فقطع يده
 أو يديه ورجليه وفقاً عينه وجرحه ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقيل ولا قود ولا كفارة لان النفس
 كلها كانت مباحة له ولا ينبغي للامام أن يمكنه من القصاص الا ويحضره عدلان أو أكثر يمنعانه من أن
 يتعدى في القصاص واذا أمكنه أن يقتص فيمادون النفس فقد أخطأ الحاكم وان اقتص فقد مضى
 القصاص ولا شيء على المقتص وان أمكنه أن يقتص من يسرى يديه فقطع ينها أو أمكنه من أن يشجبه في
 رأسه موضحة فشجبه منقلبه أو شجبه في غير الموضع الذي شجبه فيه فادعى الخطأ فما كان من ذلك مما يخطأ بمثله
 أحلف عليه وغرم أرشه وان مات منه ضمن دية وان برأ منه غرم أرش ما نال منه وكان عليه القصاص فيم
 نال من المجنى عليه ولم يبطل قصاص المجنى عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني وان كان ذلك لا يخطأ
 بمثله أو أقر فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيها ما ليس له اقتص منه مما فيه القصاص الا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن
 يأخذ منه العقل واذا عدا الرجل على الرجل فقتله ثم أقام عليه البيعة انه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارث له
 غيره أو فطع يده اليمنى فأقام عليه البيعة انه قطع يده اليمنى فلا عقيل ولا قود عليه ويعزب بأخذه حقه لنفسه

(ما يكون به القصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وما قلت اني أقتص به من القاتل اذا صنع به بالمقتول فلولاة المقتول أن يفعلوا بالقاتل
 مثله وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصبر له القاتل حتى يضربه
 بها عدد ماضيه القاتل ان كانت ضربة فلا يزيد عليها وان كانت اثنتين فاثنتين وكذلك ان كان أكثر فاذا
 بلغ ولي المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف ولم
 يترك وضربه بمثل ماضيه به ان لم يكن له سيف وذلك أن القصاص بغير السيف انما يكون بمثل العدد فاذا
 جاوز العدد كان تعدياً من جهة انه ليس من سنة القتل وانما أمكنته من قتله بالسيف لانه كانت له افاته نفسه
 مع ما ناله به من ضرب فاذا لم تفت نفسه بعدد الضرب أفتها بالسيف الذي هو أوحى القتل وهكذا اذا كان
 قتله بخشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه وما أشبه هذا من الدامغ أو الشادخ أمكنت منه ولي القتل فان
 كان الضرب بعصا خفيفة أو سباط ردها حتى تأتي على نفسه لم أمكن منه ولي القتل لان الضربة بالخفيف
 تكون أشد من الضربة بالثقل وليس هذه ميتة وحية في الظاهر وقلت لولي القتل ان شئت أن تأمر من يرفق
 به فيقال له تحر مثل ضربه حتى تعلم ان قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد فان مات والا خليت
 وضرب عنقه بالسيف وان كان ربطه ثم ألقاه في نار أحييت له نار كذلك النار لا أكثر منها وخلى ولي القتل
 بين ربطه بذلك الرباط والقائه في النار قدر المدة التي مات فيها الملقى فان مات والا أخرج منها وخلى ولي القتل
 فضرب عنقه وهكذا اذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط برجله رحا فغرقه خلى بين ولي القتل وبينه فألقاه
 في ماء قدر ذلك الوقت فان مات والا أخرج فضربت عنقه وان ألقاه في مهوأة خلى بينه وبين ولي القتل فألقاه
 في المهوأة بعينها أو في مثلها في البعد وشدة الارض لا في أرض أشد منها فان مات والا ضربت عنقه (قال
 الشافعي) فان كان خنقه بحبل حتى قتله خلى بين ولي القتل وخنقه بمثل ذلك الحبل حتى يقتله اذا كان
 ما صنع به من القتل الموحى خليت بين ولي القتل وبينه واذا كان مما يتناول به التلف لم أخل بينه وبينه وقتله
 بأوحى الميتة عليه واذا كان قطع يديه ورجليه من المفصل أو جرحه جائفة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم
 يقتص منه ولي القتل لان هذا مما لا يكون تلفاً وحياً وخلى بين من يقطع الايدي والارجل ان أراد ذلك
 ولي القتل فقطع يديه ورجليه ومن يقتص من الجراح فاقص منه في الجراح فان مات مكانه والا خلى بين
 ولي القتل وضرب عنقه وان كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فأبانه باثنين خلى بين ولي المقتول

السابعة قال سعيد
 قرأها على ابن عباس كما
 قرأتها عليك ثم قال
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الآية السابعة قال ابن
 عباس فذخرها لكم
 فما أخرجها الا حد قبلكم
 . أخبرنا ابراهيم بن محمد
 حدثني صالح مولى
 التوأمة أن أبا هريرة
 رضي الله عنه كان يفتح
 الصلاة بسم الله الرحمن
 الرحيم * أخبرنا عبد
 المجيد عن ابن جريج
 أخبرني عبد الله بن عثمان
 ابن خثيم أن أبا بكر بن
 حفص بن عمر أخبره
 أن أنس بن مالك رضي
 الله عنه قال صلى معاوية
 بالمدينة صلاة فجهر فيها
 بالقراءة فقراً بسم الله
 الرحمن الرحيم لام
 القرآن ولم يقرأ بها
 للسورة التي بعدها حتى
 قضى تلك القراءة ولم
 يكبر حين يهوى حتى
 قضى تلك الصلاة فلما
 سلم ناداه من سمع ذلك
 من المهاجرين من كل
 مكان يا معاوية أسرفت
 الصلاة أم نسيت فلما
 صلى بعد ذلك قرأ بسم

وبين أن يضربه ضربة بسيف فان كان القاتل بدأها من قبل البطن خلى ولي القتل فبدأها من قبل البطن فان أبانه والآخر يضرب عنقه (قال الشافعي) وما خلى بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِب في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عنقه أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عنقه فضرِب كتفه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه فاذا قطع الرجل يدي الرجل ورجليه وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلا وليا له الخيار بين القصاص أو الدية فان اختار الدية وسألو أن يعطوا أرش الجراحات كلها والنفس أو أرش الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس اذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها وهكذا الوجنى عليه رجلان أو ثلاثة فلم تلتئم الجراحة حتى مات فاخترت الدية كانت لهم دية واحدة ولو برأ في المسئلتين معا وكان غير ضمن من الجراح ثم مات قبل تلتئم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرشها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرشها كلها وان كانت ديات كثيرة لانها لم تضر نفسا وانما هي جراح ولو اختلف الجاني وورثة المجنى عليه فقال الجاني مات منها وقال ورثة المجنى عليه لم يمت منها كان القول قول ورثة المجنى عليه مع أيمانهم وعلى الجاني البينة بانه لم يزل منها ضمنا حتى مات أو ما أشبه ذلك مما يثبت موته منها ولو قطع رجل يده وآخر رجلاه وجرحه آخر ثم مات فقال ورثته برأ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر فان صدقهم الجانون فالقول ما قالوا وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الارش وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح وان صدقهم الذي قال ان جراحه برأت وكذبهم الذي قال ان جراحه لم تبرأ فقال بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت وبرأت جراحه فالقول قوله مع عيمته ولا يلزمه القتل أبدا ولا النفس حتى يشهد الشهود أن الجروح لم يزل مريضا من جراح الجراح حتى مات ولو قال مات من جراحنا معا فن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل فان أرادوا أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه الا نصفها لانه يقول انه مات من جراحنا معا

(العلل في القود) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كسر الرجل سن الرجل من نصفها سألت أهل العلم فان قالوا نقدر على كسرهما من نصفها بلا اتلاف لبقيتها ولا صدع أفدته وان قالوا لا نقدر على ذلك لم نقدر لتفتتها واذا قلع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لأهل العلم هل تقدر على قلع ظفرك بلا تلف على غيره فان قالوا نعم أفيدوا قالوا لا في الظفر حكومة وان قطع الرجل أظفاره ولا ظفر لمقطوعة أظفاره فسأل القصاص لم يكن له وكذلك ان كان ظفرا مقطوعا قطعاً لا يثبت لاقبلا ولا كثير النقص عنها عن أظفاره المقتص منه وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر وان كان بعينه وكان لا يفسد السن بقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثر فرحة خفيفا كان له القصاص وان كان رجل مقطوعاً ظفراً قطع رجل أظفاره الوسطى والقاطع وافر تلك الاصبع فسأل المقطوعة أظفاره الوسطى القصاص لم يكن له ولا يجوز أن يقطع له الاظفار التي من طرف بوسطى ولا الوسطى فتقطع باظفاره التي قطع من طرف ولم يقطعها (قال الشافعي) ولو قطع اظفاره خنصر من طرف من رجل واطفأ خنصر الوسطى من آخر من اصبع واحدة فان جاء معا اقتص منه لظفاره الطرف ثم اقتص منه اظفاره الخنصر الوسطى وان جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قبل لاقصاص لك وقضى له بالدية وان جاء صاحب الطرف فسأل المقضى له بالدية ردّها ان كان أخذها أو ابطأها ان كان لم يأخذها ويقطع له اظفاره الوسطى قصاصا لم يجب الي ذلك لانه قد أبطأ القصاص وجعل أرشاً وكذلك لو قطع وسط اظفاره رجل الوسطى فقضى له بالارش ثم انقطع طرف اظفاره فسأل القصاص لم يقض له به ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف اظفاره أو قطع بقصاص كان له القصاص واذا قطع الرجل يدي الرجل والمقطوعة يده فضا الخلق ضعيف الاصابع قصيرها وقيحها أو معيب بعضها عيبا ليس بشلل والقاطع تام اليد والاصابع حسنها قطعت بها وكذلك لو كان المقطوع هو التام اليد والقاطع هو الناقصها كانت له لافضل

الله الرحمن الرحيم السورة
التي بعد أم القرآن
وكبريحين يهوى ساجدا
أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني عبد الله بن
عثمان بن خثيم عن
اسماعيل بن عيسى بن
رفاعة عن أبيه أن
معاوية قدم المدينة
فصلى بهم ولم يقرأ بسم
الله الرحمن الرحيم ولم
يكبر اذا خفض واذا رفع
فناداه المهاجرون حين
سلم والانصار أي معاوية
سرق صلاتك أين
بسم الله الرحمن الرحيم
وأين التكبير اذا خفضت
واذا رفعت فصلى بهم
صلاة أخرى فقال ذلك
فيها الذي عابوا عليه
أخبرنا يحيى بن سليم
عن عبد الله بن عثمان
ابن خثيم عن اسمعيل بن
عيسى بن رفاعة عن
أبيه عن معاوية
والمهاجرين والانصار
مثله أو مثل معناه
لا يخالفه وأحسب هذا
الاسناد أحفظ من
الاسناد الاول أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريج عن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما
أنه كان لا يدع بسم الله
الرحمن الرحيم لام القرآن

والسورة التي بعدها
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن سعيد بن
 المسيب وأبي سلمة أنهما
 أخبرا عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال إذا أتمن الإمام
 فأمثروا فانه من وافق تأمينه
 تأمين الملائكة غفرله
 ما تقدم من ذنبه قال
 ابن شهاب وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يقول آمين * أخبرنا مالك
 أخبرني سمي عن أبي صالح
 عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قال الإمام غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين فقولوا
 آمين فانه من وافق قوله
 قول الملائكة غفرله
 ما تقدم من ذنبه
 * أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قال أحدكم آمين
 وقالت الملائكة في السماء
 آمين فوافقت أحدهما
 الأخرى غفرله ما تقدم
 من ذنبه * أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب
 عن علي بن الحسين

بينهما في القصاص (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل يدا الرجل وفيها أصبع شلاء أو مقطوعة أظفاله والقاطع
 تام الأصابع لم يقدم منه للمقطوع لنقص يده عن يده ولو قال أقطع عوالي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل
 حتى في الكف قطع له ذلك لانه أهون من قطع الكف كلها وإذا كانت في الرجل الحياة وإن كان أعشى أصم
 فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يدا ورجل
 إذا كان النقص عدما أو شللا أو في موضع شجة وغيرها فلو أن رجلا شج رجلا في قرنيه والشاج أسلخ القرن
 فلمشجوج الخيار في القصاص أو أخذ الارش ولو كان المشجوج أسلخ القرن لم يكن للمشجوج القصاص
 لانه أنقص الشعر عن الشاج ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع فليس يكسب بالشعر أن طال شيء كان له
 القصاص (قال الربيع) قال أبو يعقوب لا تقطع اصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أظفاله وله حكومة في الشلاء
 وأرش المقطوعة الأظفاله

(ذهب البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على عين الرجل ففقد أهاب الجناية عليه
 وإن سأل أن يعجن فيعلم أنه لا يبصر بها فليس في هذا مثله وفي هذه القودان كان عمدا إلا أن يشاء المجني
 عليه العقل فإذا شاء العقل ففيها خمسون من الأبل حالة في مال الجاني دون عاقبته وإن كانت الجناية خطأ ففيها
 خمسون من الأبل على عاقبته ثلثا الخمسين في مضي سنة وثلثا الخمسين في مضي السنة الثانية فإن جرحت عين
 رجل أو ضربت وابتضت فقال المجني عليه قد ذهب بصرها سئل أهل العلم بهارن قالوا قد نجي بذهب البصر
 علما يقبل منهم على ذهب البصر إذا كانت الجناية عمدا ففيها القودان إلا شاهدان حران مسلمان عدلان وقبل
 أن كانت خطأ لا قود فيها شاهد و امرأتان وشاهد وعين المجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصرة أن
 قالوا إذا ذهب البصر لم يعد وقالوا نحن نعلم ذهبه ومكانه قضى للمجني عليه بالقصاص في العمدا إلا أن يشاء
 الارش أو الارش في الخطأ (قال الشافعي) وإذا اختلف أهل البصر فقالوا ما يكون علنا بذهب البصر علما
 حتى يأتي على المجني عليه مدة ثم ينظر إلى بصره فإن كان بعد انقضاء المدة على ما راه فقد ذهب بصره لم يقض
 له حتى تأتي تلك المدة ما لم يحدث عليه حادث وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر وخالفهم غيرهم لم أقض
 له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت ولم يبصر فقد ذهب البصر وإن لم يختلف أهل البصر
 في أنها لا تعود لبصر بها أحلفت المجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهب بصره فإذا شهد من أقبل
 شهادته أن بصره قد ذهب وأخرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجتمعون لا يعود
 بصره فمات قبلها أو أصاب عينه شيء ينقصها فذهبها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهب بصرها من
 وجع أو جناية وليس على الجاني الآخر الحكومة وكان على الجاني الأول القودان كان عمدا والعقل إن
 كانت الجناية خطأ وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجني عليه ما عاد بصره منذ جنت عليه إلى أن جنى هذا
 عليه فعلمناه وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم وكذلك إن قال لم يكن بصره ذهب أحلفوا
 لقد ذهب بصره ولو لم يحلف المجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جاء قوم فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه
 أو رأينا أنه يبصر بعينه أظننا جناية الأول وجعلنا الجناية على الآخر وإن لم نجد من يعلم ذلك ولم يبق له إلا بعد
 جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه باقراره ولم يصدق على الآخر لانه جنى على بصره وهو ذاهب ولا يعلم
 ذكره رجوع بصره قبل الجناية أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه وما يبصر من جناية الأول عليه وغير
 جنيته وهكذا ورثته لو قالوا قوله وإنما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجني عليه ما قالوا فإن قال هو أنا
 أبصر أو قد عاد إلى بصرى أو قال ذلك ورثته فإن الجناية ساقطة عن الجاني وإن قال أهل البصر بالعيون
 قد ذهب البصر لعله فيه ثم بعالج فبعود أو بعود بلا علاج ولا يؤيس من عودته أبدا إلا بان تحقق العين
 أو تطلع وقالوا قد ذهب بصره هذا والطمع به الساعة وبعد مائة سنة والياس منه سواء فاني أقضى له مكانه
 بالارش إن كانت الجناية خطأ والقودان كانت عمدا وكذلك أقضى للرجل الذي قد نحر بقلع سنه وإن قيل

رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يكبر كلما خفض
 ورفع فما زال تلك
 صلاته حتى لقي الله
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن أبي سلة
 أن أبا هريرة رضي الله
 عنه كان يصلي بهم
 فيكبر كلما خفض ورفع
 فإذا انصرف قال والله
 اني لأشبهكم صلاة
 برسول الله صلى الله
 عليه وسلم (٣) حدثنا
 الأصم قال أخبرنا
 الربيع أخبرنا البويطي
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 إبراهيم بن محمد أخبرني
 صفوان بن سليم عن
 عطاء بن يسار عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا ركع
 قال اللهم لك ركعت ولك
 أسلمت وبك آمنت أنت
 ربّي خضع لك سميعي
 وبصري وعظامي وشعري
 وبشري وما استقلت
 به قدمي لله رب العالمين
 (٣) كتب هنا في بعض
 النسخ ما نصه
 من هنا أربعة أحاديث
 برواية الربيع عن
 البويطي عن الشافعي
 رضي الله عنهم كتبه

قد يعود ولا يعود وإن قال أهل البصر بالعيون ما عندنا من هذا علم صحيح بحال إذا كانت العين قائمة
 أخلفت المجنى عليه لقد ذهب بصره ثم قضيت له بالعود في العمد إلا أن يشاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في
 الخطأ فإذا قضيت له بعود أو عقل ثم عاد بصر المستقاده فإن شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد
 يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستقاده منه شيئا ولم أرد به شيء أخذه منه وكذلك لو عاد بصر
 المستقاده لم أعد عليه بغير بصره ولا سمعه ولا بعقل وإن قال أهل البصر لا يكون أن يذهب البصر بحال
 ثم يعود بعلاج ولا غيره ولكن قد تعرض له العلة تمنعه البصر ثم تذهب العلة فيعود البصر فاستقيم من رجل
 ثم عاد بصر المستقاده لم يرجع على المستقاده بعود البصر ولا على الوالي بشيء وأعطى المستقاده أرش عينه
 من عاقلة الحاكم وقد قيل يعطاهم رزق السلطان ويصلح أمر رعايته المسلمين من سهم النبي صلى الله عليه
 وسلم من الخس ولكن لو كان المجنى عليه أخذ من الجاني أو عاقلة أرش العقل ثم عاد بصره رجع الجاني
 أو عاقلة عليه بما أخذه منهم ولا يترن له منه شيء ولو لم يعد بصر المستقاده وعاد بصر المستقاده عياله في
 هذا القول بما يذهب بصره ثم كلما عاد بصره عياله فاذن بعود أو أخذ منه العقل إن شاء ذلك المجنى
 عليه وإذا كان المصابة عينه مغلوبا أو صبيا لا يعقل إذا قبلت قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الأرش
 في الخطأ وكذلك أجعله عليه في العمدان لم يكن على الجاني قود ولم أنتظر به شيئا في الوقت الذي أفضى به فيه
 للذي يعقل ويدعي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بذهابه وإذا لم أقبل قول أهل البصر لم أقض لواحد
 منهم ما في عينه القاعة بشيء بحال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ العبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يموت
 فيقضى بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لتذهب بصره وإذا كان مالا شك فيه من بحق البصر أو إخراج العين
 في الخطأ قضى للمعتوه والعبي وغيرهما مكانهم بالعقل وللبالغ بالتبذير في العمد إذا طلبه ويحبس الجاني في
 العمد على المعتوه والسبي حتى يفيق هذا أو يبلغ هذا في ذلك لنفسه أو يموت ثم يورثه في مقامه
 ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود أو العفو ولم أحبس الجاني أكثر من باوغة
 أو أوقته وكذلك أجبر وارثه إن مات إن كان بالغاً وإذا ابتلى بصر المجنى عليه وقبلت قول أهل البصر
 فقالوا لم يذهب إلا الآن ونحن نتظر به إلى وقت كذا وكذا فإن ذهب والافقد سلم أنتظر به وقبل قولهم وإن
 أنكرك ذلك الجاني وإذا قبلت قولهم فقالوا اذ لم يذهب إلا الآن إلى هذا الوقت فلا يذهب إلا من حادث بعده
 أبطلت الجناية وإذا لم أقبل قولهم وقال المجنى عليه أنا أجدي في بصرى ظلمة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو
 أجدي فيه ثقبلاً لما ثم جاءت عليه مدة فقال ذهب ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجدي فيه حتى ذهب
 أحلفته لقد ذهب من الجناية وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص إلا أن يشاء العقل ولم أقبل قول الجاني
 إذا علمت الجناية ثم أسمع فيم إذا جرحه فلم يزل ضمه حتى مات ولو قال قد ذهب جميع ما كنت أجدي فيه
 وصح ثم ذهب بعد بصره جعته ذاهبا بغير جناية لشيء فيه وسواء عين الأعور وعين الصحيح في القود
 والعقل لا يختلفان وإذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهب فقيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود
 كما يكون ضعيف البصر فتكون يده كيد القوى وإن كان بعينه بياض وكان على الناظر وكان بصره بها
 أقل من بصره بالوجهة وإن علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه ففي له بأرش ما علم أنه بصره لم يزد عليه ولم يقدر
 من صحيح البصر وكان ذلك كإقطع وإشلل في بعض الأصابع دون بعض ولا يشبه هذا نقص البصر من
 نفس الخلقة أو العارض ولا عته دون البصر وإن كان البياض على غير الناظر فهي كعين الصحيح وكذلك كل
 عيب فيها لا ينقص بصرها بغطيته له أو ببعثه وإن كان البياض على الناظر وكان رقيقا يبصر من تحته
 بصر دون بصره لو لم يكن عليه بياض فبصره كونه أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض
 وبصره بالعين التي لا بياض فيها فجعل له قدره كأن كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحة

حدثنا الأصم أخبرنا
 الربيع أخبرنا البويطي
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 مسلم وعبد المجيد قال
 الربيع أحسبه عن
 ابن جريج عن موسى
 ابن عقبة عن عبد الله
 ابن الفضل عن الأعرج
 عن عبيد الله بن أبي رافع
 عن علي رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا ركع قال
 اللهم لك ركعت وبك
 آمنت ولك أسلمت و أنت
 ربّي خضع لك سميعي
 وبصري ومخّي وعظمي
 وما استقلت به قدمي
 لله رب العالمين . حدثنا
 الأصم أخبرنا الربيع
 أخبرنا البويطي أخبرنا
 الشافعي أخبرنا ابن عيينة
 وابن محمد عن سليمان
 ابن سميع عن ابراهيم بن
 عبد الله بن معبد عن أبيه
 عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه
 قال ألا اني نهيت أن أقرأ
 راء كعا أو ساجدا فأما
 الركوع فعظم مواهبه
 الرب وأما السجود
 فاجتهدوا فيه قال
 أحدهما من الدعاء
 وقال الآخر فاجتهدوا

فأطقت عينه فقبحا نصف عقل البصر ولا قود بحال عدا كانت الجناية عليها أخطأ
 (النقص في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ضرب الرجل عين الرجل فقبلت قول
 أهل البصر بالعيون ان بصرها نقص ولم يحد وانقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قبلت قول المجني عليه انه نقص
 اختبرته بان أعصب على عينه المجني عليها ثم أنصب له شخصا على ربة أو مستوي فاذا أثبتته بعدته حتى
 ينتهي بصره فلا يثبت ثم أعصب عينه الصحيحة وأطلق عينه المجني عليها فانصب له شخصا فاذا أثبتته
 بعدته حتى ينتهي بصرها ثم أذرع منتهى بصر المجني عليها والعين الصحيحة فان كان يبصر بها نصف
 بصر عينه الصحيحة جعلت له نصف أرش العين ولا قود لانه لا يقدر على قود من نصف بصر وان قال أهل
 البصر بالعيون ان البصر كلما أبعدته كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة
 قبلت منهم وان لم يعرفوا معرفة احاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع لانه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصة
 ما نقص بصره بالذرع وان قال الجاني أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم انه لا يثبت أحلفته له
 ولم أفض له حتى يحلف وانما قلت لأسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أولا أني سمعت بعض من ينسب
 الى الصدق والبصر يقول لا يحد أبدا نقص العين اذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كثيرا وما وصفت من
 نصب الشخص له (قال الشافعي) واذا جنى الرجل على بصر الرجل عدا فانه يصبر المجني عليه فلا قود له
 لانه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه فلا يجاوزه وكذلك لو كان
 في عين المجني عليه بياض فأذهبها الجاني فلا قصاص ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر
 المجني عليه فاذا ذهب كله فان كان يخفى عين المجني عليه بخفت عينه واذا كان قلعهما فاعت عينه
 وان كان ضرب بها حتى ذهب بعض بصرها أو أشخصها عن موضعها ولم يندرها من موضعها قيل للمجني عليه
 لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا فان قال أهل البصر بالعيون ان البصر كلما أبعد كان كل له وكانوا يعرفون
 بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة قبلت منهم وان لم يعرفوه معرفة احاطة واختلفوا جعلته بالذرع
 لانه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصة ما نقص بصره بالذرع وان ذهب بصرها كله وأشخصها عن
 موضعها قيل له ان شئت أذهبنا لك بصره ولا شيء لك غير ذلك وان شئت فالعقل (قال الشافعي) وان ضربها
 فاندرها ولم تثبت أندرت عينه بها وان قال ضربها فاندرها فردت وذهب بصرها أندرت عينه وقيل له ان شئت
 فردها وان شئت فددع ولم تعط عقلا بما صنع بك اذا أفدت فان كانت لا تعود ثم تثبت ولم تثبت الا وددني لها
 عرق فردت فثبتت لم تندر عينه بها لانه لا يقدر على أن تندر ثم تعود ويبقى لها عرق وقيل للمجني عليه ان شئت
 أذهبنا لك بصره وان شئت فالعقل (قال الشافعي) وان ضرب عينه فأدماها ولم يذهب بصرها فلا قصاص
 ولا أرش معلوم وفيها حكمة وبما قبض الضارب

(اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على بصر الرجل
 فقال جنيت عليه وبصره داهب فعلى المجني عليه البينة انه كان يبصر بها قبل أن يجنى عليه ويسع البينة
 الشهادة على ذلك اذا رآوه يتصرف تصرف البصير وينقي ما يتقى وهكذا اذا جنى على بصر صبي أو معتوه
 فقال جنيت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع عيینه وعلى أوليائهما البينة انهما كانا يبصران قبل يجنى عليهما
 ويسع البينة الشهادة ان كانا يريانها يتقيان به اتقاء البصير ويتصرفان تصرفه وهكذا القول قول الجاني فيما
 جنى عليه من شيء فقال جنيت عليه وهو غير صحيح كأن قطع أذنه فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها
 فان البينة على المقطوعة أدته بانه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها وكذلك لو جاء رجل الى رجل
 مسجبي بثوب فقطعه باثنين فقال قطعه وهو ميت أو جاء قوما في بيت فهدمه عليهم فقال هدمته
 وهم موتى كان القول قول الجاني مع عيینه وعلى أوليائهم البينة ان الحياة كانت فيهم قبل الجناية فاذا
 أقاموها لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيته انه قد حدث لهم موت قبل الجناية (قال الربيع) والقول

الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدم

(الجنانية على العين القائمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً لقيته أنه ليس في اليد السلاء ولا المنسطة غير السلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم وانما يتم عقلها إذا جنى عليها صحة تنقبض وتنبسط فاما إذا بلغت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فأنما فيها حكومة فإذا كان هذا هكذا فينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عددهم في العين القائمة هذا وبه أقول ويكون فيها حكومة وكل ما قلت فيه حكومة فأحسب والله أعلم أنه لا يجوز أن تبان حكومة الابن يقال انظر واكنها جارية ففقت عين لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة ببياض أو طفر أو غير ذلك فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا نجسون دينارا قيل فكم قيمتها الآن حين تحفت عينها فصارت إلى هذا وبرت فإن قالوا أر بعون دينارا جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينته وإن قالوا خمسة وثلاثون دينارا جعلت في عين المجني عليه خمس ونصف خمس وهو خمس وعشر دينته (قال الشافعي) وهكذا كل ما سوى هذا فإن قالوا بل نقصها هذا الحق نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين فلا أحسب هذا الاطلاً ولا أحسبهم بقولونه (قال الشافعي) وينقص من النصف شيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جعل في العين الصحيحة نصف الدية لم يجز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار وأعله قضى به على هذا المعنى (في السمع) قال الشافعي ولا قود في ذهاب السمع لأنه لا يوصل إلى القود فيه فإذا ذهب السمع كله ففيه الدية كاملة وإذا ضرب الرجل الرجل فقال قد صممت سئل أهل العلم بالصمم فإن قالوا له مدة ان بلغها ولم يسمع ثم صممه لم أقض له شيء حتى يبلغ تلك المدة فإن قالوا له غاية تغفل وصحبه فإن أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه فإن لم يجب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه فإذا حلف فله الدية كاملة وإن أحطنا أن سمع أحدي الأذنين يذهب ويبقى سمع الأذن الأخرى ففيه نصف الدية لأنه نصف السمع (قال الشافعي) وإن نقص سمعه كله فكان يحد نقصه بحد مثل أن يعرف آخر حديثه مني من فيجب كان له بقدر ما نقص منه وإن كان لا يحد ففيه حكومة ولا أحسبه بحد بحال وإن ذكر أنه لا يسمع بأحدى أذنيه وكانت الأذن الصحيحة إذا سدت بشيء عرف ذهاب سمع الأذن الأخرى أم لا سدت وإن كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى أن سمعه ذهب مع عيونه وقضى له بنصف الدية والأذن غير السمع فإذا قطعنا ففيهما القود وفي السمع إذا ذهب الدية وكل واحد منهما غير صاحبه

(الرجل يحد الرجلين بالضربة أو الرمية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عمد الرجل الرجلين المسلمين معصطفين قائمين أو قاعدين أو مضطبعين بضربة تعمدهما بالسيف أو بما يعمل به عمله فقتلتهما فعليه في كل واحد منهما القود ولو قال لم أعمد إلا أحدهما فسبق السيف إلى الآخر لم يصدق لأن السيف إنما يقع بهما وقوعاً واحداً ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل إلى أحدهما إلا بعد آخر وجه من الآخر أو ضربهما بالسيف وأحدهما فوق الآخر فقال عمدت مامعاً وقتلتهما معا كان عليه في كل واحد منهما القود (قال الشافعي) ولو قال حين رمي أو طعن أو ضرب الرجلين اللذين لا يصل ما صنع بأحدهما إلى الذي معه إلا بعد وصوله إلى الأول عمدت الأول الذي طعنته أو رميته أو ضربته ولم أعمد الآخر كان عليه القود في الأول وكانت على عاقلة الدية في الآخر

فأبه قسن أن يستجاب لكم * حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون ابن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه * أخبرنا الربيع أني أنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء

السجوات وملء الارض
وملء ما شئت من شئ
بعد * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن محمد بن محمد بن عجلان
عن علي بن يحيى عن رفاعه
ابن رافع رضى الله عنه
ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لرجل فاذا
ركعت فاجعل راحيتك
على ركبتيك ومكن
لك روعك فاذا رفعت
فاقم صلبك وارفع
رأسك حتى ترجع
العظام الى مفاصلها
* أخبرنا ابن عيينة عن
ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس رضى الله
عنه ما قال امر النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يسجد منه على سبعة
يديه وركبتيه وأطراف
أصابعه وجبهته ونهى
أن يكف منه الشعر
والثياب وزاد ابن طاوس
فوضع يده على جبهته
ثم أمرها على أنفه حتى
بلغ طرف أنفه وكان
أبي يعده هذا واحدا
* أخبرنا سفيان
حدثني عمرو بن دينار
سمع طاوسا يحدث عن
ابن عباس رضى الله
عنه ما ان النبي صلى الله
عليه وسلم أمر أن يسجد

لان صدقه بما ادعى يمكن عليه ولو قال عمدت الذي نفذت اليه الرمية أو الطعنة آخر أو لم أعمد الاول وهو يشهد
عليه أنه زماه أو طعنه أو ضرب به وهو يراه كان عليه القود فيهما في الاول بالعمد وأنه ادعى ما لا يصدق بقتله
وعليه القود في الآخر بقوله عمدته (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع
فقتله بعد قطع جنته أقيم منه وان قال لم أرد الا البيضة والدرع لم يصدق اذا كان عليه سلاح فهو كبندته

(النقص في الجاني المقتص منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل رجلا والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع اليدين
أو الرجلين أو أعشى أو به ضرب من جذام أو برص فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل اذا
كان حيا فاردتم القصاص فالنفس بالنفس والجوارح تتبع للنفس لا نبالي بجذامها وسلاستها كالموت صاحبكم
وهو سالم وصاحبكم في هذا الحال أو أكثر منها أفدناكم لانه نفس بنفس ولا ينظر فيه الى أطراف ذاهبة ولا فائقة
فان قال ولادة الدم قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه ثم قتله ولا يد ولا رجل له فاعطنا عوضا من اليدين والرجلين
اذ لم يكونا قبل انكم اذا قتلتم فقد أنتم على أقاتته كله وهذه الأطراف تتبع لنفسه ولا عوض لكم مما فات من
أطرافه كما لا نقص عليكم لو كان صاحبكم المقطوع والقاتل صحيحا قتل به وقتله ائتلاف لجميع أطرافه ولو قتل
رجل رجلا فعدا أجنبي على القاتل فقطع يديه أو رجليه عمدا كان له القصاص أو أخذ المال ان شاء وإذا
أخذ المال فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يخبر بين القصاص من القتل أو الدية وكذلك
لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال وقيل له ان شئت فاقبل وان شئت فاختر أخذ الدية
فان اختار أخذ الدية أخذها من أي ماله وجد ديات أو غيرها ولو أن رجلا قتل رجلا ثم عدا أجنبي على
القاتل فخرجه جراحة ما كانت خير ولي المقتول الاول بين قتله بجراحه تلك وان كان مريضاً يموت أو أخذ الدية
فان اختار قتله فله قتله ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت لان القتل وحى ويمنع من القصاص
والحدود (١) غير القتل بالمرض اذالم يكن معها قتل بالمرض حتى يبرأ منه واذا قتله مريضاً فلا ولياء
المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح ان شاءوا القود وان شاءوا العاقلة وان اختار ولي الدم قتله
فلم يقتله حتى مات من الجراح التي أصابه بها الا جنى فلا ولياء القتل الاول الدية في مال الذي قتله ولا ولياء
الذي قتل القتل الاول وقتله الا جنى آخر على قاتله القصاص أو أخذ الدية فان اقتصوا منه فدية الاول في
مال قاتله المقتول وان لم يكن لقاتله المقتول مال فسأل ورثة المقتول الاول ورثة المقتول الآخر الذي قتل
صاحبهم أخذ ديتهم ليأخذوها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم لان قاتله منعده عليه القصاص فلا يبطل حكم الله
عز وجل عليه بالقصاص منه بان يفلس لاهل القتل الاول بدية قتلهم وهذا هكذا في الجراح لو قطع
رجل يني رجل فقطع آخر يني القاطع ولا مال للقاطع المقطوع عنه فقال المقطوع عنه الاول قد كانت
يمين هذا الى أقصى منها ولا مال له أخذه يميني وله ان شاء مال على قاطعه فاقضوا له به على قاطعه لا أخذه
منه ولا تقتصوا له به فيبطل حتى من الدية وهو لا قصاص فيه ولا مال له قيل انما جعل له الخيارات في القصاص أو
المال فان لم يختار أحدهما لم يجبره على ما أردت من المال (٢) وأبيع يديه بدل فتي ما كان له مال فخذها والافه
حق أفامر لك به ولو قال قد عفوت القصاص والمال لم يجبر على أخذ المال ولا القصاص انما يكون له ان شاء
لأنه يجبر عليه وان كان عليه حق غيره ولكنه ينبغي للحاكم اذا قطع يد رجل فأنقطع يده أن يشهد للمقطوعة
يده الاولى أنه قد وقف له مال القاطع المقطوع آخر فاذا شهد بذلك فللمقطوع آخر القصاص الا ان يشاء

(١) قوله غير القتل بالمرض هذا مكر مع قوله بعده اذالم يكن معها قتل بالمرض وله لهما نسختان جمع الناسخ
بينهما قتال (٢) قوله وأبيع يديه الخ كذا في الاصل ولا تخلو العبارة من تحريف فانظر وحرر كتبه مصححه

تركة فان شاء تركه وترك المال نظرفان كان له مال يؤدي منه دية بذالذي قطع أخذت من ماله دية يده وجاز عفوهم والام يحجز عفوهم المال وماله موقوف لغرمائه

(الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيده منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من جنى على رجل يسوق يرى من حضره انه في السباق وانه يقبض مكانه فضر به بحديدة فمات مكانه فقتله ففيه القود لانه قد عيش بعد ما يرى أنه يموت واذا رأى من حضره انه قد مات فشهدوا على ذلك ثم ذبحه أو ضربه عوقب ولا قود وان أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات كثر أو قلت يرى أنه يعاش من مثلها ولا يرى ذلك الا أنها ليست بجبهة عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين أو شذخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تاما ان شاء الورثة وعلى من جرحه قبله القصاص في الجراح أو الارش وهو يرى من القتل الا أن يكون قد قطع حلقومه ومرثته فان من قطع حلقومه ومرثته لم يعش وان رأى أن فيه بقية روح فهو كما يبق من بيتا بالروح في الذبيحة وكذلك ان ضرب عنقه فقطع الحلقوم والمرء وكذلك ان قطعه باثنين حتى يعلق بجلدة أو قطع حشوته فابانها أو أخرجهما من جوفه فقطعها عرقب في هذه الاحوال ولا عقل ولا قود والقاتل الذي ناله بالجراح قبله لا يمنع ما صنع هذا به من القود ان كان قودا أو العقل واذا أتى عليه قد قطع حلقومه دون مرثته أو مرثته دون حلقومه مثل أهل العلم به فان قالوا قد عيش مثل هذا بدواء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه أو أكثر فهذا قاتل ويرى الاول الجراح من القتل وان قالوا ليس يعش مثل هذا انما فيه بقية روح الاساعة أو أقل من ساعة حتى يطغى فالقاتل الاول وهذا يرى من القتل وهكذا اذا أجافه فخرق أمعاه لانه قد عيش بعد خرق المعام لم يقطع المعافى رحمه من جوفه قد خرق معافى بن الخطاب رضي الله عنه من موضعين وعاش ثلاثا ولو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلا ويرى الذي جرحه من القتل في الحكم ومتى جعلت الآخرة قاتلا فالجراح الاول يرى من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عمدا فالخطأ على عافيته والعمد في ماله الا أن يشاؤا أن يقتصوا منه ان كانت مما فيه القصاص ومتى جعلت الاول القاتل فلا شيء على الآخر الا العقوبة والنفس على الاول وسواء في هذا عمدا لا آخر وخطؤه ان كان عمدا وجعلته قاتلا فعليه القصاص وان كان خطأ وجعلته قاتلا فعلى عافيته الدية واذا جرح رجلان رجلا جراحة لم يعد بهما في القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة وما في معناه فضر به رجل ضربة فقتله فان كانت ليس باجهاز عليه فمات منها مكانه قبل رفعها فهو قاتله دون الجراحين الاولين وان عاش بعد هذا مدة قصيرة أو طويلا فهو شريك في قتله للذين جرحاه أولا ولا يكون منفردا بالقتل الا أن يكون مانا له به اجهازا عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه ولا يعش طرفه بعدها (قال الشافعي) رحمه الله واذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها ثم جرحه آخر بعدها فمات فقال أولياء القتيل مات مكانه من جراح الآخر دون جراح الاولين وأنكر القاتل فالقول قوله مع يمينه وعلى ولاء الدم (٣) الاول البينة فان لم يأتوا بها فهو شريك في النفس لهم قتله بالشر فيهما وليس لهم قتل اللذين جرحاه قبل براءتهموه أن يكون مانا الامن جناية الآخر مكانه دون جنائيتهم ولههم عليه القود في الجراح أو ارشها ان شاءه (٤) واذا صدقهم الضاربون الاولون انه مات من جناية الآخر دون جنائيتهم

من الجراح بعد الجراح قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل يدي الرجل أو رجله أو بلغ منه أكثر (٣) قوله الاول كذا في النسخ وليس لها معنى فلعلمها من زيادة النسخ (٤) قوله واذا صدقهم الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفا أو نقصا فامل وحرر كتبه صححه

منه على سبع ونهى ان يكف شعره وثيابه * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني يزيد بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراء وجهه وكفاه وركبته وقدماه * أخبرنا سفيان عن داود بن قيس القراء عن عبيد الله بن عبد الله ابن أقرم الخزازي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غرة والنمرة «شك الربيع» ساجدا فرأيت بياضا بطيه * أخبرنا ابراهيم بن محمد ثنا صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد قال اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت وأنت ربى سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين

من هذا ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه فلم يبرأ من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه أو ضربه فقتله فإن أراد ولاته الدية فاعمالهم دية واحدة لانها لما صارت نفسا كانت الجراح كلها تبعالها وإن أرادوا القود فلهم القودان كان عمدا كما وصفت وفعل الجراح إذا كان واحدا في هذا بخلاف فعله لو كانا اثنين ولو كان اللذان جرحاه الجراح الاولى اثنين ثم أتى أحدهما فقتله كان الاخر قاتلا عليه القتل أو العقل تاما وكان على الاول نصف ارش الجراح إن شاء ورثته إن كانا جرحاه جميعا وإن انفرد أحدهما بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو ارشها تاما لان النفس صارت متلفة بفعل غيره فعليه جراحه كاملة بالغة ما بلغت وكذلك لو كان جرحه رجلا ثم ذبحه ثالث فالثالث القاتل وعلى الاولين ما في الجراح من عقل وقود فلو جرحه رجل جراحة فبرأت وقتله بعد برئها كان عليه في القتل ما على القاتل من جميع العقل أو القصاص وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص إذا برأت الجراح فهي جناية غير جنائية القتل كأن قطع يديه فبرأ ثم قتله فعليه القتل إن شاء الورثة وارث اليدين وإن شاؤا القصاص في اليدين ثم دية النفس وإن شاؤا القصاص في اليدين وقتل النفس ولو كانت اليدين لم تبرأ حتى قتله كانت دية واحدة إن أرادوا الدية أو قصاص في النفس واليدين يقطعون اليدين ثم يقتلونه وإن فسأوه ولم يقطعوا يديه فلا شيء لهم في اليدين إذا لم تبرأ الجراح فالجراح تبع للنفس تبطل إذا قتل الورثة القاتل وإذا أخذوا دية النفس تامة ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس انما لهم قطع يديه إذا كانوا يمتنون مكرهم بالقتل قصاصا ولو قال الجاني قطعت يديه فلم تبرأ حتى قتله وقال أولياء المقتول بل برأت يديه ثم قتله كان القول قول القاتل لانه يؤخذ منه حينئذ ديتان إن شاء أولياء المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة إلا بإقراره أو بينة تقوم عليه ولو قامت عليه بينة بأن يديه قد برأت لم يقبل هذا منه حتى يصفو البرء فإذا أنبتوه بما يعلم أهل العلم أنه برء قبل ذلك منهم فإن قالوا قد سكبت مدنتهما أو ما أشبه هذا لم يقبل وإذا قبلت البينة على البرء فقال الجاني قد انتقضتا بعد البرء أو كذبه الورثة فالقول قولهم وعلى الجاني البينة انهما انتقضتا من جانيته لأن الحق أنه شهد لهم بالبرء فلا يدفع عنه بقوله

﴿الرجل يقتل الرجل فيعد وعليه أجني فيقتله﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا فعدا عليه غير وارث المقتول فقتله قبل يثبت عليه بينة أو يقرأ وبعد ما أقرأ وثبت عليه بينة وقبل يدفع إلى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفوا أو بعد ما دفع اليهم ليقتلوه فكل ذلك سواء وعلى قاتله الأجني القصاص الآن تشاء ورثة المقتول أخذوا الدية أو العفو ولو ادعى الجهالة وقال كنت أرى دمه مباحا لم يدربأ بها عنه القود ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب لانه معين لولي المقتول ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره بقتله وكذبه ولي المقتول أحلف ولي المقتول ما أمره فإن حلف فعلى القاتل القصاص ولو ولي المقتول الدية في مال قاتل صاحبه المقتول وإن نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حق لولي المقتول في ماله ولا مال قاتل صاحبه المقتول ولو كان للمقتول وليان فأمره أحدهما بقتله ولم يأمر به الآخر لم يقتل به وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذ وأنصف ديتهم من الأجني الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللوارث أخذها من مال المقتول الآن يعفوها ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء لانه قد كان له أن لا يقتل إلا بأمره ولو كان له وارث واحد فقضى له بالقصاص فقتله أجني بغير أمره فلا ولياء المقتول القاتل على قاتل صاحبه المقتول أو الدية ولو ولي القاتل الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل صاحبه ولو أن أماما أقر عنده رجل بقتل رجل بلا قطع طريق عليه فجعل فقتله كان على الامام القصاص الآن تشاء ورثته الدية لأن الله عز وجل لم يجعل للامام قتله وانما جعل ذلك لولي له لقول الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

* أخبرنا ابن عيينة عن سليمان بن سعيد عن ابراهيم بن عبد الله ابن معبد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني نهيت أن أقرأ أرا كعا أو ساجدا فاما الركوع فعضه وفيه الرب وأما السجود فأجهد وفيه من الدعاء فقم إن يستجاب لكم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا ألم ترا إلى قوله واسجد واقرب * أخبرنا ابراهيم بن محمد ابن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس بن سهل يخبر عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في المسجدتين ثني رجله اليسرى فجلس عليها ونصب قدمه اليمنى فإذا جلس في الأربع أطاق رجله عن وركه وأفضى بقعدته الأرض ونصب وركه اليمنى

سلطانا فلا يفسد في القتل الآية (قال الشافعي) الاسراف في القتل أن يقتل غير قاتله والله أعلم وكذلك لو قضى عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول وقالوا نحن نقتله فقتله الإمام فعليه القود لأنه قد كان لهم تركه من القود وأيهم شاعر كه فلا يكون إلى قتله سبيل والإمام في هذا مخالف أحد ولادة الميت يقتله لأن لكلهم حق في دمه ولا حق للإمام ولا غيره في دمه وهذا مخالف الرجل يقضي عليه الإمام بالرجم في الزنا فيقتله الإمام أو أجنبي هذا الشيء على قاتله لأنه لا يحمل حقن دم هذا أبد حتى يرجع عن الإقرار بكلامه إن كان قضى عليه بإقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة إن كان قضى عليه بشهادة شهود وكذلك يخالف المرتد عن الإسلام يقتله الإمام أو الأجنبي لأن دم مؤلف مباح لحق الله عز وجل ولا حق لأدعي فيه يحد عليهم كحق أولياء القتل في أخذ الدية من قاتل ولهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولادة القتل إلى العفو عن قاتل صاحبهم ولو قتل رجل رجلا عمدا فعدا عليه أجنبي فقتله الأجنبي ممن لا يقتل بالمقتول إماما به مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ وإماما به مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل إذا كان هكذا دية المقتول ولأولياء المقتول الأول أخذ الدية من قاتل قاتلهم فإن كان فيها وفاء من دية صاحبهم فهي لهم وإن كان فيها فضل عن دية صاحبهم رد على ورثة المقتول فإن كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله وإن كانت على القاتل المقتول الذي أخذت دينه ديون من جنائيات وغيرها فأولياء المقتول الأول شركاؤهم في دينه وغيرها وليسوا بأحق بدينه من أهل الديون غيرهم لأن دينه غير دينه وهو مال من ماله ليسوا بأحق به من غيرهم

(الجناية على اليدين والرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا طعت اليد من مفصل الكف ففيها نصف الدية وإن قطعت من الساعد أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق ففيها نصف الدية والزيادة على الكف حكومة يراد في الحكومة بقدر ما يزداد على الكف ولا يبلغ بالزيادة وإن أتت على المنكب دية كف تامة وسواء البدن اليمنى واليسرى ويد الأيسر ويد غيره وهكذا الرجلان إذا قطعت أحدهما من مفصل الكعب ففيها نصف الدية فإن قطعت من الساق أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في اليدين ويزاد فيها بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة وإن جاءت على الورك دية رجل تامة وإن قطعت اليد بالمنكب أو إحدى الرجلين بالورك فلم يكن من واحد من القطعين جائفة فهو كما وصفت وإن كانت من واحد منهما جائفة ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جائفة وسواء رجل الأعرج إذا كانت القدم سالمة فقطعت ويد الأعرج إذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأعسر وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة فإن كانت أصابعها أربع ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بها دية أصبع وإن كانت أصابعها خمسة ففيها خمسة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع وإن كانت أصابعها ستا ففيها دية وهي نصف الدية وحكومة في الأصبع الزائدة وكذلك إن كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر زيادة الأصابع الروائد ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح إلا في أن يجزئ على رجله ما فربز يدعرج العرجاء وتعرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر مما إذا قطعت أو شلتا فلا تختلفان وإذا كانت اليد الشلاء فتقطعت ففيها حكومة والشلل أيبس في الكف فتبس الأصابع أو في الأصابع وإن لم تبس الكف فإذا كانت الأصابع منتمضة لا تنبسط بحال أو تنبسط أرمدت فإن أرسلت رجعت إلى الانقباض بغير أن تقبض أو منبسطة لا تنقبض بحال أو لا تنقبض إلا أن تقبض فإن أرسلت رجعت إلى الأبساط بغير أن تنبسط فهي شلاء وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع وإن كان الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المنكب ففي شلل الكف الدية وفي استرخاء مفصلها حكومة وإذا

أخبرنا مالك عن مسلم
ابن أبي مرزوق عن علي بن
عبد الرحمن المعافري
قال رأيت ابن عمر
وأنا أعيت بالحصى فلما
انصرف تهاني وقال
اصنع كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصنع فقلت وكيف
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع قال
كان إذا جلس في الصلاة
وضع كفه اليمنى على
فخذ اليمنى وقبض
أصابعه كلها وأشار
بأصبعه التي تلي الإبهام
ووضع كفه اليسرى على
فخذ اليسرى (أخبرنا)
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن أبي قلابة قال
جاءنا مالك بن الحويرث
فصلى في مسجدنا قال
والله إنني لأصلي وما أريد
الصلاة ولكن أريد أن
أرىكم كيف رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي فذكر أنه
يقوم من الركعة الأولى
وإذا أراد أن ينهض قالت
كيف قال مثل صلاتي
هذه أخبرنا عبد
الوهاب عن خالد الخزازي
عن أبي قلابة بمثله غير أنه

قال وكان مالك اذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى باستوى قاعدا قام واعتمد على الأرض * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلن التشهد كما يعلن السورة من القرآن فكان يقول التحمات المباركات الصلوات الطيبات ته سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله كيف نصلي عليك يعني في الصلاة فقال تقولون "لهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم ثم تهلمون على"

أصبت الأصابع فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبسط ففيها حكومة وإن جنى عليها بعد ما أصبت ففيها دية تامة وهكذا إن رخصت الأصابع فجبرت تنقبض وتنبسط غير أن أثر الرخ فيها كالخضر ففيها حكومة ويزاد فيها بقدر الشين والالم وإن جنى عليها بعد فأصبت ففيها دية تامة وسواء يد الرجل التامة بالباطنة القوية ويد الرجل الضعيفة القبيحة المكروهة الأطراف إذا كانت الأصابع سالمة من الشلل وسواء الكف المتجحر من خلقها أو المتجحر من مصيبة بها والأصابع إذا سلمت من اليبس لم ينقص أرشها الشين والقول في الرجل كالقول في اليد سواء وسواء إذا قطعت رجل من لرجل له الواحدة أو يد من لا يده الواحدة أو من له يدان ففي الرجل نصف الدية وفي اليد نصف الدية ولو أن رجلا خلقت له في يمينه كفان أو يداً منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في يمينه ويسراه معاً حتى تكون له أربعة أي دنظر اليهما فإن كانت العضد والذراع واحدة والكفان مفترقتان في مفصل فقطع التي يبطش بها ففيها الدية والقصاص إن كان قطعها عمداً ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت فيها حكومة وجعلتها كالأصبع الزائدة مع الأصابع من تمام الخلقة وإن كان يبطش بهما جميعاً جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشان كان موضعهما من مفصل الذراع مستقيماً على مفصل أو زائداً عنه وجعلت الأخرى الزائدة إن كان موضعها من مفصل الذراع مستقيماً عليه أو زائداً عنه وإن كان يبطش بهما سواء وكانت أحدهما مستقيمة على مفصل الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الارش وجعلت الأخرى الزائدة وإن كان موضعهما من مفصل الذراع واحد ليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى ولا يبطش بأحدهما إلا كبطشه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيهما قطعت على الأفراد فلا يبلغ بهاديه كف تامة ويجعل فيها حكومة يجاوز بها نصف دية كف وإن قطعتهما معاً ففيها دية كف ويجاوز فيها دية كف على ما وصفت من أن تزد كل واحدة منهما على نصف دية كف وهكذا إذا قطعت أصبع من أصابعهما أو شلت الكف أو أصبع من أصابعها وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما إذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف إلا بزيادة الحكومة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين مع الكفين فيراد في حكومة ذلك بقدر الزيادة في ألمه وشينه ولو كان له كفان في ذراع أحدهما ناقصة الأصابع والأخرى تامة أو أحدهما زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصة كانت الكف منهما المعاملة دون التي لا تعمل فإن كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملاً فإن استوتا في العمل فالكف منهما المستقيمة المخرج على الذراع وإن كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة وإن كانت أحدهما زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى وكذلك إن كانتا زائدتين معاً ولو خلقت لرجل كفان في ذراع أحدهما فوق الأخرى منفصلة منها فكان يبطش بالسفلى التي تلي العمل بطشاً ضعيفاً وقوياً وكانت سالمة ولا يبطش بالعلية كانت السفلى هي الكف التي فيها القود والعقل تاماً والعلية الزائدة فإن كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالسلام ولا تكون سالمة الأصابع الا وهو يتناول بها وإن ضعف تناولها وإن كان يبطش بالعلية هما كانت الكف وإن كان لا يقدر على البطش بها وهي فبأثر سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا دية كف تامة ولا تكون أبداً باطشة بالرؤية دون أن يشهد لها على بطش أو ما في معنى البطش من قبض وبسط وتناول شيء

أخبرنا ابن عباس قال الشافعي رحمه الله ولو خلقت لرجل قدما في ساق فكان يبطش بهما معاً وكانت أصابعهما معاً سالمت تكن واحدة منهما أولى بالقدم من الأخرى وأيهما قطعت على الأفراد فلا قود فيها وفيها حكومة يجاوز بها نصف أرش القدم وإن قطعتهما معاً على قاطعهما القود وحكومة ولو قطعت الأولى كانت فيها حكومة فإن قطع قاطع الأولى والثانية وهي سالمة يمشي عليها حين انفردت كان عليه القصاص

مع حكومة الأولى وان قطعها غير فلا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد حكومة كل واحد من نصف
 ارش الرجل (قال الشافعي) ولو قال الذي قطعت إحدى رجليه التين هما هكذا أقدمي من بعض أصابعي
 لم أقدمه لأن أصابعه ليست كصابعه ولو كانت القدمان في ساق فكانت أحدهما مستقيمة الحلقة على مخرج
 الساق وفي الأخرى جنف أو عوج للمخرج عن عظم الساق فكان يطأ بهما معا فالقدم المستقيمة على مخرج
 الساق وفيها القصاص والأخرى الزائدة لا قصاص فيها وفيها حكومة ولو كانت المستقيمة على مخرج
 الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق وكان يطأ على الزائلة كلها وطأ مستقيمة فقطعت لم
 أعجل بالقود فيها حتى أنظر فإن وطئ على الأخرى المستقيمة وطأ مستقيمة كانت هي القدم وكانت الأخرى
 هي الماتعة لها بطولها فلما ذهبت وطئ على هذه ففي الأولى حكومة ولا قود وفي هذه ان قطعت بعد قود والدية
 تامة (قال الشافعي) وان لم يطأ على هذه بحال كانت الأولى القدم وكان فيها القود ان أصيبت ودية القدم
 تامة وفي هذه ان أصيبت بعد حكومة (قال الشافعي) ولوم تقطع ولكن جنى عليها فأشلت فصارت لا بطأ عليها
 جعلت فيها دية القدم تامة فان قطعت فقتضيت فيها دية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها
 الدية نقضت الحكم في الأولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والدية (١) فأخذت منهم حكومة ورددت
 عليه ما بقي وعلت حينئذ أن هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامة (قال الشافعي) والقول فيها اذا قطعت
 من الساق والفخذ كالقول في اليد اذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف

(الآيتين) قال الشافعي واذا قطعت ألتنا الرجل أو المرأة ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية
 وكذلك ألتنا الصبي فأبهم قطعت ألتنا عظيم الآيتين أو صغيرهما فسواء والآيتان كل ما أشرف
 على الظهر من الماكتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين (٢) وما قطع منهما فبحسب ما اذا كان
 يقدر على القصاص منهما ففيهما القصاص ان كان قطعهما عمدا وما قطع من الآيتين ففيه بحسب
 الآيتين وما شق منهما ففيه حكومة وما قطع من الآيتين فبان ثم نبت واستحى أو لم ينبت فسواء وفيما قطع
 فأبين منهما بحسب الآيتين ولو قطع فلم يبين ثم أعيد فالتميم كانت فيه حكومة وهذا كالشق فيه يلتئم ومخالف
 لما بان ثم نبت غيره وما بان ثم أعيد بنفسه فثبت فالتأم

(الانثيين) قال الشافعي واذا قطعت أنثيا الرجل أو الصبي أو الخصى ففيهما القودان كان القطع
 عمدا إلا أن يشاء المجني عليه أن يأخذ الارش فيكون له فيهما الدية واذا قطعت أحدهما ففيها نصف الدية
 وسواء اليسرى أو اليمنى ولو قطع رجل إحدى الانثيين فسقطت الأخرى عمدا كان عليه القصاص ان كان
 يستطيع القصاص من أحدهما وثبت الأخرى وعقل التي سقطت ولو أن رجلا وجأ رجلا كما توجأ
 البهائم فان كان يدرك علم ذلك أنه اذا وجئ كان ذلك كالشلل في الانثيين ففيهما الدية كما تكون على الجاني
 دية يدلو ضربت يدرجل فثلث وان كان لا يدرك علمه في المجني عليه لا يقول المجني عليه فالقول قوله مع
 عينه وعلى الجاني الدية ان كان أدرك علم ذلك في غيره قط واذا سلت البيضتان وبقيت الجلدة تم عقلهما
 والقصاص فيهما وان قطعهما بالجلدة لم يرد عليه شيء للجلدة وفيهما القصاص والدية تامة واذا سلت البيضتان
 ثم قطعت الجلدة ففي البيضتين الدية وفي الجلدة الحكومة واذا اختلف الجاني والمجني عليه فقال الجاني
 جنبت عليه وهو موجود وقال المجني عليه بل صحيح فالقول قول المجني عليه مع عينه لان هذا مما يغيب عن
 أبصار الناس ولا يجوز كشفه لهم

(الجنابة على ركب المرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قطعت اسكتا المرأة وهما شقراها فان

(١) قوله فأخذت منهم الخ كذا في النسخ بالجمع في منهم وافراد عليه وانظر (٢) قوله وما قطع منهما الى
 قوله فثبت فالتأم كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفا وتكرارا فحضر ركبته معصمه

* أخبرنا ابراهيم بن محمد
 حدثني سعد بن اسحق
 عن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى عن كعب بن عجرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه
 كان يقول في الصلاة
 اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وآل ابراهيم
 وبارك على محمد وآل محمد
 كما باركت على ابراهيم
 وآل ابراهيم انك حميد
 مجيد * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الاعرج عن
 عبد الله بن بحنة رضي
 الله عنه قال صلى لنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم قام فلم يجلس
 فقام الناس معه فلما
 قضى صلاته ونظرنا
 تسليمه كبر فمسجد سجدة
 وهو جالس قبل التسليم
 ثم سلم * أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 الاعرج عن ابن بحنة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قام من الثنتين
 من الظهر لم يجلس فيهما
 فلما قضى صلاته مسجد
 سجدة ثم سلم بعد ذلك
 * أخبرنا ابراهيم بن
 سعد بن ابراهيم عن

قطعه رجل فلا قصاص لأنه ليس له مثله فإن قطعه امرأه فعليه القصاص إن كان يقدر على القصاص منه
الآن تشاء العقل إن شاءته فلها الدية تامة وفي أحد شفرينها إذا أوعب نصف الدية وفي الشفرين الدية فإن
قطع الشفران وأعلى الركبتين ففهيما الدية وفي الأعلى حكومة وإن قطع الأعلى فكان الشفران بحالهما
ففي الأعلى حكومة وإن انقطع الشفران (١) معهما أو ما نأخى بصير ذلك ففهيما كالشلل في اليد ففهيما الدية
وفي الأعلى حكومة وسواء في ذلك المخفوضة وغير المخفوضة فإن كانت امرأه مقطوعة الشفرين قد التحم فقطع
إنسان ما التحم منهما فعليه حكومة وسواء في هذا شفر الصغيرة والمجوز والشابة لا يختلف وسواء شفر الرقواء
التي لا تؤتى والبكر والثيب تؤتى وكذلك أركابهن كلهن سواء لا تختلف

عقل الأصابع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم
في كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية بإسناده
عن رجل عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وبهم. ذانقول ففي كل أصبع قطعت من رجل عشر من الأبل وسواء في ذلك الخنصر والابهام
والوسطى إنما العقل على الأسماء (قال الشافعي) وأصابع اليدين والرجلين سواء وأصابع الصغير
والكبير الغاني والشاب سواء والابهام من أصابع القدم مفصلان فإذا قطع منها مفصل ففيه خمس من الأبل
ولما سواها من الأصابع ثلاثة مفاصل فإذا قطع منها مفصل ففيه ثلاث من الأبل وثلاث وإن خلق لأحد
مفاصل أصابعه سواء لكل أصبع مفصلان وكانت أصابعه سالمة يقبضها ويبسطها ويبطش بها ففي
كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الأبل وإن كان ذلك يشلها ففي أصبعه إذا قطعت حكومة وإذا
كان لأصبع هذا مفصلان وكانت سالمة فقطعها إنسان عمدا فعليه القصاص فإن قطع إحدى أظفاريه
فله إن شاء القصاص من أظفاريه أصبع القاطع فإن كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص
سدس عقل الأصبع ولو خلق إنسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أظفاريه ربع دية الأصبع بعير إن
ونصف إن كانت أصابعه سالمة وإذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أظفاريه عمد أوله
في كل أصبع ثلاث أنامل فلا قصاص عليه لأن أظفاريه أربع من أظفاريه المقتص له ولو كان القاطع هو الذي
له أربع أنامل والمقطوع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أظفاريه وثلاثها ولو كانت لرجل أصبع
فها أربع أنامل أو فها أظفاريه فكانت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سالمة ففيها عقلها تامة
وليست كالسن تسقط فيستخلف أقصر من الأسنان لأن الأصابع هكذا تخلق ولا تسقط فتستخلف
والأسنان تسقط فتستخلف وإذا بقيت في الكف أصبع أو أصبعان أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف
والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تامة وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع وسواء كانت
الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومة أرض أصبع إذا كانت مع أصابع ولا يسقط أن يكون فيها حكومة
إلا أن يؤخذ أرض اليد تامة فدخل الكف مع الأصابع لأنها حينئذ تامة وإذا قطعت الأصابع وأخذ
أرضها أو عفا أو اقتص منها ثم قطعت الكف ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات وسواء قطع الكف
والأصابع أو غيره ولو جنى رجل على الأصابع عمدا فقطعها ثم قطع الكف اقتص منه كما صنع فقطع
أصابعه ثم كفه وإن شاء المجنى عليه قطع أصابعه وأخذ منه أرض كفه (٢) وقال في الأصبع الرائدة حكومة
ولو خلقت لرجل أصبع أظفاريه التي فيها الظفر أظفاريه مفرقتان في كليهما طفر وليست واحدة منهما أش
استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركته من الأخرى فقطع إنسان أحدهما لم يكن عليه

أبيه عن أبي عبيدة بن
عبد الله بن مسعود عن
أبيه رضي الله عنهما قال
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الركبتين
كانه على الرضف قلت
حتى يقوم قال ذلك
يريد أخبرنا إبراهيم بن
محمد أخبرني اسمعيل بن
محمد بن سعد بن أبي
وقاص عن عامر بن
سعد عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أنه كان يسلم في الصلاة
إذا فرغ منها عن يمينه
وعن يساره * أخبرني
غير واحد من أهل العلم
عن اسمعيل بن عامر
ابن سعد عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله. أخبرنا إبراهيم
يعني ابن محمد عن اسمعيل
ابن عبد الله عن عبد
الوهاب بن بخت عن
وائل بن الأسقع رضي
الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يسلم
عن يمينه وعن يساره
حتى يرى خده
* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني أبو علي أنه سمع
عباس بن سهل بن سعد
يخبر عن أبيه أن النبي

(١) قوله معهما ما هكذا في النسخ ولعل تنبيه الضمير من تحريف الناسخ ووجه الكلام معه أي مع الأعلى
فانظروا حرر كتبه محمد (٢) قوله وقال في الأصبع انظر قوله وقال فله طفرها محرقة من الناسخ كتبه مصحح

قصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أرض أعله وان قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة كالأولى وكذلك ان قطعها ما عاف عليه دية اصبع وحكومة في الزيادة فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان القول فيها كالقول فيه لو خلقت له كفان الاصابع المستقيمة على الاكثر من خلقه الاثني عشر أصابعه اذا كانت سالمة كلها وكذلك لو خلقت له اصبعان فكانت احدهما باطشة والاخرى غير باطشة كانت الباطشة أولى باسم الاصبع ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا اذا كان يطأ عليها كلها فان كان يطأ على بعضها ولا يطأ على بعض فان الاصابع التي فيها عشر عشر هي التي يطأ عليها والتي لا يطأ عليها زوائد اذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة ولو خلقت لرجل اصبع زائدة ولا آخر مثلها في مثل موضعها فحق أحدهما على الآخر عدا قطع اصبعه الزائدة قطعت بها اصبعه الزائدة ان شاء اذا كانت في مثل موضعها وان لم تكن في مثل موضعها لم تقطع ولو اختلفت الزائدة ان فكانت من القاطع أو المقطوع أنم كانت احدهما بالآخرى اذا كانت مفصلهما واحدة فان كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفاصل والزائدة من المقطوع بمفصل واحد أو مثل الثولول (١) وما أشبهه لم يقدو كانت له حكومة وان كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فاما مقطوع الخياراتين القود أو حكومة وبين الارش لنقص اصبع المقطوع عن اصبعه والحكومة أقل من حكومتها ولم يستفد

(أرض الموضحة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الموضحة خمس أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي الموضحة خمس من الابل وذلك نصف عشر دية الرجل (قال الشافعي) والموضحة في الرأس والوجه كله سواء وسواء مقدم الرأس ومؤخره فيها وأعلى الوجه وأسفله واللحي الأسفل باطنه وظاهره وما تحت شعر اللحية منها وما برز من الوجه كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة وما يخرج مما بين الاذن ومنابت شعر الرأس (قال الشافعي) ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الابل الا في موضحة الرأس والوجه لانهما اللذان يمدوان من الرجل فاما موضحة في ذراع أو عنق أو عضد أو ضلع أو صدر أو غيره فلا يكون فيها الاحكومة والموضحة على الاسم فما أوضح من صغير أو كبير عن العظم ففيه خمس من الابل لا يزداد في كبير منها ولو أخذت قطري الرأس ولا ينقص منها ولو لم يكن الا قدر محيط لانه يقع على كل اسم موضحة وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسماء ولو ضرب رجل رجلا بشيء فشيجه شجرة متصلة فواضح بعضها ولم يوضح بعض كان فيها أرض موضحة فقط وكذلك لو لم يزد على أن خرق الجلد من موضع وبضع من آخر وأوضح من آخر ففها أرض موضحة لان هذه الشجرة متصلة (قال الشافعي) ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم ينحرق وان ورم فاحضر وأوضح من موضعين والجلد الذي لم ينحرق حاجر بينهما كان موضعين وكذلك لو كانت مواضع بينهما فصول لم تنحرق (قال الشافعي) ولو شجبه فواضح موضعين وبينهما من الجلد شيء لم ينحرق ثم تأكل فانحرق كانت موضحة واحدة لان الشجرة اتصلت من الجناية ولو اختلف الجاني والمجنى عليه فقال المجنى عليه أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعتان وقال الجاني بل تأكل من جنائتي فانشق فالفقول قول المجنى عليه مع يمينه لانه قد وجبت له موضعتان فلا يبطلها الا اقراره أو بينة تقوم عليه ولا يقص بموضحة الا باقرار الجاني أو شاهدين يشهدان أن العظم قد برز حتى قرعه المروءان لم ير العظم لان الدم قد يحول دونه أو شاهدوا امرأتين بذلك لان الدم يحول بينه وبين أن يرى أو شاهد يشهد على هذا ويمين المدعي اذا كانت الجناية خطأ فان كانت عمدا لم يقبل فيها شاهد ويمين ولا شاهدوا امرأتان لان المال لا يجب الا بوجوب القصاص واذا اختلف الجاني والمجنى

(١) الثولول بضم التاء الحبة تطهر في الجلد كالجمصة فادونها كذا في اللسان كتبه مصححه

صلى الله عليه وسلم كان يسلم اذا فرغ من صلاته عن يمينه وعن يساره * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره * أخبرنا الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عمه واسع بن حبان قال مرة عن ابن عمر ومرة عن عبد الله بن زيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره * أخبرنا سفيان عن مسعر عن ابن القبطية عن جابر ابن سمرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذ اسلم أحدنا أشار بيده عن يمينه وعن شماله السلام عليكم فقال السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بالكم تؤمنون بأيديكم كأنها أذنان خيسل

خمس أولئك يكتفي أحدكم
 وأما يكتفي أحدكم أن
 يضع يده على فخذه ثم
 يسلم عن عيئه وعن
 شماله السلام عليكم
 ورحمة الله • أخبرنا
 إبراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب قال أخبرني هند
 بنت الحارث بن عبد الله
 ابن أبي ربيعة عن أم سلمة
 زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا سلم من صلاته
 قام النساء حين يقضي
 تسليمه ومكث النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 مكانه يسيرا قال ابن
 شهاب فترى مكانه ذلك
 والله أعلم لكي ينفذ
 النساء قبل أن يدركن
 من انصرف من القوم
 • أخبرنا ابن عيينة
 عن عمرو بن أبي معبد
 عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كنت
 أعرف انقضاء صلاة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالتكبير قال
 عمرو بن دينار ثم ذكرته
 لأبي معبد بعد فقال لم
 أحد شكك قال عمرو
 قد حدثني قال وكان

عليه في الموضحة فالقول قول الجاني أنهم لم توضع مع عيئه وعلى الجاني عليه البينة
 (الهاشمية) قال الشافعي رحمه الله وقد حفظت عن عدد لقينهم وقد كرى عنهم أنهم قالوا في الهاشمية عشر
 من الابل وبهذا أقول (قال) والهاشمية التي توضع ثم تهمم العظم ولا يلزم الجاني هاشمية الا باقراره أو بما وصفت
 من البينة على أن العظم انهم ثم فإذا قامت بذلك بينة لزمت هاشمية ولو كانت الشجة كبيرة فتمت
 موضعاً (١) أو مواضع بينهما شيء من العظم لم يهشم كانت هاشمية واحدة لا جناحية واحدة ولو كان بينهما شيء
 من الرأس لم تشققه والضربة واحدة فتمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره محروجا
 بتلك الضربة هاشمية وهذا هكذا في المنقلة والمأمومة

(المنقلة) قال الشافعي لست أعلم خلافاً في أن في المنقلة خمس عشرة من الابل وبهذا أقول وهذا قول من
 حفظت عنه من لقين لا أعلم فيها بينهم اختلافاً والمنقلة التي تكسر عظم الرأس حتى يتشظى فتستخرج
 عظامه من الرأس ليلتم وأما قيل لها المنقلة لأن عظامها تنقل وقد يقال لها المنقلة وإذا نقل من عظامها
 شيء قل أو كثر فقد تم عقلها خمس عشرة من الابل وذلك عشر ونصف عشر دية ولا يجاوز الهاشمية حتى ينقل
 بعض عظامها كما وصفت

(المأمومة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية وبهذا نقول
 في المأمومة ثلث النفس وذلك ثلاث وثلاثون من الابل وثلث والآمة التي تحرق عظم الرأس حتى تصل إلى
 الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثير كما وصفت في الموضحة ولا تثبت مأمومة الا بشهود يشهدون عليها
 كما وصفت بانها قد خرفت العظم فإذا أثبتوا أنها قد خرفت العظم حتى لم يبق دون الدماغ حائل الا أن تكون
 جلدة دماغ فهي آمة وان لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ (مادون الموضحة من الشجاج) قال الشافعي رحمه الله
 تعالى ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشيء وأكبر قول من
 لقين أنه ليس فيما دون الموضحة أرض معلوم وان في جميع مادونها حكومة قال وبهذا نقول (الشجاج
 في الوجه) قال الشافعي والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يراد أن شانت الوجه وهكذا كل ما فيه العقل
 مسمى (قال الشافعي) والهاشمية والمنقلة في الرأس والوجه سواء وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه وكذلك
 هي في اللحين وحيث تصل إلى الدماغ سواء ولو كانت في (٢) الاحسة فخرقت إلى الفم أو كانت في اللحي
 فخرقت حتى تنفذ إلى العظم واللحم والجلد ففيها قولان أحدهما أن فيه ثلث النفس لأنها قد خرفت خرق الآمة
 وانها كانت في موضع كالرأس والآخرة ليس فيها ذلك وفيها أكثر مما في الهاشمية لأنها لم تحرق إلى
 الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة أو الجائفة وإذا شانت الشجاج التي فيها أرض معلوم بالوجه
 لم يزد في شين الوجه شيء وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها بحال
 قدر موضحة وان كان الشين أكثر من قدر موضحة لان النبي صلى الله عليه وسلم إذا وقت في الموضحة
 خمساً من الابل لم يجز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها وكل جرح عدا الوجه والرأس فأنما فيه حكومة الا
 الجائفة فقط

(الجائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي
 الجائفة ثلث الدية وبهذا نقول وفي الجائفة الثلث وسواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت
 الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهر أو بطن ففيها ثلث دية النفس
 ثلاث وثلاثون من الابل وثلث ولو طعن في وركه فخافته كانت فيها جائفة ولو طعن في ثغرة تخبره فجافته
 كانت فيها جائفة ولو طعن في فخذه فضت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزيادة الطعنة في

(١) قوله موضعاً لعله محرف عن موضعين حتى تصح البينة والتشنية في قوله بينهما (٢) قوله الاحسة
 هكذا في النسخ بدون نقط وانظر الضبط والمعنى وحركته معصية

الفخذ لان هذه جناية جعت بين شيئين مختلفين كالوشجه موضحة في رأسه فضت في رقبتة كانت فيها موضحة وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين ولو طعن رجل زجلا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت فيها جائفة لان كل واحد منهما يصل الى الجوف وكذلك لو طعن في الشرج فخرقه لان ذلك يصل الى الجوف (ما لا يكون جائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن امرأة عمدت على امرأة عذراء فاقتضتها فان كانت أمة فعليها ما نقصها ذهاب العذرة وان كانت حرة فعليها حكومة به. هذا المعنى فيقال أرايت لو كانت أمة تسوي خسين من الابل كم تنقصها ذهاب العذرة في القيمة فان قيل العشر كانت عليها خمس من الابل وان قيل أكثر وأقل كان ذلك عليها وكذلك لو اقتضها رجل باصبعه أو بشئ غير فرجه فان اقتضها بفرجه فعليه مهر مثلها بالاصابة وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهر مثلها لانه لو أصابها ثيبا كان عليه مهر مثلها عوضا من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية اذا كانت مع الجماع ولو اقتضها فافضاها أو افضاها وهي ثيب كانت عليه ديته لانها جناية واحدة وعليه مهر مثلها ولو اقتضتها امرأة أو رجل بعود بلاجماع كانت عليهما ديته وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ولو أن امرأة أدخلت في فرج امرأة ثيب أو دبرها عودا أو عصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شئ من هذا في معنى الجائفة وتغرر ولا شئ عليها وكذلك لو صنع هذا رجل بامرأة أو رجل وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة شيئا حتى يصل الى جوفه عزرو لم يكن في هذا ما في الجائفة ولو كانت برجل جائفة فدخل رجل فيها اصبعه أو عصا أو جريدا حتى وصلت الى الجوف فان لم يكن زاد في الجائفة شيئا لم يكن عليه ارش وان كان زاد فيها ضمن مازاد وان أدخل السكين جائفته التي لم تكن من جنائته ثم شق في بطنه شقا الى الجوف فعليه دية جائفة وان شق ما لا يبلغ الى الجوف ففيه حكومة وان نكأ في الجوف شيئا ففيه حكومة وان خرق بالسكين الامعاء ضمن النفس كلها ان مات ولا أحسبه يعيش اذا خرق امعاءه (١) وان كان لا يعيش بخرق الامعاء كالذبح وان لم يخرقه ونكأ فمات المجنى عليه ضمن نصف دية النفس وجعلت الموت من الجناية الاولى وجنائته الثانية (قال الشافعي) ولو أدخل يده أو عودا في حلقه أو موضعا منه فلا يكون فيه ما في الجائفة واذا لم يرزل مريضا ضمنا مما صنع به فهو قاتل يضمن دية النفس واذا طعنه جائفة فأنفذها حتى خرجت من الشق الآخر أو رد الرمح فيها فجافه الى جنبها وبينهما شئ لم يخرقه فهي جائفتان وهكذا لو طعنه برمح فيه سنان مفترق فخرقه خرقت بينهما شئ ولم يخرق ما بين الجائفتين (قال الشافعي) ولو أصيب بطن رجل فخط قلم يلتئم حتى طعنه رجل ففتق الخياطة وجافه فعليه حكومة وان التأم فطعنه في الموضع الذي طعن فيه فالتأم فعليه جائفة وهذا هكذا في كل الجراح فلو شج رجل رجلا موضحة فلم تلتئم حتى شجه رجل عليها موضحة كانت عليه حكومة ولو برأت والتأمت فشجه موضحة فعليه أرش موضحة تام والقودان كانت الشجة عمدا والالتئام يلتصق اللحم ويعلمه الجلد وان ذهب شعر الجلد أو كان الجلد في البطن أو الرأس متغير اللون عما كان عليه قبل الجناية وعما عليه سائر الجسد اذا كان جلدا ملتئما (قال الشافعي) واذا أصابه بجائفة فقال أهل العلم قد نكأ ما في بطنه من معاً وغيره فعليه جائفة وحكومة (قال الشافعي) وسواء ما ناله به فصار جائفة من حديد أو شئ محدد يشبه الحديد فأنفذه مكانه أو قرح أو ألم حتى يصير جائفة فعليه في هذا كله أرش جائفة ولو كان لم يزد على أكرة (٢) أو ما أشبهها اذا أثرت ثم ألم من موضع الأثر حتى تصير جائفة

(كسر العظام) قال الشافعي روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الترقوة جمل وفي الضلع جمل ويشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر رضي الله عنه فيما وصفت حكومة لا توقيت عقل فقي كل عظم

(٢) قوله وان كان لا يعيش الخ كذا في النسخ وانظر (٢) قوله على أكرة هكذا في بعض النسخ والاكرة الحفرة في الارض وفي نسخة على الكبرة فانظر كتبه معجده

من أصدق موالى ابن عباس (قال الشافعي) كأنه نسيه بعد ما حدثه اياه * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني موسى بن عقبة عن أبي الزبير أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الشاء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن أبي الأبرار الحرثي سمعت أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر من الصلاة عن يمينه وعن شماله * أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن عمارة عن الاسود عن عبد الله قال لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلاته جرأ يرى أن حتما عليه ان لا ينقل الا عن يمينه فلقد

كسر من انسان غير السن حكومة وليس في شئ منها ارش معلوم وما يؤخذ في الحكومات كلها بسبب الديات في المسلمين الأحرار والعبيد وأهل الذمة من الابل لانها من سبب الجنايات والديات واذا جبر العظم مستقيماً لا عيب فيه فقيه حكومة واذا جبر معيباً فقيه حكومة بقدر شئنه وضرره وعليه حكومة اذا جبر صحيحاً لا عيب فيه (العوج والعرج في كسر العظام) قال الشافعي واذا كسر الرجل اصبع الرجل فشلت فقد تم عقلها ولم تشل و برأت معوجة أو ناقصة أو معيبة فقيه حكومة لا يبلغ بها دية الاصبع وهذا هكذا في الكف ان برأت معوجة فقيه حكومة وان شل شئ من الاصابع فقيه شل من الاصابع عقله تاماً وفي الكف ان عيب بعوج أو غيره حكومة (قال الشافعي) وان كان هذا في الذراع فبرأت متعوجة فقال الجاني خلوا بيني وبين كسرها التحير مستقيمة لم يكره على ذلك المكسورة ذراعاً وجعلت على الجاني أو عاقلته حكومة في جنايته (قال الشافعي) ولو كسر هابعداً برأت متعوجة فبرأت مستقيمة كانت له الحكومة بحالها الاولى متعوجة لان ذهاب العوج من شئ أحدثه بعد وهذا هكذا في كسر العظام كلها (قال الشافعي) وان كسر يدا فمصببت غير أن اليد تبطش ناقصة البطش أو تامة فقيه حكومة يراد فيها بقدر الشين ونقص البطش الآن يموت من الاصابع شئ أو يشل فيكون فيه عقله تاماً وكذلك العوج وكل عيب كان مع هذا وان كسر ساقه أو فخذه فبرأت عوجاً أو ناقصة بين العوج فيها فقيه حكومة بقدر ما نقص العوج وكذلك ان كسر القدم أو شلت اصابع القدم فقد تم عقلها وفيها خسون من الابل واذا شلت الاصابع وعيبت القدم فقيه حكومة بقدر العيب ونقص المنفعة منه وان كسر القدم أو ما فوقها إلى الفخذ أو الورل و برأت يطأ عليها وطأ ضعيفاً فقيه حكومة فيراد فيها بقدر زيادة الألم والنقص والعيب وهكذا ان قصرت وأصابع الرجل سالمة حتى لا يطأ بها الأرض الامتعدا على شئ معلقا الرجل الاخرى فقيه حكومة بقدر ما ناله ولو أصابها من هذا شئ لا يقدر معه على أن يثني رجله ويسطها فكانت منقبضة لا تنبسط أو منبسطة لا تنقبض ولا يقدر على الوطء عليها معتمداً على عصا ولا على شئ بحال تم عقلها وكان فيها خسون من الابل وسواء كان هذا من ورل أو ساق أو قدم أو فخذ اذا لم يقدر على الوطء بحال تم عقلها ولو جنى عليها بعد تمام عقلها جان فقطعها كانت عليه حكومة ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قودان كانت جنايته عليها عمداً ولو جنى جان على رجل أعرج ورجله سالمة الاصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القودان كانت جنايته عمداً فان كانت خطأ ففيها نصف الدية ان شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني وهكذا الاعسر يجنى على يده سالمة الاصابع والبطش ولو جنى رجل على رجل فضر به بين وركيه أو ظهره أو رجله فغنه المشي ورجلاه تنقبضان وتنسبطان فعليه الدية تامة ومنى أعطيته الدية في شئ من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيته الدية ثم عاد إلى حاله رددت بهما ما أخذت ممن أخذت منه الدية عليه ولو لم يمنع المشي ولكنه منعه المشي الامتعداً أعرج أو يجزى رجله فعلى الجاني حكومة لاديه فاذا قطعت رجل هذا ففيها القودان الدية تامة لسلامة الاصابع والرجل وان كان فيها معتمداً أو كان ضعيفاً كما تكون الدية تامة في العين يبصر بها وان كان فيها ضعف

كسر الحلب والعنق قال الشافعي رحمه الله تعالى وان جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنايته حتى يقلب وجهه فيصير كالملتفت أو أصاب ذلك رقبته وان لم يعوج وجهه أو يبست رقبته فصار لا يلتفت أو يلتفت التفاتاً ضعيفاً وهو يسبخ الماء والطعام والريق ويتكلم فقيه حكومة يراد فيها بقدر الألم والشين ومبلغ نقص المنفعة فان نقص ذلك كلامه وشق عليه مع ساعة الماء يذوق الحكومة فان منعه ذلك ساعة الطعام الآن يوجره أو المنع الانعبار بزيادة في الحكومة ولا يبلغ بها بحال دية تامة ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحسب ما نقص من كلامه وحكومة

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان ينصرف عن يساره (ومن كتاب الامالي في الصلاة الذي يقول الربيع حدثنا الشافعي) أخبرنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن قيس عن أبيه قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر خرج فان الجمعة لا تجس عن سفر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال دعى عبد الله بن عمر لسعيد بن زيد وهو يموت وابن عمر يستجمر للجمعة فاتاه ورل الجمعة وأخبرت عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله أو مثل معناه * أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع

لما أصابه سواء لان ما أصابه غير الكلام (قال الشافعي) ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة فيما صار الى عنقه من الجناية (قال الشافعي) ولو صار لا يسبغ طعاما ولا شرابا كان هذا لا يعيش فيما أرى فيترى بص به فان مات ففيه الدية وان عاش وأساغ الماء والطعام ففيه حكومة

(كسر الصلب) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كسر الرجل صلب الرجل فنتعه أن يعيش بحال فعليه الدية فان مشى معتمدا فعليه حكومة وان لم تنقص مشيته وبرأ مستقيما فعليه حكومة وان برأ معوجا فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج وان ادعى أن قد أذهب الكسر جماعه فان كانت اذلك علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع عيئنه وعلى الجاني الدية تامة لا حكومة معها لان ذهاب الجماع انما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشئ قائم كالكلام باللسان مع الرقبة ولكر لو أشل ذكره بالكسر أو قطعه به كانت عليه دية وحكومة لانها جناية على صلب فولدت على شئ قائم غير الصلب (قال الشافعي) وان لم يكن لذلك علامة تدل عليه وقال أهل العلم به ان معلوما أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب وكان ان تربص وقتا من الاوقات فلم تنتشر آله قال أهل العلم به لا تنتشر تركه الى ذلك الوقت فان قال لم تنتشر حلف وأخذ الدية وان لم يكن له وقت وقيل هذا قد يذهب ويأتي حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع وانما يكون له الدية في ذهاب الجماع اذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب فاذا لم يكن معلوما عند أهل العلم فله حكومة لازمة ولو كسر الصلب قبل الذكرك حتى يصير لا يجامع بحال فعليه دية في الذكرك وحكومة في الصلب ان لم ينعه المشي بحال

(النواقض في العظام) قال الشافعي واذا ضرب الرجل الرجل فانفذ لجه وعظمه حتى بلغت ضربته المخ أو خرقت العظم حتى خرجت من الشق الآخر ففيها حكومة لانتلث عقل العضو لانتلاه كانت الحكومة أقل من ذلك أو أكثر وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل منه أو أشطاه حتى يخرج منه وينكسر فينبت مكانه عظم غيره كانت فيه حكومة

(ذهاب العقل من الجناية) قال الشافعي رحمه الله وان كسر رجل عظاما من عظام رجل أو جنى جناية عليه ما كانت الجناية فاذهب عقله كانت عليه الدية ولم يكن عليه بالجناية التي كانت سبب ذهاب العقل أرش الا ان يكون أرشها أكثر من الدية فيكون فيها الا أكثر من الدية وأرشها وذلك مثل أن يقطع يديه ويشجبه مأمومة أو يباله بجائفة فيكون عليه دية وثلث ولو جنى عليه جناية فنقصت عقله ولم تذهب أو أضعفت لسانه أو أورثته فرعا كان فيها حكومة يزداد فيها بقدر ما ناله ولو جنى عليه جناية في غير يده فأشلت يده كان فيها نصف الدية وأرش الجناية كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث وفي أشلال اليد النصف وان شلت رجله مع يده كانت في اليد والرجل الدية وفي المأمومة ثلث النفس لانها جناية لها حكم معلوم أهلكت عضوين لهما حكم معلوم ولو أصابه بمأمومة فأورثته جنيبا أو فرعا أو غشيا إذا فرغ من رعد أو غيره كانت فيها مع المأمومة حكومة لادية وإذا جنى عليه فذهب عقله ففي ذهاب عقله الدية وان كان مع ذهاب عقله جنى عليه جناية لها أرش معلوم فعليه أرش تلك الجناية مع الدية في ذهاب العقل ولو صاح عليه أو دعره بشئ فذهب عقله لم يبن لي أن عليه شيئا انا كان المصيح عليه بالغاي عقل شيئا وكذلك لو صاح عليه وهو راكب دابة أو جدارا فسقط فمات أو أصابه شئ لم يبن لي أن على الصائح شيئا ولكن لو صاح على صبي أو معتوه لا يعقل أو فرعه فسقط من صحته ضمن ما أصابه وكذلك لو ذهب عقل الصبي ضمن ديتة والصياح في الصبي والمعتوه اذا كانت منه جناية يضمنها الصائح لانهم لا يفرقان بين الصياح وغيره ولو عدا رجل على بالغ يعقل بسيف فلم يضربه به ودعره دعره أذهب عقله لم يبن لي أن عليه دية من قبل أن هذا لم تقع به جناية وأن الاغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل ولو أن رجلا عدا على رجل بسيف ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من طهر بيت يراه فمات لم يبن لي أن يضمن هذا

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحدهما كان اذا ابتداء الصلاة وقال الاخر كان اذا افتتح الصلاة قال وجهته وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيضا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت قال أحدهما وأنا أول المسلمين وقال الآخر وأنا من المبشرين (قال الشافعي) رحمه الله ثم يقرأ القرآن بالتعوذ ثم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا أتى عليها قال آمين وبقول من خلفه ان كان اماما يرفع صوته حتى يسمع من خلفه اذا كان يجهر بالقراءة * اخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال جاءت الخطابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا لانزال سفرا كيف نصنع بالصلاة فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تسبيحات ركوعا وثلاث تسبيحات سجودا . أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان يوم الجمعة جلس على أبواب المسجد (٣) وذكر الحديث . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن

(٣) قوله وذكر الحديث هكذا في النسخ ولم يتقدم لنا هذا الحديث ذكر وعبارة الام اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على مناسكهم الاول فالاول فاذا خرجوا طوبوا الى ربهم واستمعوا لحياتهم

ديته لانه ألقي نفسه وكذلك لو ألقي نفسه في ماء فغرق أو نار فاحترق أو برد فمات وإن كان أعشى أو بصيرا فوقع فيها يخنق عليه مثل حفرة خفية أو شئ خفي أو من ظهر يبت فانخسف به فمات ضمنت عاقلة الطالب ديته لانه اضطره الى هذا ولم يحدث الميت على نفسه ما تسقط به الجناية عن الجاني عليه وكذلك لو عرض له بدب يطلبه اباه أو أسدفا كده أو فحل فقتله أو لص فقتله لم يضمن الطالب شيئا لأن الجاني عليه غيره

(سلخ الجلد) قال الشافعي رحمه الله ولو أن رجلا سلخ شيئا من جلد بدن رجل فلم يبلغ أن يكون جائفة وعاد الجلد فالتأم أو سقط الجلد فنبت جلد غيره فعليه حكومة فإن كان عدا أو استطيع الاقتصاص منه اقتص منه والا فديته في ماله وإذا برأ الجلد معيارا في الحكومة بقدر عيب الجلد مع ماله من الالم ولو كان هذا في رأسه أو الجسد أو فيهما معا أو في بعضهما فنبت الشعر كانت فيه حكومة أن كان خطأ لا يبلغ بهادية وإن لم ينبت الشعر غير أنه إذا لم ينبت الشعر زيد في الحكومة بقدر الشين مع الالم ولو أفرغ رجل على رأس رجل أو لحية حيا أو نتفهما ولم تنبأ كانت عليه حكومة يزاد فيها بقدر الشين ولو نبأ أرق عما كانا أو أقل أو نبأ واقرين كانت عليه حكومة ينقص منها إذا كانت أقل شينا ويزاد فيها إذا كانت أكثر شينا ولو خلقه حلاق فنبت شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شيء والحلاق ليس بجناية لأن فيه نسكا في الرأس وليس فيه كثير ألم وهو وإن كان في اللحية لا يجوز فليس فيه كثير ألم ولا ذهاب شعر لانه يستخلف ولو استخلف الشعر ناقصا ولم يستخلف كانت فيه حكومة ولو أن رجلا خلق غير شعر الوجه والرأس فلم ينبت أي موضع كان الشعر أو من امرأة كانت فيه حكومة بقدر قلة شينه وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطن الأنة آثم إن كان أفضى الى أن ترى عورته وكذلك هو من امرأة الأنة لا يحل للرجل أن يمس ذلك من امرأة ولا يراه إلا أن تكون زوجته وكذلك ما خلق من رقابهما من دون منابت شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل وإن كانت لحية رجل منشرة في خلقه خلقها رجل فلم تنبأ كانت عليه فيها حكومة وما قلت من هذا فيه حكومة فليست فيه حكومة أكثر من الحكومة في خلافه وانما قلت أن في شعر البدن إذا لم ينبت حكومتها دون الحكومات في الرأس واللحية إذا ذهب الشعر لأن أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في البدن لأن نبات الشعر أصح وأتم له وإذا ضرب رجل رجلا ضربه باليد ذهب له شعرا أو لم يغيره بشرا غير أنه آثم فلا حكومة عليه فيه ويعزر الضارب (قال الشافعي) وإن غير جلده أو أثر به فعليه حكومة لأن الجناية قائمة ولو خلقت لامرأة لحية وشاربان أو أحدهما دون الآخر خلقهما رجل أدب وكانت عليه حكومة أقل منها في لحية الرجل لأن اللحية من تمام خلقه الرجل وهي في المرأة عيب إلا أني جعلت فيها حكومة للتعدي والالم (قال أبو يعقوب) هذا إذا لم ينبت أو نبث ناقصا فما إذا نبث ولم يكن قطع من جلدهما شيء فليس عليه إلا التعزير (قال الربيع) وأنا أقول به

قطع الأظفار قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع الرجل ظفر رجل عمدا فإن كان استطاع فيه القصاص اقتص منه وإن لم استطع منه القصاص ففيه حكومة فإن نبث صمغا غير مشين ففيه حكومة وإن نبث مشينا ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبث غير ناقص ولا مشين وإن لم ينبث ففيه حكومة أكثر من الحكومة قبله ولا يبلغ بالحكومة دية أعملة ولادية قد رما تحت الظفر من الأعملة لأن الظفر لا يستوظف الأعملة فلا يبلغ بحكومته أرشه لو قطع ما تحته من الأعملة

نغم الرجل وخنقه قال الشافعي رحمه الله ولو خنق رجل رجلا أو غمه ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه فيه غرم وعزير ولا حبسه فقطع به في ضيقته ولا يناله في يديه بشئ ولم يمنع طعاما ولا شرا بافقد آثم ويعزر ولا غرم عليه وكل ما ناله من خدش أو أثر في يديه يبقى ففيه حكومة وإن كان أثر يذهب مثل الخصرة من اللطمة

الحكومة . قال الشافعي رحمه الله الجنايات التي فيها الحكومة كل جناية كان لها أثر باق جرح أو

والجراح التي لا تدرك يديه كالمهدي بفرقة ثم الذي يابسه كالمهدي كبشاعتي ذر الدجاجة والبيضة اه كتبه مصححه خدش

خدن أو كسر عظم أو ورم باق أو لون باق فاما كل ضرب ورم أو ورم فلم يبق له أثر فلا حكومة فيه وكل ما قلت فيه حكومة فالحكومة فيه من وجودها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحا دون الموضحة فيسبرأ كالمجروح فاقد رده من الموضحة ثم أنظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة فان قال أهل العلم به جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة فان قالوا أكثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا أنه موقعه من الموضحة في الالم وبطء البرء وما أشبهه (قال الشافعي) وان قالوا لا تدري لم يغب العظم وأنه قد يكون دونه لحم كثير وقليل كم قدرها من الموضحة قيل احتاطوا فان قلتم لا شك في أنها نصف موضحة وقد تشك في أن تكون ثلثين لأنها تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشك شيء (قال الشافعي) وإذا شان الوجه أو الرأس جرح نظري الجرح كما وصفت ونظري الشين مع الجرح فان كان الشين أكثر ارش من الجرح أخذ بالشين وان كان الجرح أكثر ارش من الشين أخذ بالجرح ولم يزد للشين شيء وان قيل الشين أرش موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيئا ما كان الشين وانما منعي ان أبلغ به موضحة أن الموضحة لو كانت فشان لم يزد على أرش موضحة فاذا كان الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن يبلغ الشين مع الجرح دون موضحة أرش موضحة وان كان الضرب لم يجرح وبقى منه شين فهكذا أولا يؤخذ للشين شيء إلا أن يكون شين لا يذهب بحال أو ينال اللحم بما يحشفه أو يفجر منه شيئا أو يجرحه فان جرحه في الرأس أو الوجه جرحا دون الموضحة قيل لاهل البصر بذلك قدر والذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا فان قلتم لا تشك في أنها نصف موضحة وقد تشك في أن تكون ثلثين لأنها تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشك شيء واذا كان هكذا أخذه أرش وان سود اللون أو خضره سوادا يبق أو خضرة كذلك فشان الوجه سئل أهل العلم فان قالوا صار الى هذا يموت من اللحم أخذ للشين فيه أرش وان قالوا هذا مشكل وان بلغ مدة كذا ولم يذهب لم يذهب أبدا ترك الى تلك المدة فان لم يذهب أخذه أرش ومتى أخذه شيء مما وصفت غير أن الجرح الذي يعلم انه لا يذهب ارشاهم ذهب رد الارش الذي أخذه وما قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحرمة والمملوك والمملوكة والذمي والذمية يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في ثمن المملوك ويحتفي دية كل واحد من الاحرار بقدرها فيجحد في دية المجوسي بقدر الموضحة وفي دية المرأة بقدر موضحتها وكذلك النصراني واليهودي وكذلك الحرفي كوفي موضحته ومادون موضحته بقدر دية كان دية ثمنه كما تكون قيمة المملوك ثمنه واذا كان الجرح في غير الرأس والوجه في عضوفه أرش معلوم فليس في جرحه اذا التأم الا قدر الشين الباقي بعد الثامه من قبل أنه ليس في جراح الجسد قدر معلوم الا الجائفة تخوف تلفها واذا بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره وذلك مثل أن يجرح في أظفلة من أطراف أصابع يديه أو رجله أو ينزع له ظفرا فيكون أرش الشين فيها أكثر من دية الأظفلة فلا يبلغ به دية أظفلة لأنه لو قطع أظفلة وشانته لم يزد على قدرها فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها ولو كان الجرح في وسط الاكمل أو أسافلها وكان قدر شينه أكثر من أرش أظفلة لم يبلغ به أرش أظفلة كما وصفت وان كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر من أرش الكف أو القدم لم يبلغ به أرش كف ولا قدم لانهما لو قطعنا فشاننا لم يزد على ارشهما بالشين شيئا فلا يبلغ بمادون قطعهما من الجناية عليهما أرش قطعهما ولا شلها وهكذا ان كان في الذراع أو العضد أو الساق أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل تامة ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان فيه ما شان المجروح لا يبلغ به دية المجروح للشين ان كان حرا ولا قيمته ان كان عبدا لان في قطع اليدين الدية فان قال قائل فكيف حددت في الشين الذي تواريه الثياب فقلت يبلغ به مادون الدية فجعلته في الوجه الذي يبدو الشين فيه أقبح محدودا بموضحة وهي نصف عشر الدية قلت لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لاجرح فيه أرش جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بموضحة ما أبلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها

عطاء بن أبي رباح قال قلت لأبي عباس أقصر الى عرقه قال لا ولكن الى جدة وعسفان والطائف وان قدمت على أهل أو ماشية قائم (قال) وهذا قول ابن عمر وبه نأخذ * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب ذكر الله عز وجل القصر في الخوف فاني القصر في غير الخوف فقال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته * أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن أيوب بن أبي عتبة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فمابين مكة والمدينة آمننا لا يخاف الا الله فصلى ركعتين قال الا صم أظنه سقط من كتابي

فحدث لو كان في موضعها أقل منها بان لا يبلغ به قدرها لانه لا يجوز أن يبلغ به الملم يبلغها من الشين ، وكذلك قلت في كل جرح وشين بعضه قدر ولم أحدا لديات على شين موضحة ولا ألم ألا ترى أن في الاذن نصف الدية وفي اليد نصف الدية وليست منفعة الاذن والشين ذهابا قريبا من منفعة اليد والشين ذهابا ألا ترى أن في الاغلة ثلاثا من الابل وثلاثا وفي الموضحة نجس من الابل وفي الهاشمة عشر وذهب الاعملة أشين وأضر من موضحة وهاشمة ومواضع وهو أشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبدا ما نقص الشين كما يكون ذلك في متاع جنى عليه فنقص به بعيب دخله (قال الشافعي) وإذا كسر عظم من العظام ثم جبر على غير عظم ففيه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف ان كان فيه وان جبر على عظم أو شين غير العظم ففيه حكومة على ما وصفت لا يبلغ به الدية العظم لو قطع كان بكسر أغلة أو بكسر ذراع ولا يبلغ بحكومة شين الاغلة أرش أغلة ولا بحكومة للذراع أرش يد وهذا هكذا (١) في القخذ والساق والقدم والانف والقخذ فاما الضلع اذا كسر وجبر فلا يبلغ به دية جائفة لان أكثر ما فيه ان يصير منه الجائفة

(التقاء الفارسين) قال الشافعي رحمه الله وإذا اصطدم الراكان على أي دابة كان كل واحد منهما فاما معا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل ان كل واحد منهما ما جان على نفسه وعلى غيره وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فتبطل جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره كما لو جرح نفسه وجرحه غيره كان على الجارح نصف الدية لانه مات من جنايته وجناية غيره وهكذا القوم يرمون بالمنجنيق معافير جمع الحجر عليهم فيقتل منهم رجلا فان كانوا عشرة فقدمت من جنايته على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دية من الذين رموا بالمنجنيق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحدا راكبين على فيل والآخر على كبش أو كانا على دابتين سواء ومتفاوتين وان ماتت دابتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابة صاحبه ولو اصطدم الفارس والراجل كانا كالفارسين يصطدمان وكذلك الراجلان يصطدمان وسواء كانا أعين أو صميين أو أحدهما أعى والآخر صحيح يضمن الاعى من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلتم مادابتهما أو غلبت احدهما أو لم تغلبهما ولا واحد منهما وكذلك لو تقهقرت بهما دابتهما فرجعت كل واحدة منهما على عقبها فاصطدما فانا أو فعلت هذا دابة أحدهما وكان الآخر مقبلا على دابته ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا ضمن عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت وكان نصف دية الحر في عتق العبد فان كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حر دفع الى سيد العبد فان كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيدته وان كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيد العبد (قال الربيع) اذا كانا حين فاما اذا مات العبد فان الجناية في رقبته ولا شيء على سيده وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر ان كان مثل نصف دية أو أقل لان قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حيا فيتبع بالجناية فاما اذا كان زائدا على نصف (٢) قيمة الحر فهو رد على سيده ومتى أخذ (٣) من نصف قيمة العبد رجع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قتلهم فان عجزت قيمة العبد فلا شيء لهم (قال الشافعي) واذا كان المصطدمان عبيدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانيين جميعا قد ماتا ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمعتوهان والاعميان والبصيران وأن يكون أحدهما معتوها والآخر عاقلا أو أحدهما صبيا والآخر بالغيا اذا كانا راكبي

(١) قوله في القخذ كذا في بعض النسخ وهو مكرر مع القخذ بعده وفي نسخة في العبد ولعلها محرفة عن العضد وحرره (٢) قوله قيمة الخ كذا في النسخ ولعل قيمة محرفة عن دية (٣) قوله من نصف لعل من زائدة من النسخ أو سقط مجرور وهو العاقلة أو نحوه كتبه مصححه

ابن عباس أخبرني ابن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان اذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال واذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر قال وأحسبه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في التشهد أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة العصر فأتى المسوذن أبا بكر

الدابتين بأنفسهما أو جلهما عليهما أو إياهما في النسب أن لم يكن لهما أب فان كان جلهما أجنبيان ومثلهما لا يضبط الدابة قديمة من أصابا على عاقلة الذي جلهما لأن جلهما عدوان عليهما فيضمن ما أصابا في جله (قال الشافعي) واصطدام الرجلين عمدًا وخطأ سواء إلا في المأثم ولا قود في الصدمة وهي خطأ عمد تحملها العاقلة والدية فيها إذا كانا مقبلين مغلظة وإذا كانا مدبرين وحرنت بهما دابتاهما واصطدام مدبرين غير مقبلين عامدى الصدمة فنصف دية مغلظة وإن كان أحدهما مقبلا فنصف دية الذي أقل مغلظة ونصف دية إذا كان مات من صدمته وصدمة مدبر غير مغلظة

(صدمة الرجل الآخر) قال الشافعي وإذا كان الفارس أو الراجل واقفا في ملكه أو غير ملكه أو مضطجعا أو راقدًا فصدمة رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن ينحرف أو لا يبصر ولا يقدر على أن ينحرف أو أعى لا يبصر فسواء دية المصدوم مغلظة على عاقلة الصادم (قال الشافعي) ولومات الصادم كانت دية هدر الاله جنى على نفسه ولو أن الواقف انحرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمة فانا مصطدمين فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه لأنه فعل في التحرف ولو كان تحرفه موليا عنه فكان الفارس أو الراجل الصادم له كان كهو لو كان واقفا فتضمن عاقلة الصادم دية ولومات الصادم كان دية هدر الاله جنى على نفسه وإذا ماتت الدابتان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحدة منهما على الصادم لأن العاقلة لا تضمن ثمن دابة

(اصطدام السفينتين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم السفينتان فكسرت أحدهما الأخرى ومات من فيهما وتلفت حولتهما أو ماتت منهما أو مما فيهما أو من أحدهما فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين إما أن يضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره أو لا يضمن بحال إلا أن يكون يقدر أن يبصر فيها بنفسه ومن يطيعه فلا يبصر فيها وإما إذا غلبته فلا يضمن ومن قال هذا القول قال القول الذي يبصر فيها في أنها غلبته ولم يقدر أن يبصر فيها أو غلبته ربح أو موجه وإذا ضمن ضمن غير النفوس في ماله وضمت النفوس عاقلة إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عنقه وسواء كان الذي يلي تصريفاها مالكا لها أو موكلا فيها أو متعديا في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعديا فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت وهكذا ان صدمت ولم تصدم أو صدمت وصدمت فأصابت وأصابت فسواء من ضمن راكبها بكل حال ضمنها وإن غلب أو غلبا ومن لم يضمن إلا من قدر على تصريفاها فتر كها ضمن الذي لم يغلب على تصريفاها وجعله كعامد الصدم ولم يضمن المغلوب (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة بغير أن يعمد بها الصدم لم يضمن شيئا مما في سفينته بحال لأن الذين فيها دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض لراكبي السفينة ما يخافون به التلف عليها وعلى من فيها أو ما فيها أو بعض ذلك فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجا أن تخف فتسلم فإن كان ما ألقى لنفسه فإله ألتف فلا يعود بشئ منه على غيره وإن كان بعض ما ألقى لغيره ضمن ما ألقى لغيره دون أهل السفينة فإن قال بعض أهل السفينة لرجل منهم ألقى متاعك فإله لم يضمن له شيئا لأنه هو ألقاه وإن قال ألقاه على أن أضمنه فإذن له فألقاه ضمنه وإن قال ألقاه على أن أضمنه وركاب السفينة فإذن له بذلك فألقاه ضمنه له دون ركاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضمانه معه فإن خرق رجل من السفينة شيئا أو ضربه فأنشق أو أنشق ففرق أهل السفينة وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديات ركباتها عاقلة وسواء كان الفاعل هذا بها مالكا للسفينة أو القائم بأمرها أو راكبا لها أو أجنبيا مرتبها

(جناية السلطان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام السلطان حردا من قطع أو حرق أو حذر ناليس برجم على رجل أو امرأة عبدا أو حرقات من ذلك فالحق قتله لأنه فعل به ما لزمه وكذلك إن اقتص منه في جرح يقتص منه من مثله وإذا ضرب في خمر أو سكر من شراب بنعلين أو طرف ثوب أو بدأ ما أشبهه ضرب بايحيط به العلم أنه لا يبلغ أربعين أو يبلغها ولا يجاوزها فإلت من ذلك فالحق قتله وما قلت

فتقدم أبو بكر وجاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأكثر الناس
التصفيق وكان أبو بكر
لا يلتفت في صلاته فلما
أكثر الناس التصفيق
التفت فرأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأشار
إليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن كما أنت
فرقع أبو بكر يديه
حمد الله على ما أمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم استأخر وتقدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قضى صلاته
قال مالي رأيتكم أكثرتم
التصفيق من نابه شيء في
صلاته فليسبح فاتمه إذا
سبح التفت إليه فأنما
التصفيق للنساء
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء
حدثنا سفيان بن عيينة
عن زيد بن أسلم عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنهما قال دخل رسول الله

يقر السلطان أنه مات من فقد ما منعه وإن حبسه مدة يمكن أن يموت فيها من حبسه عطشا أو جوعا فمات ضمنه إذا ادعى ورثته أنه مات من فقد ما منعه وكذلك لو أخذه فذ كرجوعا أو عطشا فحبسه مدة يمكن أن يموت (١) من أتت عليه فيها من ذلك كرمثل جوعه أو عطشه وكذلك لو حبسه فجرده ومنعه الأذنية في برد أو حر فإن كان البرد والحر مما يقتل مثله فمات ضمنه وإن كان مما لا يقتل مثله لم يضمنه من قبل أنه قد يموت فجاءه من غير مرض يعرف ولا يضمنه حتى يكون الأغلب أنه مات بغيره أيا مدة يموت من منع مثل ما منعه فيها فإذا كان لرجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكلها فأمر السلطان بقطع عضو الذي هي فيه والذي هي به لا يعقل إمام صبي وإمام مغلوب على عقله أو عاقل فأكرهه على ذلك فمات فعلى السلطان القود في المكروه إلا أن تشاء ورثته أن يأخذوا الدية وقد قيل عليه القود في الذي لا يعقل وقيل لا قود على السلطان في الذي لا يعقل وعليه الدية في ماله (قال أبو يعقوب) والصبي مثل المعتوه (قال الشافعي) فأما غير السلطان يفعل هذا فيقادمه إلا أن يكون ذلك أباصبي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الدية ويدبر عنه القود بالشبهة ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفض فأمر السلطان بهما فعذرا فما لم يضمن السلطان لانه قد كان عليهما أن يفعلا إلا أن يعذرهما في حر شديد أو برد شديد يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلة ديتهما ولو أكره السلطان رجلا على أن يرق نخلة أو ينزل في بئر فرقى أو نزل فسقط فمات ضمنه السلطان وعقلته عاقلة وكذلك لو كلفه أن يفعل شيئا قد يتلف من فعل مثله ولو كلفه أن يمسي قليلا في أمر يستعين السلطان في مثله فمات لم يضمن لأن الأغلب أن هذا الأعمات من مثله إلا أن يقر السلطان بأنه مات منه فيضمنه في ماله أو يكون معلوما أنه إذا فعل مثل ما كلفه كان الأغلب أن ذلك يتلفه وإذا كان هذا هكذا ضمنه السلطان وقد قيل يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبدا محجورا فأما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره السلطان عليه رجلا فمات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه

(مسيرات الدية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية قال ابن شهاب وكان أشيم قتل خطأ (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد في أن يورث الدية في العمد والخطأ من وورث ما سواها من مال الميت لأنها تملك عن الميت وبهذا أخذ فنورث الدية في العمد والخطأ من وورث ما سواها من مال الميت وإذا مات المجنى عليه وقد وجبت دية فمن مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلا جنى عليه في صدر التمار فمات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فمات ابن الذي عاش بعده ساعة قائم في دية كما ثبت في دين لو كان لأبيه وكذلك أمراته وغيرهما من يرثه إذا مات ولو مات وله ابن كافر فأسلم بعد وفاته بقليل لم يرث منه شيئا لأن أباه مات وهو غير وارث له وكذلك لو كان عبدا فعتق أو كانت امرأته كذلك ولو نكح بعد الجناية ثم مات ورثته أمراته

(عفو المجنى عليه في العمد والخطأ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا جنى الرجل جناية خطأ فعفا المجنى عليه أرش الجناية فإن لم يميت من الجناية فالعفو جائز وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي وصية لغیر قاتل لأنها على عاقلة ولو كان الجاني مسلما من لا عاقلة له كان العفو جائزا لأنها على المسلمين ولو كان الجاني نصرانيا أو يهوديا من أهل الجزية كان العفو جائزا من قبل أنها على عاقلة فإن كان الجاني ذميا لا يجزى على عاقلة له الحكم أو مسلما أقر بجناية خطأ فالدية في أموالهما معا والعفو باطل لأنها وصية لقاتل وللورثة أخذها بها ولو كان الجاني عبدا فعتق المجنى عليه ثم مات جاز العفو من الثلث لأنها ليست بوصية

(١) قوله من أتت الح كذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

محمد بن عمار بن عمرو بن
خزم عن محمد بن إبراهيم
ابن الحرث التيمي عن أم ولد
لإبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف عن أم سلمة أن
أمرأة سألت أم سلمة
فقلت إني امرأة أطميل
ذيلي وأمشي في المكان
القدر فقلت أم سلمة
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يطهره ما بعده
* أخبرنا مالك بن أنس
عن عامر بن عبد الله بن
الزبير عن عمرو بن سليم
الزرق عن أبي قتادة
الأنصاري رضي الله
عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلي
وهو حامل أمامة بنت أبي
العاص وهي بنت بنت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإذا سجد وضوءها
وإذا قام رفعها
* وأخبرنا سفيان بن
عيينة عن عمرو بن دينار
عن جابر بن عبد الله أن
معاذا أم قومه في العمة
فاقتع سورة البقرة فتخى
رجل من خلفه فصلى
فذكر ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لمعاذ

للعبد اتماهي وصية لمولاه ولو كان المجنى عليه خطأ فقال قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفوا عن المال حتى يتبين أنه أراد بعفوه الجناية العفو عن المال لأنه قد يرى أن له فصا صا وكذلك لو قال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث منها وعليه البين أن كان حيا ما عفا المال الذي يلزم بالجناية وعلى ورثته أن كان ميتا البين هكذا على علمهم ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه من الارش والجناية كان عفوا عن الكافر لأنه ليست له عاقلة يجري عليها الحكم وعن أقرب الجناية خطأ ولم يكن عفوا عن العاقلة إلا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرش الجناية أو ما يلزمه من ارش قد عفوت ذلك عن عاقلة لا ترى أنه لا يلزمه من ارش الجناية شيء فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفوا ولا يكون عفوا في هذا خاصة الإجماع وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزم لي على عاقلة في أرش جنائي أو ما يلزم من ارش جنائي أن كان ممن لا تعقله العاقلة ولو كانت الجناية جرحا فعضا أرشه عفوا صحيحا ثم مات من الجراح ففيها قولان أحدهما أنه يجوز العفو في أرش الجناية ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرش الجرح كأن الجرح كان يدافعها أرشها ثم مات فيجوز العفو في نصف الدية من الثلث ويؤخذ نصفها والثاني أنه لا يجوز إذا كان العقل يلزم القاتل لأن الهبة البتة في معاني الوصايا فلا تجوز لقاتل فإن كانت الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر فعضا أرشها ثم مات جاز العفو من الثلث لأنه قد عفا الذي وجب وأما كنه منه (قال) وإذا جرح المحجور عليه بالغ أو معتوها أو صبيا فعضا أرش الجرح في الخطأ لم يجز عفوه وكذلك في الجرح الذي لا يكون فيه القود وإن عفا القود جاز عفوه فيه فإن عفادته في الخطأ عن عاقلة قاتله فهي وصية لغير قاتل فمن أجاز وصيته أجاز هذا العفو في وصيته ومن لم يجزها لم يجز هذا العفو بحال

(القسامة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا شمس الدين الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبرنا رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خير من جهنم أصابهما فتفرقا في حوائجهما فأتى محيصة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأتى يهود فقال أتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فاقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محيصة يتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحيصة كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا إليه أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (١) قال الشافعي أخبرنا الثقفى قول حدثني يحيى بن سعيد وأخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل عني حديث مالك إلا أن ابن عيينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصار بين في الاعمان أم يهود فيقال في الحديث أنه قدم الانصار بين فنقول فهو ذلك أو ما أشبه هذا (قال الشافعي) وبهذا نقول فإذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالقسامة حكمنا بها وجعلنا فيها الدية على المدعى عليهم فإذا لم يكن مثل ذلك السبب لم يحكم بها فان قال قائل وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كانت خيبر دار يهود التي قتل فيها عبد الله بن سهل محض لا يخطأهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر ووجد

(١) في الموضع هذا حديث ما نصه قال مالك الفقير هو البئر اه كتبته مصححه

أفتان أنت أفتان أنت
أقر أبسورة كذا وسورة
كذا * أخبرنا سفيان
ثنا أبو الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله وقال في
حديث آخر قال
سفيان فذكرت ذلك
لعمرو فقال هو نحو
هذا * أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا كان
أحدكم يصلي للناس
قل يخفف فإن فيهم
السكران والضعيف وإذا
كان يصلي لنفسه فليطل
ما شاء * أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
عن عطاء قال كنت
أسمع الأئمة وذكريان
الزبير ومن بعده
يقولون آمين ويقول من
خلفهم آمين حتى إن
للمسجد للجنة أخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
المجيد الثقفى عن أيوب
ابن أبي عمير السخيتاني
عن نافع مولى ابن عمر
قال كان ابن عمر يقرأ
في السجدة حسبه قال

قتل قبل الليل فكاد أن يغلب على من هلك هذا أنه لم يقتله إلا بعض يهودا إذا كانت دار قوم مجتمعة لا ينقطع عنهم غيرهم وكلوا أعداء للقتول أو قبيلته ووجد القتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلهم القسامة وكذلك إذا كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم أنه كما يدعى المدعى على جماعة أو واحد وذلك مثل أن يدخل نفر بيتا فلا يخرجون منه إلا وبينهم قتل وكذلك أن كانوا في دار ووجدتهم أو في صحراء ووجدتهم لأن الأغلب أنهم قتلوه أو بعضهم وكذلك أن يوجد قتل بعصراء أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر إلا رجل واحد مختضب بدمه في مقامه ذلك أو يوجد قتل فتأتى بينة متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتسواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعتدل في الشهادة أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما يدعى ولي الدم أو شهد من وصفت وادعى ولي الدم ولهم إذا كان ما يوجب القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن يحلفوا على واحد منهم أو أكثر فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جلة القتل جاز أن يقسم عليه وحده وعلى غيره من أمكن أن يكون في جلتهم معه (٣) دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة وكذلك لا تجب القسامة في أن يوجد قتل في قرية يختلط بهم غيرهم أو يمر بهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من يمر بولقبه وإذا وجبت القسامة فلاهل القتل أن يقسموا وأن كانوا غيبا عن موضع القتل لانه قد يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بينة تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون شهادة بقطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستبانت ويقبل إيمانهم متى حلفوا (٤) من يقسم ويقسم فيه وعليه قال الشافعي رحمه الله يحلف في القسامة الوارث البالغ غير المألوف على عقله من كان منهم مسلما أو كافرا عدلا أو غير عدل ومحجورا عليه والقسامة في المسلمين على المشركين والمشركون على المسلمين والمشركون فيما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف لأن كلا ولي دمه ووارث دية المقتول وماله إلا أن لا تقبل شهادة مشرك على مسلم ولا تستدل بقوله بحال لأن من حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق بشهادة المشركين (قال الشافعي) وليد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار أو عبيدهم غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم والديات في رقاب العبيد ودية العبد عنه ما كان وإذا وجبت القسامة في عبد ما ذون له في التجارة أو غير ما ذون له فيها سواء والقسامة لسيد العبد وليس للعبد قسامة لانه ليس بمالك وكذلك المدبر والمذبرة وأم الولد لأن كل هؤلاء لا يملك والقسامة لساكناتهم دونهم وإن كان للساكن عبد فوجب له قسامة أقسم لانه مالك فإن لم يقسم حتى يجزى لم يكن له أن يقسم وهو مملوك وكان لسيدته أن يقسم وعجزه كونه ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيدته باليراث فحاله كحال رجل في هذا وجبت له في عبد له أو ابن أو غيره قسامة فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية لأنهم يقومون مقامه ويملكون ماله ومن قتل عبد الأم ولد فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى بثن العبد لهما تقسم وأقسم ورثته وكان لها ثمن العبد وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا أيمان المدعى عليهم ولو وجبت القسامة لرجل في عبده فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة فإن تاب أقسم وإن مات أو قتل على الردة بطلت القسامة لانه لا وارث له إنما يؤخذ ماله فنيا ولو أمره مرتدا فاقسم استحق الدية فإن أسلم كانت له وإن مات قبل الإسلام قبضت فباغنه ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه ثم ارتد قبل يقسم كان الجواب فيها كالجواب في العبد للحاكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية فإن تاب دفعها إليه وإن مات على الردة قبضها فباغنه ولو كان ابنه جرح فلم يمت حتى ارتد أبوه ثم مات الابن بعد رد الأب لم يكن الأب له وارثا ولم يكن له أن يقسم وأقسم ورثة الابن سوى الأب ولو رجع الأب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء ولو جرح رجل

(٣) قوله دعوى الخ كذا في النسخ وفي المقام دقة فانظر كتبه مصححه

في العمة إذا زلزلت
الأرض فقرا بأبام القرآن
فلما أتى عليها قال بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم قال
فقلت إذا زلزلت قتال
إذا زلزلت

(ومن كتاب الامامة)
أخبرنا الأصم أخبرنا
الريبع أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن أبي الرناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال والذي نفسي
بيده لقد هممت أن أمر
بحطب فيحطب ثم أمر
بالصلاة فيؤذن بها ثم
أمر رجلا فيؤم الناس
ثم أختلف إلى رجال
فأحرق عليهم بيوتهم
والذي نفسي بيده لو
يعلم أحدكم أنه يجحد
عظما سمينا أو حر مائتين
حسنتين لشهد العشاء
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن حرملة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال بيننا وبين المنافقين
شهود العشاء والصبح
لا يستطيعونهما أن يحجوا

ثم ارتدقات مرتدا ووجبت فيه القسامة بطلت القسامة لانه لا وارث له ولو جرح ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل يموت ثم مات كانت فيه القسامة لانه موروث (قال الشافعي) ولو جرح عبدا فاعتق ثم مات حرا وجبت فيه القسامة لورثته الاحرار وسيد المعتق بقدر ما يملك سيده المعتق مما وجب في جراحه وقدر ما يملك الورثة سهماتهم من ميراثه كان سيده ملك بجراحه ثلث دية حرق فحلف ثلث الايمان والورثة ثلثها بقدر مواريتهم فيها ولا تجب القسامة فيمادون النفس واذا أصيب رجل بموضع تجب فيه القسامة فمات مكانه ففيه القسامة وان أصيب في ذلك الموضع بجرح ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات ففيه القسامة وان كانت تقبل وتدبر وان لم يلتئم الجرح لم يكن فيه قسامة وان مات وقال ورثته لم يزل صاحب فراش حتى مات وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر والقول قول ورثته ولهم القسامة الا ان يأتي الجاني بينة أنه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فتسقط القسامة وانما جعلت القول قول الورثة في أنه كان صاحب فراش (١) وذلك لانه ليس بدمن القسامة على النفس ان فلانا قتلها اذا كان لها سبب يوجب القسامة ولو قال ورثة الميت لم يزل من رضامن الجرح حتى مات فقال المدعي عليه انه مات من غير الجرح أو قالوا ذلك في رجل قامت له بينة أو اعترف رجل بأنه جرحه جرحا عمدا أو خطأ وقامت لهم بينة في هذا بانه لم يزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الايمان في الاول والاخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية وفي الجناية العمد التي قامت بها البينة أو اقربها الجاني القود اذا أقسموا لمات منها ومن أوجبته دية نفس يمين أو أوجبته له أن يبرأ من نفس يمين لم يستحق هذا ولم يبرأ من هذا بأقل من خسين عينا والأيمان في الدماء خلاف الايمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق يمين وفي الدماء خسون عينا بما أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة فلم يجز في يمين دم يبرأها المحلف ولا يأخذ بها المدعي أقل من خسين عينا والله أعلم (الورثة يقسمون) قال الشافعي واذا قتل الرجل فوجبت فيه القسامة لم يكن لاحد أن يقسم عليه الا أن يكون وارثا كان قتله عمدا أو خطأ وذلك أنه لا تملك النفس بالقسامة الا دية المقتول ولا يملك دية المقتول الا وارث فلا يجوز أن يقسم على ما لا يستحقه الا من له المال بنفسه أو من جعل الله تعالى له المال من الورثة (قال الشافعي) ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دين وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فسأل أهل الدين أو الموصي لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم وذلك أنهم ليسوا المجني عليه الذي وجب له على الجانبين المال ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ماله بقدر ما فرض له منه (قال الشافعي) ولو ترك القتل وارثين فاقسم أحدهما فاستحق به نصف الدية أخذها الغرماء من يده فان فضل منها فضل أخذ أهل الوصايا ثلثها من يده ولم يكن لهم أن يقسموا أو يأخذوا النصف الآخر فان أقسم الوارث الآخر أخذ الغرماء من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم وان استوفوها أخذ أهل الوصايا الثلث مما في يده وان كان الغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصف الدية الذي وجب للذي أقسم أولا ثم أقسم الآخر رجع الاول على الآخر بخمسين دينارا ولا يرجع عليه في الوصايا لان أهل الوصايا انما يأخذون منه ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرماء ولا يقسم ذوقرابة ليس بوارث ولا ولي ينيم من ولد الميت حتى يبلغ البتيم فان مات البتيم قام ورثته في ذلك مقامه وان طلب ذوقرابة وهو غير وارث القتل أن يقسم جميع القسامة لم يكن ذلك له فان مات ابن القتل أو زوجته أو أم أو جدة فورثته ذوقرابة كان له أن يقسم لانه صار وارثا ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو محبول أو صبي فلم يحضر الغائب أو حضر فلم يقسم ولم يبلغ الصبي ولم يفق المعتوم أو بلغ هذا أو أفاق هذا فلم يقسموا ولم يطلوا حقوقهم في القسامة حتى ماتوا أقام ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر مواريتهم منهم وذلك أن يرث ابن عشر مال أبيه ثم يموت فيرثه عشرة فيكون على كل واحد من العشرة عشرين واحدة من قبل أن له عشر العشر من ميراث القتل وعشر العشر واحد وهذا في غيره من الورثة يقسمون على قدر مواريتهم فان قال قائل فني حديث ابن أبي ليلى ذكر أخي

(١) قوله وذلك هكذا في النسخ ولعلها من زيادة النسخ (٢) لعل النفس زائدة فأنظر وحرر

هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال ألا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا صلوا في الرحال * أخبرنا ابن عيينة عن أبي ب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة واللييلة الباردة ذات ريح

المقتول ورجلين معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف الاوارث
قد قديمكن أن يكون قال ذلك لوارث المقتول هو وغيره ويمكن أن يكون قال ذلك لوارثه وحده تحلفون
لواحد أو قال ذلك لجمعهم يعني به يحلف الورثة إن كان مع أخيه الذي حكى أنه حضر النبي صلى الله عليه
وسلم وارث غيره أو كان أخوه غير وارثه وهو يعني بذلك الورثة فإن قال قائل ما الدلالة على هذا إن جمع
حكم الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سوى القسامة أن يمين المرأة تكون الا فيما يدفع بها الرجل
عن نفسه كما يدفع فاذف امرأته الحد عن نفسه وينفي بها الولد (١) وكما يدفع بها الحق عن نفسه والحد وغيره وفيما
يأخذ بها الرجل مع شاهد ويدعي المال فيشكل المدعي عليه ويرد عليه اليمين فيأخذ بيمينته وذكول صاحبه
مادعي عليه لأن الرجل يحلف فيبرأ غيره ولا يحلف فيما غيره بيمينته شيئاً فلما لم يكن في الحديث بيان
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها الغير وارث ويستحق بها الوارث لم يحجز فيها والله أعلم إلا أن تكون في
معاني ما حكم الله عز وجل به من الأيمان ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون من أنه لا يملك أحد يمين
غيره شيئاً

(بيان ما يحلف عليه القسامة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يسأل من وجبت له القسامة
من صاحبك فإذا قال فلان قال فلان وحده فإن قال نعم قال عداً أو خطأ فإن قال عداً سأله ما العدا
فإن وصف ما يجب بعهده قصاص لو قامت بينة أحلفه على ذلك وإن وصف من العدا ما لا يجب فيه قصاص
وإنما يكون فيه العقل أحلفه على ذلك بعد اثباته وإن قال قتله فلان ونفّر معه لم يحلفه حتى يسمى النضر فإن
قال لا أعرفهم وأنا أحلف على هذا أنه فمين قتله لم يحلفه حتى يسمى عدداً نفّر معه فإن كانوا ثلاثة أحلفه
على الذي أثبت له وكان له عليه ثلث الدية أو على عاقلته وإن كانوا أربعة نفّر بها وإن لم يثبت عددهم لم يحلف
لأنه لا يدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقلته من الدية لو حلف عليه ولو عمل الحاكّم فاحلفه قبل يسأله عن
هذا كان عليه أن يعيد عليه اليمين إذا ثبت كم عددهم من قتل معه ولو عمل الحاكّم فاحلفه لقتل فلان فلا نولم
يقبل عداً ولا خطأ أعاد عليه عدداً يلزمه من الأيمان لأن حكم الدية في العدا أنها في ماله وفي الخطأ أنها على عاقلته
ولو عمل فاحلفه لقتله مع غيره عداً ولم يقل قتله وحده أعاد عليه اليمين لقتله وحده ولو عمل فاحلفه لقتله مع
غيره ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان إذا عرف العدد ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم
قضى عليه بربع الدية أو على عاقلته فإن جاء به أحد من الثلاثة فقال قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدة
ما يلزمه من الأيمان فإن كان هذا الوارث وحده أحلفه خمسين يمينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة فإن كان يرث
النصف فنصف الأيمان ولم تعد عليه الأيمان الأولى ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان
كما يتبدى استحلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة وإن كان له وارثان غفل الحاكّم بعض ما وصفت
أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مغفلاً خمسين يمينا ثم جاء الوارث الآخر حلف نجسا وعشرين يمينا أعاد
على الأول نجسا وعشرين يمينا لأنها هي التي تلزمه مع الوارث معه وإنما أحلفه أولاً خمسين يمينا لأنه
لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها إذا لم يتم أيمان الورثة معه خمسين يمينا

(عدد الأيمان على كل حالف)

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة خمسين يمينا
وسواء كثر الورثة أو قلوا وإذا مات الميت وترك وارثاً واحداً أقسم خمسين يمينا واستحق الدية وإن ترك

(١) قوله وكما يدفع بها الحق الخ هكذا في الأصل وفي المقام دقة لأننا من معها التحريف فانظر كتابه صححه

الأصلوا في رجالكم
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه كان يؤم
أصحابه يوماً فذهب
لحاجته ثم رجع فقال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول إذا
وجد أحدكم الغائط
فليبدأ به قبل الصلاة
* أخبرنا الثقة عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه خرج إلى
مكة فصحبته قوم فكان
يؤمهم فأقام الصلاة
وقدم رجلاً وقال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أقمت
الصلاة ووجد أحدكم
العائط فليبدأ بالعائط
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن
الربيع أن عنبان بن
مالك كان يؤم قومه
وهو أعمى وأنه قال
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم أنها تكون الظلمة
والمطر والسيل وأنا
رجل ضريب البصر
فصل يارسول الله في بيتي

مكانا اتخذ مصلی

فجاءه رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال

أین تحب أن تصلى فاشاء

الى مكان من البيت

فصلى فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم

« أخبرنا ابراهيم بن سعد

عن ابن شهاب عن

محمود بن الربيع ان

عتبان بن مالك كان

يؤم قومه وهو أعمى

« أخبرنا ابن عيينة عن

عمار الدهني عن امرأة

من قومه يقال لها

حيرة عن أم سلمة رضي

الله عنها أنها أتتهن

فقامت وسطا

« أخبرنا عبد المجيد بن

عبد العزيز عن ابن

جريج أخبرني عبد الله

ابن عبد الله بن أبي مليكة

أنهم كانوا يأتون عائشة أم

المؤمنين بأعلى الوادي

هو وعبيد بن عمير

والمسور بن مخرمة

وناس كثير في يومهم

أبو عمرو مولى عائشة

رضي الله عنها وأبو

عمرو غلامها حيث لم

يعتق (قال) وكان

امام بني محمد بن أبي بكر

وارثين أو أكثر فكان أحدهما صغيراً أو غائباً أو مغلوباً على عقله أو حاضر بالغاً لم يحلف فأراد أحدهما
اليمن لم يحبس على غائب ولا صغير ولم يبطل حقه من ميراثه من دمه بامتناع غيره من اليمن ولا كذابه دعوى
أخيه ولا صغيره وقيل للذي يريد اليمن أنت لا تستوجب شيئاً من الدية على المدعى عليهم ولا على عواقلهم إلا
بخمسين عينا فان شئت ان تجعل فحلف خمسين عينا وتأخذ نصيبك من الميراث لا يزداد عليه قبلت منك وان
امتنعت فدع هذا حتى يحضر معك وارث تقبل عينة فحلفان خمسين عينا أو ورثته فتكمل أيمانكم خمسين
عينا كل رجل منكم بقدر ما يجب عليه من الأيمان أو أكثر ولا يجوز أن يزداد على وارث في الأيمان على
قدر حصته من الميراث إلا في موضعين أحدهما ما وصفت من أن يغيب وارث أو يصغر أو ينكل فيريد أحد
الورثة اليمن فلا يأخذ حقه إلا بكامل خمسين عينا فإزداد عليه في الأيمان في هذا الموضع ولا يجبر على الأيمان أو يدع
الميت ثلاث بنين فتكون حصة كل واحد منهم سبعة عشر عينا الاثلاث عین فلا يجوز في اليمن كسر ولا يجوز
أن يحلف واحد ستة عشر عينا وعليه ثلاثين ويحلف آخر سبعة عشر (١) ولا سبعة عشر وزيادة ويحلف
كل واحد منهم سبعة عشر عينا فيكون عليهم زيادة عین بينهم وهكذا من وقع عليه أوله كسر عین جبرها
وان لم يدع القتل وارثا إلا ابنه أو أباه أو أخاه أو أخته أن يحلف خمسين عينا لانه مالك المال كله وكل من ملك
شيأ حلف عليه وهكذا لو لم يدع الابنته وهي مولاته حلفت خمسين عينا وأخذت الكل النصف بالنسب
والنصف بالولاء وهكذا لو لم يدع الزوجة وهي مولاته وإذا ترك أكثر من خمسين وارثا سواء في ميراثه
كانهم بنون معاً وأخوة معاً وعصبة في (١) القعدا اليه سواء حلف كل واحد منهم عينا وان جازوا وخمسين
أضعافا لانه لا يأخذ أحدا لا بغير بينة ولا اقرار من المدعى عليه بلا عین منه ولا يملك أحد عین غيره شيأ
ولو كانت فيهم زوجة فورثت الربع أو الثمن حلفت ربع الأيمان ثلاثة عشر عينا يزداد عليها كسر عین
أو عن الأيمان سبعة أيمان يزداد عليها كسر عین لما وصفت من أنه لا يجوز اذا كان على وارث كسر عین الا
أن يأتي بعين تامة

(نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن يدعى عليهم) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان
للقتل وارثان فامتنع أحدهما من القسامة لم يمنع ذلك الآخر من أن يقسم خمسين عينا ويستحق نصيبه من
الميراث وكذلك ان كان الورثة عددا كثيرا فنكولوا الا واحدا وكذلك ان كان المقسم عليه عدلا والمقسم
غير عدل قبلت قسامته لانه حق يأخذه بيئته فالعدل وغير العدل سواء كما يكون للرجلين شاهد وللرجال شاهد
فيمتنع أحدهم أو أكثرهم من اليمن ويحلف غيره منهم فيكون للحالف أخذ حقه كما يدعى على الرجال حق فيقفر
به بعضهم وينكر بعض فحلف المنكر ويرأو يؤخذ من المقر ما أقرب فإذا كانت على الرجل في القسامة
أيمان فلم يكملها حتى مات كان على الورثة أن يتنذروا الأيمان التي كانت على أبيهم ولا يحاسبون بأيمانه لان
أيمانه غير أيمانهم وهو لم يكن يأخذ بأيمانه شيأ حتى يكمل ما عليه فيه ولو كان لم يمت ولكنه لم يكمل أيمانه
حتى غلب على عقله فإذا أفاق احتسب بما بقي من أيمانه ولم يسقط من أيمانه الماضية شيء من قبل أن
عليه عدد شيء فإذا أتى به مجموعا أو مفترقا عند حاكم فقد أدى ما عليه ولو جاءه عند حاكمين ويجب على الحاكم
أن يثبت له عددا حلف عنده قبل يغلب على عقله وما حلف عند غيره ولو حلف على بعض الأيمان ثم
سأل الحاكم أن ينظر أنظره فإذا جاءه ليكمل الأيمان حسبته له ماضى منها عنده وإذا كان للقتل
تجب فيه القسامة وارثان فادعى أحدهما على رجل من أهل المحلة أنه قتله وحده وأبرأه صاحبه بان قال
ما قتله كان فيها قولان أحدهما أن لولي الدم المدعى الذي لم يبرأ أن يحلف خمسين عينا ويستحق على المدعى
عليه نصف الدية ان كان عمدا في ماله وعلى العاقلة ان كان خطأ ومن قال هذا القول قال لو كان عدلا

(١) قوله ولا سبعة عشر الخ كذا في الاصل وانظر (٢) قوله في القعدا اليه سواء أي مستويين في درجة النسب
الى الميت كتبه مصححه

فشهد له أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائبين لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم يبرأ لأنه واحد لا يجوز شهادته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فشهدا له بهذا أو شهدا على آخر أنه قتله أجزتا شهادتهما ولم يجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يقسموا على رجل يرثه أحدهم إذا كان الذي يرثه يعقل فإن أبرأ منهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان للباقين منهم أن يحلفوا

﴿ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها ﴾ قال الشافعي وإذا اختلف الوارثان فبين يجب عليه القسامة فكانت دعواهما معاً مما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسقط حقهما في القسامة وذلك مثل أن يقول هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه ويقول الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه عبد الله بن خالد وأن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرفه زيد بن عامر ولو قال الذي ادعى على عبد الله قد عرفت زيدا وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الذي عرف زيداً قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه ويأخذ منه ربع الدية ومن قال هذا قال حق كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأه أحدهما با كذاب البينة لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل وفي كل واحد من الوارثين وعلى كل واحد منهما الوهم أو ثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتل غيره وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه أنه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم ويأخذ منه حصته من الدية والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه ومن قال هذا قال هذا ليسا كرجلين لهما حق على رجل فا كذب أحدهما بينته فبطل حقه وصدق الآخر بينته فأخذ حقه لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعى وحده وأخذ بشهادة أمر المسلمين مقبول مثلها والقسامة حق أخذ بدلالة وأيمانها بهما لأنهما وارثان له ولا يأخذانه وكل واحد منهما يكذب صاحبه ومن قال هذا قال لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره لأنه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال ولا يكون أحدهما قتله وحده والآخر قتله وحده وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده أو معه غيره لم يكن ذلك له ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه وقال الآخر لا أعرفه وامتنع من القسامة كان للذي أثبت القسامة عليه أن يقسم خمسين عينا ويأخذ حصته من الدية لأن امتناع أخيه من اليمين ليس با كذاب له فإذا لم يكن كذاباً له فله أن يحلف بكل حال وكذلك لو ادعى وارثان أنه قتل أباهما فقال أحدهما قتله وحده وقال الآخر قتله وأخرمه كان للذي أقر بالدعوى عليه وحده أن يحلف ويأخذ منه ربع الدية والآخر يحلف ويأخذ ربع الدية لأنهما اجتماعا على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بانها عليه كلها ولا يؤخذ في هذا القول إلا بما اجتماعا عليه ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يحلف لأن أخاه يكذبه أن يكون قاتلاً فعلى هذا هذا الباب كله

﴿ الخطأ والعمد في القسامة ﴾ أخبرنا الأثرع قال قال الشافعي إذا وجبت القسامة لم أحلف للورثة حتى أسألهم أعمدا قتل صاحبهم أو خطأ فإن قالوا عمدا أحلفتهم على العمد وجعلت لهم الدية في مال القاتل حالة

وعروة * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن
جريح قال أخبرني
عطاء قال سمعت عبد
ابن عمر يقول اجتمعت
جماعة فيما حول مكة
قال حسبت أنه قال
في أعلى الوادي
ههنا وفي الحج قال
فأنت الصلاة فتقدم
رجل من آل أبي
السائب أجمعي اللسان
قال فأخذه المسور بن
مخرمة وقدم غيره فبلغ
عمر بن الخطاب فلم
يعرفه بشئ حتى جاء
المدينة فلما جاء المدينة
عرفه بذلك فقال
المسور أنظرني يا أمير
المؤمنين إن الرجل كان
أجمعي اللسان وكان في
الحج فخشيت أن يسمع
بعض الحاج قراءته
فأخذ بهجته فقال
هناك ذهبت بها فقال نعم
فقال قد أصبت أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن
دينار عن سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذهب إلى بني
عمر بن عوف ليصلح

مغلطة كدية العمد وان قالوا خطأ أحلقهم لقتله خطأ ثم جعلت الدية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ وهكذا اذا كانت لمسلمين على مشركين أو مشركين على مسلمين أو مشركين على مشركين أحرار لا تختلف فاذا كانت القسامة على عبد أو قوم فيهم عبد كانت الدية في الخطأ والعمد في عتق العبد دون مال سيده وعاقلته ولا تكون القسامة الا عندكم كما اذا أقسموا بغير أمر الحالككم أعاد عليهم الحالككم الأيمان ولم يحسب لهم من أيمانهم قبل استخلافه لهم شيئاً

(القسامة بالبينه وغيرها)

(قال الشافعي) واذا حلف ولاء الدم على رجل أنه قتل لهم قتيلاً وحده وأخذوا منه الدية أو من عاقلته ثم جاء شاهدان بما فيه البراءة الذي أقسموا عليه من قتل قتيلاً ورد لواء القتيل ما أخذوا من الدية على من أخذوا منه وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا وذلك القاتل بمكة والقتيل بالدينسة أو كان يبلد لا يمكن أن يبلغ موضع القتيل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلان الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس إلى زوال الشمس وانما قتل القتيل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا مما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه بريء من قتل صاحبهم فان شهدوا أن فلاناً رجلاً آخر قتل صاحبهم لم يخرج الدية حتى يتطرق فإن جازت شهادتهم على فلان أخرجت الدية التي أخذت بالقسامة فردت إلى من أخذت منه وان ردت عن فلان لم يخرج التي أخذت بالقسامة بشهادة من لم يجز شهادته على رجل بعد اوقه ولا بأن يعدلهم من يجزى إلى نفسه أو يدفع عنها ولا يقبل شاهدان من عاقلة المدعي عليه اذا ادعى القتل خطأ ان يتدوها بما يرى المدعي عليه في الخطأ لأن في ذلك براءة لهم مما يلزمهم من الدية وقد قيل ان كان القتل عمداً لم يقبل ذلك للمدعي عليه لأن ذلك ابراء له من اسم القتل ولا ان كان الشاهدان يكونان اذا شهدا أبرأ أنفسهما من شيء من الدية أو جرحا إلى أنفسهما (قال الشافعي) وان لم يقطعوا الشهادة بما بين براءته لم يكن برياً وذلك مثل أن يكون القتيل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يدري أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود ان هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار أو في بعض النهار دون بعض أو في حبس وحديد أو مريضاً لانه قد يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه وينقل من السجن والحديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض (قال الشافعي) ولو شهدوا على الورثة أنهم أقرؤا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم أو أنه كان غير حاضر قتل أبيهم أو أنه في اليوم الذي قتل فيه أبوهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبوهم أو أنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الدية منهم وللإمام تعزيرهم باقرارهم وأخذ المال بالباطل ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كنا الغيا عن قتله قبل القسامة وبعدها لم يردوا شيئاً لأن أحلقهم وأما أعلمهم غيباً وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا لانهم قد يصدقون الشهود بما لا يستيقنون وانما اليقين العيان لا الشهادة ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الدية أو من عاقلته الدية بظلم سألوا فان قالوا قلناه لان القسامة لا توجب لنا دية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا وقيل لهم ليس هذا بظلم وان سميتوه ظلماً وإن لم ينفوا على هذا حلف المدعي عليه ما قتل صاحبهم وردوا الدية فان قالوا أردنا بقولنا أخذنا الدية بغير ما كذبنا عليه رد الدية وعزروا ولو أقسم الورثة على رجل أنه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره أنه قتل أباهم ادعى الورثة على القاتل المشهود عليه دم أبيهم وسألوا القويده أو الدية لم يكن ذلك لهم لانهم قد زعموا أن قاتل أبيهم رجل واحد فابروا منه غيره وردوا ما أخذوا من الدية بالقسامة لانه قد شهد لمن أخذوا منه الدية بالبراءة وبرؤيه بدعواهم عن غيره ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الاول وكذبوا البينة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً لانهم أبرؤوه وردوا ما أخذوا من الاول لان الشاهدين قد شهدا له بالبراءة ولو أن شاهدين شهدا

بينهم وحانت الصلاة فجاء المودن إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال أتصلي للناس فأقيم فقال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه حمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي أراكم أكثر التحفيق بين نابه شيء في صلاته

لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت ثم أقر المشهود له أنه قتل عمدا أو خطأ لزمه الدم كما أقر به وإذا أقر به خطأ لزمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقبته ولو أن ولادة الدم أقر وأن رجلا لم يقتل أباهم وادعوه على غيره وأقر الذي أبرؤه أنه قتل أباهم منفردا فقد قيل يؤخذ باقراره ويكون أصدق عليه من إبرائهم له كشهادة من شهد له بالبراءة وقيل لا يؤخذ باقراره من قبل أن ولادة الدم قد أبرؤه من دمه وسواء ادعوا الوهم في إبرائه ثم قالوا أثبتنا أنك قتلت أولم يدعوه

(اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم) قال الشافعي ولو أن رجلا ادعى أن رجلا قتل أباه عمدا بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتله خطأ فالقتل خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود وهكذا أن أقر أنه قتله عمدا بالنسي الذي إذا قتله به لم يقدمه ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتله هو وغيره معه كان القول قول المقر مع عينه ولم يغرم الانصف الدية ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه ولو قال فنته وحده عمدا وأنا مغلوب على عقلي بمرض فان علم أنه كان مريضا مغلوبا على عقله قبل قوله مع عينه وان لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولي الدم لقتله غير مغلوب على عقله وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتله فقال قتله وأنا مغلوب على عقلي (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في محلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجد أو سوق أو موضع مسير إلى دار مشتركة أو غيرهما فلا قسامة فيه فان ادعى أولياؤه على أهل المحلة لم يحلف لهم منهم الا من أثبتوا بعينه فقالوا نحن ندعى أنه قتله فان أثبتوهم كلهم وادعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم عينا عينا لانهم يزيدون على خمسين وان كانوا أقل من خمسين ردت الايمان عليهم فان كانوا خمسة وعشرين حلفوا عشرين عشرين وان كانوا ثلاثين حلفوا عشرين عشرين لان على كل واحد منهم عينا وكسري عين ومن كانت عليه كسري عين حلف عينا تاما وليس الاحرار المسلمون بأحق بالايمان من العبيد ولا العبيد من الاحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالغ فيها سواء وان كان فيهم صبي ادعوا عليه لم يحلف وإذا بلغ حلف فان مات قبل البلوغ فلا شيء عليه ولا يحلف واحد منهم الا واحد ادعوا عليه بنفسه فاذا حلفوا برئوا وإذا نكلوا عن الايمان حلف ولادة الدم خمسين عينا واستحقوا الدية ان كانت عمدا في أموالهم ورقاب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها وان كانت خطأ فعلى عواقلهم وان كان ولي القاتل ادعى على اثنين منهم حلف أحدهما وامتنع الآخر من اليمين برئ الذي حلف وحلف ولادة الدم على الذي نكل ثم لزمه نصف الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقبته ان كان خطأ لانهم انما ادعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن اليمين المحجور عليه وغير المحجور عليه اذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه وكذلك سواء في الاقرار اذا أقر المحجور عليه وغير المحجور عليه بالجناية لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجناية خلاف البيع والشراء وقد قيل لا يلزمه الا بجناية العمد في الاقرار والنكول

(باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك العبد سواء في الاقرار بالجناية والنكول عن اليمين فيها الا في خصلة بان العبد اذا أقر بجناية لا قصاص فيها لم يتبع فيها وأشهد الخا كم باقراره بها في عتق لزمه اياها لانه حين أقر أقر بمال لغيره فلا يجوز اقراره في مال غيره واذا صار له مال كان اقراره فيه واذا ادعوا على عشرة فيهم صبي

فليسبح فانه اذا سبح التفت اليه وانما التصفيق للنساء (قال أبو العباس يعني الاصم) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضوع وهو معاد الا أنه مختلف اللفاظ وفيه زيادة ونقصان * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤثمهم الا صاحب البيت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قسيلة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولا بن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض

رفعت حصّة الصبي عنهم من الدية أن استحققت وإن نكلوا حلف ولأه الدم وأخذوا منهم تسعة أعشار الدية فإذا بلغ الصبي حلف فبرئ أو نكل حلف الولي وأخذ منه العشر إذا كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا ادعوا على جماعة فيهم معتوه فهو كالصبي لا يحلف وذلك أنه لا يؤخذ باقراره على نفسه فإن أفاق من العتة أحلف وتسعة اليمين بعد مسئلته عما ادعوا عليه وإن نكل حلف ولأه الدم واستحقوا عليه حصته من الدية وإن ادعوا على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق ثم يحلف فإن نكل حلف أولياء الدم واستحقوا عليه حصته من الدية (قال الشافعي) وإذا وجد القتل في دار رجل وحده فقد قيل لا يبرأ إلا بخمسين يمينًا إذا ادعى عليه القتل

(قتل الرجل في الجماعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدجوا فبات رجل منهم في الزحام قيل لوليه ادع على من شئت منهم فإن ادعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون قاتلته برحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقلهم الدية في ثلاث سنين وإن ادعاه على من لا يمكن أن يكون زجه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فيدعيه عليهم فلا تقبل دعواه لانه لا يمكن أن يكون كلهم زجه فإن لم يدع على أحد بعينه يمكن أن يكون زجه لم يعرض لهم فيه ولم نجعل فيه عقلا ولا قودا (قال الشافعي) وهكذا إن قتل بين صفيين لا يدري من قتله وهكذا قتل الجماعات في هذا كله (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل بعينه فأنكر المدعي عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القتل لم يقسم ولي الدم عليه حتى تقوم بينة بأنه كان في ذلك الموضع فإذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فلولى القتل أن يقسم عليه (قال الشافعي) وسواء فيما تجب فيه القسامة كان باليت أثر سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن لانه قد يقتل بما لا أثر له فإن قال المدعي عليه القتل انما مات ميتك من مرض كان به أومات بخاة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت لولى القتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له ولو دفعت القسامة بهذا دفعتها بأن يقول جاءنا جرحا فمات من جراحه عندنا

(نكول المدعي عليهم الدم عن الايمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا لم أجعل لولاه الدم الايمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا أحلف المدعي عليه خمسين يمينًا ما قتله فإذا حلف برئ من دمه ولا عقل ولا فود عليه وإن كان أقر بقتله قتل به إلا أن يشاء الوارث العقل ويأخذ منه ماله أو العفو عن العقل والقود وإن لم يقرو نكل عن اليمين قيل للوارث أحلف خمسين يمينًا لقتله ولك القود كهو باقراره وإن كان المدعي عليه القتل معتوها أو صبيًا لم يحلف واحد منهما لانه لو أقر في حاله تلك لم ألزمه اقراره فإن أفاق المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم فإن حلف برئ وإن أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة إن كان القتل عمدا وإن كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلته باقراره وإن نكل المدعي عليه الدم عن اليمين وامتنع الوارث من اليمين فلا شيء على المدعي عليه وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العمد والخطأ لا تختلف ولو كانت الدعوى على رجلين أنهم ما قتلوا خطأ حلف كل واحد منهما خمسين يمينًا فإن حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين حلف الولي خمسين يمينًا على الناكِل واستحق نصف الدية عليه لا يستحق إلا بخمسين يمينًا ويرد الايمان على الذي حلف خجسا وعشرين يمينًا حتى يتم عليه خمسون يمينًا لانه لم يحلف به تمام خمسين يمينًا وقد قيل لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معا إلا بخمسين يمينًا ولا يحسب له يمين غيره (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل أنه قتل فلم ينكل ولم يحلف أو حلف فلم يتم الايمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولى الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم ولو نكل في حياته عن اليمين كان لولى الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم

(باب دعوى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا وحده أو قتله هو

يعملها وإمام ذلك المسجد مولاه ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثمة قال فلما سمعهم عبد الله جاء يشهد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال عبد الله أنت أحق أن تصلي في مسجدك مني فصلى المولى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بنى فصلى مع الحجاج * حدثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان قال فقال ما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما فقال لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بئني ركعتين وأبو بكر وعمر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله * أخبرنا سفيان حدثنا

وغيره عمد فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين يمينا وقيل يبرأ بحصته من الايمان وهي خمسة وعشرون يمينا اذا حلف مع المدعى عليه واذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس فقد قيل يلزمه من الايمان على قدر الدية فلو ادعت عليه يد حلف خمسا وعشرين يمينا ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة ايمان

﴿باب كيف اليمين على الدم﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلا عمدا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور ما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل اليه شيء من بدنه ولا من فعله وانما زدت هذا في اليمين عليه احتياط لانه قد يرمى ولا يبرئه فتصيبه الرمية أو يرمى الشيء فيصيب رمية شيئا فيطير الذي أصابته رمية عليه فيقتله وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله وكذلك يضربه بالشيء فلا يجرحه ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لينكل فيلزمه ما أقربه أو يعضي عليه اليمين فيبرئه (قال الشافعي) واذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئا عطف به فلان وانما أدخلت هذا في يمينه أنه يحدث البئر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطب بها الرجل وانما منعتني عن اليمينين معاً أن أحلفه ما كان سبباً لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في المقتول الشيء فيأتنف هو المحدث فيقتله فيكون سبباً لقتله وعليه العقل ولا قود عليه

﴿يمين المدعى على القتل﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور لقد قتل فلان فلانا منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره وان ادعى على غيره معه حلف لقتل فلان وفلان فلانا منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما وان لم يعرف الحالف الذي قتله معه حلف لقتل فلان فلانا واخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما فاذا أثبت الآخر أعاد عليه اليمين ولم يجزئته اليمين الاولى وان كان الحالف على القسامة يحلف على رجل جرح ثم عاش مدة بعد الجرح ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلان فلانا منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه اياها حلف ما برأ منها حتى توفي منها

﴿يمين المدعى عليه من اقراره﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه قتل رجلا هو وآخروا حرمه خطأ حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتلت فلانا وحدي ولقد ضربه معي فلان فكان موته بعد ضربنا معا وانما منعتني من أن أحلفه لمات من ضربكما معاً أنه قد يموت من ضرب أحدكما دون الآخر والحكم أنهم اذا ضرباه فمات فن ضربهم مات واذا ادعى ولي القتل أن فلانا ضربه وهذا ذبحه أو فعل به فعلا لا يعيش بعده الا كحياة الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القتل

﴿يمين مدعى الدم﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه فان قال أحلفه ما زال أبوه ضمنا من ضرب فلان لازماً للفراش حتى مات من ضربه أحلفته وانما أحلفته لمات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفراش حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث يحدث عليه آخر أو جناية يحدثها على نفسه (قال الشافعي) وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه (قال الشافعي) ولو حلف لمات من ضربه ثم قال قد كان بعد ضربه برأ لم أفض له بعقل ولا قود لان الظاهر ان هذا يحدث عليه موت من غير ضربه اذا أقبل أو أدبر ولو لم يزد السلطان على أن لا يحلف الا بالله أجرأه ذلك لان كل ما وصفت من صفة الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية وانما جعل الله على المتلاعنين الايمان بالله عز وجل في اللعان

﴿التحفظ في اليمين﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وليتحفظ الذي يحلف فيقول للحالف والله لقد كان كذا وكذا أو ما كان كذا فان قال الحالف بالله كان كقوله والله لان ظاهرهما معا يمين ولو لحن الحالف فقال والله بالرفع والنصب أحبت أن يعيد القول حتى يرضع ولو مضى على اليمين بغير ارضاع لم يكن عليه إعادة

الاعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة يبلغ به
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الامام ضامن والمؤذن
مؤمن اللهم فأرشد
الائمة واغفر للمؤذنين
• أخبرنا سفيان بن
عيينة أنه سمع عمرو بن
دينار يقول سمعت جابر
ابن عبد الله يقول كان
معاذ بن جبل يصلي
مع النبي صلى الله عليه
وسلم العشاء أو العتمة ثم
يرجع فيصليها بقومه في
بني سلمة قال فآخرا النبي
صلى الله عليه وسلم العشاء
ذات ليلة قال فصلى معاذ
معه ثم رجع فأقام قومه
فقرأ بسورة البقرة فتنحى
رجل من خلفه فصلى
وحده فقالوا له أنا فقت
قال لا ولكني آتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأتاه فقال يا رسول الله
انك أخرت العشاء وان
معاذ صلى معك ثم
رجع فأما فافتح بسورة
البقرة فلما أبت ذلك
تأخرت فصليت وانما
نحن أصحاب نواضح
نعمل بأيدينا فأقبل النبي
صلى الله عليه وسلم على

وان قال بالله بالياء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل أو أو أو الباء أو التاء وإذا نسق المين ثم وقف لغيره ولا نفس قبل أن يكملها ابتدأها الحاء كم عليه وان وقف لنفس أولي لم يعد عليه ماضى منها فان حلف فأدخل الاستثناء في شيء من يمينه ثم نسق المين بعد الاستثناء أعاد عليه المين من أولها حتى ينسقها كلها بلا استثناء

(عق أمهات الأولاد والجناية عليهن)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي إذا وطئ الرجل أمته بالملك فولدت له فهي مملوكة بحالها لا ترث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنابتها والجناية عليها جناية مملوكة وكذلك حدودها ولا حج عليها فان حجت ثم عتقت فعليها حجة الاسلام ولا تخالف المملوكة في شيء إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها وإذا لم يجز له بيعها لم يحل له إخراجها من ملكه بشيء غير العتق وأنها حرة إذا مات من رأس المال وكما لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والولد الذي تكون به أم ولد كل ما بان له خلق من سقط من خلق آدميين عين أو ظفر أو أصبع أو غير ذلك فان أسقطت شيئاً مجتمعا لا يبين أن يكون له خلق سألنا عدولا من النساء فان زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدميين كانت به أم ولد وان شككن لم تكن به أم ولد ولا تكون أم ولد بهذا الحكم بان ينكحها وهي في ملك غيره فتلد ثم يملكها وولدها ولا يحل وهي مملوكة لغيره ثم تدعى ملكة لان الرق قد جرى على ولدها لغيره وقد قال بعض الناس إذا نكحها مملوكة فولدت له فتي ملكها فلها هذا الحكم لانها مملوكة وقد ولدت منه ولولمك ابنها عتق بالنسب فان كان انما أعتقها بان ابنها يعتق عليه متى ملكه فقد عتق عليه ابنها (١) وهي مملوكة لغيره وقد جرى عليه الرق لغيره ولا يجوز إلا ما قلنا فيها وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن المولود لم يجز عليه رق وهذا القول الذي حكيناه هو مخالف للآثر والقياس (٢) فاما أن يقول قائل قولنا إذا ولدت منه في ملك غيره ثم اشتراها يقول لو حبلت منه في ملك غيره ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين فهذا الأعلى اسم أنها قد ولدت له وملكها كما قال من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذي تكون به أم ولد لها به هذا الحكم كان حله في ملك سيدها لو وطئ لها ويزوجها من شاء ويؤاخرها غرماؤه ان كانت لها صنعة فاما ان لم تكن لها صنعة فلا وليس للمكاتب أن يتسرى ولو فعل منع لانه ليس بنام الملك ولو ولدت له لم تكن أم ولد بهذا الولد حتى يعتق ثم يحدث لها وطأ تدم منه بعد الملك (قال الشافعي) وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن ينزع أم ولد مدبره وعبد له لانه ليس لهما أن يتسريا وليس للمملوك مال انما المال للسيد ولسيد أن يأخذه من كل مملوك له أم ولد أو مدبر أو غيرهما ما خلا المكاتب فإنه محمول دون رقبته وماله وما كان للسيد أن يأخذه فلغرمائه أن يأخذه وبأخذه السيد مر بضا وصحبا ولو مات قبل أن يأخذه كان ماله موروثا عنه اذا عقتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجماع المسلمين أن له أن يأخذ أموالهم أحياء فقد عقتنا عنه ثم عنهم أنه لا يأخذ إلا ما كان مالكا وما كان ما كافه وموروث عنه (قال الشافعي) ووصية الرجل لام ولده جائزة انما تملكها بعد ما تعتق وكذلك وصيته لمدبره ان خرج المدبر من الثلث وان لم يخرج المدبر كان من الثلث فالوصية باطله لانه مملوك لورثته

(الجناية على أم الولد)

(قال الشافعي) وإذا جنى على أم الولد الجناية عليها جناية على أمة تقوم أمة مملوكة ثم يكون سيدها ولي

(١) قوله وهي مملوكة لغيره وقد جرى عليها الرق لغيره كذا في النسخ وهما عبارتان بمعنى واحد فاعلمهما نسختان جميع بينهما النسخ (٢) قوله فاما أن يقول الخ كذا في النسخ وانظر وحرر كتبه مصححه

معاذ فقال أفتان أنت يا معاذ أفتان أنت يا معاذ أقرأ بسورة كذا وسورة كذا * أخبرنا سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه يا النبي صلى الله عليه وسلم قال له أقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والليل اذا غشى والسماء والطارق ونحوها قال سفيان فقلت لعمر وان أبا الزبير يقول قال له أقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والليل اذا غشى والسماء والطارق قال عمرو وهو هذا أو هو نحوه * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال الربيع قيل لي هو عن ابن جريج ولم يكن عندي ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق إلى قومه فيصليها هي له تطوع وهو أهم مكتوبة العشاء * أخبرني الثقة ابن عتبة أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي بالناس صلاة

الجناية عليها دونها يعفوها ان شاء أو يستقيد ان كان فيها قود أو يأخذ الارش واذا كانت هي الجناية ضمن الاقل من قيمتها والجناية للمجنى عليه فان عادت بجنبت أخرى وقد أخرج قيمتها كلها ففيها قولان أحدهما اسلامه بدنهم ما يرجع المجنى عليه الثاني بارش جنابته على المجنى عليه الاول فيشتر كان فيها بقدر جنابتهما ثم هكذا ان جنت جنابة أخرى يرجع المجنى عليه الثالث على الاولين فكانوا شر كاء في قيمتها بقدر الجناية عليهم وهذا قول يتوجه ويدخل من قبل أنه لو كان أسلم بدنهما الى الاول أخرجهما من بدى الاول الى الثاني ولم يجعلهما شريكين فاذا قام قيمتهما مقام بدنهما فكان يلزمه أن يخرج جميع قيمتها الى المجنى عليه الثاني اذا كان ذلك أرش جنابتهما ثم يصنع ذلك بها كلما جنت والقول الثاني أن يدفع الاقل من قيمتها أو الجناية فاذا عادت بجنبت وقد دفع جميع قيمتها لم يرجع الاخر على الاول بشئ ويرجع الآخر على سيدها فأخذ منه الاقل من قيمتها والجناية وهكذا كلما جنت وهذا قول يدخل من قبل أنه ان كان انما ذهب الى العبد مجنى فيعتقه سيده أن يضمن الاقل من قيمته أو الجناية فهذه لم يعتقها سيدها وذلك اذا عادت عقلت عنه العاقلة ولم يعقل هو عنه وهو يجعله يعقل عن هذه (قال الربيع) قال الشافعي والقول الثاني أحب الينا (قال الشافعي) واذا جنى عليها جناية فلم يحكم بها الحاكم حتى مات سيدها فهي لورثة سيدها من قبل أن سيدها قدم ملكها بالجناية (قال الشافعي) وولد أم الولد بمنزلة ابنتها يعتقون بعثتها اذا عتقت كان من حلال أو حرام ولو ماتت أم الولد قبل سيدها كان أولادها في بد سيدها واذا مات عتقوا بموته كما كانت أمهم تعتق بموته واذا أسلمت أم ولد النصراني حبل بينه وبينها وأخذ بالنفقة عليها وأن تعمل له ما يعمل مثلها المثلثة فتى أسلم خلى بينه وبينها وان مات قبل أن يسلم فهي حرة بموته وقال بعضهم اذا أسلمت أم ولد النصراني فهي حرة وعليها أن تسعى في قيمتها وروى عن الارزاعي مثل قوله الا أنه قال تسعى في نصف قيمتها وقال غيرهما هي حرة ولا تسعى في شئ (قال الشافعي) فان كان انما ذهب الى أنه لم يكن له منها الا أن يصيبها فخرمت عليه الاصابة باسلامها فهو يجعل للرجل من أم ولده أن يأخذ مالها بأى وجه ملكته وهب لها أو تصدق به عليها أو وجدت كزراً أو اكتسبته ويجعل له خدمتها وبعض هذا أكثر من رقبته فكيف أخرجهما من ملكه وهذا لا يحل له وهو لا يبيع أم الولد واذا لم يبيع مدبر النصراني يسلم فكيف يباع أم ولده (قال الشافعي) وسواء في الحكم أم ولد النصراني أو المسلم يرتد (قال الربيع) لا تباع أم ولد النصراني كما لا تباع أم ولد المسلم (قال الشافعي) وليس للنصراني أن يبيع أم ولده النصرانية اذا حكمنا أنه محمول دونها لم يخل وبيعها كما لا يخل بينه وبين بيع ابنه ولا بين بيع مكاتبه واذا توفي الرجل عن أم ولده أو أعتقها فلا عدة عليها وتستبرأ بحضة فان كانت لا تحيض من صغراً أو كبر فتلاثة أشهر أحب الينا قياساً لان الحيضة اذا كانت براءة في الظاهر فالجمل بين في التي لا تحيض في أقل من ثلاثة أشهر والقول الثاني أن عليها شهر ابد لا من الحيضة لان الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاث حيض (قال الربيع) وبه يقول الشافعي (قال الربيع) واذا كانت للرجل أم ولد فخصى أو انقطع عنه الجماع فليس لها خيار لانها ليست كالزوجة في حال

(مسئلة الجنين) أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي املاء قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لبنها وزوجها والعقل على عصبتها (قال الشافعي) فبين في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قضى على امرأة أصابت جنيناً بغرة وقضى على عصبتها بأن عليهم ما أصابت وان ميراثها لولدها وزوجها (١) وان العقل على العاقلة وان لم يرثوا وان الميراث لمن جعله الله عز وجل له وبين اذ قضى على (١) قوله وأن العقل هكذا في النسخ بالواو ولعلها زائدة وقوله أن العقل فاعل لقوله فيبين فانظر اه متحججه

الظهر في الخوف بطن
نخل فصلى بطائفة
ركعتين ثم سلم ثم جاءت
طائفة أخرى فصلى بهم
ركعتين ثم سلم * أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن ابن
مخلاف عن عبيد الله بن
مقسم عن جابر بن عبد الله
الانصاري أن معاذ
ابن جبل كان يصلى مع
النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء ثم يرجع الى
قومه فيصلى بهم العشاء
وهي له نافلة * أخبرنا
مالك عن اسمعيل بن أبي
حكيم عن عطاء بن يسار
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كبر في
صلاة من الصلوات
ثم أشار بيده امكتوا ثم
رجع وعلى جلده أثر
الماء * أخبرنا الثقة
عن أسامة بن زيد عن
عبيد الله بن يزيد عن
محمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل
معناه * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد حدثني عبد
المجيد بن سهيل بن عبد
الرحمن بن عوف عن
صالح بن ابراهيم قال
رأيت أنس بن مالك

صلى الجمعة في بيوت
 جريد بن عبد الرحمن بن
 عوف فصلى بصلاة
 الامام في المسجد وبين
 بيوت جريد والمسجد
 الطريق * أخبرنا مالك
 عن ابي حنيفة بن عبد الله بن
 ابي طلحة عن انس
 ابن مالك رضى الله عنه
 ان جدته مليكة دعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لطعام صنعت له
 فاكل منه ثم قال
 قوموا افلا صلى لكم قال
 انس فقمنا الى حصر
 لا اقداسود من طول
 ما لبس فضضته بماء
 فقام عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وصفت انا واليتيم خلفه
 والهجوز من ورائنا
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن انس بن
 مالك ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ركب فرسا
 فصرع عنه فحش
 شقه الا عين صلى صلاة
 من الصلوات وهو
 قاعد فصاينا معه فعودا
 فلما انصرف قال انما
 جعل الامام ليؤتم به اذا
 صلى قائما فصولا قياما
 واذا ركع فاركعوا واذا

عصبتها بعقل الجنين وانما فيه غيرة لا اختلاف بين احد ان قيمتها خمس من الابل وفي قول غيرنا على اهل
 الذهب خمسون دينارا وعلى اهل الورق ستمائة درهم ان العاقلة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تعقل نصف
 عشر الدية وذلك ان نجسا من الابل نصف عشر دية الرجل وقد روى هذا ابراهيم النخعي عن عبيد بن
 فضالة عن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامة وقضى به على عاقلة
 الجانية التي اصابته (قال الشافعي) وهذا قول ابي حنيفة واصحابه يزعمون ان العاقلة تعقل نصف العشر
 فصاعدا ولا تعقل مادونه وقول غيرهم تعقل العاقلة كل ما كان له ارض واذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم ان
 العاقلة تعقل خطأ الحرفي الا كرقضيناه في الاقل والله تعالى اعلم وانما ذهب ابو حنيفة الى ان يقضى به فيما
 قضى به النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يجعل شيئا قياسا عليه وهذا يلزمه في غير موضع قديين في موضعه
 (قال الشافعي) وقال غير ابي حنيفة تعقل العاقلة الثلث فصاعدا ولا تعقل مادونه ولا يجوز ان يكون في هذا
 الا ما قلنا من ان جناية الحر اذا كانت خطأ فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس على العاقلة وجعلها
 في الجنين وهو نصف عشر النفس على العاقلة وفرق بين حكمها وحكم العمد وفرق المسلمون فجعلوا عمد
 الحرفي النفس ومادونها وفيما استهلك من مال في مال نفسه دون عاقلة وحكم ما اصاب من خطأ في نفس
 على عاقلة (١) الا ان يكون ما اصاب من حر من شيء له ارض على عاقلة كما جلت الا كرجات الاقل اذا كان
 من وجه واحد وما ذهب اليه ابو حنيفة من انه يقضى على العاقلة بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى
 عليها بغيره فاما ما اتفق على الثلث فصاعدا فلم نعلم عند من قاله فيه خبرا يثبت الارأى الرجال الذين لا يكون
 رأيهم حجة فيما لا خبر فيه او خبر لا يثبت مثله عندنا ولا عندهم فيما لا يريدون ان يقولوا به والسنة الثابتة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قضى بنصف عشر الدية على العاقلة فمن زعم أنه لا يقضى بها على العاقلة
 فلينظر من خالف فان قال فقد أثبت المنقطع كما ثبت الثابت فقد روى ابن ابي ذئب عن الزهري أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة وهو يعرف فضل الزهري
 في الحفظ على من روى هذا عنه وأخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ان لي مالا وعيالا وان لا بي مالا وعيالا وهو يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 انت ومالك لا يسد وهو يخالف هذين الحديثين مما لعله لو جمع لكان كثيرا من المنقطع فان كان أحد
 أخطأ بترك تثبت المنقطع فقد شركه في الخطا وتفرددونه بردا لموتصل إنه ليروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 متصلا كثيرا عن الثقات ثم يدعه (٢) فكيف يجوز أن يكون الموتصل مردودا ويكون المنقطع مردودا حيث
 أراد ثابتا حيث أراد العلم أدى في هذا الى الذي يزعم هذا الا في الحديث

(الجنابة على العبد) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب انه قال عقل العبد
 في ثمنه وأخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه
 كجراح الحرفي دية وقال ابن شهاب وكان رجال سواه يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) وخالف قول الزهري
 من الناس الذين قالوا هو سلعة وخالف قول سعيد بن المسيب والزهري لم يحل فيه بالمدينة الا هذين القولين ولم
 أعلم أحدا قط قال غير هذين القولين قبله فزعم في وضحة العبد ومنقلته و أمومته وجائفته أهاف في ثمنه مثل
 جراح الحرفي دية وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقصه فلا يقول سعيد ولا يقول الناس
 الدين حكى عنهم الزهري (قال الشافعي) وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سنة رسول الله صلى الله

(١) قوله الا ان يكون الى قوله على عاقلة كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقط هذا الاستثناء (٢) قوله فكيف
 يجوز الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفا فانظر كتبه مصححه

عليه وسلم ولا يجفل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة على رأى نفسه مع ما لوجه من الحديث موصولا كان كثيرا فإذا جاز أن يكون هذا مردودا بان الوهم قد يمكن على عدد كثير يروون أحاديث كلهم يحيلها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف جاز لا أحد أن يعيب من رد الحديث المنقطع لأنه لا يدري عن رواه صاحبه وقد خبر من كثير منهم أنهم قد يقبلون الأحاديث من أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة ولا يدرون عن قبلها من قبلها عنه وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يثبتون فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها ويحلون بها ويحرمون بها إلا عن أمتوا وإن يحدوثوا بها هكذا كانوا أنهم لم يسمعوها من ثبت كان عطاء بن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عن قبله ويقول سمعته وما سمعته من ثبت (قال الشافعي) أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عنه هذا في غير قول وكان طاوس إذا حدثه رجل حديثا قال إن كان الذي حدثك مليا والأفدعه يعنى حافظا ثقة (قال الشافعي) أخبرنا عيسى بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أتى لاسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به أسمع من الرجل لا أتق به قد حدثه عن أتق به وأسمع من الرجل أتق به حدثه عن لا أتق به وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابننا عبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقبل له أنه أعظم أن يكون مثلك ابن أمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عن عرف وما لقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب والله أعلم

(ديات الخطأ)

(ديات الرجال الأحرار المسلمين) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فأحكم الله تبارك وتعالى في تزييل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله وأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم كم الدية فكان نقل عدد من أهل العلم عن عدد لا تنازع بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بدية المسلم مائة من الإبل فكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه تأخذ في المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتيل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة ابن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ألا أن في قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط أو العصا الدية مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر في الديات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل قال ابن جريج فقلت لعبد الله بن أبي بكر في شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك

رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن جده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى جالسافصلوا جلوسا أجمعون (٣) * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها يعني بئله * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال صليت أنا وبنينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا * أخبرنا سفيان عن أبي حازم قال سألو أسهل ابن سعد عن أي شيء منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بقي من الناس أحد أعلم به مني من أنثى الغابة عمله له فلان مولى فلانة ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد عليه استقبل القبلة فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل القهقري ثم سجد

(٣) في نسخة هنا زيادة

هو منسوخ اه كته

مصححه

الدية على أهل القرى ألف ديناراً وأثنى عشر ألف درهم فان كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الإبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق ودية الأعرابي إذا أصابه أعرابي مائة من الإبل (قال الشافعي) ودية الحر المسلم مائة من الإبل لاديتها غيرها كما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فان أعوزت الإبل فقيمها وقد وضع هذا في غير هذا الموضع

(دية المعاهد)

(قال الشافعي) وأمر الله تعالى في المعاهد يقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهله ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يقتل مؤمن بكافر مع ما فرق الله عز وجل بين المؤمنين والكافرين فلم يجز أن يحكم على قاتل الكافر إلا بدية ولا أن ينقص منها إلا بخبر لازم فقضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في دية اليهودي والنصراني بثلاث دية المسلم وقضى عوفي دية المجوسي بثمانمائة درهم وذلك ثلثا عشر دية المسلم لانه كان يقول تقوم الدية اثني عشر ألف درهم ولم نعلم أحدا قال في دياتهم أقل من هذا وقد قيل ان دياتهم أكثر من هذا فالزمن قاتل كل واحد من هؤلاء الأقل مما اجتمع عليه فن قتل يهوديا ونصرانيا خطأ وللمقتول ذمة بأمان إلى مدة أو ذمة باعطاء جزية أو أمان ساعة فقتله في وقت أمانه من المسلمين فعليه ثلث دية المسلم وذلك ثلاث وثلاثون من الإبل وثلاث ومن قتل مجوسيا أو وثنياله أمان فعليه ثلثا عشر دية مسلم وذلك ست فرائض وثلاثا فريضة مسلم وأسنان الإبل فيهم كهي في ياد المسلمين إذا كان قتلهم عمدا أو عمدا خطأ خمسا دية المقتول خلفتان وثلاثة أحاس نصفين نصف حقا ونصف جذاع فإذا كان القتل خطأ محضا فدية أحاس خمس بنات محاض وخمس بنات لبون وخمس بنوليون ذكور وخمس حقا وخمس جذاع وديات نسايتهم على أنصاف ديات رجالهم كما تكون ديات نساء المسلمين على أنصاف ديات رجالهم وإذا قتل بعضهم بعضا قضى عليهم بما وصفت يقضى به بين المسلمين وعلى عواقل من جرى عليه الحكم وقد وصفت هذا في الحكم بينهم في قتل العمدا وإذا قتل لهم عبد على دينهم فديته ثمنه بالغام بالغ وان بلغ ديات مسلم (قال) وإذا كان واحد منهم قاتلا لمسلم قتل لا فصاح فيه قضى عليه بدية مسلم كاملة على عاقلته ان كان قتله خطأ أو شبه عمدا كما يقضى على عاقلته المسلم وان لم يكن له عاقلة يجري عليهم الحكم في ماله وان قتله عمدا فاختر ورثته العقل ففي مال الجاني كما قلنا في المسلمين الإبل أو قيمتها ان لم توجد في الجناية والدية الإبل لا غيرها ما كانت الإبل موجودة حيث كانت عاقلة الجاني والمحكوم لهم (قال الشافعي) يعقل عواقل الذميين إذا كانوا ممن يجري عليهم الحكم العقل عن جنائهم الخطأ كما تعقل عواقل المسلمين

دية المرأة قال الشافعي رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم قديما ولا حديثا في أن دية المرأة نصف دية الرجل وذلك نجسون من الإبل فإذا قضى في المرأة بدية فهي نجسون من الإبل وإذا قتلت عمدا فاختر أهلها ديتها فديتها نجسون من الإبل أسنانها أسنان دية عمدا وسواء قتلها رجل أو نفرا أو امرأة لا يراد في ديتها على نجسين من الإبل وجراح المرأة في ديتها كجراح الرجل في ديته لا تختلف ففي موضعها نصف ما في موضع الرجل وفي جميع جراحها بهذا الحساب فان قال قائل فهل في دية المرأة سوى ما وصفت من الإجماع أمر متقدم فنعم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قاتوا أدركا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فتقوم عمر بن الخطاب ثلاث الدية على أهل القرى ألف ديناراً وأثنى عشر ألف درهم ودية الحر المسلم إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم فإذا كان الذي أصابه من الأعراب فديته نجسون من الإبل ودية الأعرابي إذا أصابه الأعرابي نجسون من الإبل وأخبرنا شفيان

* أخبرنا مالك عن
مخرمة بن سليمان عن
كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه أخبره أنه بات
عند ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أم
المؤمنين وهي خالته قال
فاضطجعت في عرض
الوسادة واضطجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وأهله في طولها فنام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى إذا انتصف
الليل أو قبله بقليل أو
بعده بقليل استيقظ
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجلس يسبح وجهه
بيده ثم قرأ العشر
الآيات الخواتم من سورة
آل عمران ثم قام إلى شن
معلقه فتوضأ فأحسن
وضوءه ثم قام يصلي فقال
ابن عباس فقمتم فصنعت
مثل ما صنع ثم ذهبت
فقمتم إلى جنبه فوضع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يده اليمنى على رأسي
وأخذ ياذني اليمنى يفتلها
فصلي ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم
أوتر ثم اضلجعت حتى

عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً أوطأ امرأته ففرض فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه ثمانمائة ألف درهم وثلاث (قال الشافعي) ذهب عثمان إلى التغليب لقتلها في الحرم (دية الخنثى) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا بان الخنثى ذكر أحكم له بذلك أو لم يحكم فديته دية الرجل وإذا بان أنثى فديته دية امرأة وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة فإن جنى عليه وهو مشكل فلم يمت حتى بان ذكر فديته دية رجل وكذلك لو جنى عليه جرح فبرأ منه فاعطى أرشه وهو مشكل على أنه أنثى ثم بان ذكر أتم له أرش جرح رجل وإذا اختلف ورثة الخنثى والجاني فقال الجاني هو امرأة أو مشكل فالقول قوله مع عينة وعلى الخنثى أو ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر ولو مات الخنثى فاختلفت ورثته والجاني فأقام ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر والجاني البينة بما يبين أنه أنثى طرحت البينتان معاقبة قول من طرح البينتين إذا تكافأتا وكان القول قول الجاني ولو كان هذا والخنثى حي ثم عابنه الحاكم فرآه ذكر أفضى له بأرش ذكر ولو كانت بينة متظاهرة أنه ذكر أو أنثى قبلت البينة كما تقبل على الاستئناف وليس ما أدرك الحاكم عيانه وأدركه الشهود فيشهدون منه على عيان ثم آخر بن بعد فتقوا طأشهادهم عليه ويدرك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا ولا يشهد منها الأعلى أمر منقض لا يستأنف الشهود علمه ولا غيرهم

(دية الجنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت أحدهما الأخرى فطرحت جنينها ففرض في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها بالنمسا ووجهها والعقل على عصبتها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكرك الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارين يني لي فضربت أحدهما الأخرى بسطح فالتقت جنينا ميتا ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة فقال عمران كدنا أن نقضى في مثل هذا بآرائنا (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ في الجنين والمرأة التي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة حرة مسلمة فإذا كان الجنين حراماً باسلاً من أحد أبويه أوهما ففيه غرة كاملة فإن كان جنين حرة مسلمة من مشرقة حرة أو عبد من نكاح أو زناً أو جنين حرة مسلمة لقيط من زوج عبد أو حراً أو زناً ففيه غرة كاملة لا إسلامه وحريته باسلاً أمه وحريتها وكذلك جنين الأمة يطؤها سيدها ملك صحيح أو ملك فاسد أو ملك سقيمها وكذلك جنين الأمة ينكحها ويغتر بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال ففيه غرة كاملة وأي جنين جعلته مسلماً بكل حال باسلاً من أحد أبويه جعلته جنين مسلم وأقل ما يكون به السقط جنيناً ففيه غرة أن يتبين من خلقه شيء يفارق المضغة أو العلقه اصبع أو ظفر أو عين أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كله ففيه غرة كاملة وإن جنى جان على امرأة فجاءت مكانها أو بعد بجنين فقالت

جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مالك بن مغول عن عوز ابن أبي حمزة عن أبيه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابطح وخرج فخرج بلال بالعنزة فركزها فصلى إليها والكلب والمرأة والحمار يمرون بين يديه * أخبرنا ابن عيينة أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن همام ابن الحارث قال صلى بنا حذيفة على دكان مرتفع فوجد عليه خبذه أبو مسعود البدرى فتابعه حذيفة فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود أليس قد نهى عن هذا فقال له حذيفة ألم ترى قد تابعك

(ومن كتاب ايجاب الجمعة)

أخبرنا ابراهيم بن أبي يحيى حدثني صفوان بن سليم عن نافع بن جبير بن مطعم وعطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شاهد يوم الجمعة ومشهود يوم عرفة * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني شريك ابن عبد الله بن أبي عمر عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الرحمن بن حمزة عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن الآخرون ونحن السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا الله له فالناس لتابع اليهود غدا

هذا الذي ألقيت وأنكر الجاني لم يقبل قولها وكان القول قوله بيمينه ولا تلمسه الجناية الا باقراره أو بينة تقوم عليه رجلان أو رجل وأمرأتان أو أربع نسوة بأنها ألقته هذا وألقته جنينا وأن شهدوا أنها ألقته شيئا ولم يثبتوا الشيء وجاءت بجنتين فقالت هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألقته فالتفت إلى الجاني عليها مع يمينه وكذلك لو ألقته فدفتته ولم تثبته الشهود جنينا بأن يبين فيه خلق آدمي ولم تختلف رواية من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل عن الجنين ذكر هو وأنثى فإذا ألقته المرأة ميتا فسواء ذكر ان الاجنة واناثهم في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمة وفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه وإذا ألقته المرأة جنينا ميتا وعاشت أمه فدية الجنين مورثة كما يورث لو ألقته حيا ثم مات يرثه أبواه معا وأمها ان لم يكن له أب (١) حرها مع من ورثه معها وان لم يخرج الامن الضرب الذي سقط به الجنين فلا شيء لها في الضرب لان الام وان وقع عليها فالتلف وقع على جنينها في جوفها وان جرحها جرحا له أرش أو فيه حكومة فلها أرش الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين لانها جناية عليها ودية الجنين مورثة لها ولا يسه أو ورثته ان لم يكن أبوه حيا معها (قال) وبهذا قلنا اذا ألقته المرأة أجنة موتى قبل موتها وبعده فذلك كله سواء وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مما ألقته وهي حية وما ألقته بعد الموت لم ترثه لانه لم يخرج وهي ترثه ولم يرثها لانه لم يخرج حيا فيرثها واما يرث الاحياء وإذا ألقته جنتين يجمعهما شيء من خلقه الانسان لم يلزم عاقلة الا دية جنين واحد وذلك أن تلقى بدنين مفترقين في رأس واحد أو في رقبتين مفترقتي الصدرين والبدنين ويجمعهما رجلان أو أربعة أرجل (٢) الا انهما لا يفرقان خلقا في الجلدة العليا أو فيها أو في أكثر منها فان خرجا في جلدة بطن فسقت عنهما وبقيتا بدنين مفترقين فهما جنينان فهما غرتان ولو كانا ناقصين أو أحدهما اذا بان في كل واحد منهما من خلقه الانسان شيء فهما جنينان اذا خلقا متفرقين وإذا ألقته الجنين حيا ثم مات مكانه ففيه دية حركامة ان كان ذكر افضائه من الابل وان كان أنثى فخمسون من الابل ولا تعرف حياة الجنين الارضاع أو استهلال أو نفس أو حركة لا تكون الا حركة حي وإذا ألقته فادعت حياته فالقول قول الجاني في أنها ألقته ميتا وعلى وارث الجنين البينة فان أقر الجاني على الجنين أنه خرج حيا وأنكرت عاقلة خرج وجهه حيا وأقرت بخروجه ميتا أو قامت بينة بخروجه ولم تثبت له موتا ولا حياة ضمننت العاقلة دية الجنين ميتا وضمن الجاني تمام دية نفس حية ان كان ذكر ارضمن تسعة أعشار ونصف عشر دية رجل وذلك خمس وتسعون من الابل فإذا كان أنثى فتسعة أعشار دية أنثى وذلك خمس وأربعون من الابل (قال) وان قامت بينة أنه خرج حيا وبينة أنه سقط ميتا فالقول قول البينة التي شهدت على الحياة لان الحياة قد تكون فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتا بأنهم رأوه خارجا لم يعلموا حياته ولو كانت البينة قامت على الجاني باقراره بأنه خرج حيا وقامت أخرى بأنه قال خرج ميتا وليس هذا ولا الباب قبله تضادا في الشهادة يسقط به كلها (قال) وإذا ألقته جنتين أحدهما قبل الآخر أو معاف شهد الشهود على أنهم سمعوا الاحد الجنين صوتا أو رأوا له حركة حياة ولم يثبتوا أيهما كان الحي قبلت شهادتهم ولزم عاقلة الجاني دية جنين حي ودية جنين ميت فان كانا ذكرين لزممت العاقلة في الحي دية نفس رجل وان كانتا أنثى لزممت العاقلة دية أنثى وان كانا ذكر أو أنثى لزممت العاقلة دية أنثى لانها اليقين ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالمثل (قال) وان أقر الجاني ان الذي خرج حيا ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجاني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل خسين من الابل ويلزم العاقلة دية جنين غرة مع دية الحي ولو ضرب رجل بطن امرأة فالتقت جنينا ميتا ماتت وألقته بعد الموت جنينا حيا ثم ماتت ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها ورثها الجنين الذي خرج حيا بعد موتها ورثه (١) قوله حرها كذا في النسخ ولعلها محرفة والاصل ترثه مع من الخ وانظر (٢) قوله الا أنهم الخ كذا في النسخ وهي محرفة في هذا المقام تحريفا شديدا فخررت وثبت ولا تعول على كل ما تجده والله المستعان كتبه معجحه

بعد موته ورثته غير هالانها لم ترقه ولو ألفت جنبنا حياتهم ماتت ومات فاختلف ورثتها ورثته الجنين فقال
ورثته الجنين ماتت قبل موت الجنين فوثرتها وقال ورثتها ماتت بعد الجنين فوثرته لم يرث واحد منهم ما صاحبه
وكانوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أولا ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد دين كل واحد من الفريقين على
دعوى صاحبه (قال) وإذا ألفت المرأة جنبنا حياتهم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود وليس على الجاني عليه
حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الالم عليها في الاجهاض الذي هو شبهه بالجرح
(قال) ولو قتله الجاني عليه عمدا أو جرح أمه جرحا لا أرش له كان عليه القود وفي ماله حكومة لأمه ولو قتله
خطأ كانت دية النفس على عاقلته وكذلك أمه ان كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلته وان كانت قتلتها
عمدا فديته في مالها وكذلك أبوه وأبأؤه وأمهاته لانه لا يقاد ولد من والد ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله
عمدا أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حية اذا عرف حية الجنين خرج لتمام أو أجهض قبل التمام
(قال) والمرأة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بدية الجنين على عاقلته عمدت ضرب المرأة يهوديتها فإذا
جنى الرجل أو المرأة على حامل فأجهضت جنبنا ميتا أو حيافات وكانت جنائنه بسيف أو بما يكون مثله
القود فلا قود في الجنين وان خلص ألم الجنانية الى الجنين فأجهضته جنائنه في غير حكم العمد المقصود به قصد من
يقاد لا حائل دونه وإذا ماتت المرأة فلها القود وان أراد ورثتها الدية ففي مال الجاني اذا كان ضربها بما يقاد
من مثله وان كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجاني الدية لان هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي
صلى الله عليه وسلم وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجاني على أم الجنين ليجهض الجنين حياتهم يموت
الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولدها أو أرادها عمد الان وقع الجنانية بالام دون الجنين
(جنين المرأة الحرة) قال الشافعي واذا جنى رجل على امرأة عمد أو خطأ ألفت جنبنا ميتا فعلى عاقلته
غرة عمد أو أمة يؤدون أيهما شاؤا من أي جنس شاؤا وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرد منه لوربيع ولا خصما
لانه ناقص عن غرة وان زاد ثمنه بالخضاء ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة من غرة أو أمة ولا خصيان
نعلمهم بسلاده ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان ولا يؤدونها في سن دون هذا السن لانها
لا تستغني بنفسها دون هذه السن ولا يخير المولود بين الابوين الا في هذه السن ولا يفرق بين الامة وولدها في
البيع لانها صغيرة الاجنه هذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة
خمس من الابل خمسها وهو بعير ان قيمة خلفتين أقل الخلفات وثلاثة أنحاسها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقق
نصفين من ابل عاقلة الجاني فان لم تكن لهم ابل فن ابل بلمده أو أقرب البلدان منه واذا كانت جنانية الرجل على
جنين المرأة ورعى غير أمه فاصاب أمه فدية الجنين على عاقلته غرة تؤدى عاقلته أي غرة شاؤا غير ما وصفت
ان ليس لهم أدأؤه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ (قال) وهذا هكذا في جنين الامة المسلمة
أو الكتابية من سيدها يجنى عليها الحربى الذي له أمان وجنين الذمية يجنى عليها من المسلم الحر وفي رقبة العبد
اذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد (قال) فيؤدى في الخطأ على أم الجنين غرة قيمتها قيمة
خمس من الابل أنحاس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة وليس لهم
أن يؤدوا غرة هرمة ولا ضعيفة عن العمل لان أكثر ما يراد له الرقيق العمل وانما يحكم للناس بما ينتفعون به لا بما
لا ينفعهم ضعيفه واذا منعت من أن تؤدى غرة معيبة عيبا يضرب بالعمل فالعيب بالكبر أو كبر من كثير من العيوب
التي ترد بها واذا جنى الرجل على جنين فخرج حياتهم مات فقال مات من حادث كان بعد الجنانية من غيرى وقال
ورثته مات من الجنانية فان كان مات مكانه موثا يعلم في الظاهر أنه لا يكون الامن الجنانية ففيه دية نفس حية
على عاقلته وان قيل قد عاش مدة وان قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجنانية فالقول قول الجاني وعاقلته
وعلى ورثة الجنين البينة انه مات من الجنانية وأقبل على موته ما أقبل على أنه ولد فاقبل أربع نسوة ورجلا

والنصارى بعد غد
* أخبرنا شفيان عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله الا
انه قال بايد أنهم
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني محمد بن
عمرو بن علقمة عن أبي
سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
نحن الآخرون
السابقون يوم القيامة
بايد أنهم أو ثواب الكتاب
من قبلنا وأوتينا
من بعدهم ثم هذا يومهم
الذي فرض عليهم يعني
الجمعة واختلفوا فيه
فهذا ان الله له قال ما لنا
فيه تبع السبت والاحد
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني سلمة بن
عبد الله الخطمي عن
محمد بن كعب أنه سمع
رجلا من بني وائل
يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم تجب
الجمعة على كل مسلم
الا امرأة أو صبيا أو
مملوكا * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
عبد العزيز بن عمر بن

وامرأتين اذا كانوا عدولا ولا أقبل فيهم وارثاله (قال الربيع) وفيه قول آخر اني لا أقبل عليه الا شاهدين
 عدلين لانه في موضع يجوز للرجال النظر اليه اذا أمكنهم أن يخرجوه حيا بعد ما يولد فاما اذا لم يمكنهم أن يخرجوه
 لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة (قال الشافعي) واذا أجهض
 الجنين حيا حيا لم تتم الجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لاقل من ستة أشهر ثم مات ففيه دية حر
 تامة وان أجهض في حال يتم فيه لاحد من الاجنة حياة بحال فهو كالمسئلة قبلها واذا خرج حيا الستة أشهر
 فصاعدا فقتله رجل عمدا فعليه القود كيف خرج اذا عرفت حياته وان كان ضعيفا مقرطا وان خرج لاقل من
 ستة أشهر فقتله انسان عمدا فادور رثته القود فان كان مثله يعيش اليومين والثلاثة أو اليوم ففيه القود واذا
 شهد رجال أنه جنى على امرأة فالتقت جنينا ولم يثبتوا أحيا أم ميتا فقال الجاني ألقته ميتا وغيبته فالقول قوله
 مع يمينه ولو أقر هو بأنه خرج ميتا أو حيا فالتقت جنينا لم يثبتوا أحيا أم ميتا فالتقت جنينا فالتقت
 ولم تكن بينة ولو جنى جان على امرأة فقالت ألقيت جنينا وقال الجاني لم تلق شيئا فالقول قوله وكذلك
 لو جاءت بجنين مكانها ميتا كان القول قوله لانه قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها ولو خرج الجنين حيا فقتله غير
 الجاني على أمه عمدا فقتله ولم يكن على الجاني على أمه شيء ولو قتله الجاني على أمه عمدا فعليه القصاص أو الدية
 في ماله ان شاء الورثة وحكومة في ماله بخرج ان أصاب أمه لا يرش له معلوم لانه دون ورثة الجنين واذا جنى
 على المرأة فالتقت مكانها جنينا ميتا فعلى عاقلة الجاني دية ولا يصدق ولا يصدقون أن اجهاضها بغير جنابة لان
 الظاهر أن هذا من جنابته ولو كانت تطلق فخى عليها فالتقت جنينا ميتا فقال ألقته من غير جنابتي لزم عاقلة
 دية الجنين كما لو كان مريضا في السياق فقتله رجل لزمه عمدا كان أو خطأ لانه قد يعيش وان ظن أنه يموت
 وكذلك المرأة تطلق ثم يذهب الطلق عنها فتقيم أياما لا تلد ولو كانت تطلق فخى عليها فالتقت جنينا حيا ثم
 مات مكانه فقال لم تلغه من جنابتي وقالت أسقطته من جنابتي فالقول قولها وضمت عاقلة دية الجنين حيا
 ذكر اكان أو أنثى واذا جنى الرجل على المرأة والقوابل عندها واسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والحبل
 بها طاهر فماتت وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الام ولم يضمن الجنين من قبل أنى على غير احاطة به أنه جنين مات
 بجنابته ولو خرج منها شيء يبين فيه خلق انسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره ثم مات أم الجنين ولم يخرج بقية
 الجنين ضمن الام والجنين لاني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخرج بعضه ولا فرق بين خروج بعضه وكله
 في على بانه جنى على جنين ألا ترى أنها لو ألقته كالمضغة يبين فيها شيء من خلق الانسان ضمنته جنابته على جنين
 كامل ويضمن متى خرج منها شيء يبين به أنه جنى على جنين قبل موتها أو بعده ولو خرج من فرج امرأة رأسا
 جنينين أو أربعة أيد الجنينين ولم يخرج ما بقي منهما أغرمته جنابته على جنين واحد لاني لا أدري لعله يجمع
 الرأسين شيء من خلق الانسان فيكونان فيما يلزمه منهما جنين واحد لان ذلك يمكن فيهما واذا قضيت بديته في
 جنين خرج حيا ثم مات أو خرج ميتا فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة (قال) واذا جنى على امرأة فخرج منها
 بـنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقه آدمي فاللزم له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين
 وكذلك لو خرج رأسا من فرج امرأة ثم مات ولم يتنام خر وجههما فيعرفان لم أقض فيهما الا بديته جنين واحد
 ولزم الجاني عتق رقبة وكان أن يعتق رقتين في هذا المعنى أو كد عليه لان الاغلب أن الرأسين من بدنين
 مفترقين ما لم يعلم اجتماعهما بعينته ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحبت للجاني أن لا يدع أن يعتق
 ويحتمل فيعتق رقتين أو ثلاثا ولا يبين أن يلزمه شيء لانه لم يعلم ولدا واذا ماتت الام وجنيتها أعتق بموت الام
 رقبة وبموت جنينها أخرى

(جنين الذميمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان الذميان الزوجان الحران على دين واحد فخى على

بدا العزيز عن أبيه عن
 عبد الله بن عبد الله بن
 شبة قال كل قرية فيها
 ربعون رجلا فعليهم
 الجمعة * أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن أبي
 عبيد مولى ابن أزهر قال
 شهدت العبد مع علي
 عثمان محصور * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 خالد بن رباح عن المطلب
 ابن حنبل أن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي الجمعة اذا
 جاء السقي قدر ذراع
 أو نحوه * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو
 ابن دينار عن يوسف بن
 ماهك قال قدم معاذ
 ابن جبل على أهل مكة
 وهم يصعدون الجمعة والقي
 في الجحر فقال فلا
 تصعدوا حتى تنفي الكعبة
 من وجهها * أخبرنا
 الثقة وهو سفيان عن
 الزهري عن السائب
 ابن يزيد أن الاذان كان
 أوله يا جمعة حين يجلس
 الإمام على المنبر على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر

وعمر قلنا كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان فان فاذن به فثبت الأمر على ذلك وكان عطاء يكر أن يكون أحد له عثمان ويقول أحدثه معاوية والله أعلم * حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم

(٩٧)

الاول فالاول فاذا خرج الامام طويبت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش حتى ذكر الدجاجة والبيضة * أخبرنا مالك عن سمى عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن جابر بن عتيك عن جده جابر بن عتيك

جنين امرأة منهم زوجها على دينها فخرج ميتا فديته عشرة دية أمه وان كانا مختلفي الدين حكمه لا كرهما دية أجعل ديته أبداً لخير أبيه وأجعل ديته بحكم المسلم من أبيه ان كان منهم ما مسلم مثل أن تكون ذمية عند مسلم فتكون دية جنينها دية جنين مسلم ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة ومثل أن تكون أمة توطأ بملك سيدها فتكون دية جنينها نصف عشرة دية أبيه لان الجنين حر بحرية أبيه ولا يكون ملكاً لأبيه ولو كان أبوه مملوكاً أو مكاتباً وطئ أمة له فجنى على جنينه من أمة له قبل عتق أبيه كان فيه عشرة قيمة أمة له مملوك لا فضل في الحكم في الدية لأبيه على أمه بالحرية وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني لما وصفت وسواء جنى على جنين الذمية مسلم أو ذمي أو حربي يحكم على عاقلة بديته ان كانت عاقلة ممن يجري عليه الحكم والاحكام بديته في مال الجاني (قال) وهكذا جنين الأمة الكافرة يطؤها سيدها بملك أو ينكحها مسلم ولا يعلم أنها مملوكة وتقول انها حرة ففيه دية جنين حرة مسلمة ولو أن ذمية حملت فجنى عليها جان فألقت جنيناً ميتاً فقلت هو من زنا بمسلم كانت فيه دية جنين نصرانية عشرة دية أمه لانه لا يلحق بالزنا ناسبه ولو جنى رجل على نصرانية فألقت جنيناً ميتاً فقلت كان أبوه مسلماً وقال الجاني بل كان ذمياً ولا نعرف له أماً له جنين نصرانية ويحلف ما كان أبوه مسلماً (قال) ولو اشتكر مسلم وذمي في ظهر حرة بنكاح شبهة فجنى رجل على ما في بطنها فألقت جنيناً ميتاً جعلت على القاتل جنين ذمية من ذمي فان ألحق الجنين بمسلم أتمت عليه جنين حرة مسلمة وان هو أشكل فلم يبين لهما هولم أجعل عليه الا الاقل حتى أعرف الاكثر

جنين الأمة قال الشافعي رحمه الله تعالى والأمة المكاتب والمذبة والمعتقة الى أجل وغير المعتقة سواء أجننت أجنبية ام اذا لم تكن أجننت أحراراً بما وصفت من أن يطأ واحدة منهن مالك لها حراً وزوج حرة بانه حرة ففي جنين كل واحدة منهن اذا خرج ميتاً عشرة قيمة أمه يوم جنى عليها (قال) وانما قلت هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في قضائه دلالة على أن لا يفرق بين الذكر والانثى من الاجنة لم يجر أن يفرق بين الجنين الذكر والانثى من الممالك ولا يجوز أن يتفق الحكم فبهما بحال الا بان يكون في كل واحد منهما عشرة قيمة أمه ومن قال في جنين الأمة اذا كان ذكر نصف عشرة قيمته لو كان حياً واذا كان أنثى عشرة قيمتها لو كانت حية ففرق بين ما جمع بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) واذا جنى على الأمة فألقت جنيناً حياً ثم مات من الاجهاض ففيه قيمته ذكر كان أو أنثى كما يقتل فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت

جنين الأمة تعتق والذمية تسلم قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على الأمة الحامل جنيناً فلم تلحق جنينها حتى عتقت أو على الذمية جنيناً فلم تلحق جنينها حتى أسلمت ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة لان الجنانية عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الا كثر مما في جنانيته عليها واذا ضرب الرجل المرأة فأقامت يوماً أو يومين ثم ألقت جنيناً فقلت ألقته من الضربة وقال لم تلقه منها فالقول قوله مع عيمه وعليها البينة انهما لم تزل ضمنه من الضربة أو لم تزل تجدد الالم من الضربة حتى ألقت الجنين فاذا جاعت بهذا ألزمت عاقلة عقل الجنين واذا ضربها فأقامت على ذلك لا تجد شيئاً ثم ألقت جنيناً لم يضمنه لانه قد تلقى به بلا جنانية وانما يكون جانياً عليه اذا لم ينفصل عنها ألم الجنانية حتى تلقى به ولو أقامت بذلك أياماً واذا كانت الأمة بين اثنين فجنى عليها أحدهما ثم أعتقها ثم ألقت من الجنانية جنيناً فان كان موثقاً فميتاً ضمن جنين حرة وكانت

(١٣ - الام سادس) صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرجت الى الجمعة فامش على هينتك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سبأ عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفود اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لاخلق في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى

عمر من مباحلة فقال عمر بن رسول الله كسوتها وقد قلت في حلة عطار ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكسكها ثلبسها فكساها عمر أخاه مشركا بمكة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عبد المسلمين فاغتسلوا (٩٨) ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم

بالسؤال * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني أسحق بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتعدون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك أن فعولا امام يقطع السجدة وأن كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين كلتهما فإذا

مولاته وكان لشريكه فيها نصف قيمة الام ولا شيء له في الجنين لأنه ليس له ولاؤه وورثت أمه ثلث دينته وقرابة مولاه الذي جنى عليه الثلثين إن لم يكن له نسب برثته ولا يرث منه المولى شيئا لأنه قاتل وكذلك الرجل يجنى على جنين امرأته تضمن عاقلة دينته وورثت أمه الثلث (١) وأخوته ما بقي فإن لم يكن له أخوة فقرابة أبيه ولا يرثه أبوه لأنه قاتل وإذا ألفت الجنين وهو معسر فليشريكه نصف عشر قيمة أمة لأنه جنين أمة وإذا جنى الرجل على أمة فألفت جنينا ثم عتقت فألفت جنينا ثانيا في الأول عشر قيمة أمة لسيدها وفي الآخر ما في جنين حر برثته وورثته معها (حلول الدية) قال الشافعي رحمه الله تعالى فالقتل ثلاثة وجوه عمد محض وعمد خطأ وخطأ محض فاما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين (قال) وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث ولا ينتظر في ذلك إلى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء بينة إن لم تثبت زمانا ولو لم يثبت إلا بعد سنتين من يوم قتل القاتل أخذوا مكانهم بثلثي الدية لأنها قد حلت عليهم (قال) والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هكذا وذلك أنهم ما معان الخطأ الذي لا قصاص فيه بحال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعفى عن القتل فالدية كلها حالة في مال القاتل وكذلك العمد الذي لا قود فيه مثل أن يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمدا وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ابن قتادة المدبلي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الجاني وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت وما لزم العاقلة من دية جرح وكان الثلث فادونه فعلها أن تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجروح فإن كان أكثر من الثلاث فعلمها أن تؤدي الثلث في مضي سنة وما زاد على الثلث ما قل أو كثر أدته في مضي السنة الثانية إلى الثلاثين فما جاوز الثلاثين فهو في مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية

(أسنان الإبل في العمد وشبه العمد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الإبل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها والخلفه هي الحامل من الإبل وقيل تحمل الاثنية فصاعدا فأى ناقة من إبل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزى في الدية ما لم تكن معيبة (قال) ولا تجزى في الأربعين إلا الخلفه وإذا رآها أهل العلم فقالوا هذه خلفه ثنية أجزأت في الدية وجبر من له الدية على قبولها فإن أزلقت قبل تقبض لم تجز لانهم لم تدفع خلفه فإن أجهضت بعد ما تقبض فقد أجزأت وإن دفعت وأهل العلم يقولون هي خلفه ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القاتل ردها وأخذهم بخلفه غيرها وإن غاب أهل القاتل عليها فقالوا لم تكن خلفه فالقول قولهم مع أيمانهم لأنه لم يعلم أنها خلفه إلا بالظاهر (قال الربيع) وهذا عندي إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم (قال الشافعي) وإذا قالوا في البدن ليست خلفه فقال أهل العلم هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والستون التي مع الأربعين الخلفه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وقدر روى هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عدد من أقيت من أهل العلم المفتين أخبرنا مسلم عن ابن

(١) قوله ورثت أمه الثلث الخ لعل الثلث محرف عن السدس أو ستة ط شيء من العبارة فأنظر كتابه معججه

جربج قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتي * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله وإذا في حديث جابر وهو سليل الغطفاني * أخبرنا

سفيان عن ابن عجلان عن أبي بصير عن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطب فقام فصلى ركعتين فجاء إليه الاحراس ليجلسوه فأبى أن يجلس حتى صلى ركعتين فلما قضى الصلاة أتينا فقلنا يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال ما كنت لأدعها لشيء بعد شئ رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (٩٩) و جاء رجل وهو يخطب فدخل المسجد

بهيئة بذة فقال أصليت قال لا قال فصل ركعتين قال ثم حث الناس على الصدقة فألقوا ثيابا فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الرجل ثوبين فلما كانت الجمعة الأخرى جاء الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أصليت قال لا قال فصل ركعتين ثم حث الناس على الصدقة فطرح الرجل أحد ثوبيه فصاح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خذ فآخذه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا إلى هذا جاء تلك الجمعة بهيئة بذة فأمرت الناس بالصدقة فطرحوا ثيابا فأعطته منها ثوبين فلما جاءت الجمعة أمرت الناس بالصدقة فجاء فالتى أحد ثوبيه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر و بن دينار قال

جريح قال قلت لعطاء (١) تغليظ الابل فقال مائة من الابل من الاصناف كلها من كل صنف ثلثة (قال الشافعي) والتغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاوي ويجبر على ان يعطيه ثلث ناقة يكون شريكه بها لا يجبر على قيمة ان كان يجدا الابل ومثل هذا أسنان دية العمد اذا زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله بغير سكر أو صبي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذى الرحم ومن غلظت فيه الدية لا يزداد على هذا في عدد الابل انما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كلها في مال القاتل

(أسنان الابل في الخطأ) قال الشافعي رحمه الله واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتيل العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها في ذلك دليل على ان دية الخطأ الذي لا يخلطه عمد مخالفة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فالزم القاتل عدد مائة من الابل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا ألزمه من أسنان الابل الأقل ما قالوا يلزمه لان اسم الابل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أنحاس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة أخبرنا مالك عن ابن شهاب و ربيعة و بلغه عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة

(في تغليظ الدية) قال الشافعي رحمه الله وتغليظ الدية (٢) في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وقتل ذى الرحم كما تقدم في العمد غير الخطأ لا يختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء واذا أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل التغليظ وكثيره في الدية سواء فاذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها (قال) وتغلظ في الجراح دون النفس صغيرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شجر رجل رجلا موضحة عمدا فإراد المشجوج الدية أخذ من الشاح خلفتين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فان قيل كيف يكون نصف حقة قلت يكون شريكها نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما وهذا هكذا فيما دون الموضحة مما له أرش باجتهاد لا يختلف فلو شجعه هاشمة كانت له فيها عشر من الابل أربع خلفات وثلاث حقاوي وثلاث جذاع ولو شجعه منقولة كانت له فيها خمس عشرة خلفات وأربع جذاع ونصف وأربع حقاوي ونصف ولو فقا عينه كانت له خمسون من الابل عشرون خلفه وخمس عشرة جذعة وخمس عشرة حقة واذا وجبت له الدية خطأ فكان أرش شجرة موضحة أخذت منه على حساب أصل الدية كما وصفت في العمد فتؤخذ في الموضحة خمس من الابل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة

(أي الابل على العاقلة)

(قال الشافعي) رحمه الله قد حفظت عن عدد من أهل العلم أنهم قالوا لا يكلف أحد غير ابله ولا يقبل منه دونها كان مذهبهم ان ابله ان كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها وان كانت مصرية لم يؤخذ منه (١) قوله قلت لعطاء تغليظ الابل الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا (٢) قوله في العمد والعمد الخطأ الى قوله كما تقدم في العمد غير الخطأ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

كان ابن عمر يقول للرجل اذا نعت يوم الجمعة والامام يخطب ان يتحول عنه * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب استند الى جذع نخلة من سوارى المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كحنين الناقة حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فسكنت

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلى جذع نخلة إذ كان المسجد عريشا وكان يخطب إلى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه يا رسول الله هل لك أن تجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك (١٠٠) قال نعم فصنع له ثلاث درجات (١) هن الثلاث على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي

وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه فراه فلم ياوز ذلك الجذع الذي كان يخطب إليه خار حتى تصدع وانشق فزل النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع صوت الجذع فسبحه بيده ثم رجع إلى المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكاته الأرضة وعاد رفاتا * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون إليها الخسل والابل والغنم والسمن فقدموا شرح إليهم الناس وتركوها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهو إذا تزوج أحدهم من الانصار ضربوا بالكبر

ما هو شرمها ثم هكذا ما كان بين الجحازية والمهريفة من مرتفع الابل ومنخفضها وبهذا أقول وهكذا ان كانت ابله عوادي أو واديه أو خيصه وإذا كان ببلد ولا ببل له كلف ابل أهل ذلك البلد فان لم يكن لأهل ذلك البلد ابل كلف ابل أقرب البلدان به مما يليه ويجبر على أن يؤدي الابل بكل حال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى عليها فإذا كانت موجودة بحال كلفها كما يكلف ما سواها من الحقوق التي تلزمه اذا وجدت وإذا سأل الذي له الدية غير الابل أو سأله الذي عليه الدية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الابل إلا أن يجتمعا على الرضا بغير الابل فيجوز لهما صرفها إلى ما تراضيا به كما يجوز صرف الحقوق إلى ما تراضيا به عليه فان كانت ابل الجاني وابل عاقلته هي مباينة لابل غيرهم فان أتت عليها السنة فتبقى عفا أو مرضى أو جربا فإذا كان هكذا قيل للجاني ان أدبت إليه ابلا صحاحا شروى ابلك أو خيراتها جبر على قبولها منك وأنت متطوع بالفضل عن ابلك وابل عاقلتك وان أردت أن تؤدي شرا من ابلك وابل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا الا شرواها ما كانت موجودة فان لم توجد قيل أدقم صحاح غير معينة مثل ابلك وإذا حكمنا عليه بالقيمة حكما بها على الأغلب من نقد البلد الذي به الجاني ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير ولم يحكم بقيمة نجم منها إلا بعد ما يحل على صاحبه فإذا قومناه أخذناه به مكانه فان أعسر به أو مطلق حتى يجدا بلا دفع الابل وأبطلت القيمة فإذا حل نجم آخر قومت الابل قيمة يومها

(اعواز الابل)

(قال الشافعي) رحمه الله وعام في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ثم قومها عمر رضي الله عنه على أهل الذهب والورق فالعلم محيط ان شاء الله تعالى أن عمر لا يقومها الا بقيمة يومها ولعله قوم الدية الحالة كلها في العمد وإذا قومها عمر بقيمة يومها فاتباعه أن تقوم كلها وجبت على انسان قيمة يومها كما لو قومت ابل رجلا أتلفها رجل شيئا ثم أتلف آخر بعد ما مثلها قومت بسوق يومها ولو قومت سرقة ليقطع صاحبها شيئا ثم سرق بعدها آخر مثلها قومت كل واحدة منهم بما قيمة يومها ولعل عمر أن لا يكون قومها الا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت ولا يكون قومها الا برضا من الجاني وولي الجناية كما يقوم ما أعوز من الحقوق اللازمة غيرها وما تراضى به من له الحق وعليه أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أبوب بن موسى عن ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر رضي الله عنه على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم فان كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق (قال) وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الدية على من يجد الابل ولم يقومها الا عند الاعواز ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهبا ولا ورا قالوا وجود الابل وأخذ الذهب والورق من القروى لاعواز الابل فيما أرى والله أعلم أن الحق لا يختلف في الدية أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمر بن شبيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أربع مائة دينار وعدلها من الورق ويقسمها على أثمان الابل فإذا غلت رفعت قيمتها وإذا هانت نقصت من قيمتها على

فغيرهم الله بذلك فقال وإذا راء أو تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتر كولا قائما * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر

ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين قائما يفصل بينهما بجلوس * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن

صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر قياماً يفصلون بينهما يجلس حتى يجلس معاوية في الخطبة الأولى فخطب جالساً وخطب في الثانية قائماً * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال قلت لعطاء أكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب قال (١٠١) نعم كان يعتمد عليها اعتماداً * أخبرنا

إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عيسى بن خبيب بن عبد الرحمن بن أساف عن أم هشام بنت حارثة ابن النعمان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بكتاب وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وإنها لم تحفظها إلا من النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر لكثرة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان مثله قال إبراهيم ولا أعلمني إلا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال إبراهيم سمعت محمد بن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاض على المدينة على المنبر * أخبرنا إبراهيم ابن محمد حدثني محمد بن عمار بن حنبل عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم

أهل القرى والثلث ما كان أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر رضي الله عنه على أهل القرى حين كثر المال وغلت الأبل فأقام مائة من الأبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول على الناس أجمعين أهل القرى وأهل البادية مائة من الأبل على الأعرابي والقروي أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الدية الماشية أو الذهب قال كانت الأبل حتى كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقوم الأبل بعشرين ومائة كل بعير فان شاء القروي أعطي مائة ناقة ولم يعط ذهباً كذلك الأمر الأول (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ فتؤخذ الأبل ما وجدت وتقوم عند الأعواز على ما وصفت لأن من لزمه شيء لم يقوم عليه وهو يوجد مثله ألا ترى أن من لزمه صنف من العروض لم يؤخذ منه إلا هو فان أعوز ما لزمه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه وقد يحتمل تقويم الأبل أن يكون أعوز من عليه الدية فتقوم عليه أو كانت موجودة عند غيره ببلده فتقوم والأول أشبه والله أعلم وما روي مما وصفت من تقويم من قوم الدية والله أعلم على ما ذهبت إليه (قال) والدية لا تقوم إلا بالدنانير والدراهم كما لا يقوم غيرها إلا بهما ولو جاز أن تقومها بغيرها جعلنا على أهل البقر البقر وعلى أهل الشاء الشاء فقدر روى هذا عن عمر كرويت عنه قيمة الدنانير والدراهم وجعلنا على أهل الطعام الطعام وعلى أهل الخيل الخيل وعلى أهل الحلال الحلال بقيمة الأبل ولكن الأصل كما وصفت الأبل فإذا أعوزت القيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه وليس ذلك إلا من الدنانير والدراهم (قال) وإن وجدت العاقلة بعض الأبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم تجد إذا لم تجد الوفاء منه بحال وإنما تقوم أبل من وجبت عليه الدية إن كانت الجناية مما تعقلها العاقلة قومت أبلها وإن كانت مما يعقلها الجاني قومت أبله إن اختلفت أبله وأبل العاقلة (العيب في الأبل) قال الشافعي رحمه الله ولا يكون للذي عليه الدية أن يعطي فيها بغير ما عيبا يرد من مثل ذلك العيب في البيع لأنه إذا قضى عليه شيء بصفة فبين أن ليس له أن يؤدي فيه معيباً كما يقضي عليه بدنياً فلا يكون له أن يؤديه معيباً وكذلك الطعام يقضي به عليه وغيره لا يكون له أن يؤديه معيباً (قال الشافعي) لم أعلم مخالفاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا أكثر من حديث الخاصة ولم أعلم مخالفاً أن العاقلة العصبية وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب على ابن أبي طالب رضي الله عنه ما بان يعقل عن موالى صفة بنت عبد المطلب وقضى للزبير عيرائهم لأنه ابنها (قال) وعلم العاقلة أن ينظر إلى القاتل والجاني ما دون القتل مما تحمله العاقلة من الخطأ فإن كان له أخوة لأبيه حمل عليهم جنايته على ما تحمل العاقلة فإن احتملوا لم ترفع إلى بني جده وهم عمومته فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جده فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جد أبيه ثم هكذا ترفع إذا عجز عنها أقرباءه إلى أقرب الناس به ولا ترفع إلى بني أب ودونهم أقرب منهم حتى يعجز عنهم من هو أقرب منهم كأن رجلاً من بني عبد مناف جنى فحملت جنايته بنو عبد مناف فلم تحمّلها بنو عبد مناف فترفع إلى بني قصي فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كلاب فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مرة فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كعب فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني لؤي فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني غالب فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني فهر فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مالك فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني النضر فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كنانة كلها ثم هكذا حتى تنفذ قرابته أو تحتمل الدية (قال) ومن في الديوان ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان حتى كان الديوان حين كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الجمعة إذا الشمس كورت حتى بلغ علمت نفس ما أحضرت ثم يقطع السورة * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه قرأ بذلك على المنبر * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن أبيان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً فقال إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

سأت أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى بنى الى امر الله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال في خطبته ألا ان الدنيا عرض (١٠٣) حاضر يأكل منها البر والفاجر إلا وان الآخرة أجل صادق يقضى فيها ملك قادر إلا وان الخير

كله بخذافره في الجنة ألا وان الشر كله بخذافره في النار ألا فاعملوا وأتم من الله على حذر واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره * أخبرنا ابراهيم بن محمد ثنا عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم قال خطب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكت فبش الخطيب أنت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا تقل من يعصهما * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه إلا أنه قال نعت قال نعت قال ابن عينة لغيت لغة أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن أبي عامر ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول في خطبته قلما يدع ذلك اذا

(ما تحمل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن المرأة والأصبي اذا كانا موسرين لا يحملان من العقل شيئا وكذلك المعتوه عندى والله أعلم ولا يحمل العقل الا الحر بالغ ولا يحملها من البالغين فقير فاذا قضى بها ورجل فقير فلم يحمل نجم منها حتى أيسر أخذها وان قضى بها وهو غنى ثم حلت وهو فقير طرحت عنه انما ينظر الى حاله يوم يحمل وانما ينبغي للحاكم أن يكتب اذا حكم انها على من احتمل من عاقلة يوم يحمل كل بحجم منها فان عقل رجل نجم ثم أفلس في الثاني ترك من أن يعقل ثم ان أيسر في الثالث أخذ بذلك النجم وان حل النجم وهو ممن يعقل ثم مات أخذ من ماله لانه قد كان وجب عليه بالحلول واليسر والحياة ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحد من الدية الا قليلا وأرى على مذهبهم أن يحمل من كثر ماله وشهر من العاقلة اذا قومت الدية نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار ولا يزداد على هذا ولا ينقص عن هذا ويحملون اذا عقوا الابل على قدر هذا حتى يشترك النفر في بعير فيقبل منهم الا أن يتطوع أحدا بأكثريته خذمنه

(عقل المولى) قال الشافعي رحمه الله ولا تعقل المولى من أعلى وهم المعتقون عن رجل من المولى وللمعتقين قرابة فاحتمل العقل وان كانت له قرابة فاحتمل بعض العقل عقبت القرابة واذا نفذ عقل المولى المعتقون فان عجزوا هم وعواقلهم عقل ما بقي جماعة المسلمين وكذلك لا تعقل المولى المعتقون عن المولى المعتق وللمولى المعتق قرابة فاحتمل العقل فان كانت له قرابة فاحتمل بعض العقل بدئ بهم فان عجزوا عقل عنه مولا الذي أعنته ثم أقرب الناس اليه كما يعقلون عن مولا الذي أعنته لوجنى وهكذا اذا لم يكن لواحد من الجانبين قرابة عقل عنه المولى من أعلى وأسفل على ما وصفت وان كان للمولى المعتق موال من فوق وموال من أسفل لم يعقل عنه مواله من أسفل وعقل عنه مواله من فوق فان عجزوا ولم تكن لهم عاقلة عقل عنه مواله من أسفل وانما جعلت مواله من فوق يعقلون عنه ومن فوقهم من موالهم لانهم عصبة وأهل ميراثه من دون مواله من أسفل ولم أجعل على المولى من أسفل عقلا بحال حتى لا يوجد نسب ولا موال من فوق بحال ثم يحملونه فانه يعقل عنهم لانهم ورثة ولكنهم يعقلون عنه كما يعقل عنهم (قال) والسائبة معتق كالمعتق غير السائبة (عقل الخلفاء) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يعقل الخليف بالخلف ولا يعقل عنه بحال الا أن يكون مضى بذلك خبر لازم ولا أعلم ولا يعقل العدي ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يرث وانما يعقل بالنسب والولاء الذي هو نسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وانما ثبت من الخلف أن تكون الدعوة واليد واحدة لا غير ذلك

(عقل من لا يعرف نسبه) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان الرجل أعجميا وكان نوبيا جفنى فلا عقل على أحد من التوبة حتى يكونوا يثبتون أنسابهم اثبات أهل الاسلام ومن ثبت نسبه قضيت عليه بالعقل بالنسب فأما ان أثبتوا قرأهم وكانوا يقولون انما يكون في القرية أهل النسب لم أقض عليهم بالعقل بحال الا باثبات النسب وكذلك كل قبيلة أعجمية أو غيرهم اثبت أنسابهم وكل من لم يثبت نسبه من أعجمي أو لقيط أو غيره لم يكن له ولا فعلى المسلمين أن يعقلوا عنه لما يجمع بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون بماله اذا مات ومن ارتد الى نسب فهو منه الا أن تثبت بينة فاطعة بما تقطع البينة على الحقوق بخلاف ذلك ولا تقبل البينة على دفع نسب بالسمع واذا حكمنا على أهل العهد والمستأمنين في العقل حكمنا عليهم حكمنا على المسلمين يلزم ذلك

عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه إلا أنه قال نعت قال نعت قال ابن عينة لغيت لغة أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن أبي عامر ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول في خطبته قلما يدع ذلك اذا

خطب اذا قام الامام ان يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فان لتت الذي لا يسمع من الخط مثل ما السامع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدوا الصفوف وحاذوا بالنما كيب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكر عثمان حتى ياتي رجال قدوا كلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه بان قد استوت فيكبر * اخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام (١٠٣) عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا عطس الرجل والامام يخطب يوم الجمعة فشمته * اخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقين أحدكم الرجل من مجلسه ثم يخلقه فيه ولكن تفسحوا وتوسعوا * اخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من مجلسه يوم الجمعة ثم رجع اليه فهو أحق به * اخبرنا ابراهيم حدثني أبي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بعد الرجل الى الرجل فيقفيه من مجلسه ثم يقعد فيه * حدثنا عبد الحميد عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقين أحدكم أحاه يوم الجمعة ولكن ليقل افسحوا * حدثنا ابراهيم بن محمد

عواقلهم الذين يجري حكمنا عليهم فاذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها الزمنا الجاني ذلك وما عجزت عنه عاقلة ان كانت له الزمناه في ماله دون غير عاقلة منهم ولا نقضي به على أهل دينه اذا لم يكونوا عصبة له لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركين وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فإيا * (أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى والعاقلة النسب فاذا جنى الرجل بمكة وعاقلة بالشام فان لم يكن مضي خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام فيأخذ عاقلة بالعقل ولا يحمله أقرب الناس الى عاقلة بمكة بحال وله عاقلة بأبعد منها وان امتنعت عاقلة من أن يجري عليهم الحكم جوهدها حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كل حق لزمهم فان لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم وكان يحق عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم (قال) وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل يبلد يؤخذ منه بكتاب والله أعلم وان كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه واذا كانت العاقلة كثير يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت ان الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضورا بالبلد أو موالهم فقد قيل يأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل وأحب الى أن يفرض ذلك عليهم حتى يستووا فيه وان قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم وان كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسئلة التي قبلها ومن ذهب الى هذا قال الجناية من غير من يؤخذ منه وكل يلزمه اسم عاقلة فإيهم أخذ منه فهو مفضل عليه مما أخذ منه ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره (قال) ولا أرد الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه وهذا يشبه مذاهب كثيرة لاهل العلم والله تعالى أعلم ومن قال هذا القول قال لو تغيب بعض العاقلة ولم يوجد له مال حاضر ثم أخذ العقل ممن بقي ثم حضر العائب لم يؤخذ منه شيء وقال ذلك فيه لو كان حاضرا وامتنع من أن يؤدي العقل واذا كانت أبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من ابله ويحجرون على أن يشترك النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل واذا جنى الحر على الحر خطأ فإلزمه من دية أو أورش جناية وان قلت جعلتها على العاقلة واذا جنى الحر على العبد خطأ ففهما قولان أحدهما ان تحمله العاقلة عنه لانه جناية حر على نفس محرمة والثاني لا تحمله العاقلة لانه قيمة لادية واذا جنى الحر جناية عمد لا قصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذميا أو وثيا أو مستأمنًا فالدية في ماله لا تضمن العاقلة منها وكذلك اذا جنى رجل على رجل جائرة أو مالا قصاص فيه فهو في ماله دون عاقلة واذا جنى الصبي والمعتوه جناية خطأ ضمنها العاقلة وان جنى عمدا فقد قيل تعقلها العاقلة كالتخطي في ثلاث سنين وقيل لا تعقلها العاقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى أن تحمّل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا أنان قضينا به عمد الى ثلاث سنين انما يقضي بدية العمد حاله وان قضينا به حاله فلم يقص على العاقلة بدية الا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جناية عمد بحال

(جماع الديان فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الانف اذا أوعى جدعاً مائة من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل اصبع

حدثني عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

وسلم ما هذه قال هذه الجمعة فضلت بها أنت وأمتك فالناس لكم فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله تعالى بخير الا استجيب له وهو عندنا يوم المزيدي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل ما يوم المزيدي قال ان ربك اتخذ في الفردوس وادبا أفيج فيه كتب مسك فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكته وحوله منابر (١٠٥) من نور عليها مقاعد النبيين وحف تلك

المنابر بمنابر من ذهب

مكحلة بالياقوت والزبرجد

عليها الشهداء

والصديقون فجلسوا

من ورائهم على تلك

الكتب فيقول الله لهم

أنا ربكم قد صدقتكم

وعدي فسلوني أعطكم

فيقولون ربنا نسألك

رضوانك فيقول قد

رضيت عنكم ولكم على

ما تنيتم ولدي مزيد فهم

يحبون يوم الجمعة لما

يعطيهم فيه ربهم من

الخير وهو اليوم الذي

استوى فيه ربكم على

العرش وفيه خلق آدم

وفيه تقوم الساعة

أخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثنا أبو عمران

ابراهيم بن الجعد عن

أنس شبيهه وزاد عليه

ولكم فيه خير من دعا فيه

بخير هو له قسم أعطيه

وان لم يكن له قسم ذكر

له ما هو خير له منه وزاد

فيه أيضا أشياء أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني

عبد الله بن محمد بن عقيل

عن عمرو بن شرحبيل

أعطى الدية بعد ان يحلف ما يجدر راحة شيء بحال وان قال أجدر يح ما اشتدت راحته وحدثت ولا أجدر يح ما لانت راحته وقد كنت أجدها فكان يعلم ذلك قدر جعل فيه بقدره وان كان لا يعلم له قدر ولا أحسبه يعلم ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويحلف فيه كله وان قضى له بالدية ثم أقرأه بجدر راحة قضى عليه برد الدية وان مر بربح مكروهة فوضع يده على أنفه فقيس قدر وجد راحة ولم يتربأه وجدها لم يرد الدية من قبل أنه قد يضع يده على أنفه ولم يجدر شيئا من الربح ويضعها ما كاله ومتمخطا وعشا ومحدثا نفسه ومن غبارا وغيره

(الدية في اللسان) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع اللسان قطعا لا قود فيه خطا ففيه الدية وهو في معنى الانف ومعنى ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية من تمام خلقه المرء وأنه ليس في المرء منه الا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حنظلت عنه ممن لقيته في أن في اللسان اذا قطع الدية واللسان مخالف للانف في معان منها أنه المعبر عما في القلب وان أكثر منفعة ذلك وان كانت فيه المنفعة بعوتته على امرار الطعام والشراب واذا جنى على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع ففيه الدية تامة ولا أحفظ عن أحد لقيته من أهل العلم في هذا خلافا واذا قطع من اللسان شيء لا يذهب الكلام فيس ثم كان فيما قطع منه بقدره من اللسان فان قطع حذية من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب أقل من ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب نصف كلامه ففيه نصف الدية أجعل عليه الا كثر من قياس ما أذهب من كلامه أو لسانه واذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه باصول الحروف من التهجى فان نطق بنصف التهجى ولم ينطق بنصفه فله نصف الدية وكذلك ما نطق به مما زاد أو نقص على النصف ففيه بحسابه وسواء كل حرف أذهب منه خف على اللسان وقيل هب أو هب أو وثقل على اللسان وكثر هجاؤه كالشين والصاد والالف والتاء والراء سواء لكل واحد منها حصته من الدية من العدد ولا يفضل بعضها على بعض في ثقل وخفة وأي حرف منها لم ينصح به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن يجنى عليه وان خف لسانه لان ينطق بخيره يريد به فهو كالم يخف لسانه بان ينطق به له أرشه من العقل تاما مثل أن يريد أن ينطق بالراء فيجعلها باء أو لا وما في هذا المعنى (قال) وان نطق بالحرف مينا له غير أن لسانه ثقل عما كان عليه قبل يجنى عليه ففيه حكومة وان جنى على رجل كان أرت أو لا يفصح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن افصاحه أو زاد في رتته أو لثغته على ما كان في الحرف ففيه حكومة لا أرش الحرف تاما واذا جنى على لسان المبرسم الثقيل وهو يفصح بالكلام ففيه ما في لسان الفصح الخفيف وكذلك اذا جنى على لسان الأعجمي وهو ينطق بلسانه وكذلك اذا جنى على لسان الصبي وقد حركه بكاء أو بشى يعبره اللسان فبلغ أن لا ينطق ففيه الدية لان العام الاغلب ان اللسان ناطقة حتى يعلم أنها لا تنطق وان بلغ أن ينطق ببعض الحروف ولا ينطق ببعضها كان له من الدية بقدر ما لا ينطق به واذا جنى على لسان رجل كان ينطق به ثم أصابه مرض فذهب منطقه أو على لسان الاخرس ففيه ما حكومة واذا جنى الرجل على لسان الرجل فقال جئت عليه وهو أبكم أو يفصح ببعض الكلام ولا يفصح ببعض فالقول قوله حتى يأتي المجنى عليه بأنه كان ينطق فاذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني الابينة ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك وهكذا لو قال جئت

(١٤ - ام سادس) ابن سعد عن أبيه عن جده أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

الله أخبرنا عن الجمعة ماذا فيها من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله آدم الى الارض وفيه

توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا الا اناها اياه ما لم يسأل ما تمأأ وقطعة رحم وفيه تقوم الساعة فاسأل من ملك مقرب ولا سماء

ولا أرض ولا جبل الا وهو يشفق من يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها انسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده يقلها * أخبرنا مالك (١٠٦) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهى مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة فقلت له كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال ابن سلام ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال فقلت بلى قال فهو ذاك * أخبرنا ابراهيم بن محمد

عليه وهو أعنى فان قامت بينة أنه كان يبصر لم يقبل قول الجاني انه حدث على بصره ذهاب الابينة ولو عرف المجنى عليه بكم أو عني ثم ادعى أو لباؤه أن بصره صح وان لسانه فصيح كان القول قول الجاني وكلفوا هم والمجنى عليه البينة انه عاد اليه بصره وأفصح بعد البكم فان خلق للسان طرفان فقطع رجل أحد طرفيه فإن أذهب الكلام ففيه الدية وان ذهب بعضه ففيه من الدية بحسب ما ذهب منه وان أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدية ثم نطق بعد هاردا أخذته من الدية وان نطق ببعض الكلام الذي ذهب ولم ينطق ببعض رد من الدية بقدر ما نطق به من الكلام (قال) وان قطع أحد الطرفين ولم يذهب من الكلام شيء فإن كان الطرفان مستويي المخرج من حيث افترقا كان فيه من الدية بقياس اللسان ربعا كان أو أقل أو أكثر فان كان المقطوع زائلا عن حد مخرج اللسان ولم يذهب من الكلام شيء ففيه حكومة وان كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومته قدر قياس اللسان وان قطع الطرفان جميعا وذهب الكلام ففيه الدية وان كان أحد الطرفين في حكم الزائد من اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الالم واذا قطع الرجل من باطن اللسان شيئا فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدية بقدر ما منع من الكلام فان لم يمنع كلاما ففيه من الدية بحسب اللسان واذا قطع الرجل من اللسان شيئا لم يمنع الكلام ولا يمنع بعضه كان فيه الاكثر مما منع من الكلام أو قياس اللسان

(اللهاة) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل لهما الرجل عدا فان كان يقدر على القصاص منها ففيها القصاص وان كان لا يقدر على القصاص منها أو قطعها خطأ ففيها حكومة

(دية الذكر) قال الشافعي واذا قطع الذكر فأوعب ففيه الدية تامة لانه في معنى الانف لانه من تمام خلقه المرء وانه ليس في المرء منه الا واحد ولم أعلم خلافا في ان في الذكر اذا قطع الدية تامة وقد يخالف الانف في بعض أموره واذا قطعت حشفته فأوعبت ففيها الدية تامة ولم أعلم في هذا بين أحد لقيته خلافا وسواء في هذا ذكر الشيخ القاني الذي لا يأتي النساء اذا كان ينقبض وينبسط وذكر الخصى والذي لم يأت امرأة قط وذكر الصبي لانه عضو بين من المرء سام ولم تسقط فيه الدية بضعف في شيء منه وانما يسقط أن يكون فيه دية تامة بان يكون به كالشلل فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينبسط فاما بغير ذلك من فرح فيه أو غيره من عيوبه جذام أو برص أو عوج رأس فلا تسقط الدية فيه بواحد من هذا والقول في أن الذكر ينقبض وينبسط قول المجنى عليه مع عيئه لانه عورة فلا كفاه أن يأتي بينة انه كان ينقبض وينبسط وعلى الجاني البينة ان ادعى بخلاف ما قال المجنى عليه واذا جنى الرجل على ذكر الرجل بخافه فالتأم ففيه حكومة وكذلك اذا جرحه أي جرح كان فلم يشله ففيه حكومة فان أشله ففيه الدية تامة (قال الشافعي) واذا جنى على ذكر الاشئل ففيه حكومة واذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى بينها فان كانت من نفس الذكردون الحشفة ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء ففيها بقدر حسابها من الذكر ويقاس الذكرك في الطول والعرض معافي طوله وعرضه ففيه الحشفة وان كانت الجنابة في الحشفة ففيها قولان أحدهما ان الحساب في الجنابة بقياس من الحشفة لان الدية تنزل في الحشفة لو قطعت وحدها لان الذي يلي الجماع هي فاذا ذهبت فسد الجماع والثاني ان فيها بحسب الذكركه ولو قطع من الذكرك حذية أو جافها فكان الماء والبول

حدثنا عبد الرحمن بن حرملة حدثني ابن السبب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة * أخبرنا ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي ان ابن المسيب وهو سعيد قال أحب الايام لي أن أهرت فيه نهى يوم الجمعة (كتاب العيدين) أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن ابراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال الفطر يوم تظفرون والأضحية يوم تضحون أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلي يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي

(١٠٧)

المصلي يوم العيد ثم يكبر بالمصلي حتى إذا جلس الأمام

ترد التكبير * أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن عمر

أنه كان يغتسل يوم الفطر

قبل أن يغدو إلى المصلي

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

ابن أبي يحيى الأسلمي

أخبرني يزيد بن أبي

عبيد مولى سلمة بن الأكوع

عن سلمة بن الأكوع

أنه كان يغتسل يوم العيد

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

أخبرني جعفر بن محمد

عن أبيه عن جده أن

النبي صلى الله عليه

وسلم كان يلبس برد حبرة

في كل عيد * أخبرنا

إبراهيم بن محمد أخبرني

جعفر بن محمد عن أبيه

أن عليا كان يغتسل يوم

العيدين ويوم الجمعة

ويوم عرفة وإذا أراد أن

يحرم * أخبرنا إبراهيم بن

محمد أخبرني أبو الحويرث

الليثي أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كتب

إلى عرو بن حزم وهو

بنجران أن يعمل الأضحية

وأخر الفطروذكر الناس

ينصب منها كان فيها إلا كثر ما ذهب من الذكربالقياس أوالحكومة في نقص ذلك وعيبيه في الذكروفي ذكركر العبد عنه كما في ذكركر الحرديته ولو زاد قطع الذكرومن العبد أضعافا ولو جنى رجل على ذكركر رجل فقطع حشفته ثم جنى عليه آخر فقطع ما بقى منه كان في حشفته الدية وفيما بقى حكومة وفي ذكركر الخصى الدية تامة لانه ذكركر بكاله والانتين غير الذكرو وإذا جنى الرجل على ذكركر الرجل فلم يشلل وانقبض وانبسط وذهب وجاء لم تتم فيه الدية لان الذكروما كان سالما فالجماع غير ممتنع الامن حادث في غير الذكروولكنه لو انقبض فلم ينبسط أو انبسط فلم ينقبض كان هذا سلا وكان فيه الدية تامة

(ذكركر الخنثى) قال الشافعي وإذا قطع ذكركر الخنثى وقف فان كان رجلا فكان قطع ذكروعمدا فففيه القود إلا أن يشاء الدية وان كان خطأ فففيه الدية تامة وان كان أنثى ففي ذكرو حكومة وان مات مشكلا فالقول قول الجاني انه أنثى مع عيبيه وفيه حكومة وان أبي ان يحلف ردت اليمين على ورثة الخنثى يحلفون أنه بان ذكرا قبل أن يموت وفيه الدية تامة ولا يقبل قول ورثته بأنه بان ذكرا ولا الجاني بأنه بان أنثى إلا بان يصف الحالف منهم ما إذا كان كما يصف قضى به على ما يقول وان قالوا معا بان ولم يصفوا أو وصفوا فأخطوا وقف حتى يعلم فان لم يعلم ففيه حكومة وان عدا رجل على خنثى مشكلا فقطع ذكرو وأنثيه وشفره عمدا فسال الخنثى القود قيل ان شئت وقفنا فان بنت ذكرا فذلك بالذكرو والانتين وجعلنا لك حكومة في الشفرين وان بنت أنثى فلا قود لك عليه وجعلنا لك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكرو والانتين وان مات قبل أن تبين فلك دية امرأة تامة وحكومة لانا على احاطة من أنك ذكرا أو أنثى فأعطينا دية أنثى بالشفرين وحكومة بالذكركر والانتين ولو كنت ذكرا أعطينا لك دية رجل بالذكركر والانتين وحكومة بالشفرين فكان ذلك أكثر مما أعطيناك أولا فبدفع اليك ما لا يشك انه لك وان كان لك أكثر منه ولا يدفع اليك ما لا يدري لعل لك أقل منه وهكذا لو كان الجاني على هذا الخنثى المشكل امرأة لا يختلف ولو أراد القود لم يقدر حتى يتبين أنثى فيقاد في الشفرين وتكون له حكومة في الذكرو والانتين أو يبين ذكرا فيكون له ديتان في الذكرو والانتين وحكومة في الشفرين ولا يكون له قود بانها ليست بذكرو وهي وان كانت قطعت له شفرين فانما قطعت شفرين زاندين في خلقته ان كان ذكرا لا شفرين كشفرية الذين هما من تمام خلقتها ولو جنى عليه خنثى مشكلا مثله كان هكذا لا يقاد حتى يتبين الجاني والمجنى عليه معا وإذا كانا ذكرا بن ففهما القود وان كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فلا قود وإذا جنى الرجل على الخنثى المشكل فقطع له ذكرا وأنثيه وشفرين فسال عقل أقل ماله أعطيته إياه ثم ان بان له زيادة زيدت وذلك ان أعطيته دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكرو والانتين فتبين ذكرا فازيده دية رجل ونصف دية حتى أتم له بالانتين دية وبالذكرو دية وأنظر في حكومة الذكرو التي أخذت له أولا والانتين فإذا كانت أكثر من حكومة الشفرين رددت على الجاني ما زادت حكومة الذكرو والانتين على دية الشفرين ثم جعلتها فاصا من الدية والنصف الذي زده إياها (قال) ولو جنى رجل وامرأة على خنثى مشكلا فقطع الذكرو والانتين والشفرين فسال الخنثى القود كان كجناية كل واحد منهما على الأنثى ولا يقاد حتى يتبين ذكرا فيقاد من الذكرو ويحكم له على المرأة بالارش أرش امرأة أو يتبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على الرجل بالارش أرش امرأة ولو خلق رجل ذكرا كان أحدهما يبول منه والآخر لا يبول منه فإيهما بال منه فهو الذكرو الذي يقضى به وتكون فيه الدية وفي الذي لا يبول منه حكومة وان بال منهما جميعا فإيهما كان مخرجه أشد استقامة على مخرج الذكرو فهو الذكرو وان كانا مستويين معا فإيهما الذكرو فان أشكلا فلا قود له وفي

* أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل ان يخرج إلى الجبان يوم الفطرو يأمر به * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثنا خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلي من الطريق الأعظم فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التيمي

عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجع من المصلى في يوم عيد فسلك على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فح أسلم فدعاهم أنصرف * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٠٨) قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعده

شيئاً ثم انقفل إلى النساء فخطبهم من قاعاً وأمر بالصدقة قال فجعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عمرو بن أبي عمرو عن ابن عمر أنه غدا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد إلى المصلى ثم رجع إلى بيته ولم يصل قبل العيد ولا بعده * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحق ابن كعب بن عجرة عن عبد الملك بن كعب أن كعب بن عجرة لم يكن يصلي قبل العيد ولا بعده * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد ابن عقيل عن محمد بن علي ابن الحنفية عن أبيه رضي الله عنه قال كنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر والأضحية لا نصلي في المسجد حتى نأتي المصلى فإذا رجعنا همرنا بالمسجد فوصلنا فيه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول سمعت ابن عباس يقول أشهد على

كل واحد منهم ما حكومة أكثر من نصف دية ذكر

(دية العينين) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين أنه صلى الله عليه وسلم يعني خمسين من الأبل (قال) وهذا دليل على أن كل ما كان من تمام خلقه الإنسان و كان يألم بقطعه منه فكان في الإنسان منه اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك العين العشاء الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشخص الكبير والشاب إن ذهب بصر العين ففقد نصف الدية أو بخرت أو صارت قاعاً من الجناية ففيها نصف الدية وإذا ذهب بصرها وكانت قائمة فخرت ففيها حكومة ولو كان على سواد العين بياض متع عن الناظر ثم فخرت العين كانت ديتها كاملة ولو كان البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحسب ما صح من الناظر والسعي ما يغطي من الناظر ولو كان البياض رقيقاً يبصر من وراءه ولا يمنع شيئاً من البصر ولكنه يكله كان كالعلة من غيره وكان فيها الدية تامة وإذا نقص البياض البصر ولم يذهب كان فيه من الدية بحسب نقصانه وعلى البصر وقياس نقصه مكتوب في كتاب العمد وسواء العين اليمنى واليسرى وعين الأعور وعين الصحيح ولا يجوز أن يقال في عين الأعور الدية تامة وإنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين وهي نصف الدية وعين الأعور لا تعد وأن تكون عينا وإذا فقأ الرجل عين الرجل فقال فقأته وهي قائمة وقال المفقوءة عينية أن كان حياً أو ولياً أو إن كان ميتاً فقأها صحيحة فالقول قول القافي إلا أن يأتي المفقوءة عينية أو ولياً أو بالينة أنه أبصر بها في حال فإذا جاء بها بانه كان يبصر بها في حال فهي صحيحة وإن لم يشهدوا أنه كان يبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي لقافي بالينة أنه فقأها قائمة وهكذا إذا فقأ عين الصبي فقال فقأته ولا يبصر وقال ولياً أو فقأها وقد أبصر فعليه بالينة أنه أبصر بها بعد أن ولد ويسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها وإن لم يتكلم إذا راوه يتبع الشيء يبصره وتطرف عيناه ويتوقاه وهكذا إن أصاب اليد فقال أصبته أشلاء وقال المصابة يده صحيحة فعلى المصابة يده أن يأتي بالينة أنها كانت في حال تنقبض وتنبسط فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني بالينة أنها شلت بعد الانقباض والانبساط وأصابها أشلاء وهكذا إذا قطع ذكر الرجل أو الصبي فقال قطعه أشل أو قال قد قطع بعضه فعلى المقطوع ذكره أو وليائه بالينة أنه كان يتحرك في حال فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يعلم أنه أشل بعد الصحة وإذا أصاب عين الرجل القائمة ففيها حكومة

(دية أشفار العينين) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلها ففيها الدية كاملة في كل جفن ربع الدية لأنها أربعة في الإنسان وهي من تمام خلقته ومما يألم بقطعه قياساً على أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في بعض ما في الإنسان منه واحد الدية وفي بعض ما في الإنسان منه اثنان نصف الدية ولو فقأ العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية وفي الجفون الدية لأن العينين غير الجفون ولو نتفأ أهدأهما فلم تنبت كان فيها حكومة وليس في شعر الشفرا ريش معلوم لأن الشعر بنفسه ينقطع فلا يألم به صاحبه وينبت ويقل ويكثر ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيألم المجنى عليه بما ناله مما يؤلم وما أصيب من جفون العينين ففيه من الدية بحسبه

(دية الخاجين والحمية والرأس) قال الشافعي رحمه الله وإذا نتفأ جابجا الرجل عمداً فلا قود فيها فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن وعظهن قطع وأمرهن بالصدقة ومعه بلال قاتل بثوبه هكذا جعلت المرأة تنقي الخرص والشيء * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيد قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدؤون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد (١٠٩) حدثني محمد بن عجلان عن عياض بن

عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري قال أرسل إلى مروان والحارث بن عبد المطلب فذهب ليصعد فبذنته إلى فقال يا أبا سعيد تترك الذي تعلم فقال أبو سعيد فنهتفت ثلاث مرات وقلت والله لا تأتون إلا شرا منه * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفطر والأضحية قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني هشام بن حسان عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على راحته بعد ما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والحج * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والاستسقاء

قطع جلدتها حتى يذهب الحاجبان فكان يقدر على قطع الجلد كما قطع فيها القود إلا أن يشاء المجني عليه العقل فإن شاء فهو في مال الجاني وكذلك إن كان قطعهما عمدا والقصاص لا يستطاع فيهما ففيهما حكومة في مال الجاني وفيهما حكومة إذا قطعهما خطأ إلا أن يكون حين قطع جلدتهما أوضح عن العظم فيكون فيهما إلا أكثر من موضعين أو حكومة وهكذا اللحية والشاربان والرأس ينتف لا قود في التنف وقد قيل فيه حكومة إذا نبت وإن لم ينبت ففيه حكومة أكثر منها وإن قطع من هذائتي مجلدته كما وصفت في الحاجبين ففيه إلا أكثر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع (٣) إن أوضح موضحة أو مواضع ينهن صحة من الرأس أو اللحية لم نوضح أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحاجب يشين قال ما سمعت فيه بشئ (قال الشافعي) رحمه الله فيه حكومة بقدر الشين والالم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل الرأس له قدر قال لم أعلم (قال الشافعي) لا قدر في الشعر معلوم وفيه إذا لم ينبت أو نبت معيبا حكومة بقدر الالم والالم والشين (دية الأذنين) قال الشافعي في الأذنين إذا اصطلمتا ففيهما الدية قياسا على ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالدية من الأثنين في الإنسان أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوعبت نصف الدية (قال الشافعي) وإذا اصطلمت الأذنان ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وإن ذهب سمعهما ولم يصطلمتا ففي السمع الدية وإن ضربتا فاصطلمتا وذهب السمع ففي الأذنين الدية والسمع الدية والأذنان غير السمع (قال) وإن كانت الأذنان مستحشفتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تكونا إذا حر كتا لم تحر كاليس أو غمرتا بما يؤلم لم تألما فقطعهما ففيهما حكومة لادية تامة وإن ضربهما إنسان صمحتين فصيرهما إلى هذه الحال ففيهما قولان أحدهما أن ديتهم تامة كما ترم دية اليد إذا شلت والثاني أن فيهما حكومة لانه لا منفعة فيهما في حر كانهما كالمنفعة في حركة اليد انماهما جمال فالجمال باق وإذا قطع من الأذن شئ ففيه بحسابه من أعلاها كان أو أسفلها بحسابه من القياس في الطول والعرض لافي أحدهما دون الأخرى وإن كان قطع بعضه أشين من بعض لم أر دية للشين ولا أر دية للشين فيما جعلت فيه إرشاء معلوما شيئا مملوك ولا حر ألا ترى أنه إذا قيل في الموضحة خمس فلولم يشين بالموضحة حر ولم ينقص عن مملوك فأعطيت الحر نجسا والمملوك نصف عشر قيمته بلا شين كذا أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد لانه في معناه فإذا أعطيتهم بما لا يشين ولا ينقص الثمن فإن شأن ونقص الثمن لم يجز أن أر دية ما شيئا فكون قد أعطيتهم مارة على ما وقت لهم من الجراح ومرة على الشين فيكون هذا حكما مختلفا

(دية الشفتين) قال الشافعي وفي الشفتين الدية وسواء العليا منهما والسفلى وكذلك كل ما جعلت فيه الدية من شين أو أكثر أو أقل فالدية فيه على العدد لا يفضل أعين منه على أيسر ولا أعلى منه على أسفل ولا أسفل على أعلى ولا ينظر إلى منافعه ولا إلى جاله إنما ينظر إلى عدده وما قطع من الشفتين فبحسابه وكذلك إن قطع من الشفتين شئ ثم قطع بعده شئ كان عليه فيما قطع بحساب ما قطع وفي الشفتين القود إذا قطعتهما عمدا وسواء الشفتان الغليظتان والرقيقتان والتامتان والقصيرتان إذا كان قصيرهما من خلقتهما وإن أصاب إنسان شفتين فيبستأ حتى يصير مقلصتين لا تنطبقان على الأسنان أو استرختا حتى يصيرا لا تقلصان عن الأسنان إذا كثر أو ضحك أو عمد تقليصهما ففيهما الدية تامة فإن أصابهما ما جان فكانتا مقلصتين عن

سبعاء ونجسا وصالوا قبل الخطبة وجهروا بالقراءة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعاء ونجسا وجهروا بالقراءة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيدا بن ثابت أمرهم أن يكبروا في صلاة العيدين سبعاء ونجسا * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الأضحية

والفطر مع أبي هريرة في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة * أخبرنا مالك بن أنس عن
 فخر بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد الليثي ماذا يقرأ به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال (١١٠) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة

وانشق القمر * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 ليث عن عطاء بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا خطب يعتمد على
 على عنترته اعتمادا
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد حدثني عبد الرحمن
 ابن محمد بن عبد الله
 عن إبراهيم بن عبد الله
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة قال السنة
 أن يخطب الإمام في
 العيدين خطبتين يفصل
 بينهما بجلاس * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 إبراهيم بن عتبة عن عمر
 ابن عبد العزيز رضي
 الله عنه قال اجتمع
 عبيدان على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من أحب أن يجلس
 من أهل العالية فليجلس
 في غير حرج * أخبرنا
 مالك بن أنس عن ابن
 شهاب عن أبي عبيد
 مولى ابن أزر قال شهدت
 العيد مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه
 جاء فصلى ثم انصرف
 فخطب فقال أنه قد اجتمع
 لكم في يومكم هذا عيدان

الأسنان بعض التقليل لا تنطبقان عليها كلها وترتفعان إلى فوق أو كانتا مسترخيتين تنطبقان على الأسنان
 ولا تنطبقان إلى فوق كما تقلص الصيحتان كان فيهما من الدية بحسب ما قصرتا عن بلوغه مما يبلغه الشفتان
 السالمتان يرى ذلك أهل البصر به ثم يحكمون فيه أن كان نصفاً أو أقل أو أكثر وإن شق فيهما شق التأم أو لم
 يلتئم ولم يقلص عن الأسنان ففيه حكومة وإن قلص عن الأسنان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما فان كان إذا مد
 التأم وإذا أرسل عاد فهذا انقباض لا فراق الشفة وليس بشيء قطعه فأباه منها فليس فيه عقل معلوم وفيه حكومة
 بقدر الشين والالام ولو قطع من الشفة شيء كان فيها بحسب ما قطع والشفة كل ما زایل جلد الذقن والحدين من
 أعلى وأسفل مستدير باللفم كله مما ارتفع عن الأسنان واللثة فإذا قطع من ذلك شيء طويلاً حسب طوله وعرضه
 وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى ثم كان فيه بحسب الشفة التي قطع منها

(دية اللحيين) قال الشافعي رحمه الله تعالى والأسنان العليا ثابتة في عظم الرأس والأسنان السفلى ثابتة في
 عظم اللحيين ملتصقتين وإذا قلع اللحيان من أسفل معافيهما الدية تامة وإن قلع أحدهما وثبت الآخر في المقام
 نصف الدية وإن لم يثبت وسقط الآخر معفه ففيهما الدية معاً وفي الأسنان التي فيهما في كل سن خمس مع الدية في
 اللحيين وليست تشبه الأسنان اليد فيها الأصابع في الكف لأن منفعة الكف واليد بالأصابع فإذا ذهبت لم
 يكن فيها كبير منفعة واللحيان إذا ذهبا ذهبت الأسنان وهما وقاية اللسان ومنع ما يدخل الجوف ورد الطعام
 حتى يصل إلى الجوف ففيهما الدية دون الأسنان ولو لم يكن فيهما سن فذهبا كانت فيهما الدية لما وصفت وإن ضربا
 فيبسا حتى لا ينفخا ولا ينطبقا كانت فيهما الدية وكذلك لو انفخا فلم ينطبقا وانطبقا فلم ينفخا كانت فيهما
 الدية ولا شيء في الأسنان لأنه لم يحن على الأسنان شيء إنما حن على اللحيين وإن كانت منفعة الأسنان قد ذهبت
 إذا لم يتحرك اللحيان وإن ضرب اللحيان فشانهما وهما ينطبقان وينفخان ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ
 بهاديه

(دية الأسنان) قال الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول

الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في السن خمس أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه
 (قال الشافعي) ولم أرى بين أهل العلم خلافاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن بخمس
 وهذا أكثر من خبر الخاصة وبه أقول فالثنايا والرابعيات والأياب والأضراس كلها ضرس الحلم وغيره أسنان
 وفي كل واحد منها إذا قلع خمس من الأبل لا يفضل منها سن على سن أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي
 غطفان بن طريف المري أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله
 ابن عباس فيه خمس من الأبل قال فردني إليه مروان فقال أتجعل مقدّم الفم مثل الأضراس فقال ابن
 عباس لو لم نعتبر بذلك الأبال أصابع عظامها سواء (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى
 (قال) والدية المؤقتة على العدل لأعلى المنافع (قال) وفي سن من قد نغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان
 اللبن ففيها عظامها خمس من الأبل فإن نبت بعد ذلك ردماً أخذ من العقل وقد قيل لا يرد شيئاً إلا أن يكون من
 أسنان اللبن فإن استخلف لم يكن له شيء وإذا نغر الرجل واستخلف أسنانه فكبيرها ومتراففها وصغيرها
 وتامها وأبيضها وحسنها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيما خلق من الأعين والأصابع التي يختلف
 حسنها وقبحها وأما إذا نبت الأسنان مختلفة ينقص بعضها عن بعض نقصاً متبايناً نقص من أرش الناقصة

بحسب

في أحب من أ- ل- أ- لا يتظر الجملة فليأخذ منها ومن أحب أن يرجع فارجع

فقد أدت له * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً قال نخوض سورة البقرة قال ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون

القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلّت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رايتم ذلك فاذكروا

الله قالوا يا رسول الله
 رأيناك تناولت في
 مقامك هذا شيئا ثم رأيناك
 كأنك تكعكت قال
 اني رأيت أوأريت
 الجنة فتناولت منها
 عنقودا ولوا أخذته لا كام
 منه ما بقيت الدنيا ورأيت
 أوأريت النار فلم أر
 كالיום منظرا ورأيت
 أكثر أهلها النساء قالوا
 لم يا رسول الله قال بكفروهن
 قيل أيكفرن بالله قال
 يكفرن العشير ويكفرن
 الاحسان لو أحسنت
 الى احداهن الدهر ثم
 رأيت منك شيئا قالت
 ما رأيت منك خيرا قط
 * أخبرنا برهيم بن
 محمد حدثني عبد الله بن
 أبي بكر بن محمد بن عمرو
 ابن حزم عن الحسن عن
 ابن عباس رضي الله
 عنهما أن القمر كسف
 وابن عباس بالبصرة
 فخرج ابن عباس ف صلى
 نارا كعتين في كل ركعة
 ركعتان ثم ركب
 فخطبنا فقال انما صليت
 كما رأيت رسول الله صلى

بحساب ما نقصت عن قريتها وذلك مثل الثنية تنقص عن التي هي قريتها مثل أن تكون كنصفها أو ثلثها أو أكثر فإذا تفاوت النقص فيهما فترعت الناقصة منهما ففيها من العقل بقدر نقصها عن التي تليها وإن كان نقصها عن التي تليها متقاربا كما يكون في كثير من الناس كنقص الأشر ودونه فترعت ففيها من الأبل وهكذا هذا في كل سن نقصت عن نظيرتها كالرباعيتين تنقص أحدهما عن خلقه الأخرى ولا تقاس الرباعية بالثنية لأن الأغلب أن الرباعية أقصر من الثنية ولا أعلى الفم من الشايا وغيرها بأسفله لأن ثنية أعلى الفم غير ثنية أسفله وتقاس العليا بالعليا والسفلى بالسفلى على معنى ما وصفت ولو كانت لرجل نيتان فسكانت أحدهما مخلوقة خلقه ثانيا للناس تقوت الرباعية في الطول بأكثر مما تطول به الثنية الرباعية والثنية الأخرى تقوتها فونادون ذلك فترعت التي هي أطول كان فيها أرشها تاما وفوتها الأخرى التامة كالعيب فيها أو غير الزيادة وسواء ضربت الزائدة أو أصابت صاحبها علة فرادت طولاً أو نبتت هكذا فإذا أصيبت هذه الطائفة أو التي تليها الأخرى ففي كل واحدة منهما من الأبل وإذا أصيب من واحدة من هاتين شي ففيها بقياسها ويقاس السن عما ظهر من اللثة منها فإن أصاب اللثة مرض فأنكشفت عن بعض الأسنان أكثر مما انكشفت به عن غيرها فأصيبت سن مما انكشفت عنها اللثة فيبست السن بموضع اللثة قبل انكشافها فإن جهل ذلك كان القول قول الجاني فيما بينه وبين ما يمكن مثله وإذا قال ما لا يمكن مثله لم يكن القول قوله وأعطى المجنى عليه على قدر ما بقي من لثته لم ينكشف عما بقي من أسنانه وإن انكشفت اللثة عن جميع الأسنان فهكذا أيضاً إذا علم أن باللثة مرضاً ينكشف مثلها بمثله فإن جهل ذلك فاختلف الجاني والمجنى عليه فقال المجنى عليه هكذا خلقت وقال الجاني بل هذا عارض من مرض فالقول قول المجنى عليه مع يمينه إن كان ذلك يكون في خلق الآدميين وإن كان لا يكون في خلق الآدميين فالقول قول الجاني حتى يدعى المجنى عليه ما يمكن أن يكون في خلق الآدميين ولو خلقت لرجل أسنان قصار كلها من أعلى والسفلى طوال أو قصار من أسفل والعليا طوال أو قصار فسواء ولا تعتبر أعالي الأسنان بأسافلها في كل سن قلعت منها من الأبل وكذلك لو كان مقدم الفم من أعلى طويلاً والاضراس قصاراً ومقدم الفم قصيراً والاضراس طوال كانت في كل سن أصيبت له خمس من الأبل ويعتبر بمقدم الفم على مقدمه فلو نقصت ثانياً لرجل عن رباعيته نقصاً متفاوتاً كما وصفت نقص من دية الناقص منها بقدره أو كانت ثنيته تنقص عن رباعيته نقصاً تاماً بيناً فأصيبت أحدهما ففيها بقدر ما نقص منها أو كانت رباعيته تنقص عن ثنيته نقصاً تاماً لا تنقصه الرباعيات فيصنع فيهما هكذا وكذلك يصنع في الأضراس ينقص بعضها عن بعض وإنما قلت هذا في الأسنان إن اختلفت ولم أقله لو خلقت كلها قصراً إلا أن الاختلاف هكذا لا يكون في الظاهر إلا من مرض حادث عند استخلاف الذي ينشغل أو جناية على الأسنان تنقصها وإذا كانت الأسنان مستوية الخلق ومتقاربة فالأغلب أن هذا في الظاهر من نفس الحلقة بلا مرض كما تكون نفس الحلقة بالقصر (قال) ولو خلقت الأسنان طوالاً لجنى عليها جان فكسرها من أطرافها فأنقص منها حتى يبقى ما لو نبت لرجل كان من الأسنان تاماً لجنى عليها إنسان بعد هذا جناية كان عليه في كل سن منها بحساب ما بقي منها ويطر ح عنه بحساب ما ذهب وإن اختلف الجاني والمجنى عليه فيما ذهب منها قبل الجناية فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ما أمكن أن يصدق

الله عليه وسلم يصلي وقال انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم شيئا منها خسفا فليكن فزعكم الى الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أوسهيل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على
ظهر رزم من نحسوف الشمس ركعتين (١١٢) في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر

عن أنس بن مالك قال
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله هلكت المواشي
وتقطعت السبل فادع
الله فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فطرنا من
جمعة إلى جمعة فجاء
رجل إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله تهدمت
البيوت وتقطعت السبل
وهلكت المواشي فقام
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اللهم
على رؤس الجبال والأكام
وبطون الأودية ومنابت
الشجر فأنجيات عن
المدينة أنجياب الثوب
* أخبرنا من لا أتهم
عن سليمان بن عبد الله
ابن عسوية الأسدي
عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها
قالت أصابت الناس سنة
شديدة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فربهم يهودي فقال
أما والله لو شاء صاحبكم
لمطرتم ما شئتم ولكنه
لا يحب ذلك فآخبر
النبي صلى الله عليه وسلم

(ما يحدث من النقص في الأسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ذهب حد السن أو الأسنان بكمال
لا تكسر ثم جنى عليها ففقد أرشها تاما وذهب أطرافها كلال لا ينقص فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز
الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها ولو أن رجلا سجد من رجل
أو ضربها فذهب حدها أو شيئا منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها وإذا أخذ شيء
من حدها أو رشها ثم جنى عليها جان بعد أخذه الأرض نقص عن الجاني من أرشها بحساب ما نقص منها وكذلك
إن جنى عليها رجل فعفى له عن الأرض وإذا وهى فم الرجل من مرض أو كبر فاضطربت أسنانه أو بعضها
فربطها بذهب أو لم يربطها به فقلع رجل المضطربة منها فقد قيل فيها عقلها تاما وقيل فيها حكومة أكثر من
الحكومة فيها لو ضرب بها رجل فاضطربت ثم ضرب بها آخر فقلعها وإذا ضرب بها رجل فنقضت انتظر بها
قدر ما يقول أهل العلم بها أنها إذا تركت فلم تسقط لم تسقط إلا من حادث بعده فإن سقطت فعليه أرشها تاما
وإن لم تسقط فعليه حكومة ولا يتم فيها عقلها حتى تسقط ولو أن رجلا نقضت سنه ثم أثبتت فثبتت حتى
لا ينكر شدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء ولو زعت بعد كان فيها أرشها تاما وإن قال ليست في
السنه كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل
أرشها تاما ما لو ندرت من رجل حتى يخرج سننها فلا تعلق بشيء ثم أعادها فثبتت ثم قلعها رجل لم يكن
على الجاني الآخر أرش ولا حكومة ولم يكن للذي أعادها أعادتها لانها ميمية وهكذا لو وضع سن شاة أو بهيمة
عما يذكي أو سن غيره مكان سن له أقامت فقلعها رجل لم يبين أن يكون عليه حكومة وقد قيل في هذا حكومة
وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان وإذا قلعت من رجل بعد ما ينفق فيها أرشها تاما فإن نبتت
بعد أخذه الأرض لم يرد عليه شيء ولو جنى عليها جان آخر فقلعها وقد نبتت صحيحة لا ينكر منها قوة ولا لو
كان فيها أرشها تاما وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذله أرشاً ثم نبت لم يرد شيئاً من الأرض فإن نبت
صحيحا كما كان قبل القطع جنى عليه جان فضيه الأرض أيضا تاما وإن نبت السن واللسان متغيرين عما كانا
عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونهما ثم قلعت ففيها حكومة

(العيب في ألوان الأسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نبتت أسنان الرجل سودا كلها أو ثغرت
سودا أو مادون السواد من حرة أو خضرة أو ما قاربها وكانت ثابتة لا تنفض وكان بعض بقعها أو بعض
بؤخرها بلا ألم يصيبه فيما عدا أو مضغ عليه منها جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وإن نبتت بيضا ثم
ثغرت فنبتت سودا أو حرة أو خضرة أسئل أهل العلم بها فإن قالوا لا يكون هذا إلا من حادث مرض
في أصولها جنى جان على سن منها ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن فإن أشكل عليهم أو قالوا تسودت من
غير مرض جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وهكذا إذا نبتت بيضا فاسودت من غير جناية وإذا نبتت
بيضا جنى عليها جان فاسودت ولم تنقص قوتها فعليه حكومة وكذلك إن اخضرت أو اجرت وتنقص كل
حكومة فيها عن السواد لان السواد أشبه وإن اصفرت من الجناية جعل فيها أقل من كل ما جعل في
غيرها وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها ولو أن إنسانا نبتت أسنانه بيضا ثم أكل شيئا
بحمورها أو يسودها أو يخضرها ثم جنى عليها جان فقلع منها سنانا ففيها أرشها تاما لأن هذا من غير مرض
وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة وكذلك إن أكلها ثم اسودت بعد أو دعت ثم اسودت

بعد

يقول اليهودي فقال أوقد قال ذلك قالوا نعم قال إنى لاستنصر بالسنة على أهل نجد وإني لأرى

السحاب خارجة من العين فأكرهها موعدكم يوم كذا استسقى لكم قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فاتفقوا حتى أمطروا
ما شاؤوا فأقلعت السماء جمعة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن عمار يقول سمعت عبد الله بن زيد

المأزني رضي الله عنه يقول نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر سمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد المأزني قال نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين * أخبرني من لا أتهم عن صالح (١١٣) مولى التوأمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم

استسقى بالمصلى فصلى

ركعتين * أخبرنا

إبراهيم بن محمد أخبرني

خالد بن رباح عن المطلب

ابن حنطب أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان

يقول عند المطر اللهم

سقي أرجة لاسقيا

عذاب ولا بلاء ولا هدم

ولا غرق اللهم على

الطراب ومنابت الشجر

اللهم حوالينا ولا علينا

* أخبرنا عبد العزيز

ابن محمد الدراوردي عن

عمارة بن غزيرة عن عباد

ابن تميم قال استسقى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وعليه خيمته له

سوداء فأراد أن يأخذ

بأسفلها فيجعلها أعلاها

فلما نقلت عليه قلبها

على عاتقه * أخبرنا مالك

عن صالح بن كيسان

عن عبد الله بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود عن

زيد بن خالد الجهني قال

صلى لنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم صلاة

بعد وإن أقامت مدة لم تسود ثم اسودت بعد سئل أهل العلم فإن قالوا هذا لا يكون إلا من جناية الجاني فعليه حكومة إذا ادعى ذلك المجنى عليه وحلف وإن قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه (وقال) في الأسنان والأضراس منفعة بالمضغ وحبس الطعام والريق واللسان وجمال فلا يجوز أن يجنى الرجل على الرجل فتسود سنه وتبقى لم يذهب منها شيء الأحسن اللون فأجعل فيها الأرض تأملاً لأن المنفعة بها أكثر من الجمال وقد بقي من جمالها أيضاً سد موضعها وليست كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها ألا ترى أن اليد إذا شلت ثم قطعت أو العين إذا تطفئت ففقتت لم يكن في واحدة منهما إلا حكومة وإنما زعمت أن السواد إذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلها أنى جعلت ذلك كالزرق والسهولة والعيش والعيب في العين لا ينقص عقلها لأن المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال أكثر من الجمال وإذا جنى الرجل على السن السوداء التي سوادها من مرضه معلوم نقص عنه من عقلها بقدر ذلك على ما وصفت

(أسنان الصبي) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نزع سن الصبي لم يشغرت نظيره فإن أغرقه كله ولم تنبت السن التي نزع ففيها خمس من الأبل وإذا نبت بطول التي نظيرتها أو متقاربة ففيها حكومة وإن نبتت ناقصة الطول عن التي تقاربها انقصا متفاوتا كما وصفت أخذه من أرضها بقدر نقصها وإن نبتت غير مستوية النبتة بعوج كان إلى داخل النعم أو خارجة أو في شق كانت فيها حكومة وإن نبتت سوداء أو حمراء أو صفراء ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة شين السوداء على الحمرة والحمرة على الصفرة وإن نبتت قصيرة عن التي تليها بما تقوت به سن مما يليها ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض وإن نبتت مفروقة الطرفين ففيها بحسب ما ينقص مما بين الفرقين وكذلك إن كانت ناقصة أحد الطرفين وليس في شينها شيء في هذا الموضع وإن نبتت سنه ونبتت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء وإن مات المزروعة سنه ولم يستخلف من فيه شيء ففيها قولان أحدهما أن في سنه حكومة لأن الأغلب أن لو عاش نبتت والثاني أن فيها خمس من الأبل ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخلف وإن استخلف من فيه ما إلى جنب سنه المزروعة ثم مات نظرفان كان ما إلى جنبها استخلف وعاش المزروعة سنه مدة لا تبطل السن المزروعة إلى مثاتها ففيها عقلها تأملاً في القولين وإن مات في وقت تبطل السن المزروعة إلى مثاتها وكانت أحدهما تقدمت الأخرى بأن تغرت قبلها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي إذا مات قبل تمام نبات سنه حكومة ودية في القول الآخر وإذا تغرت سن فطلعت فلم يلبث ثم طلوعها حتى تستوى بتطيرتها حتى قلعهما رجل آخر انتظر بها فإن نبتت ففيها حكومة أكثر من حكومتها لو قلعت قبل تشغرها وإن لم تنبت ففيها عقلها تأملاً وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها (قال الشافعي) وإذا نزع سن الصبي فاستخلف فوه ولم تستخلف فأخذ لها أرضها ثم نبتت رد الأرض وإذا قلعت سن الصبي فطلع بعضها ثم مات الصبي قبل يلبث ثم طلوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه ديتها إذا مات قبل طلوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك الحكومة (السن الزائدة) قال الشافعي وإذا قلعت السن الزائدة ففيها حكومة وإذا اسودت ففيها أقل من الحكومة التي في قلعتها (قلع السن وكسرها) قال الشافعي إذا كسرت السن من مخرجها فقد تم عقلها وكذا لو قلعتها من سنخها

(١٥ - أم سادس)

الصبح بالحديبية في أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على

الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فإما من قال مطرنا بفضل الله

ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وإما من قال مطرنا بنوء كذا ونوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب * أخبرنا من لا أتهم أخبرني

نكاحه من باع عن المطلب بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا برقت السماء او رعدت عرف ذلك في وجهه فاذا امطرت سرى عنه (قال الاصم) سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي رضي الله عنه اذا قال اخبرني من لا اتهم يريد به ابراهيم بن أبي يحيى واذا قال اخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان (١١٤) * اخبرنا من لا اتهم قال قال المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وسلم

اذا ابصر ناسيا في السماء

تعنى السحاب ترأى عمله

واستقبله قال اللهم اني

اعوذ بك من شر ما فيه

فان كشفه الله حمد الله

وان مطرت قال اللهم

سقيانا فعا * اخبرنا

من لا اتهم اخبرنا العلاء

ابن راشد عن عكرمة عن

ابن عباس رضي الله

عنهما قال ما هبت

ريح قط الا جئت النبي

صلى الله عليه وسلم

على ركبتيه وقال اللهم

اجعلها رجة ولا تجعلها

عذابا اللهم اجعلها رايحا

ولا تجعلها ريحا قال

ابن عباس في كتاب

الله فأرسلنا عليهم ريحا

صرصرا وأرسلنا عليهم

الريح العقيم وقال

وأرسلنا الرياح لواقح (١)

وأرسلنا الرياح مبشرات

* اخبرنا من لا اتهم

قال اخبرني صفوان بن

سليم قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لا تسبوا الريح وعودوا

بالله من شرها * اخبرنا

الثقة عن الزهري عن

في كل واحدة منها خمس من الابل وان كسرت فتم عقلها ثم نزع انسان سنخها ففيم نزع منها حكومة وان كسر انسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر ثم نزع آخر السن من سنخها ففيم بحساب ما بقي ظاهر من السن وحكومة السنخ وانما تسقط الحكومة في السنخ اذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فنزعت بها السن من السنخ واذا ضرب رجل السن فصدعها ففيم الحكومة بقدر الشين والنقص لها واذا كسر الرجل من سن الرجل شيئا من ظاهرها أو باطنها أو منها جميعا ففي ذلك بقدر ما نقص من السن (١) كانه أشظاها من ظاهرها أو باطنها ولم يقصم الموضع الذي أشظاها منه بها قيس طول ما أشظى منها وعرضه فكان ربع السن في الطول والعرض ثم قيس بما يليه فكان نصف ظاهر السن وكان فيه ثمن ما في السن وعلى هذا الحساب يصنع بما جنى عليه منها فان أشظاها حتى تهدم موضعه من السن قيس ذلك بالطول والعرض ولم ينظر فيه الى أن يكون الموضع الذي هدمه من السن أو أشظاه أرق مما سواه من السن ولا أعظ

(حلتى الدين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما قلت الدية أو نصفها أو ربعها اذا أصيب من رجل فاصيب من امرأة ففيه من دية المرأة بحسبه من دية الرجل لا تزد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة اذا كانا سوا في الرجل والمرأة ولا يختلف شيء من المرأة ولا الرجل الا للدين فاذا أصيبت حلتا ندي الرجل أو قطع ندياه ففيهما حكومة واذا أصيبت حلتا ندي المرأة أو اصطلم ندياه ففيهما الدية تامة لان في نديها منفعة الرضاع وليس ذلك في ندي الرجل ولنديها جال ولولدها ففيم منفعة وعليها بهما شين لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جاله ولا شين عليه كهي واذا ضرب ندي امرأة قبل أن تكون مرضعا فولدت فلم يأت لها لبن في نديها المضروب وحدث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبن في نديها مع عالم يلزم الضارب بان لم يحدث اللبن في نديها الا أن يقول أهل العلم له هذا لا يكون الا من جنيته فيجعل فيه حكومة واذا ضرب نديها وفيه لبن فذهب اللبن فلم يحدث بعد الضرب ففيها حكومة أكثر من الحكومة في المسئلة قبلها لادية تامة فان ضرب نديها فعايا ولم يسقط ففيها حكومة ولو ضربها فعايا ولا يعرف موتها الا بان لا يالما اذا أصابها ما يؤلم الجسد ففيها دية تامة وفي أحدهما اذا أصابه ذلك نصف ديتها واذا استرخيا فكانا اذا اردطرأهما على آخرهما لم ينقبض كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما سواه لانه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما اذا أصابها ما يؤلم كان موتا وعيبا ولو قطع ندي المرأة فخافها كانت فيه نصف ديتها ودية جائفة ولو قطعت نديها فخافها كانت فيهما دية ودية جائفة ما ودية جائفة لو فعل هذا رجل كانت في نديها حكومة وفي جائفته جائفة وقد قيل في ندي الرجل الدية

(النكاح على أرش الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا شجبت المرأة الرجل موضحة أو جنت عليه جنابة غير موضحة عمدا أو خطأ فتر زوجها على الجنابة كان النكاح نابتا والمهر باطلا ولها مهر مثلها وعلى عاقبتها أرشها في الخطأ ولا يجوز المهر من جنابة خطأ ولا عمد من قبل أن جنابة الخطأ تلزم العاقلة وتقبل ابلهم منها وان اختلفت ابلهم ويؤخذ منهم أسنان معلومة فاذا أدوا أعلى منها في السن وما يصلح لما يصلح له ما عليهم قبل منهم وهذا كله لا يجوز في البيع والمهر لا يصلح الا بما يجوز في البيع وكذلك ان كانت الجنابة عمدا فنكحها عليها جاز النكاح وبطل المهر لانها انما يلزمها بالجنابة ابل فأى ابل أدتها من ابل البلد بسن معلومة قبلت وهذا لا يجوز في البيع فاذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالنكاح

ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ربح بطريق مكة وعمر حاج فاشتدت فقال عمر لمن حوله ثابت ما بلغكم في الربح فلم يرجعوا اليه شيئا فلغني الذي سأله عمر عنه من أمر الربح فاستحثت راحلتى حتى أدركت عمر وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرني أنك سألت عن الربح واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الربح من روح الله

(١) قوله وأرسلنا الرياح مبشرات كذا في النسخ والتلاوة ومن آياته أن يرسل الخ كنهه صحيحه

ثاقى بالرجنة وبالعداب فلا تسبوهنا واسألوا الله من خيرها وعودوا بالله من شرها * أخبرنا من لا آتاهم حدثني سليم بن عبد الله عن ابن عويمر الأسدي عن عروة بن الزبير قال إذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشر إليه وليصف وليتعت * أخبرنا من لا آتاهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا (١١٥) والسما تمطر فيها بصره الله حيث يشاء

ثابت ولها مهر مثلها أطلقها قبل الدخول أو لم يطلقها وإذا نسكها على جناية عمد بطل القود لانه عفو عن القود فلا سبيل إلى قتلها وإن صارت الجناية نفسا ولا إلى القود منها في شيء من الجراحة وتؤخذ منها الدية في العمد حاله ومن عاقبتها في الخطأ ولها في ماله مهر مثلها

(١) (كتاب الحدود ووصفة النفي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله (قال الشافعي) وقال قائلون كل من لزمه اسم سرقة قطع بحكم الله تعالى ولم يلتفت إلى الأحاديث (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس قد أخرج هؤلاء بما يرى من ظاهر القرآن فما الحجّة عليهم قال إذا وجدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على معنى ما أراد الله تعالى قلنا هذا كما وصفت السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) وهذا الحديثان متفقان لأن ثلاثة دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانت ربع دينار وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهماً بدينار وكان كذلك بعده فرض عمر الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق وعلى أهل الذهب ألف دينار وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدية اثني عشر ألف درهم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة أن سارقاً سرق أترجة في عهد عثمان فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار فقطع عثمان يده قال مالك وهي الأترجة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جند الطويل قال سمعت قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسري أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحد أن القطع في ربع دينار فصاعداً فكيف قلت لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم فصاعداً قلت له وما جئت في ذلك قال روي نافع عن شريك عن منصور عن مجاهد عن أيمن عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهاً بقولنا قلنا أو تعرف أيمن أماً أيمن الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله أصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثاً عن ربيع ابن امرأة كعب عن كعب فهذا منقطع والحديث المنقطع لا يكون حجة قال فقد روي نافع عن شريك عن عبد الله عن مجاهد عن أيمن ابن أم أيمن أخي أسامة لأمه قلت لا علم لك بأصحابنا أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل مولد مجاهد ولم يبق بعد

(١) من أول كتاب الحدود انقطعت النسخة التي عرفناها بالحجة وكنا نتق بها ونعتمد عليها وليس عندنا من هذا الموضع إلا نسخة سقيمة لا يعول عليها الكثرة ما عهدنا من تحريفها ونقصها وزيادتها فليعلم كتبه مصححه

* أخبرنا من لا آتاهم
عن عبد الله بن أبي بكر
عن أبيه أن الناس
مطروا ذات ليلة فلما
أصبح النبي صلى الله
عليه وسلم غدا عليهم
قال ما على وجه الأرض
بقعة إلا وقد مطرت هذه
الليلة * وأخبرنا من
لا آتاهم عن سهيل بن
أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
ليس السنة بأن لا تمطروا
ولكن السنة أن تمطروا
ثم تمطروا ثم لا تنبت
الأرض شيئاً * أخبرنا
من لا آتاهم حدثني
اسحق بن عبد الله
عن الأسود عن ابن
مسعود رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال المدينة بين
عيني السماء وعيني بالشام
وعيني باليمن وهي أقل
الأرض مطراً * أخبرنا
من لا آتاهم أخبرني يزيد
أبو نوفل بن عبد الله الهاشمي
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال أسكنت أقل الأرض
مطراً وهي بين عيني

السماء يعني المدينة عين بالشام وعيني باليمن * أخبرنا من لا آتاهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن تمطر المدينة مطراً لا يكن أهلها السيوت ولا يكنهم الامطال الشعر * أخبرني من لا آتاهم أخبرني صفوان ابن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أهل المدينة مطراً لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا آتاهم أخبرني محمد بن زيد بن

للهاجر عن صالح بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أن كعباً قال له وهو يعمل وتداً بمكة أشد دواً وثقاً فأنفذني الكتب أن السبيل مستعظم في آخر الزمان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سبيل طبع ما بين الجبلين * أخبرنا من لا أنهم حدثني (١١٦) يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه

قال توشك المدينة أن يصيبها مطر أو بعين ليلة لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا أنهم أخبرنا عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وكانت عذاباً على من كان قبلي * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا سليمان عن المنهال بن عمرو عن قيس ابن السكن عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال إن الله يرسل الرياح فتحمل الماء من السماء ثم تمر في السحاب حتى تدرك اندر اللقمة ثم تطر

النبي صلى الله عليه وسلم فيحدث عنه قال فقد رويناه عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في عن المجن قال عبد الله بن عمرو وكانت قبلة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا (قال الشافعي) فقلت هذا رأي من عبد الله بن عمر وفي رواية عمرو بن شعيب والمجان قديما وحديثا سلع يكون عن عشرة ومائة ودرهمين فإذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار قطع في أكثر منه وأنت تزعم أن عمرو بن شعيب ليس ممن تقبل روايته (١) وتركنا أشياء رواها توافق أقاويلنا ونقول غلط فكيف ترد روايته مرة وتحتج به على أهل الحفظ والصدق مع أنه لم يرو شيئا يخالف قولنا قال فقد رويناه قولنا عن علي رضي الله عنه قلنا ورواه الزعافري عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد أخبرنا أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه أن علياً رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً وحديث جعفر عن علي رضي الله عنه أولى أن يثبت من حديث الزعافري عن الشعبي قال فقد رويناه عن ابن مسعود أنه قال لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم قلنا فقد روى الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم وهذا أقرب من أن يكون صحيحاً عن عبد الله بن مسعود من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله قال فكيف لم تأخذوا بهذا قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاثة دراهم قطع في خمسة وأكثر قال فقد رويناه عن عمر أنه لم يقطع في ثمانية (قال الشافعي) قلت رواه عن عمر بحديث غير صحيح وقد رواه معمر عن عطاء الخراساني عن عمر قال القطع في ربع دينار فصاعداً فلم ير أن يحتج به لأنه ليس بثابت (قال الشافعي) وليس في أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين اتباعه فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن

(السارق توهب له السرقة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إن من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فجاءه صفوان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان إنني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل أقبل أن تأتيني به (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن طاوس مثل معنى حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر صفوان (قال الشافعي) فقال قائل لا تقطع يده هذا وكيف تقطع يده هذا ولم يرق عليه الحد حتى ملك ما تقطع فيه يده فقيل لبعض من يقول قوله لا ترضى بترك السنة حتى نخطي مع تركها القياس قال وما القياس قلنا متى يجب الحد على من سرق أحيان سرق أم حين يقام عليه الحد قال بل حين سرق قلنا وبذلك قلت وقلنا لو أن سارقاً سرق شيئاً لم يكن الذي سرق يسوي ما تقطع فيه اليد فبسه الإمام ليستثبت سرقته فلم تقم عليه اليانة حتى صارت السرقة تسوي ما تقطع فيه اليد وأكثر قال لا تقطع لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل قلنا وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبد من سيده فبسه الإمام فأعتقه السيد لم

(ومن كتاب الصوم والصلاة والعيد والاسْتِسْقَاء وغيرها)

* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب الحديث الذي روي عن حفصة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعني أنهما أصبحتا صائمتين فأهدى لهما شئ فأفطرتا فذكرتا

(١) انظر هذه العبارة فإنها لا تخلو من سقم وتحريف ولم نجد الزعافري في غير هذا الموضع كتبه صحيحه

ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال صوما يوماً مكانه قال ابن جريج فقلت له أسمعته من عمرو بن الزبير فقال لا إنما أخبرني به رجل باب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت أنا خبأ نالك سديا فقال أعا إلى كنت أريد الصوم ولكن فريه * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فيينا هو على المنبر إذ قال يا كثير بن الصلت أذهب إلى عائشة فسلها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معه إلى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله (١١٧) بن الحرث بن نوفل معنا فأتى عائشة فسألها

عن ذلك فقالت له اذهب

فسل أم سلمة فذهبت

معه إلى أم سلمة فسألها

فقالت أم سلمة دخل على

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ذات يوم بعد العصر

فصلى عندي ركعتين

لم أكن أراه يصليهما

قالت أم سلمة فقلت

يا رسول الله لقد صليت

صلاة لم أكن أراك

تصليها قال اني كنت

أصلي ركعتين بعد

الطهر وأنه قدم على

وفد بني تميم أو صدقة

فشغلوني عنهما فهما

هاتان الركعتان

* أخبرنا سفيان عن

أيوب السختياني عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

أن عمر نذرا أن يعتكف

في الجاهلية فسأل النبي

صلى الله عليه وسلم

فأمره أن يعتكف في

الاسلام * أخبرنا

عبد العزيز بن محمد

الدروري عن جعفر بن

محمد عن أبيه

عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم

يقطع ولو كان مكاتباً سرق فأدى فعتق لم يقطع لانه حين سرق لم يكن عليه قطع ولو قذف عبداً فاعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع إلى الامام وهو حر حتى تبدل ان الحد انما وجب يوم قذف وكذلك لو كان المقدوف عبداً فاعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له اذا ارتفع إلى الامام حد لانه مملوك وكذلك ان زنى عبداً فاعتقه سيده مكانه ثم رفع إلى الامام حد حتى تبدل ان الحد انما وجب عليه يوم زنى قال نعم قيل فسارق صفوان سرق وصفوان مالك ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفوان مالك فكيف درأت عنه قال ان صفوان انما وهب له الحد قبل صفوان وهب له رداء نفسه في الخبر عنه قال فاني أخالف صاحبني فأقول اذا قضى الحاكم عليه ثم وهب له قطع وان وهب له قبل يقضى الحاكم لا يقطع لان خروج حكم الحاكم قبل مضي الحد كضي الحد قبل وهذا خطأ أيضاً قال ومن أين قلنا رأيت لواعترف السارق أو الزاني أو الشارب فحكم الامام على المعترفين كلهم بحد وذهب بهم من عنده لتقام عليهم حدودهم فرجعوا قال لا يحدون قلنا وليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كضي الحد قال ما هو مثله قلنا فلم شبهته به

(ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد سارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل وذكر عبد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أبي بكر مثله (قال الشافعي) فقال قائل اذا قطعت يده ورجله ثم سرق حبس وعزر ولم يقطع فلا يقدر على أن يعيش قيل قد روي بنا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر في دار الهجرة وعمر بن الخطاب وشير به على أبي بكر (١) وقد روي عنه أنه قطع أيضاً فكيف خالفتموه قيل قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه قلنا فقد رويتم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القطع أشياء مستنكرة وتركتوها عليه منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف القدم وكل ما رويتم عن علي رضي الله عنه في القطع غير ثابت عندنا فكيف تركتموها عليه لا يخالف له فيها واحتججتكم به على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا حجة في أحد معها وعلى أبي بكر وعمر في دار الهجرة وعلى ما يعرفه أهل العلم أرايت حين قال الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» ولم يذكر اليد والرجل الا في المحارب فلو قال قائل يعتل بعلتكم أقطع يده ولا أز يد عليها لانه اذا قطعت يده ورجله ذهب بطشه ومشيه فكان مستهلكاً تكون الحجة عليه الامام مضي من السنة والاثروان اليد والرجل هي مواضع الحد وان تلفت أرايت حين حد الله عز وجل الزاني والقاذف لو حد مرة ثم عاد أليس يعادله أبداً ما عاد أرايت ان قال قائل قد ضرب مرة فلا يعادله ما الحجة عليه الا أن يقال للضرب موضع فتي كان الموضع قائماً حد عليه وكذلك الايدي والارجل ما كان للقطع موضع أتى عليها وهو أقطع اليد والرجل (٢) مستهلك فكيف لم يعتصموا من استهلاكه واعتلوا في ترك قطع اليسرى بالاستهلاك وكيف حدوا من وجب عليه القتل بالقتل وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودروا الحد ودهنا لعله الاستهلاك مع خلاف السنة والاثار وكيف يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين أرايت لو قال قائل انه اذا قطع من كل رجل عضواً منه بقي له ثلاثة واذا أتيت على أعضائه الأربعة كان مستهلكاً فلا أقطعه الا الواحد أو

(١) هكذا في النسخ واعل هنا شيئاً سقط من النسخ وتحريفها بالجملة فالمناطرات هنا غالية هاسقيم كسبه محمجة

صام في سفره إلى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفطروا فقل له ان الناس صاموا حين صمت قد عاباً بانه فيه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يجلسوا فلما جلسوا ولحقه من وراءه رفع الناء إلى فيه فشرب وفي حديثهما أو حديث أحدهما وذلك بعد العصر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من

المدينة حتى كان بكراغ الغيم وهو صائم ثم رفع انا فوضعه على يده وهو على الرجل فخنس من يده واذن كفه من وراءه ثم شرب والتأثر
 يتقدرون * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان
 لا يرى بأسا أن يفطر الانسان في صيام التطوع (١١٨) ويضرب لذلك أمثالا رجل طاف سبعا ولم يوفه فله ما احتسب أو صلى

اثنين فان قال قائل قال الله عز وجل والجروح قصاص قال فأتأول ما كانت حال المقتص منه مثل
 حال المقتص له وأقول أنت لا تقص من جرح واحد اذا أشبه الاستهلاك وتجعله دية والاثنيان على قوائمه
 عين الاستهلاك ما ألحقه عليه الا أن للقصاص موضعا فكذلك للقطع موضع والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس
 عشرة فأجازني قال نافع فحدثني به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الصغير والكبير وكتب لعماله
 أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) وبهذا قلنا تمام الحدود
 على من استكمل خمس عشرة وان لم يحتلم لانه فصل بين المقاتلة وبين الذرية وذلك أنه انما يجب القتال
 على من تجب عليه الفرائض ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ولم أعلم في هذا مخالفا وقد أجاز
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ابن خمس عشرة فقال قائل لا تمام الحدود على الغلام اذا لم يحتلم
 حتى يستكمل تسع عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة فلا أدري ما أراد بهذه السنين ولا الى أي
 شيء ذهب أرايت لو قال قائل لا أقيم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة لانها السن التي ذكرها الله تبارك وتعالى
 ما تجتبه عليه أرايت اذا فرق بين الجارية والغلام وهي اذا بلغت المحيض والغلام اذا بلغ الحلم فذلك الوقت
 وقت وجوب الحد عليهم ماما ألحقه فيما قال من الفرق بينهم ما خالفه أصحابه في هذا وقالوا قولنا فيه فقالوا بتمام
 الحد على من استكمل خمس عشرة سنة ذكرنا كان أو أنثى واحتجوا بحديث ابن عمر فيه

(في الثمر الرطب يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى
 ابن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر (١) * قال
 الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن
 خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر ولا كثر (قال الشافعي) وبهذا نقول لا قطع في
 ثمر معلق ولا غير محرز ولا في جدار لانه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب (قال الشافعي)
 احتج بهذا الحديث بعض الناس وقال هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في ثمر معلق فن هنا قلنا
 لا يقطع في الثمر الرطب (قال الشافعي) فقلت له اذا ذهبت هذا المذهب فيه فالثمر اسم جامع للرطب واليابس
 من التمر والزبيب وغيره أفترسقط القطع عن سرق تمر في بيت قال لا قلنا فكذلك الثمر الرطب المحرز لان
 اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا قلت أرايت الذميين اذا زنبا أتحمك بينهم ما يحكم الاسلام أم يحكمهم
 قال فان قلت يحكمهم قلنا فيسلمك أن تميز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الاسلام ويلزمك أن كان في دينهم
 ان من سرق من أحد كان السارق عبدا المسروق أن نجعله له عبدا قال لا أجعله عبدا ولكن أقطعه قلنا
 فانت تحكم بينهم مرة بحكم الاسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول انك تميز بينهم عن التمر والخزير فكيف

(١) زاد في الموطأ بعد هذا والكثير بالفتح والتحرير كافي كتب اللغة كتبه مصححه

ركعة ولم يصل أخرى
 فله أجر ما احتسب
 * أخبرنا مسلم
 وعبد المجيد عن ابن
 جريج عن عمرو بن
 دينار قال كان ابن عباس
 لا يرى بالافطار في صيام
 التطوع بأسا * أخبرنا مسلم
 وعبد المجيد عن ابن
 جريج عن أبي الزبير عن
 جابر بن عبد الله أنه كان
 لا يرى بالافطار في صيام
 التطوع بأسا * أخبرنا
 عبد المجيد عن ابن جريج
 عن عطاء عن أبي الدرداء
 رضي الله عنه أنه كان
 يأتي أهله حين ينصف
 النهار أو قبله فيقول
 هل من غداء فيجده
 أو لا يجده فيقول
 لأصوم من هذا اليوم
 فيصومه وان كان مفطرا
 وبلغ ذلك الحين وهو مفطر
 قال ابن جريج أخبرنا
 عطاء وبلغنا أنه كان
 يفعل مثل ذلك حين
 يصبح مفطرا حتى الضحى
 أو بعده ولعله أن يكون
 وجد غداء أو لم يجده
 * أخبرنا عبد المجيد
 عن ابن جريج أخبرني

عتبة بن محمد بن الحرث أن كريما مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء ثم أوتر بركة واحدة ولم يزد عليها حكمت
 فأخبر ابن عباس فقال أصاب أي بني ليس أحدهما أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع الى أكثر من ذلك الوتر ما شاء * أخبرنا عبد المجيد
 عن ابن جريج عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلا سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طلحة فقال ان شئت أخبرتك

عن صلاة عثمان قال قلت لأعطين الأيسرة على المقام فقامت فإذا برجل يزجني متقنعا فنظرت فإذا عثمان قال فتأخرت عنه ففصلني فإذا هو يسجد سجود القرآن حتى إذا قلت هذه هو أدنى الفجر فأتى بركة لم يصل غيرها (ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معادا) أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا بأبائنا يخبر عن (١١٩) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله إلا مثل

له يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيطوقون ما بخلاؤه يوم القيامة * أخبرنا مالك عن عبد الله

ابن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زببتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك * أخبرنا ابن عيينة

عن ابن جهم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول كل مال تؤدى زكاته فليس

بكنز وإن كان مدفونا وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا * أخبرنا مالك عن محمد

ابن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد

حكمت مرة بحكم الإسلام وحكمت مرة بخلافه وخالفه صاحبه فقال قولنا في اليهوديين يرجان وتحصن اليهودية المسلم ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم من الخمر والخزير وهذا في كتاب إلى الطول ما هو

(باب النفي والاعتراف في الزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما أخبراه أن رجلا اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفضهما أجل يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله عز وجل وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت إن علي ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وجارية لي ثم أتيت أهل العلم فأخبروني أنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأنما الرجم علي امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله عز وجل أما غمك وجاريتك فردد عليك وجلدا بمائة وغربة عاما وأمر أنيسا الأسلمي أن يغدو علي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت فخرجها (قال الشافعي) وبهذا قلنا وفيه الحجة في أن يرجم من اعترف مرة إذا ثبت عليها وقد روى ابن عيينة بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) يخالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك فقال لا يرجم باعترافي مرة ولا يرجم حتى يعترف أربعين وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أنيسا أن اعترف أن يرجمها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبوا قدا الليثي وخالفه أيضا فقال إذا اعترف الزاني فالحق على الإمام أن يبدأ فيرجم ثم الناس وإذا قامت البينة رجم الشهود ثم الإمام ثم الناس (قال الشافعي) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم ما عز ولم يحضره وأمر أنيسا بأن يأتى امرأة فإن اعترفت رجمها ولم يقل أعلمني لا حضرها ولم أعلمه أمر برجم خضره ولو كان حضور الإمام حقا حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبوا قدا الليثي يأتى امرأة فإن اعترفت رجمها ولم يقل أعلمني أحضرها وما علمت أما ما حضر رجم مرجوم ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأة وما حضرها (قال الشافعي) ويرجم الزاني الثيب ولا يجلد ولا جلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائك كن إلى سبيلا وهذا قبل نزول الحدود ثم روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم فهذا أول ما نزل الجلد ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا كان قد أحصن ولم يذر جلد أو رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عز أو لم يجلد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيسا أن يأتى امرأة فإن اعترفت رجمها وكل هذا يدل على أن الجلد منسوخ عن الثيب وكل الأئمة عندنا رجم بلا جلد فإن قال قائل لا أنفي أحدا فليل بعض من يقول قوله ولم رددت النفي في الزنا وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا إلى اليوم قال رددته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة سفرًا يكون ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم فقلت له سفر المرأة شئ حيطت به المرأة فيما لا يلزمها من الأسفار وقد نهيت أن تخلو في المصر برجل وأمرت بالقرار

الحدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة

عن أبي بصير عن عبد الله بن المتي بن أنس أو ابن فلان بن أنس «الشافعي يشك» عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكبرها
 الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها فمن سئلها على
 وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل (١٢٠) فودها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت

خمس وعشرين إلى خمس
 وثلاثين ففيها بنت مخاض
 أنثى فإن لم يكن فيها بنت
 مخاض فإن لبون ذكر
 فإذا بلغت ستا وثلاثين
 إلى خمس وأربعين
 ففيها بنت لبون أنثى فإذا
 بلغت ستا وأربعين إلى
 ستين ففيها حقة طروقة
 الجمل فإذا بلغت إحدى
 وستين إلى خمس
 وسبعين ففيها جذعة
 فإذا بلغت ستا وسبعين
 إلى تسعين ففيها ابنتا لبون
 فإذا بلغت إحدى
 وتسعين إلى عشرين
 ومائة ففيها حقتان
 طروقتا الجمل فإذا زادت
 على عشرين ومائة ففي
 كل أربعين ابنة لبون
 وفي كل خمسين حقة
 وإن بين أسنان الإبل
 في فريضة الصدقة فن
 بلغت عنده من الإبل
 صدقة الجذعة وليست
 عنده جذعة وعنده حقة
 فإنها تقبل منه الحقة
 ويحل معها شاتين إن
 استيسرتا عليه أو
 عشرين درهما فإذا
 بلغت عليه الحقة وليست

في بيتها وقيل لها صلاتك في بيتك أفضل لثلاث عرضي أن تفتتن بذكر أحد وليس هذا مما يلزمها
 بسبيل أرايت لو قال قائل يستخف بخلاف السنة لا أجلدها يعجز ما الحجة عليه الأثر الحجة بالكتاب
 والخبر أرايت إذا اعتلت في النفي بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة ثلاثا مع ذي محرم
 ما هو من حد الزنا قال إنما يجتمعان في معنى أن في النفي سفرنا قلنا وإذا اجتمع الحديثان من الصنفين
 المختلفين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالآخر قال نعم قلنا إذا كان النفي من أثبت ما روى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده والناس إلى اليوم عندنا (١) أن تقول كما قلت لما اجتمعنا في فيه سفرنا أجبنا
 للمرأة أن تسافر ثلاثا أرايت كثر مع غير ذي محرم قال لا قلنا لم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر ولا يكون ذلك
 لنا عليك وقلت أرايت إذا اعتلت بأنك تركت النفي لأن فيه سفر مع غير ذي محرم أن زنت بذكر ببغداد
 فجلدتها فجاء أبوها وأخوتها وعدد كثير كلهم محرم لها فقالوا قد فسدت ببغداد وأهلها بالمدائن وأنت
 تبج السفر مع ذي محرم إلى ما بعد وتبيحه أقل من ثلاث مع غير ذي محرم وقد اجتمع لك الأمران فمن ذو
 محرم فتنبها عن بغداد فتخرج مع ذي محرم إلى شهر قد تبيحه لها مع غير ذي محرم إلى أهلها وتنجها عن بلد قد
 فسدت به ولا تزال بذلك منعنا علينا قال لأنفيها لأنهما ماله لكتنفسها فلا أنفيها قلنا فقد زال المعنيان اللذان
 اعتلت بهما فلو كنت تركت النفي لهما من أجلهما أنفيتهما في هاتين الحالتين وقلنا أرايت أن كانت ببادية
 لا قاضي عند قريتها الأعلى ثلاث ليال أو أكثر فادعى عليها مدع حقا وأصاب حدنا قال ترفع إلى القاضي
 قلنا مع غير ذي محرم قال نعم قلنا فقد أبحث لها أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال هذا يلزمها قلنا
 فهذا يلزمها برأيك واجتنبها ومنعتها منه فيما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر به عن الله جل
 وعلا فيها (قال الشافعي) وقلنا أرايت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به أبحاث الرجل إلى ذي محرم قال لا
 قلنا لم تنفقه قال أنه حد واحد فإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا وهذا أيضا من شبهكم التي تعملون بها
 وأنتم تعلمون أنكم مخطئون فيها أو (٢) تعنون موضع الخطأ قال وكيف قلنا ما تقول في ثيب حرزني بذكر
 وثيب حرزني بامسة وثيب حرزني بمسكرة قال على الثيب في هذا كله الرجم وعلى البكر مائة وعلى الأمة
 خمسون وليس على المسكرة شيء قلنا وكذلك إن كانت المرأة ثيبا ومن زنى بها عدا رجمت وجلد العبد
 خمسين قال نعم قلنا ولم أليس لأنك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا تزييله عنه بأن يشركه فيه غيره قال نعم
 قلت فلم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى محرم منفي والنفي حده قال فقد نفي عمر رجلا وقال لا أنفي
 بعده قلت نفي عمر رجلا في النحر والنفي في السنة على الزاني والمخنت وفي الكتاب على المحارب وهو خلاف
 نفيهما الأعلى أحد غيرهم فإن رأى عمر نفي في النحر ثم رأى أن يدعه فليس النحر بالزنا وقد نفي عمر في الزنا فلم
 لم يخرج نفي عمر في الزنا وقد تبيننا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال
 الشافعي) وقال قائل لا أراجم إلا بالاعتراف أربع مرات لأنهن يقمن مقام أربع شهادات قلنا وإن كن
 يقمن مقام أربع شهادات فإن اعترف أربع مرات ثم رجع قال لا يحد قيل فهذا يدل على فرق بين الاعتراف
 والشهادة أرايت أن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى

(١) لعل في الكلام تحريفاً ونقصاً (٢) قوله تعنون كذا في نسخة وفي أخرى يغبون وحرر كتبه محمده

عنده حقة وعنده جذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين
 أخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثقل
 معنى هذا إلا بخالفه إلا أني أحفظ فيه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهما إلا أحفظ أن استيسرنا عليه قال وأحسب من حديث حماد عن أنس أنه

يعترف

قال دفع الى أبو بكر كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كر هذا المعنى كما وصفت * أخبرني مسلم عن ابن جريج قال قال لي ابن طاوس عند أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنما نزل به الوحي * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١٢١) ان هذا كتاب الصدقة فيه في كل

يعترف مرتين ان اعترف بحق رجل مرة الزمته أبدا فجعلت مرة الاعتراف أقوى من اليقظة ومرة أضعف
قال ليس الاعتراف من اليقظة بسبيل ولكن الزهري روى أنه اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم أربع
مرات قلنا وقد روى ابن المسيب أنه اعترف مرارا فرددته ولم يذكروا عددها وإنما كان ذلك في أول الإسلام لجهالة
الناس بما عليهم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في المعترف أيشتكي أم به جنة لا يرى أن أحد استر
الله عز وجل عليه أتى يقرب بذنبه الا وهو يجهل حده ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغديا أنيس
على امرأه هذا فان اعترفت فارجهها ولم يذكروا عددا لاعتراف وأمر عمر رضي الله تعالى عنه أبوا وقد الليثي
عشل ذلك ولم يأمره بعدد اعتراف

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة أذا زنت ولم تحصن فقال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضفير قال ابن شهاب لا أدرى أبعد الثالثة أم الرابعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت (قال الشافعي) رحمه الله وكان الانصار ومن بعدهم يحسدون اماءهم وابن مسعود يامر به وأبو هريرة حد وليدته فإن قال قائل لا يحسد الرجل أمته وإنما ذلك إلى الامام واعتلوا فيه بأن قالوا إن كان صاحب الأمة لا يعقل الحد قلنا إنما يقيم الحد من يعقله وقلنا لبعض من يقول هذا القول قال الله تبارك وتعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهبوهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا (قال الشافعي) فقد أباح الله عز وجل أن يضرب الرجل امرأته وهي حرة غير ملك يمين قال ليس هذا بحد قلت فإذا أباحه الله عز وجل فيما ليس بحد فهو في الحد الذي بعده أولى أن يباح لأن العدد لا يتعدى والعقوبة لا حد لها فكيف أجزته في شيء وأبطلته في غيره قال روي عن ابن عباس ما يشبه قولنا قلت أو في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قال لا قلنا فلم يحتج به وليس عن ابن عباس بعرف فقال لي بعض من يقول لا يحسد الرجل أمته إذا زنت إذا تركت الناس يحسدون اماءهم أليس في الناس الجاهل أفبولى الجاهل حدا (قال الشافعي) قلت له لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يحدها كان ذلك لكل من كانت له أمة والحد موقت معروف قال فلعلة أمر بهذا أهل العلم قلت ما يجهل ضرب خمسين أحد يعقل ونحن نسألك عن مثل هذا قال وما هو قلت أرايت رجلا خاف نشوز امرأته أو رأى منها بعض ما يكره في نفسه أنه ضربها قال نعم قلت له ولم قال رخص الله عز وجل في ضرب النساء وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤدب الرجل أهله قلنا فإن اعتل عليه رجل في ضرب المرأة في النشوز والادب بمثل عتلك في الحد أو أكثر وقال الحد موقت والادب غير موقت فإن أذنت لغير العالم في الضرب خفت مجاوزته العدد قال يقال له أدب ولا تجاوز العدد قلنا فقال وما العدد قال ما يعرف الناس قلت وما يعرفون قال الضرب غير المبرح ودون الحد قلنا قد يكون دون الحد ضربة وتسعة وثلاثين وتسعة وسبعين فأى هذا يضربها قال ما يعرف الناس قلنا إن قيل للعلامة لم

(١٦ - أم سادس) مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا كله نأخذ . أخبرنا الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سائر بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أدري

أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عمر في حديث سفيان بن حسين أم لافي صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلمه بل لا أشك أن شاء الله أحدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخلطاء والرقعة هكذا لا أني لأحفظ إلا الأبل في حديثه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس (١٢٢) أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي)

رضي الله عنه والوقص ما لم يبلغ الفريضة * أخبرنا مالك عن جيد بن قيس عن طاوس اليماني أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة سنة وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل * أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا بشر بن عامر عن أبيه أن عمر رضي الله عنه لم يعمل أباسفيان ابن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذى ولم يأخذ بالغذاء منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغذى فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر رضي الله عنه فقال له أعلم أنهم يزعمون أنك تطلبهم تعتد عليهم بالغذى ولا تأخذ منهم فقال له عمر فاعتد عليهم بالغذى

يؤذن إلا للعالم قال حق العالم والجاهل على أهلها واحد قلنا فلم عبت علينا يا مربي النبي صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يحدها ثم زعمت أن ليس للعالم أن يحدها أمته فان اعتلت بجهالة الجاهل فاجز للعالم أن يحدها وأنت لا تجيزه وانما أدخلت شبهة بالجاهل وأحد يعقل لا يجهل لخمس ضربية غير مبرحة ثم صرت إلى أن أجزت للجاهل أن يضربوا نساءهم بغير أن توفت ضربا فان اتبعت في ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تجز لأحد أن يتأول عليك لأنه جلة فهو عام للعالم وغيره قال نعم قلنا فلم تتبع الخبر الذي هو أصح منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحده الرجل أمته فثبت أضعف الخبرين وجعلت العالم والجاهل فيهما سواء بالخبر ثم منعت العالم والجاهل أن يحده أمته ما ينبغي أن يبين خطأ قول بأكثر من هذا (قال الشافعي) ما إلى العلة بالجهالة ذهب من رده هذا ولو كانت العلة بالجهالة فمن يحدها لا جاز للعالم دون الجاهل فهو لا يجيزه للعالم ولا لجاهل وقد رد أقوى الخبرين وأخذ بأضعفهما وكلا الحديثين ناخذ به نحن ونسال الله سبحانه التوفيق

باب ما جاء في الضرير من خلقته لا من مرض يصيب الحد

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا «قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد» كان عند جوار سعد فاصاب امرأته جبل فرمته به فقتل فاعترف فامر النبي صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما جلد بئس كمال النخل وقال الآخر بئس كمال النخل (قال الشافعي) وهم إذا أخذوا كان الرجل مضنوء الخلق قليل الاحتمال يرى أن يضربه بالسوط في الحد تلف في الطاهر ضرب بئس كمال النخل لأن الله عز وجل قد حدد دما منها حد ود تاتي على النفس الرجم والقتل غير الرجم بالقصاص فينهم ما وحد بالجلدين رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الجلد وكان ينفى كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الضرب لم يرد به التلف وأنه انما أريد والله أعلم النكال للناس عن المحارم ولعله طهور أيضا فإذا كان معروفا عند من يحده أن حده للضرير تلف لم يضرب بالحد وبما يتلفه وضربه بما ضرب به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قيل قد يتأذى الضرب المحتمل فيما يرى ويسلم غير المحتمل قيل انما يعمل من هذا على الظاهر ولا جال بيد الله عز وجل (قال الشافعي) فاما الحبلى والمريض فيؤخر حدهما حتى تضع الحبلى ويبرأ المريض وليس كالمضنوء من خلقته نخالفنا بعض الناس فقال لا أعرف الحد الا واحدا وان كان مضنوءا من خلقته قلت أترى الحدأ كتر أم الصلاة قال كل فرض قلنا قد يؤمر من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس ومن لا يستطيع الجلوس بالاعمال وقد يزيل الحد عن لا يجد إليه سبيلا (قال الربيع) يريد كأن سارقا سرق ولا يدين له ولا رجلين فلم يجد الحاكم إلى أخذ ما وجب عليه من القطع سبيلا قال هذا اتباع ومواقع ضرورات قلنا وجدنا المضنوء بئس كمال النخل اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة

باب الشهادة في الزنا

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون (قال الشافعي) رحمه الله فلا يجوز في الزنا الشهود أقل من أربعة بحكم الله عز

حتى بالسخط له يروح بها الراعي على يده وقبل لهم لا أخذ منهم الرمي ولا الماخذ ولا ذات الدر ولا الشاة الأ كولة ولا وجل نخل الغنم وخد منهم العناق والجدعة والثنية فذلك عدل بين غنى المالك وخياره * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن سمران عن الله عن سعد أخي بني عدي قال جاءني رجلان فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا

[illegible]

منه عطائي سألني هل
عندك من مال وجبت
فيه الزكاة فان قلت نعم
أخذ من عطائي زكاة
ذلك المال وان قلت
لا دفع الى عطائي
* أخبرنا مالك بن أنس
عن زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي رافع
رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم استسلف من رجل
بكر الخاء نه ابل من ابل
الصدقة فأمرني أن
أقضيه اياه * أخبرنا
مالك بن أنس وسفيان
ابن عيينة كلاهما عن
عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن
عراق بن مالك عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليس
على المسلم في عبده ولا
في فرسه صدقة * أخبرني
ابن عيينة عن أيوب بن
موسى عن مكحول عن
سليمان بن يسار عن عراق
ابن مالك عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا

وَجَلَّ ثَمَّ بِحُكْمِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا لَمْ يَكْمَلُوا أَرْبَعَةَ فُتْقَةٍ وَكَذَلِكَ حُكِمَ عَلَيْهِمْ عَمْرٍو بِالْخَطِّابِ فَلَدَّهُمْ
جِلْدَ الْقَذْفَةِ وَلَمْ أَعْلَمْ بَيْنَ أَحَدٍ لِقَيْتِهِ بِلَدْنَا اخْتِلَافًا وَفِيمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي الزَّانِ أَقْلَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَنَّهُمْ
أَفْأَلُ يَكْمَلُوا أَرْبَعَةَ حُدُودَ الْقَذْفِ وَلَيْسَ هَكَذَا شَيْءٌ مِنَ الشَّهَادَاتِ غَيْرَ شَهَادَةِ الرَّبِّ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عِبَادَةَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجِئْتُ مَعَ امْرِئٍ رَجُلًا
أَمَّهُلَهُ حَتَّى آتَى بَارِعَةً شَهِدَاءُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ فَقِي هَذَا مَا بَيْنَ
أَنْ شَهِدُوا الزَّانَا أَرْبَعَةَ وَأَنْ لَيْسَ لِحُدُودِ الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ وَلَا يَعْقِبَ عَمَّا رَأَى (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ رَجُلًا بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا فَكَتَبَ مَعَاوِيَةُ إِلَى
أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ عَلَى أَنْ هَذَا شَيْءٌ مَا هُوَ بَارِضُ الْعِرَاقِ
عَزَمْتُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَنِي فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا أَبُو الْحَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بَارِعَةً شَهِدَاءُ فَلْيُعْطَ بِرَمْتِهِ (قَالَ
الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ وَلَا أَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ مَخَالَفًا (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَقَالَ
بَعْضُ النَّاسِ إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي دَارِهِ فَمَقَامَ عَلَيْهِ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ فَقَالَ وَجَدْتُهُ فِي دَارِي بِرِيدِ السَّرِقَةِ
فَقَتَلْتُهُ نَظَرْنَا فَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ يَعْرِفُ بِالسَّرِقَةِ دَرَأْنَا عَنْ الْقَاتِلِ الْقَتْلَ وَضَمْنَاءَ الدِّيَةِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالسَّرِقَةِ
أَقْدَنَّا وَلِيَ الْقَتِيلِ مِنْهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَقُلْتُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْذَنْ لِسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ فِي رَجُلٍ
لَوْ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بَارِعَةً شَهِدَاءُ وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بَارِعَةً
شَهِدَاءُ فَلْيُعْطَ بِرَمْتِهِ فَكَيْفَ خَالَفَتْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَثَرُ عَنْ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
رَوَيْنَا عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَرَهُ فَقُلْتُ لَهُ قَدْ رَوَى عَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ أَهْدَرَهُ فَقَالَ هَذَا قَتِيلُ اللَّهِ وَاللَّهُ
لَا يُوْدِي أَبَدًا وَهَذَا عِنْدَنَا مِنْ عَمْرٍو أَنَّ الْبَيْنَةَ قَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى الْمَقْتُولِ أَوْ عَلَى أَنْ وَلِيَ الْمَقْتُولِ أَقْرَعْنَاهُ بِمَا وَجِبَ
بِهِ أَنْ يَقْتُلَ الْمَقْتُولَ قَالَ (١) هَارُوتُ بْنُ هَذَا فِي الْخَبَرِ قُلْنَا قَالَ فَالْخَبَرُ عَلَى ظَاهِرِهِ قُلْنَا فَأَنْتَ تَخَالِفُ ظَاهِرَهُ قَالَ وَأَيْنَ
قُلْنَا عَمْرٍو لَمْ يَسْأَلْ أَيْعْرِفُ الْمَقْتُولُ بِالزَّانَا أَمْ لَا وَأَنْتَ لَا تُجِيرُفَيْنَ عَرَفَ بِالزَّانَا أَنْ يَعْقِلَ وَيَقْتُلَ بِهِ مِنْ قَتْلِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ
عَلَيْهِ بَيْنَةٌ وَعَمْرٍو لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ دِيَّةً وَأَنْتَ تَجْعَلُ فِيهِ دِيَّةً قَالَ فَأَنَا نَاغِمًا فَسْتَبَدَّ عَلَى حُكْمِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قُلْتُ وَمَا ذَلِكَ الْحُكْمُ قَالَ رَوَى عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرٍو كَتَبَ فِي رَجُلٍ مِنْ بَنِي شَيْبَانَ قَتَلَ نَصْرَانِيًّا مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ
إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مَعْرُوفًا بِالْقَتْلِ فَاقْتُلُوهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْقَتْلِ فَذَرُوهُ وَلَا تَقْتُلُوهُ فَقُلْتُ وَهَذَا غَيْرُ نَابِتٍ عَنْ
عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ نَابِتًا عِنْدَكَ فَتَقُولُ بِهِ فَقَالَ لَا بَلْ يَقْتُلُ الْقَاتِلُ لِلنَّصْرَانِيِّ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرَ
مَعْرُوفًا بِهِ فَقُلْتُ لَهُ أَيْجُوزُ لِحَدِيثِنَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَزْعُمَ أَنْ قَصَصَهُ رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ لَيْسَتْ بِكَافِيَةٍ بِهِ
وَيَخَالِفُهَا ثُمَّ يَقْدِسُ عَلَيْهَا إِذَا تَرَكَهَا فِيمَا قَضَى بِهَا فِيهِ (٣) لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشَبَّهُ عَلَيْهِ غَيْرَهَا (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقُلْتُ لَهُ
أَيْضًا تَخْطِ الْقِيَاسَ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَنْظُرَ فِي حَالِ الْقَاتِلِ أَمْ مَعْرُوفٌ بِالْقَتْلِ فِيَقْدَأُ وَغَيْرَ مَعْرُوفٍ
بِهِ فَيَرْفَعُ عَنْهُ الْقَوْدَ وَأَنْتَ لَمْ تَنْظُرْ فِي السَّارِقِ وَلَا إِلَى الْقَاتِلِ إِنْ تَنْظُرْتَ إِلَى الْمَقْتُولِ قَالَ فَمَا تَقُولُ قُلْتُ أَقُولُ
بِالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَبَرِ عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَمْرَ الَّذِي يَعْرِفُهُ
أَهْلُ الْعِلْمِ قَالَ وَمَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ قُلْتُ أَمَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِلَدٍ غَيْرِهَا لَا يَعْرِفُ بِالسَّرِقَةِ فَيَقْتُلُهُ رَجُلٌ فَيَسْأَلُ عَنْهُ
بِذَلِكَ الْبَلَدِ فَلَا يَعْرِفُ بِالسَّرِقَةِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِبِلَدٍ غَيْرِهِ بِالسَّرِقَةِ قَالَ بَلَى قُلْتُ أَمَا يَعْرِفُ بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ يَتُوبُ قَالَ بَلَى

سفيان عن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوف على أبي هريرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة * أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسألت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسألك عليه من

أموالهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال: كان بعض من حضر المجلس يقول: ما كنت أرى في العسل فقلت لهم: زكوة فانه لا خير في غرة لا تركي فقالوا: كم قال فقلت: العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه (١٢٤) ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريح عن يوسف بن

ما هلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال التيمم أو في مال التيمم لا تنهبا أو لا تستأصلها الصدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلييني أنا وأخوين لي تيممين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر واثني من المسلمين * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والإناث ممن تمونون * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

قلت أما يكون أن يدعو رجل لضغن منه عليه فيقول اعمل لي عمل كذا ثم يقتله ويقول دخل علي قال بلى قلت وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقة فيقتله رجل وأنت تبج له قتله به قال بلى قلت فإذا كانت هذه الحالات وأكثرت في القاتل والمقتول ممكنة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا قياس على أثر قال فتقول ماذا قلت أقول إن جاء عليه بشهود يشهدون على ما يحل دمه أهدرتة فلم أجعل فيه عقلا ولا قودا وإن لم يأت عليه بشهود أقصصت وليه منه ولم أقبل فيه قوله وتبعته فيه السنة ثم لا ترعن على رضي الله عنه ولم أجعل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء ثم يرمونه بسرقة كاذبين

(باب أن الحدود كفارات) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن عبادة بن الصامت قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشركوا بالله شيئا وقرأ عليهم الآية فن وفي منكم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه فهو إلى الله عز وجل إن شاء غفر له وإن شاء عذبه (قال الشافعي) ولم أسمع في الحدود حديثا أبين من هذا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وما يدريك لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب وهو يشبه هذا وهو أبين منه وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث معروف عندنا وهو غير متصل الاستاد فيما أعرف وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصاب منكم من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله عز وجل (قال) وروى أن أبا بكر أمر رجلا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أصاب حدا بالاستتار وإن عمر أمر به وهذا حديث صحيح عنهما (قال الشافعي) ونحن نحب لمن أصاب الحد أن يستروا أن يتقى الله عز وجل ولا يعود لعصية الله فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده

(باب حد الذين اذنبوا)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن جاؤك فاحكم بينهم قرأ إلى بينهم بالقسط (قال الشافعي) رحمه الله في هذه الآية بيان والله أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه صلى الله عليه وسلم الخيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه أن يحكم أن يحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الأخبار عهدا بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك (قال الشافعي) وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه (قال) وسمعت من أروى من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله إن حكمت لا عزما أن تحكم (قال الشافعي) وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يهوديين زنيان رجمهما وهذا معنى قوله عز وجل وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومعنى قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله فأعيا يحكم بينهم بحكم المسلمين فأحكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الإسلام وحكم به عليهم ولهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا قال عبد الله فرأيت الرجل يجني على المرأة بقيها الحجارة (قال الشافعي) فامر

عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام وصاعا من شعير الله أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه

سمع أباسعيد الخدرى يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط * أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول أن أباسعيد الخدرى قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (١٢٥)

نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال انى أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فاخذ الناس بذلك (قال الاصم) وانما أخرجت هذه الاخبار كلها وان كانت معادة الاسانيد لانها بلفظ آخر وفيها زيادة ونقصان * أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد الليثي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها الى السلطان قال بلى ولكنى لا أرى أن تدفعها الى السلطان * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي يجمع عنه - قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر الامرة واحدة فانه

الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالحكم بينهم بما أنزل الله بالقسط ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم بالرجم وتلك سنة على النبي المسلم اذا نزلت دلالة على أن ليس لمسلم حكم بينهم أبدا أن يحكم بينهم الا بحكم الاسلام (قال الشافعى) قال لى قائل ان قول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ناسخ لقوله عز وجل فان جاول فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلته الناسخ انما يؤخذ بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه لا يخالف له أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء فهل معك من هذا واحد قال لا فهل معك ما بين أن الخيار غير منسوخ قلت قد يحتمل قول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ان حكمت وقد روى بعض أصحابك عن سفيان الثورى عن سمك بن حرب عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب اليه على بن أبي طالب رضى الله عنه في مسلم زنى بدمية أن يحكم المسلم وتدفع الدمية الى أهل دينها (قال الشافعى) فاذا كان هذا تابعا عندك فهو يدلك على أن الامام مخير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم ولو كان الحكم لازما للامام في حال لزمه أن يحكم بينهم في حد واحد وفيه المسلم ولم يحد الدمية قال وكيف لم يحد الدمية (١) من قبل أنها لم ترض حكمه وأنه مخير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم قال فما الحال التي يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم قلت اذا كانت بينهم وبين مسلم أو مستأمن تباعة فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه الا مسلم (٢) ولا يجوز أن يكون عقدا بالمستأمن أما ناعلى ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه الا مسلم قال فهذا زنا واحد قد رد فيه على رضى الله عنه الدمية على أهل دينها قلنا انه لم يكن لها بالزنا على المسلم شئ تأخذه منه ولا للمسلم عليها شئ فيحكم لها وعليها وانما كان حدا فاخذه ان كان حديثكم تابعا عنه من المسلم ورد الدمية الى أهل دينها لما وصفنا من انها لم ترض حكمه وأنه مخير في الحكم لها وعليها (قال الشافعى) فقال وقد روى بحالة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب فرقوا بين كل ذى محرم من المجوس وانهم عن الرمزمة فكيف لم تأخذوا به فقلت له بحالة رجل مجهول ليس بالمشهور ولا يعرف أن جزء معاوية كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عاملا ونحن نسألك فان قلت ما قلنا فلم تتج بامر قد علمت أنه لا حجة فيه وان قلت بل نصير الى حديث بحالة فحديث بحالة موافق لسالان عمر انما جعلهم إن كان على ما كان حاملا عليه المسلمين لان المحارم لا يحملن للمسلمين ولا ينبغي للمسلم الرمزمة وهذا يدل ان كان تابعا على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعتهم كما تتبع المسلمين قال لا قلت فقد خالفت ما رويت عن عمر قال فان قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر قلت ولم تتبعهم أنت فيه الا أنه يحرم عليهم قال نعم قلت فكذلك تتبعهم في كل ما علمت أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم قال فان قلت أتبعهم في هذا الذي رويت أن عمر تبعهم فيه خاصة قال قلت فيلزمك ان تتبعهم في غيره اذا علمتهم مقيمين عليه وأن تستدل بان عمر انما يتبعهم في شئ بلغه أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم أن يتبعهم في مثله وأعظم منه مما يحرم عليهم فيلزمك ان تعلم أن عمر صيرهم أن يحكم عليهم الى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط ثم حكم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم وهى سنته التي سن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فيها لا قضين فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرم عليهم ما يحرم على المسلمين ثم زعمت عن على رضى الله عنه أنه دفع نصرانية الى أهل دينها فكل ما زعمنا وزعمت حجة لنا وكل ما زعمت تعرفه ولا تعرفه نحن

(١) لعل الناسخ أسقط هنا لفظ قلت أى الشافعى (٢) في هذه العبارة تحريف فانظر كتبه مصححه

عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت أباسعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة * أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد

عن المسيب بن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل ثم وبأسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم وثمارهم * أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يحدث عن أبيه عن (١٣٦) أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة

أَوْسُقُ صَدَقَةٍ ۖ أَخْبَرَنَا
مَالًا - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لِيَهُودَ خَيْبَرَ حِينَ
أَفْتَحَ خَيْبَرَ أَقْرِكُمْ
مَا أَقْرِكُمُ اللَّهُ عَلَى أَنْ الثَّمَرُ
بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ قَالَ فَكَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ عَلَيْهِمْ
ثُمَّ يَقُولُ إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ
وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي فَكَانُوا
يَأْخُذُونَهُ ۖ أَخْبَرَنَا
مَالٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودَ
ۖ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ
عِمْرَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ
عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ
صَدَقَةُ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ
مَا كَانَ فَيُخْلَأُ أَوْ كَرْمًا أَوْ
زَرْعًا أَوْ شَعِيرًا أَوْ سَلْتًا
فَمَا كَانَ مِنْهُ بَعْلًا أَوْ
يَسْقِي نَهْرًا أَوْ يَسْقِي بِالْعَيْنِ
أَوْ غَيْرِهَا بِالْمَطَرِ فَفِيهِ الْعَسْرُ
مِنْ عَشْرَةِ وَاحِدٍ
وَمَا كَانَ مِنْهُ يَسْقِي

حجة لنا ولا يخالف قولنا وانت تخالف ما نتجج به قال منهم قائل وكيف لا تحكم بينهم اذا جاؤك مجتمعين
 أو متفرقين قلت أما متفرقين فان الله عز وجل يقول فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فدل قول الله
 تبارك وتعالى ان جاؤك على أنهم مجتمعون ليس ان جاءك بعضهم دون بعض ودل على ان له الخيار اذا جاؤه
 في الحكم أو الاعراض عنهم وعلى أنه ان حكم فائما يحكم بينهم حكمه بين المسلمين (قال الشافعي) ولم أسمع
 أحدا من أهل العلم يبلدنا يخالف في أن اليهوديين الذين رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزنا كانوا موادعين
 لانمين (قال الشافعي) وقال لي بعض من يقول القول الذي أحكى خلافه انه ليس للإمام أن يحكم على
 موادعين وان رضيا حكمه وهذا خلاف السنة ونحن نقول اذا رضيا حكم الامام فاخارا لا امام الحكم
 حكم عليهما (قال الشافعي) وقد كان أهل الكتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بناحية المدينة موادعين
 زمانا وكان أهل الصلح والذمة معه بخير وفدله و وادي القرى ومكة ونجران واليمن يجرى عليهم حكمه صلى الله
 عليه وسلم ثم مع أبي بكر حياته ثم مع عمر صدر من خلافته حتى أجلاهم عمر لما باغوه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم في ولايته وحيث تجرى أحكامه بالشام والعراق ومصر واليمن ثم مع عثمان بن عفان ثم مع علي بن أبي
 طالب رضي الله عنه لم نعلم أحدا ممن مينا حكم بينهم في شيء ولو حكموا بينهم لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله
 (قال الشافعي) وأهل الذمة بشر لا يشك باهم يتظالمون فيما بينهم ويختلفون ويتطالبون بالحقوق واهم يعقلون
 أو بعضهم ما لهم وما عليهم وما نسل أن الطالب حريص على من يأخذ له حقه وأن المطلوب حريص على من
 يدفع عنه ما يطلب به وأن كلا قد يجب أن يحكم له من يأخذ له ويحكم عليه من يدفع عنه وأن قدير جوكل
 في حكم المسلمين والعلم بحكمهم أو الجاهالة به ما لا يرجو في ما كنهه وان لو كان على حكم المسلمين الحكم
 بينهم اذا جاءهم بعض دون بعض واذ جاؤهم مستجمعين لجأؤهم في بعض الحالات مستجمعين (قال
 الشافعي) ولا نعلم أحدا من أهل العلم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بينهم الا في الموادعين
 الذين رجم ولا عن أحد من أصحابه بعده الا ما روى بحالة مما يوافق حكم الاسلام وسماك بن حرب عن علي
 رضي الله عنه مما يوافق قولنا في أنه ليس على الامام أن يحكم الا أن يشاء (قال الشافعي) وهاتان الروايتان
 وان لم تخالفا غير معروفتين عندنا ونحن نرجو أن لا نكون ممن تدعوه الحجة على من خالفه الى قبول خبر من لا
 يثبت خبره معرفته عنده (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فأنك اذا أبيت الحكم بينهم رجعوا الى
 حكاهم فحكموا بينهم بغير الحق عندك (قال الشافعي) فقلت له وأنا اذا أبيت الحكم فحكم ما حكمهم
 بينهم بغير الحق ولم أكن أنا حاكما فاما أن من حكم حكاهم أرى تركي أن أحكم بينهم في درهم لو تظالموا
 فيه وقد أعلمت ما جعل الله لنبيه صلى الله عليه وسلم من الخيار في الحكم بينهم أو الترك لهم وما أوجدت من
 الدلائل على أن الخيار ثابت بان لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من جاء بعده من أئمة الهدى أو ترى
 تركي الحكم بينهم أعظم أم تركهم على الشرك بالله تبارك وتعالى فان قلت فقد أذن الله عز وجل بأخذ
 الجزية منهم وقد علم أنهم مقيمون على الشرك به دعوة لاهل دينه فاقرارهم على ما هو أقل من الشرك أخرى أن
 لا يعرض في نفسك منه شيء اذا أقررتهم على أعظم الامور فاصغرها أقل من أعظمها (قال الشافعي)
 فقال لي قائل فان امتنعوا أن يأوا حكاهم قلت أخبرهم بن أن يرجعوا اليهم أو يفسخوا الذمة قال فاذا
 خيرتهم فرجعوا وانت تعلم أنهم يحكمون بينهم بالباطل عندك فارأى قد شركتهم في حكمهم (قال الشافعي)

بالتفصيل فيه من باب العشرين واحد - أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة . أخبرنا سفيان حدثنا عمرو بن يحيى المازني بهذا الحديث - أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي سمينة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخيهات في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة * أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلي بنات أخيهات بالذهب وكانت لا تخرج زكاته * أخبرنا مالك (١٣٧) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم

لا يخرج منه الزكاة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفيه الزكاة فقال جابر لا فقال وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه خمس * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الركا زان خمس * أخبرنا

فقلت له لست شر يكهم في حكمهم وإنما وفيت لهم بذمتهم وذمتهم أن يأمنوا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم ولم ير الواجب كون إلى حكمهم برضاهم فإذا امتنعوا من حكمهم قلت لهم لم تعطوا الأمان على الامتناع والظلم فاختاروا أن تفسخوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يرل يعلم أنه كان يحكم بينهم منذ كنتم فان اختاروا ففسخ الذمة فسخناها وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكمهم فكذلك لم ير الواجب امتنعهم منه إمام قبلنا ورجوعهم إليهم شيء رضوا به لم نشر كهم نحن فيه (قال الشافعي) ولورددناهم إلى حكمهم لم يكن ردناهم مما يشر كهم ولكنه منع لهم من الامتناع (قال) وقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت لو أغار عليهم العدو فسيبوهم فنعوهم من الشرك وشرب الخمر وكل الخنزير أن استنفذهم ان قويت ذمتهم قال نعم قلت فإن قال قائل إذا استنفذتهم ورجعوا آمنين أشركوا وشربوا الخمر وكلوا الخنزير فلا تستنفذهم فشر كهم في ذلك ما الحجة قال الحجة أن نقول استنفذهم لذمتهم قلت فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستنفذهم هل تجد بذلك خبراً قال لا ولكن معقول إذا تركتهم آمنين في بلاد المسلمين أن عليك الدفع عن في بلاد المسلمين قلت فإن دفع عما في بلاد المسلمين للمسلمين فالغيرهم فلا قال إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الدفع عنهم قلت وحالهم حال المسلمين قال لا قلت فكيف جعلت على الدفع عنهم وحالهم مخالفة حال المسلمين هم وإن استووا في أن لهم المقام بدار المسلمين مختلفون فيما يلزم لهم المسلمين (قال الشافعي) وإن جاز لنا القتال عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرك واستنفذهم لو أسروا فردهم إلى حكمهم وإن حكموا بما لا نرى أخف وأولى أن يكون لنا والله أعلم (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس رأيت أن أجزت الحكم بينهم كيف تحكم قلت إذا اجتمعوا على الرضا ب فأحب إلى أن لا أحكم لما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلاً لحكم به من كان قبلي فإن رضيت بانه مباح لي لم أحكم حتى أعلمهم أني إنما أجزيت بينهم ما يجوز بين المسلمين وأرد بينهم ما يدين المسلمين وأعلمهم أني لا أجزيت بينهم الشهادة الأحرار المسلمين العدول فإن رضوا بهذا فرأيت أن أحكم بينهم حكمت وإن لم يرضوا معاً لم أحكم وإن حكمت فبهذا أحكم قال وما جئت في أن لا تجيز شهادتهم بينهم قلت قول الله تبارك وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم إلى قوله ممن ترضون من الشهداء وقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم ففي هاتين الآيتين والله أعلم دلالة على أن الله عز وجل إنما عني المسلمين دون غيرهم ولم أر المسلمين يختلفوا في أنها على الأحرار العدول من المسلمين خاصة دون المماليك العدول والأحرار غير العدول وإذا زعم المسلمون أنها على الأحرار المسلمين العدول دون المماليك العدول والمسلمون الأحرار وإن لم يكونوا عدولاً فهم خير من المشركين كيفما كان المشركون في ديانتهم فكيف أجيز شهادة الذي هو شر وأرد شهادة الذي هو خير بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء (قال الشافعي) ومن أجاز شهادة أهل الذمة فأعد لهم عنده أعظمهم بالله شر كأسمجدهم للصلب والزمهم للكنيسة فقال قائل فإن الله عز وجل يقول حين الوصية إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أراد من هذا وإنما يفسر ما احتمل الوجوه ما دللت عليه سنة أو أثر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مخالف له أو أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتكم من المسلمين ويحتج فيها بقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم إلى الآثمين فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأثمون من ثمان الشهادة لله فاما المشركون فلا صلاة لهم فائمة ولا يتأثمون من ثمان الشهادة للمسلمين ولا عليهم

وسلم قال في الركا زان خمس * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا زان خمس * أخبرنا سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز جده رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتة فعرفه وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة

ففيه وفي الر كاز الحس * أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاد رجل الى علي رضي الله عنه فقال اني وجدت ألفا وخمسة مائة درهم في خربة بالسواد فقال علي رضي الله عنه أما لا قضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدت في قرية تؤدى خراجها قرية أخرى فهي لاهل (١٣٨) تلك القرية وان كنت وجدت في قرية ليس تؤدى خراجها قرية أخرى فلك أربعة أنجاسه ولنا

(قال الشافعي) وسمعت من يذكرونها منسوخة بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والله أعلم ورايت مقني أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول (قال الشافعي) وذلك قولي (قال الشافعي) وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجيز شهادة أهل الذمة ما يحتك في اجازتها فاحتج بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت له انما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السفر أفتجيزها في وصية مسلم بالسفر قال لا قلت أو تخلفهم اذا شهدوا قال لا قلت ولم وقد تناولت أنها في وصية مسلم قال لانها منسوخة قلت فان نسخت فيما أنزلت فيه فلم تثبت فيما لم تنزل فيه فقال لي بعض الناس فانما أجزت بشهادتهم للرفق بهم ولئلا تبطل حقوقهم (قال الشافعي) وقلت له كيف يجوز أن تطلب الرفق بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن الشهود الذين أمر وأأن يقبلوا هم المسلمون (قال الشافعي) وقلت له المذهب الذي ذهب اليه خطأ من وجوه منها أنه خلاف ما رعت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأن لا نجد أحدا من أئمة المسلمين يلزم قوله أجاز شهادتهم ثم خطا في قولك تطلب الرفق بهم (قال) وكيف قلت أرايت عبيدا عدولا مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بشئ قال لا تجوز شهادتهم قلت انهم في موضع لا يخلطهم فيه غيرهم قال وان قلت فان كانوا في سجن قال وان قلت فاعل السجن والبدو والصيد رن ان كانوا أحرار غير معدلين ولا يخلطهم غيرهم شهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت فان قالوا لا يخلطنا غيرنا وان أبطلت شهادتنا ذهبت دماؤنا وأموالنا قال وان ذهبت فاننا لم أذهبها قلت فان قالوا فاطلب الرفق بنا باجازه شهادة بعضنا لبعض قال لا أطلب الرفق لكم بخلاف حكم الله عز وجل فان قالوا لا وما حكم الله تعالى قال الأحرار العدول المسلمون قلت فالعبيد العدول الذين يعتق أحدهم الساعة فتجيز شهادته أقرب من العدول في كتاب الله أم الذي يسلم فتجيز أسلامه قبل اجازة شهادته قال بل العبد العدل قلت فلم رددت الأقرب من شرط الله جل ذكره وأجزت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزا جاز العبد ولم يجز الذي أو أحر غير العدل ولم يجز الذي وما من المسلمين أحد الاخير من أهل الذمة وكيف يجوز أن ترد شهادة مسلم بان تعرفه يكذب على بعض الأدميين وتجيز شهادة ذمي وهو يكذب على الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) فقال قائل فان شربحا أجاز شهادتهم فيما بينهم فقلت له أرايت شربحا لو قال قول لا يخالف له فيه مثله ولا كتاب فيه يكون قوله حجة قال لا قلت فكيف تتحج به على الكتاب وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة (قال الشافعي) فان احتج من يجيز شهادتهم بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم فقال من غير أهل دينكم فكيف لم تجزها فبما ذكرت فيه من الوصية على المسلمين في السفر (١) كيف لم تجزها من جميع المشركين وهم غير أهل اسلام أرايت لو قال قائل اذا كان غير أهل الاسلام هم المشركون جاز لك أن تجيز شهادة بعضهم دون بعض بلا خبر يلزم فانما أجزت شهادة أهل الاوثان لانهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوه انما ضلوا بانهم وجدوا آباءهم على شئ فلزموه وأردت شهادة أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما ألحج عليهم فان قال في أهل الكتاب من يصدق ويؤتي الأمانة ففي أهل الاوثان من يصدق ويؤتي الأمانة ويعف (قال الشافعي) ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب الا ترك فيه التزويل والسنة لما روى فيه من الاثر والقياس عليه قوله كيف لم تجزها من جميع المخ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريف فاقبل وارجع الى الاصول السليمة فان النسخ التي بيدنا محرقة سقيمة وقد قدمنا اليك أن غالب المناطرات محرف والله المستعان كتبه مصححه

الحس ثم الحس لك * أخبرنا سفيان ثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن نجاس أن أباه قال مررت بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعلى عنق أمة أجازها فقال عمر رضي الله عنه ألا تؤدى زكاتها يا نجاس فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه اتى على ظهري وأهبة في القرط فقال ذاك مال فضع قال فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدتها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة . أخبرنا سفيان بن عيينة حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن نجاس عن أبيه مثله * أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال ليس في العرض زكاة الا أن يراد به التجارة . أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى

ابن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن أنظره من ماله من المسلمين ثمان مائة درهم من أموالهم من تجارات من كل أربعين دينارا دينارا فأنقص فحسبه حتى يبلغ عشرين دينارا فان ثمان مائة دينار فندمها ولا تأخذ منها شيئا . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان وما

رضي الله عنه كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر على عمر بن الخطاب بنغم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا خبزات المسلمين تكبوا عن الطعام * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الانصاري كان يأتيهم مصدقاً فيقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فمأوفاء من حقه الا قبلها * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر (١٢٩) وهو يسئل عن الكثر فقال هو

المال الذي لا تؤدى منه الزكاة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤدز كأنه مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك * أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تأم المصدق فلا يفارقتكم الا عن رضا * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الاسدي يقال له ابن التبية

وما يعرفه أهل العلم ثم لم يمتنع أن جهل وخطأ من علم (قال الشافعي) وقال لي منهم قائل فإذا حكمت بينهم أبطلت النكاح بلا ولي ولا شهود وهو جائز بينهم قلت نعم قال وتبطل بينهم عن النحر والخنزير قلت نعم قال وإن قتله بعضهم لبعض أو غيرهم لهم لم تقض عليه بثمنه قلت نعم قال فهي أموالهم أنت تقرهم بتمولونها قال فقلت له إن أقرارهم بتمولونها لا يوجب علي أن أحكم لهم بها قال وكيف لا يجب عليك أن تحكم لهم بما تقرهم عليه قلت له أما أقرهم على الشرك وأقر عليه أبناءهم ورقيقهم قال بلى قلت فلو أسلم بعض رقيقهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألسنت أحمده على الاسلام وأجبر السيد على بيعه ولا أدعه يسترقه ولا أعيده إلى الشرك قال بلى قلت أفلسنت قد أقررت على شيء ثم لم أحكم له بما أقررت عليه وقد كان في حال مقراعه قال بلى قلت أو ما أقره على حكم حكاه وأنا أعلم أنهم يحكمون بغير الحق قال بلى قلت ومن حكم بعضهم أن من سرق شيئاً لرجل كان السارق عبداً للمسروق فأقرهم على ذلك إذا رضوه أفرأيت لو رافعوا إلى الأحكام بأن السارق عبد للمسروق قال لا قلت ومن حكم بعضهم أن ليس لرجل أن ينكح المرأة واحدة لا يطلقها ومن حكم بعضهم أن ليس للمرأة أن تنكح الرجل واحداً أفرأيت لو رافعوا إلى ألزمتهم ذلك قال لا قلت فأرأيت تقرهم على أشياء من أحكامهم إذا صاروا اليك لم تحكم لهم بها وحكمت عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرايت إذا نكحوا اليك وقد أربى بعضهم على بعض وذلك جائز عندهم قال أرايت أرايت فان نكحوا اليك وقد نكح الرجل محرمه في كتاب الله قال أرايت النكاح قلت فان نكحكم اليك مجوسيان وقد أحرقت أحدهما الصاحبه غنماً قد اشتراها بين يديك بمائة ألف وأربح فيها مائة ألف على أن يقذها لهم فوقذها كلها وتلك عندهم كاتفا فأحرقها أحدهم أو مسلم فقال قد أحرقت هذا مالي الذي ابتعته بين يديك وأربحت فيه بمحضركم مثل ما ابتعته به وهو مائة ألف قال لا يغرم شيئاً قال ولم هذا مالي تقرني عليه مذ كنت وتجارتي أحرقتها قال هذا حرام قلت فان قال لك أرايت النحر والخنزير أحلالهما قال لا قلت فان قال فلم أجرت بيعهما عندك وحكمت على من استهلكهما بينهما أن كانا يمتولان وتقرهم على تمولهما وهما حرام ولم تحكم لي بشئ الميتة وهي تمول وقد كانت حلالاً قبل قتلها عندك وجلدها حلال إذا دبغته وإن كانت الميتة والخنزير لم تكن حلالاً قط عندك ولا يكون الخنزير حلالاً أبداً (قال الشافعي) فقال لي بعضهم قولنا هذا ممدخول غير مستقيم فما جئت في قولك فوصفت له كتاب الله تبارك وتعالى أن نحكم بينهم بحكمه الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به بين المسلمين في الرجم (قال الشافعي) وقلت له أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الاخبار تقرقونه محضاً لم يشب ألم

(١٧ - الام سادس) على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبغته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا لي فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم إلى أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئاً الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بغيره رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يده حتى رأى ناعضة ابطينه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال بصر عيني وسمعت أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأوا زيد بن ثابت يعني مثله * أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحالط الصدقة مالا الا أهلكته * أخبرنا

مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في هذا الظاهر ناقة عماء فقال أم من ثم الجزية أم من ثم الصدقة فقال أسلم من ثم الجزية قال إن عليها ميسم الجزية * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت على الصدقة فقال أتى بأبا الوليد لا تأتي يوم القيامة بغير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر لها نواج فقال يا رسول الله وإن ذالك كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي والذي نفسي بيده إلا من رحم الله قال والذي بعثك بالحق لا أعجل على اثنين أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يصدق (١٣٠) بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيبا ولا يصعد إلى السماء إلا طيبا إلا كما

يضعها في يد الرحمن فيربها له كما يربي أحدكم فلوه حتى إن اللقمة لتأتي يوم القيامة وانها لمثل الجبل العظيم ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والبخيل كمثل رجلين عليهما جبتان أو جنتان من لدن تديهما إلى تراقيهما فإذا أراد المنفق أن ينفق سبغت عليه الدرع أو مررت حتى تجن بنانه وتعفو أثره وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت ولزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترقوته فهو يوسعها

يخبركم الله عز وجل في كتابه أنهم حرقوا كتاب الله تبارك اسمه وبدلوا كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما يكسبون ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم عن مسئلتهم والله ما رأينا أحدا منهم يسألكم عما أنزل الله إليكم وقلت له أمرنا الله عز وجل بالحكم بينهم بكتاب الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وأخبرناهم قد بدلوا كتابه الذي أنزل وكتبوا الكتاب بأيديهم فقالوا هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما يكسبون (قال الشافعي) وقلت له ترك أصحابك ما وصفنا من حكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا قيل لهم لم أقم الحدود على المعاهدين وإن لم يكونوا يرونها في دينهم وأبطلتم الحدود في قذف بعضهم بعضا وإن كانوا يرونها بينهم قالوا بآن حكم الله تبارك وتعالى على خلقه واحد وبذلك أبطلنا الزنا بينهم ونكاح الرجل حريمه في كتاب الله عز وجل وإن كان ذلك جائزا بينهم فإذا قيل لهم فحكم الله عز وجل يدل على أن حكم بينهم حكمنا في الإسلام قالوا نعم فإذا قيل فلم أجزم بينهم عن الخنزير وغرتم عنه وليس من حكم الإسلام أن يجوز ثمن الحرام قالوا هي أموالهم وقد أبطلوا أموالهم بينهم (قال الشافعي) فرجع بعضهم إلى قولنا وقال هذا قول مستقيم على كتاب الله عز وجل ثم سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يختلف وأقام بعضهم على قولهم مع ما وصفت لك من تناقضه وسكت عن بعض اللاكتفاء بما وصفت لك مما لم أصف

(حد الخمر)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقطعوا يده فأتى به الثالثة فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده ووضع القتل فكانت رخصة (قال سفيان) ثم قال الزهري لمصور بن المعتمر ومخول كونا وفدى أهل العراق بهذا الحديث (قال الشافعي) والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج عليهم فقال إني وجدت من فلان ريح شراب الطلاء وأناسائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد تاما (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر أو نبيذ أو مسكر إلا حددته (قال الشافعي)

ولا تنس * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تتوسع * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد فريش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم

(ومن كتاب إباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فلا يرجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم

عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «الشافعي شك» * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأ إذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فسأل أبا هريرة (١٣١) وعبد الله بن عباس فقال لا ترضى أن تنكحها

حتى تزوج زوجا غيره فقال إنما كان طلاقا إياها واحدة قال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نعمان بن أبي عياش الزرق عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال عطاء ابن يسار فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث محرما حتى تنلح زوجا غيره

(ومن كتاب الصيام الكبير)

* أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

قال بعض الناس الخمر حرام والسكر من كل الشراب ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ولا يحسد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره ف قيل له من قال هذا القول كيف خالفت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عن عمرو روى عن علي ولم يقل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافة قال روي نفيه عن عمر أنه شرب فضيل شراب رجل حده قلنا و يتوه عن رجل مجهول عندكم لا تكون روايته حجة قال وكيف يعرف المسكر قلنا لا نجد أحدا أبدا لم يسكر حتى يقول شربت الخمر أو يشهد به عليه أو يقول شربت ما يسكر أو يشرب من إناء هو ونفر فيسكر بعضهم فيدل ذلك على أن الشراب مسكر فاما إذا غاب معناه فلا يضرب فيه حدا ولا تعزير إلا أنه اما الحدو إما أن يكون مباحا وإما أن يكون مغيب المعنى ومغيب المعنى لا يحسد فيه أحد ولا يعاقب إنما يعاقب الناس على اليقين وفيه كتاب كبير وسمعت الشافعي يقول ما أسكر كثيره فقليله حرام (قال الشافعي) يقال لم قال إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر والعاشرة حرام ف قيل له أ رأيت لو شرب عشرة فلم يسكر فإن قال حلال قيل له فإن خرج ف أصابته الريح فسكر فإن قال حرام قيل أ رأيت شيئا يشربه رجل حلالا ثم صار في بطنه حلالا فلما أصابته الريح قلبته فصيرته حراما

(باب ضرب النساء)

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أياس بن عبد الله بن أبي ذئاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا إماء الله قال فأنه عمر فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة يشكون أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب النساء إذا ذنرن على أزواجهن وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بضربهن ضربا غير مبرح وقال اتقوا الوجه (قال الشافعي) وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيف نشوزهن فقال واللاتي تخافون نشوزهن إلى سبيلا (قال) ولو تركه الضرب كان أحب إلى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لن يضرب خياركم وإذا أذن الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضرب الخرائث فكيف عاب رجل أن يقيم سيدا أمه على أمته حد الزنا وقد جاءت به السنة وفعله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده

(السوط الذي يضرب به) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسوط فأتى بسوط مكسور قال

الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فامكوا العدة ثلاثين * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطب يسير * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو بن عثمان كان يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يظفان
بعد الصلاة وذلك في رمضان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك * أخبرنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله عنه ومن تقيا وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه * وبهذا الإسناد أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها
أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي تسمع أني أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا
أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم (١٣٣) فقال الرجل انك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجو ان اكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقوا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأنشده للشاب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في شهر رمضان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا فقال اني لا أجد فأتى

فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركبه ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلد ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تنتهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله (قال الشافعي) هذا حديث منقطع ليس مما يثبت به هو نفسه حجة وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به فنحن نقول به (قال الشافعي) ولا يبلغ في جلد الحد أن ينهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات وذلك أن إنهار الدم في الضرب من أسباب التلف وليس يراد بالحد التلف انما يراد به النكال أو الكفارة (باب الوقت في العقوبة والعفو عنها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله ابن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) تجافوا الذوى الهيات عن عنراتهم (قال الشافعي) سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يحا في الرجل ذى الهيئة عن عنترته ما لم يكن حيدا (قال) وذو الهيات الذين يقولون عنراتهم الذين لا يعرفون بالشرف بل أحداهم الزلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المختفي والمختفية «قال الربيع» يعني النباش والنباشة (قال الشافعي) وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيتها ركنها لا نقطاعها (صفة النبي) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي النبي ثلاثة وجوه منها نفي نصاب كتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في المحاربين أو ينفوا من الأرض وذلك النبي أن يطلبوا فيه من عواقبي قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى إلا أن يتوبوا قبل أن يقدر عليهم فيسقط عنهم حق الله وتثبت عليهم حقوق الأدميين والنبي في السنة وجهان أحدهما ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نفي البكر الزاني بحادثا مائة وينفي سنة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قضين بينكما بكتاب الله عز وجل ثم قضى بالنفي والجد على البكر والنفي الثاني أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أنه نفي مخشيش كأنما المدينة يقال لأحدهما هيت ولا تخرم مانع ويحفظ في أحدهما أنه نفاه إلى الحي وأنه كان في ذلك المنزل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر وأنه شك الضيق فأذن له بعض الأمة أن يدخل المدينة في الجمعة يوما يتسوق ثم ينصرف وقد آتت أصحابنا يعرفون هذا ويقولون به حتى لا يحفظ عن أحد منهم أنه خالف فيه وان كان لا يثبت كسوت نفي الزنا (قال الشافعي) في الرجل إذا طلق امرأته وله منها ولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين فإذا بلغ خبر أيهما شاء وعلى الأب نفقته ما أقام عنده أمه فان نكحت المرأة فالجدة مكان الأم وان كان للجدة زوج فهي بمنزلة الأم اذا تزوجت لا يقضى لها بالولد «قال الربيع» ان كان زوج الجدة جد (١) الذي في اللسان والمصايح تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتبه مصححه

الغلام

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق ثم فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أخرج مني ففعل

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثنياه ثم قال كله «قال الشافعي رضي الله عنه وكان فطره بجماع» * أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتف شعره ويضرب فخره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق ثم فقال خذ هذا فتصدق به قال ما أحد أخرج مني قال فكله وصم يوما مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيدا كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين

* أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن جرير بن عمار الأسدي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فافطر * أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا سفيان عن طلحة ابن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خبأنا لك حبسا فقال أما إن كنت أريد الصوم ولكن قريبه

بن عقبة عن كريب مولى ابن

(١٣٣)

ومن كتاب المناسك * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم

عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن

النبي صلى الله عليه وسلم

فقل فلما كان بالروحاء

لقي ركباً فسلم عليهم

وقال من القوم فقالوا

المسلمون فمن القوم

قال رسول الله فرفعت

اليه امرأة صبيها لها من

محفة فقالت يا رسول

الله ألهذا حج فقال نعم

ولك أجر * أخبرنا

مالك عن إبراهيم بن

عقبة عن كريب مولى

ابن عباس عن ابن

عباس رضي الله عنهما

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم مر بامرأة

وهي في محفة فقيل

لها هذا رسول الله صلى

الله عليه وسلم فأخذت

بعضدي صبي كان معها

فقال ألهذا حج قال نعم

ولك أجر * أخبرنا سعيد

ابن سالم عن مالك بن

مغول عن أبي السنف

الغلام كان أحق بالغلام وإن كان غير جده لم يكن أحق به (قال) وحديث مالك أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غمرت من نفسها (قال الشافعي) وإذا غرت المرأة رجلاً بنفسها ثم استحققت كانت لمالك كها وكان على الزوج المهر بالاصابة ملكاً للمالك وكان أولاده أحراراً وعليه قيمتهم يوم ولدوا لا يوم يؤخذون لأنهم لم يقع عليهم الرق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت رجلاً مع امرأتى أمهله حتى آتى عليه بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) فمن قتل ممن لم تقم بينة بما يوجب قتله فعليه القود ولو صدق الناس بهذا أدخل الرجل الرجل منزله فقتله ثم قال وجدته يرثي بامرأتى (قال) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم مسلم الأمان أحدي ثلاث كفر بعد إيمان وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من بدل دينه فاقتلوه ولا يعد الكافر بعد إيمان المبدل دينه بالكفر أن تكون كلمة الكفر والتبديل توجب عليه القتل وإن تاب كما يوجب عليه القتل من الزنا وإن تاب أو يكون معناه ما من بدل دينه أو كفر بعد إيمان فأقام على الكفر والتبديل ولا فرق بين من بدل دينه فأظهر ديناً معروفاً أو ديناً غير معروف (١) فإن قال قائل هو أذا رجع عن النصرانية فإن تاب قبلت توبته ترك الصليب والكنيسة فقد يقدر على المقام على النصرانية مستخفياً ولا يعلم صحة رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى دين يظهره أو دين لا يظهره وقد كان المنافقون مقيمين على الظهار الإيمان والاستمرار بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك عنهم فتولى حسابهم على سرائرهم ولم يجعل الله عز وجل إلى العباد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على المناكحة والموارثة وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضر والحرب

(حد السرقه والقاطع فيها وحد فاطع الطريق وحد الزاني)

حد السرقه أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله والله عزيز حكيم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة والعمري عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في حنجرته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أراد الله قطعه من السراق البالغين غير المغلوبين

(١) قوله فإن قال قائل الخ كذا في التسخ التي بيدنا وهي عبارة سقيمة تحتاج إلى تحرير ورجوع إلى أصل صحيح فعليك بالتحرير كتبه مصححه

قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما مولود حج أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج أهله فمات قبل أن يدركه فقد قضى حجه وإن بلغ فليحجج * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فرصة الله في الحج على عباده أدركت أي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل يرى أن أحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته من الزهري * أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك قال نعم كالأول كان عليه دين فقضيته نفعه * أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان

الفضل بن عباس رضى الله عنهما صلى الله عليه وسلم بخاته امرأته من ختم تستقيه بفعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدر كت أي شيخا كبير لا يستطيع ان يثبت على الرحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع * أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأة من ختم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أي قد أدر كته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال فحج عنه * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي (١٢٤) عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي

وهذا مكتوب في باب غير هذا وبلغت على من أراد قطعه فكان من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا وحديث ابن عمر موافق لحديث عائشة لان ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أربعة دراهم في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع يده قال مالك هي الأربعة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) حديث عثمان يدل على ما وصفت من أن الدراهم كانت اثنا عشر بدينار وكذلك أقام عمر الدين اثني عشر ألف درهم ويدل حديث عثمان على أن القطع في الثمر الرطب صلح بيبس أولم يصلح لان الأربعة لا يبس فكل ماله ثمن هكذا يقطع فيه اذا بلغ قيمته ربع دينار صحفا كان أو سيفاً أو غيره مما يجل عنه فان سرق خراجاً أو خنزيراً لم يقطع لان هذا حرام الثمن ولا يقطع في ثمن الطنبور ولا المزمار (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق قطع سارقاً في شيء ما يسرفني أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فاذا أخذ سارق قومت سرقة في اليوم الذي سرقها فيه فان بلغت قيمتها ربع دينار فقطع وان نقصت عن ربع دينار لم يقطع ولو حبس لتثبت البينة عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار فلم تصح البينة حتى صارت تسوى ربع دينار فقطع ولو قومت يوم سرقها ربع دينار حبس لتصح عليه البينة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار فقطع لان القيمة يوم سرق ولا يلتفت الى ما بعد سرقة من غلاء السلعة ورخصها وما سرق من طعام رطب أو يابس أو خشب أو غيره مما يحوز به الناس في ملكهم يسوى ربع دينار فقطع والاصل ربع دينار فلو غلت الدراهم حتى يكون درهما بدينار فقطع في ربع دينار وان كان ذلك نصف درهم ولو رخصت حتى يصير الدينار بمائة درهم فقطع في ربع دينار وذلك خمسة وعشرون درهما وانما الدراهم سلعة كالثياب والنعم وغيرها فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياه كان يقطع في الربع وقيمتها عشر شياه وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار وذلك ربع شاة كان انما يقطع في ربع الدينار واذا كان الاصل الدينار فالدراهم عرض من العروض لا ينظر الى رخصها ولا الى غلائها والدينار الذي يقطع في رבעه المثقال فلو كان يجوز بيلد أنقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالاً لأنه الوزن الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقطع حتى يكون سرق من حرز ويكون بالغاي عقل

طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منحر ثم جاءته امرأة من ختم فقالت ان أبي شيخ قد أفند وأدر كته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزى عنه أن أؤديها عنه قال نعم * أخبرنا سعيد ابن سالم عن حنظلة قال سمعت طاوساً يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت ان أمي ماتت وعليها حج فقال حجى عن أمك * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن السبيعي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول لبيك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت حججت فلب عنه والا فاحجج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابراهيم بن يزيد عن

باب

محمد بن عباد بن جعفر قال قعدنا الى عبد الله بن عمر فسمعته يقول

سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج قال الشعث التفل فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال العج والشج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل قال زاد وراحلة * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن الرجل لم يحج أيسقرض الحج قال لا * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال أوجر نفسي من هؤلاء القوم فأنسلكهم المناسك ألي أجر فقال ابن عباس نعم وأئلك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول لبيك عن فلان فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم ان كنت حججت فلب عنه والا فاحجج عن نفسك ثم اجمع عنه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي غلابة قال سمع ابن عباس رجلا يقول ليسك عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة قال قد كثر قرابة له فقال له أجمعك عن نفسك قال لا قال فاحجج عن نفسك ثم اجمع عن شبرمة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهم ما قالوا الحجاة الواجبة من رأس المال * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله قال قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سم أهلكت يا على قال بئس أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما أنت قال فأهدى له على هديا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع (١٣٥) النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالبيداء

فتظرت مذبصري من

بين راكب وراجل بين

يديه وعن يمينه وعن

شماله ومن وراءه كلهم

يريد أن يأنتم به يلتمس أن

يقول كما يقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا تنوي

الالح ولا تعرف غيره ولا

تعرف العرة فلما طفنا

فكنا عند المروة قال أيها

الناس من لم يكن معه

هدى فليحلل وليجعلها

عمرة ولو استقبلت من

أمرى ما استدبرت

ما أهديت فحل من لم يكن

معه هدى * أخبرنا

مسلم بن خالد عن ابن جريج

عن منصور بن عبد الرحمن

عن صفية بنت شيبة عن

أسماء بنت أبي بكر قالت

خرجنا مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

من كان معه هدى فليقيم

على أحرامه ومن لم يكن معه

هدى فليحلل ولم يكن معي

هدى فحللت وكان مع

الزبير هدى فلم يحلل

أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن

(باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الذرية والمقاتلة ثم كتب إلى عماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) في كتاب الله عز وجل ثم هذا القول تأخذ قال الله عز وجل وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا الآية فمن بلغ النكاح من الرجال وذلك الاحتمال والحيض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحدود كلها ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود كلها السرقة وغيرها

(باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توجب له السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فساء سارق وأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجاء به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان اني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن تأتيني به وأخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن رافع بن خديج أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع اليد في ثمر ولا كثر أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في عمر معلق فاذا آواه الجرين فقصه القطع (قال الشافعي) فأنظر أبدأ إلى الحال التي يسرق فيها السارق فاذا سرق السرقة ففرق بينه وبين حرزه فاذا وجد الحد عليه حينئذ فان وهبت السرقة للسارق قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع لاني انما أنظر إلى الحال التي سرق فيها والحال التي سرق فيها هو غير مال السلعة وأنظر إلى المسروق فان كان في الموضع الذي سرق فيه تنسبه العامة إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فاقطع فيه وان كانت العامة لا تنسبه إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فلا يقطع فيه (قال الشافعي) فرداء صفوان كان محرزاً باضطجاعه عليه فقله كل من كان في موضع مباح فاضطجع على ثوبه فاضطجاعه حرزه كان في صحراء أو جام أو غيره لانه هكذا يحرز في ذلك الموضع وأنظر إلى متاع السوق فاذا ضم بعضه إلى بعض في موضع يباعه ووربط بجبل أو جعل الطعام في خيش وخط عليه

سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لحس بقين من ذى القعدة لا ترى إلا الحج فلما كتبنا بسرف أوفرياً منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا بيني أتيت بلحم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه * أخبرنا مالك عن يحيى بن عمر والقاسم عن شبل حديث سفيان لا يخالف معناه * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أوفرياً بها منما حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فتمال مالاً أنه مات قلت نعم فقال ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فافضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت قالت وضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

أخبرني عن ثناء ابن طاوس وأبراهيم بن ميسرة وهشام بن حبيب معا وطاوس يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى بها ولا عمرة ينتظر القضاء فقل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولكن لبنت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام اليه سراقه بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كاتما ولدوا اليوم أعمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد قال بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل على رضى الله عنه من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بم أهالت فقال أحدهما عن طاوس إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة (١٣٦) النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة بسورة من القرآن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء أن رجلا سأل ابن عباس فقال أواجه نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك هل يجزئ عني فقال ابن عباس نعم ولئن لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا القداح عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمرو وثل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليتمس أن يقضى نذره يعني لمن كان عليه الحج ونذر حجا * أخبرنا الشافعي قال قال سعيد بن سالم واحتج بان سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن أسحق عن أبي صالح الخنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

فسرق أي هذا أحرزه فأقطع فيه لأن الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحرزونه وأي ابل الرجل كانت تسير وهو يقودها فقطر بعضها إلى بعض فسرق منها أو مما عليها شيئا قطع فيه وكذلك إن جمعها في صحراء أو أناخها وكانت بحيث ينظر إليها قطع فيها وكذلك العنم إذا آواها إلى المراح فضم بعضها إلى بعض واضطجع حيث ينظر إليها فسرق منها شيء قطع فيه لأن هكذا أحرزها وكذلك لو نزل في صحراء فضرب فسطاطا وأوى فيه متاعه واضطجع فيه فإن سرق الفسطاط والمتاع من جوف الفسطاط فافقطع فيه لأن اضطجاعه فيه حرز للمتع والفسطاط إلا أن الأحرار تختلف فبحرز بكل ما يكون العامة تحرز بمثله والخواطر ليست بحرز للنخل ولا الثمرة لأن أكثرها مباح يدخل من جوانبه فمن سرق من حائط شيئا من ثمره لم يقطع فإذا آواه الجربين قطع فيه وذلك أن الذي تعرفه العامة عندنا أن الجربين حرز وأن الحائط غير حرز فلو اضطجع مضطجع في صحراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الأسواق متاعهم في مقاعد ليس عليها حرز ولم يضم بعضها إلى بعض ولم تربط أو ألقي أهل الأسواق ما يجعل مثلها في السوق بسبب كالحباس الكبار ولم يضموها ولم يحزموها وأرسل رجل ابلة ترعى أو تضي على الطريق ليست مقطورة أو أناخها بصحراء ولم يضطجع عندها أو ضرب فسطاطا لم يضطجع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيوت المعلقة حرز لما فيها وإن سرق سارق من بيت مغلق فتح الغلق أو نقب البيت أو قلع الباب فأخرج المتاع من حرزه قطع وإن كان البيت مفتوحا فدخل فسرق منه لم يقطع فإن كان على الباب المفتوح حجرة مغلقة أو دار مغلقة فسرق منها قطع وقد قيل إن كانت دونه حجرة أو دار فهذا حرز وإن لم يكن مغلقا وكذلك بيوت السوق ما كانت مفتوحة فدخلها داخل فسرق منها لم يقطع وإن كان فيها صاحبها وهذه خيانة لأن ما في البيوت لا يحرزها فعود عندنا «قال الربيع» إلا أن يكون بصره يحيط بها كلها أو يكون يحرسها فاعفله فآخذ منها ما يسوي ربع دينار قطع (قال الشافعي) ولو كان بيت عليه حجرة ثم دار فأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار والدار للمسروق وحده لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار وذلك أن الدار حرز لما فيها فلا يقطع حتى يخرج السرقة من جميع الحرز ولكن لو كانت الدار مشتركة وأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار قطع لأن المشتركة ليست بحرز لواحد من السكان دون الآخر ولو نقب رجل البيت فأخرج المتاع من النقب كله قطع ولو وضعه في بعض النقب ثم أخذه رجل من خارج لم يقطع لأن الداخل لم يخرج منه من جميع حرزه ولا الخارج (قال الشافعي) ولو أن نفرا جالوا متاعا من بيت (م) والمتاع الذي جالوه معافان كانوا ثلاثة فبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وإن لم يبلغ ذلك لم يقطعوا ولو جالوا متعرا فأن أخرج منه شيئا يسوي ربع دينار قطع ومن أخرج

الحج جهادوا العمرة تطوع * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أبي بكر رضى الله مالا عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يردف عائشة رضى الله عنها فيعمرها من التمتع * أخبرنا ابن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن محرش الكعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فآتمروا أصبح بها كبائن * أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد قال ابن جريج هو محرش (قال الشافعي) رضى الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا بنو محرش * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك البيت وبين الصفا والمروة يكفيك للحج وعمرتك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس ابن مالك قال كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حسم رأسه خرج فاعتمر * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في سنة مرتين مرة من ذي الحليفة ومرة من الجلفة * أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت هل عاب ذلك عليها أحد قال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أعواما في عهد ابن الزبير عشرين في كل عام (١٣٧) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري

عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجلفة ويهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويرغمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجلفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أما هؤلاء الثلاث فسمعتن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مسلم عن

مالا يسوي ربع دينار لم يقطع وكذلك لو سرق سارق نوبافسقه أو حليا فكسره أو شاة فذبحها في حرزها ثم أخرج ما سرق من ذلك قوم ما أخرج على ما أخرجه الثوب مشقوق والحلي مكسور والشاة مذبوحة فإذا بلغ ذلك ربع دينار قطع ولا يتطرق إلى قيمته في البيت إنما يتطرق إلى قيمته في الحال التي أخرجه به فممن الحرز فإن كان يسوي ربع دينار قطع وإن لم يسو ربع دينار في الحال التي أخرجه به لم يقطع وعليه قيمته صحيحا قبل أن يشقه إن كان أنلفه والأفعلى مرده ورد ما نقصه الحرق ولو دخل جماعة البيت ونقبوه معاتم أخرج بعضهم السرقة ولم يخرجها (٣) دون الذي لم يخرجها وكذلك لو كانوا جماعة فوقف بعضهم على الباب أو في موضع يحميمهم فن أخذ المتاع منهم قطع الذي أخرج المتاع من جوف البيت ولم يقطع من لم يخرج من جوف البيت فعلى هذا الباب كله ومن سرق عبدا صغيرا أو أجميا من حرز قطع ومن سرق من يعقل أو يمنع لم يقطع وهذه خديعة وإن سرق الصغير من غير حرز لم يقطع ويقطع النباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر لأن هذا حرز مثله وإن أخذ قبل أن يخرج من جميع القبر لم يقطع مادام لم يفارق جميع حرزه

(قطع المملوك بأقراره وقطعه وهو آبق) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة إلى مكة ومعها مولا نان له أو غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبردم راجل قد خبط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففثق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لسدا أو فروة وخط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما فقهوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا فيه البرد فكلما المولاتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبتا إليها واتهما العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) وهذا عندنا كان محرزا مع المولاتين فسرق من حرزه وهذا إذا أقر العبد على نفسه فيما يضره في بدنه وإن نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد لانه سرق وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطعه وإن كان آبقا ولا تزيده معصية الله بالآبق خيرا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا سرق لابن عمر وهو آبق فأسل به عبد الله إلى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة يقطع يده فابى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا آبق إذا سرق فقال له ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا فأمر به ابن عمر فقطعت يده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن رزيق بن حكيم أنه أخذ عبدا آبقا قد سرق

(٣) قوله ولم يخرجها دون الخ هكذا في النسخ وفي العبارة سقط ولعل وجه الكلام ولم يخرجها بعضهم قطع الذي أخرجها دون الخ وقوله فن أخذ المتاع الخ لعل فيه زيادة من الناسخ تأمل كتبه صحيحه

(١٨ - الام سادس)

ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل من أهل المدينة بالمدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجلفة ويهل أهل نجد من قرن قال لي نافع ويرغمون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتهى أراه يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجلفة وأهل المغرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله

عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذاك الحليفة ولاهل المغرب الحقة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قريتا ومن سلك نجدنا من اهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن الملم * أخبرنا مسلم وسعيد بن جريح قال قرا جعت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن اهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عراق يومئذ ولكن لاهل المشرق ولم يعزه الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأتى الآن النبي صلى الله عليه وسلم وقته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوقت الناس ذات عرق (قال الشافعي) رضي الله عنه (١٣٨) ولا أحسبه الا قال طاوس والله أعلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن دينار

عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق شيئا فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذاك الحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل نجد قريتا ولاهل اليمن الملم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لاهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن اراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون ذلك الميقات فليهل من حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة * أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن عباس رضي الله

فكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز اني كنت أسمع أن العبد الآبق اذا سرق لم يقطع فكتب عمر ان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربع دينار أو أكثر فاقطعها

(قطع الأطراف كلها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه فشكا اليه أن عامل اليمن ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ماليلك بليل سارق ثم انهم افتقدوا حليلا لاسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صنائع زعم أن الأقطع جاء به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله ادعاه على نفسه أشد عندى من سرقة (قال الشافعي) رحمه الله فهذا ناخذ فإذا سرق السارق أو لاقطعت يده اليمنى من مفصل الكف ثم حسمت بالسارق فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل ثم حسمت بالسارق إذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسمت بالسارق فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل ثم حسمت بالسارق فإذا سرق الخامسة حبس وعزر ويعزر كل من سرق إذا كان سارقا (١) من جنى بذرأفه القطع فاذا درى عنه القطع عزز (قال الشافعي) ويقطع ما يقطع به من خفة المؤنة عليه وأقربه من السلامة وكان الذي أعرف من ذلك أن يجلس ويضبط ثم تدبده بخيط حتى يبين مفصلها ثم يقطع بحديدة جديدة ثم يحسم وان وجد أرفق وأمكن من هذا قطع به لانه انما يراد به اقامة الحد لا التلف

(من يجب عليه القطع) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقطع السارق ولا يقام حدود القتل على امرأة حبلى ولا مريض دنف ولا بين المرض ولا في يوم مفرط البرد ولا الحرو ولا في أسباب التلف ومن أسباب التلف التي يتركها اقامة الحد وفيها البرء أن يقطع يد السارق فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى تبرا يده ومن ذلك أن يجلد الرجل فلا يبرأ جلده حتى يصيب حدا فيتركه حتى يبرأ جلده وكذلك كل قرح أو مرض أصابه

(ما لا يقطع فيه من جهة الحيانة) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغيلا له الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أقطع يده هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق قال سرق امرأة لامرأى عندها ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم (قال الشافعي) فهذا كله نقول والعبد اذا سرق من متاع سيده مما أوتى عليه أو لم يؤتمن أحق أن لا يقطع

(١) قوله من جنى لعله محرف عن نحو من حيث وقوله ويقطع ما يقطع الخ كذا في النسخ والمقصود بيان المطلوب في القطع وعبارته المختصر ويقطع بالأخف مؤنة وأقربه سلامة ثم مل

من عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في المواقيت * أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن طاوس عن ابن عباس انه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذاك الحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل اليمن الملم ولاهل نجد قريتا ومن كان دون ذلك فمن حيث يبدأ * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز المواقيت غير محرم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليث عن محمد بن كعب القرظي أو غيره قال حج آدم عليه السلام فلقيته الملائكة فقالوا برئناك آدم لقد حجنا قبلك بالثاني عام * أخبرنا الدراوردي وحاتم بن

اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جئنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن جده النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عميس فامر بها بالغسل والاحرام * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالابواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه فإرساني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلبت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرساني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا إلى رأسه ثم قال لا نسا ن يصب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل * أخبرنا سعيد (١٣٩) بن سالم عن ابن جريج أخبرني

عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه يغتسل إلى بعير وأنا أستر عليه بثوب إذ قال عمر بن الخطاب يا يعلى أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يزيد الماء الشعر الا شعفا سي الله تعالى ثم أقاض على رأسه * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعال أباقيل في الماء أينما أطول نفسا ونحن محرمون * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس وهو يقول سمعت

من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضا (قال الشافعي) وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما ما وان سرق غلامه من امرأته أو غلامها منه وهو يخدمهما لم يقطع لأن هذه خيانة فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرر فيه لا يسكنانه معا أو سرق عبدها منه أو عبده منها وليس بالذي يلي خدمتهما قطع أي هو لا مسروق (قال الشافعي) وهذا مذهب وأراه يقول ان قول عمر خادمكم ومتاعكم أي الذي يلي خدمتكم ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عبداكم فأرى والله تعالى أعلم على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبد واحد منهما مسروق من متاع الآخر شيئا لا لثروا الشبهة فيه (قال) وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولد ولده لا يقطع واحد منهم وإذا كان في بيت واحد وورحم أو غير ذوى رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع لأنها خيانة وكذلك أجراؤهم معهم في منازلهم ومن يخدمهم بلا أجر لان هذا كله من جهة الخيانة وكذلك من استعار متاعا فجده أو كانت عنده ودعة فجدها لم يكن عليه فيها قطع وانما القطع على من أخرج متاعا من حرز غير شبهة وهذا وجه قطع السرقة (قال الشافعي) والخلسة ليست كالسرقة فلا قطع فيها لانهم لم تؤخذ من حرز وليست بقطع الطريق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بأناسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فإرساني إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع (قال الشافعي) ولو أسكن رجل رجلا في بيت أو أكره أياه فكان يغلقه دونه ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغريب يسرق منه

(عزم السارق) قال الشافعي رحمه الله وإذا وجدت السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها و قطع وان كان أحدث في السرقة شيئا ينقصها ردت إليه وما نقصها ضامن عليه يتبع به وان أتلغ السلعة قطع أيضا وكانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فانت وكذلك قاطع الطريق وكل من أتلغ لانسان شيئا مما يقطع فيه أو لا يقطع فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أتلغه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أتلغ الناس (حد قاطع الطريق) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا الآية (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا قتلوا أو أخذوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فتنقم عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا نفوا من الارض (قال الشافعي) وبهذا نقول وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى وذلك أن الحدود انما نزلت فيمن أسلم فأما أهل الشر فلا حد وفيهم الا القتل أو السب أو الجزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين وإذا لم يجد أزارا لبس السراويل * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين الا لمن لا يجد النعلين فان لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفاف الا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو

وروى وقال من لم يجد ثعلب فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعنين * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال أنبصر غمر بن الخطاب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما إلخال أحدنا السنة فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المصفرة ولا أرى المصفر طيبا * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفيّة عن عائشة أنها تفتي النساء أن لا يقطعن وأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلايينها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار لي كما

واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما إن شاء الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فمن تاب قبل أن يقدروا عليه سقط حق الله عنه وأخذ بمحقوق بني آدم ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ بقيمة ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق (قال الشافعي) رحمه الله والمحاربون الذين هذه حدودهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحارى والطرق (قال) وأرى ذلك في ديار أهل البادية وفي القرى سواء إن لم يكن من كان في المصر أعظم ذنبا فحدودهم واحدة فإذا عرض للصوص جماعة أو واحد مكاره سلاحه اختلف أفعال العارفين فكان منهم من قتل وأخذ المال ومنهم من قتل ولم يأخذ مالا ومنهم من أخذ مالا ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان رد الصوص يتفقون بمكانه أقمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالا فيقتله ويصلبه وأحب إلى أن يبدأ بقتله قبل صلبه لأن في صلبه وقلته على الخشبة تعذيبا له يشبه المثلة وقد قال غيري يصلب ثم يطعن فيقتل وإذا قتل ولم يأخذ مالا قتل ودفع إلى أوليائه فيدفنوه أو يدفنه غيرهم ومن أخذ مالا ولم يقتل قطع يده اليمنى ثم حسمت ثم رجله اليسرى ثم حسمت في مكان واحد وخلي ومن حضر وكثر وهيب أو كان ردأ يدفع عنهم عزروا وحبس وسواء أفرقت أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كارت ففعلت فعلا واحدا مثل قتل وحده أو قتل وأخذ مالا أو أخذ مالا بقتل حد كل واحد منهم حد مثله بقدر فعله ولو هيبوا ولم يبلغوا قسلا ولا أخذ مالا عزروا ولو هيبوا وجرحوا أقص منهم عفا فيه القصاص وعزروا وحبسوا ولو كان القاتل قتل منهم رجلا وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل وكذلك لو كان أخذ مالا وجرح أقص صاحب الجرح ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأئمة في الجراح وغيرها ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ بئنا من ماله وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفو الجراح فذلك لهم وإن أراد أولياء المقتولين عفو ما من قتلوا لم يكن ذلك يحقن دماء من عفو عنه وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جنابهم القتل (قال الشافعي) رحمه الله وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون وإن قتلوا عبدا أو ذميا على مال يأخذونه وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة (قال) ولقوله هذا وجه لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعى في الأرض فسادا فيجتمل أن يكون إذا نسل هذا من عبدا وذميا من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره لأن دم القاتل فيه لا يحقن بعفو الولي عنه ولا يصلحه لو صالح فيه فإن أصح مردودا وفعل المصالح لانه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر يلزم فيتبع ولا اجماع أتبعه ولا قياس يتفرق فيصح وإنما استخير الله فيه

تجلبب المرأة ثم أشار إلى ما على خدها من الجلباب فقال لا تعطيه فتضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبقى عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تعطيه ولا تضرب به ولا تعطفه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن هشام ابن جبر عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسعي بالبيت وقد حزم على بطنه ثوب * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طرفيه على أزاره * أخبرنا سعيد عن مسلم بن جندب قال جابر بن يسال ابن عمر وأما معه فقال أخاف بين طرفي ثوبي من ورائي ثم أعقده وأما محرم فقال عبد الله بن عمر

(الشهادات)

لا تعقد شيئا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محترما بجبل أبرق فقال انزع الجبل مرتين * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا الحسن ابن مسلم عن صفيّة بنت شيبة أنها قالت كنت عند عائشة إذ جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها عائلك قالت لها يا أم المؤمنين إن ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس جلبها في الموسم فقالت عائشة رضي الله عنها قولي لها إن أم المؤمنين تقسم عليك ألا تلبس جلبك كله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن أبي موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أفطر في عينيه الصبر اقطارا وأنه قال يكحل المحرم بأي كحل إذا رمد مالم يكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القاتل * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد

الله قال قالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الأمانات وأمرهم قال سالم وشيخ رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رميت الجرة فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيّب رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن التمام عن أبيه قال سمعت عائشة رضي الله عنها وقد بسطت يديها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة رضي الله عنها تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله فقالت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب قال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران

(١٤١)

(الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يقام على سارق ولا محارب حدا إلا بواحد من وجهين إما شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد وإما باعتراف يثبت عليه حتى يقام عليه الحد وعلى الإمام أن يقف الشاهدين في السرقة حتى يقولوا سرق فلان «ويثبتا بعينه وإن لم يثبتا باسمه ونسبه» متاعا لهذا يسوي ربع دينار وحضر المسروق منه يدعي ما قال الشاهدان فإن كذب الشاهدين لم يقطع السارق وإن لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعي أو يكذب الشاهدين وإذا ادعى مرة كفاءه ما لم يرجع بعدها فإذا لم يعرف القيمة شهدا على المتاع بعينه أو وصفه يثبتانها أنها أكثر ثمن من ربع دينار ويقولان سرق من حرز ويصفان الحرز لا يقبل منهما غير صفته لأنه قد يكون عندهما حرزا وليس عند العلماء بحرز فإذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد وكذلك يشهد الشاهدان على قطاع الطريق بأعيانهم وإن لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلح لهؤلاء أولهذاب بعينه وأخافوه بالسلح ونالوه ثم فعلوا ما فيه حد فإن شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول وإن شهد شاهدان من أهل رفقة أن هؤلاء عرضوا لنا فناولوا وأخذوا منا ومن بعضنا لم نجز شهادتهم ما لانهم خصمان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا ففعلوا ونحن ننظر وليس على الإمام عندي أن يقفهم فيسألهم هل كنتم فيهم لأن أكثر الشهادة عليهم هكذا فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا ففعل بعضهم لا يثبت أيهم فعل من أيهم لم يفعل لم يحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه وكذلك السرقة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز في الحد وشهادة النساء ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين ولا يقبل فيه شاهد ويمين وكذلك حتى يبينوا الجراح والقاتل وأخذ المتاع بأعيانهم فإن لم يوجد شاهدان فجاء رب السرقة بشاهد حلف مع شاهده وأخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سرقته إن فاتت لأن هذا مال يستحقه ولم يقطع السارق وإن جاء بشاهد وامرأتين أخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سرقها فإن هذا مال ويجوز شهادة النساء فيه ولا يختلف وهكذا يفعل من طلب قطاع الطريق بكل مال أخذوه وإن طلب جرحا يقتص منه وجاء بشاهد لم يقسم في الجراح وأحلف المدعى عليه وبرئ وإن طلب جرحا لاقتصاص فيه وجاء بشاهد أحلف مع شاهده وأخذ الارش وإن جاء بشاهد على سرقة من حرز أو غير حرز أحلف مع شاهده وأخذ السرقة أو قيمتها إن لم توجد ولا يقطع أحد بشاهد ويمين ولا يقتص منه من جرح ولا بشاهد وامرأتين وإن أقر السارق بالسرقة ووصفها وقيمتها وكانت مما يقطع به قطع «قال الربيع» يقطع إلا أن يرجع

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي في حجة الوداع للحل والأحرام * أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند أحرامه بالسك والذيرة * أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه قال رأيت ابن عباس محرما وإن على رأسه مثل الرب من الغالية * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سئل أي شئ المحرم الریحان والدهن والطيب فقال لا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إنى أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعاً في حجتك قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأنكث ما تصاق بعتك فاستغنى في عمرتك * أخبرنا اسمعيل الذي يعرف بابن علي بن عبد العزيز بن ضبيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعموا الرجل * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن الرجل يأهل بالجمع قبل أشهر الحج فقال لا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله ابن عمر يسمي أشهر الحج فقال نعم كان يسمى شوال وذوالقعدة وذوالحجة قال قلت لنافع فإن أهل انسان بالجمع قبلهن قال لم أسمع منه في ذلك شأ * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تليته حقا قطولا عمرة * أخبرنا مالك (١٤٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تليته رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى اللهم ليلى

ليلى لا شريك لك ليلى
ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك قال نافع وكان
عبد الله بن عمر يندفها
ليلى ليلى وسعيدك
والخير في يديك والرغبة
اليك والعمل * أخبرنا
بعض أهل العلم عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن جابر
ابن عبد الله رضي الله
عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهل
بالتوحيد ليلى اللهم
ليلى لا شريك لك ليلى
ان الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك
(قال الشافعي) رضي الله
عنه وذكر عبد العزيز
ابن عبد الله الماحشون
عن عبد الله بن الفضل
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال كان من تليته
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلى الله الحق
ليلى * أخبرنا سعيد عن
ابن جريج قال أخبرني
جسد الأعرج عن
مجاهد أنه قال كان النبي

فلا يقطع وتؤخذ منه قيمة السلعة التي أنلف على ما أقربه أولا (قال الشافعي) رحمه الله وقاطع الطريق
كذلك ولو أقربا يقتل فلان وجرح فلان وأخذ مال فلان أو بعض ذلك فيكفي كل واحد منهما الاقرار مرة
ويلزم كل واحد منهما ما أقربه على ما أقربه فيجدان معاهدهما ويقتص من عليه القصاص منهما ويغرم كل
واحد منهما ما يلزمه كما يفعل به لو قامت به عليه بينة عادلة فان أقربا عاوضت ثم رجعا قبل أن يقيم عليهما الحد
لم يقيم عليهما حد القطع ولا القتل ولا الصلب بقطع الطريق ولزمهما حقوق الناس وأغرم السارق قيمة ما سرق
وأغرم قاطع الطريق قيمة ما أقرأه أخذ لأصحابه وان كان في اقراره أنه قتل فلانا دفع الى وليه فان شاء قتله
وان شاء أخذ منته الدية وان شاء عفا عنه لانه ليس بالحد يقتل انما يقتل باعتراف قد رجع عنه ولو ثبت على
الاعتراف قتل ولم يحقن دمه عفو الولي عنه وان كان أقربا يجرح وكان يقتص منه اقتص منه وان كان لا يقتص
منه أخذ أرشه من ماله ولو قال أصبته بذلك الجرح خطأ أخذ من ماله لا تعقل عاقلة عنه اعترافا ولو قطعت
بعض يد السارق بالاقرار ثم رجع كف عن قطع ما بقي من يده الا أن يأمر هو بها على أنه لا يصلح له الا ذلك فان
شاء من أمره قطعه وان شاء عفا هو حينئذ يقطع على العيب ولو قطعت يد المعتزف بقطع الطريق ثم رجع
لم تقطع رجلاه اذا كان لا يقيم عليه الا باعترافه الا أن تثبت بينة عليه فسواء تقدم رجوعه أو تأخر أو وجد الما
للحد خوف منه أو لم يجده وتؤخذ منهما حقوق الناس كما وصفت قبل هذه المسئلة (قال الشافعي) ذكر الله
تبارك وتعالى حدة استتابة المحارب فقال عز وجل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فن أخاف في
المحاربة الطريق وفعل فيهما ما وصفت من قتل أو جرح أو أخذ مال أو بعضه فاختلاف أصحابنا فيه فقال
بعضهم كل ما كان لله عز وجل من حد يسقط فلا يقطع وكل ما كان للآدميين لم يبطل يجرح بالجرح
ويؤخذ منته أرشه ان لم يكن فيه قصاص ويؤخذ منته قيمة ما أخذ وان قتل دفع الى أولياء القتل فان شأوا
قتلوا وان شأوا عفووا ولا يصلب وان عفا جاز العفو لانه انما يصير قصاصا لاحدا وهذا أقول وقال بعضهم
يسقط عنه ما لله عز وجل والناس كله الا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه اليه (قال الشافعي)
والله أعلم السارق مثله قياسا عليه (٣) فيسقط عنه القطع ويؤخذ نغرم ما سرق وان فات ما سرق

(حد الثيب الزاني)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي
هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما
يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله

صلى الله عليه وسلم يظهر من التلية ليلى ليلى لا شريك لك ليلى ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى
اذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها ليلى ان العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت ان ذلك يوم عرفة
* أخبرنا سعيد عن القاسم بن معن عن محمد بن عجلان عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعد بن أبي وقاص بعض بني أخيه وهو يلي بأذا
المعارج فقال سعد المعارج انه لذو المعارج وما هكذا كئنا لبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال يريد أحدهما
* أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية * أخبرنا سعيد بن سالم عن

عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبي راكباً ونازلاً ومطجعاً * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاره برحمته من النار * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت إني شاكية فقال لها عجي واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستتي إذا حجت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبستني جالس فهي عمرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة من الفتنة معتبراً فقال إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع (١٤٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه

يعني أحللتنا كما أحللتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عمر ومران وابن الزبير أفتوا ابن حذافة المخزومي أنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا يدمنه ويفتدي فإذا صبح

عز وجل وأذن لي في أن أتكم قال تكلم قال إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بأمرأته فاخبرت أن علي ابن الرجم فافتديت منه بمائة شاة وجارية ثم أتت أهل العلم فأخبروني أن علي ابن الرجم مائة وتغريب عام وأما الرجم على أمرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد عليك وجلداً بمائة وغربة عام وأما أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة إلا خرقاً فاعترفت رجمها فاعترفت فرجمها قال مالك والعسيف الأجير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم وديارهم وديعة زنيا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأثاها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك لتزعم فأبت أن تنزع وثبتت على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب فرجمت (قال الشافعي) فبكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل عمرنا خذ في هذا كله وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولاً فتزوج أمة ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية زوجاً حراً أو عبداً فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيم مازني أقيم عليه حد المحصن محصنة أو بكر أو أمة أو مستكرهة وسواء زنت المحصنة بعد أو حراً ومعتوه يقيم على كل واحد منهما حداً ونحد المحصن والمحصنة أن يرجا بالحجارة حتى يموتا ثم يغسلوا ويصلى عليهما ويدفنا ولا يحضر إلا امام المرجومين ولا اليهود ولا النصارى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم قدر رجم رجلاً وامرأة ولم يحضرهما ولم يحضر عمر ولا عثمان أحد أربجاء علمنا ولا يحضر ذلك الشهود على الزاني أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل وليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين * (وشهود الزنا أربعة) (قال الشافعي) رجمه الله تعالى فإن زنى بكر بامرأة ثيب رجمت المرأة وجلد البكر مائة وثني سنة ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معاً إذا زنيا ولا يقيم الحد على الزاني إلا بان يشهد عليه أربعة شهداء عدول ثم يقفهم الحاكم حتى يثبتوا أنهم رأوا ذلك منه يدخل في ذلك من هادخول المرو وفي المسئلة فإذا

اعتمر فخل من أحرامه وكان عليه أن يحج عاماً قابلاً ويهدي * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة البحر من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم يلقى أو يقصر إن شاء وإن كان معه هديه فليضربه قبل أن يلقى فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليلقى أو يقصر ثم يرجع إلى أهله فإن أدركه الحج فليحج فليحج إن استطاع وإلما بدنه فإن لم يجد هدياً فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل روادحه وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم الترفة فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

لأخبر ثم قد سالت فإذا أدركت الحج فاقبل الحج وأهكذا استيسر من الهدي * أخبرنا مالك عن نافع عن سفيان بن سعيد عن حماد بن عمار عن
وعمر بن بحر بكرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وكرمه عن محمد وأعمره
تشريفاً وتعظيماً وبرا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحرث عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة واجتمع وعند الحجرين
وعلى الميت * أخبرنا ابن عينة عن يحيى (١٤٤) بن سعيد عن محمد بن سعيد عن أبيه سعيد بن المسيب أنه كان حين ينظر

إلى البيت يقول اللهم
 أنت السلام ومنك
 السلام فبإذننا
 بالسلام * أخبرنا
 سعيد بن سالم عن ابن
 جريج عن عطاء قال لما
 دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مكة لم يلو ولم
 يعرج * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن
 منصور عن أبي وائل
 عن مسروق عن عبد الله
 ابن مسعود أنه رأى بدا
 فاستلم الحجر ثم أخذ عن
 عينه فرمل ثلاثة
 أطواف ومشى أربعة
 ثم أنه أتى المقام فصلى
 خلفه ركعتين * أخبرنا
 سفيان عن ابن أبي نجيح
 عن مجاهد عن ابن عباس
 قال يابى المتمرحين
 بفتح الطواف مشياً أو
 غير مشى * أخبرنا
 سعيد عن ابن جريج
 عن أبي جعفر قال
 رأيت أن عباس جاء

أثبتوا ذلك حد الزاني والزانية جدهما أو باعتراف من الزاني والزانية فإذا اعترف مرة وثبت عليها حد حده وكذلك هي وإن اعترف هو ووجدت هي أو اعترفت هي وبجده هو أقيم الحد على المعترف منهما ولم يقم على الآخر ولو قال رجل قد زعمت أنها زنتني أو المرأة قد زعمت أني زنت به فأجلده لئلا يجلده لأن كل واحد منهما أقر بجده على غير نفسه يؤخذ به وإن كان فيه قذف لغيره (قال الشافعي) فمضى رجوع المعترف منهما عن الإقرار بالزنا قبل منه ولم يرحم ولم يجلد وإن رجع بعدما أخذته الحجارة أو السياط كف عنه الرجم والجلد كرهلة أولم يذكرها وقال الله عز وجل في الاماء فمن أحسن فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب (قال الشافعي) فقال من أحفظ عنه من أهل العلم احصائها اسلامها فإذا زنت الامة المسلمة جلدت خمسين لأن العذاب في الجلد يتبع بعض ولا يتبع بعض في الرجم وكذلك العبد وذلك أن حدود الرجال والنساء لا تختلف في كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا عامة المسلمين وهما مثل الحرين في أن لا يقام عليهما الحد الا باربعة كما وصفت في الحرين أو باعتراف يثبتان عليه لا يخالفان في هذا الحرين واختلاف أصحابنا في فهم ما فهم من قال لا ينفقان كما لا يرحمان ولو نفيا نفيا نصف سنة وهذا مما استغیر الله عز وجل فيه «قال الربيع» قول الشافعي أنه ينفي العبد والامة نصف سنة (قال الشافعي) وليسد العبد والامة أن يقيما عليهما حد الزنا فإذا فعلا لم يكن للسلطان أن ينفي عليهما الحد ولا يحكم بين أهل الكتاب في الحدود الا أن يأثورا غيبين فان فعلا فلنا الخيار أن نحكم أو ندع فان حكمنا حكمنا بحكم الاسلام فربحنا الحرين المحصنين في الزنا وجلدنا البكرين الحرين مائة ونفينا هامة وجلدنا العبد والامة في الزنا خمسين خمسين مثل حكم الاسلام

(ما يدرا فيه الحد في الزنا ولا يدرا)

قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا استكره الرجل المرأة اقيم عليه الحد ولم يقم عليها لانهم امسوا بكرة ولها مهر
مثلها حرة كانت أو أمة فإذا كانت الامة نقصت الاصابة من ثمنها شي يقضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها
وكذلك ان كانت حرة فخرحها جرحه حاله أرش قضى عليه بارش الجرح مع المهر المهر بالوطء والارش بالجناية وكذلك
لو ماتت من وطئها كانت عليه دية الحرة وقيمة الامة والمهر ولو أن رجلاً أخذ مع امرأه فجاء ببينة أنه نكحها
وقال نكحتمها وأنا أعلم أن لها زوجاً وأنها في عدة من زوج أو أنها اذات محرم وأنا أعلم أنها محرمة في هذه الحال اقيم
عليه حد الزاني وكذلك ان قالت هي ذلك فان ادعى الجمالة بان لها زوجاً أو أنها في عدة أحلف ودرى عنه الحد
وان قالت قد علمت أني ذات زوج ولا يحل لي النكاح اقيم عليها الحد ولكن ان قالت بلغني موت زوجي
واعتددت ثم نكحت درى عنها الحد وفي كل ما درأنا فيه الحد ألزمت المهر بالوطء

يوم التروية مسجدا رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات * أخبرنا سعيد عن ابن جريح (باب قال قلت لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم فقال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة رضي الله عنهم إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم وحسبت كثيرا قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يده قال فلم أستلمه إذا * أخبرنا سعيد عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب بن زهير عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مسجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال إذا وجدت علي الركن زحاما فأنصرف ولا تقف

* أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن مثنوي بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليها مولاهما فقالت لها يا أم المؤمنين طففت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تدافعين الرجال ألا كبرت ومرتت * أخبرنا سعيد بن أبي جريج عن موسى بن عبيدة الرزدي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يمسح على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني جمع (١٤٥) والركن الأسود ربنا آتنا في الدنيا حسنة

وفي الآخرة حسنة وقنا

عذاب النار * أخبرنا

سعيد بن سالم عن حنظلة

عن طاوس أنه سمعه

يقول سمعت ابن عمر

يقول أقولوا الكلام في

الطواف فانما أتم في

صلاة * أخبرنا سعيد

ابن سالم عن ابن جريج عن

عطاء قال طففت خلف

ابن عمر وابن عباس فما

سمعت واحدا منهما متكما

حتى فرغ من طوافه

* أخبرنا سعيد بن ابن

جريج قال أخبرني أبو

الزبير المكي عن جابر

ابن عبد الله الأنصاري

رضي الله عنهما أنه سمعه

يقول طاف رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

حجة الوداع على راحلته

باليث وبين الصفا والمروة

ليراه الناس وليشرف

لهم أن الناس غشوه

(باب المرتد الكبير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال عز وجل واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله فاقولوا سبيلهم وقال الله تبارك اسمه ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية وقال تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين أخبرنا الثقة عن حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) فلم يحز في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أحدها من الكفر بعد الإيمان الآن تكون كلمة الكفر تحل الدم كما يحل الزنا بعد الاحصان أو تكون كلمة الكفر تحل الدم الآن يتوب صاحبه فدل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان إذا لم يتب من الكفر وقد وضعت هذه الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين وما أباح جل ثناؤه من أموالهم ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل بالكفر بعد الإيمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون إذا حقن الدم بالإيمان ثم أباحه بالخروج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يزل كافرا محاربا أو أكبر حكمه من الذي لم يزل مشركا لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قدم قبل شركه وإن الله جل ثناؤه كفر عن لم يزل مشركا كما كان قبله وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان أن من لم يزل مشركا ثم أسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لرجل كان يقدم خيرا في الشرك أسلمت على ما سبق لك من خير وإن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ظفره من رجال المشركين أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بمرتد بعد إيمانه ولا يمين عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل والله أعلم

(باب ما يحرم به الدم من الإسلام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون إلى يفقهون (قال الشافعي) فبين أن أظهر الإيمان عن لم يزل مشركا حتى أظهر الإيمان ومن أظهر الإيمان

(١٩ - الام سادس)

* أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بحجته * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة راكبا فقلت ولم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين * أخبرنا سفيان عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة على جار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافضة وأفاض في نسائه ليسلا على راحلته يستلم الركن بحجته أحسبه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا

عن أبي جريح عن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استلم الركن ليسعي ثم قال لمن يسدي الآن منا كبتا ومن نرائي وقد أظهر الله الإسلام والله على ذلك لأوسعين كما سعي * أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمل من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره كلهن الأربع بالبيت وبالصفاء والمروة إلا أنهم ردوه في الأولى والرابعة من الحديبية * أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خياليين بينهن مشى * أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء قال سعي أبو بكر رضي الله عنه عام حج أذبعته (١٤٦) النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء هم جرياسعون كذلك * أخبرنا سعيد بن

ابن جريح عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر أخبر عبد الله ابن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا تردوها على قواعد إبراهيم عليه السلام قال لو لا حدثان قومك بالكفر لردتهما على ما كانت فقال ابن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام

ثم أشرك بعد أظهره ثم أظهر الإيمان مانع لدم من أظهره في أي هذين الحالتين كان وإلى أي كفر صار كفر يسره أو كفر يظهره وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كظهور الدين الذي له أعياد وأيمان كنائس وإنما كان كفر بحدود وتعطيل وذلك بين في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الله عز وجل أخبر عن المنافقين بأنهم اتخذوا إيمانهم جنة يعني والله أعلم من القتل ثم أخبر بالوجه الذي اتخذوا به إيمانهم جنة فقال ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فأخبر عنهم بأنهم آمنوا ثم كفروا وبعد الإيمان كفروا إذا سئلوا عنه أنكره وأظهروا الإيمان وأقربوا به وأظهروا التوبة منه وهم مغميون فيما بينهم وبين الله على الكفر قال الله جل ثناؤه يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم فأخبر بكفرهم وبحد هم الكفر وكذب سرائرهم بحد هم وذكر كفرهم في غير آية وسماهم بالنفاق إذا أظهروا الإيمان وكانوا على غيره قال جل وعز أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تبدلهم نصيرا فأخبر عز وجل عن المنافقين بالكفر وحكم فيهم بعله من أسرار خلقه ما لا يعلمه غيره بأنهم في الدرك الأسفل من النار وأنهم كاذبون بإيمانهم وحكم فيهم جل ثناؤه في الدنيا بأن ما أظهروا من الإيمان وإن كانوا به كاذبين لهم جنة من القتل وهم المسرون الكفر المظهر من الإيمان وبين على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل ما أنزل في كتابه من أن أظهر القول بالإيمان جنة من القتل (١) أقر من شهد عليه بالإيمان بعد الكفر أو لم يقر إذا أظهر الإيمان فأظهره مانع من القتل وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من أحكام المسلمين فكان يبين في حكم الله عز وجل في المنافقين ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم أن ليس لأحد أن يحكم على أحد بخلاف ما أظهر من نفسه وأن الله عز وجل إنما جعل للعباد الحكم على ما ظهر لأن أحدا منهم لا يعلم ما غاب إلا ما علمه الله عز وجل فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون كلها في الأحكام معطلة فلا يحكم على أحد بظن وهكذا دلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت لا تختلف أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد بن الأسود أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أريت أن لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعتها لاني بشجرة فقال أسلمت لله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فأنك أن قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله وأنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قالها (قال الشافعي) رحمه الله فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله حرم دم هذا بأظهاره الإيمان في حال خوفه على دمه ولم يجبه بالآغاب أنه لم يسلم إلا متعذرا من القتل بالإسلام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن (١) أقر من شهد عليه بالإيمان الحجار والحجر ومرتعلق بأقر ومتعلق شهد محذوف أي شهد عليه بالكفر تأمل

الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام * أخبرنا ابن عيينة ثنا هشام عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت وقال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر * أخبرنا سفيان ثنا عبيد الله بن أبي يزيد أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فحث معه إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة فن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يولد للفراش فلما ولي الشيخ دعاه عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قريشا كانت تعون لبناء البيت فبحر وانتر كوا بعضها في الحجر فقال له عمر صدقت * أخبرنا مالك عن إبراهيم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهي في محضتها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأخذت بعضد صبي كان معها فقالت ألهذا ج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أيما ملول حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأيما غلام حج به أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحج * أخبرنا مالك وعبد العزيز عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت في الحج والعمرة أو لم يأتهم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومشى أربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة * أخبرنا (١٤٧) ابن عيينة عن سليمان الاحول

عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الناس ينصرفون من كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد مني إلا بوجهي * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عباس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عباس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهم قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهدهم بالبيت فإن آخر النسل الطواف بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة

ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا إله إلا الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستأذن في قتل المنافق إذا أظهر الإسلام أن الله نهاه عن قتله وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الإيمان جنة وموافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أهل الدنيا وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبين أنه إنما يحكم على ما ظهر وان الله تعالى ولي ما غاب لأنه عالم بقوله وحسابهم على الله وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا وفي غيره فقال ما عليك من حسابهم من شيء وقال عمر رضي الله عنه لرجل كان يعرفه بمشاة الله في دينه أمؤمن أنت قال نعم قال في لا أحسبك متعوزا قال أما في الإيمان ما أعاذني فقال عمر بلى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل هو من أهل النار فخرج أحدهم معه حتى أتحن الذي قال من أهل النار فآذنه الجراح فقتل نفسه ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استقر عنده من نفاقه وعلم أن كان علمه من الله فيه من أن حقن دمه باظهار الإيمان

(تفريع المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله فأى رجل لم يزل مشركا ثم أظهر الإيمان في أى حال كان لا يمتنع فيها بقهر من لقيه (١) فغلبه أو أسار أو حبس أو غير ذلك من حقن الإيمان دمه وأوجب له حكم الإيمان ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن إلا مضطرا خائفا وفي مثل حاله من أنه يحق دمه ويوجب له حكم الإيمان في الدنيا من آمن ثم كفر ثم أظهر الإيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد أو أقر بالإيمان أو شهد شهادة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر ثم أظهر الإيمان ففي أظهر الإيمان لم يحلف على ما تقدم منه من القول بالكفر ثم شهد عليه أو لم يشهد وحقن دمه بما أظهر من الإيمان (قال الشافعي) رحمه الله وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مرارا أو قل في حقن

(١) قوله له متعلق بقهر وفي العبارة دقة فتأملها

رضي الله عنها أنها قالت حاضت صفية بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحاسنتنا هي فقلت يا رسول الله إنها قد حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفية حاضت يوم النحر فذكرت عائشة رضي الله عنها حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أحاسنتنا فقلت إنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتغزها * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفية ابنة حي فقبل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها أحاسنتنا فقبل أنها قد أفاضت قال فلا إذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم أن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح بئى أكر من ستة

آلاف امرأة حائض * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس رضي الله عنهما إذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت قال نعم قال فلا تقت بذلك فقال ابن عباس إنا لا نفضل فسلانة الانصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت فيحصل وقال ما أراكم إلا قد صدقت * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها أخبرته أن عائشة كانت إذا حجت معها نساء تخاف أن يحضن فدمتن يوم النحر فأفضن فان حضن بعد ذلك لم ينتظر بهن أن يطهرن فتغتر بهن وهن حيض * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة مخافة الحيض (١٤٨) * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابراهيم بن ميسرة عن طاوس قال جلست الى ابن عمر

فسمعتة يقول لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت فقلت ماله أما سمع ما سمع أصحابه ثم جلست اليه من العام المقبل فسمعتة يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فقلت فم قتله خطأ أيغرم قال نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطأ * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمة ولا امرئ يدعيه فخطأ به فقد حل وليست له رخصة ومن

الدم وإيجاب حكم الإيمان له في الظاهر إلا أني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعزر وسواء كان مولودا على الاسلام ثم ارتد بعد عن الاسلام أو كان مشركا فأسلم ثم ارتد بعد الاسلام وسواء ارتد الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو جندوة تعطيل ودين لا يظهره في أظهر الاسلام في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار حقن دمه وحكم له حكم الاسلام ومتى أقام على الكفر في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار استتيب فان أظهر التوبة حكم له حكم الاسلام وان امتنع منها وأقام على الكفر قتل مكانه ساعة يأتي اظهار الايمان ولو ترك قتله إذا استتيب فامتنع ثلاثة أيام أو ستة أو أكثر ثم أظهر الايمان حقن ذلك دمه وحكم له حكم الاسلام ولو ارتد وهو سكران ثم تاب وهو سكران لم يخل حتى يفيق فيتوب مغيبا وكذلك لا يقتل لو أفيق الاسلام سكران حتى يفيق فيمتنع من التوبة مغيبا فيقتل وإذا أفاق عرض عليه الايمان فاذا امتنع من التوبة مغيبا قتل ولو ارتد مغلوبا على عقله بغير السكر لم يجز له الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه لان رده كانت في حال لا يجري فيه عليه القلم وهو مخالف للسكران في هذا الموضع والسكران لو ارتد سكران ثم مات قبل يتوب كان ماله فيأولوتاب سكران ثم مات ورثته من المسلمين ولو تاب سكران لم أجعل بثلبته حتى يفيق فيتوب مغيبا واجعل توبته توبة أحكم له بها حكم الاسلام حتى يفيق فان ثبت علمها فهو الذي أطلب منه وان رجع بعد الافاقة الى الكفر ولم يتب قتل (قال الشافعي) ولو ارتد مغيبا ثم أعفى عليه أو برسم أو خبل بعد الردة لم يقتل حتى يفيق فيستتاب فان امتنع من التوبة وهو يعقل قتل ولو مات مغلوبا على عقله ولم يتب كان ماله فيأ (قال) وسواء في الردة والقتل عليها الرجل والمرأة والعبد والامة وكل بالغ ممن أقربا لايمان ولد على الايمان أو الكفر ثم أقربا لايمان (قال الشافعي) والاقرار بالايمان وجهان فمن كان من أهل الاوثان ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب فاذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقربا لايمان ومتى رجع عنه قتل (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية فهو لا يدعون دين موسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهما وقد بدلوا منه وقد أخذ عليهم فيهم الايمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكفروا وتركوا الايمان به واتباع دينه مع ما كفروا به من الكذب على الله قبله فقد قيل لى ان فيهم من هو مقيم على دينه يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويقول لم يبعث النبا فان كان فيهم أحد هكذا فقال أحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله لم يكن هذا مستكمل الاقرار بالايمان حتى يقول وان دين محمد حق أو فرض وأبرأ مما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الاسلام فاذا قال هذا فقد استكمل الاقرار بالايمان فاذا رجع عنه استتيب فان تاب والافتل وان كان منهم طائفة تعرف بان لا تقرب نبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا عند الاسلام أو زعم أن من أقرب نبوته لزمه الاسلام فشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده

قتله ناسيا لحرمة أو أراد غيره فخطأ به فذلك العمد المسكر عليه النعم * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء جفرا مثل ما قتل من النعم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يدا البيت كفارة ذلك عند الميت * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله تعالى ففدية من صيام أو صدقة أو نسلكه أيتهن شاء وعن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوله أيه شاء قال ابن جريج الا قول الله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بخير فيها قال الشافعي رضي الله عنه كما قال ابن جريج وغيره في المحاربة في هذه المسئلة أقول * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في المتنع اذا لم يجد هديا ولم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعيد بن سالم

عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو أطعام مسكين * أخبرنا سعيد بن سعيد عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء الله سمع ابن عباس يقول في الضبع كبش * أخبرنا سعيد بن جريح عن عكرمة مولى ابن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاً صيداً وقضى فيها كبشاً * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن الضبع أصيده فقال نعم فقلت أتوكل فقال نعم فقلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال (١٤٩) بعز * أخبرنا مالك وسفيان

عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الأرنب بعناق وإن عمر قضى في البرقع بجفيرة * أخبرنا ابن عينة أخبرنا حارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا حجاجاً (١) فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففر ظهره فقدمنا على عمر رضي الله عنه فسأله أربد فقال عمر احكم يا أربد فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال عمر رضي الله عنه إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزييني فقال أربد أرى فيه جدية فجمع الماء والشجر فقال عمر رضي الله عنه فذلك فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن طلحة بن أبي خصفة عن نافع بن

ورسوله فقد استكملوا الأقرار بالآيمان فإن رجعوا عنه استتيبوا فإن تابوا وألقوا (قال) وإنما يقتل من أقر بالآيمان إذا أقر بالآيمان بعد البلوغ والعقل (قال) فمن أقر بالآيمان قبل البلوغ وإن كان عاقلاً ثم ارتد قبل البلوغ أو بعده ثم لم يتب بعد البلوغ فلا يقتل لأن آيمانه لم يكن وهو بالغ ويؤمر بالآيمان ويجهده عليه بلا قتل إن لم يفعله وإن أقر بالآيمان وهو بالغ سكران من خمر ثم رجع استتيب فإن تاب وألقى ولو كان مغلوباً على عقله بسوى السكر لم يستتب ولم يقتل إن أقر بالتوبة ولو أن رجلاً وأمر أنه أقر بالآيمان ثم ارتد فلم يعرف من ردتهم ما أقرارهما كان بالآيمان أو عرف وتر كاعلى الشرك ببلاد الإسلام أو بلاد الشرك ثم ولد لهما ولد قبل الأقرار بالآيمان أو بعد الردة أو بعد ما رجعا عن الردة فذلك كله سواء إذا شهد على أقرارهما بالآيمان بدياً شاهدان فإن نشأ أولادهما الذين لم يبلغوا قبل إسلامهما على الشرك لا يعرفون غيره ثم ظهر عليهم قبل البلوغ وبعد العقل أمروا بالآيمان وجبروا عليه ولا يقتلون إن امتنعوا منه فإذا بلغوا أعلموا أنهم إن لم يؤمنوا قتلوا لأن حكمهم حكم الآيمان فإذا لم يؤمنوا قتلوا وهكذا إذا لم يظهر عليهم إلا بعد البلوغ وسواء أي أبويهم أسلم ثم ارتد أو ولد بعد أقرار أحد الأبوين بالإسلام والمقرب بالإسلام منهم على الأقرباء أو مرتد حكمه حكم الإسلام وهكذا إذا أسلم قبل بلوغ الولد أحد الأبوين أو هما (قال) ويقتل المريض المرتد عن الإسلام والعبد والامة والمكاتب وأم الولد والشيخ الفاني إذا كانوا يعقلون ولم يتوبوا ولا تقتل المرأة الحامل حتى تضع ما في بطنها ثم تقتل إن لم تتب فإذا أبي الرجل أو المرأة المرتدان الرجوع إلى الآيمان قتل مكانه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من بدل دينه فاقتلوه وقال فيما يحل الدم كفر بعد آيمان كانت الغاية التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يقتل فيها المرتدان أن يمنع من الآيمان ولم يكن إذا توثى به ثلاثاً أو أكثر أو أقل إلا في حال واحدة هي الامتناع من الآيمان لأنه قد يمنع من التوبة بعد ثلاث ويتوب مكانه قبل ما يؤخذ وبعد ما يؤخذ ومن كان إسلامه بإسلام أبيه أو أحدهما فإني الإسلام هكذا يعلم أنه إن لم يسلم قتل ولو توثى به ساعة ويوما كان أحب إلى أن يتأني به من المرتد بعد آيمان نفسه

(الشهادة على المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان أن رجلاً ارتد عن الآيمان أو امرأة شتلاً فإن كذبا الشاهدين قيل لهما شهدا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتبرأ مما خالف الإسلام من الأديان فإن أقرب هذا لم يكشف عن أكثر منه وكان هذا توبة منهما ولو أقروا بما قبل منهما

(مال المرتد وزوجه المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام وله زوجة أو امرأة عن الإسلام ولها زوج فغفل عنه أو حبس فلم يقتل أو ذهب عقله بعد الردة أو لحق بدار الحرب أو هرب عن بلاد الإسلام فلم يقدر عليه فسواء ذلك كله فيما بينه وبين زوجته لا تقع الفرقة بينهما حتى تمضي

عبد الحرب قال قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فالتقى ودأه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فاطاره فانهزته حبة فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنهما فقال احكما علي في شيء صنعت اليوم فدخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فالتقيت ردائي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فخشيت أن يلطخه بسلمه فاطرته عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانهزته حبة فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرته من منزل كان فيه آمن إلى موقعة كان فيها حقه فقلت لعثمان بن عفان كيف ترى في عز ثنية عفراء تحكم بها على أمير المؤمنين قال إني أرى ذلك فأمر بها عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء الله أن عثمان بن عبيد الله

(١) قوله فأوطأ رجل منا يقال له أربد فأوطأ رجل راحلة طيبا الخ وهو وانح تأمل

ابن حبيب قتل ابن الحارث بن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس تدع شاة فنصدق بها قال ابن جريح فقلت لعطاء من حمام مكة قال نعم * أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهك ان عبد الله بن أبي عمار أخبره انه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محررين من بيت المقدس بعمره حتى اذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة فاجذجره فادبنا يحملها ونسي احرامه ثم ذكر احرامه فالتقاها فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر رضي الله عنه ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادة فبينما هم على عمر فقال عمر ومن بذلك لعك بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين ان جريح الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال بنجر درهمان خير من مائة جرادة (١٥٠) اجعل ما جعلت في نفسك * أخبرنا سعيد عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سئل ابن

عباس رضي الله عنهما عن صيد الجراد في الحرم فقال لا فهو هي عنه قال اما قلت له او رجل من القوم فان قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال لا يعلمون * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس مثله الا انه قال منخون (قال الشافعي) رضي الله عنه ومسلم أصوبهما روى الحفاظ عن ابن جريح منخون * أخبرنا سعيد عن ابن جريح قال أخبرني بكر بن عبد الله قال سمعت القاسم يقول كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام وليأخذن بقبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) رضي الله عنه

عدة الزوجة قبل يتوب ويرجع الى الاسلام فاذا انقضت عدتها قبل يتوب فقد بانت منه ولا سبيل له عليها وبينوتها منه فسخ بلا طلاق ومتى ادعت انقضاء العدة في حال يمكن فيها أن تكون صادقة بحال فهي مصدقة ولا سبيل له عليها ان يرجع الى الاسلام فان قالت بعد يوم أو أقل أو أكثر قد أسقطت ولدا قد بان خلقه أو شيء من خلقه ورجع الى الاسلام فجحد كان القول قولها مع عيناها «قال الربيع» وفيه قول آخر أنها اذا قالت أسقطت سقط بان خلقه أو بعض خلقه لم يقبل قولها الا بان تأتي بأربع نسوة يشهدن على ما قالت لان هذا موضع يمكن أن تراه النساء فيشهدن عليه (قال الشافعي) وان قالت قد انقضت عدتي بان حضت ثلاث حض في مدة لا يمكن أن تحيض فيها ثلاث حض لم يقبل منها واذا ادعت ذلك بعد مدة يمكن أن تحيض فيها ثلاث حض كان القول قولها مع عيناها (قال الشافعي) ولو ماتت ولم تدع انقضاء العدة قبل يرجع الى الاسلام ثم رجع الى الاسلام لارثها لانها ماتت وهو مشرك ولو رجع الى الاسلام قبل انقضاء عدتها كانا على النكاح ولا يترك قبل يرجع الى الاسلام يصيبها حتى يسلم ولو ماتت بعد رجوعه الى الاسلام ولم تذكر انقضاء العدة ورثها ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وتثبت معه كالقول لو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا يختلف في شيء الا أنها اذا ارتدت عن الايمان فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها لانها هي التي حرمت فرجها عليه وكذلك لو ارتدت الى نصرانية أو يهودية لم تحلل له لانها لا تترك عليها وان ارتد هو أنفق عليها في عدتها لانهم لم تبين منه الا بمضي عدتها وانما متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته واذا كان يلزمه في التي يملك رجعتها بعد طلاق نفقتها الا انه متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر واذا ارتد أحد الزوجين ولم يدخل بالمرأة فقد بانت منه واليئونة فسخ بلا طلاق (١) لانه لا عدة عليها وان كان هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ جاء من قبله وان كانت هي المرتدة فلا شيء لها لان الفسخ جاء من قبلها ولو ارتدوا امرأته يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه لها كالمسلة ولو كانت المسئلة بحالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع الى دينها الذي حلت به من اليهودية أو النصرانية ولم تبين منه الا بانقضاء عدتها ولم تقتل هي لانها خرجت من كفر الى كفر وسواء في هذا الحرام المسلم أو العبد والحررة المسئلة أو الاممة لا يختلفون فيه ولو ارتد الزوج فطلقها في حال رده أو آلى منها أو تطاهر أو قذفها في عدتها أو كانت هي المرتدة ففعل ذلك وقف على ما فعل منه فان رجع الى الاسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها وكان بينهما اللعان وان لم يرجع حتى تمضي عدتها أو تموت لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدرا الحد وهكذا اذا كانت هي المرتدة وهو المسلم الا انه لا حد على من قذف مرتدة ولو طلقها مسلة ثم ارتد أو ارتدت ثم راجعها في عدتها لم يثبت عليها رجعة لان الرجعة احداث تحلل له فاذا أحدثه في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها ولو

(١) كذا في النسخ ولعل الاوجه وانما الا أن يجعل علة لقوله فقد بانت منه تأمل

قوله وليأخذن بقبضة جرادات انما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحطاط فخير جأ كثر مما عليك بعد ما أئتمنتك انه أكثر أسلمت مما عليك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سمعت معمر بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما وسأله رجل فقال أخذت قلة فالقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضي الله عنهما تلك ضالة لا تتبعني (ومن كتاب البيوع) * أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار * أخبرنا ابن جريح قال أملي على نافع مولى ابن عمر ان ابن عمر أخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تباعع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار

قال نافع وكان ابن عمر اذا ابتاع البيع فاراد ان يوجب البيع مشى قليلا ثم رجع * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر * وأخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرف عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وينا وجبت البركة في بيعهما وان كذبا وكتمانا محقت البركة من بيعهما * أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن جيل بن مرة عن أبي الوضئ قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرحيل خاصمه الى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمر! الله عن أنت فقال رسول الله (١٥١) صلى الله عليه وسلم امرؤ من

قريش قال وكان أبي يحلف ما الخيار الا بعد البيع * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس بن الحدثان انه التمس صرفا بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فترا وضاحتي اضطرف مني وأخذ الذهب يقبلها في يده ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من الغابة قال الشافعي رضى الله عنه أنا شككت وعمر يسمع فقال عمر رضى الله عنه والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والاهاء وهاء والبر بالبر والتمر بالتمر والاهاء وهاء والشعير بالشعير والاهاء وهاء قال الشافعي رضى الله عنه قرأته على مالك رضى

أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم تثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة ان شاء فتثبت عليها ولو اختلفا بعد انقضاء العدة فقال رجعت الى الاسلام أمس وإنما انقضت عدتك اليوم وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع عيبتها وعليه البينة أنه رجع أمس ولو تصادقا أنه رجع أمس وقالت انقضت قبل أمس كان القول قولها مع عيبتها ولو رجع الى الاسلام فقالت لم تنقض عدتي الا بعد رجوعه ثم قالت بعدها قد كانت انقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد اقرارها أنها لم تخرج من ملكه ولو لم يسمع منها في ذلك شيء قبل رجوعه فلما رجع قالت مكانها قد انقضت عدتي كان القول قولها مع عيبتها

(مال المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ارتد الرجل وكان حاضرا بالبلد وله أمهات أو ولد ومدرات ومديرون ومكاتبات ومكاتبون ومماليك وحيوان ومال سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع اصابه أم ولده وجارية له غيرها والوقف أن يوضع ماله سوى أنات الرقيق على يدي عدل ورقيقه من النساء على يدي عدله من النساء ويؤمر من بلغ من ذكور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه ويؤمر ذوات الصنعة من جواربه وأمهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤاجر من لا صنعة له منهم من امرأة ثقة ومن مرض من رجالهم ونسائهم ومن لم يبلغ كسبا أنفق عليه من ماله حتى يفيق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب ثم يؤمر بالكسب كما وصفنا وان كان المرتد هاربا الى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيبا لا يدري أين هو فسواء ذلك كله ويوقف ماله ويباع عليه الحيوان كله الا ما لا يوجد السبيل الى بيعه من أمهات أولاده أو مكاتبه أو مرضع لولده أو خادم يخدم زوجته وينفق على زوجته وصغار ولده وزمنائهم ومن كان هو مجبورا على نفقتهم من خدمه وأمهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابه مكاتبه ويعتقون اذا أدوا وله ولاؤهم ومتى رجع الى الاسلام رد ماله عليه ولم يرد ما بيع من ماله لانه بيع والبيع نظير لمن يصير اليه المال وفي حال لا سبيل له فيها على المال واذا انقضت عده أمر أنه قطع عنها النفقة ولم يكن له عليها سبيل اذا رجع بعد انقضاء عدتها ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة تر بص به يومين أو ثلاثة فان أفاق والابيع عليه كما يباع على الغائب الهارب وما كسب في ردته فهو كما ملك قبل الردة اذا قدر عليه فاذا رجع الى الاسلام دفع اليه ماله كله وان مات أو قتل قبل رجع الى الاسلام خمس ماله فكان الخمس لاهل الخمس والاربعة لاجناس الجماعة المسلمين وهكذا نصرا في مات لا وارث له يخمس ماله فيكون الخمس لاهله وأربعة أنجاسه لجماعة المسلمين ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل يموت كفوا البينة فاذا جاءوا بهاد دفع اليهم ماله على

الله عنه صحيحا لاشك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشككت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني قال حفظت لاشك فيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الاعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا اننا ندينكم بدين الى أجل مسمى * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يستلقون في التمر السنة والستين وربما قال والثلاث فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم قال حفظته كما وصفت من سفيان مرارا

أخبرني عن أحد

بأس رضي الله عنه

بجيزه * أخيه

بن بني ظفر * أ

صله * أخبرنا

الله عنهما أنه قال لا تتبعوا إلى العطاء ولا (١٥٣) إلى الأندرو ولا إلى الدياس * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال

لا تتبعوا الذهب بالذهب

الأمثلا بمثل ولا تشفوا

بعضها على بعض ولا تتبعوا

الورق بالورق الأمثلا

بمثل يدايسد ولا تشفوا

بعضه على بعض ولا تتبعوا

منها غائباً بواجز * أخبرنا

سعيد بن سالم عن موسى

ابن عبيدة عن سليمان بن

يسار عن ابن عباس

رضي الله عنهما أنه كان

يكرب بيع الصوف على

ظهر الغنم واللبن في ضروع

الغنم الأبيكيل * أخبرنا

سفيان عن ابن طاوس

عن أبيه أن ابن عباس

سئل عن العنبر فقال إن

كان فيه شيء ففقه الخمس

* أخبرنا ابن عيينة عن

عمرو بن دينار عن ابن

أذينة أن ابن عباس

رضي الله عنهما قال

ليس في العنبرز كاذماً

هو شيء يسره البحر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى

موازينهم وإن لم يأتوا بها فهو على الردة حتى تعلم توبته وإن كانت البيعة ممن يرثه لم تقبل وكذلك لو كان أوصى
بوصية فقال متى مت فلان وفلان كذا مات فشهد الموصي لهما بأنه رجع إلى الإسلام لم يقبل لأنهما يحبران
إلى أنفسهما جواز الوصية التي قد أبطلت برده ولو كان تاب ثم مات فقيل ارتد ثم مات مرتداً فهو على التوبة
حتى تقوم بيعة بانه ارتد بعد التوبة لأن من عرف بشيء فهو عليه حتى تقوم بيعة بخلافه ولو قسم الحاكم ماله
في الخالين حين مات وقد عرفت رده فقامت بيعة على توبته رجع بها الحاكم على من دفعها إليه حيث
كانوا حتى يردها إلى ورثته وكذلك لو قسمها في موته بعد توبته ثم قامت البيعة على رده بعد التوبة وموته
مرتداً رجع الحاكم على ورثته حيث كانوا أهل وصاياه وأخذ منهم ما أعطاهم من ماله حتى يصير لأهل
الخمس والمسلمين

المكره على الردة

قال الله تبارك وتعالى من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح
بالكفر صدراً فعليه غضب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أسره العدو فأكرهه على الكفر
لم تبين منه امرأته ولم يحكم عليه بشيء من حكم المرتد قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
على الكفر فقال له ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما عذب به فترك فيه هذا ولم يأمره النبي صلى الله
عليه وسلم باجتناب زوجته ولا بشيء مما على المرتد ولومات المكروه على الكفر ولم تظهر له توبة ببلاد الحرب
ورثته ورثته المسلمون ولو أنفلت فرجع إلى بلاد الإسلام قيل له أظهر الإسلام فإن فعل والا كان مرتداً بامتناعه
من اظهار الإسلام يحكم عليه الحكم على المرتد وإذا أسر الرجل أو كان مستأمنياً ببلاد العدو فشهد شاهدان
على أنه كان يأكل الخنزير ويشرب الخمر ولم يشهدا على نفس الردة ولا على كلام كفرين ثم مات ورث ماله
ورثته من المسلمين إلا أن يقروابانه مرتد فيكون ماله فيأفان أقر بعضهم برده ولم يقر بها بعضهم ورث الذين
لم يقروا نصيبهم من ميراثه ويوقف نصيب الذين أقروا برده حتى تستبان رده وفيها قول آخر أنه يغنم لأنهم
يصدقون على ما يملكون ولا يوقف ولو شهد عليه شاهدان أنهما سمعا برده وقالوا ارتد مكرهاً أو ارتد محدوداً
أو ارتد محبوساً لم يغنم ماله ورثته ورثته من المسلمين ولو قالوا كان مخلياً آمناً حين ارتد كانت تلك ردة وغنم ماله
ولو ادعى ورثته أنه رجع إلى الإسلام لم يقبل منهم إلا بيعة ولو أقاموا بيعة على أنهم رأوه في مدة بعد الشهادة
بالردة صلى صلاة المسلمين قبلت ذلك منهم وورثتهم ماله ولو كان هذا في بلاد الإسلام والمرتد ليس في حال
ضرورة لم أقبل هذا منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة ولم أقبل من ورثته أنه ارتد مسجوناً
ولا محدوداً إذا لم تقطع البيعة أنه سجن وحده يرتد

ما

أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر اجفاءته ابل من ابل الصدقة قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى

الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكراهة فقلت يا رسول الله إن لم أجد في الأبل إلا جلاً خياراً رابعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه إياه فإن

خيار الناس أحسنهم قضاء . أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل

معناه : أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهما قال جاء عبد فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم

يسمع أنه عبد فجاء سبيده يريده فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعه واشتراه بعدين أسودين ثم لم يبيع أحداً بعده حتى يسأله أعبد هو أو حر

* أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الله بن أبي الحرزى أخبرنا أن زيار بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقاً له بخفاء بظهر مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله انى كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبيع المسن يدابيد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذال إذا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع يبعين فقال قد يكون البعير خيراً من البعيرين * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه باع جلاله يدعى عصيفراً بعشرين بغير إلى أجل * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بربعة أبعرة مضمونة عليه يوفى صاحبها بالربذة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية (١٥٣) أو ضاراً ينقص من عمله كل يوم

فيرا طان * أخبرنا مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من أزد شتوة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلباً ينقص من عمله كل يوم فيرا طان قالوا

(ما أحدث المرتد في حال رده في ماله) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فلم يوقف ماله فاصنع فيه فهو جائز كما يجوز له في ماله ما صنع قبل الردة فإذا وقف فلا سبيل له على اتلاف شيء من ماله بعبث ولا غيره ما كان موقوفاً فإن أعتق أو كاتب أو دبر أو اشترى أو باع فذلك كله موقوف لا ينفذه منه شيء في حال رده فإن رجع إلى الإسلام لزمه ذلك كله إلا البيع فإذا فسخ بيعه فقد انفسخ لأنه لم يكن محولاً بينه وبين ماله في الحال الذي أحدث ذلك فيه حول الحجرانما كان موقوفاً عنه ليقتل فيعلم أن ملكه كان زائلاً عنه بالردة أن لم يتب حتى يموت فيصير فياً أو يسلم فيكون على ما كان في ملكه أو لا فلما أسلم علمنا أن فعله فيما يملك (قال الشافعي) ولو كان في رده في يديه شيء يدعى أنه ملك له ثم أقر بذلك الشيء بعينه لغيره كان لغيره أخذه منه في حال رده وكذلك يلزمه ما أقرب به من الدين لا جنبي وكذلك يؤخذ من ماله ما لزم الرجل غير المرتد في ماله ولو قال في عبد من عبيده في حال رده هذا عبد اشتريته أو وهب لي وهو حر كان حراً ولم ينتظر إسلامه بما أقرب به لغيره انما أردنا أحدث اتلافه بلا سبب متقدم يقر به احتياطاً عليه لا حجرانعه (وفيها قول آخر) أنه إذا حجر عليه فهو كالحجور في جميع حالاته حتى يرجع إلى الإسلام فيفك عنه الحجر

(جنابة المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرتد في حال رده على آدمي جنابة عمداً في مثلها قصاص فالجنبي عليه بالخيار في أن يقتص منه أو يأخذ قدر الجنابة من ماله الذي كان له قبل الردة وما اكتسب بعدها وذلك كله سواء وكذلك إن كانت عمداً لقصاص فيها وكذلك ما أحرق وأفسد لا آدمي كان في ماله لا تسقط عنه الردة (قال) وإن كانت الجنابة خطأ فهي في ماله كما تكون على عاقلة إلى أجلها وإذا مات فهي حالة ولا تعقل العاقلة عنه شيئاً جناها في حال رده فإن كانت الجنابة نفساً فهي في ماله في ثلاث سنين فإن قتل أو مات على الردة فهي حالة ولو كانت الجنابة وهو مسلم ثم ارتد فإن كانت عمداً فهي جنابته وهو مرتد وإن كانت خطأ فهي على عاقلة لأن الجنابة لزمتهم إذ جنى وهو مسلم ولو ارتد وقتل فأرادولى القتل القتل كان ذلك له وإذا قتلته وهو على الردة فإله لمن وصفته من المسلمين وكذلك لو قطع أو جرح أخصصاً منه ثم قتلناه على الردة فإن عجل الإمام فقتله على الردة أو مات عليها قبل القصاص فلولى الدم والجرح عمداً عقل النفس

(٣٠ - الام السادس) سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف إن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه دنائير * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها * أخبرنا مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى ترهى قيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه * أخبرنا الثقفى عن جندب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى ترهى قيل وما ترهى قال تحمر * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن أبي بصير الثمار حتى تنضج من العاهة * أخبرنا ابن أبي خديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذاك فقال طلوع النريا * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد أنه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا *
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن شاء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن
 جريج فقلت أخص جابر الخيل أو الثمر قال بل الخيل ولا ترى ثل الثمر إلا مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمر
 يقول لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه وسمعت عن ابن عباس أنه يقول لا يباع الثمر حتى يطعم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد بن قيس عن
 سليمان بن عتيق عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبرنا سفيان عن الزبير عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم مثله (١٥٤) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

بيع الثمر حتى يبدو
 صلاحه وعن بيع الثمر
 بالتمر * قال عبد الله
 وحديثنا زيد بن ثابت
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أرخص في بيع
 العرايا * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن دينار
 عن اسمعيل الشيباني
 أو غيره قال بعث ما في
 رؤس نخلي بمائة وسق أن
 زاد فلهم وان نقص
 فعليه فسلت ابن عمر
 فقال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 هذا إلا أنه رخص في
 بيع العرايا * أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد
 الله بن عمر عن زيد بن
 ثابت رضي الله عنهم أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أرخص لصاحب

والجراح في مال الجاني المرتد ولو كان الجاني المرتد عبداً وأمة فحني على من بينه وبينه القود كان لولي الجاني
 عليه الخيار في القود أو أخذ العقل فإن أراد القود فهو له وإن أراد العقل فهو له في رقبة الجاني إلا أن يفديه
 سيده فإن فداءه قتل على الردة وإن لم يفده قتل على الردة إلا أن يتوب فيباع ويعطي ولي الجاني عليه قيمة جنائته
 ويرد الفضل إن كان فيه فضل عن الجنابة على سيده ولو حني وهو مرتد عبد ثم عتقه فأختار ولي الدم العقل
 ولم يتطوع مولاه بأن يفديه بيع مرتد أمته وهما فاعطى ولي الجنابة قيمة جنائته ورد فضل إن كان في ثمنه على
 سيده فإذا أفاق ولم يتب قتل على الردة ولا يباع إلا بالبراءة من الردة والعتقه وما أحدث العبد من الجنابة في الردة
 مخالفه ما أحدث من الدين من قبل أن الجنابة لا تسقط عن صبي ولا مجنون وعليه ولا عبداً لأنهم باعوا من الجاني
 عليه والدين يسقط عن المجنون وعليه وعن العبد ما كان في الرق لأنه باذن رب الدين
 الجنابة على المرتد * قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فحني عليه رجل جنابة
 فإن كانت قتلاً فلا عقل ولا قود ويعزلان الحاكم إلى الحاكم عليه وليس للحاكم قتله حتى يستتاب وإن
 كانت دون النفس فكذلك ولو حني عليه مرتد أمه أسلم ثم مات من الجنابة فالجنابة هدر لأنها كانت غير
 ممنوعة بأن يحكم فبها يعقل أو قود ولو حني عليه مرتد فاقطع يده ثم تاب ثم قطع رجله كان له القود في الرجل
 إن شاء لأنه جنى عليه مسلماً ولو مات كانت لهم نصف الدية لأنه مات من جنائتين جنابة ممنوعة وجنابة
 غير ممنوعة

الدين على المرتد * قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان على المرتدين بينة قبل الردة ثم ارتد قضي عنه دينه
 إن كان حالاً وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله إلا أن يموت فيجل بموته وكذلك كل ما أقربه قبل الردة لا أحد (قال)
 وإن لم يعرف الدين بينة تقوم ولا باقرار منه مقدم الردة ولم يعرف إلا باقراره في الردة فأقراره جائز عليه وما
 دان في الردة قبل وقف ماله لزمه وما دان بعد وقف ماله فإن كان من بيع رد البيع وإن كان من سلف رقف
 فإن مات على الردة بطل وإن رجع إلى الإسلام لزمه لأننا لم رجوعه إلى الإسلام أن ماله لم يكن خرج من يده
 «قال الربيع» ١ وللشافعي قول آخر أنه إذا ضربه مرتد أمه أسلم ثم مات أنه يدرك عنه القود بالشبهة ويغرم الدية

(١) قوله وللشافعي قول آخر الخ هذا يناسب الجنابة على المرتد فلعلة مؤخر من تقديم تأمل كتبه مصححه

العرية أن يبيعهما بخيرهما * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شل داود * أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد عن يشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر إلا أنه رخص في العرية
 أن يباع بخيرها عرايا كلها أهلها رطباً * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع المزابنة والمزابنة بيع الثمر إلا أنه رخص في العرايا * أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح قال الشافعي رضي الله عنه سمعت سفيان يحدث
 هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له مالا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرته لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح قال سفيان وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاً ما قبل وضع الجوائح لا أحفظه
 وكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لأنني لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن أم عمر أنه سمعها تقول ابتاع رجل ثوبا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه وأقام عليه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع خلفه أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تالي أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريح عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبازة والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق والخبازة كراء لارض بالثلث والرابع * أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيله بالكيل المسمى من التمر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا * أخبرنا مالك عن (١٥٥) داود بن الحصين عن أبي سفيان

وله أيضا قول آخر أنه لا شيء عليه لأن الحق قتله كما أنه لو قطع يدي رجل فقطعنا يده قصاصا ثم مات من القصاص لم يكن على أخذ القصاص شيء والحق قتله وكذلك المرتد إذا جرحه مرتد ثم أسلم فمات فلا شيء على من جرحه لأن الجرح منه كان مباحا في وقته ذلك فالحق قتله فلا شيء على من جرح

(الدين المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان للمرتدين حال أخذ من هو عليه ريق في ماله وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله فإذا حل وقف إلا أن يموت المرتد قبل ذلك أو يقتل على رده فيكون الدين إلى أجله فإذا قبض كان فيا «قال الربيع» في رجل جرح مرتدا ثم أسلم ثم مات ففيها قولان أحدهما أن يكون عليه الدية لأنه مات مسلما والقول الثاني أنه لا شيء على من جرحه وإن أسلم فمات من قبل أن يضربه كانت وهو مرتد فيها فالحق الذي قتله ولا شيء على من جرحه

(ذبيحة المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل ذبيحة المرتد إلى أي دين ما ارتد لأنه انما رخص في ذبائح أهل الكتاب الذين يقرؤون على أديانهم (قال) فلو وعد على شاة رجل فذبحها بغير إذنه ضمن قيمتها حية وهكذا كل ما استهلك ولو أمره أن يذبحها وهو يعلم مرتدا ولا يعلم لم يضمن شيئا لأنه لم يتعد ولا يأكلها صاحب الشاة (قال) ولو ذبح لنفسه أو استهلك متاعا لنفسه أو قتل عبد لنفسه لم يضمن لأنه إن قتل أو مات على رده فكل مال وجدنا له فهو فيء وإن رجع إلى الإسلام علمنا برجوعه أنه انما جنى على ماله ولا يضمن لنفسه مال نفسه

(نكاح المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز للمرتد أن ينكح قبل الجرح ولا بعده مسلمة لأنه مشرك ولا وثنية لأنه لا يحل له إلا ما يحل للمسلمين ولا كتابية لأنه لا يقر على دينه فان نكح فإصاب واحدة منهن فلها مهر مثلها والنكاح مفسوخ ولا يكون للمرتد أن يزوجه ابنته ولا أمته ولا امرأته هو وليها مسلمة أو مشركة ولا مسلما ولا مشركا وإذا أنكح فأنكاحه باطل والله الموفق

(الخلاف في المرتد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نخالفنا بعض أهل ناحيتنا في المرتد بوجهين أحدهما أن قائلنا منهم قال من ولد

مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤس النخل والمحاقلة اشتراء الارض بالحنطة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر والمحاقلة اشتراء الارض بالحنطة واشتراء الارض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت عن اشتراء الارض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل

معاومة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذنان النصري أنه التمس صر فامائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوينا حتى اصطرف مني وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من الغابة «قال الشافعي» أنا شككت وعمر بن الخطاب سمع فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهأ وهأ والتمر بالتمر وبالأهأ وهأ والشعير بالشعير وبالأهأ وهأ «قال الشافعي» قرأته على مالك صحيحا لا شك فيه ثم طال على الزمان ولما أحفظه حفظا فشككت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحذنان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق ولا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح الأسواء بسواء عينا بعين يدايد ولكن يبيعوا الذهب بالورق والذهب بالبر بالشعير والشعير بالبر بالتمر بالتمر وبالأهأ وهأ والشعير بالشعير وبالأهأ وهأ * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح ولكن يبيعوا الذهب بالورق والذهب بالبر بالشعير والشعير بالبر بالتمر بالتمر وبالأهأ وهأ والشعير بالشعير وبالأهأ وهأ * قال ونقص أحدهما التمر والملح قال أبو العباس الأصم في كتابي أيوب عن ابن سيرين ثم ضرب عليه ينظر في كتاب الشيخ يعني الربيع * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أقرض أخاه ديناً لم يزد الله به غنماً ولا ينقص الله به شيئاً * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعم الهمودي * أخبرنا محمد بن سميع بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن من صاحبه الذي هنأه غنمه وعليه غرمه «قال الشافعي» رضي الله عنه غتمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه * أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل ما لا يخالفه

(ومن كتاب اليمين مع الشاهد الواحد) * أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة (١٥٦) بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سماه فلا يحضر في ذكر اسمه

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن ابن المسيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد ابن أبي عميرة الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو ابن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عمادة عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتاب سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا الشافعي قال وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو

على الاسلام فارتد قتلته الى اى دين ارتد وقتلته وان تاب وقال آخر منهم من رجع الى دين يظهره كاليهودية والنصرانية استتبته فان تاب قبلت منه وان لم يتب قتلته وان رجع الى دين يستخفى به كالزندقه وما يستخفى به قتلته وان اظهر التوبة لم اقبلها واحسبه سوى بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه (قال الشافعي) فوافقنا بعض اصحابنا من المدنيين والمكيين والمشرقيين وغيرهم من اهل العالم في أن لا يقتل من اظهر التوبة وفي أن يسوى بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه ودان ديننا يظهره أو دينا يستخفى به لان كل ذلك كفر (قال الشافعي) والحجة على من فرق بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه أن الله أنزل حدوده فلم نعلم كتابا نزل ولا سنة مضت ولا أحدا من المسلمين خالف في الحدود بين أحد من المسلمين ولد على الكفر فأحدث اسلا ما أو ولد على الاسلام والقتل على الردة حد ليس للإمام أن يعطله ولا يجوز لأحد الامن فرضت طاعته ان يفرق بين الحدود والله أعلم

تكلف الحج على قائل القول الاول وعلى من قال أقبل اطهار التوبة اذا كان رجع الى دين يظهره ولا أقبل ذلك ان رجع الى دين لا يظهره قال الشافعي رحمه الله تعالى ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من نوى الأجر في تبينهم أن يوجبوا تكلفت لانه انما يكتب في هذين القولين بان يحكميا فيعلم أن ليس فيهما مذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال وان كتاب الله تعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم المعقول والقياس يدل على غير ما قال من قال هذا والله أعلم ومن أوجز ما بين به أن الامر على غير ما قيل أن يقال قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاضر بوا عنقه فهل يعد وهذا القول أبدا واحدا من معنيين أن يكون من بدل دينه وأقام على تبديله ضربت عنقه كما تضرب أعناق أهل الحرب أو تكون كلمة التبديل توجب القتل وان ثاب كما يوجب الزنا بعد الاحصان وقتل النفس بغير النفس فليس قولك واحدا منهما وأن يقال له لم قبلت اطهار التوبة من الذي رجع الى المصراية واليهودية ودين أطهره لأنك على ثقة من أنه اذا أطهر التوبة فقد صحت توبته أو قد يكون يظهرها وهو مشتمل على الكفر ودين المصراية أو منتقل عنه الى دين يخفيه ولم أبيت قبول من أطهر التوبة وقد كان مستخفا بالشرك أعلى علم أنت من أن هذا الايتوب توبة صحيحة أم قد يتوب

عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عبادة يشهد سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي باليمين توبة مع الشاهد ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عبد العزيز قال ربيعة وهو عندي ثقة أتى حدثه أباه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلا عليه أذهبت بعض حفظه ونسي بعض حديثه وكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه ، أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ، أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عيينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقصى النبي صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن جاء بشاهد حلف مع شاهده ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ، أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي لهعة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما

أبشروا أنكم تخلصون إلى أهل بصرى أن يكون الحق بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار * أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحداكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما تدرى مما وجدنا في كتاب الله اتبعناه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها يعني لمن قال الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة وقول الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف لا يقرب امرأته أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى قال الشافعي رضي الله عنه فأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار * أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت الزهري قال زعم أهل العراق أن شهادة القاذف (١٥٧) لا تجوز وأشهد لأخبرني سعيد بن

المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكره تب تقبل شهادتك أو أن تب قبلت شهادتك وسمعت سفيان بن عيينة يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه قال الشافعي قال سفيان أشهد لأخبرني به فلان ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت قال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه سعيد بن المسيب قال الشافعي وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه * أخبرني سفيان بن عيينة قال

توبة صحيحة فلا يجوز لأحد أن يدعي علم هذا لأنه لا يعلم حقيقة علم هذا أحد من الآدميين غير المؤمن نفسه وانما تولى الله عز وجل كرم علم الغيب أو رأيت لو قال رجل من استسار بالكفر قبلت توبته لتضعفه في استساراه ومن أعلنه لم تقبل توبته لما انكشف به من الكفر بالله وإن المنكشف بالمعصية أولى أن تنفر القلوب منه ويكاد أن يؤيس من صحة توبته لا نارا ينام من انكشف بالمعاصي سوى الشرك كان أخرى أن لا يتوب ما ألحجه عليه هل هي إلا أن هذا مما لا يعلمه إلا الله عز وجل وأن حكم الله تعالى في الدنيا قبول ظاهر الآدميين وأنه تولى سرايرهم ولم يجعل لنبي مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم إلا على الظاهر وتولى دونهم السرائر لا تنفراده بعلمها وهكذا ألحجه على من قال هذا القول وأخبر الله عز وجل عن قوم من الأعراب فقال قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم فأعلم أنه لم يدخل الإيمان في قلوبهم وأنهم أظهوره وحقق به دماءهم قال مجاهد في قوله أسلمنا قال أسلمنا بخافة القتل والسب (قال الشافعي) وأخبر الله جل ثناؤه عن المنافقين في عهد آي من كتابه بظاهر الإيمان والاستسار بالشرك وأخبرنا بأن قد جرحهم بعلمهم بالدرك الأسفل من النار فقال إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فأعلم أن حكمهم في الآخرة النار بعلمه أسرارهم وإن حكمه عليهم في الدنيا (١) أن أظهر والإيمان جنة لهم وأخبر عن طائفة غيرهم فقال واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا وهذه حكاية عنهم وعن الطائفة معهم مع ما حكى من كفر المنافقين منفردا وحكى من أن الإيمان لم يدخل قلوب من حكى من الأعراب وكل من حقق دمه في الدنيا بما أظهر مما يعلم جل ثناؤه خلافة من شركهم لأنه أبا أن أنه لم يول الحكم على السرائر غيره وأن قد ولي نبيه الحكم على الظاهر وعاشرهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقتل منهم أحدا ولم يحبسهم ولم يعاقبه ولم يمنعهم سهمه في الإسلام إذا حضر القتال ولما نكح المؤمنين وموارثهم والصلاة على موتاهم وجميع حكم الإسلام وهو لا من المنافقين والذين في قلوبهم مرض والأعراب لا يدينون ديننا يظهر بل يظهر من الإسلام ويستخفون بالشرك والتعطيل قال الله عز وجل يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول فان قال قائل فلعل من سميت لم يظهر شر كما سمعه منه آدمي وانما أخبر الله

(١) قوله وأن حكمه عليهم في الدنيا الخ لعله أصله وأن حكمه عليهم في الدنيا أن أظهر والإيمان أن الإيمان الخ تأمل

أخبرني الزهري فلما قُتلت سألت فقال لي عمرو بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب رضي الله عنه قلت لسفيان أشككت حين أخبرك سعيد بن المسيب قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك * وأخبرني من أتق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنين فقبل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا يملك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها الصداق ولم يدخل بها فحسبها نصف المهر * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا سمعت الشافعي يقول سئل أبو حنيفة عن الصائم يأكل ويشرب ويوطأ إلى اطلاع الفجر وكان عنده رجل نبيل فقال أرايت أن طلع الفجر نصف الليل فقال الزم الصمت يا أعرج * أخبرني عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت إحداهما بالآخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أفرأ عليهما أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ففعلت فاعترفت

أخبرنا محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عمار عن عبد بن زيد أن كانا بن عبد بن زيد طلقا امرأته ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت الا واحدة فردها اليه * أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آتية تموا مقعده من النار * أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان المري قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع الى مروان بن الحكم في دار ف قضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلفه مكاني فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى ان يحلف على المنبر فجعل مروان يحجب من ذلك قال مالك رضي الله عنه كره زيد صبر اليمين * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ان سهل بن (١٥٨) أبي حنيفة أخبره ورجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخويصة ومحبيصة

وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود * أخبرنا سفيان بن عيينة والثقفى عن يحيى بن سعيد عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالانصارين فلما لم يحلفوا رد الايمان على يهود * أخبرنا مالك عن يحيى بن بشير ابن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثله * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار ان رجلا من بني سعد بن ليث أجرى فرسا فوطئ على اصبع رجل من جهينة فزى منها فأت فقال عمر الذين

أسرارهم (١) فقد سمع من عدد منهم الشراء وشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم فمهم من بحدده وشهد شهادة الحق فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ولم يقفه على أن يقول أقرو ومنهم من أقرب ما شهد به عليه وقال ثبت الى الله وشهد شهادة الحق فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ومنهم من عرف النبي صلى الله عليه وسلم عليه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن الزهري عن أسامة بن زيد وقال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلاثة مجالس فان قال قائل فقد قال الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله الى قوله وهم كافرون قيل فهذا يبين ما قلنا وخلاف ما قال من خالفنا فأمرا أنه أن لا يصل على عليهم فان صلاته باي هو وأبى مخالفة صلاة غيره وأرجو أن يكون قضى اذا مره بترك الصلاة على المنافقين أن لا يصل على أحد الا يغفر له وقضى أن لا يغفر لالمقيم على شرك فنهاه عن الصلاة على من لا يغفر له فان قال قائل ما دل على هذا قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم مسلما ولم يقتل منهم بعد هذا أحد وترك الصلاة مباح على من قامت بالصلاة عليه طائفة من المسلمين فلما كان جائزا أن يترك الصلاة على المسلم اذا قام بالصلاة عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصلاة معنى يغير ظاهر حكم الاسلام في الدنيا وقد عاشرهم حذيفة فعرفهم بايمانهم ثم عاشرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يصلون عليهم وكان عمر رضي الله عنه اذا وضعت جنازة فرأى حذيفة فان أشار اليه أن اجلس جلس وان قام معه صلى عليها عمر ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شيئا من أحكام الاسلام ويدعها من تركها معنى ما وصفت من أمها اذا أبيع تركها من مسلم لا يعرف الا بالاسلام كان أجوز تركها من المنافقين فان قال قائل فلعل هذا النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قيل فلم يقتل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحد ولم يمنعه حكم الاسلام وقد أعلت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اشرب النفاق بالمدينة (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا ما تركه

(١) قوله فقد سمع الخ هو الجواب عن الايراد والظاهر قلنا قد سمع الخ ومثل هذا التعبير كثير في عبارات المتقدمين وقوله من مسلم ومن المنافقين المقام لعل فعلها بعناها تأمل

ادعى علمهم تحلفون خسين يميناً ما مات منها فابوا وتحرجوا من الايمان فقال لا تخربن احلفوا أنتم فابوا (ومن كتاب اختلاف رسول الحديث) و ترك المعاد منها أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن الطيب قبل زيارة البت وبعد الجرة قال سالم فقالت عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لا حرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق * أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علاق عن عمه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والخيل باسقات قال الشافعي رضي الله عنه يعني بقاف * أخبرنا سفيان عن مسهر بن كدام عن الوليد بن سري عن عمرو ابن حريث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والليل اذا عسعس قال الشافعي رضي الله عنه يعني قرأ في الصبح اذا الشمس كورت * أخبرنا به لم بن خالد وعبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله ابن عمرو والعائذ عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك * أخبرنا سفيان ثنا أبو يعقوب عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالجمعة فسجد وسجد الناس معه الأربعين قال أراد الشهرة * أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمعة فلم يسجد فيها * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر السجدة فلم يسجد ولم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتبت أمانا فلو سجدت سجدت * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة آمنا لا يخاف إلا الله يصلي ركعتين * أخبرنا سفيان عن (١٥٩) الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضرة وأقرت صلاة السفر قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة قال إنما تناولت ما تناول عثمان رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أقطع فأنظر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد العزيز بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من أهل دهره الله حدا بل كان أقوم الناس بما افترض الله عليه من حدوده صلى الله عليه وسلم حتى قال في امرأته سرق فشفع لها نعا أهلها من كان قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الشر يفتركوه وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه وقد آمن بعض الناس ثم ارتد ثم أظهر الإيمان فلم يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل من المرتدين من لم يظهر الإيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فأعلم أن حكمهم في الظاهر أن تمنع دماءهم وأموالهم بالإيمان وحسابهم في المغيب على الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل تولى منكم السرائر ودرأ عنكم (١) بالبينات فتوبوا إلى الله واستروا بستر الله فإنه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل وقال صلى الله عليه وسلم إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي فليدفع بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار فأعلم أن حكمه كله على الظاهر وأنه لا يحل ما حرم الله وحكم الله على الباطن لأن الله عز وجل تولى الباطن وقال عمر بن الخطاب لرجل أظهر الإسلام كان يعرف منه خلافة في لا حسبك متعودا فقال أما في الإسلام ما أعاذني فقال أجل أن في الإسلام ما أعاذني استعاذ به قال ولولم يعلم قائل هذا القول شيئا مما وصفنا إلا أنه وافقنا على قتل المرتد وأن يجعل ماله فيأفكنا حكمه عنده حكم المحارب من المشركين وكان أصل قوله في المحارب أنه إذا أظهر الإيمان في أي حال ما كان إيسارا وتحت سيف أو غيرها أو على أي دين كان حقن دمه كان ينبغي أن يمنع من أن يقتل من أظهر الإيمان بأي حال كان وإلى أي دين كان رجع «قال الربيع» إذا قال بعض الناس فهم المشركيون وإذا قال بعض أصحابنا أو بعض أهل بلدنا فهو مالك

(خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس في غير ما خالفنا فيه بعض أصحابنا من المرتد والمرتدة فقال إذا ارتدت المرأة الحرة عن الإسلام حبست ولم تقتل وأن ارتدت الأمة تخدع القوم فدعت إليهم وأمرها

(١) لعله بالشبهات وحرر الرواية اه كتبه معصمه

محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال قال جابر بن عبد الله كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير بعد أن أضحى إذا هو بجماعة في نخل شجرة فقال ما هذه الجماعة قالوا رجل صائم أحياه هذه الصوم أو كلمة نحوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في السفر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس من أبرام صيام في السفر * أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالظفر وقال تقوا العدو وكم فصام النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر يعني ابن عبد الرحمن قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرق فيقبل يا رسول الله إن طائفة من الناس صاموا حين صمت فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد بدعا بقدر فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس معه فقبل

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لم يجد ماء فليغتسل بالماء البارد» وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: «خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال: تقوا العدوكم فقبل أن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدا بقدر من ماء فشرب ثم ساق الحديث * أخبرنا الثقة عن جندب عن أنس رضي الله عنه قال: سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم - أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال: أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففدا ما النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرتهم ثقيف * أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب (١٦٠) الانصاري عن أبي بن كعب قال: قلت يا رسول الله إذا جامع أحدنا فأكسل الله عليه وسلم

يغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه أتى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فقال: لقد شق عليّ اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت: ما هو ما كنت سأثقله أمك فسلمني عنه فقال لها الرجل: يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل قالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى: لا أسأل عن

بأن يجبروها على الإسلام قال: وكانت محجة في أن لا تقتل المرأة على الردة شيأ رواه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة ترد عن الإسلام تجبس ولا تقتل وكلني بعض من يذهب بهذا المذهب ومحضر تناجاة من أهل العلم بالحديث فسألناهم عن هذا الحديث فاعلمت واحدا منهم سكوت عن أن قال هذا خطأ والذي روى هذا ليس ممن يثبت أهل العلم حديثه فقلت له: قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شئ في علمهم بحديثك وقد روى بعضهم عن أبي بكر أنه قتل نسوة ارتدن عن الإسلام فكيف لم تصر إليه قال: إني أعتقد هبت في ترك قتل النساء إلى القياس على السنة لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من أهل دار الحرب كان النساء ممن ثبت له حرمة الإسلام أولى عندي أن لا يقتلن وقلت له: أوجعتهن قياسا على أهل دار الحرب لأن الشرع جمعهن (٣) قال لا قلت ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما زعمت عن قتل الشيخ الفاني والاجبر مع نهيه عن قتل النساء فان قلت نعم قلت: أفرايت شيئا فانيا وأجيرا ارتسا أقتلهم أم تدعيهما للعتك بالقياس على أهل دار الحرب فقال بل أقتلهما قلت: فرجل ارتد قتره ب قال فأقتله قلت وأنت لا تقتل الرهبان من أهل دار الحرب (٣) قال لا قلت: وتغنم مال الشيخ والاجير والراهب ولا تغنم مال المرتد قال نعم قلت: لم لأن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال ما يشبهه قلت: أجل ولئن كنت علمت أنه لا يشبه فأردت أن تشبه على أهل الجاهلية لتشرع قواك فاذا لم أقتل النساء من أهل دار الحرب لم أقتلهن ممن ثبتت له حرمة الإسلام يسرع هذا إلى قلوبهم بجهلهم والعبا الذي فيهم وأنت تعلم أن ليس في هذا القول أكثر من تعقلهم أن هذه المرتدة قريبة من المأثم إلا أن يعفو الله عز وجل ولئن كان هذا اجتهدا أن من نسبك إلى العلم بالقياس لجاهل بالقياس أرايت إذا كان حكم المرتدة عندك أن لا تقتل كيف حبستها وأنت لا تجبس الحرية إنما تسبها وتأخذ مالها وأنت لا تستأمن هذه ولا تأخذ مالها أرايت لو كان الحبس حقا عليها كيف عطلت الحبس عن الأمة المرتدة إذا احتاج إليها أهلها أرايت أهل الأمة إذا احتاجوا إليها وقد سرفت اتقطعها إذا سرفت وتقتلها إذا قتلت ولا تدفعها إليهم لحاجتهم إليها قال نعم قلت: لأن الحق لا يعطل عن الأمة كما لا يعطل عن الحرية قال نعم قلت: فكيف عطلت عنها الحبس أن كان حقا في هذا الموضع أوجبت الحرية أن لم يكن

هذا أحدا بعدك أبدا * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إبراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن حارثة الجبسي ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم يزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت * أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال: بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال: كان الماء من الماء شيأ في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمروا بالغسل إذا مس الختان الختان - أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه سأل عائشة رضي الله عنها عن التقاء الختانين فقالت: عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الغسل - أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا قعد بين الشعب الأربع ثم أرنى الختان الختان فقد وجب الغسل - أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فقالت: والله فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعسلنا - أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كساع النبي صلى الله عليه وسلم

في بعض أسفاره فانقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فقرأت آية التيمم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقرأت آية التيمم فتمننا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخوير عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فتسبح بحدار ثم تيمم وجهه وذراعيه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أن أبا ناجاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وجعاً فامرأاً بأكراً أن يصلي بالناس فوجد النبي

صلى الله عليه وسلم خفة فاء فقعد إلى جنب أبي بكر فأم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قائم * أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن يحيى ابن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض فصرى جالساً فصاروا خلفه جالوساً * أخبرنا ابن أبي فديك عن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء ويأمر بصيامه * أخبرنا مالك عن

الحبس حقاً قال وقلت له هل تعدوا الحرة أن تكون في معنى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فتكون مبدلة دينها فتقتل أو يكون هذا على الرجل دونها فن أمرت بحبسها وهل رأيت حبساً قط هكذا إنما الحبس ليس لك الحد فقد بان لك كفرها فإن كان عليها قتل قتلها وإن لم يكن فالحبس لها طلم قال فتقول ماذا قلت أقول إن قتلها نص في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله من بدل دينه فاقتلوه وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحل دمها كما إذا كانت زانية بعد إحصان أو قاتلة نفس بغير نفس قتلت ولا يجوز أن يقام عليها حد ويعطل الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى ولم يكن هذا أن تقتل وذلك أن الله تعالى لم يفرق بينها وبين الرجل في حد قال الله تبارك وتعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» وقال جل ذكره «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» وقال «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» فقال المسلمون في الآتي يرمين المحصنات بجلدن ثمانين جلدة ولم يفرقوا بينها وبين الرجل يرمي اندرمت فكيف فرقت بينها وبين الرجل في الحد (قال الشافعي) عفا الله عنه فقلنا له النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه فقال أما إن أبا يوسف قد قال قولكم فرعم أن المرتدة تقتل فقلت أرجو أن يكون ذلك خيراً له (قال الشافعي) ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفتم في المرتد أيضاً الكتاب والسنة في موضع آخر قلت أليس الأحياء مالكن أموالهم قال بلى قلت وانما نقل الله ملك الأحياء إلى وراثتهم بعد موتهم لأن الميت لا يملك قال بلى قلت فالحي خلاف الميت قال نعم قلت أفرايت المرتد معناني دار الإسلام أسيراً أو هارباً أو معتوها بعد الردة أليس على ملك ماله لا يورث لانه حي ولا يحل دينه المؤجل قال بلى قلت أفرايت إذا ارتد بطرسوس ولحق بدار الحرب نراه فترهب أو كان يقاتل ونحن نراه أيشك أنه حي قال لا قلت وانما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتى قال إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن قال نعم قلت فكيف زعمت أن المرتد يورث كما يورث الميت ويحل دينه المؤجل وتعق أمهات أولاده ومديره في حقوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أيشك عليك أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي وانما ورث الله الموتى والموتى خلاف الأحياء وفي توريثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عبت على من سجل أنك تتبع حكمه قال ومن هو قلت عمر وعثمان قضيا في امرأه المفقود تبرص أربع سنين ثم تعد عدة التوفى ثم تنكح والمفقود من لا يسمع له بذكر وقد

(٣١ - الام سادس) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن جابر بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية ابن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كه قصص من شعري يقول أين علماءكم يا أهل المدينة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ويقول إنما هلك بنا امرأ ثعلب حين اتخذها نساء وهم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم يقول إني صائم فمن شاء منكم فليصم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية

نهيتم عن كل ظنوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتمكم من أجل الدافقة التي دقت حضرة الاضحية فكلوا واذخروا وتصدقوا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تقولون في الشارب والشارق وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا والله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقه الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على كل من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب (١٦٣) رضي الله عنه يا أكم أن تهلكوا

عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حديث في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا فوالذي نفسي بيده لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما المتة فانافد قرأناها * أخبرنا مالك وابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وزاد سفيان وشبل أن رجلا ذكر أن ابنة زنى باهراة رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قضين بينكما بكتاب الله فخلدا بانه مائة وغريمه عاما وأمر أن يسا أن يغدو على امرأه الآخر فان اعترفت فارجها فاعترفت فرجها أخبرنا عبد الوهاب

ورثت المسلم من الكافر قال قد كانت ثبتت له حرمة الاسلام قلت أفرايت لو مات بعض ولده وهو مرتد أو ورثته منه قال لا لانه كافر قلت ما بعدك والله يصلحنا وإياك من أن تقف على تصحيح قول نفسك أو تتبع السنة أن زعمت أن حاله ان ثبتت له حرمة الاسلام حال المسلمين في ان يورث بعد ذلك فكذلك ينبغي له أن يرث وان زعمت أن انتقاله عن الاسلام منعه ذلك ثم حول حكمه حتى صرت تقنله وتجعله في أسوأ من حال المشركين والمحاربين لانك أن تدعهم من القتل وليس لك تركه منه فكيف ورثت منه مسلما وهو كافر (قال الشافعي) رحمه الله فقال أوفال بعض من حضره ممن يقول بقوله أوهما انما أخذنا بهذا أن عليا رضي الله عنه قتل مرتدا وأعطى ورثته من المسلمين ميراثه فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم أن الحفاظ لم يحفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين ونخاف أن يكون الذي زاد هذا غلط وقلت له أرايت أصل مذهب أهل العلم أليس إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يكن في أحدمه حجة قال بلى قلت فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف خالفته (قال الشافعي) رحمه الله فقال فعله أراد الكافر الذي لم يكن أسلم فقلت له أفترى في الحديث دلالة على ذلك قال قد يحتمل قلت فان جاز هذا لم يجز إلا بان يكون المرتد يرث ولده وزوجته لو ماتوا مسلمين وهو في رده ويكون حكمه حكم المسلمين في الميراث قال ما أقول بهذا قلت أجل ولا أن تحول الحديث عن ظاهره بغير دلالة فيه ولا في غيره عن الحديث عنه ولو جاز جاز أن يقال هذا في أهل الاوثان من المشركين خاصة فأما أهل الكتاب فيرثهم المسلمون كما ينكحون نساءهم قال فانما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه ولعل عليا قد علم قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أفعلت عليا رضي الله عنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فتقول قدرناه ولم تقل ذلك إلا بعلم قال ما علمت قلت فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه قال نعم وهو يشبه أن لا يكون ذهب عليه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ليس بثابت عن علي رضي الله عنه وقد كتمونا على أنه ثابت فلم يكن لك فيه حجة ويعد عليك بأكثر من حجتك فان كانت فيها حجة لزمك ما زعمت انه يلزمك وغيرك وان لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تتجش شيء تجوز الحجته به قال وما هو قلت روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه ورث مسلما من كافر أحسبه ذميا وروى عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر ولم يورث الكافر من المسلم لانه بلغه أن رجلا منعهم من الاسلام أن يحرموا مواريت ابائهم وأعجب مسروق بن الجعد وقاله غيره فقال نرثهم ولا يرثونا كما يحل لنا نسائهم ولا يحل لهم نسائنا وروى عن محمد بن علي يرث المسلم الكافر وعن سعيد ابن المسيب وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال لم يذهب عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم وفيه معه من سميناء وغيرهم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ما زعمت انه يحتمل من أن تكون

عن بونس عن الحسن عن عباد يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرحم ومحدثي الثقة أن الحسن كان يدخل بيته وبين عبادة حطان الرقائي فلا أدري أدخله عبد الوهاب بنهم ما فتره من كنياني حين حواته وهو في الاصل أو لا الاصل يوم كتب هذا الكتاب غائث عني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سرب الخمر ناجا دوه أخبرنا الثقة وهو يعني بن حسان عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا من أحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحسان أو قتل نفس بغير نفس أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنده

عن النبي ﷺ أن عبد الله بن عبد الرحمن بن العدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ببرضاة
يطرح فيها الكلاب والحيتان فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء * أخبرنا ابن عينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان
عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه * أخبرنا مالك بن
خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي هذا الحديث بقلال هجر
قال ابن جريج وقد رأيت قلال هجر والقله تسع قربتين أو قربتين وشيا * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح

حتى تطلع الشمس
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
لا يتعري أحدكم فيصلي
عند طلوع الشمس
ولا عند غروبها
* أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن
يسار عن عبد الله
الصنابحي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال إن الشمس تطلع
ومعها قرن الشيطان
فإذا ارتفعت فارقها
فإذا استوت قارنها فإذا
زالت فارقها فإذا دنت
للغروب قارنها فإذا
غربت فارقها ونهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في
تلك الساعات * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن ابن المسيب

الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحل لنا نسأوهم قال لا يجوز إذا
جاء الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤخذ بحملته ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروي الحديث
عنه وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له لقلما رأيتك ترى أن لك
الحجة في شيء إلا لزمك مثله أو أكثر منه ثم زعمت أنه ليس بحجة ثم لا يمنع ذلك من العود مثله فإن كان هذا
غبا فلو أمسكت عن أن تحتاج وإن كان هذا عدا أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ الحال فيما بينك وبين الله
عز وجل ولعله لا يسعد ذلك وقد أدخلت عالما كثيرا من أهل الغفلة والاستعجال بأن يكونوا مفتين في خلاف
كثير من الكتاب والسنة فقال منهم قائل فهل رويت في ميراث المرتد شيئا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت إذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكافر لا يرث المسلم وكان كافرا في السنة كفاية من أن
ماله مال كافر ولا وارث له فانما هو فيء وقد روي أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما
وزيد بن ثابت رضي الله عنهما يسألهم عن ميراث المرتد فقالا لبيت المال (قال الشافعي) يعينان أنه فيء
(قال الشافعي) رحمه الله فقال فكيف نجسته قلت المال ثلاثة أصناف صدقة وغنمة وقوتل عليها وليس بواحد
من هذين وفي قسمته في سورة الخشب أن كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة والأربعة الأخرى للجماعة
أهل النية قال فقال بعضهم فإن من أصحابكم من زعم أن ابن خطل ارتد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع
أنه غنم ماله فقلت له أنتم تنسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصفة وتنسبون أصحابنا إلى الغفلة وأنهم
لا يسلكون طريق المناظرة فكيف صرت إلى الحجة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تصف قال أفعلت أن
النبي صلى الله عليه وسلم غنم مال ابن خطل قلت ولا علمته ورث ورثته المسلمين ولا علمته مالا أفرايت أن جاز
لك أن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغنمه لأنه لم يرو عنه أنه غنمه أم يجوز لأحد أن يتوهم أن النبي صلى الله عليه
وسلم غنمه قال نعم ولا يجوز واحد منهما ثم يجوز لك الثالث أن يقول لم يكن له مال ثم لو أجزت التوهم جاز أن يقال كان
له مال فغنم بعضه قال لا يجوز هذا قال فقد زعم بعض أصحابك أن رجلا ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحق
بدار الحرب فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده لئلا نعرف هذا ثابعا عن عمر ولا عن عثمان ولو كان خلاف
قولك وبما قلنا أشبه قال فكيف قلت أنت زعم أنه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنهم لم
يقسماه وتقول لم يتعرض له وقد يكون بيدي من وثقه أو يكون ضمنه من هو في يده ولم يبلغه موته فبأخذ
فيا (قال الشافعي) فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم ينسخ النكاح إلا بمضي العدة
قلت فله أنه في معنى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم
أحدهما فحرم على الآخر قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم منتهى بينونة المرأة من الزوج أن تمضي عدتها قبل

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعدما طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة

فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري * أخبرنا سفيان عن عمرو يعني ابن دينار عن نافع بن جبير عن
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فعرض فقال ألا رجل صالح يكلؤنا الليلة لا نرقد عن
الصلاة فقال لال أنا يا رسول الله قال فاستدبل بال إلى راحلته واستقبل الفجر فلم يفرعوا إلا بجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذت نفسي الذي أخذت نفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر
ثم اقتادوا شيئا ثم صلى الفجر * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي مشككم من أهر الناس شيئا فلا يمنع أحدنا طواف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه وزاد عطاء يا بني عبد المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فبينما هو على المنبر إذ قال يا كثير بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحرب بن نوفل معنا فقال اذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال فجاءها فسألها فقالت له عائشة لا علم لي ولكن اذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت (١٦٥) دخل على رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى عندي ركعتين لم أكن أراه يصلهما فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلها فقال اني كنت أصلي الركعتين بعد الظهر وأنه قدم علي وقد بنى تيم أو صدقة فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان * أخبرنا سفيان عن ابن قيس عن محمد بن إبراهيم التيمي عن جده قيس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان يا قيس فقلت اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى ابن حاطب حدثه قال

ان يسلم الآخر منهما اسلا مابدا لالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متساكين ثم أحدث أحدهما ما حرمه على الآخر فان رجع قبل مضي عدة الزوجة كانا على أصل النكاح كما كان الحريان قال فهل خالف هذا من أصحابك أحد فقلت أما أحد يكون قوله حجة فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فامسألتك عن قول من لا تعتد بقوله وافقل أو خالفك

(اصطدام السفينتين والفارسين) (١)

(أخبرنا) الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون صامدا فما تاعا وفرسا هما فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر مات من جناية نفسه وجناية غيره فترفع عنه جناية نفسه ويؤخذ له بجناية غيره وهكذا فرسا هما إلا أن نصف قيمة فرس كل واحد منهما في مال صادمه دون عاقلته وهكذا لو أن عشرة يرمون بالمنجنيق أو عرادة فوقع الحجر عليهم معاقلة كل واحد اثنى عواقل التسعة تسعة اعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعله فلا يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال وهكذا لو كان اثنان فرميا بمنجنيق فرجع الحجر عليهما فمات أحدهما ضمنت عاقلة الباقي منهما نصف دية الميت كالمسئلة فيه قبلها قال ولو ماتا معا ضمنت عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وهكذا الباب كله وقياسه قال وإذا اشتراك في الجناية من عليه عقل ومن لا عقل عليه ضمن من عليه العقل وطرح حصه من لا عقل عليه كما وصفنا في الانسان يجنى على نفسه هو وغيره فترفع حصته ويقضى على غيره ومثل الانسان والسبع يجنيان على الانسان فيموت والجناية خطأ من الجاني فنصف عقل المجنى عليه على عاقلة الجاني وحصه السبع منها هدر (قال الشافعي) فان كانت سفينتان اصطدمتا فانكسرتا فكان لا يمكن كل واحد من أهل السفينتين المصطدمتين صرفها عن صدم الأخرى بوجه من الوجوه ولا حال من الأحوال لا باضرار بها ولا بركابنها أو بلا ضرار بها ولا بركابنها فالقول فيها كالقول في الفارسين يصطدمان فان كان لا يمكنهم ذلك بحال من الأحوال أبدا فاصنعاهدر قال وإذا كان في السفينة أجراء يعملون فيها غرق بسببه فان كان رب السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولا شيء فيها إلا رب السفينة فلا شيء على الذين مدوها ولا على رب السفينة فان كان فيها شيء غيره فان كان ما أمرهم به عند أهل العلم بالبحر من صلاح السفينة ونجاتهم لم يضمن ولم يضمنوا وان كان من غير صلاحها ضمن في قول من يضمن

(١) قد انفرد بعض النسخ هنا بزيادة تراجم تقدم بعضها ولكن المترجم له غير السابق فيكون التكرار لنفس الترجمة لا للمترجم له فأثبتناها كما ترى

توفي حاطب فأعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة فويصة قد صلت وصامت وهي أجمية لم تفقه ولم ترعه إلا بجملها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر أنت الرجل لا يأتي بخير فأقرعه ذلك فأرسل اليها عمر فقال أحبت فقالت نعم من مر عوش بدرهمين فإذا هي تستهل بذلك لا تسكته قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال علي وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحد فقال أشروا علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أشروا علي أنت فقال أراها تستهل به كأنها لا تعلم وليس الحد الأعلى من علمه فقال صدقت والذي نفسي بيدهما الحد الأعلى من علمه فخلدها عمر مائة وعشرين عاما * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لست بآكله ولا محرمة * أخبرنا سفيان

عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة (١٦٦) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقول لا إله الا الله حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لا يبي بكر فمن منع الصدقة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أزال أقول لا إله الا الله حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعني منعهم الصدقة أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سامين بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا بقيت عدوهم إلى دارهم فادعهم إلى ثلاث خصال شئت علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوه فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم فعلوا أن لهم ما لهم من أمرهم وبأنهم مسلمون وأدعهم إلى أن يحجروا دارهم فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقتلهم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع جحالة يقول لم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من الجوس هجرة أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد

أقائل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لا يبي بكر فمن منع الصدقة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أزال أقول لا إله الا الله حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعني منعهم الصدقة أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سامين بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا بقيت عدوهم إلى دارهم فادعهم إلى ثلاث خصال شئت علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوه فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم فعلوا أن لهم ما لهم من أمرهم وبأنهم مسلمون وأدعهم إلى أن يحجروا دارهم فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقتلهم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع جحالة يقول لم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من الجوس هجرة أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد

المسئلة الحجام والخاتن والبيطار

(أخبرنا ربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يحنث غلامه أو يبيطر دابته فتلقوا من فعله فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للفعل به عند أهل العلم بتلك الصناعة فلا ضمان عليه وإن كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح وكان عالماً به فهو ضامن وله أجر ما عمل في الجالين في السلامة والعطب قال أبو محمد وفيه قول آخر إذا فعل ما لا يفعل فيه مثله فليس له من الأجر شيء لأنه متعدد والعمل الذي عمله لم يؤمر به فهو ضامن ولا أجر له وهذا أصح القولين وهو معنى قول الشافعي قال الشافعي ولا أعلم أحداً من ضمن الصناع يضمن هؤلاء وإن في تركهم تضمين هؤلاء لما وجوبه من لا يضمن الصناع الحجة عليهم لأنهم إذا ألغوا الضمان عن لم يبعد من هؤلاء تركهم الغاؤه عن لم يبعد من الصناع وما علمت أني سألت أحداً منهم ففرق بينهما كثيراً من أن قال هذا أذن للصانع قلنا وكذلك ذلك أذن للصانع وما وجدت بينهما فرقا إلا فرقا خطرياً لا فقد يفرق الناس بما هو أبعد منه وأعمض وما هو بالفرق البين وذلك أن ما كان فيه روح قد يموت بقدر الله عز وجل لا من شيء عرفه الآدميون فلما عالج هؤلاء فيه شيئاً لم يكن الظاهر أنه مات من علاجهم لأنه يمكن أن يموت من غيره فلم يضمن من قبل أنه مأذون له فيما فعل وغير ذوى الأرواح مما صنع إنما جعل اتلافه بشئ يحسنه فيه الآدميون أو يحدث يرى ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال فأنت لو كان هؤلاء متعددين جعلتهم ما توأمت هذا الفعل وإن كان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصناع كلهم (قال) وإذا استأجر الرجل الرجل أن يخبره خبراً معلوماً في تنور أو فرن فاحترق الخبز شئ أهل العلم به فإن كان خبره في حال لا يخبر في مثلها باستيقاد التنور أو شدة حرته أو تركه تر كالا يترك مثله فهذا كله تعدد يضمن فيه بكل حال عند من يضمن الأجير ومن لم يضمنه وإن قالوا الحال التي خبر فيها والتي ترك فيها والعمل الذي عمل فيه صلاح لا فساد لم يضمن عند من لا يضمن الأجير ومن عند من يضمن الأجير (قال) وإذا استودع الرجل الرجل أمانة قوارير فأخذ المستودع في يده ليحرقه في منزله فأصابه شيء من غير فعله فانكسر لم يضمن وإن أصابه بفعله فخطأ أو عامداً قبل أن يصير إلى البيت أو بعد ما صار إليه فهو له ضامن

(مسئلة)

المسئلة الحجام والخاتن والبيطار

قادعهم إلى ثلاث خصال شئت علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوه فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم فعلوا أن لهم ما لهم من أمرهم وبأنهم مسلمون وأدعهم إلى أن يحجروا دارهم فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقتلهم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع جحالة يقول لم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من الجوس هجرة أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد

ابن المرزبان عن نصر بن عاصم قال قال قسروته بن نوفل الاشجعي على ما توخنا الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستورد فأخذ بلبسه فقال يا عدو الله طعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به الى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتد الجلسا في ظل القصر فقال على رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلونه وكتاب يدرسون به وان ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صاحوا واقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديننا خير من دين آدم قد كان آدم يتكلم بنبيه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقتلوا الذين خالفوه ثم حتى قتلوه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم (١٦٧) وهم أهل كتاب وقد أخذ

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية * أخبرنا مالك عن الزهري عن عيسى بن عبد الله عن ابن عباس قال أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد راقت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فررت بين يدي الصف ونزلت فأرسلت جاري يرتع ودخلت الصف فلم يشكر ذلك على أحد * أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا أماء الله مساجد الله عز وجل وإذا خرجن فليخرجن تفلات * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(مسئلة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتوت)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اكرى الرجل من الرجل الدابة فضربها أو كبها بلجام أو ركضها فانت سئل أهل العلم بالركوب فان كان فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكبح والضرب مثل ما يفعل بمنها عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقه ولا شيء عليه وان كان فعل ذلك عند الحاجة اليه عوض يكون بمنها تلقا أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد والمستعير هكذا ان كان صاحبه لا يريد أن ينمته فان أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضامن تعدى أو لم يتعد فأما الرأض (١) فان من شأن الرأض الذي يعرف به اصلاحهم الدواب الضرب على جلها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم فاذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرياضة اصلاحا وتاديبا للدابة بلا عتات بين لم يضمن ان عيب وان فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى في ركوبها اذا تعدى ضمن واذا لم يتعد لم يضمن «قال الربيع» قوله الذي ناخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى اذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لاصلاح للماشية الابه ومما يفعله أهل الماشية بمواشي أنفسهم على استصلاحها وما اذارا أو امن يفعله بمواشيهم عن يلى رعيها كان عندهم صلاحا لا تلقا ولا خرقه يفعل الراعى لم يضمن وان تلف وان فعل ما يكون عندهم خرقه فتلف منه شيء ضمنه عندهم لا يضمن الاجير ومن ضمن الاجير ضمنه في كل حال

(جناية معلم الكتاب)

* أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ومعلم الكتاب والادمين كلهم مخالف لراعى البهائم وصناع الاعمال فاذا ضرب أحد من هؤلاء في استصلاح المصروب أو غير استصلاحه فتلف المصروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه ولا يرفع عن أحد أصاب الادمين العقل والقود في دار الاسلام الا امام يقيم الحد فان هذا امر لازم ولا يحل له تعطيله ولو عزز فتلف على يديه كانت فيه الدية والكفارة وان كان يرى أن التعزير جائز له وذلك أن التعزير أدب لأحد من حدود الله تعالى وقد كان يجوز تركه ولا يأتى من تركه فيه ألا ترى أن أمورا مد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها منها العلول في سبيل الله وغير ذلك (١) قوله فان من شأن الرأض الخ في العبارة قلاقة نشأت من تحريف التسخاغالبا والمقصود منها أن الرأض من شأنهم ضرب الدابة لجلها على السير أكثر مما تفعل الركاب غيرهم الخ فتأمل

قال لا تمنعوا أماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله انى اكتب في غزوة كذا وكذا وان امرأتى انطلقت حاجة فقال انطلقى فاجيبى بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول ان كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم بالجمعة فليتناسل * أخبرنا مالك

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلغوا البيع * أخبرنا سفيان أو مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثنا عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتى نكحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نكحت مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه « قال أبو العباس » وكان هذا عند أصحابنا كلهم مالك فلذلك جعلته بالشك * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد من ولده * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة فقالت أتى كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني (١٦٩) فقالت لها عائشة إن أحب أهلك أن

أعدها لهم عددها ويكون ولاؤه لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها بفخاعت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت أتى عرضت عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها واشترطن لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق - أخبرنا مالك

و بين الامين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه أما ما سئل على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون ما لا من ماله فيكون إن شاء ينفعه ويرد مثله وأما مستعير سلف على الاتفاع بما أعير فيضمن لانه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا معانقص على المسلف والمعير أو غير زيادة له والصانع والاجير من كان ليس في هذا المعنى فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده وليس بهذا سنة علمها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي فيه شيء عن عمر وعلى رضي الله عنهما ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهما لزم من يثبته أن يضمن الاجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل وحده والاجير المشترك والاجير على الحفظ والرعية وحمل المتاع والاجير على الشيء يصنعه لأن عمر رضي الله عنه إن كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجرا على ما ضمنوا فكل من أخذ أجرا فهو في معناهم وإن كان على بن أبي طالب كرم الله وجهه ضمن القصار والصايف فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال للرعي صناعته الرعية وللحمل صناعته الحمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أقول من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الأجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن استعمله الشيء على ظهره واستعمله لشيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر لماله أو وكيل له يحفظه فتلف ماله بأي وجه ما تلف به إذا لم يحسن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا الاجير وكذلك إن جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضامنا له من أي وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فعمل فيه عملا فتلف بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهم ما بينة أو لا بينة بينهما فإذا كانت البينة شئ عدلان من أهل تلك الصناعة فإن قالوا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدى ما كان قل أو كثروا إذا لم يكن بينة كان القول قول الصانع مع يمينه ثم لا ضمان عليه وإذا سمعتي أقول القول قول أحد فليست أقوله إلا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه جنى جان على ما في يديه فأنلفه قرب المال بالخيار في تضمين الصانع لانه كان عليه أن يؤديه اليه على السلامة فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو تضمين الجاني فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني وكان الجاني في هذا الموضع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع وليس

(٢٢ - الام سادس) باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق - أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن عليقة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سخط بكبشين أملاحين * أخبرنا سفيان أو عبد الرحمن بن جابر عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العسر فأراد أحدكم أن ينهض فليحس من شعره ولا من بشره شيئا * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشر بن محرز عن سالم بن سبلان مولى النصر بن قال خرجنا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكانت تنخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن أسبغ

الوضوء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للاعقاب من النار يوم القيامة * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للاعقاب من النار * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالصبح فان ذلك أعظم لأجوركم أو قال للأجر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفهن أحد من الغلس * أخبرنا سفيان (١٧٠) عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين * أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حدثني وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وائل ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فلقيت

للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلاء المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال ولي الوزن والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في ما تدخله آفة فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجاهل ما خانك ولا تعدي بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا للمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان ان كانت الزيادة قد تكون لامر حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراء لك فيها وان ادعيتها أو فيتها لرب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بان تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وان كانت زيادة لا يزيد مثلها أو فيتها لرب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها لرب المال فان كانت لك فخذها وان لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاه لرب المال وصدقه كانت الزيادة له وعليه كراء مثلها وان كنت أنت السكّال للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك قلنا لرب الطعام هو مقربان هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراء وعليك اليمن ما وضيت أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قحط ببلدك الذي حمله منه لانه متعده إلا أن ترضى بأن تأخذه في موضعك فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعدوان وان قلت رضيت بأن يحمل لي مكيلة بكرام معلوم وما زاد فحسابه فالكراء في المكيلة جائز وفي الزيادة فأسد والطعام لك وله كراء مثله في كله فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى فن رأي تضمين الجاهل ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئا ومن لم يرتضيه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان والله أعلم

(باب خطأ الطبيب والامام يؤثرب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قلت للشافعي رضي الله عنه فأتقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوتى على يديه فموت والامام يضرب الرجل في الأدب فموت أو في حد فموت أو الخائن يوتى على يديه فموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شيئا من جسده فموت أحد من هؤلاء في شيء من ذلك أو المعلم يؤدب الصبي والرجل يؤدب يتيمه فموت وما أشبه ذلك قال الشافعي أصل هذه الأشياء من وجهين يكون عليه في أحدهما العقل ولا يكون عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحمل للامام إلا أخذه ممن عاقبه به فان تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه مأجور فيه وذلك مثل أن يرزى وهو بكر فيجلده

يزيد فسمعه يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدثه ثم سمعته بعد يحدثه هكذا ويزيد فيه ثم لا يعود قال الشافعي رضي الله عنه وذهب سفيان إلى أن يغاطير يزيد في هذا الحديث ويقول كأنه لقن هذا الحرف الآخر فتسكنه ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفظ كذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن هلال بن يساف قال أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وابصة بن معبد فقال أخبرني هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يعمل خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم قال قوه وأفلا صلى لكم قال أنس فقمت إلى حصين

لثاقد اسود من طول ما لبس فنضحت به ماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليهم وراءه والهجوز من وراءنا فصرخا لصلى لنا ركعتين ثم انصرف . أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع عه أنس بن مالك يقول صليت أنا وريثي لنا في بيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا * أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصرخا لصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأعمالا أنفسهم ثم انصرفوا فاصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأعمالا أنفسهم ثم سلم بهم * قال الأصم * وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كز عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن (١٧١) جبير عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم

أو يسرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يخرج جرحا فيقتص منه أو يخذل أو يخذل أحد القذف فكل ما كان في هذا المعنى من حد أنزله الله تعالى في كتابه أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإن مات فيه فالحق قتله فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه قال (١) والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يأمر الرجل به الداء الطيب أن يبط جرحه أو ألا كلة أن يقطع عضو يخاف مشها إليه أو يفجر له عرقا أو الحمام أن يحجمه أو الكاوي أن يكو به أو يأمر أبو الصبي أو سيد المملوك الجأ أن يختنه فيموت من شئ من هذا ولم يتعد الأمر ما أمر به فلا عقل ولا مأخوذة إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى وذلك أن الطبيب والحمام إنما فعلاهما لصلاح يأمر المفعول به أو والد الصبي أو سيد المملوك الذي يجوز عليهما أمر في كل نظر لهما كما يجوز عليهما أمر أنفسهما لو كانا بالغين فأما ما عاقب به السلطان في غير حد وجب لله وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان فأما الذي اختار والذي سمعت من أروى من علمائنا أن العقل على عاقلة السلطان وقد قال غيرنا من المشرقيين العقل على بيت المال لأن السلطان إنما يؤدب جماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم وهكذا الرجل يؤدب امرأته فتؤتى على يديه فتتلف العقل على عاقلته وهكذا كل أمر لا يلزم السلطان أن يقوم به لله تعالى من حد أو قتل ولم يجبه المرء من نفسه على معنى المنفعة له فناله منه سلطان أو غيره فلا يبطل العقل به فان قال قائل لم زعمت أن السلطان أن يؤدب وأن يحد ثم أبطلت ما تلف بالحد والزمته ما تلف بالادب قلنا فان الحد فرض على السلطان أن يقوم به وإن تركه كان عاصيا لله بتركه والادب أمر لم يجبه له إلا بالأي وحلال له تركه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظهر على قوم أنهم قد غلوا في سبيل الله فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحد ما تركهم كما قال صلى الله عليه وسلم وقطع امرأته لها شرف فكلم فيها فقال لو سرفت فلانة لامرأة شريفة لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والذي يعرف أن الخطأ أن يرمي الشئ فيصيب غيره وقد يحتمل معنى غيره (قال الشافعي) ولم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن الرجل أن يرمي الصيد وأن يرمي الغرض وأنه لورمى واحدا منهم ما ولا يرى انسانا ولا شاة لانسان فأصاب الرمية انسانا أو شاة لانسان ضمن دية المصاب اذا مات وعن الشاة اذا ماتت فوجدت حكمهم له بإباحة الرمية اذا تعقب فعناه معنى أن يرمي على أن لا يتلف مسلما ولا حق مسلم ووجدته يحل له أن يترك الرمي كما وجدته يحل للإمام أن يترك العقوبة وكان الشئ الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية رميها الرجل مباحة له وله تركها فتتلف شيا فضمنه الراي أشبه به منه بالحد الذي فرض الله عز وجل أن يأخذ به العقوبة أولى أن تكون مضمونة إن جاء فيها تلف من الرمية لانه لا يختلف أحد في أن الرمية مباحة وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة ويقول

أقوله الوجه الثاني الذي يسقط الخ ليس هذا قسما لما قبله كما هو ظاهر وأما تسميته فقوله فأما ما عاقب به الخ

مثل معناه لا يخالفه . * أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فركعتين ثم خطبهم فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ح أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس فصلى النبي صلى الله عليه وسلم فركعتين في كل ركعة ركعتين أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد

المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول يقول سمعت طاوسا يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صغره من ركعتين ثم أربع سجعات . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن أبي بن موسى عن عائشة أم المؤمنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله اني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم * أخبرنا مالك عن سبي

مولي أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه يريه يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلم عليها عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أباه يريه قال من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان ليصبح جنباً من جوع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا (١٧٣) على أم سلمة رضي الله عنها فسألناها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان

فقال له عبد الرحمن ما قلنا فاخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي بالباب فلتأتين أباه يريه فلتخبره بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى آتينا أباه يريه فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر * أخبرنا سفيان ثنا سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه * أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شدد ابن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى

بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا أو يقول بعضهم لا يراذقها على كذا وفي مثل معنى الراعي الرجل يؤدب امرأته لأنه كان له أن يدعها وكان الترك خيراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الاذن بضربهم لن يضرب خياركم وكان الضارب إذا كان الترك خيراً له أولى أن يضمن أن كان تلف على المضروب لأنه عامد للضرب الذي به التلف في الحكم من الراعي الذي لم يمد قط أن يصيب المرمى (قال الشافعي) فان قال قائل فهل من شيء يبيح سوى هذا فهذا مكتفى به وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما من أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً لأن الحق قتله إلا المحدود في الجرف فانه شيء أحد ثناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فديته لا أدري قال في بيت المال أو على الذي حده شك الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأة في شيء بلغه عنها فذعرها ففرغت فأسقطت فاستشار عمر في سقطها فقال له علي رضي الله عنهما كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الدية فأمر عمر علياً رضي الله عنهما أن يضربها على قومه وقد كان لعمراً أن يبعث وللا مام أن يحسد في الجرح عند العامة فلما كان في البعثة تلف على المبعوث إليها أو على ذي بطنها فقال علي وقال عمران عليه مع ذلك الدية كان الذي نراه هم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرحي على أن لا يتلف أحد برمتي فذهبوا والله أعلم إلى أنه وإن كانت له الرسالة فعليه أن لا يتلف بها أحداً فان تلف ضمن وكان المأثم مرفوعاً

(المجلد الأول)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال حكى محمد بن الحسن قال قال أهل المدينة إذا صال الجمل على الرجل فأقام بينة بصياله عليه وأنه ضربه عند صياله فقتله أو عقره فلا ضمان عليه وإن لم يكن بينة الاقوله ضمن وقال أبو حنيفة يضمن في الحالين لأنه لا جناية له بيمينته تحمل دمه ولا جرحها وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جعلته وحكيت ما حضرني فيه وكله قاله لي أو أحدهما وقتله لهما فقال ما تقول فيما اختلف فيه قلت أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوه قال فما يجتلك فيه قلت إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمنا ومن علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أراد في موضع الذي لا يمنع منه باب أغلقه ولا قوة لي بمنعه ولا مهرب أمتنع به منه وكانت منعتي منه التي أدفع عني أرادته لي أنما يضربه بسلاح فحضرني سيف أو غيره كان لي ضربه بالسيف لا منع حرمتي التي حرم الله تعالى عليها انتهاكها فإن أتى الضرب على نفسه فلا عقل على ولا قود ولا كفارة لا في فعلت فله ما يحال فلما كان هذا في المسلم هكذا كان البعير أقل حرمة وأصغر قدراً وأولى أن يجوز هذا فيه قال إن البعير لا يقتل إن قتل والمسلم إن قتل قات ما خالف في هذا فإن

وجلا يحتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زعمت زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم محرماً صائماً * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو حلال قال عمرو فقلت لابن شهاب أتجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس * أخبرنا في ابن عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا ينكح ولا يخطب * أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبي عبد الله عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع مولا له ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة * أخبرنا سعيد بن مسلة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال وهل فلان ما تكبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال * أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أمية بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الربا في النسيئة * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تيممة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب (١٧٣) والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والملح بالملح بالتمر يدا بيد

كف شتم ونقص أحدهما المراء والملح وزاد أحدهما من زاد او زاد فقد أرى * أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا غائبا منها بآخرا * أخبرنا مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الدينار بالدينار ولا الدرهم بالدرهم

زعمت أنهما مجتمعان فيه وإنما جعت بينهما حيث اجتمعا وفرقت بينهما حيث افترقا وإنما قلت المسلم في الحال التي وصفت أراد فيها الجناية فقال ما قتله الابجناية ولولا الجناية ما حل لك دمه قلت فهل تكون الارادة جناية قال نعم قلت فما تقول فيما لو أرادني خال بني وبينه نهرا وخندق أو انكسرت رجله أو يده أو حبسه جابس وهو يريدني الا أنه لم يقتلني حيث هو بيد ولا بسلاح كان يحل لي قتله قال لا قلت ولو كان بحيث ينالني فظفرت بسلاحه حتى صار غير قادر على أن يحل لي قتله قال لا قلت ولو جرحته جرحا منعه من قتلي وهو يريدني أن كان يحل لي قتله قال لا قلت ولو أرادني ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحل لي قتله قال لا قلت وأسمعتك من يدا الى حالات تزعم أن دمه فيها كلها محرم فلو كنت إنما أبحث دمه بالارادة فقط انبغى أن تبيح دمه في هذه الحالات كلها قال فبأي شيء أبحث دمه قلت بمنع الله تعالى ما حرم الله تعالى أن يتهلك مني فلما لم أجدها مانعا لدمي الاضربه ضربته فاذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على قتلي فدمه محرم لانه لم يفعل فعلا يحل دمه إنما فعل فعلا يحل منعه لادمه فان كان في منعه حقه فهو أحله بنفسه وان لم يكن فيه حقه لم يحل لي قتله بعد أمان من أن يقتلني وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه فلو صار الى حال أمتنع فيها منه بغير ضربه لم يحل لي ضربه وكذلك الجمل اذ لم أقدر على دفعه الا بما دفعت به المسلم من الضرب ضربته وان أنت الضربة على نفسه وان صار الى الحال التي آمنه فيها على نفسه لم يحل لي ضربه ولو ضربته فقتلته غرمت عنه فلم أبحها بجناية إنما الجناية الفعل لا الارادة ولكن أبحثها لمنع حرمتي وكذلك المجنون وكذلك الصبي والله أعلم

(الاستحقاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعترف الرجل دابة في يدي رجل والمعرفة في يديه ينكر أو لا ينكر ولا يعترف كاف المعترف البينة فان جاء بالبينة أنها دابته لا يعلمون أنه باع ولا وهب أو قال لم يبع ولم يهب فليس ذلك مما ترد به شهادتهم وإنما ذلك على العلم أحلف صاحب الدابة بالله أن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه ثم دفعت اليه راذا أسلف الرجل عبدا في طعام أو ثوبا أو عرضا أو دنائرا أو دراهم أو ما كان فاستحق ما أسلف من ذلك بطل البيع لان الثمن العين الذي أسلفه ولا تختلف في ذلك الدنانير والدرهم باعها وهو لا يملكها وهذا في بيع العيان فن باع عينا أو اشتري بعين وشراؤه بالعين بيع للعين فاستحققت تلك العين انتقص البيع واذا باع صفة من الصفات مضمونة فقبضها المشتري فاستحققت لم ينتقص البيع وذلك أن البيع لم يقع على تلك العين وإنما وقع على شيء مضمون بصفة في ذمة البائع كالدين عليه ولا يبرأ منه هو الا بان يسلم لصاحبه فكلما استحق شيء بصفة رجع عليه حتى يستوفي تلك الصفة واذا صرف دنائرا بأعيانها بدرهم بأعيانها

بالدرهمين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي قال فان سفيان أخبره عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسقبة * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت لعذب ببكاء الحي فقالت عائشة أما انه لم يكذب

ولكنه أخطأ أو نسي أعمام رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد موته حتى علم أهل بيتنا أن هذا هو الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت أخته لعبدان بن عثمان بمكة فحسبنا أنشهدها وحضرها ابن
عباس وابن عمر فقال اتى الجالس بينهما فجلس الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الميت ليُعذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك ثم حدث ابن عباس
قال صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى اذا كنا بالبيداء اذا ركب تحت ظل شجرة قال اذهب فانظر من هؤلاء الركب فذهبت فاذا
صهيب قال ادعه فرجعت الى (١٧٤) صهيب فقلت او شغل فالحق يا امير المؤمنين فلما أصيب عمر سمعت صهيبا يبكي وهو يقول

والأخياء وأصحابه فقال عمر يا صهيب أتبكي على وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الميت لي عذب بكاء أهله عليه قال فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت يرحم الله عمر لا والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمن بكاء أهله عليه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يزيد الكافر عذابا بكاء أهله عليه فقالت عائشة حسبكم القرآن لا تزور وزارة وزر أخرى وقال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك والله أفحش وأبكى قال ابن أبي مليكة فوالله ما قال ابن عمر من شيء أخبرنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا قال فقد منا الشام فوجدنا (الاشربة)
مراحيض قد بنيت قبل القبلة فمتحرف ونستغفر الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع
ابن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول ان ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال
عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلات بيت المقدس لحاجته * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في الثوب
الواحد ليس على عاتقيه منه شيء * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في فرط بعضه على ويعضه عليه وأما ناض * أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت لا سلم عليه فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فسلمت حتى إذا قضى صلاته أتيت فقال إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة * أخبرنا مالك عن أبي سفيان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال ذو البدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو البدين فقال الناس نعم فقام رسول الله (١٧٥) صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين

آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أحمد قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو البدين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو البدين فقالوا نعم فأنتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سلم النبي صلى الله عليه وسلم في

(الاشربة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبيراء فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك عن زيد بن أسلم هي السكركة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم ينس منها حرمة ما في الآخرة أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال كنت أسقى أبا طلحة الانصاري وأبي بن كعب وأبا عبيدة بن الجراح شرابا من فضيخ وعمر فساءهم أت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فأكسرها فقال أنس فقمتم إلى مهران لنا فضر بتهاب أسفله حتى تكسرت أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب بن مالك عن أمه وقد كانت صلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين وقال انتبذوا كل واحد منهما على حدته أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرا الأخضر والابيض والاجر أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحمول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجلسون فاذن لهم في الجرا غير المرفق أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنبذوا في الدباء والمرفق قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنقير أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمرفق أن ينتبذ فيه أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا عبيم الجيشاني سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل مسكر حرام أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينبذ في سقاء فان لم يكن فتور من حجارة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه فأنصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن تنتبذ في الدباء والمرفق أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينتبذ في الدباء والمرفق أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ التمر والبسر جميعا

ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الجرة فقام الخرياق رجل بسبط البدين فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة فخرج مغضبا يحجر رداءه فسأل فأخبر فصلى تلك الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل بريمعونة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال سمع الله أن جدهم بنالك الحمد اللهم افعل فذ كرداء طويلا ثم كبر فسجد * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

عنه الله ورجع قال عن أبيه ورجع الم يقوله قال قال عمر ان ذنوبكم الجرة وذنوبكم وحلقكم فقلتم كل شيء حرم عليكم الا النساء
 لطيب قال سالم وقالت عائشة انا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم وحلله بعد أن رعى الجرة وقبل أن يزور البنت
 ل سالم رضي الله عنه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن
 معب بن جثامة أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالأواء أو بوثان فرتده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ل رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال انالم يردده عليك الا أنا حرم . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج وأخبرني مالك
 ن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه (١٧٦)

ه كان مع النبي صلى
 له عليه وسلم حتى اذا
 ان بعض طريق مكة
 خلف مع أصحاب له
 عزمين وهو غير محرم
 رأى حمارا وحشيا
 واستوى على فرسه فسأل
 أصحابه أن يناولوه
 سوطه فأولوا فسألهم
 رجه فأولوا فأخذ رجه
 فشد على الحمار فقتله
 فأكل منه بعض أصحاب
 النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبى بعضهم فلما
 أدركوا النبي صلى الله
 عليه وسلم سألوه عن ذلك
 فقال انما هي طعمة
 أطعمكموها الله تعالى
 أخبرنا مالك عن زيد
 ابن أسلم عن عطاء بن
 يسار عن أبي قتادة
 في الحمار الوحشي مثل
 حديث أبي النضر الا
 أن في حديث زيد
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال هل معكم

والتمر والزهور جميعا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب
 فقال ابن عباس رضي الله عنهما أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية من نجر فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم أما علمت أن الله تعالى ذكره حرمها قال لا فاسأرا ناسا إلى جنبه فقال بم سار رته فقال أمرته أن يبيعها
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها ففتح فم المرادتين حتى ذهب ما فيهما
 أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا
 باع نجر فقال قاتل الله فلانا باع الحمار أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت
 عليهم الشحوم فمألوها وباعوها أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية الجرمي قال ألا اني لأول العرب سأل ابن
 عباس وهو مسند ظهره الى الكعبة فسألتهم عن الباذق فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق وما أسكر
 فهو حرام أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا من أهل العراق قالوا له انا ابتاع من ثمر الخيل والعنب
 فنعصره نجران فبيعها فقال عبد الله اني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس اني لا آمركم أن
 تبعوها ولا تتباعوها ولا تعصروها ولا تسقوها انما حرم من عمل الشيطان أخبرنا مالك عن نافع عن
 ابن عمر أنه قال كل مسكر نجر وكل مسكر حرام أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن
 معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبراه عن محمود بن لبيد الانصاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين
 قدم الشام شكوا اليه أهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشر بوا العسل
 فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الارض هل لك أن تجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر فقال
 نعم فطبخوه حتى ذهب منه اللتان وبقي اللث فأتوا به عمر فادخل فيه عمرا صبعه ثم رفع يده فقبه بها فتمطط
 فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أحلتها والله فقال عمر
 كلا والله اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئا أحلله لهم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
 السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ربح
 شراب فزعم أنه شرب الطلاء وانى سائل عما شرب فان كان يسكر حلدته بخلدته عمر الحسد تاما أخبرنا مسلم
 ابن خالد عن ابن جريج قال قلت لعطاء الجلسي ربح الشراب فقال عطاء ان الربح لتكون من الشراب
 الذي ليس به بأس فاذا اجتمعوا جميعا على شراب واحد مسكر أحدهم جلدوا جميعا الحسد تاما (قال الشافعي)
 وقول عطاء مثل قول عمر لا يحالفه لا يعرف الاسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر ثم يجلد
 الحسد على شربه وان لم يكره احببه ما على النهر أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج يصلي على جنازة فسمعه السائب يقول اني وجدت من عبيد الله وأصحابه

من لحمه من شيء أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمرو بن أي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم . أخبرنا من سمع سليمان
 ابن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا . أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو
 ابن أبي عمرو عن رجل من بني له عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا قال الشافعي رضي الله عنه وابن أبي يحيى أحفظ
 من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي يحيى . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب
 أحدكم على خطبة أخيه . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

وقد زاد بعض المحققين حتى يتركوا أو ياذن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها في عذتها من طلاق زوجها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يرضع عصاه عن عائقة انكحى أسامة قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأقدروا له وكان عبد الله يصوم قبل الهلال بيوم قيل لابراهيم بن سعد يتقدمه قال نعم (١٧٧) * أخبرنا سفيان عن عمرو بن

دينار عن محمد بن جبير
عن ابن عباس رضى
الله عنهما قال عجت
من يتقدم الشهر وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تصوموا
حتى تروه ولا تفطروا
حتى تروه * أخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن
محمد بن عمرو عن أبي
سليمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تقدموا الشهر
يوم ولا يومين إلا أن
يوافق ذلك صوما كان
يصومه أحدكم صوموا
لرؤيته وأفطروا للرؤية
فإن غم عليكم فعدوا
ثلاثين ، أخبرنا عمرو
بن أبي سلمة عن الأوزاعي
حدثني يحيى بن أبي
كثير حدثني أبو سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقدموا

[illegible]

(٣٣ - الأم - سادس) بين يدي رمضان بيوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما قليلا صمه . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب أو أبي سلمة عن أبي هريرة « الثلث من سفيان » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمعة وسعدا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة ذكره فقال سعد يا رسول الله أو صاني أخى اذا قدمت مكة أن انظر الى ابن أمة زمعة فاقبضه فانه ابني فقال عبد بن زمعة أخى وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى شيئا يبنا بعبته فقال هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش واحتج بي منه بأسودة ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني دهره كان يسكن
أرنا فذهبت معه إلى عمر فآله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائش فلقلان وأما النطفة فلقلان فقال عمر يعني ابن الخطاب
رضي الله عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرائش . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
ذكر حديث المتلاعنين فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصر وهما فان جاءت به أسحمت أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراما لا قد
سدد وان جاءت به أحر كانه وحره فلا أراما لا كذا يثقات به على النعت المكروه . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد
بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله أن النبي (١٧٨) صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به اميغرس سبطا فهو لز وجهها وان جاءت

به أدعج جعدا فهو
للذي يتهمه بخفاء تبه
أدعج . أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن أبي
ذئب عن محمد بن
خفاف عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى أن
الخبراج بالضممان
. أخبرنا مسلم بن خالد
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الخبراج
بالضممان أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا تصروا الأبل والغنم
فمن ابتاعها بعد ذلك
فهو بخير النظرين
بعد أن يحلبها ان رضيا
أمسكها وان سخطها
ردها وصاعا من تمر

الوليمة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة
العرس وكل دعوة كانت على أملاك أو نفاس أو ختان أو حادث سرور ودعى إليها رجل فاسم الوليمة يقع
عليها ولا أرخص لأحد في تركها ولو تركها لم ينل إلى أنه عاص في تركها كما بين في وليمة العرس فان قال
قائل وهل يفترقان وكلاهما يكلف عند حادث سرور ومن حق المسلم على المسلم أن يسره قبل قد يجتمعان
في هذا ويجمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فيدعو عليه فلا أحب أن يتخلف عنه
ويفترقان في أني لم أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة على عرس ولم أعلمه أولم على غيره وأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن عوف أن يولم ولو بشاة ولم أعلمه أمر بذلك أطنه قال أحد أغیره حتى
أولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفة لانه كان في سفر بسويق وتمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان
كان المدعو صائما اجاب الدعوة وبارك وانصرف ولم يحتم عليه أن يأكل وأحب إلى أن لو فعل وأفطر ان
كان صومه غير واجب الا أن يأذن قبل وبعد له رب الوليمة (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب
عن ابن سيرين أن أباه دعا نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه فيهم أبي بن كعب وأحسبه قال
فبارك وانصرف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة سمع عبد الله بن أبي يزيد يقول دعا
أبي عبد الله بن عمر فأتاه مجلس ووضع الطعام فدعاه الله بن عمر يده وقال خذ واسم الله وقبض عبد الله يده
وقال اني صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم عن ابن جريح «قال الشافعي» لا أدري عن
عطاء أو غيره قال جا رسول ابن صفوان إلى ابن عباس وهو يعالج زمزم يدعوه وأصحابه فامرهم فقاموا
واستغفاه وقال ان لم يعفني جثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قدر الرجل على اتيان الوليمة بحال
لم يكن له عذر في تركها اشتد الزحام أو قل لأعلم الزحام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد
صاحب الوليمة قصده بالدعوة فأما من قال له رسول صاحب الوليمة قد أمرني أن أؤذن من رأيت فكنت ممن
رأيت أن أؤذنك فليس عليه أن يأتي الوليمة لان صاحب الوليمة لم يقصد قصده وأحب إلى أن لا يأتي ومن
لم يدع ثم جاء فأكل لم يحل له ما أكل الا بان يحل له صاحب الوليمة واذا دعى الرجل إلى الوليمة وفيها المعصية من
المسكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والالم أحب له أن يجلس فان علم
قبل أن ذلك عندهم فلا أحب له أن يجيب ولا يدخل مع المعصية وان رأى صورافي الموضع الذي يدعى
فيه ذوات أرواح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه ان كانت تلك منصوبة لا توطأ فان كانت توطأ فلا بأس

أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله الا أنه قال أن
ردها وصاعا من تمر لا سمراء . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى
يستوفيه . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه
حتى يقبضه . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يستوفي وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن
عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين

والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسف في كليل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم * أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي * أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والجسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداهما في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن حرام بن سعد بن محينة

(١٧٩)

حرام بن سعد بن محينة أن محينة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الجمام فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتى قال أطمعه رفيقك وأعلفه ناضجك * أخبرنا مالك عن الزهري عن حرام بن سعد بن محينة عن أبيه أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في اجارة الجمام فنهاه عنه فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال أعلفه ناضجك ورقيقك * أخبرنا مالك عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال جهم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن حميد عن أنس رضي الله عنه أنه قيل له

أن يدخله وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر فلا بأس إنما المنهى عنه أن يصور ذوات الأرواح التي هي خلق الله وإن كانت المنازل مستورة فلا بأس أن يدخلها وليس في الستريء كرهه أكثر من السرف وأحب للرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى إلى ذراع لقبيلت ولودعيت إلى كراع لأجبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة وجماعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودعت امرأته سعد بن الربيع النبي صلى الله عليه وسلم ونصر من أصحابه فأناها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعت فأكلوا عندها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنى لأحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة

(صدقة الشافعي رضي الله عنه)

هذا كتاب كتبه محمد بن ادریس بن العباس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره وذلك في صفر سنة ثلاث ومائتين إن الله عز وجل رزقاً بالحسن بن محمد بن ادریس مالا فأخذ محمد بن ادریس من مال ابنه أبي الحسن بن محمد أربع مائة دينار جياذاً صاعداً ما قبل وضمنها محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس * وأشهد محمد بن ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس بثلاثة أعبد منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح ووصيف نوبى خباز يقال له بلال وعبد فراني قصار يدعى سالماً وبائة شقراء تدعى فلانة وقبضهم محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن من نفسه وصاروا من مال ابنه أبي الحسن وخرجوا من ملك محمد بن ادریس * وأشهد محمد بن ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس بجميع حليته وهو مسكبان ودملجان وخلخالان وقلادة كل ذلك من الذهب وبمثل هذا حل من الورق وقبضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه وصار كل ما تصدق به محمد بن ادریس على أبي الحسن بن محمد مالا من مال أبي الحسن بن محمد * وأشهد محمد بن ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق (١) بمسكنه الذي بهبط ثنية كدى من مكة قبالة دار منيرة على يسار الخارج من مكة في شعب محمد بن ادریس وهما المسكبان اللذان أحدهما المسكن الذي بفناء دار محمد بن ادریس العظمى أحدهما المسكن الذي بناه محمد بن ادریس إلى جنب المنزل الذي يعرف

(١) قوله بمسكنه الذي الخ لعله بمسكنه اللذين كما يرشد إلى ذلك بقیة الكلام تأمل

احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم جهم أبو طيبة فأعطاء صاعين وأمر موالیه أن يخففوا عنه من ضرر يته وقال إن أمثلاً ما تداو بتم به الحمامة والقسط البحري لصبيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالغمز * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس * وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للحمام اشكموه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى وأحسبه قال ولا أتبقنه أنه قال واليمين على المدعى عليه * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا لاحتجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن

ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فرددناها على ولم يرها شيئا فقال اذا ظهرت فليطلقوا وليستك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم اشاء أمسك وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح أنهم أرسلوا الى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم (ومن كتاب العتق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فمكانه ما لم يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد

(١٨١)

عتق منه ما عتق * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أئمة عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القسمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يغرم له هذا حصته * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريح أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحول يقول سمعت ابن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجلا ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأثني النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم قال الشافعي رضي الله عنه كان ذلك في مرض المعتق الذي

الحام على غير معان سمعت كثيرا من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكايتهم على أن ما حكوا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه ولا يمكن في مثله الغلط لأن فيما ذكرنا أنهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم فكان مما حكوا مجتمعه من على حكايته أن قالوا البعيرة الناقة تنتج بطونا فيشق ما لكها اذنها ويخلى سبلها ويحلب لبنها في البطحاء ولا يستخيرون الانتفاع بلبنها ثم زاد بعضهم على بعض فقال بعضهم تنتج خمسة بطون فتجبر وقال بعضهم وذلك اذا كانت تلك البطون كلها اناثا والسائبة العبد يعتقه الرجل عند الحادث مثل البر من المرض أو غير من وجوه الشكر أو أن يتدنى عتقه فيقول قد أعتقتك سائبة يعني سبتك فلا تعود الى ولا الى الانتفاع بولائك كما لا يعود الى الانتفاع بملكك وزاد بعضهم فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضا يكون من وجه آخر وهو البعير ينبح عليه صاحبه الحاجة أو يتدنى (٣) الحاجة أن يسبه فلا يكون عليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مذاهم في هذا كله فيما صنعوا أنه كالعتق قال والوصيلة الشاة تنتج الأبطن فاذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقتوها قبل وصلت أخاها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخ له معه وزاد بعضهم فقال قد يوصلونها في ثلاثة أبطن ويوصلونها في خمسة وفي سبعة قال والحام الفحل يضرب في ابل الرجل عشرين فيخلى ويقال قدحى هذا ظهروه فلا ينتفعون من ظهره بشئ وزاد بعضهم فقال يكون لهم من صلبه وما أنتج مما خرج من صلبه عشرين ابل فيقال قدحى هذا ظهروه قال وأهل العلم من العرب أعلم بهذا من لقيت من أهل التفسير وقد سمعت من أهل التفسير من يحكي معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت من حكايتهم نصوصا دلالة من أخبارهم أنهم كانوا يبعرون البعيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون الحام على وجوه جاعها أن يكونوا مؤذنين بما يصنعون من ذلك حقاع عليهم من نذر نذروه فوفوا به أو فعلوه بلانذرهم أو بحق وجب عليهم عندهم فأدوه وكان عندهم اذا فعلوه خارجا من أموالهم بما فعلوا فيه مثل خروج ما أخرجوا الى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون باندائه البركة في أموالهم وينالون به عندهم مكرمة مع التبرر بما صنعوا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان فعلهم يجمع أمور منها أمر واحد بر في الاخلاق وطاعة الله عز وجل في منفعة ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطا ليس من البر فأنفذ البر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول أنت حر سائبة فكما أخرجتك من ملكي وملكك نفسك فصار ملكك لا يرجع الى محال أبدا فلا يرجع الى ولا أول كما لا يرجع الى ملكك فكان العتق جائزا في كتاب الله عز وجل بدأ فيه ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عند عوام المسلمين وكان الشرط بان العتق سائبة لا يثبت ولاؤه لمعتقه شرطا مبطلا في كتاب الله تبارك

مات فيه * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الانصار أوصى عند موته فأعتق ستة ممالك وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة ممالك له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا شديدا ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجماعة جرحها جبار * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام ابن سعد بن محبصة أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائطا القوم فأفسدت فيه ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها * أخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الاوزاعي عن الزهري عن حرام

ابن محبته عن البراء بن عازب أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط ورجل من الأصاوة فأنشدت فيه ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل * أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يخرج من أذن في الناس بالبحر فتدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لا نعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقد منامة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى (١٨٢) ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعتها عمرة . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس

وابراهيم بن ميسرة أنهم سمعوا طاوسا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسعى حجا ولا عمرة ينتظر القضاء قال فترى عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولكي لبدت رأسي وسقت هدي وليس لي محل إلا محل هدي فقام إليه سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أقصر لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم اعمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال فدخل على من بين

وتعالى بقوله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام والله تعالى أعلم لا نأينا ان قول الله جل وعلا ولا سائبة لا يحتمل الا معنيين أحدهما أن العبد إذا اعتق سائبة لم يكن ترا كالم تكن البحيرة والوصيلة والحام على ما جعل مالكها من تجرورها وتوصيلها وحاجية ظهورها فلما أبطل الله جل ذكره شرط مالكها فيها كانت على أصل ملك مالكها قبل أن يقول مالكها ما قال (قال الشافعي) فان قال قائل أفنوجدني في كتاب الله عز وجل في غير هذا بيان أن الشرط إذا بطل في شيء أخرجه انسان من ماله بغير عتق بني آدم رجع إلى أصل ملكه قبل نعم قال الله عز ذكر ما تقوا الله وذروا ما بقى من الربا وقال عز وجل وان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون وفي الإجماع أن من باع بعبا فاسدا فالبائع على أصل ملكه لا يخرج من ملكه الا والبيع فيه صحيح والمرأة تنكح نكاحا فاسدا هي على ما كانت عليه لا زوج لها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل لقائل لو قال بظاهر الآية إذا لم يكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة كما أبطله في البحيرة والوصيلة والحام وكلها على أصل ملكها لما لكها لم يخرج منه ولا عتق للسائبة لان سياق الآية فيها واحد (قال) وهذا قول وان احتملته الآية لا يقوم ولا أعلم قائل يقول به والآية محتملة المعنى الاول قبله الذي ذكرت انه أحد المعنيين وهو أن قوله جل وعز ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام يعني والله أعلم على ما جعلتم فابطل في البحيرة والوصيلة والحام لان العتق لا يقع على البهائم ولا تكون الاملوكة للادميين ولا يخرج من ملك مالكها منهم الا إلى مالك منهم وأكثر السائبة اذا كان من الابل والبهائم قبل التسيب وبعده سواء لا تملك أنفسها كهي وإذا كان من الناس يخرج من ملك مالكه لا أدى إلى أن يصير مثله في الحرية وأن يكون مالكا كما يكون معتقه مالكا وكان الذي أبطل الله تعالى والله أعلم من السائبة أن يكون كما قال خارجا من ولانه بشرطه ذلك في عتقه وأقر ولاؤه لمعتقه كما أقر ملك البحيرة والسائبة والوصيلة لماله (قال الشافعي) فان قال قائل هل على ما وصفت دلالة من كتاب الله عز وجل تبين ما قلت من خلاف بني آدم للبهايم وغير بني آدم من الأموال أو سنة أو إجماع قيل نعم فان قال قائل فأين هي قيل قال الله عز وجل فلا تقم العقبة إلى قوله ذم تربة ودل على أن تحرير الرقبة والاطعام نذب الله اليه حين ذكر تحرير الرقبة وقال الله عز وجل في المظاهرة فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا وقال تبارك اسمه في القاتل خطأ فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة وقال في الف ففكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الا دميون من الادميين أنهم يخرجونهم من ملكهم بعينين أحدهما فاك الملك عنهم بالعتق فيكون العتق طاعة لله عز وجل براجا ترا ولا يملكهم أدى بعده والآخر أن يخرجهم ملكهم إلى أدى مثله ويثبت له الملك عليهم كما ثبت للمالك الاول

فسأله النبي صلى الله عليه وسلم يعني بم أهلت فقال أحدهما ليلى أهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال بأى الأخر ليلى حجة كحجة النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الساس حلوا بعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وولدت هدي فلا أحل حتى أنحر (ومن كتاب جراح العمد) * أخبرنا الثقة عن جاد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر

بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا عبد العزيز عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرايت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لانمني بشجرة فقال أسلمت لله أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه غيرتلك (١٨٣) قبل أن تقتله وانك غزته قبل أن

يقول كلمته التي قال * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وجدت في قائم سيف النبي صلى الله عليه وسلم كتاب ان أعدى الناس على الله سبحانه وتعالى القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل الله سبحانه على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي ما كان في الصحيفة التي كانت في قراب سيف رسول الله

بأي وجه صيرهم اليه قال فكان حكم الله والله تعالى أعلم في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا ترابيل ملك صاحبها ما كان حيا الا الى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتها من ملكي وكان هكذا كل ما سوى بني آدم مما علك بنو آدم نصافي كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكر في ما سوى الآدميين من بهيمة ومنازع ومال ولا أعلم مخالفا في أن امرأ لو قال لمالك من الآدميين أنتم أحرار عتقوا ولو قال للملك من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي

بيان معنى البهيرة والسائبة والوصيلة والحام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عدتها ويكون لأولك لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فخافتم من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترط لها الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإيا بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيعهكها على أن ولأها لها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة فقالت عائشة ان أحب أهلك أن أصب لهم غنم صبة واحدة وأعتقل ففعلت فذكر ذلك بريرة لأهلها فقالوا الا أن يكون لأولك لنا قال مالك قال يحيى فرمعت عمرة أن عائشة فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاشتريها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولى نعمته فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم أوع عن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتبط مؤمنا بقتل فهو قوديده الا أن يرضى ولى المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن أبي جرح عن أبياد بن لقيط عن أبي رمنة قال دخلت مع أبي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعني أعالج هذا الذي يظهره فاني طيب قال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك قال ابني أشهد به قال أما انه لا يجني عليك ولا يجني عليه * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جندعان عن القاسم بن ربيعة

أبو يعون خلفته في بطونها أولادها . أخبرنا الثقي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيع عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله . أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نضر حقا معاذ منهم مجاهدوا والحسن والتعال بن مزاحم في قوله تبارك وتعالى فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف والآية قال كان كتب على أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقاتلوا ولا يعنى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الانجيل أن يعنى عنه ولا يقتل ورخص لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن شاءت أن تأخذ الدية وإن شاءت عفا فذلك قوله ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يقول

الدية تخفيف من الله
انجعل الدية فلا يقتل
ثم قال فمن اعتدى بعد
ذلك فله عذاب أليم
يقول من قتل بعد
أخذ الدية فله عذاب
أليم وقال في قوله ولكم
في القصاص حياة بأولى
الألباب لعلكم تتقون
يقول لكم في القصاص
حياة ينتهي بها بعضكم
عن بعض مخافة أن يقتل
* أخيرنا سفيان بن
عمينة أنا عمرو بن دينار
قال سمعت مجاهدا
يقول سمعت ابن عباس
يقول كان في بني
إسرائيل القصاص
ولم تكن فيهم الدية فقال
الله تبارك وتعالى لهذه
الأمّة كتب عليكم
القصاص في القتل
الحر بالحر والعبد بالعبد
والأنثى بالأنثى فمن
عنى له من أخيه شيء
فاتباع بالمعروف وأداء

صلى الله عليه وسلم قال الولاء لغة كاحقة النسب لا يباع ولا يوهب (قال الشافعي) رحمه الله فكان في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة في ابطال شرط مالكيها الذين باعوها على عائشة على أن الولاء لهم واثباته لبريرة العتق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ولا سائبة فان الله جل وعلا ابطال التسيب اذا شرط مالكه أن لا يكون له ولأه المعتق المسيب وأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم شرط مالك بريرة الذي باعها أن له الولاء دون معتقها وثبت الولاء لمن أعتق فكان في قوله انما الولاء لمن أعتق معنيين أن لا يكون معتق أبدا يرزول عنه الولاء عازا لله اياه عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا بحال من الحالات اختلاف دينين ولا غيره ولو زال عن أحد زال عن عائشة اذ لم تملك بريرة الا بشرط تعتقها ولاؤها الذي ملكها اياها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق وكان معتق السائبة معتقا وانما شرط أن لا يكون له ولأه وكان ولاؤه ثبت بحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينتقل عنه والمعنى الثاني أن لا يكون الولاء الا للمعتق فمن أعتق من خلق الله عز وجل ممن يقع العتق عليه كان الولاء للمعتق ولا يجوز غيره هذا أبدا بدلالة الكتاب والسنة

باب تفريع الحق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعتق الرجل عبده سائبة فهو حر وله ولاؤه واذا أعتق الكافر عبدا لله مؤمنا فهو حر وله ولاؤه وكذلك لو أعتق مؤمن كافرا ولا عذر لأحد من أهل العلم في الشك في هذا والله تعالى أعلم لان الذي أعتق عبده سائبة والكافر يسلم عبده فيعتقه والمؤمن يعتق عبده الكافر لا يعدون أبدا ان يكونوا مالكيين يجوز عتقهم ففي كتاب الله عز وجل دلالة في ابطال التسيب أن الولاء لمن أعتق وفي قوله ادعوههم لا بائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم فنسبهم لشيئين الى الآباء وإلى الولاء كما نسبهم الى الآباء نسبهم الى الولاء وفي قول الله عز وجل واد تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه ولو غرب على أحد علم هذا من كتاب الله عز وجل كان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق دأبل على ان المسيب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعدون أن يكونوا معتقين فيكون في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولاء لمن أعتق أو يكونوا غير مالكيين فلا يختلف المسلمون في أن من أعتق مالا يملك لم يكن حرا ولا يكون هؤلاء معتقين

اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من كان قبلكم فناعتدي بعد ذلك فله عذاب أليم الخلاف
أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح السكعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن
الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرا فإن ارتخص أحد فقال أحلت
لرسول الله فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها بالأمس ثم أنتم يا خراعة فذقتكم هذا القتل
من هذيل وأبناؤا الله عافله من قتل بعده قتيلا نأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا والعقل * أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن
سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفر خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال عمر رضي الله عنه لو تم لأعليه

أهل صنعاء يقتلهم ~~بغير حق~~ أخبرنا مسلم عن ابن جريح أنه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق على نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجير فقاتل أنسا فافطس أحدهما يدا الآخر فانتزع يعني العضوض يده من في العاض فذهبت إحدى ثنيتيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتيه قال عطاء وخسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فخل يقضمها قال عطاء وقد أخبرني صفوان أيهما عض فنسيت * أخبرنا مسلم عن ابن جريح أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن أنسا جاء إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعرضه أنسا فانتزع يده منه فذهبت ثنيتيه فقال أبو بكر (١٨٥) رضي الله عنه بعدت ثنيتيه * أخبرنا مالك

عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن قتل دون ماله فهو شهيد * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ أطلع عليك بغراذن فخذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح * أخبرنا سفيان ثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول أطلع رجل من

الخلافا في السائبة والكافر يعتق المؤمن

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أحفظ عن أحد لقيته من فقهاء المسلمين والمشرقيين خلافا فيما قلت من أن ولاء السائبة والمؤمن يعتقه الكافر لمن اعتقهما وقد حفظت عن بعض المدنيين من أهل الحديث هذا وخالفنا بعض أصحابنا في ميراث السائبة فقال أحدهم يوالى من شاء وقال آخر لا يوالى من شاء وولاؤه للمسلمين وقال قائل هذا وإذا أعتق الكافر عبده والعبد مسلم فولاؤه للمسلمين وإذا أسلم سيده الذي أعتقه لم يرجع إليه ولاؤه ولو أعتق رجل كافر عبدا كافر ثم أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق كان ولاؤه للمسلمين إذا مات ورثوه فإن أسلم السيد المعتق قبل موت رجوع إليه ولاؤه لأنه قد كان ثبت له الولاء ولو أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق وللمولى المعتق بنون مسلمون كان ولاؤه لبنيه المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله وقد وصفت موضع الحجة على هذا القول من الكتاب والسنة ووصفت بعد هذا الحجة عليه وهذا قول ينقض بعضه بعضا رأيت أن زعم أن الكافر يعتق الكافر فيكون الولاء ثابتا للكافر على الكافر ثم أسلم العبد المعتق والمولى كافر يخرج الولاء زعم من يديه بإسلامه رأيت إذا زعم أيضا أن الكافر إذا أعتق عبدا مسلما لم يكن له ولاؤه وإن أسلم وإن كان الكافر ولمسلمون كان لهم ولاؤه فكيف يرثه ولد المولى المعتق بأن كان ولد المولى المعتق مسلمين إذا لم يكن الولاء لأبيهم فكيف يرثونه بولاء أبيهم انما ينبغي أن يكونوا في قوله كاسوة المسلمين في ولائه وكيف إذا ورثوه بالولاء ثم أسلم المولى المعتق إذا كان كافرا والذي أعتق كافر رجوع إليه الولاء وقد أحرز به بولاه فأن كانوا أحرزوه دونه لم يرجع إليه وإن كانوا أحرزوه بسببه فالولاء له ولكنه لا يرث لاختلاف الملتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت يدخل على من قال من أهلنا ما حكيت وأكرمت مني ومن مختصر ما يدخل عليه في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة أنه لا بد بحكم الله تبارك وتعالى أن يبطل أمر السائبة كله أو بعض أمره دون بعض لأن الله تبارك وتعالى قد ذكره مبطلا مع ما أبطل قبله وبعده من البحيرة والوصيلة والحام فان قال يبطل أمر السائبة كله فلا يجعل عتقه عتقا كما لا يجعل البحيرة والوصيلة والحام خارجة عن ملك مالك كما هو قولنا قد يحتمله سياق الآية ولكن الله عز وجل قد فرق بين إخراج الأدميين من ملك مالكهم وإخراج البهائم فأجزنا العتق في السائبة بما أجاز الله تبارك وتعالى من العتق وأمر به منه ولما أجزنا العتق في السائبة كما مضى من إلى أن نعلم أن الذي أبطل الله عز وجل من السائبة التسيب وهو إخراج المعتق للسائبة ولاء السائبة من يديه فلما أبطل الله تبارك وتعالى كان ولاؤه للمعتق مع دلائل الآي في كتاب الله عز وجل فيما ينسب فيه أصل الولاء إلى من أعتقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويلزم

(٣٤ - الام سادس) جحر في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى بحك به رأسه فقتل النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنتظر لطمعت به في عينك أنما جعل الاستئذان من أجل البصر * أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له بمشقص في يده كأنه لو لم يتأخر لم يبال أن يطعنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فزرى في جرحه فأتى فقدم سراقه بن جعشم على عمرو بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه عدد لي على قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضي الله عنه أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس لقائل شيء . أخبرنا مروان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قاموا إلى خشم لما غشيهم المسلمون استعصموا بالسجود ففتوا بعضهم فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم نصف العقل لصلاتهم ثم قال عند ذلك لا إني بريء من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا تراثا ناراها * أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فرفع في الآطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه بأسيا ففهم وحذيفة يقول أبي أبي فلا يسمعون منه من شغل الحرب حتى قتله فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بديته * أخبرنا يحيى بن (١٨٦) حسان ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنها وزوجها والعقل على عصبتها * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لي مالا وعيالا وإن لأبي مالا وعيالا وإنه يريد أن يأخذ مالي فبطعته عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبد * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه

قائل هذا القول إن يسئل عن السائبة أعتقها مالك فإن قال نعم قيل له فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وإن قال لا قيل له فلم تعتق السائبة ولولم يعتقها مالكم تعتق ويلزمه في الشبه هذا في النصراني يعتق المسلم فإن قال النصراني مالك معتق قيل فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وإن قال لا يكون مالكم فليس المسلم المعتق يجوز عتقه لأنه أعتقه غير مالك فإن قال ألا ترى أن المولى لا يرثه قيل له وما الميراث والولاء والنسب فإن قال فأبى أنه إذا منع ميراثه ثبت له الولاء عليه قيل نعم رأيت لوقتله مولا أميرته فإن قال لا قيل له أفيرول ولاؤه عنه فإن قال لا قيل فما أزال الميراث لا يرث الولاء فإن قال أما ههنا فلا قيل فكيف قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء وقيل له أما رأيت أن نسب الله عز وجل إبراهيم خليفه عليه الصلاة والسلام إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح وهو كافر إلى أبيه نوح عليه السلام رأيت أنه قطع الأبوة باختلاف الملتين فإن قال لا قيل أفيرث الأب ابنه والابن أباه فإن قال لا قيل فنقطع الأبوة بانقطاع الميراث فإن قال لا قيل فكيف قطعت الولاء ولم تقطع النسب وهما معا سبب انما منع الميراث باختلاف الدينين وقد يمنع بأن يكون دونه من يحجبه وذلك لا يقطع ولأولاد ولأنسبا والمحجة تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا وفي أقل من هذا كفاية إن شاء الله تعالى

الخلاص في الموالى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووافقنا بعض الناس في السائبة والمشرقة يعتق المسلم فقال هذا القول نص الكتاب والسنة وخالفنا هؤلاء من المشرقين فقالوا إذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولأوله وللمسلم على يديه أن ينتقل بولائه مالم يعقل عنه فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه وهكذا اللقيط وكل من لا ولأله يوالى من شاء وينتقل بولائه مالم يعقل عنه فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول إلى أي شيء ذهبتم فيه فقال ذهبنا إلى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن تميم الداري أن رجلا أسلم على يدي رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق الناس بحياته وموته فقيل له إن كان هذا الحديث ثابتا كنت قد خالفته فقال وأين قلت زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت أحق الناس بحياته ومماته قال نعم قلت فما زعمت (١) لا يدل على أن اسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للمعتق أف يكون له إذا أعتق أن ينتقل بولائه قال لا قلت فقد خالف الحديث فزعمت أنه انما يثبت له الولاء مامرضى به ولم ينتقل وإذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه أو رأيت

(١) لعل الأظهر اسقاط لا تأمل كسبه صححه

وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبدافهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل * وأخبرني اسمعيل بن عتبة أنه ناداه عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الموضحة خمس * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الفضالة بن سفيان أن رسول الله

كل آية الله أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بينه ثلاثة أئمان لأم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأم وترك ما لا وموالي فوره
أخوه الذي لأمه وأبى عماله وولاء مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبى
أحرز من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال فأما ولاء الموالى فلا أرايت لو هلك أخى اليوم ألسنت أرنه أنا فاختصما
الى عثمان رضى الله عنه فقضى لآخيه بولاء الموالى . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح أن طارق بن الرقع
أعتق أهل بيت سواث فأتى عميرتهم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطوه ورنه طارق فأبوا أن يأخذوه فقال عمر فاجعلوه فى مثلهم
من الناس (ومن كتاب المكاتب) (١٨٨) . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد أن زيدا بن

ثم اضطرب قولك فزايلت معناهما قال ذهبت الى حديث ثبت قلت أما الذى رويت عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يثبت عندنا وأما الذى رويت عن عمر فلو ثبت لم يكن فى أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع أنه ليس بين أن يثبت وفى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق معنيان بين أن الولاء
لا يزول عن أعتق ولا يثبت إلا لاعتق لان قوله فأنما الولاء لمن أعتق نفي أن يكون الولاء لغير معتق وذلك ان من
قال إنما اردت كذا فقد بين ما أرادوننى أن يكون أراد غيره وكذلك إنما وقعت بهذا المعنى فأخذت بأحد معني
الحديث وتركت الثانى وهذا ليس لك ولا لأحد مع أنا وإياك لا نختلف فى أن الولاء نسب من الانساب
لا يزول قال أجل قلت أفرأيت رجلا لأبيه ولا لولاء أنه أن ينسب الى رجل يتراض منهما قال لا يجوز
النسب إلا بفراش أو فى معنى فراش من الشبه فإذا لم يكن فراش ولا معنى فراش وذكر أنهما يتراضيان بالنسب
فلا نسب قلت وكذلك لو أراد رجل أن ينسب من ولد على فراشه ورضى بذلك المنفى قال لا يكون ذلك لهما قلت
وذلك أن اثبات النسب من الفراش ونفيه من الفراش للناسى والمنفى وغيرهما سعى فيكون للولد المنفى ولعشيرته
فيه حق لانهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقل عنهم ولو جازا قراره على نفسه لم يجز على غيره ممن له حق
فى ميراثه وعقله قال نعم قلت أفكذلك تجد المولى المعتق قال سواء قلت فكيف لم تقل هذا فى المولى المولى
فلا تثبته إلا بما يثبت له به الحق على عشيرته ممن والاه أن يعقلوا عنه وكالم يزل عنهم ولألمعتق أو يثبت لهم
عليه ميراث فلا تعطهم ولا تمنع منهم إلا بما رتبنا فى ذلك حكما عليهم وعلى غيرهم ممن كان ولم يكن ولهم
ولغيرهم ممن كان ولم يكن قال وذكر له غير هذا مما فى هذا كفاية عنه قال فان من أصحابك من وافقت
فى الذى خالفناك فيه من القبط والموالى وقال فيه قولك وخالفك فى الذى وافقناك فيه من السائبية والذى
يعتق المسلم قلت أجل وجئتنا عليه كهى عليك أو أوضح لآنك قد ذهبت الى شبهة لا يعذر بك بها أهل العلم
ويعذر بك بها الجاهل وهم لم يذهبوا الى شبهة يعذر بها جاهل ولا عالم وموافقك حيث وافقتنا حجة عليك
وموافقهم حيث وافقونا حجة عليهم وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل ثم يستن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا من واحد منهما فى أصل ولا فرع وإنما فرقنا بين العالمين والجاهلين بأن العالمين علموا
الاصول فكان عليهم أن يتبعوها الفروع فأنازيلوا بين الفروع والاصول فأخرجوا الفروع من معانى
الاصول كانوا كمن قال بلا علم أو أقل عندها منه لانهم تركوا ما يلزمهم بعد علم به والله يغفر لنا ولكم معا فان
قال قد يغبون فعلهم قلت ومن غبي عنه مثل هذا الواضح كان حقا عليه أن لا يعالج الفتيا لان هذا مما
لا يجوز أن يخطئ فيه أحد لوضوحه

ثابت قال فى المكاتب
هو عبد ما بقى عليه
درهم . أخبرنا
عبد الله بن الحرث
عن ابن جريج عن
اسماعيل بن أمية أن
نافعا أخبره أن عبد الله
ابن عمر كاتب غلام له
على ثلاثين ألفا ثم جاءه
فقال انى قد هجرت
فقال اذا انحوت كتابك
فقال قد هجرت فأخفاها
أنت قال نافع فأشرت
اليه اسمها وهو يطمع
أن يعتقه فحاجها العبد
وله أئمان أو ابن قال ابن
عمر أعتزل جارى قال
فأعتق ابن عمر ابنه بعده
(ومن كتاب الجزية)
. أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد
عن أبيه عن يزيد بن
هرم أن نجدة كتب
الى ابن عباس هل كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وهل

كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن
يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنيمة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية أن يكن
منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فكتب عليهم أن لا يغزوا عشرون من المائتين فأنزل الله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم
ضعفاء لو يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين تخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يغزوا مائة من مائتين . أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبى
زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن ابن عمر رضى الله عنهما قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فلقوا العدو فخاص الناس
حيصة فأتينا المدينة ففتحنا بابها وقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال بل أنتم العكارون وأنافتكم . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك قيسر فلا قيسر بعده والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيتم مسجدًا أو سمعتم مؤذنا فلا تقتلن أحدا * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكرأ ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٨٩) فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال أبو بكر رضي الله عنه

تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فكان في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم وكان دليلا على أن قضاء الله جل وعز أن لا ينفذ ما جعلتم وكانت البحيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق وكان مالكها أخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئا أنما يملك الآدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئا إلى غير ملك من الآدميين بعينه أو غير عينه كمن لم يخرج من ملكه شيئا وكان ثابتا عليه كما كان قبل إخراجها وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئا من بهيمة أو متاع أو غيره غير الآدميين فقال قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به ولم يسم من وهبه له ولا باعه إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلا وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال ولم يخرج من ملكه ما كان حيا بحال إلا أن يخرج به إلى آدمي بعينه أو يصفه حين أخرج به من ملكه ولا يكون خارجا من ملكه إلا ومالك له مكانه لا بعد ذلك بطريقة عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسائبة إذا كانت من الأبل كالبحيرة وهكذا الرقيق إذا أخرجهم مالكهم من ملكه إلى غير ملك كالبهائم والمتاع إلا أن يخرجهم يعتق أو كتابة فانها من أسباب العتق وما كان من سبب عتق كان مخالفا (قال الشافعي) وإذا كانت البحيرة والوصيلة والسائبة والحام نذرا فأبطلها الله عز وجل ففي هذا الغيرة دلالة أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لم يبرئ نذره ولم يكفره لأن الله تبارك وتعالى أبطله ولم يذكركم أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقي ساق هذا الحديث فقال نذرت أمرا من الانصارات انقلبت على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم أن تنحرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يأمر الله تعالى ثم لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن تنحر المرأة ناقة غير هار ذلك أنها مما لا تملك فلوان

وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها لو منعوني عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكرأ هذا القول أو معناه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أمر عليهم أميرا وذكر الحديث * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر الجحوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف

أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستوا بهم سنة أهل الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم دينارا كل سنة أو قيمته من المعافير يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينارا كل سنة فقلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابعا عندنا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخوير أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني بمكة بقال له موهب دينارا كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصاري أية ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من مريضهم من المسلمين ثلاثا ولا يغشوا مسلما * أخبرنا إبراهيم

أنا هــق بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثمانمائة فضرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثمانمائة دينار كل سنة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاري أو عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبايحهم وما أنابتار كههم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر (ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما) (١٩٠) * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيج جهنم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بجنة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وهو شاك فصلى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فجلوسا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى

الله صلى الله عليه وسلم أمر أن نذر أن يعتق عبد رجل لم يكن عليه عتقه وكذلك أن يهدي شيئا من ماله وكذلك كل ما نذر أن يفعله مما لا طاعة في فعله لم يكن عليه أن يفعله ولا عليه كفارة بتركه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال ماله فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحدا ويصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد ويكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة

الخلاص في النذر في غير طاعة الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشا وقال آخر ينحر مائة من الأبل واحتجافيه معايشي يروي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقال لقائل هذا وكيف يكون في مثل هذا كفارة فقال إن الله عز وجل يقول في المتظاهر وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وأمر فيه بما رأيت من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ف قيل لبعض من يقول هذا القول أ رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من البعيرة ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي صلى الله عليه وسلم تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة وكان في قوله لا نذر دلالة على أن النذر لا شيء إذا كان في معصية وإذا كان لا شيء كان كما لم يكن وليس في أحد من بني آدم قال قولا يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك القول حجة قال وقلت له كان من طلاق أهل الجاهلية الظهار والإبلاء فحكم الله عز وجل في الإبلاء بربص أربعة أشهر ثم يفيثوا أو يطلقوا وحكم في الظهار بكفارة وجعلها مؤقتة ولم يحكم بكفارة الاوقتها وقت من يعطاها أو دل عليها ثم جعل الكفارات كما شاء فجعل في الظهار والقتل مكان عتق الرقبة صوم شهرين وزاد في الظهار اطعام ستين مسكينا وجعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يصيب أهله في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقال عز وجل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقال الله تبارك وتعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل بأن الصوم ثلاث والأطعام ستة مساكين فقام من طعام والنسك شاة فكانت الكفارات تعبدوا وخالف الله عز وجل بينها كما شاء لا معقب لحكمه أفتجد ما ذهب إليه من الرجل ينذر أن ينحر نفسه في شيء من معنى كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون مؤثما في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو تجد بأن مائة بدنة أو كبشا كفارة لشيء إلا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلا وكذلك البعير والجدى

وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فجلوسا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها بمثل معناه لا يخالفه وأوضح منه وقال صلى أبو بكر إلى جنب قائما * أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كانه يعني عائشة رضي الله عنها ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

والبقرة

سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزهري عنه قبل هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا آمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى إن (١٩١) للمسجد للجنة * أخبرنا مالك عن

عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قرأ إذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ والنجم إذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل

مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى * أخبرنا مالك عن نافع أن عمر سجد في سورة الحج سجدتين

* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن * أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته * أخبرنا مالك عن ضمرد بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحالة بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم

والبقرة من الصيد يصيبه المحرم أفتجد الكبش ثمنا لا نسيان أو كفارة الا وهو مثل ما أصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل لما رأيت الظهار منكرا من القول وجعل فيه كفارات قست المنكر والزور من كل شيء فجلت فيه كفارة قيل له ان شاء الله تعالى فأتقول فيمن شهد بزورا يكفر وما تقول فيمن أربى في البيع أو باع حراما يكفر وما تقول فيمن ظلم مسلما يكفر فان قال نعم فهذا خلاف من لقينا من أهل العلم وان قال لا قيل قد تركت أصل مذهبك وقولك فإذا جعلته قياسا فيلزمك أن تقيسه على شيء من الكفارة ثم تجعل فيه من الكفارة كما تجعل في الذي قسته وأنت لم تجعله أصلا ولا قياسا فان قال قائل فأجعله أصلا القول الذي قاله قيل له ان شاء الله تعالى فقد اختلف قوله فيه فأيه الأصل والسنة موجودة بإبطاله كما وصفنا ولا حجة مع السنة

إقرار بنكاح مفسوخ

« قال الربيع » من ههنا أملى علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهد شهود هذا الكتاب أن فلان بن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أباداهم - ما وعقولهما وجواز من أمورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان الزوج ملك عقدة نكاح فلانة بنت فلان في شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة نكاحهما من ولاتها فلان بن فلان الفلاني الذي زوجها وكان من شهود هذه العقدة فلان بن فلان وفلان بن فلان وكان الصداق كذا وكذا ومن شهوده فلان وفلان وأن الزوج فلان بن فلان وفلانة بنت فلان تصادقا وأقرأ عند شهود هذا الكتاب أنهم أقاد أثبتا أن هذه العقدة من النكاح الذي وصفت في هذا الكتاب وشهودها وشهود مهرها كانت يوم وقعت وفلانة في عدة من وفاة زوجها فلان بن فلان لم تنقض عدتها منه فكان نكاحهما مفسوخا فلا نكاح بين فلان وفلانة حتى يجدا نكاحا بعد انقضاء عدة فلانة ولا تباعة لواحد منهما على صاحبه في صداق ولا نفقة شهد على ذلك

وضع كتاب عتيق عبد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجواز من أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا للموكة المولد الذي يدعى فلان بن فلان أني أعتقتك رجاء رضا الله تبارك وتعالى وطلب ثوابه فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولعقبك ولأولك ولولا عقبك بعدك شهد وان كان أعجميا وصفه بصفته وصناعته وان كان خصيا كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني

الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ أهل أهلك حديث الغاشية * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ومحجن في مجلسه فقال له رسول الله (١٩٣) صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس أأنت برجل مسلم قال

بلى يا رسول الله ولكن كنت قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدر كهما مع الإمام فلا يعدلها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة أنها لا تحرام سمعت رسول الله صلى

في سنة من بدنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا لم لو كه الخصى الذي يدعي فلاناً ويصفه بجنسه وهيئته إلى اعتقك وأخر جنتك من مالي ومن ملكي رجاء ثواب الله تعالى ومرضاته فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولا أولاد ولعقبى من بعدى شهد وذلك أنه لا يكون له عقب وإن كانت جارية كتبت لها كما كتبت للخصي وإن كان ولا عقبها يكون له من المملوك فلا يجوز أن يكتب ولي ولا أولاد وولاء عقبك من بعدك وقد لا يكون له ولا عقبها إنما يجوز أن يكتب هذا في الرجل الذي له ولا عقبه بكل حال ولو لم يكتب هذا في الرجل كان له وكذلك يكون له في الجارية من المملوك فإن شح على هذا فأحب أن يكتب كتاباً يجوز منه في قول كل أحد كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحفة من بدنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا لم لو كتبه فلانة بنت فلان ويصفها إلى اعتقك طلب ثواب الله تبارك وتعالى فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولعقبى من بعدى ولا أولاد ولا عقب كان لك من مملوك قال وقد اختلف الناس فقال بعضهم إذا ولدت من مملوك ثم عتق حر الولاء وبهذا نقول وقال غيرنا الولاء ثابت لأهل الأم ولا يضره أن لا يزيد في الكتاب على الأم على ما وصفت والله أعلم

كراء الدور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني إلى أجرة الدار التي بالنسقاط من مصر في موضع كذا من قبيلة كذا أحد حدود هذه الدار التي أجرة الدار التي كذا والثاني والثالث والرابع أجرة الدار جميع هذه الدار بأرضها وببناها وبمرافقها اثني عشر شهراً أول هذه الشهور المحرم من سنة كذا وآخرها ذوالحجة من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً صحيحاً مائلاً (١) خلقان جيا - أو أوزنة أفراد أو دفعت إلى هذه الدار نابر كلها إقصة وبرئت إلى منها ودفعت إليك هذه الدار الموصوفة في هذا الكتاب في هلال المحرم من سنة كذا بعد ما عرفت أنا وأنت جميع ما فيها ولها من بناء ومرافق ووقفنا عليه فهي بيدك بهذا الكراء إلى أن تنقضي هذه المدة تسكنها بنفسك وأهلك وغيرهم وتسكنها من شئت وليس لك أن تسكنها حاداة ولا عمل حداد ولا قصار ولا سكنى تضر بالبناء ولا بضر ريبين ولك المعروف من سكن الناس واستأجرتك أن يخرج جميع ما في ثلاثة آبار مغتسلات في هذه الدار وهي البئر التي في موضع كذا من الدار والبئر التي في موضع كذا والبئر التي في موضع كذا بعد ما رأيت أنا وأنت تلك الآبار وعرفنا أن طول البئر التي في موضع (١) قوله خلقان بالقاف والنون في آخره هنا وفيما يأتي في مواضع وفي نسخة بقاء بدل القاف ولعله خلقاء بالقاف وبالهزب معني مصيبة لا كسرفها فتأمل

الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي كذا أخبره أنه سمع قيس بن أرت يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعت قراء بأم القرآن وهذه الآية بنالاترغ فلو بنا بعد أن هد يتناوهم لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع في كل ركعة بأم القرآن وسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الصبح فقرأ في

بسورة البقرة في الركعتين كلتيهما * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلى الله عليه وآله وسلم عن ابن الخطاب رضي الله عنه الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأ أقرأه بطيبة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمير الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه أباه في الصبح من كثرة ما كان يرددها * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها (١٩٣) فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك

فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصلي * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل * أخبرنا مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب ويشرب ويسقيه إلا حج به معه فيبلغ رجلاً من ولده الذي قال الشيخ

كذا ذهبت في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ممدودة وأن في تلك البر محل مجتمع آبار مغسلات من خلاء وماء وشي إن خالطه عبدة ثمان أذرع وأن في البئر التي في موضع كذا وكذا ونصفه كما وصفت هذا وفي البئر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الآبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتنجيه عن داري حتى توفينها أرضاً لا شيء فيها مما في آبار المغسلات بكذا وكذا ديناراً وازنة جياذا ودفعها إليك ورثت إليك منها ونمت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفينها كما ضمننت لي في انصلاح ذي الحجة من سنة كذا وكذا شهد وإن خفت أن ينتقض الكراء فإن العراقيين ينقضونه بالعدد فإذا أجزته سنة كتبت أجرته سنة أولها شهر كذا وآخرها شهر كذا بخمسين ديناراً منها شهر كذا أول الشهر بأربعين ديناراً وأحد عشر شهراً وتسبعمائة دينار والله سبحانه وتعالى الموفق

باب إذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان صحيحاً الأبدان لأهله بهما من مرض ولا غيره جائزاً الأمر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا اشترى منه غلاماً مبروعاً أبيض حسن الجسم جعداً أعين أفرق الشبايا أزج حلواً يسمى فلاناً بكذا وكذا ديناراً خلقان وازنه أفراداً بعدما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورأى يوم معاو قبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وأما بعد ما تباعا وتفرقا بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذي تباعا فيه بعد التراضي منهما جميعاً بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد بيع الإسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلان في هذا العبد أو في شيء منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه له كما باعه أياماً أو يرد إليه ثمنه الذي قبض منه وأما هو كذا وكذا ديناراً جياذاً مناقبلاً أفراداً خلقان شهد على أفراد فلان وفلان ومعرفة ما بآعيانتهما وأنسابهما فلان وفلان

(شراء عبد آخر) هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشترى منه غلاماً أمرد بربرياً مبروعاً حسن الجسم جعداً أفرق الشبايا أعين أزج حلواً يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً مناقبلاً أفراداً خلقان جياذاً ودفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب إلى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان إلى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرئ إليه منه وتفرقا بعد تباعا بينهما وتقابضهما ومعرفة كل واحد منهما بما باع واشترى شهد على أفراد فلان وفلان ومعرفة ما بآعيانتهما وأنسابهما وأنهما صحيحا العقل والأبدان جائزاً الأمر يوم تباعا هذا العبد واشهداهما في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهد

(٢٥ - الأم - سادس) وقد كبر الشيخ فغاء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال إن أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا الشافعي قال وزكر مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تتركها على البعير وإن ربطتها خفت أن تموت أفأج عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو محرم * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد له منه قال مالك رضي الله عنه مثل ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي

أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يعني للناس يسألونه فقام رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج فقام رجل آخر فقال يا رسول الله لم أشعر ففحرت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج قال فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالديبة البدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة * أخبرنا سفيان (١٩٤) عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كنا يوم الحديبية

ألقا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأريتكم موضع الشبيرة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفخاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الفخاك لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بشما قلت يا ابن أخي فقال الفخاك فإن عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي

على ذلك فلان وفلان (قال الشافعي) هذا أقل ما أعرفه بيننا من كتب العهدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى قله عهدة لا سلام وليس له شين ولا عيب ولا داء ولا شيء ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرد عليه الثمن وأبوا وسواء شرط هذا ولم يشرطه إنما الشرط احتياط الجاهل بالحكام ولو ترك أيضا اشهادهما بصحة ما في أبدانها وعقولهما وإجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها وليس مما يجب تركه ولو ترك وتفرقا بعد البيع والقبض عن تراض منهما جعلا ماضرا لهما إذا جاء بعد البيع يوم أو أكثر فقد تفرقا بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ إليه من الثمن ماضرا إذا كتب دفع ولو ترك التار يخ في البيع ماضرا غير أني لأحب في كتاب العهدة شيئا تركه احتياط البائع والمشتري معا وأقل ما يجزئ في كتاب العهدة ذكر صفة المشتري وذكر الثمن وقبضهما ثم للمشتري على البائع كل شرط سميانه وإن لم يشرطه وهكذا يكتب شراء الأمة وسواء صغير العبد وامانهم وكبيرهم وسبيهم ومولدهم يوصف كل واحد منهم بجنسه وحليته ويقال مولدان كان مولدا وهكذا في شراء الحيوان كله الأبل والبقر والغنم والخيل عرابها وهجنها وبراذينها والبغال والحير وغير ذلك من الحيوان ويصف الفرس بشيته ويقال اشترى منه فرسا كيتا أحرأ غرسا ثل الغرة محجلا إلى الركب مربوعا وثيق الخلق نهيد المشاش حديد الاساطين مستدير الكفل مشرق الهادي محسوم الأذن رباع جانب وقارح جانبه الآخر من الخيل التي تعرف بني فلان من نتاج بلدة كذا ثم يسوق الكتاب في دفع الثمن وقبض الفرس والتفرق بعد البيع عن تراض كما وصفت في شراء العبد والعهدة كما وصفت في شراء العبد وإن كان اشترى منه بعيرا كتب اشترى منه بعيرا من النعم التي تعرف بني فلان أصهب جسيما باز لا عليه علم بني فلان موضع كذا وثني الخلق أهمل المشفر دقيق الخطم ضخمة الهامة وإن كان له صفة غير هذا بينت صفة ثم تسوق الكتاب كما سقته في العبد والفرس وإنما قلت من النعم التي تعرف بني فلان ولم أقل من نعم بني فلان احتراسا من تباعة بني فلان واحتياطاً على الحاكم وكتاب كل ما يبيع من الحيوان ككتاب العبد والفرس والبعير فإذا كان العبد بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منه فالبيع جائز والمشتري يقوم مقام البائع في النصف الذي ابتاع منه ولو طلب الذي له نصف العبد الشفعة في العبد لم أره فيه شفعة فإن قال قائل كيف لا تجعل الشفعة في كل شيء قياسا على الشفعة في الأرضين قيل له لما وجدنا المسلمين يزعمون أنه يجوز لي أن أكون مالكا معك ولا يكون لك أخراجي من ملكي بقيمة ملكي ولا بأكثر ولا بأقل من قيمته ولا لي ذلك عايلك وعموتك فيرثك ولدك أو غيرهم فلا يكون لي أخراجهم من حقوقهم التي ملكوها عنك بشيء ولا يكون لهم أخراجي بشيء وتم نصيبك فلا يكون لي أخراج من وهبت له من نصيبك الذي ملكك عنك بشيء إلا برضاه وقالوا ذلك

الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع في أمن أهل بحج ومن آمن أهل بعرة في ومن آمن جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بعرة * أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لأن أعتق قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعتق بعد الحج في ذي الحجة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل أعمى له ولعقبه فأنها للسدي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وجيدا الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فقام رجل من أهل البادية فقال لي وهبت لابني ناقة حياته وإنها تأنجت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي تصدقت عليه بها فقال

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أجمعاً من أن تكحت بغير إذن ولها فتكاعها باطل ثلاثاً * أخبرنا مالك عن ابن خنيس
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تكاح الأبولى مرشد وشاهدى عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن
أبي نضر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالماً حراً وضعت فقهرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن
عشر رضعات معلومات يحرم من ثم سجن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن
نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

مثل الأصبع الزائدة وغير ذلك مما يخلق مع الإنسان أو لا يخلق مثله في مثل هذه المدة التي تباع فيها
فالعبد مردود على البائع بلا عيب إذا قال رجلان عدلان من أهل الصناعة التي فيها العيب هذا عيب لا يحدث
مثله وإن كان قد يحدث مثل ذلك العيب فالشراء تام والمشتري يريد نقضه فالقول قول البائع مع يمينه إلا
بأن يأتي المشتري بيمين عليه بأنه كان عندما باقرا من البائع وأما بأن رآه الشاهدان في العبد فيرد بلا عيب
ولو تصادقا أن العيب كان بالعبد وادعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري فالقول قول المشتري
مع يمينه ولا يصدق البائع على أنه تبرأ إليه ويكلف اليمينه وإن هو جاءها والاحلف المشتري ورد عليه وأصل
معرفة العيب أن يدعى له رجلان من أهل العلم به فإذا قال هذا عيب ينقص من ثمن العبد والامة والمشتري
ما كان حيواناً أو غيره شيئاً أقل أو أكثر فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازة البيع
ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وجب المبيع بعده
كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه وإن اشترى رجل عبداً قد دلس فيه بعيب فلم يعلم به حتى حدث
عنده عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد صحيحاً ومعيماً ثم رد عليه قيمة ما بين العيبين مثل أن
يكون اشترى العبد بخمسين ديناراً وقيمته صحيحاً مائة ومعيماً تسعين فيرجع المشتري على البائع بعشرين
وهو خمسة دنانير ولا يكون له أن يرجع بعشرة دنانير لأنه لم يبعه أياه بالقيمة وكذلك لو اشترى بمائة وهو
ثمن خمسين فقوم فوجد العيب نقصه العشر وذلك خمسة دنانير من قيمته فيرجع عليه بعشرة دنانير لأنها أصل
الثنى وليست ألقت إلى قيمته فيما يتراجع فيه إنما انظر إلى قيمته لأعرف كم قدر العيب منها أعشراً أو أقل
أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لا من القيمة وإن رضى البائع أن يأخذ العبد معيماً لا يرجع على
المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنده فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال إن شئت فتطوع بأخذ العبد
معيماً (٣) لأن الشراء لك صحيح إلا أنك فيما دلس لك أن تردان شئت وإن شئت فأمسك العبد ولا ترجع
في العيب بشئ ولو دلس له بعيب في أمة فأصابها ولم يعلم فإن كانت ثياباً ردها بالعيب إن شاء وليس وطؤها
بأكثر من الخدمة والخراج وإن كانت بكر لم يكن له ردها لأنه قد نقصها ذهب العذرة ويرجع بما نقصها
العيب وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسئلة قبلها ولو كان أعتقها في هذا كله أو أحبلها فهذا
قوت فله أن يرجع بقيمة العيب وكذلك لو ماتت عنده فإذا اشترى نصف عبد فأراد أن يكتب شراء كتب
هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان اشترى منه نصف عبد فرأى محتمل فغرم الهامة عبد العظام مربوع القامة
حسن الجسم حاله السواد يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً جياداً مثاقيل أفراداً خلقان وذلك بعد ما عرف

(٣) قوله لأن الشراء لك الخ كذا في غير نسخة وتامله فإن الكلام مع البائع اهـ

فأرضعته ثلاث رضعات
ثم مرضت فلم ترضعه
غير ثلاث رضعات فلم
أكن أدخل على عائشة
من أجل أن أم كلثوم
لم تكمل لي عشر رضعات
* أخبرنا مالك عن نافع
عن صفية بنت أبي
عبيد أنها أخبرته أن
حفصة أم المؤمنين
رضي الله عنها أرسلت
بعاصم بن عبد الله بن
سعد إلى أختها فاطمة
بنت عمر ترضعه عشر
رضعات ليدخل عليها
وهو صغير يرضع
ففعلت فكان يدخل
عليها * أخبرنا أنس
ابن عياض عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير
أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا
تحرم المصاة ولا المصتان
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجمعاً للولاء لمن اعتق * أخبرنا مالك عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا مالك عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال
اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها والافشأ نكحها * أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير
أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر رضي الله عنه عرفها
على أبواب المساجد وادكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فاشأ نكحها * أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فجاء إلى

عبد الله بن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضع على الخفين وصلى». أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد سل أباك فساله فقال له عمر رضي الله عنه إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط فقال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بل بالسوق ثم توضع (١٩٧) ومسح على خفيه ثم صلى * أخبرنا مالك

عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس بن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أفرم ما أفرمكم الله على أن التمر ينناو بينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فخرص بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم فلکم وإن شئتم فلي * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلق عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من

فلان بن فلان وفلان هذا العبد الذي تبايعا نصفه ورأياه وتبايعا فيه وتفرقا عن موضعهما الذي تبايعا فيه حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراخي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان إلى فلان نصف هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب وقبضه فلان كما يقبض مثله وذلك أنهما أحضرا هذا العبد المبيع نصفه وسلم له النصف يقوم فيه مقام فلان البائع لا حائل له دون نصفه ودفع إليه فلان الثمن وأقيا وبرئ إليه منه ولفلان بن فلان على فلان بن فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن في العبد الذي ابتاع نصفه فأدرك فلان بن فلان من درك في نصف هذا العبد الذي اشتري من فلان أو في شيء منه فعلى فلان خلاصه أو يرد إليه الثمن الذي قبض منه وأقيا وهو كذا وكذا ديناراً مثاقيل جياداً أفراداً خلقتان وازنة شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفة ما باسماهما وأنسابهما وأنهما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا وهكذا اشترى ثلث عبد وربعه وثلاث أمة وربعهما ودابة وغيرها فإذا ظهر على عيب في العبد رده وإن لم يكن اشترى الا عشرة لار للعشر نصيباً من العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختلفان ويختلفان في الاستحقاق فلو أن رجلاً اشترى عبداً واستحق منه شيء قل أو كثر كان للمشتري الخيار في أخذه ما بقي من العبد بما يصيبه من الثمن أو رده والرجوع بالثمن لانه لم يسلم له العبد كما بيع « قال الربيع » رجع الشافعي بعد وقال إذا اشترى عبداً أو شيئاً واستحق بعضه فليبيع باطل لان الصفقة جعت شين حلالاً وحراماً فكان البيع منفسخاً ولا يثبت فيه بحاله ففي هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه وإذا اشترى عبدين في صفقة فأراد أن يكتب شراءهما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عبدين أسودين أحدهما نوبى أسود وصيف نجاسى حلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم مترصف الأسنان مسنون الوجه والآخرفراني غليظ مربوع حالك السواد بعيد ما بين المنكبين معتدل جعد قطط حسن الجسم أفلج الشنايا من أعلى فيه محتمل اشترى فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا ديناراً جياداً مثاقيل أفراداً خلقتان وازنة وتبايع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبدين بعد رؤيتهما ومعايتهما وقبض فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب وقبض فلان بن فلان هذين العبدين وأقيا وتفرقا حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراخي منهما جميعاً بالبيع وتقابضهما ولفلان على فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فأدرك فلان بن فلان في هذين العبدين أو في أحدهما أو في شيء منهما أو من واحد منهما من درك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه كما باعه أو يرد إليه الثمن

المشركين قد علار رجلاً من المسلمين قال فاستدريت له حتى أتته من ورأته فضربت على جبل عاتقه ضربة فأقبل على ففضمتني ضمة وجدت منهاريح الموت ثم أدرك الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت له ما بال الناس قال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه ينة فله سلبه ففقت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقال لها الثانية ففقت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقال لها الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لاها الله إذا لا بعد إلى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطاه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فابتعته بخرفاقى بنى سلة فانه لأول مال تأملت

في الاسلام قال مالك رضي الله عنه انصرف الخيل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه انه سئل عن الخطيب وهو في الصلاة
عنه قال ما بال رجال يطؤون ولا يمدحهم ثم يعزلون لا تاتيني وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها الا ألحقت به ولدها فاعزلوا بعد أو اتركوا * أخبرنا
مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عمر رضي الله عنه في ارسال الولاد يوطأن بمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم * أخبرنا مالك عن
هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن
أبيه أن عمر رضي الله عنه قال من أحيا أرضا ميتة فهي له * أخبرنا الشافعي أن مالكا أخبره عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار (١٩٨) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الاعرج عن أبي هريرة رضي

ثم الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يمنع أحدكم جاره أن
 يغرز خشبه في جداره
 قال ثم يقول أبو هريرة
 ما لي أراكم عنهما معرضين
 والله لأرمين بها بين
 أكتافكم ، أخبرنا
 مالك عن عمرو بن يحيى
 المازني عن أبيه أن
 الضحاك بن خليفة ساق
 خلعجالة من العريض
 فأراد أن يعبه في أرض
 لمحمد بن مسلمة فأبى محمد
 فكلّم فيه الضحاك عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه
 فدعا محمد بن مسلمة
 فأمره أن يخلّي سبيله
 فقال محمد بن مسلمة لا
 فقال عمر لم تمنع أخاك
 ما ينفعه وهو لك نافع
 تشرب به أولاً وآخراً ولا
 يضرّك فقال محمد بن
 مسلمة لا فقال عمر رضي
 الله عنه والله ليرن به
 ولو على بطنك ، أخبرنا

الذي قبض منه وافيأوهو كذا وكذا ديناراً وهكذا إذا اشترى عبداً وأمة أو ثلاثة أعبداً أو أكثر موصوف كل واحد من المشتري بصفه كما وصفت ويصف الثمن كما وصفت وهكذا إذا اشترى عبداً أو داراً وما جمعت الصفقة يكتب عهده ويكتب كل شيء منه بصفته فإن اشترى عبيدين وأمة فأراد أن يكتب عهدهم ويجعل لكل واحد منهم غنماً معلوماً كتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمة من صفتها كذا وكذا اشترى منه هذين العبيدين والأمة الموصوفين في هذا الكتاب بمائة دينار وعن العبد الفارسي من هذه المائة الدينار ثلاثون ديناراً وعن العبد النوبي من هذه المائة عشرون ديناراً وعن الأمة من هذه المائة خمسون ديناراً تباع فلان وفلان هؤلاء الرقيق الثلاثة بعد رؤيتهم ومعرفتهم وتفرقاً بعد البيع وقبض فلان جميع ثمنهم وافيأ وتفرقاً بعد هذا كله عن تراض منهما جميعاً فإدرك فلاناً فيما اشترى من فلان أوفى واحد منهم فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد إليه الثمن وافيأ وهو مائة دينار ولفلان على فلان فيما اشترى من فلان بيع الإسلام وعهده لاشين ولا عيب ولا داء ظاهر ولا باطن شهد على اقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب بعدم معرفتهما معا به وعلى أنهما يوم أقرابه صحيحان لاعلة بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر شهد فلان وفلان وكتبوا (قال) وإذا أردت أن تكتب عهدة هؤلاء الرقيق بمعنى أبين من هذا فكتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً نوبياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وعبداً فارسياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وأمة مولدة من صفتها كذا بستين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحد منهم بما سمي له من الثمن بعدم معرفة فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع وبعده وقبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتبايعا على ذلك وتفرقاً بعد البيع عن تراض منهما جميعاً ولفلان فيما اشترى من فلان بيع الإسلام وعهده لاداء ظاهر ولا باطن ولا عيب ظاهر ولا باطن فإدرك فلاناً في هؤلاء الرقيق أوفى واحد منهم من درك من أحد من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد عن من أدركه فيه الدرك وافيأ بما وقع فيه عنه وجميع أثمانهم مائة دينار مفرقة على ما في هذا الكتاب شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفتهما بأعيانهما وأناسبهما وأنهما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان جائز الأمر في أموالهما فلان وفلان

وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لاعلمه به من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله لم لو كه فلان الفلاني الذي صفته كذا وكذا انك سألتني أن أكتبك

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل
من مزينة فأتكروها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر إنى أراك تجمعهم والله
لا أغرمك عرما يشق عليك ثم قال للمزني كم تمن ناقة قال أربعمائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم ، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سنتين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوزا في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجاء به إلى عمر بن الخطاب فقال ما جئت على أخذ
هذه النسمة قال رجدة لها ضائعة فأخذتها فقال له عريفه يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح قال أ كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولأولادك
وعلىنا نفقته أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي

الله عنه فقال له اقطع يدك هذا فانه سرق فقال له غير رضى الله عنه فنادى سرق قال سرق خرا لا يخرج الى عناستون فوهما فقال عمر رضى الله عنه ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم * اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن مسلم بن جندب عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في الضرر بجمل وفي الرقوة بجمل وفي الضلع بجمل * اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة ان خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت ان ربعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر رضى الله عنه فيجر رداءه فزعا فقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجمت * اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه ان عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت « قال مالك » رضى الله عنه (١٩٩) وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله عز وجل

وجل سم محلها الى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضوا الى البيت العتيق * اخبرنا مالك ان أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله ان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قضى في الضلع بكبس وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بنجفرة

• اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان سم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا قالوا ألا تأكل أنت قال انى لست كهيتكم انما صيد من أجلى

• اخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لغو

على كذا وكذا دينار ما قيل جيادا تؤديها الى منجمة في مضي عشرين سنة كطامت سنة أدبت الى كذا وكذا دينار وأول نجومك التي تحل لي عليك انسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنة حتى يكون أدأول آخرها انسلاخ سنة كذا فاذا أدبت جميع ما كاتبك عليه وهو كذا وكذا فانت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لي ولا لأحد عليك ولي ولا أول ولا عقيبك من بعدك فان عجزت عن نجم من هذه النجوم فلي فسخ كتابتك شهد على اقرار السيد وفلان الفلاني المملوك بما في هذا الكتاب

(وثيقة في المدبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لعله به من مرض ولا غيره جائز الامر في ماله لم لو كره فلان الفلاني صفته كذا وكذا اني دبرتك فتي مامت فانت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لأحد عليك ولي ولا أول ولا عقيبك من بعدك شهد على اقرار فلان بن فلان السيد وفلان بن فلان الفلاني المملوك بما في هذا الكتاب

كتاب الاقضية

« اخبرنا الربيع بن سليمان » قال اخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لاحد من خلقه الحكم الاعلى العلانية فاذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل اليه لم يتعاطى الباطن الذي تولى الله دونه واذا حكم والمحكوم له يعلم ان ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطل في علمه دون الحاكم لم يكن له ان يأخذه وأخذه حرام عليه ولا يحل ما حكم شيئا ولا يحرمه انما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الاقضية وهو كتاب الشاهد واليمين (قال الشافعي) الولد للفراش بالوطء بملك اليمين والنكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال ارسل عمر الى رجل من بني زهرة كان ساكنا معنا فذهبنا معه فسأله عن ولادته من ولاد الجاهلية فقال أما الفراش ففلان وأما النطفة ففلان فقال رضى الله تعالى عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اعترف الرجل بوطء وليدته لحق به ولدها الا ان يدعي أنه قد استبرأها بعد الوطء ثم لم يقربها وتفسيره في كتاب الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا توفي الرجل عن المرأة أو طلقها فانقضت عدتها في الوفاة والطلاق ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر لأقل من ستة أشهر من يوم ملك عقدة نكاحها بساعة والولد الاول فان كان ميتا لحق به وان حيا لحق به الا ان ينفيه بلعان ولو ادعاه الآخر لم يكن ابنه لانه لا يمكن ان يكون منه الا

اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله • اخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عروة ان عائشة رضى الله عنها دبرت جارية لها فسهرتها فاعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة رضى الله عنها أن تباع من الاعراب ممن يسيء مملكتها فبيعت * اخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائل فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها قال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك « قال مالك » وذلك فيما نرى لانه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس • اخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة • اخبرنا ابراهيم

عليه وسلم أن يترك على سبغ قد كثر منها عليه ولا يتركه . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة . وبهذا الإسناد أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم . وبه عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغير أوبقرة . وبه عن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه . أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهذا غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس . وبه أن ابن عمر حج في الفتنة فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما (٣٠١) الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت

الحج مع العمرة . وبه أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الآن

بناكرها الرجل فيقول لم أرد إلا تطليقة واحدة فحلف على ذلك ويكون أملك بها ما كانت في عديتها . أخبرنا مالك عن سعيد ابن سليمان بن زيد ابن ثابت عن خارجة ابن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد بن ثابت ما شأنك قال ما كنت امرأتى أمر جاف فارقتني فقال له زيد ما جاك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارتجعهما أن شئت فأنما هي واحدة

وأنت أملك بهما أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل

ناقة البراء بن عازب أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فانما يضمنونه بقيمة لا بقيمة . ولا يقبل قول المدعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه

(أدب القاضي وما يستحب للقاضي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال أحب أن يقضي القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون متوسطاً للصر وأن يكون في غير المسجد لئلا يكثر من يغشاه لغير ما بنيت له المساجد ويكون ذلك في أوفق الأماكن به وأحرها أن لا يسرع ملأته فيه (قال) وإذا كرهت له أن يقضي في المسجد فلا أن يقيم الحد في المسجد أو يعزراً كره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقضي القاضي وهو غضبان . أخبرنا شفيان عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضي القاضي أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقضي الرجل وهو غضبان وكان معقولا في الغضب تغير العقل والفهم فأى حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها فان كان إذا اشتكى أو جاع أو أهتم أو خزن أو بطر فرحاً تغير ذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضي وأن كان ذلك لا يغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما النعاس فيغمر القلب شبهها بغمر العشى فلا يقضي ناعساً ولا مغموراً القلب من هم أو وجع يغمر قلبه (قال) وأكره للقاضي الشراء والبيع والنظر في النفقة على أهله وفي ضيعته لأن هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجاع ما شغل فكره بكره له وهو في مجلس الحكم أكره له ولو اشتري أو باع لم أنقض البيع ولا الشراء لأنه ليس بمحرم وإنما كرهت لاشتغال فهمه وكذلك لو قضى في الحال التي كرهت له أن يقضي فيها لم أرد من حكمه إلا ما كنت راداً من حكمه في أفرغ حالاته وذلك إذا حكم بخلاف الكتاب والسنة وما وصفت مما يرد به الحكم (قال) وإذا اختلف الرجلان إلى القاضي فباراه من أحد الخصمين اللدنهما عنه فان عاذ بزجره ولا يبلغ أن يجسه ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه

(الافرار والاجتهاد والحكم بالظاهر)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن

(٢٦ - الام - سادس) مطلقة ممتعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق فلم تحس بحسبها ما فرض لها . وبه عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً . وبه عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالبرية . أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة لي عليها مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله بن عمر مرها فلتر كب ثم لثم من حيث عجزت قال مالك وعليها هدى . وبه عن ابن عمر أنه قال من حلف على عين فوكدها فعليه عتق رقبة . وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة . وبه عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه

وَنَبِيَّةٌ أُمِّيَّةٌ أَرْضَعَتْهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَمْرَأَةً الزَّيْبِ بْنِ الْعَوَّامِ فَحَالَتْ زَيْبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ فَكَانَ الزَّيْبُ يَدْخُلُ عَلَى "وَأَنَا مَسْلُومٌ"
فِي أَخْذِ بَقَرَةٍ مِنْ قُرُونٍ رَأْسِي فَيَقُولُ أَقْبِلِي عَلَى "فَدَيْتَنِي أَرَاهُ أَنَّهُ أَبِي وَمَا وَلَدَ فَهُمْ أَخَوَتِي" ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِ قَبِلَ الْحُرَّةَ أَرْسَلَ إِلَى تَلْقُوبِ
إِلَى أُمِّ كَلْثُومٍ بَقِيَ عَلَى حِرَّةِ بْنِ الزَّيْبِ وَكَانَ حِرَّةٌ كَلْبِيَّةً فَقُلْتُ لِرَسُولِهِ وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ابْنَتَهُ فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَأْخُذَ بِهَذَا
الْمَنْعِ لِمَا قَبْلَكَ لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ أَنَا وَمَا وَلَدْتُ أَسْمَاءَ فَهُمْ أَخَوَتُكَ وَمَا كَانَ مِنْ وَلَدِ الزَّيْبِ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءَ فَلَيْسَ وَالِدٌ بِأَخَوَةٍ فَارْسَلِي فَاسْأَلِي عَنْ هَذَا
فَأَرْسَلْتُ فَسَأَلْتُ وَأَحْبَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَافِرُونَ وَأَمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالُوا هَالِكُ الرِّضَاعَةِ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ لَا تَحْرِمُ شَيْئاً
فَأَنْكَحْتَهَا يَا هَلْ فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ حَتَّى هَلَكَ (٢٠٣) أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ جَاءَ عَمِّي أَفْلَحُ
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ « قَالَ
الرَّبِيعُ » زَعَمَ الشَّافِعِيُّ
مَا أَحَدٌ أَشَدَّ خِلَافاً
لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَالِكٍ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
قَسِيطٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَعَنْ
سُلَيْمِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ
الرِّضَاعَةَ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ
لَا تَحْرِمُ شَيْئاً أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ
دِينَارٍ مَعَ سَهْلِ بْنِ
سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ
رَجُلًا خُطِبَ إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمْرَأَةً قَائِمَةً فَقَالَ لَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي صَدَاقِهَا فَقَالَ التَّمَسَّ
وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ
أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ الْحَرِثِ أَنَّ لَمْ أَكُنْ
سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَنْ يَأْخُذَ بِنَاثِرٍ وَأَنْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ
أَنْ يَكُونَ الْخِنْ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْ
مِنْهُ شَيْئاً فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَثَمَةَ
إِنَّمَا كَلَفُوا الْقَضَاءَ عَلَى الظَّاهِرِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَأَخْبِرْ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ قَدِ يَكُونُ هَذَا فِي الْبَاطِنِ مُحَرَّمًا عَلَى مَنْ قَضَى لَهُ بِهِ وَأَبَاحَ الْقَضَاءَ عَلَى الظَّاهِرِ وَدَلَالَةٌ عَلَى
أَنَّ قَضَاءَ الْأَمَامِ لَا يَحِلُّ حَرَامًا وَلَا مُحَرَّمًا حَلَالًا لِقَوْلِهِ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ
كُلَّ حَقٍّ وَجِبَ لِي بَيِّنَةٌ أَوْ قَضَاءٌ قَاضٍ فَأَقَرَّرْتُ بِخِلَافِهِ أَنْ قَوْلِي أَوَّلَى لِقَوْلِهِ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ فِي الظَّاهِرِ فَلَا
يَأْخُذْهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَاطِنِ لَيْسَ لَهُ وَإِنَّ الْبَاطِنَ إِذَا تَبَيَّنَ بِإِقْرَارِهِ فِيمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ حَكْمٌ عَلَيْهِ بِهِ وَهُوَ أَنْ
لَا يَأْخُذُوا إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ فَهُوَ غَيْرُ أَخْذٍ فَأَبْطَلَ إِقْرَارَهُ بِأَنَّ لِحَقِّهِ لَمْ يَقْضِ لَهُ بِهِ مِنْ الْحَقِّ وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ عَلَى
النَّاسِ يَحْيَى عَلَى نَحْوِ مَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ مِمَّا لَفْظُوا بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نِيَاتُهُمْ أَوْ غَيْرُهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ فَمَنْ
قَضَيْتَ لَهُ فَلَا يَأْخُذُ الْقَضَاءَ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا هُوَ بِمَا لَفْظُوا بِهِ لَا بِمَا غَابَ عَنْهُ وَقَدْ وَكَلَهُمْ فِيمَا غَابَ عَنْهُمْ نِيَّةً أَوْ قَوْلًا
إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِحَاكِمٍ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِمَا لَفَظَ وَأَنْ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِمَّا غَابَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ مِنْ أَمْرٍ مِنْ نِيَّةٍ أَوْ سَبَبٍ أَوْ ظَنٍّ أَوْ تَهْمَةٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ وَأَخْبَارُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَنْ قَضَيْتَ لَهُ فَلَا يَأْخُذْهُ أَنْ الْقَضَاءَ عَلَى مَا يَسْمَعُ مِنْهُمْ وَأَنَّهُ قَدِ يَكُونُ فِي الْبَاطِنِ
عَلَيْهِمَا غَيْرُ مَا قَضَى عَلَيْهِمَا بِمَا لَفَظَ بِهِ قَضَى بِمَا سَمِعَ وَوَكَلَهُمْ فِيمَا غَابَ إِلَيْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ قَضَى بِتَوْهَمٍ مِنْهُ عَلَى
سَائِلِهِ أَوْ بِشَيْءٍ يُظَنُّ أَنَّهُ خَلَقَ بِهِ أَوْ بِغَيْرِ مَا سَمِعَ مِنَ السَّائِلِينَ خِلَافَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِ الْغَيْبِ وَادَّعَى هَذَا عَلَيْهِ وَلِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَضَى بِمَا سَمِعَ وَأَخْبَرَ أَنَّ تَدْيُكُونَ غَيْرُهُمْ غَيْرَ ظَاهِرٍ لِقَوْلِهِ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَأْخُذْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَى النَّاسِ بِعِلْمِ هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَكَرَامَتِهِ الَّتِي اخْتَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مِنَ النَّبَوَّةِ
وَزَوَّلَ الْوَحْيَ عَلَيْهِ فَوَكَلَهُمْ فِي غَيْرِهِمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَادَّعَى هَذَا عَلَيْهِ وَمِثْلُ هَذَا قَضَاءُ وَلَعِبْدِ بْنِ زَمْعَةَ بِالْوَلَدِ وَقَوْلُهُ
لِسُودَةَ احْتَجَبِي مِنْهُ عِنْدَ مَا رَأَيْتُ شَبَهَا بَيْنَا فَقَضَى بِالظَّاهِرِ وَهُوَ فَرَّاشُ زَمْعَةَ وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِ
مُسْلِمٍ شَيْئاً فَإِنَّمَا يَقْطَعُ لِنَفْسِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ وَالْبَاطِنُ فَمَالُ الْمُسْلِمِينَ فَقِيَاسًا عَلَى هَذَا أَنْ مَنْ أَعْطَى أَحَدًا مِنْهُ شَيْئاً
لَمْ يَكُنْ مُسْتَأْهِلًا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ حَقَّالَهُ فَهُوَ أَخَذَ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَكُلُّهُمْ أَكْرَهَ مِنْهُ مِنْ وَاحِدِهِمْ فَإِنَّمَا أَخَذَ قِطْعَةً
مِنَ النَّارِ وَمَتَى ظَفَرَ بِمَالِهِ أَوْ بَعْنٍ يَحْكُمُ عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ بِقَدَرِ مَا أَخَذَ مِنْهُ مِمَّا يَكُنْ مُسْتَأْهِلًا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ
حَقَّالَهُ فَوْضِعَ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَسِيطٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَضَيَا فِي الْمَلْطَاءِ بِنَصْفِ دِيَةِ الْمَوْضِعَةِ ابْنِ
أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ
أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ ابْنَ نَافِعٍ يَذْكُرُ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْأَسَانِدِ مِثْلَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى مَالِكٍ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا
مِنَ الْأَثَمَةِ فِي الْقَدِيمِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ قَضَى فِيمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ بِشَيْءٍ (وَمِنْ كِتَابِ الرِّسَالَةِ إِلَّا مَا كَانَ مُعَادًا) أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ
عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِشٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ وَرَفَعْنَا لَكَ كَرْنًا لَا أَذْكَرُ الْأَذْكَرَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ
عَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ بَايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الصُّبْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ

سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن ثميم الدارمي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة
الدين النصيحة لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن
حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه
وان الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجلاو في المطلب * أخبرنا ابن عينة عن سالم أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
الامر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله (٣٠٣) اتبعناه قال سفيان وحديثه

محمد بن المنكدر عن

النبي صلى الله عليه وسلم

مرسلا قال الشافعي

رضي الله عنه الأريكة

السري * أخبرنا

مالك عن عمه أبي سهيل

ابن مالك عن أبيه أنه

سمع طلحة بن عبيد الله

يقول جاء أعراشي من

أهل نجد نائرا الرأس

يسمع دوى صوته ولا

يفقه ما يقول حتى دنا

فاذا هو يسأل عمن

الاسلام فقال النبي

صلى الله عليه وسلم نجس

صوات في اليوم واليلة

قال هل على غيرها

قال لا الا أن تطوع

وذكره رسول الله

صلى الله عليه وسلم صيام

شهر رمضان فقال هل

على غيره قال لا الا أن

تطوع فأدبر الرجل

وهو يقول والله لا أزيد

على هذا ولا أنقص منه

فقال رسول الله صلى

ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن
العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
فاخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاكم انما يكون بعد أن لا يكون فيما
يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فإن قيل فمن أين قلت هذا
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
كيف تقضي قال بكتاب الله عز وجل قال فان لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن
قال أجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم
أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين قاعة وانما هو شيء
يحدثه من قبل نفسه فاذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والاجماع أولى من رأى نفسه ومن قال
الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت
بالمعينة لم يجز له غير معاينتها ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده فان قيل فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على
غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وقال معاذ أجتهد رأيي ورضي بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة
قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول بفعل الناس تبعاً لهم ما لم يهملهم ولقول الله عز
وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من يطع الرسول فقد أطاع الله ففرض علينا اتباع رسوله فاذا كان
الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وهما عيانان ثم قال اذا اجتهد
فالا جتهاد ليس بعين قاعة وانما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فاحداه
على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من احداثه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأى نفسه ولم يؤمر
باتباعه فاذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند
نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين
قال قولا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع
رأيه كما تبعنا وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك
وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حiale بغير حجة له في كتاب ولا سنة

الله عليه وسلم أفلم ان صدق * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ذكرت احرامها مع النبي صلى
الله عليه وسلم أنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوت القبلة قبل بدر بسهوين * أخبرنا ابن عينة
عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أمر فاعلة جاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن دفاعة طلقني فبنت طلاق وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هدية الثوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أريد أن ترجعي إلى دفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك» أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من باع عبدا وله مال فإله للمبتاع إلا أن يشترط المبتاع» أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول (٢٠٤) الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجهة

قبل المشرق * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا أدري أسمى بني أنمار أو قال صلى في سفر أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال إن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجالا وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه وأنه مرفوع أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن

ولا أمر مجتمع عليه ولا أثر فاذا كانا موجودين فهما الاصلان وإذا لم يكونا موجودين فالقياس عليهما لا على غيرهما فان قال قائل فأن هذا قيل مثل الكعبة من رأيها صلى الله عليه وسلم غاب عنها توجه إليها بالادلة لا على أنها الأصل فان صلى غائبا عنها برأى نفسه بغير اجتهاد بالادلة عليها كان مخطئا وكانت عليه الاعادة وكذلك الاجتهاد في اجتهاد على الكتاب والسنة فذلك ومن اجتهاد على غير الكتاب والسنة كان مخطئا ومثل قول الله تعالى بفراء مثل ما قتل من النعم والمثل للمقتول وقد يكون غائبا فانما يجتهد على أصل الصيد المقتول فينظر إلى أقرب الأشياء به شبهة فيه وفي هذا دليل على أن الله عز وجل لم يبح الاجتهاد الا على الاصول لانه عز وجل انما أمر بمثل ما قتل فأمرا بالمثل على الاصل ليس على غير أصل ومثل أذان ابن أم مكتوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت فلو جاز الاجتهاد على غير أصل لجاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بغير اخبار غيره له أن الفجر قد طلع ولكن لما لم يكن فيه آية الاجتهاد على الاصل لم يحز اجتهاده حتى يخبره من قد اجتهاد على الاصل وفي اخباره على غير اجتهاد على الاصل أن الفجر قد طلع تحريم الاكل الذي هو حلال في تحليل الصلاة التي هي حرام على أن أصلها الا في وقتها وفي اخبارها كما علم على غير أصل لرجل له أربع نسوة أن واحدة قد حرمت عليه تحريم امرأته كانت له وتحليل الخامسة له فيكون كل واحد من هؤلاء قد أحل وحرم برأى نفسه ولجأ أن يجتهد الأعمى فيصل برأيه ولا رأى له ولجأ أن يصلي الأعمى ولا يرى أن زالت الشمس أم لا برأى نفسه ولجأ أن يصوم رمضان برأى نفسه أن الهلال قد طلع ولجأ إذا كانت دلائل القبلة أن يدع الرجل النظر إليها والاجتهاد عليها ويعمل في ذلك برأى نفسه على غير أصل كما إذا كان الكتاب والسنة موجودين فأمره بترك الدلائل وأمره يجتهد برأيه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لقوله تبارك وتعالى وحاشا لكم قولوا ووجوهكم شطره ولقوله جل وعز حتى يبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته ولو لا أنه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال وكان إذا يجوز لكل أحد علم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أولم يعلمهما أن يجتهد فيما ليس فيه كتاب ولا سنة برأيه بغير قياس عليهما لانه اذا جاز له أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة فلا يبعد أن يصيب أو يخطئ وليس ذلك منه على الاصول التي أمر بتباعها فيكون اذا اجتهد علمها مؤديا لفرضه فقد أصبح لكل من لم يعلم الكتاب والسنة وجهلها أن يكون رأى نفسه وان كان أجهل الناس كلهم فيما ليس فيه كتاب ولا سنة مثل رأى من علم الكتاب والسنة لانه اذا كان أصله ان من علمهما واجتهد على غيرهما جاز له فما معنى من علمهما ومن لم يعلمهما في موضع الاجتهاد اذا كان على غيرهما الاسواء غير أن الذي علمهما يفضل الذي لم يعلمهما بما انصاف فقط فاما بموضع

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أهر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعته يقول لا يأكل أحد منكم من لحم نسكه بعد ثلاث أخبرنا الله عن عمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل أحدكم من نسكه بعد ثلاث * أخبرني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول

انك قد سمعنا من الله ما شاء الله من عند ابائنا ثم تتردد بقصتها الى البصرة . اخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة عن ابي هريرة مرفوعاً عن زيد بن خالد الجهني انهما اخبراه أن رجلاً اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال ابن أبي كان عسيقاً على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي بن أبي الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أتت أهل العلم فأخبروني أن علي بن أبي جلد مائة وتعريب علم وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريته فإني قد ألبيتك وطلعت ابنه مائة وغيره عاماً وأمر أن يسأل الأسلي أن يأتي امرأته الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت (٢٠٥) فريجها * أخبرنا مالك عن نافع

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزاكات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن خزام يقرأ سورة الفرقان على غير

الاجتهاد فقد سوى بينهما فكان قد جعل العالمين والجاهلين في درة علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء فكان للجاهلين اذا نزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدرك قياساً ان يكون هو فيه والعالم سواء وان يقتدي برأي نفسه لانه اذا كان العالم عنده انما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستوي في هذا المعنى ولكن كل من رأى رأياً فاستحسنه جاهلاً كان أو عالماً جازله اذا لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصاً وكان قد جعل رأي كل أحد من الآدميين الجاهل والعالم منهم أصلاً يتبع كما يتبع السنة لانه اذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه ورأه حقاً وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق وهذا خلاف القرآن لأن الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضع مقاماً عظيماً بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن يحكم في بني قريظة فحكم برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقت حكم الله عز وجل فيهم ففي هذا دليل على أنه انما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم وان قوماً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج لهم حوت من البحر ميت فأكلوه ثم سألو عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل بقي معكم من لحمه شيء ففي هذا دليل على أنهم انما أكلوه يومئذ برأى أنفسهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عماله وسراياه ويأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله وقد فعل بعضهم شياً في بعض مغازيهم فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرجل الذي لا ذبا لشجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل ان يلقى نفسه في النار والذي جاء بالهدية وكل هذا فعلوه برأيهم فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجل الذي قال أسلمت لله فقتل فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فما احتجبت من هذا يشبه انه لنادونك أما أولاً فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراياه وأمرائه بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمره من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه هم ما أطاعوا الله فاذا عصوا الله عز وجل فلا طاعة لهم عليهم ففي نفس ما احتجبت به أنه انما أمر الناس بطاعة الله وطاعة أمرائهم اذا كانوا مطيعين لله فاذا عصوا فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شئ فعلوه برأى أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما عملوه مطيعين فيه لله ورسوله فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل الا ما احتجبت به أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأى أنفسهم لكان لنا فيه كفاية وان قيل فقد أجاز رأي سعد في بني قريظة ورأى الذين أكلوا الحوت على غير أصل قيل أجاز له صوابه كما يجيز رأي كل من رأى ممن يعلم أو لا يعلم اذا كان بحضرة من يعلم خطأ وصوابه فيجيزه من يعلم ذلك منه اذا أصاب الحق بمعنى اجازته له انه الحق لا بمعنى رأى نفسه منفرداً دون

ما أقرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقر أنها فكذلك أن أجعل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبسته بردائه فثبت به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ أنها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ فقرأ القراءات التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه * أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم البنا وعهدنا اليكم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين بيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آباءهم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أيتها الساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء فآذنت على أن تؤضأت فقال عمر والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسبقه الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢٠٦) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أناساً يخطئون

علمك لأن رأى ذي الرأي على غير أصل قد يضيئ وقد يخطئ ولم يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأه منه فقال تعالى وانك لتهدى إلى صراط مستقيم فاما من كان رأيه خطأ أو صواباً فلا يؤمر أحد باتباعه ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل فقد أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله اتباعه فان كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم به فتكلم به بعدمعرفة هذا فأرى للامام أن يمنع وإن كان غيباً علم هذا حتى يرجع فان قيل فما معنى قوله احكم قيل مثل قوله عز وجل وشاورهم في الأمر على معنى استطابته أنفس المستشارين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك ووضع الحرب بذلك السبب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حاجة إلى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والطول على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة إلى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم له احكم على هذا المعنى وأن يكون قد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في مثل هذا فحكم على مثلها أو يحكم فيوفقه الله تعالى ذكره لا من رسوله فيعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بطاعة الله عز وجل فان قيل فيحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قد يخطئ قيل نعم ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ إلا الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كما ولي أمراء ففعل بعضهم بعض ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فتردهم في ذلك إلى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عملوا من طاعة الله لأنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يجوز هذا من سنته لأن الله عز وجل اختصه بوحيه واتخصه برسالته فما كان من أمر من أحد أمراء أقرهم عليه بطاعة الله عز وجل أقرهم وما كره لهم بان كانوا فاعلوا طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم وليس يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز لأحد أن يقول برأيه لأنه لا مبین لرأيه أصواب هو أم خطأ وانما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وادأبى عليهما على أحد فالدلائل عليهما لأنهما اللذان رضي الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعباده وأمر باتباعه صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أكلوا الخبث بغير حضور النبي صلى الله عليه وسلم بلاصل عندهم قيل لموضع الضرورة والحاجة إلى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله ألا ترى أنهم سألوا عن ذلك ألا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده اذ لم يكن بهم ضرورة إلى أكله أمسكوا اذ لم يكن عندهم أصل حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطالع الشمس * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم ابن خزام رضي الله عنه أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنبأ أو ألم يبلغني أو كما شاء الله من ذلك أنك تتبع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبع عن طعاما حتى تشربه وتستوفيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني عطاء ذلك أيضاً عن عبد الله بن عصفه عن حكيم بن خزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا

الدرأوردى عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن نخت عن عبد الواحد النصري عن وائلة بن الاسقع عن النبي صلى الله (مشاورة) عليه وسلم قال ان أفرى القرى من قولني مالم أقل ومن أرى عينيه في المنام مالم تريا ومن ادعى إلى غير أبيه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال على مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب على يني له بيت في النار * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التميمي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من

كذب على فليكن من جنس مضجع من النار جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده * أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحديثوا عني ولا تكذبوا علي * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نصر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدأها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من وراءهم * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا (٢٠٧) فأرسل امرأته تسأل عن ذلك

فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال أسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرنها أني أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله

(مشاورة القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحب للقاضي أن يشاور ولا يشاور في أمره إلا عالما بكتاب وسنة وآثار وأقويل الناس وعاقلا يعرف القياس ولا يحرف الكلام ووجوهه ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالما بلسان العرب ولا يشاوره إذا كان هذا مجتمعا فيه حتى يكون مأموفا في دينه لا يقصد الاقصا الحق عنده ولا يقبل ممن كان هكذا عنده شيئا أشار به عليه على حال حتى يخبره أنه أشار به من خبر يلزم ذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو من قياس على أحدهما ولا يقبل منه وإن قال هذا حتى يعقل منه ما يعقل فيقفه عليه فيعرف منه معرفته ولا يقبله منه وإن عرفه هكذا حتى يسأل هل له وجه يحتمل غير الذي قال فإن لم يكن له وجه يحتمل غير الذي قال أو كانت سنة فلم يختلف في روايتها قبله وإن كان للقرآن وجهان أو كانت سنة رويت مختلفة أو سنة ظاهرة يحتمل وجهين لم يعمل بأحد الوجهين حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على أن الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه وهكذا يعمل في القياس لا يعمل بالقياس أبدا حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصح في المصدر من الذي ترك ويحرم عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسنت لانه إذا أجاز لنفسه استحسنت أجاز لنفسه أن يشرع في الدين وغير جائزه أن يقلد أحدا من أهل دهره وإن كان أبين فضلا في العقل والعلم منه ولا يقضي أبدا إلا بما يعرف وإنما أمرته بالمشورة لأن المشير ينهه لما يغفل عنه ويبدله من الأخبار على ما لعله أن يحمله فأما أن يقلد مشيرا فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا اجتمع له علماء من أهل زمانه أو افرقوا فسواء ذلك كله لا يقبله إلا تقليد الغيرهم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يدلونه عليه حتى يعقله كما عقلاه فإن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف ميزه فلا ينبغي له أن يقضي ولا ينبغي لأحد أن يستقصيه وينبغي له أن يتحرى أن يجمع المختلفين لانه أشد لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض يعيب بعضهم قول بعض حتى يتبين له أصح القولين على التقليد أو القياس

(حكم القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حكم القاضي بحكم ثم رأى الحق في غيره فإن رأى الحق في الحادث بأنه كان خالف في الأول كتابا أو سنة أو إجماعا أو أصح المعنيين فيما احتل الكتاب أو السنة نقض قضاءه الأول على نفسه وكل ما نقض على نفسه نقضه على من قضى به إذا رفع إليه ولم يقبله ممن كتب به إليه وإن كان انما رأى قياسا احتملا أحسن عنده من شيء قضى به من قبل والذي قضى به قبل يحتمل القياس ليس الآخر بآبين حتى يكون الأول خطأ في القياس يستأنف الحكم في القضاء الآخر بالذي

عليه وسلم ثم قال والله اني لأتقاكم الله وأعلمكم بحمدوده * أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قالت بينما نحن بنى إذا على بن أبي طالب رضي الله عنه على جمل يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد فاتبع الناس وهو على جمل يصرخ فبهيم بذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله أن شاء الله يقال له يزيد بن شيان قال كثافي موقف لنا بعرفة يباعده عمرو من موقف الامام جدا فأتانا ابن مربع الانصاري فقال لنا اني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يأمركم أن تقفوا على متاعكم هذه فأنكم على ارث من ارث آبائكم إبراهيم * أخبرنا سفيان وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الابهام

أن النبي صلى الله عليه وسلم من أكل من أكل ذلك * أخبرنا ابن أبي شبيب عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان
باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهاى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى
بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأسا كنت بأرض * أخبرني
من لا أتهم عن ابن أبي ذئب أخبرني محمد بن خفاف قال انتعت غلاما استغلتته ثم طهرت منه على عيب فاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز
فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأتيت عروة فأخبرته فقال أروح إليه العشي فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فجلت إلى عمر فأخبرته ما أخبرني عروة (٢٠٩) عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم فقال ٤ رفا
أيسر علي من قضاء
قضيته والله يعلم أني لم أرد
فيه إلا الحق فبلغني فيه
سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأرد قضاء
عمر وأنفذ سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فراح إليه عروة فقضى
لي أن آخذ الخراج من
الذي قضى به علي له
* أخبرني أبو حنيفة
ابن سمال بن الفضل
الهماني قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي شريح الكعبي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عام
الفتح من قتل له قاتل
فهو بخير النظرين أن
أحب أخذ العقل
وإن أحب فله القود
فقال أبو حنيفة فقلت
لأن أبي ذئب أنا أخذ
بهذا بأبا الحرث فضرب
صدرى وصاح علي

عن مثل ما يستدل على عورته أن كانت في شهادته أو اختلاف أن كان في شهادته وشهادة غيره في طرح
من ذلك ما لزمه طرحه ويلزم ما لزمه إثباته وإن جمع الحال الحسنة والعقل لم يقفه ولم يفرقهم وأحب القاضي
أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والانفس وأفرى العقول برأء من الشحناء بينهم وبين
الناس أو الحيف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية والمطاطلة للناس وأن يكونوا جامعين
للأمانة في أديانهم وأن يكونوا أهل عقول لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسنا ويقول قبيحا
فيكون ذلك جرحا عندهم أو يسألوه عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون ذلك تعديلا عندهم (قال) وأرى أن
الشافعي رحمه الله تعالى ويحرص الحاكم على أن لا يعرف له صاحب مسألة فيجتال له (قال) وأرى أن
يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسماء من شهدوا له ومن شهدوا عليه وقد مر ما شهدوا فيه
ثم لا يسألون أحدا عنهم حتى يخبروه بمن شهدوا له وشهدوا عليه وقد مر ما شهدوا فيه فان المسئول عن الرجل
قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدوا للشهود عليه أو حنقا عليه أو شريكا فيما شهد فيه
وتطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل تعديله إلا من اثنين ولا المسألة عنه إلا من
اثنين ويخفي عن كل واحد منهما اسماء من دفع إلى الآخر لتتفق مسئلتها أو تختلف فان اتفقت بالتعديل
قبلها وإن اختلفت أعادها مع غيرهما فان عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح إلا من شاهدين وكان الجرح
أولى من التعديل لأن التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن (قال) ولا يقبل الجرح من
أحد من خلق الله فقيه عاقل دين ولا غيره إلا بأن يقفه على ما يجرحه به فإذا كان ذلك مما يكون جرحا عند
الحاكم قبله منه وإذا لم يكن جرحا عنده لم يقبله فان الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على
بعض بالكفر فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل وإن كان صالحا أن يقول لرجل ليس بعدل ولا رضا ولا عمري
إن من كان عنده كافر الغير عدل وكذلك يسمى بعضهم بعضا على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم
فيذهب من يذهب إلى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى وليس هذا بموضع
جرح لأحد وكذلك من يجرح من يستحل بعض ما يحرم هو من نكاح المتعة ومن اتيان النساء في أديارهن
وأشباه ذلك مما لا يكون جرحا عند أهل العلم فلا يقبل الجرح إلا بالشهادة من الجرح على الجرح وبالسماح
أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لزمه من الحق وأكثر من نسب إلى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعتد اليسير
الذي لا يكون جرحا لما لقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا مستهلا بجرحه فألح عليه بأي شيء تجرحه
فقال ما يخفي علي ما تكون الشهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة استأقبل هذا منك إلا أن
تين قال رأيت يبول قائما قال وما بأس بأن يبول قائما قال ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه ثم يصلي قبل

(٢٧ - الام - سادس) صياحا كثيرا ونال مني وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذه
نعم آخذه وذلك الفرض علي وعلى من سمعه أن الله عز وجل اختار محمدا صلى الله عليه وسلم من الناس فهذا هم به وعلى يديه واختار لهم
ما اختار له على لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو دائرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكت عنى حتى تمنيت أن يسكت * أخبرنا
الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا صالحا في الصلاة أن يعبد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لأنه
مرسل * أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بالحجابة خطيبا فقال إن رسول

صلى الله عليه وسلم قام فينا كفيافي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد إلا فن سره أن يسكن بجبوحه الجنة فيلزم الجماعة فإن الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد ولا يتحاون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وساءته سيئة فهو مؤمن * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبيعة بنت الحرف وضعت بعد وفاة زوجها بياضاً فسر بها أبو السنا بل بن يعكف فقال قد تصنعت للزواج أنها أربعة أشهر وعشراً فذكرت ذلك لسبيعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل أوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فتزوجي * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد (٢١٠) بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي

ان ينقيه قال أفرأيت فعل فعلى قبل أن ينقيه وقد نضح عليه قال لا ولكني أراه سيفعل وهذا الضرب كثير في العالمين والجرح خفي فلا يقبل الخفاء ولما وصفت من الاختلاف الابتصر يرحم الجرح ولا يقبل التعديل إلا بان يوقفه المعدل عليه فيقول عدل على ولي ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به فان كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه وان كانت معرفته به ظاهرة حادثة لم يقبل ذلك منه

(ما تجوز به شهادة أهل الأهواء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذهب الناس من تأويل القرآن والاحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك منهم متقادماً منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وان خطاه وضلله ورأى ما استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله وان بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفراط من القول وذلك أنا وجدنا الدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك ووجدنا ما أولين يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظراً وهم عنها وخالفهم فيها ولم يردوا شهادتهم بعمار أو من خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا ترد من خطافي تأويله وذلك أنه قد يستحل من خالفه الخطأ إلا أن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل لانه يراه حلال الدم أو حلال المال فترد شهادته بالزور أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فيحلف له على حقه ويشهد له بالبت ولم يحضره ولم يسمه فترد شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يبين الرجل المخالف له مباينة العداوة فترد شهادته من جهة العداوة فأى هذا كان فهم أو في غيرهم عن لا ينسب إلى هوى وردت شهادته وأيمهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركاً بالله أو معصية له يوجب عليها البارا ولي أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها وكذلك إذا كانوا ممن يشتم قوماً على وجه تأويل في شتمهم لأعلى وجه العداوة وذلك أنا إذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدماء كانت شهادتهم بستم الرجال أولى أن لا ترد لانه متأول في الوجهين والشم أخف من القتل فاما من يشتم على العصبية أو العداوة لنفسه أو على ادعائه ان يكون مشتموماً مكافئاً بالشم فهذه العداوة لنفسه وكل هؤلاء ترد (١) شهادته عن شتمه على العداوة وأما الرجل من أهل الفقه يسئل عن الرجل من أهل الحديث فيقول كفوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه لانه يغلط أو يحدث بما لم يسمع وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجر وحاعنه لو شهد بهذا عليه إلا أن يعرف

(١) قوله عن شتمه أى شهادته على من شتمه فعن بمعنى على تأمل كسبه مصححه

قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه (ومن كتاب الصداق والايلاء) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه

اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية * أخبرنا سفيان عن حميد الطويل عن بعداوة أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأنزل لك عن أي امرأتى شئت وأكفيك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك لدوني على السوق فخرج إليه فأصاب شيئاً فخطب امرأته فتزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة * أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صغرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فأخبره أنه تزوج امرأته من

الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطينها اياه جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال ما أجد شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (٢١١) * أخبرنا مالك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وأمها بنت زيد بن الخطاب كانت تحت

ابن لعبد الله بن عمر فأتى ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتغى أمها صداقها فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم تمنعكموه ولم نطلبها فأبت أن تقبل ذلك ففعلوا بينهم زيد ابن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث * أخبرنا ابن أبي فديك وسعيد ابن سالم عن عبد الله بن جعفر بن المسور عن واصل ابن أبي سعيد عن محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه انه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل اليها بالصداق تاما فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالفضل * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين قال

بعد اوده فترد بالعداوة لا بهذا القول وكذلك ان قال انه لا يبصر الفتيا ولا يعرفها فليس هذا بعداوة ولا غيبة اذا كان يقوله لمن يخاف أن يتبعه فيخطئ باتباعه وهذا من معاني الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة انما الغيبة أن يؤذيه بالأمر لا بشهادته لأحد يأخذ به منه حقا في حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلا بعبوبه فينصح به في أن لا يغتر به في دينه اذا أخذ عنه من دينه من لا يبصره فهذا كله معاني الشهادات التي لا تعد غيبة (قال) والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها ممن لا ترد شهادته وكذلك لو كان موسرا فنكح أمة مستحلا لنكاحها مسلمة أو مشركة لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا وهكذا المستحل الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين يدا بيد والعامل به لا نأخذ من أعلام الناس من يفتي به ويعمل به ويرويه وكذلك المستحل لانيان النساء في أدبارهن فهذا كله عندنا مكر ومحرّم وان خالفنا الناس فيه فرغبنا عن قولهم ولم يدعنا هذا إلى أن نجرحهم ونقول لهم انكم حللتم ما حرم الله وأخطأتم لانهم يدعون علينا الخطأ كما ندعيه عليهم وينسبون من قال قولنا إلى أنه حرم ما أحل الله عز وجل

(شهادة أهل الأشرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من شرب من الخمر شيئا وهو يعرفها نجرا وانجر العنب الذي لا يخالطه ماء ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة لان تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أولم يسكر ومن شرب ما سواها من الأشرية من المنصف والخيلطين أو مما سوى ذلك مما زال أن يكون نجرا وان كان يسكر كثيره فهو عندنا مخطئ بشر به آثم به ولا أرد به شهادته وليس بأكثر مما أجزنا عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا والمسال المحرم عندنا والفرج المحرم عندنا لم يكن يسكر منه فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرم عند جميع أهل الاسلام إلا أنه قد حكى لي عن فرقة أنها لا تحرمه وليست من أهل العلم فإذا كان الرجل المستحل للأبنة يحضرها مع أهل السفه الطاهر ويترك لها الحضور للصلوات وغيرها وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروعة واطهاره السفه وأما اذا لم يكن ذلك معهم لم ترد شهادته من قبل الاستحلال

(شهادة أهل العصبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أظهر العصبية بالكلام قد دعا اليها وتألف عليها وان لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة لانه أتى محرمالا اختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له

الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن ليث عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا سفيان عن مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان رضي الله عنه كان يوقف المولى * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها اذا ذكر لها الرجل يحلف أن

لا يأتي امرأته فيدعها نجسة أشهر لا ترى ذلك شيا حتى يوقف وتقول كيف قال الله تعالى امسال بمعروف أو تسريح باحسان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليها طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما ان يطلق واما أن يني * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه كان يوقف المولى «سمعت الربيع» بن سليمان يقول سمعت أسد ابن موسى يحدث قال استتيب أبو خنيفة مرتين وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول طلب العلم أفضل من صلاة النافلة (ومن كتاب الصرف) * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت خزورا قد نكرت بخرثت أجزاء كل جزء منها بعناق فأردت أن أبتاع منها (٣١٣) جزءا فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

أن يباع حتى يميت قال فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرا * أخبرنا ابن أبي نجيح عن أبي صالح مولى التوءمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كره بيع اللحم بالحيوان (ومن كتاب الرهون والاجارات) * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه * وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من امام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامةهم وخاصتهم وذلك أن طاعة هؤلاء طاعة عامة كثيرة فكثير الطاعة خير من قليلها وقد جمع الله تعالى الناس بالاسلام ونسبهم اليه فهو أشرف أنسابهم (قال) فإن أحب امرأ فليحب عليه وإن خص امرؤ وقومه بالحبة ما لم يحمل على غيرهم ما ليس يحل له فهذا أصله ليست بعصبية وقل امرؤ والا وفيه محبوب ومكر وه فالمكر وه في محبة الرجل من هو منه أن يحمل على غير ما حرم الله تعالى عليه من البغي والطعن في النسب والعصبية والبغضة على النسب لا على عصية الله ولا على جنابة من المبغض على المبغض ولكن بقوله أبغضه لانه من بني فلان فهذه العصبية المحضة التي ترد بها الشهادة فإن قال قائل ما المحجة في هذا قيل له قال الله تبارك وتعالى انما المؤمنون اخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله اخوانا فإذا صار رجل الى خلاف أمر الله تبارك وتعالى اسمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا سبب يعذربه يخرج به من العصبية كان مقيما على معصية لا تأويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها ومن أقام على مثل هذا كان حقيقا أن يكون مردودا للشهادة

(شهادة الشعراء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وفيه كصيح الكلام غير أنه كلام باق سائر فذلك فضله على الكلام فن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذا هم والا كثار من ذلك ولا بان يمدح فيكثر الكذب لم ترد شهادته ومن أكثر الوقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهرا كثيرا مستعدا وإذا رضى مدح الناس بما ليس فيهم حتى يكون ذلك كثيرا ظاهرا مستعدا كذا محضار دت شهادته بالوجهين وبأحدهما لو انفرده وإن كان انما يمدح فيصدق ويحسن الصدق أو يفطر فيه بالامر الذي لا يحض أن يكون كذبا لم ترد شهادته ومن شيب بامرأة بعينها ليست من يحمل له وطؤها حين شيب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشيب وإن لم يكن زنى ردت شهادته ومن شيب فلم يسم أحدا لم ترد شهادته لانه يمكن أن يشيب بامرأة وجاريته وإن كان يسأل بالشعر أولا يسأل به فسواء وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس وسألهم أموالهم فإذا لم يعطوه أياها شتمهم فاما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكر وه على الناس فيكره ذلك لهم ولا ترد شهادتهم لأن أحدا قليا يسلم من هذا إذا كان من أهل الرواية فإن كانت تلك الأحاديث عضه بحر أو نفي نسب ردت بذلك شهادتهم إذا أكثروا روايتها أو عمدوا أن يرووها فيحدثوا بها وإن لم يكثروا وأما من روى الأحاديث التي ليست بحض الصدق ولا بيان الكذب وإن كان الاغلب منها أنها كذب فلا ترد الشهادة بها وكذلك رواية أهل زمانك من الأرجاف وما أشبهه وكذلك المزاح لا ترد به الشهادة ما لم يخرج في المزاح

الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب * أخبرنا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحيم اليهودي * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبا بالذهب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه شيباه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن شيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون عن عروة بن أبي الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة أو أضيحة فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار

وأما بشاة ودينار فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشتري ترابا لربح فيه قال وقد روى هذا الحديث غير
سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عروة بن أبي الجعد يشمل هذه القصة أو معناها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما أقفلا مررا بعامل لعمر فرحب بهما وسهل وهو أمير البصرة
وقال لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما قتيبتا عان به متاعا
من متاع العراق ثم تبعاه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا وددنا فعل فكتب لهما إلى عمر رضي
الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فخر بخرابهما فدفعاه إلى عمر (٢١٣) قال لهما أكل الجيش قد أسلفه
كما أسلفكما فقالا لا

فقال عمر رضي الله عنه -

ابنا أمير المؤمنين
فأسلفكما أديا المال
وربحه فأما عبد الله
فسكت وأما عبيد الله
فقال ما ينبغي لك هذا
يا أمير المؤمنين لو هلك
هذا المال أو نقص
لضمانه فقال أدياه
فسكت عبد الله وراجع
عبيد الله فقال رجل
من جلساء عمر رضي
الله عنه يا أمير المؤمنين
لو جعلته فراضا فأخذ
عمر رأس المال ونصف
ربحه وأخذ عبد الله
وعبيد الله نصف ربح
ذلك المال

(ومن كتاب الشغار)

* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن الشغار
والشغار أن يزوج

إلى عضه النسب أو عضه بحر أو فاحشة فإذا خرج إلى هذا وأظهره كان مردودا لشهادته

(شهادة أهل اللعب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكره من وجه الخبر اللعب بالترد
أكثر مما يكره اللعب بشئ من الملاهي ولا يحب اللعب بالشطرنج وهو أخف من الترد ويكره اللعب (١) بالخرقة
والفرق وكل ما لعب الناس به لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة ومن لعب بشئ من هذا على
الاستحلال لم ترد شهادته والخرقة تكون قطعة خشب فيها حفر يلعبون بها أن غفل به عن الصلوات فأكثر
حتى تفوته ثم يعوده حتى تفوته رددنا شهادته على الاستخفاف بعواقب الصلاة كما تردها لو كان جالسا فلم
يواظب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل فإن قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها اللعب إلا
وهو ناس قيل فلا يعول اللعب الذي يورث النسيان وإن عادله وقد جربه يورثه ذلك استخفاف فأما
الجلوس والنسيان فمالم يجلب على نفسه فيه شئ الأحديث النفس الذي لا يمنع منه أحد ولا ياتمه به وإن
قبح ما يحدث به نفسه والناس يعتنعون من اللعب فأما ملاعبة الرجل أهله وأجرأوه الخيل وتأديبه فرسه
وتعلمه الرمي ورميه فليس ذلك من اللعب ولا ينهي عنه وينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن
ولا نظري في علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها وكذلك لا تنفل حتى يخرج من المكتوبة لأن المكتوبة
أوجب عليه من جميع النوافل

(شهادة من يأخذ الجعل على الخير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن القاضي والقاسم
والكاتب للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا جعلا وعملوا محسنين كان أحب
إلي وإن أخذوا جعلا لم يحرم عليهم عندي وبعضهم أعذر بالجعل من بعض وما منهم أحد كان أحب إلي
أن يترك الجعل من المؤذنين (قال) ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن
نفسه ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس ويزن لهم ويعلمهم القرآن والنحو وما يتأدبون به من
الشعر مما ليس فيه مكره « قال الربيع » سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجره ولكن خذه
على أنه من النقي

(شهادة السؤال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تحرم المسئلة في الجائحة تصيب الرجل
تأتي على ماله ولا في جملة الرجل بالديات والجراحات ولا في الغرم لأن هذه مواضع ضرورات وليس فيها كبير
سقاطة مروءة وهكذا لو قطع برجل ببلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضي منها إلا بمسئلة
ولا ترد شهادته أحد بهذا أبدا فاما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره وهو غني بغير ضرورة
(١) قوله بالخرقة هي بالخاء المهملة المفتوحة وبالزاي كما ضبطه الخطيب في المغني اه كته معججه

الرجل ابتسه على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر
ابن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا شغار في الإسلام * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أن بني عبد الدار أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة
ابن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي
الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن
نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا مالك عن ربيعة

عن علي بن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج . أخبرنا سفيان عن عمرو بن يزيد بن الاصم وهو ابن أخت ميمونة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال . أخبرنا سعيد بن مسلمة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوهم الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان ابن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأته وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نكاحه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح (٢١٤) على نفسه ولا على غيره . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحم الجر الانسية . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن الربيع ابن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (ومن كتاب الظهار واللعان)

. أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا الجلفاني جاء الى عاصم بن عدي

ولا معنى من هذه المعاني ويشكو الحاجة فهذا يأخذ ما لا يحل له ويكذب بذكر الحاجة فترد بذلك شهادته (قال) ومن سأل وهو فقير لا يشهد على غناه لم يحرم عليه المسئلة وان كان ممن يعرف بأنه صادق ثقة لم ترد شهادته وان كان كذبا له الحاجة فوكانت عليه دلالات أن يشهد بالبطل على الشيء لم تقبل شهادته وهكذا ان كان غنيا يقبل الصدقة المفروضة من غير مسئلة كان قابلا ما لا يحل له فان كان ذلك يخفى عليه أنه محرم عليه لم ترد شهادته وان كان لا يخفى عليه أنه محرم عليه ردت شهادته فاما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غني فقبلها فلا يحرم عليه ولا ترد بها شهادته

(شهادة القاذف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قذف مسلما حددناه أو لم نحدده لم نقبل شهادته حتى يتوب فاذا تاب قبلنا شهادته فان كان القذف انما هو بشهادة لم تتم في الزنا حددناه ثم نظرنا الى حال المحدود فان كان من أهل العدل عند قذفه بشهادته قلناه تب ولا توبة الا ا كذابه نفسه فاذا كذب نفسه فقد تاب حدا ولم يحد وان أبي أن يتوب وقد قذف وسقط الحد عنه بعفو أو غيره مما لا يلزم المذدوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبدا حتى يكذب نفسه وهكذا قال عمر للذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدهم فتاب اثنان فقبل شهادتهما وأقام الآخر على القذف فلم يقبل شهادته ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال من لا تجوز شهادته بأنه غير عدل حدا ولم يحد فسواء ولا تقبل شهادته حتى تحدث له حال يصير بها عدلا ويتوب من القيل بما وصفت من ا كذابه نفسه وتجوز شهادته المحدود في القذف اذا تاب على رجل في قذف وتجوز شهادته ولد الزنا على رجل في الزنا وشهادة المحدود في الزنا اذا تاب على الحد في الزنا وهكذا المقطوع في السرقة والمقتص منه في الجراح اذا تابوا ليس ههنا الا أن يكونوا عدولا في كل شيء أو يجزوا حين في كل شيء الا ما يشر كهم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فشهدوا فيكون خصماء أو أوطاناء أو جازين الى أنفسهم أو دافعين عنها أو متردبه شهادة العدول وهكذا تجوز شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي والغريب على الآهل والآهل على الغريب ليس من هذا شيء ترد به الشهادة اذا كانوا كلهم عدولا واذا كان معروفا أن الرجلين قد تبايعا فلا يحضرهما أحد ويتشامان ولا يحضرهما أحد ويقتل أحدهما الآخر ولا يحضرهما أحد فصور البدوي القروي والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى واستشهد عليه جائز وقد لا يشهد لانه حاضر يشهد غيره ثم ينتقل المشهد أو يموت أو يطمئن الى صاحبه فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدويين وكذلك قد يكون له شهود غيره يغيثون أو يموتون فلا يمنع ذلك البدوي أن تجوز شهادته اذا كان عدلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يغني فيخذل الغناء صناعته يوثق عليه ويأتي له ويكون منسوب اليه مشهورا به معروفا والمرأة لا تجوز شهادته واحد منهما وذلك أنه من

الانصاري فقال له أرايت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا أو يقتله فقتلونه أم كيف يفعل سلى اللهو يا عاصم . ول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتتني حتى أسأله عنها فقبل عويمر حتى أت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أو يقتله فقتلونه أم كيف يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيل وفي صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل

ابن سعد قتلنا وأتبع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغوا من تلاعها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها
ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن
سهل بن سعد أخبره قال جاء عويمر الجعاني إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع
امرأته رجلا فيقتله أ يقتل به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر
فقال ما صنعت قال صنعت أنك لم تأتني بخير سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب المسائل فقتل عويمر والله لا تين رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلا سألته فأتاه فوجده قد أنزل عليه فيهما قدامهما فلا عن بينهما فقال (٣١٥) عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها

فقال قتلها قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انظروها فان جاءت به
اسمهم أدعج عظيم
الالبتين فلا أراه الا قد
صدق وان جاءت به
احمر كانه ورة فلا
أراه الا كاذبا فخافت
به على النعت المكروه
قال ابن شهاب فصار
سنة المتلاعنين * أخبرنا
عبد الله بن نافع عن
ابن أبي ذئب عن ابن
شهاب عن سهل بن
سعد أن عويمرا جاء إلى
عاصم فقال أ رأيت
لو أن رجلا وجد مع
امرأته رجلا فقتله
أ تقتلونه سل لي يا عاصم
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسأل النبي
صلى الله عليه وسلم فكره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسائل
وعاصم أفرجع عاصم إلى

الله المكروه الذي يشبه الباطل وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقاطة المروءة ومن رضى بهذا
لنفسه كان مستخفاً وان لم يكن محرماً بين التحريم ولو كان لا ينسب نفسه إليه وكان انما يعرف بأنه يطرب
في الحال فيترنم فيها ولا يأتي ذلك ولا يؤتى عليه ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته وكذلك المرأة (قال الشافعي)
رجه الله تعالى في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنين وكان يجمع عليهما ويغشى لذلك فهذا سفه ترد به
شهادته وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفها وديانة وان كان لا يجمع عليهما ولا يغشى لهما كرهت ذلك له
ولم يكن فيه ما ترد به شهادته (قال) وهكذا الرجل يغشى بيوت الغناء ويغشاء المغنون ان كان ذلك مدمناً
وكان لذلك مستعلاً عليه مشهوداً عليه فهي بمنزلة سفه ترد به شهادته وان كان ذلك يقل منه لم ترد به شهادته
لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بين فأما استماع الحداء ونشيد الأعراب فلا بأس به قل أو أكثر وكذلك
استماع الشعر * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال أردفتني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل معك من شعرا مية بن أبي الصلت شي قلت نعم قال هيه فأنشدته بيتا
فقال هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيت (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وسمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الحداء والرخز وأمر ابن رواحة في سفره فقال حرّك القوم فاندفع يرتجز وأدرك رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركبا من بني تميم معهم حادفاً مرهم أن يحدوا وقال ان حادينا ونى من آخر الليل قالوا يا رسول
الله نحن أول العرب حداة بالابل قال وكيف ذلك قالوا كانت العرب يغرب بعضها على بعض فأغار رجل
منا فاستاق ابلا فتبددت فغضب على غلامه فضربه بالعصا فأصاب يده فقال الغلام وايداء وايداء قال فجعلت
الابل تجتمع قال فقال هكذا فافعل قال والنبي صلى الله عليه وسلم يفعل فقال ممن أنتم قالوا نحن من مضر
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ونحن من مضر فانتسب تلك اليلة حتى بلغ في النسبة إلى مضر (قال الشافعي)
رجحه الله تعالى فالحداء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ واذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين
الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوباً فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن
الله لشيء أذنه لني حسن الترنم بالقرآن وانه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال لقد أوتى هذا من عز أمير آل
داود (قال الشافعي) رجحه الله تعالى ولا بأس بالقراءة بالالخان وتحسين الصوت بها بأي وجهه ما كان
وأحب ما يقرأ إلى حذرا وتحرينا (قال الشافعي) رجحه الله تعالى ومن تأكدت عليه انه يغشى الدعوة بغير
دعاء من غير ضرورة ولا يستحل صاحب الطعام فتابع ذلك منه رددت شهادته لانه يأكل محرما اذا كانت
الدعوة لرجل بعينه فأما ان كان طعام سلطان أو رجل يتشبه بالسلطان فيدعو الناس اليه فهذا طعام
عام مباح ولا بأس به ومن كان على شيء مما وصفنا أن الشهادة ترد به فاعاد شهادته ما كان عليه فأما اذا

عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم بخفاء وقد نزل القرآن
خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد نزل فيكم القرآن فتقدما قتلنا عنائهم قال كذبت عليها ان أمسكتها فافارقها وما أمره
النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به احمر قصيرا كانه ورة فلا أحسبه
الا قد كذب عليها وان جاءت به أسحم أعين ذا البتين فلا أحسبه الا مصدق عليها فخافت به على النعت المكروه سمعت إبراهيم بن سعد
يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا فهو لزوجها وان
جاءت به أدعج فهو للذي يتهمة قال فخافت به أدعج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أني بنى إعادة

أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني قد فارقته فأنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفارق بين المتلاعنين وكانت أملا فأنكرها فكان ابنها يدعي إلى أمه * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهى التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت رجلا أجدت غيري جنتها فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت أعلنت * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري (٢١٦) يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنة قال النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضح على رأس الخلائق في الأولين والآخرين * وسمعت سفيان بن عيينة يقول أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكما على الله أحدا كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحالت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها * أخبرنا سفيان

تاب ونزع قبلت شهادته (قال) وإذا نزع على الناس في الفرح فأخذه بعض من حضر لم يكن هذا مما يخرج به شهادة أحد لأن كثيرا يزعم أن هذا مباح حلال لأن مالكه إنما طرحه لمن يأخذه وأما أنا فأنكره لمن أخذه من قبل أنه يأخذه من أخذه ولا يأخذه إلا بغلبة لمن حضره أما بفضل قوة وأما بفضل قلة حياء والمالك لم يقصده قصده إنما قصده قصدا لجماعة فأكرهه لا أخذه لأنه لا يعرف خطه من خط من قصده بلا أذية وأنه خلصة ومخفف

(كتاب القاضى)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وما ينبغي عندى لقاض ولا لوال من ولاية المسلمين أن يتخذ كتابا دينا ولا يضع الذى فى موضع يتفضل به مسلما وينبغي أن نعرف المسلمين بأن لا يكون لهم حاجة إلى غير أهل دينهم والقاضى أقل الخلق بهذا عنرا ولا ينبغي للقاضى أن يتخذ كتابا لأموار المسلمين حتى يجمع أن يكون عدلا جازا للشهادة وينبغي أن يكون عاقلا لا يخدع ويحرص على أن يكون فقيها لا يؤتى من جهالة وعلى أن يكون نزها بعيدا من الطمع فإن كتب له عنده فى حاجة نفسه وضعفته دون أمر المسلمين فلا بأس وكذلك لو كتب له رجل غير عدل

(القاسم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى والقاسم فى هذا عنزلة ما وصف من الكتاب لا ينبغي أن يكون القاسم إلا عدلا مقبولا للشهادة مأمونا عالما بالحساب أقل ما يكون منه ولا يكون غيبا يخدع ولا ممن ينسب إلى الطمع

(الكتاب يتخذ القاضى فى ديوانه) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضى فينبغي أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده وأن يتولى ختمها ورفعها ويكون ذلك بين يديه ولا يغيب عنه وبليه بيديه أو يوليه أحدا بين يديه وأن لا يفتح الموضع الذى فيه تلك الشهادة إلا بعد نظره إلى خاتمه أو علامة عليه وأن لا يبعد منه وأن يترك في يدي الشهود له نسخة تلك الشهادة إن شاء ولا يختم الشهادة ويدفعها إلى الشهود له وليس في يديه نسختها لأنه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب وإن أغفل ولم يجعل نسختها عنده وختم الشهادة ودفعها إلى الشهود له ثم أحضرها وعليها خاتمه لم يقبلها إلا أن يكون يحفظها أو يحفظ معناها فإن كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بالخاتم فقد تغير الكتاب وبغير الخاتم وأكره قبوله أيضا توقيع بيده للشهادة وإيقاع الكاتب بيده إلا أن يجعل فى إيقاعه وإيقاع كاتبه شهد فلان عند

عن أيوب عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى العجلان القاضى وقال هكذا بأصبعيه المسبحة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تليها بغنى المسبحة وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منكم كاتب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (ومن كتاب الخلع والنشوز) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهرى عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فكره منها أمرا أما كبيرا أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطلقنى وأمسكنى وأقدم لى ما بذلك فأمر الله عز وجل وإن امرأته خافت من بعلها نشوزا الآية * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن

عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت عنده وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عنده ودرت قالت ثلث * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد المجيد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها بنت أبي أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما أكذب الغرائب حتى أنشأنا نسا منهن الحج فقالوا أكتسبن (٢١٧) إلى أهلك فكتبت معهم فرجعوا إلى

المدينة قالت فصدقوني وازددت عليهم كرامة فلما حلت جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقامت له مامثلي نكح أما أنا فلا ولي وأنا غيور ذات عيال قال أنا أكبر منك وأما الغيرة فذهبها الله وأما العيال فآلى الله وإلى رسوله فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يأتيها ويقول أين زنا بختي جاء عمار بن ياسر فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها لحاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا بختي فقالت قريبة بنت أبي أمية ووافقها عندها أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني آتيكم الليلة قالت

القاضي على ما في هذا الكذب وهي كذا وكذا دينار فلان على فلان أو هي دار كذا شهد بها فلان فلان حتى لا يدع في الشهادة موضعاً في الحكم إلا أوقعه بيده فإذا عرف كتابه وذكر الشهادة أو عرف كتاب كاتبه وذكر الشهادة جازله أن يحكم به وخير من هذا كله أن تكون النسخ كلها عنده فإذا أراد أن يقطع الحكم أخرجها من ديوانه ثم قطع عليه الحكم فإن ضاعت من ديوانه ومن يدي صاحبها الذي أوقع له فلا يقبلها إلا بشهادة قوم شهدوا على شهادة القوم كتابه كانوا أو غير كتابه (قال) وكذلك لو شهد قوم على أنه حكم لرجل ولا يذكر هو حكمه له فسألوه أن يستأنف حكماً جديداً بما شهدوا به عليه لم يكن ذلك لهم لأنهم يشهدون على فعل نفسه وهو يدفعه ولكنه يدعه فلا يبطله ولا يحقه وإذا رفع ذلك إلى حاكم غيره أجازة كما يجيز الشهادة على حكم الحاكم الذي يلي بعده لأن غيره لا يعرف منه ما يعرف من نفسه وإذا جاء الذي يقضي عليه بينة على أن الحاكم وهو حاكم أنكر أن يكون حكمه بما شهد به هؤلاء عليه ودفعه فلا ينبغي له أن يتفذه عما يتفذه إذا علم أنه لم يدفعه

(كتاب القاضي إلى القاضي)

(قال) ويقبل القاضي كتاب كل قاض عدل ولا يقبل إلا بشاهدين عدلين ولا يقبله بشاهدين عدلين حتى يفتحه ويقرأ عليهما ويشهدا على ما فيه وأن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأه بحضورهما أو قرئ عليهما وقال أشهدا أن هذا كتابي إلى فلان فإذا شهدا على هذا قبله وإذا لم يشهدا على هذا ولم يريدا على أن يقولوا هذا حاتم وهذا كتابه دفعه إلينا لم يقبله وقد حضرت قاضياً جاءه كتاب قاض محتوم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان بن فلان الذي دفعه إلينا وقال أشهدوا عليه ففتحه وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه فض كتاباً آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه ووقف عن إنفاذه وأخبرني هو أو من أثق بخبره أنه رد إليه الكذب يحكي له كتاباً أنكر كتابه الآخر وبلغه أو ثبت عنده أنه كتب الكذب وختمه فاحتيل له فوضع كتاب مثله مكانه ونحى ذلك الكتاب وأشهد على ذلك الكذب وهو يرى أنه كتابه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان هذا موجوداً لم يجز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب ويقضوه قبل أن يغيب عنهم وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم ويوقعوا شهادتهم فيه فلما انكسر خاتمهم أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله وليس في الخاتم معنى إنما المعنى فيما قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في أكار الحقوق وكتب التماس بين الناس (قال) وأنا كتب القاضي إلى القاضي بما ثبت عنده ثم ما بال القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل كتابه إلى القاضي المكتوب إليه

(٣٨ - الأم - سادس)

فقلت فوضعت ثقالاً وأخرجت حبات من شعير كانت في جرو وأخرجت شعماً فقصده أوصدته قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح إن لك على أهل كرامة فإن شئت سبعت لك وإن أسبع أسبع لنسائي * أخبرنا مالك عن حميد عن أنس رضي الله عنه أنه قال للبكر سبع والنيب ثلاث * أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سقراً أفرع بين نسائه فأتتهن خرج سهمها خرج بها * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضر بواء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على

الواجهن فاذن في ضربهن فاطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بالي محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا يجدون أولئكم خياركم * أخبرنا النقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال جاء رجل وامرأة إلى علي رضي الله عنه ومع كل واحد منهما قمام من الناس فأمرهم علي رضي الله عنه فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين تدرين ما عليكما عليكما أن رأيكما أن يجمعكما أن تجمعوا وان رأيكما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة وضيت بكذب الله بما علي فيه ولي وقال الرجل أما لفرقة فلا فقال علي رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بعمل الذي أقرت به (٢١٨) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج

عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنفق عليك فكان إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة فستعنها فدخل يوما برما فقالت أين عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقال علي يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فقامت عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها

ثم وصل قبله ولم يمنع من قبوله بموته ولا عزله لانه يقبل بيته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه (قال) ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكنيته فسواء وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله ألا ترى أني انما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب ولا أنظر إلى الرسالة ولا الكلام غير الحكم ولا الاسم فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كتاب القاضي كتابان أحدهما كتاب ثبت فهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم والآخر كتاب حكم منه فإذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا فإن كان حكمه بحق أنفذه وإن كان حكمه عند باطل لا يثبت فيه لم ينفذه ولم يثبت له الكذب وإن كان حكمه بشي يراه باطلا وهو ما اختلف الناس فيه فإن كان يراه باطلا من أنه يخالف كتابا أو سنة أو اجما أو قياسا في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يرد وإن كان مما يحتمله القياس ويحتمل غيره وقبلما يكون هذا أنبته ولم ينفذه وخلى بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى ولا يشركه بأن يكون مبتدئا للحكم به وهو يراه باطلا ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها ولا يقبلها حتى تثبت اثباتاينا والقول في الحدود واللاقى الله عز وجل واحدا من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده فإذا قبلها لم يقبلها إلا قاطعة (قال) وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فأقر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسبه أو لم يرفع أو نسبه إلى صنعة أو لم ينسبه إليها أخذه وإن أنكر لم يؤخذه حتى تقوم بينه أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب فإذا رفع في نسبه أو نسبه إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرف به فأنكره فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن كان في ذلك البلد أو غيره من رجل يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه وقال قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم وقد يكون به من غير أهله ممن يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقص على هذا بشي حتى يبين بشي لا يوافقه غيره أو يقرأ وتقطع بينة على أنه المكتوب عليه فإن لم يكن هذا لم يؤخذه (قال) وإذا كان ببلد به قاضيان كبغداد فكتب أحدهما إلى الآخر بما ثبت عنده من البينة لم ينبغ له أن يقبلها حتى تعاد عليه انما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها تيانه وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا بينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي

كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو أشياء يبدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست

﴿ومن كتاب ابطال الاستحسان﴾ * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الجلالى وهو أحمر سبط فوضوا لخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن السحماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الاليتين أدعج العينين حاذن الخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهى حبلى وما قربتها منذ كذا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فخط ودعا المرأة فحدثت فلاعن بينهما وبين زوجها وهى حبلى ثم قال تبصروها فإن جاءت به أدعج عظيم الاليتين فلا أراه الا قد صدق عليها وإن جاءت به أحمر كاته وحره فلا أراه الا قد كذب بخافت به أدعج عظيم الاليتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ان أمر مليين لولا ما قضى الله يعني انه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وإن كانت بينة (٢١٩) فقال لولا ما قضى الله لكان لى

فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتاباً من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فأنما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط الا بوحي من الله فمن الوحي ما ينلى ومنه ما يكون وحياً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستن به * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

﴿أجر القسام﴾

﴿قال الشافعى﴾ رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال ولا يأخذون من الناس شيئاً لأن القسام حكم فان لم يعطوه خلى بين القسام وبين من يطلب القسم واستأجروهم بما شاؤوا قل أو كثر وإن كان في المقسوم لهم أو المقسوم عليهم صغير فامر بذلك وليه فإذا جعلوا له معاجلاً على قسم أرض فذلك صحيح فان سموا على كل واحد منهم شيئاً معلوماً أو على كل نصيب شيئاً معلوماً وهم بالغون على كونهم أو الهيم فائز وإن لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الانصاء لا على العدد ولو جعلته على العدا وشكت أن آخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له فإذا أنا أدخلت عليه بالقسم أخرجه من ماله ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل والكثير بقدر الكثير وإن في نفسى من الجعل على الصغير وإن قل شيئاً إلا أن يكون ما يستدرك له بالقسم أغبط له مما يخرج من الجعل فإن لم يكن كذلك كان في نفسى من أن أجعل عليه شيئاً وهو ممن لا رضاه شئ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا شهد القسام على ما قسموا قسموا ذلك بأمر القاضى أو بغير أمره لم تجز شهادتهم لشئين أحدهما أنهم يشهدون على فعل أنفسهم والآخرون المقسوم عليهم (١) لو أنكروا منهم لم يقسموا عليهم لم يكن لهم جعل ولا بد للقسام من أن يأتوا بشهود غير أنفسهم على فعلهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا تراضى القوم بالقاسم يقسم بينهم كان بصيراً بالقسم أو لم يكن بصيراً به فقسم فلا أنفذ قسمه إذا كان بغير أمر الحاكم حتى يتراضوا بعد ما يعلم كل واحد منهم ما صار له فإذا رضوا أنفذته بينهم كما أنفذ بينهم لو قسموا من أنفسهم فإن كان فيهم صغير أو غائب أو مولى عليه لم أنفذ من القسم شيئاً الا بأمر الحاكم فإذا كان بأمر الحاكم نفذ وإذا تداعى القوم الى القسم وأبى عليهم شركاؤهم فإن كان ما تداعوا اليه يحتمل القسم حتى ينتفع واحد منهم بما يصير اليه مقسوماً أجبرتهم على القسم وإن لم تنتفع البقية بما يصير اليهم إذا بعض بينهم وأقول لمن كره القسمة ان شئت جمعت لكم حقوقكم فكانت مشاعة تنتفعون بها وأخرجت لطالب القسم حقه كما طلبه وإن شئت قسمت بينكم نفعكم ذلك أو لم ينفعكم وإن طلب أحدكم القسم وهو لا ينتفع بحقه ولا غيره لم أقسم ذلك له وكان هذا مثل السيف يكون بينهم أو العبد وما أشبهه فإذا طلبوا منى أن أبيع لهم فأقسم بينهم الثمن لم أبيع لهم شيئاً وقلت لهم تراضوا في حقوقكم فيه بما شئتم كأنه كان ما بينهم سيف أو عبد أو غيره

﴿السهمان في القسم﴾ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ينبغي للقاسم إذا أراد القسم أن يحصى أهل القسم ويعلم مبلغ حقوقهم فإن كان منهم من له سدس وثلاث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس (١) قوله لو أنكروا أنهم الخ أى أنكروا قائلين أنهم لم يقسموا الخ فهو بيان للانكار تأمل كتبه مصححه

الله عليه وسلم قال انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون الى فلعن بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فانما أقطع له قطعة من النار ﴿ومن كتاب أحكام القرآن﴾ * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن هند ابنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذى ما يكفيل وولدك بالمعروف * حدثنا سفيان ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندى دينار قال أنفق على نفسك قال عندى آخر قال أنفق على ولادك قال عندى آخر قال أنفق على أهلك قال عندى آخر قال

أخبرنا علي بن حاتم قال غندي آخر قال أنت أعلم به قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على أبي من تكلي تقول زوجك أنفق على أو تطلقني يقول خادمك أنفق على أو بعني . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة فقال سعيد سنة قال الشافعي رضي الله عنه والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأحناف في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن يتفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بتفقة ما حبسوا أخبرنا عبد العزيز بن محمد (٢٢٠) الدراوردي عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس رضي الله

عنهما في قول الله تعالى
الا أن يأتين بفاحشة
مينة قال أن تبذروا على
أهل زوجهما وإذا بذت
فقد حل إخراجها
أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن عطاء عن ابن
عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبض عن
تسع نسوة وكان يقسم
منهن لثمان أخبرنا
سفيان عن هشام عن
أبيه أن سودة وهبت
يوها العائشة . أخبرنا
ابن أبي رواد عن ابن
جريح عن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أم سلمة
رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خطبها فساق نكاحها
وبناء بها وقوله لها ان
شئت سبعت عندك
وسبعت عندهن
أخبرنا مالك عن
هشام بن عمرو عن

فعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة أسهم ثم قسم الدار ستة أجزاء
وكتب أسماء أهل السهمان في رفاع من قراطيس صغار ثم أدرجها في صندوق من طين ثم دبر الصندوق فإذا
استوى درجه ثم ألقاه في حجر رجل لم يحضر البندقة ولا الكتاب أو حجر عبد أوصي ثم جعل السهمان فسمها
أولا وثانيا وثالثا ثم قال أدخل يدك وأخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فضعها فإذا أخرج اسم
صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له
والسهم الذي يليه وإن كان صاحب النصف فهو له والسهمان الآخران يليانه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقة
على السهم الفارغ الذي يلي ما خرج فإذا أخرج فيها اسم رجل فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان وإذا قسم
أرضهما أصل أو بناء أو أصل فيها ولا بناء فاعلم يقسمها على القيمة لا على الذرع فيقومها قايما ثم يقسمها كما
وصفت وإن كان المقسوم عليهم بالغين فاختراروا أن تقسمها على الذرع ثم تعيد عليها القيمة ثم يضرب عليها
بالسهمان فأيهما خرج سهمه على موضع أخذه وإذا فضل رطل (١) فيه عليه وأخذ فضلا كان فيه لم ينجز القسم
بينهم حتى يلزم على هذا الأبعد ما يعرف كل واحد منهم بموقع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه فإذا علم كما يعلم
اليوم ثم رضي به أجزته في ذلك الوقت لا على الأول كما كنت ألزمهم القرعة الأولى ولهم أن ينقضوه متى شاؤوا
وإن كان قسم صغير أو مولى عليه لم يجز هذا القسم وإنما يجوز القسم حتى يجبر عليه إذا كان كما وصفت
في القسم الأول يخرج كل واحد منهم لشيء له ولا عليه إلا ما كان خرج عليه سهمه (قال) ولا يجوز أن
يقسم الرجل الدار بين القوم فيجعل لبعضهم سفلا وبعضهم علوا لأن أصل الحكم أن من ملك السفلى ملك
ما تحته من الأرض وما فوقه من الهواء فإذا أعطى هذا سفلا لا هواء له وأعطى هذا علوا لا سفلا له فقد أعطى
كل واحد منهم ما على غير أصل ما يملك الناس ولكنه يقسم ذلك بالقيمة ولا يعطى أحدا بقعة إلا ما ملكه
ما تحته وهواءها وإن كان في الناس قسام عدول أمر القاضي من يطلب القسم أن يختاروا لأنفسهم قساما
عدولا إن شاؤوا من غيرهم وإن رضوا بواحد لم يقبل ذلك حتى يجتمعوا على اثنين ولا ينبغي له أن يشرط بين
قسامه فيجعل فيتحكموا على الناس ولكن يدع الناس حتى يستأجروا لأنفسهم من شاؤوا

(ما يرد من القسم بأداء بعض المقسوم)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قسم القسام بينهم فادعى بعض المقسوم بينهم غلطا كلف البيعة على ما يقول
من العلط فإن جاء به رد القسم عنه (قال) وإذا قسمت الدار بين نفر فاستحق بعضها أو لحق الميت دين فبيع
بعضها انتقض القسم ويقال لهم في الدين والوصية أن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم

(١) قوله ردفه عليه أي رجع فيه عليه الخ تأمل كتبه معجمه

أبيه عن جهان مولى الأسلمين عن أم بكره الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان رضي الله عنه
في ذلك فقال هي تطليقة إلا أن تكون سميت شيئا فهو ما سميت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما
قالا في المختلعة بطلانها زوجها قال لا يلزمها طلاق لأنه طلق ما لا يملك . أخبرنا علي بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع
ابن عجير بن عبد بن يد أن ركانة بن عبد بن يد طلق امرأته سهمية المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقت
امرأتى سهمية البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
الا واحدة فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه أخبرنا

ابن عيينة عن عمرو سمع محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال ما جئت على ذلك قال قلت قد فعلت قال فقرأ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا ما جئت على ذلك قال قلت قد فعلت قال أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة لا تفت * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوامة مثل قوله للمطلب * أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنين وكانت في إحدى السنين أنها اعتقت نخيرت في زوجها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الآية تكون تحت العبد ففتقن أن لها الخيار (٢٣١) ما لم يمسها فإن مسها فلا خيار لها * أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاة لبني عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ ففتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعني فقالت اني مخبرتك خيرا ولا أحب أن تصنع شيئا أن امرأك يبدل ما لم يمسك زوجها قالت ففارقته ثلاثا * أخبرنا سفيان عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بن فلان كاني أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يبكي * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن

بينكم وإن لم تطوعوا ولم نجد لليت ما لا الهه إلا الله دار بعنا منها ونقضنا القسم (قال) فإذا جاء القوم فتصادقوا على ملك دار بينهم وسألوا القاضي أن يقر. مها بينهم لم أحب أن يقسمها ويقول ان شئتم ان تقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من رضون فافعلوا وإن أردتم قسمي فأثبتوا البيعة على أصول حقوقكم فيها وذلك أني ان قسمت بلا بيعة فحشتم بشهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى ما كرم غيري كان شبيها أن يجعلها حكما مني لكم بها ولعلها القوم آخر ين ليس لكم فيها شيء فلا تقسم إلا بيعة وقد قيل يقسم ويشهد أنه أئما قسم على إقرارهم ولا يعجزني هذا القول لما وصفت فإذا تركت البيت دورا متفرقة أو دورا ورقيا أو دورا وأرضين فاصطاح الورثة وهم بالغون من ذلك على شيء يصير لبعضهم دون بعض لم أردده وإن تشاحوا فسأل بعضهم أن يقسم له دارا كما هي ويعطى غيره بقيمتها دارا غير بقيمتها يمكن ذلك له ويقسم كل دار بينهم فيأخذ كل رجل منهم حقه وكذلك الأرضين والياب والطعام وكل ما احتمل أن يقسم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العدل يجب على القاضي في الحكم وفي النظر في الحكم فينبغي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه والاستماع منهما والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حجه وحسن الإقبال عليهما ولا يخص واحد منهما بإقبال دون الآخر ولا يدخل عليه دون الآخر ولا يزيارقه دون الآخر ولا ينهره ولا ينهر الآخر وينبغي أن يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه وأن يغير على من نال من عرض صاحبه بقدر ما به توجب بقوله لصاحبه ولا ينبغي له أن يلحق واحد منهما حجة ولا بأس إذا جلسا أن يقول تكلم أو يسكت حتى يبتدئ أحدهما وينبغي أن يبدأ الطالب فإذا أنفذ حجه تكلم المطلوب ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية وإن كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ خصومته (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وإن جعل لهم يوما بقدر ما لا يضرب أهل البلد ويرفق بالمسافرين فلا بأس وإن كثروا حتى يساوا أهل البلد أساء بهم لأن لكلهم حقا وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز ويقدم الناس الأول فالأول لا يقدم رجلا جاء قبله غيره وإذا قدم الذي جاء أولا وخصمه وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا معه لم ينبغ له أن يسمع الامنه ومن خصم واحد فإذا فرغ أقامه ودعا الذي جاء بعده إلا أن يكون عنده كثير آخر ويكون آخر من يدعو ولا يقضي القاضي إلا بعد ما يتبين له الحق بخبر متبع لازم أو قياس فإن لم يتبين ذلك لم يقطع حكما حتى يتبين له ويستظهر برأي أهل الرأي (قال) وإذا أشار وأعليه بشي ليس بخبر فلم يتبين له من ذلك أنه الحق عنده لم ينبغ له أن يقضي ولو كانا فوقه في العلم لأن العلم لا يكون إلا موجوبا أما خبر لازم وأما قياس يبينه المرء في عقله فإذا بينه فلم يعقله فلا يعدو أن يكون واحدا من رجلين أما رجل صحيح العقل

دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا * أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لا عن بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة * حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث فلم يتقنه اتقان هؤلاء * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ عفار النخل قال وعفارها أنها إذا كانت تؤبر بعفار أربعين يوما لا تسقى بعد الأبار قال فوجدت مع امرأتي رجلا قال وكان زوجها مصفرا جش الساقين سبط الشعر والذي رميت به خدلا إلى السواد جعدا

قططامستها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثم لا عن بينهما فجاءت برجل يشبه الذي رآه * أخبرنا إبراهيم بن سعد
عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن يعني محرما فحرم
من أجل مسألته * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى
ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جرق قال هل فيها من أورك قال نعم قال أنى
ي ذلك قال عرق نزع فقال (٢٢٢) النبي صلى الله عليه وسلم فاعل هذا نزع عرق * أخبرنا سفيان عن ابن

شهاب عن ابن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن أعرابيا من بني
فزاراة أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
ان امرأتى ولدت غلاما
أسود فقال النبي صلى
الله عليه وسلم هل لك
من ابل قال نعم قال فما
ألوانها قال جرق قال هل
فيها من أورك قال ان
فيها لورقا قال فأنى
أتاه ذلك قال لعله نزع
عرق فقال النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا
لعله نزع عرق * أخبرنا
مالك عن عبد الله بن
يزيد مولى الاسود بن
سفيان عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن فاطمة
بنت قيس أن أبا عمرو
ابن حفص طلقها البتة
وهو غائب بالشام فبعث
اليها وكتبه بشعر
فسخطته فقال والله
مالك علينا من شيء

غلط عليه من أشار عليه فقال له أنت تجد ما لا تجد فلا ينبغي أن يقبل من مخطئ عنده واما رجل لا يعقل اذا
عقل فهذا لا يحل له أن يقضى ولا لاحد أن ينفذ حكمه واذا كنا نرشد شهادة المرء على ما لا يعقل مما يشبهه عليه
حكم الحاكم فيما لا يعقل أولى بالرد الا أن يجد من رفع اليه صوابا فينفذ الصواب حيث كان (قال) ولا يلحق
القاضي الشاهد ويذعه يشهد بما عنده ولكنه يوقفه والتوقيف غير التلقين (قال) ولا ينبغي للقاضي أن
ينهر الشاهد ولا يتعنته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته
ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسمع ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث
يراه ولا ينبغي له أن يخل الكاتب يغيب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة الا أن يعيده عليه فيعرضه
والشاهد حاضر ثم يختم عليها بخاتمه ويرفعها في قطره (قال) فان أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها
وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين ويختمها في موضع واحد ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما والشهر الذي
كانت فيه ليكون أعرف لها اذا طلبها فاذا مضت السنة عزلها وكتب خصومة سنة كذا وكذا حتى تكون كل
سنة معروفة وكل شهر معروف (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ويسأل عن جهل عدله سرا فاذا عدل
سأل تعديله علانية ليعلم أن المعدل سرا هو هذا بعينه لانه يوافق اسم اسماء ونسب نسبها (قال) واذا وجد
القاضي في ديوانه شهادة ولا يذكر منها شيئا لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم فان
خاف النسيان والاضراب بالناس تقدم اذا شهد عنده شهود اليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من
كتابه ويوقع على شهادتهم كما وصفت واذا ذكر شهادتهم حكم بها والاشهد عليها من تقبل شهادته فيقبله لانه
قد يحتمل لكتاب فيطرح في ديوانه الخط فيشبه الخط والخط الخاتم وهكذا لو كان شاهد يكتب
شهادته في منزله ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها (قال) وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة
أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يجعل مع رزق القاضي شيئا
لقراطيسه وصحفه فاذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحيفة وان لم يفعل قال القاضي للطالب ان شئت
جئت بصحيفة بشهادة شاهدك وكتاب خصومتك والالم أكرهك ولم أقبل منك أن يشهد عندي شاهد
الساعة بلا كتاب وأنسى شهادته (قال) وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد الا بحضور من الخصم
المشهود عليه فان قبلها بغير محضر منه فلا بأس وينبغي اذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجة فيها وكذلك
يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجة في شهادتهم وحجته ان كانت عنده ما يجرحهم به (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو قبل القاضي شهادة على غائب وكتب بها الى قاض ثم قدم الغائب قبل ان يمضي الكتاب
لم يكلف الشهود أن يعودوا وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم ونسخة أسمائهم وأنسابهم ويوسع عليه في طلب

جفاته النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستقي
فذهبت معه أسأل له فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيره قال انما كان
طلاقي اياها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل قال الشافعي رضي الله عنه ما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة
عليه أن يطلق ثلاثا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن عياش الانصاري عن عطاء بن يسار قال جاء رجل
يستقي عسدا لله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو

انما أنت قاص الواحدة بتبها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجها غيره (قال الشافعي) رضى الله عنه ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلق ثلاثا أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبر عن ابن أبي عياش أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال جاءهما محمد بن أبياس بن البكير فقال ان رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا ترى ان فقال ابن الزبير ان هذا لأمر مالكنا فيه قول اذهب الى ابن عباس وأبى هريرة فاني تركتهما عند عائشة فسلهما ثم اتنا فأخبرنا فذهب فسألهما قال ابن عباس لا بى هريرة أفته يا أباهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبو هريرة الواحدة بتبها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجها غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال الشافعي ولم يعيها عليه الثلاث ولا عائشة رضى الله عنهم أخبرنا مالك (٢٢٣) عن ابن شهاب عن عروة أن

مولاة لبنى عدى يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهى أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت الى حفصة فدعتنى فقالت انى أخبرتك خبرا ولا أحب أن تصنعى شيأ أن أمرك بيدك ما لم يسلك زوجك قالت فقارقتة ثلاثا (قال الشافعي) رجه الله ولم تقل لها حفصة رضى الله عنها لا يجوز أن تطلق ثلاثا أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضى الله عنها وعن أبيها قالت يا رسول الله هل لك فى أختى بنت أبي سفيان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال أو تحبين

جرهم أو المخرج مما شهدوا به عليه فان لم يأت بذلك حكم عليه (قال) ولو مضى الكتاب الى القاضى الآخر لم ينبغ له أن يقضى عليه حتى يحضره ان كان حاضرا ويقرأ عليه الكتاب ونسخة أسماء الشهود ويوسع عليه فى طلب المخرج من شهادتهم فان جاء بذلك والاقضى عليه (قال) واذا أقام الرجل البيعة على عبد موصوف أو دابة موصوفة له ببلد آخر حلفه القاضى ان هذا العبد الذى شهدك به الشهود لعبدك أو دابتك لى ملكك ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها وكتب بذلك كتابا من يبلده الى كل بلد من البلدان وأحضر عبدا بتلك الصفة أو دابة بتلك الصفة وقد قال بعض الحكماء يختم فى رقبة كل واحد منهما ويبحث به الى ذلك البلد ويأخذ من هذا كفيلا بقيمهما فان قطع عليه الشهود بعد ما رأيا سلم اليه وان لم يقطع عوارده وهذا استحسان وقد قال غيره اذا وافق الصفة حكمت له والقياس أن لا يحكم له حتى يأتى الشهود بالموضع الذى فيه تلك الدابة فيشهدوا عليها وكذلك العبد ولا يخرج من يدي صاحبه الذى هو فى يديه بهذا اذا كان يدعيه أو يقضى له بالصفة كما يقضى على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه وهكذا كل مال يملك من حيوان وغيره (قال) وما باع القاضى على حتى أوميت فلا عهد عليه والعهد على المبيع عليه واختلف الناس فى علم القاضى هل له أن يقضى به ولا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن له أن يقضى بكل ما علم قبل الحكم وبعده فى مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين ومن قال هذا قال انما أرى بد الشاهدين ليعلم أن مادعى كما ادعى فى الظاهر فاذا قبلته على صدق الشاهدين فى الظاهر كان على أكثر من شهادة الشاهدين أو لا يقضى بشئ من علمه فى مجلس الحكم ولا فى غيره الا أن يشهد شاهدان بشئ على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء اذا تولى الحكم فبأمر الطالب أن يحاكم الى غيره ويشهد هو له فيكون كشاهدين المسلمين ويتولى الحكم غيره وهكذا قال شريح وسأله رجل أن يقضى له بعلمه فقال انت الأمير وأشهدك (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأما علمه بحقوق الله التى لا شئ فيها للآدميين فقد يحتمل أن تكون كحقوق الناس وقد يحتمل أن يفرق بينهما لأن من أقر بشئ للناس ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن أقر بشئ لله ثم رجع قبل رجوعه والقاضى مصدق عند من أجاز له القضاء بعلمه وغير مقبول منه عند من لم يجزه له فأما اذا ذكر بينة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر منها وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو مال أو غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أنفذ ذلك وهو حاكم لم يكن للحكوم عليه أن يتبعه بشئ منه الا أن تقوم بينة باقرار القاضى بالجور أو ما يدل على الجور فيكون متبعا فى ذلك كله (قال) واذا اشترى القاضى عبد لنفسه فهو كغيره لا يكون له أن يحكم لنفسه ولو حكم رد حكمه وكذلك لو حكم لولده أو والده ومن لا تجوز له شهادته ويجوز قضاؤه ل كل من جازت له شهادته من أخ وعم وابن عم ومولى (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا عزل القاضى عن القضاء وقال قد

ذلك قالت نعم لست لك بخليعة وأحب من شركى فى خير أختى قال فانها لا تحل لى قالت فقلت والله لقد أخبرتك انك تخطب بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربىتى فى حجرى ما حلت لى انها لابنة أختى من الرضاعة أَرْضَعْتَنِي وَيَا هَا تَوَيْسَةَ فَلَا تَعْرِضْنِي عَلَى بَنَاتِكُن وَلَا أَخَوَاتِكُن . أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذروني ما تركتكم فإنه انما هلك من قبلكم بكمرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتتهوا . أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج ذان ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك . أخبرنا سفيان عن يحيى

عن أبي عبد الله بن الحسين أنه قال هي منسوخة نسختها واندمجوا الآية مستحقة والصلح من عبادهم وأما سمع فليس من آياتهم يعني موسى
 الرائي لا ينسخ الآية * أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية هو حكم بينها * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهن رايات * أخبرنا مالك عن
 عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضا عنة
 ما يحرم من الولادة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل
 بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (٢٢٤) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله تعالى

ولا جناح عليكم فيما
 عرضتم به من خطبة
 النساء أن يقول الرجل
 للمرأة وهي في عدتها
 من وفاء زوجها أنك
 على الكرمه واني فلك
 لأرغب وأن الله لسائق
 اليك خيرا ورزقا
 أو نحو هذا من القول
 * أخبرنا سفيان عن
 حماد عن أنس أن
 عبد الرحمن بن عوف
 تزوج على وزن نواة
 * أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال لا يخطب أحدكم
 على خطبة أخيه
 * أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد ومحمد بن يحيى
 ابن حبان عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يخطب أحدكم على
 خطبة أخيه * أخبرنا

كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي المقضي له بشاهدين على أنه حكم له قبل أن يعزل
 (قال) وأحب للقاضي إذا أراء القضاء على رجل أن يجلسه وبينه له ويقول له احتجبت عندي بكذا
 وجاءت البيعة عليك بكذا واحتج خصمك بكذا فأريت الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطيب لنفس المحكوم
 عليه وأبعد من التهمة وأخرى إن كان القاضي غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه فان رأى فيها شيئا يبين له
 أن يرجع أو يشكك عليه أن يقف حتى يتبين له فان لم يرفها شيئا أخبره أنه لا شيء له فيها وأخبره بالوجه الذي
 رأى أنه لا شيء له فيها وان لم يفعل جازحه غير أن قدر له موضع الاعتذار إلى المقضي عليه عند القضاء
 (قال) وأحب للأمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه والشئ من أموره
 الرجل فيجوز حكمه وان لم يجعل ذلك له فن رأى أنه لا يجوز إلا بأمر وال قال لم ينبغ للقاضي أن ينفذ حكم
 ذلك القاضي الذي استقضاء ولم يجعل اليه وان أنفذه كان أنفاذه إياه باطلا إلا أن يكون أنفاذه إياه على استئذان
 حكم بين الخصمين فإذا كان انما هو لا ينفذ الحكم فليس يجازر وإذا كان الأمر بينا عند القاضي فيما
 يختصم فيه الخصمان فأحب إلى أن يأمرهما بالصلح وأن يتحلفا مامن أن يثور الحكم بينهما يوما أو يومين
 فان لم يجتمعا على تحليفه لم يكن له ترديدهما وأنفذ الحكم بينهما متى بان له وان أشكل الحكم عليه لم يحكم
 بينهما طال ذلك أو قصر عليه إلا أنه إلى بيان الحكم والحكم قبل البيان ظلم والحبس بالحكم بعد البيان ظلم
 والله أعلم

الاقرار والمواهب

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال إذا قال الرجل لفلان على شئ ثم جحد قيل له أقرب ما شئت مما يقع
 عليه اسم شئ ثمرة أو فلس أو ما أحببت ثم احلف ما هو الا هذا وماله عليك شئ غير هذا وقد برئت فان أبي أن
 يحلف ردت اليمين على المدعى المقر له فقيل له سمع ما شئت فاداسمي قيل للمقر إن حلفت على هذا برئت والاردنا
 عليه اليمين خلف فأعطيناه ولا نجبسه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهكذا إذا قال له على مال قيل له أقر
 بما شئت لان كل شئ يقع عليه اسم مال وهكذا إذا قال له على مال كثير أو مال عظيم فان قال قائل ما الحاجة
 في ذلك قيل قد ذكر الله عز وجل العمل فقال من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فإذا
 كوفي على مثقال ذرة في الخير والشكر كانت عظيما ولا شئ من المال أقل من مثقال ذرة فأما من ذهب إلى أنه
 يقضي عليه بما يجب فيه الزكاة فلا أعلم ذهب اليه خبرا ولا قياسا ولا معقولا رأيت مسكينا يرى الدرهم
 عظيما فقال لرجل على مال عظيم ومعروف منه أنه يرى الدرهم عظيما أجبره على أن يعطيه مائتي درهم ورأيت

مالك عن عبد الله بن يزيد بن الولي الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لها وإذا حالت فإذني قالت فلما حالت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم
 فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحني أسامة بن زيد فتكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به * أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم عن
 معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما أن غسان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك
 أربعين فارق سائرهن * أخبرنا مالك عن الزهري حديث غيلان * أخبرنا بعض أمهاتنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن
 عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

فارق واحد قوامسكاً أربعاً فجدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة ففارقها * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو عن ابن الديلمي قال أسلمت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيتهما شئت وأفارق الأخرى . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً فإن أصابها قلها المهر بما استحل من فرجها فإن استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني بي وأنا بنت تسع سنين (٢٢٥) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن رسول الله

خليفة أو نظير الخليفة يرى ألف ألف قليلاً أقر رجل فقال له على مال عظيم كم ينبغي أن أعطيه من هذا فان قلت مائتي درهم ذالعامه تعرف أن قول هذا عظيم مما يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطي منه التافه فتظلم في معنى قولك المقر له إذا لم يك عندك فيه محمل الا كلام الناس وتظلم المسكين المقر الذي يرى الدرهم عظيماً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له على دراهم فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فسواء وأجبره على أن يعطيه ثلاثة دراهم إلا أن يدعي المقر له أكثر من ذلك فأحلف المقر فان حلف لم أزرده على ثلاثة وان نكل قلت للدعي ان شئت نخذ ثلاثة بلاعين وان شئت فأحلف على أكثر من ثلاثة ونخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قبله أقرباً إلى ألف ان شئت فلوساً وان شئت تمر وان شئت خبراً وأعطه درهما معها واحلف أن الألف التي أقررت له بها هي هذه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال هذا الخاتم لفلان وفصه لي أو لفلان فهو مثل قوله هذا الخاتم لأفصه لفلان أو لفلان فان خاتم لفلان والفص له أو لفلان ولو أوصى فقال خاتمي هذا الفلان وفصه لفلان كان لفلان الخاتم ولفلان الموصى له الفص وذلك أن الفص يتميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لأفص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إقرار رجل ولا امرأة حتى يكونا بالغين رشيدين غير محجورين عن عقولهم ومن لم يجز بيعه لم يجز إقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان له أب أو لم يكن وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له وهو مخالف للعبد البالغ يؤذن له في التجارة العبد انما لا تجوز تجارته لان المال لغيره وإذا أذن له رب المال جاز شراؤه وبيعه وإقراره في البيع والشراء وغير البالغ من الرجال والنساء اذا كان مالكاً للمال وكان في حكم الله عز وجل أن لا يخل بينه وبين ماله وأن يولي عليه حتى يبلغ حلاً ورشداً لم يكن للآدميين أن يطلقوا ذلك عنه ولا يجوز عليه باذنهم ما لا يجوز عليه لنفسه وهو حر مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجز إقرار غير البالغ بجنابة عمداً ولا خطأ وإقراره في التجارة غير جائز والعبد يجوز إقراره على نفسه في القتل والحد والقطع فهو مفارق له بخلافه ولزوم حدوده ولا حد على غير بالغ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر العبد بجنابة خطأ لم يلزم مولاه من إقراره شيء لأنه انما أقربه عليه ويلزمه ذلك اذا عتق (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والعارية كلها مضمونة الدواب والرفيق والدور والثياب لا فرق بين شيء منها فن استعار شيئاً فتلط في يده بفعله أو بغير فعله فهو مضمون له والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضموناً مثل الغصب وما أشبهه فسواء ما ظهر هلاكه أو خفي فهو مضمون على الغاصب والمستسلف جنياً

(١) من هنا إلى فرع الخلاف في كراء الدابة وعاريته تقدم في باب العارية بالجزء الثالث ولكنه موجود هنا في النسخ أيضاً مع بعض اختلاف في العبارة فأثبتناه كتبه مصححه

جرىح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيماً أن يؤامر ابنته فيها * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر أرسل إلى عائشة بسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت تشدد أزارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء . أخبرنا محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله بن علي ابن السائب عن عمرو ابن أحيحة بن الجلاح أو عن عمرو بن فلان ابن أحيحة بن الجلاح « قال الشافعي » أنا شككت عن خزيمة بن ثابت أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أدبارهن أو أتيان الرجل امرأته في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم حلال فلما

(٢٩ - الام سادس) ولي الرجل دعاه أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الحربتين أوفى أي الحربتين أوفى أي الخلفيتين أمن دبرها في قبلها فنم أم من دبرها في دبرها فلا والله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن قال الشافعي رضي الله عنه قال فما تقول قالت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد بن جعفر عن أنصارى المحدث بها أنه أثنى عليه خيراً وخزيمة ممن لا يسلط عالم في ثقته فإستأرخص فيه بل أنهى عنه . أخبرنا مسلم بن يعنى ابن علي عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان فالاول أحق واذاباع الميجزان فالاول أحق . أخبرنا سفيان بن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة توفي الاثنين

* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا تجوز شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله يقول ممن ترضون من الشهداء * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بصير رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا ابن عيينة (٢٢٦) عن الزهري قال قال أبو هريرة رضي الله عنه ما رأيت أحداً كثر مشاورة

لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم «قال الشافعي» وقال الله تعالى وأمرهم شورى بينهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بذيئ غيره حتى جاء إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (إلى هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي ويقول بعد ذلك حدثنا

الشافعي)

(ومن كتاب الأشربة وفضائل قریش وغيره) حدثنا الشافعي حدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قدموا قریشا ولا تعلموها وتعلموا منها

فيه أو لم يجنبا أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلا كه وما خفي والقول فيها قول المستودع مع عيने ولا يضمن منها شيئا إلا ما فرط فيه أو تعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن منها شيئا إلا ما تعدى فيه فسئل من أين قاله فرغم أن شريحاً قاله فقيل له قد خالف شريحاً حيث لا يخالف له قال فما جئكم في تضمينها قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت لو قلنا أن شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشرطه لم يضمن قلنا فأنت إذا تركت قولك قال وأين قلنا أليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن قال لا يكون ضامناً في واحد منهما قلنا فما تقول في المستلف إذا شرط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا وترد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويبطل الشرط فيها جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا لما يلزم قال فلم شرط قلنا لجهالة المشروط له كان مشركاً لا يعرف الحكم ولو عرفه ماضى الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة وخلاص عبدك في البيع ولو لم يشترط كان عليك العهدة والخلاص أو الرد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال وهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيع استعيرتلف أنه مضمون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرمتها إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وكذا وقال الراكب ركبها عارية منك كان القول قول الراكب مع عيने ولا كراء عليه «قال أبو محمد» وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوبها حتى مدع على أني أبحث ذلك له فعليه البيعة والاحلف وأخذت كراء المثل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت المسئلة بحالها فأنات الدابة كان الكراء ساقطاً وكان عليه ضمان الدابة في العارية لأن أصل ما ذهب إليه تضمين العارية وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب أولاً يكرها لأن الذي يكرها قد يعبرها والذي يعبرها قد يكرها «قال الربيع» للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع عيने وعلى الراكب كراء مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومتى قلت القول قول رب الدابة ألزمتها الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت «قال الربيع» وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة ولم يعبرها فالتفت الدابة فلا ضمان على من جعلناه مكترها إلا أن يتعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول أعزتها وقال رب الدابة بسل غصبتنيها كان القول قول المستعير ولا يضمن فإن ماتت الدابة في يده ضمن لأن العارية مضمونة ذكها أولم يركبها وإذا ردها إليه سالمة فلا شيء عليه ركبها أولم يركبها

ولا تعلموها وتعلموا يشد ابن أبي فديك أخبرنا ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه سمع (قال)

عمرو بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهان قریشاً أهانه الله عز وجل * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحريث بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن تبطر قریش لأخبرتكم بالذي لها عند الله عز وجل * حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نسيك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقریش أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق إلا أن تعدلوا عند قتلهم كما تلجأ هذه الجريسة يشير إلى جريدة في يده * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أم عيل بن عبيد بن رفاع عن أنصاري عن أبيه عن جده رفاع أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى

أيها الناس إن قريشاً أهل أمانة ومن بضاها العواثر أنكبسه الله لتخريبه بقولها ثلاث مرات * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقريش فكانت نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلاً يا قتادة لا تشتم قريشاً فإنك لعنك ترى منها رجلاً أو يأتى منهم رجلاً تحقر عمتك مع أعمالهم وفعالتك مع أفعالهم وتغيبطهم إذا رأيتهم لولا أن تطغى قريش لأخبرت بها بالذي لها عند الله * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب باسناد لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شيئاً من الخير لا أحفظه وقال شرار قريش خيار شرار الناس * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجدون الناس معادن خيارهم في الجاهلية (٢٢٧) خيارهم في الإسلام إذا فقهوا

* أخبرنا عيسى محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثنية تبوك فقال ما ههنا شام وأشار بيده إلى جهة الشام وما ههنا عمن وأشار بيده إلى جهة المدينة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن دوساً قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلك دوس فقال اللهم اهد دوساً وأت بهم محمد بن عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء قال أخذتها منك عارية أو قال دفعتها إلى عارية وإنما أضاف الفعل في كليهما إلى صاحب الدابة وكذلك كلام العرب « قال الربيع » رجع الشافعي فقال القول قول رب الدابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال تكرار يتهامن بكذا وقال رب الدابة أكثر يتهامن بكذا لا كثر من ذلك فإن لم يركب تحالفاً وتراداً وإن ركب تحالفاً ورد عليه كراء مثلها كان أكثر مما ادعى رب الدابة أو أقل (١) مما أقر به لاني إذا بطلت أصل الكراء وردها إلى كراء مثلها لم أجعل ما أبطلت عبدة بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج من الضمان أبداً لا يدفع الوديعة إلى ربها ولو ردها إلى المكان الذي كانت فيه لأن ابتداء ملها كان أمناً يخرج من حداً لأمانة فلم يجدها رب المال أمانة ولا يبرأ حتى يدفعها إليه وهكذا الرهن إذا قضى المرتهن ما فيه ثم تعدى فيه ثم رده إلى بيته فهلك في يديه فهو ضامن له حتى يردّه إلى صاحبه وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنائير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان (قال) ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو لميراثه أو لملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء وهو اقرار لفلان به إلا أن بين لفظاً غير هذا فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر فيكون ملكه للذي أقره بالملك ولا يكون لهذا على الآخر فيه رهن إلا أن يقر الآخر ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا اقراراً منه به لفلان لأن ظاهره انما هو قبضته على يدي فلان بمعونة فلان أو بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لفلان على ألف دينار أو مائة درهم ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق ولو قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع يمينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جائرة في غير ذلك البلد أو غير جائزة كما لو قال له على ثوب أعطيناه أي ثوب أقر به وإن كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد ولا مثل الرجل المقر له على ألف درهم من عن هذا العبد فتداعى فيه فقال البائع وضع وقال المشتري غلة تحالفاً وتراداً وهذا مثل نقص الثمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لاهل البلد وزن معلوم ينقص ما شاء أو ينقص عن وزن العامة في دنائير أو دراهم فاشترى رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد إلا أن يشترط شرطاً فيكون له شرطه إذا كان المشتري والبائع عالمين بنقد البلد فإن كان أحدهما جاهلاً فادعى البائع الوزنة قيل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تحالفاً فإذا قال له على دراهم سود فوصل الكلام فهي سود فإن وصل الكلام فقال ناقص فهو ناقص فإن قطع الكلام ثم قال ناقص فهو وازن فإن قال له على درهم كبير قيل له عليك الوزن إلا أن تكون أردت ما هو أكبر منه فإذا قال له على درهم فهو وازن وإن قال درهم صغير قيل له إن

(١) قوله مما أقر به أي المكترى فتنبه وقوله قضى المرتهن الخ لعله قبض المرتهن تأمل كتبه محمده

عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ولو أن الناس سلكوا وادياً أو شعباً سلكوا وادياً الأنصار أو شعبهم * أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن الغسيل عن رجل سمعه عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الأنصار قد قضوا الذي عليهم وبقي الذي عليكم فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم وقال الجرجاني في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار وقال في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج بهم إلى النساء والصبيان من الأنصار فرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أتاكم أهل اليمن هم أليّن قلوباً وأرق أفئدة

الأيمان عمار والحكمة عمانية * أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بئسنا أنا أنزع على بئس استسقى قال الشافعي رضي الله عنه يعني في النوم ورؤيا الأنبياء وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بقاء ابن أبي قحافة فزع ذنوباً وأذنوبين وفيه ضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فزع حتى استحالت في يده غرباً فضرب الناس بعطن فلم أر عبقرى يا بقرى فسر به (ومن كتاب الاشربة) * حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة فقال كل شراب أسكر فهو حرام (٢٢٨)

* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيرة فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم ينج منها حرماً في الآخرة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وتمر فباعهم ات فقال ان الخمر قد حرمت فقال

كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع عينك ما أقررت بدرهم واف وكذلك ما أقر به من غصب أو ودعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لميت بمائة درهم وقال هذا ابنه وهذه امرأته حامل فإن ولدت ولداً حياً وولدت المرأة والولد الذي ولدت والابن حقوقهم من هذه المائة وإذا ولدت ولداً لم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرك يداً أو رجلاً تحريك الحياة وأي شيء عرف به الحياة فهي حياة وإذا أوصى الرجل للميت فقال لحبل هذه المرأة من فلان كذا والأبى حتى فإن جاءت بولداً لفلان من ستة أشهر من يوم أوصى له به فالوصية له وإن جاءت به لسنة أشهر أو أكثر بطلت وصيته لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها حبل ثم يحبلها من بعد ذلك ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة لأننا نحكم أن ثم يومئذ حياً وإن جاءت بولادة ميتة فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها وإذا قال له على مائة درهم عند أفي وزنة ولو قال له على مائة كل عشرة منها وزنها حسنة كان كما قال إذا وصل الكلام وإذا قال له على درهم ينقص كذا وكذا كان كما قال إذا وصل الكلام ولكنه لو أقر بدرهم ثم قطع الكلام ثم قال بعده هو ناقص لم يقبل قوله ولو كان يبلد دراهمهم كلها ناقص ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد ولو قال له على دراهم أو دراهمات أو دنانير أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو يسيرة لزمه الثلاثة من أي صنف كان أقرب به من دنانير أو دراهم وحلف على ما هو أكثر منها (قال الشافعي) وإذا قال وهبت له هذه الدار وقبضها أو وهبت له هذه الدار وحازها ثم قال لم يكن قبضها ولا حازها وقال الموهوب له قد قبضت وخزت فالقول قول الموهوب له ولومات الموهوب له كان القول قول ورثته وكذلك لو قال صارت في يدي وسواء كانت حين يقر في يدا الواهب أو الموهوب له ولكن لو قال وهبت له أو خرجت اليه منها نظرت فإن كانت في يدي الموهوب له فذلك قبض بعد الإقرار وهي له وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سألته ما قوله خرجت اليه منها فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع عيने وله منعه باهاً لأنها لا تملك إلا قبض وهو لم يقر بقبض والخروج قد يكون بالكلام فلا ألزمه إلا اليقين وكذلك لو قال وهبت له وملكها لأن الملك قد يكون عنده بالكلام (قال الشافعي) ولو قال وهبت له أمس أو عام أول ولم يقبضها وقال الموهوب له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع عيने وعلى الآخر اليقينة بالقبض ولو وهب رجل لرجل هبة والهبة في يدي الموهوب له فقبلها تمت لأنه قابض لها بعد الهبة ولو لم تكن الهبة في يدي الموهوب له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له وذلك أن الهبة لا تملك إلا بقول وقبض وإذا كان القول لا يكون إلا من الواهب فكذلك لا يكون القبض إلا بإذن الواهب لأنه المالك ولا يملك عنه إلا بما أتم ملكه ويكون للواهب الخيار أبدأ حتى يسلم ما وهب إلى

الموهوب

أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها قال أنس ففقت إلى مهراس أنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت

* أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب عن أمه وكانت قد صلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين وقال ابتذوا كل واحد منهما على حدة * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرا الأخضر والأبيض والاجر * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فاذن لهم في الجر غير المزفت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبنوا في الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنقير

* أخبرنا سفيان سمعت الزهري يقول سمعت أنس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمرقت أن يتبذره * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أباه الوهب الجبشاني سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتخ فقال كل مسكر حرام * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيذه في سقاء فان لم يكن فتور من مجارة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه وأنصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن يبيذ في الدباء والمرقت * أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيذ في الدباء والمرقت (٢٢٩) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيذ التمر والبسر جميعا والتمر والزهو جميعا * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس أهدي رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية نجر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله حرمها فقال لافسار انساني إلى حننه فقال بم سارته فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن

الموهوب له وكذلك ان مات كان الخيار لورثته ان شاؤوا سلوا وان شاؤوا لم يعضوا الهبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لرجل هبة وأقربائه عنه قبضها ثم قال الواهب له انما أقررت له بقبضها ولم يقبضها فأحلفه أحلفته لقد قبضها فان حلف جعلته له وان تكل عن اليمين رددت اليمين على الواهب فأحلفته ثم جعلتها غير خارجة عن ملكه ولو قال رجل لرجل وهبت لي هذا العبد وقبضته والعبد في يدي الواهب أو الموهوب له فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا اقرارا وكان العبد له ولو كان أعجميا فأقر له بالأعجمية كان مثل اقراره بالعربية واذا قال له على درهم في عشرة سألته فان أراد الحساب جعلت عليه ما أراد وان لم يرد الحساب فعليه درهم وعليه اليمين وهكذا ان قال درهم في ثوب سألته أراد أن يقر له بدرهم أو بثوب فيه درهم فان قال لا فعليه الدرهم وان قال له على درهم في دينار سألته أراد درهمين مع دينار فان قال نعم جعلتهما عليه وان قال لا فعليه درهم ولو قال له على درهم في ثوب مروى فهكذا لانه قد يقول له على درهم في ثوب لي أنا مروى ولو قال له على درهم في ثوب مروى اشتريته منه الى أجل سألنا المقر له فان أقرب ذلك فالبيع فاسد لانه دين في دين ولم يقر له بهذا الدرهم الا بالثوب فاذا لم يجز له اعطاء الثوب لانه دين بدين لم يعطه الدرهم كما لو قال بعثك هذا العبد بهذه الدار لم أجعل له العبد الا أن يقر بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على ثوب مروى في خمسة دراهم ثم قال أسلم الى الثوب على خمسة دراهم الى أجل كذا وصدقه صاحب الثوب كان هذا بيعا جازا وكانت له عليه الخمسة الدراهم الى أجل انما عني أسلمت اليك في كذا بعثك كذا بهذا الى أجل كما تقول أسلمت اليك عشرة دراهم بصاع تمر موصوف الى أجل كذا أو بعثك صاع تمر بعشرة دراهم الى أجل كذا (قال) ولو جاء المقر بثوب فقال هو هذا فصدقه المدعي المقر له أو كذبه فسواء اذا رضي الثوب بخمسة دراهم فالخمسة عليه الى أجل ولو لم يسم أجلا فكان السلم فاسدا فاختلف في الثوب فان القول قول المقر مع يمينه ويرد الثوب على صاحب الثوب وان سأل المقر له يمين المقر أعطيته اياها أو كل من سأل اليمين في شيء له وجه أعطيته اياه ولو أقر رجل لرجل بثوب ثم جاء بثوب فقال هو هذا وقال المقر له ليس هذا فقال القول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال له على عبد فأى عبد جاء به فالقول قوله مع يمينه ولا أنظر الى دعواه وكذلك لو قال هذا عبدك كما أودعته وهو الذي أقررت لك به وقال المقر له بل هذا عبد كنت أودعته لك ولي عندك عبد غصب فالقول قول المقر وعلى المدعي اليينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقر له فقال لك عندي ألف درهم ثم جاءه بألف درهم فقال هي هذه الألف التي كنت أقررت لك بها كانت عندي وديعة فقال المقر له هذه الألف كانت عندك وديعة لي ولي عندك ألف أخرى كان القول قول المقر مع يمينه لأن من أودع شيئا فخاثر أن يقول لفلان عندي ولفلان على لانه عليه ما لم يهلك وكذلك هو عنده وقد يودع فيتعدي فتكون ديناه عليه

طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا باع نخرا فقال قاتل الله فلانا باع النخر أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله يهود حرم عليهم الشحوم فخلوها فباعوها * أخبرنا سفيان قال سمعت أبا الجويرية الجرمي يقول اني لاول العرب سأل ابن عباس وهو مستند ظهره الى الكعبة فسألته عن الباذق فقال سبق محمد الباذق وما أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أهل العراق قال والله انابتاع من ثمر النخل والعنب فنعصره نجر افنيبعها فقال عبد الله اني أشهد الله عليكم وملائكته ومن يسمع من الجن والانس اني لا آمركم أن تبيعوها ولا تباعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن

سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبرنا عن محمود بن يسيد الانصاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قدم الشام فسكني إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها وقالوا لا يصح لنا هذا الشراب فقال عمر اشربوا العسل فقالوا لا يصح لنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر رضي الله عنه فأدخل عمر فيه أصبعه ثم رفع يده فتبعها يتطوط فقال هذا الطلى هذا مثل طلى الابل فأمرهم أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أحللتهم والله فقال عمر كلا والله اللهم إني لأحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئا أحللتهم به أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج (١٣٠) عليهم فقال إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شرب الطلى وأنا

سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته فجلده عمر رضي الله عنه الحد تاما * أخبرنا مسلم ابن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قلت لعطاء أتجلد في ريح الشراب فقال عطاء إن الريح لتكون من الشراب الذي ليس به بأس فإذا اجتمعوا جميعا على شراب واحد فسكروا أحدهم جلدوا جميعا الحد تاما قال الشافعي رضي الله عنه وقول عطاء مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يخالفه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج فصلى على جنازة فسمعه السائب يقول إني وجدت من عبيد الله وأصحابه ريح الشراب وأنا سائل عما شربوا فان كان مسكرا

فلست ألزمه شيئا إلا باليقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان علي درهم ودرهم فعليه درهمان وإذا قال له علي درهم فدرهم قبل له أن اردت درهما ودرهما فدرهمان وإن أردت فدرهم لا زمني أو درهم جدي فليس عليك إلا درهم وإن قال له علي درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان إلا أن يقول علي درهم فوق درهم في الجودة وتحت درهم في الرداءة أو يقول له علي درهم بعينه هو الآن فوق درهم لي ولو قال له علي درهم مع درهم كان هكذا « قال الربيع » الذي أعرف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لي (قال) وكذلك لو قال له علي درهم على درهم ثم قال عنيت درهما واحدا ولو قال له علي درهم قبله درهم أو بعده درهم أو قبله دينار أو بعده دينار فالأثنان كلاهما عليه ولكنه لو قال له علي درهم معه دينار كان له عليه درهم للذي وصفت لأنه يقول له علي درهم معه دينار لي ولو قال له علي درهم ثم دينار أو بعده درهم أو دينار أو درهم قبله دينار فهما عليه معا ولو قال له علي درهم فدينار كان عليه درهم إلا أن يكون أراد دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له علي دينار قبله فقير حنطة كان عليه دينار ولم يكن عليه القفيز وهكذا لو قال له علي دينار فقير حنطة لم يكن عليه إلا الدينار لأن قوله فقير حنطة محال قد يجوز أن يقول فقير من حنطة خير منه وإذا قال له علي درهم ثم فقير حنطة فهما عليه ولو قال درهم لابل فقير حنطة كان مقرا بهما ثابنا على الفقير راجعا عن الدرهم فلا يقبل رجوعه إن ادعاهما الطالب معا ولو قال له علي درهم لابل درهمان أو فقير حنطة لابل فقيران لم يكن عليه إلا درهمان أو فقيران لأنه أقرب بالاولى ثم كان قوله لابل زيادة من الشيء الذي أقرب به وقوله ثم لابل استئناف شيء غير الذي أقرب به ولو قال له علي درهم ودرهمان فهي ثلاثة دراهم أو درهم بعده درهمان أو درهم قبله درهمان فسواء وهي ثلاثة في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر لفلان بدرهم يوم السبت وآخر أن أنه أقر لذلك الرجل بعينه يوم الأحد فهو درهم إلا أن يقول درهم من ثمن كذا وكذا ويقول الآخران درهم من ثمن شيء غيره أو من وجه غير من وديعة أو غصب أو غيره فيدلان على ما يفرق بين سببي الدرهمين وعليه اليمين أن هذا الدرهم الذي أقرب به يوم الأحد هو الدرهم الذي أقرب به يوم السبت فإن حلف برئ وإن نكل حلف الآخران هما درهمان وأخذهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو شهدا عليه في أيام متفرقة أو واحد بعد واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقر عند القاضي بدرهم وجاء عليه بشاهدين يشهدان بدرهم فقال الدرهم الذي أقررت به هو الذي يشهد به هذان الشاهدان كان القول قوله وإذا قال له علي ألف درهم وديعة فهي وديعة وإن قال له علي ألف درهم ثم سكت ثم قال بعد هي وديعة أو قال هلكت لم يقبل ذلك منه لأنه قد ضمن ألف درهم بإقراره ثم ادعى ما يخرج منه من الضمان فلا يصدق

حددتهم قال قال سفيان فأخبرني عمر عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه حضره بمحدهم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عليه قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه لا يدري الزهري بعد الثالثة أو الرابعة فأتى برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ووضعت القتل وصارت رخصة قال قال سفيان قال الزهري لمصور بن المعتمر ومخول كونا وافردي العراق بهذا الحديث أخبرنا عمر عن الزهري عن عبد الرحمن ابن أزر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين سأل عن رجل خالدين الوليد بن خريز بين يديه أسأل عن رجل خالدين الوليد حتى أتاه جريحاً وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فقتل اضربوه فضر بوجهه بالأيدي والتعال وأطراف الثياب وحنوا عليه من التراب ثم قال

التي صلى الله عليه وسلم يكتوه فيكتوه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر رضي الله عنه سأل من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب أبو بكر في الخمر أربعين حياته ثم عمر رضي الله عنه حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار فضربه ثمانين * أخبرنا مالك عن ثور بن زيد الديلي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في الخمر يشربها الرجل فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أو كما قال فجلده عمر ثمانين في الخمر * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر ولا يبيد أسكرا إلا جلده الحلد * حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه جلد (١٣١) الوليد بسوط له طرفان * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال إن جلد قدامه اليوم فلن يترك أحد بعده وكان قدامه بدرية سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي وهو محتج في ذكر المسكر وكان كلامه قد تقدم لا أحفظه فقال أ رأيت أن شرب عشرة ولم يسكر فإن قال حلال قيل أ رأيت أن خرج فأصابته الريح فسكر فإن قال حرام قيل أ رأيت شيا قط شربه وصار إلى جوفه حلالا ثم صيرته الريح حراما قال الشافعي رضي الله عنه ما أسكر كثيره فقليله حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن سولة لصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم

عليه وإنما صدقناه أولا لأنه وصل الكلام وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم فوصل الكلام وأقطع كان القول فيها مثل القول في المسئلة الأولى إذا وصل وأقطع ولو قال له عندي ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة ديننا كانت ديننا عليه أمانة كانت أو وديعة أو قسراضا إن ادعى ذلك الطالب لأنها قد تكون في موضع الأمانة ثم يتعدى فتصير مضمونة عليه وتنقض فيستساقها فتصير مضمونة عليه ولكنه لو قال دفع إلى ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة على أني لها ضامن لم يكن ضامنا بشرطه الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئا يخرج به من الأمانة ما تعدى أو ما استسلافا ولو قال له في مالي ألف درهم كانت ديننا الآن يصل الكلام فيقول وديعة فتكون وديعة ولو قال له في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله فإن قال نقده فيه ألفا قيل فكم لك منها فما قال أنه منه اشتراه به فهو كما قال مع عيينة فإن زعم أنها اشترياه قيل فكم لك فيه فإن قال ألفان فالمقره الثلث وإن قال ألف فالمقره النصف ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت لأنها قد يغبنان أو يغبنان وكذلك لو قال له فيه شركة ألف كان القول فيها مثل القول في المسئلة قبلها ولو قال له من مالي ألف درهم سئل فإن قال من هبة قيل له إن شئت أعطه أياها وإن شئت فدع وإن قال من دين فهي من دين وإن مات قبل أن يبين شيئا فهي هبة لا تلزمه إلا أن يقر ورثته بغير ذلك وإن قال له من مالي ألف درهم بحق عرفته أو بحق لزمني أو بحق ثابت أو بحق استحقفه فهذا كله دين ولو قال له من هذا المال ولم يصف المال إلى نفسه ألف درهم فله ألف درهم فإن لم يكن المال إلا ألفا فهي له وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئا استهلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له من هذه الدار النصف فله النصف لأنه أقره بشيء لم يصف ملكه إلى نفسه فإن ادعى النصف الباقي وهو في يده فهو له ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه فقال له من داري هذه نصفها كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين وإن لم يمت سألناه أي شيء أراد فإن كان أراد إقرارا ألزمناه إياه والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وغير إضافته ولو قال له من داري هذه نصفها بحق عرفته له كان له نصفها ولو قال له من ميراث أبي ألف درهم كان هذا إقرارا على أبيه بدين ولو قال له في ميراثي من أبي كانت هذه هبة إلا أن يريد بها إقرارا لأنه لما أقر في ميراث أبيه أقر بأن ذلك على الأب ولم يصف الملك إلى نفسه وزعم أن ما أقره به خارج من ملكه ولو قال له من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له كان هذا كله إقرارا على أبيه ولو قال له على ألف عارية أو عندي فهي دين ولو كان هذا في عرض فقال له عندي عارية أو عرض من العروض فهي عارية وهي مضمونة حتى يؤدبها إلا أن أصل ما نذهب إليه أن العارية مضمونة حتى يؤدبها ولو قال له في داري هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء ويقره منها بما شاء

يشكر ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما * حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب أو صاعا من أقط * إلى هنا يقول الربيع حدثنا ((ومن كتاب عشرة النساء)) * أخبرنا الربيع * أخبرنا الشافعي * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها حدثته أن هند أم معاوية جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل على في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك وولديك بالمعروف * أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن سعد قال أبو محمد أظنه عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خير غلامين أبيه وأمه * أخبرنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني علي بن أبي طالب بين أبي وعي
ثم قال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضا قد بلغ مبلغ هذا خبرته * قال الشافعي قال ابراهيم عن يونس عن عمارة عن علي مثله وقال في الحديث
وكتب ابن سبع أو ثمان سنين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلا سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الاختين
من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا قال فخرج من عنده
فلقي رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن
شهاب أراه علي بن أبي طالب قال مالك (٢٣٣) وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه سئل عن
المراة وابنتها من ملك
اليمين هل توطأ أحدهما
بعد الأخرى فقال عمر
ما أحب أن أجيزهما
جميعا * أخبرنا سفيان
عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه قال
سئل عمر رضي الله عنه
عن الام وابنتها من ملك
اليمين فقال ما أحب
أن أجيزهما جميعا قال
عبد الله قال أبي
فوددت أن عمر كان
أشد في ذلك مما هو فيه
* أخبرنا مسلم وعبد
الجبار عن ابن جريج
سمعت ابن أبي ليكة
يخبر أن معاذ بن عبد الله
ابن معرجاء عائشة
رضي الله عنها فقال لها
ان لي سرية أصبتها وانها

ويحلف ان ادعى الآخر كدمنه وكذلك ان مات أقرله الورثة بما شأوا ويحلفون ما يعلمون أكثر منه ولو
قال له فيها سكتي أقرله بما شاء من السكتي والى أي مدمان شاء يوما وان شاء أقل وان شاء أكثر ولو قال هذه الدار
لك هبة عارية أو هبة سكتي كانت عارية وسكتي وله منعه ذلك أو يقبضه إياها فان أقبضه فله أن يخرجها منها متى
شاء لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنه انما معنى قوله عارية أو هبة السكن ولو
قال لك سكتي اجارة بدينار في شهر فان قبل ذلك المؤاجر فهي له والا فلا شيء له ولو لم يسم شيئا قلنا له سم كم مدة
الاجارة وبكم هي فاذا سمي قليلا أو كثيرا فله الخيار في قبوله ذلك ورده ولو قال لك على ألف درهم ان شئت
أو هويت أو شاء فلان أو هوى فلان فان شاء فلان أو هوى أو شاء هو أو هوى لم يكن عليه فيها شيء لانه لم يقرله
بشيء الا أنه جعله له ان شاء أن يكون له وهو اذا شاء لم يكن له ذلك الا بان يشاء هو ولو قال لك على ألف درهم ان
شهد بها على فلان أو فلان وفلان فشهد والم يلزمه من جهة الاقرار وهذه مخاطرة ويلزمه من جهة الشهادة ان
كان ممن تجوز شهادتهما أو أحدهما وحلف الآخر مع شاهد وهذا مثل قوله لك على ألف درهم ان قدم فلان
أو خرج فلان أو كئت فلانا أو كلك فلان فهذا كله من جهة القمار ولا شيء عليه ولو قال هذا لك ألف درهم
ان شئت فشاء كان هذا بيعا لازما ولكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا لان هذا بيع لا اقرار ولو قال لعبد
أنت حر بألف درهم ان شئت فقال قد شئت فهو حر وعليه ألف درهم وهكذا لو قال لامرأته أنت طالق
بألف ان شئت فشاءت فهي طالق وعليها ألف درهم ولو لم تشأ هي ولا العبد لم يكن العبد حرا ولا هي طالقا ولو
قال هذا الثوب لك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعا ومعناه انه ان شاء وكذلك كل مشترعا يلزمه
ما شاء ولو قال لامرأته أنت طالق بألف ولعبدك أنت حر بألف واختار ذلك لزمه الطلاق والعتق « قال
الربيع أنا أشك في سماعي من ههنا الى آخر الاقرار ولكني أعرفه من قول الشافعي وقرأه الربيع علينا »
فاذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قيل له أقرب بأى ألف شئت ان شئت فلو ساوان شئت تمرا وان شئت
خبزا وأعطه درهمهما معا وحلف له أن الألف التي أقررت له بها هذه الألف التي بينتها فانه ليس في قولك
و درهم ما يدل على أن ماضى دراهم ولو زعمنا أن ذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار ولكن لما
كان قولك محتملا لما هو أعلى من الدراهم وأد لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى ولا الأدنى دون الأعلى
وهكذا لو قال ألف وكر حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ههنا الا ما وصفنا بان الألف ما شاء وما سمي
ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلا على الاول لكان اذا أقرله بألف وعبد جعلنا عليه ألف عبد وعبد
وهكذا لو أقرله بألف وكر حنطة جعلنا عليه ألف وكر حنطة ولا يجوز الا هذا وما قلت من أن يكون
الألف ما شاء مع يمينه ويكون ما سمي كما سمي ولو أنه قال ألف وكر كان الكر ما شاء ان شاء فثورة وان شاء فقصة

قد باعنا لها بنة جارية لي أفأستسرا بنتها فقالت لا قال فاني والله لا أدعها الا أن تقولى حرمة الله فقالت لا يفعله وان
أحدم من أهلي ولا أحدا طاعني أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الراني لا ينكح الازانية الآية قال هي
منسوخة نسختها وأنكحها الا يا حي منكم فهي من آياتي المسلمين أخبرنا سفيان عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير
قال أتى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا تريد لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال
ان أحبها قال فأمسكها اذا .. أخبرنا سفيان حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها بنة من غيرة وله ابن من
غيرها فقهر الغلام بالجارة قطهر بها جمل فلما قدم عمر رضي الله عنه مكة فرقع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص

أن يجمع بينهما فأبى الغلام * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق رفقة فيهم امرأة ثياب فولت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فخلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه النكاح والمنكح وردنكاها * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة تنكحت بغير ولي * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار تنكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكتب علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز أذهو إلى المدينة إلى ولها وانها تنكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها قال فأى امرأة تنكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلها صداق (٣٣٣) مثلها بما أصاب منها بما قضى

لهابه النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم المعروف بابن علقمة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نكح الوليان فالأول أحق * أخبرنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضي الله عنها يخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فإن المرأة لا تلي عقدة النكاح * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا تنكح المرأة المرأة فإن البغي انما

وان شاء قدر يني به بعد أن يحلف ولو قال له على ألف الدرهم قيل له أقر بأى ألف شئت إذا كان الدرهم يستثنى منها ثم يبقى شيء أقل أو أكثر كأنك أقررت له بألف فلس وكانت تسوى دراهم فيعطاهما منك الدرهما منها وذلك قدر درهم من الفلوس وهكذا إذا قلت ألف الأكر حنطة وألف الأعبدا أجبرت على أن تبقى بعد الاستثناء شأقل أو أكثر ولو قال له على ثوب في منديل قيل له قد يصلح أن تكون أقررت له بثوب ومنديل ويصلح أن تكون أقررت له بثوب فجعلته في منديل لنفسك فتقول له على ثوب في منديل لي فعليك ثوب وتحلف ما أقررت له بمنديل وأصل ما أقول من هذا أني ألزم الناس أبدا البقيين وأطرح عنهم الشك ولا أستعمل عليهم الأغلب وهكذا إذا قال تمر في جراب أو تمر في قارورة أو حنطة في مكيال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء وإذا قال له على كذا كذا أقر بما شاء واحدا وإن قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين وإن قال كذا وكذا درهما أعطاه درهمين لأن كذا يقع على درهم فإن قال كذا وكذا درهما قيل له أعطاه درهما أرا أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم فإن كنت عنت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهما فليس عليك أكثر منه والله تعالى الموفق للصواب

(باب الشركة ٣)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشئ أسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شركاء في الشركة كلها ليست مفاوضة وأى الشريكين أقر فأنما يقر على نفسه دون صاحبه وأقرار الشريك ومن لا شريك له سواء وإذا أقر رجل في مرضه بدين لا جني وقد أقر في صحته أو قامت بينة بدين فسواء أقراره في صحته ومرضه والبينة في الصحة والمرض والأقرار سواء يتحاصون معا لا يقدم واحد منهم على الآخر فإذا أقر لوارث فلم يمت حتى حدث وارث يحجب المقر له فأقراره لازم وإن لم يحدث فنأجاز الأقرار للوارث وخالف بينه وبين الوصية أجاز له ومن رده رده له ولو أقر لغير وارث ثم مات وارثه فصار المقر له وارثا أبطل أقراره وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال وإذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو أعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك وإذا أقر الرجل للعمل بدين كان أقراره باطلا حتى يقول كان لأبي هذا العمل أو لجدته على مال فيكون ذلك أقرارا للذي أقر له به وإن كان هذا العمل وارثه أخذه وإن كان له وارث معه أخذ معه حصته لأن الأقرار لليت وانما لهذا منه حصته وإذا أوصى للعمل بوصية فالوصية جائزة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان (٢) أى أقرار الشريك أى الشركة الجائزة وهي غير المفاوضة أما المفاوضة فباطلة فتنبه للمراد

(٣٠ - الام - سادس) تنكح نفسها * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلما قد سمعه من ابن خثيم * أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضي الله عنه بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجحت (ومن كتاب التعريض بالخطبة) * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الحنظلي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يتولا * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرة نسوة أسكن أربعاً وفارق سائرهن
 (ومن كتاب الطلاق والرجعة) * أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد
 ابن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر
 أولم يدخل * أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعاً طلق امرأته تيممة بنت وهب
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فكحه عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يحبسها ففارقها فأراد رفاعاً أن
 ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها (٢٣٤) فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيها أن يتزوجها وقال لا تحل

لح حتى تذوق العسيلة
 * أخبرنا ابن عيينة
 عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سمعها تقول جاءت
 امرأة رفاع القرظي
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني
 كنت عند رفاع
 فطلقني فبت طلاق
 فتزوجت عبد الرحمن
 ابن الزبير وأنا معه
 مثل هدية الثوب
 فتبسم النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال أتريدن
 أن ترجعي إلى رفاع
 لا حتى تذوق عسلته
 ويذوق عسيلتك قال
 وأبو بكر عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وخالد
 ابن سعيد بن العاص
 بالباب ينتظر أن يؤذن
 له فنادى يا أبا بكر ألا
 تسمع ما تجهربه هذه
 عند النبي صلى الله
 عليه وسلم * أخبرنا

ثم حمل ولو وهب لخل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبوه أو وردها إنما تجوز
 الهبات والبيوع والنكاح على ما زابل أمه حتى يكون له حكم بنفسه وهذا خلاف الوصية في العتق ولو أعتق
 رجل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم أعتقه كان حراً لأننا علمنا أنه قد كان ثم حمل ولو ولد لسته
 أشهر فأكثر لم يقع عليه ثم عتق لأنه قد يمكن أن يكون هذا أحاداً بعد الكلام بالعتق فلا يكون المقصود قصده
 بالعتق ولو أقر بحمل رجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبة أمه وكذلك لو وهبه له فإذا لم يجز فيه الهبة
 لم يجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الحمل لفلان أوصى لرجل برقبة أمه وله بحملها جازاً لا إقراراً إذا ولدته
 لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية وكل إقرار من صلح وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل وذلك
 أن يقول أقر لك بكذا على اني بالخيار يوماً أو أكثر أو أصالحك على كذا على اني أقر لك بكذا على اني بالخيار يوماً
 أو أكثر أو أصالحك على كذا على اني أقر لك بكذا على اني بالخيار فلا يجوز حتى يقطع الإقرار ولا يدخل فيه
 الاستثناء من المقر وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء وذلك أن يقول لك على ألف أولك عندي إن شاء الله أو إن
 شاء فلان فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعاً لا مشروطاً فيه (قال) ولو أقر لرجل أنه تكفل له بمال على أنه
 بالخيار وأنكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما فن جعل الإقرار واحداً أحلفه ما كفل له الأعلى أنه
 بالخيار وأبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه إقراره فيلزمه ما يضره ويسقط عنه ما دعي
 المخرج به ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه والكفالة بالنفس على
 الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسي ما لا كفل به ولا تلزم الكفالة
 بمحد ولا قصاص ولا عقوبة ولا تلزم الكفالة إلا بالأموال (قال) ولو كفل له بمال لم يلزم رجلاً في جرح وقد
 عرف الجرح والجرح عند فقال أما كافل لك بماله فيه من دية أو قصاص فإن أراد الجرح والقصاص
 فالكفالة باطلة لا يجوز له أن يقتص من المتكفل وإن أراد أن يرش الجراح فهو له والكفالة لازمة لأنها
 كفالة بمال وهكذا إذا اشترى رجل داراً من رجل فضمن له رجل عهدتها وخلصها فاستحققت الدار
 رجع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء لأنه ضمن له خلاصها وأموالاً وخللاً ص ما لا يسلم له وإذا أقر رجل
 لرجل بشئ مشاع أو مقسوم فالإقرار جائز وسواء قال لفلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو لفلان
 نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر وكذلك لو قال له هذه الدار الانصفها كان له النصف ولو قال له هذه الدار
 الثلثها كان له الثلث شريكاً معه وإذا قال له هذه الدار لا هذا البيت كانت له الدار الآنك البيت وكذلك
 لو قال له هذا الرقيق الواحد كان له الرقيق الواحد فله أن يعزل أيهم شاء وكذلك لو قال له هذه الدار لفلان
 وهذا البيت لي كان مثل قوله لا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلاً لأن هذا كلام صحيح ليس بحال ولو قال

ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا هذه
 أباهريه يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحر يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فتزوجها رجل غيره
 ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الأول قال هي عنده على ما بقي * أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريح قال أخبرني ابن
 أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فبئتها ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر
 بنت الأصم الكلبية فبئتها ثم مات وهي في عدتها فمات عنها عثمان رضي الله عنه قال ابن الزبير وأما أنا فلا أرى أن نرث مستوتة * أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف

طلق امرأته البتة وهو مريض فوثرها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها * أخبرنا مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء * أخبرنا مالك حدثني عبد بن ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي أن نفعيا مكاتبا لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال اني طلق امرأته في حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك * أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاتبا لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أوعيدا لها كانت تحت امرأته حرة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه يسأله عن ذلك فذهب اليه فلقبه عبد الدر ج أخذ ابني زيد بن ثابت فسألهما (٢٣٥) فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك

حرمت عليك * أخبرنا مالك حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاتبا لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له عثمان حرمت عليك

(ومن كتاب العدد) (الاما كان منه معادا) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد حدثها في ذلك ناس وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل

هذه الدار فلان بل هي لفلان كانت الاول ولاشيء لثاني ولو قال غصبتها من فلان وملكها فلان غيره فهي للذي أقر أنه غصبها منه وهو شاهد لثاني ولا تجوز شهادته لانه غاصب ولو قال غصبتها من فلان لابل من فلان جازا قراره الاول ولم يغرم لثاني شيئا وكان الثاني خصما الاول واذا أقر بشي بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا اذا كان الآخر لا يدعي عليه الا هذه الدار فليس في اقراره لغيره وان حكم له شيء يكون حائلا دونه يضمنه وانما يضمن ما كان حائلا دونه ولا يجحد السبيل اليه ومثل هذا لو قال أودعنيها فلان لابل فلان

(اقرار أحد الابنين بالأخ)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا هلك الرجل فترك ابنين وأقر أحدهما بأخ وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لان اقراره جمع أمرين أحدهما له والآخر عليه فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ولم يكن اقراره له بدين ولا وصية انما أقر له بحال ونسب فاذا زعمنا أن اقراره فيه يبطل لم يأخذه مالا كالمات ذلك المقر له لم يرثه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعثني بهادرك هذه وهي لك على فأنكر الرجل البيع أو قال باعنيها أبوك وأنت وارثه فهي لك على ولي الدار كان اقراره باطلا لانه انما يثبت على نفسه بمائة يأخذ بها عوضا فلما بطل عنه العوض بطل عنه الاقرار وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحد قط من أهل المدينة الا وهو يقول هذا قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رضي الله تعالى عنه أنه لم يلق مدنيًا قط الا وهو يقول هذا حتى كان حديثا فقالوا اخلافه فوجدنا عليهم حجة وما كنا نجد عليهم في القول الاول حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولنا نقول بحديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب لانه لا يثبت وانما تركناه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق والعروق أربعة عرقان ظاهران وعرقان باطنان فأما العرقان الباطنان فالبر والعين وأما العرقان الظاهران فالعراس والبناء فمن غرس أرض رجل بغير إذنه فلا غرس له لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم (وقال) لا يقسم نضح مع بعل ولا بعل مع عين ويقسم كل واحد من هذا على حدته (وقال) لا تضاعف الغرامة على أحد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين (وقال) لا يدخل المخشون على النساء وينفون (وقال) الجحد أحق بالولد (قال) واذا أبى المرتد التوبة قتل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وهذا مبدل دينه وان لنا أن نقتل من بلغته الدعوة وامتنع من

تدرون ما الأقراء الأقراء الا طهار * أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها * أخبرنا سفيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته

فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها لا ترثه ولا يرثها * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فترت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أنرته لم أحض فأختصموا إلى عثمان رضي الله عنه فقضى للأنصارية بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبي بكر أخببره أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكشفت سبعة عشر شهراً لا تحيض يمنعها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية ففعلت له إن امرأتك تريد أن ترث فقال لا أهله (٣٣٦) اجلوني إلى عثمان فمأواه إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب

وزيد بن ثابت فقال لهم ما عثمان ما تريان فقالا نرى أنها ترثه إن ماتت ويرثها إن ماتت فأنها ليست من القواعد اللاتي قد يثنى من المحيض وليست من الأبقار اللاتي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حيضهما ما كان من قبل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن يحض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصم في كتابي حبان بالباء * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ويزيد ابن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنا

الاجابة من المشركين بلاتان وهذا لا يثبت أهل الحديث عن عمر ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خبر وقال عمر لك ولاؤه في اللقيط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لا ولاؤه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأنما الولاء لمن أعنت وهذا غير معتق وأما قوله فهو حر فهو كما قال وأما انفاقه عليه من بيت المال فكذلك نقول والله أعلم

(أقرار الوارث ودعوى الأعاجم)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي أملاء قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الرجل يهلك ويترك ابنين ويترك ستمائة دينار فيأخذ كل واحد منهما ثلثمائة دينار ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقرب بأن فلانا بنه لأنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلحق به ولكنه يصدق على ما ورث فيأخذ منه نصف ما في يديه وكذلك قال أهل المدينة إلا أنهم قالوا نعطي ثلث ما في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن الماجشون عبد العزيز بن أبي سلمة وجاعة من المدنيين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسئلة أنه لا يكون الذي أقر له شيء من الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لقول يصح وذلك أنهم يقولون انما زعم أن له حفا في يديه ويدي أخيه عيرائه من أبيهما وزعم أنهم ما رثاه كما رث أباهم فإذا حكمنا بأن أصل هذا الإقرار لا يثبت به نسب وانما زعمنا أنه يأخذ بالنسب لا بدين ولا وصية ولا شيء استحقه في مال الميت غير النسب زعمنا أن لا يأخذ شيئاً قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به إلى أنه لو قال بعنك هذا العبد بمائة دينار فهي لي عليك أو هذه الدار ولك هذا العبد أو الدار فأنكرت وحلفت لم يكن لك العبد ولا الدار فأنما أقررت لك بعبد أو دار وفي إقراره شيء يثبت عليك كما يثبت لك فلما لم يثبت عليك ما ادعيت لم يثبت لك ما أقررت به قال إن هذا الوجه يقيس الناس بما هو أبعد منه وأنه لا يدخل قلت وكيف لم تقل به قال أخبرنا ما قلت لما سمعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يثبت نسب أحد بنسبة رجل إلى غيره وذلك أن الأخ انما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فيكتفي بقوله ويثبت له النسب واحتج بحديث ابن أمة زمعة وقول سعد كان أخي عهداً لي أنه ابنه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هولك يا ابن زمعة الولد للفراش

(دعوى الأعاجم) * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال وإذا ادعى الأعاجم بولادة الشر لا أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جاثواً مسلمين لا ولاء لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم

امراة طلقته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضة فأنها تنتظر أربعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك والا كما اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخاوبها ولا يمسهام ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول وإن طلقتموهن من قبل أن يسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم * حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الامة حيضتين فإن لم تكن تحيض فشهرين أو شهر ونصفا قال سفيان وكان ثقة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

ثقيف أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً فقال رجل فاجلعتها شهراً ونصفاً فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضة * أخبرنا مالك عن عبد بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت ولدت سبعة أسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهمل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيباً ورجا إذا جاء أهلها أن يوثروا بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت (٢٣٧) فانكحى من شئت * أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فناء أبو هريرة فقال أنامع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريماً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة أسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكحى * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة أسلية نفست بعد وفاة زوجها بليال فجاءت رسول الله صلى

كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا فإن كانوا مسلمين عليهم ورقوا أو عتقوا فيثبت عليهم ولاه لم تقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد ودعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو كثر أهل حصن كانوا أو غيرهم

(الدعوى والبيئات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال ما كان بيد مالك من كان المالك من شئ علك ما كان المملوك فادعاه من علك بحال فالبينة على المدعي فإن جاء بها أخدم ادعى وإن لم يأت بها فعلى المدعي عليه الشئ في يديه البين باطل دعواه وإن حلف برئ وإن نكل قيل للمدعي لا تعطيك بنكوله شيئاً دون أن تحلف على دعوائك مع نكوله فإن حلفت أعطيناك دعوائك وإن أبيت لم نعطك دعوائك وسواء ادعاه المدعي من قبل الذي هي في يديه أنها خرجت إليه منه بوجه من الوجوه أو من قبل غيره أو باستحقاق أصل أو من أي وجه ما كان وسواء كانت بينهما مخالطة أو لم تكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل معرفة المدعي والمدعي عليه أن يتطرا إلى الذي الشئ في يديه يدعيه هو وغيره فيجعل المدعي الذي نكفه البينة والمدعي عليه الذي الشئ في يديه ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه الا قوله وهكذا إن ادعى عليه ديناً أو أي شئ ما كان كلف فيه البينة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئاً قائماً بعينه في يدي غيره قال وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو أي شئ ما كان لرجل فادعى أنه باعه من رجل وأنكر الرجل فعلى المدعي البينة لأنه مدع في ذمة الرجل وماله شيئاً هو له دونه والرجل ينكره فعليه البين ولو كان الرجل يدعي شراء الدار ومالك الدار يجحده كان مثل هذا وعلى مدعي الشراء البينة لأنه يدعي شيئاً هو في ملك صاحبه دونه ولا يأخذ بدعواه دون أن يقيم بينة وعلى الذي ينكر البيع البين وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو ادعى رجل ديناً أو غصباً أو شيئاً على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذ البينة وعلى المنكر البين ولو أقر له بدعواه وادعى أنه قضاه إياه ففهيما قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له ودعواه البراءة غير مقبولة منه إلا بينة ومن قال هذا فسواء عنده كان دعواه البراءة موصولة باقراره أو مقطوعة عنه والقول الثاني أنه إذا كان لا يعلم حقه إلا باقراره فوصل باقراره دعواه المخرج كان مقبولة منه ولا يكون صادقا كاذباً في قول واحد ولو قطع دعواه المخرج من الاقرار فلم يصلها به كان مدعياً عليه البينة وكان الاقرار له لازماً ومن قال هذا القول الآخر فينبغي أن تكون حجته أن يقول أ رأيت رجلاً قال لرجل لك على ألف درهم طبرية أولك عندى عبد بن يحيى وادعى

الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الانصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو ولدت وزوجها على سريره لم يدفن حلت * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسب الميراث * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه قال في المرأة البادية يتوفى عنها زوجها أنها تنوى حيث تنوى أهلها * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم نجيبة بطبيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مسخت بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطبيب فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣٣٨)

وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شرا ثيابها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توثي بدابة جارا أو شاء أو طير فتقبص به فقلما تقبص بشي الا مات ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره قال الشافعي رضي الله عنه الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعا باطراف

الرجل عليه ألقاوا زنة أو ألقاها من قبل أو عبادا بربريا ليس يكون القول قول المدعي عليه وسواء في هاتين المثلتين أن يقر له بدين ويرغم إلى أجل في القول الأول الدين حال وعليه البيعة أنه إلى أجل والقول الثاني أن القول قوله اذا وصل دعواه باقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان الشئ في يدين عبدا كان أودارا أو غيره فادعي كل واحد منهما كله فهو في الظاهر بينهما نصفان ويكلف كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه فان لم يجد واحد منهما بيعة أحلفنا كل واحد منهما على دعوى صاحبه فأيهما حلف برئ وأيهما نكل رددنا اليمين على المدعي فان حلف أخذ وان نكل لم يأخذ شيئا ودعواه النصف الذي في يد صاحبه كدعواه الكل ليس في يديه منه شيء لأن ما في يدي غيره خارج من يديه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقر كل واحد منهما بالبيعة على ما في يدي صاحبه ولكل واحد منهما اليمين على صاحبه فأيهما حلف برئ أيهما نكل حبس حتى يحلف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا نكل عن اليمين قضينا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تداعى الرجلان البيع فتصادقا عليه واختلفا في الثمن فقال البائع بعثك بالعين وقال المشتري اشتريت منك ألف والسلعة قائمة بعينها ولا بيعة بينهما تحالفا معا فان حلفا معا فالسلعة مردودة على البائع وأيهما نكل رددت اليمين على المدعي عليه وان نكل المشتري حلف البائع لقد باعه بالذي قال ثم لزمته الألفان فان حلف البائع ثم نكل المشتري عن اليمين أخذ البائع الألفين لانه قد اجتمع نكول المشتري وعين البائع على دعواه وهكذا ان كان النا كل هو البائع والحالف هو المشتري كانت بيعته بالألف ولو هلكت السلعة تراذا قيمتها اذا حلفا معا واذا كانت السنة تدل على أنهما يتصادقان في أن السلعة مبيعة ويختلفان في الثمن فاذا حلفا تراذا وهما يتصادقان أصل البيع كان حلالا فلا يختلف المسلمون فيما علت أن ما كان مردودا لو وجد بعينه في يدي من هو في يديه ففات أن عليه قيمته اذا كان أصله مضمونا ولو جعلنا القول قول المشتري اذا فاتت السلعة كما قد فارقنا السنة ومعنى السنة وليس لأحد فراقهما وقد صار بعض المشرقين إلى أن يرجع إلى هذا القول فقال به وخالف صاحبه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما البيعة على دعواه أعطيناها بينته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحها بولي وشاهدين عدلين ورضاها واذا قال هذا وانكرت المرأة أحلفناها فان حلفت لم أقض له بها وان نكلت لم أقض له بها بالنكاح كقول حتى يحلف فاذا حلف قضيت له بأنها زوجته وأحلف في النكاح والطلاق وكل دعوى وذلك أني وجدت من حكم الله تبارك وتعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قضى أن يحلف الزوج والقاذف وتحلف الزوجة المقذوفة ثم دلت السنة على أن الحدي سقط عن الزوج وقد لزمه لولا اليمين والاجماع على أن الحدي سقط عن المرأة باليمين والسنة تدل على أن الفرقه

أصابها والقبض الاخذ بالكف كلها : أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة

وحفصة أو عائشة أو حفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب أو ضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الاول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبدا قال

سعيد ولها مهرها بما استحل منها * أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد من الآخر * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علت في أي شيء كان ذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فذكر الحديث (٣٣٩) وقال فيه فاعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال
ليس لك عليه نفقة
وأمرها أن تعتد
في بيت أم شريك ثم
قال تلك امرأة يغشاها
أصحابي فاعتدي عند
ابن أم مكتوم فله رجل
أعني تضعين ثيابك
* أخبرنا إبراهيم بن
أبي يحيى عن عمرو بن
ميون بن مهران عن
أبيه قال قدمت المدينة
فسألت عن أعلم أهلها
فدفعني إلى سعيد بن
المسيب فسألت عن
المبتوتة فقال تعتد في
بيت زوجها فقلت
فأين حديث فاطمة
بنت قيس فقال هاه
فوصف أنه تغبط وقال
فنت فاطمة الناس
وكان للسانها ذراية
فاستطالت على أجانها
فأمرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تعتد

بينهما وعلى نفى الولد فالحد قتل ونفى الولد نسب فالحد على الرجل يمين فوجدت هذا الحكم جامعاً لأن تكون
الايان مستعملة فيما لها فيه حكم ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم أمر الانتصار أن يحلفوا ويستحقوا دم
صاحبهم فأبو الايمان فعرض عليهم أيمانهم ودفعوا عرف حكم في الدنيا أعظم من حكم القتل والحد والطلاق
ولا اختلاف بين الناس في الايمان في الأموال ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقول واليمين على المدعى
عليه فلا يجوز أن يكون على مدعى عليه دون مدعى عليه لا يجوز أن يفرق بينهما وليس فيها خبر لازم يفرق
بينهما بل الاخبار اللازمة تجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الوادعت عليها المرأة النكاح
ومحمد كلفت المرأة البينة فإن لم تأت بها أحلف فإن حلف برئ وإن نكل رددت اليمين على المرأة وقلت لها
احلفي فإن حلفت ألزمت النكاح وهكذا كل شيء أذاعه أحد على أحد من طلاق وقذف ومال وقصاص وغير
ذلك من الدعوى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أن امرأته خالعة بعبد أو داراً أو غير ذلك
وأنكرت المرأة كلف الزوج البينة فإن جاء بها ألزمت الخلع وألزمها ما اختلعت به وإن لم يأت بها أحلفتها
فإن حلفت برئت من أن يأخذ منها ما ادعى ولزمت الطلاق وكان لا يملك فيه الرجعة من قبل أنه يقر بطلاق
لا يملك فيه رجعة ويُدعى مظلمة في المال فإن نكلت عن اليمين رددت اليمين على الزوج فإن حلف أخذ
ما ادعى أتمها خالعة عليه وإن نكل لم أعطه بدعواه شيئاً ولا ينكولها حتى يجتمع مع نكولها عينه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى العبد على مالكة أنه أعتقه أو كاتبه وأنكر ذلك مالكة فعلى العبد البينة
فإن جاء بها أنفذت له ما شهد به من عتق أو كتابة وإن لم يأت بها أحلفت له مولاة فإن حلف أبطلت دعوى
العبد وإن نكل المولى عن اليمين لم أثبت دعوى العبد إلا بأن يحلف العبد فإن حلف أثبت دعواه فإن ادعى
العبد التدبير فهو في قول من لا يبيع المدبر هكذا في قول من يبيع المدبر هكذا إلا أنه يقال لسيد العبد لا يصنع
اليمين شيئاً وقل قدر جعت في التدبير ويكون التدبير مردوداً ولو أن مالك العبد قال قد أعتقتك على ألف درهم
فأنكر العبد المال وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المال المدعى فإن أقام السيد البينة أخذ العبد
بالمال وإن لم يقمها أحلف له العبد فإن حلف برئ من المال وكان حراً في الوجهين لأن المولى يقر بعتقه فيها
فإن نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاة فإن حلف ثبت المال على العبد وإن نكل السيد
عن اليمين فلا مال على العبد والعتق ماض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تعلق رجل برجل فقال أنت
عبد لي وقال المدعى عليه بل أنا حر الأصل فالقول قوله فأصل الناس الحرية حتى تقوم بينة أو يقر برق وكلف
المدعى البينة فإن جاء بها كان العبد رقيقاً وإن أقر العبد بالرق كان رقيقاً وإن لم يأت بالبينة أحلف له

في بيت ابن أم مكتوم * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكر أن يحيى بن سعيد بن العاص
طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة
فقال اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو
ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكروا شأن فاطمة فقال إن كان انما بك الشر فحبك ما بين هذين من الشر
* أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك علمها ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرمت فمتاع بالمعروف

* أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال عطاء ليست المستوتة الجبلى منه في شيء إلا أن يتفق عليها من أجل الجبل فإذا كانت غير جبلى فلا نفقة لها * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معتمر عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه أنه قال في امرأته المفقودة أنها لا تزوج * أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن علي رضي الله عنه في امرأته المفقودة إذا قدم وقد تزوجت امرأته هي امرأته أن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها * أخبرنا مالك (٢٤٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها

العبد فإن حلف كان زوايا نكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعي على رقه فيكون رقيقا له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الأم مثل العبد سواء وهكذا كل ما علك إلا في معنى واحد فإن رجلا أو امرأة لو كانا معروفين بالحرية فأقربا بالرق لم يثبت عليهما الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل دما أو جراحا دون الدم عدا أو خطأ فسواء وعليه البينة فإن جاء بها قاضي له فإن لم يأت بها ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف للمدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين لم يلزمه بالنكول شيئا حتى يحلف المدعي فإن حلف ألزمت المدعي عليه جميع ما ادعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأيمان الدماء مخالفة جميع الأيمان الدم لا يبرأ منه إلا بخمسين يمينا أو مائة يسحق ويبرأ منه بيمين واحدة إلا اللعان فإنه بأربعة أيمان والخامسة التعان وسواء النفس والجرح في هذا يقبله بالدي نقصه به من نكوله عن اليمين ويعين صاحبه المدعي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس رحمه الله عليه في هذا فرعم أن كل من ادعى جرحا أو فقا عينين أو قطع يدين ومادون النفس أحلف المدعي عليه فإن نكل اقتص منه ففقا عينيه وقطع يديه واقتص منه فمادون النفس وهكذا كل دعوى عنده سواء وزعم أن في قول النبي صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه دليل على أنه إذا حلف برئ فإن نكل لزمته الدعوى ثم عاد لما احتج به من قول النبي صلى الله عليه وسلم فنقضه في النفس فقال إن ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله وجبسته حتى يقر فأقتله أو يحلف فأبرئه قال مثل هذا في المرأة يلتعن زوجها وتنكل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلمه إلا خالف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نحققه ولم نبطله كان ينبغي إذا فرق بين النفس ومادونها من الجراح أن يقول لا أحبسه إذا نكل عن اليمين ولا أجعل عليه شيئا إذا كان لا يرى النكول حكما وهو على الابتداء لا يحبس المدعي عليه إلا ببينة فإن كان للنكول عنده حكم فقد خالفه لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه وإن لم يكن للنكول حكم في النفس فقد ظلمه بحبسه في قوله لأن أحدا لا يحبس أبدا بدعوى صاحبه وخالفه صاحبه وفر من قوله فأحدث قولنا ثانيا محالا كقول صاحبه فقال ما عليه حبس وما ينبغي أن يرسل واستعظم الدم ولكن أجعل عليه الدية بفعل عليه دية في العمد وهو لا يجعل في العمد دية أبدا وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه يخير ولي الدم في القصاص أو الدية ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحا فأخذوا لولي الدم ما لا يدعي وأخذ من المدعي عليه ما لا يقربه وأحدث لهما من نفسه حكما محالا لا خبرا ولا قياسا وإذا كان يأخذ دماء الناس في موضع شاهدين حتى يقتل النفس وأكرما فأخذ به موصحة من شاهدين أو أقرارا فرق بين الدم والموصحة وما هو

قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فمعدرجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها ثم قال والله لا أؤيك إلى ولا تحلين أبدا فأنزل الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريح بأحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق (ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته

بالعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداس بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن أصغر عباس رضي الله عنهما يقول في الملوك أطيعوهم مما تاتوا كلون وألبسوهم مما تلبسون * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلسه فإن أبي فليؤخه له لقمة فيناوله إياها أو يعطيه إياها أو كلمة هذا عنها (ومن كتاب الرضاع) * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانالم

حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة يدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جدهان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في بنت عمك بنت حمزة فأنها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب * أخبرنا الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة مثل حديث سفيان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة ثان فأرضعت أحدهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا (٢٤١) اللقاح واحد * أخبرنا

سفيان عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرم من صبرن إلى خمس يحرم من فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج أنه قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير رضي الله عنه أن

أصغر منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فحدد الآخرفان على المدعى الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر اليمين فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى فإن حلف لزمه ما ادعى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعى الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر اليمين فإن حلف برئ وإن نكل لزمته الكفالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه أكرأه بيتا من دار شهر بعشرة وادعى المكثري أنه أكرأه الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدعى على صاحبه وعلى كل واحد منهما البينة فإن لم تكن بينة فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه فإن أقام كل واحد منهما البينة على دعواه فالشهادة باطلة ويتحالفان ويتراذان وإن كان سكن الدار أو بيتا منها فعليه كراء مثلها بقدر ما سكن وهكذا لو أنه ادعى أنه أكرأه منه دابة إلى مكة بعشرة وادعى رب الدابة أنه أكرأه إياها إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها ولو أقام أحدهما بينة ولم يقم الآخر أثبت بينة الذي أقام البينة وقاله أبو حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي لي في يدي وأقاما معا على ذلك بينة جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا أن قبلنا البينة قبلنا بينة كل واحد منهما على ما في يده وألغيناها عما في يدي صاحبه فأستطناها وجعلناها كدار في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما بنصفها ونحلفه إذا ألغينا البينة على دعوى صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يدي رجل فادعاه آخر وأقام البينة أنه كان في يديه أمس فإنه لا تقبل منه البينة على هذا لأنه قد يكون في يديه ما ليس له ولو أقام البينة أن هذا العبد أخذ هذا منه أو انتزع منه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد وأخذه منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أبق من هذا فأخذه هذا فإن هذه الشهادة جائزة ويقضى له بالعبد فإن لم تكن له بينة فعلى الذي في يديه العبد اليمين فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى فإن حلف أخذ ما ادعى وإن نكل سقط دعواه وإنما أحلفه على ما ادعى صاحبه « قال أبو يعقوب » رحمه الله تعالى تقبل بينته ويترك في يديه كما كان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار وغيرها من المال في يدي رجل فادعاه رجل أو بعضه فقال الذي هو في يديه ليس هذا بملكي وهو ملك لفلان ولم يقم بينة على ذلك فإن كان فلان حاضرا صيره وكان خصما عن نفسه وإن كان فلان غائبا كتب إقراره وقيل لهذا المدعى أقم البينة على دعوائك والذي هو في يديه ادفع عنه فإن أقام المدعى البينة عليه قضى له به على الذي هو في يديه وكتب في القضاء أني انما قبلت

(٣١ - الام - سادس) النبي صلى الله عليه وسلم أمرا امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم بلبنها ففعلت فكانت تراه أبنا * حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيدا وكان قد تبني سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أيامي قريش فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعملوا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك بني إلى أبيه فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى بجاءت

سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كأنني سألما ولدا وكان يدخل عليّ وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فإذا ترى في شأنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت وكانت تراه ابنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة فبين كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدهم من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل علينا بهذه الرضاعة (٢٤٣) أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير

* أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر ملك مائة سهم من خيبر اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال حبس الأصل وسبل الثمرة * أخبرنا ابن حبيب القاضي وهو عمر بن حبيب عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله اني أصبت من خير مالا لم أصب مالا قط أعجب إلى منه وأعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصله وسبلت ثمره فتصدق عمر بن الخطاب به ثم حكى صدقه * أخبرنا الثقة أو سمعت مروان

بينة فلان المدعي بعد اقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدار لفلان ولم يكن فلان المقر له ولا وكيل له حاضرا فقالت البينة لفلان المدعي هذه الدار على ما حكيت في كتابي ويحكي شهادة الشهود وقضيت له بها على فلان الذي هي في يديه وجعلت فلانا المقر له بها على حجة يستأنفها إذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم بينه وبين المقضى له وإن أقام الذي هي في يديه البينة أنها لفلان الغائب أو دعه أياها أو أكرها أياها فن قضى على الغائب سمع بيته وقضى له وأحلفه لعينة صاحبه ان ما شهد به شهوده لحق وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه وكتب له في كتاب القضاء اني سمعت بيته وعينه وفلان الذي ذكر أن له الدار غائب لم يحضر ولا وكيل له فاذا حضر جعله خصما وسمع بيته ان كانت وأعلم البينة التي شهدت عليه فان جاء بحق أحق من حق المقضى له قضى له به وإن لم يأت به أنفذ عليه الحكم الاول وإن سأل المحكوم له الاول القاضى أن يحدد له كتابا بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل فيحكي ما قضى به أولا حتى يأتى عليه ثم يحكي أن فلانا حضر وأعدت عليه البينة وسمعت من حجة وبينته ثم يحكيها ثم يحكي أنه لم يره فيها شيئا وأنه أنفذ عليه الحكم الاول وقطع حجة بالحكم الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في القضاء على الغائب الا واحد من قولين اما لا يقضى لى غائب بدين ولا غيره واما يقضى عليه في الدين وغيره ونحن نرى القضاء عليه بعد الاعذار وقد كتبنا الاعذار في موضع غير هذا وسواء كان اقرار الذي الدار في يديه قبل شهادة الشهود أو بعدها وسواء هذا في جميع الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدى رجل فادعى رجل أنها له وأنه أجرها أياه وادعى آخر أنها له وأنه أودعها أياه فكل واحد منهما مدع وعلى كل واحد منهما البينة فان أقام بينة فانه يقضى بها نصفين وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه « قال الربيع » حفظى عن الشافعي أن الشهادتين باطلتان وهو أصح القولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار أو العبد في يدى رجل فادعى رجل أنه غصبه أياه في وقت وأقام بينة على ذلك وادعى آخر أنه أقر أنه وديعة له في وقت بعد الغصب وأقام على ذلك بينة فانه يقضى به لصاحب الغصب ولا يقضى لصاحب الاقرار بشئ ولا يجوز اقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدعى وعليه البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أنه اشترى من رجل عبدا وأمة بألف درهم ونقده الثمن وهما في يدى البائع فقال البائع انما بعثك العبد وحده بألف درهم فانهما يتحالفان ويتفاحخان والله أعلم

(باب الدعوى في الميراث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت دار في يدى رجل فادعاه رجلان كل واحد منهما يقيم البينة

ابن معاوية يحدث عن عبد الله بن عطاء المدنى عن ابن بريدة الاسلى عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى تصدقت على أمي بعبد وانها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجبت صدقتك وهولك عيراثك * أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقربت إليه خبزا وأدم البيت فقال ألم أرمم لحم فقال ذلك شئ تصدق به على بريرة فقال هولها صدقة وهولنا هدية

(ومن كذب كذا الله تعالى على غير وضوء والحيض) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا أطهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا أقبلت اغسلي يديك فادع الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم ولسي * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد ابن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حنة (٢٤٣) بنت جحش قالت كنت أستحاض

حيضة كبيرة شديدة فحقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أستفتيه فوجدته في بيت أختي زينب فقلت يا رسول الله ان لي السحاحة وأنه لحديث ما منه بد واني لأستحي منه قال فها هو يا هنتاه قالت اني امرأة أستحاض حيضة كبيرة شديدة فأتري فيها فقد منعتني الصلاة والصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أنعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم فتلجمي قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذني ثوبا قالت هو أكثر من ذلك انما أئج ثوبا قال النبي صلى الله عليه وسلم سأمر بك بأمرين أحدهما ففعلت أجزأك من الآخر فان قويت عليهما فانت

على أنها له من وقت كذا إلى وقت كذا وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن أحدي البيتين كاذبة بغير عينها فهذا مثل الشهادة على التناج فمن زعم في التناج أنه يبطل البيتين لأن أحدهما كاذبة بالاحاطة ولا نعرفها ويجعل التناج الذي هي في يديه لا بطل البينة أبطل هاتين البيتين وأقر الدار في يدي صاحبها ومن زعم أنه يحق البينة التي معها السبب الأقوى فيجعل كينونة التناج في يدي صاحبها بسبب أقوى في هذا قولان أحدهما أن تكون بينهما نصفين والآخر أن يقرع بينهما فإيهما خرجت القرعة له كانت له كلها ولو كانت البينة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما وتكون الدار بينهما نصفين لأنه قد يمكن في هذا أن تكون البينتان صادقتين وكل ما يمكن أن تكون البينتان صادقتين فيه مما ليس في يدي المدعين هكذا وكل ما لم يمكن إلا أن تكون أحدي البيتين كاذبة فكالمسئلة الأولى وسواء هذا في كل شيء ادعى وبأى ملك ادعى الميراث وغيره في ذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة في يدي رجل فادعاه رجل أنها كانت لأبيه وأقام بيته أن أباه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأقام آخر بيته أنه اشتراها من أبي هذا ونقده الثمن فانه يقضى بها المشتري وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث وهكذا لو شهدوا على صدقة مقبوضة من الميت في صحتة أو هبة أو نحل أو بعتية أو عري من قبل أن شهود الميراث قد يكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا ولا يعلمونها خرجت من يديه فيسمعهم على هذا الشهادة ولو توفوا فشهدوا أنها ملك له وأنهم لا يعلمونها خرجت من يديه حتى مات كان أحب إلى وإن كانت الشهادة فيه على البت فهي على العلم وليس هؤلاء يخالفون شهود الشراء ولا الصدقة شهود الشراء والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجها في حياته إلى هذا فليس بينهم اختلاف إلا أنه خفي على هؤلاء ما علم هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدي رجل وادعى رجل أنها له وأقام بيته أنها لأبيه ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثا فانه لا يقضى له ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن يشهدوا أنهم لم تزل لأبيه حتى مات وإن لم يذكروا أنه تركها ميراثا وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجدته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل شاهدين أن أباه مات وتركها ميراثا فأقام آخر شاهدين أن أباه المدعى تزوج عليها أم هذا وإن أمه فلانة ماتت وتركها ميراثا فانه يقضى بها لابن المرأة لأن الرجل قد خرج منها حيث تزوج عليها وهذا مثل خروجها بالبيع وشهادة النساء في ملك الاموال كلها مع شهادة الرجال جائزة ولا تجوز على أن فلانا مات وترك فلانا وفلانا لا وارث له غيرهما من قبل أن هذا ثبت نسبا وشهادتهن لا تجوز إلا في الاموال محضة وما لا يراه الرجال من أمر النساء

أعلم قال لها انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيض ستة أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستيقنت فصلي أربع وعشرين ليلة وأيامها أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها وصومي فانه يجزئك وكذلك افعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنتظري عددا ليلي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ولتستغفر بثوب ثم لتصلي * أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش استحيصت سبع سنين فسألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو عرق وليس بالحبيضة والمرها أن تغتسل وتغسل فمكثت تغتسل لكل صلاة وتجلس في المكن فيعلو الدم * أخبرني ابن عليه عن الجليلين أيوب عن معاوية بن قرعة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال قرء المرأة أو قرء حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى انتهى إلى عشرة قال الشافعي رضي الله عنه قال لي ابن عليه الجليل أعرابي لا يعرف الحديث * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني محمد بن بجلان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب يصيبه ده الحبيض فقال تحته ثم تفرصه بالماء ثم تصلي فيه (ومن كتاب قال أهل البغى) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة ابن عبد الله بن عوف عن سعيد (٢٤٤) بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله

فهو شهيد * أخبرنا

(باب الشهادة على الشهادة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين يحيره فن أجازه فينبغي أن يكون من حجة أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما وإنما يشهدان على شهادة رجلين فهما رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل وأدل من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز أن يقول رجل ألا ترى أنهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المملوك لهذا الرجل بعينه وشهدا على شهادة رجلين آخرين أن هذا المملوك بعينه لا يخرج به لم يكونا شاهدين زور وإنما أديا قول غيرهما ولو كانا شاهدين على الأصل كانا شاهدين زور وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل الا شهادة رجلين وعلى آخر شهادة آخرين غيرهما ومن قال هذا ينبغي أن يكون من حجة أن يقول أنا أقبهما مقام الشاهد نفسه فلم يكن لهما أكثر من حكمة فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن الامرة فكذلك اذا شهدا هما على الآخر لم يكن الامرة فلا يجوز شهادةتهما وينبغي أن يقول من قال هذا انهما إنما كانا غير مجروحين في شهادتهما على أربعة مختلفين لهما لم يشهدا على العيان وهما لا يقومان الامقام من شهدا على شهادته فلا يجوز أن يقوم اثنتان الامقام واحد اذ لم يجز أن يجوز على الواحد الا اثنان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز على شهادة المرأة الا رجلان ولا يجوز على رجل واحد وامرأتان لان هذا ليس بمال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت دار في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أن أباه مات وتر كهاميرا ثاولم يشهدوا على الورثة ولا يعرفونهم فان القاضي يكلف الورثة البينة انهم أولاد فلان بأعيانهم وأنهم لا يعلمون له وارثا غيرهم فان أقاموا البينة على ذلك دفع الدار اليهم وان لم يقيموا البينة على ذلك وقف الدار ابدأ حتى يأتوا ببينة أنهم ورثته لا وارث له غيرهم ولا يؤخذ من الوارث كقول بشي مما يدفع اليه بعد أن يستحقه ولو أخذته منه أخذته ممن قضيت له على آخر بدار أو عبيد وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين ومن حكته له بحكم ما كان وقاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل وأدعاها آخر وأقام بينة أن أباه مات وتر كهاميرا ثامن سنة لا يعلمون له وارثا غيرهم وأقام الذي هي في يديه البينة أن أباه مات وتر كهاميرا ثامن سنة فانها للذي هي في يديه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أقضى بها المدعي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن الذي في يديه الدار أقرأ الدار كانت لأبي المدعي وأن أباه اشتراها منه ونقده الثمن وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك لان الدار في يديه وهو أقوى سببا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله الا أنه يجعله المدعي في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل عليها

إبراهيم بن محمد عن

جعفر بن محمد عن أبيه

أن عليا رضي الله عنه

قال في ابن ملجم بعد

ما ضرب به أطعموه

واسقوه وأحسنوا إيساره

فان عشت فأنا ولي دمي

أعفو ان شئت وان

شئت استقدت وان

مت فقتلتهم فلا تمثلوا

(ومن كتاب قتال

المشركين)

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن ابن

كعب بن مالك عن عمه

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى الذين

بعث إلى ابن أبي الحقيق

عن قتل النساء والولدان

* أخبرنا سفيان عن

الزهري عن عبيد الله

يعني ابن عبد الله عن

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة الليثي رضي

الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم هم منهم وور بما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم * أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن نافعا كتب إليه يخبره أن ابن

عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نهمهم بالربيع فقتل مقاتلة وسبي الذرية * أخبرنا

سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من قر من ثلاثة فلم يفر ومن قر من اثنين فقد فر * أخبرنا أبو نضرة عن

موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير * أخبرنا إبراهيم بن سعد

عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سراهي لوى * حرق بالبويرة مستطير

* أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فبأكلها ولا يقطع رأسها فيرمي بها • أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال لا والله ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل اللقاح على قطع أيديهم وأرجلهم (ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا رضي الله عنه (٢٤٥) يقول بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنا والزبير والمقداد فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فخر حنا تعادى بنا خيلنا فاذا نحن بطعينة فقلنا أخرجي الكتاب فقالت ما معي كتاب فقلنا لها لتخرجي الكتاب أو لنلقين الثياب فانخرجته من عقاصها فاتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة الى ناس من المشركين ممن بمكة يخبر به بعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا حاطب قال لا تجعل عليّ اني كنت امرأ ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت اذواتي

البينة أن أباه مات وتركها ميراثا له ولا خويه فلات وفلان لا يعلمون له وارثا غيرهم واخوته كلهم غيب غيره فان الدار تخرج من يدي الذي هي في يديه وتصير ميراثا ويدفع الى الحاضر من الورثة حصته فان كان للغائب من الورثة وكلاء دفع اليهم حق من سهم وكلاؤه والاوقفت أنصباؤهم من الدار وأكريت لهم حتى يحضروا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الى الحاضر حقه وتترك بقية الدار في يدي الذي كانت الدار في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ورثة وواحد منهم غائب فادعي رجل أنه اشترى نصيب ذلك الغائب فمن قال لا يقضي على الغائب فإنه لا يقبل منه بينته وخصمه غائب وليس أحد من هؤلاء الورثة بخصمه وان كانوا كلهم مقرين بنصيب الغائب أنه له ومن قضى على الغائب قضى للشترى بينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي على غائب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعي الم أن أباه مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره فادعي ابن الأخ أن أباه مات وتركها ميراثا لا وارث له غيره فان لم يكن لواحد منهما بينة فإنه يقضي بهما بينهما نصفين (قال) وإذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فقال الم هي بين والدي وأخى نصفان وأقرب ابن الأخ بذلك وأقام الم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورثه أبوه وابنه لا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هو ولا وارث له غيره وأقام ابن الأخ البينة أن الجد مات قبل أخيه وأنه ورثه ابناه أحدهما أو ابن الأخ والآخر الم الباقي ولا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هو ولا وارث له غيره فمن ذهب الى أن تلغى البينة اذا كانت لا تكون الا أن يكذب بعضها بعضا ألغى هذه البينة وجعل هذه الدار على ما أقربها لليتين وورث ورثتهما الأحياء والأموال لأنه يجعل أصل الملك لمن أقربه به ومن ذهب الى أن يقرع بينهما أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه قضى له بما شهد له شهوده وألغى شهود صاحبه ومن ذهب الى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما في يده ويلغى عما في يدي صاحبه قبلها ثم أثبت النصفين على أصل ما أقرب به وأثبت لكل واحد منهما النصف وورث كل واحد منهما من ورثه كان حياته هذا أو ميتا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضى في هذه بنصيب كل واحد منهما لورثته الأحياء ولا ترث الأموات من ذلك شيئا فأقضى بنصف الدار لابن الأخ ونصف الدار للم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أخا لبيه وأمه فعرفه القاضي أو شهد له بذلك شهوده ولا يعلم الشهود ولا القاضي أن له وارثا غيره ليس أكثر من علم النسب فان القاضي لا يدفع اليه شيئا لأنه قد يكون أخا ولا يكون وارثا ولو كان مكان الأخ ابن فشهد الشهود أن هذا ابنه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضي ماله وتلوم به وسأل عن البلدان التي وطئها هل له فيها ولد فإذا بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعي الابن أن لا وارث له غيره دفع اليه المال كله ولا يدفعه الابن يأخذ به ضمينا بعد المال وحكاية أنه

ذلك أن اتخذ عندهم يدا والله ما فعلته شكافي ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وزلت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموثة * أخبرنا الثقي عن جريد عن أنس رضي الله عنه قال حاصرنا تستر فزل الهرمزان على حكم عمر رضي الله عنه فقدمت به على عمر فلما اتينا اليه قال له عمر تكلم قال كلام حي أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال إنا وإياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا يدان فقال عمر ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدي عدوا كثيرا وشوكة شديدة فان قتلته يأس القوم من

الحياة ويكون أشد لشوكهم فقال عمر أستحي قاتل البراء بن مالك ومجراًة بن نويرة لما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم
 لا بأس فقال عمر رضي الله عنه ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لتأنيني على ما شهدت به بغيرك أولاً بدأت
 بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له * أخبرني الثقي عن جید عن موسى بن أنس عن
 أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حاصرت المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت
 أن رمي بحجر قال إذا يقتل قال فلا تفعلوا فالذي نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم
 * أخبرنا سفيان عن يزيد بن خنيفة (٣٤٦) عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بين درعين

* أخبرنا عبد الوهاب
 الثقي عن جید عن
 أنس رضي الله عنه
 قال سار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 إلى خيبر فاتته الهبالا
 وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا طرق
 قوما لم يغز عليهم حتى
 يصبح فإن سمع أذاناً
 أمسك وإن لم يكونوا
 يصلون أغار عليهم حين
 يصبح فلما أصبح ركب
 وركب المسلمون وخرج
 أهل القرية ومعهم
 مكاتلهم ومساحيهم
 فلما أوارس رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قالوا محمد
 والخمس فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 الله أكبر خربت خير
 أنا إذا نزلنا بساحة قوم
 فساء صباح المنذرين
 قال أنس واني لرديف
 أبي طلحة وان قدح
 لثمس قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

لم يقض له إلا بانه لم يجده وارثاً غيره فاذا جاء وارث أخذ الضمناء بأدخال الوارث عليه بقدر حقه وان كان
 مكان الابن أو معه زوجة أعطاهاربع الثمن ولا يعطيها اياه حتى يشهد الشهود أن زوجها مات وهي له زوجة
 ولا يعلمونه فارقها وانما فرق بينها وبين الابن أن ميراثها محدود الا ككثير محدود الأقل فالأقل ربع الثمن
 والا كثر الربع وميراث الابن غير محدود الاقل محدود الا كثر فالأقل كثر الكل والأقل لا يوقف عليه أبداً الا
 بعدد الورثة وقد يكثرون ويقولون

(باب شهادة أهل الذمة في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد خالف الأحرار البالغين المسلمين على شيء من الدنيا لان
 الله تبارك وتعالى قال ممن ترضون من الشهداء ولا رضائي أحد خالف الاسلام وقال الله تبارك وتعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم ومنا المسلمون وليس منا من خالف الاسلام ولو كان رجل يعرف بالنصرانية
 فأتى وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً وادعى المسلم أن أباه
 أسلم قبل أن يموت وقامت البينة أن لا وارث للميت غيرهما ولم تشهد على اسلامه ولا كفره غير الكفر الاول
 فهو على الاصل وميراثه للنصراني حتى يعلم له اسلام ولو أقام جميعا البينة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
 أنه أباه مات نصرانياً والمسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت فالميراث للنصراني الذي شهد له
 المسلمان ولا شهادة للنصرانيين ولو كان الشهود جميعا مسلمين صلى عليه ومن أبطل البينة اذا كانت
 لا تكون الا أن يكذب بعضها بعضا جعل الميراث للنصراني وأقره على الاصل ومن رأى أب يقرع بينهما
 أقرع ورجع الميراث للذي خرجت قرعته ومن رأى أن يقسم الشيء اذا تكافت عليه البينة دخلت عليه
 في هذا ساعة وقسمه بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث انما نصلي عليه بالاشكال على نية أنه مسلم
 كما نصلي عليه لو اختلف بالمسلمين موتى ولم يعرف على نية أنه مسلم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن
 الشهود ان كانوا جميعا مسلمين فشهد اثنان أنه مات مسلماً وشهد اثنان أنه مات نصرانياً ولم نعلم أي شيء كان
 أصل دينه فان الميراث موقوف عليهما حتى يصطلحا فيه لانهما يقران أن المال كان لأبيهما وأحداهما مسلم
 والآخر كافر فقي قسمناه بينهما كنا قد ورثنا كافر من مسلم أو مسلماً من كافر فلما أحاط العلم أن هذا المال
 لا يكون الا لواحد ولا يعرف الواحد وقفناه أبا حتى يصطلحا فيه وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع
 آخر « قال الربيع » قال مالك يقسم المال بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في

أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسرا أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل فأوثقوه فطرحوه في الحرة فتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أو قال أتى عليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ومحتسه قطيفة فناداه يا محمد يا محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فيم أخذت وفيم
 أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجزيرة حلفائك ثم ثقيف وكانت ثقيف أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتر به ومضى
 فناداه يا محمد يا محمد فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليه فقال ما شأنك قال اني مسلم فقال لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت
 كل الصلاح قال فتر به ومضى فناداه يا محمد يا محمد فرجع اليه فقال اني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال واني عطشان فأسقني قال هذه

حاجتك ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذ ناقته تلك * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سببت امرأة من الأنصار وكانت الناقة قد أسييت قبلها قال الشافعي رضي الله عنه كأنه يعني ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم اليهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الأبل فجعلت كلما أتت بعير منها فستهزها فتتركه حتى أتت تلك الناقة فستها فلم ترغ وهي ناقة هدرية فقعدت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من ليلتها فلم يقدر عليها فجعلت الله عليها أن الله أنجها عليها لتخرجها فلما قدمت عرفوا الناقة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أنها قد جعلت الله عليها (٢٤٧) لتخرجها فقالوا والله لا نخسر بها حتى نؤذن رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاتوه فأخبروه أن فلانة قد جاءت على ناقك وأنها قد جعلت الله عليها أن أنجها الله عليها لتخرجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله بثسما خرجتها أن أنجها الله عليها لتخرجها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا وفاء لنذر فيما لا يملك العبد أو قال ابن آدم * أخبرنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر يعني ابن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم عن ابن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس أن ناسا يقولون إن ابن عباس يكاتب الحرورية ولو لا أني أخاف أن أكتب علماء أكتب إليه فكتب نجدة إليه أما بعد فأخبرني هل

يدي رجلين مسلمين فأقرا جميعا أن أباهما مات وتركها ميراثا وقال أحدهما كنت مسلما وكان أبي مسلما وقال الآخر كنت أنا أيضا مسلما وكذبه الآخر وقال كنت أنت كافرا وأسلمت أنت بعد موت أبي وقال هو بل أسلمت قبل موت أبي وأقرا أن أخاه كان مسلما قبل موت أبيه فان الميراث للمسلم الذي يجمع عليه ويكون على الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه وكذلك لو كانا عبيدين فقال أحدهما لأخيه أعتقت بعد موت أبيك وقال الآخر بل أعتقت قبل موت أبي أنا وأنت جميعا فقال الآخر أما أنا فقد أعتقت قبل موت أبي وأما أنت فأعتقت بعد موت أبيك فالمرث للمسلم الذي يجمع على عتقه وعلى الآخر البينة وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعى مسلم أن أباه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأقام على ذلك بينة من أهل الذمة وادعى فيها ذمي مثل ذلك وأقام بينة من أهل الذمة فان الدار للذي هي في يديه ولا يقضي بها لمن ادعاهما بشهادة أهل الذمة ويحلف الذي الدار في يديه للذي ادعاهما ومن كانت بينة من المسلمين قضيت له بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ورثة فقال امرأته الميت وهي مسلمة وزوجي مسلم مات وهو مسلم وقال ولده وهم كبار كفار بل مات أبونا كافرا وجاء أخوال زوج مسلما وقال بل مات أخي مسلما وادعى الميراث والمرأة مقررة بأنه أخوه وأنه مسلم فان كان الميت معروفا بالاسلام فهو مسلم وميراثه ميراث مسلم وإن كان الميت معروفا بالكفر كان كافرا وإن كان غير معروف بالاسلام ولا بالكفر كان الميراث موقوف حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه (قال الشافعي) وإذا مات المسلم وله امرأة فقالت كنت أمة فأعتقت قبل أن يموت أو ذمية فأسلمت قبل أن يموت أو قامت عليها بينة بأنها كانت أمة أو ذمية وادعت العتق والاسلام قبل أن يموت الزوج فأنكر ذلك الورثة وقالوا إنما كان العتق والاسلام بعد موته فالقول قول الورثة وعلى المرأة البينة إذا عرفت بحال فهي من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها ولو كانت المسئلة بحالها فقال الورثة كنت ذمية أو أمة ثم أسلمت أو أعتقت بعد موته فقالت لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها لأنها الآن حرة مسلمة فلا يقضي عليها بخلاف ذلك إلا بينة تقوم أو اقرار منها وهكذا الأصل في العلم كله لا يختلف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلاقا واحدة في صحته وانقضت عدتها ثم قالت راجعتني قبل أن يموت وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة لأنها قد أقرت أنها خارجة وادعت الدخول في ملكه فلا تدخل في ملكه إلا بينة تقوم ولو كانت المسئلة بحالها وقالت لم تنقض عدتي وقال الورثة قد انقضت كان القول قولها

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى ينقض يثم اليتيم وعن الحسن بن هوف كتب إليه ابن عباس رضي الله عنهما أنك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى ويحذين من الغنيمه وأما السهم فلم يضرب لهن بسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتل فميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقض يثم اليتيم ولعمري إن الرجل لتسبب لحته وإنه لضعيف لا خذ ضعيف إلا أعطاه فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الحسن وأنا كنا نقول هو لنا فأبى ذلك علينا قومنا فصبرنا عليه * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى

ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع تحمل بن النضير وحرق وهي البويرة * أخبرنا إبراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بن النضير فقال قائل

وهان على سرة بن لوى * حرق بن البويرة مستطير

* أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن أغير صبا على أهل أبي وأحرق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن
عدي بن الحيار أن رجلا سار (٣٤٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله

(باب الدعوى بين أحدهما في وقت قبل وقت صاحبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يد رجل فأقام الرجل البيعة أنه له منذ سنتين وأقام الذي
هو في يديه البيعة أنه له منذ سنة فهو الذي هو في يديه والوقت الأول والوقت الآخر سواء وكذلك لو كان في
أيديهما فأقام جميعا البيعة على الملك انما أنظر إلى الحال التي يتنازعان فيها فإذا شهدا جميعا في تلك الحال
أنهما مالكان لم أنظر إلى قديم الملك وحديثه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي الذي في يديه وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى هي للمدعي ولا أقبل من الذي هي في يديه البيعة وقال الشافعي وإذا كانت أمة في يد
رجل وادعى رجل أنها له منذ سنة وأقام على ذلك بيعة وادعى الذي هي في يديه أنها في يديه منذ سنتين وأقام
البيعة أنها في يديه منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له فإني أقضي بها للمدعي وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فأقام رجل البيعة أنها له منذ عشر سنين فنظر
الحاكم في سن الدابة فإذا هي لثلاث سنين فإنه لا يقبل بيعة الذي أقام أنها له منذ عشر سنين وقاله أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى عنه وإذا كانت الدابة في يد رجل وادعاه جرحل
فأقام البيعة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيعة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين وهو يومئذ يملكها فإني
أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أني أجعلها ملكا له فأخرجها من يدي الذي هي في يديه فإذا جعلته ملكا
أجزت عليه بيع ما يملك وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو شهدوا أنه باعها بثمن مسمى وقبض المشتري الدار ولم يشهدوا أنه يملكها فإني أقضي بها
لصاحب الشراء وإن لم يشهدوا على قبض الدار أجزت شهادتهم وجعلت له الشراء وقال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى أجيزه شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أرض في يد رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقال له عبد
الملك البيعة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمن مسمى ونقده الثمن فإنه لا تقبل بيعة على هذا حتى
يشهدوا أن عبد الرحمن باعها وهو يومئذ يملكها فإن شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بثمن
مسمى ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدوا أنه باعها وهو يومئذ يملكها
أو شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وذا ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فإذا شهدوا أنه اشترى شيئا من رجل ولم يقولوا إن البائع كان يملكه حين باعه لم أجز شهادتهم
ولو لم يشهدوا أنها لشري وشهدوا أنها للبائع باعها من هذا وهو يملكها بثمن مسمى وقبض الثمن ولم يذكر

عليه وسلم فإذا هو
يستأمره في قتل رجل
من المنافقين فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أليس يشهد أن
لا إله الا الله قال بلى
ولا شهادة له قال أليس
يصلى قال بلى ولا صلاة
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أولئك الذين
نهاني الله عن قتلهم
أخبرنا سفيان
عن الزهري عن أسامة
ابن زيد قال شهدت
من نفاق عبد الله بن أبي
ثلاث مجالس * أخبرنا
ابن عيينة عن أيوب
ابن أبي تيمية عن
عكرمة قال لما بلغ ابن
عباس أن عليا رضي
الله عنه حرق المرتدين
أو الزنادقة قال لو كنت
أنا لم أحرقهم ولقتلتهم
لقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم من بسل
دينه فقتلوه ولم أحرقهم

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه واضربوا عنقه * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري
عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة
خبر فقال نعم رجل كفر بهدا سلامه قال فما فعلتم به قال قد مناه فضر بنا عنقه فقال عمر رضي الله عنه فهلا حبستموه ثلاثا وأطعتموه
كل يوم رغيفا واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني * أخبرنا الشافعي أنه قال لبعض من
ناظره قال فقلت له روى النقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين

مع الشاهد (ومن كتاب قسم أبي بكر) أخبرنا الشافعي قال سمعت ابن عيينة يحدث عن أبيه عن مالك بن أنس عن أبيه عن
يقول سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلي بن أبي طالب يخاصمون النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه كانت
أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكنتم رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصادون
المسلمين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يثمن أهلها على أهلها نفقة سنة فافضل جعله في الكوفة السلاح عند من سبيل الله ثم توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فولها أبو بكر الصديق بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وأبو بكر ثم سألتماني أن أوليكها فوليتمكها على أن تعلا فيه بمثل ما وليه به رسول (٣٤٩) الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها به أبو بكر
ثم وليها به فثمتاني

تختصم أن تريد أن
أدفع إلى كل واحد
منكما نصفاً تريدان
منى قضاء غير ما قضيت
به بينكما أولاً والذي
بأذنه تقوم السموات
والأرض لا أقضي
بينكما قضاء غير ذلك
فإن عجزتما عنها
فادعها إلى أكرمكما
رضي (قال الشافعي) رضي
الله عنه قال لي سفيان لم
أسمعه من الزهري
ولكن أخبرني به عمرو

ابن دينار عن الزهري
قلت كما قصت قال
نعم أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
لا يقتسمن ورثتي
دباراً ما تركت بعد
بعقة أهلي ومؤنة عاملي
فهو صدقة أخبرنا

أنه يملكها وقبضها منه أخرت ذلك وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها وهو يملكها ولم يشهدوا أنها للمشتري ولم
يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك وما قبلت به شهادتهم وقضيت به للمسلمين فقدم البائع
فأنكر جعلته على حجة فيه وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه وأطردته جرحهم كما أصنع به في الابتداء (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البيعة أنها له وأقام رجل أجني بيعة أنها له
فهى للذي هي في يديه وسواء أقام الذي هي في يديه بيعة على أنها له عيراث أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم
يقمها أو أقام البيعة على وقت أو لم يقمها وسواء أقام الأجني البيعة على ملك أقدم من ملك هذا أو أحدث
أو معه أو لم يقمها إنما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدرجلين فأقام أحدهما البيعة أنها كلها لمنذ سنة والآخر البيعة أن له
كلها منذ سنتين فهى يد ما نصفان أقبل بيعة كل واحد منهما على ما في يده وأطرحها عما في يده غيره إذا
شهد شهوده بخلافها « قال أبو يعقوب » يقضى به الأقدمهما ملكاً كلها « قال الربيع » هي
بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقام أحدهما البيعة على أن له نصفها أو ثلثها وأقام
الآخر البيعة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصفاء وما بقي من الدار للآخر
وهكذا الأمانة وما سواها

(باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها بمائة درهم ونقده الثمن
وادعى الآخر أنه اشتراها بمائة درهم ونقده الثمن ولم توفت واحدة من البيعتين وقتاً فإن كل واحد منهما
بالحياران شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع على البائع بنصفه فإذا اختار البيع فهو جائز
لهمما فإن اختار أحدهما البيع واختار الآخر الردف الذي اختار نصفها بنصف الثمن ولا يكون له كلها إذا
وقع الخيار من الحاكم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن البيع كله مفسوخ بعد الأيمان إذا لم يعرف
أيهما أول ويرجع إلى صاحبها الأول فمن أقر له المالك بأنه باعه أو لا فهو للذي باعه أو لا وهو قياس قول
الشافعي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة
أو الأمانة أو الثوب فأقام رجل البيعة أنه اشتراها من فلان وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن فادعى آخر أنه
اشتراه من رجل وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن وأقام على ذلك بيعة فإنه يقضى بالثوب الذي هو في يده
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الثوب في يدي رجل فأقام رجلان عليه البيعة كل واحد منهما يقيم

(٣٣ - الام - سادس) سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة أخبرنا ابن عيينة عن خلد
ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جاني مال الجارين أعطيتك هكذا وهكذا فتوفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فداً أبابكر فأعطاني حين جاءه « قال الربيع » بقية الحديث حدثني غير الشافعي رضي الله عنه من
قوله قال لو جاني أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فمعهما دنانير من عمر
فقبل يدي فغنموا ابلاً كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ثم تقفوا بعيراً بعيراً أخبرنا ابن عيينة عن أبي بوب عن
أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى رجلاً رجلاً أخبرنا الثقة من أصحابنا

عن ابن أبي الأرقط الواسطي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفرس بسهمين والفراس بسهم . أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم في ذوى القربى قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم بسهم ذوى القربى سهم صنفية . وقد شك سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سماعا ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظ عن هشام . أخبرنا مطرف بن مازن عن مهران بن راشد عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى (٢٥٠) بين بني هاشم وبني المطلب أتيت أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء

أخواننا من بني هاشم لانكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم رأيت أخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا أو منعنا وانما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هكذا وشبك بين أصابعه أخبرنا أحسبه داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه « قال الشافعي » رضي الله عنه فذكر

البينة أنه ثوبه باعه من الذي هو في يديه بألف درهم أو أنه باعه منه بألف درهم ولم تقل الشهود أنه ثوبه قال يقضى به بينهما نصفين ويقضى لكل واحد على المشتري بنصف الثمن لان كل واحد يستحق نصفه ولو شهد لكل واحد على اقرار المشتري انه اشترى منه قضى عليه بالثمن لكل واحد وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدابة في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها من فلان بمائة درهم وهو يملكها ونقده الثمن وادعى آخر أن فلانا آخر وهبها له وقبضها منه وهو يومئذ يملكها وكان معهم من يدعي ميراثا عن أبيه وهو يملكها وأقام على ذلك بينة وادعى آخر صدقة من آخر وهو يملكها وأقام على ذلك بينة قال فن قضى بالبينتين المتضادتين قضى بها بينهما أرباعا ومن قال أقرع بينهما قضى بها لمن خرجت له القرعة ومن قال ألغيا كلها اذا تضادتا ألغيا كلها « قال الربيع » ألغيا كلها اذا تضادتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (١) فاذا كان الكراء باءا فاسد فاعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تنازع الرجلان المال فانظر أيهما كان أقوى سببا فيما تنازعا فيه فأجعله له فاذا استوى سببهما فليس واحد منهما بأحق به من الآخر وهما فيه سواء فاذا تنازعا المال فهما مستويان في الدعوى فان كان ما تنازعا فيه في يد أحدهما فالذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه فهو له مع عينة ادا لم تقم لواحد منهما بينة فأن أقام الذي ليس في يديه بينة بدعواه قيل للذي هو في يديه البينة المعادلة التي لا تجر الى نفسها بشهادتها ولا تدفع عنها اذا كانت للدعي أقوى من كينونة الشيء في يده من قبل أن كينونته في يده قد تكون وأنت غير مالك فهو الذي أقام البينة بفضل قوة سببه على سبب فان أقاما معا البينة عليه قيل قد استويتما في الدعوى واستويتما في البينة والذي هو في يديه سبب بكينونته في يده هو أقوى من سبب فهو له بفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة وفيه سنة بمثل ما قلنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله أن رجلا تدا عياداة فأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة نتجها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه وهذا قول كل من حفظت عنه ممن لقيت في النجاشي وفيما لا يكون الامرة وخالفنا بعض المشركين فيما سوى النجاشي وفيما يكون مرتين فقال اذا أقاما عليه بينة كان الذي ليس هو في يديه وزعم أن الحجلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعي في كل حالة والآخر مدعي عليه في كل حالة وزعم أن المدعي الذي تقبل منه البينة لا يكون الا من لا شيء في يديه فأما من في يديه ما يدعي فذلك مدعي عليه لا مدع ولا تقبل البينة من المدعي عليه فقيل له رأيت ما ذكرنا وذكرنا من أن رسول الله (١) قوله اذا كان الكراء الخ هذا التفرع والذي بعده لا يتعلق بهذا الباب وتقدم وسيأتي قريبا ما يناسبه اهـ

ذلك لمطرف بن مازن أن يونس وابن اسحق وروا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا عمر كما وصفت صلى فلعلى ابن شهاب رواه عنهما معا . أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وزاد لعن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب . أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا . أخبرنا ابراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاً عن معاذ بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا رضي الله عنه عند أحجار الزيت فقلت له يا بني أنت وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي رضي الله عنه أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أنحاس وما

كان فقد أوفانه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال الأهواز أو قال فارس أنا أشك يعني الشافعي رضي الله عنه فقال في حديث مطر وحديث الآخر فقال في المسلمين خلة فإن أحببتهم تركتم حكمكم فعلناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حكمكم منه فقال العباس لعل لا تطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل السنأحق من أجاب أمير المؤمنين ودفع خلة المسلمين فتوفي عمر رضي الله عنه قبل أن يأتبه مال فيقضيه وقال الحكم في حديث مطر والآخر أن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذ كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبيناه عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك ابن أوس أن عمر رضي الله عنه قال ما أحد الأول في هذا المال حق أعطيه (٣٥١) أو منعه إلا ما لم يكت أيمانكم

أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه نحوه وقال لئن عشت لبأين الراعي بسرو خير حقه . أخبرنا ابن عينة عن عيسى بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني قال نافع حدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا فرق بين المقاتلة والذرية وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة ومن لم يبلغها في الذرية أخبرنا سفيان

صلى الله عليه وسلم قبل البيعة من صاحب الدابة الذي هي في يديه وقضى له بها وأبطل بيعة الذي ليس هي في يديه لولم يكن عليك حجة الا هو أما كنت محجوجا على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بيعة الذي هي في يديه فإن قال انه انما قضى بها الذي في يديه لانه أبطل البيعتين مع الانهما تكافأتا قلنا وان قلبه دخل عليك أن تكون البيعة حين استوت باطلا قال ولو أقام على دابة رجل في يديه بيعة أنها لكل واحد منهما أبطلته ولو أقام بيعة على شيء في يدهما من غير نتاج أبطلتها لأنها قد تكافأت ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة لانه مدعى عليه كمن لم يقم بيعة ولم تقم عليه قال ولا أقول هذا وذكر أن إحدى البيعتين لا تكون أبدا إلا كاذبة من قبل أن الدابة لا تنتج مرتين قلنا فإن رعت ان احدهما كاذبة بغير عينا فكيف أبطلت احدهما وأحققت الاخرى فأنت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة والتي أحققت هي الكاذبة فقل ما أحببت قال فان قلت هذا الزمني ما قلت ولكني أسألك قلب بعد قطعك الجواب قال أسألك قلت فسل قال أفخالف الحديث الذي رويتموه في النتاج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا لا قال فمن المدعى ومن المدعى عليه قلت المدعى كل من زعم أن شأله كان بيده أو بيدي غيره لان الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا لي والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حق في يديه أو ماله أو قوله لا ما ذهب اليه قال فابدل على ما قلت قلنا ما لا أحسب أحدا يجمله من اللسان قال فاقوله البيعة على المدعى قلنا السنة في النتاج واجماع الناس أن ما ادعى مما في يديه له حتى تقوم عليه بيعة بخلافه يدلان على أن قوله البيعة على المدعى الذي لا سبب له يدل على صدقه الادعاء واليمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه الا قوله قال فأين هذا قلنا من قال لرجل لي في يديك مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته فقال مالك قبلي ولا على حق أليس القول قوله مع عينته قال بلى قلنا فهذا يدل على أن المدعى للبراءة مما ادعى عليه والمال في يديه هو الذي لا يكلف بيعة وان كان مدعيا أو يكلف الذي لا سبب له بدعواه البيعة أرايت لو كان هذا حين ادعى البراءة مما ادعى عليه وادعى الشيء الذي في يديه وله سبب يدل على صدقه يكلف بيعة أما كان الحق لازماله الا بيعة يقيمها قال فان قلت هو المدعى عليه أليس هو المدعى قلنا إذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بيعة قال نعم قلنا فان أقام بيعة ببراءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع أتقبلها منه قال نعم وأجعله حينئذ مدعيا قلنا فهو إذا قد يكون في الشيء الواحد مدعي مدعى عليه وليس هو هكذا زعمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الشيء وهو في يدهما دون الآخر فأقاما معا عليه بيعة فليبيعة بيعة الذي هو في يديه إذا كانت البيعة مما يقضى بمثله مثل شاهد وامرأتين أو شاهدين فأقام الآخر عشرة أو أكثر فسواء

عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين قال بمن ترون أن أبدأ فقبيل له أبدأ بالأقرب فالأقرب بل أبدأ بالأقرب فالأقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب المدبر) * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان أبا محمد كور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وان النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال اذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان له فضل فليبدأ مع نفسه بمن يعول ثم ان وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرههم وراى مسلم بن خالد في الحديث شيئا أخبرنا يحيى ابن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له سال غيره فقال رسول الله

عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب عن أبيه عن جده عن عبد العزيز بن حذافه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضي المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة في صاحب لما قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه . (ومن كتاب الدعوى والبيئات) . أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٢٥٣) أن رجلين تداعيا دابة فأقام كل واحد منهما البينة

أهدا ابنته تتجها فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه . أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعزها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء . أخبرنا ابن علي عن حميد عن أنس أنه شك في ابن له فدعاه القافة . أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلين تداعيا ولده فادعاه عمر رضي الله عنه القافة فقالوا قد اشتركا فيه فقال عمر رضي الله عنه والأيام شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سلم بن يسار عن عمر رضي الله عنه مثل

وأن ينفى له فاما الحكم في أخذها متى شاء وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الآجال قريب أو بعيد فأراد الذي عليه من السفر وسأل الذي له الدين أن يحبس عن سفره وقال سفره بعيد والأجل قريب أو يؤخذ له كفيل أو رهن لم يكن ذلك له وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فقضى للذي فيه من يرى القضاء على الغائب ومالك حيث وضعته وكما وضعته لا يحمله عما راضيتما به خوف ما لا يدري يكون أولا أنت ترضى أن تكون أعطيت به أياه لاسبيل لك عليه فيه إلى الأجل ثم يجعل لك عليه السبيل قبل الأجل وليسنا نعطى بالخوف ما لم يكن لم أعطيت ولا ترضى ذمته ونأخذك مع ذمته رهنا أو جلا به وكذلك لو بيعت متاعا إلى أجل فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير ملي عجبرناك على دفعه إليه ولم تفصح بشكك البيع حتى يحل الأجل فيكون مفلسا لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها بولي وشهود وورضاها أحلفت فإن حلفت لم أثبت عليها النكاح وإن حكمت ردتنا عليه البين وإن حلف ثبت النكاح وإن لم يحلف لم يثبت وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العبد كان صحيحا رضاه وشاهد ي عدل وولي فإن زعم أن العبد ناقص من دالم أحلهما وذلك أنهما لو عقدا هذا ناقصا فسخت النكاح فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته وكذلك هو في جميع هذا (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل أنه أعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر شئت فإن جعلته حرا إن أدى إلى العاقيل للعبدان شئت فأذليه ألفا وأنت حروا وإن شئت لا تؤدي لم يكن لك حرية فإن ادعى العبد أنه أعتقه عتقا بنا على غير شيء أحلفنا السيد فإن حلف برئ وإن نكل ردت البين على العبد وإن حلف عتق وإن قال السيد أعتقه عتق بنات وضمن لي بالعتق مائة دينار أو بعتقه عليه العتق وجعلناه مدعي في المائة عما نجعل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق وأنه جعله لشيء أراد له أنه لم يقربه بحرية متقدمة وأما أقر بحرية تقع فإن قبلها العبد وقعت وإن لم يصدقه لم تقع كما زعمنا في المسئلة الأولى ولو قال بعته نفسه بألف درهم فأرصدقه العبد فهو حر وعليه ألف درهم وإن ادعى العتق وأنكر الألف فهو حر والسيد مدع وعلى العبد البين « قال الربيع » وفيه قول آخر أن بيع العبد من نفسه باطل فإن أعطاه المائة عتق بالصفة إذا كان قال له إن أعطيتني مائة فأنت حر ولم يعتق بسبب البيع (١) لأنه غير مبيع (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو قال كاتبه على ألف وادعى العبد أنه أعتقه وإن قال قائل كيف نصبره رفيقا وهو يقدر على أن يعتق بشيء يبعه وهو لو أعتقه سيده فقال لا قبل العتق كان حرا ولم يجعل له الخيار في أن يكون رقيقا قيل له إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيد أنه قد وقع به عتق ماض لم ير العتق الماضي كقوله بعته من رجل وأعتقك فيكون حرا ولا يكون على الرجل ثمنه إلا أن يقربه وما زعم أن العتق يقع فيه مستأبنا بشيء يؤديه

(١) قوله لأنه غير مبيع أي على هذا القول تأمل

معناه . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل معناه . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع . (ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره) . أخبرنا ابن عيينة بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمسكن الناس على شيء أيا لا أحل لهم إلا ما أحل الله لهم ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثته طارق أن أشككت في الحديث هكذا

عن كتاب المزارع (أرضين) أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد بن عيسى عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين. أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاوية (ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا (٢٥٤) في مئة ثلاثة دراهم. أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن أبيه

العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حر إن أعطيتني درهمي أو إن دخلت الدار أو إن مسست الأرض أو إن أكلت هذا الطعام فإن فعل من هذا شيئا كان حرا وإن لم يفعله كان رقيقا وكانت المنيئة فيه إلى العبد والسيد أن يرجع فيبيعه ويبتاع ما جعله له لأن العتق إنما يثبت له إذا فعل شيئا فكلما لم يفعله فهو خارج من العتق وعلى أصل الملك وكل هذا مخالف للسكينة لأنه في السكينة يملك ماله الذي يكون به حرا إلى وقته فالمسكاتب زائل في هذا الموضع عن حكم العبد وإن كان قال له شيئا من هذا فوق وقتا فقال إن فعلته قبل الليل أو قبل أن تفرق من المجلس ففعله العبد قبل أن يحدث السيد فيه بيعة أو شيئا يتطوع به من فهو حر وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرا وإن لم يوفت ففعله العبد كان حرا وإن قال لا أفعل ثم فعله كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستأجر من يطرحها بجلدها أو لأجارة فاسدة فإن تراجع قبل طرحها فسخناها وإن طرحها جعلناه أحر مثله وردنا الجلد إن كان أخذه على مالك الدابة الميتة فإن قال قائل ومن أين تفسد قبل من وجهين أحدهما أن جلد الميتة لا يحل بيعه مالم يبيع فالأجارة لا تحمل إلا بما يحل بيعه ومن قبل أنه لو كان جلد ذكوى لم يحل بيعه وهو غير مسلوخ ومن قبل أنه قد ي تلف ويباع في السلع ويخرج على غير ما يعرف صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت الأمة على سيدها أنها أم ولد له أحلف السيد لها فإن حلف كانت رقيقا وإن نكل أحلفت فإن حلفت كانت أم ولد وإن لم تحف كانت رقيقا له وكذلك الرجل يدعي على الرجل الحر أنه عبده أحلفه أيضا مثل أم الولد سواء وكذلك كل ما ورد عليك من هذه الأشياء فهو هذا. قلت أرأيت بيع العذرة التي يربل بها الزرع قال لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم ولا شيئا من الانجاس وليس شيء من الحيوان نجس ما كان جملالا الكلب والخنزير فهذان لما زمتهما النجاسة في الحياة لم تحل أثمانهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعرفها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا باع عظام الميتة ولا أوقدتها تحت قدرا أو غيرها إلا أعلم بحريمها لأن يؤكل ما في القدر ولا يستمتع من الميتة بشيء إلا بالجلد إذا دبغ ولولا الخبز في الجلد ما جاز أن يستمتع به وإن كان معقولا في الجلد أن الدباغ يقلبه عن حاله التي كان بها إلى حال غيرهما فيصير يصب فيه الماء فلا يفسد الماء وتذهب عنه الرائحة وينشف الدباغ فضوله والعظم والشعر بحالهما لا دباغ لهما يغيرهما أو يقلبهما كما يقلب الجلد والصوف مثل الشعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وجب لرجل على رجل قصاص في قطع يد أو جرح غيره أو نفس هو وليها فقال الذي له القصاص قد صالحته مما لي عليك من القصاص على رأسه إلا وقال الذي عليه القصاص ما صالحته والقصاص لك

(٣) قوله قلت أرأيت الخ لا يناسب ما قبله فلعله فيه سقط من النسخ تأمل

عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر. أخبرنا سفيان عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقد فوا المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق بجذائه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطع يده فقال صفوان إني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل أقبه أن تأتيني به. أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك رضي الله عنه. أخبر

عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بيدار فقطع يده قال مالك رضي الله عنه وهي الأترجة التي يأكلها الناس. أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم. أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا. أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في عمر معلق فإذا أواء الجرين فقيسه القطع * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضي الله عنها إلى مكة ومعها مولاتان وغلام لابن عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين ببرد من أجل قد خبط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرج به وجعل مكانه لبدا وفروقه وخاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه البدول لم يجدوا فيه البرد فكلما المولاتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من (٣٥٥) أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على

أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه وكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر رضي الله عنه وأبيك مالك بلسل سارق ثم اتهم أقعدوا حليا لاسماء بنت عميس امرأة أبي بكر ففعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك من بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخبي عند صائغ وأن الأقطع جاء به فاعترف الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر رضي الله عنه فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر رضي الله عنه والله لعاءوه على نفسه أشد عندي من سرقته * أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوءمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال

فإن شئت فخذوه وإن شئت فدعه قلنا للمدعي الصالح أنت في أصل ما كان لك كنت غنيا عن الصالح لأن أصل ما وجب لك الخيار بين أن تقص وبين أن تأخذ الأرض مكانك حالا في مال الخاني وتُدع القصاص فلا يبطل ذلك لك بقولك صالحك ولكن من زعم أنه كان له القصاص ولم يكن له إلا القصاص ولم يكن له أن يأخذ مالا أبطل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أبطل حقه فيه إذ قال قد عفوت على مال وأنكر الذي عليه القصاص المال فعليه اليمين وإذا أقام البيعة على الشيء في يد الرجل فسأل المقام عليه البيعة الحاكم أن يحلفه مع بيئته لم يكن له أحلافه مع البيعة إذا كان اثنا عشر فصاعدا فإن قال قد علم غير ما شهدت به بيئته من أنه قد أخرجه إلى من ملكه بوجه من الوجوه أو قد أخرجه إلى من أخرجه إلى فعله اليمين لأن هذه دعوى غير ما قامت به البيعة لأن البيعة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه ويخرجه هو بلا علم البيعة فتكون هذه عينا من غير جهة ما قامت عليه البيعة فإذا شهد شاهدان لرجل أن هذه الدار داره مات وتركها ميراثا ورثة فلان وفلان لا وارث له غيرهما فالشهادة جائزة وقد كان ينبغي أن يتوقيا فيقولان لا نعلمها خرجت من يده ولا نعلم له وارثا لأنه قد يمكن أن تكون خرجت من يديه بغير علمهما ويدع وارثا بغير علمهما غير من سميا فأعما أجزنا الشهادة على البت وقد يمكن خلافه بمعنى أن البت فيها هو العلم وذلك أنه لا يعلم هذا شاهد أبدا ولا ينبغي في هذا غير هذا والاتعطلت الشهادات ألا ترى أني قبلت قول الشاهدان هذه الدار داره لم يزد على هذا فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأن يخرجهما هو من ملكه أو يكون ما كها عن غير مالك أو غصبها ألا ترى أني أجزا الأيمان على الأمر قد يمكن غيره في القسامة التي لم يحضرها المقسم وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه ويخبرهما من خالفنا على البت فيحلف الرجل لقد باع هذا العبد بريثا من الأباقي وبريثا من العيوب وقد يمكن أن يكون أبق بغير علمه ويكون عنده هذا العيب بغير علمه وأقبل الشهادة على البت والعلم معا ومعنى البت معنى العلم إذا كان لا يمكن في البت إلا العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللرجل أن يكرى داره ويؤجر عبده يوما وثلاثين سنة لا فرق بين ذلك وذلك أنه إذا كان مسلطا على أن يخرج رقبته داره ورقبته عبده إلى غيره بعوض وغير عوض لم يكن ممنوعا أن يخرج إليه منفعتهم ومنفعتهم ما أقل من رقابهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاها والدهم أو الرجل يقر بالدين للرجل عليه عند القوم على وجه الشكر الذي أسلفه بحمدته بذلك أنه قد أقرضه وقضاها « قال الربيع » لم يجز بالجواب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل من الرجل الكراء من قبل شيئين أحدهما أن يكون المكثري أمين نفسه أن أراد المكثري أن يرمها ويمنع المكثري

قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحسن إذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رجم رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فابت أن تنزع وثبتت على

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرجت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سفيان عن أبيه عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى الولية فأتاه فيهم أبي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عبد الله بن أبي يزيد يقول دعا أبي عبد الله بن عمر فأتاه فجلس ووضع الطعام فدعاه عبد الله بن عمر يده وقال خذوا باسم الله وقبض عبد الله يده وقال أبي صائم * أخبرنا مالك بن أنس عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة وجاعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (ومن كتاب البحرة والسائبة) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥٦) عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها

نبيعكها على أن ولأهها
لنأخذ كرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا يمنع ذلك
انما الولاء لمن أعتق
* أخبرنا مالك حدثني
يحيى بن سعيد عن عمرة
بنت عبد الرحمن أن
بريرة جاءت تستعين
عائشة رضي الله عنها
فقال عائشة ان أحب
أهلك أن أصب لهم
ثمنك صبة واحدة
وأعتقك ففعلت فذكرت
ذلك بريرة لأهلها فقالوا
لا إلا أن يكون ولاؤه
لنا قال مالك قال يحيى
فرعت عمرة أن عائشة
ذكرت ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال لا يمنع ذلك
فاشتريها فأعتقها
فانما الولاء لمن أعتق
أخبرنا مالك وابن
عبد الله بن

أن يرمها كان لم يف له بشرطه وإن جبرت المكري على أن يرمها المكري كان قد يرمها بالقليل والكثير ولم يعقله وكالة على شيء يعرفه بعدما كان والوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مرمة لا يضر بالسكن تركها وانما يلزم مرمب الدار مرممة ما يضر بالسكن تركه فإن وقع الكراء على هذا فسخناه قبل السكن وبعده وقبل النفقة وبعدها فإن أنفق فيها أقل من عشرين دينارا كان القول قوله مع عينته فإن بلغ العشرين أو زاد عليها فهو متعده فإن كان أدخل فيها ما ليس منها قبل له أن يقضه فأخرجها إن شئت وإن شئت فدعه وعليه كراء مثل الدار إذا سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فقام البيعة أنها دار أبيه كان أصح للبيعة أن تشهد أنه مات وتركها ميراثا فإن لم يشهدوا بها شهدوا أنها دار أبيه كان يملكها لا يزيدون على ذلك قضينا لأبيه ولا ندفع إليه ميراثه وإن كان أبوه حيا تركها الدار في يدي الذي هي في يدي حتى يورث أو يحضر فينظر ما يقول فإن مات أبوه أو كان يوم شهدت البيعة ميتا كقنا بانه البيعة على عدد ورثته ثم قضينا به اللهم على قدر مواريتهم فإن جاء بالبيعة أن أباه مات ولم يأت بالبيعة على عدد ورثته وقضناها وعرفنا غلبنا حتى تعرف ورثته فإن ادعوا دفعناها اللهم وغلبنا فإن ادعاه بعضهم وكذب بعضهم الشهود رددنا حصتهم أ كذب الشهود من الدار والغلة وأنفقنا حصته من ادعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل من دخل المسجد فهو ابن الفاعلة فبئس ما قال ولا حد عليه ولو كان المسجد جامعيا صلى فيه انبى أن يعزروا وانما منعنا من حده أنه لم يقصد قصد أحد بعيته بفرية وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد من له حذرية وهكذا لو قال من رماني بحجر أو شتمني أو أعطاني درهما أو أعاني فهو ابن كذا وكذا لم يكن في هذا حد وانما قلت هذا من قبل أنه قال من فعل بي من قبل أن يفعل به وهذا قياس على العتق قل الملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أصيب رجل برمية فشجه موضحة فقال من رماني فهو ابن كذا لفرية فقال رجل أنا رمية صدق على نفسه وكان عليه أرش الشجة أو القصاص فهان كان عمدا أو الارش إن كان خطأ ولا يصدق على الذي افتري عليه إن قال المفتري المشجوج ما قصدت قصد هذا بفرية ولا علمته رماني وإذا أقر لي بأنه شجني فأنا آخذ منه أرش شجتي وإن قال قد علمت حين رماني أنه رماني فافتريت عليه بعد العلم لم آخذ منه حقه في الشجة ولا حده فإن قال قائل لم لا تحده وقد كان الكلام بعدما كان الفعل قيل إن الكلام كان غير مقصوده القذف وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلد فإنا لا نؤمن بك ولا نقبل عذرك فإن كان منك شبهة فاعذبنا ما نعبد الله ونحسب له وقع قذفه على محصنة بحال ألا ترى أنه لو كان يحده من كان لم يقصد قصد القذف إذا وقع القذف بثل ما تقع به الأيمان فقال قائل إن كان خرج رجل من الكوفة ثم قدم علينا الساعة فهو ابن كذا فقدم

دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته أخبرنا محمد بن الحسن تلك
عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء للجمعة كالحمة لا يباع ولا يوهب * أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه أخبرنا ابن عينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة السخي عن أبي قحافة عن أبي المطلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقفي ساق الحديث ثم ذكره أخبرنا ابن عينة عن عمرو عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فمال ماله

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن بكلمة الناس يومئذ يومئذ»
 * أخبرنا أبو عبد الله بن محمد بن رافع عن عبد الله بن عمر قال: جاء عمر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! ما أصاب مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله فقال رسول الله: أحسن أصله وسبل ثمرة
 (ومن كتاب الصدقات) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد القلجي مولى عمر وأبى سعد القلجي
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحمل لنا بناجهم وما أناسنا تركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم
 * أخبرنا الشافعي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه (٢٥٧) أنه قال: لا تأكلوا ذبائح نصارى بني

نعلب فانهم لم يمسكوا
 من دينهم إلا شرب
 الخمر * أخبرنا حاتم
 والدروري وأحمد
 عن جعفر بن محمد عن
 أبيه أنه قال: النون
 والجراد ذكي * أخبرنا
 عبد الرحمن بن زيد بن
 أسلم عن أبيه عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: أحلت لنا
 ميتتان ودمان الميتان
 الحوت والجراد والدمان
 أحسنه قال الكندي
 والطحايل * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن
 ابن سعيد بن مسروق
 عن أبيه عن عباة بن
 رفاع عن رافع بن
 خديج رضي الله عنه
 قال: قلنا يا رسول الله
 أنا لاقوا العدو غدا
 وليست معنا مدى
 أنذ كي بالليط فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم: ما أنهر
 الدم وذكر عليه اسم

تلك الساعة رجل حرم مسلم كان عليه الحد من قبل أن القذف كان بعد خروجه من الكوفة وكان القيدوم
 بعده والقيدوم لا يكون إلا والخروج متقدما له قبل الكلام بالقذف وهذا الحد عليه من قبل أنه يمكن أن
 لا يقدم في تلك الساعة وأنه لم يقصد قضاؤه بقذف ولو كان الحد يقع بما تقع به الأيمان كان الرجل لو قال
 غلامي حر إن ضربني أو إن أطاعني أو إن عصاني ففعل من هذا شيئا كان حرا ولو قال من ضربني فهو ابن كذا
 فضر به رجل (١) لم يكن عليه حد ولا يجوز فيه والله تعالى أعلم إلا ما قلت من أنه إنما يكون الحد على من قصد
 قضاؤه بالقرية أو يكون الحد على من وقعت قرينته بحال كما تقع الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولا يجوز شهادة النساء مع الرجال ولا منفردات إلا في موضعين أن يشهدن على مال لا غيره مع رجل
 أو يشهدن على ما يغيب من أمر النساء منفردات فإن شهدت امرأتان مع رجل أنهما سمعتا فلا يقر بان
 هذا ابنه لم تجز شهادتهن لأن هذا لا يثبت به مال إلا وقد تقدمه نبوت نسب وليس تجوز شهادتهن على
 الأنساب ولا في موضع الاحتياز كرت وإذا لم يثبت له النسب لم تعطه المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا أقام الرجل البيعة أن هذه الدار التي في يدي هذا الرجل دار أبيه مات حراما لم ير لها ميراثا غير أنا
 لا نعرف كم عدد ورثته ونشهد أن هذا أحدهم قضينا بها الميت على الذي هي في يديه لا نناقض للميت بمحضر
 الوارث الواحد ونقف حق الغيب حتى يأتوا أو يوكوا أو يموتوا فتقوم ورثتهم مقامهم ونقف هذه الدار
 ونستغلها ولا نقضي لهذا الحاضر منها شيئا لأننا لا ندري أحصته منها الكل أو النصف أو جزء من مائة جزء
 أو أقل ولا يجوز أن يكون نعطيه شيئا ونحن لا ندري لعله ليس له وإن قامت بيعة أعطيناه بما شهدت به البيعة
 وسلمنا له حصته من الغلة والدار فإن لم تقم بيعة كان ذلك موقوفا وسواء طال الزمان في ذلك أو قصر فإن
 قال قائل: أفرأيت الرجل يموت وعليه الدين فتحضر غرماءه فيثبتون على دينهم ويحلفون وتوفي في دينه
 كيف نقضي لهؤلاء وأنت لا تدري لعل له غرماء لهم أكثر مما لهؤلاء فلا يصح هؤلاء مثل ما نقضي لهم فإن
 جاء غيرهم من غرمائه أدخلتهم عليهم قيل لا فراق الدين والميراث فإن قال قائل: فإن اقتراهما قبل الدين في
 ذمة من عليه الدين حيا كان أو ميتا يجب في الحياة مثل الذي يجب في الوفاة ولا يخرج ذوالدين حيا كان أو ميتا
 فيما بينه وبين الله عز وجل ولا في الحكم إلا أن يؤدي دينه ولو كان حيا فادفع إلى أحد غرمائه دون غيره
 من غرمائه كان ذلك جائزا للدفع إليه لأن أصل الدين في ذمته وأهل الدين أحق بحال ذي الدين حيا كان
 أو ميتا منه ومن ورثته بعده والدين مطلق كله لا بعضه في ذمته والورثة ليسوا يستحقون وذو المال شيء
 وإنما نقل الله عز وجل إليهم ما كان الميت مالكا للفضل عن الدين وأدخل عليهم أهل الوصايا فإن وجدوا
 فضلا ملكوا ما وجدوا بما فرض الله عز وجل لهم لا بشيء كان في ذمة الميت وإن لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت
 (١) قوله لم يكن عليه الخ لعل فيه سقطا من الناسخ والأصل كان فيه حد مع أنه لم يكن الخ اه

(٣٣ - الام - سادس) الله فكلوا إلا ما كان من سن أو ظفر فان السن عظم من الانسان والظفر مدي الحبش
 * أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله
 عن الضبع أبيضه فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * سمعت الربيع يقول سمعت
 الشافعي رضي الله عنه يقول لولا مالاك وسفيان لذهب علم الحجاز * سمعت الربيع يقول مات الشافعي رضي الله عنه سنة أربع ومائتين
 في آخر يوم من رجب وسئل عن سنة فقال نيف وخمسون سنة * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من أعرش شيئا فهو له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من أعرش شيئا فهو له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال الزهري للوارث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال كان عند عبد الله بن عمر
 بخاءه أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث وانها تاجت وقال ابن أبي نجيح في حديثه واسمها أضنت
 واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني قد صدقت بها عليه قال فذلك أبعث منها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن
 المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في
 ثمنه كخراج الحرفي ديتته وقال ابن شهاب وكان رجال سواهم يقولون يقوم سلعة * أخبرنا يحيى بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه
 أنه قال اني لأسمع الحديث فأستحسنه (٢٥٨) فما عني من ذكره الا كراهية ان يسمع مني سامع فيقتدي به أسمعه

من الرجل لا أتق به قد
 حدثه عن أتق به
 وأسمعه من الرجل أتق
 به قد حدثه عن أتق
 به وقال سعد بن ابراهيم
 لا يحدث عن النبي صلى
 الله عليه وسلم الا الثقات
 * أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد قال
 سألت ابا عبد الله بن
 عمر عن مسألة فلم يقل
 فيها شيئا فقليل له انا
 لنعظم ان يكون مثلك
 ابن امامي هدى تسئل
 عن أمر ليس عندك
 فيه علم فقال أعظم والله
 من ذلك عند الله وعند
 من عرف الله وعند من
 عقل عن الله أن أقول
 ما ليس لي به علم أو أخبر
 عن غير ثقة

(ومن كتاب الديات
 والقصاص)

أخبرنا محمد بن
 الحسن أخبرنا مالك
 حدثنا داود بن الحصين

لهم شيء ولم يكن آثما بان لم يجدوا شيئا ولا متبوعا كما يكون متبوعا بالدين فلما لم يكن لهم في ذمة الميت شيء
 يتبع به بكل حال وكان انما فرض لهم شيء لا يرادون عليه ولا ينقصون منه انما هو جزء مما وجدوا قل أو كثر
 فلم يكن ثم أصل حق يعطون به الا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون الملك منقول الى واحد منهم الا وملكه
 معروف وان ورد هذا على الحاكم كشفه وكتب الى البلد الذي انتوى به الميت وطلب له وارثا فان لم يجد
 فانما مالهم موقوف فندعو الطالب لميراثه بثقة (١) كمن يرضى هو أن يقف الاموال على يديه فاذا ضمن عنه ما دفع
 اليه دفعه اليه ولم يكن هذا ظلما للعائيب ان جاء ولا حبسا عن حاضر واذا كان المال مضمونا على ثقة كان خيرا
 للعائيب من أن يكون أمانة عند ثقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل البيعة ان أباه مات وترك
 هذه الدار وأنه لا وارث لأبيه غيره فضى له بالدار ولم يؤخذ منه بذلك كفيلا والله تعالى بالموفق

(باب الدعوى في البيوع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل من الرجل عبدا أو شيئا ما كان بيعا حراما وقبض المبتاع
 ما اشترى فهلك في يديه كان عليه رد قيمته وذلك أن البائع لم يدفعه اليه الا على عوض يأخذه منه فلما كان
 العوض غير جائز كان على المبتاع رد ما أخذ لانه لم يسلم للبائع العوض ولم يكن أصله أمانة ولو باعه عبدا
 على أن المبتاع بالخيار فقبضه المبتاع فمات في يديه قبل أن يختار البيع أو يعضي أجل الخيار كان عليه أن
 يرد القيمة فان قال قائل هل تم البيع بينهما فله خيار قيل كان أصل البيع حلالا لو اعتقه المشتري جاز
 اعتقه وكانت أمانة حل له وطوهار لو أراد بيعها كان له وكان مال الكاصح المالك الا أن له ان شاء رد المالك بالشرط
 ولم يكن أخذه أمانة ولا أخذه الا على أن يوفي البائع ثمنه أو يرد اليه عبده ولم يكن أخذه على محرم من البيوع
 فلما لم يرد العبد على المحرم أن يرد القيمة لانه لم يعط العبد أمانة ولا هبة ولم يعطه الا بعوض فلما لم يستحق
 العوض كان على المبتاع رده ان كان حيا وقيمه ان كان ميتا كان المشتري على الخيار في هذا المعنى في أنه
 لم يدفع أمانة ولا هبة الا بعوض يسلم للبائع فلما لم يسلم له رد على القابض له رده حيا ورد قيمته ميتا وذن يريد
 أن أصل البيع والتمن كن حلالا فكيف يبطل عن الحلال ويثبت عن الحرام وهكذا لو كان البائع بالخيار
 أو كان الخيار لهما معا من قبل أن البائع لم يسلم قط عبده الا على أن يرجع اليه أو ثمنه وانما منعنا أن نجعل له
 التمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئا فلما كن له فسخ البيع لم يكن التمن لازما بكل حال فلما لم يكن
 لازما بكل حال فمات وددناه الى القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كن لرجل زوجة وابن منها
 وكان لزوجته أخ فترافعوا الى القاضي فتصادقوا على أن الزوجة والابن قد ماتا وتداخيا فقال الاخ مات

(١) لعله ممن وان كان يلتمس للكاف وجه تأمل اه

أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الضرر فقال
 ابن عباس فيه خمس من الابل فردني مروان الى ابن عباس فقال اقتبعل مقدم العم مثل الاضراس فقال ابن عباس لولا أنك لا تعتبر
 ذلك الا بالاصابع عقلها سواء قال الشافعي رضي الله عنه فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا
 آثار أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا ذاهله بين خيرتين ان أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي
 كثير عن أبي حنيفة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا ابراهيم بن

محمد بن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيهقي أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرغ ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنا أحق من أوفى بدمته ثم أمر به فقتل * أخبرنا محمد بن الحسن بن الربيع الأسدي عن أبيان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولي بن هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر بقتله ففأخوه فقال اني قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فرقوك أو فرعوك قال لا ولكن قتله لا يرد علي أخي وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كان له ذمتنا قدمه كدمنا ودينه كديننا * أخبرنا محمد بن الحسن بن محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس (٢٥٩) الجذاعي قتل رجلا من أنباط الشام فرغ إلى عثمان

ابن عفان رضي الله عنه فأمر بقتله فكلمه الزبير بن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن قتله قال بفعل دينه ألف دينار * وبه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد ألف دينار * أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر فقال هذا مرسل قلت نعم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه

الابن ثم ماتت الام في ميراثها مع زوجها وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرز ابني معي ميراثها ثم مات ابني فلاحق لك في ميراثه ولا بينة بينهما فالقول قول الأخ مع عينة لانه الآن قائم وأخته ميتة فهو وارث وعلى الذي يدعي أنه محجوب البيعة ولا أدفع اليقين الا بيقين فان كان ابنها ترك ما لا فقال الأخ آخذ حصتي من مال أختي من ميراثها من ابنها كان الأخ في ذلك الموضع هو المدعي من قبل أنه يريد أخذ شيء قد يمكن أن لا يكون كما قال فكالم أدفع أنه وارث لانه يقين بظن أن الابن حجيجه فكذلك لم أوره من الابن لان الاب يقين وهو ظن وعلى الاب اليقين وعلى الأخ البيعة اذا حضر أخوان مسلم ونصراني فتصادقا أن أباهما مات وترك هذه الدار ميراثا وقال المسلم مات مسلما وقال النصراني مات نصرانيا سئلان فان تصادقا على أنه كان نصرانيا ثم قال المسلم أسلم بعد قبيل المال للنصراني لان الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بيعة بأنه انتقل عما كان عليه فان ثبت بيعة بأنه أسلم ومات مسلما كان الميراث للمسلم وان قال لم ير مسلما وقال النصراني لم ير نصرانيا وقفنا المال أبدأ حتى يعلم أو يصطلحا فاذا أقام النصراني بينة من المسلمين أنه كان نصرانيا ومات نصرانيا كان الميراث له دون المسلم وان أقام كل واحد منهما بيعة على دعواه ففيها قولان أحدهما قول أهل المدينة الاول وسعيد بن المسيب وبه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول به وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير وهو يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه وجعل له الميراث ومن قال هذا القول فمن حجه ما وصفت ومن حجه أنه قياس على أن أمرهما في الدعوى والبيعة والاستحقاق واحد فلما كنت لا أشك أن إحدى البيعتين كاذبة بغير عينا أقرعت خبرا وقياسا على أن رجلا أعتق مملوكين له فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وجتهد واحدة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خبر ثم أقرع وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرع بين نسائه فوجدته يقرع حيث نستوى التحجيج ثم يجعل الحق لبعض ويرى حق بعض والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفين لانه لا حجة لواحد منهما ولا بينة الا حجة صاحبه وبيته فلما استويا فيما يتدعيان سوى بينهما وجعله قسما بينهما ومن حجة هذا أن يحتج بعول الفرائض فيقول قد أجسد في الفريضة نصفان ونصفان ثلثا فأضرب لكل واحد منهم بقدر ما قسم له فأكون قد أوفيته على أصل ما جعل له وان دخل النقص عليه بغيره فكذلك دخل على غيره ومن أراد أن يحتج على من احتج بهذا احتج عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى اليهم الملك فكل صادق ليس منهم كاذب بحال والمشهود له بخلاف ما شهد به لصاحبه يحيط العلم بأن إحدى الشهاداتين كاذبة والعلم يحيط أن أحسن أحوال المستحق بالشهادة أن يكون أحد المستحقين بها محقا والآخر مبطلا فاذا خرج النصف إلى أحدهما أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفا من لاشي له ومنع نصفا من كان له الكل فدخل عليه أن عد أن أعطى

بأربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فخصينا « قال الشافعي » هم الذين سألوه آخر قال الشافعي رضي الله عنه فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالخنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « قال الربيع وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل في غنية في رميات تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطأ ومن قتل عمدا فهو قوديد فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه

في بطونهم ولادها * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحر عن عائشة رضي الله عنها قالت نسب امرئ الى من
 ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن
 عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
 وابن جريج كلاهما يخبر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في المني يصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما يعود وأذخرة
 فانما هو بمنزلة البصاق والخطاط * أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص
 عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه (٣٦٠) المني ان كان رطباً مسجه وان كان يابساً حته ثم صلى فيه * أخبرنا ابراهيم عن

يحيى بن سعيد عن
 سليمان بن يسار أن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 ذهب الى بئر جل الحاحه
 ثم أقبل فسلم عليه رجل
 فلم يرد عليه حتى مسح
 يده بمجذار ثم رد عليه
 السلام

(ومن كتاب جراح
 الخطا)

* أخبرنا مالك بن أنس
 عن عبد الله بن أبي بكر
 عن أبيه رضي الله
 عنهما أن في الكتاب
 الذي كتبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لعمر
 ابن حزم في النفس مائة
 من الابل * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن
 جريج عن عبد الله بن
 أبي بكر في الديات في
 كتاب النبي صلى الله عليه
 وسلم لعمر بن حزم وفي
 النفس مائة من الابل
 قال ابن جريج فقلت
 لعبد الله بن أبي بكر أفي

أحدهما مال ليس له ونقص أحدهما ماله فان قال قدي دخل عليك في القرعة أن تعطى أحدهما النكل
 ولعله ليس له قيل فانالم أقصد قصد أن أعطى أحدهما بعينه انما قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطى
 الحق من هوله وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي فأعطى أحدا الخصمين الحق
 كله وأمنعه الآخر على غير احاطة من الصواب ويكون الخطأ عني مرفوعاً في الاجتهاد ولا أكون مخطئاً
 بالاجتهاد ولا يجوز لي عند الباطل بكل حال اذا كنت آتية وأنا أعرفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مما
 استخبر الله تعالى فيه وأنا فيه واقف ثم قال لا نعطي واحداً منهما شيئاً بوقف حتى يصطلحا « قال الربيع »
 هو آخر قول الشافعي وهو أصوبهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تصدق الرجل على الرجل بدار أو
 وهبها له أو نحلها لهما فلم يقبضها المتصدق بها عليه ولا الموهوبة له ولا المنحول فهذا كله واحد لا يختلف ولما لك
 الدار المتصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى ولا يتم شيء من هذا الا
 بقول الناحل وقبض المنحول بأمر الناحل وان مات المنحول قبل القبض قيل للناحل أنت أحق بمالك
 حتى يخرج منك فاذا مات المنحول فانت على ملكك وان شئت أن تستأنف فيه عطاء جديداً فافعل وان شئت
 أن تحبسه فاحبس وهكذا كل ما أعطى آدمي آدمياً على غير عوض الا ما اذا أعطاه المالك لم يحل للمالك
 بما يخرج من فيه من الكلام أن يحبسه قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يردده فان قال قائل وما هذا
 قيل اذا أعتق الرجل عبده فقد أخرج من ملكه ولا يحل له أن يملكه ولو رد ذلك العبد (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا حبس الرجل على الرجل الشيء وجعله محرماً لا يباع ولا يوهب فقد أخرج من ملكه
 خروجا لا يحل أن يعود فيه ألا ترى أنه لو رده عليه المحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه فلما كان لا يملكه
 برد المحبس عليه ولا شراء ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد فلا يحتاج أن يكون
 مقبوضاً وسواء قبض أو لم يقبض فهو للمحبس عليه والمحبس يتم بالكلام دون القبض وقد كتبنا هذا في كتاب
 الحبس وبيناه واذا ابتاع الرجل من الرجل الجارية فقبضها وولد له ولداً ثم عدا عليه رجل فقتله فقتل
 عليه بعقل أو قصاص أو لم يقبض ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها حين سقط ولا يبطل
 القصاص ان كان لم يقبض منه واذا كانت دية كانت لأبيه قبضها أو لم يقبضها فان قال قائل ولم صارت لأبيه
 والولد من الجارية وهو المستحق قيل له ان الولد لما دخل في الغرور زایل حكم الجارية بأنها سترق ولا يسترق
 فلما لم يجز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه الا حكم حر وانما يرث الحر واره و كان سبيل رب الجارية (١) بأن العتق
 كان حكم ولدها أن يأخذ قيمته من أول ما كان له حكم كما كان يأخذ قيمته الفاتت من كل شيء ملكه فان
 قال قائل فهذا قد يكون غير فائت وانت لا ترقه قيل لما كان الأربعماء وصفنا وقولاً كثيراً هل العلم

(١) قوله بأن العتق أي بسبب أن العتق كان حكم ولدها أي سبيل رب الجارية أن يأخذ الخ تأمل اه

شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا - أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه يعني بذلك والقياس
 أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الحر
 المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو
 اثنا عشر ألف درهم ودية الحرة المسلمة اذا كانت من أهل القرى خمسة مائة دينار أو ستة آلاف درهم فان كان الذي أصابها من الاعراب
 فديتها جسود من الابل ودية الأعرابية اذا أصابها الاعرابي جسود من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق * أخبرنا مالك بن
 أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنتين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى

عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان * أخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئا فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الأخرى بسطح فألقت جنينا ميتا فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر رضي الله عنه ان كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو ابن شعيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أربع مائة ديناراً وعدلها من الورق ويقسمها على أثمان الابل فإذا غلت رقع في قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى الثمن ما كان (٣٦١) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله

ابن أبي بكر عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم وفي الانف اذا أوعى جدعا مائة من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الحائفة مثلها وفي العين نجسون وفي اليد نجسون وفي الرجل نجسون وفي كل اصبع مما هنالك عشرة من الابل وفي السن نجس وفي الموضحة نجس

(ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف)

* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في حافر أو خف * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي

والقياس أن لا يجري عليه الملك قبل حكمهم فيه حكمهم في الفئات وان كان غير فائت وان اقتصر الأب من قاتل الابن قبل أن تستحق الأمة ضمن القيمة مستحق الأمة وكذلك ان جاء مستحق الأمة قبل القصاص فلا بد أن يقتصر ويرد القيمة ولا سبيل لسيد الأمة الاعلى قيمة الابن ولا لابي الابن السبيل في ولد الأمة كماله السبيل في ولد الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضرب الرجل بطن الأمة التي غر بها الحرة ألقت جنينا ميتا فن قال جنين الرجل من أم ولده بكنين الحرة فلا يبه فيه غرة تقوم بخمسين ديناراً واذا جاء السيد قبل له كقيمة ولد أمته لو كان معروفاً لم يكن معروفاً قبل له تقوم أمته ثم نعطي عشر قيمتها كما يكون ذلك في جنينها ضامنا على أبيه فان قال قائل أفرايت ان كانت قيمة جنين الأمة اذا قوم بأمة أكثر من الغرة قبل له وكذلك يغرم الأب قيمته ان شارب الأمة ألا ترى أن الأمة لو حملت من غيره فضرب انسان بطنها فألقت جنينا كان لربها عليه عشر قيمة أمه قل ذلك أو كثر وكذلك ذلك على المغرور لانه كان في يديه وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشارب الأمة أن يضمه قيمتها لانها كانت في يديه الآن للمغرور الرجوع على الغار بما لزمه من الغرم بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الرجل يتزوج الأمة على انها حرة مثل الرجل يتبع الأمة فتستحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبدا أو صار في يديه من غيره بشراء فاسد أو غير ذلك من الملك والعبد غائب قبل القاضي البينة على الصفة والاسم والجنس ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعيد البينة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضي به وانما قلت تقبل البينة لان في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن المشهود له ولان العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يديه أن العبد الذي شهد واعليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجلان الشئ ليس في أيديهما وأقام كل واحد منهما البينة على أنه له ففيها قولان أحدهما أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضي له بها ويقطع حق صاحبه منها والاخر أنه يقضي به بينهما نصفين لان حجة كل واحد منهما فيه سواء وكان سعيد بن المسيب يقول بالقرعة ورويه عن النبي صلى الله عليه وسلم والكوفيون يروونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقضى بها مروان وقضى بها (٣) الأوقص « قال الربيع » وفيه قول آخر أن الشئ اذا ادعاه رجلان لم يكن في يد واحد منهما أنه موقوف حتى يصطلحا فيه ولو كان في أيديهما قسمه بينهما نصفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل بينة على رجل بأرض في يديه أنها له وعدلت البينة وكان القاضي يتظر في الحكم وقفها ومنع الذي هي في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأحدهما فيقضي له بها ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له وان لم تعدل البينة ولا واحد منهما أو كانت البينة لم تقطع بما يحق الحكم للشهود له لو عدلت تركها في يدي

ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في حافر أو خف * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حنيفة ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فتفرقا في حوائجهما فأثى محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأثى يهود فقال أنتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حو بصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محيصة يتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحيصة كبير كبير يد

بسم الله الرحمن الرحيم ثم تكلم بحصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ماقتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وبحيصة وعبد الرحمن تحلمون رستمون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا لا ليسوا بمسلمين فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند فبعث اليهم عاتكة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل لقد ركضت منها ناقة حمراء (ومن كتاب الكسوف) * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم عن الحسن بن علي بن عباس أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب (٢٦٢) فخطبنا قال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقال

الذي هي في يديه غير موقوفة ولم يمنع مما صنع فيها وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئا فإن أحدثه لم يمنع منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل فان زعم رب الأرض أن الزرع زرعها فالقول قوله مع عينه وان زعم رب الأرض أن الزرع ليس له وقال قد أذنت لهما أن يزرعا معا ولا أعرف أيهما زرع وليس في يدي واحد منهما فان أقام معا البينة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتداعيان ماليس في أيديهما فيقيمان عليه بينة وان لم يقيم أحدهما بينة وأقام الآ خر فهو للذي أقام البينة وان ذكرهما معا أنه في أيديهما تحالفا وقضى به بينهما نصفين ان كان رب الأرض يزعم انه ليس له وانه قد أذن لهما بالزرع وليس لهما فيه خصم وهو في أيديهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البينة على الامة انها أمته والآ خر بذلك وانها ولدت منه فمن قال بالقرعة أقرع بينهما فان صارت للذي ولدت منه فهي له ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد وعقرها وان كانت المسئلة بجحاله غير أن الامة هي التي أقامت البينة أنها فلان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه ووضع على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي فيكون خصما أو يكذب البينة فلا يكون خصما وتكون للذي هي في يديه لان البينة انما شهدت له ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين ورد الذي ليست بيديه بنصف عقرها ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا ونصف قيمتها وجعلها أم ولد لآ خر فان قال قائل من أين جعلت لها العقر والوطئ لم يطأها على انه وقع عليها اسم نكاح قيل لو كنت لا أجعل العقر الا على واطئ نكح نكاحا صحيحا ونكاحا فاسدا فلزمه قبل الوطء انه نكح لتي وطئ زعمت أن رجلين لو نكحا أختين فأخطئ بأمرأة كل واحد منهما الى صاحبه فأصابها لم يكن لواحدة منهما عقر وذلك أن كل واحد من المصيين غيرنا كح لتي أصاب نكاحا صحيحا ولا نكاحا فاسدا فلما كان لكل واحدة من هاتين المهر بالأثر استدلالا بالآثر وما في معناه على أن المهر انما يكون للمرأة حيث يكون الخدع عنها ساقطا بأن لا تكون زانية ومما في هذا المعنى الرجل يغصب المرأة فيصيبها فيكون عليه لها المهر وما قلت هذا أن فيه أثرا عن أحد يلزم قوله ولا إجماعا ولكني وجدت المهر انما هو للمرأة فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة لانها غير زانية وان كان الرجل زانيا جعلت لها المهر وان كانت أضعف حالا من الاولى لان الاولى والوطئ غير زانية ووطئ المغصوبة زان فلما حكمت في الخطابها والمغصوبة هذا الحكم وفي النكاح الفاسد كانت الامة والحرمة مستويتين حيثما وجب لواحدة منهما مهر وجب للآخرة لان الله عز وجل قال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فلم تحمل أمة ولا حرة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا بصدق فاذا كانتا

انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم شيئا منها كاسفا فليكن فسرعكم الى الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عتبة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي جهميل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

(ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان)

* أخبرنا سفيان حدثنا عمرو بن ابن جريح عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة في ثيابها عن قول الله عز وجل لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هولا والله وبلى والله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (ومن كتاب السير على سير الواقدي) * أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن حريز قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا أني قاسم مسؤل لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى

[illegible]

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وتجر وأبجته ولا تخمر وأزأسنه ولا تمسوه طيباً فإنه يبعث يوم القيامة مليباً * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صنع نحو ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فآذوني بها فخرج بجنازتها ليلا فذكرها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله (٢٦٥) صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي

كان من شأنها فقال ألم آمركم أن تؤذوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقظك ليلا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فلما سلم سأله عن ذلك فقال سنة وحق * أخبرنا ابن عينة عن محمد بن

ميراث ابن وانما له جزء من مائة جزء من أبوة فتورثه بغير الذي يورث منه وانما ورث المسلمون الأبناء من الآباء كما ورثوا الآباء وكيف زعمت أنه إذا مات كان ابن تسعة وتسعين أباً ثم لم ترثه بنات الميت ولم يكن لهن إخوان لم يرثه بنو الميت بأنهم أخوته فكيف جعلته أباً إلى مدة ومنقطع الأبوة بعد مدة هل رأيت هكذا مخلوقاً قال أتبعته فيه عمر أنه قال هو الباقي منكلاً قلنا ليس هو عن عمر بن ثابت كما وصفت ولو كان ثابتاً كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن عمر وأولاهما بالقياس والمعقول والقياس والمعقول عندنا وعندك على كتاب الله عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر المسلمين أنه لا يكون ابن اثنين ولا يرث اثنين بالأبوة وعمر لو كان قال ما قلت هو الباقي منه كما ففقط أبوة الميت لم يورث الابن منه لأن الميراث انما يجب بالموت فلما كان الموت يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة ولا ميراث ولو ورثه لم يورثه الا كما كان موروثاً الاب من الابن جزء من أجزاء كاملاً وقلت له وهكذا كلمات من المائة واحد حتى يبقى أب واحد قال نعم قلت أفرأيت لو قال هذا من لم يتظر في علم قط فرغم أن مولود امرأة ابن مائة ومرة ابن واحد وفرق ما بين المائة والواحد أما تقول له ما يحل لك أن تكلم في العلم لأنك لا تدري أي شيء تقول قال ما خفي علينا أن القياس ما قلتم وأنه أحسن من قولنا ولا كما تبعنا فيه الاثر وليس في الاثر الا الانقياد قلنا ولا الأثر كما قلنا لأنك لا تخالفنا في أن الموصول أثبت من المنقطع وأثرنا فيه موصول ولو كانا بمنقطعين معاً كان أصل قولك وقولنا أن الحديثين إذا اختلفا ذهبنا إلى أشبههما بالقياس وقد خالفنا عمر في حديث نفسك من حيث وصفنا مع أنك تخالف عمر لقول نفسك فيما هو الزم لك أن تبعه من هذا ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها قول عمر لغير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فان لي عليك مسألة فيها قلت قد فرغنا من الذي علينا فأثبتنا لك عن عمر قولنا وزعمت أنه القياس قال فهل لك حجة غيره قلنا ما ذكرنا فيه كفاية قال فقد قيل ان من أصحابك من يتأول فيه شيئاً من القرآن قلت نعم زعم بعض أهل التفسير أن قول الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه ما جعل الله لرجل من أبوين في الاسلام واستدل بسباق الآية قول الله عز وجل ادعوههم لآبائهم هم هو أقط عند الله قال فتحتمل هذه الآية معنى غير هذا قلنا نعم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلك به حجة ثبت قلنا أما حتى نستطيع أن نقول هو هكذا غير شك فلا لأنه محتمل غيره ولم يقل هذا أحد يلزم قوله ولكنه اذا كان يحتمل وكان معنى الإجماع أن الابن اذا ورث ميراث ابن كامل فكذلك يرثه الأب ميراث أب كامل لم يستقم فيه الا هذا القول فان قال قائل أ رأيت اذا دعوت القافة لولد لا ميطوهار جلالاً بشبهة فان كانت حرة فوطئت بشبهة أتدعو لها القافة قلت نعم فان قال ومن أين قلنا الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولد امرأته ليس فيه حرة وقد تكون

(٣٤ - الام سادس)
عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري أخبرنا أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري حدثني محمد الفهري عن الخخالك بن قيس أنه قال مثل قول أبي أمامة * أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله

عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأبام القرآن بعد التكبيرة الأولى على الجنائز * أخبرنا محمد بن عمر يعني
الواقدي عن عبد الله بن عمرو بن حفص عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنائز * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
كان يسلم في الصلاة على الجنائز * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يمشون أمام الجنائز * أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره
أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد مولى
السائب قال رأيت ابن عمر وعبيد بن (٢٦٦) عمر عيشان أمام الجنائز فتقدموا فجلسا يتحدثان فلما جازت بهما قاما

* أخبرنا مسلم بن خالد
 وغيره عن ابن جريح
 عن عمران بن موسى
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سل من قبل
 رأسه * أخبرنا الثقة
 عن عمر بن عطاء عن
 عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سل
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من قبل
 رأسه * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد عن
 جعفر بن محمد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رش على قبر إبراهيم
 ابنه ووضع عليه حصاة
 والحصاة لا تثبت إلا
 على قبر مسطح * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد عن
 عبد الله بن أبي بكر عن
 الزهري عن عروة بن
 الزبير عن عائشة رضي
 الله عنها قالت لو استقبلنا
 من أمرنا ما استدبرنا
 ما غسل رسول الله صلى

في ابل أهلها وهي حرة لان الحرائر يرعين على أهلهن وتكون في ابل أهلها وهي أمة ولو كان انما حكم بالقافة
 في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرّة فان قال وما يدل على ذلك قلنا اذا ميزنا بين النسب والأموال بفعلنا
 القائف شاهدا أو كما أوفى معناهما معاجزا أن يشهد على ابن الحرّة كما يشهد على ابن الأمة وأن يكون
 الحكم في ابن الحرّة كهو في ابن الأمة لانهما لا يختلفان وكل واحد منهما ابن بوطء الحلال ووطء الشبهة ومنفي
 بوطء الزنا أفرأيت لو لم ندع القافة لابن الحرّة فوطئها رجلان بنكاح فاسد لم يعرف أيهما وطنها أولا وليس
 ان جعلنا ما بينهما أو نفينا عنهما أليس يدخل علينا ما عينا على غيرنا في القولين معا ولو علمنا أيهما كان
 وطنها أولا فجعلنا له أولا آخر من الواطئين دخل علينا أن نقوله غير قياس ولا خبر وإذا كانت حجتهما
 في شيء واحد فلم نجعله لأحدهما دون الآخر ولكلّ حكم فيه حكم الأموال ولا حكم الانساب واقفنا فيها
 قضاء متناقضا لانا نأفرقنا بين حكم الأموال وحكم الانساب بالقافة وإذا أبطلنا القافة في موضع فكأن قد
 خرجنا من أصل مذهبنا في القافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا التقط مسلم لقيط فهو حر مسلم
 ما لم يعلم لا بويه دين غير دين الاسلام فإذا أقربه نصراني ألحقناه به وجعلناه مسلما لان اقراره به ليس بعلم
 منانه كما قال فلا نغير الاسلام اذا لم نعلم الكفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام النصراني بينة من
 المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه ألحقناه به وجعلناه دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه لان هذا علم منابته مولود
 على فراشه وأن التقاط من التقطه انما هو كالضالة التي يجدها الرجل فان أقام البينة أبوه عليه بعد عقله
 الاسلام ووصفه اياه جعلناه اياه ومنعناه من أن ينصره حتى يبلغ فيتم على الاسلام فدلحقه بالمسلمين ونقطع
 عنه حكم أهل الذمة فان بلغ فامت مع من الاسلام لم يكن من المرتدين الذين يقتلهم لانه لم يصف الاسلام بعد
 البلوغ وبعد وجوب ما أقربه على نفسه للناس والله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد
 قبل البلوغ لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده وانما يجب عليه الحدود
 والاقرار للناس اذا أقر بعد البلوغ ولكني أحبسه وأخيفه رجاء رجوعه الى الاسلام (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا التقط المنبوذ ومعه مال فبينني له أن يرفعه الى القاضي وينبغي للقاضي ان كان الذي
 التقطه ثقة لماله أن يوليه اياه ويأمره بنفق عليه بالمعروف وان كان غير ثقة لماله فليدفع ماله الى غيره ويأمر
 ذلك الذي دفع اليه ماله بالنفقة عليه بالمعروف وان لم يكن له مال فبينني لوالى المسلمين أن ينفق عليه فان لم
 يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالنفقة عليه وأن تكون النفقة ديناً على المنبوذ اذا بلغ وثاب
 له مال فعل وان لم يفعل الذي التقطه ولا مال له وأنفق عليه فهو متطوع بالنفقة ولا يرجع شيء منها عليه

الله عليه وسلم الانساؤه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمارة عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن
 جدتها أسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تغسلها اذا ماتت هي وعلى فغسلتها هي وعلى * أخبرنا
 إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغض أباسمة * أخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حشا على الميت ثلاث خنثيات بيده جميعا * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا
 هجرا * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية

سمعوا قاتلا يقول الله عز وجل من كل مصيبة وخلف من كل هالك ودر كل من كل فالت فبالله فثقوا وياها فارجوا فان المصاب من حرم الثواب . أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعاما وانه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم شك سفيان . أخبرنا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أظنه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس بعد ذلك . أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو

(٢٦٧)

ابن علقمة بهذا الاسناد أو شبهه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا بالقيام ثم جلس وأمرنا بالجلوس . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحرث بن عتيك أخبره عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبكين باكية قال وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات . أخبرنا سفيان عن

بعد بلوغ ويسر ولا قبله وسواء وجد المال مع اللقيط أو أفاده بعد التقاطه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال الأربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى أقلها إلى شاهدين أو شاهد وامرأتين فأقام الثنتين من النساء مقام رجل حيث أجازهما وإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز والله أعلم أن يجوزوها الأعلى أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجعلون كل امرأتين يقومان مقام رجل وإذا فعلوا لم يجوز إلا أربع وهكذا المعنى في كتاب الله عز وجل وما أجمع المسلمون عليه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع وقد قال غيرنا تجوز فيه واحدة لانه من موضع الاخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لانه من موضع الشهادات ولو كان من موضع الشهادات ما جاز عدد من النساء وإن كثرن على شيء فقبل لبعض من قال هذا فبأي شيء احتجت إلى خبر واحدة أو شهادة أو غير شهادة قال بشهادة على معنى الاخبار فقبل له وكذلك شاهدان وأكثرهما شاهدان على معنى الاخبار قال ولا تجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قيل نعم ولا رجل وامرأتين إلا في خاص ولا تجوز على الحدود ولا على القتل فإن كنت أنكرك أن يكن غير توائم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل وامرأتين أنهما غير تامين وكذلك يلزمك في رجلين لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا وكذلك يلزمك في شهادة أهل الذمة بخبرها أنها غير تامة على مسلم فإذا كانت الشهادة كلها خاصة ما لم تتم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم تصرفها إلى قياس على حكم الله واجماع المسلمين ولا يقبل فيها من العدد إلا أربع تكون كل ثنتين مكان شاهد قال فاناروي ساعن على رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها ولت لو ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه صرنا إليه أن شاء الله تعالى ولكنه لا يثبت عنكم ولا عندنا عنه وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله ولا من جهة قبول خبر المرأة ولا أعرف له معنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار أو البائع أو له ما معا أو شرط المبتاع أو البائع خيارا لغيره وقبض المبتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتهما ما بلغت قلت أو كثر من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وانه كان عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفاتت مقام البذل وهذا قول أكثر من أقيمت من أهل العلم والقياس والاثار وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلف في يديه فهو أمين كانه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه

عمر بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد كان من دجدار سعد فأصاب امرأ حبل فرميت به فسئل فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما بخلد بالنكال الخلل وقال الآخر بالكول الخلل . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فسأله فقال علي رضي الله عنه ان هذا شيء ما هو بأرض العراق عزمت عليك لتخبرني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو حسن ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس عن عبادة بن

الصامت رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشركوا بالله شيئا وقرأ عليهم الآية وقال فمن في منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه فهو ألى الله ان شاء غفر له وان شاء عذبه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تجافوا لذوى الهيآت عن غتراتهم « قال محمد بن ادريس » سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يتجافى للرجل ذى الهيئة عن غترته ما لم يكن حدا * أخبرنا مالك عن أبي الربيع عن أمه عن عمر بن بنت عبد الرحمن أن النبي صلى الله (٢١٨) عليه وسلم لعن المختفى والمختفية « قال محمد بن ادريس » وقدر وبت أحاديث مرسله عن النبي

صلى الله عليه وسلم في العسقيات وتوقيتها تركناها لانقطاعها (ومن كتاب الحج من الأماي يقول الربيع في جميع ذلك حدثنا الشافعي)

* أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال حدثنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أهل من بيت المقدس * حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بن أبي تميمة وثالث الخداء عن أبي قلابة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ويلك وما شبرمة فقال أحدهما قال أخى وقال الآخر فذكر قرابته قال أفحجت عن نفسك قال لا قال فاجعل هذه عن نفسك ثم اجمع عن

الا بكال البيع بفعله في موضع الامانة وأخرجهم من موضع الضمان وقدر وى عنه في الرجل يتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم يتلف في يديه أنه يضمه القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسالين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون ثمنا أبدا يتحول فيصير قيمة اذا فات ما فيه العقد الفاسد فالمبيع يشتره الرجل شراء حلالا ولا يشترط خيار يوم أو ساعة فيتلف أولى أن يكون مضمونا لان هذا لو مرت عليه ساعة أو اختار المشتري انفاذه نفذ لان أصله حلال والبيع الفاسد لو مرت عليه الآباد أو اختار المشتري والبائع انفاذه لم يجرز فان قال ان البائع يبيع فاسدا لم يرض أن يسلم سلعته الى المشتري وديعة فتكون أمانة وما رضى الابن يد له الثمن فكذلك البائع على الخيار ما رضى أن يكون أمانة وما رضى الابن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامنا للقيمة اذ لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقدر وى المشرقيون عن عمر بن الخطاب أنه سام بفرس وأخذها بأمر صاحبها (١) فشار اليه لينظر الى مشيها فكسرت فخا كم فيها عمر صاحبها الى رجل فحكم عليه أنها ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سائلة فأعجب ذلك عمر منه وأنفذ قضاءه ووافقه عليه واستقضاءه فإذا كان هذا على مسامرة ولا تسمية ثمن الا انه من أسباب البيع فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فاسمى له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا وان أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسدا نقص عند المشتري رده وما نقص وإذا كان الابن فقيرا بالغالا يحد طول الحرية ويخاف العنت فخا له أن ينكح أمة أبيه كما ينكح أمة غيره الا أن ولده من أمة أبيه أحرار فلا يكون لأبيه أن يسترقهم لأنهم بنو ولده وان كان الاب فقيرا يخاف العنت فأراد أن ينكح أمة ابنه لم يجر ذلك له وجبر ابنه اذا كان واجدا على أن يعفه بانكاح أو ملك عمن لان الاب اذا بلغ أن يكون فقيرا غير مغن لنفسه زمانا أن ينفق عليه الابن واذا تزوج الرجل المرأة ودخل بها ثم ملك ابنتها فأصابها حرمت عليه أها وحرمت عليه البنت لان هذه بنت امرأة قد دخل بها وتلك قد صارت أم امرأة أصابها وان ولدت له هذه الجارية كانت أم ولد تعتق بعوته ولا يحل له أصابتها ويحل له خدمتها وتكون مملوكة له كملك أم الولد يأخذ أرش الجانية عليها وما أفادت من مال كما يأخذ مال مملوكه وان كانت الأمة لأبيه والمسئلة بحالها ولم تلد فالأمة لأبيه كما هي وعليه عقرها لأبيه فان قال قائل في الامسة التي وطئها الرجل وولدت وحرمت فرجها عليه بأنه قد وطئ أمها بنكاح أعنتها عليه من قبل أنها لا ترق بعده بحال ولا يكون له بيعها وانما هي أم ولده فيها المنعة بالجماع فلما حرم الجماع أعنتها عليه قيل له ان شاء الله تعالى فما تقول في أم ولد الرجل قبل أن يحرم عليه فرجها أله ثمن منها غير الجماع فان قال نعم

(١) قوله فشار اليه كذا في النسخ واعله فشارها في لسان العرب شار الدابة يشورها اذا بلاها يتظر ما عندها اه

شبرمة * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن اعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قيل اما قال قيض واما قال جبة وبه أثر صفرة فقال أحرمت وهذا على فقال انزع اما قال قيض واما قال جبتك واغسل هذه الصفرة عندك وافعل في عمرتك ما تفعل في جبتك * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خير ثيابكم البياض فلبسها أحباؤكم وكفوا فيها وتاكم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم * أخبرنا ابن أبي يحيى عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماما وهو بالحفنة وهو محرم وقال ما يعبأ الله بأوساخنا شيئا * أخبرنا

سفيان عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم * وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة ابن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقر بغيره في طين بالسقياء وهو محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي عمير قال رأيت ابن عمر يرمي غرابا بالبيداء وهو محرم * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحج فإرأيت أنه مضطربا فسطا طاحت رجوع * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في الربوع بجفرا أو جفرة * أخبرنا سفيان عن مطرف بن طريف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحلان من الغنم * أخبرنا (٢٦٩) إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن

أبي بكر رضي الله عنهما أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموا في عمرة القضية متقلدين بالسيوف وهم محرمون * أخبرنا إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن مروان بن الحكم عن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الشعر حكمة * أخبرنا إبراهيم بن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشعر كلام حسنة تحسن الكلام وقيحة كقيحة * حدثنا عبد الرحمن بن الحسن ابن القاسم الأزرق عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ركب راحلة وهو محرم فتدلت ففعلت تقدم

فيل يأخذنم أو يحنى عليها فيأخذارش الجنابة عليها وتفيد ما لا من أي وجه ما كان فيأخذ المال وتخدمه قلت له أسمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم أبطلها وأعتقها عليه وهو لم يعتق وإنما القضاء أن يعتق على من أعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد وهو لم يمت فإذا كان عمرانما أعتقهن بعد موت ساداتهن فجعلن العتق فقد خالفته وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من أعتق السيد فأعتقها فقد خالفته فان قال أكره أن يخلو بامرأة لا يحل له فرجها قيل وإن كانت ملكه فان قال نعم قيل له ما تقول فيه إن ملك أمه وبنته وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أيحل له أن يخلو بهن فان قال نعم قيل فقد خلت بينه وبين الخلوة بأربع كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرمة بواحدة فان قال إنما خلت بينه وبين الخلوة برضائه لانه محرم لهن قيل فحرم هو لجاريتته التي لها زوج فان قال لا قيل فقد خلت بينه وبين فرج ممنوع منه وليس لها محرم فان قال فلم منعت الابن فرج جاريته إذا أصابها أبوه ولم يجعل عليه إلا العقر ولم تقومها على أبيه وقد فعل فيها فعلا يمنع به الابن من فرجها قيل له إن منع الفرج لا تمن له والجنابة جنابتان جنابة لها ثمن وأخرى لا ثمن لها فلما كان الحد إذا درى كان ثمة في الموطوءة عقرا أغرمناه الأب ولم نسقط عنه شيئا فعله له ثمن ولما كان تحريم الفرج غير معتق للإمسة ولا مخرج لها من ملك الابن لم يكن استهلاك شيئا يغرمه فان قال فما يشبه هذا قيل ما هو في أكثر من معناه وهي المرأة ترضع بلبن الرجل جاريته لتكرمها عليه فتكرم الجارية وولدها وتكون مسيبة آثمة بما صنعت ولا يكون لما صنعت ثمن نغرمها إياه وهي لو شجتها أغرمناها أرش شجتها فإذا كان التحريم يكون من المرأة عامدة ولا تغرم لانه غير اتلاف ولا إخراج للحرم من الملك ولا جنابة لها أرش فكذلك هي في الأب بل هي في الأب أولى أن يكون قد أخذ منها بدلا لانه قد أخذ منه عقر وهذه لم يؤخذ منها فليس ولا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أخته من الرضاعة فأصابها جاهلا فخلت وولدت فهي أم ولده تعتق بذلك الولد إذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولده ولا تعتق بموته لانه لم يطأها حللا وإنما هو وطء بشبهة وإن كان عالما بأنها محترمة عليه فولدت فكذلك أيضا وفيها قولان أحدهما أنه إذا أتى ما يعلم أنه محترم عليه أقيم عليه حد الزنا والثاني لا يقيم عليه حد الزنا وإن أتاه وهو يعلم في شيء له فيه علق ملك بحال ولكنه يوجع عقوبة منكرة ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهي عن وطئها ولا يعقر في واحدة من الحالين عليه لأن العقر الذي يجب بالوطء ولا يغرم لنفسه ألا ترى أنه لو قتلها لم يغرم لانه إنما يضمن لنفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك النصراني المسلمة ووطئها وهو جاهل علم ونهي

بدأ وتؤخر أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضي الله عنه شعر كن را كبا غصن عروحة * إذا تدلت به أو شارب ثعل ثم قال الله أكبر الله أكبر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء أن غلاما من قریش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يفدى عنه بشاة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما وذكروا حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره إياهم بالاحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم إذا توجهتم إلى منى را تحين فأهلوا * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصر إلا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر الآن * أخبرنا مسلم بن خالد

وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرِدَّ منه من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبي حتى يستلم الركن . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلماً وغير مستلم . أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين عن أبي علي الأزدي قال سمعت ابن عمر يقول للحالقي يا غلام ابلغ العظم وإذا قصر أخدم من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني حجام أنه قصر ابن عباس فقال ابدأ بالشق الأيمن . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله عنه (٣٧٠) قال في كل شهر مرة . أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن

عائشة رضي الله عنها
اعتمرت في سنة مرتين
أوقال مرارا قال قلت
أعاب ذلك عليا أحد
فقال القاسم أم المؤمنين
فاستحييت . أخبرنا
أنس بن عياض عن
موسى بن عقبة عن
نافع عن ابن عمر أنه اعتمر
في سنة مرتين أوقال
مرارا . وأخبرنا
سفيان أنه سمع عمرو
ابن دينار يقول
أخبرني ابن أوس
الثقي قال سمعت عبد
الرحمن بن أبي بكر رضي
الله عنهما يقول أمرني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أعمر عائشة
فأعمرتها من التعميم
قال هو وأوغيرة في
الحديث ليلة الحصة
. أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن محمد
ابن عباد بن جعفر قال
رأيت ابن عباس أتى

أن يعود أن يملك مسلمة ويبيع عليا فان ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبينها بأن تعزل عنه ويؤخذ بنفقها وان أراد أن يعمل له معتزلة عنه ما يعمل مثلها كان ذلك له وإذا مات فهي حرة وهكذا أم ولد النصراني تسلم وان كان وطئها وهو يعلمها محرمة عليه فالقول فيها مثل القول في الذي وطئ رضيعته وهو يعلمها محرمة عليه في أحد القولين حدوفي الآخر عقوبة وان أراد أبا جارتها من امرأة في عمل تطيقه فذلك له وله أخذ ما أفادته وأخذ أرش جناية ان جنى عليها وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم فقال هي حرة حين أسلمت . قال علي في اعتاقها علتان أحدهما أن فرجها قد حرم عليه والأخرى أن لا أثبت لمشرها على مسلم ملكا فقبل له أما الأولى فما أقرب تركها منك فقال وكيف قلت أرايت أم ولد لرجل وطئها ابنه قال يحرم عليه قلت أفعتقها عليه وقد حرم فرجها بكل ال قال لا قلنا وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأمها حرم عليه فرجها بكل حال عندك ولم تعتقها عليه قال نعم قلنا وكذلك لو طهر أنها أخته من الرضاعة قال نعم قلنا فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه قال وكيف قلنا هؤلاء لا تحل فروجهن عندك بحال وأم ولد النصراني قد يحل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت والثاني استدعه قال وكيف قلت أرايت مدبر النصراني أو مدبرته ومكاتبته أعتقهم إذا أسلموا أو يبيعهم قال لا تعتق المدبرين إلا بالموت ولا المكاتب إلا بالأداء قلنا فهو لاء قبل أن يعتقوا لمن ملكهم قال للنصراني ولكنه معلق بموته قلنا فكذلك أم الولد ملكها للنصراني معلق بموته فإذا مات عتقت ولا تباع في دين ولا تسعى فيه وأنت تستسعي المدبر في دين النصراني قال فان قلت فهو حر ويسعى في قيمته قلت يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب فلا أقوله قلت أرايت عبد نصرانيا أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو ذبح أو أعتقه أو تصدقه قال يجوز ذلك كله قلنا فيجوز الا وهو مالك له ثابت الملك عليه قال لا قلت أورايت لو أسلم بموضع لا سوق به أتمهله حتى يأتي السوق فيبعه قال نعم قلنا فلو جنى عليه جان فقتله أو جرحه كان الارش للنصراني وكان له أن يعفو كما كان يكون للمالك المسلم قال نعم قلنا فقد زعمت أنه مالك له في حالات قال نعم ولكني إذا قدرت على اخراجه من ملكه أخرجته قلت بأن تدفع اليه ثمنه مكانه أو بغير شيء قال أدفع اليه ثمنه مكانه قلنا فنصنع ذبا بم الولد قال لا أجد السبيل إلى بيعها فأدفع اليه ثمنها قلت فلما لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير حكمه قال نعم قلنا فن قال لك أعتقها بلا عوض ياخذها مكانه قال لا ولكن عوض عليها قلنا فهي معدومة به أفكنت بالباعبده من معدم قال لا قلنا فكيف بيعتها من نفسها وهي معدومة قال للحرية قلنا من قبله كانت أو من قبلها فان قلت من قبله قلنا فهي حرة بلا سعاية

الركن الأسود مسجداً قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه * حدثنا مالك عن نافع عن قال ابن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وبلال وعثمان بن طلحة وأحسبه قال وأسامة فلما خرج سألت بلالا كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عمودا عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة . أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول وهو سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح وكان ثقة عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون لاكل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصدرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت . أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار أخبرني من رأى ابن عباس يأتي عرفة بسحر . أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن جوير بن

حويرث قال رأيت أبا بكر واقفا على قرح وهو يقول يا أيها الناس أسفروا ثم دفع فكأنني أنظر إلى نخله مما يحترق بعيره بحججه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن مخزومة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة حين تكون الشمس كأنها عمامة الرجال في وجوههم قبل أن تغرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنها عمامة الرجال في وجوههم وانا لا ندفع من عرفة حتى تغرب الشمس وندفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس هدينا مخالف لهدى أهل الأوثان والشرك * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس وتقول أشرق نيز كما تغير فأمر الله هذه وقدم هذه * أخبرنا سفيان أنه سمع (٢٧١) عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت

عباس يقول كنت
فبين قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
من ضعة أهله من
المزدلفة إلى منى * حدثنا
الشافعي عن داود بن
عبد الرحمن العطار
وعبد العزيز بن محمد
الدروري عن هشام
ابن عروة عن أبيه قال
دار رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى أم سلمة
يوم النحر فأمرها أن
تجمل الأفاضة من جمع
حتى تأتي مكة فتصلي
بها الصبح وكان يومها
فأحب أن توافيه
* أخبرني من أثق به
من المشركين عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن زينب بنت
أبي سلمة عن أم سلمة
رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا ابن

قال ما أعنفها فتكون حرة بلا سعاية ولا أعتق شيئا منها قلت فخرت من قبل نفسها فالملوك أن يعتق نفسه
قال فخرت من قبل الاسلام قلنا فقد أسلم العبد فلم يعتقه وما دبر يتن أين أعتقها ولا أنت الا تخرصت
عليها وأنت تعيب الحكم بالتخرص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استعار رجل من رجل جارية
فوطئها فقال هذه ومثله الغاصب الذي وطئ في كتاب الحدود وفي مسألة درء الحدود بالشبهات فخذوا جوابها
من هنالك فان الحجة فيها ثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا زوج رجلا امرأة وزعم أنها حرة
فدخل عليها الرجل ثم استحق رقبتهارجل وقد ولدت أولادا فأولادها أحرار وللمستحق قيمتهم وجاريته
والمهر يأخذ من الزوج ان شاء ويرجع به الزوج كله على الغار لأنه لزم من قبله وأصل ما رد دنايه المغرور
على الغار على أشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أعمار رجل نكح امرأة بها جنون
أو جذام أو برص فأصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وذلك لزوجها غرم على ولها (١) فرد الزوج على
ما استحققت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغار وكان موجودا في قوله انه انما رده عليه لان الغرم
في المهر لزمه بغروره وكذلك كل غار لزم المغرور بسببه غرم يرجع به عليه وسواء كان الولي يعرف من
المرأة الجنون أم لم يعرفه لان كلا غار فان قال قائل قد يخفى ذلك على البعيد قيل نعم وعلى أبيها رأيت
لو كان تحت ثيابها نكتة برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها والغار علم أو لم يعلم يضمن للمغرور ثم بين
الغار وبين المرأة حكم وهو مكتوب في كتاب النكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبد
في التجارة واشترى ابن سيده أو أباه أو من يعتق على سيده اذا ملكه ففها قولان أحدهما أنه لا يعتق عليه
وذلك انه انما أذن له فيما يجوز لملك أن يملكه لا ما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل يدفع إلى الرجل مالا
فيضاربه فيشتري ابنه فلا يلزمه أن يعتق عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لانه اشترى
بماله ما لا يجوز له ملكه وهذا مذهب محمد بن قيس قاله والقول الثاني أنه يعتق عليه من قبل أن الشراء كان
حلالا وأن ما ملك العبد انما يملكه لسيدته وادامك السيد ابنه يعتق عليه وأن قال قائل فما الفرق بين
العبد المأذون له والمضارب قيل له ان في الشراء حقوقا منها حق للبائع على المشتري الذي لا يجوز إبطاله
اذا كان بيعا حلالا فلما كان هذا بيعا حلالا يلزم العبد لم يجر أن يلزم العبد أبدا الا والسيد مال فيعتق
والمضارب يلزمه البيع فلا يظلم المشتري ويكون المضارب مالكا لهذا العبد وليس ملك المضارب لنفسه مثل
ملك صاحب المال وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال وهذا أصح القولين وبه تأخذ والله تعالى أعلم

(١) قوله فرد الزوج على ما استحققت الخ أظهر بما استحققت تأمل كتبه صحيحه

أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن يناق قال وافق يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وراح فصلى في ذي الظهر (حدثنا الشافعي) قال والذي قلت بعرفة من أذان واقامتين شيئا أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني به * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها واضحة حتى رمى الجرة * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجرة يوم النحر على ناقته صهبا ليس ضرب ولا طرد وليس قبل اليك اليك * حدثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الشق الايمن * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن

بأنه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يبالى في أي الشقين أشعر في الأيسر وفي الأيمن « إلى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضي الله عنه » (ومن كتاب مختصر الجالكبير) من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضي الله عنه ، أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه من جمع إلى منى فلم يزل يلي حتى رمى الجمرة * أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حرملة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حرموا أصابوا أصيدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منا جزاء أو علينا كلنا جزاء واحد (٢٧٣) فقال ابن عمر أنه لم يقرر بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد ، أخبرنا مسلم وسعيد

عن ابن جريح عن بكير ابن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات ولكن على ذلك رأي ، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلا أطول شعرا منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتمل على مادون الأذنين منه قال قبلت امرأة ليست بامرأتى قال زنى فولد قال رأيت قلة فطرحستها قال تلك الضالة لا تتبغى ، أخبرنا عبد الله بن مؤمل العائذي عن عمر بن

وسواء كان للعبد دين أذن له في مداينته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرماء لا يملكون على العبد ماله إلا بالقيام عليه وبعد ملك العبد فلما كان تمام ملك العبد واقعا على ابن سيده والعق معه لم يجز أن يرق بحال لأنه إذا تم فيه ملكه تمت حرته ولا يغرم الأب شيئا قلا ولا كثيرا لأن الغرماء إن دخل عليهم نقص من عتقه فالذي دخل على الأب أكثر منه ولا يكون مصابا بماله وعار ما مثله وما أتلغ شيئا فيكون عليه ما أتلغ ولا أمر بشرائه من مال العبد فيكون منتزعا من العبد شيئا يكون عليه رده إنما أخطأ فيه العبد أو تعدى فلا يرجع به على السيد أرايت لو استهلك العبد جميع ما في يديه بهبة أو بدرك أو حرقه أو غرقه أو يرجع على السيد بشيء ولم يكن للسيد في هذا فعل ولا أمر إنما يغرم الناس بفعلهم وأمرهم فأما بغير فعلهم ولا أمرهم فلا يغرمون إلا في موضع خاص من الديات وما جاء فيه خبر وإن كان العبد غير مأذون له فاشترى ابن مولاه فليس ثم شراء ولا يملكه فيعتق بالملك وهو على ملك سيده الأول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الأعاجم بولاد الشرك أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جاثما أو ناه سلبين لا ولاد لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا وإن كانوا سببين أو عليهم رق أو عتقوا ثبتت عليهم ولاد لم تقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد أو دعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجلان أخوين فأت أبوهما قافر أحدهما بوارث معه وقال هذا أخي ابن أبي ودفعه الآخر فان محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدنيين الذي لم نزل نعرفه ويلقوهم به أنه لا يثبت له نسب ولا يأخذ من يديه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أن الأخ المقر له لم يقر لهذا الأخ بدين على أبيه ولا وصية ولا بحق له في يديه ولا مال أبيه إلا بأن يثبت نسبه فيكون له عليه أن يرثه وأن يعقل عنه وجيع حق الأخوة فلما كان أصل الإقرار به باطلا لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئا كالم يجعلوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد ابن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان هذا قولنا صحيحا ثم أحذروا أن لا يلحقوا وأن يأخذوا ما في يدي أخيه المقر له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقرب بأن له شيئا في يديه وشيئا في يدي أخيه فأجازوا إقراره على نفسه وأبطلوا إقراره على أخيه وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما فإن محمد بن الحسن وأبا حنيفة قالوا يقاسم الأخ الذي أقر له بما في يديه نصفين ولا سبيل له على الآخر ولا يثبت النسب وكانت حجة أن قال قد أقر أنه وهو سواء في مال أبيه (قال الشافعي) رحمه الله

عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرني بنت أبي تجرة إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من فريش دار أبي حسين نظرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فرأيت يسعي وإن مثره أيدور من شدة السعي حتى لا أقول إلى لا أرى ركبتيه وسمعت يقول اسعوا فإن الله عز وجل كتب عليكم السعي قرأ الربيع حتى أنى لأقول ، أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجته ، أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالأفاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجته أطنه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه * قال الشافعي رضي الله عنه وأخبرنا مسلم عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن مخزومة

زاد أحمد هماغلي الآخر واجتمع في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرك شير لهما تغيرا فأنزل الله عز وجل هذه وهذه وهذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وآخر عرفة إلى أن تغيب الشمس * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ربيع عن أبي الحويرث قال رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على قرح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت نفسه مما يحرس بعيره بمحجنه * أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هماغلي هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر ويقول اليل تغدو قلقا وضينا * مخالف الذين النصارى دينها * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن

أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمار مثل حصي الخذف * أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس بمغني منازلهم وهو يقول ارموا بمثل حصي الخذف * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل يثرب أن يتواكفوا ليالي مني * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء

تعالى وإذا كانت المسئلة بحالها ولا ميراث لم يثبت النسب ولا يثبت نسب أحد نسب رجل إلى غيره وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكفي بقوله ويثبت له النسب فإن قال قائل كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالأخ فدلحقه بالاب وإنما أقر على غيره قيل له إنما أقر بما أمر لا يدخل ضرره على ميت إنما يدخل الضرر عليه فيما ينتقص من شركته في ميراث الأب ووجدته إذا كان منفردا بوراثته أبيه القائم بكل حق لأبيه ألا ترى أنه يعفو دمه فيجوز عفو كماله عفا أبوه جرح نفسه جاز عفو ألا ترى أنه يقوم بالحد على من قذف أباه كما كان أبوه قائما بالحد على من قذفه ألا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل بمحد أو مال أو قصاص أخذه بها وأخذ للابن بها بعد موته ولو كذبها الابن بعد موت الأب والأب مدعها بما أبطلناها لانه لو مات قام مقامه فإن قال قائل فهل في هذا خبر يدل عليه قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراش فإن قال ما هو قيل اختصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلي أنه ابنه وأمرني أن أقبضه إلى وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الأخ وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعثته فكان في هذا دليل (١) على أنه لم يدفعه وأنها قد ادعت منه ما ادعى أخوها فعلى هذا الباب كله وقياسه

(اليمين مع الشاهد)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث المخزومي عن سيف بن سليم عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سمياه ولا يحضر في ذكر اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا (١) قوله على أنه لم يدفعه كذا في النسخ بالتذكير والظاهر التأييد أي أن سودة لم تنكره وأنها ادعت الخ فحصل اجتماع الورثة على الإقرار به تأمل كتبه مصححه

(٣٥ - الام - سادس) مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الخائض (ومن كتاب المسكاح من الاملاء) * أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهيمسع بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر : وحدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار وزاد مالك في حديثه والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال كانت بنت محمد بن مسلمة عند رافع بن

خديج فكره منها شيئا ما كبرا واما غيره فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأنا أحملك فتزل في ذلك وإن امرأته خافت من بعلها تنشوزا أو اعراضا الآية قال فضت بذلك السنة * سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب البويطي أن اصبر نفسك للغرباء وأحسن خلقك لأهل حلقك فإني لم أزل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكتر أن يمثل بهذا البيت
أهين لهم نفسي لكي يكرمونها * ولن تكرم النفس التي لا تهينها .

« قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء للنصف من شعبان سنة ست وستين ومائتين سمعناه من أوله إلى آخره من الربيع قراءة عليه » (٢٧٤) (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة

ابن خالد أن ابن أم الحكم سأل امرأة له أن يخرجها من ميراثها منه في مرضه فأبى فقال لا أدخلن عليك فيه من ينقص حقل أو يضربه فنكح ثلاثا في مرضه أصدق كل واحدة منهن ألف دينار فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان * قال سعيد بن سالم إن كان ذلك صداق مثلهن جاز وان كان أكثر زدت الزيادة وقال في المجابة كما قلت (ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه) قال الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة ابن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج

عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتب سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد « قال عبد العزيز » قد كرت ذلك سهيل فقال أخبرني ربيعة عنى وهو ثقة أنى حدثته أياه ولا أحفظه « قال عبد العزيز » وكان أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه وكان سهيل يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد بن المنيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر بن الدين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن جاء بشاهد أحلف مع شاهده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وأخبرنا الثقة من أصحابنا عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامله على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد فأنها السنة قال أبو الزناد فقام رجل من كبارهم فقال أشهد أن شريحا قضى بها في هذا المسجد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري قال حدثنا جعفر بن ميمون الثقفي قال حاصمت إلى الشعبي في موضحة فشهد القائس أنها موضحة فقال الشاج الشعبي أتقبل على شهادة رجل واحد فقال الشعبي قد شهد القائس أنها موضحة ويحلف

المشجوع

امراته من ميراثها فأبى فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن

فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهما في الثمن « قال الربيع » هذا قول الشافعي رضي الله عنه قال الشافعي رضي الله عنه أرى ذلك صداق مثلهن ولو كان أكثر من صداق مثلهن جاز النكاح وبطل ما زاد على صداق مثلهن إن مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها أطلقة ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقرا لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فكثرت حياة عمرو وبعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتشرك نساءه في الميراث وكان بينها وبينه قرابة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة نكح وهو مريض فخل ذلك (ومن كتاب أدب القاضي) * أخبرنا سفيان

عن عبد الملك بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضي القاضى إلا بحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا الثقة عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صيفى عن أبي عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذن جبل حين بعثه فإن أجابوك فاعلمهم أن علمهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أمرت أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم * أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال تحملت جمالة (٢٧٥) فأيت النبي صلى الله عليه وسلم

فسأله فقال تؤذيها عنك وذكر الحديث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا أخبره أنهما آتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب فقال ان شتما ولا حظ فيهما الغنى ولاذى فسوة مكتسب * أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

(ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة

المشجوع على مثل ذلك قال فقضى الشعبي فيها وذكر هشيم عن مغيرة عن الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك أن سليمان بن يسار وأبا سلمة بن عبد الرحمن سئلا أيقضى باليمين مع الشاهد فقالا نعم (قال) وذكر حماد بن زيد عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين أن شريكا قضى باليمين مع الشاهد وذكر اسمعيل بن عيسى عن أيوب عن ابن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى باليمين مع الشاهد (قال) وذكر هشيم عن حصين قال خاصمت الى عبد الله بن عتبة فقضى باليمين مع الشاهد وذكر عبد العزيز بن الماجشون عن زريق بن حكيم قال كتبت الى عمر ابن عبد العزيز أخبره أني لم أجد اليمين مع الشاهد الا بالمدينة قال فكتب الى أن اقض بها فانها السنة وذكر عن ابراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن أبي جعفر محمد بن علي أن أبي بن كعب قضى باليمين مع الشاهد وعن عمران بن حدير عن أبي مجاز قال قضى زارة بن أوفى بقضى بشهادتي وحدي وشعبة عن أبي قيس وعن أبي اسحق أن شريكا جاز شهادة كل واحد منهما وحده

(ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال وكان في ذلك تحويل ملك مال الى مال غير حتى يصير المقضى له ملك المال الذي كان في يدي المقضى عليه بوجه من الوجوه التي تملك بها الاموال وكل ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن يأتي رجل بشاهد أو الدار التي في يدي فلان داره غصبها اياه الذي هي في يديه أو باعه اياها وأخذ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فتحول الى ملك المشهود له الخالف فيملكها كما كان اذى هي في يديه مالها كما هو وكذلك غيرها مما يملك وكذلك لو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغير عينه أحلف مع شاهده وقضى له بحقه وكذلك لو أقام شاهدا أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده وأخذ منه ألفا فيملكها عليه كما كان المشهود عليه لها مال قبل الشهادة واليمين قال وكذلك لو أقام البيعة عليه أنه حرق له متاعا قيمته كذا وكذا أو قتل عبدا قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحة خطأ حلف في هذا كله مع شاهده وقضى له (١) بثلث المتاع وقيمة العبد وأرض الجنابة قلت أو كثرت على الجاني في ماله أو على عاقلته لانه يملك كل واحد من (١) قوله بثلث المتاع مراده بالثلث القيمة وقوله لانه يملك كل واحد من قضى عليه الخ أظهر من قضى له أي ان اليمين مع الشاهد هنا ملك كل واحد من ذكر ما كان المدعى عليه مال كاله فتأمل وحرر

الأرضين مما لم يسمع الربيع من الشافعي وقال أعلم أن ذامن قوله وبعض كلامه) هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط * قال الشافعي رضى الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب من السباع * قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذى ناب من السباع حرام * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه قال أطعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الجمر * أخبرنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت نحرنا فرساعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكنناه * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه

وقوله في عامه خير من شكاخ المظالم عن الخوم الحرة الاصلية * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ولرسوله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له هني على الحى فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وأدخل رب الصريخة ورب الغنيمة وياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شئتم ما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الغنيمة والصريخة يأتي بعيله فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين افتاركمهم أنا لا بالك والماء والكلأ أهون على من الدنانير والدراهم وإيم الله لعل ذلك انهم ليرون اني قد ظلمتهم انهم بالبلادهم قاتلوا عليها (٢٧٦) في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت على

المسلمين من بلادهم شبرا * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حي من بني ذهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتعتي الله اذا ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر ابن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال أين المستقطعون والعقيق قريب من المدينة * أخبرنا مالك عن

قضى عليه ما كان هو المال كله اما في الظاهر والباطن واما في الظاهر وكذلك لو أقام شاهدا أنه أسلفه مائة دينار في طعام موصوف أو بر موصوف أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد وألزم الشهود عليه بما شهد به شاهده وجعلت ذلك مضمونا عليه الى أجله الذي سمي وكذلك لو أقام شاهدا على رجل أنه اشترى منه جارية أو عبدا بمائة دينار حلف مع شاهده ولزم الشهود عليه العبد أو الجارية ببيع بمائة دينار وكذلك لو أقام شاهدا أنه باعه هذه الجارية بجارية أخرى أو بدار حلف مع شاهده ولزم كل واحد منهما البيع وهذا كله تحويل ملك الى مالك وكذلك لو أقام على رجل البيعة أنه سرق منه شيئا من غير حرز يسوى ما لا او سرق منه شيئا من حرز لا يسوى ربع دينار حلف مع شاهده وغرم السارق قيمة السرقة ان كانت مستهلكة ولم يقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل حق من دين أو ثمن بيع أو أرش جناية أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذي عليه الحق شاهدا أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبرأه منه أو صالحه منه على شيء قبضه حلف مع شاهده وبرئ من ذلك كله وهذا تحويل ما كان (١) من الشهود عليه بالبراءة ملك عليه الى ملك الشهود له بالبراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قضى على عاقلة رجل بأرش جناية فأقام شاهدا أن المجنى عليه أبرأه من أرش الجناية وقفنا الشاهد فان قال أبرأه من أرش الجناية وأبرأ أصحابه المقضى عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم فان حلف بعضهم ولم يحلف بعض برئ من حلف ولم يبرأ من لم يحلف وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجل على رجلين فأقاما شاهدا فشهدا بالبراءة فيها حلف أحدهما ولم يحلف الآخر فبرأ الذي حلف ولا يبرأ الذي لم يحلف وتحلف عاقلة ولا يحلف معها لأن جانيته على عاقلة ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئا ولو قال الشاهد أبرأه من الجناية وقفته أيضا فقلت قد يحتمل قول أبرأه من الجناية من أرشها فان كنت هذا تريد فهو برئ منها وان ثبت الشهادة على ابراء العاقلة حلفوا وبرئوا وان لم تثبت عليهم لزمهم العقل لانه لم يشهد لهم بالبراءة ولو باعه عبدا معييا فأقام شاهدا أنه تبرأ اليه من العيب أو شاهدا أنه أبرأه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبرئ ولا أحتاج مع هذا الى وقفه كما أحتاج الى وقفه في الجناية من قبل أنه أبرأه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له وان أبرأه مما يلزم في العيب من الرد بالعيب وأخذ ما نقص العيب برئ وهذا لا يلزم الا المشهود له خاصة فيحلف فيه ويبرأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل على رجل بينة بحق فأتى المشهود عليه بشاهد يشهد بأن المشهود له أقر بأن ما شهد به شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده وأبرئ مما شهد به عليه وهذا مثل أن يقيم عليه بينة بعمال

(١) قوله من الشهود عليه الخ أي ما كان للشهود عليه بالبراءة ملك عليه الخ فمن معنى اللام تأمل

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليمنع فيأتي به الكلاب منعه الله فضل رجه يوم القيامة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحياموا تافهوه وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا سفيان عن ابن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحياموا تافهوه وعادى الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني * أخبرنا عبد الرحمن بن حسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أبا سفيان بن حرب قام بفناء داره فضرب برجله وقال سنام الأرض ان لها أسناما زعم ابن فرقد الأسلى أني لا أعرف حق من حقه في بياض المروءة وله سوادهاولى ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ليس لاحد الا ما أحاطت عليه جدرانه ان احياء الموات ما يكون زرعاً وحفر أو يحاط بالحدرات وهو مثل إبطاله التحجير يعني ما يمر به مثل ما يحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

رضي الله عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهر قدميه لظننت أن
 بطنها أحق قال الشافعي عن عمرو بن الهيثم الثقة عن شعبة عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله
 بأي أنت وأخي إن أبي قدم مات قال اذهب فواره قلت أنه مات مشركا قال اذهب فواره فواريته ثم أتيت قال اذهب فاغتسل * أخبرنا ابن
 عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت عليا وهو يعسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل قلت اني أريد الصوم
 قال وأنا أريد فدنوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة * أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
 رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت فقلت (٢٧٨)

ركوعك * أخبرنا ابن
 علية عن خالد الخذاء عن
 عبد الله بن الحرث عن
 الحرث الهمداني عن
 علي رضي الله عنه أنه
 كان يقول بين السجدين
 اللهم اغفر لي وارحمني
 واهدني واجبرني
 * أخبرنا بذلك سفيان
 عن الزهري عن سعيد
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كنت في
 الصبح قال اللهم أنج الوليد
 ابن الوليد وسلمة بن هشام
 وعياش بن أبي ربيعة
 * أخبرنا ابن علية
 عن أبي هريرة الغنوي
 عن حطان بن عبد الله
 قال علي رضي الله عنه
 الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء
 أن يوتر من أول الليل
 أوتر ثم ان استيقظ فشاء
 أن يشفعها بركعة

أحدهما فيستحق الآخر حقه بين أخيه لأن كلاهما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه والحق وإن كان عن
 الميت ورث فلم يحق إلا للأحياء بسبب الميت على قدر مواريتهم ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء
 فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق يمين غيره النصف الآخر كما لو كان
 لرجلين على رجل الفادرهم فأقام أحدهما شاهدا بها وحلف أحدهما (١) لم يستحق الألف وهي التي تملك ولا
 يحلف على ما يملك غيره ولو حلف لم يستحق غيره بيمينه شيئا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
 الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كله لا من ملك بعضه وبقى البعض مملوكا لغيره ولو كان
 للورثة وصى فأقام شاهدا بحق للميت لم يحلف الوصي لأنه ليس بملك وتوقف حقوقهم فكلما بلغ منهم واحد
 حلف وأخذ حقه بقدر ميراثه ولو مات رجل وقد أقام في حياته شاهدا له بحق على رجل أو أقامه وصيه بعد
 وفاته أو أحد ورثته وله غرماء فقبل لورثته أحلفوا واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقهم ولم يكن للغرماء أن
 يحلفوا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى لمن أقام شاهدا بحق له على آخر بيمينه وأخذ حقه فأنما
 أعطى باليمين من شهوده بأصل الحق وأنما اليمين مع الشاهد أن قال لقد شهد الشاهد بحق وإن هذا الحق
 لي على فلان وما رثي منه وأنما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث فجعله يقوم
 مقامه فيه ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالكا كما كان الميت مالكا أحب أو كره ولو ورث عبداز مننا
 الزمته ملكه وإن لم ير ملكه حتى يخرج منه هو من ملكه قال وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث
 بسبيل لاهم الذين لهم أصل الحق فيكونون المقضى لهم باليمين مع الشاهد ولا الذين حكم الله تعالى لهم
 بالميراث فيكونون في معنى صاحب الحق والغرماء والموصى لهم وإن استحقوا مال صاحب الدين فليس من
 وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزماني قال ولو مات صاحب الحق
 بخفاء وارثه بشاهد وقال أنا أحلف وقال غريم الميت المال لي دون الوارث وأنا أحلف حلف الوارث وأخذ
 الغريم المال دونيه كما كان أخذ له دون أبيه (٢) ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه
 الوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه والذي يحق به وله من الدية

(١) لعله لم يستحق الألف وهي التي يملك اه (٢) وقوله ولو كان الغريم الخ كذا في النسخ وتأمل أيضا
 وقوله كان أحق بالمال أي الذي في ذمة المدعي عليه أي أحق به من أول الأمر من غير دخل للوارث وليس
 كذلك بل أحق به تكون إذا ملكه الوارث الخ فتأمل جدا

ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل وغيرها
 * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها
 صداقا أن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول
 كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ
 * أخبرنا سفيان أخبرنا الزهري أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة * أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن أبي سلمة أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لها زوجا ففردتها * أخبرنا سفيان عن
 أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فلا يجلداهما الحد ولا يثرب

عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م
 * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمر وطهر
 ما يعرفن من الغلس * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا ابن عوف عن سيار بن سلامة أبي المنهال
 عن أبي بردة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسته وكان
 يقرأ بالسيتين الى المائة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء
 * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله (٢٧٩) صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين

الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء في سفره الى
 تبوك * أخبرنا مالك
 عن نافع وعبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الليل مشني متي
 فاذا خشى أحدكم الصبح
 صلى ركعة واحدة وتر
 له ما قد صلى * أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر مثله
 * أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن سالم عن أبيه
 قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 صلاة الليل متي متي
 فاذا خشى أحدكم الضبح
 أو تر بواحدة * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن طاوس عن

وغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيما وصفت ان شاء الله تعالى بيان فرق بين الغريم والموصي له
 والوارث وصاحب أصل الحق قال ومما يثبت ان شاء الله تعالى أن الغريم انما حقه في مال الميت جله لافي
 ماله الذي يحلف عليه وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم احلف عليه كان للورثة أن يعطوه
 من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه ولو لم يكن له مال الا ما حلف عليه الغريم بفناء غريم غيره فامتنع أحدهما
 من اليمين فان حلف الآخر وأخذ جميع الدين فقد أعطى بيمينه الحق وانما كان له النصف وليس هكذا
 الرجلان يكون الحق لأحدهما اذا نكل بطل حقه وأخذ الحالف حقه قال ولو أقام ورثته رجل شاهدا
 على حق له وله غرماء ووصايا قبل للورثة احلفوا واستحقوا فاذا فعلوا فالغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا
 يشركونهم في ماله بالثلث وان أبوا ان يحلفوا أبطلنا حصة أهل الوصايا

((الامتناع من اليمين وكيف اليمين))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له اليمين على حق مع شاهد قيل له ان حلفت استحققت وان امتنعت
 من اليمين سألناك لم تمتنع فان قلت لا أتى بشاهد آخر تركك حتى تأتي به فتأخذ حقل بلا يمين أو لا تأتي به
 فنقول احلف وخذ حقل وان امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تنظر في أصل كتابك أو لاستثبات أبطلنا
 حقل في اليمين وان طلبت اليمين بعد هالم نعطكها لان الحكم قد مضى بإبطالها وان جئت بشاهد آخر
 أعطيناك به لانا انما أبطلنا حقل في اليمين لافي الشاهد الآخر ولا الاول قال فان قال بيني وبين الرجل
 معاملة أو قد حضرني وإياه من أتى به فأسأله أمهله حتى يسأله ولم أقض له بشيء على المشهود عليه فان حلف
 أخذ حقه وان أبي أبطلت حقه في اليمين فقي طلب اليمين بعد لم أعطها إياه لاني قد أبطلتها ومتى جاء بشاهد
 آخر أعطينته بهما لأنني لم أبطل الشاهد انما أبطلت الحق في اليمين قال واذا كان الحق عشرين دينارا
 أو قيمتها أو دما أو جراحة عمد فيها قودما كانت أو حدا أو طلاقا حلف الحالف بمكة بين البيت والمقام فان كان
 بالمدينة فعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان في بيت المقدس ففي مسجدها أو ببلد ففي مسجده
 وأحب لو حلف بعد العصر وقد كان من أحكام الآفاق من يستحلف على المحلف وذلك عند حسن (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الحق أقل من عشرين دينارا أو قيمتها أو كانت جراحة خطأ أرضها أقل
 من عشرين أحلف في المسجد وفي مجلس الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتوقيت عشرين دينارا

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخراشي عن أبيه
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غمرة ساجدا فرأيت يباض ابطيه * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أخي يزيد
 الأصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد أو ارادت بهيمة أن تمر من تحتها لم يمسح يدها * أخبرنا ابن عيينة
 عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة الى عسغان وإلى الطائف وإلى جدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو
 من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج الى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد * أخبرنا ابن عيينة
 عن عبدة عن زرب بن حبيش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول انما هي توبة نبي * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد هاتين في ص * أخبرنا ابن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن

